

تَصْنِيف الإمَامِالعَلَّامَة الْقَصُرِيِّ بن مُحَدَّالِخُتَارِينَ عُثَانُ بنَ الْقَصْرِيِّ رَحِهَهُ اللَّهَ تَعَالَىٰ

اعت في المراطي أبو أصل الرمياطي المستحدث المراطي المستحدث المراطي الم

المجسلة الثالث

دار ابن حزم

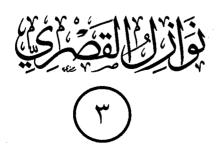
حُقُوقُ الطّبُع بَحُغُوطَةٌ الطّبُعَة الأولى ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م



ISBN 978-9953-81-739-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واجتهادات اصحابها

كارابن حزم للطنباعة والنشت والتونهيت بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: 14/6366 هاتف وفاكس: 701974 ـ 701974 (009611) بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb





بِسْمِ اللَّه الرَحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى ثَمَرَة الكَوْنِ وَبَهَائِه وَشَمْسِهِ وَضَيَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آله وَصَحْبِهِ وَسَلِّم تَسْلِيمًا هَذَا الْجُزَّ الثَّالِثُ مَنْ نَوازَلِ الْعَلاَّمَةِ الْقَصْرِيِّ بْنِ مُحمَّدَ الْمُخْتَارِ بْنَ الْقَصْرِيِّ .

نَوازِلُ المُعاوضاتِ

(١١٩٨) [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَا يُفْعَلُ فِي بِلاَدِنَا مِنْ شَرَاءِ الغُوجِ^(١) وَنَحْوِهِ، هَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ لِقَوْلِهِم : وَلاَ يَتَّكِلُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لاَ يَعْرِفُ الأَحْكَامَ وَنَحْوِهِ، هَلْ هُو مَمْنُوعٌ لِقَوْلِهِم : وَلاَ يَتَّكِلُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لاَ يَعْرِفُ الأَحْكَامَ أَوْ يَعْرِفُ هَا وَيَتَسَاهَلُ بِهَا وَلاَ شَكَّ فِي [] (٢) أَذَلِكَ [] (٣) ؟ وَعَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ أَيْبِيَحهُ الضررُ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يُبِيحُهُ مَا كَيْفِيَّة الْضَرَّرِ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يُوكِّلَ عَلَى بَيْعِهِ وَشَرَائِهِ مِنْ لاَ عِلْمَ لَهُ بِأَحْكَامِهَا ؛ فَفِي غَيْرِ وَاحَد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَد أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ الْبَيْعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ الْعَمَلُ بِمَا عَلَمَهُ مِنْ أَحْكَامِهِ وَيَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ وَيَحْتَرِزُ مِنْ إِهْمَالِهِ لَهُ فَيَتَوَلَّى أَمْرَ بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ بِنَفْسِهِ إِنْ أَحْكَامِهُ وَيَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ وَيَحْتَرِزُ مِنْ إِهْمَالِهِ لَهُ فَيَتَوَلَّى أَمْرَ بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ بِنَفْسِهِ إِنْ قُدِّرَ وَإِلاَّ فَغَيْرُهُ بِمُشَاوَرَتِهِ ، وَلاَ يَتَكَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لاَ يَعْرِفُ الأَحْكَامَ أَوْ يَعْرِفُهَا وَيَتَسَاهِلُ فِي الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا لِغَلَبَةِ الْفَسَادِ وَعُمُومِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ .

قَالَ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِ فِي «الْمَدْخَلِ» (٤) فِي فَصْلِ خُرُوجِ الْعَالِمِ إِلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ فِي السُّوقِ: [يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ] (٥) بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ [أَنَّهُ](١) إِذَا اضْطُرَ إِلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ فِي السُّوقِ أَنْ يُبَاشِرَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ إِنْفُسِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ إِنْفُسِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ

⁽١) قـال النضـر : الغَـوْجُ : اللين الأعـطاف من الخـيل وجـمـعـه غُـوجُ . «تاج العـروس» (ص/ ١٤٧٢).

⁽٢ ، ٣) طمس بالأصل.

⁽٤) المدخل (٢/ ٦٨) .

⁽٥) في «المدخل » : فينبغي له .

⁽٦) سقط من الأصل .

[فَقَدْ] (١) أَتَى بِالسَّنَّة عَلَى وَجْهِهَا وَبَرِئَ مِنْ الْكَبِرِ ، [فِي حَمْل سلعَته بيده إِنْ قَدَرَ عَلَى دَلِكَ] (٢) وَإِنْ عَاقَهُ عَائِقَ [اَسْتَتَاب] (٣) مَنْ لَهُ عِلْمٌ بَالأَحْكَامِ فِي قَدرَ عَلَى دَلِكَ ، وَلْيَحْذَرْ مِنْ هَذَه الْعَوَائِد [الرَّذِيلة] (٤) الَّتِي يَفْعَلهَا بَعْضُ مِنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعَلْمِ فَتَجِدُ بَعْضَهُمْ يَبْحَثُ فِي مَسَائِلِ الْبُيُوعِ [والأَحْكَامِ] (٥) فِي الربويَّاتِ وَغَيْرِ ذَلكَ فِي [الدَّرْسِ] (٦) وَيَسْتَدلُ وَيَحْزَرُ وَيَمْنَعُ وَيَكْرَهُ ، فَإِذَا قَامَ [مِن مَجْلسه ذَلكَ] (٧) أَرْسَلَ إِلَى الْسُّوقِ مَنْ يَقْضِي لَهُ الْحَاجَة صَبِيًا صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا أَوْ خَيْرًا فَوْ كَبِيرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ جَارِيَةً أَوْ غَيْرَهِمْ مِمَّنْ لاَ [مَعْرِفَةَ لَهُ] (٨) بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ . . إلخ .

وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِمَا سَأَلْتُم عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْدَالَى

(١١٩٩) [٢] سُوَّالٌ عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى أَمَةً بِبَقَرَات لَهُ وَبَخَلاَ خِل لِزَوْجَة ابْنه فِي غَيْبَتِهَا وَغَيْبَة ابْنه وَبِغَيْرِ إِذْنهما ، فَلَمَّا قَدما مِنْ الْغَيْبَة تَكَلَّمَت الرَّوْجَة فِي مُقَابِلَة خَلاَ خلها مَنْ الأُمَة فَأَمَرَهَا الزَّوْجُ بِالصَّمْت عَنْ الْمُخَاصَمَة وَالْمُكَالَمَة فِي مُقَابِلَة خَلاَ خلها مَنْ الأَمَة لَأَمَّ لَوْجَة في شَان ذَلكَ فَطَى الرَّجُلُ الأَمَة لِزَوْجَته شَان ذَلكَ أَعْطَى الرَّجُلُ الأَمَة لِزَوْجَته ، وَالْحَالُ أَنَّ الأَمَة عِنْدَ الإِبْنِ وَزَوْجَته في مَنْزِلهما تَخْدَمُهُ مَا إِلَى أَنْ مَاتَ الأَبُ فَحِينَئِذ أَخَذَتُها زَوْجَة الأَبِ مِنْ ابْنها وَزَوْجَتُهُ وَصَارَتْ تَخْدَمُها فِي مَنْزِلها حَتَّى وَلَدَت عُنْدَها بِنْتًا وأَعْطَتْها لَأَوْلاَدِ ابْنَتِها وأَعْطَتْها هِي أَيْضًا لِبَعْضِ أَوْلاَدِها ،

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) سقط من الأصل .

⁽٣) في «المدخل» : شرعي فله أن يستنيب .

⁽٤) في «المدخل » : الرديئة .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) في «المدخل» : الدروس .

⁽٧) سقط من الأصل.

⁽۸) في «المدخل » : علم عنده .

وَعَلَمَ الأَبْنُ بِالْهِبَةِ دُونَ زَوْجَتِه وَأَنْكَرَهَا عَنْهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ عَلَمَتْ أَيْضًا هِي بِهَا وَمَنَعَهَا الْحَيَاءُ مَنْ مُبَاشَرَة وَالدَة زَوْجِهَا بِالْكَلاَمِ ، وَلَكِنْ تَتَكَلَّمُ خَفْيَةً لِلنَّاسِ فِي حَقِّهَا مِنْ الأَمَة وَابْنَتَهَا حَتَّى تُونُفِي أَيْضًا وَالدَّةُ الزَّوْجَ ، فَحينَتْذ تَكلَّمَتْ جِهَارًا فِي نَصِيبِ خَلاَ خِلها مِنْ الأَمَة وابْنَتِها ، مَا الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلاَمِهِ: وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَإِنْ قَامَ فِي ذَلِكَ فِي الْعَامِ وَنَحْوِهِ كَانَ لَهُ قَامَ فِي ذَلِكَ فِي الْعَامِ فَهُو عَلَى حَقِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلاَّ بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ كَانَ لَهُ النَّمَنُ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ فِي ذَلِكَ فِي الْعَامِ مَضَتْ مُدَّةً الْحِيَازَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيِءٌ . اهد .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ لِزَوْجَةِ الأَبْنِ نَقْضَ الْبَيْعِ فِي خَلاَ خِلها إِنْ تَكَلَّمَتْ قَبْلَ الْعَامِ وَلَحْوِهِ كَانَ نَصِيبُ خَلاَ خَلهَا إِنْ تَكَلَّمُ الأَمَةِ قَبْلَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ كَانَ نَصِيبُ خَلاَ خَلهَا مِنْ الأَمَةِ وَابْتَهَا لَهَا، إِنْ تَكَلَّمَتْ قَبْلَ مُضِي الْحِيازَةِ وَإِلاَّ فَلاَ دَعْوَى لَهَا وَلاَ شَيءَ لَهَا. اهد.

وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي بَيْعِ أَبِي الزَّوْجِ خَلَاخِلَ حَلِيلَةِ ابْنِهِ.

وأَمَّا هِبَةُ الأَمَةِ لِزَوْجَته وَهِبَتهَا هِي أَيْضًا لَهَا وَلابِنَتهَا لِبَعْضِ أَوْلاَدِهَا فَالْحُكُمُ وَقَي ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ فَـوَّتَهُ بِالْهِبَةَ أَوْ الصَّدَقَة أَوْ الْعَتْقِ أَوْ الْعَنْقِ أَوْ لَمْ يَقُمْ إِلاَّ بَعْدَ الْعَامِ وَلَنْحُوهِ يَكُنُ حَاضِرًا وَقَامَ حِيْنَ عَلَمَ فَهُو عَلَى حَقِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلاَّ بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ فَلاَ شَيءَ لَهُ اللهَ اللهُ تَعَالَى أَعْلَم أَعْلَى أَعْلَم أَلَى اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللللهُ اللهُ ال

(۱۲۰۰) [۳] سُوَال عَنْ قَـوْل الشَّيْخِ خَليل: (وأَجْبر عَلَى إِخْراَجِه بِعَتْق) (۱) فَهَلْ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْواَعِ الْعِتْقِ مِنْ تَنْجِيزُ وتَدبيرٌ وتَأْجِيلٍ وَإِيْلاَدَ وتَبْعِيضَ أَمْ لاَ ؟ جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (۲) فِي تَقْرِيرِهِ لِـكَلاَمِهِ : وَشَمَلَ قَـوْلُهُ (بِعَتْقٍ) جَـمِيعَ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٦٨) .

⁽٢) مواهب الجليل (٤/ ٢٥٤) .

أَنْوَاعِهِ مِنْ تَنْجِيزٍ وَتَدْبِيرٍ وَتَأْجِيلٍ وَتَبْعِيضٍ وَإِيلاَدٍ .

فَأَمَّا التَّنجِيزُ فَوَاضِحُ ، وأَمَّا التَّدبِيرِ فَإِنَّهُ يَنْفُذُ ويُؤجِرُ عَلَى [عَبْده] (١) الْكَافِر سَوَاءٌ اشْتَرَاهُ مُ سَلِمًا ثُمَّ دَبَّرهُ [أَوْ أَسْلَمَ عِنْدَه ثُمَّ دَبَّرهُ أَوْ دَبرُه] (٢) ثُمَّ أَسْلَمَ عَلَى المَشْهُ ور كَمَا سَيَذْكُرهُ المُصنَّفُ فِي بَابِ التَدْبِيرِ [والمعتق] (٣) إِلَى أَجَلٍ ، المَشْهُ ور كَمَا سَيَذْكُرهُ المُصنَّفُ فِي بَابِ التَدْبِيرِ [والمعتق] (٣) إِلَى أَجَلٍ ، وَفِي كَلاَمِ ابْنِ يُونُس فِي التَّدْبِيرِ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا الإِيْلاَدُ فَالَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ مَالكٌ فِي أُمِّ [وَلَدِه] (٥) الَّتِي تُسْلَم هِي [وولدُها] (٦) أَوْ ولَدُهَا بَعْدَ إِسْلاَمِهَا أَنَّهُ يُنْجِزُ عِنْقَهَا إِلاَّ أَنْ يُسْلِم هُوَ قَبْلَ عِنْقِهَا فَتَبْقَى لَهُ أَمُّ وَلَد . قَالَهُ فِي كِتَابِ الْمُكَاتِبِ مِنْ اللَّدَوْنَةِ .

وَأَمَّا التَّبْعِيضُ فَحُكْمُهُ حُكْمٍ مَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَلَى الـتَّفْصِيلِ الآتِي فِي العَتْق . اهـ .

ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا عَـشْرَةُ مَوَاضِعَ يُجـبَرُ الْشَّخْصُ فـيهَا عَلَى بَيْعِ مَـالِهِ ؛ قَالَ فِي «المَسَائِلِ المَلْقُـوطَةِ» : عَشْرَةِ مَـواضِعَ [ق/٥٢٥] يُجْبَرُ الرَّجُل عَـلَى بَيْعِ مَالِهِ فِي عَشْرَةَ مَواضعَ :

الْأُوَّلُ : الكَافِرُ يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِ عَبْدِهِ الْسُلْمِ .

الثاني: عَلَى بَيْعِ الْمُسْحَفِ.

الثَّالثُ : مَالِكُ المَاءِ يُجْبَـرُ عَلَى بَيْعِهِ لِمَنْ بِهِ عَطَشٌ وَإِنْ تَعَـذَّرَ التَّمَنُ أَخَذَهُ

⁽١) في (ح) : سيده .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) في الأصل : والعتق .

⁽٤) في الأصل : والحكم ، والمثبت هو الصواب .

⁽٥) في (ح): أم ولد الذمي.

⁽٦) سقط من الأصل.

بِغَيْرِ تُمَنٍ .

الرَّابِعُ: مَنْ انْهَارَتْ بِئْرُهُ وَخَافَ عَلَى زَرْعِهِ الهَلاَكَ يُجبَرُ جَارُهُ عَلَى سَفْيهِ بِالثَّمَنِ ، وَقِيلَ : بِغَيْرِ ثَمَنٍ .

الخَامِسُ : المُحْتَكِرُ يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِ طَعَامِهِ.

السَّادِسُ: جَارُ الطَّرِيقِ إِذَا أَفْسَدَهَا السَّيْلُ يُؤْخَذُ مَكَانَهَا بِالْقِيمَةِ.

السَّابِعُ: إِذَا ضَاقَ المَسْجِدُ يُجبرُ جَارُهُ عَلَى بَيْعِ مَا يُوسَعُ بِهِ.

الثَّامِنُ: صَاحِبُ الفَدَّانِ فِي رأْسِ الجَبْلِ إِذَا احْتَاجَ النَّاسُ أَنْ يَتَحَصَّنُوا فِيهِ.

التَّاسِعُ: صَاحِبُ الْفَرَسِ أَوْ الْجَارِيةِ يُطَلِّقُهَا السَّلْطَانُ ، فَإِنْ لَمْ يَدْفَعُها إِلَيْه جَارَ عَلَى الْنَّاسِ وَأَضَرَّ بِهِمْ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِهَا ارْتِكَابًا لأَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ .

الْعَاشِرُ : إِذَا أُسِرَ رَجُلِ بِيَدِ الْعَدُو وَامْتَنَعَ الَّـذِي هُوَ بِيَدِهِ مِنْ قَبُولِ الْفِدَاءِ إِلاَّ أَنْ يَدْفَعَهُ لَهُ عَبْدُ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ فَأَبَى صَاحِبُهُ عَنْ بَيْعِهِ إِلاَّ بِأَضْعَافَ ثَمَنِهُ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِأَكْثَرِ قِيمَتِهِ . اهـ . مِنْ «فَتَاوَى ابْنِ رُشْدِ» .اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠١) [٤] سُؤَالٌ عَنْ الرِّبَا هَلْ يُقَالُ لِكُلِّ بَيْعٍ فَاسِدٍ أَمْ هُوَ مُخْتَصٌ بِالطَّعَامِ وَالْعَيْنِ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي نَظْمِ ابْنِ جَمَاعَة :

ثُمَّ الرِّبَا فِي كُلِّ بَيْعٍ فَاسِدٍ كَيْفَ أَتَى مِنْ مَاتِعٍ أَوْ جَامِدٍ.

قَالَ شَارِحُهُ: مَعْنَاهُ أَنَّ الرَّبَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ بَيْعِ فَاسِد بَأَيِّ وَجُه يَفْسَدُ بِهِ وَفِي كُلِّ نَوْعٍ يَقَعُ فَيهِ مِنْ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَهُ : مَنْ مَائِع، أَوْ النَّقُودِ وَهُوَ كُلِّ نَوْعٍ يَقَعُ فَيهِ مِنْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا _ وَقَالَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ رَضْيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا _ وَقَالَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ رَضْيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا _ وَقَالَ: دليلُ مَنْ قَالَ : الرَّبَا كُلُّ بَيْعٍ فَاسِدِ قَوْلُ النَّبِي عَلَيْكَ : ﴿ كُلُّ قُرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُو كَالِيلُ مَنْ قَالَ : الرَّبَا كُلُّ بَيْعٍ فَاسِدِ قَوْلُ النَّبِي عَلَيْكَ : ﴿ كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُو

الرِّبَا» ^(١) .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِقَـوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فَقَيْل : هُوَ رَبَا الجَاهليَّة .

قَالَ اللَّخْمِيُّ : وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي وَقُوعِ الرَّبَا عَلَى هَذَا الوَجْهِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الزِّيَادَةِ فِي ذَاتِهِ لاَ فِي عِـوَضِهِ ، وَقِـيلَ : رِبَا النَّسَاء وَرِبَا التَّفَاضُلِ، وَكُلُّ بَيْعٍ حَرَامٌ، وَهُو قَوْلُ النَّاظَمَ هُنَا . اهـ . المُرَادُ منهُ بِلَفْظه .

وَذَكَرَ (مج) الأَقْوَالَ النَّلاَثَةَ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْل : وَاخْتُلفَ فِي الرِّبَا المَنْهِيِّ عَنْهُ فِي كَتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا فِي كَتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُم مُوْمَنِينَ ﴾ [البقرة : ٢٧٨] [] (٢) ربا الجَاهِليَّةِ إِمَّا أَنْ يُقْضَى لَهُ وَإِمَّا أَنْ يُرْبَى لَهُ فِيه ، وَقِيلَ : كُلُّ بَيْعِ فَاسِد ، وَقِيلَ : الرَّبَا هُوَ التَّفَاضُلُ فِيما لاَ يَجُوزُ لَهُ التَّفَاضُلُ فِيها لاَ يَجُوزُ لَهُ التَّفَاضُلُ فِيهِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى الْعَلْمُ .

(١٢٠٢) [٥] سُؤَالٌ عَـمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِشَخْصٍ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَنْعَقِـدَ الْبَيْعُ إِلاَّ بِدَفْعِ الثَّمَنِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

⁽۱) أخرجـه الحارث بن أبي أسامـة في «سنده» انظر «البغـية» (٤٣٦) وفيـه سوار بن مـصعب متروك.

قال في «التمييز»: إسناده ساقط.

وهو في «جـزء أبي الجهم العـلاء بن موسى » مـن حديث سـوار هذا عن عمـارة عن علي مرفوعًا ، وهو منقطع فيما بين عمارة وعلى .

قال ابن بدر الموصلي في «المغني عن الحفظ والكتاب» : لم يصح فيه شيء عن رسول الله

وقال الشيخ الألباني : ضعيف .

⁽٢) بياض بالأصل .

جَوَابُهُ : أَنَّ مَسَائِلَ التَّعْلِيقِ ثَلاَثَةٌ .

الْأُولَى: تَعْلِيقُ الْبَيْعِ ، وَهَذَا لاَ يَنْعَقِدُ بِهِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ (عج) بِقَـوْلِهِ يَظْمًا.

لاَ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ بَيْعُ وَنِكَاحٌ فَلاَ يَصِحُّ بِعْتُ ذَا إِنْ جَاءَ فَلاَّحُ أَيْ يَصِحُّ بِعْتُ ذَا إِنْ جَاءَ فَلاَّحُ أَيْ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَقْد لاَ حَالاً وَلاَ مَآلاً .

الثَّانَيَةُ: تَعْلَيْقُ لُزُومِهِ كَأْبِيعُكَ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَنْعَقِدَ الْبَيْعَ إِلاَّ بِدَفْعِ التَّمَنِ، وَهَذَهِ جَأَئِزَةٌ مَعْمُولٌ بِهَا كَمَا لاَّبِي الْحَسَنِ عَلَى «اللَّدَوَّنَة» وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ المَشْدَالَى فِي «حَاشِيته» عَلَى « اللَّدَوَّنَة » عِنْدَ قَوْلِهَا: (فَلاَ يَلْزَمُهُ الصَّلْحُ) (١): المَشْدَالَى فِي «حَاشِيته» عَلَى « اللَّدَوَّنَة » عِنْدَ قَوْلِهَا: (فَلاَ يَلْزَمُهُ الصَّلْحَ) (١): إلاَّ بِالدَّفْعِ يَقُومُ مِنْهُ جَوَازُ مِثْلِه فِي الْبَيْعِ مِثْلُ أَنْ يَقُولُ: بِعْتُ هَذِهِ السِّلْعَةَ بِكَذَا إِنْ لَمْ يُنْقِدهَا فَلاَ بَيْع بَيْنَهُمَا.

ابن يُونُس : قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَن :

مَعْنَاهُ: إِذَا بَاعَ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَنْعَقِدَ البّيعُ إِلاّ بِدَفْعِ الثَّمَنِ . اهـ .

المُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا مَعَ زِيَادَة بِقَوْلِ القَاضِي الطَّالِب أَبِي بَكْرٍ فِي «مُخْتَصَرَهِ» - رَحْمَةُ اللَّه تَعَالَى عَلَيْهِ - : وَصَّحَ وَلَزِمَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَلْزَمَ النَّيْعُ إِلاَّ بِدَفْعِ الشَّمْنِ ، ويُحْمَلُ هَذَا عَلَى مُدَّة خِيَارِ الْبَيْعِ لأَنَّهُ كَبَيْعِ خِيَارِ وَقَعَ بِلاَ النَّيْعِ لأَنَّهُ كَبَيْعِ خِيَارِ وَقَعَ بِلاَ ضَرْبِ أَجَلٍ ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ وَلَمْ يَدْفَعُ الثَّمَنَ لَمْ يَلْزَمُ البَيْعُ وَلَو كَانَ المَّرْبِ أَجَلٍ ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ وَلَمْ يَدْفَعُ الثَّمَنَ لَمْ يَلْزَمُ البَيْعُ وَلَو كَانَ المَرْبِ أَجَلٍ ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الشَّرْطِ الَّذِي عُلِقَ عَلَيْهِ اللَّرُومُ . اهد . الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه .

الثَّالِئَةُ : أَنْ يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ يَقُولُ البَائِعُ : إِنْ لَمْ تَأْتِ بِالثَّمَنِ لِوَقْتِ

⁽١) المدونة (٥/ ٣٤٦).

كَذَا فَلاَ بَيْع بَيْنَنَا ، فَهَذه تُبْطِلُ الشَّرْطَ وَيَجُوزُ البَيْعُ فِيهَا ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةَ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ تَنَاوُلِ البِنَاءِ وَالشَّجَرِ : (الأَرْضِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالثَّمَنِ لِكَذَا فَلاَ بَيْع) (١) بَيْنَنَا . اهم .

وَفِي «نَوَازِلِ الْحَاجِ الْحَسَنِ » مَا نَصُّهُ: قَاعِدَةٌ: التَّصَرُّفَاتِ أَرْبَعَةٌ: مَا يَقْبَلُ الشَّرْطَ وَالتَّعْلِيقَ كَالْوَصِيَّةِ، وَمُقَابِله كالإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، لاَ يَصِحُّ كقوله: إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَسَقَدْ آمَنْتُ ، وَمَا آمَنْتُ إِلاَّ بِشَرْطُ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْ الرِّزْقِ كَلْذَا، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ، وَالْكُفْرُ كَذَلِكَ ، وَالتَّعْلِيقُ يُلْغَى وَلَوْ حَصَلَ المُعَلَّقُ عَلَيْه.

وَمَا يَقْبَلُ الشَّـرْطُ فَقَطْ كَالْبَيْعِ فَـلاَ يَصِحُّ كَقُولِهِ : إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْـرِ فَقَد بِعْتُهَا قَالَ صَاحِبُ «الْبَيَانِ» : وَهُوَ مَذْهَبُ «الْمُدَوَّنَة» .

وَمَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ فَقَطَ كَالصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ كَقَوْلِهِ : إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَعَلَيَّ صَوْمُ شَهْدٍ ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ أَدْخُلَ فِي الصَّلاَة عَلَى أَنْ لاَ أَسْجُدَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. اهـ.

قَالَ (عج) : قُلْتُ : انْظُرْ مَا [ق/٥٢٦] قَالُوهُ فِي النِّكَاحِ مِنْ عَدَمٍ صَحَّةً التَّعْلِيقِ فِيهِ فَيُمْ مَعَ قَوْل خَلِيلٍ فِي بَابِ النِّكَاحِ : (وَصَحَّ إِنْ مَتُ فَقَدْ زَوَّجْتُ النَّكَاحِ : (وَصَحَّ إِنْ مَتُ فَقَدْ زَوَّجْتُ النَّكَاحِ : اللَّهُ مَعَ قَوْل خَلِيلٍ فِي بَابِ النِّكَاحِ : (وَصَحَّ إِنْ مَتُ فَقَدْ زَوَّجْتُ اللَّهُ اللَّهُ مَعَ قَوْل خَلِيلٍ فِي بَابِ النِّكَاحِ : (وَصَحَّ إِنْ مَتُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَمَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٣) [٦] سُؤَالُ عَنْ الضَّرُورَةِ هَلْ تُبِيحُ الرِّبَا كَغَيْرِهِ مِنْ الْمحظُورَاتِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي «نَوَازِلُ الزِّقَاقُ » وَنَصَّهُ:

مختصر خلیل (ص/ ۱۹۰) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۱۰) .

تُبِيحُ مَحْظُوراً ضَرُورةً كَما إِذَا اضْطِرار وَخِلاَف عِلْما

اه . المُرَادُ مِنْهُ . وَإِلَى هَذَا أَشَارَ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَد الْوَنَشريسي في "إِيْضَاحِ الْسَالِكِ عَلَى قَوَاعِد مَذْهَبِ مَالِك » بِقَوْلِه : الضُّرُورَاتُ تُبِيحُ المَحْظُورَاتُ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ للمُضْطِّ أَكُلُ المَيْتَةَ وشُرْبِ الخَمْرِ للغَصَّةِ وَمَالُ الغَيرِ ، وَاخْتُلفَ في إِبَاحَتِهَا للرَّبَا وَنَحْوِهِ كَالمُسَافِرِ يَأْتِي إِلَى دَارِ [الضرب] (١) يَأْخُذُ في مُقَابِلَةَ البَاقِي إِبَاحَتِهَا للرَّبَا وَنَحْوِهِ كَالْمَسَافِرِ يَأْتِي إِلَى دَارِ [الضرب] (١) يَأْخُذُ في مُقَابِلَةَ البَاقِي مَسْكُوكًا ، وكَمَسْأَلَةِ [السَفاتَج] (٢) والمتسوس بالسَالِم في المَسْعَبَةِ والدَّقِيقِ وَالكَّقِيقِ وَالكَّقِيقِ لِلْكَعْكِ للحَاجِ بِمِثْلِهِ فِي بَلَدِ آخَر .

قَالَ مَالِكٌ : يَتَسَلَّفُ وَلاَ يَشْتَرِطُ ، والأَخْضَرُ فِي وَقْتِ الحَصَادِ بِاليَابِسِ فِي الْمَجَاعَاتِ وَبَيْعُ النَّجَاسَات .

ثَ**النُّهَا**: اللَّشْهُورُ ، فَجَوَّزَ مَا اخْتُلِفَ فِي نَجَاسَتِهِ لاَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ ؛ وَمَنْ ثُمَّ قِيلِ : اللَّشْعَرِي أَعْدَرُ فِيْهَا مِنْ البَائِع ، وأَصْلُهُ القياسُ عَلَى الرُّخُصِ اللَّبَاحَةِ لِلْضَّرُورَةِ كَالْقَرضِ وَالقُرَّاضِ وَالجَعْلِ وَالسَّرِكَةِ وَالمُسَاقَاةِ وَنَحْوِهِ اهـ . المُرَادُ مِنْ كَلَامِه .

وَهَذَا الْجَوَابُ أَدَلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ جَوَابِي لَكُم السَّالِفِ عَــنْ المَسْأَلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٤) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ جُزَافًا مِنْ الطَّعَامِ بِجُزَاف مِنْهُ مَنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَلَبَنِ بِزَرْعِ مَثَلًا ، هَلْ لاَ بُدَّ مِنْ تَحْرِيهِ مَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَّلْكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِالآخَرِ تَوَقُّرُ جَمِيعِ شُرُوطِ الْجِزَافِ مِنْ ضَرَرٍ وَغَيْرِهِ ؟ فَفِي «نَوَازِلُ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشَ ِ » : وأَمَّا كَيْفِيَّةُ بَدْلِ

⁽١) دار الضرب: الموضع الذي تضرب فيه الدراهم.

⁽٢) السفتجة : أن يعطى مالاً لآخر وللآخر مالا في بلد المعطى فيوفيه إياه ويستفيد أمن الطريق .

اللَّبنِ بِالزَّرْعِ فَاعْلَم ـ رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى ـ أَنَّ اللَّبَنَ لاَ معْـيَارَ لَهُ شَرْعًا بَلْ معْيَارُهُ العَادَةُ ، وَالْعَـادَةُ تَخْتَلَفَ باخْتلاف البُلْدَانِ والزَّمَـانِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ بَشِـيرٍ : مَا الْعَادَةُ ، وَالْعَـادَةُ تَخْتَلفَ باخْتلاف البُلْدَانِ والزَّمَـانِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ بَشِـيرٍ : مَا اخْتُلفَ فِيهِ الْبِلاَدُ قُدِّرَ بِعَادَةِ بَلَدِهِ وَلاَ يَنْتَقِلُ عَنْهَا إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ نَسَبَةَ المُنْتَقِلِ إِلَيْهِ مِنْ الْجَارِي فِي الْعَوَائِدِ . اهـ .

وأَمَّا الزَّرْعِ فَمَعْيَارُهُ الكَيْلُ وكَيْلُ كُلِّ بَلْدَة بِمِكْيَالِهِمْ المَعْرُوفِ لَهُمْ واللَّبَنِ فِي هَذِهِ البِلاَدِ مِعْيَارُهُ التَّحَرِّي ، فكَيْفِيَةُ البَدَلُ أَنْ يَتَحَرَّى اللَّبَنِ وَيَعْلَم كَيْلُ الزَرْعَ مَعَ الْمُنَاجَزَةَ بَيْنَهُمَا فَهَذَا بَيْعٌ جُزَافَ بِمَعْلُومٍ ، ويَتَحَرَّى الزَّرْعَ ويَتَحرَّى اللَّبَنَ مَعَ المُنَاجَزَةَ بَيْنَهُما ، فَهَذَا بَيْعٌ جُزَافَ بِجُزَافٍ وَهُوَ جَائِزٌ فِي الجِنْسَيْنِ وَإِنَّمَا مَنَعَ فِي الجُنْسِ الواحِد لأَنَّهُ مزابنة وأَمَّا فِي الجِنْسَيْنِ فَيَجُورُ إِذَا حَصَلَتَ شُرُوطِ الجُزَافِ . الجَنْسِ الواحِد لأَنَّهُ مزابنة وأَمَّا فِي الجِنْسَيْنِ فَيَجُورُ إِذَا حَصَلَتَ شُرُوطِ الجُزَافِ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٥) [٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ غَصِبَ إِبلاً فيها جَمَلٌ جَيِّد لِغَيْرِ رَبِّها وَأَبَى الْغَاصِبُ أَنْ يَرُدَّهَا إِلاَّ بإعْطَاء الْجَمَلِ لَهُ ، وَاشْتَرَاهُ رَبُهَا مِنْ غَيِّرِ مَالَكه بأَبْعِرَة حَالَةً ، وَدَفَعَهُ لِلْغَاصِبَ ، فَرَدَّ الإِبلَ لَهُ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ ادَّعَى رَبُّ الإِبلَ عَلَى رَبًّ الإِبلَ عَلَى رَبًا الجُملِ بِأَبْعِرَتِه لِكَوْنِهِ مَضَعْفُوطًا وَأَنَّ البَيْعَ غَيْرُ لاَزِم مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَـمنْ أَئِمَّتِنَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى عَـدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَعَدَمُ لِزُومِهِ وَهُوَ المَشْهُورُ ؛ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْشَيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لاَ إِنْ أَجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرَدَّ عَلَيْهِ بلاَ ثَمَنِ) (١) . اهـ .

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَـوَازِهِ وَلِزُومِهِ وَإِلَيْهِ يُشـيرُ (ق) ^(۲) عَنْ البَرزَلِي عَنْ [سُفْيَانَ] ^(٣) بِقَوْلِهِ ^(٤) : مَنْ أَضْغَطَ فِي مَالِهِ فَبَيْعُهُ جَائِزٌ .

مختصر خلیل (ص/ ۱۶۸) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ٢٣٨) .

⁽٣) هو الثوري .

⁽٤) فتاوى البرزلي (٣/ ٤٤ ـ ٤٥) .

وَنَحْوَهُ لابْنِ كَنَانَة وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الإِمَامُ ، وَهُوَ مَذْهَبِ الْمُتَأْخِّرِينَ . اهـ.

وَنَحْوه فِي حَـاشِيَة (حم) أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله : قَالَ ابْنُ كَنَانَةَ : بَيْعُهُ لاَزمٌ لاَ يُفْسَخُ بَلْ يُؤجَّر البَائِعُ لإِخْرَاجِه مَنْ الضَّغْطَةَ وَبِهِ أَفْتَى السُيُـورِي واللَّخْمِيُّ وَلَوْ كَانَ مَوْلَى عَلَيْه ، واسْتَحْسَنَهُ حُذَّاقُ المُتَأْخِّرِينَ وَمَالَ إِلَيْه ابْنُ عَرَفَةَ .

قَـالَ الشَّيْخُ إِبْـرَاهِيمُ بْنُ هِلاَل : وَبِهِ أَفْتَـى شَيْـخُنَا الْمُحَـقِّقُ ابْنُ هِلاَلِ وَأَبُو الفَضْلِ قَاسِمُ العَقَبَانِي وَفَقِيـهُ غَرْنَاطَةَ السَّرْقَطِيُّ ، وَبِالمَشْهُورِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْمُدَرِّسُ الْحَافِظُ الغُورِيَّ فَأْخَرَ عَنِ الفَتوى لِذَلِكَ . اهـ .

وَفِي «البَنَانِي » مَا نَصُّه : والعَمَلُ جَارِ بِلزُومِ البَيْعِ فِي زَمَانِنَا ، وَنَقَلَ العَقَبَانِي أَنَّ الفَشْتَالِي قَاضِي فَاس كَانَ يُفْتِي بِهِ . نَقَلَهُ فِي «المُعْيَارِ» .

وَنَقَلَ الشَّيْخُ القَصَّارُ عَنْ المَرَامِي مُفْتِي فَاس: أَنَّهُ جَرَى بِهُ الحُكْمُ فِي مَدِينةِ فَاس أَكْثَرُ مِنْ مَائتَي سَنَة .

وَفِي "العَمَلِيَّاتِ" : وَبَيْع مَضْغُوط لَهُ نُفُوذٌ . اهـ .

فَ إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّهُ لاَ دَعْ وَى وَلاَ مُطَالَبَةَ لِرَبِّ الْأَبْعِ رَةِ عَلَى رَبِّ الْجَمَلِ فَجَرى الْعَمَلُ عَلَى القَوْلِ الأَخِيرِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا جَرَى بِهِ العُمَلُ مُقَدَّمٌ الْجَمَلِ فَجَرى الْعَمَلُ عَلَى عَنْ «التَّبْصِرَةِ» . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٠٦) [٩] سُؤَالُ عَمَّنَ بَاعَ بَقَىرَةً مَنيحَةً عنْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَـالِكِهَا وَلَمْ يَعْلَمِ اللَّالِكُ حَتَّى ذَبَحَ الْمُشْتَرِي الْبَقَرَةَ وَأَكَلَهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ بَيْعَ الْفُضُولِ لاَ يَفُوتُ إِلاَّ بِذَهَابِ عَيْنِ المَبِيعِ كَمَا فِي (عج) وَقَد فَاتَ هُنَا بِذَهَابِ عَيْنِ المَبِيعِ كَمَا فِي (عج) وَقَد فَاتَ هُنَا بِذَهَابِ عَيْنِهِ كَمَا عَلِمْتُمْ ، وَحِينَئَذَ فَلَيْسَ لِلْمَالِكِ غَرَامَةٌ عَلَى المُشْتَرِي وَيَجِبُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ الْفُصُولِي بِالأَّكْثَرِ مِنْ الثَّمَنِ الَّذِي بِيْعَتْ بِهِ البَقَرَةُ وَيَجِبُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ الْفُصُولِي بِالأَّكْثَرِ مِنْ الثَّمَنِ الَّذِي بِيْعَتْ بِهِ البَقَرَةُ

⁽١) مواهب الجليل (٢٤٨/٤) .

أَوْ قِيمَتَهَا [ق/٥٢٧] كَمَا فِي (عج) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٧) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل عَتَلَ لآخر نَاقَةً لَيَغْزُو عَلَيْهَا وَغَدَرَ بِهَا وَجَلَسَ بِهَا فِي أَرْض بَعِيدَة مِنْ رَبِّهَا وَبَاعَهَا رَبُّهَا لرَجُل يُرِيدُ السَّفَرَ إلي جهة الغَادر بِهَا وَالمُشْتَرِي فِي اعْتَقَاده وَظَنّه أَنْ الغَادر لاَ يَمْنُعُهَا مِنْهُ ، فَلَمَّا وَصَلَهُ وَطَلَبَهَا مِنْهُ مَنْعُها مِنْهُ ، فَلَمَّا وَصَلَهُ وَطَلَبَهَا مِنْهُ مَنْعُها مِنْهُ ، هَلْ غَدْرَةً الغَازِي عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الغَصْبِ وَالخِيَانَة وَهَلْ يَصِحُ الْبَيْعُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ عَدْرَةَ الغَازِي عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الخِيَانَةِ . قَالَ أَبُو الحَسَنِ الصَّغيرِ فِي حَدِّه للخِيَانَةِ مَا نَصَّهُ : الخِيَانَةُ كُلُّ مَا كَانَ لأَخْذِه عَلَيْهِ أَمَانَةٌ أَوْ يَدٌ أَوُ للمُتَصَرِّفِ فِيهِ إِذْنٌ ، وَلَكَنْ يَجْرِي فِي بَيْعِ مَالِكِهَا لَهَا مَا جَرَى فِي بَيْعِ المَغْصُوبِ مَنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ لإطلاقِ الغَصْبِ عَلَى الخِيَانَةِ لُغَةً كَمَا لأبِي الحَسَنِ أَيْضًا ، وَحِينَئَد . فَقَدْ قَالَ ابْنُ رُشُد : إِنَّ بَيْعَ المَغْصُوبِ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ عَلَى ثَلاَتَةِ أَوْجُه : إِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ مُقِرًا بالغَصْبِ فَجَائِزٌ بِاتَّفَاقِ .

وَإِنْ كَانَ مُـمْتَنَعًا مِنْ الدَّفْعِ وَهُوَ مِـمَّنْ لاَ تَنَالُهُ الأَحْكَامِ مُقِـرًا وَهُوَ مِمَّنْ لاَ تَنَالُهُ الأَحْكَامُ وَعَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالغَصْبِ فَقُولاًنِ عَلَى القَوْلَيْنِ فِي شِـرَاءِ مَا فِيهُ خُصُومَةُ المَشْهُورِ مِنْهُمَا : المَنْع. اهـ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ عَدَمَ جَوَازِ الْبَيعِ المَذْكُورِ إِمَّا اتِّفَاقًا أَوْ عَلَى المَشْهُورِ ، إِلاَّ فِي صُورَةِ وَاحِدَة وَهِي : إِنْ كَانَ الْخَائِنُ المَذْكُورُ مَقْدُورًا عَلَيْهِ وَمُقِرًا بِالخِيَانَةِ فِي صُورَةٍ وَاحِدَة وَهِي : إِنْ كَانَ الْخَائِنُ المَذْكُورُ مَقْدُورًا عَلَيْهِ وَمُقِرًا بِالخِيَانَةِ فَيَحُوزُ حِينَئِذَ بِاتِّفَاقَ مَ اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٨) [١١] سُوَالٌ عَنْ شراء الزَّرْعِ أَوْ الكوهمن بِالسَّلَة أَوْ آيَة القَرْعِ وَهُمَا مَجْهُولَتَا الكَيْلِ مِنْ عِنْدِ السُّودَانِ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مِكْيَالٌ مَعْلُومٌ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ لِقَوْلِ «المُدَوَّنَةِ» (١): وَلا يَجُوزُ الشِّرَاءُ بِمكْيَالِ مَجْهُولِ إِلاَّ بِاللَّهِ فَعِ الَّذِي لَيْسَ فَيهَ مكْيَالٌ مَعْلُومٌ ، وَهَذَا بِالنِّسبَةِ للزَّرْعِ ، وَأَمَّا الْكَوهَمَنُ فَلاَ يَجُوزُ شَرَاؤُهُ إِلاَّ بِشَرْطِ الجِزَافِ لأَنَّهُ لاَ مكْيَالَ لَهُ لاَ مَجْهُولاً وَلاَ مَعْلُومًا . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٩) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ الحُكْمِ فِي شِرَاءِ الدُّهْنِ جُزَافًا مَعَ كَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنْ الزَّرْع بعَرض أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جُوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ لِخُرُوجِ الدُّهْنِ عَنْ أَصْلِهِ إِذْ الأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ يُبَاعُ بِالْكَيْلِ ، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ المَنْعِ : (وجزاف حب مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ) (٢) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قال الخرشي: ولما كان الغرر المانع من صحة العقد قد يكون بسبب انضمام المعلوم إلى المجهول؛ لأن انضمامه إليه يصير في المعلوم جهلاً لم يكن وكان في ذلك تفصيل أشار إليه المصنف تبعًا لصاحب المقدمات بقوله فيما يأتي وجزاف ، فإذا اجتمع شيئان في صفقة فإما معلومان أو مجهولان وسيأتيان وإما معلوم ومجهول وهو أربع صور ؛ لأنه إما أن يكون أصلهما معا الكيل كصبرة حب جزافًا وأخرى منه كيلا أو أصلهما معا الجزاف كأرض جزافًا وأخرى منها ذرعا أو أصل ما بيع بالكيل الجزاف كصبرة جزافًا وأرض ذرعا أو بالعكس كأرض جزافًا وصبرة كيلاً فالثلاث الأول ممنوعة لحروجهما أو وأرض ذرعا أو بالعكس كأرض جزافًا وصبرة كيلاً فالثلاث الأول ممنوعة لحروجهما أو أحدهما عن الأصل، كما أشار إليه عاطفا له بالجر على غير مرئي بقوله في الأولى: (وجزاف حب مع مكيل أرض)، مما أصله أن يباع جزافًا فخرجا عن الأصل فأرض مجرور عطفا على مجرور من غير إعادة الجار كقوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ وفي الثائثة بقوله (وجزاف أرض) مما أصله أن يباع جزافًا (مع مكيله) بتذكير الضمير العائد على الأرض نظرًا للجنس وتأنيثه منونًا صفة لأرض محذوفًا أي مع أرض مكيلة لخروج أحدهما عن الأصل، فيمتنع الجمع في هذه فيما أصله الجزاف (لا) إن اجتمع جزاف أرض (مع) مكيل (حب) عما أصله الكيل فلا منع = فيما أصله الجزاف (لا) إن اجتمع جزاف أرض (مع) مكيل (حب) عما أصله الكيل فلا منع =

⁽١) انظر : «المدونة» (٩/ ٤٠) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۷۰) .

(١٢١٠) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الغَائِبِ عَنْ مَجْلِسِ العَقْدِ بِالصِّفَةِ عَلَى اللَّزُومِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ حَاضِرًا بِالبُلُوغِ غَائبًا عَنْ مَجْلسِ العَقْد فَالمَشْهُورُ جَوَازُهُ إِذْ قَدْ أُخِذَ جَوَازُهُ مِنْ «اللُدَوَّنَة» مِنْ خَمْسَة مَواضع ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا بِمَجْلس قَدْ أُخِذَ جَوَازُهُ مِنْ «اللُدَوَّنَة» مِنْ خَمْسَة مَواضع ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا بِمَجْلس العَقْد وَغَائبًا عَنْ العَيْنِ فَالمَشْهُورُ مَنْعُهُ كَمَا فِي «مُخْتَصَرِ البَرزلي » وحَاشية (عج) عَلَى «الرِّسَالَة» وَشَرْحه عَلى المُخْتَصرِ ، وَمَا مَشَى عَلَيْه الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «مُخْتَصرِهِ» مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ خِلاَفُ الرَّاجِح . آه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢١١) [١٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَكَّةً منْ الدُّهْنِ مَعَ جلدها بَعَديلة

=لمجيئهـما على الأصل وأشار إلى القسمين الباقيين الأولين بقــوله : (ويجوز جزافان) على أي حال بشمن أو ثمنين كانا على الأصل أو على خــلافه أو خالـف أحدهما ؛ لأنهـما في معنى الجزاف الواحد من حـيث تناول الرخصة لهما ؛ لقول اللخـمي: لا بأس ببيع صبرتي قمح وتمر جزافًا ، وإن اخــتلف الثمن، ويجوز بيع ثمر الحائطين جزافــا وإن اختلف تمرهما بثمن واحــد (و) يجوز (مكيــلان) كذلك صفـقة واحدة (ص) وجــزاف مع عرض (ش) أي ويجوز جزاف على أصله أو غير أصله كصبرة أو قطعة أرض مع عرض كعبد أو ثوب (ص) وجزافان على كيل إن اتحـد الكيل والصفة (ش) أي ويجوز جزافان في صـفقة على كيل أي أو وزن أو عدد إن اتحد ثمن الكيل والصفة اتفاقًا كصبرة تمر وأخرى مثلها كل إردب بدينار، وإن اختلفًا معًا لم يجز اتفاقًا وإن اتفقت الصفة واختلف ثمن الكيل كصبرتي طعام واحد، إحداهما : ثلاثة بدينار ، والأخرى: أربعة به لم يجز لاختلاف الثمن أو اختلفت الصفة ، واتفق الثمن كـصبرتي قمح وشعـير كل منهما ثلاثة بدينار، لم يجـز عند ابن القاسم ، ولو قال: إن اتحدت الصفة وثمن الكيل لأفاد المراد وعلة المنع مع الاختلاف أنه يصير جزاقًا على كيل معه غيره وهو لا يجوز كما أشار إليه بقوله: (ص) ولا يضاف لجزاف على كيل غيره مطلقًا (ش) يعني: أن من باع جزافًا على أن كل قفيز بكذا وعلى أن مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل ، فإن ذلك لا يجوز ؛ لأن ما يخص السلعة من الثمن حين البيع مجهول ومعنى مطلقًا كان الغير من جنس المبيع أو من غيــر جنسه مكيــلاً أو موزونًا أو مزروعًــا وبعبارة وســواء سمي للغيــر ثمنًا أم لا ؛ لأنه مع التسمية قد يساوي أكثر؛ فاغــتفر لأجل هذا ومع عدمها لا يدري ما يخصه من الثمن وعلى هذا لا يجوز بيع الزرع جزافًا على كيل بأرضه .

أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : بَيْعُ طَعَامٍ بِطَعَامٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ مَعَ أَحَدِهِمَا عَرْضٌ نَقْدًا فِي جَوَازِهِ وَمَنْعُهُ ، ثَالِثُهَا : بِقَيْدِ النَّبَعِيَّة كَالصَّرفِ . اهـ .

وأَمَّا بَيْعُ طَعَامٍ بِطَعَامٍ مِنْ جنْسه مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدهمَا عَرَضٌ نَقْدًا فَيَمْنَعُ بِلاَ خِلاَف ؛ وَلَذَا قَالَ خَلَيلٌ : وَيُسْتَثْنَى قَشْرُ بَيْضِ النَّعَامِ إِذَا بِيعَ بِبَيْضِ غَيْرِهِ ، وَبَيْضُ النَّعَامِ لَئَلاً يَلْزَمُ حَيْثُ لَمْ يُسْتَشْنَى بَيْعُ عَرَضٍ وَطَعَامٍ إِذَا بِيعَ بِبَيْضِ غَيْرِهِ ، وَبَيْضُ النَّعَامِ لَكَ لاَ يَلْزَمُ حَيْثُ لَمْ يُسْتَشْنَى بَيْعُ عَرَضٍ وَطَعَامٍ لِطَعَامٍ أَوْ بِطَعَامٍ أَوْ بِعَرَضٍ وَطَعَامٍ كَمَا فِي (مج) ، وذَكر ذَلك أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ القَسْمَة مَع أَصْله) (١) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٢) [١٥] سُوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ ملْحًا مَدْفُونًا بَعْدَ أَنْ كَشَفَ للْمُشْتَرِي عَنْ رُوُوسِه وَأَشْفَارِه وَعَدَّهُ لَهُ ، وَأَخْرَجَ لَهُ أَيْضًا عَديلَتَيْنِ مِنْ جَانِب، وَعَديْلَتَيْنِ مِنْ جَانِب وَعَديْلَتَيْنِ مِنْ جَانِب مَوْ حَانِب وَعَديْلَتَيْنِ مِنْ جَانِب آخَر وَرَضَيَ بِهِ المُشْتَرِي وَرَدَّهُ لِحَالَتِهِ الأُولَى ثُمَّ بَعْدَ مُدَّة جَاءَ المُشْتَرِي لِلمَلْحِ وَقَلَعَهُ وَنَقَلَهُ إِلَى بَلَدِه وَأَرْسَلَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْتِي إِلَى مِلْحِهِ لِكُون خَمْسَةً مِنْهُ دَيَّةً جِدًا مَا الحُكْمُ فِي هَذَا البَيْع ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُكْتَفَى فِي جَوازِ بَيْعِ الْمُقَوَّمِ كَالْعَرضِ وَأَلُواحِ المُلْحِ بِرُوْيَةِ بَعْضِهِ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيل أَشَارَ إِلَيْهِ بِمَفْهُ وم قَوْلِهِ : (وَجَازَ بِرُوْيَةِ بَعْضِ المثلي) (٢) ، وَهُو مَفْهُومُ كَلاَم «المدونة» أَيْضًا كَمَا فِي (عَج) ، وأَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضِ المثلي) بقَوْلِه : (مَخ) أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ بِرُوْيَةٍ بَعْضِ المثلي) بِقَوْلِهِ : [وَإِخْرَاجِ] (٣) المُقَوِّمَاتِ فَلاَ تَكُفِي رُوْيَةٍ بَعْضِهَا عَلَى ظَاهِرِ المَذْهَبِ كَمَا قَالَ فِي (التَوْضيح» .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۹۰) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۷۰) .

⁽٣) في (مخ) : وأخرج .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ : [وَظَاهِرُ] (١) الرِّواَيَاتِ تَدُّلُّ عَلَى مُشَارَكةِ الْقَوِّمِ للمثليِّ (٢) .

يَعْنِي الاكْتِفَاءَ بِرُؤْيَةِ بَعْضِهِ . اه. .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ المَسْأَلَةَ ذَاتِ خِلاَفٍ وَلَكِنَّهُ _ أَيْ : الْبَيْعُ _ فَاتَ بِنَقْلِ الْمُشْتَرِيْ لِلْمَلِح بِكَلَفَة .

قَالَ خَلِيلٌ فِي مَـبْحَثِ مُفُوِّتَاتِ الْبَـيْعِ الفَاسِدِ : (وَبِنَقْل عَـرَضٍ وَمَثْلَيٍّ لِبَلَدِ بِكَلَفَةِ) (٣) . اهـ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ إِمْضَاءُ الْبَيْعِ بِالثَّمَنِ مَرَاعَاةً لِلْخِلَافِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْشَيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُهِ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بِالثَّمَنِ) (٤) وَحَينَئَذَ فَالحُكُمُ الْشَيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُه : (وَرَدُّ بَعْضِ الْبَيْعُ بِحِصَّتِهِ فِي الْحَوَاتَلِي الْخَمْسِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُه : (وَرَدُّ بَعْضِ اللَبِيعُ بِحِصَّتِهِ [وَرَجَعَ بِالقِيمِ الْخَمْسُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُه : (وَرَدُّ بَعْضِ اللَبِيعُ بِحِصَّتِهِ [وَرَجَعَ بِالقِيمِ الْخَمْسُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُه : (وَرَدُّ بَعْضِ اللَّهُ تَعَالَى الْوَرَجَعَ بِالقِيمِ اللَّهُ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ اللْعُلْمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللْمُ اللَّهُ الللللِهُ الللللْمُ اللَّهُ اللْعُلِيْلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولِي الللللْمُ الللللَّهُ اللللللْمُ الللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ ا

(١٢١٣) [١٦] سُواَلٌ عَنْ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ هَلْ يُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا الرِّبَا أَمْ لاَ؟

قال الخرشي: يعني أن نقل العروض كالحيوان والثياب والمثلي كقمح من موضع إلى آخر مفيت إذا كان بكلفة من كراء أو خوف طريق أو مكس فيرد قيمة العرض ومثل المثلي في محلهما واحترز بكلفة من الحيوان الذي ينتقل بنفسه ، فإن نقله لا يفيته إلا في خوف طريق ولا مفهوم لبلد بل لو نقل من موضع إلى موضع ببلد واحد ، فالحكم كذلك فالمدار على قوله بكلفة ، والمراد ما شأنه الكلفة ، ولو نقله بعبيده ودوابه مثلاً.

⁽١) سقط من (مخ) المطبوع .

⁽٢) حاشية الخرشي (٥/ ٣٣) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : يُعْتَبَرُ الرِّبَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَسَيِّدِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ (١) . اهـ .

«التَّوْضيح»: وَالشَّاذُ لابْنِ وَهْب ، إِمَّا لأَنَّ العَبْدَ لاَ يَمْلكُ ، وَإِمَّا لأَنَّ العَبْدَ لاَ يَمْلكُ ، وَإِمَّا لأَنَّ السِّيَّدَ قَادِرٌ عَلَى الانْتِزَاعِ مِنْهُ _ يَعْنِي أَنْ يُقِيدَ هَذَا بِمَنْ لَهُ انْتِزَاعُ مَالِهِ لاَ يَخْرُجُ السِّيِّدُ وَنَحُوهُ ؛ وَلِهَذَا قَالُوا : وَلَوْ كَانَ عَلَى العَبْد دَيْنٌ لَمْ يَجْرِ فِي إِبَاقِه بِاتّفَاقِ المُكَاتِبْ وَنَحُوهُ ؛ وَلِهَذَا قَالُوا : وَلَوْ كَانَ عَلَى العَبْد دَيْنٌ لَمْ يَجْرِ فِي إَبَاقِه بِاتّفَاقِ بِعْضِ المُتَأْخِرِينَ [] (٢) يَلْتَزِمُ السَّيِّدُ الدَّيْنَ فَالخلافُ ، وَلَيْسَ هَذَا خَاصًا بعض اللَّاتَّةُ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ . اهد . بالرباء ، بَلْ يَجْرِي فِي فَسْخ الدَّيْنِ وَحَطِّ الضَّمَانِ وَأَزِيدُكَ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ . اهد . مِنْ «التَّوْضيح» . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٤) [١٧] سُؤَالُ عَنْ بَيْعِ بَعْضِ الفَرَسِ للمغَافرَة عَلَى أَنْ غَلَّتَهَا للمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِين زَمَنهَا ، هَلْ هُو جَائِزٌ لاغْتِرَافِ ذِمَمِهِمْ وَلاَ يُعْتَبَرُ الرِّبَا بَيْنَا وَبَيْنَهُمْ أَوْ لاَ يَجُوزُ ذَلكَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّ بَيْعَ الخَيْلِ واَلَةِ الْحَرْبِ لِلْمُغَافِرةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مِنْ اللُّصُوصِ حَرَامٌ ولَوْ عَيْنًا زَمَنَ الْغَلَّةِ كَمَا فِي « المِعْيَارِ».

وَالْمشدالي ، وَنَحْوَهُ فِي «نَوَازِل الفَقِيهِ الحَاجِّ الحَسَنِ» ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ اللَّحَارِبِينَ شَرِكَةٌ فِي فَرَسٍ فَأَتْلُفَ عَلَيْهَا نَفَسًا أَوْ مَالاً .

جَوَابُهُ وَاللهُ أَعْلَمُ: الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ النَّـقُولُ أَنَّ مَنْ بَاعَ فَرَسًا لِمَن يُحَارِبُ عَلَيْهِ النَّـقُولُ أَنَّ مَنْ بَاعَ فَرَسًا لِمَن يُحَارِبُ عَلَيْهَا مَا رَأَيْنَا عَلَيْهَا مَا رَأَيْنَا مِنْ صَمْنِهُ مَمَّا اطَّلَعْتَ عَلَيْهِ مِنْ كَلاَمٍ أَهْلِ اللَهْمَبِ . اهـ . كَلاَمُهُ .

⁽۱) قال ابن عبد البر: ليس بين العبد وسيده ربا ، وإن كره ذلك لهما عندنا ، وقال سحنون : كره مالك الربا بين العبد وسيده .

⁽٢) قدر كلمة لم أتبينها .

وَأَمَّا السِرِّبَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم فَمِنْ أَئِـمَّتَنَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَـوَازِه بِالنِّسْبَـة إِلَيْنَا وَلَمْ يَعْتَبِـرْهُ كَالْحَافِظ ابْنِ الأَعْمَشِ ، وَمَنْهُم مَنْ اعْـتَبَرَهُ وَمَنَعَهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ كَالْعَلاَّمَةِ الْحَاجِّ الْحَسَن وَالسَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ ، فَلاَ نُطُوِّل بذكْر كَلاَمهما .

وَأَمَّا بَيْعُ بَعْضِ الْفرسِ لِلزَّاوِيَةِ فَالْحُكْمُ فيه مَا قَـالَ في «مُخْـتَصَر أُمَّـهات الوَثَائِقِ» وَنَصُّهُ : وَمَنْ بَاعَ نصْفَ رَمْكَة عَلَى أَنْ يَكُونَ العَلَفُ وَالرَّبْطُ وَمَا يُصْلحُ الفَرَسَ بَيْـنَهُمَا عَلَى الـسُّواء وَيَكُونُ الأَنْتفَاءُ بِالرِّكُوبِ وَالكرَاء بَـيْنَهُمَا بِالـسُّويَّة وَيَكُونُ لَكُلِّ وَاحد مـنْهُمَا بِيَع نَصـيبه إذَا شَـاءَ فَذَلكَ جَـائزٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرَمْكَةُ بِيَدَ الْمُشْتَرِي وَمَؤْنَتُهَا وَعَلَفُهَـا عَلَيْه وَانْتِفَاعُهَا كُلُّهُ لَهُ وَاشْتَرطَا أَنْ لاَ سَبِيلَ لِوَاحِدِ مِنْهُمَا عَلَى بَيْع نَصِيبه وَلاَ يَبيعَانهَا مَعًا وَلاَ يَتَخَارَجَانهَا بِالْمُقَاوَاة حَتَّى تَلِدَ أَوْ حَتَّى تَمْضِي أَرْبَعُ سنينَ أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ فَهِيَ شَرِكَةٌ فَاسدَةٌ لَا خلافَ في فَسَادِهَا لاجْتِمَاعِ البَيْعِ وَالشَّرِكَة إِلَى أَجَلِ مَجْهُول وَهُوَ الولاَدَةُ وَالحَجْرُ عَلَى البَائِع فِي نَصِيبِهِ أَلا يَسبِيعَ وَلاَ يَنْتَفعَ بِهَا إِلَى الأَجَلِ المَعْلُومِ أَوْ المَجْهُــول مَمْنُوعٌ أَيْضًا ، وَأَيْضًا الْخِدَمَةُ وَالعَلَفُ مَجْ هُولاَن وَبِهِ أَكْرَى البَائعُ نَصِيبَهُ ، وَإِنْ وَقَعَ أَوْ نَزَلَ فُسِخَ ، وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا فِي عَيْنِ شَيْئِهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا ، وَفِي مثله إِنْ فَاتَ وَكَانَ لَهُ مِثْلُهُ أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مِثْلُ، فَإِنْ فَاتَتْ الرَّمْكَةُ بحوالَة الأَسْوَاقِ أَوْ بِطُولِ المُدَّةِ سِتَّةَ أَشْهُر فَأَكْثَر مَضَى بَيْعَهَا بِالْقِيمَة وَيَلْزَمُ نصْفُ الْفَرَس الْمُبْتَاع بِقِيمَته فَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ أَخَذَهُ وَيَكُونُ للبَائع نصْفُ كرائها فيما ركب وما حَمَل عَلَيْهَا وَمَا حَرَثَ وَمَا أَعَارَ ، وَيَكُونُ لِلمُ شُتَرِي قِيمَةُ خَدْمَتِه فِي الْحَلِّ وَالرَّبْطِ وَالسَّقْيِ وَالْعِلاَجِ وَالعَلَفِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٥) [١٨] سُوَّالٌ عَنْ بَيْع الملحِ للسُّودَانِ في بَلَدهم بِالزَّرْع مِنْ غَيْرِ مَنْ غَيْرِ مَنْ الْحَرَة حِينَ الْعَقْدُ لِعَدَم تَمكُّنِ أَهْلِ المَلْحِ مَنْهُمْ هَلْ لَهُ مَخْرَجٌ فِي الجَوَازِ أَمْ لاَ؟ جُوابُهُ : لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْمُنَاجَزَةِ لاَ عِنْدَ المُعَاقَدَةِ ؛ فَفِي بَعْضِ «فَتَاوَى

الوَنْكَرِي» : وَسُئِلَ هَلْ تَجُوزُ الْمُواعَدَةُ فِي بَيْعِ المِلْحِ بِالطَّعَامِ ؟

وَهَلْ يَجُوزُ التَّأْخِيرُ القَلِيلُ بَيْنَ المُلْـحِ وَالطَّعَامِ لِلضَّرُورَةِ مِثْلَ أَنْ يَكْتَالَ بَعْضَ الطَّعَامِ الكَثِـيرِ ثُمَّ يَحُولُ اللَيْلُ بَيْنَهُ وَبَـيْنَ كَيْلِ بَقِيَّتِـهِ فَيُؤخِّـرَهُ إِلَى الْغَدِ إِذْ لاَ بُدَّ لِبَعْضِ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ بِتَكَلُّفٍ وَمَشَقَّةٍ ؟

فَجَوَابُهُــمَا مَا نَصَّ عَلَيْه غَــيْرُ وَاحد منْ أَهْلِ المَذْهَبِ وَاسْتَــفَاضَ منْهُمْ : أَنَّ بَيْعَ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ فِي الْمُنَاجَزَة كَالعُرُّف كَالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الزَّرْويليِّ وأَبِي العَبَـاسِ أَحْمَدَ القَبَّـابِ وَغَيْرِهمَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ «الْمُوَطَّاُّ» ، وَقَــدْ وَقَفْتُ عَلَى هَٰذَا السُّوَّال الأوَّل في جُمْلَة أَسْئِلَة وَجَّهَهَا هَذَا السَّائِلُ إِلَى شَيْخَنَا أَبِي إسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَـحْمُود بِقَيح _ عَـافَاهُ اللَّهُ وَصَانَهُ مِنْ كُلِّ مَحْـذُور وَحَمَاهُ _ وَلَمْ يُجِبُ [ق/٥٢٩] عَنْهَا لِمَا هُوَ بِصَدَده منْ نَشْرِ العُلُوم وَبَشِّهَا، وَقَالَ أَبُو عَبْدُ اللَّه مُحَمَّدُ بْنِ أَحْمَد بْنِ أَبِي بَكْرِ القُرَشِيِّ التَّلْمِسَانِيُّ الْمُقْرِيُّ فِي «قَوَاعِده»: قَاعدَةٌ: انْفَرَدَ الصَّرْفُ عَن العُقُودِ الَّتِي فيها الرِّبَا بِكُون صحَّة عَقْده مَوْقُوفَةً عَلَى سُرْعَة القَبْضِ ثُمَّ أُلْحِقَتْ بِهِ عُـقُودٌ أكَّدَهَا في طَلَبِ الْمَنَاجَزَة الطَّعَامُ بالطَّعَامِ ثُمَّ الإقالة مِنْ الطَّعَامِ ثُمَّ مِنْ العَرُوضِ ؛ لأَنَّ تلْك يُحَاذِرُ فَيْهَـا بَيْعُ الطَّعَام قَبْلَ قَبْضِهِ وَفَسْخُ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ وَتَخْـتَصُّ بِأَنْ لاَ يَكُونَ عَلَى غَيْـر رَأْسِ المَالِ أَوْ عَلَيْـهِ وَقَدْ تَغَـيّرَ ، وَهَذِهِ لِلْفَسْحِ فَـقَطْ ، وَيَلْحَقُ بِهَا بَيْعُ الدَّيْنِ مِـمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ ، وَأَمَـا ابْتِدَاءُ الدَّيْن بالدَّيْنَ ، فَالْمَسْهُورُ جَـوَازُ ثَلاَثَةِ أَيَّام بالشُّرُوطِ ، والمَنْصُـوصُ وجُوبُ التَّعْـجِيلِ بِالْمَجْلِسِ ، وَفِي إِلْحَاقِ بَيْعِ الدَّيْنِ لِغَيْرِ مَنْ هُـوَ عَلَيْهِ بِبَيْعِ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ أَوْ بِفَسْخ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ قَوْلاَنِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ مَالك .

قَاعِـدَةٌ: شأَن العَظِمِ أَنْ لاَ يَحْصُلَ بالطُّرُقِ الْمَسَهَّلَةِ ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿ حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ ﴾ (١) ، فَإِذَا شَرُفَ الشَّيءُ فِي نَظَرِ

⁽١) أخرجه مسلم (٢٨٢٢) من حديث أنس بن مالك تليُّك .

الشَّرْع كَثُرَتْ شُرُوطُهُ وَشُدِّدَ فِي تَحْصِيْله كَالنِّكَاحِ لِمَا كَانَ سَبِيلاً للإِعْفَافِ وَالتَّنَاسُلِ وَالتَّوَاصُلِ وَالتَّنَاسُبِ وَتَدْكرَةٌ لَلَّةَ التَّمَتَّعِ فِي دَارِ الخُلُودِ إِلَى غَيْرِ ذَلكَ مِنْ فَوَائِده ، شَرْطٌ فِيهِ الصَّدَاقُ وَالْوَلِيُّ وَالبَيْنَةُ فِي العَقْدِ والدُّحُولُ والاشْتِهَارُ ، مِنْ فَوَائِده ، شَرْطٌ فِيهِ الصَّدَاقُ وَالوَّلِيُّ وَالبَيْنَةُ فِي العَقْدِ والدُّحُولُ والاشْتِهارُ ، بِخِلافَ البَيْع ، وكَالنَّقْديْنِ لَمَّا كَانَا مَنَاطَ الأَعْواضِ وَرُءُوسَ الأَمْوالِ وَقيمَ المُثلَّفَاتَ لَمْ يَبْع وَاحِدٌ مِنْهُما نَسِيئَةً بِجِنْسِهِ وَلاَ تَأْخُرُ وَلاَ الجِنْسِ بِأَكْثَرِ مِنْهُ ، المُثلَّفَاتَ لَمْ يَبْع وَاحِدٌ مِنْهُما نَسِيئَةً بِجِنْسِه وَلاَ تَأْخُر وَلاَ الجِنْسِ بِأَكْثَرِ مِنْهُ ، بِخِلافَ العُروضِ ، وكَالطَّعامِ لَمَّا كَانَ حَافِظًا للْحَيوانِ وَبِهِ قَوَامُ بَنِيةَ الإِنْسَانِ المَّعَامُ وَلَى العَادَة وَيَسْتَعِينُ عَلَى العَادَة وَيَسْتَعِينُ عَلَى العَبَادَة وَيَسْتَعِينُ فِي المَّالَ المَّعَامُ نَسِيئَة ، وَلاَ مَا كَانَ أَصْلاً تَحْصِيلِ أَسْبَابِ السَّعَادَة لَمْ يَبِعْ قَبْل قَبْضِهِ وَلاَ بِطَعَامٍ نَسِيئَة ، وَلاَ مَا كَانَ أَصْلاً فِي ذَلِكَ مِنْهُ بِجِنْسٍ مُتَفَاضِلٍ .

قَالَ القَرافِيُّ (١): وَعَلَى هَذِهِ القَاعِـدَةِ وَقَاعِدَةُ ضَعْ وَتَعَـجَّلْ تَتَخَرَّج أَكْـشَر مَسَائل المُقَاصَة في الدُّيُون . اهـ .

وَنَصَّ ابْنُ مِحْرِزِ بِنَقْلِ الشَّيْخِ مَحمَّد (ح) (٢) فِي «تَبْصِرَتِه» فِي كَتَابِ السَّلْمِ الثَّالَثِ مِنْهُ فِي تَرْجَمَةً الإِقَالَةِ: قُلْتُ وَأَضْيَقُ هَذِهِ الأَحْكَامِ كُلِّهَا فِي القَبْضِ أَمْرُ الطَّرْفِ ثَمَّ الإِقَالَةُ مِنْ العُرُوضِ وَفَسْخُ الصَّرْفَ ثُمَّ الإِقَالَةُ مِنْ العُرُوضِ وَفَسْخُ الدَّيْنِ فَي الدَّيْنِ المُتَقَرَّرُ فِي الذِّمَة .

وَعِنْدَ ابْنِ المَوَّازِ فِي بَيْعِ الدَّيْنِ [بِالدَّيْنِ] (٤) أَنَّهُ لاَ بَأْسَ أَنْ يَتَأَخَّرَ ثَمَنُهُ اليَوْمَ وَاليَوْمَ يَنْ حَسْبَمَا يَتَأَخَّرُ رَأْسُ [المَالِ فِي النَّسَلُّمِ ثُمَّ تَأْخِيرُ رَأْسِ المَالِ] (٥) فِي السَّلَم. اهـ.

⁽۱) انظر : «الذخيرة» (٥/ ٢٩٨) .

⁽٢) مواهب الجليل (٤/ ٤٨٧) .

⁽٣) في الأصل : أو .

⁽٤) ليست في (ح) .

⁽٥) ليست في (ح) المطبوع .

وَاخْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (والأَضْيَقُ صَرْفٌ . .)(١) إلخ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد (ح) (٢): وَفِيه مُخَالَفَةُ لِكَلاَمِ المُصنَّف ـ أَيْ: خَلِيلِ _ [حَيْثُ] (٣) جَعَلَ التَّوْلِيَةً فِي الطَّعَامِ مَعَ الإِقَالَةِ مِنْهُ فِي مَرْتَبَة وَاحدة وَالمُصنَّفُ عَطَفَهَا بثُمَّ [و] (٤) أَيْضًا فَلَمْ يَذْكُر الشَّرِكَةَ فِي الطَّعَامِ وَلَكِنَّ أَمْرَ الشَّرِكَة وَالتَّوْلِية وَاحدَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : وَنَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ كَلاَمَهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ «تَبْصِرَتِه» [بأو] (٥) إِلاَّ وَاحدَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : وَنَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ كَلاَمَهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ «تَبْصِرَتِه» [بأو] (٥) إلاَّ وَمُو فِي «التَّوْلِيةَ فِي الطَّعَامِ على الإِقَالَةِ مِنْهُ بِالوَاوِ ، وكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو الحَسَنِ وَهُوَ فِي «التَّبْصِرَة» [بأو] (٦) ونَقَلَ كَلاَمَهُ فِي « التَوْضِيح » بِثُمَّ كَمَا فِي «مُخْتَصَرِه» ولَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ عَنْهُ الشَّرِكَةَ فِي الطَّعَامِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا المُصنَّفُ _ واللَّهُ وَاللَّهُ مَنْهُ عَلَى الْإِقْرَاقِ بَعْ الطَّعَامِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا المُصنَّفُ _ واللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الْإَنْ حُكْمَ ها حُكْمُ التَّوْلِيةِ ، وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلا إِشْكَالَ [فِي] (٧) أَنَّ الصَرْفَ أَصْيَقُ الأَبُوابِ . اه . .

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى طُرَّة مَنْسُوبَة لابْنِ هلال بِخَطِّ بَعْضِ إِخْوَانِنَا وَقَدْ رَاجَعْتُ مَا جُمِعَ لَهُ مِنْهَا إِلَى آخِرِه غَيْرِ مَا مَرَّة فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِيهَا وَنُسْخُتُهُ مِنْهُ غيرُ صَحِيحَة وَنَصَّهَا : مَسْأَلَةٌ : مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمُنَاجَزَة في البيُّوع هَلْ تَضُرُّهُ المُواعَدَةُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُها: مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَالَّذِي شَهَرَهُ المَازِرِيُّ وَعَزَاهُ اللَّخْمِيُّ لِمَالِكِ وابْنِ القَاسِم الكَرَاهَةَ . اه. .

وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ للشَّيخِ مُحَمَّد (ح) فِي «حَاشِيَهِ» على «المُخْتَصرِ» فِي

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٨٨) .

⁽٢) مواهب الجليل (٤/ ٤٧٨) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) سقط من (ح) .

⁽٦) في (ح) : باق .

⁽٧) زيادة من (ح) .

الصَّرْف ، وَظَاهِرُ كَلاَمِ الشَّيْخِ هَذَا مُسَاوَاةُ الحُكْمِ بَيْنَ جَمِيعِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمُنَاجَزَة ، وَشَاهَدْتُ فِي زَمَنِ صَغِيرِي الوَالدَ [ق/ ٥٣٠] أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَحَائِبَ رَحْمَتُهُ وَبُودً وَنَفَعَهُ بِقَصْده وَنِيَّتِه ، يحمل زَريعة أَرْزه عَلَى خَدَمِه يَقْصَدُ دَارَ مَنْ يَظُنُّ عِنْدَهُ وَجُود زَرِيعة أَرْز غَيْر النَّوْعِ الَّذي عِنْدَهُ لَيُبْدَلَهُ بِه وأَظُنَّنِي يَقْصَدُ دَارَ مَنْ يَظُنُّ عِنْدَهُ وَجُود زَرِيعة أَرْز غَيْر النَّوْعِ الَّذي عِنْدَهُ لَيُبْدَلَهُ بِه وأَظُنَّنِي مَعْمُ فِي ذَلك وَغَالِبُ ظَنِّي أَنِّي سَمِعْتُ مِنْهُ التَّحرُّز مَنْ الخِلاف وَتَحليل بِأَحْسَنِ الأَوْصَاف شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ.

وَقَالَ [أبو] (١) سَعيد [خلاف أبن القاسم] (٢) الأزدي في « تَهدنيه »: وأَكْرَه لِمَنْ يَبِيعَ الزَّيْتَ وَالْخَلَ بِالحِنْطَة كَيْلاً ثُمَّ يَدْخُل حَانُوتَه لِيُخْرجَ ذَلكَ وَلَكَنْ يَدَعُ الحَنْطَة عَنْدَ صَاحِبِهَا ثُمَّ يُخْرِجُ ذَلكَ فَيَأْخُذَ وَيُعْطِي كَالصَّرْف وَلَكَنْ يَدَعُ الحَنْطَة عَنْدَ صَاحِبِهَا ثُمَّ يُخْرِجُ ذَلكَ فَيَأْخُذَ وَيُعْطِي كَالصَّرْف وَلاَ خَيْر فِي بَيْع حِنْطَة حَاضِرَة بِتَمْ أَوْ شَعِيرٍ غَائِب فِي دَارِ صَاحِبِهَا تَبعَثُ وَيها وَهُمَا جَميعٌ ، وَإِنْ تَقَابِضْتُما قَبْلَ التَفَرُّقِ إِلاَّ أَنْ يُحْفِر ذَلِكَ كَلَّهُ فَيَجُوزُ بَصَرْف .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ: وَقَدْ سَئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ كَانَ يَبِيعُ الزَّيْتَ وَالخَلَّ وَالسَّمْنَ فَبَاعَ ذَلِكَ بِحِنْطَة فَاكْتَالَها عَلَى بَابِ حَانُوتِه وَدَخَلَ الحَانُوتَ لِخُرُوجِ ذَلِكَ ، فَقَالَ مَالِكٌ: مَا يُعْجِبُنِي وَلَكِنْ يَدَعُ الحَنْطَةَ عَنْدَ صَاحِبِهَا ثُمَّ يُخْرِجُ ذَلِكَ فَيَأْخُذَ وَيُعْطِي كَالصَّرْفِ فَالَّذِي اشْتَرَى تَمْرًا بِحِنْطَةً أَشَدُّ مِنْ هَذَا وَهُوَ مِمَّا لاَ اخْتِلافَ فِيهِ أَنَّهُ عَيْرُ جَائِز .

وَقَالَ الزَّرْوِيعِي فِي بَعْضِ مَا قُيِّدَ عَنْهُ مَا مَعْنَاهُ: مَسْأَلَةُ الحَانُوتِ دَلِيلٌ عَلَى مَسْأَلَةُ الخَانُوتِ دَلِيلٌ عَلَى مَسْأَلَةِ التَّمْرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِحِنْطَةٍ، وَاسْتَـدَلَّ بِالْكَرَاهَةِ عَلَى المَنْعِ لِمَا كَانَ

⁽١) في الأصل: ابن.

⁽٢) مكذا بالأصل.

مَالكُ يُكْرَهُ هَذَا التَاْخِيرَ اليَسيرَ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَاْخِيـرَ مُرْتَقَىً إِلَى المَنْعِ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: فَيَجُوزُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: فَيَجُوزُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْضَر ذَلكَ كُلَّه أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ . اهـ .

وَفِي «المعْيَارِ» مَا نَصَّهُ: وَسَئُلَ الوَعْلِيسِيِّ عَمَّنِ اشْتَرَى المُلْحَ وَهُوَ غَائِبٌ فِي بَيْتِهِ ، وَالزَّرْعُ فِي أَوْعَيَتِهِ ، فَانْعَقَدَ البَيْعُ رَأْسًا بِرَأْسِ مِنْ مِلْحِ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ هَلْ يَنْعُ لَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ أَوْ حَتَّى يَنْظُرَ هَذَا وَيَنْظُرَ هَذَا؟ فَأَجَابَ : أَمَّا بَيْعُ اللَّحَ بِالطَّعَامِ وَقَد غَابًا أَوْ أَحَدُهُمَا فَذَلكَ الرِّبًا . اه. .

وإِنْ قُلْتَ : في «اللَّدَوَّنَّة » مَا نَصُّهُ عَلَى اخْتصارِ ابْنِ يُونُسِ : قَالَ مَالِكُ : وَإِنْ أَخَذْتَ مِنْهُ بِدَيْنِكَ طَعَامًا فَأَكْثَر كَـيْلَهُ فَذَهَبْتَ بَعْدَ وُجُوبِ البَيْعِ لتَأْتِيَ بدَوَاب تَحْملُهُ أَوْ تَكْتَرِي لَهُ مَنْزِلاً أَوْ سُفْنًا وَذَلكَ ممَّا يَتَأْخَّرُ الَيْومَ وَاليَـوْمَيْن أَوْ شَرَعْتَ فَى كَيْلُه ، فَـغَابَتْ الشَّمْسُ ، وَقَـدْ بَقَىَ منْ كَيْلُه شَيِّءٌ فَـتَأْخَّرَ إِلَى الغَـدِّ ، فَلاَ بَأْسَ بِهِ ، وَلَيْسَ هُوَ دَيْنٌ بِدَيْنِ، وَأَرَاهُ خَفيفًا ؛ لأَنَّهُمَا في عَمَل القَبْض . اهـ . قُلْتُ: هَذه مُغَالَطَةٌ فَإِنَّ التَّأْخِيرَ لَفْظٌ مُشْكِلٌ فَالتَّأْخِيرُ فِي هَذِهِ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لأ يُغْتَفَرُ فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةُ فَسْخ دَيْنِ فِي دَيْنِ وَتِلْكَ مَسْأَلَةُ ابْتِيَاعِ طَعَام بطَعَام فَبَيْنَهُمَا فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ فِيهَا القَطَا وَيَقْصُرُ بِهِ الخَطَا ، وَقَدْ تَقْدَّمَ تَنزَّلَ ابنُ محْرز وَالعَلاَّمَةُ المَقْري لمَا بَيْنَهُ مَا ، فَإِيرَادُ مَسْأَلَةٌ «المُدَوَّنَة» منَّا جَهْلٌ أَوْ تَجَاهُلُ ، وَشَتَّانَ مَــا بَيْنَ أَشْعَرِيٍّ وَسُوفَسْطَائِيٍّ ، وَأَمَّا التَّـأْخيرُ اليَسيــرُ عَلَىي الجُمْلَة ذكرَ ابْنُ جَمَاعَة أَنَّهُ فِي بَابِ الْمُنَاجَزَة فِي الصَّرْف لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ طَعَامًا بِطَعَام أَنْ يَتَشَاغَلَ الْمُتَبَايِعَانِ بِبَيْعِ آخَرَ حَتَّى يَتَنَاجَزَ لأَنَّهُ كَالصَّرْف ، فَــإنْ تَشَاغَلاَ ببَيْع آخَرَ وَلَمْ يَطُلُ كَانَ مَكْرُوهًا وَإِنْ طَالَ كَـانَ العَقْدُ الأَوَّل فَاســدًا ، وَنَصُّ ابْن الحَاجب وَخَلِيلٍ عِنْدِي نَصُّ فِي جَوَابِ المَسْأَلَتَيْنِ أَنَّ قَطْعَ النَّظَرِ عَنْ تَمْشَيَة الشُّرَّاحِ وَعَنْ اعْتِبَارِ مَــفْهُوم لَقَبِ قَوْلِهَا : النُّقُــودُ العلَّةُ إلىَّ أَوْ يُكْرَه وَلاَ دينَارَ وَدرْهَمَ أَوْ غَيْرُهُ

بِمِثْلِهِمَا فَتَأَمَّلَهُ ، وَقُولُ هَذَا السَّيِّدِ السَّائِلِ إِذْ لاَ بُدَّ لِبَعْضِ النَّاسِ . . إلخ .

نَقُولُ عَلَيْهِ: وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجَا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ، وَالتَّكْلِيفُ إِلْزَامٌ مَا فِيهِ كَلَفَةٌ، وَلِلدِّمَيْرِيِّ فِي « تَسْهِيلِ السُّبُلِ » كَلاَمٌ حَسَنٌ فِي التَّكْلِيفُ إِلْزَامٌ مَا فِيهِ كَلَامٌ حَسَنٌ فِي الحَرَجِ المَرْفُوعِ عَنْ الأُمَّةِ والغَيْر المَرْفُوعِ فَلْيُرَاجَع . اهـ . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ .

قُلْتُ: وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى حَيْثُ كَانَ السُّودَانِيُّ مَحْكُومًا لَهُ بِالكُفْرِ كَالبِنْبَارِيِّ، لنَصِّ « اللَّدَوَّنَةِ » عَلَى حُرْمَة الرِّبَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَهْلِ الحَرْبِ بِقَوْلِهَا فِي كَتَابِ التِّجَارَةِ والحَرْبِ : وَلاَ أَرَى لَلْمُسْلِمِ بِبَلَدِ الْحَرْبِ أَنْ يَعْمَلَ بِالرِّبَا فِيما بَيْنَنَا وَبَيْنَ الحَرْبِ أَنْ يَعْمَلَ بِالرِّبَا فِيما بَيْنَنَا وَبَيْنَ الحَرْبِيِّنَ أَهِ. .

أَوْ مَحْكُومًا لَـهُ بِالإِسْلاَمِ كَالفُلانِيِّ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ اغْتِرَاقِ الذِّمَمِ، وأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ اغْتِراقِ الذِّمَمِ فَفِي فَتَاوَى أَيْمَتِنَا خِلاَفٌ فِي جَوازِ الرِّبَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ وَ فَا عَلَى الْقَوْلِ بِالجَوازِ فَلاَ بَأْسَ بِبَيْعَ المُلْحِ لَهُ بِالزَّرْعِ مِنْ غَيْرِ وَبَيْنَهُ وَاللَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالمُنْعِ [ق/ ٥٣١] فَلاَبُدَّ مِنْ حُضُورِ الزَّرْعِ عِنْدَ مُنْ خَيْرِ الزَّرْعِ عِنْدَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُعَاقَدَةِ حَتَّى يَكُونَ الزَّرْعُ وَالمِلْحُ يَدًا بِيَدٍ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٦) [١٩] سُوَالُ عَنْ حُكْمِ فِعْلِ بَعْضِ أَهْلِ هَذَا القُطْرِ فِي المُلْحِ حَكَمُوا لَهُ بِحُكْمِ العَرَضِ فِي أَخْذَ غَيْرِهُ عَنْهُ فِي القَضَاءِ كَأَهْلِ تَيْشَيْتَ وَأَزُوادَ وَكَمُوا لَهُ بِحُكْمِ العَرَضِ فِي أَخْذَ غَيْرِهُ عَنْهُ فِي القَضَاءِ كَأَهْلِ تَيْشَيْتَ وَأَزُوادَ أَيْجُوزُ لِعُذَرٍ مِنْ عَدَمَ المِلْحِ أَوْ عَدَمَ التَّمَكُّنَ مَمَّنْ عَلَيْهِ المُلْحُ أَوْ عَدَمَ التَّمَكُّنَ مَمَّنْ عَلَيْهِ المُلْحُ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى القَوْلِ المَشْهُ ورِ الَّذِي تَحْرُمُ الفَتْوَى بِغَيْرِهِ وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَيَكُونُ دَاخِلاً فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ لَا فَيَكُونُ دَاخِلاً فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ اللَّه وَرَسُولِهِ ﴾ الله قَالَ الله عَنْ يَعُولُ عَلَيْهِ مِنْ تَصَانِيفٍ أَهْلِ المَذْهَبِ الله عَنْ يَعُولُ عَلَيْهِ مِنْ تَصَانِيفٍ أَهْلِ المَذْهَبِ

ونَوَازِلِهَا عَلَى أَنَّ المِلْحَ طَعَامٌ رِبَوِيٌّ إِذْ هُوْ مِنْ مُصْلِحِ الطَّعَامِ .

قَالَ الشَّيْخُ خَليلُ : (وَمُصْلِحُهُ كَملح)(١) .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : فَمَا اتَّفِقَ [فيه] (٢) وُجُودُهُمَا _ يَعْنِي الاقْتِيَاتَ والادِّخَارَ _ فَرِبَوِي كَالْحِنْطَةِ والشَّعِيرِ وَالمُلْحُ وَاللَّحْمِ. .) (٣) إلخ .

وَقَالَ ابْنُ عَـرَفَةً : والطَّعَامُ مَـا غَلَبَ اتِّخَـاذُهُ لأَكْـلٍ أَوْ صَلاَحِهِ ؛ فَـيَدْخُلُ الملْحُ . . إلخ .

وَفِي «الأَجْوِبَةِ النَاصِرِيَّة» : وَسَئُلَ عَنْ المَلْحِ ، هَلْ حُكْمُـهُ حُكْمُ الطَّعَامِ فِي البَيْعِ أَمْ لاَ إِذْ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَفْتَى بِأَنَّهُ دَوَاءٌ فَصَّرِحَ بِجَوَازِ بَيْعِهِ بالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ ، أَيَّجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: هُوَ مِنْ مُصْلِحِ الطَّعَامِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الطَّعَامِ بِالاتَّفَاقِ لِنَصِّ الحَديثِ ، وَذَلِكَ المُفْتِي مَفْتِي عَذَابِ لا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ . اهـ .

وَفِي بَعْضِ ﴿ فَتَاوَى الْمُشْتَوكِي ﴾ مَا نَصُّهُ : إِنَّ المَلْحَ مِنْ الرَّبُويَّاتِ لأَنَّهُ مُصْلِحُ الطَّعَامِ كَالْبَصَلِ وَنَحْوِهِ وَلَهُ مِنْ الحُرْمَةِ والتَّعْظِيمِ مَا لِلطَّعَامِ ، وَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ لَمٌ يُمَارِسْ أَقَاوِيلَ الأَئِمَّةِ الفُحُولِ وَلاَ خَالَطَ حَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الفُحُولِ . اهد .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلَمْتُمْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ البَيْعُ قَبْلَ القَبْضِ إِلاَّ مُطْلَقَ طَعَامِ المُعَاوَضَةِ) (٤) .

وَفِي قَوْلِهِ أَيْضًا فِي السَّلَمِ : (وَبِغَـيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَـبْلَ قَبْضِهِ .) (٥)

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٧٤) . (٢) سقط من الأصل .

⁽٣) جامع الأمهات (ص/ ٣٤٤) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٨٧) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

إِلَى أَنْ قَالَ : (لا طَعَامَ . .) (١) إلخ . اهـ .

وَدَاخِلُهُ أَيْضًا فِي فَتْوَى الفَقيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بكْرٍ بْنِ الهَاشِمِ الغلاَّوِيِّ المُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُ طَعَامِ المُعَاوضَةِ قَبْلَ قَبْضِهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ العُلَمَاءِ وَلَوْ خَارِجَ المَذْهَبِ ؟

فَأَجَابَ بَأَنَّ النَّوَوِيَّ (٢) ذَكَرَ عَنِ المَازِرِيِّ وَالقَاضِي عِيَاضَ أَنَّ عُـثمَانَ البِسْتِي يُجَوِّزُهُ ، وَلَمْ يَـحْكِ الأَكْثَرُونَ هَذَا القَـوْلُ ، بَل نَقَلُوا الإِجْمَاعَ فِي بُطْلاَنِ بَيْعِ الطَّعَامِ المَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ فَقَوْلُ البِسْتِي شَاذٌ مَثْرُوكٌ . اه. . كَـلاَمُهُ . اه. . الجَوَابُ عَنْ آخِر السُّؤَالِ .

قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ البِرْزَلِي » : مَسْأَلَةٌ : وأَجَابَ المَازِرِيُّ بِأَنَّ الاَمْتَضَاءَ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ طَعَامًا آخَرَ وَهُو مِنْ جِنْسِ آخَرَ مِن الطَّعَامِ فَإِنَّ المَذْهَبَ كُلهُ عَلَى مَنْعِهِ وَلاَ رُخْصَةَ فِيهِ ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْدُرْ عَلَى خَلاصِ الثَّمَنِ إِلاَّ بِطَعَامٍ فَلْيَفْعَل مَنْعِهِ وَلاَ رُخْصَةَ فِيهِ ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْدُرْ عَلَى خَلاصِ الثَّمَنِ إِلاَّ بِطَعَامٍ فَلْيَفْعَل مَنْعِهِ وَلاَ رُخْصَة فِيهِ ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْدُرْ عَلَى خَلاصِ الثَّمَنِ إِلاَّ بِطَعَامٍ فَلْيَفْعَل مَنْعِهِ وَلاَ رُخْصَة فِيهِ ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْدُرُ عَلَى خَلاصِ الثَّمَنِ إِلاَّ بِطَعَامٍ فَلْيَفْعَل فَلْكَ عَلَى مَلْكَ رَبِّهِ وَيَقْضِيهِ لِلبَائِعِ وَيَقْضِيهِ لِلبَائِعِ وَيَقْضِيهِ لِلبَائِعِ وَيَقْضِيهِ لِلبَائِع

قُلْتُ: وَكَذَا إِذَا لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ مَا أَسْلَمَ فِيهِ مِنْ الطَّعَامِ بِجَدْبِ وَنَحْوِهِ فَيُعْطِيهِ فِي حَقِّهِ حَيَوانًا فَإِنَّهُ يَبَاعُ عَلَى مِلْكِ رَبِّهِ وَيَشْتَرِيهِ وَمَالَهُ مِنْ الطَّعَامِ. اه. كَلاَمُهُ بَلَفْظه .

وَفِي هَذَا كِفَايَـةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَا سَـأَلْتُم عَنْهُ ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلِصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٧) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ بَيْعِ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ مِنْ الطَّعَامِ عَلَى التَّصْدِيقِ فِي كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ ، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

⁽١) المصدر السابق.

⁽۲) انظر : «منهاج الطالبين » (ص/ ٤٥) و«المجموع» (٢٥٨/٩ ـ ٢٥٩) .

جَوابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ حَيْثُ بِيعَ بِثَمَنِ حَال غَيْرِ طَعَامٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَالتَّصْدِيقُ فِيهِ كَطَعَامٍ مِنْ بَيْعٍ) (١). اهـ.

وَأَمَّا إِنْ بِيعَ بِثَمنِ مُؤَجَّلِ غَيْرِ طَعَامٍ فَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ مَّا يُمْتَنَعُ فِيهِ التَّصْدِيقُ : (وَمَبِيعٌ لأَجَلَ ورَأْسِ مَالٌ سَلَم) (٢). اهد .

وَكَذَلِكَ إِنْ بِيعَ بِطَعَامِ حَال ، فَلاَ يَجُوزُ التَّصْدِيقُ فِي كَيْلِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (كَمَبُادَلَةِ ربوينْينِ) (٣) . أه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٨) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ الحُكْمِ فِي بَيْعِ الجُزَاف إِذَا وَكَلَ البَائِعُ وَالمُشْتَرِي مَنْ يَعْرِفُ الحِزَرَ عَلَى حَزْرِهِ لِعَدَمِ مَعْرَفَتِهَمَا لِلْحَزَرِ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ ؛ لِقَوْل (عج) بَعْدَ حَذْفِي أُوَّلَ كَلاَمِهِ : مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٩) [٢٢] سُوَالٌ عَنْ الحُكْمِ فِي بَيْعِ [] (١٢) مِنْ الشَمِّ وكِسَاءَتَيْنِ

قال الخرشي: الضمير في فيه يرجع للشيء المسلم فيه بدليل قوله: (كطعام من بيع) ولا يرجع لرأس مال السلم؛ لأنه قد مر عدم جواز التصديق فيه مع نظائره والمعنى أن التصديق في كيل المسلم فيه أو وزنه أو عدده إذا قبض بعد أجله جائز، وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في الطعام المبيع على النقد، ثم إذا وجد المصدق لذلك نقصًا أو زيادة على ما صدق فيه من سلم أو بيع يشبه كيل الناس عادة، فإنه لا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة، وأما لو عجل المسلم إليه السلم قبل حلول أجله، فلا يجوز للمسلم أن يصدقه في كيله أو وزنه أو عدده بدليل ما مر من منع التصديق في المعجل قبل أجله.

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٣) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۷۱) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧١) .

⁽٤) قدر كلمة أتبينها .

بأَمَة مَثَلاً ، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيل بِقَوْلِهِ : (وَجُزَافٌ مَعَ عَرَضٍ) (١) أَيْ : كَعَبْدِ أَوْ ثَوْبِ _ انظر (مَخ) (٢) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٠) [٣٣] سُوَّالٌ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ الغَليظ المُسَمَّى عنْدَنَا بِالفَريك ، بِاللَّبَنِ الغَليظ المُسَمَّى عنْدَنَا بِالفَريك ، بِاللَّبَنِ الغَليظ المُسَمَّى عنْدَنَا بِأَسْليك هَلْ لَأَبُدَّ فَيْهِ مِنْ الْمُمَاثَلَة أَوْ يَجُوزَ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا لَكَوْنَ الغَليظ يُحْمَلُ مِنْهُ [أسليت] (٣) إِنْ صُبَّ عَلَيْهِ مَا لاَ يُحْمَلُ مِنْهُ [أسليت] (٣) إِنْ صُبُّ عَلَيْهِ مَا لاَ يُحْمَلُ مِنْهُ [أسليت] (٣) إِنْ صُبُّ عَلَيْهِ مَا لاَ يُحْمَلُ مِنْهُ [أسليت] (٣) إِنْ صُبُّ عَلَيْهِ عَلَيْهَ ؟

جَوابُهُ : [ق/ ٥٣٢] أَنَّ مُطْلَقَ اللَّبَنِ مِنْ حَلَيْبِ وَمَخِيضٍ وَمَضْرُوبٍ مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ وَآدَمِيِّينَ ، كُلُّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدهما بِالآخرِ إِلاَّ مِنْلاً بِمثل يَدًا بِيد كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَمُطْلَقُ لَبَنٍ) (٤) . اهد. وَاللَّبَا مِنْ جِنْسِ اللَّبَنِ ؛ لأَنَّهُ أَصْلُهُ وَهُو أَقْرَبُ مِنَ الشَّعِيرِ لِلْقَمْحِ اللَّذَيْنِ هُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ كَمَا فِي (مخ) (٥) . اهد .

فَائِدَةٌ : أَنْوَاعُ اللَّبَنِ [و] (٦) فُرُوعُهُ سَبْعَةٌ : حَلِيبٌ، وَمَخِيْضٌ، وَمُضُرُوبٌ، وَمُضُرُوبٌ، وَجُبْنٌ ، [وَزُبْدَةٌ] (٧) .

وَسَمَنٌ ، وَأَقْطُ .

وَالصُّورُ الْحَاصِلَةُ مِنْ بَيْعِ الْأَنْوَاعِ بِبَعْضِهَا أَوْ غَيْرِهَا بَعْدَ إِسْفَاطِ الْمُكَرَّدِ

مختصر خلیل (ص/ ۱۷۰) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٥/ ٣٢) .

⁽٣) في الهامش : هو نوع من لبن الإبل .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٧٤) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٥/ ٦١) .

⁽٦) في «النفراوي» : من .

⁽٧) في «النفراوي » : زبد .

[مِنْهَا](١) ثَمَانِ وَعِشْرُونَ صُورَةً .

فَبَيْعُ كُلِّ وَاحِدٍ بِنَوْعِهِ مُتَمَاثِلاً يَداً بِيَدٍ جَائِزٌ ؛ فَهَذِهِ سَبْعُ صِوَرٍ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الحَلِيبِ وَالزَّبْدِ وَالسَّمْنِ وَالجُبْنِ بِوَاحِدٍ مِنَ المَخِيضِ وَالمَضْرُوبِ مُتَمَاثِلاً [أَوْ مُتَفَاضِلاً] (٢٠) ؛ فَهذه ثَمَانُ صُور .

وَيَجُوزُ بَيْعُ المخِيضِ بِالمَضْرُوبِ مُتَمَاثِلاً فَصَارَتْ الصُّورُ الجَائِزَةُ سِتَّ عَشْرَةَ.

وَبَقِيَ ثَلَاثٌ مُخْتَلَفٌ فيهَا وَهِيَ : بَيْعُ الأقطِ بِالمَضْرُوبِ أَوْ المَخِيْضِ ، وَبَيْعُ بِالْمَقْطِ الجُنْنَ فَتَصِيرُ الصَّورَ الجَائِزَةُ خِلافًا وَوِفَاقًا يَسْعَ عَشْرَةَ صُورَةً.

وَالصُّورُ البَاقِيَةُ المَنُوعَةُ: بَيْعُ الحَلِيْبِ بِالزَّبُدِ وَبِالسَّمْنِ وَبَالجُبْنِ وَبِالأَقط، وَبَيْعُ الخَيْبِ بِالزَّبْدِ وِبِالسَّمْنِ وَبِالأَقط، وَبَيْعُ السَّمْنِ بِمَا بَعْدُ . انْظُرُ النَّفْرَاوِيَّ (٣) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢١) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً بِعَدَد مِنْ الغَنَمِ فِيهِ خَصْيَانِ أَحَدُهُمَا ضَأَنٌ والآخَرُ مَعْزُ ، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: بَيْعُ خَصْي الغَنَمِ بِحَيوان مِنْ جِنْسِهِ أَوْ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ فِيْهِ رِواَيَتَان:

إِحْدَاهُما : المَنْعُ ؛ وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ القَـاسِمِ عَنْ مَالِك ، وَهِيَ المَشْهُورَةُ وَلِذَا اقْتَصَـرَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «مُخْـتَصَرِه» بِقُولُه : (أَوْ لاَ مَنْفَعَـةَ فِيهِ إِلاَّ اللَّحْمَ كَخَصِيِّ ضَأْنِ فَلاَ يَجُوزُ بِطَعَامٍ لاَّجَلٍ) (٤) . اهـ .

فَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فَالبَيْعُ فِي مَسْأَلَتِكُم حَرَامٌ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ

⁽١) ليست في «النفراوي » المطبوع .

⁽۲) ليست في «النفراوي» المطبوع .

⁽٣) انظر : «الفواكه الدواني » (٢/ ٧٧ _ ٧٨) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٧٥) .

الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَعَدَمُ حُرْمَتِهِ وَلَوْ لِبَعْضِهِ)(١). اهـ.

وَحِينَتِذ فَيَردُ مَعَ القِيَامِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَدَّ وَلاَ عِلَّةَ) (٢). اهـ .

وَيَمْضِي بِالثَّمَنِ مَعَ الفَوَاتِ مُراعَاةً لِلخِلاَفِ لِقَوْلِهِ أَيْضًا: (فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ فيه بِالثَّمَنِ) (٣) . اهـ .

وَهَلْ مُنعَ بَيْعُ خَصِي الغَنَمِ بِمَا ذُكِرَ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ مُتَّخَذًا لِلقَنيَّة أَوْ للتَّسْمِينِ أَوْ الذَّبِح ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «مُخْتَصَرِهِ» ، أَوْ مُقَيَّدًا بِأَنْ لاَ يكُونَ مُقْتَنَى لصُوفِ وَإِلاَّ جَازَ بَيْعُهُ بِمَا ذُكِر ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيل فِي «تَوْضَيحِه» وَعَلَيْهِ غَيْرُ وَاحد مِنْ شُرَّاحُ «مُخْتَصَرِه» ، وَعَلَيْهِ عَيْرُ وَاحد مِنْ شُرَّاحُ «مُخْتَصَرِه» ، وَعَلَيْهِ عَيْدُ الشَّيْخُ خَلِيل فِي «تَوْضَيحِه» وَعَلَيْهِ غَيْرُ وَاحد مِنْ شُرَّاحُ «مُخْتَصَرِه» ، وَعَلَيْهِ فَهَلْ الجَوازُ مُقَيَّدٌ بَخَصِّي الضَأَن فِقَطْ وَهُوَ اللَّذِي نَقَلَهُ (ق) (٤) عَنْ ابْنِ يُونُس فَهَلْ ابْنُ الْقَاسِمِ (٥) فِي «الْعُتَبِيَّة» (٦) أَشَارَ إِلَيْه بِقُولُهِ : لاَ يَجُوزُ بَيْعُ [الْكَبْشِ](٧) الخَصِيِّ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ إِلاَّ أَنْ يَكُون كَبْشًا يُقْتَنَى لِصُوفِهِ .

قَالَ مَالِكُ : وَأَمَّا التَّيْسُ الخَصي بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ فَلاَ يَحِلُّ لأَنَّهُ لاَ يُقْتَنَى لِصُوفِهِ بَلْ لَلذَّبْحِ (٨) . اهد .

أَوْ الجَوَازُ يَشْمَلُ خَصِي المَعزِ الْمُقْـتَنَى لِشَعْرِهِ كَـمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْـرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَّاحِ الْمُخْتَصَرِ ، وَفِي (عج) أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ المَعْنَى.

⁽١) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧٧).

⁽٤) التاج والإكليل (٤/ ٣٦٢) .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) البيان والتحصيل (٧/ ١٥٦) باختصار .

⁽٧) البيان والتحصيل (٧/ ١٥٦) باختصار .

⁽٨) قاله ابن رشد .

وَنُسِبَ لَلزَقَّاقِ التَّعَرُّضُ إِلَيْهِ ، وَفِي «التَّبْصِرَةِ» مَا يُفيِدُهُ . اهـ . وَهَى التَّبْصِرَةِ» مَا يُفيِدُهُ . اهـ . وَهَلَ اتِّخَاذُهُ لِتَزَايُدِ اللَّحَمِ وَالتَّسْمِيْنِ كَاقْتِنَائِهِ لِصُوفِهِ ؟ ابْنُ عَرَفَةَ : وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْل مَالك .

أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ كَاقْتِنَائِهِ لِصُوفِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ القَاسِمِ . انْظُرْ (١) اللهُ اللهُ (١) اللهُ (١) اللهُ ا

الرِّواَيَةُ الشَّانِيَةُ : جَوَازُ بَيْعِهِ بِحَيَوان مِنْ جِنْسِهِ لأَنَّهُ حَيُّ بِحَيِّ وَبِالطَّعَامِ لأَجَلِ، وَهَذِهِ رِوَاَيَةُ أَشْهَبَ عَنْ مَالَك ، فَإِنْ فَرَّعْنَا مَسْأَلْتَكُمْ عَلَى هَذِهِ الرِّوايَةِ فَيَكُونَ البَيْعُ فَيِهَا جَائِزًا ، وَفِي نَوَازِل الحَافظ ابْنِ الأَعْمَش مَا نَصُّهُ : وَإِنْ كَانَ فَيْكُونَ البَيْعُ فَيَهَا جَائِزًا ، وَفِي نَوَازِل الحَافظ ابْنِ الأَعْمَش مَا نَصُّهُ : وَإِنْ كَانَ الحَصِيُّ يُرَادُ لِلذَّبْحِ فَقُولًانِ مَشْهُورَان : قَوْلُ أَبْنِ القَاسِمِ : المَنْعُ ، وقَوْلُ أَشْهَبَ : الحَصِيُّ يُرَادُ للذَّبْحِ فَقُولًا أَشْهَبَ : الحَصِيُّ يُرَادُ للذَّبْحِ فَقُولًا أَسْهُورَان : قَوْلُ أَبْنِ القَاسِمِ : المَنْعُ ، وقَوْلُ أَشْهَبَ : الحَصِي اللَّهُ عَلَى الْتَعْمَ عَلَى عَلَى مَا نَقَلَ البَاجِيُّ (٢) . ا هَ . . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٢) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم اشْترَاء اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ كَيْلِ وَلاَ حزْر بِشَيء مِنْ ظَيْحِ مَنْ غَيْرِ كَيْلِ وَلاَ حزْر بِشَيء مِنْ ظَيْحِ مَنْ غَيْرِ حَزْرِ وَلاَ وَزْنِ أَيْضًا أَهُوَ فَاسِدٌ أَمْ لاَ ؟ وَهَـلَ إِذَا وَقَعَ بَعْد حزْرً المَبيع مِنْ الجَانبَيْنَ أَيْصَحُّ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ فَاسِدٌ إِذَا وَقَعَ دُونَ مَعْرِفَة حزرِ المَبِيعِ مِنْ الجَانِبَيْنِ بِمِعْيَارِهِ فِي البَلَدِ عَادَةً وَدُونَ حزْرِهِ أَيْضًا مِنْ الجَانِبَيْنِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَعَدَمَ. . . جَهَلٍ بِثَمَنٍ أَوْ مَثْمُونٍ) (٣) . اهـ .

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ البَيْعُ بَعْدُ حزْرِ المَبِيعِ مِنْ الجَانِبَيْنِ بِمِعْيَارِهِ فِي البَلَدِ عَادَةً فَجَائِزٌ حَيْثُ تَوفَّرَت شُرُوطُ الجُزَافُ فِي المَبِيعِ مِنْ الجَانِبَيْنِ.

التاج والإكليل (٤/ ٣٦٢) .

⁽۲) انظر : «المنتقی» (٦/ ٣٦٣) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى المَنْع : (وكَمُ زَابَيَةِ [بيع] (١) مَجْهُ ول [بَعَ الْمَانُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى المَنْع : (وكَمُ زَابَيَةِ [بيع] (١) مَجْهُ ول الْمَعْلُوم] (٢) [أَوْ مَجْهُ ول] (٣) مِنْ جِنْسه) : أَنَّهُ لَوْ الْجُرَافِ فِي الْجَانِينِ فِي صُورَةِ بَيْع الْجَانِينِ فِي صُورَةِ بَيْع مَجْهُ ول بِمَجْهُ ول مِنْ غَيْرِ جَنْسهِ أَوْ تَوَفَّرَتْ فِي الْجَانِبِ الْمَجْهُ ول وَحْدَهُ فِي صُورَةً بَيْع مَجْهُ ول بِمَعْلُومٍ مِنْ غَيْرِ جَنْسهِ أَوْ تَوَفَّرَتْ فِي الْجَانِبِ الْمَجْهُ ول وَحْدَهُ فِي صَورَةً بَيْع مَجْهُ ول بِمَعْلُومٍ مِنْ غَيْرٍ جَنْسهِ . اه. . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٣) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الكُورِ أَنَّهُ كُورٌ بِطَعَامٍ لأَجَلِ أَيَجُوزُ لأَنَّهُ لاَ يُجُوزُ لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لأَنَّ الطَّعَامَ كُلُّ مَا لَهُ طَعْمٌ لاَ عَلَى وَجْهِ التَّدَافُع؟ [ق/٥٣٣] .

جَوابُهُ: أَنَّهُ قَدْ سَأَلَ الفَقِيهَ [الشَعَّ بْنُ مُحَمَّد صِل] (٥) عَالِمُ تشيت فِي زَمَنِهِ الفَقِيهُ الحَاجَّ أَحْمَدُ بْنَ أَعْمُر وَالدِ الشَّيْخِ سَيِّدِي (حم) التَّنْبَكْتِي _ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الجَمِيعِ _ عَنْ الحَورِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِطَعَامٍ لاَّجَلٍ أَوْ اقْتِضَاءٍ عَنْهُ بِطَعَامٍ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ التَّأْخِيرَ بَيْنَ الكُورِ وَغَيْرِهِ مِنْ المَطْعُومَاتِ لاَ يَحِلُّ بِجَرَيَانِ رَبَا النَّسِيئَةِ فِي كُلِّ مَطْعُومٍ وَلاَ يَجُورُ أَخْذُ الطَّعَامِ فِي ثَمَنِهِ . اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٢٤) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ وَضْعِ الزَّرْعِ عِنْدَ الغَوَاجَةِ لِشِرَاءِ الخَاثِرِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ الغَيْبَةَ عَلَى المثْلِي تُعَدُّ سَلَفًا ؟

⁽١) ليس في «المختصر» .

⁽٢) في الأصل : بمجهول.

⁽٣) في الأصل : معلوم .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

⁽٥) هكذا بالأصل.

جَواَبُهُ: أَنَّهُ جَائِزُ وَلاَ يُفْسَخُ بِهِ البَيْعُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ نُصُوصُ الأَئمَّةِ إِذْ غَايَةُ مَا فِي سَلَفِ الغُواجَةِ للزَّرْعِ الكَرَاهَةُ كَمَا يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَكَرِهَ النَّقْدُ وَالْمُثْلَى) (١) . اهد .

وَحينَئِذ فَإِنْ لَمْ تُسلِّفُ الزَّرْعِ لِنَفْسِهَا أَصْلاً أَوْ أَسْلَفَتْهُ وَقَضَتْهُ بِزُرْعِ آخَرَ فَلاَبُدَّ مِنْ إِنْشَاتِهِمَّا لِعَنْ قَلْ بَنْ عَلْمَ الزَّرْعِ عِنْدَ التَّقَابُضِ ، وَإِلاَّ فَسَدَ البَيْعُ لِمَا فِي نُصُوصِ أَتُمَّنَا وَنَوَازِلِهًا مِنْ أَنَّ المُواعَدةَ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كَالمُواعَدة فِي الصَّرْف . اهد .

وَأَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَنْعِهِ فِي الصَّرْفِ بِقَوْلِهِ : (أَوْ بِـمُواَعَدَةٍ) (٢) مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءِ عَقْدِ جَدِيْدِ وَإِلاَّ جَازَ . اَهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ مَنْعِ الصَّرْفِ : (أَوْ غَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَلَوْ شَكَّ . .) (٣) إلخ .

مَفْهُومُهُ : أَنَّهُ لَوْ حَضَرَ مَجْلِسَ الصَّرف لَجَازَ . اهـ . تَأَمَّل .

وَإِنْ قَضَتْهُ غَـوْجَا فَالْحُكُمُ أَنَّهُمَا إِنْ لَمْ يُضْمِـرَا ذَلِكَ وَلَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيـه وَايٌ وَلَا غَرَضٌ جَازَ وَإِلاَّ فَلاَ ؛ فَـفي ﴿نَوَازِلَ ابْنِ هِلاَلِ ۚ : سُؤَالٌ عَنْ مُسْلِفِ الزَّرْعِ يَأْخُذُ عَنْهُ تَمْرًا أَوْ ثَمَرًا يَأْخُذُ عَنْهُ دَرَاهِمَ أَوْ غَيْرَهُ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ؟ مُسْلِفِ الزَّرْعِ يَأْخُذُ عَنْهُ تَمْرًا أَوْ ثَمَرًا يَأْخُذُ عَنْهُ دَرَاهِمَ أَوْ غَيْرَهُ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : مَتَى أَضْمَرَ الْمُتَعَاقِدَانِ مَا ذَكَرْتُم أَوْ جَرَتْ بِذَلِكَ عَادَةٌ أَوْ كَانَ فِيهِ وَاي أَوْ غَرَضٌ فَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ . اهد .

وكَذَلِكَ يَفْسَدُ البَيْعُ إِنْ تَعَاقَدَاهُ عِنْدَ وَضْعِ الزَّرْعِ عِنْدَهَا لرِبَا النَّسِيئَةِ. قَالَ

مختصر خلیل (ص/۲۲۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٧١) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧١) .

الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَحُرِّمَ فِي نَقْدٍ وَطَعَامٍ رِبَا فَضْلٍ وَنِسَاء) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٥) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ فِيهِ بِالشَّمَنِ) (٢) هَلُ المُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الخِلاَفَ وَلَوْ شَاذًا أَوْ مَا كَانَ مُدْرِكُهُ قَوِيًّا ؟ بِالشَّمَنِ) (٢) هَلُ المُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الخِلاَفَ وَلَوْ شَاذًا أَوْ مَا كَانَ مُدْرِكُهُ قَوِيًّا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ السُّودَانِيُّ: اَخْتُلِفَ هَلْ يُرَاعِي الخِلاَفُ مُطْلَقًا أَوْ مَا قَوِيَ لِللَهُ . اهـ .

وَاقْتَصَرَ (مخ) (٣) فِي «كَبِيرِهِ» عَلَى القَوْلِ الثَّـانِي وَإِلَيْه يُشِيرُ بِقَوْلُهِ : وَالْمُرَادُ الْخِلاَفُ القَوِيُّ لأَنَّ مَالِكًا لاَ يُراعِي كُلَّ خِلاَفٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٢٦) [٢٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ عَدِيلَةً بِزَرْعٍ وَتَرَكَهُ عِنْدَ رَبِّهِ حَتَّى بَاتَ عِنْدَهُ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟

لكن لا يخفى أن القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا ، فإن فات مضى المختلف فيه كما أنه يخالفه أيضًا قوله في بيوع الآجال : وصح أول من بيوع الآجال فقط إلا أن يفوت الثاني فيفسخان ، فلم يحض بالفوات بالثمن ، مع أنه مختلف فيه. وقد ذكر المواق هناك أن ما ذكره المؤلف من الفسخ هو المشهور وأن القول بالإمضاء بالثمن ضعيف ، ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في قوله : ومضى بيع حب أفرك قبل يبسه بقبضه ، ومن أمثلته أيضا جمع الرجلين سلعتيهما في البيع.

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٧١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۷۷) .

⁽٣) قال الخرشي: أي: فإن فات المبيع بيعا فاسدا كله أو أكثره بمفوت مما يأتي مضي بالثمن إن كان مختلفًا فيه بين الناس، ولو كان الخلاف خارج المذهب كمن أسلم في ثمر الحائط بعينه وقد أزهى ويشترط أخذه ثمرا فيفوت بالقبض، ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في بيع العينة بخلاف: اشترها لي باثني عشر لأجل، وآخذها بعشرة نقدًا، فتلزم بالمسمى أي الإثنا عشر لأجلها إلى أن قال: وإن لم يقل لي، فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الآمر إلا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقًا إلا أن يفوت، فالقيمة قولان والغرض منه، وإن لم يقل . . إلخ.

جَوابُهُ: قَالَ فِي «نَوَازِلِ الفَقيهِ الحَاجِّ الْحَسَنِ» : وَسَئُلَ عَمَّنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِطَعَامٍ مِنْ عَنْد رَجُلِ وَتَرَكَهُ عَنْدَهُ مِنْ غَيْر أَنْ يَطْبَعَ عَلَيْه طَبْعًا يَعْرِفَهُ بِه ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزِ لأَنَّهُ لَمَّا تَرَكَهُ عِنْدَهُ عَلَى هَذَهِ الحَالَة هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزِ لأَنَّهُ لَمَّا تَرَكَهُ عِنْدَهُ عَلَى هَذَهِ الحَالَة صَارَ كَأَنَّ القَّبْضَ لَمْ يَحْصُل بَيْنَهُمَا فَيَقَعُ التَّأْخِيرُ المَمْنُوعَ بِه بَيْنَ الرَّبُويين ؟ صَارَ كَأَنَّ القَبْضَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ جَمَاعَة التُونُسِي وَنَصَّهُ : وكَذَلكَ إِنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِطَعَامٍ ثُمَّ تَرَكَهُ عِنْدَهُ لَمْ يَجُزْ . قَالَهُ شَارِحُ «القبَاب» . لأَنَّ بَيْعَ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كَالصَّرْفِ قَوْذَا تَرَكَهُ عِنْدَهُ لَمْ يَجُزْ . قَالَهُ شَارِحُ «القبَاب» . لأَنَّ بَيْعَ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كَالصَّرْفِ فَإِذَا تَرَكَهُ عِنْدَهُ لَمْ يَجُزْ . قَالَهُ بَعَيْنِه صَارَ كَأَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُوضَ لأَنْهَا لاَ تَعْرِفُهُ إِذَا الْعَبْفِ وَأَنْتَ لَمَ تَرُكُتُهُ عَنْدَهُ أَمْ كَنَتُهُ مِنْ أَخْذِهِ إِذَا احْتَاجَ إَلَيْهُ فَإِذَا رَجِعْتَ إِلَيْهُ أَنْهُ عَنْدُهُ وَأَنْتَ لَمَ تَكُنْ للقَبْضِ فَائِدَةٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللَّهُ تَعَرِفُهُ فَلَمْ تَكُنْ للقَبْضِ فَائِذَةٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٧) [٣٠] سُوَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَعيرًا كَبِيرًا بِبَعيرَيْنِ صَغِيرَيْنِ غَائِبَيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَى رَبِّهِمَا إِنْيَانَهُمَا إِلَيْه ، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (حَ) (١) عِنْدَ قُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَبْضُهُ عَلَى مُشْتَرِيه) (٢) مَا نَصَّهُ : فَإِنْ شَرَطَ ذَلِكَ عَلَى البَائِعِ وَأَنَّهُ فِي ضَمَّانِهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ لَمْ يَجُزْ وَكَانَ بَيْعًا فَاسِدًا وَتَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ قَبْلَ وُصُولِهِ مِنْ بَائِعِهِ ، وَإِنْ شَرَطَ أَنَّ ضَمَانَهُ مِنْ حَيْنِ الإِتْيَانِ [بِه] (٣) مِنْ مُشْتَرِيهِ فَجَائِزٌ قَبْلُ خُرُوجِهِ مِنْ مَوْضِعِ بِيعَ فِيهِ أَوْ فَي الطَّرِيقِ حَطَّ عَنْ المُشْتَرِي مِنْ الثَّمَنِ بِقَدْرِ الإِجَارَةِ . اهَ .

وَفِي (عج) مَا نَصُّهُ: فَإِنْ قُلْت : المَبِيعُ الغَائِبُ غَيرُ الصِّغَارِ ضَمَانَهُ مِنْ البَائِعِ فَلَمَّا كَانَ اشْتِرَاطُ المُشْتَرِي عَلَى البَائِعِ أَنْ يَأْتِي بِهِ وَضَمَانُهُ عَلَيْهِ يَفْسَدُ البَيْعُ.

قُلْتُ : لَعَلَّ هَذَا أَلْحَقَهُ بِمَا يَتَعَذَّرُ خُلْفُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٣٠٠) وهو من قول اللخمى .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٧١) .

⁽٣) سقط من الأصل.

(١٢٢٨) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الجِلْدِ غَيْرِ المَدْبُوغِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَاةً حَيَّةً أَوْ بِلَحْمهَا أَيسُوغُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ الفَقيهِ الوَنْكَرِي عَنْ ذَلكَ فَأَجَابَ: بِأَنَّ الصُّورَ الثَّلاَثَ جَائِزَةٌ وَأَشْبَعَ الكَلاَمَ فِي ذَلكَ وَشَنَّعَ عَلَى مَنْ قَالَ بِخِلاَفِهِ فَلاَ نُطْقَ لِي بِذَكْرِ كَلاَمِهِ. الحَدَّةُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٢٩) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ بَدْلِ اللَّبَنِ بِالزَّرْعِ لَيْلاً عَلَى ضَوْءِ القَمَرِ أَوْ النَّار أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (عج): وَانْظُر حُكْمَ شِرَاءِ الحُبُوبِ فِي اللَّيْلِ الْمُقْمِرِ.

وَفِي «مُخْتَصَرِ البَرْزَلِي» : مَسْأَلَةٌ : قَالَ : إِذَا كَانَ يَصِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ المَبِيعِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي القَمَرِ مِثْلَ النَّهَارِ جَازَ البَيْعُ .

قُلْتُ: ظَاهِرُ الأُمَّهَاتِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لاَ تُدْرَكُ حَقِيقَتُهُ فَهُوَ خِلاَفٌ فِي [ق/ ٥٣٤] شَهَادَة . اه . وَالحَاصِلُ أَنَّ المَبِيعَ فِي اللَّيْلِ المُقْمِرِ أَوْ عَلَى ضَوءِ النَّارِ حَتَّى تَوَصَّل إِلَى مَعْرِفَتِه وَاخْتِيَارِه بِذَلك تَوَصُّلاً تَمَامًا جَازَ البَيْعُ وَإِلاَّ فَفِي النَّارِ حَتَّى تَوَصَّل إلى مَعْرِفَتِه وَاخْتِيَارِه بِذَلك تَوَصُّلاً تَمَامًا جَازَ البَيْعُ وَإِلاَّ فَفِي النَّارِ حَتَّى تَوَصَّل إلى مَعْرِفَتِه وَاخْتِيَار وَاللَّلاَمَسَة مَا نَصَّهُ : وَإِنَّمَا الاعْتِبَارُ حَيْثُ لاَ يُمْكُن لَا يُمْكُن لَهُ اخْتِيَار وَلاَ مَعْرِفَتِه ، وَمَفْهُومُ ذَلكَ الجَوَازُ حَيْثُ أَمْكَنَ لَهُ اخْتِيَارُهُ وَمَعْرِفَتُهُ انْظُرَ : المَبيع وَلاَ مَعْرِفَتِه ، وَمَفْهُومُ ذَلكَ الجَوازُ حَيْثُ أَمْكَن لَهُ اخْتِيَارُهُ وَمَعْرِفَتُهُ انْظُرَ : اللّه تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٠) [٣٣] سُوَالٌ عَنْ طَعَامٍ مَصْنُوعٍ خُلطَ بِالكَوهَمَنْ، هَلْ يَجُوزُ التَفَاضُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ مَصْنُوعٌ غَيْرٌ مَخُلوط بالكوهَمَنْ أَوْ لاَ يَجُوزُ ذَلك؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُما يَدًا بِيَدِ لاخِتْلافِهِمَا بِنَقْلِ طَعْمِهِ عَنْ الآخرِ

بِالْكُوهَمَنْ وَكُلُّ مَا يَنْقُلُ الطَّعْمَ فَهُو نَاقِلٌ كَمَا فِي (عج) عَنْ (ق)، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُسْأَلَةَ مِنْ أَفْرادِ قَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلا الْكَعْكُ بِأَبْزَار) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣١) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَدَائِلَ مُعَيَّنَةً غَائِبَةً بِبَلَدِ آخَر بِشَرْطِ خَلَفَ مَا تَلَفَ مَنْهَا ، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جُوابُهُ : قَالَ فِي كَتَابِ الرَوَاحِلِ وَالدَّوَابِ مِنَ «المدَوَّنَة» فِيمَنْ ابْتَاعَ سلْعَةً بِدَنَانِيرَ بِبَلَد آخَر عِنْدَ قَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ : فَإِنْ شَرَطَ ضَمَانَهَا إِنْ تَلَفَتَ جَازَ وَإِلاَّ لَمْ يَحِلَّ البَيْعُ ، وَلاَ يَجُوزُ اشْتَرَاطُ هَذَا فِي طَعَامٍ وَعُرُوضٍ فِي بَيْعٍ وَلاَ كِرَاءٍ ؛ لأَنَّهُ مِمَّا يُبْتَاعُ لِعَيْنِهِ فَلاَ يَدْرِي الْمُبْتَاعُ أَيُّ الصَّفْقَةِ ابْتَاعَ (٢). اهد .

انْظُرْ « نَوَازِلَ الفَقِيهِ الحَاجِّ الحَسَنِ» ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٢) [٣٥] سُوَّالٌ عَمَّنْ قَبَضَ دَيْنَهُ وَأَسْلَمَهُ فِي مَجْلِسِ القَضَاءِ لِلمَدِينِ أَيْجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ فِي «المُدَوَّنَةِ» : وَإِنْ قَبَضْتَ مِنْ غَرِيمِكَ دَيْنًا فَلاَ تُعِدْهُ إِلَيْهِ مَكَانَكَ سَلَمَا فِي طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ . اه. . والمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : كَالَئِ بِمثْلِهِ فَسْخُ مَا فِي الذِّمَةَ . .) (٣) إلخ .

وَلِذَا قَالَ (عج): وَيَدْخُلُ فِي كَلاَمِ الْمُصَنِّفِ مَا إِذَا أَخَذَ مِنْهُ الدَّيْنَ ثُمَّ رَدَّهُ لَهُ

⁽۱) مختصر خليل (ص/١٧٤). قال الخرشي: أي: أو أدهان كالإسفنجة وهي الزلابية، فإنه ينتقل عما لا أبزار فيه ولا أدهان ويجوز التفاضل بينهما، والأبزار جمعها: أبازير، وواحدها: بزر _ بكسر في الأفصح ويفتح، والجمع ليس بمقصود إذ ما عجن ببزر واحد كذلك والظاهر أن الكعك بأبزار والكعك بدهن صنف واحد.

⁽٢) انظر : « التاج والإكليل » (٥/ ٤٣٧) و «الذخيرة» (٥/ ٣٨٨) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

بِشَيءِ مُؤَخَّرٍ مِنْ غَـيْرِ جِنْسِ الدَّيْنِ أَوْ مِنْ جِنْسِهِ وَهُوَ أَكْثَـرُ مِنْهُ لأَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ اليَدِ وَعَادَ إِلَيْهَا يُعَدُّ لَغُواً . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٣) [٣٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الإِقَالَةِ فِي المَبِيعِ الغَائِبِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ ، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ لَمَا فِيهِ مِنْ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ كَمَا فِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ وَشَارِحه مَيَارَة (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٤) [٣٧] سُوَّالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوابِه : وَبَعْدُ فَاعْلَمْ بَأَنَّ القَوْلَ بِجَوالِ يَحْوَلِ بِجَوالِ تَصْيِيرِ الدَّارِ الغَائِبَةِ لَمْ يَمْتَر أَحَدٌ مِمَّنْ لَهُ بِضَاعَةٌ وَمَسْكَةٌ مِنْ الفُرُوعِ المَدْهَبَيَّة فِي قُوتَهِ لِللَّهُ وَالْعَلْمِ وَالتَّحْقِيقِ وَذَلِكَ مِنْ أَنُواعِ التَّشْهِيرِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ :

وَمَا عَلَيْ اللَّهِ وَرَى مَوَافِقَه مِنْ عَادَة أَوْ غَيْرِهَا مُوافِقَه أَوْ مَنْ لَـ لُهُ اللَّهُ هُورِ عِنْدَهُمُ عُرُفُ أَوْ مَنْ لَـ لُهُ اللَّهُ هُورِ عِنْدَهُمُ عُرُفُ لَا اللَّهُ هُورِ عِنْدَهُمُ عُرُفُ

وَمَحَلُّ الدَّلاَلَةِ قَوْلُهُ: أَوْ مَنْ لَهُ الفَضْلُ أَلْفُ وَإِلَيْهِ إِشَارَةٌ أَيْضًا فِي تُحْفَتِهِ قَوْلِهِ :

وَحَيْثُ فِي بَعْضٍ مِنَ المَسَائِلِ بِالْخَلْفِ رَعْيًا لَاشْتِهَارِ القَائِل

وَلِقَوَّتِهِ فِي الْمَذْهَبِ نَقْلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَكَابِرِهِ وَحُفَّاظِهِ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٢): وَفِي بَيْعِهِ بِمُعَيَّنٍ يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَالدَّارِ الغَائِبَةِ قَوْلاَن

هـ. .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةً : وَفِي بَيْعِهِ بِدَارٍ غَائِبَةٍ مَنَعَهُ ابْنُ القَاسِمِ فِيهَا وَأَجَازَ ،

شرح میارة (۲/ ۱۳۰) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/٣٤٨).

أَشْهَب ، وَعَلَّلَ اللَّخْمِيُّ المَنْعَ بِأَنَّ ثَمَنَهَا حَاضِرَةً أَكْثَرُ مِنْ ثَمَنِهَا غَائِبَةً فَمَا بَيْنَهَا تُرِكَ لِمكَانِ التَّأْخِيرِ ، قَالَ : وَعَلَى القَوْلِ الآخَرِ إِنْ لَمْ يَتَأْخَرْ قَبْضُهُ إِيَّاهَا عَنْ حُلُولِ الأَخَرِ إِنْ لَمْ يَتَأْخَرْ قَبْضُهُ إِيَّاهَا عَنْ حُلُولِ الأَجَلِ جَازَ وَإِلاَّ مُنعَ . اه. .

وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنْ أَشْهَبِ فِي بَيْعِ الدَّيْنِ بِالثَّمْرَةِ الْمُزْهِيَةِ وَالدَّارُ عَائِبَةٌ ؛ فَحكَى عَنْهُ التُّونُسِي : المَنْعُ فِيهَا ، وَاللَّخْمِيُّ : الجَواز فِيهَا، وَاللَّخْمِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ فِي الثَّمْرَةِ شَيئًا . اه. .

وَفِي (طخ) مَا نَصَّهُ: واسْتَشْكَلَ الشَّيُوخُ المَّنْعَ فِي الدَّارِ الغَائِبَةِ لأَنَّهَا كَالَقْبُوضَةِ بِنَفْسِ العَقْدِ عَلَى المَشْهُورِ ولَهَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ: مَعْنَى المَسْأَلَةِ أَنَّ الدَّارَ بِيعَتْ مُزَارَعَةً، فَصَارَ فِيْهَا حَقُّ تَوَفِيَةً. قَالَهُ فِي «التَّوْضِيح». اهـ.

وَلِذَا قَرَّرَ (س) كَلاَمَ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْـضُهُ كَغَائِبٍ) (١) بِغَيْرِ الصِّغَارِ أَوْ بِهِ وَبِيعَ مُزَارِعَةً . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَ أَشْهَبٍ أَقْيَسُ مِنْ غَيْرِهِ . اهـ .

وَفِي " مُخْتَصَرِ البَرزَلِي " مَا نَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ فِي "الطِّرَازِ " : إِذَا كَانَتْ دَارٌ غَائِبَةٌ فِي بَلَدَ آخَرِ وَأَرَادَ أَخْ ذَهَا عَنْ دَيْنِ حَازَهَا وَيَكْتُبُ أَنَّهُ نَزَلَ فَيهَا مَنْزِلَةَ فُلاَن وَقَبَضَهَا مِنْهُ وَصَارَتْ إِلَيْهِ ، وَلاَ يَكُونُ دَيْنٌ بِدَيْنِ وَهَذَا إِنْ عَرِفَهَا القَابِضُ وَقَبَضَهَا مِنْهُ وَصَارَتْ إِلَيْهَا أَوْ وصفتَ لَهُ ، فَأَمَّا عَلَى وصف مَ تَأْخِرٍ ويَخْتَارُ فَلاَ يَجُوزُ . إلى أَنْ قَالَ بَعْدَ أَسْطُو : ولَهذَا اخْتَلَفَ المُتَأْخِرُونَ فِي الرَّبْعِ الغَائِبِ الَّذِي يَجُوزُ . إلى أَنْ قَالَ بَعْدَ أَسْطُو : ولَهذَا اخْتَلَفَ المُتَأْخِرُونَ فِي الرَّبْعِ الغَائِبِ الَّذِي ضَمَانُهُ مِنْ المُشْتَرِي بِنَفْسِ العَقَدِ . أه .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى أَنْمَّتَنَا: أَنَّ التَّصْيِيرَ لاَ يَفْتَقَرُ لِحِيَازَة ؛ لأَنَّهُ بَيْعٌ مِنْ البيُوعِ وَلاَ فَرْقَ فِي الْبَيْعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ زَوْجَة أَوْ أَجْنَبِيٍّ وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلْبَيْعِ مَنْ أَنْ يَكُونَ لِلْبَيْعِ مَنْ أَنْ يَكُونَ لِلْبَيْعِ مَا لَأَنْ يَكُونَ لِلْبَيْعِ دَارُ سُكْنَى الزَوْجِ أَمْ لاَ . قَالَ مَيَارَةٌ عَلَى "تُحْفَةِ الحُكَّامِ" (٢): وَهَلْ يَفْتَقِرُ التَّصِييرُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۷۲) .

إِلَى حَيَازَةَ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى الحَيَازَةِ فَهَلَ بِالْمُعَايَنَةِ أَوْ يَكُفِي فِيهِ الاعْترَافُ ؟ قَالَ الْمُكنَاسِي فِي «مَجَالِسِه» : قُلْتُ : أَفْتَى [فِيهِ] (١) القَاضِي أَبُو سَالِم إِبْرَاهِيمُ [البرْنَاسِيُّ] (٢) أَنَّهُ لاَ يَفْتَقُرُ إِلَى الحَيَازَةِ وَهُوَ بَيْعٌ مَنْ البيُوعِ ، وَقَالَ بَعْضُهُم : إِنْ كَانَ الدَّيْنُ المَصِيرُ فِيهِ ثَابِتًا بِبَيِّنَةً فَلاَ يَفْتَقُرُ التَّصْيِيرُ لِحَوْزِ لأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فَيَفْتَقِرُ اللَّهُ مَعَاوَضَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فَيَفْتَقِرُ [إِلَى الحَوْزِ] (٣) للتُّهْمَةِ إِلَى قَصْدِ الهِبَةِ وَالتَحيلِ[إلى] (٤) يَكُنْ ثَابِتًا فَيَفْتَقِرُ اللَّهُ مُعَاوَضَةً إِلَى قَصْدِ الهِبَةِ وَالتَحيلِ[إلى] (٤) إِسْقَاطِ الحِيَازَةِ وَهُو ظَاهِرٌ .

وَفِي (ق) (٥) قَبْلَ بَابِ الرَّهَنِ مُتَّصِلاً بِه : قَالَ بَعْضهُم : التَّصْيير كَالبَيْعِ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى إِخْلاَءِ وَلاَ إِلَى حَيَازَةَ، [وَبِه](٢) أَفْتَى ابْنُ عِـتَابِ وَابْنُ القَطَّانِ وَابْنُ مَالِكِ ، قَالَ ابْنُ سَلَمُونَ : وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ . اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظِه .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذِهِ الأَنْقَالَ عَلَمْتَ قُوَّةَ قَوْلِ أَشْهَبِ ، وَلَكَنَّ الْقَوْلَ الْمُقَابِلَ لَهُ أَشْهَرَ مِنْهُ لَأَنَّهُ قَوْلُ الْمَقَاسِمِ فِي «اللَّدَوَّنَةِ» ، وَلَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٍ بِقَوْلُه: (وَلَوْ مُعَيَّنَا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ. .) (٧) إلخ ، وَرُدَّ قَوْلُ أَشْهَب بلو.

وَحِينَتُذَ اتَّضَحَ لَمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ وَدَرَايَة فِي العِلْمِ بَأَنَّ المَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قُولُ الشَّيْخِ خَلِيلً : (فَإِنَ فَاتَ مَضَى اللَّخْتَلَفُ فَيه بِالثَّمَنِ) (٨) لِفَوَاتَ جُزْء الدَّارِ الشَّيْخِ خَلِيلً : (فَإِنَّ فَاتَ مَضَى اللَّخْتَلَفُ فَيه بِالثَّمَنِ) لَهُ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَنْصَفَ المَدْفُوعِ للمَرْأَة فِي كَالِئِهَا بِهَدْمِهَا وَبِنَائِهَا لَهُ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَنْصَفَ وَبِالعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ ، قَالَهُ (عج) . قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ وَبِالعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ ، قَالَهُ (عج) . قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) في «شرح ميارة» : اليزناسني .

⁽٣) في «شرح ميارة» : للحوز.

⁽٤) في «شرح ميارة» : على .

⁽٥) التاج والإكليل (٤/ ٤٥) .

⁽٦) في «شرح ميارة» : وبهذا .

⁽٧) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

⁽۸) مختصر خلیل (ص/۱۷۷) .

فِيهِ بِالثَّمَنِ) وَلَوْ كَانَ الخِلاَفُ خَارِجَ الْمَذْهَبِ . اهـ .

وَفِي (ق) ^(۱) : عَنْ مَــالِكِ: وَمَا كَــانَ مِمَّـا كَرِهَهُ النَّاسُ رُدَّ إِلاَّ أَنْ يَفُــوتَ فَيَترَكُ .

وَقَـالَ ابْـنُ رُشْـد: البـيُــوعُ المكْـرُوهَةُ هِيَ الَّتِـي اخْـتَلَفَ أَهْلُ الـعِلْمِ فِي إِجَازَتِـهَا، والحُكْمُ فِـيَّهَا أَنْ تُـفْسَخَ مَا كَـانَتَ قَائِـمَةً فَإِنْ فَـاتَتْ لَمْ تُرِدْ مُـرَاعَاةً للخلاَف فيها.

اللَّخْمِيُّ : [أرى] (٢) إِذَا تَرَجَّحتْ الدَّلَائِلُ عِنْدَ المُفْتِي فِي صِحَّة [ذَلِك] (٣) البَيْعِ وَفَسَادِهِ [وَجَبَ عَلَيْهِ] (٤) أَنْ يَتْرُكَهُ مَا عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ وَلَا يَعْتَرَضُهُمَا بِنَقْضٍ.

عِيَاضٌ : لاَ يَنْبَغِي للآمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنْ المُنْكَرِ أَنْ يَحْمِلِ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَاجْتِهَادِهِ وَإِنَّمَا يُغَيِّرِ مِنْهُ مَا أُجْمِعَ عَلَى إِنْكَارِهِ .

ورَشَّحَ مُحْيِي الدِّينُ النَّوَوَيُّ كَلاَمَ عِيَاضَ وَنَصُّهُ : وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلاَ إِنْكَارَ فِيهِ ، وَلَيْسَ للمُ فْتِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ إِذْا لَمْ يُخَالِفْ النَّصَّ أَوْ الإِجْمَاعَ . اه. .

فَإِذَا عَـلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ إِمْضَاءَ البَيْعِ فِي المَسْأَلَةِ بِلاَ رَيْبِ لِوُجُـودِ الخِلاَفِ القَوَيِّ فِيهَا وَلاَ سِيَّمَا فِي المَدْهَبِ خَاصَّةً ، وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بكْرِ القَوَيِّ فِيهَا وَلاَ سِيَّمَا فِي المَدْهَبِ خَاصَّةً ، وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بكْرِ القَاشِمِ الغَلاَّوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ خَلِيلٍ: (فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ أَبْنِ الهَاشِمِ الغَلاَّوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ خَلِيلٍ: (فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ

⁽١) التاج والإكليل (٤/ ٣٨١) و «المدونة» (٩/ ١٤٨) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) سقط من (ق) المطبوع .

فِيه بِالْثَمَنِ) (١) ، هَلْ وَلَوْ كَانَ شَاذًا خَارِجَ اللَّذْهَبِ أَمْ لاَ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَمْضِي بِالشَّمَنِ وَإِنْ كَانَ خَارِجَ اللَّذْهَبِ حَيْثُ كَانَ قَـوِيًّا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَـيْرُ وَاحِدٍ كَسَيِّديَّ (عج) و (مخ) اللَّذينَ بَأَيْدِيكُمْ وَغَيْرِهِمَا .

وَإِنْ كَانَ شَاذًا فَقَالَ السُّودَانِيُّ فِي شَرْحِهِ مَا نَصُّهُ : اخْتُلِفَ هَلْ يُراَعَى الْخَلافُ مُطْلقًا أَوْ مَا قَوِيَ دَليلُهُ ؟

وَفِي (ق) (٢) هُنَاكَ بَعْدَ كَلاَمٍ مَا نَصُّهُ: [قَالَ الْقِرافِيُّ وعَـزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السلام] (٣) إِنَّ مَنْ أَتَى مُخْتَلِفًا فِيهِ يُعْتَـقَدُ تَحْلِيلُهُ لَمْ يُنْكَرُ عَـلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مُدْرَكُ التَحْلِيلِ ضَعِيفًا يَنْقُضُ الحُكْمَ بِمِثْلِهِ لِبُطْلاَنِهِ فِي الشَّرْعِ (٤).

قُلْتُ : وَيَظْهَرُ مِـنْ كَلاَمِهِـمَا أَنَّهُ وَلَوْ كَـانَ شَاذًا خَارِجَ المَذْهَبِ مَـا لَمْ يَكُنْ ضَعيفًا جدًا وَهُوَ كَذَلَكَ . اهـ .

ويَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي بَعْضِ « فَتَاوَى الْحَافَظ ابْنِ الْأَعْمَشِ » إِذْ سُئُلَ عَنْ الْبَيْعِ الفَاسَدَ ، هَلْ لَهُ قَاعِدَةٌ يُفَرِّقُ بِهَا بَيْنَ الْمَتَّفَقِ عَلَى فَسَادِهِ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ مَنْ الْبَيُوعَاتَ فَلاَ فَأَجَابِ بِمَا نَصَّهُ : وأَمَّا قَاعِدَةُ الْمُتَّفَقِ عَلَى فَسَادِهِ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ مَنْ البَيُوعَاتَ فَلاَ قَاعِدَةً لَهُ إِلاَّ النَّقْلَ المحْضَّ فَلَيُرَاجِعْ مَنْ نَزلَتْ بِهِ نَازِلَةُ أَقْوَالَ الأَئمَّة ، فَإِنْ وَجَدَ فِي النَّازِلَة خلافًا ، بَيْنَ العُلَمَاءِ أَمْضَاهُ وَإِنْ لَمْ يَجِد خِلافًا ، بَلْ اتَّفَقَ عَلَى المنعِ فَي النَّازِلَة خلافًا ، بَيْنَ العُلَمَاء أَمْضَاهُ وَإِنْ لَمْ يَجِد خِلافًا ، بَلْ اتَّفَقَ عَلَى المَنعِ فَي النَّازِلَة خلافًا ، بَيْنَ العُلَمَاء أَمْضَاهُ وَإِنْ لَمْ يَجِد خِلافًا ، بَلْ اتَّفَقَ عَلَى المَنعِ فَي النَّازِلَة خلافًا ، بَلْ النَّيْنُ . اه . .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ قَاعِدَةَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ فِيهِ

مختصر خلیل (ص/۱۷٦) .

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٣٨١) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) قال القرافي : كواطئ الجارية بالإباحة معتقدًا لمذهب عطاء ، وشارب النبيذ معتقدًا مذهب أبى حنيفة . «الذخيرة» (٣٠٥/١٣) .

بِالثَّمَنِ) (١) أَكْثَرِيَّةً لاَ كُلِّيَّةً كَمَا فِي شُرُوحِه ؟ الجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : مَا فِي «نَوَازِلِ الفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بكْرِ بْنِ الهَاشِمِ الغَللَّويِّ» وَلَفْظُهُ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ شَرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَة فَالْمَشْهُورُ فِيهَا المَنْعُ ، وَأَمَّا حُكْمُهَا بَعْدَ الوَّقُوعِ فَلَمْ أَطَّلِعْ عَلَى نَصٍّ فِي عَنْنِ النَّازِلَةِ أَنْقُلُهُ لَكُمْ ، وَلَكنَّ للمَسْأَلَةِ عُمُوماً يَشْمَلُهَا قَوْلُ مَالِكُ فِي «المُدُونَةِ»: «وَمَا كَانَ مَمَّا كَرِهَهُ النَّاسُ رُدَّ إِلاَّ أَنْ يَفُوتَ (٢) » .

وَإِلَيْهِ يُشِيرُ فِي «المُخْتَصَرِ» بِقَوْله : (وَرَدَّ إِلاَّ أَنْ يَفُوتَ ، فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ) (٣) مَعَ أَنَّ هَذَهِ القَاعَدة أَغْلَبِيَّةٌ لاَ كُلِيَّةٌ ، وَوَظِيفَةُ المُفْتِي فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ وَأَشْبَاهِهَا مِنْ كُلِّ مَا لَهُ عَمُومٌ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ المُخْلِصِ ، إِذْ لَعَلَّهُ يَجِدُ نَصًا يُخْرِجُ نَازِلَتَهَا عَنْ حُكْمِ العُمُومِ ، كَمَا خَرَجَتْ مَسْأَلَةُ بيُوعِ الآجَالِ مِنْ عُمُومٍ قَوْلِ مَالك المُتقَدِّمِ ، وكَمَا خَرَجَتْ مَسْأَلَةُ [ق/٣٥] اقْتضَاءَ الطَّعَامِ مِنْ عُمُومٍ قَوْلِ مَالك المُتقَدِّمِ ، وكَمَا خَرَجَتْ مَسْأَلَةُ [ق/٣٥] اقْتضَاءَ الطَّعَامِ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ مِنْ أَلْهُ وَاللَّهُ الْفَوَاتِ مَعَ وُجُودِ الخلاف فِيهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ نَصًا سَاغَ لَهُ _ إِنْ شَاءُ اللَّهُ _ التَّمَسُّكُ بِالعُمُومِ وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ بَعْدَ الفُواتِ مَع وَجُودِ الخلاف فِيهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ نَصًا سَاغَ لَهُ _ إِنْ شَاءُ اللَّهُ _ التَّمَسُّكُ بِالعُمُومِ وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ بَعْدَ الفُورَ إِلَى العُمُومِ عَنْدَ عَدَمِ المُخَصَّصِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عَنْدَ عَدَمِ المُخَصَّصِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عَنْدَ الْعَلَمُ وَقَتَاوِيهِمْ ، وَاللَّهُ سَبُحْانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللَّهُ سَبُحْانَهُ وَلَعْمَا الْعَلَمُ وَاللَّهُ سَاءً الْعُلُومُ الْعَلَمُ وَاللَّهُ سَبُحْرَاهُ وَلَعْلَى أَعْلَمُ . وَاللَّهُ سَاءً لَا الْعُلَامُ وَلَعْلَمُ الْعُلُكُمْ وَاللَّهُ سَلَعُومُ الْعُلُومُ الْعَلَمُ الْمُعْلَمُ الْعُلُومُ الْعَلَمُ الْمَاءً وَلَاهُ الْعُلُومُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعُلُومُ الْعَلَمُ الْعُلُومُ الْعَلَمُ وَاللَّهُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعَلَمُ الْعُمُ الْعَلَمُ الْعُلُومُ الْعُلُومُ الْعَل

وَقَدْ قَـالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّـمَ : « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي الخَـمْرِ إِلاَّ هَذِهِ الآَيَةَ . . » (٤) الحَديث . اهـ .

مَنْ تَأَمَّلٍ مَا تَقَدَّمَ عَلِمَ إِمْضَاءَ البَيْعِ المَذْكُورِ بِلاَ رَيْبٍ .

واعْلَمْ يَا أَخِي بِأَنَّ بَحْرَ العِلْمِ وَاسِعٌ ، وَأَنَا وَأَنْتَ وَأَقْرَانُنَا مَا رَشْفْنَا مِنْهُ حَتَّى نَقَرَة العُصْفُورِ مِنَ البَحْرِ .

مختصر خلیل (ص/۱۷٦) .

⁽٢) المدونة (٩/ ١٤٨) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٢٤٢) ومسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة .

قَالَ الشَّعَبِيُّ: العِلْمُ ثَلاَثَةُ أَشْبَارِ فَمَنْ نَالَ مِنْهُ شِبْرًا شَمِحَ بِأَنْفِهِ وَظَنَّ أَنَّهُ نَالَهُ، وَمَنْ نَالَ شَبْرَيْنِ صَغُرَتْ نَفْسُهُ عِنْدَهُ وَعَلِمَ أَنَّهُ لا يَنَالُهُ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَهَيْهَاتَ لاَ يَنَالُهُ أَحَدٌ . اهد .

وَقَالَ عَلَيٌ _ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَضِيَ عَنْهُ : إِذَا سَئِلَ أَحَدُكُمْ عَمَّا لاَ يَعْلَمُ فَلَيعُلُم : فَإِنَّ العَالِمَ إِنَّمَا يَعْلَمُ فَيْمَا لاَ يَعْلَمُ قَلِيْلٌ . اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهم . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٥) [٣٨] سُوَّالُ عَنْ جَمَاعَة وَزَّعَتْ عَشَاءَ أَضْيَافِهَا ، وَعَرِفَ كُلُّ وَاحد منْها مَا نَابَهُ مِنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُما لآخَر منْهُما : ادْفَعْ عَنِّى مَا نَابَنِي مِنْ الضَّيَّافَة لَبَنَّا وَأَدْفَعُ لَكَ بَدَلَهُ زَرْعًا . وَفَعَلاً ذَلِكَ لَاخْتِلاَفِ أَغْرَاضِهِمَا دُونَ مُنَاجَزَة، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لِمَا فِيهِ مِنْ الْمُعَـاوَضَةِ بَيْنَ الطَّعَامَيْنِ غَيْرَ يَدٍ بَيَدٍ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٦) [٣٩] سُؤَالُ عَنْ حُكْمٍ مَا يَقَعُ بَيْنَ رَبِّ المَاشيَةِ وَالرَّاعِي وَذَلكَ بِأَنْ يَجْعَلَ لَهُ اللَّبْنَ فِي نَفَـقَتِهِ وَرُبَّمَا يَقْبَضُهُ مِنْهُ لِأَجَلِ الأَضْيَافَ أَوْ غَيْرٍ ذَلِكَ وَيَدْفَعُ بَدَلَهُ طَعَامًا غَيْرَهُ مِنْ غَيْرَ مُنَاجَزَة ، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لَا؟

جُوابُهُ: سَئِلَ الفَقِيْهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشِمِ الغَلَّاوِي عَمَّنْ اسْتُؤْجِرَ بَاكُلِهِ لِرَعَايَة إِبِلاً مَثَلاً يُعَيِّنْ لَهُ رَبُّ الإِبِلِ نَاقَةً يَحْلِبُهَا وَيَشْرَبُ لَبَنَهَا ، فَهَل يَجُوزُ وَلَكَ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى الجَوازِ فَهَل لَهُ أَنْ يَدْفَعَ طَعَامًا عِوَضًا مِنْهُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ ذَلِكَ التَّعْيِينَ إِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى الإِبْرَاءِ ممَّا فِي الذِّمَّةِ مِنْ نَفَقَة الرَّاعِي بِحَيْثُ لَا رُجُوعَ لَهُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى رَبِّ الإِبِلِ عِنْدَ تَلَفَ اللَّبَنِ مِنَ النَّاقَةِ أَوْ نُقْصَانِهِ فَهَذَا لاَ يَجُوزُ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا عَيَّنَ لَهُ النَّاقَةَ يَحْلِبُهَا وَيَسْتَوْفِي مِنْ لَبَنِهَا عَشَاءَهُ وَغَدَاءَهُ وَلَو نَقُصَ لأَكْمَلَهُ لَهُ ، فَهَذَا لاَ خِلافَ فِي جَوَازِهِ ، ولاَ يَمْلِكُ الرَّاعِي اللَّبَنَ إِلاَّ بِالشُّرْبِ حَتَّى يَتَخَـيَّلَ أَنَّهُ إِنْ أَطْعَمَـهُ غَيْرَهُ كَـانَ مِنْ بَيْعِـهِ قَبْلَ قَبْضه. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٧) [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصَيْنِ وَرِثَا دَارًا وَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا بِأَنْ بَاعَ جَمِيعُهَا وَتَمَادَى الْمُتَعْدَّى عَلَيْهِ وَالْمُتَعَدِّي هُوَ وَارِثُهُ وَسَكَتَ زَمَانًا بَعْدَ المَوْتِ ثُمَّ قَامَ وَأَرَادَ نَقْضَهُ في حصَّة مَوْرُوثَه ، هَلْ لَهُ ذَلكَ أَمْ لَا ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (ح) (١) : وَلَوْ كَانَ لَهُ حِصَّةٌ فِي دَارٍ فَبَاعَ جَمِيعَهَا ثُمَّ وَرِثَ حِصَّةَ غَيْرِهِ الَّتِي تَعَدَّى عَلَيْهَا ، فَلَهُ نَقْضُ الْبَيْعِ ثُمَّ أَخَذَ حِصَّتِه بِالشَّفْعَةِ .

قَالَهُ فِي سَمَاعِ سَحْنُون مِنْ كِتَابِ الغَصْبِ وَفِي سَمَاعِ أَبِي زَيْدٍ مِنْ كِتَابِ الغَصْبِ وَفِي سَمَاعِ أَبِي زَيْدٍ مِنْ كِتَابِ الشَّفْعَة . ا هـ .

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : فَإِذَا قُلْنَا : إِنْ للغَاصِبِ نَقْضَ مَا بَاعَهُ إِذَا [وَرِث] (٢) فَإِذَا مَاتَ مَوْرُوثُهُ وَسَكَتَ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَلَمْ يَنْقُضُ البَيْعَ لَمْ يَكُنَ لَهُ نَقْضُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَانْظُر هَلَ يَبْطُلُ حَقَّهُ ، وَلَوْ سَكَتَ بَعْدَ المَوْتِ شَيْئًا يَسِيرًا لَمْ أَرَ فِي ذَلِكَ نَصًا ، وَلَا شَكَ عَامًا بَطُلُ حَقَّهُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَ مِنْ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَيْ ضًا ، وَلَا شَكَ عَامًا بَطُلُ حَقَّهُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَ مِنْ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَيْ فَالظَّاهِرُ أَيْ فَالظَّاهِرُ أَيْ لَكَ أَلُولُ مَا يَعْذَرُ بِلْكِكَ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

البَائِعِ البَائِعِ الْمُوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى سلْعَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلِ وَاشْتَرَطَ عَلَى البَائِعِ البَائِعِ البَائِعِ الْمَاتَ فَالثَّمَنُ عَلَيْه صَدَقَة ، هَلْ هَذَا البَيْعُ صَحيَّحٌ أَمْ لاً؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ فَاسِـدُ وَتُرَدُّ السِّلْعَةُ إِنْ كَانَتْ قَـائِمَةً أَوْ قِيـمَتُهَـا يَوْمَ القَبْضِ إِنْ فَاتَتَ ، وَمِثْلُهُ إِنْ شُرِطَ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ لَمْ يُطَالِبْ البَائِعُ وَرَثَتَهُ بِالثَّمَنِ ، انْظُر (عج)

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٢٦٩) .

⁽۲) ف*ي* (ح) ، ورثه .

وَغَيْرُهُ . اهـ .

مَخَاضِ مِنْهَا ، وَحَلَّ الأَجَلُ وَطَلَبَ رَبُّ الدَّيْنِ الْقَضَاءَ وَامْتُنَعَ مِنْهُ المَدِيْنُ ، فَبَيْنَمَا هُمَا كَلَّذَكَ عَلَمَ رَبُّ الدَّيْنِ فَسَادَ البَيْعِ ، وَسَكَتَ عَنْ المَديْنِ نَحو شَهْرَيْنِ ، فَبَيْنَمَا وَطَلَبِ القَضَاءَ ، فَقَالَ لَهُ : لَيْسَ لَكَ إِلاَّ قَيمَةَ ابْنَى اللَّبُونِ لأَنْ البَيْعَ فَاسِدٌ وَكُنْتَ عَنْ المَدِيْنِ الْقَضَاءَ ، فَقَالَ لَهُ : لَيْسَ لَكَ إِلاَّ قَيمَةَ ابْنَى اللَّبُونِ لأَنْ البَيْعَ فَاسِدٌ وَكُنْتَ عَطَلَبِ القَضَاء ، فَقَالَ لَهُ : لَيْسَ لَكَ إِلاَّ قَيمةَ ابْنَى اللَّبُونِ لأَنْ البَيْعَ فَاسِدٌ وَكُنْتَ جَاهلاً لِفَسَاده وَتُبْتُ إِلَى اللَّه مِنَ الرَبَّا ، وقَالَ لَهُ رَبُّ الدَّيْنِ : أَبْنَاءُ المَخَاضِ حَاهلاً لِفَسَاده وَتُبْتُ إِلَى اللَّه مِنَ الرَبًا ، وقَالَ لَهُ رَبَّ الدَّيْنِ : أَبْنَاءُ المَخَاضِ صَارُوا لأَخى بَالشِّرَاء مَنْ عَنْدَى وَشِرَاءُ الأَخِ لَهُنَّ مَنْ عَنْده بَعْدَ علمه فَسَادً البَيْع، هَلْ المَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلَ : (وَفِي بَيْعَهَ قَبْلَ قَبْضَهُ مُطْلَقًا البَيْع، هَلْ المَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلُ : (وَفِي بَيْعَهَ قَبْلَ قَبْضَهُ مُطْلَقًا تَأُويلُان) (١) أَوْ في قَوْله : (لاَ إِنْ قُصَدَ بالبَيْع الْإِفَاتَةُ) (٢) ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ المَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (لا إِنْ قُصِدَ بِالبَيْعِ الإِفَاتَةُ).

قَالَ (مخ) (٣) في تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ: أَيْ: لاَ إِنْ عَلَمَ الْمُشْتَرِي الفَسادَ فَبَاعَهُ [بَيْعًا صَحِيحًا] (٤) قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَقُصِدَ بَالبَيْعِ الإِفَاتَةُ فَلاَ يَمْضِي وَلاَ يَفْيتُه اتَّفَاقًا [ق/٥٣٧] مُعَامَلَةً لَهُ بنَقيض قَصْده .

ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : إِنَّمَا يَتِمُّ الاتِّفَاقُ إِذَا وَاطَأَهُ المَشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ ، أَمَّا لَوْ لَمْ يُعْلَمْ قَصْدُهُ فَلاَ يَبْعُدُ أَنْ يُخْتَلَفَ فِيه . اهـ .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ القَوْلَ قَوْلُهُ فِي دَعْوَاهُ : (قُصِدَ الإِفَاتَةُ) أَوْ عَدَمُهُ بِيَمِينِهِ حَيْثُ لَمْ يَقُم دَلِيلٌ عَلَى كَذْبِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذَّف وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) حاشية الخرشى (٩١/٥) .

⁽٤) سقط من (مخ) المطبوع .

(١٢٤٢) [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة الرُّفْقَة إِذَا أَخَذْتَ سِلْعَة مِنْ بَعْضِهَا لِلَفْعِ ظَالِمٍ وَأَعْطَتْهُ بِهَا ثَمَنًا مَعْلُومًا وَلَكِنَّ الشِّرَاءَ مُتُوقِّفٌ عَلَى قَبُول الظَّالِمِ لَهَا، وَسُرُقَتْ عَنْدَ الجَمَاعَة قَبْلَ رُؤْيَةِ الظَّالِمِ ، لَهَا هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ رَبِّهَا أَوْ مِنَ الآخِذِ لَهَا أَوْ مِنْ الآخِذِ لَهَا أَوْ مِنْ الْآخِذِ لَهَا أَوْ مِنْ الرَّفْقَة ؟

جَواَبُهُ : مَا فِي «نَوَازِلِ الحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ» وَلَفْظُهُ : وَسَٰئِلَ عَنْ أَهْلِ بَلَد جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِاشْتِرَاءِ شَيءَ لَمُدارَاةِ الظَّلَمَة ، فَإِنْ ذَهَبَ فِي المَصَالِحِ دَفَعُوا لِرَبِّهِ ثَمَنَهُ ، وَإِنْ رَجَعَ لَرَبِّهِ وَلاَ شَيءَ لَهُ مِنْ الثَّمَنِ وَعَلَى هَذَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ وَمُعَامَلَتُهُم ؟

فَأَجَابَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِمَا نَصُّهُ: إِنْ هَذِهِ المَسْأَلَةَ مِنْ بَيْعِ الثَّنَيَا الَّتِي الْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ بَيْعِ الثَّنَيَا الَّتِي اللَّهُ اللَّهُ مَنْ وَهُمِي عِنْدَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمٌ شَرَطُوهُ فَي نَفْسِ الْعَقْدِ، بَلْ قَالُوا حَيْنَ البَيْعِ إِنْ ذَهَبَ فَالثَّمَنُ لَكَ وَإِلاَّ رَجَعَ إِلَيْكَ بِلاَ ثَمَن، وَعَلَى ذَلِكَ وَقَعَ البَيْعُ فَهَذَا فَاسِدٌ وَيَفْسَخُ البَيْعُ ، فَإِنْ فَاتَ فَفيهِ القِيمَةُ لاَ الشَّمَنُ ، وقَسْمٌ وَقَدْمُ البَيْعَ، فَلَمَّا تَمَّ البَيْعُ طَاعَ البَائِعُ بِقَبُولِهِ إِنْ رَجِعَ، فَهَذَا صَحِيحٌ ويَلْزَمُهُ القَبُولِ وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْمَاْلَةَ مِنْ القَسْمِ الأُوَّلِ فَالبَيْعُ فِيهَا فَاسِدُ ويَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ ضَمَانَ السَّلْعَةِ مِنْ جَمِيعِ الرفْقَة لِكُوْنِ الأَخْذِ لَهَا مِنْ رَبِّها وكِيلاً عَنْهَا _ أَي : الجَمَاعَةِ _ فِي الشِّرَاءِ وَالْقَبْضِ إِمَّا نَصا أَوْ عَادَةً وَيَدُ وكِيلُ المُشْتَرِي عَنْهَا _ أَي : الجَمَاعَةِ _ فِي الشِّرَاءِ وَالْقَبْضِ إِمَّا نَصا أَوْ عَادَةً وَيَدُ وكِيلُ المُشْتَرِي فِي البَيْعِ الفَاسِدِ كَيْدِهِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عج عَنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ، وَإِنَّمَا يُنْتَقَلُ ضَمَانُ الفَاسِدِ بَالقَبْضِ. اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٣) [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسِدِ إِذَا فَاتَ وَوَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرَي غُرمُ

⁽١) قدر كلمة لم أتبينها .

قِيمَةِ المَبِيعِ يَوْمَ القَبْضِ، أَيَجُوزُ لَهُ رَدُّ المَبِيعِ عِوَضًا عَنْ القِيمَةِ أَمْ لاً؟

جَوَابُهُ: يَجُوزُ لَهُ إِذَا تَرَاضَيَا عَلَيْهِ بَعْدُ مَعْرِفَتهما لِقِيمَته يَوْمَ القَبْضِ وَإِلاَّ لَمْ يَجُزْ لأَنَّهُ بَيْعٌ مُؤْتَنفٌ بِثَمَنِ مَجْهُولِ كَمَا فِي (ج)(أَ) . آهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٤٤) [٤٥] سُؤَالُ عَنْ شَخْص، لَمَّا فَرَغَ عَشَاؤُهُ مِنْ الصَّنْعَة قَالَ لَهُ الآخَرُ: أَعْطني عَشَاءَكَ وَاصْبِرْ إِلَى أَنْ يَطِيبَ عَشَائِي وَاقْبِضْهُ ، وَفِعَلا ذَلِكَ، فَهَلْ هُوَ بَيْعٌ وَعَلَيْهِ فَهُوَ جَائِزُ ؟ هُوَ بَيْعٌ وَعَلَيْهِ فَهُوَ جَائِزُ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ هَبَةُ ثَوَابِ لِتَلَفَّظُ المُعْطِي لَهُ بِالعَطَاءِ وَلَعَدَمِ المَكَايَسَةَ بَيْنَهُ مَا فِي ذَلِكَ ، قَالَ ابْنُ عَرَفَة فِي حَدِّه لَهِبَة التَّوَابِ مَا نَصُّهُ : عَطِيَّة قُصِدَ بِهَا عُوضُ مَالِي. اهـ . وَيَتَنفَرَّعُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ ذَلَكَ لَمَا فِيهِ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ عَيْدُ بَيْدِ قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ : (وأَيثبُ مَا يُقْضَى عَنْهُ بَبَيْع) (٢) . اهـ .

وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا قَالَ (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَمِ : (وَالشَّيءُ فِي مثْله فَرْضٌ) (٣) ، وَلَفْظهُ : وَهَذَا فِي غَيْرِ الطَّعَامِ وَالنَّقْد ، وَأَمَّا هُمَا فَلاَ يَكُونُ كَلَ قَرْضٌ اللَّهُ إِلاَّ إِذْا وَقَعَ بِلَفْظِ القَرْضِ، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ البَيْعِ أَوْ السَّلَم أَوْ أَطْلِقَ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ اهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٥) [٤٦] سُوَالٌ عَنْ حُكْمِ الزَّرْعِ الَّذِي يُعْطِي الضَّيْفُ لأَهْلِ الدَّارِ اللَّامِ النَّمَانِ يَفْعَلُهُ لأَجْلِ ضِيَافَتِه لَهُ ، وَبَعْضُ الطَّلَبَة قَالَ : يُمْنَعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ مِنْ أَوَّلِ الزَّمَانِ يَفْعَلُهُ الصَّالِحُونَ وَغَيْرُهُمْ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الضَّيْفَ إِذَا لَمْ يُعْطِ الزَّرْعَ لِرَبِّ المَّنْزِلِ الَّذِي يُعْطِي لَهُ عَـادَةً تَغَيَّر خَاطِرهُ عَلَيْهِ وَلاَ يُحْسِنُ ضِيَافَتَهُ فِي الغَالِبِ وَحِينَئذٍ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ المُعَاوَضَاتِ

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٣٨٢) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٥٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٩٤) .

لاَ مِنْ بَابِ الْمُكَارَمَةِ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا مَنْعُهَا لِمَا فِيهَا مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بالطَّعَامِ غَيْرِ يَدُ بَيْدِ .

هَٰذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي إِلْمُسْأَلَةِ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٦) [٤٧] سُؤَالٌ عَنَ حُكْم بَيْع الرِّبَا إِذَا فَاتَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ حُكْمَهُ بَعْدَ الفَوَاتِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِي: (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ وَإِلاَّ ضَمَنَ قِيمَتَهُ حِينَئِذَ وَمَثَّلَ الْمُثْلَى) (١) . اه. .

وَحِينَّدُ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبُهُ صَنْعَ أَمْرِهُ وَإِلاَّ رَفَعَ أَمْرَهُ لِلقَاضِي أَوْ لِلْجَمَاعَة يَصْنَعُ مَعَ صَاحِبِهِ لَوْ حَضَرَ، وَإِنْ قُوِّمَ رَأْسُ مَالِهِ وَبَقِيَ لَهُ بَقِيَّةٌ يُتَبَعُ بِهَا صَاحِبَهُ وَلَوْ إِلَى يَوْمِ القَيَامَة كَمَا لَوْ بَقِيَتْ لِصَاحِبِهِ عَلَيْهِ بَقْيَّةً حُسِبَتْ لَهُ إِلَى أَنْ يَجِدَهُ وَإِنْ لَمَ يَجِدُهُ وَإِنْ يَجِدُهُ وَإِنْ لَمَ يَجِدُهُ وَأِنْ يَجِدُهُ وَإِنْ لَمَا لَوْ بَقِيَتُ الإِيَاسِ ، وَإِنْ تَسَاوَتْ قِيْمَةُ مَالِهَمَا تَقَاصَاً . اه. وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٧) [٤٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لأَجَلٍ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ عَدَمُ الْمُشْتَرِي هَلْ لَهُ فَسُخُ الْبَيْعِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّ البَيْعَ لَزِمَ فَسْخُهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَأْبِ الْمُسَاقَاة بِقَوْلِه : (كَبَيْعِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلَسه) (٢) وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ بِإِنْيَانَ [] (٣) وَلَكَنْ لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ بِإِنْيَانَ [] (٣) فَلَهُ مَنْعُهُ مِنْ التَّصَرُّفِ فِيهَا حَتَّى يَحِلَّ الأَجَلُ . اهد . ونَحْوَهُ فِي «نَوَازِلَ البرْزلِيِّ» أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه: وَسُئِلَ عَمَّنَ انْظُرِ السُّودَانِيَّ . اهد . ونَحْوَهُ فِي «نَوَازِلَ البرْزلِيِّ» أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه: وَسُئِلَ عَمَّنَ بَاعَ ضَيْعَةً بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ ظَهِرَ مِنْ المُشْتَرِي اخْتِلاَفُ حَالًا فَأَرَادَ البَائِعُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۷۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٤٢) .

⁽٣) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها .

⁽٤) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها .

[ق/٥٣٨] أَخْذَ حَمِيلٍ أَوْ رَهْنِ بِالثَّمَنِ إِلَى أَجَلٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاً؟

فَأَجَابَ : أَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ مِنْ الْمُشْتَرِي خِلاَفُ مَا كَانَ يَظْهَرُ مِنْهُ وَخَشِيَ إِنْ بَقِيَ الأَمْرُ عَلَى حَالِهِ أَنْ لَا يَجِدَ عَنْدَ الأَجَلِ قَضَاءٌ فَمِنْ حَقِّ البَائِعِ أَخْذُهُ بِثَقَة مِنْ حَقِّهِ الأَمْرُ عَلَى حَالِهِ أَنْ لَا يَجِدَ عَنْدَ الأَجَلِ قَضَاءٌ فَمِنْ حَقِّ البَائِعِ أَخْذُهُ بِثَقَة مِنْ حَقّهِ إِمَّا بِحَمِيلٍ أَو رَهْنِ أَوْ يَضُرِبُ القَاضِي عَلَى يَدَيْهِ فِي الضَيَّعَةِ المَذْكُورَةَ وَيُشْهِدُ أَنَّهُ مَنْ النَّعَمَرُ فَو يَشْهِدُ ذَلِكَ .

قُلْتُ: هَذَا مِثْلُ مَا قَالَ أَبُو عُـمْرَانَ فِي مَا إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ قَبْلَ الأَجَلِ إِنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ وُجُوهُ رَيْبَة وَدَلِيلُ تُهْمَة وَقَامَتْ عَلَى ذَلَكَ أَدَلَّةٌ يُرِيدُ التَّغَيُّبَ وَالهُرُوبَ مَنْعَ مِنْ السَّفَرَ إِلَى بَلَد لاَ تَجْرِي فِيهِ مُنْعَ مِنْ السَّفَرَ إِلَى بَلَد لاَ تَجْرِي فِيهِ الأَحْكَامُ عَلَيْهِ . اهد . مِن "البرزليِّ" ، وتَحْوِهِ فِي "المِعْيَارِ" . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٨) [٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ نصْفَ فَرَس لرَجُل يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَد زَعَمَ أَنَّهَا تُبَاعُ فيه بِالرِبْح، وَهَـذَا هُو الَّذِي حَمَلَ صَاحِبَهًا عَلَى البَيْع لَهُ وَشَرَطً البَانِعُ عَلَيْه عِنْدَ العَفْد جَمِيعَ مُؤْنَتِهَا مِنْ عَلَف وَغَيْره إِلاَّ أُجْرَةَ الأَجِيرِ الَّذِي يَقُودُهَا فَهِي بَيْنَهُمَا عَلَى السَّواءِ ، هَلْ هَذِهِ المَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَبَيْعه نصْفًا .. إلخ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : أَنَّ الكَلاَمَ المُطْلَقَ فِي صُلْبِ العَقْدِ فِيهِ خِلاَفٌ بَيْنَ أَهْلِ المَدْهَبِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الشَّرْطِ فَيَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ أَوْ عَلَى الطَّوْعِ فَيَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ كَمَا فِي «نَوَاذِلِ الفَقِيهِ الْحَاجِّ الحَسَنِ» ، وَحينَئذ فَإِنْ حَمَّلْنَاهُ عَلَى الشَّرْطِ فَتَكُونَ المَسْأَلَةُ وَا الشَّرْطِ فَتَكُونَ المَسْأَلَةُ وَا الشَّرْطِ فَتَكُونَ المَسْأَلَةُ وَا الشَّرْطِ فَتَكُونَ المَسْأَلَةُ وَيَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : (وكَبَيْعِهِ نصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نصْفًا . .) (١) إلخ . لكَوْنِ النِّصْف صَارَ مَبِيعًا بِشَيءٍ مُسَمَّى كَدِينَارٍ مَثَلاً عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النَّصْف لِكُونِ النِّصْف عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النَّصْف

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٤٤) .

الآخَرَ بِالْبَلَدِ الَّذِي زَعَمَ أَنَّهَا تُبَاعُ فِيهِ بِالرِّبْحِ فَصَارَ ثَمَنُ النِّصْفِ مَـجْمُوعَ الدِّينَارِ وَالسَّمْسَرَةِ فِي النِّصْفِ الآخَرِ ، وَهَذَا لاَ يَجُـوزُ إِلاَّ بِشُرُوط ثَلاَثَة أَشَـارَ إِلَيْهَا وَالسَّمْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ [با](١) لبَلَدِ إِنْ أَجِلاً وَلَمْ يَكُنْ الثَّمَّنُ مِثْلِياً)(٢). اهـ.

وَمَسَأَلَتُنَا لَمْ يَتَـوَفَّرْ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ إِلاَّ كَـونَ المَبِيعِ مَقَومًا فَالبَـيْعُ فِيهَا فَاسدٌ بلاَ رَيْب . اهـ .

وَإِنْ حَمَّلْنَا الْكَلاَمَ الْمُطْلَقَ مَحَلَّ الطَّوْعِ فَالْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل: (وكَبَيْعِه نِصْفًا ..) إِلَخ ، ولكن البَيْع فَاسِدٌ فِيهَا أَيْضًا لِعَدَم تَحْدَيد مُدَّة المَوْنَة فِيهَا، فَهُو جَهْلٌ بِالثَّمَنِ؛ لأَنَّ نِصْفَ الفَرَسِ صَارَ مَبِيعًا بِثَمَن مُسَمَّى وَمَوْنَة مَجْهُولَة ، وقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ البَيُوعَاتِ الفَاسِدَة: (وكَبَيْعِه بِالنَّفَقَة مَنْهُونَ وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ البَيْع : (وعَدَمُ جَهْلٍ بِثَمَنٍ أَوْ عَلَيْه حَيْنَة هُ (٣) وقَالَ أَيْضًا فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ البَيْع : (وعَدَمُ جَهْلٍ بِثَمَنٍ أَوْ مَثْمُون) (٤) . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٩) [٥٠] سُؤَالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسِدِ هَلْ لَهُ قَاعِدَةٌ يُعْرَفُ بِهَا بَيْنَ الْمَتَفَّقِ عَلَى فَسَاده وَالمُخْتَلَف فيه ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ لاَ قَاعِدَةَ لَهُ إِلاَّ النَّقْلِ المَحْضِ فَليُراجِعْ مَنْ نَزِلَتْ بِهِ نَازِلَةٌ إِلَى أَقْوَالِ الأَثْمَةِ فَإِنْ وَجَدَ فِي النَّازِلَةِ خلافًا بَيْنَ العُلَمَاءِ أَمْضَاهُ إِنْ فَاتَ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ خلافًا واتَّفَقَ عَلَى الفَسَادِ فَسْخَهُ إِنْ فَاتَ إِلَى القِيمَةِ ، لأَنَّهُ مِنْ الحَرَامِ البَيِّنِ وَإِنْ لَمْ يَخِدُ فَتَ فَسْخُهُ مُطْلَقًا . انْظُر : «نَوَازِلَ الحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ» . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في «المختصر» : في .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٤٤) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

(١٢٥٠) [٥١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل يَطْلُبُ آخَرَ بابْنِ لَبُون إِبلاً وَدَفَعَ لَهُ المَدينُ حَق إِبل عَلَى أَنْ ابْنَ يُونُسَ حَق إِبلِ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَـ لاَحِقُ مِنَّ الدَارِ نَسَيِئَةً كَـانَ فِي حَفَظِي أَنْ ابْنَ يُونُسَ مَنَعَ ذَلِكَ وَمَا ظَهَرَ لِي وَجَهُ المَنْعَ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنْ مَيارَةَ ذَكَرَ مَنْعَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلَ أَبِي عَاصِمٍ :

وَجَائِزٌ فِيهِ مَزِيدُ العَيْنِ حَيْثُ يَقِلُّ عَنْهُ قَدْرُ الدَّينِ

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ نَاقِلاً عَنْ «الْمَتِيَطية» (١): وَإِنْ كَانَ [الْمَصيرُ] (٢) لَهُ زَادَ فِي الدَّارِ زِيَادَةً عَلَى الدَّيْنِ جَازَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُن فِيهِ بَدُّ مِنْ تَنَاجُزِ القَبْضِ كَانَ الدَّيْنُ مُعْظَمَ الثَّمَنِ أَوْ يَسِيرًا مِنْهُ لِمَا يَدْخُلُه فِي التَّأْخِيرِ مِنْ الدَيْنِ بِالدَّيْنِ . اهـ.

وَقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ فِي «نَوازِله»: إِنَّ العلَّةَ الَّتِي ذَكَرَ الإِمَامُ أَبُو عَبْد اللَّهِ مَيَارَةَ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ فِعْلَةُ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ فِي الجُزْء البَّاقِي غَيْرُ ظَاهِرَة، وَالعُلَمَاءُ مَأْمُونُونَ فِيمَا نَقَلُوا وَمَبْحُوثٌ مَعَهُمْ فِيما قَالُوا ، وَالَّذِي ظَهَرَ عَنْدَنَا الجُواز فِي بَيْعِ ذَلِكَ الجُزْء البَاقِي بِمَال مُؤَجَّلٍ وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ مَنْ رَأَيْنَا مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥١) [٥٢] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمٍ مَا يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَبَايَعِيْنِ: الأَجَلُ بَيْنَنَا خَمسَةَ عَشرَ يَوْمًا وَالقَضَاءُ إِلَى مَجِيءِ الرِّفقَةِ ، أَيصِحٌ هَذَا البَيْعُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ صَحِيحٌ وَيَكُونُ الأَجَلُ بَيْنَهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَإِنْ نَسَبَهُ أَلْغِي) (٣) أَيْ إِلَى المَجْهُولِ وَاعْتُبِرَ المَعْلُومُ وَصَحَّ البَيْعُ . أه. .

⁽١) شرح ميارة (٢/ ١٢٨) .

⁽۲) في «ميارة» : المزيد .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٩٥) .

وَلَكِنْ لاَ يَلْزَمُ القَضَاءُ حَتَّى تَأْتِي الرَّفْقَةُ لِمُواَعَدَةِ رَبِ الدَّيْنِ للمَدينِ بالتَّأْخِيرِ إِلَى إِتْيَانِهَا ، فَفِي (س) عَنْ المَسَائِلِ المَلْقُوطَةِ : إِنَّ وَعدَ الغَرِيمِ بالتَّأْخِيرِ لأَزِمٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٢) [٥٣] سُؤَالٌ عَنْ المَسَائلِ الَّتِي تَجُوزُ بِالمَكْيَالِ المَجْهُولِ غَيْرَ القَرْضِ والقسْمَةِ وَبَدَلِ الطَّعَامِ بِجَنْسِهِ سَمِعْتُ أَنَّهَا أَكْثَرُ [ق/ ٥٣٩] مِنْ هَذِه؟

جَواَبُهُ: أَنَى لَمْ أَقِفْ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْتُمْ سِوَى قَوْلُ «الْمُدَوَّنَةِ»: أَنَّهُ يَجُوزُ الشِّرَاءُ بِالْمِكْيَالِ مَعْلُومٌ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلُومٌ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلُمُ .

(١٢٥٣) [٥٤] سُوَالٌ عَنْ المُشْتَرِي إِذَا أَنْفَقَ عَلَى المَبِيعِ فِي البَيْعِ الفَاسِدِ أَيَرْجِعُ عَلَى المَبائِعِ بِنَفَقَتِهِ إِذَا فُسِخَ البَيْعُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهَا إِنْ كَانَ المبيعُ لاَ غَلَّةَ لَهُ أَوْ لَهُ غَلَّةٌ لَكِنْ زَادَتْ النَّفَقَةُ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِزَائِدَ النَّفَقَة عَلَى الغَلَّةِ وَقَدْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ مَعَ كُونِ الغَلَّةِ لَهُ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَحْدَثَ لِلمبيعِ مَالَهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ وَصَبَغَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِاللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَع كَوْنِ الغَلَّةِ لَهُ كَسُكْنَاهُ وَلَبْسِهِ كَمَا فِي (عبق). اه. وَاللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهُ بِذَلِكَ مَع كَوْنِ الغَلَّةِ لَهُ كَسُكْنَاهُ وَلَبْسِهِ كَمَا فِي (عبق). اه. وَاللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهُ بَذَلِكَ مَع كَوْنِ الغَلَّةِ لَهُ كَسُكْنَاهُ وَلَبْسِهِ كَمَا فِي (عبق). اه.

(١٢٥٤) [٥٥] سُؤَالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسِدِ هَلْ يَفْتَقِرُ فَسْخُهُ لِلحَاكِمِ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ مُتَّفِقًا عَلَى فَسَادِهِ فَلاَ يَفْتَقرُ فَسْخُهُ إِلَى حَاكَم، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفًا فِي فَسَادِه ، فَقِيل: يَفْتَقرُ فَسْخُهُ لَلحَاكِمِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامُهُ، وَقِيلَ: يَكْفِي فَي فَسْخَه تَرَاضَيهِما عَلَيْه ، وَقِيلَ: إِشْهَادُهُمَا عَلَيْه ، وَإِذَا غَابَ أَحَدُهُما رَفَعَ فِي فَسْخَه تَرَاضَيهِما عَلَيْه ، وَقِيلَ: إِشْهَادُهُما عَلَيْه ، وَإِذَا غَابَ أَحَدُهُما رَفَعَ الآخَرَ إِلَى الْحَدُولِ إِنْ تَعَذَّرَ الْحَاكَمُ وَيَسْجَتَهِدُ لِنَفْسِه إِنْ تَعَذَّرَ الْحَدُولُ لِيَتَخَلَّصَ مِنْ تَبَاعَة صَاحِبِه . قَالَهُ القَبَّابُ كَمَا فِي (س). اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٥) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ السِّمْسَارِ إِذَا بَاعَ السِّلْعَةَ أَيَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ثَمَنِهَا مِنَ المُشْتَرِي أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يَجْرِيَ العُرْفُ بِخِلاَفِهِ كَمَا فِي «نَوَازِلِ (عج) » اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٦) [٥٧] سُؤَالٌ عَنْ مَقُودِ البَعِيرِ وَقَيْدِهِ وَعِقَالِهِ أَيَتَنَاوَلها العَقْدُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: مَا فِي المَصْمُودِي وَلَفْظُهُ: وَسَٰئِلَ التَّونِسِيُّ عَمَّنْ اشْتَرَى مَعَ السَّرْجِ أَوْ اللِّجَامِ أَوْ البَرْدَعَةِ، فَقَالَ ابْنُ القَاسِمِ: إِنْ تَصَادَقَا أَنهُمَا لَمْ يُبِينًا ذَلِكَ عِنْدَ البَيْعِ نَظَرَ عُرُفَ النَّاسِ، فَإِنْ جَرَتَ عَادَتَهُمْ بِبَيْعِ الدَّابَةِ بِسَرْجِهَا أَوْ لِجَامِهَا حُملَ البَيْعِ نَظَرَ عُرُفَ النَّاسِ، فَإِنْ جَرَتَ عَادَتَهُمْ بِبَيْعِ الدَّابِ عَلَى ذَلِكَ وَكَذَلِكَ البَرْدَعَةُ وَالمَصَارِيعُ لِلدَّارِ، وَإِنْ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِعَدَم بَيْعِ الدَّارِ وَإِنْ جَرَتُ عَادَتُهُمْ بِعَدَم بَيْعِ الدَّارِ وَالْ جَرَتُ عَادَتُهُمْ بِعَدَم بَيْعِ الدَّارِ وَاللَّهَ عَلَى ذَلِكَ حُملَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانُوا رُبَّمَا تَبَايَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَرُبَّمَا تَبَايعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَرُبَّمَا تَبَايعُوا عَلَى ذَلِكَ مُولَ عَلَى ذَلِكَ فَمَا عَلَيْهَا لِلْبَائِعِ . اهـ . المُرَادُ مِنْهُ بِاخْتَصَارِ .

وَنَحْوَهُ للمَازِرِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَـالَ الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّد : مَنْ اشْتَرَى دَابَّةً وَعَلَيْهَا لِجَامٌ فَلِجَامٌ فَلِجَامُهَا لِلْبَائِعِ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُشْتَرِي اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٥٧) [٥٨] سُؤَالٌ عَنْ مُعْـتَق صَغيرٍ وَأَمـهِ مَمْلُوكَة . وَاشْتَـرَاهَا لَهُ سَيِّدُهُ اللَّهِ عَنَقَهُ مِنْ مَالِهِ أَيَصِحٌ هَذَا البَيْعُ أَمَّ لاَ؟َ

جَوَابُهُ : أَنَّهُ فَاسِدٌ وَيُفْسَخُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِثْلاَف مَالِ الصَّغِيرِ المُعْتَقِ المَذْكُورِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيل بِقَوْلَهِ : وَلَمْ يَجُزْ اشْتِراءُ وَلِي مَنْ يَعْتِقُ عَلَى وَلَد صَغِيرِ بِمَالِهِ) (١) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۹۲) .

(١٢٥٨) [٥٩] سُوَّالٌ عَنْ بَيْعِ جَمَاعَة القَرْيَة الَّتِي لاَ حَاكِمَ بِهَا لَمَتْرُوكُ عَالِمَ بَهُ لَمَتْرُوكُ عَالِمَ مَنْ بَلَد بَعيد مَاتَ عِنْدَهَا وَحَمْلُ مَتْرُوكِهُ إِلَى وَرَثَتِهِ فِيهِ مَشَـَقَّةٌ أَيَجُوزُ بَيْنَهَا البَيْعُ وَيَنْفُذُ أَمَّ لاَّ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ نَافِذٌ ؛ فَفِي (ح) (١) عَن «النَّوَادِرِ» مَا نَصَّهُ : فَإِنْ مَاتَ فِي سَفَرٍ فَلأَوْصِيَائِهِ بَيْعُ مَتَاعِهِ وَعُرُوضِهِ لأَنَّهُ يَثْقُل حَمْلُهُ .

وَفِي (عج) مَا يُوافِقُ مَا تَقَدَّمَ وَلَفْظُهُ : مِنْ مَاتَ بِسَفَرٍ وَلَمْ يُوْصِ فَقَدَّمَتْ الرُّفْقَةِ رَجُلاً فَسَبَاعَ تَرِكَتَهُ فَإِنْ بَيْعَهُ مَاضٍ لِقِيَامٍ رُفْقَتِهِ حِينَتِنْ مَقَام الحَاكِمِ. اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٥٩) [٦٠] سُوَّالٌ عَنْ رِفْقَة خَرَجَتْ مِنْ وَادَّان إِلَى تَشْيِت فَضَلَّتْ لَهَا أَبْعَرَةً أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ وَتَرَكُوهَا فَلَمَّا وَصَلِّتْ البَسيقية لَحقَ بِهِمْ أَرْبَعَةُ رِجَالَ ، اثْنَان مَنْهُم أَبْنَاءُ عَمِّ ، وَأَثْنَان أَجيرَان لَهُمَا يَخْدَمَانَهِمَا ، وَأَخْبَرَتهُم الرُّفْقَة بَأَبْعرَتِهَا وَأَوْصَتْهُمْ عَلَيْهَا وَسَارَتْ الرَّفْقَة إِلَى تَشْيِتُ وَتَرَكَتْ الرِّجَالَ عِنْدَ المَوْضِعِ المَذْكُورِ وَأُوْصَتْهُمْ عَلَيْهَا وَسَارَتْ الرَّفْقَة إِلَى تَشْيِتُ وَتَرَكَتْ الرِّجَالَ عِنْدَ المَوْضِعِ المَذْكُورِ

⁽١) مواهب الجليل (٦/ ٣٩٣) .

يُرِيدَان الرَّجُوعَ إِلَى مِلْحِ بَقِيَ لَهُمْ فِي أَثْنَاء الطَّرِيقِ فَلَمَّا رَجِعُوا إِلَى مِلْحِهِمْ وَجَدُوا بَعِيرًا مِنْ الأَبْعَرَة المَذْكُورَة أَزَرًا جَيِّدًا يَعْلَمُونَ مَالكَهُ مِنْ الرَّفْقَة وَبَاعَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ المَذْكُورَيْنِ البَعِيرَ لَابْنِ عَمِّه بَعَديلتَيْنِ يَدْفَعِهمَا لَمَالكَ البَّعِيرِ بتَشْيت هَلْ هَذَا البَيْعُ صَحِيحٌ نَافِذٌ أَمْ لاَ ؟ وَهَلَ يَجِبُ عَلَيْهِم قَبْضُ البَعيرِ وَحَفْظهُ لَمَالكه لمَعْرِفَتِهِم لَهُ أَمْ لاَ؟ وَهَلَ يَجِبُ عَلَيْهِم قَبْضُ البَعيرِ وَحَفْظهُ لَمَالكه لمَعْرِفَتِهِم لَهُ أَمْ لاَ؟ وَهَلْ عَلَّةُ البَعِيرُ لِمُدَّعِي الاَشْتِرَاء [ق/ ٤٤٥] وَالمَالِكَ يُنْكِرُهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّالَة عِنْدَ الأَئمَّة : مَا جُهلَ مَالِكُهَا، وَأَمَّا مَا عُلمَ مَالِكُهَا فَلاَ تُسمَّى لُقَطَةً إِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ مَالِكُهَا فَلاَ تُسمَّى لُقَطَةً إِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ النِّعَمِ ؛ فَفي «نَوَازِل الحَاج الحَسَن » فِي أَثْنَاء جَوَابٍ لَهُ : مَا عُلِمَ مَالِكُهُ لاَ يُسمَّى ضَالَةً وَلاَ لُقَطَةً فِي تَعْرِيف الفُقَهَاء .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ هَذَا البَيْعَ مِنْ بَيْعِ الفُضُولِي فَيَحْرِي فِيهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَمَلكَ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي) (١) وَهَذَا حَيْثُ كَانَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَلكَ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي) (١) وَهَذَا حَيْثُ كَانَ البَّعِيرُ قَائِمًا ، وأَمَّا إِنْ فَاتَ بِذِهَابٍ عَيْنِهِ فَلَيْسَ لِمَالِكِهِ إِلاَّ الأَكْثَرِ مِنْ الثَّمَنِ الَّذِي البَعِيرُ فَا أَمْ عَلَى المُشْتَرِي . انْظُو (عج) . بيع بِهِ أَوْ قِيمَته عَلَى البَائِعِ الفُضُولِي وَلاَ شَيءَ لَهُ عَلَى المُشْتَرِي . انْظُو (عج) . اهـ.

وَإِنْ قيلَ : إِنَّ البَعِيرَ وَقَفَ عَلَى مَالِكِهِ فِي الطَّرِيقِ وَتَرَكَهُ بِمَضَيَعَةٍ فَهُوَ حَلاَلٌ لِمَنْ أَخَذَهُ .

قُلْتُ : إِنَّ تَرْكَهُ لاَ يُزِيلِ مُلْكَهُ عَنْهُ لأَنَّهُ تَرَكَهُ عَلَى نِيَّةً أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ فِيهِ إِنْ أَخَذَهُ غَيْرِهُ بِدَلِيلِ إِعْلاَمِهِ لِلرِّجَالِ المَذْكُورِين بِالأَبْعِرَةِ وَلاَ سِيَّما أَوْصَاهُم عَلَيْهِ.

قَالَ فِي «التَّوْضِيحِ» نَاقِلاً عَنْ «البّيانِ» : وَالصَّوَابُ فِي الْحَيُوانِ إِذَا تَرَكَهُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۲۹) .

صَاحِبُهُ بِمَضْيَعَةَ هُو عَلَى ثَلاَئَة أُوجُه:

الْأُوَّلُ : أَنْ يَتْرُكَهُ عَلَى أَنَّ لَهُ فِيهِ الرُّجُوعُ إِنْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَتْرُكَهُ عَلَى أَنَّهُ لِمَنْ وَجَدَهُ .

وَالثَّالثُ : أَنْ يَتْرُكَهُ وَلاَ نِيَّةَ لَهُ :

فَأَمَّا إِنْ تَرَكَـهُ عَلَى أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ فِيهِ إِنْ أَخَذَهُ آخَرُ وَعَـاشَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ فَقِيلَ : إِنَّهُ يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ ، وَقَيل: لاَ يَصْدُق .

واخْتُلِفَ إِذَا صَدَقَ هَلْ بِيَمِينِ أَوْ بِغَيْرِهَا ؟ عَلَى اخْتِلاَفِهِم فِي يَمِينِ التَهْمَةِ ، وَلاَ خِلاَفَ أَنَّهُ إِذَا أَرْسَلَهُ فِي أَمْنِ وَمَاءٍ أَنَّ لَهُ الرَّجُوعَ فِيهِ. اهـ .

وَهَذَا الوَجْهُ هُوَ الشَّاهِدُ عِنْدَنَا عَلَى المَسْأَلَةِ ، ثُمَّ قَـالَ فِي الوَجْهَيْنِ الأَخِيرَيْنِ مَا نَصُّهُ : وَأَمَّا إِذَا تَرَكَهُ عَلَى أَنَّهُ لِمَنْ أَخَذَهُ فَلاَ سَبِيلَ إِلَى أَخْـذَهِ مِمَّنْ أَخَذَهُ ، وَأَمَّا إِذَا تَرَكَهُ وَلاَ نِيَّةَ لَهُ فَقِيلَ : كَاللَّانِي .

وَفِي «العتبيةِ» : وَلاَ أَجْرَ لِلْقَائِمِ عَلَى الدَّابَةِ .

وَأَمَّا النَّفَ قَةُ فَلاَ شَكَّ فِي رُجُوعِ هِ بِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِم قَبْضُ البَعِيرِ وَحَفْظُهُ لِمَعْرِفَتِهِم لِمَالِكِهِ وَإِلاَّ وَجَبَ عَلَيْهِم ضَمَانُهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (كَتَرْكِ تَخْلِيصِ مَسْتَهْلَكُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَال بِيَدِهِ) (١) اه. .

وَفِي «نَوَازِل الحَاجِّ الحَسَنِ» : فَإِنْ تَركَ أَهْلُ الرُّفْقَةِ حِفْظ الضَّالَةِ وَتُعريفِهَا

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

وَعَرَّضُوهَا للضَّيَاع، فَالضَّمَانُ وَاجِبٌ عَلَيْهِمِ وَأَحْرَى فِي الضَّمَان إِذَا تَرَكُوهَا بَعْدَ أَنْ تَعَيَّنَ لَهُم مَالِكُهَا لأَنَّهُ مَالُ مُسْلِم يَجِبُ عَلَيْهِم حِفْظُهَ . اه. .

وَإِنْ طَلَبُوا الأُجْرَةَ فِي أَخْدَهِم لِلْبَعِيرِ فَلاَ أُجْرَةَ لَهُم لِقَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ ^(١): وَلَوْ وَجَدُوا ضَالاً أَوْ آبِـقًا مِنْ غَيْرِ عَمَـلٍ فَلاَ [أُجْرَةَ]^(٢) لَهُ عَلَى [أَخْذِهِ]^(٣) وَلاَ عَلَى دَلاَلَته لوُجُوبه عَلَيْه . اهـ .

وَفِي نَوَازِل(عج) : وَلاَ يَجُوزُ لِمَنْ وَجَدَ دَابَةً ضَالَةً وَأَخَذَهَا أَنْ يَطْلُبَ دَرَاهِمَ من رَبِّها في نَظَير ذَلكَ . اهـ .

وَلاَ أُجْرَةَ أَيْضًا لِمُشْتَرِيهِ فِي قَيَامِهِ عَلَيْهِ لأَنَّهُ إِنَّمَا قَامَ عَلَيْهِ لنَفْسه لاَ لِصَاحِبِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلاَمٍ «التَّوْضِيح» عَنْ «البَيَان» ، ولاَ غَلَّةَ لَهُ أَيْضًا لِعلْمَهُ بِتَعَدِّي البَائِعِ لَهُ وَلِكَوْنِ البَائِعِ لاَ شُبْهَةَ لَهُ تَنْفِي عَنْهُ التَّعْدِي . انْظُوْ شُرُوحَ خَليلٍ . اهد .

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا تَبُتَ البَيْعُ بِبَيِّنَةٍ غَيْرِ الجَمَاعَةِ البَائِعَةِ ، وَأَمَّا هِيَ فَلاَ شَهَادَةَ لَهَا لأَنَّهَا مِنْ الشَّهَادَةِ عَلَى فِعْلِ النَّفْسِ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَثْبُتْ بِغَيْرِهَا فَالبَعِيرُ لِرَبِّهِ وَلَوْ قَالُوا إِنَّهُم بِاعُوهْ قَبْلَ مَعْرِفَتهِم لِرَبِّهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ بَيْعِهِمْ لَهُ وَتَكُونُ الغَلَّةُ حَينَئذَ لرَبِّهِ مُطْلَقًا ، لأَنَّ مَنْ اسْتَغَلَّ مَلْكَ غَيْرِهِ لَعَدَمِ ثُبُوتِ بَيْعِهِمْ لَهُ وَتَكُونُ الغَلَّةُ حَينَئذَ لرَبِّهِ مُطْلَقًا ، لأَنَّ مَنْ اسْتَغَلَّ مَلْكَ غَيْرِهِ مُدَّعَيا شَرَاءهُ وَلَم يشبتَ شَرَاؤُهُ فَعَلَيْهِ الْغَلَّة كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الزَّقَاقِ بِقَوْلِهِ: وَغُرْمُ خَرَاجٍ مَنْ عَلَى غَيْرِهِ ادَّعَى البَيْتَ . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٦٠) [٦٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً لآخَر بِبَقَرَة ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَظْهَرَ اسْتِرْعَاءهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِذَلِكَ البَيْعِ هَلْ يَنْفَعُه أَمْ لاَ؟

⁽١) جامع الأمهات (ص/٤٤٣) .

⁽٢) في «جامع الأمهات» : جعل .

⁽٣) في «جامع الأمهات» : رده .

جُوابُهُ : قَالَ (عج) : وَلاَ يَجُوزُ الاسْترِعَاءُ فِي البُيوعِ مثل أَنْ يُشْهِدَ قَبْلَ البَيْعِ أَنَّهُ رَاجِعٌ فِي البَيْعِ وَأَنَّ بَيْعَهُ لأَمْرِ يَتَوَقَّعَهُ، لأَنَّ الْمَبَاعِةَ خَلاَفُ مَا تَطَوَّعَ بِهِ إِذْ قَدْ أَخَذَ البَائِعُ فِيهِ ثَمَنًا وَفِي ذَلِكَ حَقُّ للْمُبْتَاعِ إِلاَّ أَنْ يَعْرِفَ الشَّهُودُ الإِكْرَاهَ عَلَى البَيْعِ وَيَضْمَن العَقْدُ شَهَادَةَ البَيْعِ وَالإِخَافَةَ فَيَجُوزُ الاَسْترْعَاءُ حِينَتُ ذَ إِذَا انْعَقَدَ قَبْلَ البَيْعِ وَيَضْمَن العَقْدُ شَهَادَةَ مَنْ يُعْرِفُ الإِخَافَةَ وَالتَّوقَعَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَه . وَمَعْنَى قَوْله _ رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ مَنْ يُعْرِفُ الإِخَافَةَ وَالتَّوقَعَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَه . وَمَعْنَى قَوْله _ رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ مَنْ يَعْرِفُ الإَسْترْعَاء فِي المُعَاوَضَات لاَبُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنداً عَلَى سَبَب بِأَنْ يَقُولَ: حَفْتُ إِنْ لَمْ أَبِغَ أَنْ يَنْزِلَ بِي ظُلُم [] (١) البَيْعِ حَملنِي عَلَيْهِ [ق/ ٤٥] خَوْفُ الذَي خُوفُ هَذَا الظُلْمَ وَأَنَا غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لَهُ وَأَنْ يَعْرِفَ شُهُودُ الاسْترَعَاءَ هَذَا الْحَوْفُ الذَي فَوْ سَبَبُ الاسْترَعَاء ، فَإِنْ اسْتَكُملَ هَذَه الشَرُوطِ نَفَعَ صَاحِبَهُ وَلَهُ نَقْضُ البَيْعِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَكُمُلَهَا فَبَاطِلٌ لاَ عَمَلَ عَلَيْهِ وَالْمُعَاوضَةُ مَاضِيَةٌ . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَإِنْ لَمْ يَسْتَكُمُلَهَا فَبَاطِلٌ لاَ عَمَلَ عَلَيْهِ وَالْمُعَاوَضَةُ مَاضِيَةٌ . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَإِنْ لَمْ يَسْتَكُمُلَهَا فَبَاطِلٌ لاَ عَمَلَ عَلَيْهِ وَالْمُعَاوَضَةُ مَاضِيَةٌ . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦١) [٦٢] سُؤَالُ عَنْ بَيْع فَرْو وَفِيهِ جَلْدُ أُضْحِيَةٍ بَائِعِه أَيْصِحٌ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي "مُخْتَصَرِ البِرْزَلِي" : إِذَا خُلِطَ شَيَءٌ مِنْ صُوف أَضْحِية فِي كَسَاء أَجَابَ اللَّخْمِيُّ : لاَ أَرَى بَيْعَ الكَسَاءَ المَذْكُورَ بِحَـالٍ ، فَإِنْ بِيْعَتْ فَاخْتِيَّارِيّ كَسَاء أَجَابَ اللَّخْمِيُّ : لاَ أَرَى بَيْعَ الكَسَاء المَذْكُورَ بِحَـالٍ ، فَإِنْ بِيْعَتْ فَاخْتِيَّارِيّ أَنْ يُتَصَدَّقُ مِنْ ثَمَنَهَا بِقَدْرِ مَا يُقَابِلُ صَـوفَ الأَضْحِية غَيْرٌ مَصْنُوعٍ (٢) ولَوْ أَمْسَكُ أَنْ يُكُونَ غَيْرُ آثِم . اه. .

وَفِي (ق) (٣): عَنْ [ابْنِ يُونُس] (٤): رَوَى سَحْنُونُ مَنْ بَاعَ جِلْدَ أُضْحِيتِهِ أَوْ شَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا أَوْ صُوفِها، فَإِن أَدْرَكَهُ فُسخَ وَإِلاَّ فَلْيَجْعَلْ ثَمَنَ الجَلْدِ فِي مَا عَوضها فِي طَعَامِهِ وَثَمَنُ اللَّحْمِ يَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا يَأْكُلُهُ.

⁽١) قدر كلمتين لم أتبينهما بالأصل .

⁽٢) قال الحطاب : يضمن لحم الأضاحي بالتعدي .

⁽٣) التاج والإكليل (٣/ ٢٥٤) .

⁽٤) ليست في (ق).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الحَكَمِ : مَنْ بَاعَ جِلْدَ [أُضْحِيَةٍ فَيْصَنَعَ] (١) بِشَمَنِهِ مَا شَاءَ .

ابْنُ حَبِيبِ : إِنْ بَاعَهُ [جَاهِلاً] (٢) فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفَعَ [بِثَمَنِهِ] (٣) وَلِيَتَصَدَّقَ بِهِ، وَكَذَا إِنْ بَاعَهُ عَبْدُهُ أَوْ بَعْضُ أَهْلِهِ . اهـ (٤) .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم .

الشُّتَرَطَ عَلَيْهِ مَنْ رَجُلِ الشُّتَرَى عَبْدًا مِنْ رَجُلِ آخَرَ وَالشُّتَرَطَ عَلَيْهِ آخَرَ وَالشُّتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي ضَمَانَهِ مِنْ إِبَاقِهِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى تَلاَثَةٍ أَيَّام أَيصِحٌ هَذَا البَّيْعُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ فَاسِدٌ بِالشَّرْطِ المَدْكُورِ لِمَا فِيهِ مِنْ الغَرَرِ كَمَا فِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّه » . أه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٣) [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ ادَّعَى عَلَى آخَر أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا وَقَالَ الآخَرُ: وَهَبْتُهُ لَى ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ القَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيف فِي نَوَازِلهِ: إِنَّ القَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي البَيْعَ بِيَمِينِ لأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِالأَصْلِ وَالأَصْلُ بَقَاءُ الأَمْلاَكَ بِيَدَ مَالكِيها وَلاَ مُدَّعِي البَيْعَ بِيَمِينِ لأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِالأَصْلِ وَالأَصْلُ بَقَاءُ الأَمْلاَكَ بِيدَ مَالكِيها وَلاَ يَنْتَقِلُ عَنْهُم بِغَيْرِ عُوضٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النَوَازِلِ والأَحْكَامِ وَذَكَرَهُ صَاحِبُ «المعيارِ» يَنْتَقِلُ عَنْهُم بِغَيْرٍ عُوضٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النَوازِلِ والأَحْكَامِ وَذَكَرَهُ صَاحِبُ «المعيارِ» مُستَدلاً به عَلَى تَصْديقِ مُديّعِي السَّلَف دُونَ مُديّعِي الهِبَةِ، وأَيُّ فَرْقُ بَيْنَ الحَكَمَيْنِ. اهد. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٤) [٦٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي ثَوْبِ بِأَنْ قَالَ مَالِكُهُ بِأَنَّهُ بَاعَهُ الآخَرُ بِعَديلَتَيْنِ ، وَقَالَ الآخرُ : بَلْ أَسْلَفْتُهُ لِي فَأَيَّهُمَا يَصَّدُقُ ؟

⁽١) في (ق): أضحيته فليصنع.

⁽٢) في (ق) : جهلاً.

⁽٣) في (ق): بالثمن.

⁽٤) قال عيسى بن دينار : لا يجوز للرجل بيع جلد أضحيته .

جَواَبُهُ: قَالَ ابْنُ رُشْد : مَنْ بَاعَ طَعَامًا لِرَجُلِ وَأَنْكَرَ الْمُبْتَاعُ الاَشْتِرَاءَ وَقَالَ : إِنَّمَا أَخَذْتُهُ سَلَفًا ، أَنَّ القَوَّلَ لِمُدَّعِي السَّلَفَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِي مُدَّعِي البَيْعَ بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى أَيْمَتَنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٥) [٦٦] سُؤَالُ عَنْ العَدِيلَةِ هَلْ هِيَ طَعَامٌ كَغَيْرِهَا مِنْ المِلْحِ أَوْ لَيْسَتْ بِطَعَام بالنِّسْبَة لهَذه البلاَد ؟

جَوابُهُ : سئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : هِي طَعَامٌ فَيَدُا فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي النَّوْبِ وَنَحْوِهِ مِنْ السِّلَعِ مِنْ البَيْعِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلِ فَهَذَا لاَ يَقُولُهُ إِلاَّ مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَرَادَ تَحْلِيلَ الرِّبَا الَّذِي حَرَّمَ لهُ رَسُولُ اللَّه لاَ يَقُولُهُ إِلاَّ مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّه تَعَالَى وَأَرَادَ تَحْلِيلَ الرِّبَا اللَّهَ عَرَّمَ لهُ رَسُولُ اللَّه اللهِ عَلَى الرَّبَا اللهِ عَلَى الرَّبَا اللهِ مِنْهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ مِنْهُ . اه . تَقْرَؤُونُهَا فِي كُتُبِهِم فَهِل يُعْتَبَرُ قَوْلٌ يُؤدِّي إِلَى هَذَا ؟! نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ . اه . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٦) [٦٧] سُوَّالٌ عَمَّا جَرَتَ بِهِ عَادَةُ رُفْقَة بِلادِنَا مِنْ كَوْنَهَا تَدْفَعُ أَدُنَى مَا بِيَدِهَا مِنْ المُلْحِ وَالعَرُوضِ فِي مَدَارَاتِ السُّوَدَانَ وَالمَغَافِرَةِ ثُمَّ تُوزَعُ قَيمَةَ ذَلِكَ عَلَى أَمُّوالِهِمَا وَتَسْتَقْصِي فِي القِيمَةِ حَتَّى يَضْمَنَ الغَيْرَ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: اخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ خَاتَمَةُ الْمُحَقِّقِينَ الشَّرَيفُ حمى اللَّهِ إِلَى مَنْعِ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ الضَّرَرِ عَلَى الرُّفْقَةِ ، وَأَفْتَى العَلاَّمَةُ مُحَمد بْنُ أَحْمَد بْنُ أَحْمَد بْنُ الْحَاجِ الشَّبَّخِيطِيُّ بِجَوَازِهِ ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِه : وَأَمَّا مَا أَشْرَتُمْ إِلَيْهِ مِنْ الرَّبْحِ فَلاَ رَيْبَ أَنَّ لَوْلاً هُ مَا خَرَجَ شَيءٌ وَلاَ وُجِدَ مَسْلَكٌ تَعَيَّنَ أَخْذُهُ عَلَى حَسَب عَلَى الحَاضِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجُ قِسْطُه وَالْعَائِبِ الَّذِي لَمْ يقمْ غَيْرُهُ مَقَامَةُ عَلَى المَّامَةُ عَلَى المَّامِةُ مَقَامَةً

⁽۱) أخرجـه مسلم (۱۰۹۲) وأحــمد (۲۷۲۹۱) وابن حبــان (۰۰۱۱) والدارقطني (۳/ ۲۲) من حديث معمر بن عبد الله تلئ .

فَالرِّبْحُ المَعْهُودُ قَبْلُ كَالمَدْخُولِ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٧) [٦٨] سُؤَالٌ يُعْرَفُ منْ جَوَابه:

وَسَئُلَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ عَنْ قَوْمٍ جَاءَهُمْ البَاشُ يَدْعُوهُم لِيَلْتَقِي مَعْهُمْ فَطَلَبُوا مَنْ يُخْرِجَ شَيْئًا مِنْ الذَّهَبِ لِسَلاَمِ البَاشِ فَلَمْ يَجِدُوهُ حَتَّى قَالُوا : مَنْ أَتَى بِشَيءِ مِنْ الذَّهَبِ نَشْتَرُوهُ بِالرِّبْحِ كُلُّ مِثْقَالَ بِثَلاَثِ عَدَائِلَ فَجَاءَ عَدَّةُ أَنَاسٍ مِنْهُم بِذَهَبِ لِمَا سَمِعُوا الرِّبْحَ فَاشْتَرُوهُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَدَّالُوا : هَذَا كَثِيرٌ وَأَسْقَطُوا العَدِيْلَةَ الثَّالِثَةَ فَبَقِي عَدِيلَتَانِ لِلمِثْقَالِ فَأَبَى بَعْضُ أَهْلِ الذَّهَبِ ، فَهَلَ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ مَا بِهِ الخَلاَصُ مِنْ ضَرَرِ العُمَّالِ الظَّلَمَةِ وَأَعْوَانِهِم ذَهَبًا كَانَ أَوْ غَيْرَه يَجِبُ عَلَى صاحبِهِ بَيْعُهُ لَلْجَ مَاعَة وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ أَبَى ارْتِكَابًا لأَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ كَمَا هُوَ أَحَدُ المَوَاضِعِ الَّتِي يُجْبَرُ فيها المَالِكُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ حَسْبَمَا ذَكَرَهُ عَيْرُ وَاحِد ، وَلاَ يَخْفَى أَنَّ اللَّرْمَ فِي ذَلِكَ للجَمَاعَة مثلُ الثَّمَنِ وَإِنْ أَخَذْتُهُ بِغَيْرِهِ عَيْرُ وَاحِد ، وَلاَ يَخْفَى أَنَّ اللَّرْمَ فِي ذَلِكَ للجَمَاعَة مثلُ الثَّمَنِ وَإِنْ أَخَذْتُهُ بِغَيْرِهِ كَمَا هُو صَريحُ مَا أَفْتَى بِهِ مَفْتِي عَصْرِهِ الفَقِيهُ مُحَمَّدُ بِنُ المُخْتَارِ بْنُ الأَعْمَشِ وَكَفَى بِهِ [ق/ 27] قُدُوةً ، ونَصَّهُ _ عَلَى مَا فِي أَجْوِبَتِه : وأَمَّا مَسْأَلَةُ حَاجَة وكَفَى بِهِ [ق/ 27] قُدُوةً ، ونَصَّةُ _ عَلَى مَا فِي أَجْوِبَتِه : وأَمَّا مَسْأَلَةُ حَاجَة الظَّالِم فَيَجِبُ عَلَى رَبِّهَا بَيْعُهَا للجَمَاعَة بِقِيمَتِهَا مِنْ غَيْرِ وَكَسَ ولا شَطَطَ فَإِنْ أَبِي الظَّالِم فَيَجِبُ عَلَى رَبِّهَا بَيْعُهَا للجَمَاعَة بِقِيمَتِها مِنْ غَيْرِ وَكَسَ ولا شَطَطَ فَإِنْ أَبِي فَلْتَشْتُوهَا الجَمَاعَةُ بِمَا قَالَ وَلاَ يَلْزَمُهُمُ إِلاَّ القِيمَةُ المُعْتَادَةُ لاَ مَا اشْتَرُوهَا بِهِ لاَنَّهُمُ مُضَعُوطُونَ وَسَعُوا فِي نَجَاتِهِم وَنَجَاةٍ صَاحِبِ الحَاجَةِ مِنْ ضَرَرِ الظَّالِم . اهـ . كَلاَمُهُ بَلفُظْه .

وَفِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّه» : وَسُئِلَ عَمَّا عَمَّتْ بِهِ البَلْوَى مِنْ كَوْنِ الرُّفْقَةِ تَدْفَعُ أَدْنَى مَا بِأَيْديها لأَرْبَابِ الْمُكُوسِ وَقِيمَتَهُ إِلَى أَمْوَالِهَا وَتَسْتَقْصِي فِي اللَّهَ عَتَّى يَظْهَرَ الغَبَنُ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ: وَإِنَّ مَا عَـمَّتْ بِهِ البَلْوَى مَنْ تَوَلِّى غَيْرِ أَهْـلِ العِلْمِ وَالدِّينِ أُمُورَ المُسْلِمِينَ وَلاَ يَخْفَى مَـا فِيهِ مِنْ الضَّرَرِ عَلَى الرِّفْـقَةِ وَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْتَـشْهَدَ عَلَيْهِ . اهـ . كَلاَمُهُ برُمَّتَه .

وَفِي « نَوَاذِلِ الشَّرِيفِ » المَذْكُورِ أَوَّلاً مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَوَلَّى أَمْرَ المَخْزَنَ عَنْ جَمَاعَةً فِي غَـيْبَهِم يَدْفَعُ عَنْهُم وَاشْتَرَى عَلَيْهِم شَيْئًا مِنْ بِضَاعَة بِيَدِه وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ لِلْمَخْزَنِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُمْ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَحْتَاجُ للشَّهُودِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَصْدُقُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ الرَّجُلَ الدَّافِعَ عَنْ جَمَاعَة إِنْ أَثْبَتَ بِالبَيِّنَة أَنَّهُ دَفَعَ مَا ادَّعَى اشْتِرَاءَهُ وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ ، وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْعُ صَاحِبٌ الغَرَامَةِ عَنْهُمْ إِلَّا بِذَلِكَ لَزِمَهُم مَا اشْتَرَى وَدَفَعَ عَنْهُمْ كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا لَسَحْنُونَ فِي الرُّفْقَةَ تَعَرَّضَ لَهَا اللَّصُوصُ، لكن إِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ نَفْسِهِ فَيَتَعَقَّبُ خَوْفَ مُحَابَاتِهِ . . . إلخ . اه . مَحَلُّ الحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ .

وأَفْتَى العَلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَد الشَّبْخيطي بِجَوَاز ذَلَكَ وَلُزُومِه أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه : وَأَمَّا مَا أَشَرْتُمْ إِلَيْه مِنَ الرِّبْحِ فَلاَ رَيْبَ أَنَّ لَوْلاَهُ لَمَا خَرَجَ شَيءٌ وَلاَ وَجُدَ مَسْلَكٌ فَيَتَعَيَّنَ أَخْذُهُ عَلَى حَسَب عَادَتِهِم عَلَى الحَاضِرِ الَّذِي لَمْ يَخْرُج قَسْطُهُ وَالغَائِبُ الَّذِي لَمْ يَقُم غَيْرُه مَقَامَهُ فَالرِّبْحُ المَعْهُودُ قَبْلُ كَالمَدْخُولِ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٨) [٦٩] سُوَّالُ عَنْ فَسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّينِ هَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَجَلُ المَفْسُوخِ فِيهِ يَحِلُّ عِنْدَ الأَجَلِ الأَوَّلِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ المَنْعُ حَاصِلٌ وَإِنْ كَانَتْ الحَالَةُ كَذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) فِي «حـاشِيَتـهِ عَلَى الرِّسَالَةِ » مَا نَصُّـهُ : قَوْلُهُ : (وَلاَ

يَجُوزُ فَسْخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ .) (١) إِلَخ .

أَقُولُ : ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ وَلَوْ قُبِضَ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ الأُوَّلِ ، وَهُوَ أَحَدُ القَوْلَيْنِ وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الحَسَنِ فِي «الكَبِيرِ» فَقَالَ : وَإِنْ فَسَخَه إِلَى الأَجَلِ نَفْسِهِ أَوْ القَوْلَيْنِ وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الحَسَنِ فِي «الكَبِيرِ» فَقَالَ : وَإِنْ فَسَخَه إِلَى الأَجَلِ نَفْسِهِ أَوْ إِلَى مَا دُونِه فَقَوْلاَنِ : الجَوَازُ ، وَهُوَ أَظْهَرُ فِي النَّظَرِ .

وَالمَنْعُ ، وَهُو َأَشْهَرُ وَأَسْعَدُ بِظَاهِرِ الكِتَابِ ، وَمَنْشَأُ الخِلاَفِ هَلُ النَّهْيُ عَنْ فَسَخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ مُعلَّلٌ أَمْ لاَ ؟ فَمَنْ عَلَّلَهُ بِالزِّيَادَةِ أَجَازَهُ إِذْ لاَ زِيَادَةَ فِي الصُّورَةِ المَفْرُوضَةِ ؛ لأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الأَجَلِ تَسْتَدْعِي الزِّيَادَةَ فِي كَمِيَّةِ الدَّيْنِ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ لَهُ الآخَرُ فِي الدَّيْنِ إِذْ لاَ فَرْقَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَمَنْ رَأَى يَرُدْ لَهُ الآخَرُ فِي الدَّيْنِ إِذْ لاَ فَرْقَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّ النَّهْيَ غَيْرِ مَعْقُولَةِ المَعْنَى قَالَ بِالمَنْعِ . اهد. كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٩) [٧٠] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ هَلْ يَجْرِي فيه قَوْلُ خَليلٍ فِي الصَّرْف : (وَمُؤَخَّرٌ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَلَبَة أَوْ عَقْدَ وَوُكِّلَ فِي القَبْض) (٢) أَمْ لاَ ؟ الصَّرْف : (وَمُؤَخَّرٌ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَلَبَة أَوْ عَقْدَ وَوُكِّلَ فِي القَبْض)

جَوَابُهُ: مَا فِي نَوَازِلِ الفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بِكْرِ بْنِ الهَاشِمِ الغَلَّوِي وَنَصَّهُ: وَسُئِلَ هَلْ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ كَالصَّرْفِ فِي قَوْلِ خَلِيل : (أَوْ عَقْدٌ وَوُكِّلَ فِي القَبْضِ) أَوْ ذَلِكَ خَاصٌ بِالصَّرْفِ ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّ الطَّعَامَ كالصَّرْفِ وَلاَ يَخْتَصُّ الحُكْمُ بِالصَّرْفِ وَإِنْ كَانَ الشَّيُوخُ إِنَّمَا يُمَثَّلُونَ بَالصَّرْفِ لاَّنَّهُم اتَّكَلُوا عَلَى قَـوْلهِ وحُرِّمَ فِي نَقْد وَطَعَامِ رِبَا فَضْلِ وَنَسَاء فَهُو كَالكَالتِي وَمَا بَعْدَهُ جُزْءٌ مِنْ ذَلكَ الكَالتِي ، فَالحُكْمُ سَواءٌ لِقَوْلُ الفَالتِي مَا نُقِلَ عَنْهُ (س) : بَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كالصَّرْفِ يَفْسَدُ بِالتَّأْخِيرِ الفَّبَابِ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ (س) : بَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كالصَّرْفِ يَفْسَدُ بِالتَّأْخِيرِ الفَيْرِ وَيُكْرَهُ فِي الْقَرِيبِ كَتَشَاعُلِهِمَا بَبِيْعِ آخَر . اهد .

⁽١) الرسالة (ص/٢١٧) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٧١) .

اللَّخْمِيُّ : الخِلاَفُ فِي صَرْفِ الْمُواَعَدَةِ جَازَفِي بَيْعِ الطَّعَامِ فَهَلْ قَبْضُهُ . اهـ من س . وَلِقَوْلِ نَاظِمٍ مُخْتَصَرِ ابْن جَمَاعَة :

مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا أَيْضًا بِطَعَامِ لَمْ يَشْتَغِلْ بِغَيْرِهِ فِي ذَا الْمَقَامِ فَ اشْتَرَى طَعَامًا أَيْضًا بِطَعَامِ فَذَاكَ مَكْرُوه بِللاتَوانِ فَذَاكَ مَكْرُوه بِللاتَوانِ فَإِنْ يُطِل فَالأُوَّلُ أَعْلَمُ فَاسِدًا لاَّجْلِ أَنْ قَدْ خَالَفَ القَواعِدَا

قَالَ شَارِحُهُ: أَيْ: خَالَفَ قَوَاعِدَ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةَ الصَّرْفُ وِلقَوْلُ مَنْ لاَ يَنْطِقُ عَنْ الْهُوَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبُ وَالفَضَّةُ بِالفَضَّةُ وَالبُرُّ مَنْ لاَ يَنْطِقُ عَنْ الْهُوَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبُ بِالذَّهَبُ الفَضَّةُ وَالبُرُ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرُ وَالنَّعْمِ وَالنَّمْ بِالتَّمْرُ بِالتَّمْرُ وَالمُلْحُ بِالمُلحِ مِثَلاً بِمَثَل سَوَاءُ بِسَوَاء يَدًا بِيدَ ، فَإِذَا الْخُ تَلَفَتُ الأَجْنَاسُ فَبِيعِوا كَيْفَ شَنْتُم إِذَا كَأَنَ يَدًا بِيدَ اللهِ الوَاحِدُ وَالمُنَا بَوْرَةً مُطُلُقًا الْحَديث تَسْوِيَةُ هَذِهِ الأَشْيَاءِ [ق/ ٤٣ ٥] فِي المُمَاثِلَة فِي الجُنْسِ الواحِدُ وَالمُنَاجِزَةَ مُطُلُقًا الْحَديث تَسْوِيَةُ هَذِهِ الأَشْيَاءِ وَقَ المُنَاجَزَة بِقَدْرِ الإِمْكَانِ . القَوْلَة يَدَا بِيدُ وَلاَ تَخْصِيصَ لَبَعْضِ دُونَ بَعْضٍ بَلْ هِي سَوَاءٌ فِي المُنَاجَزَة بِقَدْرِ الإِمْكَانِ . المُمَرَادُنَا مِنْ كَلاَمِهِ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ بَيْعَ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ فِي جَمِيعِ الوُجُـوهِ كالصَّرْفِ. اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٠) [٧١] سُوَّالُ عَنْ بدَلِ دَخُنِ وُذُرَةٍ مَخْلُوطَيْنِ بِدَخْنِ فَقَطْ أَوْ بِذُرَةٍ فَقَطَ هَلُ هُو جَائِزٌ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : قَالَ فِي كِتَابِ السَلَمِ الثَّالِثِ مِنْ «المُدُونَة» (٢) : وَلاَ يَجُوزُ أَرْدَبُّ حِنْطَة وَأَرْدَبُ مِنْ «المُدُونَة» (٢) : وَلاَ يَجُوزُ أَرْدَبُ حِنْطَة وَأَرْدَبُ شَعِيرِ بِمَثْلَهِ مَا أَوْ مُدُّ حِنْطَة أَوْ مُدُّ دَقِيق بِمِثْلَهِ مَا كَانَتْ الحِنْطَة بَيْ ضَاوَيْنِ أَوْ الرَّدُ اللهِ مَا سَمْراء وَ الأَخْرَى بَيْضَاء وَهُو ذَريعة إِلَى أَنْ يَا خُذَ فَضْلُ شَعِيرٍ فِي حَنْطَة صَاحِبِهِ وَهُو عَلَى الانْفِرَادِ جَائِزُ . اهدالمُرَادُ مِنْهُما . وَيَأْخُذَ صَاحِبِه وَهُو عَلَى الانْفِرَادِ جَائِزُ . اهدالمُرَادُ مِنْهُما .

وَفِي ابْنِ شَاسِ: عَنْ بَعْضِ الأَصْحَابِ عَنْهُ مَا نَصُّهُ: وَاحْتَلَفَ فِي فَرْعَيْنِ أَحَدُهُمَا

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۰۸۷). (۲) المدونة (۳/ ۱۰۷) و «الموطأ» (۲/ ٦٤٦) رقم (۱۳٤٣) بمعناه.

مُدُّ قَمْح وَمُدُّدَقِيق بِمُدَّى قَمْح أَوْ بِمُدَّى دَقِيق ، فَالَشْهُورُ النَّعُ ، وَأَجَازَهُ مُحَمَّدُ ، وَسَبَبُ الْخِلاَفَ هَلْ يُعَدُّ الدَّقِيق بِمُدَّى فَمْح أَوْ بِمُدَّى دَهَب أَوْ كَفضَّة أَوْ سِلْعَة مَعَ ذَهَب ؛ ولِهَذَا شَرَطَ مُحَدَّدَ فِي الْإِجَازَة أَنْ يَكُونَ الفَّصْلُ فِي أَحَد الجَانِبَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي المُراطَلَة بِذَهَب مُحْتَلَظ ، وكذَا الخيلاف لَوْ كَانَ قَمْح ودقيق بِقَمْح ودقيق ، والفَرْعُ الثَّانِي مُدُّ قَمْح ومُدُّ شَعِير بِمُدَّى قَمْح أَوْ بِمُدَّى شُعِير ، والخلاف فيما تَقَدَّم والخَرى هَاهُنَا بِالمَنْع كَمَا صَارَ إلَيْهِ في المَّشْهُورِ لأَنَّ الشَّعِير كَالصَّنْف الآخر والخِلاف في عَدِّه صِنْفَا قَائِمًا بِنَفْسِه أَشْهَرُ مِنْهُ فِي عَدِّ الدَّقِيق صِنْفًا قَائِمًا بِنَفْسِه .

قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِين: وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُروا خِلاَفًا إِذَا كَانَ مُدُّ قَمْحِ وَمُدُّ شَعِيرٍ بِمُدِّ قَمْحٍ أَوْبمُدُّ شَعِير بَلْ مَنَعُوا . اه. .

فَبَانَ للنَّاظِرِ عَدَمُ جَوَازِ السَبَدَلِ المَذْكُورِ وَلَوْ عُلَمَ قَدْرُ كَلِ مَنْ المَخْلُوطَيْنِ ، لأَنَّهُ بَيْعُ طَعَامٍ رِبَا بِنَوْعٍ وَنَوْعُ آخَرَ ، وَذَلِكَ مَمْنُوع كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنُ شَاسٍ فِي الفَرْعِ الثَّانِي كَمَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ ذُهَبٍ وَفَضَّة بِذَهَبِ فَقُطَ أَوْ بِفَضَّة فَقَطْ ، وَلاَ يَجُوزُ أَيْضًا بَيْعُ نَوْعَيْنِ رِبَوِيَيْنِ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ دَينَارِ كَدَخْنِ وَذُرَة بِمِثْلَهُ مَا للتَّفَّا صُلُ المَعْنَوِّي كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ «المُدَّونَة » كَمَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ دَينَارِ وَدِرْهَمَ [أو وُدرهم عَثْلهِ مَا لذَلكَ ، كَمَا يُشيرُ إلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لا دِينَارَ وَدِرْهَمَ [أو غَيْرَهُ]

(١٢٧١) [٧٢] سُوَّالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسد إِذَا وَجَبَتْ فِيهِ القِيمَةُ لِفَوَاتِهِ هَلْ تَكُونُ حَالَةً وَلَوْ بِيعَ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِك؟

جَواَبُهُ: فَفِي كَتَابِ بُيُوعَ الآجَالِ فِي «الْمُدَوَّنَةِ»: وَالبَيْعُ الْفَاسِدُ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ عُجِّلَتْ فِي الْقِيمَةِ وَفُسِخَ . اَهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٢) [٧٣] سُوَّال عَنْ البَيْعِ هَلْ يَنْعَقِدُ وَلَوْ تَرَاخَى القَبُولُ عَنْ الإِيجَابِ أَمْ لاَ؟

⁽١) سقط من الأصل .

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «الشَّاملِ» : وَهَلْ يَبْطُلُ ـأَيْ : البَيْع ـ إِنْ تَرَاخَى القَبُولُ وَهُوَ الجَارِي عَلَى المَذْهَبِ ، أَوْ لاَ ـ وَهُوَ المُخْتَارُ ـ ، وَإِنْ طَالَ؟

أَقُولُ: وَعَلَى الثَّانِي لَوْ وَقَعَ فِي سِلْعَة نُودِي عَلَيْهَا ثَمَنُها لَمْ يَـرْضَهُ البَائِعُ ثُمَّ لَمْ يَزِدْ فِيهِ أَحَـدُ شَيْئًا لَزَمَـتهُ بِذَلكَ إِنْ قَرُبَ. اهـ «مِنْ جَواهِرِ الوَرزَارِي». انظر «نوازل الفَـقِيهِ الْحَاجِ الْحَسَن». اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٣) [٧٤] سُؤَالُ عَنْ حُكْم البَيْع بشر ط الإقالة؟

جَواًبُهُ: سُئِلَ الورزُادِي عَنْ بَيْعِ بِشَرْطِ الإِقَالَةِ هَلْ يُفْسَخُ مُطْلَقًا أَوْ فِيهِ تَفْصِيلٌ؟

فَأَجَابَ: قَالَ الإِمَام: ابْنُ عَبْد الرفيق في «مَعين الحُكَّامِ» وَ «اخْتصار المَتيطية»: فَلاَ يَجُوزُ بَيْعٌ بِشَرْطِ الإِقَالَةِ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدَةً وَيُفْسَخُ مُطْلَقًا مَعَ قيامِ المَبِيعِ أَوْ فَوَاتِهِ لَكَنْ مَعَ قِيامِ المَبِيعِ أَوْ فَوَاتِهِ لَكَنْ مَعَ قِيامِ المَبِيعِ يُرَدُّ المَبِيعِ وَمَعَ الفَوَاتِ تُرَدُّ قِيمَتُهُ يُومٌ قَبْضِهِ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٧٤)[٧٥] سُوَّالٌ عَنْ السدَخْنِ والذُّرَةِ هَلْ هُمَا جنْسَانِ أَوْ جِنْسٌ وَاحِدكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ طَلَبَةِ البَادِيَةِ وَفَسَّرَ الذُّرَةَ بِحَبِّةٍ مَكَّة . . إَلخ السُّؤَالَ .

جَواَبُهُ: أَنَّ الدخْنَ وَالذَرَةَ جِنْسَانِ عَلَى المَشْهُورِ وَهُوَ الذَّي اقْتَصَرَ عَلَيْه الشَّيْخُ خَليل بِقَوْلِهِ عَاطِفًا عَلَى الطَّعَامِ الرَّبُوي: (وَعَلس وأُرْز وَدَخَنْ وَذَرَة) (١) ثُمَّ قَالَ أَيْضًا: (وَهِيَ أَجْنَاسُ) وَإِلَيه الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ (ح) (٢): وَالمَشْهُورُ أَنَّ الدَخْنَ وَالذُّرَةَ والأُرْزَ أَجْنَاسٌ مُتَبَايِنَةٌ يَجُوزُ التَّفَاضُلِ [بَيْنَهَا] (٣) [يَدًا بِيد] (٤). اهد.

وَقَالَ (مخ) (٥): إِنَّ الدَحْنَ هُوَ قَمْحُ السُّودَانِ وَإِنَّ الذُّرَةَ تُسَمَّى البِشْنَةَ (٦)، وَذَكَرَ هَذَا غَيْرُ وَاحِدِ مِنْ شُرَّاحِهِ، وَفِي بَعْضِ فَتَاوِى الحَاجَ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمِدَ وَلَد سَيِّدِي (حَمِ) مَا نَصُّهُ: وَسَئِّلَ عَنْ حُكْمَ مِنْ أَسْلَمَ فَي ذُرة وَذَكَرَ فِي بَعْضِ أَوْصَافِهَا ذُرَةٌ مَنْ لُوطٌ بِهَا دَحْن قَلِيلٌ وَلَمْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ الوصْفُ شَرْطًا لازِمًا لأَنَّ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ فِي بِلادِنَا لاَ تَخْتَلِف قَلِيلٌ وَلَمْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ الوصْفُ شَرْطًا لازِمًا لأَنَّ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ فِي بِلادِنَا لاَ تَخْتَلِف

(٦) في عرف أهل الطائف : الأحيرش .

(٢) مواهب الجليل (٤/ ٣٤٧) .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۷٤) .

⁽٣) في الأصل : بينهما .(٤) ليس في (ح) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٦/ ٥٨) .

بِهَا الْقَيَمة لأَنهُ يُوجَدُ ذَلكَ فِي زَرْعِ زَادَ كَثِيراً هَلْ يَعْسُرُ بِهِ الْبَيْعُ لأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حَدَّهُ، هَلّ الْعُشْرُ أَوْ أَقَلُ أَوْ أَكْثَرُ ؟ فَأَجاَب : بِأَنَّ الدُّرَةَ الْمَخْلُوطَةَ بِقَليلٍ مِنْ دَخنٍ فَجَائِزٌ بَيْعُهُ لِمَنْ لا يُفَرِّقُ بَيْنُهُما كَمَا ذَكَرْتُمْ [ق / 3٤٥] عَنْ بِلادِكُمْ .

الْبرزليُّ: تَجُوزُ بَيْنَ أَهْلِ الْـقُرَى الَّذِينَ لاَ يُمَيِّزُونَ بينَهُمَا لا بَيْنَ أَهْلِ الْحَضرِ الْمُمَيزِينَ بَيْنَهُمَا . اهـ . كَلامُهُ بِرُمَّتِهِ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الذُّرَّةَ هِيَ الْبشنَةُ .

وأعلَمْ أَنَّهُ يَجُورُ أَخْذُ كُلِّ مِنْهُما فِي قَضَاءِ الآخَرِ إِنْ كَانَ قَرْضاً وَلا يُعْتَبَرُ رِبَا الْفَضْل بِينَهُمَا لِتَبَاينهمَا ؛ بِشَرْط أَنْ لا يكُونَ فِي ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلا نَظَرَ وَلَمْ يَفْتُرِقَا حَتَّى يَقْبِضَ الْمَدْفُوعَ مِنْهُما قَضَاءً عَنْ الآخِرِ كَمَا فِي « الْمَعْيارِ » عَنْ ابن لبَاب : وَلَمْ يُضْمَرا ذَلِكَ أَيْضاً عِنْدَ مُعَاقَدَة السَّلَف وَلَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَايٌ وَلا غَرَضٌ كَمَا فِي «أَوْازِلَ ابْنِ هِلال الله الله تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٧٥) [٧٦] سَوَّالٌ عَنْ الْمِلْحِ، هَلْ فِيهِ قَوْلٌ بَأَنَّهُ عَرَضٌ أَمْ لا ؟

جَـوَابُهُ: أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى مَسَائِلَ فِي وَرَقَتَيْنِ وَمِنْ جُمْلَتِهَا مَـا نَصَّه : مَسْأَلَةُ «الْمُــدَوَّنَة »(١): قَالَ سَـحْنُونُ لاَبْنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيْتَ إِذَا بِعْتَ الْمِـلْحَ وَالسَّمْنَ بِاللَّطْعَامِ إِلَى أَجَلِ أَيكُونُ فِيهِ رِبًا ؟

قَالَ ابْنُ الْقَاسَمِ : لاَ بَأْسَ بِهِ ،أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَهَذَا مِلْحٌ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَهَذَا مِلْحٌ الْجَاجِّ ﴾ (٢) : وَكُلِّ مَا لاَ يُؤْكَلُ وَحْدَهُ فَلا يَكُونُ فِيهِ رِبًا إِذَا بِيعَ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ. صَحَّ مِنْ كَتَابِ الأَحْكَامِ ﴾ اهـ .

قُلْتُ : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِكِتَابِ الأَحْكَامِ « أَحْكَامِ ابْنِ الزَّيَاتِ الْمَنْهِي عَنْ الْفَتْوَى

⁽١) المدونة (٣ / ٧٤٥) .

⁽٢) سورة الفرقان : ٥٣ .

بِمَا فَيهَا ؛ فَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » : قَالَ الإِمَامُ الْقَوْرِيُّ : « أَجْوَبَةُ سَحْنُون » لاَ تَجُوزُ الْفَتْوَى بِمَا فِيهَا وَلاَ عَملَ عَلَيْهَا بِوَجْهِ مِنْ الْوجُوهِ ، وكَذَا « التَّقْرِيبُ وَالنَّبْيِين » الْمَوْضُوعُ للشَيْخ ابْن أَبِي زَيْد ، وكذلك وكذلك والأَجْوبَةُ الْقَرَويينَ » ، وكذلك والتَّبْيين » الْمَوْضُوعُ للشَيْخ ابْن أَبِي زَيْد ، وكذلك والتَّلُولِ وَ الأضدادِ » فَجَمِيعُ ذَلك اللهُ اللهُ وَ الأَضدادِ » فَجَمِيعُ ذَلك بَاطِلٌ وَبُهْتَانٌ .

قَالَ الْإُمَامُ الْقُوْرِيُّ - رَحِمَهُ الله تَعَالَى : وَقَدْ رَأَيْتُ جَمِيعَ تِلْكَ التَّكَالَيفِ وَلا يُشْبِهُ مَا فِيَهَا قَوْلٌ صَحِيحٌ ، وَفِي مَا وُجد مِنْ « شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ» لَلشَّيْخِ الزَرْقَانَى : حَذَّرَ الأَشْيَاخَ مِنْ الْفَتْوى مِنْ أَحكُام اَبْنَ الزَّيَاتِ وَكَتَابِ «الدَّلائلَ وَالأَضدادِ » حَذَّرَ الأَشْياخَ مِنْ الْفَتْوى مِنْ أَحكُام اَبْنَ الزَّيَاتِ وَكَتَابِ «الدَّلائلَ وَالأَضدادِ » الْمَعْزُوِّ لأَبِي عُمُوانَ، و « مُخْتَصَرِ التَّبْيِينِ » الْمَعْزُوِّ لأَبْنَ أَبِي زَيْدٍ، لأَنَّهَا بَاطِلٌ وَفَتَاوَى الشَّيْطَانِ، وَهِي مَوْضُوعَة غَيْرُ صَحِيحة النِّسْبَة . اهد. .

قُلْتُ : وَيَجِبُ كَتُمُ تِلْكَ الْمَسَأَلَةِ لُمِخَالَفَتِهَا لَنصِّ الْحَديثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلُ جَامِعِ الْأَضُولِ فِي حَديثِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلاَمُ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفَضَّةُ بِالفُضَّةُ بِالفُضَّةُ ، وَالْبُرُّ بِالنَّرِ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمَلْحِ ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ ، وَالْمَلْحِ ، وَالْمَلْعِ فِي اللَّهِ مِثْلُ ، يَدًا بِيدٍ ، فَمَنْ زَادَ أَو اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى الْآخِذُ وَالْمُعْطِى فِيهِ سَوَاءٌ » .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَعَنْ عُبَادَة بْنِ الصَّامِت - رَضِىَ الله تَعَالَى عَنْهُ : « إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذَه الأَصْنَاف فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَداً بِيَدٍ »(١). أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إلا البُّخَارِيَّ . اهـ .

فَهَذَا صَـرِيحٌ فِي بُطْلانِ تلْكَ الْمَسْأَلَة ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ يَجُـوزُ التَّعْويلُ عَلَى تلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَلاَ يَلْتَفَتُ إِلَيْهَا ؛ لِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْحَدِيثِ وَنُصُوصِ الأَئِمَّةِ الأَعْلامِ فِي النَّوَازِلِ وَالأَحْكَامِ . أهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) تقدم قريباً .

(١٢٧٧) [٧٧] سُوَّالٌ عَنْ الضَّيافَةِ هَلْ يُغْتَفَرُ فِي شَأْنِهَا الرِّبَا بَيْنَ أَهْلِهَا الْمُشْركينَ فيها أوْ لاَ يُغْتَفَرُ ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ الشَّرِيفُ حَمَى الله في نَوازِله : إِنَّ الْمُعامَلاتِ لأَجْلِ الْمَدَارَاتِ كَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْمُعَامَلاتِ فِي اعْتِبَارِ السَّلاَمَةَ مِنَ الرَّبَا فِيَما يَظْهَرُ . اهـ.

وَفِي نَوَازِل شَيْخَنِا رَحَمهُ الله تَعَالَى : وَسُئِلَ عَنْ الْحُكْمِ فِي إِدْخَالِ عَديلَة أَوْ مِلْحَفَة فِي الْمَدَارَاتِ بقيمتَهَا فِي الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ، أَيْجُوزُ لِكُوْنَ الْمَدَارَاتِ لِلْمَدَارَاتِ بقيمتَهَا فِي الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ، أَيْجُوزُ لِكُوْنَ الْمَدَارَاتِ لِلْكَ وَيَتَعَلَّذَرُ الْحِميدُ عَنْهُ أَمْ لا ؟ وَكَيْفَ إِذَا تَرَتَّبَ لَكَ طَعَامٌ لَا يَسْتَقِيمُ أَمْرُهَا إِلَّا بِذَلِكَ وَيَتَعَلَّذَرُ الْحِميدُ عَنْهُ أَمْ لا ؟ وَكَيْفَ إِذَا تَرَتَّبَ لَكَ طَعَامٌ مِنْ جِهَةِ الْمَدَارَاتِ فِي ذِمَّةٍ أَحَدِ هَلْ تَبَيعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْله: إَنَّ الرْبا مُعْتَبَرٌ فِي الْمَدَارَاتِ كَغَيْرِهَا، فَكُلُّ شَيء يَحْرُمُ فِي الْمُعَامَلاتِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ فِي الْمُدَارَاتِ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْمُخْتَارُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي الْمُعَامَلاتِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ فِي الْمُدَارَاتِ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْمُخْتَارُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي نَوَازِلهِ، وَجَاوِبنِي بِذَلِكَ الشَّرِيفُ أحماص. أه كلامُهُ بِلَفْظهِ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا عَدَمُ اغْتِفَارِ الرِّبَا فِي الضِّيَافَةِ. اهـ .

ولكنْ قَدْ وَقَفْتُ عَلَى مَسَأَلَة بِخَطِّ سَيدى مُحَمَّد الْغَلاوى الْأَحْمَدى أَنَّهُ لاَ يُعْتَبرُ فَي قَدْ وَلَى الْمَسْأَلَة : وقَدْ نَصَّ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغيرِ في تَقْييده أَنَّ مَا يُعْتَبرُ فَي هَا الرَّبا ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْل يُصْنَعُ للضِّيافَة وَمَدارات الْمسلمين للصُوصِ لَيْسَ فيه الربا ، واسْتَدَلَّ بِقَوْل الْغَزَالِيِّ في الْبَذْرَقَة - أَى : الْخَضر - وهُو أَصْلُ الْمَدَارات لَمَّا كَانَ الْحَجُّ لاَ يُتُوصَّلُ إِلَيْهِ إِلاَّ بِالْبَذْرَقَة وَجَبَتْ الْمَدَارات لَدَك . اه. والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٨) [٧٨] سُؤَالٌ عَمَّا بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ قَالَ : يَسِيرُ الرِّبَا بَيْنَ الْجِيَرانِ مُغْتَفَرُ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ - وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ - مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (عَج) بِقَوْله نَاقِلاً عَنْ « التَّوْضيح » : يَجُورُ سَلَفُ مَا قَلَّ مِنْ الْخُبْزِ للجِيرانِ مِنْ غَيْرِ تَحَرِّ وَلاَ وَزْن بَلْ عَدَدًا ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَابِ الْقَرْضِ: لاَ يَجُوزُ قَرْضُ الْجُزافِ إِلاَّ مَا قَلَّ كَرَغِيفِ . اه..

وَاسْتَظْهَرَ (عبق) إلغْاءَ قيد الْقلَّة قَالَ : وَيُؤيَّدُ ذَلِكَ قَوْلُ (طخ) عَنْ ابْن شَعبان : لاَ بَأْسَ أَنْ يَتَسَلَّفَ الْجِيرَانُ فِيمَا بَيْنَهُمْ الْخُبْزَ وَالْخَمِيرَ وَيَتَعَاطُونَ السرارجَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً فِي الرِّزْق . اه. .

وَفِي (عج) أَيْضاً مَا مَعْناهُ : أَنَّ هَذَا الْقَرضَ بَيْنَ الْجِيرَانِ خَاصَّةً ، وَأَمَّا فِي الْقَرْضَ بَيْنَ الْجِيرَانِ خَاصَّةً ، وَأَمَّا فِي الْقَرْضِ بَيْنَ غَيْرِهَما فَكَالْبَيْعِ، وَقَالَ أَيْضاً : نْ ثَبُتْ الثَّوَابُ [ق / ٥٤٥] كَالْبَيْع . وانْظرْهُ عَنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَاعْتُبِرَ الدَّقِيقُ فِي بَيْعِ خُبْزٍ بِمِثْلِهِ)(١) . أهد . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٩) [٧٩] سُؤَالٌ عَنْ السِّمْسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الثَّمَنِ لأَنَّهُ مِنْ لاَزِمِ الْبَيْعِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي « نَوَازِل » (عج) وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ السِّمْسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ هُوُ مُطَالَبٌ بِثَمَنِهَا لِأَنَّهُ مِنْ لاَزِمِ الْبَيْعِ أَمْ لاَ ؟

وَإِذَا قُلْتُمْ بِمُطَالَبَتِهِ سَوَاءً كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْبَائِعِ وَرَبِّ السِّلْعَةِ وَقْتَ الْبَيْعِ أَمْ لاَ ؟ وَإِذَا حَضَرَ الْـمُشْتَرِي لرَبِّ السِّلْعَةِ ، وَقَالَ لَهُ : هَذَا اشْتَرَى سِلْعَـتَكَ وَخُذْ مِنْهُ وَرَاهِمَكَ وَاسْتَخْلِصْهَا مِنْهُ . فَهَلْ يُجْبَـرُ رَبُّ السِّلْعَةِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَيْسَ لَهُ طَلَبٌ وَرَاهِمَكَ وَاسْتَخْلِصْهَا مِنْهُ . فَهَلْ يُجْبَـرُ رَبُّ السِّلْعَةِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَيْسَ لَهُ طَلَبٌ إلاَّ عَلَى السِّمْسَار أَوْ يُخَيَّرُ في طَلَب أَيِّهِمَا شَاءَ ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّ عَلَى الْسَمْسَارِ الْطَّلَبَ بِثَمَنِ مَا بَاعَ سَوَاءً بَاعَ بِحَضْرَةِ رَبِّهَا أَمْ لاَ اللَّ مُسَارُ لِرَبِّ السَّلْعَة : اشْتَرَى اللَّ أَنْ يَجْرِيَ الْعُرْفُ بِخلاف ذَلِكَ ، وَإِذَا قَالَ السِّمْسَارُ لِرَبِّ السَّلْعَة : اشْتَرَى سلْعَتَكَ هَذَا فَخُذْ مِنْهُ حَقَّهَا ، وَلَمْ يَكُنْ الْعُرْفُ جَارِياً بِطَلَبِ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَة عَلَى رَبِّهَا ، فَإِنَّ عَلَى السَّمْسَارِ الطَّلَبَ وَيُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ رَبُّ السَّلْعَةِ، وَلَهُ أَنْ يُطَالِبَ الْمُشْترِي . أه. . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٧٥) .

(١٢٨٠) [٨٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَبْضَعَ لَهُ شَخْصٌ عَدَائلَ ليَشْتَـريَ لَهُ بهنَّ دراعَةً كَحْلاَءَ وَأَبْضَعَ لَهُ أَخَرُ دِرَاعَةً كَحْلاَءَ ،ليبيعها لَـهُ بِالْمِلْحِ أَيَجُوزُ لَهُ بَيْعٌ بِضَاعَتِه ببضاعَته الأُخَرْيَ أمْ لاَ ؟ َ

جَــوَابُهُ: قَالَ في « مُخْتَصَر الْبرْزَليِّ » : إذَا دَفَعَ لَهُ دَرَاهِمَ لِيَصْرِفهَا لَهُ وَدَفَعَ لَهُ آخَرُ دِينَاراً للِصَّرْفِ جَازَ أَنْ يَصْرِفَهَا مِنْ نَفْسهُ لنَفْسه .اهـ . َ وَاللَّه تَعَالَى أَعْلَمُ. آ

بَهْدَلَىِّ منْ السُّودَان أَيَجُوزُ أَخْذُهُ منْهُمْ مُعَاوضَةً وتَبرعَاً أَمْ لاَ ؟ َ

جَـوَابُهُ: أَنَّ فِي مُعَامَلَة مُعتَرِفِ الذِّمةِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالِ، أَشَارَ إِلَيْهَا (عج) نَظْمأ

وَمَا ابْتَاعَهُ فَأَتْرُكُ وَبِالْعَلْمِ زَاحِم فَخُذْ وَاسْتَبِحْ لاَ تَخْشَ لَوْمَةَ لائم

وَإِنْ لَمْ يَكُن في الْمَال حلٌّ فَإِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى مَا قَالَهُ كُلَّ حَازِم وَقَـيلَ: مُبَاحٌ أَنْ يُعَامَلَ بقيمَة بغَيْر مُحَابَاة عَلَى رَأَى عَالم وَقيلَ: اسْتَبحْ بمَا نَالَ بِالإِرْثِ وَالْعَطَا وَسَوَّغَهُ الأزهَرِيُّ وَابْنُ مَنْ يَنْسِجُ ثُمَّ (غ) رَحمَهُ الله:

> وَهَذَا الْخلافُ كُلُّهَ عَنْ جَميعهمْ وَإِنْ كَانَ مَغْصُوباً بَعَيْنه لَمْ يْفُتْ

إِذَا فُوِّتَ الْمَغْصُوبُ لَيْسَ بِقَائِم فَلَمْ يَخْتَلَفْ اثْنَان فَالْخَطرُ لا

وَيُشيـرُ إِلَيْهَـا أَيْضاً الحافظُ ابْنُ الأَعَـمش في نَازِلَته الطَّويَلة الَّتِي يَـرُدُّ بِهَا عَلَى تَلْمَيْدُهُ ٱلْفَقَيَهُ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ الْغَلَاوِيِّ نَاقِلاً عَنَ ٱلشَّيْخِ زَاتُو شَيْخِ أَبِي الْحَسَنِ صَاحَبُ التَّقْيُسِيد عَلَى الْمُدُوَّنَة بِقُوُّله بَعْدَ حَذْفَ مَا لَسْنَا بِصَلَدَهُ مِنْ الْمَاء حَرَاماً، إِمَّا لأَنَّ ذَلِكَ أَثْمَانُ الْمَغْصُوبَ أَوْ لَأَنَّ عَلَيْه مَنْ التَّبَعياتَ مَا يَسْتَغُرْقُ مَا بيده منْ الْحَلال فَاخْتُلُفَ في مُعامَلتَه في ذَلكَ عَلَى الْمَال عَلَى أَرْبَعَة أَقْوَال وَفي قُبُول هَديته وَأَكْلِ طَعَـامه ؛ فَقـيلَ: إنَّ مُعَامَلَتهُ فِي ذَلِكَ الْمَـالِ لاَ تَجُوزُ لأنَّهُ بِامْتِنْاعِهِ وَجَرَيَانِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الْمُفْلِسِ لاَ يَنْفُذُ بَيْعُهُ وَلاَ هَبَتُهُ وَلاَ شَيءٌ مِنْ مَعْرُوفِه ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا غَنِمَهُ وَاصْطَادَهُ أَوْ أَفَادَهُ بِوَجْهِ جَائِزٌ .

الثَّانِي: أَنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ عَلَي وَجُهِ الْمَعْرُوفُ بِالْهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعِتْقِ وَشُبهة لَا تَجُوزُ مُعامَلَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ تَبِعَاتِهِ نَقْصاً ، وَاخْتُلْفَ فِي رَهْنِهِ وَقَضَائِهِ بَعْضُ غُرَمَائِهِ دُونَ بَعْضٍ .

الثَّالثُ : أَنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي أَثْمَانِ الْمَغْصُوبِ وَأَعْوَاضِهَا لاَ تَجُوزُ وَتَجُوزُ، مُعَامَلَتُهُ فِيمَا وُهِبَ لَهُ أَوْ وَرَثْهُ اشْتَرَاهَا عَلَى الذِّمَة.

الرَّابِعُ: أَنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي جَمِيعٍ مَا بِيده مِنْ الْمَال جَائِزَةٌ سَوَاءً كَانَ مِنْ أَثْمَان الْمَغْصُوبَةَ لَمَّا فَاتَتْ عَيْنُهَا تَعَلَّقَتْ قيمة الْمَغْصُوبَةَ لَمَّا فَاتَتْ عَيْنُهَا تَعَلَّقَتْ قيمة فَلَ الْمَغْصُوبَةَ لَمَّا فَاتَتْ عَيْنُهَا تَعَلَّقَتْ قيمة فَلَكَ بِالْغَاصِبِ وَمِثْلُ مَالَهِ مِثْلُ ، فَإِنْ وَهِبَهُ لِرَجُلِ أَوْ اشْتَرَاهُ بِسِلْعَةٍ فَهُو حَلالٌ للمَوْهُوبِ لَهُ وَلِلْبَائِعِ . حُكِي هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَبْنِ مُزَينٍ وَغَيْرِهِ .

قَالَ أَبُو الْـوَلِيد : وَهَذَا الاخْتلافُ كُلُّهُ إِنَّما يَصِحُّ إِذَا جَـهِلَ أَهْلُ التَّبَعَاتِ ويَئسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ ، وَأَمَّا إِذِا عَلِمُوا وَتَعَيَّنُوا فَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ الْقَوْلُ الأَوَّلُ . اهـ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْخَلَافَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُعَامِلِ الَّذِي يُرِيدُ حُصُولَ بَعْضِ مَا بِيَدِ مُسْتَغْرِ وَ النِّمَّةَ عَلَى وَجْهِ التَّملُّكُ لَهُ بِمُعَامَلَتَهَ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُسْتَغْرِبِ اللَّمَّةَ فَلِلاَ خَلاَفَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيما بِيدِهِ مِنْ الْحَرَامِ وَأَنَّهُ آثِمٌ مَا لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى أَرْبَابِهِ إِنْ عَلَمُوا أَوْ إِلَى بَيْتِ مَالُ الْمُسْلَمِينَ إِنْ جَهِلُوا ، وَهَذَا مِمَّا لاَ يَدُفَعْهُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفَ فَيه لاَ مَنْ جَهَةِ التَّبْرُع كَالْهِبَةِ وَالصَّدَقَة وَالْعَتْقِ وَلاَ مِنْ جَهَةِ الْمُعاوضَةِ كَالْبَيْعِ وَالإِجَارَةِ وَالشَّرِكَةَ وَالْقَرَاضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْعَتْقِ وَلاَ مَنْ جَهَةِ النَّرَّ كَةَ وَالْقَرَاضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْعَتْقُ وَلاَ مَنْ جَهَةِ النَّرَّ كَةَ وَالْقَرَاضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْعَتْقُ وَلا مَنْ جَهَةِ الْمُعامِلِيّةُ وَالْمَلْولُ وَالْمَالُ فَيْلُ مَدْجُورٌ عَلَيْهِ عَنْ جَمِيعِ التَّصَرُّفَ فِي مَا بِيدِهِ لَكُونَ الْمَالُ قَبْلُ رَدِّهُ عَلَى الْقَوْلُ الْوَلْ فَإِنَّهُ تَحْرُمُ مُعَامَلَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ عَنْ جَمِيعِ التَّصَرُّفَ فِي مَا بِيدِهِ لَكُونَ الْمَالُ قَبْلُ رَدِّهُ عَلَى الْمَالُ وَاللَّهُ الْمَالُ قَبْلُ رَدِّهُ عَلَى الْمَالُ وَاللَّهُ الْمَالُ قَبْلُ رَدِّهُ عَلَى الْمَالُ وَاللَّهُ إِلَى اللْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَلَى الْمَالُ وَالْمَالُ وَاللَّهُ الْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَاللَّهُ اللْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمُ الْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَلْ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَلِهُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَلَا الْمَالُولُ وَالْمَالُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُولُولُ

مُسْتَحِقِّهِ فَلاَ تَجُوزُ لَهُ الْهِبَةُ وَلاَ الْعِنْقُ وَلاَ شَيْءٌ مِنْ الْمَعْرُوفِ.

وَإِنَ فَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي كَانَ حُكْمُ مُسْتَغْرِق الذَّمَّة حُكْمَ الْمَدينِ غَيْرِ الْمُفْلِسِ فَتَجُوزُ مُعَاوَضَتُهُ بِغَيْرِ مُحَابَاة دُونَ شَيء مِنْ معْرُوفِه ، وَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَى الْمُفْلِسِ فَتَجُوزُ مُعَانَتُ التَّبِعَاتُ مُتَعَلَقَةً بِذُمته وَالحَجْرُ مُتَعَلِقٌ بِمَا فِي يَده مِنْ أَثْمَانِ الْمُغْصُوبِ كَالِرَّهْنِ لِحقِ الْمُرْتَهِنِ دُونَ مَا يُفيدُهُ مِنْ هَبَة وَصَدَقَة وَمِيراَث ، وَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَي الْقُولِ الرَّابِع كَانَتُ التَّبِعَاتُ مُتَعَلِقةً بِذَمَّتِه وَمَا بِيده لَيْسَت لَهُ طَالِبٌ مُعَيَّنٌ وَهُو فِي حَوْزِه فَكَانَ جَائِزاً لَمَنْ أَرَادَ أَخْذَهُ بِبَيْع أَوْ غَيْرِه عَلَى وَجْه التَّراضِي مُعَيَّنٌ وَهُو فِي حَوْزِه فَكَانَ جَائِزاً لَمَنْ أَرَادَ أَخْذَهُ بَبَيْع أَوْ غَيْرِه عَلَى وَجْه التَراضِي بِأَى وَجْه كَانَ ، فَإِذَا تَحقَقْتَ هَذَا عَلَى وَجْه الْفيء وَإِمَّا عَلَى وَجْه الصَّدَقَة وَإِنَ أَنَّ مُلُوبُ عَلَى وَجْه الْصَدَقَة وَإِنَ كَانَ الْوَجْهَانِ عِنْدَ الْإُمَامِ مَالِكُ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - سَواءً ، فَقَدْ اتَفْقَ لَا فَوْلانِ إِذًا .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ لِمُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ ثَلاثَ حَالاَتٍ .

إِلَى أَنْ قَالَ : ثَالِثُهَا أَنْ يَكُونَ مُتَمرِّداً غَيْرَ مَقْدُورِ عَلَيْه مُتَمادِياً فِي ظُلْمِهِ كَحَالِ أَصْحَابِنَا فُهْذَا مَحَلُّ كَلامِنَا ، وَصُورَةُ النِّزَاعِ بِيْنَا فَنَحْنُ نَعْتَقدُ حِلْيَةَ مَا أُخِذَ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ التَّسَتُّر بِأَى وَجْهِ كَانَ بِاسْمِ الْبَيْعِ أَوْ الصَّدَقَة أَوْ الزّكَاة أَوْ الْحَجْرِ حَيْثُ أَمْكَنَ إِنْ أَمِنَ فَتْنَةً أَوْ رَذِيلَةً كَمَا وَقَعَ لَبَعْضِ شُيوخِنَا أَوْ السَّرِقَة حَيْثُ لاَ تُنْسَبُ أَمْكَنَ إِنْ أَمِنَ فَتْنَةً أَوْ رَذِيلةً كَمَا وَقَعَ لَبَعْضِ شُيوخِنَا أَوْ السَّرِقَة حَيْثُ لاَ تُنْسَبُ إلَيْهِ وَلاَ تَظْهَر ، وَعَلَى هَذَا اسْتَقرَّ عَملُ المُسْلَمِينَ كُلِّهمْ في هذه الْبِلادِ وَشَاعَ عَنْهُمْ حَتَّى عَلَمَتْهُ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ وَتَلَقّوهُ مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَأَسْلَافِهِمْ وَأَسْلَافِهِمْ وَاعْتَقَدُوهُ فِي عَلْمِهِمْ مِنْ غَيْسِ نَكِيرٍ بَيْنَهُمْ . اه . الْمَرادُ مِنْ نَازِلَتِهِ الْمَذَكُورَة .

وَقَالَ أَيْضاً فِي نَازِلَة لَهُ أُخْرَى : وَعَمْلُ أَشْيَاخِنَا وَفُقَهَاءِ بَلَدِنَا عَلَى قَوْلِ الزُّهَري وَابْنِ مُزَيْنِ وَغَـيْرِهِمَا بِإِبَاحَـةٍ مُعَامَلَةٍ مُـسْتَغْـرِقِ الذِّمَّةِ عَلَى الإطْلاقِ، وَهُوَ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْفُتُوى عِنْدَ الشَّيُوخِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَعَيَّنُ فِي هَذِهِ الْبَلادِ ، وَهُوَ الَّذِي عَمَلُهُمْ عَلَى قَوْلَ وَقَدْ ذَكَرَ الْمَازِرِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلْمَاءَ إِذَا كَانَ أَهْلُ الْبِلادَ جَرَي عَمَلُهُمْ عَلَى قَوْلَ نَهِي عَنْ الْخُرُوجِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ رُشُد وَالْقَرَافِيُّ وَغَيْرِهُما مِنْ الشُّيُوخِ أَنَّ الْأَحْكَامِ تَجْرِى مَعَ الْعُرْف وَالْعَادَة (١) ، فَقَدُّ يُوجَدُ الرَّاجِحِ فِي الْمَسْأَلَة وَالْعَمَلُ الْأَحْكَامِ تَجْرِى مَعَ الْعُرف وَالْعَادَة (١) ، فَقَدُ يُوجَدُ الرَّاجِحِ فِي الْمَسْأَلَة وَالْعَمَلُ عَلَى خلافِهِ فَتَكُونُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَرْجَحُ لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلُحَةُ وَالْعُمْلُ وَرَخِي عَنْهُ وَنَفَعَنا بِعُلُومِهِ وَالْعُمُلُ وَكُلْ اللهُ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ وَنَفَعَنا بِعُلُومِه . وَاللهُ تَعَالَى لَجَميعِ مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ . اهد . والله تَعَالَى لَحِمَيعِ مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ . اهد . والله تَعَالَى لَمَعْم أَعْدُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ وَنَفَعَنا بِعُلُومِه . آمِين ، وَفِي هَذَا كَفَايَةٌ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى لِجَميعِ مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ . اهد . والله تَعَالَى لَجَميعِ مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ . اهد . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٢) [٨٢] سُؤَالٌ عَن ْامْرَأَة بَاعَت ْبَقَرَةً لِرَجُل تريدُ دَفَعَ ثَمَنهَا في فدَاء مَظَلَمَة ثُمَّ بَعَد ذَلكَ ادَّعَتْهُ بَهَائم بَعْدَ مُدَّة نَهَبَهَا رَجُلٌ مِنْ قُربَائهَا مَن عنْدَ المَشْتَرى وَهَيَ شَائلَة وبَقَى وَلَدَهَا عنْدَ المَشْتَرى وَدَفَعَهَا النَّاهَبُ إِلَيْهَا فَهَلْ لَهَا دَعْوَى فيها أَمْ لا ؟ وعَلَى أنها لا دعوى لها فهل تغرم للمشترى قيمة اللبن إن حلبتها أم لا ؟ ومَا الْحُكُمُ فِي وَلَدها إِنْ مَاتَ مِنْ ذَلكَ ؟

جَـوابُهُ: أَنَّ الْمُكْرَةَ عَلَى سَبَبِ الْبَيْعِ اخْتَلَفَتْ أَنِّمَّتُنَا فِي عَـدَمِ جَـواَزِ بَيْعِهِ وَلُزُومِهِ، وَهُوَ الْمَشْهُورَ، وَلَٰزُومِهِ، وَهُوَ الْمَشْهُورَ، وَإِلَيْهُ يَشِيرُ بِقَوْلِهِ: (لاَ إَنْ أُخْبِرَ عَلَيْهُ جَبْراً حَرَامًا وَردَّ عَلَيْهِ بلاَ ثَمَنِ) (٢) أَى فيما وَإِلَيْهُ يَشِيرُ بِقَوْلِهِ: (لاَ إَنْ أُخْبِرَ عَلَيْهُ جَبْراً حَرَامًا وَردَّ عَلَيْهِ بلاَ ثَمَنٍ) (٢) أَى فيما إِذَا أُخْبِرَ عَلَي دَفْعِ الْمَالِ ظُلْمًا فَيُبَاعُ مَتَاعُهُ لِذَلِكَ ، كَهَـنَهِ الْمَسْأَلَة، وَهَذَا إِنْ كَانَ مَوْجُوداً، وَإِنْ فَاتَ فَإِنْ كَانَ مَثْلِيّا . انظُرْ رُحْوداً، وَإِنْ فَاتَ فَإِنَ كَانَ مُقُوماً غَرِمَ لَهُ الأَكْثَرَ مِنْ الثَّمَنِ وَالْقِيمَةِ حَيْثُ فَاتَ (شَعْرَ مَنْ التَّمَنِ وَالْقِيمَةِ حَيْثُ فَاتَ وَعَزَاهُ للتَوْضِيحِ . اهـ .

⁽١) انظر : «الفواكه الدواني » (١/ ٤١٨) و« الذخيرة » (٥ / ٥٦) و (١١/ ١٢) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ١٦٨) .

⁽٣) مواهب الجليل (٤/ ٢٤٥) .

وَمَنْ أَئَمَّتَنَا مَنْ قَـالَ بِجَوَارِ بَيْعِه وَلُزُومِه، وَإِلَـيْه يُشيرُ بِقُولِه نَاقــلاً عَنْ الْبرزليِّ عَنْ سَٰفْيانَ بَقَوْله : مَنْ أُضْغطَ فَيَ مَاله فَبَيْعُهُ جَائزٌ وَنَحُوهُ لاَبْنَ كَنَانَة ، وَمَالَ إلَيْه شَيْخُنَا الْإُمَامُ وَهُوَ مَذْهَبُ ٱلْمُتَا أَخْرِينَ ، وَسُئِلَ اللَّخْمِيُّ عَنْ يَتِيمٍ أَخَذَهُ السَّلْطَانُ وَاضْطَرَّهُ لِبَيْعُ رَبْعِهِ فَتَوَقَّفَ وَلِيَّهُ . فَأَجَابَ اللَّحْمِيُّ : الْبَيْعُ نَافُذٌ ، وَقَالَ ابْنُ كِنَانَةَ : بَيْعُهُ لاَزِمٌ ؟ لأَنَّهُ أَنْقَذَهُ مِنْ الْعَذَابِ ، وَهُوَ أَيْضاً مَذْهَبُ السِّيورِيِّ . اه.

وَفَى الْبَنَانِيِّ : وَالْعَمَلُ جَارِ بِلُزُومِ الْبَيْعِ فِي زَمَنِنَا . اهـ .

وَفَى الْعَمليات : وَتَبْعُ مَضْغُوط لَهُ نُفُوذٌ . اه. .

وَفِي حَاشِيَةَ (حم) : وَبَالْمَشْهُورِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْمُدَرِّسُ الْحَافظُ الْقَوْرِيُّ فَأُخِّرِ عَنْ الْفَتْوَى لذَلكَ . اهـ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ عَملَ بلاَدنَا جَارِ عَلَى الْقَوْلِ الأَخيرِ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذلَكَ بُطْلاَنُ دَعْوى الْمَرْأَةُ ، فَلاَ حُجَّةً ، وَلاَ دَعْوَى لَها في الْبَقَرَة ، لَأَنَّ الأحْكَامَ وَالْفَتَوَي تَدُورُ مَعَ الْعُرْف وَالْعَادَة، فَقَدْ يُوجَدُ الْمَشْهُورُ فَي الْمَسْأَلَة وَالْعَمَلُ عَلَى خلاَفُ [ق / ٥٤٧] فَيَكُونُ ذَلَكَ الْقَـوْلُ الَّذِي عَلَيْه الْعَمَلُ وَلَـوْ ضَعيـفاً أَرْجَحُ فَيَتَعَيَّنُ ٱلْحُكُمُ بِهِ وَٱلْفَتُوى لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَٱلْعُرفُ كَمَا فِي نُصُوصِ أَئِمَّتِنَا

وَيَجِبُ لِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْ النَّاهِبِ أَوْ الْمَرْأَةِ بِقَيمَةِ لَبَنِ الْبَقَرَةِ إِنْ حَلَبَهَا أَحَدُهُمَا عَلَي الْقَوْلِ الْقَائِلِ بِضَمَـانِ الْغَاصِبِ لَعْلَّةً مَا اسْتَعَمَلَهُ أَوْ اسْتَغَلَّهُ مَنْ رِيَاعِ وَحَيَـوانِ ، وَهُوَ الْمَشْـهُورُ ؛ وَلِذَا اقْـتَصَرَ عَلَـيْهِ الشَّيْخُ خَلِيـلٌ بِقَوْلِهِ : (وَغَلَّةُ مُّسْتَعْمل)^(ً1) .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْمُشْـترِيَ يُخَيَّرُ فِي الرُّجُوعِ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ شَاءَ مِـنْهُمَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: وَأَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى التَّلَفِ الْمُشَارِ إَلَيْهِ بَقِوْلِ شُرَّاحه(٢) : وأمَّا إنْ

⁽١) مختصر خليل (ص ٢٢٩) .

⁽٢) انظر : « حاشية الخرشي » (٦ / ١٣٧) و « التاج والإكليل» (٥/ ٢٨١) .

أَكْرَهْهُ عَلَى أَنْ يَأْتِيهُ بَمالِ الْغَيْرِ فإِنَّ الْمُكرِهَ - بِالْكَسْر ، وَالْمُكرَه ـ بِالْفَتْحِ - سَوَاءٌ فِي تَعَلُّقِ الضَّمَانِ بِهِما مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ . اهـ .

وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ فِى الضَّمَانِ لكُونِ النَّاهِبِ فِيهَا مُخْتَاراً ، وَلَكِنْ لاَ فَرْقَ فِى ضَمَانِ النَّاهِبِ لِمَالَ الْغَيرِ أَنْ يكُونَ طَائِعاً أَوْ مَكْرَهاً لِأَنَّهُ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ فَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ النَّكْلِيفُ وَلاَ الطَّوْعُ وَلاَ الرُّشْدُ . اه. .

وَيِجِبُ عَلَيْهِمَا غُرْمُ قِيمَةِ الْوَلَدِ إِنْ مَاتَ بِسَبِ ذَلِكَ ؛ فَفِي « الْمِعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ اسْتَهْلَكَ غَنَماً وَتَرَكَ أَوْلاَدَهَا فَهَلَكَتْ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ لَـلْخِرْفَانِ عَيْشٌ دُونَ الأُمْهَاتِ فَمَـاتَتْ فَهُوَ ضَامِنٌ لِللْأُمَّهَاتِ وَالْخِرْفَانِ وَيُنكَّلُ نِكَالاً وَجِيعًا . اهـ . ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٣) [٨٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم بَيْع عديلة فيها دَمٌ أَوْ قَيْحٌ، أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: يَجُوزُ بَيْعُهَا إِنْ أُزِيلَ ذَلِكَ عَنْهَا قَبْلَ سَرَيَانِهِ فِيَهَا تَحْقِيقًا أَوْ ظَنَّا أَوْ شَكَّا مَعَ الْبَيَانِ وَإِنْ سَرَى فِيهَا تَحْقِيقًا أَوْ ظَنَّا فَيَجُوزُ بَيْعُ السَّالِم مِنْهَا فَقَطْ مَعَ بَيَانِ الْمُتَنجِّسِ مِنْهَا وَإِلاَّ فَلا ، وَهَذَهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ كَجَامِدٍ إِنْ أَمْكَنَ السَّرِيَانَ وَإِلاَّ فَبحَسْبِهِ . ا ه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٤) [٨٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ شَاة مَثَلاً لِجَزَّارٍ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ ذَبْحَهَا وَبُيع لَحْمِهَا بِطَعَامٍ لأَجَلِ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَم لاَ ؟

جَواَبُهُ: لا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَبِيعَهَا لَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ لَمَا فِي ذَلكَ مِنْ الإعَانَةِ عَلَى الْمَعْصِية وَالنُّصُوصُ الدَّالَةُ عَلَى مَنْعِ ذَلكَ كَثِيرةٌ، مِنْهَا : قَوْلُ أَئمَّتَنَا بِمَنْعِ بَيْعِ اللَّهَ الْمَعْصِية وَالنُّصُوصُ الدَّالَةُ عَلَى مَنْعِ ذَلكَ كَثِيرةٌ، مِنْهَا : قَوْلُ أَئمَّتنَا بِمَنْعِ بَيْعِ اللَّهَ الْحَرْبِ للْحَرْبِ للْحَرْبِ للْحَرْبِ للْحَرْبِ للْحَرْبِ للْحَرْبِ للْحَرْبِ للْحَرْبِ للْمَنْ يَتَّخِذُهَا كَنِيسَةً أَوْ خَمَّرًا ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلكَ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ خَمَّرًا ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلكَ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ أَعْرَضْتُ عَنْ جَلْبِهَا خَشْيَةَ الإطَالَة (١) . اه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) لكن انظر : « البيان والتحصيل » (٧ / ٤٨٤ – ٤٨٥) .

(١٢٨٥) [٨٥] سُــوَّالٌ عَنْ التَّطْفِيفِ فِي الْكَيْـلِ وَالْوَزْنِ إِنْ تَرَاضَى عَلَيْــهِ الْبَاتْعَان أَيُجُوزُ ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ وَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَيْهِ كَمَا أَجَابَ بِذَلِكَ الْعَلَّامَةُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ التَّنْبِكْتِيُّ وَالْحَاجُّ عَبْدُ اللهِ ابْنُ شَيْخٍ شُيُوخِنَا الشَّبخيطيُّ - رَحِمَ اللهُ الْجَمِيعَ الْكُوبِ السَّبخيطيُّ - رَحِمَ اللهُ الْجَمِيعَ الْكَرِيمِ التَّنْبكْتِيُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٦) [٨٦] سُوَّالٌ عَنْ رَبِّ الدَّيْنِ إِذَا أَخَذَ مِنْ الدَّينِ عَرَضًا قَضَاءً عَنْ بَعْضِ دَيْنِهِ عَلَى أَنْ يُوَخِّرَهُ بِالبَاقِي إِلَى أَجَلِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنْ كَانَ الْمَدِينُ مَلِيًّا فَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيْعِ وَسَلَفِ .

قَالَ فِي ﴿ الْمُدُوَّنَةِ ﴾ (١): وَمَنْ لَهُ دَيْنٌ عَلَي رَجُلِ إِلَى جَلِ فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ أَخَذَ بِبَعْضِه سِلْعَةً عَلَى أَنْ يؤخِّرَهُ بِبَقِيَّةِ الدَّيْنِ لَمْ يَجزْ، لأَنَّهُ بَيْعٌ وَسَلَفٌ وَإِنْ أَخَذَ الْعَرَضَ بِبَعْضِ الدَّيْنِ وَلَّهُ بَقِيَّةٍ الدَّيْنِ لَمْ حَالاً جَازَ ذَلِكَ . أه .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَدِينُ مُعْسِراً فَلاَ مَنْعَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، لأَنَّ تَأْخِيَرَ الْمُعْسِرِ لاَ يُعَدُّ سَلَفًا كَمَا فِي نُصوصِ أَئِمَّتِناً ، اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٧) [٨٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَسْلَفَ لآخَر شَيْتًا عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً وَبَاعَهَا لَهُ مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ مَتَى عَثَرَ عَلَيْه ؟

جَـواَبُهُ: أَنهُ إِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ فَواتِ الْبَيْعِ فُسِخَ لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (كَبَيْعِ وَسَلَف) (٢) لوُجُودِ عَلَّة مَنْعِ اجْتَمَاعِ الْبَيْعِ وَالسَّلَفِ فِي الْمَسْأَلَةَ وَهِي هُنَا كَوْنُ الْمُشْتَرِي يَشْتَرِي السِّلْعَةَ غَالِباً بِأَقَلِّ مِنْ قيمتِها لأَجْلِ السَّلَف ؛ فَفِي مَيَارَةِ عَلَيٍّ بْنِ عَاصِم (٣) عِلَّةُ الْمَنْعِ اجْتَمِاعُ الْبَيْعِ وَالسَّلَفِ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ السَّلَفُ أَمْ مَيْ السَّلَفَ أَلْبَيْعِ وَالسَّلَفِ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ السَّلَفُ

⁽۱) انظر « المدونة » (۳/ ۱۷۰) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص ۱۷۷) .

⁽٣) شرح ميارة (١/ ٤٥٢ - ٤٥٣) .

مِن الْبَائِعِ (فَإِنَّهُ) (١) يَبِيعُ وَإِنْ كَانَ مِنْ الْمُشْتَرِي (إِنَّمَا) (٢) يَشْتَرِي غَالِباً بِأَقَلِّ مِنْ الْقَيْمَةِ لِأَجَلِ السَّلَفِ أَيْضاً ، وَمِقْدَارُ مَا (زَادَ) (٣) فِي الثَّمَنِ أَوْ انْتَقَصَ بِسَبَبِ الشَّرْطَ مَجْهُولٌ (وَالْجَهْلُ) (٤) فِي الثَّمَنِ مَمْنُوعٌ يَفْسَدُ بِهِ الْبَيْعُ وَلَوْ تَحَقَّقْنَا أَنْ لاَ زَيَادَةَ فِي الثَّمَنِ وَلاَ نَقْصَ لَأِنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّلَ بِعِلَّة غَالِبَة أَكْتُفِي بِغَلَبَتِهَا وَيَا تَتَبَعْهَا فِي كُلِّ صُورَة إِعْطَاء لَلنَّادِرِ حُكْمَ الْغَالِبِ . قَالَةً فِي «التَّوْضِيح» (٥) وَعَلَّلَ بَعْضُهُمُ الْمَنْعَ (٦) بِأَنَّ السَّلَفَ صَارَ بِسَبِ اشْتِراطِهِ مِنْ جُمْلَةِ الشَّمَنِ والْانْتَفَاعُ بِهِ مَجْهُولٌ . اه. .

وَإِنْ لَمْ يَعْثُرْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فَاتَ الْمَبِيعُ فَالْحُكُمُ فِيهِ قَوْلُ الشَّيِخِ خَلِيلِ : (وَإِنَ فَاتَ الْمَبِيعُ فَالْحُكُمُ فِيهِ قَوْلُ الشَّيِخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَ فَاتَ [فَفِيهِ الأَكْثَرُ مِنْ] (٧) الثَّمَنِ أَوْ الْقيمَةِ إِنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَالْعَكْسُ (٨) (١ هـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَم .

(١٢٨٨) [٨٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لآخَر: أَسْلِفْ لِي كَذَا لِأَبِيعَ لَكَ كَذَا ، فَفَعَلَ، أَيْجُوزُ ذَلكَ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي « نَوَازِله »: إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ حَيْثُ صَرَّح بِشُرُطِيَّة بِشَرْطِيَّة السَّلَف إِذْ لاَ يَجُوزُ بَيْعٌ عَلَى شَرْطِ السَّلَف ، وَإِنْ لَمْ يُسْلِف بِشَرْطِيَّة السَّلَف إِنْ لَمْ يُسْلِف بِشَرْطِيَّة السَّلَف بِلَّ الْعَلَى مَا الْعَلَى مَا الْعَلَى مَا الْعَلَى الْعَلَى مَا الْعَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

⁽١) في « ميارة » : فإنما .

⁽۲) في « ميارة » : فإنما .

⁽٣) في « ميارة » : ازداد .

⁽٤) في « ميارة » : والمجهول .

⁽٥) في هذا الموضع في « ميارة » ما نصه : وعبارة ابن عرفة في ذلك : الحكم المعلق بالمظنة لا يُتوقف على تحقق الحكمة .

⁽٦) في « ميارة » في المثال الثاني .

⁽٧) في « خليل » : أكثر .

⁽۸) مختصر خلیل (ص ۱۷٦) .

مَحْمَلَ الشُّوطِ ، وَإِذَا حَمَلْنَاهُ محْمَلَ الطوعِ فَهُوَ جَائِزٌ .

هكَذَا يُفيُدهُ كَلامُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ فِي غَيْرِ مَا مَسْأَلَة وَاحِدَة لِأَنَّهُمْ [ق / ٥٤٨] يَحْكُونَ قَوْلَيْنِ فِي حَمْلِ الْكَلاَمِ الْمُطْلَقِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ عَلَى الشَّرْطِ فَيَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ أَوْ عَلَي الطَّوْعِ فَيَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ . اه . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٩) [٨٩] سُؤَالٌ عَنْ الْإِضْمَار في الْمُعَاوِضَات هَلْ هُوَ كَالشَّرْط أَمْ لا ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّهُ كَالشَّرْطِ عَلَى الْمَشْهُورِ [حَيْثُ أَضْمَرَهُ المَتَبَايِعَانِ إِضْمَاراً لِيكُونَ عَنْدَهُمَا كَالشَّرْطِ] (١). قَالَ فِي كَتَابِ الْغَرَرِ مِنْ « الْمُدُوَّنَةِ » : وَلاَ بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ عَنْدَهُمَا كَالشَّرْطِ] بعَشْرِة دَنَانِيرَ عَلَى أَنْ يَبِيعَكَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ بِعَشْرة دَنَانِيرَ أَوْ بِعِشْرِينَ عَبْدَكَ مِنْ رَجُلِ بِعَشْرة دَنَانِيرَ عَلَى أَنْ يَبِيعَكَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ بِعَشْرة دَنَانِيرَ أَوْ بِعِشْرِينَ دينَاراً سَكَةً وَاحْدَةً لأَنَّ الْمَالَيْنِ مُقَاصَّةٌ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُونَا اشْتَرَطَا إِخْرَاجَ الْمَالَيْنِ مُقَاصَةً أَوْ أَصْمَرَاهُ إِنْ لَمْ يَكُونَا اشْتَرَطَا إِخْرَاجَ الْمَالَيْنِ مُقَاصَةً أَوْ بَعَيْدَهُمَا لَمْ يَجُزَ . اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٠) [٩٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ اشْتراء الـصَّغيـرِ من أَوْلاَدِ الْبَهـائِمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ رضاعه مَنْ أُمِّه إِلَى الفطام ،أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ هَاشِمِ الْغلاويُّ فِي بَعْضِ نَقُولاَتِهِ عَنْ الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ (٢) مَا نَصَّهُ: شَرَاءُ الصَّغيرِ مِنْ أَوْلاَدِ الْبَهَائِمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ رَضَاعُهُ عَلَى أُمِّهِ جَائِزٌ (٣)إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ الْخَلْفَ إِنْ مَاتَتْ الأُمُّ كَانَ مِمَّا يَقْبَلُ غَيْرِ أَمْ لاَ يَقْبِلُ مَا يَقْبِلُ غَيْرِ أَمْ لاَ يَقْبِلُ مَا يَقْبِلُ عَيْرِ أَمْ لاَ يَقْبِلُ مَا يَقْبِلُ عَلَى الْبَائِعِ فِي الشَّمْنِ بِمَا نَابَ مِنْهُ مَا بَقِيَ الْفَرَسُ فِطَامَهُ ، وَوَجْهُ الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى النَّمْنِ بِمَا نَابَ مِنْهُ مَا بَقِيَ الْفَرَسُ فِطَامَهُ ، وَوَجْهُ الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قَيْمَةُ الرَّضَاعِ وَيَمَةُ الْمَهْرِ ، فَإِنْ كَانَ فِي التَّمْثِيلِ قِيمَةُ الرَّضَاعِ وَيَعْمَةُ الْمَهْرِ عَلَى الْبَائِعِ بِنِصْفُ عَشْرَةُ دَنَانِيرُ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنْ أَمْرِ الرَّضَاعِ النَّصْفُ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنِصْفُ عَشْرَةُ دَنَانِيرُ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنْ أَمْرِ الرَّضَاعِ النَّصْفُ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنِصْفُ عَشْرَةُ دَنَانِيرُ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنْ أَمْرِ الرَّضَاعِ النِّصْفُ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنِصْفُ عَشْرَةُ دَنَانِيرُ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنْ أَمْرِ الرَّضَاعِ النَّصْفُ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنِصْف

⁽١) زيادة من الهامش .

⁽٢) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٤٤٣ - ٤٤٤).

⁽٣) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٢٥٠ – ٢٥٣) فإنه تكلم هناك عن مسألة مثل هذه لكن في الأمة . وانظر أيضاً (٧ / ٣٦١ – ٦٢) من « البيان » .

سُدُسِ الثُّمُنِ الَّذِي دُفِعَ إَلِيْهِ لِأَنَّا عَلَمْنَا أَنَّ سُدُسَهُ وَقَعَ للِـرَّضَاعِ وَقَدْ اسْتَوْفَى نِصْفَهُ فَرَجَعَ عَلَيْهِ بِنِصْفَهِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩١) [٩١] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ شِراءِ دَيْنٍ عَلَى غَائِبٍ قَـرِيبِ الْغَيْبَةِ، أَيَجُوزُ أَمْ لا؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ عَلَى الْمَشْهُورِ ،كَمَـا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفاً عَلَى الْمَنْع بِقَوْلِهِ : (وَغَائِبٌ وَلَوْ قَربت غَيْبَتُهُ)(١) . أهـ .

وَقَيَل : إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي يَعْلَمُ مَلاءَهُ مِنْ عَدَمهِ إِنَّهُ جَائِزٌ كَانَ الدَّينِ بِصَكِّ أَمْ لاَ، وَيُحْمَلُ عَلَى الإِقْرَارِ وَعَدَمِ التَّعْرِيضِ لِتَخْرِجِ الْبَيِّنَةُ .

وَقَـيَل : إِنْ كَانَ بِصِكِ جَازَ وَتُحَمْلُ عَلَى عَدَمَ التَّجْرِيحِ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ صَكَّ لاَ يَجُوزُ ، وَأَمَّا شَـرَاءُ الدَّينِ الَّذي عَلَى الْمَيِّتِ فَلاَ يَجُوزُ قَـوْلاً وَاحِداً ، وكَذَلِكَ دَيْنُ الْغَائِبِ الْغَيْبَةَ الْبَعِيدَةَ . انْظُرُ « التَّقَيْيدَ عَلَى الْمُدونَة» َ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

[٩٢] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ وَثَيـقَةِ الدَّينِ أَيَجـوزُ بِغَيْرِ شُـرُوطٍ بَيْعُ الدَّينِ أَوْ لاَ يَجُوزُ إلاَّ بهَا ؟

جَـوابُهُ:أَنّهُ لاَ تَجُوزُ بَيْعُهَا إلاَّ بَعْدَ تَوَفَّرِ شُرُوطِ بَيْعِ الدَّيْنِ ، وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ شُرَّاحِ النَّيْخِ خَلِيلٍ مِنْ جَوَازِ بَيْعِهَا عِنْدَ قَوْلَهِ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (مَا يُباعُ)(٢) فَإِنَّمَا يَتَأَتَّى عَلَى مَا نَقَلَ (اَبْنُ) رُشُدْ عَنْ اَبْنِ الْقَاسِمِ فِي سَـماعِ عيسى مِنْ جَوَازِ شِرَاءِ لَلَّا يَنَ الْذَي عَلَى الْغَائِبِ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ وَقَرَبَتْ غَيْبتُهُ وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ اللهُ الْذِي عَلَى الْغَائِبِ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ وَقَرَبَتْ غَيْبتُهُ وَهُو خِلَافُ الْمَشْهُورِ اللهِ اللهِ بْنِ أَحْمَدِ الْوَلَانِيّ. اللهِ بْنِ أَحْمَدِ الْوَلَانِيّ. اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٣) [٩٣] سُؤالٌ عَنْ نَابِ الْفِيلِ غَيْرِ الْمُذَكَّى أَيَجُوزُ بَيْعُهَا أَمْ لاَ؟

⁽١) مختصر خليل (ص ١٧١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص ۱۹۸) .

جَوَابُهُ: أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ ذَكَرَ ثَلاَئَةَ أَقَوَال فِي بَيْعِ عِظَامِ الْمَيْتَةِ وَأَنَيابِ الْفِيلِ^(١): الْمَنْعُ مُطْلَقاً وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَالْجَوَازُ مُطْلَقاً .

وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْيَابِ الْفِيلِ وَغَيْرِهَا مِنْ عِظَامِ الْمَيْتَةِ فَيَحُوزُ بَيْعُ الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ عَاطِفاً عَلَى الْمَنْعِ بِقَوْلِهِ : وَعِظَامُ الْمَيْتَةِ ، ثَالِتُها : يَجُوزُ فِي نَابِ الْفَيل . اه. .

الْتُوضيحُ: الْخِلافُ مَبْنِيُّ عَلَى الْخِلاَفِ فِي الطهَارَة وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ نَجِسٌ فَلاَ يُبَاعُ ، وَالْثَالِثُ نَسَبَهُ فِي ﴿ الْجَوَاهِرِ ﴾ لُطْرَف وَابْنِ الْمَاجِشُونِ وَلاَ فَرْقَ عِنْدَهُمَا بَيْنَ أَنْ تُغْلَى أَمْ لاَ . اه. .

الزَّقْمُورِيُّ عَنْ ابْنِ وَهُـبِ : لاَ تُبَاعُ إِلاَّ بَعْدَ غَليها فِي الْـمَاءِ الْجَارِي . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٤) [٩٤] سُوَّالٌ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ الَّذِي لاَ يَجُوزُ شَرْطُ النَّقْدِ فِيهِ بِثَمَنِ مَضْمُون إلَى أَجَل، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » (٢) : وَلاَ بَأْسَ بِبِيْعِ سِلْعَة غَائِبَة، لاَ يَجُوزُ النَّقْدُ فِيهَا بِسِلْعَةٍ مَضْمُونَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِدَنَانِيرَ إِلَى أَجَلٍ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٥) [٩٥] سُوَّالٌ عَنْ بَيْع سِلْعَةٍ غَـائِبَةٍ بِسِلْعَةٍ أُخْرَى غَـائِبَةٍ، أَيَجُوزُ ذَلِكِ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » (٣) : وَمَنْ بَاعَ غَنَماً عِنْدَهُ غَائِبَة بِعَبْد غَائِب وَوَصَفَ كُلُّ مِنْهُمَا سِلْعَتَهُ لِصَاحِبِهِ ثُمَّ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَلاَ بَأْسَ بِهِ ، فَإِنَّ ضَرَبًا

⁽١) جامع الأمهات (ص / ٣٣٨) .

⁽٢) انظر « المدونة » (٣ / ٣٢٩) .

⁽٣) انظر « المدونة » (٣ / ٢٦٠) .

لِقَبْضهِمَا أَوْ لِقَبْضِ أَحَــدهمَا أَجَلاً لَمْ يَجُزْ إِذِ لاَ يباعُ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ إِلَى أَجَلٍ إِلاَّ مثْلُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ . اهــ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٦) [٩٦] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْجِزافِ يَحزِرُ أَجَلٌ وَاحِدٌ بَعْدِ اتِّفَاقِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَيْهِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَــواَبُهُ:أَنَّهُ جَائِزٌ لأَنَّ مَعْرِفَتَهمَا الْحرزُ مِنْ طَرِيقِ الْخَبَرِ، وَالْخَـبَرُ يَكْفِي فِيهِ الْواحِد كَمَا أَفْتَى بِهَذَا الشَّرِيفُ حَمَى اللهُ. اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٧) [٩٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً غَائِبَة عَلَى مَسَافَة يَجُوزُ فيهَا شَرْطُ نَقْدَ الثَّمَنِ بِثَمَنٍ بَقُداً أَيْضًا أَيَجُوزُ الْبَيْعُ الأَخِيرَ أَمْ لاَ ؟ الشَّمَنِ بِثَمَنٍ بِثَمَنٍ بِثَمَنٍ نَقْداً أَيْضًا أَيَجُوزُ الْبَيْعُ الأَخِيرَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ:أَنَّهُ جَائِزٌ، فَلا مَنْعَ فِيهِ وَلاَ خَطْرَ فِيهِ .

نَعَمْ: لَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهَا عَلَى مَسَافَة لاَ يَجُوزُ فِيهَا شَرْطُ نَقْد الثَّمَنِ لَكَانَ الْحُكُمُ فِي الْمَسْأَلَة قَوْلَ « الْمُدُونَّة » وَإِنْ ابْتَعْتَ سِلْعَةً غَائِبَةً بِمَا لاَ يَجُوزُ النَّقْدُ فِيهَا فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَابَلاَ فِيهَا وَلاَ أَنْ تَبِيعَهَا مِنْ بَائِعَهَا مِنْكَ بِمِثْلِ الشَّمَنِ أَوْ أَقْلً أَوْ أَكْثَرَ لاَنَّهَا إِنْ كَانَتْ سَالَمُهُ فِي الْبَيْعِ الأُوّلِ فَقَدْ وَجَبَ لَهُ فِي ذَمَّتِكَ ثَمَنُ مَا بِعْتَ سِلْعَة لَكَ غَائِبَةً فَهَذَا مِنْ نَاحِية الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ بِالدَّيْنِ . قَالَ سَحْنَونُنَّ : [ق / ١٤٥] هَذَا عَلَي قُولِ مَالِكُ الأُوّلِ لأَنَّ مَا أَدْرَكَتُهُ الصَّفْقَةُ فَمِنْ الْمُبَتَاعِ .

اَبْنُ الْقَاسِمِ : وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَهَا مِنْ غَيْرِ الْبَائِعِ بِمِثْلِ الثَّمَٰنِ أَوْ أَقْلِ أَوْ أَكْثَرَ وَلَا تُنْقَدَ شَيْئاً مِنْ الثَّمَٰنِ. أهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٨) [٩٨] سُوَّالُ عَنْ رَجُلِ بَاعَ لِٱخَرَ نصْفَ حَمْلِ الْحَالِ عَلَى الشَّيَاعِ مِنْ غَيْرِ رُوْيَة لَهُ وَلاَ وَصْفَ وَعَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَ، هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى بَيْعَهُ وَحَمْلَهُ إِلَى مَنْ غَيْرِ رُوْيَة لَهُ وَلاَ وَصْفَ وَعَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَ، هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى بَيْعَهُ وَحَمْلَهُ إِلَى الْبَلَدِ الَّذِي يُبِّاعُ بِهِ وَمَا بِيعَ بِهِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّواءَ وَحَمَلَهُ الْمُشْتَرِيَ عَلَى الْبَلْدِ النَّذِي يُبِّاعُ بِهِ وَمَا بِيعَ بِهِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّواءَ وَحَمَلَهُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَلْدِ النَّذِي يُبَاعُ الْمُشْتَرِي عَلَى السَّواءَ وَحَمَلَهُ الْمُشْتَرِي عَلَى بَعِيرِهُ مِنْ بَلَدِ الْبَائِعُ أَزْواد إِلَى تكانت وبَاعَهُ فِيها هَلْ هَذَا البَيْعُ صَحِيْحٌ أَوْ فَاسِدٌ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ فَاتَ هَلْ بِالْقِيمَة أَوْ بِالثَّمَنَ ؟

۸۸ ______ الجراء الثالث

جَوَابُهُ: أَنَّهُ فَاسِدٌ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : جَهْلُ صَفَة الْمَبِيعِ . قَالَ فِي أُوَّلِ كَتَابِ الْغَرَرِ مِنْ « الْمُدُوَّنَةِ »(١) : « وَمَنْ اشْتَرَى ثِيَاباً مَطْوَيَّةً لَمْ يَنْشُرْهَا وَلاَ وُصِفَتْ لَهُ فَالْبَيْعُ فَاسَدٌ » أه. .

وَقَالَ فِي « الرِّسَالَةِ »(٢) : وَلاَ يَجُوزُ شِرَاءُ ثَوْبِ لاَ يُنْشَرُ وَلاَ يُوصَفُ .

قَالَ شَارِحُهَا - صَاحِبُ « إيضاح الْمَسَالِكَ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكَ» (٣): أَي لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الشِّيَابِ مَطْوِيَّةً حَتَّى تُنْشَرَ وَتُعْرَفَ وَتُوصَفَ لكَثْرَةً الْغَرَر قُيها؛ لأَنَّ أَجْزَاءَ الثَّوْبِ تَخْتَلفُ فِي الْعَادَةِ وَلاَ يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِظَاهِرِهِ عَلَى بَاطِنه، لاخْتلاف ذَلكَ فِي الْعَادَة . أه. .

وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : ﴿ وَكَمُلاَمَسَةِ الَّثُوبِ ﴾ (٤) وَدَاخِلَة أَيْضاً فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَجَهِلَ بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنٍ ﴾ (٥) .

قَالَ (منح) (٦): وَمَمَّا يُشْتَرَطُ فِي الْبَيْعِ عَدَمُ الْجَهْلِ بِالْمَثْمُونِ وَالثَّمَٰنِ، فَلاَبُدَّ مِنْ كَوْنِهِمَا مَعْلُومَيْنِ لِلْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ وَإِلاَّ فَسَدَ الْبَيْعُ .

وَقَوْلُهُ: (بَمْثُمُونِ أَوْ ثَمَنِ) : أَيْ قَدْرًا (أَوْ) (٧) كِمَيةً أَوْ كَيفيةً وَصَفةً وَفِي «كَبِيرة » أَيْضًا مَا نَصَّةُ : قَوْلُهُ : (بَمُثْمُونِ أَوْ ثَمَنٍ) : أَيْ : شَأَنُهُمَا ؛ فَيَشْمَلُ الْعَيْنَ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ . اه .

وَقَالَ (ح) (٨) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلامِ الْمُصَنِّفِ: يعَنِي أَنَّ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ

⁽١) انظر « المدونة » (٣ / ٢٥٣) بمعناه .

⁽۲) انظر « الرسالة » (ص ۲۱۸) .

⁽٣) للونشريسي .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ١٧٥) .

⁽٥) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

⁽٦) حاشية الخرشي (٢/ ٥٥).

⁽٧) في (مخ) : و .

⁽٨) مواهب الجليل (٤/ ٢٧٦) .

أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْعُوضَيْنِ ، فَإِنْ جَهَلِ الشَّمَنَ أَوْ الْمَثْمُونَ لَمْ يَصِحِ البَيْعُ ، وَظَاهِرُ كَلاَمِهِ : أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ الْجَهْلُ بِأَحَدِ الْعُوضَيْنِ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَسَدَ الْبَيْعُ ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارَحُ الْكَبِيرِ وَهُو ظَاهِرُ ﴿ التَّوْضِيحِ ﴾ ، وَقَالَ ابْنُ رَشْد : الْبَيْعُ فَاسِداً إِلاَّ إِذَا جَهِلاَ ﴿ جَمِيعًا ﴾ (أَ) قَدْرَ الْمَبِيعِ أَوْ صِفْتَهُ أَوْ جَهِلَ ذَلِكَ الْكَوْدُ الْمَبِيعِ أَوْ صِفْتَهُ أَوْ جَهِلَ ذَلِكَ الْكَوْدُ الْمَبِيعِ أَوْ صَفْتَهُ أَوْ جَهِلَ ذَلِكَ الْمَلِيعِ أَوْ صَفْتَهُ أَوْ جَهِلَ ذَلِكَ اللّهَ وَعَلَمَ الأَخَرُ بِجَهْلِهِ وَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ ، وأَمَّا إِذَا عَلَمَ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا وَجَهِلَ الآخَرُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِجَهْلِهِ فَلَيْسَ بِيعْ فَاسِد وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحُكُمْ غِشُّ وَخَدِيعَةٌ يَكُونُ الْجَاهِلُ مِنْهُمَا إِذَا عَلَمَ مُخَيِّر بَيْنَ إِمْضَاءً الْبَيْعِ أَوْ رَدِّةٍ . اهـ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَحَلُّ اتِّفَاق بَيْنَ ابْنِ رُشْد وَالشَّيْخِ خَلِلْ بَجَهْلِ الْمُتَبَايَعِيْنِ مَعاً فِيهَا صِفَةَ الْمَبِيعِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَحْدَهُ وَالْبَائِعُ عَالِم بَجَهْلُهِ لَهَا وَتَبايعَ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلاَ خلاف فِي فَسَادِ الْبَيْعِ فِيها ، وأَمَّا مَسْأَلَة ابْنِ رُشُد الثَّالِثَةُ الْمُشَارُ إِلْيَها بِقُولِهِ: وأمَّا إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا وَجَهِلَ الآخَرُ ولَمْ يَعْلَمُ بِجَهْلِهِ . . إلَخ .

فَهُوَ بَعِيدٌ عَنْ الْمَسْأَلَةِ وَعَنْ مَحَطِّ رِحَالَهَا لِمَا تَقَدَّمَ وَأَمَّا قَوْلَكُمْ : وَعَلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ هَلْ فَاتَ أَمْ لا ؟

فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ فَاتَ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: النَّقْلُ الْمَذْكُ ورُ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَي مَا يَفُوتُ بِهِ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ: (وَبِنَقْلٍ عَرَضِيٍّ وَمِثْلَىِّ لِبَلَدِ بِكُلْفَةٍ)(٢).

قَالَ (مَحْ) (٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ: يَعْنِي أَنَّ نَقْلَ الْعُرُوضِ كَالْحَيُوانِ وَالثِّيابِ، وَالْمِثْلِيُّ كَالْقَمْحِ مِنْ مَـوْضِعِ إِلَى مَوْضِعِ (آخر مُفيتٌ)(٤) إِذَا كَانَ بِكُلْـفَةً مِنْ كِرَاءٍ أَوْ خَوْفِ طَرِيقٍ أَوْ مَكْسٍ فَيَرُدُّ قِيَمـةً الْعَرضِ وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ فِي مَحَلِّهِمَا . . .

⁽١) في (ح) : معًا .

⁽٢) مختصر خليل (ص ١٧٧) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٥/ ٨٨) .

⁽٤) في الأصل : بعيد ، والمثبت من (مخ) .

وَلاَ مَفْهـومَ لِبَلَد، بَلْ وَلَوْ نَقَلَهُ مِنْ مَوْضعِ إِلَي مَوْضعِ بِبَلَد وَاحِـد وَالْحُكْمُ كَذَلِكَ فَالْمَدَارُ عَلَى قَوْلِهِ (بِكُلْفَةِ) أَيْ : مَا شَأَنُهُ الْكُلْفَةُ وَلَوَ نَقَلَهُ بعَبِيدَه ودَوَابه به مَثَلاً.

الشَّانِي: خُرُوجُ الْمَبِيعِ مِنْ يَدِهِ بِبَيْعٍ صَحِيحٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَي ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَبِخُرُوجِ عَنْ يَدُ) (١) اهد .

الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ فَسَاده: قَوْلُ الزِنْمُورِيِّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ: (فَلَوْ بَاعَهُ نِصْفَ سِلْعَةَ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ نِصْفَهَا) (٢) .. إلَخ .

وَأُمَّا إِنْ بَاَعِ لَهُ نَصْفَ سِلَعَةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النِّصْفَ الثَّانِي بِبَلَدٍ آخَرَ لَمْ يَجُزْ . قَالَهُ في ﴿ الْمُدُوَّنَةِ﴾ َ اهم .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَعَلَى أَنَّهَ فَاتَ . . إلخ .

فَجَوَابِهُ: أَنَّهُ يَفُوتُ بِالْقِيَمَةِ يَغْرَمُهَا الْمُشْتَرِي لِبَائِعِهِ لِفَسَادِ الْبَيْعِ اتَّفَاقَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِلا لَضَمِنَ قِيمَتَهُ حَيِنَئِذِ) (٣) .

قَالَ (مخ) في « كَبَيرِه ﴾ (٤) في تَقْرِيرِه لكَلاَمِه مَا نَصَّهُ : أَيْ : وَأَلا يَخْتَلَفَ فِيهِ (بِأَنْ) (٥) كَانَ مُتَّفَقًا عَلَى فَسَادِه ، وَفَرْضَ الْمَسْأَلَة أَنَّهُ إِنْ فَاتَ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي فِي الْمُقَوَّمِ الْقَبضِ وَي مَحلهِ لاَ الْمَحَلِّ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ . اه. . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف .

وَالْمَسْأَلَة فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُشْتَرِي مَلِكَ الْمَبِيعَ الْمَذْكُورَ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ بِمَحَلَهُ وَيَسْقُطُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص / ٤٣٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص ١٧٧) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٥/ ٨٦ – ٨٧) .

⁽٥) ل (مخ) : بل .

نصف الجمل الانحر في هو لصاحبه ربحة له وحسره عليه ويرجع المستري عليه بأجرة المثل في حَمْله له عَلَى [ق / ٥٥) بَعيره وبَيْعُهُ لَهُ لَكُلْية ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ (١): وكُلُّ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ (أَوْ)(٢) مَال بِأَمْرِ الْمُثْنَفِع أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِه مِمَّا لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهُ يَغرم فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ الْمَال بِخلاف عَمَل يَلَيه بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَبْده أَوْ مَال يَسْقُطُ مِثْلُهُ (عَنْهُ)(٣) اه. . والله تَعَالَى أَعْلَم .

(١٢٩٩) [٩٩] سُـوَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لآخَـرَ نِصْفَ سِلْعَـةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ لِعَمْهَا الآخَر، أَيَجُوزُ، ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ كَمَا يُشيُر إِلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَـلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ بِقَوْلُه: (وَكَبَيْعِه نَصْفًا بِأَنْ بَيِعَ نَصْفًا إِلاَّ) (٤) بِشُرُوط ثَلاَثَة أَشَـارَ إِلَيْهَا أَيْضًا بِقَوْلُه: (إِلاَّ بِالْبَلَدَ إِنْ أَجَّلاً وَلَمْ يَكُنْ الثَّمَنُ مِثْلِيّا) (٥) : أهـ .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى الشَّرِيفِ مُحَمَّد بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ : وَسَٰتُلَ عَمَّنْ أَجَرَ عَلَى بَيْعِ حَيَوانٍ بِجُزْءٍ مِنْهُ نصْفِهِ مَثَلًا يَقْبِضُهُ الْمُسْتَأَجِّرُ مِنْ الآنِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ؟

فَأَجَابَ بِقُولِه : هَذه الْمَسْأَلَةُ لهَا صُورَتَان :

الأُولَى: أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ عَلَى بَيْعِ نصْف بِالنِّصْفِ الْبَاقِي ، فَهَذه تَارَة تَكُونُ إِجَارَةً ، وَتَارَةً تَكُونُ إِجَارَةً ، وَتَارَةً تَكُونُ سُؤَالِكَ فَالْجَوَازُ إِلاَّ لَاَعْ وَلاَ مَانِعَ ، وَإِنْ كَانَتْ جِعَالَةً فَأَجْرُهَا عَلَى حُكْمِهَا .

والثَّانِيةُ: أَنَّ يَبِيعَهُ النِّصْفَ بِشَيْءٍ كَدِينَارٍ مَثَلاً عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النَّصْفَ الآخر

نوازل المعاوضات

⁽١) جامع الأمهات (ص ٤٤٠).

⁽٢) في « جامع الأمهات » و .

⁽٣) في « جامع الأمهات » عند التنازع .

⁽٤) مختصر خليل (ص ٢٤٤) .

⁽٥) المصدر السابق.

فَتَسَمَنُ النِّصْفِ فِي هَذِهِ مَجْمُوعٌ فِيهَا الدِّينَارُ وَالسَّمْسَرَةُ ، وَهَذِهِ لاَ تَجُوزُ إِلاَّ بِشُرُوط ثَلاَثَة كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَـوْلِهِ : (وَكَبَيْعِهِ نِصَْفًا ..) إِلَى قَوْلِهِ : الله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٠) [١٠٠] سُؤالٌ وجَوَابُهُ:

وَبَعْدُ فَاعْلَمُوا أَنَّ الَّذِي فَهِمْتُ مَنْ سُؤَالِ مُشْتَرِي الدَّارِ الثَّانِي وَمِنْ عُقُود شرائها التي بِيدِهِ أَنَّ وَرَثَةَ الدَّارِ بِأَسْرِهَا كَبَارٌ حِينَ بَيْعِهَا الأَوَّلِ وَأَنَّهُمْ بَاشَرُوا بَيْعَهَا بِأَسْرِهِمْ لأَخْتِهِمْ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ فِيهَا مُخَاصَمَةٌ لاَ عَنْدَ الْبَيْعِ الأَوَّلِ وَلاَ بَعْدَهُ وَلاَ عَنْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي حَتَّى تَمَّ انْبرَامهُ ، ثُمَّ صَدَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ خُصُومَةٌ فِي شَأَنها ، فَإِذَا أَجَبْتَ بِصِحَةَ البيعين، إذْ لاَ حظرَ ولاَ مَنْعَ فِيهَا فِيما ظَهَرَ لنَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَرَدَ عَلَيْنَا سُؤَالُكُمْ بِمُخَالَفَة مَا تَقَدَّمَ مِنْ كُونَ بَعْضَهِمْ صَغَاراً أَحَدُهُمَا غَائِبٌ حَينَ الْبَيْعِ عَلَيْنَا سُؤَالُكُمْ بِمُخَالَفَة مَا تَقَدَّمَ مِنْ كُونَ بَعْضَهِمْ صَغَاراً أَحَدُهُمَا غَائِبٌ حَينَ الْبَيْعِ عَلَيْنَا سُؤَالُكُمْ بِمُخَالَفَة مَا تَقَدَّمَ مِنْ كُونَ بَعْضَهِمْ صَغَاراً أَحَدُهُمَا غَائِبٌ حَينَ الْبَيْعِ الْأَوْلُ وَأَنَّهُ لَمْ يُرْضَ بِهِ وَاشْهَدَ عَدْلاً عَلَى ذَلِكَ وَحِينَلَا اللَّوْلُ وَأَنَّهُ لَمْ يُرْضَ بِهِ وَاشْهَدَ عَدْلاً عَلَى ذَلِكَ وَحِينَلَا اللَّيْ فَي الْبَيْعِ أَنَّهُ لاَزِمٌ فِي الْبَيْعِ وَلَا بَيْعِمُ وَي الْبَيْعِ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ وَاشْهَدَ عَدُلاً عَلَى ذَلِكَ وَحِينَلَا اللَّهُ الْوَرَثَة فَى الْبَيْعِ مَنْ الْورَثَة وَمَرْدُودٌ فِي نَصِيبِ الصَّغَارِ اللَّالَعُ مَنْ الْورَثَة وَمَرْدُودٌ فِي نَصِيبِ الصَّغَارِ مَنْ الْورَثَة وَمَرْدُودٌ فِي نَصِيبِ الصَّغَارِ مَنْ عَيْرِ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلاَيَةٌ عَلَيْهِمْ وَيُشَعِمْ وَرُسُدِهمْ ، فَقِي « الْمُعَيارِ » :

فَأَجَابَ : لِلْيَتِيمِ أَخْذُ مَالِهِ وَمَا تَنَاسَلَ مِنْهُ وَلاَ أُجِرَةَ عَلَيْهُ في السِّيَاسَة . اه. .

وَفِي « نَوَازِلِ الْورزَازِيِّ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ بِيعَ عَلَيْهِ مَـالُهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، هَلْ يَلْزَمُ الْبَيْعُ بِسُكُوته عَامَا بَعْدَ الرَّشْد أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقُوْلِهِ: قَالَ الإِمَامُ الْمُشَاوَرُ وَالإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَغَيْرُهُمَا : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ وَفِيهِمْ صَغِيرٌ فَبَاعَ الْكِبَارُ مُلْكَهُ فِي دَينٍ عَلَى أَبِيهِمْ، فَبَلَغَ الصَّغِيرُ وأَنْكَرَ الدَّيْنَ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٤٤) .

وَلَمْ يَثْبُتْ وَأَرَادَ الْقِيامَ بِحَقِّهِ فَلَهُ أَخِذَ مَا بِيعَ وَيُثْبِعُ الْمُشْتَرِي الْكِبَارَ بِالثَّمَٰنِ مَا لَمْ تَمْضِ عَشْرُ سِنِينَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ عَشْرُ سِنِينَ فَال سَكِتَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ عَشْرُ سِنِينَ فَلا حَقَّ لَهُ فِيمَا بِيَعِ وَلاَ كَلاَمَ لَهُ فِي الْبَيْعِ . اهـ .

وَمَا يُبْطِلُ الْبَيْعَ أَيْضاً فِي نَصِيبِهِم مَنْ الدَّارِ وَلَوْ بِيعَتْ لأَجْلِ دَينِ ثَابِتِ عَلَى أَبِيهِمْ لاخْتَلال شُرُوطِهِ الْمُشَارِ إِلْيَهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : (وَبَاعَ بَعْدَ ثُبُوتً يُتْمِهِ وَإِهْمَالَهُ . . .) (١) إِلَخ . فَفِي « الْمعْيَارِ » : وَسُئِلَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَخْزومِيِّ عَمَّنُ تُوفِي وَتَركَ زَوْجَةً وَأُولاداً صِغَاراً وَرِيعاً فَطَلَبَتْ الْمَرْأَةُ مَهْرَهَا فَسَلَّمَ لَهَا ذَلِكَ أَهل لُوفِي وَتَركَ زَوْجَةً وَأُولاداً صِغَاراً وَرِيعاً فَطَلَبَتْ الْمَرْأَةُ مَهْرَها فَسَلَّمَ لَهَا ذَلِكَ أَهل المَوْضِع بِغَيْرِ نِدَاء وَلاَ حُكْمٍ حَاكِم ، فَلَمَّا كَبُرَ الأَوْلادُ طَلَبُوا حَقَهُمْ فِي الريع فَمَنَعْتُهُمْ الْأُولُ وَوَلُهَا أَوْ قَوْلُها أَوْ قَوْلُهُمْ ؟

فَأَجَابَ: إِذَا اجْتَمَعَ عُدُولُ الْمَوْضِعِ وَوَجَّهُوهُ وَأَشَادُوهُ للنِّدَاءِ وَاسْتَقْصُوا الثَّمَنَ أَوْ قَوَّمُوهُ قَيَمةً مُسْتَوْفَاةً لاَ يُوجَدُ فِيهَا زِيَادَةٌ لَوْ شُيِّدَ بِالرِّيعِ لَكَانَ مَاضِياً ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فَلَهُمْ القِيامُ وَاسْتِرْدَادُهُ وَيَقْضِي مِنْهُ دَيْنَه وَتَجْرِي الْمُوارَثَةُ فِيَما بَقِي بَعْدَ دَيْنه . اه. .

وَفِي « نَوَازِلِ ابْنِ هَارُون » عَلَى مَا نَقَلَهُ مَنْ أَثْقٌ بِنَقْله : وَإِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ مِغَارًا مُ وصَى عَلَيْهِمْ الْوَصِيِّ بِالشِّهَادَة ، فَإِذَا ثَبُتَ عِنْدَهَ ذَلِكَ كَانَتْ الْخُصُومَةُ بِالشِّهَادَة ، فَإِذَا ثَبُتَ عِنْدَهَ ذَلِكَ كَانَتْ الْخُصُومَةُ بِيْنَ الْمُدَّعِي وَالْوَصِيِّ لِيَسْهَدَ بِالدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّت بِحَضْرَتِه لِيعْلَمَ مَنْ شَهدَ عَلَى الْمَيِّت فَيكُونَ أَعْوَنَ لَهُ فِي الْمَدْفَعِ إِنْ رَاهُ . وَفِي [](٢) . فَإِنْ عَجَزَ عَنْ الْمَدْفَعِ أَحْلِفَ الطَّالِبُ يَمِينَ الْقَضَاءِ أَنَّهُ مَا اقْتَضَى ذَلِكَ الدَّيْنِ وَلاَ شَيْئًا مِنْهُ وَلاَ سَيقَطَ عَنْ الْمَيِّت بَوَجْهَ مِنْ الْوُجُوهِ [ق / ٥٥١] وَأَنَّهُ بَاق عَلَيْهِ إِلَى الآنِ . وَيَشْبُتُ الدَّيْنُ حَيْثَذَ ، وَلَوْ أَقَرَّ الْوَرَثَةُ بِالدَّيْنِ وَأَرَادُوا دَفْعَهُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْكُمُ الْمَيِّتِ الْحَارِمُ لَهُ إِلاَ الدَّيْنِ عَلَى الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ الْحَكْمُ لِيُبُوتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ الْمَكْمُ لُومَاءِ ثُمَّ يُسَجَّلُ الْحُكْمُ بِثُبُوتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ الْمَيِّتِ الْمَيْتِ الْمَكْمُ وَالْمَاتِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَكْمُ وَالْمَوْتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَكْمُ اللَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الدَيْنَ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الدَّيْنَ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَالِيْقِ عَلَى الْمَيْتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمُ الْمَاتِ الْمَلِكُ الْمَاتِ الْمَلْ الْمَاتِ الْمُ الْمَلْ الْمَاتِ الْمَاتِيْنِ عَلَى الْمَلْ الْمُعْتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمُ الْمَاتِ الْمَلْ الْمَاتِ الْمَلْعُمُ الْمُلْعِلَ الْمَاتِ الْمَاتِهُ الْمُوالِقِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَاتِ الْمَاتِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص ۲۰۷) .

⁽٢) كلمة لم أتبينها بالأصل .

ويُطَالَبُ رَبُّ الدَّيْنِ الْوَصِيَّ بِدَفْعِ مَالِهِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ مَالٌ غَيْرُ الْعَقَارِ قَضَاهُ مِنْهُ وَإِلاَّ بِيَع كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلَكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ لِخَاجَةٍ) (١) مِنْ نَفَقَةٍ عَلَيْهِ أَوْ دَيْنٍ هُنَاكَ لاَ قَضَاءَ لَهُ إِلاَّ مِنْ ثَمَنِهِ . انْظُرْ (مخ)(٢) .

وَلاَ يُبَاعُ إِلاَّ بَعْدَ تَوَفُّرِ الشُّرُوطِ .

خَلِيُلٌ : (وَبَاع بَعْدَ ثُبُوتِ يُتُمِه وَإِهْمَالِهِ . . .) (٣) إلخ .

فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذِهَ الأُنْقَالَ عَلَمْتَ نَقْضَ الْبَيْعِ فِي نَصِيبِهِمْ مَنْ الدَّارِ أَفَقَدَ شُرُوطَهُ، وَأَيْضًا مَالُ الْيَتِيمِ وَأَمْرُهُ وَالْحُكُمُ عَلَيْهِ وَلَهُ فَإِنَّهُ مِنْ خَصَائِصِ الْقضَاة كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي تعْدَادِهِ لِلْمَسَائِلِ الَّتِي لاَ يَحْكُمُ فِيهَا إِلاَّ الْقُضَاةُ بِقَوْلِهِ : (وَمَالٌ لِيَتِيم)(٤) .

نَعَمْ: الْجَمَاعَةُ الْمُ شُتَهِرَةُ بِالْعَدَالَة تَقُومُ مَقَامهُ. قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «أُمَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى الضَّلاَلَةِ »(٥). وَالْمُرَادُ بِهَا الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ اه. .

⁽۱) مختصر خلیل (ص ۲۰۸) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٥ / ٣٠٠) .

⁽٣) مختصر خليل (ص ٢٠٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٣٤) .

⁽٥) أخرجــه الترمذي (٢١٦٧) ، والحاكم (٣٩٤ – ٣٩٦) ، وأبو نعــيم في « الحلية » (٣ / ٣٧) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

وقال أبو نعيم : غريب من حديث سليمان عن عبد الله بن دينار لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

وأخرجه أحــمد (٢٧٢٦٧) والطبراني في « الكبـير » (٢١٧١) من حديث أبي بصرة ، وفــيه راو لم يُسم.

وأخرجه الحاكــم (٣٩٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخــرجــه ابن عــساكر في « تاريخ دمشق » (٥٩ / ٧) من حديث أنس رضي الله عنه .

قال الشيخ الألباني : صحيح .

قلت : يعنى بشواهده .

وأَمَّا نَصِيبُ كِبَارِ الْوَرَثَةِ مِنْهَا سَوَى الْبَائِعِ فَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ مَنْ حَضَرَ مِنْهُمْ الْبَيْعَ وَسَكَتَ بِلاَ عُذْرِ حَتَّى انْقَضَى مَجْلِسُ الْبَيْعِ لَزِمَـهُ الْبَيْعُ فِي حَصَّتِهِ مِنْهَا ، وَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَهُ ، فَإِنْ قَامَ قَبْلَ عَامٍ مَنْ عِلْمَه بِهِ فَهُـوَ عَلَى حَقِّهُ، وَإِنْ سَكَتَ الْعَامَ وَنَحوَهُ بِلاَ عُذْرِ فَلاَ كَلاَمَ لَهُ فِي الْبَيْعِ وَلَزِمَهُ فِي حَصَّتِهِ مِنْهَا كَمَـا فِي ابْنِ عَرَفَةَ وَشُرُوح الشَّيْخِ خَلِيلِ آخِرُ الشَّهَادَاتِ. اهـ .

وَأَمَّا الْبَيْعُ الثَّانِي للدَّارِ الْمَذْكُورةِ فَالْحُكْمُ فِيهِ الْفَسَادُ وَالْفَسْخُ لِمَا فِيهِ مَنْ غَرَرِ الْخُصُومَةِ إِذْ هُوَ مِنْ شَرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ، فَفِي « التَّوْضِيح» عَنْ ابْنِ رَشْدٍ : أَنَّ الْمَشْهُورَ مَنْعُ شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ لأنَّهُ غَرَرٌ . اه. .

وَلَمَا فِيهِ أَيْضًا مَنْ عَدَمِ الْقُدَرةِ عَلَى تَسْلِيمِ الدَّارِ لِمُبْتَاعِهَا مِمَّنْ هِيَ بِيدهِ كَمَا فِي السُّوَالَ ، وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةَ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَ قُدُوراً عَلَى تَسْلَيمِهِ لَمُ السَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ بِقَوْلِهِ : (وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ) (١) . آه. .

وَلاَ شَيْءَ أَصْرَحُ فِي بُطْلاَنِ الْبَيْعِ مِمَّا نُقِلَ (ق) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَتُطْلَبُ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمه مَمْلُوكاً لِلْبَائِعِ أَوْ لِمَنْ نَابَ عَنْهُ (و) (٣) لاَ حَقَّ لِغَيْرِهِ فِيهِ وَلاَ غَرَزَ . اه. .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْبَـيْعَ الثَّانِي دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٌ : (وَقُـدْرة عَلَيْهِ . .) إِلَى قَوْلِهِ : (وَمَغْصُوبٌ) (٤٠) . اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠١) [١٠١] سُؤَالٌ عَنْ بَيْع جِلْد مَطْويِّ يَابِس غَيْرِ مَدْبُوغِ ،أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟

⁽١) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٢٦٨) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

وَعَلَى جَوَازِهِ أَيُردُّهُ الْمُشْتَرِي إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَيَرُدُّهُ إِذَا وَجَـدَ بِهِ عَيْبًا مِنْ حَرَارَةِ الشَّمْسِ أَوْ مِنْ الْعَفَنِ وَالسُّـوسِ وَلاَ يَرُدُّهُ إِنْ كَانَ الْعَيْبُ مِـنْ أَصْلَ الْخِلْقَةِ كَالْجـدريِّ وَنَحْوِهِ كَمَا في « نَوَازِل ابْن هلال » اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٢) [١٠٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ اشْتَرَي بَعِيراً مَنْ آخَرَ فِيهِ عَيْبٌ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ بَعِيراً مَنْ آخَرَ فِيهِ عَيْبٌ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ اللّهِ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ مِنْ هَذَا الْعَيْبِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِبَعْيرٍ مِثْلِهِ أَوْ قِيمَتِهِ وَلاَ يَرْجعُ عَلَيْهِ بِثَمْنِهِ أَيْجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ سُئُلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْبَيْعَ فَاسِدٌ مَنَاقِضٌ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ ؛ لَأَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَ ظُهُورِ الْعَيْبِ وَالْاسْتَحْقَاقِ الرُّجُوعُ بِمَا خَرَجَ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَفُتْ أَوْ قَيِمَتُهُ إِنْ فَاتَ حَيْثُ كَانَ الْمَعْيَبُ وَالْمُسْتَحَقُّ مِنْ يَدِه غَيْرُ نَقْد إِلاَّ فِي مَسَائِلَ مَعْدُودَة اسْتَثْناهَا أَهْلُ الْمَذْهَبِ ، فَمَنْهَا : النِّكَاحُ وَالْخُلْعُ وَصَلْحُ الْعَمْدِ وَالْمُقَاطَعُ بِهِ مِنْ عَبْد أَوْ مُكَاتِب أَوْ عُمَرِيًّ ، وَمَمَّا يَدَلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ يُفُسِدُ أَيْضاً مَا نَقَلَهُ صَاحِبُ التَّاجِ وَالإِكْلِيلِ (١١) عَنْ ابْنِ عَرَفَة عَلَى أَنْ مَنْ السَّتَرَطَ عَدَمَ قَبْضِ الشَّعْواءِ حُكْمِ الاسْتحْقَاقِ وَالْعَيْبِ عَنْ الْبَنِ عَرَفَة وَلَا عَيْنِ النَّارِلَة ، لاسْتواء حُكْمَ الاسْتحْقاقِ وَالْعَيْبِ وَلَا السَّيْع حَيْثُ النَّازِلَة ، لاسْتواء حُكْمَ الاسْتحْقاقِ وَالْعَيْبِ وَلَا السَّيْع حَيْثُ النَّازِلَة ، لاسْتواء حُكْمَ الاسْتحْقاق وَالْعَيْبِ وَلَا السَّيْع حَيْثُ النَّازِلَة ، لاسْتواء حُكْمَ الاسْتحْقاق وَالْعَيْبِ وَالله مَعْد وَقَعَ شَرْطُ الرُّجُوعِ إِلَى التَسْمَية عَنْدَ ظَهُورِ الْعَيْبِ وَالاسْتَحْقَاق فِي بَعْضِ السَلْعَة الْمُتَعَددَة كَمَا وَقَعَتْ الإِشَارَةُ بَذَكِ إِلَى التَسْمَية عَنْدَ ظَهُورِ الْعَيْبِ وَالاسْتَحْقَق فِي بَعْضِ السَلْعَة الْمُتَعَددة كَمَا وَقَعَتْ الإِشَارَةُ بَذَكِ إِلَى التَسْمَا وَقَعَتْ الإِشَارَةُ بَقَلْكَ إِلَى التَّسْمَ طَا اللَّهُ وَلَاللهَ عَلَى أَعْلَمُ . (لَا إِنْ [أَشُولَ السَّعْمَ خَلِي فِي بَابِ الْخَيْعَالَ : (لَا إِنْ [أَشُولَ السَّعْمَ خَلَيْهِ اللهُ مَعَلَى أَنْهُ مَلَاهُ اللهُ الْعَلْمَ الْمُلْوِلِ الْمَالِ الْمُعَلِقُ الْمَالَةُ الْمُؤْمِ اللهُ الْعَلْمَ الْمَلْولَ الْمَالِ الْمُؤْمِ الْمَالِ الْمُؤْمِ الْمَلْوَالِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَلْسُولُومُ الْمَلْمُ الْمُؤْمِ وَاللهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْ

⁽١) انظر « التاج والإكليل » (٤/ ٤٨١) .

⁽٢) في « مختصر خليل » شرطاً .

⁽٣) مختصر خليل (ص ١٨٧) .

(١٣٠٤) [١٠٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ بَيْعِ الدَّخْنِ وَالذُّرَّةِ مَخْلُوطَيْنِ أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ (س) نَقَـلاً عَنْ ابْنِ رُشُد (١) : لاَ يَجُورُ خَلْطُ الْجَيد بِالرَّدى وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُ إِلاَّ أَنْ يَتَبَيَّنَ مَقْدَارَ الْجَيد مِنْ الرَّدى وَصَفَتَهَا قَبْلَ الْخَلْطَ فَلاَ رَدَّ لَهُ وَقَدْ يَغَشُّ بِهِ الْمُشْتَرِي هَذَا فِي الصِّنْفَ الْوَاحِد لَهُ وَقَدْ يَغَشُّ بِهِ الْمُشْتَرِي هَذَا فِي الصِّنْفَ الْوَاحِد كَعَسلِ أَوْ سَمْنِ أَوْ رَيْتَ جَيدًا وَرَدِيثًا ، وَأَمَّا الصِّنْفَانِ اللَّذَانِ لاَ يَمْتَازَانِ بَعْدَ الْخَلْطِ وَلاَ يُعْلَمُ مِقْدَارَ كُلِّ مِنْهُمَا يَعلمْ بِشَعِيرٍ أَوْ سَمْنَ بِعَسَلِ أَوْ غَلَّتْ بِطَعَامِ الْخَلْطِ وَلاَ يَعْلَمُ مَقْدَارَ كُلِّ مِنْهُمَا تَبَعًا لِصَاحِبهِ ، وَإِنْ لَمْ يكُنْ أَحَدُهُمَا تَبَعًا فإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا تَبَعًا فإِنْ كَانَ لَمْ يكُنْ أَحَدُهُمَا تَبَعًا فإِنْ كَانَ يُمْحَلُ وَهُو يَسْفِي وَإِنْ لَمْ يكُنْ أَحَدُهُمَا تَبَعًا فإِنْ كَانَ يُمْحَدُونَ مَعْ السَّمِينِ فَلاَ بُدً مِنْ يُمْحَلُ تَخْلِيصُهُ كَالْغَلَت مَعَ الطَّعَامِ وَاللَّحْمِ الْمَهْزُولِ مَعَ السَّمِينِ فَلاَ بُدَّ مِنْ يُمْحَلُ تَخْلِيصُهُ كَالْغَلَ مَنْ الْأَخْلِ وَهُو يَلْكُمْ الْمَعْمِ وَإِنْ لَمْ يُمْكُنْ تَخْلِيصُهُ كَانَعُلُولَ مَالِكُ فِي الْمُعْرَاقِ مَعْ السَّمِينِ فَلا لَكُمْ يَعْلَى اللَّهُ الْمَالُولُ وَهُو يَسِيرٌ وَلَبِنِ بَمَاء فَقِيلَ : يَجُورُ بَيْعُهُ لَمَنْ لاَ يَغْشُ ، وقَولُ مَالَكُ فِي الْوَاضِحَة » و « كَتَابٌ مُحَمَّد » : لا يَجُوزُ ، ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ لِلْأَكُل جَازَ لاَ لِلْبَيْع ، وَقُولُ مَالِكَ فِي سَيرٌ . اهـ .

وَمَحَلُّ الدَّلاَلَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ: وَأَمَّا الصِّنْفَانِ . . إِلَخْ .

وَفِي (عبق) مَا نَصَّهُ : وَحَرِّمَ خَلْطُ جَيد بِرَدئ كَانَا مِنْ صِنْف أَوْ كُلِّ وَاحِد مِنْ صِنْف، وَلَوْ دَخَلَ عَلَى تَبَيُّنَ مِقْدار كُلِّ وَاحِد قَبْلَ الْخَلْط وَصَفْته لاَحْتَمالً عَشَّ مَنْ يَشْتَرِيه بِه وَجَبَ تَخْلِيصُ كُل قَبْلَ الْبَيْعِ إِنْ أَمْكَنَ ، فَإِنْ عَسُرَ كَقَمْحَ بَشَعيرٍ صَحَّ الْبَيْعُ بِعْدَ الْوقُوع ، وكذا في ما يُمْكنُ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يكن الرَّدِيءُ تَبْعًا وَإِلاَّ جَازَ خَلْطُهُ وَبَيْعُهُ مِنْ غَيْرِ بَيَانَ ولَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ كَلاَمْ. اهد. قُلْت : وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى عِنْدَ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنُهُما ، وَإِلاَّ فَلاَ غِشَّ. اهد. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٣٠٥) [١٠٤] سُوَّالٌ عَـمَّن بَاعَ عَديلَةً بِكَيْل مَـعْلُوم مِنْ الزَّرْعِ فَلَمَّا اكْتَالَهُ وَجَدَهُ نَاقِصاً وَحَطَّ عَنْ الْمُشْتَرِي مَا نَقَصَ بِهِ الْكَيْلُ، أَيَصِحٌ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟

⁽۱) انظر « البيان والتحصيل » (۸/ ۲۵ – ۲۹) و « فتاوى البرزلي » (۳/ ۱۸۲ – ۱۸۶).

(١٣٠٦) [١٠٥] سُؤَالٌ عَنْ عِمَامَةِ الْحَرِيرِ الْمُعدَّةِ للرِجَالِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا لَهُمْ أَمْ لا .

جَوَابُهُ: فَفِي (ق) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَإِنَاءُ نَقْدِ وَاقْتِنَاؤُهُ) (٢) مَا نَصُّهُ : وَانْظُرْ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ثِيَابَ الْحَرِيرِ الْمُعَدَّةِ لِلرِّجَالِ فِي ﴿ نَوَاذِلِ ابْنِ سَهْلٍ ﴾ نَصُّلُ الْمُعَدَّةِ لِلرِّجَالِ فِي ﴿ نَوَاذِلِ ابْنِ سَهْلٍ ﴾ [جَازَ] (٣) بَيْعُهَا . اهـ كَلاَمُهُ بَلَفْظه .

وَفِي « حَاشِيةِ » الْمشدَالِي " عَلَى « الْمُدُونَّةَ » مَا نَصُّهُ: أَمَّا بَيْعُهَا لَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَلْبُهُ وَلَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُ « الْكَتَابِ » هُنَا عَلَى مَا قَالُوا فِي بَيْعِ الْعِنَبِ لَمَنْ يَعْصُرُهُ خَمْرًا وَبَائِعُ السِّلاَحِ مِنْ اللِّصِ ، وَأَمَّا التَّجرُ بِهَا عَلَى الْجُمَلَةِ فَلاَ خِلاَفَ فِي جَوازِهِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٧) [١٠٦] سُؤَالُ عَنْ رَجُلِ عَرَضَ سلْعَة للْبَيْعِ فِي السُّوقِ وَقَالَ : مَنْ أَتَانِي بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ – مَثَلاً – فَهِي لَهُ ، وَأَتَاهُ بِهَا رَجُلٌّ أَيَلْزَمُهُ الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ إِنْ أَتَاهُ رَجُلٌ بِهَا وَقَدْ كَانَ سَمِعَهُ أَوْ بَلَغهُ كَلاَمُهُ لَزِمَهُ الْبَيْعُ وَإِلاَّ فَلاَ، كَمَا فِي « مُخْتَصَرِ الْبرزلِيِّ». أهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٨) [١٠٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ دَفَعَ لِرَجُلٍ نِصْفَ عَـبْدٍ أَوْ دَابَّةً فِي قَـضَاءِ دَيْنٍ أَيْفَتَقَرُ الْقَابِضُ لِجُوزِ الْجَميعِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ:أَنَّهُ لاَ يَصِحُ هَذَا الْقَضَاءُ إِلاَّ بِحَوْزِ رَبِّ الدَّيْنِ لِجَمِيعِ الْعَبْدِ أَوْ الدَّابَّةِ لأَنَّ

⁽١) التاج والإكليل (١/ ١٢٨) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ١١) .

⁽٣) في (ق) : جائز .

الْجُزْءَ الْمُشَاعَ لَا يَصِحُّ حَوْزُهُ إِلاَّ بَجِوزِ جَمِيعه، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فِي الرَّهْنِ : (وَحِيزَ تَجَمِيعه إِنْ بَقَيَ فَيهِ للرَّهِنِ) وَالتَّصْيِيرُ إِذَا لَمْ يَقْبِضْ الْمَصَيرَ فِيه بِإثْرِ الْعَقْدِ فَسَدَ وَصَارَ فَسْخُ الدَّيْنِ فَيمَا مَا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْمَصَيرَ فِيه بِإِثْرِ الْعَقْدِ فَسَدَ وَصَارَ فَسْخُ الدَّيْنِ فَيمَا مَا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْمَكَالِئِي بِالْكَالِئِي بِالْكَالِئِي بَالْكَالِئِي بَالْكَالِئِي بَالْكَالِئِي ، هَذَا هُو الْمَشْهُور، وَفِي ﴿ الْمَعْيَارِ ﴾ : أَنَّ النَّذِي أَفْتَى بِهِ أَبُو عَمْرانَ الْفَاسِيُّ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْقَرويِينَ وَاتَّصَلَ بِهِ الْعَمَلُ : أَنَّ التَّصْيِيرِ لَا يَتِمُّ إِلَا بِالْحَوْزِ بِإِثْرِ الْعَقْدِ وَإِنْ تَراخِي الْقَبْضُ عَنْ ذَلِكَ كَانَ بَيْعًا فَاسِداً يَرِدُ مَعَ الْقِيَامِ، وَإِنْ قَاتَ كَانَ بَيْعًا فَاسِداً يَرِدُ مَعَ الْقِيَامِ، وَإِنْ قَاتَ كَانَ بَيْعاً فَاسِداً يَرِدُ مَعَ الْقِيَامِ، وَإِنْ قَاتَ كَانَتُ فِيهِ الْقَيْمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ . اه .

وَبَهَذَا أَفْتَى الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاوِيُّ ، وَفِي « شَرْحِ الْعَملِياتِ » : أَنَّ الْحِيازَة فِي التَّصْييرِ عَشْرَةُ أَيَامٍ ، وَقِيلَ : عِشْرُونَ ، وَقِيلَ : ثَلاثُونَ ، وَبَه الْفَتْوَى وَالْعَمَلُ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٩) [١٠٨] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ مِنْ الْجَائِعِ أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟

جَـواَبُهُ:أَنَّ مَنْ اضْطُّرَ إِلَى الْبَيْعِ لِلْحَاجَةِ وَالْفَاقَـةِ فَلاَ بَأْسَ بِالشِّرَاءِ مِنْهُ كَمَا فِي «مَيَّـارَةِ » (1) عَلَى رَجَزِ ابن عَـاصم ، و ﴿ نَوَازِلِ اَبْنِ هِلال ﴾ أَيْضاً . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٠) [١٠٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى نصْفَ بْيَضة خنطا مَثَلاً مِنْ رَجُلِ وَلَمْ يُسَمِّيا أُولاً وَلاَ آخِراً فَلَمَّا قُطِّعَتَ الْبَيْضَةُ نصْفْين تَنَازَعَا فِي نصْفْهَا الأَعْلَى بِأَنَّ قَالَ يُسْمِيّا أُولاً وَلاَ يَعْظِيهِ إِلاَّ نَصْفَهُ الأَسْفَلَ . مَا الْمُشْتَرِي : لاَ يَقْبَضُ إِلاَّ هُوَ ، وَقَالَ الْبَائِعُ : إَنَّهُ لاَ يُعْطِيهِ إِلاَّ نَصْفَهُ الأَسْفَلَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (س) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ عَرَفَةً (٢) : مَنْ اشْتَرَى نِصْفَ شَقَّةٍ وَلَمْ يْسَمِّ

⁽۱) شرح ميارة (۲/ ۲۰) وانظر أيضا : « نوازل البرزلي » (۳/ ٤٥) و « مواهب الجليل » (٤ / ٢٤٩).

⁽۲) انظر : « البيان والتحصيل » (۸ / ۷۰ –۷۲) .

أَوْلاً وَلاَ أَخِراً وَلَمْ يُسَمِّ الْبَائِعُ حَتَّى قَطَّعَ الشوبَ ، وَقَالَ : لاَ أُعْطِيكَ إِلاَّ الأخيرَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي : لاَ أَخُذُ إِلاَّ الأُوَّلَ ، حَلَفَ الْبَائِعُ مَا بَاعَ إِلاَّ عَلَى الأَخيرِ وَفَسَخَ الْبَيْعَ وَرَدَّ التَّهُ وَلَا عَلَى الأَخيرِ وَفَسَخَ الْبَيْعَ وَرَدَّ التَّهُ وَرَدَّ التَّهُ وَرَدَّ التَّهُ التَّجَ الِ إِذَا قَطَعُوا إِنَّمَا يَبِيعُونَ الأُوَّلَ فَيَحْملان عَلَى ذَلكَ .

ابْنُ رُشْد: يُرِيدُ [إِذَا] (١) حَلَفَ الْبَائِعُ وَحَلَفَ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَى وَأَيْمَانُهُمَا عَلَى الْبَتَّ بِخُلَافُ الْبَائِعِ أَنَّهُ أَرَادَ الأَخْيرَ وَالْمُشْتَرِي أَرَادَ الأُوَّلَ، لأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْبَيْعَ وَقَعَ بَيْنُهُمَا دُونَ تَسْمِيّة أَوْلَ وَلاَ أَخِرَ وَلَوْ ادَّعْيَا التَّسْمِيةَ حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَا سَمَّى وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ دَعْوَاهُمَا التَّسْمَيّةَ وَاتِّفَاقِهِما عَلَى الْإِبْهَامِ إِنْ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَا سَمَّى وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ دَعْوَاهُمَا التَّسْمَيِّةَ وَاتِّفَاقِهِما عَلَى الْإِبْهَامِ إِنْ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ أَضْرَادَ غَيْرَ مَا أَرَادَ صَاحِبُهُ إِلاَّ فِي صَفَةَ الْيَمِينِ ، وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى الإِبْهَامِ وَلاَ نَيْمَ لَوْبُ عَلَى الْقِيمَةِ ثُمَّ يَسْتَهِمَانِ عَلَى الْإِبْهَامِ وَلاَ نَيَّةُ لُواحِد مِنْهُمَا كَانَا شَرِيكُيْنِ يُقَسَّمُ النَّوبُ عَلَى الْقِيمَةِ ثُمَّ يَسْتَهِمَانِ عَلَيْهِ . وَلاَ نَيَّةُ لُوَاحِد مِنْهُمَا كَانَا شَرِيكَيْنِ يُقَسَّمُ النَّوبُ عَلَى الْقِيمَة ثُمَّ يَسْتَهِمَانِ عَلَيْهِ . اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١١) [١١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَاوَمَ سَلْعَةً وَقَبَضَها وَأَرَادَ الذِّهَابَ بِهَا وَقَالَ : أَخَذْتُهَا بِعَشْرَة وَقَالَ صَاحِبُها : تَأْخُذُهَا [ق / ٥٥٣] بِأَحَدَ عَشَرَ ، فَقَالَ لَهُ : لأَ أَزَيُدك عَلَى عَشْرَة وَذَهَبَ بَهَا وَفَوَّتَهَا مَا الْحَكْمُ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ يُونُسَ نَاقِلاً عَنْ « نَوَازِلِ سَحْنُونِ » : مَنْ سَاوَمَ سِلْعَةً وأَرَادَ الانْقِلابَ بِهَا وَقَالَ : أَخَذْتُهَا بِعَشْرَة ، وَقَالَ الْبائِعُ : تَأْخُذُهَا بِأَحَدَ عَشَرَ ، وَقَالَ : لا نُقِلابَ بِهَا وَقَالَ : أَخُذُهَا بِأَحَدَ عَشَرَ ، وَقَالَ : لا أَزِيدُكُ عَلَى عَشْرَة ، فَذَهَبَ بِهَا وَفَاتَتْ فَفِيها الْقِيَمةُ مَا لَمْ تَرِدْ عَلَى أَحَدَ عَشَر » لَوْ تَنْقُص ْ عَنْ عَشْرَة .

ابْنُ رُشْد: هِيَ مَسْأَلَةٌ جَيدَةٌ حَاصِلُهَا أَنَّ رَبَّ السِّلْعَةِ إِنْ قَالَ لِلْمُشْتَرِي: تَأْخُذُهَا بِكَذَا عَلَى سَبِيلِ الْغَرَضِ وَافْتَرَقَا دُونَ اتِّفَاقِ عَلَى ثَمَنَ أَوْ فَاتَهُمَا الْمُشْتَرِي، فَأَمَّا أَنْ يُفِي تَهَا بِحَضْرَةِ رَبِّهَا وَهُوَ سَاكِتٌ فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ الْعَشْرَةُ ؛ لأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ أَنْ يُفِي تَهَا بِحَضْرَةِ رَبِّهَا وَهُوَ سَاكِتٌ فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ الْعَشْرَةُ ؛ لأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ

⁽١) في « البيان » : إن .

الْمُشْتَرِي آخِراً لاَ أَزِيدُكَ عَلَى عَشْرَة ، وَإِنْ أَفَاتَهَا بِغِيْرِ حَضْرَتِهِ فَفِيهَا الْقِيمَةُ كَمَا فِي السَّمَاعِ ، وَإِنْ قَالَ رَبُّهَا لاَ أُنْقِصُكَ عَنْ أَحَدَ عَشَرَ وَسَوَاءً كَانَ قَوْلُ الْبَائِعِ آخِراً أَمْ لاَ .

وَزَادَ مَا نَصُّهُ: وَهَذَا بِخِلافِ الْإِجَارَةِ، لَوْ قَالَ للصَّابِغ : لاَ أَصْبِغُ تُوْبِي إِلاَّ بِخَمْسة وَقَالَ الصَّابِغُ : لاَ أَصْبِغُهُ إِلاَّ بِعَـشْرَة ، ثُمَّ صَبَغَهُ، فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ الْخَمْسةُ لِأَنَّهُ سَمَعَ رَبَّ الثَّوْبِ قَالَ : لاَ أَصْبِغُهُ إِلاَّ بِخَمْسة ، وَمَثْلُهُ السُّكْنَى، لَوْ قَالَ رَبُّ لأَنَّهُ سَمَعَ رَبَّ الثَّوْبِ قَالَ : لاَ أَصْبِغُهُ إِلاَّ بِخَمْسة ، وَمَثْلُهُ السُّكْنَى، لَوْ قَالَ رَبُّ الدَّارِ : بِخَمْسة ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٢) [١١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سَلْعَةً بِعَيْنِ وَأَخَذَ عَنْهَا عَرَضاً ثُمّ بَطُلَ الْبَيْعُ بِاسْتَحْقَاقَ أَوْ غَيْرِهِ أَيْرُدُّ الْبَائِعُ الْعَيْنَ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْبَيْعُ أَوْ الْعَرَضُ الْمَأْخُوذُ عَنْهَا ؟ جَـوَابُهُ:أَنَّهُ يَرُدُّ الْعَيْنَ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الْبَيْعُ كَمَا فِي « نَوَازَلِ الْورزازَيِّ » نَاقلاً عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَالشَّامِلِ . أه. . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٣) [١١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْـتَرَى آبِقاً وَحَصَّلَهُ بِجَـعْلٍ هَلْ يَكُونُ الْجَعْلُ عَلَيْه أَوْ عَلَى الْبَائع ؟

جَوَابُهُ:أَنَّهُ يَكُوَّنُ عَلَى الْبَائِعِ ؛ لأنَّهُ لاَ يَدْخُلُ ضَمَانَ الْمُشْتَرِي إِلاَّ بِالْقَبْضِ وَإِنْ فَاتَ أَسْقَطَ الْجَعْلَ مَنْ الْقِيمَةَ كَمَا فِي « نَوَازِلِ (عج) . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٤) [١١٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ سَاوَمَ سلْعَةً عنْدَ سَمْسَار وَوَضَعَهَا السِّمْسَارُ عنْده وَلَقِيهُ عنْدَهُ وَذَهَبَ لَيُشَاوِرَ بِهَا وَقَالَ لَهُ: بِعْهَا بِمَا أَعْطَاكَ فَيهَا ، فَذَهَبَ منْ عنْده وَلَقِيهُ اَخُرُ وَزَادَهُ فَيهَا عَلَى الثَّمَنِ الأُوَّل ، أَيجُوزُ للسِّمْسَار أَنْ يَبِيعِهَا لَلثَّانِي وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ لِرَبِّ السِّلْعَة أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلكَ وَإِنْ فَعَلَ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ للرَّجُلِ الأُوَّل ؟ الزِّيَادَةُ للرَّجُلِ الأُوَّل ؟ جَوابَهُ: قَالَ فِي « الْمعْيَار »(١): لَوْ أَقَرَّ السِّمْسَارُ السِّلْعَةَ عِنْدَ التَّاجِرِ أَوْ أَخَذَهَا جَوابُهُ: قَالَ فِي « الْمعْيَار »(١): لَوْ أَقَرَّ السِّمْسَارُ السِّلْعَةَ عِنْدَ التَّاجِرِ أَوْ أَخَذَهَا

⁽۱) انظر « المعيار » (٥ / ۲۲٠) بمعناه .

فِي يَدِهِ وَذَهَبَ يُشَاوِرُ بِهَا ، فَـشَاوَرَهُ، فَقَالَ لَهَ: بِعْ بِمَا أَعْطَاكَ التَّـاجِرُ ثُمَّ زَادَ أَخَرُ عَلَى النَّاجِرِ فَهِيَ للتَّاجِرِ ، ولَوْ قَالَ لَهُ : افْعَلْ رَأْيْكَ فَلَهُ قَبُولُ الزِّيَادَةِ وَ [](١) بِهَا . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٥) [١١٤] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْم فِي أَخْذِ الْهِبَة لَيْلاً أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: إِنْ كَانَتْ للشَّوَابِ فَلاَ يَجُوزُ أَخْذُهَا لَيْلاً ؛ لِأَنهَا كَالْبَيْعِ وَإِلاَّ جَازَ أَخْذُهَا كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى مَحْمُودِ بْنِ عُمَرَ وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ السَّلَفُ فِي اللَّيْلِ لاَ يَجُوزُ . أَهِ . واللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٣١٦) [١١٥] سُوَّالٌ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْكَيَّالِ فِي الْكَيْلِ أَيَجُوزُ لَهُ جَمْعُ الزَّرْعِ بِالْيَدِ وَتَحرِيكُ الْمَدِّ وَهَزَّهُ أَمْ لاَ يَجَوُزُ ذَلكَ (٢) ؟

جَــوَابُهُ:سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّزْمِ وَهُوَ الجَمَعُ والشَّدُّ وَالـتَّحْرِيكُ فِى الْكَيْلِ مِثْلَ مَا يَصْنَعُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ فَمَنَعَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ يُكَالُ ؟

قَـالَ : يَمْلاُ الْوِيبَةَ مِنْ غَيْرِ رَزْمٍ وَلاَ تَحْرِيكِ ثُمَّ يَمْسِكُ الْكَيَّالُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهَا ثُمَّ يُسُرِّحُ يَدَهُ عَنْهَا، فَهُوَ الْوَفَاءُ .

فَقِيلَ لَهُ: فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ لِلمُبْتَاعِ: اسْتُوفِ بِنَفْسِكَ ؟

قَالَ :إِنْ كَالَ لِنَفْسِهِ فَلْيَسْتُوفِ وَلاَ يَتَعَد .

قَالَ ابْنُ رُشْد:هَذَا كَمَا قَالَ : إِنَّ الرَّزْمَ وَالتَّحْرِيكَ فِي الْكَيْلِ مِمَّا لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُصْنَعَ فِيهَا إِذْ لاَّ حَدَّ لَهُ يُعْرَفُ فَمِنْ الْوَاجِبِ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ أَهْلُ السُّوقِ لأَنَّهُ عُرْفٌ مَجْهُولٌ فَلا يُبَاحُ لَهُمْ التَّمَادي عَلَيْه . اه. .

انْظُرْ الْقبابَ عَلَى ابْنِ جَمَاعَةٍ وَ « نَوَازِلَ الْفَاسِيِّ » وَزَادَ الْفَاسِيُّ مَا نَصُّهُ :

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٣٠٠) وانظر أيضا (٧ / ٣٥٤) .

فَتَبَيْنَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ الْكَيْلُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَلاَ أَنْ يَنْفُذَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي، وَإِذَا قَسِيلَ: الْكَيْلُ الْمُعْتَادُ، فَإِنَّمَا هُوَ الْكَيْلُ الشَّرْعِيُّ، فَإِنْ قَصَدَ هَذَا الْكَيْلَ لَمْ يَجُزْ لَانَّهُ كَيْلٌ مَجْهُولٌ لاَ يَحُلُ شَرْعاً، فَإِنْ وَقَعَ التَّبايعُ بِكَيْلِ مَجْهُول، فَقَالَ يَجُزْ لَانَّهُ يُفْسَخُ لاَنَّ الْعُدُولَ عَنْ أَشُهُ يَكُيلُ الشَّرْعِيُّ فَكَالَ الْبَائِعُ أَشْهَبُ : لاَ يُفْسَخُ وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْجِزَافِ وَرَوَى غَيْرُهُ أَنَّهُ يُفْسَخُ لأَنَّ الْعُدُولَ عَنْ الْمَكْيَالِ الشَّرْعِيِّ فَكَالَ الْبَائِعُ الْمَكْيَالِ الْمَعْلُومِ إِلَى الْمَجْهُولِ عَرَرٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْكَيْلِ الشَّرْعِيِّ فَكَالَ الْبَائِعُ وَزَادَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرْط، فَهِي هِبَةٌ وَهِبَةُ الْمَجْهُولِ جَائِزَةٌ . اهد . الْمُوادُ مِنْهُ . اهد . والله تَعَالَى أَعْلَم أَعْ الله تَعَالَى أَعْلَم أَلْهُ مَعْلَى الْمَدْهُولِ جَائِزَةٌ . اهد . الْمُوادُ مِنْهُ .

(١٣١٧) [١١٦] سُؤَالٌ عَنْ التَّسْعير وَحُكْمه، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ التَّسْعِيرَ هُوَ : أَنْ يُحَدَّ لِلْبَائِعِ حَدَّا َلاَ يَبِيعُ شَيْئُهُ إِلاَّ بِهِ وَلاَ يَتَعَدَّاهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُبْتَدَأً مِنْ قِبَلِ الْحَاكِمِ يُعَلِّينُ لَهُمْ ثَمَنَا يَبِيعُونَهُ بِهِ عَلَى الْإِلْزَامِ كَمَا فِي « نَوَازِل الْفَاسِيِّ » . اهـ .

وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ الْجَالِبَ لاَ يُسَعَّرُ عَلَيْهِ اتَّفَاقاً كَمَا فِي (ق) (١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ، لَكِنْ إِنْ نَقَصَ مِنْ السُّوقِ . لَكِنْ إِنْ نَقَصَ مِنْ السُّوقِ .

وَأَمَّا أَرْبَابُ الْحَوَانِيتِ الَّذِينِ يَشْتَرُونَ مِنْ الْجَالِبِ فَقِيلَ : لاَ يُسَعَّرُ عَلَيْهِمْ كَالْجَالِبِ، قَالهُ مَالِكٌ فِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقِيلَ : يُسَعَّرُ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ حَبِيبِ .

أَبْنُ رَشْد: وَلاَ يُقَالُ لَهُمْ: بِيعُوا بِكَذَا، وَإِنَّمَا يُضْرَبُ لَهُمْ الرَّبْحُ عَلَى الأَثْمَانِ الْمُتْرُوا بِهَا لَهُمْ أَيْضاً: لاَ تَشْتَرُوا الَّتِي اشْتَرُوا بِهَا وَفِي مُتُوسِط الأَعْلَى وَالأَحْسَنِ، وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضاً: لاَ تَشْتَرُوا إلاَّ بِأَثْمَانِ الْمَصْلِ الْمَصْلِ الْمُعَلِي الْمُدَوَّةِ إِلَى أَرْضِ إِلاَّ بِأَثْمَانِ الْمَدُوَّةِ اللَّهُ الْمُدَوِّةِ اللَّهُ الْمُدَوِّةِ اللَّهُ الْمُدَوِّةِ اللَّهُ الْمُدَوِّةِ اللَّهُ الْمُدَوِّةِ اللَّهُ الْمُدَوِّةِ اللَّهُ الرَّبِيعِ عَنْ أَنْسَ - رَضِي [ق / ٥٥٤] الْحَرْبِ مِنْ ﴿ الْمُدُوّلَةِ اللَّهُ اللَّهُ الرَّبِيعِ عَنْ أَنْسَ - رَضِي آ ق / ٥٥٤]

التاج والإكليل (٤/ ٣٨٠).

⁽٢) كلمة لم أتبينها في الأصل .

اللهُ عَنْهُ - مَا نَصُّهُ : إِنَّ النَّاسَ قَالُوا : يَارَسُولَ الله غَلاَ السَّعْرُ فَسَعِّرْ لَنَا . فَصَالُ: ﴿ إِنَّ اللهُ عَلَىٰ السَّعْرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ وَإِنِّى لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَة فِي دَم وَلاَ مَالَ ﴾ (١) . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودٍ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ . اه. .

فَائدةٌ : قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي « شَرْحِ الإِرْشَادِ » : وَمِمَّا جُرِّبَ بِحُكْمِ اللهِ تَعَالَى أَنَّ التَّسْعِير يَجْلِبُ الْغَلاءَ وَأَنَّ التَّجر بِالزَّرْعِ فِي أَيَّامِ الْغَلَاء يَمْحَقُ الأَمْوالَ، وَكَذَلِكَ التَّجَرُ بِالْعَبِيدِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اللهَ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٨) [١١٧] سُؤَالٌ عَنْ الأحْتكَارِ وَحُكْمِهُ أَيَجُوزُ أَمْ لِاَ ؟

جَـوابُهُ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى « الرِّسَالَة » : وأَمَّا الْحِكْرَةُ فَهُو أَنْ يَعْمَدَ إِلَى الْسُواقِ الْمُسْلَمِينَ وَيَشْتَرِي كُلَّ مَا فِيهِ مِنْ السَّلَعِ ، فَهَذَا إِنْ كَانَ يَضِرُّ بِالنَّاسِ يُمْنَعُ مَنْ ذَلَكَ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا لَهُمْ حَاجَةٌ إلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لاَ يَضُرُّ بِهِمْ لاَ يُمْنَعُ مِنْ ذَلَكَ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِمنْعِ الْحِكْرةِ ، هَذَا فِيمَا اشْتَرَاهُ مِنْ السُّوقِ ، وأَمَّا إِذَا زَرَعَهُ وَكَانَ خَزَّانَا أَوْ جَلَبَهُ مِنْ مُوضِعِ آخَرَ فَلاَ يُجْبَرُ عَلَي بَيْعِهِ وَلاَ يُمْنَعُ مِنْ حَكْرَتَه ، لأَنَّهُ لَمْ يَضُرُ بِالنَّاسِ وَيَجُوزُ أَنْ يَرْصُد بِهِ الْعَلاَءِ وَيبِيعَهُ غَالِياً لأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا الْمَعْرَى لاَ يُحِبُّ أَنْ يَشْتَرِي إلاَّ رَخِيصًا ، وقَدْ سُئِلَ لاَ يُجبُّ أَنْ يَشْتَرِي إلاَّ رَخِيصًا ، وقَدْ سُئِلَ لاَ يُجبُّ أَنْ يَشْتَرِي إلاَّ وَالْمَانَ إِنَّا اللهُ تَعَالَى عَنْهُ – عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : مَا مِنْ أَحَد يَبْتَاعُ طَعَاماً أَوْ مَحْرُونَ وَاحْتِجَ إِلَا فَلِكَا لِ يَعْلُو وَلَكِنْ لاَ أُحِبُّ ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ بِالْبَلَد طَعَامٌ مَنْ وَاحْتِجَ إِلَيْهِ لِلغَلاَءِ ، فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَأْمُرَ الإُمَامُ بِإِخْرَاجِهِ إِلَى السُّوقِ فَيْبَاعُ ، مَا مَنْ وَاحْتِجَ إِلَيْهِ لِلغَلاءِ ، فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَأْمُرَ الإُمَامُ بِإِخْرَاجِهِ إِلَى السُّوقِ فَيْبَاعُ ، مَخْرُونٌ وَاحْتِجَ إِلَيْهِ لِلغَلاءِ ، فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَامُو الإُمْمُ بِإِخْرَاجِهِ إِلَى السُّوقِ فَيْبَاعُ ،

⁽۱)أخرجه أبو داود (۳٤٥١) والترمذي (۱۳۱٤) وابن ماجه (۲۲۰۰) وأحمد (۱٤٠٨٩) وأبو يعلى (۳۸۳۰) والبيهقى فى « الكبرى » (۱۰۹۲۷) من حديث أنس رضي الله عنه . قال الترمذي : حسن صحيح .

وقال الألباني : صحيح .

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري ، وأبي جحيفة وابن عباس .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يُمْنَعُ مِنْ احْتَكَارِ الزَّيْتِ وَالْعَسَلِ وَالطَّعَامِ وَالسَّمْنِ وَشَبْهِهِ أَضَرَّ ذَلِكَ بِالنَّاسِ يَوْمَ احْتِكَارِهِ أَمْ لا ، وَأَمَّا الْعُرُوضُ إِنَّمَا يَمْنَعُ مَنْ احْتِكَارِهَا فِي وَقْتِ يَضُرُّ بِالنَّاسِ فَلاَ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ .

قَالَ صَاحِبُ « الْبَيَانِ » (١) : وَفِي احْتَكَارِ الأَطْعِمَةِ أَقْوَالٌ : ثَـالِثُهَا : تَخْصِيصُ الْجَوَازِ بِالإِدَامِ وَالْفَـوَاكِهِ الْجَوَازِ بِالإِدَامِ وَالْفَـوَاكِهِ وَالسَّمْن . اهـ . الْمُرادُ منْهُ .

وَفِي (عج) مَا مَعْنَاهُ : أَنَّ مَنْ جَلَبَ طَعَامًا إِنْ شَاءَ بَاعَ وَإِنْ شَاءَ احْتَكَرَ إِلاَّ إِنْ نَزَلَتْ حَاجَةٌ قَادِحَةٌ أَوْ أَمْرٌ ضَرَرٌ بِالْمُسْلِمِينَ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ عِنْدَهَ ذَلِكَ أَنْ يَبِعِهُ بِسِعْرِ وَقَتِه ، فَإِنْ لَـمْ يَفْعَلْ أُجْبِرَ عَلَى ذَلِكَ إِحْيَاءً لِلْمُهَجِ وَإِبْقَاءً للرَّمَقِ . اهـ. وَعَزَاهُ لِلْقُرْطُبِيِّ .

ثُمَّ قَالَ: وَمِثْلُهُ مَا زَرَعَهُ وَاسْتَظْهَرَ أَنْ حُكْمَ غَيْرِ الطَّعَامِ إِذَا اشْتَرَاهُ فِي وَقْت يَضُرُّ بِالنَّاسِ مِنْ حُكْمِ الطَّعَامِ وَأَنَّهُ إِذَا زَرَعَ أَوْ جَلَبَ أَوْ اشْتَرَى فِي سِعَةَ وَاضْطُّرَ لَهُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الطَّعَامِ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ للشَّخْصِ أَنْ يَشْتَرِيَ فِي وَقْتِ السِّعَة قُوتَ مَكْمَهُ حُكْمُ الطَّعَامِ أَيْضًا ، ويَجُوزُ للشَّخْصِ أَنْ يَشْتَرِيَ فِي وَقْتِ السِّعَة قُوتَ سَنَة أَوْ أَكْثَرَ ، وَأَمَّا فِي وَقْتِ الضِيقِ فَإِنَّمَا يَشْتَرِي مَا لاَ يَضِيقُ كَقُوتِ شَهْرٍ أَوْ أَيَّامٍ وَنَحُو ذَلكَ . اهد .

إِلَى أَنْ قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا خِيفَ بَحَسْ الطَّعَامِ إِثْلافُ الْمُهَجَ فَإِنَّهُ يَتَفَقُّ الْبَاجِيُّ وَالْقُرْطُبِيِّ وَابْنُ رُشْدَ عَلَى وُجُوبَ بَيْعِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَأَمَّا إِنْ مَسَّتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ الْخَوْفُ الْمَذْكُورُ ، بَلَ دُونَهُ ، فَهَذَا مَحَلُّ الْخِلافِ بَيْنَ الْبَاجِيِّ وَابْنِ وَلَمْ يَكُنْ الْخَولافِ بَيْنَ الْبَاجِيِّ وَابْنِ رُشْدُ ؛ فَالأُوَّلُ لَا يُوجِبُ بَيْعَهُ وَالثَّانِي يُوجِبُهُ . اهد . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ وَبَعْضُهُ اللهَ عَلَمُ . اهد . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

البيان والتحصيل (۷ / ۳٦٠ – ٣٦١) .

(١٣١٩) [١١٨] اسُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَلَّ أَجَلُه وَبَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ وَاسْتَرَطَ عَلَيْه عَدَمَ الْمُقَاصَّة أَيْجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنَّ الْبَيْعَ غَيرُ صَحِيحٍ بِمَنْزِلَةِ اشْتِرَاطِ تَأْحِيرِ الدَّيْنِ فَهُوَ سَلَفٌ ، وَعِنْدَ أَشْهَب يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ، وَأَصْبُغَ يَأْمَرُ بِهِ كَمَا فِي « كَبِيرِ» (مخ) . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٠) [١١٩] سُؤَالُ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ذَهَبًا أَوْ فضَّةً مَثَلاً، فَلَمَا حَلَّ الأَجَلُ دَفَعَ لَكَ سِلْعَةً، وَقَالَ لَكَ : بِعْهَا وَاسْتَوفِ حَقَّكَ مِنْ ثَمَنِهَا أَيجُوز لَكَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي كَتَابِ الصَّرْفِ مِنْ " الْمُدُوَّنَةِ "(١): وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ أَلْفُ دِرْهَمِ إِلَي أَجَلِ فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ دَفَعَ إِلَيْكَ عَرَضاً ، وَقَالَ لَكَ : بِعْهُ وَاسْتَوْفِ حَقَّكَ مِنْهُ، جَازُ ، أَمَّا أَنْ يُعْطِيكَ سِلْعَةً مِنْ صِنْفِ مَا بِعْتَ مِنْهُ بِدَيْنِكَ وَهِي أَفْضَلُ فَلاَ يَجُوزُ ، وأَمَّا إِنْ كَانَتْ مِثْلُهَا فِي الصَّفَةِ وَالْجَوْدَةِ أَوْ أَدْنَى فَلاَ تُهْمَةً فِي ذَلِكَ .

وَفِيهَا أَيْضًا : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَرْهِمٌ فَلاَ يُعْجَبُنيَ أَنْ تُعْطِيَهُ دِينَارًا لِيَصْرِفَهُ وَيَسْتَوْفِيَ دَرَاهِمَهُ وَأَخَافُ أَنْ يَحْبِسَهُ وَيَصِيرُ صَرِفًا مِنْ نَفْسِهِ ، وَكَذَا الْفُلُوسُ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢١)[١٢٠] سُوَّالُ عَمَّنْ خَلَطَ لَبَنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ لِإِخْراجِ زَبَدِهِمَا، أَهُوَ غَشُّ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُمَا وَالْحَالَةُ كَذَلكَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (س) نَاقلاً عَنْ ابْنِ رُشْد^() : إِنَّهُ غِشٌّ ، وَمَنْ فَعَلَ كَذَلكَ فَلاَ يَبِيعَ لَبَنَهُمَا وَلاَ زَبَدَهُمَا إِلاَّ بِبَيَانٍ ، وَنَحْوُهُ ً فِي (ق)^(٣). اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٢) [١٢١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ أَسْلَمَ لأَخَرَ جَمَلاً فِي أَمَةٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَتَّاهُ

⁽۱) انظر « المدونة » (۹ / ۹۶)

⁽٢) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٣٣٧ - ٣٣٨) .

⁽٣) التاج والإكليل (٤/ ٣٤٥) و « الذخيرة » (٥/ ٨٧) وهو قول ابن القاسم .

بسُبَاعيَّة عنْدَ حُلُول الأَجَل يَدْفَعُ لَهُ حينشذ حقّا وَابْنَ لَبُون إِبِلاً ، وَإِنْ أَتَاهُ بِسُدَاسيَّة يَدُفَعُ لَهُ حَقِّا فَقَطْ ، ثُمَّ بَعْدَ أَشْهُ رِ أَخْبَرَ أَحَدُّ الْمُسلَّم إِلَيْه بَفَساد الْبَيْع وَقَدَمَ إِلَى الْمُسلَم وَأَعْلَمَهُ بِفَسَاد الْبَيْع وَطَلَب منه أَنْ يَدْفَعَ لَهُ الأَنْ قَيمَة جَمَله أَوْ يَسير مع مَعَهُ إِلَي مَنْزِله يَدْفَعُ لَهُ الأَنْ وَلَكَ وَآلَ الأَمْرُ بَيْنَهُمَا إِلَى إَسْقَاطِ الزِّيَادَة وَأَنَّ الْبَعْ بَيْنَهُمَا إِلَى إَسْقَاط الزِّيَادَة وَأَنَّ الْبَعْ بَيْنَهُمَا : إِنَّمَا هُو بِالْجَمَل وَالأَمَة فَقَطْ. مَا الْحُكُمُ في هَذَا ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّ الْبَيْعَ الأُوَّلَ فَاسِدٌ لَلْجَهْلِ فِيهِ بِقَـدْرِ الثَّمَنِ وَالْمَثْمُونِ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ صِحَّةٍ الْبَيْعِ : (وَجُهِلَ بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنٍ) (١) اهـ .

وَلَتَأَخُّرِ بَعْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِيهِ أَيْضًا بِشَرْط ، وَفِي « الْمُدوَّنَة »(٢): وَإِذَا أَسْلَمْتَ مَائَةَ دِرْهَمٍ فِي طَعَامٍ فَنَقَّذْت [ق / ٥٥٥] خَمْسِينَ وَأَجَّلَكَ بِخَمْسِين فَلاَ يَجُوزُ فَسْخُ الْمُسْلَم كُلِّهِ. اهـ .

إِذَا تَمَهَّدُ هَذَا فَلَيْسَ لَصَاحِبِ الْجَمَلِ إِلاَّ قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ لِفُواَتِ الْجَمَلِ بِطُولِ الرَّمَانِ وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَ إِلاَّ قيمة جَملهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَليل : (وَإِلاَّ مَمَنَ قَيمَتَهُ حَينَئذ) (٢) . قَالَ (مخ) (٤) في « كَبيرِه » في تَقْريرِه لكَلاَّمه : وأَلاَّ ضَمنَ قيمتَهُ حينَئذ) (٦) كَانَ مُتَّفَقًا عَلَى فَسَاده ، [وَفَرْضُ الْمَسْأَلَة أَنَّهُ إِنْ] (١) يَخْتَلُفَ فِي مَحَلّهِ فَي مَحَلّهِ فَا الْمُقُومِ الْقَيْمَة حِين الْقَبْضِ وَالْقِيمَة يَوْمَ الْقَبْضِ فِي مَحَلّهِ لاَ الْمَحَلُّ الْمَنْقُولَ إِلَيْهِ . اه..

وَالشَّاهِدُ أَيْضًا عَلَى فَتُوى الْجَمَلِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي مَبْحثِ مُفَوِّتَاتٍ

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٦٩) .

⁽۲) انظر : « المدونة » (۹ / ۳۸) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٥/ ٨٦) .

⁽٥) في (مخ) : بل .

⁽٦) في (مخ) : و .

الْبَيْعِ الْفَاسِد : وَبِطُولِ زَمَانِ حَيَوَانِ وَفِيَهَا شَهْرٌ وَشَهْرَانِ (١) .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا فَسَادُ الْبَيْعِ الثَّانِي إِذْ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْجَمَلِ إِلاَّ قِيَمَتَهُ حَالَةَ يَوْمِ قَبْضِهِ لَفُواتِه ، وَقَدْ فَسَخَهَا فِي شَيْءٍ لاَ يَتَعَجَّلُهُ الأَنَ وَهِيَ [] [1] فَصَارَتُ الْمَسْأَلَهُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَي الْمَنْعِ : (كَكَالِئِي بِمِثْلِهِ فَسَخَ مَا فِي الذِّمَّةَ فِي مُؤَخَّرٍ) [7]. اهد .

وَلاَ سَيَّمَا إِنْ فَصلاَ ذَلِكَ قَبْلَ مَعْرِفِتهما لِقَدْرِ الْقِيَمةِ فَيُضَمُّ إِلَى ذَلِكَ مَانِعٌ ٱخَرَ وَهُوَ الْجَهْلُ بِقَدْرِ الثَّمَنِ. اَهـ. والله تَعَالَى أَعْلمُ .

(١٣٢٣) [١٢٥] سُؤَالٌ وجَوَابُهُ:

وَبَعْدُ فَاعْلُمْ بَأَنَّ مَسْأَلَةَ الدَّارِ الْمَبِيعَةِ وَاسْتَثْنَى بَائِعُهَا سُكْنَاهَا أَرْبَعَ سنينَ . قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِيهَا مَا نَصَّهُ : وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا جَوَازُ بَيْعَ الدَّارِ وَاسْتَثْنَاء سُكْنَاهَا مُدَّة لاَ تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا بِسَنَة وَنِصْفٍ أَوْ سَنَتَيْنِ رَابِعُهَا ثَلاَثًا وَخَامِسُهَا خَمْسًا وَسَادِسُهَا عَشْرًا .اه . الْمُرَادُ مِنْهُ.

وَمَشْهُورُهَا الْقَوْلُ الأَوَّلُ الاقْتصَارِ فَاتحَة الْمَذْهَبِ عَلَيْهِ فِي كَتَابِ بَيْعِ الْغَرَرِ . . وَالْمُ لاَبْسَةُ بِقَوْلِهَا : وَيَجُورُ لَمَنْ بَاعَ دَارَهُ وَدَابَّتَهُ أَنْ يَسْتَشْنِيَ سُكُنّى الدَّارِ سَنَةً وَرُكُوبَ الدَّابَةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ وَلاَ يَجُورُ فِي ذَلِكَ مَا بَعُدَ مِنْ الأَجَلِ ، وَلاَ حَيَازَةُ الْبَاتِعِ وَلاَ رُكُوبُ الدَّابَةِ شَهُرٌ . اه . وَآقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ في الْبَاتِعِ وَلاَ رُكُوبُ الدَّابَةِ شَهُرٌ . اه . وَآقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ في الْمُخْتَصَرِهِ » (٤) وَأَبْنُ عَاصِمٍ فِي رَجَزِهِ (٥) ، وَلِذَا صَدَرَ بِهِ ابْنُ عَرَفَة أَيْضَا عَن ابن إِلَيْ اللهَ عَن ابن

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

⁽٢) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

⁽٣) مختصر خليل (ص ١٧٦) .

⁽٤) انظر « مختصر خليل » (ص / ١٧٦).

⁽٥) انظر « شرح ميارة » (٢ / ١٥٥) .

رُشْد (١) بِمَا نَصُّهُ : يَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ فِي ذَلِكَ لِحَالِ الْبِنَاءِ فِي أَمْنِهِ وَضَعْفِهِ. اه. .

وَفِي القَلْشَانِيِّ عَنْ ابن محْرِز نَحْوَهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَبِرَ حُجْرَةَ الْبِنَاءُ فِي الدَّارِ وَإِتْقَانَهَا وَعَيْرَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ الدُّورِ الَّتِي يَرَى أَنَّهَا لاَ تَتَغَيَّرُ إِلَي عَشْرِ سنينَ مَثَلاً لَمْ يُمنَعْ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ أَجَازَ ابْنُ شِهابِ بَيْعَ الدَّارِ وَاسْتَثْنَاءَ سَكُنَى عَشْرِ سنينَ فيها ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ الدُّورِ الَّتِي يَرَى أَنَّها بَيْعَ الدَّارِ وَاسْتَثْنَاءَ سُكُنَى عَشْرِ سنينَ فيها ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ الدُّورِ الَّتِي يَرَى أَنَّها تَتَغَيَّرُ لاَ تَتَغَيَّرُ فِي سَنَةً أَوْ أَقَلَ مِنْهَا لَمْ يَجُزُ اشْتَرَاطُ ذَلِكَ فِيها . فَإِنَّمَا الاعْتِبَارُ بِالتَّغَيِّرِ لاَ بِالْمُدَّةِ وَلِذَلِكَ يُهِا . فَإِنَّمَا الاعْتِبَارُ بِالتَّغَيِّرِ لاَ بِالْمُدُةَ وَلِذَلِكَ يُفِي سَنَةً أَوْ أَقَلَ مِنْهَا لَمْ يَجُزُ اشْتَرَاطُ ذَلِكَ فِيها . فَإِنَّمَا الاعْتِبَارُ بِالتَّغَيِّرِ لاَ بِالْمُدُةَ وَلِذَلِكَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الدُّورِ وَالْحَيُوانِ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : أَجَازَ (ق) (٢) اسْتِثْنَاء مَنْفَعَة الأَرْضِ عَشْرَةَ أَعْوَامٍ ، وَعَنْهُ فِي « الْمُوازِيَةِ » : جَوَازُ اسْتِثْنَاءِ سُكْنَى الدَّارِ عَشْرَةَ أَعْوامٍ، وَأَجَازَ سَحْنُونُ ثَلَاثَةَ أَعْوامٍ. اهد .

وَنَحْوُهُ فِي الْبنانِيِّ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ نَقْلاَ عِنْ ﴿ التَّوْضِيحِ ﴾ : أَجَازَ ابْنُ الْقَاسِمِ اسْتَشَنَاءَ سُكُنَى الدَّارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِ وَلَمْ يُجِزْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لِمَا يُخْشَى مِنْ تَغَيُّرُهَا وَأَجَازَ ابْنُ حَبِيبِ السَّنَتَيْنِ ، وَقَيِلَ : السَّنَةَ وَنِصْفَ . . إِلَخْ .

قَىالَ: وَالْخِلاَفُ خِلاَفٌ فِي حَالَ لاَ فِي فَقْه ، فَإِنْ كَانَـتْ الْمُدَّةُ لاَ تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا جَازَ ، وَيُواَفِقُهُ قَوْلُ (قَ) (٣) مَنْ ﴿ الْمُدَوَّنَةِ ﴾ (٤) وَغَيْرِهَا : يَجُوزُ بَيْعُ الدَّارِ وَاسْتَثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لاَ تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالَبًا. اه. .

قَالَ: وَبِه تَعْلَمُ أَنَّ مَا هُنَا مِنْ التَّحْديد غَيْرُ مُعْتَمَد . اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظه .

وَفِي « الْمِعْيَارِ » : أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الدَّارِ عَلَى أَنْ لاَ يَقْبِضَهَا إِلَى عَشْرِ سِنِينَ عَلَى

⁽۱) انظر « البيان والتحصيل » (۷ / ۵۰۳ – ۵۰۵) .

⁽۲) لعله يشــير بــ (ق) هــنا لابن القاسم لا إلى « المــواق » فإن ابن رشـــد توفي سنة (٥٢٠) والمواق توفى سنة (٨٩٧) فكيف ينقل ابن رشد عنه .

⁽٣) التاج والإكليل (٥/ ٤١٠).

⁽٤) انظر : « المدونة » (۱۰ / ۲۰۵) .

مَذْهَبِ ابْنِ شِهَابِ إِذَا كَانَ الْبِنَاءُ جَدِيدًا لا يُخَافُ عَلَيْهِ. اهـ.

وَبَهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّحْدِيدَ بِالتَّغَيُّرِ لا بِالْمُدَّةَ عَلَى مَا يَنْبَغِي عَنْدَ ابْنِ رُشْدٍ وَٱبْنِ مَحْرِزِ وَأَتَبَاعِهِمَا ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ الدُّورِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٤) [١٢٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل بَاعَ غَنَمًا لأَخَرَ بَبَقَرَات وَبَعْضَ الْغَنَمِ لِعَنْمَ الْغَنَمِ لِعَنْمَ الْغَنَمِ لِعَنْمَ الْعَنَمِ وَبَعْضَهَا لِزَوْجَتِهِ وَبَعْضَهَا وَقْفٌ عَلَيْهِ أَيْصِحُ الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لا يَصِحُ لِوَجْهَيْنِ:

ِ أَحَدُهُ مَا : جَهْلُ تَفْصِيلِ الثَّمَنِ عَلَى الْمَثْمُ ونِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (كَعَبْدَيْ رَجُلَيْنِ بكَذَا)^(١) . اهـ .

الثَّانِي: الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشِّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا: (وَعَدَمُ حُرْمَةَ وَلَوْ لَبَعْضِهِ) (٢) قَالَ (مِخ) (٣) كَمَنْ بَاعَ دَارًا فَوَجَدَ بَعْضَهَا حَبْسًا. اه. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٣٢٥) [١٢٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ دَارًا غَائِبَةً ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ الْبَيْعِ جَهْلَ قَدْرِهَا ليَرُدَّ الْبَيْعِ أَيُصَدَّقُ في دَعْوَاهُ أَمْ لاَ ؟

جَـوابُهُ: قَالَ الْمُتَيطِيُّ : مَنْ بَاعَ مِلْكَا غَائِبًا عَنْهُ ثُمَّ ادَّعَى الْجَهْلَ بِمَا بَاعَ، فَإِنْ وَقَعَ فِي وَثِيقَةِ الْبَيْعِ وَعَرِفَا الثَّمَنَ وَالْمَ ثُمُونَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْقِيَامُ وَلاَ يَمِينَ لَهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ سَقَطَتَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ يُصَدَّقُ أَيْضًا وَلاَ يَمِينَ لَهُ إِلاَّ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى صَاحِبِهِ فَإِنْ سَقَطَت هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ يُصَدَّقُ أَيْضًا وَلاَ يَمِينَ لَهُ إِلاَّ أَنْ يَدَّعِي عَلَى صَاحِبِهِ بِعَلْمٍ جَهْلِهِ عَلَى وَجُه يُمْكِنُ فَتَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ مَا عَلِمَ بِجَهْلِهِ ، فَإِنْ نَكَلَ بَعِلْمٍ جَهْلِهِ عَلَى وَبُعْ مَكِنُ فَتَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ الْبَيْعُ .

ُ وَقَالَ ابْنُ رُشْد : مَنْ بَاعَ أَمْلاَكًا وَهُو غَائِبٌ عَنْهَا وَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلُهَا قَطُّ وَانْعَقَدَ

⁽١) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص ۱۲۹) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٥ / ٢٢) .

عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ يَعْرِفُ قَدْرَهَا كَمَا كَتَبَ الْمُوَثِّقُ، وَكَذَا يَكُفِي الْمَوْضِعُ يَشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلُهَا قَطُّ ، وَلاَ يَعْرِفُ قَدْرَهَا وَلا مَبْلَغَهَا، فَلاَ يَلْتَفْتُ إِلَى دَعْوَاهُ الْجَهْلِ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَ مَا بَاعَ وَلاَ آقَ / ٥٥٦) يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ كَلاَمٌ إِلاَّ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ فَيَهِمَا بَاعَ وَلاَ [ق / ٥٥٦) يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ كَلاَمٌ إِلاَّ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الْمُبْتَاعَ يَعْلَمُ جَهْلَهُ بِذَلِكَ فَتَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ الْيَهِمِينُ . اه. . أَنْظُرْ « نَوَازِلَ الْورزازِيَّ » و « الْمعْيَارَ » . اه. . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٦) [١٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ نصْفَ سلْعَة لآَخَرَ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النَّصْفَ الآَخَرَ بَلِلَد آَخَرَ، وَقُلْنَا بِعَدَمِ جَوَازِه كَما هُوَ الْمنْصُوصُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ إِلاَّ بَعْدَ سَفَرِهِ بِهَا وَبَيْعِهَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْـحَاجِبِ ^(١): فَلَوْ (بَاعَ)^(٢) نصْفَ سِلْعَةٍ عَـلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ نِصْفَهَا فَثَالِثُهَا إِنْ عَيَّنَ أَجَلاً ، وَرَابِعُهَا [الْعكْسُ]^(٣) .

قَالَ شَارِحُهُ الْقَلْشَانِيُّ :

الْأُوَّلُ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا ، وَهُو َقُولُ ابْنِ لُبَابَةَ وَظَاهِرُ « الْمُوطَّأَ »

وَالثَّانِي : الْمَنْعُ مُطْلَقًا ، لِأَحَدِ قَولَيْ « الْمُدَوَّنَة » وَاخْتَيَارُ مُحَمَّد .

وَالشَّالِثُ : التَّفْصِيلُ فَإِنْ ضَرَبَا لِلْبَيْعِ أَجَلاً وَكَانَ الْبَيْعُ بِالْبَلَدِ جَازَ وَإِلاَّ امْتَنَعَ وَهُوَ الْمَشْهُورُ .

وَالرَّابِعُ: عَكْسُهُ وَهُوَ مَا فِي « مُخْتَصَرِ مَـا لَيْسَ بِالْمُخْتَصَرِ » : إِنْ ضَرَبَا أَجَلاً كُرِهَ وَإِلاَّ جَازَ ، وَلَعَلَّ الْكَرَاهَةَ الْمُرَادُ بِهَا الْمَنْعُ. اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلاَفٍ وَحِينتِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ

⁽١) جامع الأمهات (ص / ٤٣٥) .

⁽٢) في « جامع الأمهات » : باعه .

⁽٣) في « جامع الأمهات » : عكسه .

قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: ﴿ فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ) (١) اه. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٣٢٧) [١٢٦] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِ أَتْمَّتِنَا أَنَّ مِنْ شُرُوطِ بَيْعِ الْجُزَافِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَايِعَان عَارِفَيْن بالْحَزر .

فَهَلْ إِذَا كَانَا عَالِمِينَ بِهِ لأَبُدَّ أَنْ يَلْفُظَ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ مِنْ حزر ذَلكَ الْبَيْعَ أَوْ لاَ وَيَصَحُّ ذَلَكَ عَلَى الْمُسَاكَنَة إِذَا عَرِفَا وَجْهَ الْحزَرِ ؟

جَوَابُهُ:أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُ كُلاّ مِنْهُمَا إِعَلامُ صَاحِبِهُ بِمَا حَرِزَ كَمَا فِي « الْمِعْيَارِ » .

(١٣٢٨) [١٢٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ لآِخَرَ نِصْفَ فَرَسِ عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا سَنَةً، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَـــوَابُهُ: فَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : لاَ بَاسْ بِبَيْعِ نصْفِ الأَمَةِ وَالدَّابَّةِ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمُشْتَرِيَ نَفَ قَتَهَا سَنَةً وَأَنَّهَا إِنْ مَاتَتْ أَوْ بَاعَهَا فَذَلِكَ لَهُ ثَابِتٌ. اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٩) [١٢٨] سُوَّالُ عَنْ رَضِيعِ أَتَى به بَدَويَّان يَبِيعَانه وَاشْتَراهُ منْهُمَا بَدُويَّ بَثَمَن بَخْس بَعْدَ سُوَّالِ النَّاسِ لَهُمَا عَنْهُ وَقَالاً : إِنَّهُ عَبَدٌ لَهُمَا أَوْ أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ عَنْدَهُمَا وَعَسُرَتْ مُعَامَلَتُهُ عَلَى مُشْتَرِيه وَتَركه وَقَبَضَهُ آخَرُ وَعَسُرَتْ عَلَيْه مُعَالَجَتُهُ أَيْضًا وَتَركَهُ فِي مَصْنَعه بأَنْ رَحَلَ عَنْهُ وَتَركه بَجَزيرة مَحَلَّته وَرَأَتْهُ صَبِيَّةٌ كَانَتْ فِي مَصْنَعه بأَنْ رَحَلَ عَنْهُ وَتَركه بَجَزيرة مَحَلَّته وَرَأَتْهُ صَبِيَّةٌ كَانَتْ فِي مَلْعَب وَأَتَتْ به إلَى وَالدَّيْهَا وَأَنفَقَا عَلَيْه وَعَالَجَاهُ حَتَّى كَبُرَ عِنْدَهُمَا وَمَاتَا عَنْهُ وَعَالَجَاهُ وَتَى كَبُر عَنْدَهُمَا أَعْتَقَاهُ أَوْ تَمَلَّكاه وَحَازَتُهُ الْابْنَةُ وَزَوْجُهَا بَعْدَهُمَا وَادَّعَتْ أَنَّهُ مَلْ في حَيَاتِهِمَا أَنَّهُمَا أَعْتَقَاهُ أَوْ تَمَلَّكاه وَحَازَتُهُ الْابْنَةُ وَزَوْجُهَا بَعْدَهُمَا وَادَّعَتْ أَنَّهُ مَلْ في حَيَاتِهِمَا أَنَّهُمَا أَعْتَقَاهُ أَوْ تَمَلَّكاهُ وَحَازَتُهُ الْابْنَةُ وَزَوْجُهَا بَعْدَهُمَا وَادَّعَتْ أَنَّهُ مِلْكُهَا وَهُوَ يُنْكُو ذَلِكَ وَيَدَّعِي الْحُرِيَّة وَكَانَتُهُ مِنْ الْأَيَّامِ قَالَتْ لَهُ يَدُفَعُ لَهَا مَا عِنْدَهُ مَنْ الْبَقَر وَتَعْتَقَهُ فَرَضِي بَذَلِك وَدَفَعَهُ إِلَى وَلَكَ مَنْ الْبَقَر وَتَعْتَقَهُ فَرَضِي بَذَلِك وَدَفَعَهُ لَهَا وَقُرَكَتْ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ ، مَا الْحُكُمُ فيه ؟ أَيُحْمَلُ لَهَا وَقَبَضَتْ مُنْهُ مَرْكُوبًا وَجَذَعَةً وَتَرَكَتُ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ ، مَا الْحُكُمُ فيه ؟ أَيُحْمَلُ لَهَا وَقَبَضَتْ مُنْهُ مَرْ لُكَ مَا الْحُكُمُ فيهِ ؟ أَيُحْمَلُ لَقَاتَ الْمُعَرِقُولُ الْمَا مَا عِنْدَةً لَا لَا عَلَى الْمُعَلِّي الْمَا الْحُكُمُ أَوْمِ مِنْ الْمُعَلِ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

عَلَى أَنَّهُ لَقِيطَةٌ وَعَلَيْهِ فَيكُونُ حُرًّا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ ؟ وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ شَرَاؤُهُ مِنْ الْجَالِبِينَ لَهُ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يَكُونُ لِمُشْتَرِيهِ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ حَيًّا وَلُورَثَتِه إِنْ مَاتَ وَمَنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ بِنَفَقَتَه ، أَوْ يَكُونُ للصَّغيرة بِالْتِقَاطَهَا لَهُ بَعْدَ تَرْكُ مُشْتَرِيهِ لَهُ، وَمُلْتَقَطِهِ أَيْضًا بَعْدَهُ بِمَضَيْعَة بِنِيَّة عَدَمِ الرَّجُوعِ فِيهِ وَعَلَيْهِ يَكُونُ حُرًّا بِمَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ لَا ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَالِمُ الْهُمَامُ سَيِّدِي أَحْمَدُ زروق فِي شَرْحِه عَلَى « الوغليسية » مَا نَصُّهُ : وَأَسْوَاقُ الإِسْلاَمِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْحَلاَلِ وَكَذَلِكَ أَمْوالُهُمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلاَفُهُ أَوْ تَقُومُ عَلاَمَةٌ بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ وَالحَلاَلُ مَا جُهِلَ أَصْلُهُ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعِ آخَـرَ مِنْهُ: وَإِنْ اخْتَلَطَ غَيْـرَ مَحْصُـورٍ كَأَمْـوَالِ زَمَانِنَا فالأصْلُ الْحَلاَلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلاَفُهُ أَوْ يَظُنُّ بِعَلاَمَةٍ أَوْ قَرِينَةٍ فَيَعْمَلُ عَلَيْهَا.

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالأَصْلُ فِي كُلِّ مُسْلِمٍ حِليَّةٍ مَا بِيَـدِهِ حَتَى يَتَحَقَّقَ خِلاَفُهُ أَوْ يَظُنُّ بِعَلاَمَةِ. اهـ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ جَوَازَ اشْتَرَاتِهِ مِنْهُ مَا وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُمَا حَتَّى يَتَحَقَّقَ خَلَافُ ذَلِكَ أَوْ يَظُنُّ بِعَلاَمَة ، وَلَذَا قَالَ (عج) : أَنَّه يَجُوزُ للشَّخْصِ أَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَهُو لاَ يَعْلَمُ صحَّةً ملك بَائِعها ولاَ عَدَمَهُ ، فَإِذَا اسْتَحَقَّتْ رَجَعَ بَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَهُو لاَ يَعْلَمُ صحَّةً ملك بَائِعها ولاَ عَدَمَهُ ، فَإِذَا اسْتَحَقَّتْ رَجَعَ بِشَمَنها. اهد. وفي (شخ) عَنْ ابْنِ وضَّاح: احْفَظُوا عَنِّي: كُلُّ مَا يُبَاعُ فِي الأَسُواق بَيْعُ صححة حَلال جَائِزٌ ولَيْسَ عَلَيْكَ أَنْ تَكْشَفَ عَنْ شَيْء مِمَّا وُجِدَ بِه، فَمَنْ أَدْخَلَ فِيه غَيْرَ النَّكُ لاَ يَكُلُّ مَا إِثْمُهُ عَلَى نَفْسِهِ فَاشْتَرِ وَلاَ تَكْشَفُ لأَنَّ السُّوقَ لَحَمِيعِ النَّاسِ . اهد.

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لِلصَّغِيرَةِ خَاصَّةً بِالْتَقَاطِهَا لَهُ بَعْدَ تَرْكِ مُ شُتَرِيهِ لَهُ وَمُلْتَقِطِهِ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لِلصَّغِيرَةِ خَاصَّةً بِالْتَقَاطِهَا لَهُ بَعْدَهُ بِمَضْيَعَةٍ عَلَى أَنَّهُ لِمَنْ وَجَدَهُ فَلاَ سَبِيلَ إِلَى أَخْذِهِ مِمَّنْ أَخَذَهُ . اه. .

وَلاَ يُصَدَّقُ فِي دَعُواهُ الْحُرِيَّةَ إِلاَّ بِبَيِّنَة تَشْهَدُ بِهَا لَهُ إِذْ لاَ وَجْهَ عِنْدَهُ يعْرفُ بِهَا حُرِّيَّتُهُ سُوى الْبَيْنَة لِثُبُوت حَوْزِ الْمَلْكَ عَلَيْهِ وَهُوَ رَضِيعٌ، فَدَعْوَاهُ لَها بِلاَ بَيْنَة يُنْكُرُهَا الْعَقْلُ وَيُكَذِّبُهَا ، وَكُلُّ دَعُوى كَذَلَكَ فَهِي غَيرُ مَقَبُولَة كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ يَنْكُرُهَا الْعَقْلُ وَيُكَذَّبُهَا ، وَكُلُّ دَعُوى كَذَلَكَ فَهِي غَيرُ مَقَبُولَة كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ غَيْرُ مَا مَرَّة فَلاَ نُطُولُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِ فِي ذَلِكَ وَلاَ سَيَّمَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ غَيْرُ مَا مَرَّة فَلاَ نُطُولُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِ فِي ذَلِكَ وَلاَ سَيَّمَا إِنْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ طُولُ حَيَازَةِ [ق / ٥٥٧] الْمُلْكَ عَلَيْه قَبْلَ دَعْوَاهُ الْحُرِيَّةَ .

وَفِي « الْمُدُوَّنَةِ » وَمَنْ حَازَ صَغِيرًا حَيَازَةَ الْمِلْكِ وَعُرِفَتْ حِيَـازَتُهُ لَهُ وَخِدْمَتُهُ إِيَّاهُ ثُمَّ كَبُرَ فَادَّعَى الْحُرِّيَّةَ فَلاَ قَوْلَ لَهُ . اهـ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَوْلُهُ: حِيَازَةُ الْمِلْكِ: أَيْ: يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَالِكِ وَنِسْبَتُهُ لِنَفْسِهِ وَطُولُ الْمُدَّةِ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ.

وَقَالَ ابْنُ فرحون فِي « الَّتبصرة »: وكَذَلكَ مُدَّعِي حُرِّيَّةَ الأَصْلِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي النَّاسِ الْحُرِيَّةُ، وَإِنَّمَا عُرضَ لَهُ الْمَلْكُ بِسَبَبِ السَّبِي بِشَرْطِ الْكُفْرِ ، وَالأَصْلُ عَدَمُ السَّبِي مَا لَمْ يَثْبَتْ حَوْزُ الْملْكِ فَتَكُونُ دَعُواهُ الْحُرِيَّةُ حِينَادُ نَاقِلَةً عَنْ الأَصْلِ فَلاَ تُسْمَعُ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ لِكَوْنِهِ مُدَّعِيًا وَأَنَّ الْعُرْفَ مُكَذِّبُهُ. اهد.

وَمَحَلُّ الدِّلاَلَةِ مِنْهَا آخِرُ الْكَلاَمِ .

وأُمَّا وَالدَا الْمُلْتَقَطَة فَلَيْسَ لَهُ مَا إِلاَّ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ فَيرْجِعَانِ بِهَا عَلَيْهَا لإِقَامَتِهَا عَنْهَا بواجب عَلَيْهَا ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَحْتَسباهَا وإلاَّ فَلاَ شَيْءَ لَهُ مَا عَلَيْهَا كَمَا لاَ يَخْفَى اه . وَيكُونُ حُرِّا بِمَا وَقَعَ بَيْنَه وَبَيْنَهَا لقَوْلِ « الْمُدُونَة » (١) في كتاب الْعِتْقِ يَخْفَى اه . وَيكُونُ حُرِّا بِمَا وَقَعَ بَيْنَه وَبَيْنَهَا لقَوْلِ « الْمُدُونَة » (١) في كتاب الْعِتْقِ الثَّانِي: وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِه : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرِّ فَأَدَّى بَعْضَهُ أَوْ لَمْ يُؤَدِّ شَيْئًا وَضَعَ عَنْهُ السَّيِدُ كَتَابَتَهُ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) انظر « المدونة » (٧ / ٢١٢) .

(١٣٣٠) [١٢٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ دَفَعَ نَاقَةً مُعَيَّنَةً غَائبَةً فِي قَضَاء دَيْنِ وَاشْتَرِطَ ضَمَانَهَا مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ أَيَدْخُلُ ذَلكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ : وَكَكَالَئِيِّ بِمثْله فَسَخَ مَا فِي الذِّمَّة فِي مُؤَخَّر وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَغَائبَ أَوْ لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ ؟

جَـوَابُهُ: مَا فِي ﴿ نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ ﴾ وَنَـصُّهُ: وَسُئِلَ عَمَّنْ لَهُ عَلَى رَجُل عشْرُونَ مَلْحَفَةً دَيْنًا ، فَلَّمَا حَلَّ الأَجَلُ طَالَبَـهُ رَبُّ الدَّيْنِ فَأَعْطَاهُ فَرَسًا غَائِبةً عَلَى مَسيَرة ستَّة أيَّام فَقَبَلَهَا وَشَرَطَ عَلَيْه الْمَدينُ الضَّمَانَ حينتٰذ وَقَبلَ رَبُّ الدَّيْن ذَلكَ وَرَضَىَ به ، ثُمَّ وَجَـدَهَا مَاتَتْ فَمـمَّنْ الضَّمَانُ هَلْ مـنْ الْمُدير أَوْ منْ رَبِّ الدَّيْنِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلُه : الذَّي ظَهَرَ لَنَا أَنَّ ضَمَانَ الْفَرسْ منْ الْمُدير لأَنَّهَا إِنْ مَاتَتْ قَبْلَ شَرْطِ الْعَقْدِ فَوَاضِحٌ إِذْ لَمْ تصادف مَحَلا وَإِنْ مَاتَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ فَبَيْعُهَا فَاسِدٌ بِسَبَبِ شَرْطِهِ مَا بِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّقْدِ فِي بعيدِ الْغَيْبَةِ وَهُوَ غَيْـرُ جَائِزِ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ - رَضِي الله عَنْهُ - وَفِي غَيْرِه إِنْ قَرُبَ كَالْيُومَيْن ، وَفِي الْمُدُوَّنَةِ إِنْ بَعُدَتُ غَيْبَـةُ الرَّقيق وَالْحَيَــوان وَالْعُروض وَالطَّعَام جَازَ شــرَاؤُهُ وَلَمْ يَجُزْ النَّقْدُ فِيــهِ لَغلَبَةٍ الْغَرَرِ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ أَوْ هَــلاكِ النَّقْدُ فِيهِ تَارَّةً ثَمَنًا وَتَارَّةً سَلَفًا . اهـ . وَلَوْ فرقت غيبة الْفَرَسِ كَالْيَوْمَيْنِ لَكَانَ صَحِيحًا وَالضَّمَانُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ بِمُفْتَضَي شَرْط الْمَدِينِ عَمَلاً بِقَوْله : (وَضَمَنَهُ بَائعٌ إِلاَّ لِشَرْط أَوْ مُنَازَعَة)(١) وَأَمَّا مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ فَسْخُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّر فَلَيْسَ منْهُ لتَعْيـينهَا وَشَرْطُ الْضَّمَان عَلَيْه فَكَأَنَّهُ قَبَضَهُ بِلاَ تَأْخِيرِ إِذْ لاَ يَجْتَمُع التَّعْيِينُ وَالذِّمَّةُ وَإِنْ اجْتَمَعَا فَسَدَ وَهُوَ مَعْنَى مَا شَرَحَ به (من (٢) يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ بِلاَ تَأْخِيرٍ وَهُوَ صَحِيحٌ . اه. . كَلاَمُهُ. . وَاللهُ تَعَالَي

(١٣٣١) [١٣٠] سُوَّالٌ عَنْ فَسْخِ الدَّينِ فِي الدَّينِ ،هَلْ يَجُوزُ فِيهِ التَّأْخِيرُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ابْتِدَاءً أَوْ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ بَعْدَ الْوَّقُوعِ ؟

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٧١) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٥ / ٣٦) .

جَواَبُهُ:أَنَّهُ إِذَا فَسَخَ فِي مَوْصُوف غَيْرِ مُعَيَّنِ فَلاَ يَجُوزُ بِلاَ خلاَف عَلَى مَا ظَهَرَ لِي مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّة وَنَوَازِلَهَا بَلْ يَجِبُ أَنْ لاَ يُفَارِقَهُ حَتَّى يَأْخُذَ الْمَفْسُوخَ فِيهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ: (فَسْخُ مَا فِي الذِّمَّة فِي مُؤَخَّرٍ)(١). آه.

إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْمَفْسُوخُ فِيه لاَ يَسْتَقَلُ بِحَمله فَيَذْهَبُ لِيَأْتِي بِمَنْ يَحْملُهُ أَوْ طَعَامًا كَشيرًا شَرَعَ فِي كَيله حَتَّى قَطَعَهُ اللَيْلُ فَإِذَا أَصْبَحَ عَادَ إِلَى الْكَيْلِ فَهَدَه ضَرُورَةٌ وَتَجُوزُ مَعَ اتَّصَالِ الْكَيْلِ وَلَـوْ شَهْرًا وَلاَ يَضُرُّكَ تَرْكُ الْكَيْلِ للضَّرُورَةَ وَفَي كتاب بينوع الاَجَال من « الْمُدوّنَة »(٢) : وإنْ أَخذت منه بدينك طَعَامًا فكَثُر كَيلُهُ بينوع الاَجَال من « الْمُدوّنة »(٢) : وإنْ أَخذت منه بدينك طَعَامًا فكَثُر كَيلُهُ فَلْهَبَّتَ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ لَتَأْتِي بَدَوَابٌ تَحْملُهُ أَوْ تَكْتَرِي لَهُ مَنْولاً أَوْ سُفْنًا وَذَلك يَتَأْخَرُ الْيَوْمَ أَوْ الْمَوْمَيْنِ أَوْ شَرَعْتَ فِي كَيْلِه شَيْ فَيَاخَرَ إِلَى الْغَد فلا بَأْسَ به وَلَيْسَ هَذَا دَيْنٌ فِي دَيْنِ وَأَرَاهُ خَفِيفًا لاَنَّهُمَا فِي عَملِ الْقَبَّضِ وَإِنْ أَخذت منه وَلَيْسَ هَذَا دَيْنٌ فِي دَيْنِ وَأَرَاهُ خَفِيفًا لاَنَّهُمَا فِي عَملِ الْقَبَّضِ وَإِنْ أَخذَت منه وَلَيْسَ هَذَا دَيْنٌ فِي دَيْنِ وَأَرَاهُ خَفِيفًا لاَنَّهُمَا فِي عَملِ الْقَبَضِ وَإِنْ أَوْ عَدَد لَمْ يَجُزُ وَلَيْسَ هَذَا دَيْنٌ فِي دَيْنِ وَأَرَاهُ خَفيفًا لاَنَّهُمَا فِي عَملِ الْقَبَّضِ وَإِنْ أَوْ عَدَد لَمْ يَجَوْ وَلَى الْخَدْرُ مَا كَانَ يَجُورُ لَكَ فِي مثلُ أَنْ تَأْتَيَةُ بَحَملُهُ أَوْ وَزُنْ أَوْ عَدَد لَمْ يَجَوْ فَي عَلْ الْمَعْفُورُ مَعْيَا يَتَأَخِرُ قَبْضُهُ كَعَائِبِ فَالْمَشْهُورُ مَنْ عَلَى مَنْ قَيدِ مَوْلُ الشَهَبَ بيومٍ ولا النَّاسِمُ الْخلاوي ».

التَّأْخير بَلْ الإِجَازَةُ عِنَدُ مُطَلَقَةٌ .اه. . مِنْ «نَوَاذِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ بَيُومُ وَلا الْهَاشِم الْخلاوي » .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ » مَا نَصُّهُ : وَمَا فُسِخَ مِنْ الدَّيْنِ فِي مُقُومِ غَائِبَ كَالْبَعِيرِ أَوْ فَرَسَ أَوْ عَبْد أَوْ مَلْخَفَة وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ الْمُعَيَّنَات ، فَإِنْ كَانَّ الْغَائِبُ كَالْبَعِيرِ أَوْ فَرَسَ وَوْ عَبْد أَوْ مَلْخَفَة وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ الْمُعَيَّنَات ، فَإِنْ كَانَّ الْغَائِبُ يَقْبِضُ فِي يَوْمٍ وَنَحْوِهِ فَهُو جَائِزٌ، وَإِلاَّ فَلاَ يَجُوزُ [ق / ٥٥٨) خلافًا لأَشْهَبَ وَهُو مَعْنَى « نَوَاذِلِ » اَلشَيْخِ - رَحِمَهُ اللّه تَعَالَى - ولَوْ مُعَيَّنًا يَتَأْخَّرُ قَبْضُهُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٧٦) .

⁽۲) انظر : « المدونة » (۱۱ / ۳۸۲).

⁽٣) مختصر خليل (ص / ١٧٦) .

كَغَائِبٍ. اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

تَشْمِيمٌ: وَإِنْ كَانَ الْمَفْسُوخُ فِيهِ حَاضِرًا مُعَيَّنًا فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ «الْمُدُوَّنَةَ»: وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ أَلْفُ درْهُم حَالَّةً فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ بِهَا سِلْعَةً حَاضَرَةً بِعَيْنِهَا فَلاَ تُفَارِقُهُ حَتَّى تَقْبِضَهَا فَلاَ بَيْعَ جَائِزٌ وَتَقْبِضُهَا فَلاَ بَيْعَ جَائِزٌ وَتَقْبِضُهَا إِذَا خَرَجْتَ. اه. والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٢) [١٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سلْعَةً بِثَمَن إِلَى أَجَل مَجْهُـول فَلَمَّا عَلَمَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي تَعْجِيلَ النَّمَنِ لِإِجَازَةِ الْبَيْعِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي كَتَابِ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ مِنْ ﴿ الْمُدُونَّةِ ﴾ (١): وَلاَ يَجُوزُ بَيْعُ سِلْعَةَ بَثَمَنٍ إِلَى أَجَلِ مَجْهُولَ فَإِنْ نَزَلَ لَمْ يَكُنَ لِلْمُبْتَاعِ تَعْجِيلٌ للنَّقْدِ لإِجَازَةِ الْبَيْعِ لَأَنَّ لِمُنْكَاعِ تَعْجِيلٌ للنَّقْدِ لإِجَازَةِ الْبَيْعِ لَأَنَّ لَأَمُبْتَاعِ تَعْجِيلٌ للنَّقْدِ لإِجَازَةِ الْبَيْعِ لَأَنَّ لَأَمُ لَأَمُ لَأَمُ لَاللهُ تَعَالَى [](٢) عَقَدٌ فَاسِدٌ وَلاَ لِلْبَائِعِ أَخْذُهَا أَوْ قِيمَتِهَا فِي الْفُواتِ. اهد. واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٣)[١٣٢] سُؤَالٌ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مِمَّنْ لاَ يُزَكَّي مَالهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الْحَزْمَ أَنْ لاَ يَشْتَرِي مِنْهُ ، وَفِيهِ خلافٌ ، وَإِنْ زَكَّى مَا اشْتَرَى فَذَلِكَ الذَّي فِي الذَّي عَلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَائِعُهُ غَرِيقُ الذِّمَّةَ فَيَجْرِي فِي مُبَايَعَتِهِ الْخِلاَفُ الذَّي فِي مُعَالِم عَلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَائِعُهُ عَرِيقُ الذِّمَّةَ وَاللهُ مُعَالِم اللهَ الوغليسي » . اهد. واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٤) [١٣٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ اكْتَرَى مِنْ آخَرِ دَارًا بِـثَوْبِ بِيَدِهِ وَوَصَفَهُ لَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلكَ قَبْلَ خُرُوجه مِنْ يَدَّه أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قال فِي كَتَابِ الْغَرر مِنْ « الْمُدُوَّنَةِ » : وَإِنْ اسْتَأْجَرْتَ مِنْهُ دَارًا بِثَوْبِ فِي بَيْتِكَ وَوَصَفْتَهُ لَهُ ثُمَّ اَشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ وَهُوَ بِيَدِكَ بِعَيْنٍ أَوْ بِثَوْبَيْنِ مِنْ صَنْفِهِ أَوْ سُكُنْنَى

⁽١) انظر « المدونة » (٩ / ١٤٧) .

⁽٢) كلمة لم أتبينها بالأصل .

دَارٍ لَكَ فَجِائِزٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ عِنْدَكَ وَقْتَ الصَّفْقَةِ الثَّانِيَةِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. (١٣٣٥) [١٣٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعٍ رَضِيعٍ مِنْ غَيْرِ الأَدَمِيِّ، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَسواً بُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي ﴿ نَوَازِلِهِ ﴾ : وأَمَّا شَراءُ الرَّضِيعِ مِنْ الْاَدَمِي فَيَحُوزُ ؛ لأَنَّهُ مَسْتَوْفِ لِشُرُوطِ الْبَيْعِ مِنْ طَهَارَة وَانْتِفَاعٍ وَقُدْرَة عَلَيْهِ إِنْ اللَّهُم مِنْ الْمَوَانِعِ ، وَإِنْ الشَّمَلَ الْبَيْعُ عَلَى مَانِعِ كَالْغَرَر فَيُمنْعُ لأَجْلِه لا لذَاتِه وَيَجُوزُ تَفْرِيقُهُ مَعَ أُمِّه ويُسْتَغْنَى عَنْها وَيَلْزَمُ علَى غَيْرِ أُمّه ويُسْتَغْنَى عَنْها ويَجُوزُ تَفْرِيقُهُ مَعَ أُمِّه ويُسْتَغْنَى عَنْها بِالرَّعْي ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ بَيْعَهُ جَائِزٌ . اهد . الْمُرادُ مِنْ كَلاَمِه . وَفِي مَوْضِعِ آخَرَ مِنْ لَا الْمَشْهُورِ وَلْتَعْرَبُهُ عَنْ بَيْعِ الْجَوَادِ أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟ فأجابَ : بِأَنَّهُ يَجُوزُ علَى الْمَشْهُورِ . اهد . والله الْمَشْهُورِ وَلَتَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّهِ جَائِزٌ علَى الْمَشْهُورِ . اهد . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٦) [١٣٥] سُوَّالُ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا وَطَلَبَ مِنْ الْبَائِعِ وَثِيقَةَ الْمِلكِيَّةِ الْمِلكِيَّةِ أَلْلَامُ الْبَائِعِ ذَلِكَ أَمْ لا ؟

جَـوَابُهُ: قَالَ فِي طُرُقِ ابْنِ علت : مَنْ اشْتَرَى أَمْ لاَكَـا يَلْزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُعْطِيهُ الْوَثَائِقَ الَّتِي فِيهَا ، فَـإِنْ أَبَى أُخْبِرَ عَلَيْهِ إِنْ الْوَثَائِقَ الَّتِي فِيهَا ، فَـإِنْ أَبَى أُخْبِرَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ خُيِّرَ الْمُبْتَاعُ فِي إِمْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ فَسْخِهِ وَرُجُوعِهِ بِثَمَنِهِ كَمَا فِي لاَنْ نَوَازِلِ الورزازِيِّ » . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٧) [١٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَالَ زَوْجَتِهِ وَهِيَ عَالِمَةٌ سَاكَتَةٌ أَيَلْزَمُهَا الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ:قَالَ (ح) (١): وَسُئِلَ ابْنُ أِبِي زَيْدٍ عَنْ امْرَأَةٍ بَاعَ زَوْجُهَا مِلْكًا لَهَا وَهِيَ

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٢٨٢) .

سَاكِتَةٌ عَالِمَةٌ بِالْبَيْعِ ، فَأَجَابَ : إِنْ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ فَلَهَا ذَلِكَ وَلاَ يَمِينَ عَلَيْهَا إِلاَّ أَنْ يَدَعَيَ الْمُشْتَرِي يَدَّعِيَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهَا أَنَّهَا رَضِيَتْ وَإِنْ بِيْعَ ذَلَكَ [جُبِرَ] (١) عَلَيْهَا وَبَنَى الْمُشْتَرِي وَهَدَمَ وَغَرَسَ وَالْبَيْعُ مَشْهُورٌ وَهِي تَعْلَمُ وَلاَ تُنْكِرُ فَالْبَيْعُ يَلْزَمُهَا وَلَهَا الثَّمَنُ ؛ هَذَا مَعَ رُشْدَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَلِلْقَائِمِ نَقْضُهُ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ. اهد. واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٨) [١٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ أَقرَّ بِأَنَهَا لِفُلاَنِ أَيُصَدَّقُ فِي إِقْرَارِهِ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قال فِي كِتَابِ الْغَصْبِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » لَوْ بَاعَ أَمَـةً ثُمَّ أَقَرَّ بِغَصْبِهَا لَمْ يُصَدَّقُ عَلَى الْمُبْتَاعِ وَغَرِمَ لِرَبِّهَا قِيمَتَهَا (٢) . اهـ .

وَفِي نَوَازِل (عج) : وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ ، وَكَذَا مَنْ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ ، وَكَذَا مَنْ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ أَعْتَقَهُ لتَعَلَّقِ حَقِّ الْغَيْرِ فَلاَ يُسْقِطُهُ بِمُجَرَّد إِقْرَارِهِ للتَّهُمَةِ فِي ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُمَا مَا لَوْ أَجَّرَ نَفْسَهُ ثُمَّ ذَكَرَ مَنْسِياتٍ يَحِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ. اهـ . مِنْ نَوَاذِلِ عج ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٩) [١٣٨] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدِ جَنَى وَأَرَادَ سَيِّدُهُ بَيْعَهُ وَدَفَعَ أَرْشَ الْجِنَايَةِ مِنْ ثَمَنه هَلْ يُجَابُ لذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (ح)^(٣) نَاقِلاً عَنْ « الْمُدُوَّنَةِ » ^(٤): وَمَنْ جَنَى عَبْدُهُ جِنَايَةً فَقَالَ: أَبِيعُـهُ وَأَدْفَعُ الأَرْشَ مِنْ ثَمَنِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يَضْمَنَ وَهُوَ ثِقَةٌ مَـأَمُونٌ ، أَوْ يَأْتِي بِضَامِنٍ ثِقَةٍ فَـيُؤَخَّرُ الْيَوْمَيْنِ وَنَحْوَهُمَا وَإِلاَّ فَـدَاهُ أَوْ أَسْلَمَهُ ، وَإِنْ بَاعَهُ وَدَفَعَ

⁽١) الأصل : حيز ، والمثبت من (ح) .

⁽۲) انظر « مواهب الجليل » (٤ / ۲۷۲) .

⁽٣) مواهب الجليل (٤/ ٢٧٢) .

⁽٤) المدونة (١٦ / ٣٣٦).

إِلَى الْمَجْنِي عَلَيْهِ دِيَةَ الْجَرْحِ جَازَ بَيْعُهُ وَإِلاَّ لَمْ يَجُزْ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَوْلُهُ: (وَيَضْمَنُ وَيَلْتَزِمُ ذَلِكَ) وَذَلِكَ خِيفَةَ أَنْ يَمُوتَ ، وَذَكَرَ عَنْ اللَّخْمِيِّ قَوْلاً آخَرَ أَنَّ للسَيِّد بَيْعَهُ ، قَالَ : وَهُو أَخْسَنُ ، ثُمَّ قَالَ : وَهُو أَخْسَنُ ، ثُمَّ قَالَ : قَـولُهُ (جَـازَ) : أَيْ : مَـضَى ، وَقَـولُهُ (جَـازَ) : أَيْ : مَـضَى ، وَقَوْلُهُ: وإِلاَّ لَمْ يَجُزْ : أَيْ : لَمْ يَمْضَ . اهـ .

وَزَادَ - أَعْنِي : (ح)(١) - مَا نَصَّهُ : قَالَ الْمَشْدَالِيُّ وَالوانوغي عَنْ ابْنِ عَبْد السَّلامِ : لَوْ اَشْتَرَى رَجُلُّ سِلْعَةً وَلَمْ يَدْرِ ثَمَنَهَا وَهُوَ غَيْرُ مَلِيٍّ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ السَّلامِ : لَوْ اَشْتَرَى رَجُلُّ سِلْعَةً وَلَمْ يَدْرِ ثَمَنَهَا وَهُوَ غَيْرُ مَلِيٍّ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا بِغَيْرِ رَضَا الْبَائِعِ أَوْ لَأَبُدَّ مِنْ رَضَاهُ خَوْفَ فَلَسِ الْمُشْتَرِي فَيَجْرِ الأَمْرَ فيها عَلَي هَذِهِ الْمُسْتَرِي فَيَجْرِ الأَمْرَ فيها عَلَي هَذِهِ الْمُسْتَرِي عَنْدي](٢) عَلَي هَذِهِ الْمُسَلِّلَةَ إِنْ كَانَ مَلِيًّا جَازَ ؛ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : لاَ [يَجْرِي عِنْدي](٢) لاختلاف الْمُتَعَلِقَيْنِ [ق / ٥٥٩] لأَنَّ الْجِنَايَةَ تَعَلِّقَتْ بِعَيْنِ الْعَبْدِ وَإَذَا مَاتَ لَا شُعُلُم بَعْوِي النَّهُ تَعَلِقَتْ بِعَيْنِ الْعَبْدِ وَإَذَا مَاتَ تَسْفُطُ بِمَوْتِهِ وَالثَّمَنُ بِذَمَتِهِ . اهد . الْمُرَادُ مِنْهُ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٠) [١٣٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى كَيْلاً مَعْلُومًا مِنْ الزَّرْعِ وَلَمْ يَكِلْهُ حَتَّى تَغَيَّرَ سُوقُهُ بغلاء . مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَـواَبُهُ:سُئِلَ الورزازيُّ عَنْ ذَلكَ فَأَجَابَ بِـقَوْلِهِ : قَالَ الإِمَامُ ابْنُ زرب : مَنْ اشْتَرَى قَمْحًا أَوْ شَعِيرًا وَبَقِيَ الطَّعَامُ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَلَمْ يَكِلْهُ الْمُشْتَرِي وَلاَ حَازَهُ ثُمَّ ارْتَفَعَ السُّوقُ، فَلَيْسَ يَلْـزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُوفِّيهِ مَـا أَشْتَرَاهُ وَإِنْ اسْـتَهْلَكَهُ فَعَلَيْـهِ مِثْلُهُ. اهـ. والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤١) [١٤٠] سُؤَالٌ عَـمَّنْ صَيَّرَ لِـزَوْجَته دَارًا فِي الصَّـدَاق وَفِي شَيْء بِقَوْله لَهَـا وَلَمْ يَذْكُرْ قَدْرَهُ فِي عَقْد التَّصِيرِ أَيْصِحُ هَذَا التَّصْيِـير لَحَمْلها عَلَى مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ أَوْ لَا يَصِحُ لِقَوْلَ اَبْنِ عَاصِمٍ (٣): وَالشَّرْطُ فِي التَّصْيِيرِ أَنْ يُقَدَّراً ... دين... إِلَخْ ؟

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٢٧٣) .

⁽٢) في الأصل : لا يجز بينه عند ، والمثبت من (ح) .

⁽٣) انظر « شرح ميارة » (٢ / ١٢٦) .

جَواَبُهُ: أَنَّ التَّصْيِيرَ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّبُّرؤِ وَالتَّحرُّجِ وَ الاعْتِذارِ، فَإِنْ تَعَذَّرَتُ مَعْرِفَةُ الْمَصِيرِيَّةِ فَلاَ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتَهَا مَعْرِفَةُ قَدْرِ الدَّيْنِ لِكُوْنِ ذَلِكَ هُو عَايَةُ الْمَقْدُورِ ؟ فَفِي رَجِزِ ابْنِ عَاصِمِ مَا نَصَّةً :

وَالأَبُ كَالْوَصِيِّ فِي التَّصْيِيرِ : تمخيًا بِالْجَهْلِ لِلْمَحْجورِ قَالَ شَارِحُهُ ميارة (١) فِي مَعْرَضِ الاسْتَثْنَاءَ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتُرِاطِ مَعْرِفَةَ قَدْرِ الْمَصِيرِ فِيهِ : فَإِذَا تَعَذَّرَتُ مَعْرُفَتُهُ بَانَ التَّصْيِيرُ فِي الْمَجْهُولِ لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ. اهـ .

وَفِي " أَحْكَامِ ابْنِ سَهْلٍ " نَاقِلاً عَنْ سَمَاعِ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَسَأَلْتُهُ عَمَّنْ تَصَدَّقَ بِحَظِّه فِي قَرْيَةً مُبْهَمَةً عَلَى أُخْت لَهُ ، وَقَالَ : إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَصَبْتُ مِنْ مَوْرُوثِهَا مَالاً فَسَمَّى عَلَيْها صَدَقَةً بِمَا أَصَابَ مِنْ مَالِهَا وَلاَ يَعْلَمُ مَا أَصَابَ مِنْ مَالِها ، مَوْرُوثِها مَالاً فَسَمَّى عَلَيْها صَدَقَةً بِمَا أَصَابَ مِنْ مَالِها ، مَالِها فَأَرَادَ الشُّركاءُ الأَخْدُ بِالشَّفْعَة هَلْ يَجُوزُ قَوْلُهُ : إِنِّي أَخَذْتُ مِنْ مَالها ، وَتَجُوزُ الصَّدَقَةُ لَهَا بِمَا أُخِذَ مِنْ مَالها في يَما زَعَمَ عَلَى غَيْرِ حَوْزِ حَتَّى مَلك ؟ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : ذَلِكَ لَهَا وَلاَ أَرَى لاَ حَدَ فيها شَفْعَةً لأَنَّ أَصْلَ الثَّمَنِ لاَ يُعْرَفُ لأَنَّ مَالكاهُ في مَلك ؟ قَالَ مَالكاهُ في الشَّفْعَة عَلَى نَسَى ثَمَنَهُ وَلاَ يَدْرِي أَنَّ صَاحِبَهُ أَخْفَى مَالكاهُ في مَنْ يَطْلُبُها وَلاَ حَوْزَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ لأَنَّ مَا طَالَ مِنْ الشَّفْعَة فيه إِذَا أَتَى مَنْ يَطْلُبُهَا وَلاَ حَوْزَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ لأَنَّ الْكَالَ لَكَ لَيْ مَارَ لَهَا عَلَى وَجْهِ اشَتْرَاء فَلاَ حَوْزَ فِيهِ .

قَالَ الْقَاضِي: فَقَدْ أَسْقَطَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِيهَا الْحَوْزَ مِنْ تَسْميَتِهِ إِيَّاهَا صَدَقَةً وَهِي تَصْيِيرٌ فِي مَجْهُولِ . اه. .

وَفِي كِتَابِ الصَّلْحِ مِنْ « الْمُدُوَّنَةِ) : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ [نَسِيتَ] (٢) مَبْلَغَهَا جَازَ أَنْ تَصْطَلَحا عَلَى مَا شِئْتُمَا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ أَوْ عَرَضٍ نَقْدًا [] (٣) في ذَلكَ كُلِّه سَوَاء. اه. .

⁽۱) انظر « شرح میارة » (۲ / ۱۳۱) .

⁽٢) في الأصل : نسيتها والمثبت من « التاج والإكليل » (٥/ ١٨٢) فإنه نقل هذا منه .

⁽٣) طمس بالأصل .

وَفِي (ح)(١) : أَنَّهُ يَجُوزُ الصَّلْحُ عَلَى الْمَجْهُ ولَ إِذَا جَهَلَ الْقَدْرَ الْمُصَالَحَ عَلَيْهُ وَلَمْ يَقْدَرَ عَلَى الْوُصُولِ فَلاَ يَجُوزُ الصَّلْحُ إِلاَّ بَعْدَ الْمُعْرَفَة بَذَلَكَ . إِلَى أَنْ قَالَ : وَحَاصِلُهُ أَنَّ كُلُّ مَوْضَع يَقْدَرَانِ الصَّلْحُ إِلاَّ بَعْدَ الْمَعْرَفَة وَكُلَّ مَوْضَع يَقْدَران عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَته فَلاَ يَجُوزُ الصَّلْحُ إِلاَّ بَعْدَ الْمَعْرَفَة وَكُلَّ مَوْضِع لاَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَة ذَلكَ فَالصَّلْحُ فِيهِ جَائِزٌ عَلَى وَجُهِ التَّحَلُّلِ إِذْ هُو يَقْدَرَان إِلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَة ذَلكَ فَالصَّلْحُ فِيهِ جَائِزٌ عَلَى وَجُهِ التَّحَلُّلِ إِذْ هُو الْمُحْرَان إِلَى الْمُورَدِ . اهد . الْمُرَادُ مَنْهُ . فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ جَوَازَ التَّصْيِيرِ فِي الْمَجْهُولِ حَيْثُ تَعَذَرَتُ مَعْرِفَتُهُ وَكَانَ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّ وَالتَّحَلُّلِ إِذْ هُو عَايَةُ الْمَقْدُورِ . اهد . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٢) [١٤١] سُؤَالٌ عَنْ الْبَيِّنَةِ إِذَا شَهِدَتْ بِالْبَيْعِ وَجَهِلَتْ قَدْرَ الثَّمَنِ هَلْ يُعْمَلُ بشَهَادَتُهَا أَمْ لاَ ؟

جَسُوابُهُ: قَالَ الْورزازيُّ فِي « نَوَازِله » : قَالَ الإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْغَفُورِ فِي الْاسْتِغْنَاء: إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ بِالْبَيْعِ وَلَمْ يَسَمُّوا الثَّمَنَ فَلاَ تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا بِالْبَيْعِ وَيُسَمُّوا يَشْهَدُوا بِالْبَيْعِ وَيُسَمُّوا الثَّمَنَ فَلاَ تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا بِالْبَيْعِ وَيُسَمُّوا الثَّمَنَ . اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٣) [١٤٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا بِكَذَا وَأَنْكَرَ الآخَرُ وقَالَ " بَلْ وَهَبْتُه لَى، مَا الْحُكْمُ فَى ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي ﴿ نَوَادِله ﴾ : إِنَّ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَى الْبَيْعِ الْبَيْعِ الْبَيِّنَةَ سَوَاءً رَهْنَا أَوْ فِي شَيْء فِي يَدِه ، وَأَمَّا دَعْوَى الْهِبَة فَدَعْوَى مَعْرُوف وَإِحْسَان فَلاَ تَتَوَجَّهُ الْيَسمِينُ عَلَى مُنْكَرها إِلاَّ أَنْ تَكُونَ السِّلْعَةُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ وَإِلْ الْهِبَة فَتَستَوَجَّهُ الْيَمِينُ حَنِيئذ عَلَى رَبِّهَا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِيَدِه فَلاَ تَتَوَجَّهُ الْيَمِينَ عَلَى رَبِّها ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِيدِه فَلاَ تَتَوَجَّهُ الْيَمِينَ عَلَى رَبِّها ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِيدِه فَلاَ تَتَوَجَّهُ الْيَمِينَ عَلَى رَبِّها وَإِنْ كَانَ رَبُّها هُوَ الَّذِى ادَّعَى الْهِبَة عَلَى رَبِّها لَهُ لِعَدَم قَبُولِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ وَأَنْكُرَ الآخَرُ وَادَّعَى الْمَبْهُ لِعَدَم قَبُولِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ

⁽۱) مواهب الجليل (٥/ ٨٠).

قَائِمَةً رَدَّهَا وَإِنْ فَاتَتْ رَدَّ قِيمَتَهَا بِخلاَف مُدَّعِى الْبَيْعِ مِنْ كُلِّ مِنْهَما فَإِنَّ عَلَيْهِ الْبَيْنَةَ وَإِلَّا حَلَفَ الاَّحْرُ .اه. . وَقَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفُ فِي « نَوَازِلهِ» : إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الْبَيْعِ بِيَمِينِ لأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِالأَصْلِ وَالأَصْلُ بَقَاءً الأَمْلاَكَ بِأَيْدِ مَالكَهَا وَلاَ يَنْتَقِلُ عَنْهُمْ بِغَيْدِ عُوضٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النَّوَازِلِ وَالأَحْكَامِ، وَذَكَرَ مَالكَهَا وَلاَ يَنْتَقِلُ عَنْهُمْ بِغَيْدِ عُوضٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النَّوَازِلِ وَالأَحْكَامِ، وَذَكَرَ مَالكَهَا وَلاَ عَنْهُمْ بِغَيْدِ عُوضٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النَّوَازِلِ وَالأَحْكَامِ، وَذَكَرَ مَاكَعِي الْهِبَةِ قَالَ: صَاحِبُ « الْمعْيَارِ » مُسْتَدلًا بِهِ عَلَى تَصْديقِ مُدَّعِي السَّلُفِ دُونَ مُدَّعِي الْهِبَةِ قَالَ: وَأَيُّ خَرْق بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ (١) . اه. . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٤) [١٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَهُ عَلَى آخَرَ دَيْنٌ ، فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ قَامَ رَبُّ الدَّيْنِ يَطْلُبُ دَيْنَهُ وَادَّعَى الْمدين الْعَجْزَ عَنْ قَضَائه وَقَالَ لرَبِّ الدَّيْن : دَايَننى مُدَايَنَةُ أُخْرَى وَأَرُدَّهُ عَلَيْكَ قَضَاءً فَدَايَنَهُ وَدَفَعَ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ فِي الْقَضَاءِ مَا الْحُكُمُ في ذَلك ؟

جَـوَابُهُ: تُفْسَخُ الْعُـقْدَةُ الْجَدِيدةُ كَمَـا فِي « نَوَازِلِ (عج) » اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٥) [١٤٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ وَكَّلَ وَكِيلاً عَلَى قَبْضِ ثَمَنِ طَعَامٍ وَقَبَـضَهُ ثُمَّ دُمَّ وَغَبَـضَهُ ثُمَّ دَفَعَ عَنْهُ طَعَامًا أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ وَلَوْ كَانَ مُخَـالِفًا لِمِثْلِ الطَّعَامِ الَّذِي وُكِّلَ عَلَى قَبْـضِهِ صِفَةً وَقَدْرًا كَمَا فِي « نَوَازِلِ (عج) » . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٦) [١٤٥] سُؤَالٌ [ق / ٥٦٠] عَمَّنْ بَاعَ دَيْنًا لَهُ عَلَى آخَرَ بِمَا فيهِ حَقُّ تَوْفَيتهِ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ ثُمَّ اشْتَرَى شَيْئًا آخَرَ بِمَا بَاعَ بِهِ الدَّيْنُ وَحَوَّلَ الْبَائِعُ عَلَى مُشْتَرَي الدَّيْنِ وَأَخَّرَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ الْقَبْضَ أَيَّامًا هُلُ يُفْسَدُ بَيْعُ الدَّيْنِ بِتَأْخِيرِ مَنْ أُحيلَ عَلَى ثَمَنه أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يُفْسَدُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لِي لِتَبَعِهِ لَتْمَنِهِ وَقَبْضُهُ لِمَا بَاعَهُ بِهِ فَهُو

⁽١) تقدم هذا وذكرنا الفرق فراجعه .

بِمثَابَةِ قَبْضِهِ خَمْسًا [عِنْدَ] (١) ، وَلَكِنْ لاَ أَتَحَمَّلُ عُهْدَةَ الْفَـتْوَى بِهِ لِعَدَمِ وُقُوفِي عَلَى نَصٍّ صَرِيحٍ فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ . اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۱۳٤۷) [۱٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ حُصَانٍ بِثَمَنٍ وَعَلَى أَنْ يَقَومَ الْمُشْتَرى به سَنَةً ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « التَّقْيِيد » : وَلَوْ بَاعَ نِصْفَ رَمْكَة بِثَمَنٍ وَعَلَى أَنْ يَقُومَ بِهَا سَنَةً فَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : ذَلِكَ جَائِزٌ إِذْ لَهُ أَنْ يَبِيْعَ نِصْفَهُ مَمَّنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَعَلَى أَصْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ لَا يَجُوزُ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرَطَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ نِصْفَهُ مَتَى شَاءَ. اه. . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٨) [١٤٧] سُوَّالٌ عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيَعةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا أَيَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ :قَالَ فِي ﴿ التَّقْبِيدِ ﴾ عِنْدَ قَوْلِ ﴿ الْمُدُوَّنَةِ ﴾ : ﴿ أَوْ تُكْرَى لَهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ ﴾ مَا نَصَّهُ : انْظُرْ جَعَلَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الكميَّ وَيَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ وَلَيْسَ هُوَ بِحَاكِمٍ وَلَا وَكِيلَ فَيُقُوَّمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ فَخَافَ فَسَادَهَا وَفِي بَيْعِهَا إِحْيَاؤُهَا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا . اهـ.

(١٣٤٩) [١٤٨] سُؤالٌ عَنْ قَدْرِ مُدَّةِ الْحِيَازَةِ فِي التَّصْيِيرِ عَلَى الْقَوْلِ بِافْتِقَارِهِ لَيْهَا ؟

جَـوَابُهُ: قَالَ شَارِحُ ﴿ الْعَمَلِياتِ ﴾ : قَالَ الإِمَـامُ سَيِّدي الْحَرْبِيُّ نَاقِلاً مِنْ خَطِّ غَيْرِهِ : الْحِيَازَةُ فِي التَّصْيِيـرِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ عِـشْرُونَ ، وَقِيلَ : : ثَلاَثُونَ ، وَبِهِ الْفَتْوَى وَالْعَمَلُ. اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) هكذا بالأصل.

(١٣٥٠) [١٤٩] سُؤَالُ عَمَّنْ تَصَدَّقَتْ عَلَى رَبِيبَتهَا بِمِثْقَال ذَهبًا وَلَمْ تَدْفَعْهُ لَهَا وَالرَّبِيبَةُ تُطَالُبِهَا بِه أَبَدًا مَعَ نصْف مِثْقَال أَكَلَتْهُ لَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ سَنِينَ وَضَعَتْ أَمَةٌ لَهَا وَالرَّبِيبةُ تُطالُبِها بِه أَبَدًا مَعَ نصْف مِثْقَال أَكَلَتْهُ لَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ سَنِينَ وَضَعَتْ أَمَةٌ للأُمِّ الْمَذْكُورَة أَنْثَى فَجَاءَتُهَا الرَّبِيبةُ يَوْمَ تَسْمِية الْجُويْرِيَّة أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِيوْمِ فَعَالَتُ لَهَا: أَعْطنى هَذه الْجُويْرِية في الْمَثْقَالَ الَّذَى تَصَدَّقَت بِه عَلَى وَنصَفْ الْمَثْقَالَ الَّذَى لَهَا لَذَى لَي ، فَقَبَلَتَ الأُمُّ ذَلَكَ ، وأَشْهَدَتْ شُهُودَا أَنَّهَا قَضَتُ المُثْقَالَ الَّذَى تَصَدَّقَت بِه عَلَى رَبِيبَها وَنصْف الْمَثْقَال الَّذَى أَكَلَتْ لَهَا بِهَذَه الْجُويْرِيَّة فَهَلُ هَذِه لَمُعْوَدًا أَنَّها بَهَذَه الْجُويْرِيَّة فَهَلُ هَذَه الْمُعَاوَضَة أَنَّها بَهَذَه الْجُويْرِيَّة فَهَلُ هَذِه الْمُعَاوَضَة أَنَّها قَاسَدَةً وَكُنْ الأُمَّ وَوَلَدَهَا لاَ يَفْتَرَقَان بِالْمُعَاوَضَة أَتَّفَاقًا وَعَلَيْهُ فَيَجْرِيَ فيه قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَفُسِخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعاهما في ملك أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّ الرَّبِيبَةَ قَدْ وَجَبَ لَهَا عَلَى زَوْجَةِ أَبِيهَا مِثْقَالٌ مِنْ نَصْفَ مِثْقَالِ ذَهَبًا وَقَدْ أَخِذَتْ تَلْكَ الأَمَةَ فَقَضَاءُ ذَلِكَ وَكُلُّ مَنْ أُخِـذَ عَنْ حَقِّه مَا هُوَ مُخَالَفٌ لَهُ فِي الْجِنْسِيَّةَ أَوْ الصِّفَةِ فَهُو مُعْتَاضٌ كَـمَا فِي نُصُوصٍ أَيْمَّـتَنَا وَنَوازِلَهَا ، وَحِينَاذِ فَالْمَسَأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَتَفْرِيقِ أُمِّ مِنْ وَلَدِهَا فَقَطَ)(١) اهـ . "فَالْمَسَأَلَةُ مِنْ أَفْرَادٍ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَتَفْرِيقِ أُمِّ مِنْ وَلَدِهَا فَقَطَ)(١) اهـ .

وَتَجْرِى فِيَهَا قَوْلُ الشَّـيْخِ خَلِيلٍ : (وَفُسِخَ إِنْ لَمْ يَجْمعَاهُمَا فِي مِلْكِ)(٢) ، وَهَذَا ظَاهرٌ لَا خَفَاءَ فِيه ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥١) [١٥٠] سُوَّالٌ عَنْ شَخْص تَصَدَّقَ عَلَى آخَر بِم ثُقَال وَنصْف مثْقَال ذَهَبًا ثُمَّ بَعْدَ سَنَتَيْنِ عَاوَضَهُ عَنْهُمَا بِأَمَة رَضِّيعَة في أَيَّامٍ ولاَدَتِهَا يَوْمَ التَّسَمية أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِيَوْمٍ هَلْ تُرَدُّ الرَّضِيعَةُ وَيُفْسِخُ الْعَقْدَ إِفْسَادُهُ إِنْ لَمْ يَجْمِعَاهُمَا مَعَ أُمِّهَا فِي ملك لأَنَّهُ عَقَّدُ مُعَاوَضَة أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جُوابُهُ: أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا مُكَافَأَة فِيهَا كَمَا هُوَ فِى كَرِيمِ عِلْمَكُمْ وَحِينَئِذ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَصَدِّقُ دَفَعَ الرَّضِيعَةَ وَهُو يَظُنُّ لُزُومَ الْمُكَافَأَةِ لَهُ فَالْحُكَمُ فِي ذَلَكَ مَا ذَكَرَهُ مخ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلٍ فِي بَـابِ الصَّلْحِ : (لاَ إِنْ ثَبَتَ وَجُهِلَ لُزُومُهُ) (٣) إِلَى

⁽۱) مختصر خلیل (ص ۱۷٦) .

⁽٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

⁽۳) مختصر خلیل (ص ۲۱۰) .

قَوْلِهِ : (أَوْ طَلَبَهُ وَوَجَدَهُ) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (كَمَنْ أَثَابَ عَلَى صَدَقَة وَظَنَّ أَنَّ فَلَا يَرْجِعُ بِمَا فَاتَ مِنْهُ . اهم . ذَلِكَ يَلْزَمُهُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِيمَا وَجَدَهُ مِمَّا أَثَابَ بِهِ وَلاَ يَرْجِعُ بِمَا فَاتَ مِنْهُ . اهم . مُرَادُنَا مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ عَالِمًا عَدَمَ لُزُومٍ الْمُكَافَأَة لَهُ فَلاَ رُجُوعَ لَهُ فِي أَمَتِهِ الْمَذْكُورَة لأَنَّهُ مُتَبَرِعٌ كُمَا هُو مَفْهُومُ كَلاَمٍ (مَح)(١) الْمُتَقَدِّمُ ، وَحِينَتُ فَلَيْسَ إِلاَّ قَوْلُ لَا تُولُلُهُ مُتَبَرِعٌ كَمَا هُو مَفْهُومُ كَلاَمٍ (مَح)(١) الْمُتَقَدِّمُ ، وَحِينَتُ فَلَيْسَ إِلاَّ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَلْ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَذَلِكَ أَوْ يُكْتَفَى بِحَوْزٍ كَالْعِتْقِ ؟ تَأْوِيلانِ)(٢). المُتَقَدِّمُ بَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٣٥٢) [١٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً بِشَرْطِ الْحَمْلِ ثُمَّ بَعْدَ سَتَّة أَشْهُرٍ مِنْ الْبَيْعِ وَأَخْذِ الْمُشْتَرِى لَهَا تَبَيَّنَ لَلْمُشْتَرَى عَدَمَ حَمْلَهَا، مَا حُكْمُ هَذَا الْبَيْعَ ؟

جُوابُهُ: أَنَّ بَيْعَ الْحَامِلِ بِشَرْطِ الْحَمْلِ قَصْدًا لاسْتزادَة التَّمَنِ فَاسدٌ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ وَالْفَسَاد بِقَوْلِه : (وكَبَيْع حَامِل بِشَرْطِ الْحَمْلِ)(٣) . اهد . ويُردُ مَعَ الْقيَامِ لِفَوْلِ الشَّيْخِ : وَرَدِ [وَلاَ غَلَّةَ](٤) فَإِنْ فَاتَ مَضَى [الْمختلفُ فِيهِ](٥) بالثَّمَنِ)(١) مُراعَاةً لِلْخِلاَفِ وَقَدْ فَاتَ هُنَا بِطُولِ الزَّمَنِ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَث تعْدَادِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَفُوتُ بِهَا الْبَيْعُ الْفَاسِدُ: (وَبَطُولِ زَمَانِ حَيَوَانُ وَفِيهَا شَهْرٌ . .) (٧) إِلَخْ . وَلَيْسَ حِينَئِذَ الأَقْوَالُ أَيْضًا: (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) حاشية الخرشي (٦ / ١٢) .

⁽٢) مختصر خليل (ص ١٧٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص ١٧٦) .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

⁽٧) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

(١٣٥٣) [١٥٢] سُؤَالٌ عَمَّا ذَكَرَ (مج) عنْدَ قَوْل الشَّيْخِ خَليل : (وَإِلاَّ ضَمَنَ قَيْمَتُهُ وَمِثْلَ الْمُثْلَى) (١) بِقَوْله : (كَمَا يَضْمَنُ الْقيَّمَةَ فِي الْمُثْلَى) لتَعَذَّر الْمُثْلَى في يه أَوْ جَهَلَ قَدْرَهُ هَلْ يَشْمَلُ الطَّعَامَ الْمُتَرَتِّبَ فِي الذِّمَّةِ بِبَيْعٍ صَحِيحٍ إِذَا لَمُتَرَبِّ فِي الذِّمَّةِ بِبَيْعٍ صَحِيحٍ إِذَا تَعَذَّرَ أَمْ لاَ؟

جَـوابُهُ: اخْتَلَفَتْ فَتَاوَى أَئِمَّتِنَا فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ أَحْمَدُ بْنُ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الأَمِينِ الْغلاوى إِلَى جَـواز أَخذ الْقيمة عَنْهُ إِذَا تَعَـذَّرَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلَهِ الْحَاجِّ الأَمِينِ الْغلاوى إِلَى خَلْنَ عَنْ حُكْمِ الطَّعَـام إِذَا تَرَتَّبَ فِي ذَمَّة شَخْص وَتَعَذَّرَ فِي بَعْضِ ﴿ فَتَاوِيهِ ﴾ : وَسُئِلَ عَنْ حُكْمِ الطَّعَـام إِذَا تَرَتَّبَ فِي ذَمَّة شَخْص وَتَعَذَّرَ فَي بَعْضِ ﴿ فَتَاوِيهِ ﴾ : وَسُئِلَ عَنْ حُكْمِ الطَّعَـام إِذَا تَرَتَّبَ فِي ذَمَّة شَخْص وَتَعَذَّرَ فَي الْعَلَى أَعْلَمُ - مَا فِي [اللهُ أَوائِلُ أَوائِلُ أَوائِلُ اللهُ اللهُ اللهُ أَنَّ الرُّطَبَ إِذَا عُدِمَ تُرَدُّ قِيَمتُهُ ، قَالَ : فَهَذَّا دَلِيلٌ عَلَى أَنْ الرُّطَبَ إِذَا عُدِمَ تُرَدُّ قِيمتُهُ ، قَالَ : فَهَذَّا دَلِيلٌ عَلَى أَنَ الْمُثَلَى إِذَا عُدِمَ كَانَتْ فِيهِ الْقِيمَةُ .

قَالَ (مَحْ) (٣) فِي « كَبِيرِه » و « صَغِيرِه » عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّف (وَمِثْلُ الْمُثْلَى) مَا نَصِّهُ : (إِلاَّ أَنْ يَتَعَذَّرَ) (٤) كَثَمَرٍ فَاتَ إِبَّانَهُ فَقِيمَتُ هُ بِخَلاَفَ الْغَصْبِ إِذَا لَمْ يُوجَدُ الْمِثْلُ [فَيَصِيرُ] (٥) لوُجُودِه [ردُّ] (٦) لأَنَّهُ هُنَا دَخَلَ عَلَى [مِلْكُه] (٧) فَلَهُ شُبْهَةُ مِلْكُ وَأَبَاحَهُ لَهُ بَائِعُهُ وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْقَيَمة مَعَ التَّعَذُّرِ [فَإِنَّهَا] (٨) تُعْتَبَرُ يَوْمَ التَّعَذُّرِ [فَإِنَّهَا] (٨) تُعْتَبَرُ يَوْمَ التَّعَذُّرِ لَأَنَّهُ وَقَتُ اجْتِمَاعِ الإسْتِحْقَاقِ وَالْعَدَمِ) (٩) .

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) بياض بالأصل.

⁽٣) حاشية الخرشي (٥/ ٨٦) .

⁽٤) في (مخ) : فإن تعذر المثلى فالقيمة .

⁽٥) في (مخ) : يصير .

⁽٦) سقط من (مخ) .

⁽٧) في (مخ) تملكه .

⁽٨) سقط من (مخ) .

⁽٩) مختصر خليل (ص / ١٧٣).

فَإِذَا اسْتَبَانَ هَذَا وَلاَحَتْ دَلاَئِلُهُ أَنَّ قَوْلِ خَلِيلٍ فِي « مُخْتَصَرِه » : (أَوْ عُدَمَتْ فَالْقَيْمَةُ وَقْتَ اجْتِمَاعِ الْاسْتَحْقَاقِ وَالْعَدَمِ) لَيْسَ خَاصَّا بِالْفُلُوسِ دَفْعًا لَمَنْ تَوَهّمَ أَنَّهَا كَالْقَرْضِ تَجَبُ فِيهَا الْقَيْمَةُ وَهُو عَيْسِ ظَاهِرٍ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِد ، وَبِهذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَشَيَاخِنَا - قَدَّسَ الله رُوحَهُ وَنَّوْرَ ضَرِيحَهُ - كَلاَمَ الْمُصَنِّفُ وَبَهْذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَشَيَاخِنَا - قَدَّسَ الله رُوحَهُ وَنَّوَرَ ضَرِيحَهُ - كَلاَمَ الْمُصَنِّفُ وَلَهُ الْمَثَلِيَاتِ لِمُتَعَامِلِ بِهَا فَالْمَثْلُ أَوْ عُدَمَتْ فَقَالَ: وَإِنْ بَطُلَت فُلُوسٌ وَنَحْوُهَا مِنْ الْمثليَّاتِ لِمُتَعَامِلٍ بِهَا فَالْمثلُ أَوْ عُدَمَتُ فَقَالَ: وَإِنْ بَطُلَت فُلُوسٌ وَنَحُوهُا مِنْ الْمثليَّاتِ لَمُتَعَامِلٍ بِهَا فَالْمثلُ أَوْ عُدَمَتْ فَقَالَ: وَإِنْ بَطُلَت فُلُوسٌ وَنَحُوهُا مِنْ الْمثليَّاتِ لِمُتَعَامِلٍ بِهَا فَالْمثِلُ أَوْ عُدَمَتُ فَالْقِيمَةُ لاَ يُقَيِّدُ كُونُهَا مِمَّا يُتَعَامِلُ أَهْلُ الْبَلَد بِهَا ، وقَدْ تَقَرَّرَ مِنْ كَلاَمَ السَّادَاتِ الْعَيْمَةُ لاَ يُقَيِّدُ وَالعُلَمَاءِ الأَدْيَانِ أَنَّ مَنْ حَمْلُ الْكَلامِ عَلَى فَائِدَتَيْنِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَائِدَتَيْنِ مَا قَائِدَ قِلَ هَذَا اللَّذَى ذَكُوتَ مِنْ وَالْدَا أُولِي مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَائِدَتَيْنِ ، قَإِنْ قِيلَ هَذَا اللَّذَى ذَكُونَ مَنْ السَّواء في وَمَدْ فَي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ دُونَ الصَّحِيعِ فَأَيْنَ النَّصُّ عَلَى أَنْهُمَا سَوَاءٌ في الْمُحُدْمِ ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ (عج) وَ (مخ) نَصاعَلَى ذَلِكَ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَبِيعَ بَيْعًا فَاسَدًا مِنْ الْمَثلَى إِذَا فَاتَ وَوَجَبَ مِنْلُهُ صَارَ بِمَنْزِلَةٍ مَا بِيعَ بَيْعًا صَحِيحًا لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ مَا بِيعَ بَيْعًا صَحِيحًا لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتُلَف . اهد .

قُلْتُ: لاَ فَرْقَ فِي الْعَدَمِ الْمَذْكُورِ فِي كَلاَمِ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ الْحِسيِّ وَالْحُكْمِيِّ كَمَا إِذَا أَمْكَنَ الْمَطْلُوبُ الطَّالِبَ مِنْ حَقِّهِ فَأَبَى حَتَّى غَلاَ الطَّعَامُ فَلَهُ قِيمتُهُ يَوْمَ امْتَنَاعِهِ مِنْ أَخْذِهِ .

قَالَ الإِمَامُ مُحْمِى الدِّينِ سَيِّدي (عج) بَعْدَ كَلاَم طَوِيلِ الذَّيْلُ كَشِيرُ النَّيْلِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ للْمُصَنِّف : مَسْأَلَةُ مَنْ عَلَيْه مِنْهُ وَمَكَّنَهُ الْمَطْلُوبُ مِرَاراً فَأَبَى ذَلِكَ حَتَّى غَلاَ الطَّعَامُ ، قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لَهُ الْمَكِيلَةُ وَإِنَّمَا لَهُ قِيمَتُهُ يَوْمَ عَجْزِهِ عَنْ أَخْذِه وَلَمْ يُخْتَلَفُ فِي هَذَا مِنْ الأَحْكَامِ . اه. .

أُنْظُرْ حَيْثُ حَكَمُ وا عَلَيْهِ بِالْقِيَمةِ وَلَـمْ يَحْكُمُوا عَلَيْه بِوُجُوبِ التَّـأْخِيرِ إِلَى أَنْ

يَرْجِعَ السِّعْرُ لِحَالِهِ وَذَلِكَ لأَجْلِ امْتَنَاعِهِ مِنْ أَخْذِهِ حَتَّى غَلاَ الطَّعَامُ وَصَار بِمَنزلَةَ الْعَدَمِ الْحَدَمِ الْحِسِيِّ فَوَجَ بَتْ الْقيمَةُ لأَنَّهُ ظُلَمَ بِامْتِنَاعِهِ مِنْ أَخْذِهِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ فِي الْعَدَمِ الْحِسِيِّ فَوَجَبَ الْعَلَمُ الْقيمَةُ لأَنَّهُ أَوْ غَيْرُهُ وَجَبَ مَا آلَ إِلَيْهِ الأَمْرُ سَوَاءً كَانَ مِنْ بَيْعِ الْمَدينِ مَطْلٌ حَتَّى غَلاَ الطَّعَامُ أَوْ غَيْرُهُ وَجَبَ مَا آلَ إِلَيْهِ الأَمْرُ سَوَاءً كَانَ مِنْ بَيْعِ أَوْ قَرْضٍ .

قَالَ الْوانوعيُّ: لأَنَّهُ ظَالَمٌ ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشَّيْخُ ابْنُ ()(١) فِي « تَكْمِيلِ التَّقْييد» وَنَقَلَهُ عَنْهُ (عج) فِي شَرْحِه لِهَذَا الْمَحِلِّ ، وَلَيْسَ فِي الْعَدَمِ الْمَذْكُورِ إِذَا عُدُمَ مَحَلُّ الْقَبْضِ وَالطَّعَامُ مَوْجُودٌ كَانَ اشْتِرَاطُ الْقَبْضِ فِي بَلَد وَانْجلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَيْسَ فِي عِمَارَتِه إِلاَّ بَعْدَ طُولِ فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ قيمتُهُ لأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ وَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ قيمتُهُ لأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ وَلَيْسَ فِي عِمَارَتِه إِلاَّ بَعْدَ طُولِ فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ قيمتُهُ لَأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ وَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ قيمتِهُ بَمَوْضِعِهِ أَوْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ ، وَأَمَّ إِنْ كَانَ مِنْ قَرْضٍ فَلَهُ أَخْذُ قيمتِهِ ذَكَرَ ذَلِكَ (مَخَ) فِي « كَبِيرِهِ » اهد . وأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ قَرْضٍ فَلَهُ أَخْذُ قيمتِهِ ذَكَرَ ذَلِكَ (مَخَ) فِي « كَبِيرِهِ » اهد . الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه .

وَمَنَعَ ذَلِكَ الشَّرِيفُ حَمَى الله وَاعْتَرَضَ عَلَى الغلاوى بَمَا نَصُّهُ [] (٢) وَإِنَّ الْفَقِيهَ الْحَاجَ الْأَمِينِ أَجَازَ أَخْذَ الْقِيَمة عَنْ الطَّعَامِ الْمُرتَّبِ فِي الذِّمَّة بِبَيْعِ صَحِيحٍ إِذَا تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَمَّلاً لِلْبَيْعِ الصَّحِيحِ عَلَى الْفَاسِدِ كَمَا تَقَرَّرَ لَأَنْمَتَنَا مِنْ أَخْذِ الْقِيمَةِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ عِنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْفَاسِدِ كَمَا تَقَرَّرَ لَأَنْمَتَنَا مِنْ أَخْذِ الْقِيمَةِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ عِنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى كَمَا تَقَرَّرَ لَا يُعَدَّرُ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْفَاسِدِ عِنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْفَاسِدِ عِنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْفَاسِدِ عَنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْفَاسِدِ عَنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْفَاسِدِ عَنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْفَاسِدِ عِنْدَ الْعَكُمْ سَوَاءٌ لِقَوْلِهِمَا (٣): وَلَكَ بِأَنَّ الْعَلَامَةِ مِنْ المُلِي إِذَا فَاتَ وَوَجَبَ مِثْلُهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْمَأْخُوذِ عَنْ السَّلَفِ لَأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَبِيعِ بَيْعًا صَحِيحًا . اه . .

وَخَطَوْهُ عِنْدَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَاسْتِسْهَادٌ بِمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَيْهِ بَاطِلٌ إِذْ لاَ يَقْتَضِي كَلاَمُ الشَّيْخَيْنِ فِيمَا اسْتَظْهَرَاهُ تَشَبُّهُ الْفَاسِدِ الْفَائِتِ بِالصَّحِيحِ إِلاَّ فِي حَالَةٍ وُجُوبِ

(٢) كلمة لم أتبينها في الأصل .

⁽١) كلمة لم أتبينها في الأصل .

⁽٣) انظر « حاشية الخرشي » (٥ / ١٦٣) .

الْمثْل بدَليل قَوْلهمَـا وَوَجَبَ مثْلُهُ ، وَحَالَةُ التَّعَذُّر إِنَّمَا يَضْمَنُ فيـهَا الْقيَمةَ مَعَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنْ الْعِبَارَةِ عَلَى فَـرْضَ التَّسْليم لأَنَّهُ لا يُسَمَّى نَصَّا عنْدَهُمْ بَلَ هُوَ بَحْثٌ وَاسْتَظْهَارٌ لَمَا ثُمَّ يَرَى الْمُسْتَظْهِرُ لَهُ فيه نَصًّا ، وَاحْتَجِاجُهُ إِنَّمَا نَقَلَهُ الْعَلاَّمَةُ (عج) عَنْ الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَة منْ إلْزَام رَبِّ الدَّيْنِ قِيمَةَ طَعَامِهِ يَوْمَ امْتِنَاعِهِ مِنْ قَبْضه إذَا امْتَنَعَ منْهُ حَتَّى غَلاَ الطَّعَامُ غَيْرَ حُجَّة لاحْتَمَال أَنَّهُ منْ قَرْض وَسكَتَ عَنْهُ لِوُضُوحِهِ وَلَوْ أَنَّنَا فَرَضْنَاهُ مِنْ بَيْعِ لَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَقَيسَ عَلَيْهِ التَّعَذُّرَّ بعَدَم الطَّعَام إِذْ لاَ قَـيَاسَ مَعَ الْفَـارِقَ مَعَ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغى لمـثْلنَا الْقـياسُ وَنَحْـوُهُ بَلْ لَيْسَ لَنَا إلاَّ مَحْضَ التَّقْليد ، وَإِذَا عَلَمْتَ أَيُّهَا الْمُتحَصِّلُ خَظَأَهُ فَيَمَا اعْتَمَدَهُ فيمَا زَعَمَ وَتَأَمَّلْتَ نُصُوصَ أَئِمَّتِنَا فِي انْقِطاَعِ الثَّمَرَةِ لَسَلَمَ فيمَا ظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَخْذُ الْقيمَة عنهُ بِحَالٍ وَدَعْـوَى جَوَازِ ذَلِكَ بِمَا فِي الذِّمَّةِ دُونَ مَا فِي مُعَـيَّن منْ [ق / ٢٦٥] حَائِطٍ أَوْ قَرْيَةَ مَرْدُودَةَ بكَوْن الْمُسكَم في الْقَرْيَة بمَـثَابَة الصِّفَة ، وَذكْرُ السَّنَة عبارَةٌ عَنْ الْتَّـعْجـيلَ كَمَـا صَرَّحَ بِذَلَكَ كُلُّهُ أَئْمَـتنَا ، وَمَا فِي « كَـبِيــرِ » (ق) مِنْ أَنَّ الْمُسَلِّمَ مُلِخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّى يَأْخُذَ الطَّعَامَ في الْمَوْضِعَ الْمُشْتَرَط أَوْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ إِذَا تَعَــٰذَّرَ أَخْذُ الطَّعَامِ بِخَرَابِ مَــحَلِّ الْقَبْضِ وَلاَ يَأْخُذُ الْقيــمَةَ لأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ صَرِيحٌ بِمَنْعِ أَخْذِ الْقيمَة بِكُلِّ حَال ، وَإِذَا عَلَمْتَ مَا قَرَّرْنَا ظَهَرَ لَكَ خَطَوُّهُ فِيمًا زُعِمَ مِنْ دُخُولِ الطَّعَامِ مَدْخَلَ الْفُلُوسِ فِي قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّة : (وَإِنْ بَطْلَتْ فُلُوسٌ فَالْمثْلُ . . .)(١) إِلَخْ . كَمَا لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ فيمَا نَعْلَمُ ، مَعَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ في " الْـمُدُوَّنَّة " وَغَـيْرِهَا وَإِنَّـمَا يَدْخُلُ مَـدْخَلَهَـا النَّقْدُ وَنَحَـوُه كَالْحَدِيد وَالْودع فِي بِلاَدِ تنبكت كَمَا نَصُّوا عَلَى ذَلكَ ، وَأَيْضًا مَا ذُكرَ منْ أَنَّ مَا أُخذَ منْ مَنَافع أَوْ جِنَايَة عَمْدًا أَوْ خَطَأً أَوْ نكاح أَوْ صَدَاق أَوْ [حمام](٢) يَجْوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ خَطَأٌ ظَاهِرٌ أَوْ لَعَلَّهُ سَبَقَ إِلَى فَهُمِهِ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِمْ:

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٧٣) .

⁽٢) هكذا بالأصل.

وَدَخَلَ مَدْخَلَهُ ، رَاجِعٌ لِمَا خَرَجَ بِالْمُعَاوَضَةِ مِنْ قَرْضٍ أَوْ هِبَةٍ وَنَحْوُهُ مَا مَعَ أَنَــُهُ اللهُ عَاوَضَةٍ كَمَا لاَ يَخْفَى . اهـ. الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمه. كَلاَمه.

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ وَالْمُفْتَى بِهِ عِنْدَنَا كَلاَمُ الشَّرِيفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى آمِين . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٤) [١٥٣] أَسُوَّالٌ عَنْ مَالَ اكْتَسَبَهُ صَاحِبُهُ بِوُجُوه بَعْضُهَا جَائِزٌ، وَبَعْضُهَا جَائِزٌ، وَبَعْضُهَا حَرَامٌ كَالْبَيْعِ الْفَاسِد وَالتَّدْلِيسِ وَالْغَشِّ وَنَحْو ذَلِكَ، وَأَرَّادَ الأَنَ أَنْ يَتُوبَ إِلَى الله تَعَالَى - وَيَرْجِعَ عَمَّا كَانَ عَلَيْه مِنْ ظُلْمِ النَّفْسَ وَغَيْرِهَا فَهَل يَجُوزُ لَهُ إِمْسَاكُ هَذَا الْمَال تَحْتَ يَده وَالْحَالَةُ كَذَلَكَ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي ﴿ نَوَازِلَ الْفَاسِي ﴾ وَنَصَّهُ : وَأَمَّا حُكْمُ مَالَ اكْتَسَبَهُ رَبُّهُ مِنْ وُجُوه كَثِيرة مُخْتَلَفَة فَبَعْضُهَا جَائِزٌ ، وَبَعْضُهَا غَيْرُ جَائِزٍ كَالصَّرْف عَلَى غَيْر وَجْهِهً وَكَالْبَيْعِ الْفَاسِد وَالتَّدْلِيسِ وَالْغِشِّ وَالْخِيانَة وَكَالْمُبَادَلَة وَالْمُرَاطَلَة عَلَى غَيْر وَجْهِهَا وَكَالْبَيْعِ الْفَاسِد وَالتَّدْلِيسِ وَالْغِشِّ وَالْخِيانَة وَكَالْمُبَادِلَة وَالْمُراطَلَة عَلَى غَيْر وَجْهِهَا وَكَالْبَيْعِ الْفَاسِد وَالتَّدْلِيسِ وَالْغِشِّ وَالْخِيانَة وَكَالْمُبُوبِ وَحَلَّط دَنيء بَجِيِّد وَغَيْر ذَلكَ مَمَّا لاَ يَجُوزُ ، كُلُّ ذَلكَ مَع جَهْلِه وَكَيْمُ وَكُلُ مَعْ مَهْلِهُ وَعَلَى الله تَعَالَى – وَيَردُ نَفْسَهُ عَنْ بَعْضَ هَذَه الْوُجُوه أَوْ جُلَّهَا وَأَرَادَ الآنَ أَنْ يَتُوبَ إِلَى الله تَعَالَى – وَيَردُ نَفْسَهُ عَنْ غَيِّهَا فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ إِقْرارُ هَذَا الْمَال تَحْتَ يَده عَلَى هَذه الْحَالَة أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ عَلَى هَذَه الْحَالَة أَوْ يَجِبُ عَلَيْهُ أَنْ يَشِعْرَهُ وَعَلَى أَيَّ وَجْهُ يُمْكُنُ تَأُويلُهُ حَتَّى يَطُهِرَهُ وَعَلَى أَيَّ وَجْهُ يُمْكُنُ تَأُويلُهُ حَتَّى يَرْضَى رَبُّهُ وَعُنْتُلَ أَمْرُهُ وَيَسْلَمُ مِنْ عَذَابِهِ وَنَكَاله فِي حَاله وَمَالَه وَكَيْفَ السَبِيلُ إِلَى ذَلكَ فِي هَذَا الزَّمَان لاَسْتَعْكَمَ الْفَسَاد في كُلِّ مَكانَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: أَمَّا الأَمْوَالُ الْمُكْتَسَبَة مِنْ وَجُوهِ كَثِيرَةٍ مِّنْ وُجُوهِ الأَسْبَابِ بَعْضُهَا

⁽١) بياض بالأصل.

جَائزٌ وبَعْضُهَا غَيْرُ جَائز ، فَإِنْ كَانَ ذَلكَ منْ الْبِياعَاتِ الْفَاسدَة وَالرِّبَا وَالْمُعَامَلاَت الْجَارِيَة عَلَى غَيْرِ قَــانُوَّنَ الشَّرِيَعة فَإِنَّ الْقَاعَدَةَ في ذَلكَ أَنَّ الْعُقُــودَ الْفَاسدَة تُفْسَخُ وَيُرَدُّ الشَّيْءُ الْمَعْقُـودُ عَلَيْهِ إِلَى رَبِّهَ وَيَـأْخُذُ صَــَاحَبُ الثَّمَن ثَمَنَهُ وَذَلكَ إذَا كَــانَ الشَّىءُ قَائمًا لَمْ يَفُتُ بوَجْه منْ وُجُوه الْفَـوَاتِ الْمَذْكُورَة في كُتُبِ الْفَـقه ، وَإِنْ فَاتَ وَتَعَذَّرَ رَدُّهُ، فَإِنْ كَأَنَ مَّنَ الْعُقُـودَ الْمُخْتَلَفَ [فيها](١) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَضَى، وَإِنْ كَانَ ممَّا أُجْمعَ عَلَى فَسَاده وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى الْقيمَة فيما كَانَ مِنْ الْمُقَوِّمَات أَوْ الْمثْل فَيما كَانَ منْ الْمَثَليَّات وَمَا زَادَ عَلَى الْقيمَة أوْ الْمثْل بسَبَب ذَلكَ الْوَجه الْفَاسِدُ تَصَـدَّقَ به ، فَإِذَا صَحَّ ذَلكَ عَلَى الْوَجْه الْمَذْكُور حَلَّ لَهُ مَا بَقَى منْ غَيْر كَرَاهَــةٍ وَلاَ تَحْرِيمٍ ، وَيَلْزَمُــهُ مَعَ ذَلِكَ التَّوْبَةُ إِلَى الله عَــزُّ وَجَلَّ فيــمَا ارْتُكَبَّـهُ منْ انْتَهَاكَ حُـرْمَةَ الشَّرْعِ الْعَزِيزِ وَعَـدَم وُقُوفه عنْدَ حُدُوده وَأُواَمره، وإنْ جَـهَلَ مقَداًر ذَلَكَ لَاخْـتلاَطه وَطُول عَـهُده فَلْيــتَحَـرَّزُ وَيَحْتَـاطُ فَي ذَلِكَ َحَتَّى تَطْمَـئِنَّ نَفْـسهُ وَتَطيبَ، وَالأَصْلُ في ذَلكَ قَـوْلُهُ تَعَـالَى : ﴿ وَإِن تُبْـتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْـوَالكُمْ لا تَظْلَمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ (٢). وَالله سُبْحَانَهُ وَتَعَـالَى أَعْلَمُ. اهـ. كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٥) [١٥٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ شِرَاءِ مَا فِي الْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ جُزَافًا هَلْ هُوَ جَائزٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج) : إِنَّ شِراءَ مَا فِي الْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ جُزَافًا جَائِزٌ بِشُرُوطِ الْجُزَاف .

وَزَادَ مَا نَصُّهُ: وَأَمَّا شِرَاؤَهُ عَلَى أَنَّهُ مَكِيلٌ بِهِ فَجَائِزٌ لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْمِكْيَالِ الْمَعْلُومِ ، وَكَذَا يَجُوزُ لأَهْلِ الْحَاضرَةِ الشِّرَاءُ فِي الْبَادِيَةِ بِمَكْيَالِ الْبَادِيَةِ الْمَجْهُولِ لِلْحَاضِرَةِ لِعَدَمِ الْمِكْيَالِ الْمَعْلُومِ لِلْحَاضِرِ فِي الْبَادِيَةِ كَمَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْبَادِي فِي للْحَاضِرَةِ لِعَدَمِ الْمِكْيَالِ الْمَعْلُومِ لِلْحَاضِرِ فِي الْبَادِيَةِ كَمَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْبَادِي فِي

⁽١) في الأصل: فيه.

⁽٢) سورة البقرة : ٢٧٩ .

الْحَاضِرَة بِمِكْيَالِ الْحَاضِرَةِ الْمَجْهُولِ لِلْبَادِيةِ وَلاَ يَجُوزُ شَرَاءُ الْبَادِي فِي الْحَاضِرةِ بِمِكْيَالِ الْحَاضِرةِ الْمَجْهُولِ لِلْبَادِي ، وَلاَ يَجُوزُ شَرَاءُ الْحَاضِرِ فِي الْحَاضِرةِ بِمِكْيَالِ الْمَحْوَلِ الْمَحَاضِ فَي الْحَاضِ فَي الْمَحَالِ الْمَحَلِّ بِمِكْيَالِ غَيْرِهِ مَمْنُوعٌ وَجَهْلُ غَيْرِ الْمَحَلِّ بِمِكْيَالِ غَيْرِهِ مَمْنُوعٌ وَجَهْلُ غَيْرِ صَاحِبِ الْمَحَلِّ بِمِكْيَالِ غَيْرِهِ مَمْنُوعٌ وَجَهْلُ غَيْرِ صَاحِبِ الْمَحَلِّ بِمِكْيَالِ غَيْرِي مِثْلُ ذَلِكَ فِي صَاحِبِ الْمَحَلِّ جَائِزٌ، ويَنْبَعِي أَنْ يَجْرِي مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْوَزْنَ فَجَهْلُ الْبَادِيةِ وَوَنْ الْحَاضِرةِ وَزُنْ الْحَاضِرةِ لاَ يَضُرُّ كَمَا لاَ يَضُرُّ جَهْلُ الْوَزْنَ فَجَهْلُ الْبَادِيةِ [ق / ٥٦٣] مِيزانَ الْبَادِيةِ . اهد . الْمُرَادُ مِنْهُ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٦)[١٥٥] سُوَالٌ عَنْ أَهْلِ الْوَزِيعَةِ هَلْ يَجُورُ لَهُمْ بَيْعُ جِلْدِهَا وَأَسْقَاطُهَا وَشَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا لأَحَدِهِمْ أَوْ لأَجْنَبَى ِّغَيْرِهِمْ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ: فَفِي « نَوَازِلِ الــورزازِيِّ » : وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الْوَزِيعَـةِ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ بَعْضُهُمْ أَسْقَاطَهَا أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ: قَالَ الإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْجَعْدَالَةِ : لاَ يَجوزُ لأَهْلِ الْوَزِيَعةِ أَنْ يُسوِّقُوا الأَسْقَاطَ فِيمَا بَيْنَهُمْ قَبْلَ قَسَمِ اللَّحْمِ وَلاَ بَعْدَ قَسَمِهِ لأَنَّـهُ يَؤُولُ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُهُمْ لَحْمًا وَسَاقِطًا وَبَعْضُهُمْ لَحْمًا وَدَرَاهِمَ وَذَلِكَ رِبًا .اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » بَعْدَ حَذْفِي كَثِيراً مِنْ كَلامِه مَا نَصَّهُ : وَفِي جَوَابِ لِسَيِّد العَرب الفَارَسِيِّ إِنْ كَانَ أَهْلُ الْوزِيعَة يُخْرجُونَ مَنْهَا الرَّأْسَ وَالأَكَارِعَ وَالْجِلْدَ وَشَيْئًا مِنْ اللَّحْم وَالْقَلْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَجْعَلُونَهُ عَلَى حدة ويَبِيعُونَهُ لأَجْنَبِيِّ أَوْ لِوَاحِد مِنْهُمْ وَيُوحِي وَلَهُ مَنْ عَنْده نَقْده أَوْ إِلَى أَجَلِ ثُمَّ يَقْتَسمُونَ اللَّحْم بَيْنَهُمْ بِحَيْثُ يَكُونُ وَيُؤِدِّي لَمْ أَخْرَجُوه أَو لا وَاحِدًا مِنْهُمْ يَأْخُذُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ الدَّرَاهِمَ وَآخَرُ الْجِلْدَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٧) [١٥٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم بَيْع مَا فِي الْعَدْلِ بِوَصْفِ بَاتِعِهِ لَهُ وَذِكْرِهِ لَعَدَده هَلْ هُو كَبَيْعه عَلَى الْبَرْنَامج أَمْ لا ؟

جَــُـوَابُهُ : قَالَ (عَج) نَاقِلاً عَنْ أَحْمَدَ الزُّرْقَـانِي وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لاَ يُشْتَرطُ كَوْنُ مَا

فِي الْعَدْلِ مَـكْتُوبًا فِي وَرَقَة وَأَنَّـهُ لَوْ حَفَظَ الْبَائِعُ مَا فِي الْعَدْلِ وَبَاعَـهُ ذَلِكَ عَلَى الْعَدَدِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . الْعَدَدِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٨) [١٥٧] سُوَّالٌ عَنْ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يُنْتَقَـلُ مِلْكُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي بِالْفَبْض أَوْ بِالْفَوَات ؟

جُوَابُهُ: فَفِي (مَجَ)(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْفَسِرِ)(٢) مَا نَصُّهُ : وَلاَ يُنْتَقَلُ فِيهِ الْمِلْكُ بِالْفَوَاتِ عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنْ الْمَذْهَبِ . اهد .

وَفِي (س) عَنْ الْفَاكِهَانِيِّ (٣) : يَحْرُمُ انْتِفَاعُ الْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا قَبْلَ فَوَاتِهِ وَيَحْـرُمُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَشِرَاؤُهُ لِمَنْ عَلِمَ فَـسَادَ الْعَقْـدِ وَلَكِنْ إِنْ وَقَعَ تَمَّ الْبَيْعُ وَصَحَ الْمِلْكُ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي . أهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٩) [١٥٨] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ: (أَوْ عُدَمَتْ فَالْقيمَة وَقْتَ اجْتَمَاعِ الاسْتحْقَاقِ أَوْ الْعَدَمِ) (٤) هَلْ تُعْتَبَرُ الْقِيمَة فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَة وَالْقَضَاءِ حَيْثُ كَانَ في غَيْر بَلَدَ الْمُعَامَلَة ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الْبَنَانِي (٥): وَتُعْتَبَرُ الْقِيمَةُ فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ وَإِنْ كَانَ حِينِ الْقَبْضِ فِي غَيْرِهَا . ذَكَرَهُ (ح)(٦) عَنْ الْبَرْزَكِيِّ. اهـ.

وَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » : أَنَّ مَنْ تَرَتَّبَ فِي ذِمَّتِهِ دَرَاهِمُ ثُمَّ إِنَّهَا عُدِمَتْ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى قِيمتِهَا يَوْمَ حُلُولَهَا وَعَدَمِهَا وَيَقْضِي عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْقِيمةِ وَلاَ فَرْقَ فِي تَرَتَّبِهَا عَلَيْهِ

⁽١) حاشية الخرشي (٥/ ٨٥) .

⁽٢) مختصر خليل (ص ١٧٧) .

⁽٣) انظر « مواهب الجليل » (٤ / ٣٨١) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ١٧٣) .

⁽٥) الفتح الرباني مع شرح الزرقاني (٥ / ١٠٧) .

⁽٦) مواهب الجليل (٤ / ٣٤١) .

مِنْ قَرْضٍ أَوْ بَيْعِ فَهَذَا هُوَ الـلاَّزِمُ لَهُ وَيَكُونُ الْمَأْخُـوذُ فِي ذَلكَ إِذَا قُوِّمَتْ غَـيْرَ جَنْسِهَا مِنْ فُلُوسٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ سِلْعَةٍ . اهـ . مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلاَمِهِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٠) [١٥٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ أَسْلَمَ لاَّخَرَ نَاقَةً غَائِبَةً عَلَى الْوَصْف وَعَلَى أَنَّ ضَمَانَهَا منْهُ - أَىْ الْمُسَلَّمُ - إِلَى عَشْرِينَ يَوْمًا ، وَتَلَفَتْ قَبْلَ قَبْضِ الْمُسَلَّمِ إِلَيْهِ لَهَا. مَا الْحَكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوابُهُ: أَنَّ السَّلَمَ فَاسِدٌ لِاشْتِرَاطِ ضَمَانِ النَّاقَة مِنْ الْسَلَمِ فِي الْمُدَّةِ الْمَدْكُورَةِ وَهُوَ غَرَرٌ وَالْغَرَرُ فِي الْبَيْعِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ وَالنَّهْي يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ شَرْعًا إِلاَّ بِدَلِيلٍ عَلَى الصِّحَةِ وَلاَ دَلِيلَ هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ وَلاَ سِيَّمَا نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَلَى فَسَادً السَّلَمِ الْمَذْكُورِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: (وَتَأْخِيرُ حَيُوانِ بِلاَ شَرْط)(١) ، وأَشَارَ إِلَيْهُ السَّلَمِ الْمَذْكُورِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: (وَتَأْخِيرُ حَيُوانِ بِلاَ شَرْط)(١) ، وأَشَارَ إِلَيْهُ السَّلَمِ الْمَذْكُورِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: (وَتَأْخِيرُ فَلاَ يَجُوزُ أَكْثَرً مِنْ ثَلاَثَةٍ أَيَّامٍ وَيَفْسَدُ وَالْعَيْنِ . اهـ.

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ فَسَادُ السَّلَمِ فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِأَنَّ ضَمَانَ النَّاقَةِ مِنْ الْمُسَلَّمِ لَهَا كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ) (٣) اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ نَصِيبَ النَّاقَةِ مِنْ صَاحِبِهَا الْمُسلمِ لَهَا وَلاَ تِبَاعَةَ لَهُ عَلَى الْمُسلمِ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ . اهد. واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦١) [١٦٠] سُؤَالٌ عَنْ طَعَامِ الْقَرْضِ هَلْ يَجُوزُ سَلَمُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ كَبَيْعِهِ كَبَيْعِهِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: وَمُنِعَ بَيْعُهُ - أَىْ الدَّينُ -

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٩٣) .

⁽۲) حاشية الخرشي (٥ / ٢٠٣) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

وَلَوْ حَلَّ لاَ بِدَيْنٍ .

قُلْتُ: وَهَذَا إِنْ بَاعَهُ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا إِنْ أَسْلَمَـهُ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَتَصِيرُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مُفْرَدَاتِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَسْخُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرِ . .)(١) إِلَخْ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٢) [١٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ الشُترَى سلْعَةً وَسُرِقَتْ عَلَيْهِ وَأُغْرِمَ شَيْئًا عَلَى إِخْراجِهَا مِنْ عنْد السَّارِق ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَتْ السِّلْعَةُ عَلَى صَاحِبِهَا بِعَيْبٍ فِي تَمَنهَا هَلْ هُوَ يَرْجَعُ عَلَى رَبِّ السِّلْعَةَ بِمَا غَرَمَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ عَلَيْه بَذَلكَ لَأَنَّهُ لَمْ يَغْرَمْ ذَلكَ عَنْهَا إلاَّ وَهِي فِي ضَمَانِه فَقَدْ دَخَلَتْهُ مِنْ الْعَقْد كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَوْلِهِ : (وَضَمَنَ فَقَدْ دَخَلَتْهُ مِنْ الْعَقْد كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَوْلِهِ : (وَضَمَنَ بِالْعَقْد إِلاَّ بِالْعَقْد)(٢) أَى : وَضَمَنَ الْمُشْتَرِى فِي الْبَيْع بَيْعًا صَحِيحًا لاَزِمًا بِمُجَرَّد الْعَقْد إِلاَّ فِي مَسَائِلَ مُسْتَثْنَاة لَيْسَتُ هَذِهِ مِنْهُنَّ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهِنَّ خَشَيةَ الإِطَالَةِ . آه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٣) [١٦٢] سُؤَالٌ عَنْ الأَمَةِ الَّتِي تُواضِعُ شَرْعًا إِذَا بِيعَتْ دُونَ مُواضَعَةٍ مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ الْبَيْع ؟

جَوَابُهُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ لاَ مُواضَعَةَ) (٣) .

(شخ)^(٤) أَىْ : إِذَا بَاعَ عَلَى تَرْكِ الْمُوَاضَعَةِ فَإِنَّ [ق / ٥٦٤] الْبَيْعَ صَحِيحٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَيُحْكَمُ بَيْنَهُمَا بِهَا لأَنَّهُ حَقٌّ لله تَعَالَى . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٤) [١٦٣] سُؤَالٌ عَنْ مَخِيضٍ لاَ زَبَدَ فِيهِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْحِليبِ

⁽١) مختصر خليل (ص ١٧٦).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ١٨٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص ١٩٠) .

⁽٤) انظر « حاشية الخرشي » (٥ / ١٨٤) .

وَالزَّبَد وَالسَّمْنِ وَالْجِبْنِ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لاَ بُدَّ مِنْ الْمُمَاثَلَة أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ في ذَلك ؟

جَوابُهُ: أَمَّا الْمَخيضُ وَالْمَضْرُوبُ وَالْحَلِيبُ فَلاَ يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ إِلاَّ مِثلاً بِمِثَلٍ؛ لأَنَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمُطْلَقُ لَبَن) (١) .

(شخ) : ربويٌّ عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنْ الْمَـذْهَبِ وَهُوَ صِنْفٌ وَاحِدٌ مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَ وَغَنَمٍ حَلِيبٍ وَمَخِيضٍ وَمَضْرُوبٍ ، وَكَلاَمُهُ يَشْمَلُ لَبَنَ الاَّدَمِي كَمَا فِي ابْنَ عَرَفَةَ. اهـ . الْمَقْصُّودُ مَنْهُ .

وَفِي (ق) (٢) عَنْ « الْمُدُوَّنَةَ ﴾ .: لَبَنُ الإبلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ صِنْفٌ وَاحِدٌ وَيَجُوزُ لَبَنُ الْإِبلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ صِنْفٌ وَاحِدٌ وَيَجُوزُ لَبَنُ الْغَنَمِ الْحِليبِ وَفِيهِ [زُبُدَةٌ] (٣) بِلَبَنِ مَضْرُوبِ وَقَدْ أَخْرَجَ [زُبدَةً] (٤) أَوْ بِلَبَنِ اللِّقَاحِ وَلاَ زُبْدَ فِيهِ مَثَلاً بِمثَلِ كَمَا جَازَ دَقِيقٌ بِقَمْحٍ مثلاً بِمثلِ . . ولاَ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي شَيء منْ ذَلكَ . اهـ . الْمُرَادُ منْهُ .

وَأَمَّا بِيْعُهُ بِالزُّبْدِ أَوْ السَّمْنِ أَوْ الْجُبْنِ فَجَائِزٌ وَلَوْ مُتَفَاضِلاً .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَارِحُهُ (عبق) مَا نَصُّهُ : (وَسَمْنُ) (٥) أَى (٦) : تَسْمِينٌ نَاقِلٌ عَنْ لَبَنِ أَخْرَجَ زُبُدَهُ فَيْبَاعُ بِهِ مُتَمَاثِلاً وَمُتَفَاضِلاً كَمَا فِي (ق) (٧) و (طخ) لاَ عَمَّا لاَ يَخْرُجُ زُبُدُهُ فَلاَ يَكُونُ نَاقِلاً عَنْهُ فَلاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِهِ لِلْمُزَابَنَة. اهـ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۷۶) .

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٣٥٣) .

⁽٣) في (ق) : زيده .

⁽٤) في (ق) : زيره .

⁽٥) مختصر خليل (ص ١٧٤) .

⁽٦) شرح الزرقاني (٥/ ١٢٥) .

⁽٧) التاج والإكليل (٤ / ٣٥٦).

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعِ آخَرَ : وَلاَ يَجُوزُ بَيْعُ لَبَنِ فِيهِ زُبْدُهُ بِزُبْدِهِ ظَاهِرُهُ سَوَاءً أَزِيدَ أَخْذُ اللَّبَنِ لإِخْرَاجِ زَبْدِهِ أَوْ لاَكُلهِ وَهُو كَذَلكَ ، وَقَلَيْدَ بَعْضُهُمْ الْمَنْعَ بِمَا إَذَا أُزِيدَ إِخْرَاجُ ذَلِكَ وَأَمَّا لِلْأَكْلِ فَلاَ وَلَمْ يَعْتَبِوْ الْمَصَنِّفُ هَذَا الْعَقْدَ ، قَالَهُ التَّتَأْنِي ، وَكَذَلكَ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِسَمْنٍ وَكَذَا لَبَنُ لاَ رُبْدَ وَكَفَى « بِالْمُدُونَّةِ » شَاهِدَا للْمُصنِّف ، وكَذَلكَ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِسَمْنٍ وكَذَا لَبَنُ لاَ رُبْدَ فِيهِ كَلَبَنِ الإِبلِ يَبَاعُ بِزُبُدِ كَمَا فِي ابْنِ الْجَلاَّبِ . اه .

وَفِي (عبق) (١) أَيْضًا فِي مَبْحَثِ تَكَمَّمُهِ عَلَى بَيْعِ بَعْضِ أَنْوَاعِ اللَّبَنِ بِبَعْضَهَا مَا نَصَّهُ : وَاعْلَمْ بِأَنَّ الصُّورَةَ الْجَائِزَةَ لَأَبُدَّ فَيهَا مِنْ الْمُمَاثَلَةِ فِي بَيْعِ كُلِّ مِنْ الْمُصَاثِلَةِ فِي بَيْعِ كُلِّ مِنْ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَة بِمِثْلَه وَكَذَا إِذَا بَيْعَ الْمَخِيضُ وَالْمَضْرُوبُ بِحَلليبٍ ، فَإِنْ بِيعَا بِزُبُدٍ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَة بِمِثْلَه وَكَذَا إِذَا بَيْعَ الْمَخِيضُ وَالْمَضْرُوبُ بِحَلليبٍ ، فَإِنْ بِيعَا بِزُبُدٍ أَوْ سَمْنِ أَوْ جُبْنِ لَمْ تُعْتَبَرُ الْمُمَاثَلَة . اه. . الْمُرَادُ مِنْه .

وَالْحَاصِلُ أَنُّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمِخيضِ وَالْمَضْرُوبِ بِالْحَلِيبِ مُتَمَاثِلاً لاَ مُـتَفَاضِلاً وَبِالسَّمْنِ وَبِاللَّهُ ثَعَالَيَ أَعْلَمُ . وَبِاللَّهُ تَعَالَيَ أَعْلَمُ .

(١٣٦٥) [١٦٤] سُوَالٌ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ الْحَليبِ الْمُجَمَّد لإِخْرَاجِ زُبُده إِذَا ضُرِبَ أَوْ خُضَ حَتَّى صَارَ رَقِيقًا إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ زُبْدٌ هَلْ يَجُوزُ بَيْعِهِ بِالَزَّبُدِ وَحَالَتُهُ كَذَلكَ أَضِمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَجُورُ بَيْعِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ لأَنَّهُ صَارَ كَالْحَلِيبِ الَّذِي يَجُوزُ بَيْعِهِ بِالزَّبْدِ أَى : حَلِيبُ الإِبِلِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيهِ . اهـ . واللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٣٦٦) [١٦٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ ؟

فَهِي (شخ) : وَذَكَرَ فِي « التَّوْضِيحِ » وَابْنُ الْحَاجِبِ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْقَضَاءَ يَعْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْبَيْعِ الْبَيْعِ فِيهِ . التَّفَرُّقِ فِي الْبَيْعِ الْحَالِّ يُرَاعَى سَلَمُ الْبَيْعِ فِيهِ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ(٢) : وَيَعْتَبَرُ فِي الطَّعَامِ مُطْلَقًا .

⁽١) شرح الزرقاني (٥/ ١٢٥).

⁽٢) جامع الأمهات (ص ٣٥٣) .

أَىْ : مَنْ بَاعَ طَعَامًا بِشَمَنِ لأَجَلِ لَمْ يَجُرْ أَنْ يَشْتَرِى بِذَلِكَ الثَّمَنَ وَلاَ بِبَعْضِهِ طَعَامًا وَإِنْ خَالَفَهُ ، لاَ قَبْلُ الأَجَلِ وَلاَ بَعْدَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ كَكَيْلِهِ وَصِفَتِهِ أَىْ : مَحْمُولَةٌ مَجْهُولَةٌ وَإِنْ سَمَرَاءَ فَسَمْرَاء .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَقَوْلُهُ : (بِثَمَنِ إِلَى أَجَلِ) يُرِيُد : وَكَــٰذَلِكَ بِحَالِ وَتَأَخُّرِ قَبْضِ الثَّمَنِ حَتَّى افْتَرَقَ الْمُتَبَايعَان ، وُلَيْسَ هَذَا مَخْصُوصٌ في الْمَذْهَب بالطَّعَام بَلْ لأ يَجُوزُ أَخْـذُ اللَّحْمِ عَنْ ثَمَنِ الْحَيَـوانِ وَلاَ الْعَكَسُ وَلاَ أَخْذُ طَعَامٍ عَنْ أُخْـرَة كراء أَرْضِ لِلْحَرْثِ . قَالَهُ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ فِي هَذَا وَلَوْ قَبْلَ التَّفَرُّقُ ، ۖ بَلْ الْطَّأَهِرُ أَنَّ الْمَنْعَ فيهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَشَّدُّ ، وَيَجْرِى ذَلِكَ فِي قَضَاءِ اللَّحْمِ عَنْ ثَمَنِ الْحَيَــوانِ وَعَكْسِهِ ، وَلاَ أَخْذُ ثِيَابِ عَنْ ثَمَنِ الْغَــزْلِ إِذَا مَضَى رَمَنٌ يُمْكِنُ أَنْ يُنْسَجَ فيه لأنَّهُ إِجَارَةُ مَجْهُولِ ، وَلاَ أَخْذُ الْقَصِيلِ عَنْ ثَمَنِ الشُّعِيرِ بِعُذْرِ مَنْ تَصِيرُ فِيهِ قَـصِيلاً وَلاَ السُّيُوفِ عَنْ الْحَدِيدِ - أَىْ : عَــَنْ ثَمَن الْحَديدَ - وَضَابِطُهُ : كُلُّ مَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ أَحَـدُهُمَا بالآخرِ نَقْدًا فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَقْضِي ٓ أَحَدُهُمَا عَنْ ثَمَنِ الْآخَر كَاللَّحْم عَنْ الْحَيَوانِ وَعَكْ سِهِ ، وَالطَّعَامُ ثَمَنُ الأَرْضِ - أَىْ : كِرَائِهَا - ، وَكُلُّ مَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ أَحَدُهُمَا بِالآخَرِ إِلَى أَجَل فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ - أَىْ : مِمَّا يُبَاعُ لأَجَلِ كَأَخْذِهِ الطَّعَامَ عَنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ وَأَخْذِ ثَوْبِ عَنْ تُوْبَيْنِ أَوْ بِالْعَكْسِ وَأَخْذِ غَزْلِ عَنْ تَمَنِ كَتَّانِ فِي مُدَّةً يُمْكِنُ فِيهَا غَزْلُهُ وَأَخْذِ ثِيَابِ عَنْ ثَمَنِ غَزْلٍ فِي مُدَّةٍ يُمْكِنُ فِسِهَا النَّسْخُ وَأَخْذُ فَصِيلِ عَنْ شَعِسِرِ بَعْدَ مُدَّةٍ يُمْكنُ فيهَا نَبَاتُهُ. اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٧) [١٦٦] سُؤَالٌ عَنْ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي ؟

جَوَابُهُ: ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ الْمُتَبَايِعَيْنِ : بِعْتُكَ هَذِهِ السِّلْعَةَ بِكَذَا - بِصِيغَةِ الْأَمْرِ - أَوْ : أَبِيعُهَا لَكَ - بِصِيغَةِ الْأَمْرِ - أَوْ : أَبِيعُهَا لَكَ - بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ - فَهُو الْبَائِعُ ، وَمَنْ قَالَ : اَشْتَرَيْتُ مِنَكَ سِلْعَتَكَ بِكَذَا - بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ - فَهُو الْمُشْتَرَى . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٤٠ ---- الجوزء الثالث

نُواَزِلُ الْعيوبِ

(١٣٦٨) [١] سُوَّالٌ عَـمَّنْ اَشْتَرَى عَـبْدًا يُرْضِعُ الماشِيةَ وَبَاعَهُ قَـبْلَ ظُهُوره عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْـمُشْتَرِي الثَّانِي وَرَدَّ عَلَيْهِ بِـهِ أَيَجُوزُ لَهُ الرَّدُّ عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى بَائِعِه بِذَلِكَ الْعَيْبِ إِنْ بَاعَهُ قَبْلَ عِلْمِه بِه ؟ فَفِي « الْمُدُوَّنَةِ » (١) : لَوْ ادَّعَى بَعْدَ أَنْ بَاعَهُ أَنَّ عَيْبًا كَانَ بِهِ عِنْدَ بَائِعِهَ مَنْهُ لَمْ تَكُنْ لَهُ [خُصُومَةٌ] (٢) إِذْ لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءَ إِلَا أَنْ تَرْجَعَ إِلَيْهِ السِّلْعَةُ بِشِرَاء أَوْ مِيراتُ أَوْ صَدَقَة [أَوْ بِعْيبِ] (٣) أَوْ بِغَيبٍ قَلْكَ فَيكُونُ لَهُ السِّلْعَةُ بِشِراء أَوْ مِيراتُ أَوْ صَدَقَة [أَوْ بِعْيبِ] (٣) أَوْ بِغَيبٍ وَلَكَ فَيكُونُ لَهُ [رَدّهَا] (٤) عَلَى بَاعِهَا اللَّوَّلُ إِذَا كَانَ بَيْعُ هَذَا الْمُشْتَرِي [ق / ٥٦٥] حينَ بَاعَهَا لَمْ يَعْلَمْ بِعَيْبِهَا . اهـ. وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَعَوْدِهِ لَهُ بِعَيْبٍ) (٥) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٩) [٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ تاجكانت الصَّحَرَاء دَفَعَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا لِلْآخَرِ بِأَرْوَانَ كَانَ يُطَالِبُهُ بِهِ ، وَتَوَجَّهَا إَلَى أَهْلَهَا فَلَمَّا وَصَلاَ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ ادَّعَى قَابِضُ الْعَبْد مَرَضَهُ بِالإسْهَالَ وَأَنَّهُ قَديمٌ بِهِ وَرَدَّهُ عَلَى صَاحِبه بِلاَ مُرَافَعَة عَنْدَ أَحَد وَرَضَيَ بِهِ صَاحِبُهُ خَوْفًا مِنْ الْقَابِضِ وَمَنَ مَعَهُ مِنْ قَبِيلته لَأَنَّهُمَا بَلَغَهُمَّا أَنَّ بَيْنً قَبِيلتَهُ مَا الْمُقَاتِلَة ، وَمَاتَ الْعَبْدُ مَنْ ذَلِكَ الْمَرَضَ عِنْدَ صَاحِبه ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ فَاللَّ رَبِّ الدَّيْنِ لِلْمَدِينِ أَيْضًا وَطَلَبَ مَنْ الْقَضَاءَ مَنْ غَيْرٍ وَكَالَة مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ لَهُ اللَّيْنِ لَهُ الْقَضَاءَ مَنْ غَيْرٍ وَكَالَة مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ لَهُ لَا اللَّيْنِ لَهُ

انظر : « التاج والإكليل » (٤/٤٤) .

⁽٢) في (ق) : خصومته .

⁽٣) زيادة من (ق) .

⁽٤) في الأصل : رده ، والمثبت من (ق) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

عَلَى ذَلكَ ، وَدَفَعَ لَهُ أَمَةً في الْقَضَاء خَوْفًا منْهُ أَيْضًا لأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَأْمَنه ، وَمَاتَتْ الأَمَةُ أَيْضًا طأَنَّهُ أَيْضًا عَنْدَهُ ، ثُمَّ بَعْدَ بُرْهَة مِنْ الزَّمَنِ مِنْ زَوَالِ الْعَدَاوَةَ وَالْمُقَاتَلَةَ بَيْنَ قَبِيلَتَيْهِمَا جَاءَ رَبُّ الدَّيْنِ لِلْمَدِينِ وَادَّعَاهً بِالْعَبْدِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ؟ قَبِيلَتَيْهِمَا جَاءَ رَبُّ الدَّيْنِ لِلْمَدِينِ وَادَّعَاهً بِالْعَبْدِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ؟

جَوابُهُ : أَنَّ الإِكْرَاهَ إِمَّا أَنْ يَشْبُت ؛ أَيْ : فَإِنْ لَمْ يَشْبُتْ بِالْبَيِّنَةِ فَضَمَانُ الْعَبْدِ مِنْ الْمَدينِ لِقَبْضِهِ إِيَّاهُ وَرِضَاهُ بِهِ كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَدَخَلَتْ فَى ضَمَانَ الْبَائِعُ إِنْ رَضِيَ بِالْقَبْضِ) (١) ؛ أَيْ : وأَحْرَى إِنْ قَبَضَ بِالْفَعْلِ كَهِذَهِ الْمَسْأَلَةَ ؛ وَيَتَنفِعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الدَّيْنَ مَا زَالَ بَاقِيًا عَلَيْهِ وَإِنْ ثَبَتَ الْإَكْرَاهُ بِبِيِّنَةً كَلِّفُ رَبُّ الدَّيْنِ بِإِثْبَاتِ الْمَرْضِ وَعَلَى قَدَمِهِ قَطْعًا أَوْ ظَنًا فَإِنَّهُ يَبِينَةً عَادلَة مِنْ أَهْلِ الْبُعْرِ وَالْمَعْرِفَة بِالْعَيْبِ عَلَى الْمَرَضِ وَعَلَى قَدَمِه قَطْعًا أَوْ ظَنًا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مَلَى الْمَدينِ بَدِينِه بَعْدَ يَعَينِهِ فَى الْوَجْهِ الثَّانِي دُونَ الأَوَّلُ وَضَمَانِ الْعَبْدِ الْهَالِكِ عَلَى الْمَدينِ بَدِينِه بَعْدَ يَعَينِهِ فَى الْوَجْهِ الثَّانِي دُونَ الأَوَّلُ وَضَمَانِ الْعَبْدِ الْهَالِكِ مَنْ صَاحِبِهِ لُوافَقَةَ رَبِّ الدَّيْنِ الشَّرْعَ فِى رَدِّهِ لَهُ عَلَيْه ؛ فَقَي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : أَنَّ مَنْ فَعَلَ فَعْلَ فَى الْوَجْهِ الثَّانِي دُونَ الْأَوْلُ وَضَمَانِ الْعَبْدِ الْهَالِكِ مَنْ صَاحِبِهِ لُوافَقَةَ رَبِّ الدَّيْنِ وَإِنْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ بِحَدُوثُ الْمَوْمِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الْشَيْخُ خَلِيلٍ : أَنَّ مَنْ فَعَلَ فَعْلَ فَعْ لَوْ رُفْعَ إِلَى حَاكِمَ لَمْ يُرِدْ عَلَيْه يَتَنزَلُ فَعْلُ أَوْ طَنْ الْمَالِكِ الْمَلْعُ وَهِي لاَ يُوصَفَى أَبِهَا إِلاَّ أَفْعَالُ الْمُكَافِينَ وَالْإِكْرَاهُ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ وَهُ مُؤْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ مِذَلَ أَنْ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَاللَّا أَوْ ضَرْبِ . . .) (٢) إِلَىٰ فَاللَّا أَوْ ضَرْبِ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبِ مِن قَتْلِ أَوْ ضَرْبِ) (٢) إِلَىٰ فَ

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لاَ دَعْوَى وَلاَ مُطَالَبَةَ لِرَبِّ الدَّيْنِ عَلَى الْمَدِينِ وَلاَ يَمِينَ عَلَيْ الْمَدِينِ وَلاَ يَمِينَ عَلَيْ الْمَدِينِ وَلاَ يَمِينَ عَلَيْه في صُورَة شَهَادَة الْبَـيِّنَة بحُدُوث [

ظَنَّا أَوْ شَكًّا ، وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ بِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَالْقَـوْلُ لِلْبَـائِعِ فِي نَفْي الْعَيْبِ أَوْ قِدَمِـهِ إِلاَّ بِشَهَادَةِ عَادَةِ لِلْمُشْتَـرِي وَحَلَفَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ . اهـ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٣٤) .

⁽٣) يوجد بالأصل إشارة إلى سقط كتب بالهامش ، ووجد مطموساً بالهامش .

وأَمَّا قَبْضُ حَـال رَبِّ الدَّيْنِ لِلأَمَةِ عِنْدَ الْمَدينِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى وَجْهِ الإَكْرَاهِ مِنْ غَيْرِ وَكَالَة فَهُ وَ مُتَعَدِّ فِي ذَلِكَ ؛ وَيَتَفَرَّعُ عَنْهُ وَجُوبُ ضَمَانِ الأَمَـةِ فَيَرْجِعُ مَالِكُهَا عَلَيْهِ بقيمَتُهَا يَوْمَ قَبْضِهِ لَهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْه . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٠) [٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ دَفَعَ بَعِيرًا لاَّخرَ فِي قَضاء الدَّيْنِ وَالْبَعِيرُ كَانَ حَنْكُهُ مَكْسُورًا وَبَرِئَ مِنْهُ وَأَرَاهُ الْمَدِينُ لِرَبِّ الدَّيْنِ عَنْدَ الدَّفْعَ وَمَاتَ الْبَعِيرُ بَعْدَ ذَلكَ وَادَّعَى الْقَابِضُ أَنَّ وَجَعَ الْحَنَكِ رَجَعَ لَهُ وَمَاتَ مِنْهُ هَلُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَي لَلكَ وَادَّعَى الْقَابِضُ أَنَّ وَجَعَ الْحَنَكِ رَجَعَ لَهُ وَمَاتَ مِنْهُ هَلُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَي الدَّافع أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِلاَّ بِشَهَادَةِ بَيِّنَةِ عَادِلَةِ أَنَّ الْوَجَعَ الأَوَّلَ لَمْ يَبْرَأْ فَيَحْلِفُ حِينَئِذِ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِأَرْشِ الْعَيْبِ .

فَفِي « نَوَازِل الْحَافِظ ابْنِ الأَعْمَسُ » : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ مَنْ اشْتَرَى بَعِيرًا مُتَيَقَّنَا بُووُهُ مِنْ مَرَضَ ثُمَّ رَجَعَ لَهُ الْمَرَضُ وَهَلَكَ بِهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْله : إِنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ إلاَّ بِشَهَادَة عَادَة أَنَّ الأَوَّلَ لَمْ يَبْرَأَ فَيَحلِفُ الْمُشْتَرِي جِينَّذَ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ وَيَرُدُّهُ . اه كَلاَمُهُ .

قَوْلُهُ : وَيَرُدُّهُ : مَعْنَاهُ _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الرُّجُوعُ بِأَرْشِ الْعَيْبِ الْمَذْكُورِ عَلَى الدَّافِعِ لأَنَّهُ أَرَاهُ لَهُ وَأَعْلَمُهُ بِهِ فَلَمْ يَدَلِّسْ عَلَيْهِ بِهِ .

قَـالَ (ق)(١) نَاقِلاً عَنْ اللَّخْمِيِّ : مَنْ بَاعَ عَـبْدًا وَبِهِ عَيْبٌ [فَهَلَكَ مِنّهُ أَوْ تَنَاهَى إِلَى أَكْثَرَ](٢) فَإِنْ لَمْ يُدَلِّسْ الْبَائِعِ ٱرْجَعَ بِقِيمَةِ الْعَيْبِ إِنْ هَلَكَ . اهـ .

وَالْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلٍ فِي مَبْحَثِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُفَرَّقُ فِيهَا بَيْنَ الْمُدَلسِ وَغَيْرِهِ : (كَهَلَاكِهِ مِنْ التَّدْلِيسِ)^(٣) . صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ :

⁽١) التاج والإكليل (٤/ ٤٥٣) .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من (ق) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

نوازل العيــوب ----

كَهَلاَكِهِ بِالْعَيْبِ(١) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧١) [٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَى حُصَانًا وَوَجَـدَهُ يَرُوثُ وَوَجَدَ فِي رَوَثِهِ دُودًا كَبِيرًا بَعْضُهُ أَسْوَدُ وَبَعْضُهُ أَبْيَضُ يُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْخَيْلِ بلحنوش وَمَرِضَ مَنْهُ الْحُصَانُ أَيْجُوزُ لَهُ الرَّدُّ به أَمْ لاَ ؟

جَسواً بُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ لِهُ الرَّدُّ بِهِ لأَنَّهُ عَيْبٌ تَتَمَرَّضُ مِنْهُ الْفَرَسُ وَتَنحلْ وَرُبَّمَا مَاتَتْ مِنْهُ بِعْدَ طُولِ وَلاَ يَدْخُلُ هَذَا الْعَيْبُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَا لاَ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ بِعْدَ طُولِ وَلاَ يَدْخُلُ هَذَا الْعَيْبُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَا لاَ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ فِي حَيَاةِ الْفَرَسِ عَلَيْهِ إِلاَّ بِتَغَيِّرُ كَسُوسِ الْخَشَب . . .) (٢) إِلَخْ . لاَنَّهُ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ فِي حَيَاةِ الْفَرَسِ للْخُرُوجِهِ مِنْهُ ظَاهِرًا وَتُعَالَجُ [ق / لخُرُوجِهِ مِنْهُ فِلْهِرًا وَتُعَالَجُ [ق / عَلَيْهُ بِالْعَلَى شَرَابًا كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَمْراضِ الْخَيْلِ وَمُعَالَجَتِهَا . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٢) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِمَرَضٍ أَبور وَادَّعَى قَدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائعُ حُدُوتَهُ فَأَيَّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لأَهْلِ الْبَصَرِ وَالْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ الْعَيْبِ كَمَا فِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِم (٣)، وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ: ﴿ إِلاَّ بِشَهَادَةِ عَادَةٍ ﴾(٤) مِمَّنْ

وحيشما عين قاض شهدا للعيب فالإعذار فيهم عهدا

قال شارحه ميارة :

يعنى أن القاضى إذا عين شهوداً لإثبات عيوب الرقيق والدواب وغيرهما لكونهم من أهل البعد والمعرفة بذلك فإنهم من جملة الشهود الذين يعذر الخصم في شهادتهم « شرح ميارة » (٦٣/٢) .

⁽۱) قال (مخ) : أى : فإن كان هذا البيت الذى هلك بسببه دلس به البائع فلا شيء على المشترى وإلا فهو منه . « حاشية الخرشي » (٥/ ١٤٢) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۸۳) .

⁽٣) حيث قال :

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

شَهِدَتْ لَهُ كَانَ الْقَوْلُ لَهُ .

أي : (١) فَإِنْ شَهِدَتْ بِحُدُوثِ الْمَرَضِ قَطْعًا أَوْ ظَنّا أَوْ شَكًا فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِلاَ يَمِينِ فِي الْوَجْهِ الْأُولَ وَبِيَمِينِ فِي الْوَجْهَ يُنِ الأَخِيرَيْنِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لاَ دَعُوكَى وَلاَ مُطَالَبَةَ للمُشْتَرِي عَلَيْهِ وَإِنَّمَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي صُورَةِ الشَّكِّ لأَنَّهُ يَدَّعِي الْبِرَامَ الْعَقْدِ وَالْمُشْتَرِي يَدَّعِي حَلَّهُ وَالأَصْلُ انْبِرَامُهُ كَمَا فِي آ] (٢). اهد. يَدَّعِي انْبِرَامَ الْعَقْدِ وَالْمُشْتَرِي يَدَّعِي حَلَّهُ وَالأَصْلُ انْبِرَامُهُ كَمَا فِي آ] (٢). اهد. وَإِنْ شَهِدَتُ بِقِدَمَ الْعَيْبِ قَطْعًا أَوْ ظَنّا أَوْ شَكّا فَالْقَوْلُ للْمُشْتَرِي بِلاَ يَمِينِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي كَمَا يُشِيرُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُهِ : الْوَجْهِ الثَّانِي كَمَا يُشِيرُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُهِ : (وَالْقَوْلُ لَلْبَائِعِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي كَمَا يُشِيرُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُهِ : (وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ أَوْ قَدَمِهِ إِلاَّ بِشَهَادَةِ عَادَةً لِلْمُشْتَرِي ، وَحَلَفَ مَنْ لَمُ يُقَطْعُ بِصِدْقَهِ مِنْهُمَا) (٣) . أهد .

وَحَيْثُ كَانَ الْقَوْلُ قُولُهُ فَإِنْ دَلِّسَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ فَإِنْ كَانَ عَالَمًا بِالْمَرَضِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَكَتَمَهُ عَنْهُ عِنْدَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِنْ قَوْلِهِ : (فَالأَرْشُ) (أَ) بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ أَنْ يَهْلَكَ بِعَيْبِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِنْ قَوْلِهِ : (فَالأَرْشُ) (أَ) بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ أَنْ يَهْلَكَ بِعَيْبِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِنْ قَوْلُهِ : (فَالأَرْشُ) (أَ) بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ أَنْ يَهْلَكَ بِعَيْبِ النَّيْكِ أَنَّ عَلَى النَّمْرَ وَإِنْ لَمْ يَدَلِّسُ عَلَيْهِ بِأَنْ كَانَ الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِأَنْ تَقُومَ الْفَرَسُ عَلَى أَنَّهَا سَالِمَةٌ مَنْهُ فَيُقَالُ قِيمَتُهَا عَلَى الْمَشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِتلْكَ النِّسْبَةِ كَلَى الْمَرَضُ مَنْ قَيمتَهَا سَالِمَةً رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِتلْكَ النِّسْبَةِ مَنْ الْمَرَضُ مَنْ قَيمتَهَا سَالِمَةً رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْبَائِعِ بِتلْكَ النِّسْبَةِ مَنْ أَوْ إِقْ رَارٍ وَلِلْمُشْتَرِي تَحْلِيفُهُ عَلَى عَدَمِهِ إِنْ ادْعَى عَلَيْهِ الْعَلْمَ بِهِ ، فَإِنْ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْمَاتِعُ بِعَلْكَ النِسْبَةِ عَلَى الْبَائِع بِعَلْكَ النِّسْبَةِ عَلَى عَلَى

⁽۱) انظر : « حاشية الحرشي » (٥/ ١٤٩) و« التاج والإكليل » (٤/ ٢٦٤).

⁽٢) بياض بالأصل .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

⁽٥) انظر : « التاج والإكليل » (٤/٢٢) و « حاشية الخرشي » (٥/ ١٤٤) و « مواهب الجليل » (٥/ ٤٥٦) .

نَكُلَ ثَبَتَ عَلَيْهِ كَمَا فِي (شخ) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٣) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقَرَةً لِلْوِلاَدَةِ وَالْحِلاَبِ فَوَجَدَهَا عَاقِرًا لاَ تَلِدُ أَيرُدُّهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « الْمِعْيَارِ» (١): وَسُئِلَ سَيِّدِي قَاسِمُ الْعَقْبَانِي عَمَّنْ اشْتَرَى حِمَارَةً فَأَلْقَاهَا عَاقِرًا ؟

فَأَجَابَ : أَنَّهُ عَيْبٌ تُرَدُّ بِهِ لأَنَّهُ يُنْقِصُ مِنْ ثَمَنِهَا وَالاسْتِيلاَءُ أَعْظَمُ الأَعْراضِ في الأنْثَى لَكِنْ لاَ يَقَعُ بِهِ الرَّدُّ إِلاَّ بِإِقْرَارٍ مِنْ الْبَائِعِ أَوْ ثُبُوتِ قِدَمِهِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٤) [٧] سُوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقَرَةً حَلُوبَةً فَوَجَدَهَا قَلِيلَةَ اللَّبَنِ أَيَرُدُّهَا أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ (عج): إِنَّ مَنْ اشْتَرَى شَاةً غَيْـرَ مُصْرَّاة وَنَقَصَ حِلاَبُهَا عَنْ مُعْتَـاد مثْلُهَا إِنَّهَا تُرَدُّ عَمَـلاً بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَبِمَا الْعَـادَةُ السَّلاَمَةُ مِنْهُ) (٢). اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٥) [٨] سُوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عِجْلَةً مَثَلاً فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا مَيِّتَةَ الضِّرْعِ أَيَرُدُّهَا أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (ح) (٣) نَاقِلاً عَنْ أصْبُغ : أَرَأَيْتَ مَنْ أَعْتَقَ [رَقَبَةً مَنْفوسَةً] (٤) عَنْ ظِهَارِهِ فكبر أَخْرَس أَوْ أُصَم أَوْ مُقْعَدَا أَوْ مُطْبَقًا أَعَلَيْهِ بَدَلُهَا ؟

قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُهَا ؛ لأَنَّ هَذَا شَيْءٌ يَحْدُثُ وَكَذَا لَوْ ابْتَاعَهُ فَكبر عَلَى

⁽١) انظر : « المعيار » (٦/ ٥٠ ـ٥١) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٢) .

⁽٣) مواهب الجليل (٤/ ١٢٥) .

⁽٤) في (ح) : في رقبة واجبة منفوساً .

شَيْء مِنْ هَذَا لَمْ يُلْحَقُ الْبَائِعُ بِشَيْء مِنْ ذَلِكَ لاِسْتِوَاءِ بَائِعِـهِ وَمُشْتَرِيهِ فِي الْجَهْلِ بِمَعْرِقَةِ ذَلِكَ وَلاَ يُمْكنُ مَعْرِفَتُهُ لاَّحَدٌ . اهـ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُـشْتَرِي لاَ رَدَّ لَهُ بِذَلِكَ لاِسْتِوَاءِ الْبَـائِعِ مَعَهُ فِي الْجَهْلِ بِمَعْرَفَةِ ذَلِكَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٦) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرى نَاقَةً مَثَلاً منْ بَعْضِ الطَّلَبَة وَهِيَ جَاءَتُه مِنْ جَهَة الْمُغَافرَةِ وَمَنْ فِي حُكْم هِمْ مِمَّنْ لاَ تَنَالُهُ الأَحْكَامُ ، وَلَم يَعْلَمُ الْمَشْتَرِي مِنْ جَهَة الْمُغَافرَةِ وَمَنْ فِي حُكْم هِمْ مِمَّنْ لاَ تَنَالُهُ الأَحْكَامُ ، وَلَم يَعْلَمُ الْمَشْتَرِي بِذَلكَ، وَنَهَبَهَا مَنْ عَنْدَهُ صَاحِبُهَا الَّذِي خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ لَبَاتِعِهَا . هَلْ لِلْمُشْتَرِي اللهَ شُتَرِي اللهَ عَلَى بَانِعِهَا أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ جَبِ الجكني فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ ؟ لِأَنَّهُ صَارَ مُدَلِّسًا عَلَيْهِ حَيَّثُ لَمْ يُعْلِمْهُ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٧) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى غوجة فَلَمَّا عَجَنَهَا وَجَدَهَا نَيَّةً أَيَرُدُّهَا أَمْ ؟ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَرُدُّهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِي عَجْنِهَا .

قَالَ الْمَصْمُودِيُّ : وَسُئِلَ عَمَّنْ اشْتَرَى خُبْزًا فَكَسَرَهُ وَأَكَلَ مِنْهُ لُقُمَةً أَوْ لُقُمَتَيْنِ فَوَجَدَ فِيهِ حِجَارَةً أَيْرُدُّ مَا بَقِي ؟

قَالَ : نَعَمْ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ قَدْرُ مَا أَكَلَ عَلَى أَنَّ فِيهِ حِجَارَةً ، وَنَحْوُهُ فِي ابْنِ عَرَفَةَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٨) [١١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ : (وَقُبِلَ للتَّعَذَّرُ غَيْرُ عُدُولِ)(١) إِلَخْ : هَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِشَيْءٍ أَمْ لاَ ؟ وَهَلَ قُوْلُهُ : (التَّعَذَّرُ)(٢) مَفْهُومٌ أَمُّ لاَ ؟ وَهَلَ قُوْلُهُ : (التَّعَذَّرُ)(٢) مَفْهُومٌ أَمَّ لاَ ؟

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۵) .

⁽۲) انظر : « حاشية الخرشي » (٥/ ١٤٩) و« التاج والإكليل » (٤/ ٢٦٤)

جَـواًبهُ : أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ حَـاضِرًا حَيّا وَأَرْسَلَهُمْ الْقَاضِي لِيَقَفُوا عَلَى الْعَيْبِ لَأَنَّهُ حَيِنئذ مِنْ بَابِ الإِخْبَارِ ؛ وَلَذَا قُبِلَ فِيهِ الْوَاحِدُ وَلَوْ مُشْرِكًا بِشَرْطِ السَّلاَمَةُ مِنْ جُرْحَةَ الْكَذَب ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مَيِّتًا أَوْ غَائِبًا أَوْ حَيًّا لَكِنْ إِنَّمَا السَّلاَمَةُ مِنْ جُرْحَة الْكَذَب ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مَيِّتًا أَوْ غَائِبًا أَوْ حَيًّا لَكِنْ إِنَّمَا السَّلاَمَةُ مِنْ جُرْحَة الْكَذَب ، وَالَّهُ الْمَلِكُ فِي الْمَيْتِ وَالْغَائِب ، وحلولوا إلاَّ بِعَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَة . قَالَ عَبْدُ الْمَلكِ فِي الْمَيْتَ وَالْغَائِب ، وحلولوا في إيقاف [الْمُشْتَرِي] (١) كَمَا في (مخ) (٢٠). اهـ . وأَمَّا قَوْلُهُ : (لتَّعَذَر) : قي إيقاف [الْمُشْتَرِي] (١) كَمَا فِي (مخ) (٢٠). اهـ . وأَمَّا قَوْلُهُ : يُقْبَلُ فِي مَعْرِفَة [قَرْهُ بِهِ (مخ) وَلَفْظُهُ : يُقْبَلُ فِي مَعْرِفَة الْغَيْب غَيْرِ الْعُدُولِ وَإِنْ مُشْرِكِيْنِ [ولَوْ] (٣) تَيَسَّرَتْ الْعُدُولُ ؛ لأَنَّ طَرِيقَهُ الْخَبَرُ الْعَيْب غَيْرِ الْعُدُولُ وَإِنْ مُشْرِكِيْنِ [ولَوْ] (٣) تَيَسَّرَتْ الْعُدُولُ ؛ لأَنَّ طَرِيقَهُ الْخَبَرُ بِشَرْطَ السَّلاَمَةُ مِنْ جُرْحَةِ الْكَذِب . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَلَهُ مَفْهُومٌ بِالنِّسْبَةِ لَقَبُولِ قَوْلِ الْكَافِرِ الْعَارِفِ بِالْعَيْبِ لاَ بِالنِّسْبَةِ لَقَبُولِ قَوْلِ الْمُسْلَمِ الْعَارِفِ بِهِ غَيْرِ الْعَدْلِ عَلَى مَا قَرَّرَهُ بِهِ (عَج) ، وَاللَّفْظُ : فَالتَّعَذُّرُ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْمُسْلَمِ غَيْرِ الْعَدْلِ ، يُنْظَرُ إِلَيْهِ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْمُسْلَمِ غَيْرِ الْعَدْلِ ، وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَقَبِلَ كَافِرٌ لِتَعَذَّرُ مُسْلَمَ إِنْ سَلَّمَ غَيْرَ الْعَدْلُ وَإِنْ مُسْلَمًا مِنْ عَرْحَة الْكَذَبِ لأَتَى بِالْمَسْأَلَة وَقَيْدُهَا الَّذِي أَهْمَلَهُ . اهد . الْمُسرَادُ مِنْهُ ، وكَلاَمُهُ مُوافِقٌ لَمَا نَقَلَهُ (ق) (٤)عَنْ الْمُتَيْطِي وَلَفْظُهُ : الْوَاحِدُ مِنْ الْمُسْلَمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ مُوافِقٌ لَمَا نَقَلَهُ (ق) (٤)عَنْ الْمُتَيْطِي ولَفْظُهُ : الْوَاحِدُ مِنْ الْمُسْلَمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْكَتَابَ إِنْ لَمْ يُوجَدُ غَيْرُهُمْ يكُفِي ؟ إِذْ طَرِيقُ ذَلِكَ الْخَبَرُ لاَ الشَّهَادَةُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٩) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى جَذَعَةً منْ الْبَقَر مَثَلاً فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ

⁽١) في (مخ) : المبتاع .

⁽۲) حاشية الخرشي (٥/ ١٥٠) .

⁽٣) في (مخ) : وإن .

⁽٤) التاج والإكليل (٤/ ٤٦٢) بمعناه .وانظر أيضاً « مـواهب الجليل » (٣/ ٣٨٣) و« شرح ميارة» (٢/ ٥٦) .

وَجَدَهَا قَليلَة الدرِّ أَيرُدُّهَا أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَلَهَبَ فِي « الْمعْيَارِ » (١) إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ تُرَدُّ بِهِ ، وَاسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ التَّكْرُورِ وَذَهَبَ ابْنُ هلاَل إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبِ تُرَدُّ بِهِ ، وَاسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ التَّكْرُورِ وَذَهَبَ ابْنُ هلاَل إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبِ تُرَدُّ بِهَ لاَسْتُواءِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِى فِي الْجَهْلِ بِمَعْرِفَة ذَلِكَ ، قَالَ : وَزَادَ شَيْخُنَا تُحْمَدُ بْنُ الْحَاجِ : وَكَذَلِكَ كُلُّ عَيْبِ يَسْتُوي عِلْمُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي فِيهِ وَيُمْكِنُ عُدُوثُهُ عَنْدَ الْمُشْتَرِي . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَــوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ عَلَيْـهِ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ يَحْتَمِلُ الْعَـوْدَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَــوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلاَّ مُحْتَمَلَ الْعَوْدَةِ)(٢) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨١) [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً وَوَضَعَ عَنْ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الثَّمَنِ عَلَى الثَّمَنِ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّهِ فِي الْعَيْبِ إِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ هَلْ لِلْمُشْتَرِي الْقِيَامُ بِهِ إِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ (ح) فِي « الْتَزَامَاتِه » : مَنْ بَاعَ دَابَّةً ثُمَّ وُضِعَ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ دِينَارٌ عَلَى عُيُوبِهَا فَوَجَدَ عَيْبًا فَلَهُ الرَّدُّ ؛ إِذْ أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنْ الْقِيامِ بِالْعَيْبِ عَلَى عُوضٍ ؛ فَهِي مُعَاوَضَةٌ مَجْهُولَةٌ لأَنَّ الْمُشْتَرِي لاَ يَدْرِي مَا الَّذِي يَظْهَرُ فِي السَلْعَةِ مَنْ الْعُيُوبِ فَقَدْ أَخَذَ الدِّينَارَ عَنْ شَيْء مَجْهُول ، وأَمَّا إِذَا أَسْقَطَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عُوضٍ فَلاَ مَحْظُورَ فِي ذَلِكَ وَيَنْظُرُ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ إِسْقَاطَ الْحَقِّ قَبْلَ وُجُوبِهِ فَلاً يَسْقُطُ ، أَوْ بَعْدَ وُجُوبِهِ فَيَسْقُطُ وَهُو الظَّاهِرُ ، وَيُحْمَلُ كَلاَمُ ابْنِ سَلَمُونَ عَلَى مَا يَسْقُطُ ، أَوْ بَعْدَ وُجُوبِهِ فَيَسْقُطُ وَهُو الظَّاهِرُ ، وَيُحْمَلُ كَلاَمُ ابْنِ سَلَمُونَ عَلَى مَا

⁽۱) المعيار (٦/ ٥٠، ٥١) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) وفيه : العود ، بدل : العودة .

إِذَا الْتَزَمَ عَدَمَ الْقِيَامِ بِالْعَيْبِ فِي عُقْدَةِ الْبَيْعِ ، وَنَصَّهُ : وَإِنْ الْتَزَمَ الْمُشْتَرِي أَنْ لاَ يَقُومَ بِالْعَيْبِ فَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَهُ الْقِيَامُ بِهِ إِذَا وَجَدَ عَيْبًا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ وَبَعْضَهُ بِالْمَعْنَى . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

بِحُدُونِهِ (١٣٨٢) [١٥] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِقِدَمِ الْعَيْبِ وَأَخْرَى بِحُدُونِهِ فَأَيُّهُمَا تُقَدَّمُ ؟

جَوَابُهُ : اخْتُلُفَ فِي أَيِّهِمَا تُقَدَّمُ ؛ وَظَاهِرُ « الْمُدُوَّنَةِ » أَنَّ بَيِّنَهَ الْقِدَمِ أَعْمَلُ . اُنْظُرْ « مُخْتَصَرَ الْبَرْزَلِيِّ »^(۱) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٣) [١٦] سُوَالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ فَقَطْ بِقدمِ الْعَيْبِ أَيَحْلِفُ الْمُبْتَاعُ وَيَرُدُّ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (طخ) : فَلَوْ أَقَامَ الْمُبْتَاعُ شَاهِدًا وَاحِدًا بِقِدَمِ الْعَيْبِ حَلَفَ مَعَهُ عَلَى الْبَتِّ وَرَجَعَ . قَالَهُ ابْنُ الْمَوَّازِ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ نَافِعٍ وَالْمَخْزُومِيَّ وَقَالَ ابْنُ كَنَانَةَ : لاَ يَحْلُفُ مَعَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٤) [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى مَغْصُوبًا مِنْ غَاصِبِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالَمِ بِالْغَصْبِ فَلَمَّا عَلِمَهُ أَرَادَ الرَّدَ عَلَى بَائِعِهِ الْغَاصِبِ، وَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ غَائِبٌ. هَلَّ لَهُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جُوابُهُ: قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ »(٢): وإِذَا بَاعَ الْغَاصِبُ مَا غَصِبَ ثُمَّ عَلِمَ الْمُبْتَاعُ بِالْغَصْبِ وَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ عَائِبٌ فَلْلُمُبْتَاعِ رَدُّ الْبَيْعِ ؛ فَحُجَّتُهُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ وَيَصِيرُ رَبَّهُ مُخَيَّرًا عَلَيْهِ إِذَا قُدِّمَ ، وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ أَنْ يَقُولَ : أَنَا أَسْتَأْنِي رَأْيَ صَاحِبِهَا .

⁽۱) انظر : « فتاوی البرزلی » (۳/ ۲۸۲ ـ ۲۸۷) .

⁽۲) انظر : « الكافى » (ص/٤٣٣) و« مـواهب الجليل » (٥/ ٢٩٠) و« الذخـيـرة » (٨/ ٢٨١) و« منح الجليل » (٧/ ١٣٣) .

ابْنُ نَاجِي : يُرِيدُ : إِذَا كَانَ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ بَعِيدَ الْغَيْبَةِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَرِيبَ الْغَيْبَةِ فَإِنَّهُ يَنْتَظُرُ لِنَصِّ اللَّخْمِيِّ بِذَلِكَ . اهـ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْمَغْصُوبَ مِنْهُ يَنْتَظِرُ بِالرَّدِّ وَالإِجَازَةِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا أَوْ قَرِيبَ الْغَيْبَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدَهَا فَلاَ يَنْتَظِرُ وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُ عَلَى الْغَاصِبِ وَيُخَيَّرُ رَبَّهُ إِذَا قَدِمَ فِي إِجَازَةِ الْبَيْعِ وَرَدّه . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٥) [١٨] سُؤَالٌ: عَمَّا إِذَا تَخَلَّفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي تَارِيخِ الْبَيْعِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةَ إِلَيْهَ حَادِثًا وَادَّعَى بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةَ إِلَيْهِ حَادِثًا وَادَّعَى الْمُشْتَرِي تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةَ إِلَيْهِ قَدِيًا . مَا الْحُكُمْ فِي ذَلَكَ ؟ الْمُشْتَرِي تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةَ إِلَيْهِ قَدِيًا . مَا الْحُكُمْ فِي ذَلَكَ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ (طخ) نَاقِلاً عَنْ « الطّرَازِ » : أَنَّ ابْنَ حَبِيبِ ذَكَرَ فِي ذَلكَ اخْتِلاَفًا ، وَقَـالَ ابْنُ القَاسِمِ وَسَحْنُونُ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْمُـشْتَرِي مُدَّعٍ (١). اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٦) [١٩] سُوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا ثُمَّ بَعْدَ تسْعَة أَشْهُر أَتَى بِهَا لِبَائِعِهَا مَرِيضَةً وَادَّعَى قَدَمَهُ وَأَنَّهُ ظَهَرَ عَلَيْه قُرْبَ الشِّرَاء وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ إِنْ كَانَ يَرْكَبُ عَلَيْهَا وَيَطْرُدُ الْوَحْشُ عَلَيْها . مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ (٢)

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ رَدَّ وَلاَ أَرْسَ لَهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَوْله : (أَوْ تَعَذَّرَ قَودُهَا لَحَاضِ) (٣) مَفْهُومُهُ : إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ قَودُهَا وَرَكَبَهَا أَنَّهُ لاَ رَدَّ وَلاَ أَرْشَ وَإِلَيْهِ يُشَيِّرُ أَيْضًا (ق) (٤) بِنَقْله عَنْ ابْنِ شَاسَ وَلَفْظُهُ : إِنَّهُ يَنْزِلُ عَنْ اللَّهَ إِنْ كَانَ رَاكِبًا عَلَيْهَا مَفْهُومُهُ : أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْعَيْبِ وَهُو رَاكِبٌ عَلَيْهَا وَاسْتُمَرَّ عَلَى الْعَيْبِ وَهُو رَاكِبٌ عَلَيْهَا وَاسْتُمَرَّ عَلَى رُكُوبِهَا أَنَّهُ لاَ رَدَّ وَلاَ أَرْشَ . اه. . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « فتاوى البرزلي » (٣/ ٢٨٦، ٢٨٧) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۳) .

⁽٣) انظر : « حاشية الجرشى » (٥/ ١٣٧) و« التاج والإكليل » (٤/ ٤٤١)

⁽٤) التاج والإكليل (٤/ ٤٤١) .

(١٣٨٧) [٢٠] سُوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا وَطَلَبَ الإِقَالَةَ مِنْ الْبَائِعِ فَأَبَى أَنْ يُقِيلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ [ق / ٥٦٨] بِالْعَيْبِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ ذَلِكَ لَهُ ، وَيَحْلِفُ مَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ رِضًا بِالْعَيْبِ ثُمَّ يَرُدُّ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْمِعْيَارِ » . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٨) [٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سلْعَةً وَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ الشَّمَنَ وَأَرَادَ أَنْ لاَ يَنْقُدَهُ حَتَّى يَتَحَاكَمَ مَعَ الْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ وَقَالَ الْبَائِعُ: إنَّهُ لاَ يُحَاكِمُهُ حَتَّى يَدْفَعَ لَهُ الثَّمَنَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلكَ ؟

جَواَبُهُ: مَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ وَنَصَّهُ: قَالَ ابْنُ أَبِي زَمَنَيْنَ : إِذَا كَانَ مِنْ الْعُيُوبِ التَّتِي يُفْضَى فِيهَا مِنْ سَاعَة فَإِنَّهُ لاَ يَنْقُدُهُ حَتَّى يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا فَيهِ ، وَإِنْ كَانَ أَمْرًا تَتَطَاوَلُ فِيهِ الأَيَّامُ فَإِنَّهُ يَقْضِي لَلْبَاتِعِ بِأَخْذِ ثَمَنِهِ ثُمَّ يَبْتَدِئُ الْمُشْتَرِي الْخُصُومَةَ بَعْدُ إِنْ شَاءَ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٩) [٢٢] سُوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَحَدَثَتْ فيه مُوضَّحَةٌ عنْدَهُ وَبَرِئَتْ وَاللّهُ مُوضَّحَةٌ عنْدَهُ وَبَرِئَتْ وَأَخَذَ أَرْشَهَا ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ وَأَرَادَ رَدَّهُ أَيَرُدُّ مَعَهَ أَرْشُ الْمُوضَّحَة أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١): وَلَوْ [حَدَثَتْ] (٢)عِنْدَ الْمُشْتَرِي مُوضَّحَةٌ أَوْ مُنقلة أَوْ مُنقلة أَوْ جَائِفَةٌ ثُمَّ بَرِئَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنِ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَخَذَ لَهَا أَرْشًا وَلاَ يَرُدُّ مَا أَخَذَ إِنْ رُدَّ الْعَبْدُ ، وأَمَّا [إِذَا] (٣) بَرِئَتْ عَلَى شَيْنٍ فَاإِنْ رَدَّ الْعَبْدَ رَدَّ مَعَهُ مَا شَانَهُ. اهد. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٠) [٢٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً وَأَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهَا مَريضَةٌ بَأبور

⁽١) مواهب الجليل (٤٤٦/٤) .

⁽٢) في (ح) : حدث .

⁽٣) في (ح) : إن .

وَلَمْ يَعْبَأَ بِكَلاَمِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ الْمَرَضُ فِيهَا ظُهُورًا بَيَّنًا وَأَرَادَ الرَّدُّ بِهِ . هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّ الْمَرَضَ إِنْ كَانَ غَـيْرَ ظَاهِرٍ حِينَ أَخْبَرَ بِهِ لَمْ يَعُـدْ سُكُوتُهُ حَتَّى يَتَحَـقَّقَهُ فَـالظُّهُورُ رِضًا بِهِ كَـمَا فِي « نَوَاذِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ » . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩١) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سلْعَةً ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ فِيهَا وَأَرَادَ رَدَّهَا وَأَنْكَرَ رَبُّهَا أَنْ تَكُونَ هِيَ سلْعَتُهُ . مَا الْحُكْمُ فَى ذَلكَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ (حَ) (أَ) : مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا أَوْ حِنْطَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ رَدَّهُ بِعَيْبِ فَيُنْكُرُ رَبُّهُ أَنْ يَكُونَ هُـو مَتَاعَهُ فَنَـقَلَ فِي « الْمَسَائِلِ الْمَلْقُـوطَة » عَنْ « مُخْتَـصرً الْوَاضِحَـة » عَنْ ابْنِ الْمَاجِشُون : أَنَّ الْقَـوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ نَكَلَ فَالْقُـوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ نَكَلَ فَالْقُـوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهَا الَّتِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ مَا غَيَّرَ [فِيها] (٢) وَلاَ بَدَلًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٢) [٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً بِنَاقَتَيْنِ حَامِلَتَيْنِ وَحَقَّ إِبلِ ثُمَّ بَعْدَ وَلاَدَة النَّاقَتَيْنِ وَكَبَرِ الْحَقِّ عِنْدَ الْبَائِعِ ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبُ فِي الْأَمَةُ وَرَدَّهَا عَلَى بَائِعهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجَعَ مِنْ الْبَائِعِ النَّاقَتَيْنِ وَوَلَدَيْهِمَا وَالْحَقَّ وَإِنْ كَبُرَ أَوْ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ قِيمَةُ الْجَميعِ يَوْمَ الْبَيْعَ لَفَوَاتِهِمَا بَنَمَائِهِمَا وَتَغَيُّرُ أَبْدَانِهِمَا ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ لَيْسَ إِلاَّ قِيمَةُ النَّاقَـتَيْنِ وَالْحَقِّ يَغْرَمُ لَهُ الْبَائِعُ قِيمَـتَهَا يَوْمَ الْبَيْعِ لِفُوَاتِهِا بِالنَّمَاءِ وَتَغَيُّرُ أَبْدَانِهَا .

قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : وَإِنْ ابْتَعْتَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا بِعَبْدَ أَوْ بِقَرْضٍ فَأَصَبْتَ بِهِ عَيْبًا فَلَكَ رَدُّهُ وَلاَ شَيْءَ عَلَيْكَ فِيمَا دَخَلَ عِنْدَكَ مِنْ نَقْصٍ ضَعِيْفٍ أَوْ حَوَالَةِ سوقٍ عَيْبًا فَلَكَ رَدُّهُ وَلاَ شَيْءَ عَلَيْكَ فِيمَا دَخَلَ عِنْدَكَ مِنْ نَقْصٍ ضَعِيْفٍ أَوْ حَوَالَةِ سوقٍ

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٤٦٢) .

⁽٢) ليست في (ح) .

وَتَرْجِعُ فِيمَا دَفَعْتَ مِنْ عَبْد أَوْ عَرَضِ فَتَأْخُذَهُ إِلاَّ أَنْ يَهْلَكَ عِنْدَ مُـبْتَاعِهِ مِنْكَ أَوْ يَنْمُو أَوْ يَبِيعَهُ أَوْ يَتَغَيَّرَ عِنْدَهُ فِي سَوْقَ أَوْ بَدَنَ فَلاَ يَـكُونُ لَكَ أَخْذُهُ وَلاَ أَخْذُ مَا بَاعَهُ بِهِ وَإِنَّمَا لَكَ قِيمَتُهُ يَوْمَ ابْتِيَاعِهِ مِنْكً . اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَمَعَهَا أَيْضًا أَفُوكَ - أَعْنِي : ابْنَ لَبُون مَثَلاً - ، وَأَعْلَمَ أَحَدُ الْمُشْتَرِي بِأَنَّ الْبَقَرَةَ لاَ وَمَعَهَا أَيْضًا أَفُوكَ - أَعْنِي : ابْنَ لَبُون مَثَلاً - ، وأَعْلَمَ أَحَدُ الْمُشْتَرِي بِأَنَّ الْبَقَرَةَ لاَ تَمْشِي إِلاَّ خَلْفَ الْبَقَرِ ، وَهَذَا الإعلامُ وَقَعَ قُرْبَ الْبَيْع ، وأَتَى بِهَا إِلَى الْبَايْعِ وَأَخْبَرَهُ بِالْعَيْبِ الْمَذْكُورِ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاضِ بِهِ فَقَبَضَهَا مِنْ عَنْده وقَالَ لَهُ : نَدْفَعُ لَكَ وَأَخْبَرَهُ بِالْعَيْبِ الْمَذْكُورِ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ فَقَبَضَهَا مِنْ عَنْده وقَالَ لَهُ : نَدْفَعُ لَكَ فَي عوضَهَا ابْنَتَي لُبُون مَثَلاً ، فَمَشَى مِنْ عَنْده وتَرَكَ الْبَقَرَةَ بِيدَه ، ثُمَّ إِنَّ الْبَائِع بَعْدَ وَقَالَ لَهُ الرَّوْجَة وَهُو وَرَدَّهَا لَمَنْزل لَكَ رَدَّهَا لَمَشَى مِنْ عَنْده وَتَركَ الْبَقَرَةَ بِيدَه ، ثُمَّ الْبَعْ بَعْدَ وَكُونَ الْبَقَرة وَرَدَها لَمَنْزل لَكَ رَدَّهَا لَمُشْتَرِي فَلَا اللَّوْبَةُ وَوَرَدَّها لَمَنْزل لَكَ رَدَّهَا لَمُشَرِي مَقَالِتَنَا الأُولَى مَعَكَ ، ثُمَّ قَدَمَ الْبَائِع بِحَضْرَةً رَوْجَته وَهُو فِي غَيْبَتِه وَرَدَ الْبَقَرة لِصَهْرِ الْمُشْتَرِي فَلَي عَنْها وَامْتَعَ مِنْ مَنْ غَيْبَتِه وَرَدَ الْبَقَرة لصِهْ الْمُشْتَرِي فَلَى عَنْها وَامْتَعَ مِنْ قَبْضَهَا وَقَبَضَهَا وَقَبَضَهَا وَقَبَضَهَا وَقَبَضَهَا وَقَبَضَهَا وَقَبَضَهَا وَقَبْضَهَا وَقَبْضَهَا وَقَبْضَهَا وَقَبْضَهَا وَقَبْضَهَا وَقَبْضَ الْلَقُرُعُ لِواحِد مِنْ عَيْبُولُ فِي ذَلِكَ . مَا الْحُكُمْ فِي هَذَا ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ السُّؤالُ كَمَا ذُكِرَ فَالْبَيْعُ مَفْسُوخٌ لِوُجُودِ الْعَيْبِ فِي الأَكْثَرِ مِنَ الصَّفْقَةِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَرَدَّ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِحِصَّتِهِ الصَّفْقَةِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَرَدَّ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِحِصَّتِهِ [وَرَجَعَ بِالْقِيمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً](١) إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الأَكْثَر)(١) . اهـ .

وَمَحَلُّ الدِّلاَلَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الأَكْثَرُ ﴾ . اه. .

وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : (وَلاَ يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقَلِّ اسْتُحِقَّ أَكْثَرُهُ) .

قَالَ (مخ) (٣): لأَنَّ الْعُقْدَةَ انْحَلَّتْ مِنْ أَصْلِهَا حَيْثُ اسْتُحِقَّ أَكْثَرُهُ أَوْ تَعَيَّبَ أَكْثَرُهُ أَوْ تَعَيَّبَ أَكْثَرُهُ أَوْ تَلَفَ أَكْثَرُهُ أَوْ تَلَفَ أَكْثَرُهُ فَتَمَسَّكَ الْمُشْتَرِي بِبَاقِيهِ كَإِنْشَاءِ عَقْدٍ بِثَمَنٍ مَجْهُولٍ بَيَانُهُ أَنَّهُ لاَ أَكْثَرُهُ أَوْ تَعَيْبَ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

⁽٣) حاشية الخرشي (١٤٨/٥) .

يَعْلَمُ [فِيهِ ثَمَنَ](١) الْجُزْءِ الْبَاقِي إِلاَّ بَعْدَ تَقْوِيمِ الْمَبِيعِ كُلِّهِ أَوَّلاً ثُمَّ تَقْوِيمٍ كُلِّ جُزْء مِنْ الأَجْزَاءِ فَلَوْ جَازَ لَهُ التَّمَسُّكُ بِالْقَلِيلِ السَّالِمِ بِحِصَّتِهِ مِنْ الثَّمَنِ أَدَّى إِلَى مَا ذُكُرَ . اهـ .

وَإِنْ قِيلَ : إِنَّ الْمُشْتَرِي لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْعَيْبِ الْمَذْكُورِ وَقِدَمِهِ .

قُلْتُ : إِنَّ الْبَائِعَ لَمَّا قَبضَ الْبَقَرَةَ وَرَضِيَ بِهَا أَوَّلَ مَرَّةَ صَدَّقَ الْمُشْتَرِي فِي دَعُواهُ الْعَيْبَ وَأَقَرَّ بِهِ وَإِقْرَارُ الشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ أَقْوَى مِنْ الْبَيِّنَةِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَنْمَتَنَا ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ ضَمَانَ الْبَقَرَةِ وَابْنِهَا وَابْنِ اللَّبُونِ مِنْ [ق / ٥٦٩] الْبَائِعِ لَقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَدَخَلَتْ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ)(٢) بِالْقَبْضِ وَأَحْرَى إِنْ قَبَضَ فَعُلاً وَحِينَدَ فَالْبَقِمَ وَأَحْرَى إِنْ قَبَضَ فَعُلاً وَحِينَدَ فَالْبُقَرَةُ تَرْجِعُ لَهُ وَضَمَانُ وَلَدِهَا مِنْهُ وَكَذَلِكَ يُرْجِعُ لَهُ ابْنَ اللَّبُونَ وَيَرُدُّ هُوَ الْمُرَّكُوبُ لِصَاحِبِهِ إِنْ لَمْ يَفُتْ ، فَإِنْ فَاتَ بِتَغَيِّرُ بَدَنَ أَوْ سَوْقِ اللَّهُ يَعْرَبُ لِصَاحِبِهِ إِنْ لَمْ يَفُتْ ، فَإِنْ فَاتَ بِتَغَيِّرُ بَدَنَ أَوْ سَوْقَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ يَعْرَبُهُ لِللَّهُ تَعَالَى الْمُدَوِّنَةِ » . اه . والله تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٣٩٤) [٢٧] سُوَّالٌ: عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَجَلَبَهُ بِقُرْبِ الشِّرَاءِ للسُّودَانِ وَقَالَ: إِنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبِ فِي بَصَرِهِ وَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِضْهُ لِلْبَيْعِ بَعْدَ ذَلِكَ لِيَرُدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَإِنَّهُ أَبِقَ عَلَيْه أَوْ سُرُّقَ مَنْهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلَكَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يُكَلَّفُ الإِثْيَانَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى دَعْوَاهُ - أَيْ: مِنْ كَوْنِ الْعَبْدِ أَبِقَ أَوْ رُقَّ مِنْهُ - وَعَلَى الْعَيْبِ وَقِدَمِهِ ، فَإِنْ أَتَى بِهَا عَلَى ذَلِكَ وَجَبَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى رُقَّ مِنْهُ - وَعَلَى الْعَيْبِ وَقِدَمِهِ ، فَإِنْ أَتَى بِهَا عَلَى ذَلِكَ وَجَبَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِأَرْشِ الْعَيْبِ وَلَوْ يَشْهَدُ عَلَى عَدَمِ رِضَاهُ بِالْعَيْبِ حِينَ اطِّلاَعِهِ عَلَيْهِ عَلَي الْبَائِعِ بِأَرْشِ الْعَيْبِ وَلَوْ يَشْهَدُ عَلَى عَدَم رِضَاهُ بِالْعَيْبِ حِينَ اطِّلاَعِهِ عَلَيْهِ عَلَي الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِنَقْلِ (ق) (٣)عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَاللَّفْظُ الأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنَقْلِ (ق) (٣)عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَاللَّفْظُ الأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ

⁽١) في (مخ) : قيمة .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

⁽٣) التاج والإكليل (٤/ ٤٤١) .

بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : غَيْبَةُ بَائِعِ [الْمَعِيبِ](١) لاَ تُسْقِطُ حَقَّ مُبْتَاعِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: مَنْ قَامَ بِيَدِهِ عَبْدٌ اشْتَرَاهُ سِتَّةَ أَشْهُرِ لِغَيْبَةِ بَائِعِهِ وَلَمْ يَرْفَعَ لِلسَّلْطَانِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ فَلَهُ الرَّجُوعُ بِعَيْبِهِ وَيُعَذَّرُ بِغَيْبَةِ الْبَائِعِ لِثِقَلِ الْخُصُومَةِ عِنْدَ الْقُضَاةِ وَيَرْجُو إِنْ قَدَّمَ الْبَائِعُ مُواَفَقَتَهُ .

فَفِي « ابْنِ الْحَاجِبِ »(٢): إِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا [اسْتَشْهَدَ شهيدَيْنِ](٣) يَقْتَضِي أَنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي رَدِّهِ أَوْ سُقُوطِ الْيَمِينِ عَنْهُ إِنْ قَدِمَ رَبُّهُ وَلَوْ لَمْ يَدَعْ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلاَ أَعْرَفُ هَذَا لِغَيْرِ ابْنَ شَاسٍ . أه. . الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَظَهَرَ مِنْ كَلاَمِهِ أَنَّ الإِشْهَادَ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ شَرْطٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَشْهُورِ . اهـ . وَطَرِيقُ الأَرْشِ يَقُومُ الْعَبْدُ يَوْمَ دُخُولِهِ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمَشْهُورِ . أهـ . وَطَرِيقُ الأَرْشِ يَقُومُ الْعَبْدُ يَوْمَ دُخُولِهِ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبَ مِنْ قيمَتِهِ أَنَّهُ مَعِيبٌ بِذَلِكَ الْعَيْبِ بِكَذَا فَأَنْقَصَ الْعَيْبَ مِنْ قيمَتِهِ سَالِمًا الثَّلُثُ أَوْ الرَّبُعَ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَزْيَدَ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِتلْكَ النَّسْبَةِ مِنْ الشَّمَنِ وَإِنْ نِصْفًا فَنَصْفُهُ وَهَكَذَا ، وَهَذَا الشَّمَنِ إِنْ ثُلُثًا فَتُلُثُ الثَّمَنِ وَإِنْ رَبُعًا فَرَبُعُ الثَّمَنِ وَإِنْ نِصْفًا فَنَصْفُهُ وَهَكَذَا ، وَهَذَا الشَّمْنِ إِنْ ثُلُثًا فَتُلُثُ الشَّمْنِ وَإِنْ رَبُعًا فَرَبُعُ الثَّمَنِ وَإِنْ نِصْفًا فَنَصْفُهُ وَهَكَذَا ، وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَـولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ مَوانِعَ الرَّدِ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الإِطِّلاعِ عَلَيْهِ أَوْ حُكْمًا (كَكَتَابَةِ أَوْ تَدْبِيرٍ فَيَقُومُ سَالِمًا عَلَيْهِ وَمَعِيبًا).

(مخ) (٥) : يَوْمَ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي ، وَيَأْخُذُ مِنْ الثَمَنِ النِّسْبَةَ . اهـ .

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي صِفَةٍ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَإِنْ انْتُقِدَ الثَمَنُ وَإِلاًّ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي

⁽١) في الأصل : المبيع ، والمثبت من (ق) .

 $^{(\}Upsilon)$ جامع الأمهات $(ص/ \Upsilon)$.

⁽٣) في « جامع الأمهات » : أشهد شاهدين .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٥/ ١٣٨) .

كَمَا فِي (َمَحْ) (١). اهـ . وَإِنْ لَمْ يَأْت بِبَيِّنَة عَلَى دَعْوَاهُ فَلاَ شَيْءَ وَلاَ دَعْوَى لَهُ عَلَي الْبَائِعِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيهِ فَهُو َ فِي غِنًى عَنْ جَلْبِ نَصٍّ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٥) [٢٨] سُوَّالٌ وَجَوابُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : وَمَنْ اشْتَرَى ثِيَابًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ خَنَمًا عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِذَا نَظَرَهَا فَنَظَرَ إِلَيْهَا وَصَمَتَ حَتَّى رَأَى أَخِرَهَا فَلَمْ يَرْضَهَا فَذَلَكَ لَهُ .

قَوْلُهُ : وَصَمَتَ أَوْ رَضِيَ كَمَا فِي « التَّقْيِيدِ » .

وَقَوْلُهُ : فَذَلِكَ لَهُ . قَالَ فِي « التَّقْيِيدِ » : وَإِنْ خَرَجَ الْآخَرُ مُسَاوِيًا لأَوَّلٍ لِمَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنْ التَّفَاوُت وَلَأَنَّ ذَوَاتَ الْقَيِّمَ لاَ غَايَةَ لَهَا . اهـ .

وَفِي « الْمُدُوَّنَة » أَيْضًا : وَلَوْ كَانَتْ حِنْطَةً فَنَظَرَ إِلَى بَعْضِهَا فَرَضِيةُ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى مَا بَقِيَ فَلَمْ يَرْضَهُ فَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ عَلَى صَفَة مَا رَضَيةُ لَزِمَهُ الْجَمِيعُ لَتَسَاوِيهِ لأَنَّ الصَّفَةَ وَاحِدَةُ التَّقْيِيدَ، هَذَا إِذَا كَانَ لاَ عَيْبَ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِي أُوَّلهِ عَيْبٌ فَرَضِيهُ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى بَقِيَّة كَذَلكَ مَعيبًا فَلاَ يَلْزَمُهُ ؛ فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ شُرُوط : أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَا رَضِي أُوَّلاً فَلاَ عَيْرَ مَعِيبٍ . اهد .

وَفِي « الْمُدُوَّنَة » وَإِنْ خَرَجَ أَخِرُ الْحِنْطَة مُخَالِفًا لأُوَّلِهَا لَمْ يَلْزَمْ الْمُشْتَرِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ الاخْتَلاَفَ كَثَيرًا ، وَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ أَنْ يَقْبَلَ مَنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ الاخْتَلاَفَ كَثِيرًا ، وَلَيْسَ للْمُبْتَاعِ أَنْ يَقْبَلَ مَا رَضِيَ بِحِصَّتِهِ مِنْ الشَّمَنِ وَيَرُدُّ مَا خَرَجَ مُخَالِفًا إِلاَّ أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ وَلاَ لِلْبَائِعِ أَنْ يُلْزَمَهُ ذَلِكَ إِذَا أَبِي الْمُبْتَاعُ وَكَانَ الاخْتلافُ كَثِيرًا وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ مَا يُوزَنُ وَيُكَالُ . اهد . منْ « الْمُدُونَّة » ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٦) [٢٩] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَى دانفيةً غَائِبَةً عَلَى رُؤْيَـةٍ مُتَقدِّمَـةٍ وَقَبْلَ

⁽١) المصدر السابق .

قَبْضِهِ لَهَا ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهَا سُرِقَتْ فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنْ الْبَائِعِ أَوْ مِنْ الْمُشْتَرِي ، وَعَلَى أَنْ ضَمَانُهَا مِنْ الْبَائِعِ أَوْ مِنْ الْمُشْتَرِي ، وَعَلَى أَنْ ضَمَانَهَا مِنْ الْبَائِعِ فَهَلْ يُفْسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ ضَمَانَهَا مِنْ الْبَائِعِ لَقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَإِلاَّ الْغَائِبُ فَبِالْقَبْضِ فَالْبَيْعُ مَفْسُوخٌ لَقُولُهِ أَيْضًا وَالتَّلَفُ وَقْتُ ضَمَانِ الْبَائِعِ بِسَمَاوِيٍّ يُفْسَخُ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَهُوَ اللَّهُ اللَّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

جَواَبُهُ : أَنَّهُ إِذَا أَرَاهُ الْبَائِعُ لَهُ وَذَكَرَ لَهُ جِنْسَهُ وَصِفْتَهُ وَمَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ وَمَا يَؤُولُ إِلَّهِ مِنْ الزِّيَادَةِ أَوْ رَآّهُ هُو وَحْدَهُ رُوْيَةً تَقْتَضِي الإَحَاطَةَ بِهِ فَلاَ رَدَّ لَهُ وَإِلاَّ فَلَهُ الرَّدُّ.

قَالَ ابْنُ شَاسِ : إِذَا تَبَرَّأُ الْبَائِعُ مِنْ عَيْبِ لَمْ تَنْفَعْهُ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ حَتَّى يُعَيِّنَ مَوْضَعَهُ وَيُعْلَمَهُ بِجِنْسِهِ وَمَقْدَارِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا قَلاَ يَبْقَى لِلْمُبْتَاعِ قَوْلٌ ، وكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَةً لاَ تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِهِ أَوْ تَبَرَّأُ إِلَيْهِ بِخَبَرٍ أَوْ لَفْظٍ فِيهِ احْتِمَالٌ لَمْ يُبْرِئُهُ ذَلِكَ . اه . منْ « الْجَوَاهِر » .

قَوْلُهُ: وكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَة لاَ تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِهِ [. . . .] (١) أَنَّهُ لَوْ رَدَّهُ إِلَى رُؤْيَة تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِهِ قَبْلَ الْبَيْعِ لِلرَّدِّ وَلاَ دَعْوَى لَهُ . اه. . وَفِي [ق / ٧٠٠] (س) (٢) عَنْ « النَّوَادر » (٣) : [قالَ مَالكُ وأَصْحَابُهُ] (٤) مَنْ تَبَرَّأُ مِنْ عَيْبٍ مِنْهُ فَاحِشُ و [مِنْهُ] (٥) خَفِيفٌ [لَمْ] (٢) يَبْرَأُ مِنْ فَاحِشِهِ حَتَّى مَنْ تَبَرَّأً مِنْ عَيْبٍ مِنْهُ فَاحِشُ و [مِنْهُ] (٥) خَفِيفٌ [لَمْ] (٢) يَبْرَأُ مِنْ فَاحِشِهِ حَتَّى

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) قلت : هو في (ح) أيضاً (٤٤٠٤) .

⁽٣) النوادر والزيادات (٦/ ٢٤٦) .

⁽٤) زيادة من « النوادر » .

⁽٥) زيادة من « النوادر » .

⁽٦) في « النوادر » : فلا .

يَصِفَ تَفَاحُشَهُ مِنْ [ذَاكَ] (١) الإِبَاقِ وَالسَّرِقَة ، والدَّبُرَةِ [بِالْبَعِير] (٢) ، وَالْكَيِّ وَعَيُوبِ الْفَرْجِ وَسَائِرِ الْعُيُوبِ . اهـ . وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشَ في « نَوَازِله »: وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ فِي الْمَعْلُومِ فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا أَوْ مُتَفَاحِشًا وَبَيَّنَ [إغيَاءَهُ] (٣) نَفَسَعَتْ اتّفَاقًا، وَإِنْ أَطْلَقَ التَّفَاحُشَ صَحَّ الْبَيْعُ ، وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ .

وَقَالَ أَشْهَبُ : الْبَيْعُ مُفْسُوخٌ لِلْغَرَرِ . اهـ .

وَهَذَا يَشْمَلُهُ قَـوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَإِذَا عَلِمَهُ بَيَّنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَـفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يَحْمِلْهُ ﴾ (٤). اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٨) [٣١] سُوَالٌ عَنْ رَجُلِ ضَلَّ عَلَيْه بَعـيرهُ وَوَجَدهُ عنْدَ بَعْضِ الْمغَافرَة وَطَلَبَهُ إِيَّاهُ فِامْتَنَعَ مِنْ رَدِّه إِلَيْه وَلاَ سَيَّما زَعَمَ أَنَّهُ نَهَبَهُ مِنْ أَعْدائه فَلَما المُعَافرة وَطَلَبَهُ إِيَّاهُ فِامْتَنَعَ مِنْ رَجُلُ ولَمْ يَعْلمهُ يَسَسَ رَبُّ الْبَعيرِ مَنْ رَجُلُ ولَمْ يَعْلمهُ بَمَا اشْتَرَكَ مَعَ اللِّصِّ في شَأْن الْبَعيرِ وَأَخَذهُ لَهُ خُفْيَةً مَنْ اللِّصِّ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَقي اللِّصِّ الْمُشْتَرِي وَأَخَذَ منْهُ الْبَعيرِ بَغَيْرِ وَجْه شَرْعيٍّ فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَى الْبَعير أَوْ لاَ الْبَعير أَوْ لاَ الْبَعيرِ أَوْ لاَ الْبَعيرِ أَلَّ مَلْكَةُ خَاصَةً فَلاَ مِلْكَ لِلْعَاصِبِ وَلاَ شُبْهَةً مِلْكُ لَهُ فيه ؟

جَواَبُهُ: أَنَّ كَتْمَانَ الْبَائِعِ عَنْ الْمُشْتَرِي خَبَرَهُ مَعَ اللِّصِّ فِي شَأْنِ الْبَعِيرِ تَدْلِيسٌ وَحِينَئذ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الرِّسَالَةِ : « وَلاَ يَجُـوزُ فِي الْبَيْعِ التَّدْلِيسُ [وَلاَ الْغِشُّ وَلاَ الْخِلاَفَةُ وَلاَ الْخَدِيعَةُ وَلاَ كتسمانُ الْعُيُوبِ وَلاَ خَلْطُ دَنِئَ بِجَيدٍ] (٥) وَلاَ

⁽١) في « الأصل » : ذاك ، والمثبت من « النوادر » .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) هكذا بالأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) .

⁽٥) سقط من الأصل.

أَنْ يَكْتُم مِنْ أَمْرِ سِلْعَةٍ إِذَا ذَكَرَهُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ)(١). اهـ.

ويُؤيِّدُ هَذَا فَتُوَى الْفَقيه مُحَمَّد جب ابْنِ أَعْمُرَ الجَكني الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْله : فَمَنْ بَاعَ بَقَرةً مَثَلاً مِنْ مُسْلَم وَهِيَ جَاءَتْ مِنْ جِهة الْمغَافَرة وَمَنْ فِي حُكْمَهِمْ وَلَمْ يُعْلِمْ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِيَ فَإِنَّهَا جَاءَتْ مِنْ جِهة مَنْ لاَ تَنَالُهُمْ الْأَحْكَامُ فَ إِنَّ الْمُشْتَرِي يَرْجَعُ عَلَي بَائِعها بِمَا دَفَعَ لَهُ إِذَا نَهَ بَهَا مَنْ لاَ تَنَالُهُ الأَحْكَامُ لأَنْض الْمُشْتَرِي يَرْجَعُ عَلَي بَائِعها بِمَا دَفَعَ لَهُ إِذَا نَهَ بَهَا مَنْ لاَ تَنَالُهُ الأَحْكَامُ لأَنْض بَائِعها صَارَ مُدَلِّسًا . اه كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ فَبَانَ لِنَاظِرِه وُجُوبُ رُجُوعِ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ عِلْقَمَنِ عَلَى الْبَائِع لَهُ لتَدْليسه عَلَيْه بِمَا تَقَدَّمَ . اه . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٩) [٣٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بولات عَدَائلَ بصنت عَلَى خياره بالرُّوْيَة بِذَهَب مَصُوغ مَنْقُود مِنْ غَيْرِ شَرِط وَلاَ تَوَاطُؤ عَلَى النَّقْد ، وَوَكَّلَ المُشْتَرِي عَلَى قَبْض الْعُدَائلِ وَقَبَّضهنَّ الْوَكِيلُ وَنَقْلهنَّ إِلَى سَفَرى بِالْكَرَاء بَعْدَ الرِّضا . هَلْ هَذَا الْبَيْعُ فَاسِدٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ صَحِيحٌ لأَنَّ مَحَلَّ نَقْدِ الثَّمَنِ وَإِنْ بِلاَ شَرْطِ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ بِخِيَارِ حَيْثُ كَانَ مِمَّا لاَ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ ، وأَمَّا إِنْ كَانَ مِـمَّا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلاً مَنْعَ .

قَالَ (مَحْ) (٢) فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَمَنْعٌ وَإِنْ بِلاَ شَرْطُ فِي مُواضَعَة وَغَائِب وَكَرَاء ضَمَنَ وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ وُجُدَ عَقْدُهُ) (٣) مَا نَصَّةُ : وَمَحَلُّ مَنْعِ النَّقْدِ فِي هَذَهِ الْمَسَائِلِّ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ وَإِلاَّ جَازَ بِخَلافِ مَا تَقَدَّمَ مَا يُمْتَنَعُ فِيهِ السَّنَّعُ فِيهِ السَّقُدُ بِشَرْط فَالْمَنْعُ مُطْلَقًا ، وَزَادَ مَا نَصَّةُ : وَهُنَا يَصِحُ الْعَقْدُ إِذَا أَسْقَطُوا الشَّرْطَ بخلاف مَا تَقَدَّمَ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٠) [٣٣] سُوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لاَّخَرَ فَرَسًا فِي قَضَاءِ دَيْنٍ كَانَ

⁽۱) انظر : « الرسالة » (ص/۲۱۲، ۲۱۳) .

⁽۲) حاشية الحرشي (٥/١١٤) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٠) .

يُطَالِبُهُ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ أَزْيَدَ مِنْ شَهْرَيْنِ وَالْفَرَسُ عِنْدَ الْأَخْذَ لَهَا مَاتَتْ عِنْدَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا مَاتَتْ عِنْدَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا مَاتَتْ بِمَرَضٍ قَدِيمٍ هَلُ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَيُلْتَفَتُ إِلَيْهَا أَمْ لاَّ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ إِنْ أَتَى بِيَنَة مِنْ أَهْلِ الْعَدْلُ وَالْمَعْرِفَة بِأَمْرَاضِ الْخَيْلِ عَلَى دَعْوَاهُ وَالْعَمَلُ وَقَدْ اطْلَعَ عَلَى الْعَيْبِ قَبْلَ تَمَامِ شَهْرَيْنِ أَخَذَهُ فَلاَ رَيْبَ فِي قَبُولِ دَعْوَاهُ وَالْعَمَلُ بِشَهَادَة بِنيَّته وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ لاَ بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِالْعَدَالَة وَالْمَعْرِفَة مَا بِشَهَادَة بِنيَّته وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ لاَ بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِالْعَدَالَة وَالْمَعْرِفَة مَا أَشَارَ إِلَيْهَ (مَخ)(1) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : (وَقَبِلَ للتَّعَذُّر غَيْرُ عُدُول . . .)(٢) إِلَيْ قَوْل الشَّيْخِ خَلِيل : (وَقَبِلَ للتَّعَذُّر غَيْرُ عُدُول . . .)(١) إِلَا يَقْوَلُهُ مِنْ أَوْلُ الشَّيْخِ فَلِيل : (وَقَبِلَ للتَّعَذُّر غَيْرُ عُدُول . . .)(١) الْمُثَرِقُ مِنْ أَهْلُ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مَيِّتًا أَوْ غَائِبًا أَو حَيا حَاضِرًا لَكِنْ إِنَّمَا أَوْقَفَهُمْ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبُ الْمَيْتِ وَلَا لَا الْمَيْتِ وَالْغَائِبِ وحلولوا فِي الْمُشْتَرِي عَلَى الْمَعْرِفَة . قَالَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْمَيِّتِ وَالْغَائِبِ وحلولوا فِي الْمُشْتَرِي . . اهـ . . قَالَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْمَيْتِ وَالْغَائِبِ وحلولوا فِي إِيقَافِ الْمُشْتَرِي . . اهـ . .

وَفِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ . ثُمَّ الْعُيُوبُ كُلُّهَا لاَ تُعْتَبرُ

إلاَّ بِقَوْلِ مَنْ لَهُ بِهَا بَصَرٌ (٣)

وَقُلْتُ : وَحَيْثُ حَكَمَ الشَّرْعُ بِقَبُولِ بَيِّنَة لتَحلِّيهَا بِالأَوْصَافِ الْمُتَقَدِّمَة وَتَوَقُّرِ شُرُوطِ دَعْوَاهُ فَيُقَوِّمُ أَهْلُ الْعَدْلُ وَالْمَعْرَفَة الْفَرَسَ عَلَى أَنَّهَا سَالَمَةٌ مِنْ الْمَرَضِ الْمَذْكُورِ بِكَذَا وَكَذَا وَيُقَوِّمُونَهَا أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا مَرِيضَةٌ فَيُقَالُ قِيمَتُهَا كَذَا وَكَذَا فَمَا الْمَذْكُورِ بِكَذَا وَكَذَا وَيَقُومُونَهَا أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا مَرِيضَةٌ فَيُقَالُ قِيمَتُهَا كَذَا وَكَذَا فَمَا الْمَذَينِ الْمَرضُ مِنْ قيمَتها سَالِمَةً رَجَعَ رَبُّ الدَّيْنِ بِنِسْبَتِهِ مِنْ الدَّيْنِ عَلَى الْمَدينِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ الْمَسَائِلِ السِّتُ الَّتِي يُعَرَّقُ فِيهَا بَيْنَ الْمُدَلِّسِ وَغَيْرِهِ بِقَوْلُهِ : (كَهَلاَكِهِ مِنْ التَّذْلِيسِ) (٤) صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ : كَهَلاَكِهِ الْمُدَلِّسِ وَغَيْرِهِ بِقَوْلُهِ : (كَهَلاَكِهِ مِنْ التَّذْلِيسِ) (٤)

⁽١) حاشية الخرشي (٥/ ١٤٩، ١٥٠).

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۵) .

⁽٣) انظر : « شرح ميارة » (٢/٥٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

بِالْعَيْبِ ، كَمَا فِي شَرْحِهِ (١). اهـ .

وَإِلَيْهِ الْإِشَـارَةُ أَيْضًا بِنَقْلِ (ق)(٢) عَنْ اللَّخْـمِيِّ : مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَبِـه عَيْبٌ [فَهَلَكَ مَنْهُ أَوْ تَنَاهَى إِلَى أَكْـشَرَ] (٣) فَإِنْ لَمْ يُدَلِّسْ الْبَائِعُ رَجَعَ بِقِـيمَةِ الْعَيْبِ إِنْ هَلَكَ . اهـ .

وَأُمَّا إِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَة أَصْلاً عَلَى دَعْواهُ أَوْ أَتَى بِهَا [ق / ٥٧١] عَلَيْهَا وَلَكَنَّهَا غَيْرُ مَوْصُوفَة بِذَلِكَ وَلَكِنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى وَلَكَنَّهَا غَيْرُ مَوْصُوفَة بِذَلِكَ وَلَكِنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى الْعَيْبِ إِلاَّ بَعْدَ شَهْرٍ مِّنْ أَخْذِهِ الْفُرسَ فَلاَ دَعْوَى لَهُ بِشَيْء مِمَّا عَلَى الدَّافِع عَمَلاً الْعَيْبِ إِلاَّ بَعْدَ شَهْرًا عَلَى الدَّافِع عَمَلاً بِمَا فِي الْبَنَانِيِّ وَنَصَّهُ : قِيلَ : الْعَمَلُ الْيَوْمَ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى فَرَسًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ شَهْرًا لَمْ يُمكن مِنْ رَدِّه بِعَيْبِ قَدِيمٍ فَانْظُرْ هَلْ يَصِحُ هَذَا ؟

قُلْتُ : وَقَدْ اسْتَمَرَّ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا فَفِي نَظْمِ « الْعَملِيَّاتِ » مَا نَصَّهُ :

وَبَعْدَ شَهْرٍ الدَّوَابِّ بِالْخُصُوصِ

بِالْعَيْبِ لاَ تُرَدُّ فَافْهَمْ النُّصُوصَ

اه. . كَلاَمُهُ بِلَفْظه (٤).

قُلْتُ : وَحَيْثُ قَالَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ، وأَطْلَقُوا ، كَانَ مَشْهُورًا ، وَإِنْ قَيَّدُوهُ بِبَلَد كَمَسْأَلَتِنَا هَذِهِ لأَنَّهُ عَمَلُ أَهْلِ فَاسٍ كَانَ ضَعِيفًا كَمَا أَشَارَ إِلَى هَذَا (وَعَملَ إِلَى هَذَا (مَحَ) فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ : (وَعُملَ بِهِ) (٥) بِقَوْلِهِ : قَاعِدَةٌ : إِذَا قَالَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ : وَعَلَيْهِ الْعَملُ ، وأَطْلَقُوا ، كَانَ

⁽١) تقدم الكلام على هذا عند السؤال الرابع .

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٤٥٣) .

⁽٣) سقط من الأصل ، والمثبت من (ق) .

⁽٤) انظر أيضاً : « حاشية الدسوقي » (٣/ ١١٢) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢٣٢) .

مَشْهُورًا، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ عَمَلُ قُرْطُبَةَ مَثَلاً كَانَ ضَعِيفًا . اه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٤٠١) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّن أَرَادَ اشْترَاءَ عَبْد وَقَالَ لسيِّده: مَا حَمَلَكَ عَلَى بَيْعِ عَبْدك هَذَا ؟ فَقَـالَ لَهُ : سَارِقٌ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ الْمُشْتُرِي فَبَـعْدَ أَشْتَرَاتُه لَهُ أَرْسَلَ لَهُ الْبَائِعِ بِأَنَّهُ يَحْفَظُ عَبْدَهُ فَمَضَى الْمُشْتَرِي بِعَبْدِهِ ، فَلَمَّا بَاتُوا تلْكَ اللَّيْلَةَ أَبِقَ الْعَبْدُ وَقَطَعَ أَذُنَ حُرٍّ ثُمَّ تَوَجَّهَتْ جَمَاعَةٌ منْ المُسلمينَ عَلَيْه فَقَبَضَتْ منْهُ الْعَبْدَ وَأَتَتْ به إِلَى سَيِّده الْبَـائِع لَهُ فَقَالَتْ لَهُ : ٱقْبِضَ عَبْدَكَ لَأَنَّهُ سَـارَقٌ وَهروبٌ ، فَقَالَ : لاَ لأَنَّهُ مَضَرَّةٌ لَلْمُسْلَمِينَ إِلاَّ أَنْ تَتَحَمَّلُوا عَنَّى إِنْمَ مَا فَعَلَ مَ فَقَالَتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ : لأ نَتَحَمَّلُ لَذَلكَ وَلَكنَّ الْمُشْتَرِي يُخَاصِمكَ فيه بَعْدَ هَذَا لأَنَّهُ سَارِقٌ ، ثُمَّ قَالَ الْبَائعُ: أَعْلَمْتُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ سَارِقٌ وَقُلْتُ لَهُ يَحْفَظُ عَبْدَهُ ثُمَّ قَبَضَ الْعَبْدَ رَجُلٌ منْ نَاحية الْمُشْتَرِي فَقَدَمَ بِه إِلَيْه في وَلاَته فَلَمَّا جَاءَهُ الْعَبْدُ أَشْهَدَ أَنَّهُ غَيْرُ رَاض بعَيْب الْعَبْد الَّذي هُوَ الإِبَاقُ وَالسَّرَّقَـةُ ، ثُمَّ قَدمَ وَكيلٌ منْ جهَـة الْبَائِع يَطْلُبُ ثَمَنُّ الْعَبْـدَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي : لاَ أُعْطيكَ شَيْئًا إلاَّ مَا أَعْطَتُهُ شَرَيعَةُ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ ـ لأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يُفَصِّلُ لِي في قَوْلَه سَارِقٌ وَكَتَمَ عَنِّي إِبَاقَهُ وَنَهْيَهُ الْخَيْلَ عَنْدَهُ وَعندي شَاهَدٌ عَلَى ذَلكَ وَلاَ أُعْطيه شَيْئًا إِلاَّ الشَّريعَـةَ فَقَالَ لَهُ الْوَكيلُ : إِنَّمَا جَعَلْتُ وَكيلاً عَلَىَ الْقَبْضِ لَا عَلَى الْخُـصُومَة ، وَهَذَا الْكَلاَمُ وَقَعَ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَالْوَكيل نَهَارًا ثُمَّ أَبْقَ الْعَبْدُ فِي اللَّيْلَة الْقَابِلَة ، فَهَلْ قَوْلُ البّائع للْمُشْتَرِي سَارِقُ بَرَاءَة تَنْفَعُهُ فِي السَّرْقَة أَمْ لاَ حَتَّى يُبَيِّنَ نَوْعَ السَّرْقَة وَقلَّتَهَا وَكَثْرَتَهَا ؟ وَهَلْ قَوْلُهُ يَحْفَظُ عُبْدَهُ بَرَاءَةً منْ ٱلإَبَاقَ أَوْ حَتَّى يَبِينَ أَنَّهُ يَأْبَقُ وَيُبِّينَ كَيْفيَّةَ إِبَاقِه ؟ وَمَا حُكْمُهُ إِذَا هَلَكَ في إِبَاقِه أَوْ جَنَّى عَلَى أَحَد أَوْ لَمْ يُعْرَف لَهُ شَيْءٌ مَا الْحَكْمَ في هَذَا كُلِّه ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي أَرْشِ جِنَايَتِهِ إِذًا جَنَّى عَلَى أَحَد هَلْ عَلَى الْبَائِعَ الْمُدَلِّسِ أَمْ عَلَى الْمُشْتَرِي أَمْ كَيْفَ الْحُكْمَ فَيَ ذَلِكَ أَجِيبُوا بِالنُّصُوصِ وَلَكُمْ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ؟

جَـوَابُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي « نَـوَازِلِهِ » : وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ فِي مَعْلُومٍ

فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا أَوْ مَتَفَاحِشًا وَبَيَّنَ [إغْيَاءَهُ] (١) نَفَعَتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ أَطْلَقَ التَّفَاحُشَ صَحَّ الْبَيْعُ وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : الْبَيْعُ مَفْسُوخٌ للْغَرَر . اه . وَفِي نَوَازِلِ الْفَقَيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا تَبَرَّ مِنْ الْعَيْبِ لاَ تَفْيدُ الْبَرَاءَةُ إِلاَّ أَنْ يَذْكُرَ جَنْسَهُ وَصَفَتَهُ وَمَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ ، فَإِنْ ذَكَرَ جِنْسَ الْعَيْبِ الْمَوْجُودِ وَذَكَرَ صِفَتَهُ وَمَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ ، فَإِنْ ذَكَرَ جِنْسَ الْعَيْبِ الْمَوْجُودِ وَذَكَرَ صِفَتَهُ وَمَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ فَإِنَّ الْبَرَاءَةَ تَنْفَعُهُ .

قَالَ ابْنُ شَاسَ : إِذَا تَبَرَّا الْبَائِعُ مِنْ عَيْبِ لَمْ تَنْفَعْهُ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ حَتَّى يُعَيِّنَ مَوْضَعَهُ وَيُعْلَمهُ بِجِنْسِهِ وَمَقْدَارِهِ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فَلاَ يَبْقَى لِلْمُبْتَاعِ قَوْلٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَة لَا تَقْضِي الإِحَاطَة بِهِ أَوْ تَبَرَّا إِلَيْهِ مِنْهُ بِخَبِرٍ ولَفْظ فِيهِ اوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَة لَا تَقْضِي الإِحَاطَة بِهِ أَوْ تَبَرَّا إِلَيْهِ مِنْهُ بِخَبِرٍ ولَفْظ فِيهِ احْتَمَالٌ لَمْ يُبَرِّئُهُ ذَلِك . اه مِنْ « الْجَواهِرِ » وَقَالَ فِي « الْمُدُونَة » : وَمَنْ بَاعَ احْتَمَالٌ لَمْ يُبَرِّئُهُ ذَلِك . اه مِنْ « الْجَواهِرِ » وَقَالَ فِي « الْمُدُونَة » : وَمَنْ بَاعَ بَعِيرًا فَتَبَرَّا مِنْ دَبِرة فَإِنْ كَانَتْ مُثْقَلَةً مُفْسِدَةً لَمْ يَبْرَأْ وَإِنْ أَرَاهُ إِيَّاهَا حَتَّى يَذْكُرَ مَا فَيَهَا مِنْ ثَقَلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَبَرَّا فَي عَبْد مِنْ إِبَاقٍ أَوْ سَرِقَة وَالْمُبْتَاعُ يَظُنُ إِبَاقٍ لَوْ سَرِقَة وَالْمُبْتَاعُ يَظُنُ إِبَاقٍ لَوْ عَيْرِهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَبَرَّا فَي عَبْد مِنْ إِبَاقٍ أَوْ سَرِقَة وَالْمُبْتَاعُ يَظُنُ إِبَاقٍ لَوْ مَنْ وَلَى مِثْلِ الْعَوَالِي أَوْ سَرِقَة الرَّغِيفِ فُوجَدَهُ يَنْقُبُ الْبُيُوتِ الْقَالِقِ الْعَوَالِي أَوْ سَرِقَة الرَّغِيفِ فَوَجَدَهُ يَنْقُبُ الْبُيُوتَ أَوْ يَابَقُ إِلَى مِثْلِ الْعَوَالِي أَوْ سَرِقَة الرَّغِيفِ فَوَجَدَهُ يَنْقَبُ النَّيُوبِ التَّالِ التَدْلِيسِ بِالْعُيُوبِ.

وَقَـالَ فِي " النَّوَادِرِ " (٢) : [قَالَ مَالكُ وَأَصْحَابُهُ] (٣) مَنْ تَبَرَّأَ بِعْيِبِ منْهُ فَاحِشٌ وَ [مِنْهُ] (٤) خَفِيفٌ [لَمْ] (٥) يَبْرَأُ مِنْ فَاحِشِهِ حَـتَّى يَصِفَ تَفَاحُشَهُ مِنْ فَاحِشٍ وَ الْمَنْ وَ الْمَنْ مِنْ الْفَرْجِ . اهـ . فَلَكَ الإِبَاقِ وَالسَّرِقَةِ ، وَالدَّبُرَةِ [بَالْبَعِيرِ] (٢) ، وَالْكَيِّ وَعُيُـوبِ الْفَرْجِ . اهـ . مِنْ (س) .

⁽١) هكذا بالأصل.

⁽۲) انظر : « النوادر » (٦/٦٦) .

⁽٣) زيادة من « النوادر »

⁽٤) زيادة من « النوادر » .

⁽٥) في « النوادر » : فلا .

⁽٦) سقط من الأصل.

قُلْتُ : وَهَذَهِ النَّصُوصُ بِأَسْرِهَا يَشْمَلُهَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيَّنَ أَنَّهُ بِه وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُجَمِلُهُ)(١) . اهـ .

قَالَ (مج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : وَإِنْ عَلَمَ الْبَائِعُ الْعَيْبَ بَيَّنَ أَنَّهُ بِالْمَبِيعِ وَوَصَفَهُ وَصُفًا شَافِيًا كَامِلاً كَالرُّوْيَةَ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يَحْمِلُ الْبَائِعُ الْعَيْبَ بِأَنْ يُفَصِّلَهُ تَفْصِيلاً وَلاَ يَقُولُ سَارِقٌ بَلْ يُفَصِّلُ السَّرِقَةَ أَوْ الإِبَاقَ أَوْ الدُّبْرَةَ كَيْفَ كَانَ يَفَصِّلُهُ يَحْمِلُهُ إِجْمَالاً كَمَا إِذَا قَالَ هُوَ سَارِقٌ فَقَطْ فَوُجِدَ يَنْقبُ الْبَيُوتَ أَوْ قَالَ : فَلَكَ فَلاَ يَحْمِلُهُ إِجْمَالاً كَمَا إِذَا قَالَ هُوَ سَارِقٌ فَقَطْ فَوُجِدَ يَنْقبُ الْبَيُوتَ أَوْ قَالَ : يَأْبَقُ إِلَى بَلَد بَعِيدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ . اهد . [ق / يَأْبَقُ فَرَجِدَ يَأْبَقُ إِلَى بَلَد بَعِيدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ . اهد . [ق / ٢٥٧٥] .

إِذَا تَقَرَّرُ هَذَا عِنْدَ نَاظِرِهِ وَعَلَمَهُ اتَّضَحَ لَهُ كَاتِّضَاحِ الشَّمْسِ الصَّاحِيةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ إِنْ أَنْصَفَ وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ عَدَمُ نَفْعِ وَإِفَادَةِ الْبَائِعِ الْمَدْكُورِ بِبَرَاءَتِهِ مِنْ السَّرِقَةَ بِقَوْلُهِ لِلْمُشْتَرِي الْعَبْدُ سَارِقٌ وَمِنْ الإِبَاقَ بِإِرْسَالِهُ فَإِنَّهُ يَحْفَظُ عَبْدُهُ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ لَلْمُشْتَرِي رَدَّ الْعَبْدِ إِنْ وَجَدَهُ مِنْ إِبَاقَهُ عَلَى بَائِعِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَضَمَانُهُ مِنْ بَائِعِهِ لِتَدَلِيسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِكَتْمِهِ إِبَاقَ الْعَبْدِ عَنْهُ .

فَسِفِي (ق) (٢) عَنْ « الْمُدُوَّنَةِ » قَالَ مَالِكٌ : مَنْ بَاعَ عَبْدًا دلّسَ فِيهِ بِعَيْنِ فَهَلَكَ الْعَبْدُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْعَيْبِ أَوْ نَقَصَ فَضَمَانُهُ مِنْ الْبَائِعِ وَيَرُدُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ فَهَلَكَ الْعَبْدُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْعَيْبِ أَوْ نَقَصَ فَضَمَانُهُ مِنْ الْبَائِعِ وَيَرُدُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ كَالتَّدُلِيسِ بِالْمَرَضِ فَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ كَالتَّدُلِيسِ بِالْمَرَضِ فَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يَالِيْبَاقِ فَيَالُكَ أَوْ ذَهَبَ فَلَمْ يَرْجِعْ .

ابْنُ شِهَابِ : وَبِالْجُنُونِ فَجُنَّ فَمَاتَ . فَهَذَا كُلُّهُ ضَمَانُهُ مِنْ الْبَائِعِ وَيَرُدُّ جَميعَ الثَّمَن . اَهـ .

وَمَحَلُّ مَحَطِّ رِحَــالِ مَسْأَلَتِنَا قَوْلُهُ : أَوْ ذَهَبَ فَلَمْ يَرْجِعْ . وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ

مختصر خلیل (ص/ ۱۸۳) .

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٥٦) .

إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِنْ قَوْلِهِ : (فَالأَرْشُ . . . إِلاَّ أَنْ يَهْلَكَ بِعَيْبِ النَّدُلِيسِ أَوْ بِسَمَاوِيٍّ زَمَنه كَمَوْته فِي إِبَاقه) (١) . أَيْ : فَإِنَّ الْمُبْتَاعَ يَرْجِعُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ الْمُدَلِّسِ بِلاَ رَدَّ شَيْءٍ لَهُ . اه. .

قَوْلُهُ : (أَوْ بِسَمَاوِيِّ رَمَنِهِ) إِلَخْ .

(س) (٢): وَغَيْـبَتُهُ فَلَـمْ يُعْرَفْ هَلْ هَلَكَ أَمْ لاَ مِنْ الْبَائِعِ الْـمُدَلِّسِ بِالإِبَاقِ وَيَرُدُّ الْبَائِعُ الثَّمَنَ بِنَفْس إِبَاقِه وَعَلَيْهِ طَلَبُ عَبْده . اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ ضَمَانَ الْعَبْدِ مِنْ بَائِعِهِ الْمَذْكُورِ لِتَدْلِيسِهِ بِإِبَاقِهِ فَيَرُدُّ جَمِيعَ الشَّمَنِ عَلَى الْمُشَتَرِي بِنَفْسِ الْإِبَاقِ وَعَلَيْهِ طَلَبُ عَبْدِهِ . اَه . وَأَنْبَهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْعَيْبِ إِبَاقِا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ؟ فَفِي (ح) (٣) : وَيَثْبُتُ الْعَيْبُ بِشَاهِد وَيَمِينٍ . فَفِي (ح) (٣) : وَيَثْبُتُ الْعَيْبُ بِشَاهِد وَيَمِين . اه .

وأمَّا سُوَالُكُمْ عَنْ الْحُكْمِ فِي أَرْشِ جِنَايَةِ الْعَبْدِ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْحُكْمِ بِرَدِّهِ بِالْعَيْبِ ، فَالَّذِي ظَهَرَ لِي فِي ذَلِكَ _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْجِنَايَةَ فِي رَقَبَتِهِ فَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ فَيُخَيَّرُ بَائِعُهُ بَيْنَ إِسْلاَمِهِ أَوْ فِدَائِهِ بِأَرْشِ الْجِنَايَةِ لأَنَّ ضَمَانَهُ مِنْهُ لِتَدُليسِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ بَطُلَت الْجَنَايَةُ ؛ فَفِي « الْمُدُونَّةِ » : وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ بَطُلَت الْجَنَايَةُ ؛ فَفِي « الْمُدُونَّةِ » : وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ بَيْنَ إِسْلاَمِهِ أَوْ فِدَائِهِ فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ تَخْيِيرِ السَيِّدِ بَطَلَت الْجَنَايَةُ . اه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٢) [٣٥] سُوَّالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليل في « مُخْتَصَرِه » : (لاَ بدنه كَسِمنِ دَابَّةٍ وَهُزَالِهَا)(٤) . مَا الْمُرَادُ بِاللهُزَالِ عِنْدَهُمُ هَلْ هُوَ الَّذِي لاَ تَطِيقُ الدَّابَةُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۶) ٪

⁽٢) انظر : « حاشية الخرشي » (٥/٥٥) و« مواهب الجليل » (٤/٥٦.٦ ٤٥٧) و«منح الجليل » (١٩٥/٥) و« التاج والإكليل » (٤/٥٦/٤) .

⁽٣) مواهب الجليل (٤٥٨/٤) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٧) .

مَعَهُ الْحَمْلَ أَمْ لاَ (١)؟

جَوابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مُطْلَقُ الْهُزَالِ أَيْ : سَوَاءً كَانَتْ تَطِيقُ مَعَهُ الْحَمْلَ أَمْ لاَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ نُصُوصِ الاَّئمَّة .

قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ جَارِيَةً فَتَغَيَّـرَتْ فِي بَدَنِهَا بِهُزَالِ أَوْ سَمْنِ لَمْ تَفُتْ الإِقَـالَةُ وَلَوْ كَانَتْ دَابَّةً كَانَ الْهُـزَالُ وَالسَّمْنُ يُفيتًـا لإِقَالَةٍ بِذَلِكً لأَنَّ الدَّوَابَّ تُشْتَرَى لشَحْمها وَالرَّقيقُ لَيْسُوا كَذَلكَ . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَوِهِ : (لاَ بدنة كَسمنِ دَابَّةٍ وَهُزَالِهَا)^(٢) وَقَالَ أَيْضًا فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَرَضًا مُتَقَوَّمًا جَازَتُ الإِقَالَةُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ . اه. .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ تَغَيُّرَ الدَّابَّةِ بِالْهُزَالِ مُطْلَقًا مُفِيتٌ لِلإِقَالَةِ فِي طَعَامِ الْمُعَاوَضَةِ قَبْلَ قَبْضِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٣) [٣٦] سُوَالٌ: عَمَّنْ أَسْلَمَ بَعِيسرًا فِي ذَهَبِ فَلَمَّا حَصَلَ الأَجَلُ عَجَزَ الْمَدِينُ عَنْ الذَّهَبِ وَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ الْبَعِيرَ فِي الْقَضَاءِ أَوْ يَدْفَعَ بَعِيرًا غَيْرَهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ : أَمَّا دَفْعُ الْبَعِيرِ الأُوَّلِ في جَمِيعِ الدَّيْنِ فَجَائِزٌ بِلاَ خِلاَف وَسَوَاءً تَغَيَّرَ الْبَعِيرُ فِي بَدَنِهِ أَمْ لاَ لأَنَّهُ فِي الْوَجْهِ الأُوَّلَ بَيْعٌ مُؤْتَنَف وَفِي الثَّانِي مَحْضُ إِقَالَة ؟ الْبَعِيرُ فِي بَدَنِهِ أَمْ لاَ لأَنَّهُ فِي الْوَجْهِ الأُوَّل بَيْعٌ مُؤْتَنَف وَفِي الثَّانِي مَحْضُ إِقَالَة ؟ فَفِي (عَجَ) عَنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِقَالَةٌ مِنْ الْجَمِيعِ . . .) (٣) إِلَخْ مَا فَفِي دُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِقَالَةٌ مِنْ الْجَمِيعِ . . .) (٣) إِلَخْ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا الإَقَالَةُ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ فَتَحُورُ وَإِنْ تَغَيَّرَ بَدَنُ مَا وَقَعَ ثَمَنَا لأَنَّهَا حِينَاذِ تَصِيرُ بَيْعًا مُؤْتَنِفًا وَهَا يُوجِبُ الْمَنْعَ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ . اه. . الْمُرَادُ مِنْهُ وَإِنْ أَخَذَهُ

⁽١) انظر : « حاشية الخرشي » (١٦٦/٥) و« التاج والإكليل » (٤/٤٨٤).

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۸۷) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٧) .

عَنْ بَعْضِ الدَّيْنِ فَلاَ يَجُوزُ ـ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمَكُمْ ـ وَيَجُوزُ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَأْخُذَ عَنْ جَمِيع ثَمَنِ جَمَلِهِ جَـمَلاً مِثْلَهُ معنًى وَصَفَةً فَإِنْ أَخَـذَ مِثْلَ جَمَلِهِ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ يَجُزُ أَيْضًا . اهـ . أُنْظُرْ ابْنَ هلال (١). اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٤) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْبَرَاءَةِ مِنْ دَبَرَةِ الْبَعِيرِ مَثَلاً الَّتِي تَنْفَعُ بَائعَهُ ؟

جَوابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَة » (٢) : وَمَنْ بَاعَ بَعِيرًا فَتَبَرَّأَ مِنْ دَبِرَتِه فَإِنْ كَانَتْ مُنْقِلَةً مُفْسِدَةً لَمْ يَبْرَأْ وَإِنْ أَرَاهُ إِيَّاهَا حَتَّى يَذْكُرَ مَا فِيهَا مِنْ ثِقَلٍ وَغَيْرِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٥) [٣٨] سُؤَالٌ: عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليل: ﴿ فَإِنْ غَابَ بِائِعُهُ أَشْهَدَ) (٣) هَلْ الإِشْهَادُ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ شَرْطٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا فِي (ق) (٤) وَ (ح) (٥) وَ (س) وَاللَّفْظُ لِ (ق) عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : مَنْ أَقَامَ بِيدهِ عَبْدًا اشْتَرَاهُ سِتَّةَ أَشْهُر لغَيْبَة بَائعه وَلَمْ يَرْفَعُ للسُّلْطَانِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ ، لَهُ الرَّجُوعُ الشَّلْطَانِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ ، لَهُ الرَّجُوعُ بِعَيْبِهِ وَيُعَذَرُ [بغَيْبَة] (٦) الْبَائِع لثقل [الْخُصُومِ] (٧) عنْدَ الْقُضَاة ويَرْجُو إِنْ قَدِمَ الْبَائِعُ مُوافَقَتَهُ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ (٨) : « إِنْ كَانَ الْبَائِعُ عَائِبًا [اسْتَشْهَدَ

⁽١) وانظر : « التاج والإكليل » (٤/٤٨٤) و« حاشية الخرشي » (٥/١٦٥) .

⁽٢) انظر : « مواهب الجليل » (٤/ ٤٣٩) فإنه ينقل منه لا من « المدونة » وصاحب « المواهب » ينقل بالمعنى لا بالنص .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٨٣) .

⁽٤) التاج والإكليل (٤/ ٤٤١) .

⁽٥) مواهب الجليل (٤/ ٤٤١) .

⁽٦) في (ق) : لغيبة .

⁽٧) في (ق) : الخصومة .

⁽٨) جامع الأمهات (ص/ ٣٦٠) .

شَهِ يَدْينِ] (١) يَقْتَضِي أَنَّ الشَّهَادَةَ شَـرْطٌ فِي رَدِّهِ أَوْ سُقُوطِ الْيَمِينِ عَنْهُ إِنْ قَدَمَ رَبَّهُ وَلَوْ لَمْ يَدَّعِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلاَ أَعْـرِفُ هَذَا لِغَيْرِ ابْنِ شَـاسٍ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٦) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبِ قَدِيمٍ وَادَّعَي أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقْتَ الشِّرَاءِ وَقَالَ الْبَائِعُ: بَلْ وَأَنْتَ لَيْسَ لَكَ الرَّدُّ لِرُؤْيَّتِكَ الْعَيْبَ وَقْتَ الشَّرَاءِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوابُهُ: فَفِي « نَوَازِل (عج) » : إِذَا أَرَادَ ٱلمُشْتَرِي الرَّدَّ بِعَيْب قَديم فِي الْمَعِيب وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقْتَ الشِّرَاءِ وَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ : بَلْ رَأَيْتَهُ ، وَلَمْ يَدَّعُ أَنَّهُ أَرَاهُ إِيَّاهُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فَلاَ يَمِينَ حَيْثُ كَانَ الْعَيْبُ خَفِيّا لاَ يَظْهَرُ عِنْدَ التَّقْلِيب وَلَوْ للْمُتَأْمِّل ، وأَمَّا إِنْ كَانَ ظَاهِرًا [ق / ٧٧٥] لاَ يَخْفَى غَالبًا عَلَى كُلِّ مَنْ اخْتَبَرَ الْمَبِيعَ تَقْلِيبًا لِكَوْنِ الْعَبْد مَقْعَدًا أَوْ مَطْمُوسَ الْعَيْنُينِ فَإِنَّهُ لاَ يَقْبَلُ كُلًّ مَنْ اخْتَبَرَ الْمَبِيعَ تَقْلِيبًا لِكَوْنِ الْعَبْد مَقْعَدًا أَوْ مَطْمُوسَ الْعَيْنُينِ فَإِنَّهُ لاَ يَقْبَلُ وَلُو حَلَف ، وإِنْ كَانَ يَخْفَى عَنْدَ التَقْلِيب عَلْى مَنْ تَأَمَّلَ لِكُونِهِ أَعْمَى وَهُوَ قَائِمُ الْعَيْنُينِ فَإِنَّهُ يَعْمَى وَهُوَ قَائِمُ الْعَيْنُينِ فَإِنَّهُ يَكُى مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلُ وَلاَ يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَ لِكُونِهِ أَعْمَى وَهُوَ قَائِمُ الْعَيْنُينِ فَإِنَّهُ يَعْمَى وَهُو قَائِمُ الْعَيْنُينِ فَإِنَّهُ يَعْمَى وَهُو قَائِمُ الْعَيْنُينِ فَإِنَّهُ يَعْمَى وَهُو قَائِمُ الْعَيْنُ لَا يَعْبَرُ فَإِنَّهُ مَنْ رَأَهُ وَيَرُدُدُ . اه . . منه .

وَكَذِلَكَ يَحْلَفُ وَيَرُدُّ فِي الْعَيْبِ الْخَفِيِّ حَيْثُ ادَّعَى عَلَيْهِ الْبَائِعُ أَنَّهُ أَرَاهُ لَهُ كَمَا يُشِيَرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَمْ يَحْلِفْ مُشْتَرٍ ادَّعَيْتَ عَلَيْهِ رُؤْيْتَهُ إِلاَّ بِدَعْوَى الإِرَادَةِ) (٢) . اه. .

وَمَـحَلُّ الدِّلاَلَة منْهُ قَوْلُهُ : إِلاَّ بِـدَعْوَى الإِرَادَة ، وَكَـذَلِكَ يَحْلَفُ وَيَرُدُّ إِنْ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ قَلَّبُ وَعَايَنَ كَمَا فِي (مخ) (٣). وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في « جامع الأمهات » أشهد شاهدين .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۸٤، ۱۸٥) .

⁽٣) حاشية الخرشي (١٤٦/٥) .

(١٤٠٧) [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ امْراَّة اشْتَرَتْ دُرَّاعَةً سَوْدَاءَ وَفَصَّلَتْهَا مَلْحَفَةً ثُمَّ اطَّلَعَت عَلَي عَيْب فِيهَا . مَا الْحُكْمُ فِيَّ ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ: سُئِلَ (عج) عَمَّنْ اشْتَرَى شَقَّةً وَفَصَّلَهَا ثَوْبًا وَسَرَاوِيلَ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبِ فِيهَا فَمَا الْحُكْمُ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : حَيْثُ فُصِّلَتُ التَّفْصِيلَ الْمُعْتَادَ فِي مِثْلُهَا ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبِ فَإِنْ الْمُعْتَادَ فِي مِثْلُهَا ثُمَّ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فَإِنْ الْمُائِعُ عَيْرَ مُدَلِّسَ كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ بَيْنَ رَدِّهَا وَمَا نَقُصَتْ بِالتَّفْصِيلِ وَالْبَقَاءِ عَلَيْهَا وَأَخْذُ أَرْشِ الْعَيْبِ الْقَديم ، وَإِنْ بَيْنَ رَدِّهَا وَمَا نَقُ صَتْ بِالتَّفْصِيلِ وَالْبَقَاءِ عَلَيْها وَأَخْذُ أَرْشِ الْعَيْبِ الْقَديم ، وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ مُدَلِّسًا فَإِنَّ لِلْمُشْتَرِي الرَّدَّ وَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا حَدَثَ عِنْدَهُ مِنْ نَقْصِ كَانَ الْبَائِعُ مُدَلِّسًا فَإِنَّ لِلْمُشْتَرِي الرَّدَّ وَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا حَدَثَ عِنْدَهُ مِنْ نَقْصِ التَّفْصِيلِ وَلَهُ أَنْ يَتَمَسَّكَ وَهَلُ يَرْجِعُ بِأَرْشِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ ؟ وَهُو قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَاخْ تَارَهُ بَعْضُ شُيُوخِ ابْنِ يُونُسَ ؛ أَوْ لاَ يَرْجِعُ بِهِ ؟ وَهُو قَولُ ابْنِ الْمَوَّاذِ ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ يُونُسَ ؛ أَوْ لاَ يَرْجِعُ بِهِ ؟ وَهُو قَولُ ابْنِ الْمَوَّاذِ ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ يُونُسَ .

قَالَ عِيَاضٌ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ فَهُمَا قَوْلاَن مُرَجَّكَانِ يُعْمَلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَإِنْ الطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْخِيَاطَة فَإِنْ كَانَتْ تُجْبِرُ نَقْصَ التَّفْصِيلِ فَإِنَّهُ إِنْ تَمَسَّكَ فَلاَ شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ لاَ تُجْبِرُهُ فَفِيهِ التَّفْصِيلُ الأوَّلُ الْمُتَقَدِّمُ فِيما إِذَا اطَّلَعَ عَلَى شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ لاَ تُجْبِرُهُ فَفِيهِ التَّفْصِيلُ الأوَّلُ الْمُتَقَدِّمُ فِيما إِذَا اطَّلَعَ عَلَى الْعَيْبِ قَبْلَ الْخِيَاطَة ، هَذَا هُو الْمَنْقُولُ فَى هَذِه المَسْأَلَة وَمَا وَقَعَ فِيها مِنْ الإِفْتَاءِ مَمَّا يُخَالِفُ هَذَا فَهُو سَهُو وَسَبْقُ قَلَمٍ فَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ الْعَمَلُ بِهِ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ دُخُولَ مَسْأَلَتِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِلاَ رَيْبٍ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٨) [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَشَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى حُرِيَّتِهِ أَيَرُدُهُ بِذَلِكَ عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لاَ ؟ جَواَبُهُ : قَالَ (ق) (١) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ عَات : إِنْ [أَقَامَ] (٢) شَاهِدٌ بِحُرِّيَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ لَمْ يُحْكَمْ بِهِ وَكَانَ عَيْبًا يُرَدُّ بِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٩) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا وَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ بِهِ وَرَحَلَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْخَوْفِ هَلْ لَهُ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ حَمْلَهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ لِضَرُورَة بِحَيْثُ لاَ يَجِدُ غَيْرَهُ فَلاَ يُعَدَّ رِضًا بِالْعَيْبِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِم، فَإِنْ كَانَ لِضَرُورَة بِحَمْلٍ عَلَى حَالِهِ فَلْيَرُدَّهُ ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِنُقْصَانَ رَدِّهِ وَمَا نَقَصَ أَوْ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَمْلِ عَلَى حَالِهِ فَلْيَرُدَّهُ ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِنُقْصَانَ رَدِّهِ وَمَا نَقَصَ أَوْ يَحْبِسُهُ وَيَأْخُذُ قِيمَةَ الْعَيْبِ وَإِنَّ لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةً وَحَمَلَ عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ فَإِنْ الْجَمْلَ عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ فَإِنْ الْقَاسِمِ .

وَقَالَ أَشْهَبُ : إِنَّ الْحَمْلَ عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ رَضِيًّ مُطْلَقًا وَالْمَـشْهُورُ الأَوَّلُ . اهـ . كَلاَمُهُ برمَّته .

وَفِي (ق) $^{(7)}$ عَنْ ابْنِ بُونُسَ : إِنَّ الْمُضطَّرَّ فِي حُكْمِ الْمُكْرَهِ وَلَوْ [لَمْ يَصِوْ] $^{(3)}$ مُكْرَهًا لَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ ؛ فَكَذَلِكَ مَعَ الاضْطَرارِ [أَوْ لاَ] $^{(6)}$ تَرَى أَنَّهُ يَحَلِّ لَهُ أَكْلُ مَالِ غَيْرِهِ مَعَ الاضطِّرَارِ ؟ ؛ فَفِي [هَذِهِ] $^{(7)}$ أَحْرَى . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٠) [٤٣] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ اشْتَرَي عَـبْدًا مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ دَينٌ أَيَرُدُّهُ أَمْ لاَ ؟

⁽١) التاج والإكليل (٤/ ٤٣٧) .

⁽٢) في « التاج والإكليل » : قام .

⁽٣) التاج والإكليل (٤/ ٤٤١) .

⁽٤) في (ق) : تعرف .

⁽٥) في (ق) : ألا .

⁽٦) في (ق) : هذا .

جَواَبُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : إِنَّ الدَّينَ عَلَى الْعَبْدِ عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ إِنْ شَاءَ رَدَّهُ أَوْ يَتَمَاسَكُ وَالدَّيْنُ بَاقِ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَالَ الْبَائِعُ: شَيْءٌ لاَ يَضُرُّهَا ، ثُمَّ نَزَفَ النَّجُرْحُ فَمَاتَتْ مِنْهُ . هَلْ لَهُ الْقِيَامُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ لَهُ الْقِيَامَ بِذَلِكَ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى أَئِمَّتِنَا عَنْ « الْمِعْيَارِ » (١) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٢) [٤٥] سُوَّالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا حَـاملٌ وَادَّعَى قِدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائعُ حُدُوثَهُ . مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ إِذَا أَرَادَ الْمُبْتَاعُ الرَّدَّ بهِ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي (ح) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَلَفْظُهُ: وَلاَ شَكَّ أَنَّ الْحَمْلَ عَيْبٌ، وَيَثَبُّتُ بِشَهَادَة النِّسَاء ، وَلاَ يَتَبَيَّنُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلاَثَة أَشْهُرٍ ، وَلاَ يَتَحَرَّكُ تَحَرُّكُا بَيِّنًا يَصِحُ الْقَطْعُ [بِه] (٣) عَلَى تَحْرِيكه فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَة أَشْهُرٍ وَعَشْرِ [لَيَال] (٤) بَيْنًا يَصِحُ الْقَطْعُ [بِه] (٣) عَلَى تَحْرِيكه فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَة أَشْهُرٍ وَعَشْرِ [لَيَال] (٤) فَإِذَا شَهَدَتْ امْرأَتَانَ أَنَّ بِهَا حَمْلاً بَيِّنًا لاَ يَشْكَانَ فَيه مِنْ غَيْرِ تَحْرِيك رُدَّتْ فِيمَا دُونَ ثَلاَثَة أَشْهُر وَلَمْ تُرَدُّ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ لاَحْتَمَالُ كَوْنِه حَادِثًا عَنْدً الْمُشْتَرِي، وَعَشْرِ وَعَشْرَ وَلَا الْحَمْلُ بَاطِلاً لَمْ تُرَدُّ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ إِذْ لَعَلَّهَا أَسْقَطَتُهُ . اه. . وَاللهُ وَجَدَ ذَلِكَ الْحَمْلُ بَاطِلاً لَمْ تُرَدُّ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ إِذْ لَعَلَّهَا أَسْقَطَتُهُ . آه. . ه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) المعيار (٦/ ٥٠ ـ، ٥١) .

⁽۲) مواهب الجليل (٤/ ٤٢٩) و«شرح ميارة » (١/ ١١٥) .

⁽٣) سقط من (ح) .

⁽٤) سقط من (ح) .

⁽٥) في (ح): فإذا شهدن.

⁽٦) سقط من (ح) .

⁽٧) في (ح) : زاد على .

(١٤١٣) [٤٦] سُوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حَمْلاً منْ الشَّم في بِلاَد أَزْوَاد وَقَدمَ بِهِ إِلَى السُّودَانِ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى أَنَّهُ مَعيبٌ وَأَشْهَدَ بَيْنَةً لَتَعَـنَّرُ الْحَاكِمِ هُنَاكَ وَبَاعَهُ عَلَى السُّودَانِ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى أَنَّهُ مَعيبٌ وَأَشْهَدَ بَيْنَةً لَتَعَـنَّرُ الْحَاكِمِ هُنَاكَ وَبَاعَهُ عَلَى الْبَائِع بِبَقَيَّة حَقِّه أَمْ لاَ؟ مِلْكِ صَاحِبِهِ وَقَبَضَ ثَمَنَهُ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِع بِبَقيَّة حَقِّه أَمْ لاَ؟

جَـواَبُهُ: مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ نُقُولاَتِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ [ق/ ٥٧٤] الْعَلاوِيَّ وَلَفْظُهُ: وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَسَافَرَ بِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْهُ فَأَنْ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ

قَالَ مُحَمَّـدٌ : فَإِنْ كَانَ بِبَلَد لاَ سُلْطَانَ فِيهِ رَأَيْتُ أَنْ يُشْـهِدَ عَلَى ذَلِكَ وَيَبِيعَ وَيَرْجِعَ بِبَقِيَّةِ الثَّمَٰنِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٤) [٤٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى أُضْحِيَةً وَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءَ أَيَرُدُّهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ ابْنُ الفخّارِ : إِلَى أَنَّهُ لاَ كَلاَمَ لَهُ وَلاَ رَدَّ لأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُتَبَايِعَانَ .

وَذَهَبَ ابْنُ عَتَّابٍ وَأَبُو مَرَوَانَ إِلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ بِمَا بَيْنَ الصِّحَّةِ وَالدَّاءِ .

وَقَالَ غَيْـرُهُمْ : يَرْجِعُ الْمُشْتَـرِي بِجَمِيعِ الثَّمَنِ لأَنَّ الْبَـائِعَ مُدَلِّسٌ وَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِي النَّبِحِ لأَنَّ الْبَائِعَ سَلطه عَلَيْهِ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدَ فِي « الْبَيَان » : إِنَّهُ إِنْ أَتَى إِلَى صَاحِب غَنَمٍ فَقَالَ لَهُ : بِعْنِي شَاةً سَمِينَةً أُضَحِّى بِهَا فَفَعَلَ ثُمَّ ذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءَ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الشَّمَنِ وَإِنْ أَتَى إِلَيْهِ وَأَخَذَ شَاةً لِنَفْسِهِ فَقَالَ: بِعْنِي هَذِه أُضَحِّى بِهَا أُولُمْ يَقُلُ الشَّمَنِ وَإِنْ أَتَى إِلَيْهِ وَأَخَذَ شَاةً لِنَفْسِهِ فَقَالَ: بِعْنِي هَذِه أُضَحِّى بِهَا أُولُمْ يَقُلُ أَضَحِّى وَيِسَوْقِهَا فَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءَ فَلا يَرْجِعُ عَلَيْهِ أَضَحِّى وَكَانَ فِي أَيَّامِ الأضْحَى وَيسَوْقِهَا فَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءَ فَلا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءَ إِلاَّ أَنْ يُغَرَّ الْبَائِعُ بِعَجَفِهَا . اه . مِنْ « التّقْيِيدِ عَلَي الْمُدَوَّنَةِ » . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٥) [٤٨] سُوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ فَرَسًا مَرِيضةً بِتُخْمَة اللَّبَنِ وَأَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِهَا عِنْدَ الْبَيْعِ وَبِأَنَّهَا رُبَّمَا يَنْشَأُ عَنْهَا مَرَضُ [] (١) الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِأَبُورِ وَرُبَّمَا يَنْشَأُ عَنْهَا غَيْرُهُ مِنْ الأَمْرَاضِ وَرُبَّمَا تَبْرِأُ الْفَرَسُ مِنْهَا إِذَا عُلِفَتْ الزَّرْعَ وَرُبَّمَا يَنْشَأُ عَنْهُ وَتَبَرَأً لَهُ مِنْهُ وَرَضِي وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ أَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِمَا تَقَدَّمَ وَبِمَا يَنْشَأُ عَنْهُ وَتَبَرَأً لَهُ مِنْهُ وَرَضِي الْمُشْتَرَى بِذَلِكَ وَدَخَلَ عَلَيْه فَهَلْ يَنْفَعُهُ بَرَاءَتُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَنْفَعُهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيَّنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ) (٢) . اهـ .

وَفِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ نَاقِلاً عَنْ نَقْلِ مَنْسُوبِ لِلتَّقْبِيدِ : وَسَئُلَ عَمَّنْ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلِ عَبْدًا مَرِيضًا وأَعْلَمَهُ بِمَرَضِهِ فَابْتَاعَهُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ ، قَالَ : الْمُصِيبَةُ مِنْ الْمُشْتَرِي إِذَا أَعْلَمَهُ وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ [] [] قَالَ : الْمُصِيبَةُ مِنْ الْمُشْتَرِي إِذَا أَعْلَمَهُ وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ اللَّالَةِ مَنْ الْمُشْتَرِي إِذَا أَعْلَمَهُ وَكَذَلِكَ الدَّابَةُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ اللَّالَةِ مَنْ الْمُسْتَاعُ بِالْعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لَـهُ الْقِيامُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَفِي (قَ) ^(٤)عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : الْبَرَاءَةُ مِنْ عَيْبٍ مُعَيَّنِ إِنْ لَمْ يَقُلُ التَّفَاوُتُ بَرِىءٌ بِذِكْرِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٦) [٤٩] سُوَّالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَى فَـرَسًا مِنْ عِنْد مَنْ اشْتَـرَاهُ أَوْ لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ عَـقْدُ الشِّـرَاء هَلْ لَهُ رَدُّهَا عَلَيْه بِذَلِكَ كَـمَـاً فِي ﴿ نَوَازِلِ الورزازيِّ ﴾ أَمْ لَا لَجَريَان الْعُرْف بِهَذَه الْبِلاَد بِعَدَم الرَّدِّ بِهُ ؟

جَــوَابُهُ: قَالَ الْبَرْزَلِيُّ فِي « مَـسَائِلِ الأَقْضِيَةِ » وَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ : أَعْطِني عَقْـدَ شِرائِكِ فَذَلِكَ لَهُ وَفَائِـدَتُهُ إِذَا طَرَأَ الاسْتحِقَـاقُ رَجَعَ عَلَى مَنْ وَجَدَ

⁽١) لم أتبين اسم هذا المرض.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۸۳) .

⁽٣) كلمه لم أتبينها بالأصل .

⁽٤) التاج والإكليل (٤/ ٤٣٩) .

منْهُمَا لئَلاَّ يَدَّعِي الْبَائِعُ الأَوَّلُ أَنَّهُ لَمْ يَبِعْ قَطُّ ، ولَهُ في الاستحْقَاقِ الرُّجُوعُ عَلَى غَرِيمِ الْغَريمِ اللَّهُ قَالَ : مَنْ ابْتَاعَ مِلْكًا الْمُوعِ عَنْ طُرَرِ ابْنِ عَاتِ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ ابْتَاعَ مِلْكًا فَيَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ دَفْعُ وَثَائِقِهُ الَّتِي اشْتَرَى بِهَا أَوْ نَسْخُهَا بِخُطُوطِ الْبَيِّنَةِ الَّتِي فَيهَا وَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَبَى وَظَهَرَتْ الْوَثَائِقُ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى دَفْعَهَا أَوْ نَسْخِهَا .

قَالَ غَيْرُهُ : فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فَللْمُبْتَاعِ الْخِيَارُ إِنْ أَحَبَّ أَمْضَى الْبَيْعَ وَإِلاَّ رَجَعَ فِي ثَمَنه قَالَ الْبَرْزَكِيُّ : نَصَّ عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي الشَّهَادَاتِ لِأَجْلِ تَرْتِيبِ الْعُهَدَة . اه. .

أُنْظُرْ الْمَسْعُودِيَّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (خَلَفَهُ الْفَصِيلُ) (١) .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ الورزازيِّ وَأَمَّا الْعَادَةُ فَلاَ عَـملَ عَلَيْهَا مَعَ وُجُودِ النَّصِّ وَلاَ سِيَّـمَا تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ الْبَرْزَلِيِّ مَا نَصَّةُ : وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَى أَخْذَ النَّسْخَة . اهـ .

وَفِي « كَبِيرِ مِخِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ : (وَعَـمَلُهُ بِهِ) (٢) : مَا نَصَّهُ : قَاعِدَةٌ : إِذَا قَالَ أَهْلُ الْمَلَدُهُبِ : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ وَأَطْلَقُوا كَانَ مَشْهُورًا ، وَإِذَا قَالُوا : عَلَيْهِ عَمَلُ قُرْطُبَةَ مَثَلاً كَانَ ضَعِيفًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٧) [٥٠] سُوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْعَبْدَ عَلَيْهِ الدَّيْنُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: مَا فِي « الْمُدُوَّنَةِ » وَنَصَّهُ : وَالدَّيْنُ عَلَى الْعَبْدِ عَيْبٌ يَرُدُّهُ بِهِ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتَمَاسَكُ بِهِ وَالدَّيْنُ بَاقِ عَلَى الْعَبْدِ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۹) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٢) .

" التَّجَارَة، وَأَمَّا الْمَحْجُورُ فَلَسَيِّده إِسْقَاطُهُ عَنْه أَوْ السَّلْطَانِ وَظَاهِرُهُ سَوَاءً كَانَ الدَّيْنُ التَّجَارَة، وَأَمَّا الْمَحْجُورُ فَلَسَيِّده إِسْقَاطُهُ عَنْه أَوْ السَّلْطَانِ وَظَاهِرُهُ سَوَاءً كَانَ الدَّيْنُ يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا وَمَعْنَاهُ فِي الْكَثِيرِ الَّذِي يُنْقُصُ الثَّمَنَ لأَنَّ مَا يكسبُ مِنْ الْمَالِ يُؤَدِّيه فِي الدَّيْنِ فَيكُونُ عَبْدًا فَقيرًا ، وأَمَّا الْيَسِيرُ كَالدِّرْهَمِ وَالدِّرْهَمَيْنِ وَالْعَشَرَة فَلَيْسَتُ فِي الدَّيْنِ فَيكُونُ عَبْدًا فَقيرًا ، وأَمَّا الْيَسِيرُ كَالدِّرْهَمِ وَالدِّرْهَمَيْنِ وَالْعَشَرة فَلَيْسَتُ عَيْبًا وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ اسْتَدَانَهُ فِي غَيْرِ السَّرِف ، وأَمَّا إِذَا اسْتَدَانَهُ فِي سَرف فَلَسَيِّده إِسْقَاطُهُ إِذْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وأَيّا كَانَ فَهُ وَعَيْبٌ إِذَا اسْتَدَانَهُ فِي سَرف ، أَوْ اسْتَدَانَهُ بِعَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِنْ لَمْ يكُنْ فِي سَرف . أَنْظُرْ " التَّقْيِيدَ " . اه . . والله أستَدَانَهُ بَعْنِر إِذْنِ سَيِّدهِ وَإِنْ لَمْ يكُنْ فِي سَرف . أَنْظُرْ " التَّقْيِيدَ " . اه . . والله تَعَالَى أَعْلَمُ . . اه . . والله أَعْالَى أَعْلَمُ .

سَبْعَة أَشْهُر بَاعَ الْفَرَسَ [ق / ٥٧٥] وَمَّاتَتْ عَنْدَ مُشَّتَرِيهاً وَادَّعَى مُشْتَرِيهاً أَنَّها سَبْعَة أَشْهُر بَاعَ الْفَرَسَ [ق / ٥٧٥] وَمَّاتَتْ عِنْدَ مُشَتَرِيهاً وَادَّعَى مُشْتَرِيها أَنَّها مَاتَتْ بِمَرَض قَديم وَتَرَافَعَا في شَأْن ذَلكَ عَنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَة وَحُكمَ برجُوع مَاتَتْ بِمَرَضٍ قَديم وَتَرَافَعَا في شَأْن ذَلكَ عَنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَة وَحُكمَ برجُوع المُشْتَرِي بِثَمَنَة عَلَى الْبَائِع ثُمَّ إِنَّ الْبَائِع ادَّعَى عَلَى بَائِعِه بِمَا يَطُولُ وَرَدَّ الْبَائِع لَهُ الْمُشْتَرِي بِثَمَنَة عَلَى الْبَائِع ثُمَّ إِنَّ الْبَائِع الْقَرَسِ اللَّائِق الْمَاخُوذُ نصْفَها نصْف الْفَرَسِ اللَّذِي أَخَذَ مَنْهُ عَوَضًا عَنْ فَرَسِه وَمَاتَتُ الْفَرَسُ الْمَذْكُورِ فَإِنَّ الْفَرَسَ عَنْهُ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْواهُ وَمَقَالَتَهُ وَالْدَالَة وَلَاكَ عَنْهُ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعُواهُ وَمَقَالَتَهُ وَالْحَالَة وَالْحَالَة وَالْحَالَة وَالْحَالَة وَالْدَالِكَ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِبَيِّنَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالْمَعْرِفَةِ بِأَمْرَاضِ الْخَيْلِ عَلَى دَعْوَاهُ وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ بَعْدَ اطِّلاَعِهِ عَلَى الْعَيْبِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنْ قَوْل أَوْ فِعْلٍ أَوْ سُكُوتٍ فَلاَ مَرْيَةَ فِي قَبُولِ دَعْوَاهُ وَالْعَـمَلِ بِشَهَادَةِ بَيِّنَتِهِ مِنْ كَوْنِهِ وَجَبَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى صَاحِبِهِ الْمَذْكُورِ بِقِيمَةِ النَّصْفِ الْمَذْكُورِ يَوْمَ دُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ لاَ بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِالْعَدَالَةِ وَالْمَعْرِفَة بِالأَمرَاضِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (مخ) (١)عِنْدَ قَوْلِ الشَّيخ خَلِيلٍ : (وَقَبَلَ لِلتَّعَذَّرِ غَيْرُ عُدُول . . .) (٢) إِلَخْ . بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلاَمِهِ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ [الْمَبِيعُ] (٣) مَيَّتًا وَ غَائِبًا [أَوْ حَيّا حَاضِرًا] (٤) [وَلَكِنْ إِنَّمَا أَوْقَفَهُمْ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبِ] (٥) وَلَكِنْ إِنَّمَا أَوْقَفَهُمْ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبِ] (٥) فَلاَ خَلاَفَ بَيْنَ أَصْحَابِ مَالِك أَنَّهُ لاَ يَشْبُتُ الْعَيْبُ إِلاَّ بِعَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ . فَلاَ خَلافَ الْمُلْكِ فِي الْمَيْتِ وَالْغَائِبِ ، وَحلولوا فِي إِيقَافِ الْمُشْتَرِي . اه. . وَقَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزَتِهِ :

ثُمَّ الْعُيُوبُ كُلُّهَا لاَ تُعْتَبَر إِلاَّ بِقَوْلِ مَنْ لَهُ بِهَا بَصَرْ (٦) وَقَالَ أَيْضًا في وَصْف الْعَدْلُ (٧):

وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكَبَائِراَ وَيَتَّقِي فِي الأَغْلَبِ الصَّغَاثِراَ وَيَتَّقِي فِي الأَغْلَبِ الصَّغَاثِراَ وَمَا أُبِيحَ [فَهُوَ] (٨) فِي الْعَيَانِ يَقْدَحُ فِي مُرَوءَةِ الإِنْسَانِ

اهـ .

وَأُمَّا إِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ عَلَى دَعْوَاهُ فَلاَ دَعْوَى لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ إِذْ لَيْسَ مَعَهُ إِلاَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى وَهُو لاَ يُوجِبُ شَيْئًا ؛ فَفِي الْحَدِيثِ : « لَوْ يُعْطِّى النَّاسُ

⁽١) حاشية الخرشي (٥/ ٤٩، ١٥٠).

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

⁽٣) في (مخ) : العبد .

⁽٤) ليس في (مخ) .

⁽٥) في (مخ) : أو أوقفهم المبتاع من ذات نفسه .

⁽٦) انظر : « شرح میارة » (٢/٥٥) .

⁽٧) انظر : « شرح ميارة » (١/ ٨١، ٨٢) .

⁽۸) في « ابن عاصم » : وهو .

بِدَعْوَاهُمْ لاَدَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » (١).

وَفِي حَدِيثِ أَخَرَ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » (٢) . اه. . وكَذَلِكَ لا دَعْوَى ولا شَيْءَ لَهُ أَيْضًا عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ أَتَى بِبَيْنَةَ مَوْصُوفَة بِالْعَدَالَةِ وَالْمَعْرِفَة بِالأَمْرَاضِ لأَنَّهَا مَعْدَومَةٌ شَرْعًا وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حَسَّا . اه. . وكَذَلِكَ لاَ دَعْوَى لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ أَتَى بِبَيِّنَة مَوْصُوفَة بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنْقًا ولَكِنْ قَدْ حَصَلَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِالْعَيْبِ بِعْدَ اطِّلاَعِهِ عَلَيْهِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ حَطَلَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا) (٣) .

قَسَالَ (مَحَ) (أَ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : أَيْ : وَمِمَّا يَمْنَعُ مِنْ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ حُصُولُ الشَّيْءِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنْ الْمُشْتَرِي مِنْ كُلِّ قَاطِع لِخِيَارِ التَّرَوِي مِنْ كُلِّ قَاطِع لِخِيَارِ [التَّرَوِي] (أَ مَنْ تَصَرِيح بِقَوْل : كَرَضِيتُ ، أَوْ فِعْلٍ : كَرُكُوبِ وَاسْتِخْدَامِ مَا يَنْقُصُهُ الاسْتِعْمَالُ وَإِنْ كَانَ عَلَّهُ أَوْ سُكُوتًا .

إِلَى أَنْ قَالَ : قَوْلُهُ : (وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا) [أَيْ :] (١) بَعْدَ الاطِّلاَعِ عَلَى الْعَيْبِ ، وَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ : (وَرِضَا مُشْتَرٍ كَاتِبٍ أَوْ زَوْجٍ عَلَى الْعَيْبِ ، وَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ مِنْ قَوْلُهِ : (وَرِضَا مُشْتَرٍ كَاتِبٍ أَوْ زَوْجٍ عَلَى الْعَيْبِ ، وَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ مِنْ قَوْلُهُ أَيْهُ إِذَا يَعْدُ لَا يَعْدُ الْمَا لِحَاضِرٍ) (٨) : مَفْهُ ومُهُ أَنَّهُ إِذَا يَعْدُ الْمَا لِحَاضِرٍ) (٨) : مَفْهُ ومُهُ أَنَّهُ إِذَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ الله

⁽١) أخرجه البخاري (٤٢٧٧) ومسلم (١٧١١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٣٨٠) ومسلم (١٣٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٥/ ١٣٦) .

⁽٥) هكذا بالأصل ،وفي (مخ) : المشترى .

⁽٦) زيادة من (مخ) .

⁽۷) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۰) .

⁽۸) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۳) .

لَمْ يَتَعَذَّرُ لِلْحَاضِرِ فَردَّهَا وَرَكِبَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ مَوْضِعِ الرَّدِّ فَلاَ رَدَّ وَلا أَرْشَ.

وَفِي (ق) (١) عَنْ ابْنِ شَاسٍ : وَيَنْزِلُ عَنْ الدَّابَّةِ إِنْ كَانَ رَاكِبًا عَلَيْهَا . اهـ.

مَفْهُومُهُ إِنْ اسْتَمَرَّ عَلَى رَكُوبِهَا بَعْدَ اطِّلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ لاَ رَدَّ وَلاَ أَرْشَ لَهُ . اهـ . وَقَوْلُهُ أَيْضًا : ([و] (٢) سكت بلا عُذر في كَالْيَوْمِ) (٣) . قال (مخ)(٤) في تَقْريرِهِ لكلاَمه : اعْلَمْ أَنَّ السُّكُوتَ لِعُذْرٍ لاَ يَمْنَعُ الرَّدَّ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهِ فيه تَقْريرِهِ لكلاَمه : اعْلَمْ أَنَّ السُّكُوتَ لِعُذْرٍ لاَ يَمْنَعُ الرَّدَّ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهِ فيه تَقْصِيلٌ فَإِنْ كَانَ كَالْيَوْمِ حَلَفَ وَرَدَّ ، وَإِنْ كَانَ كَالْيَوْمِ حَلَفَ وَرَدَّ ، وَإِنْ كَانَ أَكُلُو مُ حَلَفَ وَرَدَّ ، وَإِنْ كَانَ أَكُلُو مُ خَلَفَ وَرَدَّ ، وَإِنْ كَانَ أَكُلُو مُ خَلَفَ وَرَدَّ ، وَإِنْ كَانَ أَكُلُو مُ خَلَفَ وَرَدَّ ، وَإِنْ كَانَ أَكُلُومُ فَلاَ رَدَّ . اهـ .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا السَّفْصِيلَ فِي الْبَـائِعِ الْحَاضِرِ ، وَأَمَّـا إِنْ كَانَ غَائِبًا فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ فَإِنْ بَاعَهُ) (٥) إِلَخْ . اهـ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٩) [٥٢] سُوَّالُ عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ شَماً بِالْوَزْنِ سجلماسة وَاكْتَالَهُ مِنْ عَنْده مَفْلُولاً وَجَعَلَهُ فِي ظُرْفه وَهُو كَذَلكَ وَشَدَّهُ بِالْحِبَالِ وَسَافَرَ بِهِ إِلَى أَرْضِ السُّودَانِ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى فَسَادِه هُنَّاكَ مَا الْحُكُمْ فِي ذَلكَ ؟

جَسُوابُهُ : شَهِدْتُ لَدَى جَمَاعَة مِنْ أَهْلِ سَجَلَمَاسَة ودرغة وأَتُوات وَلاَ يَبْعُدُ عِنْدِي اسْتِحَالَةَ تَوَاطُئِهَا عَلَى الْكَذَّبِ وَهِيَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَة بِالشَّمِّ وَأَحْواله مِنْ حَصْد وَتَجْهِيز وَمَا يُؤَدِّي لفَسَاده وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُئُونِه بِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ الْفَسَادُ فَلاَ رَيْبَ عَنْدَهُم أُنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ قَبْلُ أَيْ دُخُولُهُ وَهُوَ مَا زَالَ فِي تَجْهِيزِه ، وَبَأَنَّهُ إِذَا فَسَدَتْ وَرَقَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ الْعَدلة يَسْرِي فَسَادُهَا وَرُبَّمَا أَسْرَى فَسَادُهَا فِي جَمِيعَها فَسَدَتْ وَرَقَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ الْعَدلة يَسْرِي فَسَادُهَا وَرُبَّمَا أَسْرَى فَسَادُهَا فِي جَمِيعِها

⁽١) التاج والإكليل (٤/ ٤٤١) .

⁽٢) في « المختصر » : إن .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٥/ ١٣٧) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

وَبِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ تَخْمِيرِهِ وَهُوَ سَالِمٌ مِنْ الْفَسَادِ يَأْمَنُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ مَطَرَت عَلَيْهِ السَّمَاءُ أَوْ سَقَطَ فِي نَهْرِ حَيْثُ لَمْ يَتَأْخَرْ فِيه .

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا وَكَانَ الأَمْرُ كَمَا ذَكَرَتْ الْجَمَاعَةُ فَلاَ مِرْيَةَ فِي قِدَمِ عَيْبِ الشَّمَ الْمَذْكُورِ وَحِينَئِذِ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (ح) (١) وَ (س) ، وَ (عج) وَ (مخ) (٢) فِي « كَبِيرِهِ » ، وَ (عَبق) (٣) وَ (شخ) عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَرُدَّ مَبِيعِ لِمَحَلِّهِ) (١) إِلَخْ . فَقَوْلُهُمْ : وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ مُكَيلًا أَوْ مُوزُونًا فَنَقَلَهُ لِبَلَد ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبِ كَانَ لِلْمُشْتَرِي حَبْسُهُ وَغَرْمُ مِثْلِهِ فِي بَلَد الشِّرَاءِ أَوْ [ق / ٢٧٦] تَسْلِيمِهِ ، وَيُجْبَرُ الْبَائِعُ عَلَى أَخْذِهِ إِنْ كَانَ مُدَلِّسًا وَإِلاَّ فَلاَ يُجْبَرُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : قَوْلُهُمْ : وَإِلاَّ فَيُجْبَرُ عَلَى أَخْذِهِ لَعَلَّ مَعْنَاهُ _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنَّ الْبَائِعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُدَلِّسًا فَلاَ يُجْبَرُ عَلَى أَخْذِ الْمَبِيعِ لِمَا يَلْحَقُهُ مِنْ كُلْفَةِ وَمُؤْنَة نَقْلِهِ وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى الْمُشْتَرِي إِلاَّ غُرْمُ مِثْلِهِ لَهُ في مَوْضَعِ الشِّرَاءِ .

قُلْتُ : وَلاَ حُجَّةَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْ جِهَة عِلْمِهِ وَرُوْيَة بَلَلِ الشَّمِّ إِذْ لاَ يَقْتَضِي ذَلِكَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ يَؤُولُ إِلَى فَسَادِهِ وَلاَ سَيَّمَا رُوْيَتُهُ لَهُ لاَ تَقْتَضِي الإِحَاطَةُ بِهِ وَبَمَا يَوُولُ إِلَيْهِ وَأَيْضًا لَمْ يَحْصُلُ ذِكْرٌ مِنْ الْبَائِعِ لذَلكَ ؛ فَفِي جَوَاهِرِ ابْنِ شَاسٍ : وَبَمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ وَأَيْضًا لَمْ يَحْصُلُ ذِكْرٌ مِنْ الْبَائِعِ لذَلكَ ؛ فَفِي جَوَاهِرِ ابْنِ شَاسٍ : إِذَا تَبَرَّأُ الْبَائِعُ مِنْ عَيْب لَمْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ مَنْهُ حَتَّى يُعَيِّنَ مَوْضِعَهُ وَيُعْلَمَهُ بِجِنْسِهِ وَمَقْدَارِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَلَا يَبْقَى لِلْمُبْتَاعِ قَوْلٌ ، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَشَاهَدَةً لاَ تَقْتَضِي الإِحَاطَةُ بِهِ أَوْ تَبَرَّأُ إِلَيْهِ بِخَبر وَلَفُظ فِيهِ احْتَمَالٌ لَمْ يُبَرِئُهُ ذَلِكَ . اهم .

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٤٥٢) .

⁽۲) حاشية الخرشي (٥/ ١٤٣) .

⁽٣) شرح الزرقاني (٥/ ٢٥٩) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

وَنَحْوُهُ لِلشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيَّنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُجْمِلُهُ) (١) اهـ .

قَوْلُهُ : وَوَصْفُهُ لَهُ : أَيْ : وَصْفًا شَافِيًا كَاشِفًا عَنْ حَقِيقَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلَكَ فَلاَ عَبْرَةَ به . اهـ .

وَفِي (عـبق) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (كَبَلِّ الْخَمْرِ بِالنِّشَا) (٣) مَا نَصُّهُ: وَخُيِّر مَشْتَرٍ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ أَصْلَ النِّشَا [وَالصَّمْغِ] (٤) فِيهِ لَأَنَّهُ قَـدْ يَخْفَى عَلَيْهِ قَدْرُ مَا فِيهِ . قَالَهُ ابْنُ حَبِيبِ . اهـ .

وَمَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلاَمِهِ أَخِرُهُ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٠) [٥٣] سُوَّالٌ عَنْ بَيْعِ سلْكَةً مِنْ الْقُرْآنِ أَوْ فِدْيَةً مِنْ الذِّكْرِ ـ أَيْ : ثَوَابُهَا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَفَسَادٌ لَمَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ » وَنَصَّهُ : « لاَ يَجُوزُ شَرَاءُ الْحَسَنَاتِ » وَعَلَّلَهُ بِعَدَم تَوَقُّرِ شَرُوطِ الْبَيْع ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ الْاَ يَجُوزُ شَرَاءُ الْحَسَنَاتِ » وَعَلَّلَهُ بِعَدَم تَوَقُّرِ شَرُوطِ الْبَيْع ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ أَيْضًا بِمَا نَصَّةُ : وَفِي « الْمَجْمُوعَةِ » : وَسَئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ كَتَلَف مَالٍ مَثَلاً فَبَاعَ أَجْرَ ذَلِكَ لِرَجُلٍ .

فَأَجَابَ : أَنَّهُمَا عَابِثَانِ يُفْـسَخُ فِعْلُهُمَا وَيُؤَدَّبَانِ إِلاَّ أَنْ يُعْذَرَا بِالْجَهْلِ . اهـ . كَلاَمُهُ مَعَ حَذْف بَعْضه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢١) [٥٤] سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ . قَالَ فِي « الْمِعْيَارِ » (٥): وَسُئِلَ أَبُو يَحْيَى

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۸۳) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۵/ ۱۱۰) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٧٣) .

⁽٤) زيادة من (عبق) .

⁽٥) انظر : « المعيار » (٦/ ٥٠، ٥١) .

عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً وَبِهَا جُرْحُ رُمْحٍ وَقَالَ لِلْبَائِعِ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : جُرْحٌ ، وَهُوَ لاَ يَضُرُّهَا ، فَبَعْدَ ذَلكَ ظَهَرَ فَادحًا فَأَجَابَ بَأَنَّ لَهُ الرَّدَ . اهـ .

وَفِي ﴿ نَوَازِلَ أَبِي إِسْحَاقِ التُّونِسِيِّ ﴾ مَا نَصَّهُ : وَسَئِلَ عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً وَبِهَا أَثُرُ جُرْحٍ أَوْ دَبَرةً أَوْ رُمْحٍ فَقَالَ الْمُبْتَاعُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ : هَذَا جُرْحُ أَوْ أَثَرُ كَذَا _ سَمَّاهُ لَهُ _ لَكُنْ لاَ يَضُرُّهَا ، فَتُقِيمُ الدَّابَّةُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي نَحُو السَّنَةِ أَوْ أَثَرُ كَذَا _ سَمَّاهُ لَهُ _ لكنْ لاَ يَضُرُّهَا ، فَتُقِيمُ الدَّابَةُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي نَحُو السَّنَةِ أَوْ أَقَلَ ثُمُّ يَتُورَهُ ذَلِكَ الأَثَرُ وَرُبَّمَا قَتَلَ فَأَجَابَ بِأَنَّ لَهُ رَدَّهَا مَا لَمْ يَحْدُثُ بِهَا عَيْبُ أَقَلَ ثُمَّ يَتُورَهُ ذَلِكَ الأَثْرُ وَرُبَّمَا قَتَلَ فَأَجَابَ بِأَنَّ لَهُ رَدَّهَا مَا لَمْ يَحْدُثُ بِهَا عَيْبُ عَنْكُ عَنْدُهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمه .

وَفِي جَوَابِ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ مَا نَصَّهُ : إِنَّ دُخُولَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَرَمِ الْخَفيفِ ظَانّا السَّلاَمَةَ مِنْهُ لَاسِيَّمَا مَعَ قَوْلِ الْبَائِعِ لاَ يَضُرُّ ذَلِكَ لاَ يَمْنَعُهُ مِنْ الْقِيَامِ الْخَفيفِ ظَانّا السَّلاَمَةَ مِنْهُ لَاسِيَّمَا مَعَ قَوْلِ الْبَائِعِ لاَ يَضُرُّ ذَلِكَ لاَ يَمْنَعُهُ مِنْ الْقِيَامِ بِالْعَيْبِ عِنْدَ ازْدِيَادِ الْوَرَمِ أَوْ مَوْتِ الْعَبْدِ مَنْهُ كَمَا نَقَلْتُهُ - فِي ظَنِّي - عَنْ « نَوَازِلِ بِالْعَيْبِ عِنْدَ ازْدِيَادِ الْوَرَمِ بِالْعُدُولِ . اهد . الونشريسي " إَلَى أَنْ قَالَ : وَهَذَا بَعْدَ ثُبُوتِ أَنَّهُ مِنْ الْوَرَمِ بِالْعُدُولِ . اهد . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الجرء الثالث

نَوازِلُ السَّلَمِ

(١٤٢٢) [١] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلَمِ ابْنِ لَبُونِ إِبِلاً فِي ابْنَيْ مِخَاضٍ أَوْ [] (١) منْهَا أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ عَيْرُ جَائِزٍ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يَسْلَمُ شَيْءٌ فِي أَكْثَرَ مِنْهُ) (٢) _ أَيْ : مَنْ جِنْسِهِ _ لَانَّهُ سَلَفٌ بِزِيَادَة ، وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْـمَسْأَلَةُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثَ الْجَوَازِ : (كَصَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ) (٣) لَأَنَّ ابْنَ اللَّبُونِ لَمْ يَبْلُغُ سَنَّ الْحَمْلِ وَالصَّغِيرُ مِنْ الإِبلِ هُوَ مَا لَا حَمْلَ فِيهِ كَمَا فِي سَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

التّنَاصُف شقُّ مَنْهُ كَبِيرٌ بِحَمْسَ وَأَرْبَعِينَ دَانَفِيَّةٌ وَسَطًا وَشَقٌّ صَغِيرٌ بِإِحْدَى وَثَلاَثِينَ دَانَفِيَّةٌ وَسَطًا وَشَقٌ صَغِيرٌ بِإِحْدَى وَثَلاَثِينَ دَانَفِيَّةٌ وَسَطًا وَشَقٌ صَغِيرٌ بِإِحْدَى وَثَلاَثِينَ دَانَفِيَّةٌ وَسَطًا وَشَقٌ صَغِيرٌ بِإِحْدَى وَثَلاَثِينَ دَانَفِيَّةٌ وَسَطًا أَيْضًا وَشَوَّ مَنْ التَار في ذَلكَ أَحَدُهما بِسَبْعِ عَدَائِلَ جَيِّدَات فَالْعَديلَةُ وَالْمَثْقَالُ وَسِتٌ مَلاَحِفَ مَنْ التار في ذَلكَ الْوَقْتُ سَوَاءٌ وَبَعْدَ أَخْذَهما لِلْحَمْلِ وَذَهابِهما بِه عَنْهُ مُشْتَر كَينَ فِيه أَخَذَ أَحَدُهما الشَّقَ الصَّغِيرُ بِيد الآخرِ الشَّقَ الْكَبِيرَ وَاسْتَبَدَّ بِهَ إِلَى الآنَ مُدَّةَ سَبْعَةَ أَعْوام وَبَقِي الشَّقُّ الصَّغِيرُ بِيد الآخرِ وَسَرَطَ عَلَيْهِما أَنَّ الدَّوَانِفَ التِّي وَقَعَ عَلَيْهَا السَّلَمُ دُوانِفُ وَسَطَ النِّي تُسَاوِي وَاحَدَةٌ مَنْهَا سَتَّ مَلاَحِفَ في الشَّقِ الثَّي تُسَاوِي وَاحَدَةٌ مَنْهَا سَتَّ مَلاَحِفَ في الدَّانِفَيَة وَافْتَ وَأَخَذَ مَنْها سَتَّ مَلاَحِفَ في الشَّوْاقَ أُولَا وَقَعَ عَلَيْهُا مَعَ زَيَادَة فَهَلْ إِذَا حَالَتُ الأَسْوَاقَ في وَقَعَ عَلَيْهما أَنَّ الدَّيْنِ بِأَنْ كَانَتُ الدَّانِفِيَّةُ الْوَسَطُ تُسَاوِي عَشْرَ مَلاَحِفَ مَثَلاً يَكُونُ وَقَعَ عَلَيْهما وَقَاعَ عَشْرَ مَلاَحِفَ مَثَلاً يَكُونُ وَقَاعَ عَرْيَادَة فَهَلْ إِذَا حَالَتُ الأَسْوَاقَ أَوْلَ وَقَاءَ جَمِيعِ الدَّيْنِ بِأَنْ كَانَتُ الدَّانِفِيَّةُ الْوَسَطُ تُسَاوِي عَشْرَ مَلاَحِفَ مَثَلاً يَكُونُ الْوَسَطُ تُسَاوِي عَشْرَ مَلاَحِفَ مَثَلاً يَكُونُ

⁽١) قدر كلمة لم أتبينها .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۹٤) .

⁽٣) المصدر السابق.

الْوَاجِبُ تلْكَ اللهِ الْمَنْقَالُ اللهِ اللهِ

جَـواَبُهُ: أَنَّ الْوَاجِبَ فِي ذَلِكَ الدَّوَانِفُ الْوَسَطُ الْمَشْرُوطَةُ فِي طَلَبِ الْعَقْدِ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالسَّلَمِ ، وَالشَّاهَدُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ يُلُوحُ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ فِي غَيْرٍ مَا مَـوْضِع ؛ فَمَنْهَا قَـوْلُ (عج) عنْدَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلَيلٍ : (وَإِنْ بَطُلَتُ فُلُوسٌ مَا مَـوْضِع ؛ فَمَنْهَا قَـوْلُ (عج) عنْدَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلَيلٍ : (وَإِنْ بَطُلَتُ فُلُوسٌ فَالْمَثْلُ) () وَلَفْظُهُ : وَأَوْلَى إِذَا تَغَيَّرَ التَّعَامُلُ بِهَا بِزِيَادَةَ أَوْ نَصٍّ. اهـ .

وَمَنْهَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي السَّلَمِ: (وَلَزَمَ بَعْدَهُمَا) (٣) أَيْ: وَلَزَمَ الْقَبُولُ وَلَوْمَ الْقَبُولُ وَلَوْمَ الْمُوسِرِ بَعْدَهُمَا . أَيْ: بَعْدَ حُلُولِ الأَجَلِ وَوُصُولِ الْمَوْضِع.

ابْنُ عَرَفَةَ : قَضَاؤُهُ بِحُلُولِهِ بِصِفَتِهِ وَقَدْرُهُ لاَزِمٌ مِنْ الْجَانِبَيْنِ مَعَ يُسْرِ الْمَدينِ.

وَلَعَلَّ ابْنَ عَـرَفَـةَ أَرَادَ بِحُلُولِهِ بُلُوغَ الزَّمَـانِ وَالْمَكَانِ كَـمَا صَـرَّحَ بِقَـوْلِهِ بِهِ الْمُصَنَّفُ . أُنْظُرْ (س) ، (عج) .

وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ الْفَلَسِ: (وَقَوَّمَ مُخَـالِفُ النَّقْدِ يَوْمَ الْخَصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ [مِنْهَا مَا] (٤) يَخُصُّهُ) (٥) .

⁽١) طمس بالأصل.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۷۳) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٩٦) .

⁽٤) في « المختصر » : منه بما .

⁽٥) مختصر خليل .

قَوْلُهُ : (وَاشْتَرَى لَهُ) : أَيْ : لِصَاحِبِ .

(مُخَالفُ النَّقْدِ) . أَيْ : مِنْ جِنْسِ مَالِهِ وَصِفَتِهِ مَا يَخُصُّهُ فِي الْحَصَاصِ مِنْ مَالِ الْمُفْلس . اهد .

وَمِنْهَا أَيْضًا مَا فِي « نَوَازِلِ الْعَلاَّمَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ لَهُ دَيْنٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ عَرَضٍ عَلَى اَخَرَ ، وَكَانَ الطَّعَامُ وَالْعَرَضُ مَـوْجُودَيْنِ فِي الْبَلَدِ وَلَكِنْ لاَ يُمْكِنُ شِرَاؤُهُمَا إِلاَّ بِثَمَنِ غَالٍ إِلَحْ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنَ يُكَلَّفُ الشِّرَاءَ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ وَلَوْ بِثَمَن غَيْرِ مُعْتَاد لأَنَّ مُرَاعَاةَ غَرَضٍ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنِ لِيَقْضِيَ فِي رُخَصِ الطَّعَامِ أَوْ الْعَرُوضِ لَيْسَ أُولَى مِنْ مُرَاعَاةٍ غَرَضِ رَبَّ الدَّيْنِ فِي أَخْذَ دَيْنه فِي حَال غَلاَئه ليبيعه بربْح أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً . اهد .

فَلاَ يَلْزَمُ رَبُّ الدَّيْنِ الصَّبْرَ إِلاَّ بِإِذْنه عَلَى ظَاهِرِ الْمَنْهُبَ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ مِمَّنُ عَلَيْهِ مُعْسِرًا فَيَلْزَمُ رَبَّ الدَّيْنِ الصَّبْرَ إِلَى يُسْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (١) . اهد .

وَلَيْسَ لِرَبِّ الدَّيْنِ عَلَى الأَخْذِ لِلشَّنِ الْكَبِيرِ إِلاَّ نِصْفُ الثَّمَنِ فَقَطْ ، وَيَكُونُ الْكَلاَمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ فِي زَائِد الْكَبِيرِ عَلَى الصَّغيرِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فيه. وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَنَّ عَرِيمَ الْغَرِيمِ غَرِيمٌ ، فَصَحِيحٌ وَلَكَنَّ مُقْتَضَى كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَنَّ لَا يَكُونُ غَرِيمًا إِلاَّ أَنْ يَتَعَذَّرَ الْقَضَاءُ مِنْ الْغَرِيمِ بِأَنْ مَاتَ أَوْ في بَابِ الشَّهَادَاتِ أَنَّهُ لاَ يَكُونُ غَرِيمًا إِلاَّ أَنْ يَتَعَذَّرَ الْقَضَاءُ مِنْ الْغَرِيمِ بِأَنْ مَاتَ أَوْ الزَّوْجِ) (٢) فَلَسَ أَوْ هَرَبَ ؛ وَمُقْتَضَى قُولُه في فَصْلِ الصَّدَاقِ : (وَإِنْ قَبَضَ اتَبَعْتَهُ أَوْ الزَّوْجِ) (٢) : أَنَّهُ يَكُونُ غَرِيمًا وَلَوْ لَمْ يَتَعَذَّرُ الْقَضَاءُ مِنْ الْغَرِيمِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) سورة البقرة :(٢٨٠) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۲٦) .

(١٤٢٤) [٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنُ مِلْحٍ مَحَلَّ قَبْضِهِ وُلاَتَهُ ، وَجَاءَ مِنْ تَشْيِت بِالْمَلْح إِلَى قُرَى السُّودَانِ قَاصِداً لِمَا الْمَلْحِ إِلَى قُرَى السُّودَانِ قَاصِداً لِمَطْلِ رَبِّ الْمَلْحِ . مَا الْحَكْمُ إِذَا الْتَقَيَا فِي السُّودانِ أَوْ الْتَقَى مَعَ وَكِيلِهِ ؟

جَوابُهُ: سئل الْحَافظُ ابْنُ الأعْمَشِ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنُ مِلْحِ بِبَلَد ثُمَّ لَقِي عَرِيَهُ بِبَلَد الْحَرَ هَلْ يَلْزَمُهُ دَفْعُ الدَّيْنِ بِغَيْرِ بَلَده لأَجْلِ مَطْلَه بِهِ صَاحِبَهُ أَوْ وَكِيلَهُ بِالْبَلَدِ الْمُشْتَرِط قَبْضُهُ فِيهِ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلَه : إِنْ حَلَّ الأَجَلُ وَتَرَاضَيَا عَلَى الْقَضَاءِ حِينَ الْتَقَيَّا فَجَائِزٌ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ دَيْنَهُ فِي جَنْسِهِ وَصِفَتِه لاَ أُدُوِّنُ وَلاَ أُفْضِلُ ، وَإِنْ لَمُ الْمَصْفُولَ يُمْنَعُ مِنْهُ مِثْلُ دَيْنِهِ لَلتَّوَثُنِ وَتَى يُخلِصَهُ فِي الْبَلَد لَمُ يَتَدرَاضَيَا فَإِنَّ الْمَمْطُولَ يُمْنَعُ مِنْهُ مِثْلُ دَيْنِهِ لَلتَّوَثُنُ وَحَتَى يُخلِصَهُ فِي الْبَلَد الْمُشْتَرَطِ الْقَبْضُ فِيهِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَصَبُغَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَيْمَةُ الْمَذْهَبِ .

وَلاَّشْهَبَ : أَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ يُخَيَّرُ فِي أَخْذِ قِيمَتِه فِي الْبَلَدِ الْمُشْتَرَطِ فِيهِ الْقَبْضُ أَوْ الصَّبْرُ إِلَى الْبَلَد فَيُخَلِّصُهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٥) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَسْلَمَ عَدَائِلَ فِي بَعِيرٍ أَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَنْهُ زَرْعًا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ جَمَاعَة نَاقِلاً عَنْ الْبَاجِيِّ: وَمَنْ بَاعَ طَعَامًا بِثَمَنِ لَمْ يَجُز لَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي ثَمَنه طَعَامًا إِلاَّ فِي الْمَـجْلسِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْبَيْعُ الأَوَّلُ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِالنَّقْدِ فَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ ذَلِكَ الْمَـجْلسِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ طَعَامًا ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةً _ رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ _ اه _ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٦) [٥] سُوَّالٌ عَنْ رَجُلِ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِكَيْلِ مِنْ الذَّرَةَ إِلَى أَجَلِ ، وَمَحَلُّ الْقَبْضِ مِنْ الْبَحْرِ دُونَه ، وَهَرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَحْرَ وَفَه ، وَهَرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَحْرَ وَفَيه ، وَهَرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَحْرَ وَفِيهِمْ رَبُّ الدَّيْنِ وَالْمَدِينُ إِلَى أَرْضَ الْحَوْضِ خَوْفًا مِنْ أَهْلِ سِيك ، فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ طَلَبَ رَبُّ الدَّيْنِ الْقَضَاءَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ (ق) (١) : وَمَنْ أَقْرَضَ رَجُلاً فِي بَلَد مُخُوِّف وَانْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ مِنْ فِتْنَة وَقَعَتْ فِيهِ أَوْ جُوعٍ فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَد نَظَرَ فَإِنْ أَيَسَ مِنْ الرَّجُوعِ إلَيْهِ إِلاَّ بِعُذْر مِنْ طَوِيلِ فَلَهُ أَخْذُهُ بِقَيمَة الطَّعَامِ فِي مَوْضِعِ السَّلَف ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعِ فِيمَا قَرُبَ لَمْ يَقْضِ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْجع ، وَإِنْ كَانَ مِنْ سَلَمٍ فَهُو وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ فِيمَا قَرُبَ لَمْ يَقْضِ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْجع ، وَإِنْ كَانَ مِنْ سَلَمٍ فَهُو بِالْخِيارِ بَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّى يَأْخُدُ وَلَى مَوْضِعِهُ أَوْ يَأْخُدُ رَأْسَ الْمَالَ إِنْ آيَسَ مِنْ دُخُولِ الْمَوْضِعِ وَلَيْسَ لَهُ قِيمَتُهُ لأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ . اه . .

وَمَحَلُّ الدِّلاَلَةِ مِنْهُ قَــوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ مِنْ سَلَمٍ) إِلَخْ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٧) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخَّرَ غَرِيمَهُ إِلَى أَجَلِ أَيَلْزَمَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَــوَابُهُ: قَالَ (س): وَوَعْدُ الْغَرِيمِ بِالتَّأْخِـيرِ لاَزِمٌ. قَالَهُ فِي « الْمَسَائِلِ » الْمَلْقُوطَةِ ». اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٨) [٧] سُؤَالٌ عَنْ مَدِينٍ عَـجَّلَ عَرَضًا عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ قَبْلَ أَجَلِه أَيُجْبَرُ رَبُّهُ عَلَى قَبُوله أَمْ لاَ ؟

جَـوابُهُ: يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ إِذَا دَفَعَ لَهُ مِثْلَ الْعَـرَضِ قَدْرًا وَصِفَةً لاَ أَكْثَرَ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حَطِّ الضَّـمانِ وَأَزِيدُكَ ، وَلاَ أَقَّلَ مِنْهُ أَوْ أَرْداً ؛ لِمَا فِي أَجُودَ ؛ لِما فِي ذَلِكَ آ ق / ٥٧٨] مِنْ ضَع وتَعَجَّل ، وكَـلاَهُما مَـمْنُوعٌ فِي عَرْضِ الْبَيْعَ كَـما يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَجَازَ قَبْلَ زَمَـانِهِ قَبُولُ صِفَتِه فَقَطْ) (٢) . اهـ.

وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ صِفَةٍ عَـرَضِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ لِأَنَّ

⁽۱) انظر : « الستاج والإكليل » (٥٠٨/٤) و« مواهب الجليل » (١/ ٥٤٩) و«منح الجليل » (١/ ٥٤٩) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۹۶) .

الأَجَلَ فِي السَّلَمِ حَقُّ لِكُلِّ مِنْهُـمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ الدَّيْنُ عَـيْنًا . أَنْظُرْ شُرُوحَ الـشَّيْخِ خَلِيلِ ^(١) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مِنْ غَيْرِ إِعْلاَمِهِ أَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ أَمْ لاَ ؟ وَيُنَّا لِصَاحِبِهِ لَيْسَ عَالِمًا بِهِ أَيَبْرَأُ مِنْهُ بِدَفْعِهِ مِنْ غَيْرِ إِعْلاَمِهِ أَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَبْرُأُ مِنْهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَصْبِ : (أَوْ أَكَلَهُ مَالِكُهُ ضَيَافَةً)(٢) .

قَالَ (مخ) (٣) فِي تَقْرِيرِه لِكَلاَمِه : يَعْنِي أَنَّ مَنْ غَصَبَ طَعَامًا فَقَدَّمَهُ لِرَبَّهُ ضِيَافَةً فَأَكَلَهُ فَإِنَّ الْغَاصِبَ يَبْرَأُ مَنْ ذَلَكَ ، وَسَوَاءً عَلَمَ مَالكُهُ أَنَّهُ لَهُ أَمْ لا ؛ لأَنَّ لِرَبَّهُ [مُبَاشِرٌ] (٤) إِثْلاَقَهُ ، وَالْمُبَاشِرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُتَسَبِّ إِذَا ضَعُفَ السَّبِ ، بَلْ لَوْ أَكْرَهَ الْغَاصِبُ رَبَّهُ عَلَى أَكْلِه أَوْ دَحَلَ الْمَالِكُ دَارَ الْغَاصِبِ فَأَكَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْغَاصِبِ لَبَرِئَ الْغَاصِبِ لَبَرِئَ الْغَاصِبِ لَبَرِئَ الْغَاصِبُ . اهد . وقَدْ أَفْتَى بِهَذَا غَيْرُ وَاحِد مَنْ أَثَمَّنَا ، وقَيدًا اللهَ الله بْنُ مُحَمَّد ابْنِ الْقَاضِي الْعَلَوِيِّ الإَبْرَاءَ مَعَ عَدَمَ الإِعْلَامِ بِمَا إِذَا كَانَ المَدُفُوعُ عَيْنَ شَيْهُ أَوْ مَثْلُه أَوْ قَيمَتَه حَيْثُ تَتَعَيَّنُ كَالْمُتْلَفَات ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ دَافِعًا الْمَدُفُوعُ عَيْنَ شَيْهُ أَوْ مَثْلُه أَوْ قَيمَتَه حَيْثُ تَتَعَيَّنُ كَالْمُتْلَفَات ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ دَافِعًا غَيْرَ مَا يَجِبُ عَلَيْهُ فَلاَ بُدَّ مِنْ الْإِعْلَامِ لاَنَّهُ حِيتَذَ مُعَاوَضَةً يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِيهَا كَأَنْ يَكُونَ لَهُ مُقَوِّمٌ فِي ذَمَّتِه فَيُرِيدُ أَنْ يَدُفَعَ قِيمَتَهُ أَوْ عَكْسَهُ فَلاَ بُدً مِنْ الْإِعْلَمِ ؛ إِذْ قَدْ لاَ يُرِيدُ إِلاَّ أَخْذَ مَالِهِ عَلَيْهِ لَوْ عَلِمَ . اه . . وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٠) [٩] سُوَّالٌ عَنْ الْمَدِينِ إِذَا أَرَادَ دَفْعَ الْقِيمَةِ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَيُجْبَرُ عَلَى أَخْذها أَمْ لا ؟

⁽۱) انظر : « شـرح ميـارة » (۱/ ٥٢٥) و« التاج والإكــليل » (٤/ ٥٤١) و« حاشــية الخــرشى » (٥/ ٢٢٥) و« مواهب الجليل » (٤/ ٤١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۹) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦/ ١٤١) .

⁽٤) في (مخ) : باشر .

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَلَزِمَ بَعْدَهُمَا)(١) . أَيْ : وَلَزِمَ الْقَبُولُ وَالدَّفْعُ عَلَى الْمُوسِرِ بَعْدَهُمَا . أَيْ : بَعْدَ حُلُول الأَجَل وَوُصُول الْمَوضع .

ابْنُ عَرَفَةَ : قَضَاؤُهُ بِحُلُولِهِ بِصِفَتِهِ وَقَدْرِهِ لاَزِمٌ مِنْ الْجَانِبَيْنِ مَعَ يُسْرِ الْمَدِينِ. انْظُو (س).

فَمَفْهُومُ كَلاَمِهِ : أَنَّ غَيْرَ الصِّفَةِ لاَ يَلْزَمُ قَبُولُهُ وَأَحْرَى غَيْرُ الْجِنْسِ . اهـ . وَقَدْ أَفْتَى بِهَذَا الْفَقِيهُ عُمَرُ بْنُ بَابَا الولاتيِّ ـ رَحِمَـهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ أَمِينَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣١) [١٠] سُؤَالٌ عَـمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ مِثْلِيٌّ وَمَطَلَكَ بِهِ زَمَنَ غَـلاَئه ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ رَخَّصَ هَلْ يَجِبُ لَكَ عَلَيْه قيمَتَهُ زَمَنَ غَلاَئه أَوْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْه إِلاَّ مِثْلَهُ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ لَكَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ فِي زَمَنِ غَلاَئِهِ كَمَا ذَكَرَهُ (عج) عَنْ الْوَانوغيِّ وَالْمِشْدَالِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَإِنْ بَطُلَتْ فُلُوسٌ فَالْمِثْلُ أَوْ عُدمَتْ فَالْمِشْدَالِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ بَطُلَتْ فُلُوسٌ فَالْمِثْلُ أَوْ عُدمَتْ فَالْقِيمَةُ) (٢) حَيْثُ قَالَ : وَظَاهِرُ كَلاَمِ الْمُصَنِّفِ « كَالْمُدُونَة » سَوَاءً مَطَلَهُ بِهَا أَمْ لَا ، وَقَيَّدَهُ الوانوغيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَطْلٌ وَلا وَجَبَ عَلَيْهِ مَا آلَ إِلَيْهِ الأَمْرُ . اهد.

وَبِمثْلِ هَذَا أَفْتَى الْفَقِيهُ الْحَـاجُّ الْحَسَنُ _ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ أَمِينَ _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٢) [١١] سُؤَالُ عَنْ رَجُلِ يُطَالِبُ آخَرَ بِعَبْد فِي نَاحِيةِ الْبَحْرِ ثُمَّ انْتَقَلَ الْمَدِينُ إِلَى بَلَد آخَرَ بِسَبَبِ خَوْف مِنْ الْعَدُوِّ فَأَتَاهُ رَبُّ الْعَبْد وَطَلَبَهُ بِقَضَائِهِ لَهُ الْمَدِينُ إِلَى بَلَد آخَرَ بِسَبَبِ خَوْف مِنْ الْعَدُوِّ فَأَتَاهُ رَبُّ الْعَبْد وَطَلَبَهُ بِقَضَائِهِ لَهُ إِلاَّ قِيمَتَهُ بِنَاتِهِ أَوْ قَيمَتَهُ أَوْ قَيمَتَهُ أَوْ فَي هَذَا الْبَلَدَ فَامْتَنَعً مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ لَهُ: لاَ أَدْفَعَ لَكَ هُنَا إِلاَّ قِيمَتَهُ

مختصر خلیل (ص/۱۹٦) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٧٣) .

في بَلَد الْعَقْدِ . مَا الْحُكُمُ فِي ذَلَكَ هَلْ لَهُ قِيمَةُ الْعَبْدِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تَبَايَعَا فِيهِ أَوْ قَيمَتُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فيهَ الآَنَّ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى الشَّيْخِ سَيِّدِي حَمِ وَنَصَّهُ: وَسَئلَ عَنْ رَجُلِ دَايَنَ رَجَالاً بِعَبْد فِي بَلْدَة وَانْتَقَلُوا عَنْهَا لِبَلْدَة نَائِيَةَ جِدًّا بِحَيْثُ تَبَايِنَ الْأَشْعَارُ وَالأَسْوَاقُ وَحَلَّ مَا لَهُ عَلَيْه وَطَلَبَهُ وَامْتَنَعَ مَنْ قَضَائِهِ قَائلاً: لَيْسَ لَكَ الاقْتضاءُ هَنَا لاَخْتلافِ الأَسْوَاقَ بَيْنَ مَوْضِعِ الْعَقَّد وَمَوْضَعِ الْحَلُولِ إِلاَّ إِذَا رَضِيتَ بَقِيمَتِهِ ثَمَّ لاَخْتلافِ الأَسْوَاقَ بَيْنَ مَوْضِعِ الْعَقَد وَمَوْضَعِ الْحَلُولِ إِلاَّ إِذَا رَضِيتَ بَقِيمَتِهِ ثَمَّ فَنَدْفَعُ لَكَ الآنَ أَوْ نَنْتَظُرُ مَنْ يُسَافِرُ لِتَلْكَ الْبَلْدَة وَتَوَكَّلُهُ لَنَقْضِيكَ ، وَلَمْ تَظْهَرُ مِنْ فَنَدُفْعُ لَكَ الْبَلْدَة وَتَوَكَّلُهُ لَنَقْضِيكَ ، وَلَمْ تَظْهَرُ مِنْ اللّهَوْلُ لَهُ أَوْ لَرَبِ الْجَانِيْنِ الْقَوْلُ لَهُ أَوْ لَرَبِ الْمَائِقُ الْمَوْلُ لَهُ أَوْ لَرَبِ اللّهَ وَلَا تَسُوعُ الْقِيمَةُ إِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا مُطْلَقاً أَمْ لاَ لِتَعَذَّرِ مَعْرِفَةِ الْقِيمَة الدَّيْنَ ؟ وَهَلُ تَسُوعُ الْقِيمَةُ إِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا مُطْلَقاً أَمْ لاَ لِتَعَذَّرِ مَعْرِفَةِ الْقِيمَة

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُمْ لاَ يَلْزَمُهُمْ دَفْعُهُ بِغَيْـرِ مَحَلِّهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ فَأَقْرَبُ مَوْضِعِ أَوْ يَرْجِعُونَ إِلَى الصَّلْح وَالصَّلْحُ خَيْرٌ . اهـ .

وَفِي ﴿ نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ ﴾ : وأَمَّا دَفْعُ الْمُسلَّمُ فِيهِ بِغَيْرِ مَحَلَّهِ فَلاَ يَلْزَمُ الْمُسلِّمُ وَلاَ الْمُسلِّمُ إِلَيْهِ وَلاَ ضَرُورَةَ تَدْفَعُ الْمُسلَّمُ عَنْ حَقِّهِ النَّهِ اللَّهُ الْبُلْدَانَ بِمَنْزِلَةِ أَحَدَهُمَا عَنْ حَقِّهِ اللَّهِ اللَّهُ الأَجَلُ وَإِنْ كَانَ مُمَاطِلاً ؟ لأَنَّ الْبُلْدَانَ بِمَنْزِلَةِ الأَجَالِ ، وَمَا أَشَرْتُمُ إِلَيْهِ لاَ يَنْهَضُ عُدُرًا فِي ذَلِكَ بَلْ يَلْزَمُهُ الذِّهَابُ مَعَهُ إِلَى مَوْضِعَ الْقَبْضِ أَوْ يُرْسِلَ وَكِيلاً مَعَهُ يُوفِيهِ حَقَّهُ فِيهِ . اه . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٣) [١٢] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ أَسْلَمَ ثَوْبًا فِي جَذَعَة إِبِلِ أَوْ بَقَـر ثُمَّ أَخَذَ فِي قَضَائها ذَكَرَيْن صَغيريْن منْ جنسها قَدْرَ قيمتها . مَا الْحُكْمُ فَي هَذَا ؟

جَواَبُهُ : اعْلَمْ أَنَّ الْحَيَوَانَ مُطْلَقًا لاَ يَخْتَلَفُ بِالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ وَلَوْ أَدَمِيًا عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (لاَ بِالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ [ق / مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (لاَ بِالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ [ق / ٥٧٩] وَلَوْ أَدَمِيّا) (١) . اهد . نَعَمْ يَخْتَلِفُ بِالصِّغْرِ وَالْكِبَرِ سِوَى الآدَمِيِّ وَالْغَنَمِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۹۶) .

لَمَا يُشِيرُ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَكَصَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسهِ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسهِ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسهِ أَلْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ إِنْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى الْمُ زَابَنَةِ وَتُؤُوِّلَتُ عَلَى خِلاَفِ مِ كَالاَدَمِيِّ وَالْغَنَمُ)(١) . اهـ .

(مَخَ) (٢) : قَوْلُهُ : (وَتُؤُولِّتُ عَلَى خِلاَفِهِ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الانْفرَادِ . أَيْ: وَفُهِمَ بَعْضُ ﴿ الْمُدَوَّنَةِ ﴾ عَلَى خِلاَفِ الْجَوَازِ فِي سَلَم صَغَيرِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِه ، وَفُهِمَ بَعْضُ ﴿ الْمُدَوَّنَةُ ﴾ عَلَى خِلاَفِ الْجَوَازِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ فَهُ وَ جَائِزٌ بِشَرْطِهِ وَلَمْ تُتَأُوّلُ ﴿ الْمُدَوَّنَةُ ﴾ عَلَى خِلاَفِ الْجَوَازِ فِيهِ . اهـ .

قَوْلُهُ : (كَالْآدَمِيِّ وَالْغَنَمِ) .

(مخ) (٤): مُشْبهُ فِي الْمَنْعِ عَلَى التَّأْوِيلِ الثَّانِي فَلاَ يَجُوزُ سَلَمُ صِغَارِهِمَا فِي كِبَارِهِمَا وَلاَ عَكْسُهُ لأَنَّ كَبِيرَهُمَا مَعَ صَغِيرِهِمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ نَصَّ عَلَيْهِ اَبْنُ الْقَاسِمِ . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ (٥): وَالْمُرَادُ بِالْكَبِيرِ مَا بَلَغَ سِنَّ الْحَرْثِ فِي الْبَقَرِ ، وَفِي الْخَيْلِ مَا بَلَغَ السَّنَّ . اَهِ . الْخَيْلِ مَا بَلَغَ السَّنَّ . اَهِ .

س : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : صِغَارُ الْحَمِيرِ مَا لَمْ تَبْلُغُ الْحَمْلَ وَالرُّكُوبَ ، وَمِنْ الْإِبِلِ مَا لاَ حَمْلَ فِيهِ .

الْبَاجِي: فِي الْبَقَرِ حَدُّ الْكَبِيرِ فِي الذُّكُورِ أَنْ يَبْلُغْ حَدَّ الْحَرْثِ وَمِثْلُهُ فِي الإَنَاثِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ: أَنْ يَبْلُغَ سِنَّ الْوَضْعِ وَالرَّضْع. اه. .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٤) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٧/٥) .

⁽٣) سقط من الأصل .

⁽٤) حاشية الخرشي (٥/ ٢٠٧).

⁽٥) حاشية الخرشي (٥/ ٢٠٧) .

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ جَوَازُ قَصَاءِ الْجَذَعَة بِذَكَرَيْنِ صَغِيريْنِ مِنْ جِنْسَهَا إِنْ كَانَتْ إِبِلاً أَوْ بَقَراً ؟ لأَنَّ جَذَعَة الإِبلِ كَبيرة لللَّوَغَهَا سِنَّ الْحَمْلِ فَصَارَ أَخْذُ ذَلكَ فَي قَضَائِهَا مِنْ الْقَضَاء بِغَيْرِ الْجِنْسِ لأَنَّهُمَا جِنْسَان ؟ وَلِذَا يَجُوزُ سَلَمُهُمَا فَيهَا وَسَلَمَهَا فَيهَا مِنْ الْقَضَاء بِغَيْرِ الْجِنْسِ لأَنَّهُمَا جَنْسَان ؟ وَلِذَا يَجُوزُ سَلَمُهُمَا فَيهَا وَسَلَمَها فَيها مَنْ الْقَاسِمِ وَابْنِ حَبيب ، وَسَلَمَها فِيهما ، وكَذَلك إِنْ كَانَتْ بَقَرا علَى كُلِّ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ حَبيب ، أَمَّا عَلَى قَوْل ابْنِ الْقَاسِم وَابْنِ حَبيب ، فَلَمْ تَحْرُجْ عَنْ حَدِّ الصَّغَرِ فَقَضَاؤُهُمَا اللهُ تَعَالَى أَعْلَم . الْجِنْسِ وَهُو جَائِزٌ أَيْضًا . اه. . وَالله تَعَالَى أَعْلَم .

رَّكَ لَهُ شَيْئًا مِنْهُ عِنْدَ الْقَضَاءِ فَهَلْ يُمْنَعُ لاتِّهَامِهِمَا عَلَى ضع وَتَعَجُّلَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِنْ غَيْرِ النَّقْد وَالطَّعَامِ فَلاَ مَنْعَ وَلاَ حَظْرَ فِي ذَلك ، وَكَذَلك إِنْ كَانَ نَقْدًا أَوْ طَعَامًا وَكَانَ الْمَتْرُوكُ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ فَلاَ مَنْعَ فِيهِ وَكَذَلك إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمُكَايَسة فَممَنُوعٌ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (لاَ أَقَلَ أَيْضًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمُكَايَسة فَممَنُوعٌ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (لاَ أَقَلَ إلاَّ عَنْ مثله وَيُبرِّنُهُ ممّا زَادَ)(١). قَالَ (مِنْ)(٢) فِي تَقْرِيرِه لكَلاَمه : أَيْ : لاَ يَجُوزُ أَخْذُ أَقَلَ قَدْرًا كَعَشْرَة عَنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلاَّ أَنْ يَأْخُذَ الأَقَلَّ عَنْ مَثْلَه ويَبرِّنُهُ بَعْدَ يَجُوزُ أَخْذُ الأَقَلَّ عَنْ مَثْلَه ويَبرَّئُهُ بَعْدَ الْأَقَلَ عَنْ مَثْلَه ويَبرَّئُهُ بَعْدَ الْأَقَلَ عَنْ مَثْلَه ويَبرَّئُهُ بَعْدَ اللهَ عَلَى عَنْ مَثْلَه ويَبرَّئُهُ بَعْدَ اللهَ عَلَى عَنْ مَثْلَه ويَبرَّئُهُ بَعْدَ اللْمَقْفِي عَنْ فيهِمَا الْمَعْرُوفِ لاَ لَمُكَايَسَة ، وَكَلاَمُ الْمُؤلِّفُ فِي الطَّعَامِ وَالنَّقَد أَمَّا وَحَيْثُ اتَّحَدَ جَنْسُ الْقَضَاء وَالْمَقْضِي عَنْهُ فيهِمَا فَيَجُوزُ أَخْذُ نَصْفُ قَنْطَار مَنْ نُحَاسٍ عَنْ قَنْطَار مَنْهُ إِبَرَاؤُهُ مِمَّا زَادَ أَمْ لاَ لَا لَا لَكُ لَيْسَ بَطَعَام وَلاَ نَقْد . اه . الْمُرَادُ مَنْهُ مَع حَذْف .

قُلْتُ : وَإِنْ اخْتَلَفَ جِنْسُ الْقَضَاءِ وَالْمَقْضِي عَنْهُ فَالْحُكْمُ فِيهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَـازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ . . .)^(٣) إِلَـــخْ .

⁽١) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

⁽۲) حاشية الخرشي (٥/ ٢٢٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٩٧) .

١٩٢ _____ الجزء الثالث

اه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٥) [١٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ يُطَالِبُ شَخْصًا بِطَعَامٍ مُعَاوَضَة فَيَدْفَعُ لَهُ بَقَرَةً مَثَلًا وَقَـالَ لَهُ : خُذْ هَذِهِ الْبَقَرَةَ وَتَوَلَّ أَمْرَ بَيْعِهَا وَضَمَانِهَا مِنِّي وَمَـا اَبْتَعْتَ بِهِ خُذْهُ مَنْ دَيْنِكَ وَمَا بَقِيَ مِنْهُ فَعَلَى ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

قُلْتُ : وَكَذَا إِذَا لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ مَا أَسْلَمَ فِيهِ مِنْ الطَّعَامِ بِجَذْبِ وَنَحْوِهِ فَيُعْطِيَهُ فِي حَقِّهِ حَيَوَانًا فَإِنَّهُ يُبَاعُ عَلَى مِلْكِ رَبِّهِ وَيَشْتَرِي بِهِ مَالَهُ مِنْ الطَّعَامِ . . . إِلَخْ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٦) [١٥] سُوَالٌ عَنْ رَجُلِ أَسْلَمَ الاَّخَرَ ثَوْرَيْنِ في كُلْتَيْنِ إِلَى سَنَةَ وَالْتَزَمَ لَهُ زِيَادَةً عَلَى الثَّوْرَيْنِ يَدْفَعُهَا لَهُ عِنْدَ حُلُولِ أَجَلِ الْكَلْتَيْنِ وَهِيَ ابْنَتَا لَبُونَ بَقَرَ أَوْ خَمْسَةُ أَمْدَاد مِنْ الزَّرْعِ وَمَاتَ وَاحَدٌ مِنْ الثَّوْرَيْنِ بِلاَ خِدْمَةٍ وَالثَّانِي مَا زَالَ عَلَى حَالِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، مَا الْحُكْمُ في هَذَا ؟

جَوابُهُ : أَنَّ السَّلَمَ فَاسِدٌ لِتَأْخُرِ رَأْسِ الْمَالِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ بِشَرْط ؛ فَفِي الورزازيِّ : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَسْلَمَ فِي شَيْء وَنَقَدَ بَعْضَ رَأْسِ الْمَالِ وَأَخَّرَ الْبَعْضَ هَلْ يَفْسَدُ جَمِيعُهُ أَوْ مَا قَابِلَ الْمُؤَجَّلَ فَقَطْ ؟

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةُ » : وَإِذَا أَسْلَمْتَ مَائَةَ دَرْهُم فِي طَعَامٍ فَنَقَدْتُهُ خَمْسِينَ وَأَجَّلُكَ بِخَمْسِينَ فَلاَ يَجُوزُ فَسْخُ السَّلَمِ كُلِّهِ وَلاَ يَصِحُّ مَنْ ذَلِكَ مَا قَابَلَ النَّقْدَ لأَنَّ الصَّفْقَةَ إِذَا بَطُلَ بَعْضُهَا بَطُلَ جَمِيعُهَا . اهـ . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ اتَّضَحَ لِنَاظِرِهِ فَسَادُ السَّلَمِ وَفَسْخِهِ بِأَسْرِهِ مِنْ كَوْنِ الْمُسلّمِ إِذَا تَمَهَّدَ الثَّوْرِ الْهَالِكِ يَوْمَ أَخْذَهِ لَهُ لِلْمُسلّمِ لِفَوَاتِهِ عِنْدَهُ وَبِيدِهِ بِالْمَوْتِ .

قَالَ خَلِيـلٌ : (فَإِنْ فَاتَ مَـضَى الْمُخْـتَلِفُ فِيهِ بِالـثَّمَنِ وَإِلاَّ ضَمِنَ قِـيمَـتَهُ حِينَتْذِ)(١) . اهـ .

وَيَرُدُّ الثَّوْرَ الآخَرَ لِعَدَمِ فَوَاتِهِ عِنْدَهُ دُونَ غَلَّتِهِ فَلاَ يَرُدُّهُا بَلْ يَسْتَبِدَّ بِهَا لِضَمَانِهُ إِيَّاهُ بِقَبْضِهِ لَهُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخَرَاجَ بِالْضَّمَانِ ، وَإِلَى جَمِيعِ هَذَا يُشِيرُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنَّمَا يُنْتَقَلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ وَرَدِّ وَلاَ غَلَّةً . اهد. الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنَّمَا يُنْتَقَلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ وَرَدِّ وَلاَ غَلَّةً . اهد. [ق / ٥٨٠] وَيَسْقُطُ الْكَلام عَنْهُ ، وكَذَلكَ تَسْقُطُ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ عَنْ الْمُسَلِّم، وَهَذَا ظَاهِرُ لاَ خَفَاءَ فيه . اهد . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

﴿ (١٤٣٧) [١٦] سُوَّالٌ عَنْ مَدين مُوسر أَرَادَ دَفْعَ بَعْضِ الدَّيْنِ وَأَبَى صَاحِبُهُ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ لاَ: أَقْبَلُ إِلاَّ كُلَّهُ. مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (ح) (٢): اخْتَلَفَ أَهْلُ الْمُدْهَبِ إِذَا أَرَادَ [الْمَدِينُ] (٣) دَفْعَ بَعْضِ مَا عَلَيْهِ وَهُوَ مُوسِرٌ هَلْ يُجْبَرُ رَبُّ الْمَالِ عَلَى قَبْضِهِ أَمْ لا ؛ فَرَوَى مُحَمْدٌ فِي رَوَايَة مُحَمَّد : لا في رَوَايَة أَبِي زَيْد : [أَنَّهُ] (٤) يُجْبَرُ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي رَوَايَة مُحَمَّد : لا يُجْبَرُ وَأَمَّا الْمُعْسِرُ قَيُجْبَرُ اتِّفَاقًا إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ مَالكُ : وَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجَلٍ يَجْبَرُ عَلَى رَجِلٍ حَقُّ فَجَاءَ فَأَعْطَى بِبَعْضِهِ فَقَالَ رَبُّ الدَّيْنِ : لاَ أَقْبَلُ إِلاَّ كُلَّهُ فَأَرَى أَنْ يُجْبَرَ عَلَى أَخْدِ مَا جَاءَ بِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ كَانَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا لَمْ يُجْبَرُ رَبُّ الْحَقِّ عَلَى أَخْذِ مَا جَاءَ بِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ كَانَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا لَمْ يُجْبَرُ رَبُّ الْحَقِّ عَلَى أَخْذِ مَا جَاءَ بِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ كَانَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا لَمْ يُجْبَرُ رَبُّ الْحَقِّ عَلَى أَخْذِ مَا جَاءَ بِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ كَانَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا لَمْ يُجْبَرُ رَبُّ الْحَقِّ عَلَى أَخْذُ مَا جَاءَ بِهِ . اه . .

وَانْظُرْ هَذَا هَلْ هُوَ إِذَا جَاءَ بِهِ قَبْلَ الأَجَلِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مُطْلَقًا . اه. الْمُرَادُ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

⁽٢) مواهب الجليل (٤/ ٥٤٩) .

⁽٣) في (ح) : المديان .

⁽٤) في الأصل: أن ، والمثبت من (ح).

١٩٤ ---- الجزء الثالث

مِنْهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٨) [١٧] سُؤَالٌ: عَنْ حُكْمِ مُدَايَنَةِ الْغَرِيمِ الْمُعْسِرِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ: قَالَ ابْنُ سَلَمُـون : إِنَّ الْغُرَمَاءَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَـامٍ : غَرِيمٌ غَنِيٌّ ، وَغَرِيمٌ مُعْسِرٌ بِعَدَم .

أَمَّا الْغَنِيُّ : فَتَسْعْجِيلُ الأَدَاءِ عَلَيْهِ وَاجِبٌ وَمَطْلُهُ بِهِ حَرَامٌ لِقَـوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : « مَطْلُ الْغَنيِّ ظُلْمٌ »(١) .

وأَمَّا المُعْسِرُ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْدِم وَهُوَ الَّذِي يَضُرُّ بِهِ تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ فَتَأَخَّرُهُ إِلَى أَنْ يُوسِرَ وَيُمْكُنُهُ الْقَضَاءُ مِنْ غَيْرٍ مَضَرَّة تَلْحَقُهُ مُرَغَّبٌ فِيه وَمَنْدُوبٌ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ : « مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَهُ يُظِلُّهُ اللهُ فِي ظلَّ عَرْشِهِ... »(٢) الْحَديث.

وَأَمَّا الْمُعْسِرُ الْمُعْدَمُ فَتَأْخِيرُهُ إِلَى أَنْ يُسُوسِرَ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظَرِةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (٣) . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٩) [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ اقْتِضاءِ الطَّعَامِ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ إِذَا ٱلْجَأَتُ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جُواَبُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ عَلَى الْمَشْهُ ورِ ، قَالَ الْمَازِرِيُّ لَمَّا سَئُلَ عَنْ ذَلِكَ : لَسْتُ أَنَا أَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى غَيْرِ الْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِ مَالَكُ وَأَصْحَابِهِ ، وَلَوْ فُتِحَ لَسْتُ أَنَا أَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى غَيْرِ الْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِ مَالَكُ وَأَصْحَابِهِ ، وَلَوْ فُتِحَ لَهُ بَابٌ فِي مُخَالَفَةِ الْمَذْهَبِ لاَتسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ وَلَّهَ تَكُوا حَجَابَ هَيْبَةِ الْمَذْهَبِ ، وَهَذَا مِنْ الْمُفْسِدَات . اه. .

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة .

⁽٢) أخرجه مسلم (٣٠٠٦) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

⁽٣) سورة البقرة (٢٨٠).

وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ رَأْسِ الْمَالِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَاخُذَ مِنْهُ قَضَاءَ الْقَدْرِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَسْتَثْنِي كَيْلاً فَفِي (عَج) : حَكَى ابْنُ رُشْد فِي ﴿ الْبَيَانِ ﴾ : أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَسْتَثْنَى ابْتِدَاءً يَجُوزُ أَنْ يُسَتَثْنَى ابْتِدَاءً يَجُوزُ أَنْ يُكَالَ قَضَاءً وَهِي مَسْأَلَةٌ حَسَنَةٌ تَعُودُ بِالتَّخْصِيصِ عَلَى مَنْعِ الإقْتِضَاءِ عَنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ طَعَامًا .

وَقُولُهُ عَنْ ابْنِ رُشْد فِي « الْبَيَانِ » : أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَجُوزُ . . إِلَحْ لَمْ يَرِدْ بِالْقَدْرِ قَدْرَ الْمُسْتَثْنَى وَهُو كُونْهُ ثُلْثًا أَوْ رُبُعًا أَوْ نَحْوُهُمَا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ قَدْرَ الْكَيْلِ بِالْقَدْرِ قَدْرَ الْمُسْتَثْنَى . اه . الْمُرَادُ مِنْهُ . أَنْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَم : (وَبَغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَارَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ) (١) إِلَخْ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَعْلَمُ . أَعْلَمُ .

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُهُ إِلاَّ قِيمتَهُ يَوْمَ امْتِنَاعِ رَبِّهِ مِنْ أَخْذِهِ وَلاَ يَلْزَمُهُ مَكِيلَتَهُ كَمَا فِي « الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ » . اهم . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤١) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلٍ فِي شُرُوطِ مَا يَفْضَى بِهِ الدَّيْنُ: وَأَنْ يُسَلَمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ هِلْ يَخْرُجُ مَنْهِ الْعَقَارُ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلَكَ الورزازيُّ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : قَالَ الإِمَامُ (عج): مَا يُمْتَنَعُ أَنْ يُسَلِّمَ فِيهِ مَا يُمْتَنَعُ أَنْ يُسَلِّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ لاَ يَجُورُ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهَ إِنْ امْتَنَعَ أَنْ يُسَلِّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ خُصُوصٍ نَوْعِهِ كَالدَّرَاهِمِ مَثَلاً لاَ يَجُورُ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهَا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ عَيْثِ مُراعَاةً ، وَأَمَّا مَا يُمْتَنَعُ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنهُ رَأْسُ مَالٍ يُمْتَنَعُ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ مَالٍ يُمْتَنَعُ حَيْثُ إِنهُ رَأْسُ مَالٍ مِنْ عَيْرِ مُرَاعَاةٍ خُصُوصٍ نَوْعٍ بَلْ كُلُّ مَا هُوَ رَأْسُ مَالٍ يُمْتَنَعُ حَيْثُ إِنهُ رَأْسُ مَالٍ يُمْتَنَعُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۹۷) .

أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ كَالْعَقَارِ وَمَا يُشْبِهُهَا مِمَّا لاَ تَقْبَلُهُ الذِّمَمُ فَهُوَ لاَ يُمْتَنَعُ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهِ خِلاَفُ مَا تَوَهَّمَـهُ بَعْضُ الشَّيُوخِ كَذَا لِلإِمَامِ . اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٢) [٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ شَكَا مِنْ الشَّمِّ بَعْدَ تَوَفَّر شُرُوط الْجُزَافِ فِي قَضَاء دَيْنِ كَانَ عَلَيْه . هَلْ هَذَا الْقَضَاءُ جَائِزٌ أَمْ لاَ لَمَنْعِ السَّلَمِ فِي الْجَزَاف ؟ وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ قَضاء الدَّيْنِ بِغَيْرِ جِنْسِهِ مَا نَصَّهُ : وَأَنْ يُسَلّمَ فيه رَأْسُ الْمَالَ ؟

جَــوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِـزٌ لِمَا فِي (عج) وَنَصُّـهُ قَوْلُهُ : (وَأَنْ يُسَلَّمَ فِـيهِ رَأْسُ الْمَـالِ) (١) يَقْتَضِي أَنَّ مَا لاَ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيـهِ أَصْلاً كَالْجُزَافِ وَالْعَرَصِ لاَ يَصِحُّ الْفَضَاءُ بِهِ فِي سَلَمٍ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْخُوذُ مِمَّا يَجُوزُ سَلَمُ رَأْسِ الْمَالِ فِيهِ وَلَا يُمْتَنَعُ سَلَمُهُ فِيهِ لَخُصُوصِ رَأْسِ الْمَالِ وَالاِمْتِنَاعُ فِي هَذِهِ لَيْسَ لِخُصُوصِ ذَلِكَ لِمُتَنَعُ سَلَمُهُ فِيهِ لِخُصُوصِ ذَلِكَ لاَنَّهُ لاَ يَصِحُ السَّلَمُ فيه سَوَاءً كَانَ رَأْسُ الْمَالَ عَيْنًا أَوْ عَرَضًا أَوْ غَيْرَهَا .

قُلْتُ : وَمَعْنَى هَذَا الْكَلاَمِ وَإِيضَاحُهُ هُوَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الورزازي فِي قَـضَاءِ الدَّيْنِ بِالْعَقَارِ فَلاَ نُطِيلُ بِإِعَادَتِهِ هُنَا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٣) [٢٢] سُوَّالُ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ الْغَصْبِ : (وَصَبَرَ لَوَجُودِهِ) (٢٠ عَلْ هُوَ خَاصٌ بِالطَّعَامِ الْمَغْصُوبِ أَوْ مَثْلُهُ طَعَامُ الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ إِذَا عَدُمَ ... وَلَخْ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ طَعَامَ الْبَيْعِ لاَ يَجُوزُ أَخْذُ غَيْرِهِ عَنْهُ لِعَـدَمِ جَوَازِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَجَازَ الْبَيْعُ قَـبْلَ الْقَبْضِ إِلاَّ مُطْلَقَ [ق/

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۹۷) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۹) .

٥٨١] طَعَامِ الْمُعَاوضَةِ)(١) وَقَوْلُهُ أَيْضًا (وَبِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ)(٢) إِلَى أَنْ قَالَ : (لاَ طَعَامَ) وأَمَّا طَعَامُ الْقَرْضِ فَلاَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِذْ يَجُوزُ أَخْذُ غَيْرِهِ عَنْهُ لِجَوَازِ بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ : يَجُوزُ أَخْذُ غَيْرِهِ عَنْهُ لِجَوزُ بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وكصَدَقَة) يَعْنِي : أَنَّ طَعَامَ الصَّدَقَة وطَعَامَ القَرْضِ ومَا أَشْبَهُهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لاَنَّ الْمُحَذُورَ أَنْ يَتَوَالَى عُقْدَتَا بَيْعٍ لَمْ يَتَخَلَّلُهُ مَا قَبْضٌ وَذَلِكَ مُنْتَفٍ هُنَا .

وأَمَّا إِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَوْجُ ودًا بِالْبَلَد ولَكِنْ لاَ يُمْكِنُ شَرَاوَهُ إِلاَّ بِثَمَنِ غَالَ فَإِنَّ الْمَدِينَ يُكَلِفُ بِشِراتِه لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ وَلَوْ بِأَعْلَى ثَمَنِ كَانَ الطَّعَامُ مِنْ بَيْعِ أَوْ قَرْضَ ؟ فَفِي « نَوَازِلِ الْفَقَيه الْحَاجِّ الْحَسَنِ » : وَسُعُلَ عَمَّنْ لَهُ دَيْنٌ طَعَامٌ أَوْ عُرُوضٌ عَلَي فَفِي « نَوَازِلِ الْفَقَيه الْحَاجِّ الْحَسَنِ » : وَسُعُلَ عَمَّنْ لَهُ دَيْنٌ طَعَامٌ أَوْ عُرُوضٌ عَلَي الْعَمْنِ عَلَي الْبَلَد ولَكِنْ لاَ يُمْكِنُ شَرَاوُهُمُما إِلاَّ بَثَمَنِ غَالِ فَهَلْ يُكَلِفُ مَنْ عَلَيْه الدَّيْنُ شَرَاءُ ذَلِكَ لَيقْضِيَ مَا عَلَيْه ولَوْ بِشَمَنِ غَيْرِ مُعْتَاد لأَنَّ مُرَاعَاةَ غَرَضٍ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مُرَاعَاةً غَرَضٍ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مُوسَ الطَّعَامُ وَالْعُرُوضُ فَأَجَابَ : بأَنَّ مَنْ عَلَيْهُ الدَّيْنُ مُرَاعَاةً غَرَضٍ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مُوسَ الطَّعَامُ وَالْعُرُوضُ فَا الْعَامَ مَنْ عُرْفِ مِنْ مُرَاعَاةً غَرَضٍ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي رُخْصِ الطَّعَامِ وَالْعُرُوضِ لَيْسَ بِأُولَى مِنْ مُرَاعَاةً غَرَضٍ رَبِ الدَّيْنِ عَلَيْهُ الدَّيْنُ فِي رُخْصِ الطَّعَامِ وَالْعُرُوضِ لَيْسَ بِأُولَى مِنْ مُرَاعَاةٍ غَرَضٍ رَبِ الدَيْنِ فِي رُخْصِ الطَّعَامِ وَالْعُرُوضِ لَيْسَ بِأُولَى مِنْ مُرَاعَاةٍ غَرَضٍ رَبِ الدَّيْنِ فِي رُخْصِ الطَّعَامِ وَالْعُرُوضِ لَيْسَ بِأُولَى مِنْ مُرَاعَاةٍ غَرَضٍ رَبِ الدَّيْنِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَقَذْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً » (٣٠). اهد .

فَلاَ يَلْزَمُ رَبَّ الدَّيْنِ الصَّبْرُ إِلاَّ بِإِذْنه عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مُعْسِرًا فَيَلْزَمُ رَبَّ الدَّيْنِ الصَّبْرُ إِلَى يُسْرِهِ لقَوله تَعَالَى : ﴿ وَإِن كَانَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مُعْسِرًة فَيَلْزَمُ رَبَّ الدَّيْنِ الصَّبْرُ إِلَى يُسْرِهِ لقَوله تَعَالَى : ﴿ وَإِن كَانَ مُنْ عَلَيْهُ اللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٨٧) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۹۷)

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٨٣) ومسلم (١٦٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٤) سورة البقرة (٢٨٠) .

(١٤٤٤) [٢٣] سُوَّالٌ عَنْ تَقْرِيرِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَمِ : (وَجَازَ بِخِيَار لِمَا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يَنْقُدُ)(١) ؟

جَوابُهُ: أَنَّ تَقْرِيرَهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (عبق) (٢) بِقَوْلِه : وَجَازَ عَقْدُ الْبَيْعِ بِخيَارِ فِي رأْسِ مَالِ أَوْ مُسَلِّم فِيهِ لَهُمَا أَوْ لَأَحَدِهِمَا أَوْ لَغَيْرِهِمَا لَمَا يُؤَخَّرُ رأْسُهُ إِلَيْهِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لاَ أَزْيَدَ وَلَوْ فِي كَرَقِيقِ وَدَارِ عَلَى الْمُعْتَمَدَ لَأَنَّهُ رُخْصَةٌ ، وَمَحَلُّ جَوَازِهِ فِي السَّلَمِ فِيهِ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ ، فَإِنْ نَقَدَ رَأْسَ الْمَالِ وَلَوْ تَطَوُّعًا فَسَدَ كَمَا تَقَدَّمَ لِتَرَدَّدِ فِي السَّلَمِ فِيهِ إِنْ لَمْ يَنْقُدُ ، فَإِنْ نَقَدَ رَأْسَ الْمَالِ وَلَوْ تَطَوُّعًا فَسَدَ كَمَا تَقَدَّمَ لِتَرَدِّهِ الْمَنْقُودِ بِشَرْطُ بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالنِّمَنِيَّةِ وَلَلْبَيْعِ وَالسَّلَفُ وَشَرَطَ النَّقُدَ مُفْسِدًا أَيْضًا للْعَلَّةَ النَّانَيْةِ وَلَوْ أَسْقِطَ الشَّرْطُ ، وَمَحَلُّ فَسَادِه بِالنَّقَد تَطُوعًا إِنْ كَانَ الْمَنْقُودُ مِمَّا لَلْعَلْقَ لَلْهُ اللَّمَّةُ كَالْعَيْنِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْعَيْنِ كَثُوبِ أَوْ حَيَوانَ مُعَيَّنِ فَيجُورُ نَقْدُهُ تَطُوعًا فَعَلْمَ مِنْ هَذَا أَنَّ شَرْطُهُ مُفْسِدٌ حَصَلَ بِالطَّعَامِ نَقْدٌ أَمْ لا ، كَانَ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ أَمْ لا ، فَيْدَو مُنَ الْخَيَارِ خِلاَقًا لِبَعْضِ الشُرَّاحِ (ح) : ولَوْ اسْتُرِدَّ مَا لاَ يُعْرَفُ بَعْدَ أَعْدُ الْخَيَارِ خِلاَقًا لِبَعْضِ الشُرَّاحِ (ح) : ولَوْ اسْتُرِدَ مَا لاَ يُعْرَفُ بَعْدَ الْخَيَارِ .

(ح) (٣) : كَالشَّرْطِ الْمُنَاقِضِ لِلْعَقْدِ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ إِذَا حُذِفَ لَهُ . اه. .

وَلَوْ فِي كَرَقِيقِ وَدَارٍ مَعْنَاهُ وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ رَقِيقًا وَدَارًا وَلَيْسَ مُرَادُهُ الدَّارَ مُسَلَمٌ فِيهَا كَمَا سَيَأْتِي مِنْ مَنْع ذَلِكَ كَمَا فِي « الْبِنَانِيِّ » . اهـ .

وَقَوْلُهُ : (وَلِلْبَيْعِ وَالـسَّلَفَ) مَعْنَاهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَنَانِيُّ بِقَوْلِهِ : مَعْنَاهُ : أَنَّ تَعْجِيلَ الثَّمَنِ رَمَنَ الْخِيَارِ سَلَفٌ فَإِذَا مَضَى السَّلَمُ صَارَ بَيْعًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْبَيْعَ وَالسَّلَفَ اجْتَمَعَا فِي الْعَقْدِ كَمَا يُفِيدُهُ ابْنُ عَرَفَةَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٣) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۵/۳۲۷، ۳۲۸) .

⁽٣) مواهب الجليل (٥/ ٩٥) .

جَوَابُهُ : قَالَ (عبق) (٢) في ذَلكَ : وَجَازَ رَدُّ زَائف وُجدَ بقُرْب أَوْ بُعْد في رَأْس مَال وَعُجِّلَ الْبَدَلُ وُجُوبًا حَقيقَةً وَيُغْتَـفَرُ فيه كَأْصْل التَّأْخير ثَلاَثَةَ أَيَّام بشَرْط عَلَى الْمَشْهُور ، ثُمَّ مَحَلُّ وُجُوبِ التَّعْجِيلِ إِنْ قَامَ بِالْبَدَلِ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِ السَّلَم فَإِنْ قَامَ بِهِ عِنْدَ حُلُولِهِ أَوْ قَبْلَهُ بِيَـوْمَيْنِ أَوْ ثَلاَثَة جَازَ تَأْخِـيرُهُ مَا شَاءَ وَلَوْ بِشَرْطِ (وَ إِلاًّ) يُعَجَّلُ حَقيقَةً وَلاَ حُكْمًا بِأَنْ تَأْخَّرَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلاَثَة أَيَّامٍ بِشَرْطِ أَوْ غَيْرِهِ (فَسَدَ مَا يُقَابِلُهُ) فَقَطْ (لاَ الْجَميعُ) خلاَفًا لأَبِي بِكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَحْمَنِ ، وَقَوْلُهُ : (عَلَى الأحْسَن) رَاجِعٌ لقَـوْله : (فَسَدَ مَا يُقَابِلُهُ فَـقَطْ) . انْظُرْ الشَّيْخَ (س) وَلاَ يَصِحُ الجَمِيعُ أَيْضًا كَمَا قيلَ به ثُمَّ فَسَادُ مَا يُقَابِلُهُ فَقَطْ مُقَيَّدٌ بِخَمْ سَة قُيُود وَهيَ حَيْثُ قَامَ بِالْبَدَلِ وَبَـقِيَ مِنَ الأَجَلِ أَكْثَـرُ مِنْ ثَلاَثَة أَيَّام وَلَمْ يَطَّلَعْ عَلَيْه إلاّ بَعْدَ تَأْخِيرِ ثَلاَثَةَ [أَيَّام] (٣) وَلَمْ يَدْخُلاَ عنْدَ العَـقْد عَلَى تَأْخِيرِ [مَا يَظْهَـرُ زائفًا تأخيرًا](٤) كَثيرًا وَكَانَ رَأْسُ المَال عَيْنًا ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِالْبَدَلِ [بَأَن](٥) رَضِي بِالزَّائِفِ أَوْ سَامَحَ مِنْ عُوضِهِ لَمْ يَفْسَدُ مَا يُقَابِلُهُ ، وكَذَا إِنْ قَامَ بِالْبَدَلِ عند حُلُول الأَجَلِ أَوْ قَبْلَهُ بِثَلاَثَةِ أَيَّامٍ أَوْ [وَإِنْ] ^(١)دَخَلاَ عُنْدَ العَقْد عَلَى تَأْخير بَدَلَ مَا يَظْهَرُ [مِنْ زَائِف] (٧) تَأْخيراً كَثيراً فَسَدَ السَّلَمُ كُلُّهُ ، لأنَّ فيه الكالئ بالكالئ بالكالئ كَدُخُولِهِمَا عَلَى تَأْخِيـر بَعْضِ رَأْسِ الْمَال كَثيرًا ، وَكَـٰذَا إِنْ كَانَ رَأْسُهُ غَيْـرَ عَيْنِ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٩٣) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٥/ ٣٦٩) .

⁽٣) سقط من (عبق) .

⁽٤) سقط من الأصل ، والمثبت من (عبق) .

⁽٥) في الأصل : فإن ،والمثبت من (عبق) .

⁽٦) في (عبق) : فإن .

⁽٧) في (عبق) : زائفاً .

وَاطَّلَعَ فِيهِ عَلَى عَيْبِ فَيَنْقُضَ السَّلَمَ كُلُّهُ إِنْ وَقَعَ عَقْدُهُ عَلَى عَيْنِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ عَلَى مَوْصُوفَ وَجَبَ رَدُّ مِثْلِ مَا ظَهَر مَعِيبًا . اهـ كَلاَمُهُ .

وَزَادَ (عج) نَاقِلاً عَنْ اللَّخْمِيّ مَا نَصُّهُ: وَانْظُرْ لَوْ أَخَرَ مِشْلَهُ هَلْ يَجْرِي عَلَى تَأْخِيرِ بَدَلَ الزَّائِفُ حَيْثُ كَانَ بِشَرْط ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ بِغَيْرِ شَرْط فَلاَ يَضُرُّ وَلَوْ فَلاَ يَضُرُ وَهُو مُتَعَدِّدٌ جَرَى فِي الْبَعْضِ مَا جَرَى فِي الْكُلِّ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ المُعيَّنِ وَغَيْرِهِ وَهُو مُتَعَدِّدٌ جَرَى فِي الْبَعْضِ مَا جَرَى فِي الْكُلِّ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ المُعيَّنِ وَغَيْرِهِ وَهُو مُتَعَدِّهُ وَهَلْ وَلَوْ بِشَوْط أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ بِشَوْط فَيَجْرِي عَلَى تَأْخيرِه وَلاَ يَضُرُّ اللَّهَ عَلَى عَلَى اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ مَا السَّلَمُ لَوَ السَّلَمُ لَوَ اللَّهُ مَي أَنْ فَاتَ بِحِوالَة سُوق فَأَعْلَى رَدَّ القِيمَة فِي اللَّهُوَمِ وَالمُثْلُ فِي المُثلِّ فِي الْمُشْلِ مُطَلِّقًا وَلاَ تُفْيتُهُ حَوالَةُ الأَسْوَاق ، فَإِنْ اطَلَع عَلَى عَيْبِ فَي الْمُسْلَمُ فَيه بَعْدَ قَبْضَهُ رَجَع بَالْمُشْلِ مُطَلِقًا وَلاَ تُفْيتُهُ حَوالَةُ الأَسْوَاق ، فَإِنْ اطَلِع عَلَى عَيْبِ أَوْ حَدَثَ عَنْدَهُ بِالْمُثْلِ مُطَلِقًا وَلاَ تُفِيتُهُ حَوالَةُ الأَسْوَاق ، فَإِنْ اطَلَع عَلَى عَيْبِ أَوْ حَدَثَ عَنْدَهُ بَالْمُثُلِ مُطَلِقًا وَلاَ تُفْيتُهُ مَا تَقَدَّمَ ، ولَوْ أَحَبَّ الإَمْسَاكَ أَوْ فَاتَ مِنْ يَدِه بِهِبَة وَنَحْوِهُ فَهَلْ بَالْمُ فِيهِ مَنَ المُسَلِّ وَلَوْ اللَّهُ عَلَى عَيْبٍ أَوْ فَاتَ مِنْ يَدِه بِهِبَة وَنَحْوهِ فَهَلْ رَدُّ قِيمَة مَا قَبْضَهُ مَعيبًا ويَرْجِعُ فِي الصَّفَة التَّي أَسْلَمَ فِيها وَيَرْجِعُ بِقَدِم قَيمة العَيْبِ مِنْ الطَعْمَ اللَّهِ الْفَيْسُ مِنْ الطَّعْ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْمُسَلِّ وَلَا اللّهُ وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه مُنْ الْمُسَلّمُ وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه مَا مَنْ وَاللّه وَاللّه

(١٤٤٦) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْل غَيْر وَاحِدُ مِنْ شُـرَّاحِ الشَّيْخِ خَليلِ: أَنَّهُ لاَ بُدَّ فِي السَّلَمِ مِنْ تَعَدُّد أَحَد الجَـانِبَيْنِ حَيْثُ اتَّحَدً الجِنْسُ واخْتَلَفَتُ المَنْفَعَةُ . اهـ. هَلُ هُوَ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّهُ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ ؛ لَكَنَّهُ مَـذْهَبُ « اللَّدَوَنَةِ » وَغَيْرُهُ مَهْ جُورٌ لمُخَالَفَته لَهَا ؛ فَفِي (عَج) مَا نَصُّهُ : قَوْلُهُ : (إِلاَّ أَنْ تَخْتَلِفَ المَنْفَعَةُ كَفَارِه الْحُمُرِ فِي الأَعْرَابِيَّةً) (١) أَوْ عَكْسه ، وَهَذَا مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْله : (وَلاَ شَيْءَ فِي الْحُمُرِ فِي الأَعْرَابِيَّةً) وَمَنْ قَوْله : (كَالْعَكْسِ) أَيْ : مَعَ اخْتَلاَف العَدَد فَاخْتلاف أَكْثَرَ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ) وَمِنْ قَوْله : (كَالْعَكْسِ) أَيْ : مَعَ اخْتلاف العَدَد فَاخْتلاف أَكْمَر المَنْفَعَةِ مَعَ اتَّحَادِ العَدَد لاَ يَسُوعُ سَلَمُ أَحَدِهِمَا فِي الآخَرِ وَقَوْلُهُ : (كَفَارِهِ الحُمُرِ الْمُنْفَعَةِ مَعَ اتَّحَادِ العَدَد لاَ يَسُوعُ سَلَمُ أَحَدِهِمَا فِي الآخَرِ وَقَوْلُهُ : (كَفَارِهِ الْحُمُرِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۹۶) .

فِي الأَعْرَابِيَّة) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يُسلِمَ الوَاحِدُ فِي الْمُتَعَدِّدِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّنْبِيهُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي « التَّوْضِيح » فِي سَلَمِ البَقَرِ إِذْ لاَ فَرْقَ بَيْنَ سَلَمِ الْبَقَرِ وَغَيْرِهِ وَكَكُن تَصْرِيحَهُ بِجَوَازِ سَلَمِ الصَّغيرِ فِي الْكَبِيرِ وَعَكْسِه يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلكَ وَحِينَئِذ فَالْجَمْعُ هُنَا غَيْرُ مُراعَى وَقَدْ عَبَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْمُفْرَدِ ولَعَلَّهُ إِنَّمَا عَبْرُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْمُفْرَدِ ولَعَلَّهُ إِنَّمَا عَبْرُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْمُفْرَدِ ولَعَلَّهُ إِنَّمَا عَبْرُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْجُمْعِ تَبَعًا لِلفُظ « اللَّدَوَنَة » وَحِينَتِ ذ فَيَجُوزُ مَعَ اخْتَلافِ المَنْفَعَةِ مَبْرُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالجَمْعِ تَبَعًا لِلفُظ « اللَّدَوْنَة » وَحِينَتِ ذ فَيَجُوزُ مَعَ اخْتَلافِ المَنْفَعَةِ مَلَى مَا فِي « اللَوَازِيَةِ » وَبِذَلِكَ لَمْ يُقَيِّدُ فَيَجُوزُ ، وَيَكُونُ مَاشِيًا عَلَى مَا فِي « الْمُوازِيَةِ » وَبِذَلِكَ لَمْ يُقَيِّدُ

قُلْتُ : مَا ذَكَرَهُ (ح) (١) وَصَاحِبُ « التَّبصِرَةِ » أَنَّ المُعْتَمدَ أَنَّهُ لاَ يُسْلِمُ الوَاحِدَ فِي الوَاحِدِ حَيْثُ لَمْ يَخْتَلَفْ بِالصِّغْرِ وَالْكَبَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَنْفَعَتُهُما وَجْهَ الاعْتَبَارِ اخْتلافً بِالصِّغْرِ وَالكَبَرِ فِي جَوَازِ إسْلاَم الوَاحِد فِي الوَاحِد وَإِلْغَاء الاعْتبارِ اخْتلافَ بِالصَّغْرِ وَالكَبَرِ فَهُو الخَتلافَ بِالْمَنْفَعَة فِي سَلَم الوَاحِد فِي الوَاحِد قُوةَ الاخْتلافَ بِالصَّغْرِ وَالكَبَرِ فَهُو كَاخْتلافَ المَنْفَعَة مِعَ التَّعَدُّد . اهد . الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَعَ حَذْف وَاخْتصار (عبق) كَاخْتلاف المَنْفَعة مَعَ التَّعَدُّد . اهد . الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَعَ حَذْف وَاخْتصار (عبق) فِي كَلام (عبح) كَما هُو دَأْبُهُ وَعَادَتُهُ أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه : وَاسْتَثْنَى مِنْ قَوْله : (وَلاَ شَيْئًا فِي أَكْثَر مِنْهُ) وَمَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ : (إِلاَّ أَنْ تَخْتَلُفَ المَنْفَعَةُ) وَيَحْتَلُفُ العَدَدُ فَيَجُوزُ لِضَعْفِ سَلَف جَرَّ نَفْعًا .

(ح): قَوْلُهُ: مَعَ اتِّحَادِ العَدَدِ وَلِذَا قَالَ: (كَفَارِهِ الحُمُرِ) جَمْعُ حِمَارِ سَرِيعِ السَّيْرِ يُسلمُ الوَاحِدَ فِي الوَاحِدِ مَنَ الحُمُرِ الأَعْرَابِيَّةِ عَلَى المُعْتَمَدِ كَمَا يُفِيدُهُ سَرِيعِ السَّيْرِ يُسلمُ الوَاحِدَ فِي الوَاحِدِ مَنَ الحُمُرِ الأَعْرَابِيَّةِ عَلَى المُعْتَمَدِ كَمَا يُفِيدُهُ (حَ) و « التَّبْصِرَةُ » خِلاَفًا لِظَاهِرِ قَوْلِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الزَّرْقَانِي آوْ يُسْتَثْنَى فِي الْمَبْرَاطِ العَددِ سَلَمُ الصَّغيرِ فِي الكَبِيرِ وَعَكْسِهِ لِتَنْزِيلِهِمْ قُوَّةَ اخْتِلاَفِ المَنْفَعَةِ بِهَا مَنْزُلَةَ التَّعَدُّدِ . اهد . مُرَادُنَا مِنْهُ .

⁽١) مواهب الجليل (٤/ ٥٢٤) .

وَقَالَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيل^(۱) وَشَارِحُهُ (عبق)^(۲) مَا نَصُّهُ: (وَكَسَيْفُ قَاطِع) يَجُوزُ سَلَمُهُ فِي (سَيْفَيْنِ دُونْهُ) فِي القَطْعِ وَالجَوْهَرِيَّةِ مَعًا لتَبَاعُد مَا بَيْنَهُمَّا حَينَئُذ لاَ فِي أَحَدِهِمَا فَقَطْ كَمَا يُوهِمُهُ الْمُصنِّفُ والتَّتَائِيِّ ، فَإِنِ اسْتَوَيَا مَعَهُ [فيهِمَا]^(٣) مُنْعَ النَّاقَيَّ ، فَإِنِ اسْتَوَيَا مَعَهُ [فيهِمَا]^(٣) مُنْعَ اللَّهَ قَاطِع فِي وَاحِد دُونَهُ وَهُوَ مَنْعَ اللَّهَ اللَّهَ قَاطَع فِي وَاحِد دُونَهُ وَهُو كَذَلِكَ كَمَا قَدْ يُفِيدُهُ (قَ)^(٤) عَنْ « المُدَونَّة » . اه . المُرَادُ مَنْهُ .

وَنَحَوُهُ (لَمْحَ) (٥) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ حَيْثُ اتَّحَدَ الْجِنْسُ وَاخْتَلَفَتِ الْمَنْفَعَةُ كَمَا هُو [مَذْهَبُنَا](٢) أَيْضًا فَلاَ يَجُوزُ سَلَمُ سَيفٍ فِي [سَيْفَ فِي [سَيْفَ فِي [يُعْلَمُ مَا] (٨) فِي كَلاَم بَعْضِهِمْ . اه. .

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذِهِ الأَنْقَالَ اتَّضَحَ لَكُمْ أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ مِنْ أَحَدِ الجَانِبَيْنِ عَلَى القَوْلِ المَشْهُورِ حَيْثُ اتَّحَدَ الجِنْسُ وَاخْتَلَفَتَ المَنْفَعَةُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

﴿ ١٤٤٨) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ بِسجْلمَاسَةَ بَاعَ أَحَدُهُمَا لِلاَّخَرِ سلْعَةً بَعَدَد مَعْلُوم مِنَ الدَّرَاهِم مَسْكُوكَةً سكَّةَ الوَقْتَ بِهَا وَمُؤَجَّلَة عَلَيْهَا وَتَلاَقيا بِوَلاَتَهَ بَعَدَ مَعْلُوم مِنَ الدَّرَاهِم مَسْكُوكَةً سكَّةَ الوَقْتَ بِهَا وَمُؤَجَّلَة عَلَيْهَا وَتَلاَقيا بِوَلاَتَهُ بِعَدَ حُلُول الأَجَلِ وَطَلَب رَبِّ الدَّرَاهِمِ القَضَاءَ بِوَلاَتَة وَالدَّراهِمُ المَذْكُورَةُ مَوْجُودَةٌ بِعَاهَلُ يُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ : نَعَمْ يُجَابُ لِذَلِكَ وَيُقْضَى لَهُ بِهِ شَرْعًا ؛ فَـفِي (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ يَلْزَمُ دَفَعُهُ بِغَيْرِ مَحَلَّهِ . . .) (٩) إِلَخ مَا نَصَّهُ : وَهَذَا كُلُّهُ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٤) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٥/ ٣٧٥) .

⁽٣) في الأصل : فيها ، والمثبت من (عبق) .

⁽٤) التاج والإكليل (٤/ ٢٦٥) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٧٠٨/٥) .

⁽٦) في (مخ) : مذهبها .

⁽٧) في (مخ) : سيف .

⁽٨) في الأصل: يعمل.

⁽٩) مختصر خليل (ص/ ١٩٧) .

فِي غَيْرِ دَيْنِ الْعَيْنِ ، وَأَمَّا هُوَ فَيَلْزَمُ رَبَّهُ قَبُولُهُ إِذَا دَفَعَهُ لَهُ مَنْ هُو عَلَيْهِ وَيَلْزَمُ مَنْ هُو عَلَيْهِ دَفْعُهُ إِذَا طَلَبَهُ رَبَّهُ ، وَنَحْوُهُ فِي (عبق)(١) و (مخ)(٢) و (شخ)(٣) . اه. .

وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِمَا قُلْنَاهُ قَـوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَإِنْ بَطُلَتْ فُلُوسٌ) أَيْ : وَدَرَاهِمُ (فَالْـمِثْلُ أَوْ عُدَمَتْ [ق / ٥٨٣] فَالقِيمَةُ) . مَـفْهُـومُ قَوْلِهِ : (أَوْ عُدَمَتْ) أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً لَلَزِمَ القَضَاءُ بِهَا لاَ بِقِيمَتِهَا . اهـ .

وأَمَّا نَقْلُ المَواّقِ (٤) عَنِ الْبَرْزَلِيّ المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَفِي ﴿ نَوَازِلِ البَرْزَلِي ﴾ فِي رَجُلٍ تَسَلَّفَ فُلُوسًا أَوْ دَرَاهِمَ بِالبِلاَدِ [الشَّرْقِيَّةِ](٥) ثُمَّ جَاءَ مَعَ [اللَّقْتَرض](١) إِلَى بِلاَدِ المَغْرِبِ فَوَقَعَ الحُكْمُ بِأَنَّهُ يَغْرِمُ لَهُ قِيمَتُهَا فِي بَلَدِهَا يَوْمُ الحُكْمِ . اه. .

فَهُو طَوَّقَهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنَّ الدَّرَاهِمَ الشَّرْقِيَّةَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً بِبِلاَدِ المَعْرِبِ وَالدَّرَاهِمُ المَعْرِبِيَّةُ لاَ بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُخَالَفَةً لِلدَّرَاهِمِ المَشْرِقِيَّةِ إِمَّا فِي الْقَدْرِ أَوْ السَّكَّة؛ فَلَهَ ذَا امْتَنَعَ قَضَاءُ المَشْرِقِيَّةِ بِالمَعْرِبِيَّةِ لإِفْضَاء ذَلِكَ إِلَى رِبَا المفضل ، وللنَّكَ أَوْجَبُوا قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ بِبَلَدَهَا يَدْفَعُهَا المَدِينُ لِرَبِّ الدَّيْنِ فِي بَلَدِ الحُكْمِ ولذَلكَ أَوْجَبُوا قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ بَبلَدَهَا يَدْفَعُهَا المَدِينُ لِرَبِّ الدَّيْنِ فِي بلَدِ الحُكْمِ لِنَا النَّفَاضُلِ بَيْنَ الذَّهَبِ وَالفَضَّة كَمَا لاَ يَخْفَى ، ويَشْهَدُ لهذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ لِجَوَازِ التَّفَاضُلُ بَيْنَ الذَّهُ مِ وَالفَضَّة كَمَا لاَ يَخْفَى ، ويَشْهَدُ لهذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ "المَدْخَلِ " بِقَوْله (٧) : وَلْيَحْذَرْ مِمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ وَهُو أَنَّهُمْ يَتَعَامَلُونَ وَالْفَضَّة فِي بَلَدٍ فَيَ بَلَدٍ فَيَ بَلَدٍ فَي بَلَدٍ أَيْ المَعْضِهِمْ عَنْدَ بَعْضٍ شَيْءٌ فَيَقْبِضُ ذَلِكَ مِنْهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ اللَّهُ مِنْ اللَهُ فَي بَلَدٍ أَنْ اللَهُ فَي بَلَدٍ فَي بَلَدٍ فَي بَلَدٍ فَي بَلَدٍ فَي بَلَدٍ أَنَهُمْ عَنْدَ بَعْضٍ شَيْءٌ فَيَقْبِضُ ذَلِكَ مِنْهُ فِي بَلَدٍ آخَوَ التَّهُ فَي بَلَدٍ أَنْ اللَّهُ فَي بَلَدٍ آخَرَا اللَّهُ فَي بَلَدٍ أَنْ اللَّهُ فَي بَلَدٍ أَنْ اللَّالَةُ فَي بَلَدُ أَنْ أَبُولُ أَنْ أَنْهُمْ وَاللَّهُ أَلَاكُ مِنْهُ فِي بَلَدُ آخَرَا اللَّهُ فَي بَلَدُ إِنْهُ فَي بَلَدُ أَنْهُ فَي بَلَدٍ أَنْهُ أَنَّهُ أَنْ اللَّهُ فَي اللَّهُ فَي اللَّهُ الْمَا إِلَيْهُ فَا لَا اللْهُ فَي اللَّهُ الْمَا الْمُنْ الْفَالَةُ الْمَالَةُ فَي اللْفَاقِلَةُ الْمَا الْمَالِقُلُونَ اللَّهُ الْمَالَقُولَ اللْهُ الْمَالَةُ الْمَالَ الْمُلْونَ أَلْكَ مَا الْمُؤْمِلُ الْمَالِقُولَ الْمَالَةُ الْمُ الْمُلْمَالِقُولُ اللّهُ الْمَالِقُولُ الْمُلْكُونَ الْمُولِقُولُ الْمَالَولُ الْمَالِقُولُ الْمُعْلِمُ أَلْمُ الْمُهُ الْمَالُولُ الْمُعْلِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِلُولُ الْمَالُولُ الْمُعْلِقُ الْمَالِقُولُ مَنْهُ الْمُلِكُ الْمُولِ الْمُلْكُولُ الْمَالِقُولُ الْمُولِ

⁽۱) شرح الزرقاني (٥/٤٠٤) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٢٨/٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٧٣) .

⁽٤) التاج والإكليل (٤/ ٥٤٨) .

⁽٥) في (ق) : المشرقية .

⁽٦) في الأصل: القرض.

⁽٧) المدخل (٦٦/٤) .

وَالسَّكَةُ [غَيْرُ مُتَّفِقَة] (١) أَوْ فِي الغَسِّ بِالنُّحَاسِ وَعَدَمِ الغَسِّ بِهِ فَتُوجِدُ هَذِهِ السَّكَةُ فِي بَلَد دُونَ [بَلَد] (٢)، [وَإِنْ وُجِدَتْ] (٣) فَتُوْخَذُ بِزِيادَةَ أَوْ نُفْصَانَ ؟ أَلاَ تَرَى أَنَّ دَرَاهِمَ المَغْرِبُ لَيْسَتْ كَدَرَاهِمَ إِفْرِيقَيَّةَ ، وَلَيْسَتْ دَرَاهِمُ الْإِسْكَنْدَرِيَّة كَدَرَاهِمَ [الديار] (٤) المصْرِيَّة كَدَرَاهِمَ الْإِسْكَنْدَرِيَّة ، وَلَيْسَتْ دَرَاهِمُ الْإِسْكَنْدَرِيَّة كَدَرَاهِمَ [الديار] (٤) المصْرِيَّة بِعَيْنَ الْإِسْكَنْدَرِيَّة ، وَلَيْسَتْ دَرَاهِمُ الْإِسْكَنْدَرِيَّة بَعِيْنَهَا بَلَ غَيْرُهَا فَيَدْخَلَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ اخْتَلَافَ البِلاَد وَالْأَقَالِيمِ [فِي] (٥) سككنها ، فَإِذَا بَقِي لَبَعْضِهِمْ عَنْدَ بَعْضِ شَيْءٌ فَيَقْبِضَهُ فَي مَوْضَعِ وَلَيْسَتْ تَلْكَ الفِضَّةُ بِعَيْنِهَا بَلُ غَيْرُهَا فَيَدْخَلَ فَي ذَلِكَ التَّفَاضُلُ وَالْجَهَالَةُ وَالوُقُوعِ فِي الرَّبَا المَنْصُوصُ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنْ صَاحِب فِي ذَلِكَ التَّفَاضُلُ وَالْجَهَالَةُ وَالوُقُوعِ فِي الرَّبَا المَنْصُوصُ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنْ صَاحِب فَي ذَلِكَ التَّفَاضُلُ وَالْجَهَالَةُ وَالوُقُوعِ فِي الرَّبَا المَنْصُوصُ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنْ صَاحِب فَي ذَلِكَ التَّفَاضُلُ وَالْجَهَالَةُ وَالوُقُوعِ فِي الرَّبَا المُنْصُوصُ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنْ صَاحِب وَلَكَ التَّفَاضُلُ وَالْجَهَالَةُ وَالوَقُوعُ فِي الرَّبَا المُنْصُوصُ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنْ صَاحِب الشَّرِيعَة وَالوَقُ مَنْ عَلَيْهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهُ وَسَلَامُ عَلَيْهُ وَسَلَّامً عَلَيْهُ وَسَلَامً عَلَيْهُ وَسَلَّامً عِنْ الفَضَةَ بِالفَضَة بِالفَضَة بِالفَضَة وَالدَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِللَّا سَوَاءً بِسَوَاء ، وأَمْرَنَا أَنْ نَشْتَرِي الفِضَةَ بِالذَّهَبِ إِلاَ هُولِكَ اللهِ عَلَيْهِ الْمَاسَلَةُ الْمَالَوفِهَ الْبَعْضَهُ عَلَيْهُ وَالْوَقُولُ وَالْوَقُولُ وَالْمُ وَالْمُ وَلَيْسَانَا إِلَى اللهَ عَلَيْهِ وَالْمَالَالَةُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَلَا اللهُ عَلَيْهُ وَلَا اللهُ عَلَيْهُ وَالْوَلَوْلَ وَالْمُولَالَةُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْكُ الْتَعْفَلُ وَالْمُهُ عَلَيْهُ وَالْوَلَعَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَ

إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنْ يُعْطِيَ مَنْ بَقِيَتْ لَهُ دَرَاهِمُ فِي ذَمَّةِ الأَخَرِ [بِأَنْ يَأْخُذَ] (٧) ذَهبًا بِقَدْرِ مَا يُسَاوِي الذَّهبَ فِي المُوْضِعِ الَّذِي أَخَذَ مَنْهَ الفِضَّةَ فِيهِ ثُمَّ يَصْرِفُ الذَّهبَ لِنَفْسِهِ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ إِنْ شَاءَ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في « المدخل » : مختلفة .

⁽٢) في « المدخل » : أخرى .

⁽٣) في الأصل : فإن أخذت ، والمثبت من « المدخل » .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في « المدخل » : و .

⁽٦) تقدم تخريجه .

⁽٧) سقط من الأصل .

نُوازِلُ الْقَرْضِ

فَائُدَةٌ : ذَكَرَهَا (مَحْ) فِي « كَبِيرِه » وَلَفْظُهَا ذَكَرَ الوَاحِدِي فِي تَفْسيرِ سُورَةِ الْحَديد صِفَةَ القَرْضِ الْحَسَنِ فَقَالَ : قَالَ أَهْلُ العلْمِ : القَرْضُ الْحَسَنُ أَنْ يَجْمَعَ بِهِ خَلاَلا ، وَأَنْ يكُونَ مِنْ أَكْرَمِ وَأَجْوَدِ مَا يَمْلكُهُ ، لاَ مِنْ رَدِيء ، وَأَنْ يكُونَ فِي خَلاَلا ، وَأَنْ يكُونَ مِنْ أَكْرَم وَأَجْوَدِ مَا يَمْلكُهُ ، لاَ مِنْ رَدِيء ، وَأَنْ يكُونَ فِي حَال صحَّتِه وَعَافِيته وَرَجَايَة الْحَيَاة ، وَأَنْ يَضَعَهُ فِي الأَحْوَج الله تَعَالَى فَلا يُرَائِي وَأَنْ يَكُمُنَهُ ، وَأَنْ لاَ يَسَعَهُ مَنَّا وَلا أَدًى ، وَأَنْ يَقْصُدَ بِهِ وَجْهَ الله تَعَالَى فَلا يُرَائِي وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَب مَاله إلَيْه ، وَالْقَرْضُ مِنْ خَيْثُ ذَاتِه مَنْدُوبٌ إِلَيْه فَهُو مِنَ الْمَعْرُوف المُرَغَّبِ فِيهِ شَرْعًا وَقَدْ يَعْرِضُ لَهُ مَا يُصِدِّ مَا أَوْ مَكْرُوهًا . اه . الْمَادُ مِنْهُ .

وَفِي (مج) : فَيَجِبُ : إِذَا احْتَاجَ الْمُسْتَقْرِضُ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ . وَيُحْرُمُ إِذَا كَانَ الْمُسْتَقْرْضُ يَسْتَعْملُهُ فِي حَرَامٍ .

وَيُكُرْهُ : إِذَا كَانَ يَسْتَعْمَلُهُ فِي الْمَكْرُوهِ ، والسَّلَفُ خَيْرٌ مِنَ الصَّدَقَةِ ، قَالَ بَعْضُ السَّلَف : كُنَّا لاَ نَعُـدُهُ شَـيْئًا ثُمَّ ذَهَبَ ذَلِكَ وَبَقِي اللهَّلَف ، وَرَأَى النَّبِيُّ ـ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ ـ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِ الجَنَّة السَّلَف ، وَرَأَى النَّبِي لَ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ ـ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِ الجَنَّة : درْهَمُ السَّلَف بَثَمَانِيَة عَشْرَ وَدرْهَمُ الصَّدَقَة بِعَشْرَة فَقَالَ لِجَبْرِيلَ : مَا للسَّلَف أَكْثَرُ مِنَ الصَّدَقَة وَيُردَدُ وَالصَّدَقَة لاَ تُردَدُ ؟ فَقَالَ جِبْرِيلُ ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لأَنَّ المُسْتَقْرِضُ لاَ يَسْتَقْرِضُ إلاَ للْحَاجَة . اهـ .

وَزَادَ (س) : وَالسَّائِلُ يَسْأَلُ وَعَنْدَهُ .

وَزَاد النَّفْرَاوِيِّ : وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ مِنْ القَرْضِ لأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ لاَ يَأْخُذُ بَدَلَ الصَّدَقَةَ بِخِلَف المُقْرِضِ ، وَالحِدِيثُ ضَعِيفٌ أَوْ مَحْمُ وَلٌّ عَلَى صَدَقَةً لَمْ تَقَعْ المَوْقِعَ مَعَ قَرْضٍ وَقَعَ لِمَكْرُوبٍ انْدَفَعَتْ عَنْهُ كُرْبَتُهُ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . ٢٠٦ ----- الجزء الثالث

(١٤٤٩) [١] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ سَلَفِ ظَرْفِ مَمْلُوءٍ مِنَ الزَّرْعِ مَثَلاً هَلْ هُوَ جَائزٌ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ ؛ فَفِي (عج) : وَيَجُوزُ قَرْضُ مِلْ ِ مِكْيَالٍ مَجْهُولٍ عَلَى أَنْ يُرَدَّ مِثْلُهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٠) [٢] سُؤَالٌ عَنْ الحُكْمِ فِي اشْتِرَاطِ الْمِثلِ فِي صُلْبِ عَقْدِ القَرْضِ؟

جَــوَابُهُ: مَا فِي (س) ولَفْظُهُ : وَفِي اشْـتِرَاطِ رَدِّ المِثْلِ ثَالِثِهَا يَفْـسَدُ فِي الطَّعَامِ. اهـ .

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ (عج) بِقَوْلِه: قَالَ ابْنُ نَاجِي فِي قَوْلِ « الرِّسَالَةِ »: (إِلاَّ أَنْ يَقْرِضَهُ شَيْئًا فِي مِثْلِهِ صِفَةً) (١): وَمِقْدَارًا يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ اشْتِرَاطِ مَا يُوجِبُهُ الحُكْمُ .

وَقَدْ اخْ تَلَفَ فِي فَسَادِ القَرْضِ بِذَلِكَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقُوالٍ : ثَالِثُ هَا : المَنْعُ فِي الطَّعَامِ فَإِنْ وَقَعَ فَسَخَ . اه .

⁽۱) انظر : « الرسالة » (ص/۲۱٦، ۲۱۷) .

⁽٢) انظر : « الذخيرة » (٥/ ٢١٩) .

⁽٣) زيادة من « الذخيرة » .

⁽٤) في « الذخيرة » إذا .

⁽٥) في الأصل : وإن ،والمثبت من « الذخيرة » .

[كُسرِه] (١) وَلاَ [يُفِيدُ] (٢) العَقْدُ لِعَدَمِ النَّفْعِ لِللْمُقْرِضِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٤٥١) [٣] سُؤَالٌ: أَيَجُوزُ لِرَدِّ القَرْضِ التَّصْدِيقُ لِلْمُقْرِضِ فِي الكَيْلِ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لفَقْد عِلَّة مَنْعِ التَّصْديقِ فِي ذَلِكَ فِي ابْتِدَائِهِ وَهِيَ احْتِمَالُ وجدانِ نَقْصٍ فَيَعْتِفَرَهُ المُقْتَرِضُ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ فَيَصِيـرُ سَلَفًا بِزِيَادَةٍ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٢) [٤] سُؤَالٌ: عَنْ سَلَفِ الطَّعَامِ بَيْنَ الجِيرَانِ دُونَ تَحَرِّ وَلاَ وَزْنٍ لاَ فِي الابْتِدَاءِ وَلاَ عِنْدَ الرَدِّ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ ؛ فَفِي (عج) [ق / ٥٨٤] عَن « التَّوْضيح) : يَجُوزُ سَلَفُ مَا قَلَّ مِنَ الْخُبَزِ لِلجِيرَانِ مِنْ غَيْرِ تَحَرِّ وَلاَ وَزْنِ بَلْ عَدَدًا فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَابِ القَرْضِ : لاَ يَجُوزُ قَرْضُ الجُزَافَ إلاَّ مَا قَلَّ كَرَغِيف . اهد . واستَظْهَرَ (عبق) الفَرْضِ : لاَ يَجُوزُ قَرْضُ الجُزَافَ إلاَّ مَا قَلَّ كَرَغِيف . اهد . واستَظْهَرَ (عبق) إلْغَاءَ قَيْد القلَّة . قَالَ : ويُؤيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ (مخ) عَن ابْنِ شَعْبَانَ : لاَ بَاسَ أَنْ يَتَسَلَّفَ الجِيرَانُ فِيمَا بَيْتَهُمْ الجُبْزُ وَالْحَمِيرَةَ وَيَتَعَاطُونَ السِّرَاجَ فَإِنْ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي الرِّزْقِ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٣) [٥] سُؤَالٌ عَـمَّنْ تَسَلَّفَ خَصِيَّ غَنَمٍ أَيَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَهُ بِطَعَامٍ أَوْ غَيْره أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ بِطَعَامٍ وَلاَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ طَعَامٌ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ كَمَا أَتِي بِهِ الفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الحَاجِّ الشَّنْجَيطِيِّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ آمِينَ ـ وَأَحْرَى فِي الجَـوَازِ إِنْ قَضَاهُ بِعَـيْنِ أَوْ عَرَضٍ وَلَكِنْ لاَ بُدَّ مِنْ وَرَضِي عَنْهُ آمِينَ ـ وَأَحْرَى فِي الجَـوَازِ إِنْ قَضَاهُ بِعَـيْنِ أَوْ عَرَضٍ وَلَكِنْ لاَ بُدَّ مِنْ

⁽١) في « الذخيرة » : فهذا مكروه .

⁽٢) في « الذخيرة »: يفسد

تَعْجِيلِ الْمَأْخُوذِ قَضَاءً لِئَلاَّ يَلْزَمَ فَسْخُ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، وَلاَ يَجُوز أَنْ يَقْضِيَهُ بِحَيُوانَ مِنْ جِنْسِهِ ؛ فَفِي بَعْضِ بِحَيُوانَ مِنْ جِنْسِهِ ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوَى الفَقِيهِ أَخْمَدَ الْمُتَقَدِّمَ ذَكْرُهُ : وَسُئُلَ عَمَّنْ بَاعَ خَصِيَّ الغَنَمِ بِثَوْبٍ أَوْ دَنَانِيرَ إِلَى أَجَلٍ هَلْ يَجُوزُ قَضَاءُ ذَلِكَ الثَّمَنِ بِحَيَوانٍ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَـابَ بِعَدَمِ الجَوَازِ ؛ قَـالَ : وكَذَلكَ السَّلَفُ ، وزَادَ مَا نَصُّهُ : وأَمَّا مَنْ تَعَدَّي عَلَيْهِ فَتَرَتَّبَتْ قيـمَتُهُ فِي ذَمَّتِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَضَـاءُ تِلْكَ القِيمَةِ بِحَـيَوانِ مِنْ جِنْسِهِ. اهـ كَلاَمُهُ بِلَفْظه ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٤) [٦] سُوَالٌ عَمَّنْ أَقْرَضَ ضَائِنَةً لآَخَرَ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَضَائِهَا خَصِيَّ غَنَم أَمْ لاَ؟

جَـوَابُهُ: سُئِلَ الفَقيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشِمِ الغَـلاَوِيَّ عَمَّنْ أَقْرَضَ كَبْشًا فَحْـلاً فَهَلْ لَهُ عِنْدَ القَضَاءِ أَنْ يَأْخُذَ كَبْشًا خَصِيًا أَمْ لاَ يَجُوزُ كَمَا فِي السَّلَمِ لِقَوْلِ خَلِيلٍ : (وَبَيْعُهُ بِالْسَلّمِ فِيهِ مُنَاجَزَةٌ)(١) ؟

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - بِقَوْله : لاَ نَصَّ عِنْدِي فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَة ، وَمُقْتَضَى تَعْلَيلِهِمْ لَمَسْأَلَة السَّلَمِ الَّتِي أَشَرْتُمْ لَهَا المَنْعِ فِي القَرْضِ لأَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَذَ عَنْ دينِهِ مُخَالَفًا فِي الصِّفَةِ فَهُوَ مُعْتَاضٌ وَالْمُعاوَضَةُ بَيْنَ الْخَصِيِّ وَالفَحْلِ مِنَ الغَنَمِ لاَ تَجُوزُ عَلَى المَشْهُورِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيُوانِ مِنْ جِنْسِهِ . اه. . لاَ تَجُوزُ عَلَى المَشْهُورِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيُوانِ مِنْ جِنْسِهِ . اه. .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ الْمُعَاوَضَةُ بَيْنَ الْحَصِيِّ فِي الْغَنَمِ وَأُنْثَى الضَّأْنِ عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » وَهُوَ الْمَشْهُورُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل كَانَ مُتَوَطِّنًا بِالْبَحْرِ وَتَسَلَّفَ [كلت] (٢) منْ بَعْض [البَحْر وَوَرَثَتُهُ بِوَلاَتَةَ بَوَلاَتَةَ الله منْ البَحْر وَوَرَثَتُهُ بِوَلاَتَةَ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

⁽٢) هكذا بالأصل.

⁽٣) كلمة بالأصل لم أتبينها .

وَوَصْلُهُمْ مَثْرُوكَةٌ وَأَرَادُوا قَضَاءَ [الكلت](١) [لِربِّهِ](٢) فَهَلْ تَعْتَبَرُ قِيمَتُهُ بِمَوْضع السَّلَف أَوْ فِي مَوْضِع القَضَاء ؟

جَوابُهُ : قَالَ (ق) (٣) نَاقِلاً عَنِ الطِّرازِ : مَنْ أَقْرَضَ مِنْ فَتْنَةَ وَوَقَعَتْ فِيهِ أَوْ جَوُعٍ فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ البَلَدِ أَنْظِرَ فَإِنْ آيَسَ مِنْ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ إِلاَّ بَعْدَ الزَّمَنِ الطَّوِيلِ فَلَهُ أَخْدُهُ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ البَلَدِ أَنْظِرَ فَإِنْ آيَسَ مِنْ الرَّجُوعَ الرَّجُوعَ الرَّجُوعَ الرَّجُوعَ الرَّجُوعَ الرَّجُوعَ الرَّجُوعَ فَي مَوْضِعِ السَّلَفِ ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ فِي مَوْضِعِ السَّلَفِ ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ فِي مَوْضِعِ السَّلَفِ ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ فِي مَوْضِعَ السَّلَفِ ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ فِي مَوْضِعَ السَّلَفِ ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ .

وَفِي « نَوَازِلِ البَرْزَلِيِّ » : فِي رَجُلِ تَسَلَّفَ فُلُوسًا أَوْ دَرَاهِمَ بِالبِلاَدِ المَشْرِقِيَّةِ ثُمُّ جَاءَ مَعَ الْمَقْرِضِ إِلَى بَلَدِ المَغْرِبِ ، فَوَقَعَ الحُكْمُ بِأَنَّهُ يَغْرَمُ لَهُ قِيمَتَهَا فِي بَلَدِهَا يُومَ الحُكْم . اه. . والله تَعَالَى أَعْلَم .

(١٤٥٦) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَقْرَضَ عَدِيلَةً لِشَخْصٍ وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عِنْدِهِ فِي قَضَائِهَا زَرْعًا أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلاَ نَظَرٌ وَلاَ يَفْتَرِقَا حَتَّى قَبَضَ الزَّرْعَ كَمَا فِي « المَعْيَارِ » عَنْ ابْنِ لَبَابَةَ وَلَمْ يُضْمِراَ ذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ مُعَاقَدَةِ السَّلَفِ وَلَمْ تَجْدِ بِهِ عَادَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَاي وَلاَ غَرَضٌ كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ السَّلَفِ وَلَمْ تَجْدِ بِهِ عَادَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَاي وَلاَ غَرَضٌ كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ السَّلَفِ وَلَمْ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٧) [٩] سُؤَالٌ عَنِ المُقْتَرِضِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ القَرْضِ فِي القَضَاءِ مُقَوَّمًا كَانَ أَوْ مَثْلِيّا أَوْ يَفْصِلُ فَي ذَلكَ ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ رَدُّ عَيْنِهِ مِثْلِيًّا كَانَ أَوْ مُقَوَّمًا حَيْثُ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمَا يُشِيرُ

⁽١) هكذا بالأصل.

⁽٢) هكذا بالأصل.

⁽٣) انظر : « المتاج والإكليل » (٨/٤) و «مواهب الجليل » (١٤/ ٥٤) و «منح الجليل » (١٤/ ٤٥) و «منح الجليل » (١٩/٥) .

إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الحَاجِبِ بِقَـوْلِهِ : (وَلَهُ رَدُّ العَيْنِ أَوْ المِثْلِ مَا لَمْ تَتَـغَيَّر)(١) الخ . اهـ .

وَنَحْوُهُ فِي (ق) و (ح) .

وأَمَّا قَوْلُ (مِنِ) (٢) : إِنَّ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ الَّذِي اقْتَرَضُهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مِثْلِيّ . فَقَدَ اعْتَرَضَهُ الفَقِيدُ الحَاجُّ الحَسَنُ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِر ، وَلاَ يُسْلِمُ لَهُ فِيهِ وَذَلِكَ إِنَّهُ عَيْرُ ظَاهِر ، وَلاَ يُسْلِمُ لَهُ فِيهِ وَذَلِكَ إِنَّهُ عَيْرُ طَاهِر ، وَلاَ يُسْلِمُ لَهُ فِيهِ وَذَلِكَ إِنَّهُ عَيْرُ طَاهِر ، وَلاَ يُسْلِمُ لَهُ أَعْدُ مِنْ إِنَّهُ عَيْرُ مَنْ المَّوْلِ بِجَوْرَازِ قَرْضِهَا لَمْ تَحِلْ لَهُ . اه. . المُرَادُ مِنْ كَلاَمه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ مِنْ رَجُلِ أَمْدَادًا مِنَ الأُرْزِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الْمُوْرِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الْمُوْرِضُ القَصْاءَ بِالزَّرْعِ وَلَمْ يَعْشُرْ عَلَى ذَلِكَ إِلاَّ بَعْدٌ فَوَاتِ الأُرْزِ بِالأَكْلِ وَالأُرْزُ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ كَادَ أَنْ يَعْدِمَ . مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ القَرْضَ المَذْكُورَ فَاسِدٌ كَمَا لاَ خَفَاءَ فِي ذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَقَدَ اخْتَلَفَ فِي القَرضِ الفَاسِدِ وَالمَشْهُورُ رَدَّهُ إِلَى حُكْمِ البَيْعِ الفَاسِدِ .

ق (٣) _ نَاقِلاً عَنِ ابْنِ شَاسٍ : أَكْثَرُ الْمُتَأْخِّرِينَ فِي رَدِّ فَاسِدِ القَرضِ [عَلَى]^(١) رَدِّهِ إِلَى حُكْم الْبَيْعِ الفَاسِدِ . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَرُدَّتُ إِلاَّ أَنْ تَفُوتُ بِمُفَوِّتِ البَيْعِ الفَاسِدِ بِالقِيمَةِ كَفَاسِده) (٥) . اهـ .

وَمَحَلَّ الدَّلالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (كَفَاسِدِهِ) : أَيْ كَفَاسِدِ البَيْعِ لأَنَّ القَرْضَ إِنَّمَا

 ⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٣٧٤) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٥/ ٢٣٢) .

⁽٣) التاج والإكليل (٤/ ٤٦ه) .

⁽ع) سقط من الأصل.

⁽٥) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

فَسَدَ وَفَاتَ فَيُرَدُّ إِلَى فَاسِد أَصْلِه وَهُوَ البَيْعُ مِنْ كَوْنِهِ تَجِبُ لَهُ قِيمَةُ الْقِيمَةِ إِنْ كَانَ مُقَوَّمًا أَوْ مثْلَهُ إِنْ كَانَ مثْلَيَّا ، هَذَا مَا عَلَيْه الأَكْثَرُ مِنْ أَئمَّتَنَا .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ الوَاجِبَ عَلَى الْمُقْتَرِضِ [ق / ٥٨٥] الأُرْزُ لأَنَّ الأُرْزَ مِنْ ذَوَاتِ الأَمْثَالِ وَحِينَتْذ فَيْكَلَّفُ المُقْتَرِضُ بِشَرَاءَ المثْلِ وَلَوْ بِأَعْلَى ثَمَنٍ لأَنَّ مُراعَاةً غَرَضِ المُقْرِضِ فِي أَخْذ قَرْضه فِي حَال مُراعَاةً غَرَضِ المُقْرِضِ فِي أَخْذ قَرْضه فِي حَال غَلاَئِهِ لبيعه بربُح أَوْ يَنْتَفعَ به فِي الحَال إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْه ، وَفِي الحَديث: « إِنَّ غَلاَئِهِ لبيعه بربُح أَوْ يَنْتَفعَ به فِي الحَال إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْه ، وَفِي الحَديث: « إِنَّ لصَاحِب الحَقِّ مَقَالاً » (١). انْظُو : « نَواذِلِ الفقيهِ الحَاجِ الحَسَنِ » . اه . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَـواَبُهُ: فَفِي (عج): أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ الْمَهْدِي بِهَدَيَّهِ تَأْخِيرَهُ بِالدَّيْنِ وَنَحْوِه وَإِنَّمَا قَصَدَ وَجْهَ الله تَعَالَى _ فَإِنَّهُ لاَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الإِهْدَاءَ ، وَلاَ يَحْرُمُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ القُبُولَ وَلَكِنْ يُكْرَهُ لَهُ القَبُولُ حَيْثُ كَـانَ يُقْتَدَى بِهِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَة لِمَا بِيْنَهُمَا وَبَيْنَ الله تَعَالَى ، وأَمَّا الظَّاهِرُ فَيُمْنَعُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ فِي بيُـوعِ الأَجَالِ عَنْ بينَهُمَا وَبَيْنَ الله تَعَالَى ، وأَمَّا الظَّاهِرُ فَيُمْنَعُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ فِي بيُـوعِ الأَجَالِ عَنْ (ق) (٢) أَوَّلُ بيُوعِ الأَجَالِ مَا يُوافِقُ هَذَا فَإِنَّهُ قَالَ : قَالَ ابْنُ رُشَد : سَمِعَ أَبُو زَيْد: إِنْ كَانَ أَعْطَى حَامِلُ الطَّعَامِ [رَبَّهُ] (٣) عَنْ [نَقصِ] (١) طَعَامِهِ ذَهَبًا لَمْ يَجُزْ إِنْ كَانَ انْتَقَدَ كَرَاءَهُ .

ابْنُ رُشْد : لته مُتهِما عَلَى أَنَّ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ مِنَ الكِرَاءِ بَعْضُهُ عَلَى حَمْلِ الطَّعَامِ وَبَعْضُهُ سَلَفٌ فَيَدْخُلُهُ البَيْعُ وَالسَّلَفُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى فَاعِلِهِ فِيهَا بَيْنَهُ

⁽١) تقدم تخريجه .

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٣٨٩) .

⁽٣) في الأصل : وربه .

⁽٤) في الأصل: بعض.

وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَعْمَلاً عَلَى ذَلِكَ وَفِيهَا مَنْ ابْتَاعَ سِلْعَةً إِلَى أَجَلٍ بِنَصْفِ دِينَارٍ فَلَمَّا وَجَبَ البَيْعُ أَعْطَاهُ دِينَارًا وَرَدَّ عَلَيْهِ [](١) دَرَاهِمَ لَمْ يَجُزُ

اللَّخِميُّ : لِتُهْمَتِهِمَا وَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِمَا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى . اه. .

وَتَقَدَّمَ أَيْضًا فِي بَيُوعِ الآجَالِ أَنَّ المَنْعُ مِنَ الصُّورِ الَّتِي حُكْمُهَا المَنْعُ إِنَّمَا هُو بِحَسْبِ الظَّاهِ حَيْثُ صَحَّ القَصْدُ . اه . وَنَصَ (ح)(٢) وَابْنُ رُشْد : لاَ يَحِلُّ لَمَنْ عَلَيْهِ [دَيْنٌ مِنْ بَيْعِ أَوْ سَلَفَ أَنْ يُهْدِيَ لَمَنْ لَهُ عَلَيْهِ](٣) الدَّيْنُ هَديَّةً وَلاَ أَنْ يُطْعَمَهُ طَعَامًا رَجَاءَ أَنْ يُؤَخِّرَهُ بِدَيْنَهِ ، وَلاَ يَحِلُّ لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَضِهِ ، وَجَائِزٌ لَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ مَنْ عَرَضِهِ ، وَجَائِزٌ لَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْصِدُ ذَلِكَ وَلاَ أَرَادَهُ](٤) فَصَحَّتْ نَيَّةُ فَيه كَمَا كَانَ يَفْعَلُ ابْنُ شَهَاب ، ويكثرهُ للذّي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَضِهِ ، وَجَائِزٌ لَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَنْ يَقْعَلُ ابْنُ شَهَاب ، ويكثرهُ للذّي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَقْعَلُ ابْنُ شَهَاب ، ويكثرهُ للذّي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ مَنْ عَرَضِهِ اللّهُ وَإِنْ تَحَقَّقَ صَحَةً نِيَّتِهِ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ مَمَّنْ لِللّهُ يكونَ ذَرِيعَةً لاسْتِجَازَةِ ذَلِكَ حَيْثُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ . اه . المُرادُ مَنْهُ.

وَفِي (مخ) عَاطِفًا عَلَى الجَوَازِ : وَكَذَلِكَ إِنْ كَثُرَتِ الْهَدَيَّةُ جِدًّا بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا التَّأْخِيرَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَلَّتْ جِدًّا أَوْ كَانَتْ مِنْ رَجُلٍ صَالِحٍ لاَ يُتَّهَمُ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٠) [١٢] سُوَّالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ جَارِيَةً وَبَاعَهَا وَرَبَحَ فِيْهَا هَلْ يَرُدُّهُ مَعَ قيمتها أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَرُدُّ الرِّبْحَ وَإِنَّمَا يَرُدُّ القِيمَةَ فَقَطْ يَوْمَ قَبْضِهِ لَهَا لِفَوَاتِهَا وَمِلْكِهِ

⁽١) طمس بالأصل .

⁽٢) مواهب الجليل (٤/ ٥٤٦) .

⁽٣) هذا كله ليس في الأصول التي نقل منها المؤلف .

⁽٤) في (ح) : رآه .

لَهَا بِالْبَيْعِ لِأَنَّ القَرْضَ الفَاسِدَ إِذَا فَاتَ فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى فَاسِدِ أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ البَيْعُ.

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَرُدَّتْ إِلاَّ أَنْ تَفُوتَ بِمُفَوِّتِ البَيْعِ الفَاسِدِ) (١) يَعْنِي : مِنْ حَوَالَةِ سُوقَ فَأَعْلَى _ فَالْقِيمَةُ _ أَيْ : فَيَلْزَمُهُ حِينَئِذَ قِيمَتُهَا يَوْمَ القَبْضِ _ وَلاَ تُرَدُّ _ أَيْ : كَفَاسِدِ البَيْعِ _ لَأَنَّ القَرْضَ إِذَا فَسَدَ يُرَدُّ لِكَيْ فَاسِدِ البَيْعِ _ لِأَنَّ القَرْضَ إِذَا فَسَدَ يُرَدُّ إِلَى فَاسِدِ أَصْله وَهُوَ البَيْعُ .

وَقَـــالَ (مَحْ) (٢)عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ ضَمَــانُ الفَاسِدِ بِالْقَـــبُضِ)(٣) مَا نَصُّـهُ : وَلاَ يَنْتَقِلُ فِيهِ اللَّكُ إِلاَّ بِالْفَوَاتِ عَــلَى المَعْرُوفِ مِنَ اللَّكُ إِلاَّ بِالْفَوَاتِ عَــلَى المَعْرُوفِ مِنَ اللَّهُ اللْمُلْكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُوالِمُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُلِمُ الللْمُولِمُ الللْمُلِمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّلْمُ الللْمُولُولِمُ الللْمُولِمُ اللللْمُولُولُولُولُولُولُولُول

وَقَالَ (س) نَاقِلاً عَنِ الفَاكِهَانِيّ : يَحْرُمُ انْتَفَاعُ الْمُشْتَرِي بِالمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا قَبْلَ فَوَاتِهِ ، وَيَحْرُمُ تَصرُّفُهُ فِيهِ وَشَرَاؤُهُ لَمَّا عَلِمَ فَسَادَ العَقْدِ وَلَكِنْ إِنْ وَقَعَ تَمَّ البَيْعُ وَصَحَّ الملْكُ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي . اهـ . المُرَادُ مِنْهُ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ مَلْكَ الْمُقْتَرِضِ لَهَا بِالْبَيْعِ الْمَذْكُورِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَككَ أَنَّ الرَّبْحَ لَهُ وَلاَ سِيَّمَا القَاعِدَةُ : أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الضَّمَانُ لَهُ النَّمَاءُ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦١) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ فِي فَصْلِ القَرْضِ عَاطِفًا عَلَى المَنْعِ (وَ ذِي الجَاهِ) (٤) هَلُ الْمَنْعُ عَلَى الإِطْلاَقِ أَوْ لا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ البَّنَانِيُّ (٥): قَالَ أَبُو عَلِيّ فِي ﴿ [شَرْحِ](٦) التَّحْقِيقِ ﴾ : إِنَّهُ لاَ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٧) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

^{· (}٣) حاشية الخرشي (٥/ ١٥٩) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

⁽٥) انظر : « الفتح الرباني » مع « شرح الزرقاني » (٥/ ٤٠٧) .

⁽٦) في « البناني » : شرحه .

يُمْنَعُ الأَخْذُ عَلَى الجَاهِ إِلاَّ إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ يَمْنَعُ غَيْرَهُ بِجَاهِهِ مِنْ أَحْد يَجِبُ عَلَى ذِي الجَاهِ دَفْعُهُ عَنْهُ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ مَشْيِ وَلاَ حَرَكَة ، وَإِنَّ قَوْلً الْمُصَنِّف : (وَذِي الْجَاهِ) مُقَيَّدٌ بِهَذَا _ أَيْ : مِنْ حَيْثُ جَاهِهِ فَقَطْ _ كَمَا إِذَا احْتُرِمَ زَيْدٌ مَثَلاً بِذِي جَاهٍ وَمُنِعَ مِنْ أَجْلِ احْتَرَامِهِ فَهَذَا لاَ يَحِلُّ لَهُ الأَخْذُ مِنْ زَيْدٍ .

وَكَذَا قَوْلُ ابْنُ عَرَفَةَ : تَجُوزُ المَسْأَلَةُ لِـلضَّرُورَةِ إِنْ كَانَ يَحْمِي بِسِلاَحِهِ ، فَإِنْ كَانَ يَحْمِي بِجَاهِه فَلا لأَنَّهَا [منْ](١) ثَمَن الجَاه . اهـ .

يَجِبُ أَنْ يُقَيِّدَ بِمَا ذَكَرَهُ ؛ وَبَيَانُهُ : أَنَّ ثَمَـنَ الجَاهِ إِنَّمَا حَرُمَ لأَنَّهُ مِنْ بَابِ الأَخْذِ عَلَى الوَاجِبِ وَلاَ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَذْهَبَ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ .

وَفِي ﴿ المِعْيَارِ » : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ القَوْرِيّ عَنْ ثَمَنِ الجَاهِ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي حُكْمٍ ثَمَنِ الجَاهِ فَمِنْ قَائِلِ بِالتَّحْرِيمِ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي حُكْمٍ ثَمَنِ الجَاهِ فَمِنْ قَائِلِ بِالكَرَاهَةِ بِإَطْلاَقِ ، وَمِنْ مُفَصِّلٍ فِيهِ ، [فَإِنْ كَانَ ذَا] (٢) الجَاهِ يَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةً وَتَعَبِ [أَوْ] (٣) سَفَرٍ فَإِنْ أَخَذَ مِثْلُ أَجْرِ [نَفَقَةً] (١) مِثْلِهِ فَكِلكَ جَائِزٌ وَإِلا حَرُمٌ . اه .

قَالَ أَبُو عَلِي : هَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الحَقُّ .

وَفِي ﴿ المُعْيَـارِ ﴾ أَيْضًا : وَسُـئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ العَـبْدُوسِيِّ عَـمَّنَ [يُجَوّزُ]^(٥) النَّاسَ [مِنَ]^(٦) المَواضِع [المخوفة] ^(٧)وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ فَأَجَابَ : ذَلِكَ

⁽۱) ليست في « البناني » .

⁽۲) في « البناني » : وإنه إن كان ذو .

⁽۳) في البناني : و .

⁽٤) في الأصل: نفقته.

⁽٥) في الأصل: يحرز.

⁽٦) في الأصل: في .

⁽٧) سقط من الأصل.

جَائِزٌ [بِشُرُوط] (١) أَنْ يَكُونَ لَهُ جَاهٌ قَوِيٌّ بِحَيْثُ لاَ يُتَجَاسَرُ عَلَيْهِ عَادَةً ، وأَنْ يَكُونَ سَعَهُمْ عَلَى يَكُونَ سَيْرُهُ مَعَهُمْ بِقَصْدِ تَجْوِيزِهِمْ فَقَطْ لاَ حَاجَةَ لَهُ ، وأَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ عَلَى أَجْرَة مَعْلُومَة أَوْ [ق / ٨٦٦] يَدْخُلَ عَلَى الْسَامَحَةِ [بِحَيْثُ] (٢) يَرْضَى [بِمَا] (٣) يَدْفَعُونَهُ لَهُ . اه.

وَفِي " المعْيَارِ " أَيْضًا : وَسَئُلَ بَعْضُهُمْ عَنْ رَجُلٍ حَبَسَهُ السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ ظُلْمًا فَبَذَلَ مَالاً فِيمَنْ يَتَكَلَّمُ [عَلَيْهِ] (٤) بِجَاهِهِ أَوْ غَيْرِهِ و هَلْ يَجُوزُ ؟ فَأَجَابَ : ظُلْمًا فَبَذَلَ مَالاً فِيمَنْ يَتَكَلَّمُ [عَلَيْهِ] (٤) بِجَاهِهِ أَوْ غَيْرِهِ و هَلْ يَجُوزُ ؟ فَأَجَابَ : نَعَمْ يَجُوزُ ؛ صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُم الْقَاضِي الْحُسَيْنُ وَنَقَلَهُ عَنْ القَفَّالِ . اه. . مِنَ " الْبَنَانِيِّ " وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٢) [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ زَرْعًا مِنَ الحَصَادِ وَأَخَّرَ المُقْرِضَ فيه حَتَّى غَلاَ الزَّرْعُ وَكَادَ يُعْدُمُ فَهَلْ يُكَلِّفُ بِرَدِّ مِثْلِهِ أَوْ يَغْرَمُ قِيمَ تَهُ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَغْرَمُ قِيمَتَهُ فَهَلْ تُعْتَبُرُ يَوْمَ السَّلَفِ أَوْ يَوْمَ القَضَاءِ فِي زَمَنِ الغَلاَءِ أَوْ يَلْزَمُ المُقْرِضَ الصَّبْرُ عَلَيْهِ إِلَى حَصَاد آخَرَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ الْمُقْتَرِضُ مَكَّنَ الْمُقْرِضَ مِنْ أَخْذِ زَرْعِهِ مِرَارًا فَأَبَى ذَلِكَ حَتَّى غَلاَ الزَّرْعُ فَالْحُكُمُ فِي الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (عَج) : مَنْ عَلَيْهِ طَعَامٌ فَأَبَى الطَّالَبُ مِنْ قَبْضِهِ وَبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَمَكَّنَهُ المَطْلُوبُ مِرارًا فَأَبَى مِنْ ذَلِكَ حَتَّى غَلاَ الطَّعَامُ .

قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لَهُ المَكيلَةُ وَإِنَّمَا لَهُ القيمَةُ يَوْمَ عَجْزُهُ عَنْ أَخْذِهِ وَلَمْ يُخْتَلَفُ فِي هَذَا مِنَ الأَحْكَامِ . اهـ ، مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِه .

وَإِنْ لَمْ يُمكِّنْهُ مِنْ أَخْذِهِ فَإِنَّهُ يُكَلَّفُ بِدَفْعِ مكيلتِهِ وَلَوْ بِشَراءٍ بِثَمَنٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ

⁽١) في الأصل : بشرط .

⁽٢) سقط من الأصل .

⁽٣) في الأصل: ما.

⁽٤) في « البناني » : في خلاصه .

كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَتَرَاضَيَا عَلَى شَيْءَ أَخَرَ بَيْنَهُمَا فَلاَ مَنْعَ فِي ذَلكَ لاَنَّ طَعَامَ القَرْضِ يُجَوِّزُ أَخْذَ غَيْرِهِ عَنْهُ لِجَوَازِ بَيْسِعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نُواَزِلُ الرَّهْنِ

(١٤٦٣) [١] سُوَّالٌ عَنْ غَلَّة الرَّهْنِ إِذَا اشْتُرِطَتْ فِي عَقْدِ المَبِيعِ عَلَى غَيْرِ الوَجْهِ الجَائِزِ أَيَفْسَدُ البَيْعُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَـوَابُهُ: قَالَ (عج): إِنَّ المَنْفَعَةَ ـ يَعْنِي مَنْفَعَةَ الرَّهْنِ فِي البَيْعِ مِنْ جُمْلَةَ الثَّمَنِ ، فَاإِذَا وَقَعَتْ عَلَى عَلَى عَلَى حُكْمِ البَيْعِ الثَّمَنِ ، فَاإِذَا وَقَعَتْ عَلَى غَيْرِ الوَجْهِ الجَائِزِ أَفْسَدَتْهُ وَتَجْرِي عَلَى حُكْمِ البَيْعِ الفَّاسِد ؛ وَزَادَ مَا نَصُّهُ: وَإِذَا وَقَعَتْ فِي الْقَرْضِ عَلَى الوَجْهِ الفَاسِد رَدَّ بَدَلَهَا الفَاسِد رَدَّ بَدَلَهَا الْفَاسِد ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٤) [٢] سُوَّالٌ عَنْ رَبِّ الدَّيْنِ إِذَا وُجدَتْ بِيَده سِلْعَةٌ لِلْمَدِينِ بَعْدَ مَوْته أَوْ فَلَسه وَادَّعَى أَنَّهَا رَهْنٌ عِنْدَهُ أَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَلَوْ وَافَقَهُ الرَّاهِنُ أَو الأَمِينُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ حَانَ قَبْلَ المَوْتِ وَالفَلَسِ كَمَا فِي « مُخْتَصَرِ » (خ) ، أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه : (وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَانِعِه لاَ يُفَيدُ وَلَوْ شَهِدَ الأَمِينُ) (١) وَنَحْوُهُ فِي التَّـوْضِيحِ نَقَلَهُ عَنْهُ (ح) . اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٥) [٣] سُوَّالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِحِيَازَةِ الرَّهْنِ وَأُخْرَى عَلَى عَدَمِهِ فَأَيُّهُمَا يُعْمَلُ بِشَهَادتهما ؟

جَواَبُهُ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ: وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ حَازَ ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ لَمْ يَحُوْ ، جَازَتْ شَهَادَةُ [اللّذينَ] (٢) شَهِدَا بِالحَيَازَةِ لاَنَّهُمَا زَادَا بِشَهَادَتِهِمَا عَلَى [اللّذينَ] (٣) لَمْ يَشْهَدَا بِالحِيَازَةِ . اه. . مِنْ (عَجَ) وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱)مختصر خلیل (ص/۲۰۰) .

⁽٢) في الأصل: الذين.

⁽٣) في الأصل: الذين.

(١٤٦٦) [٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى سلْعَةً مِنْ آخَرَ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلِ وَدَفَعَ لَهُ رَهْنًا فيها وَقَالَ لَهُ : إِنْ لَمْ آتِكَ بِالشَّمَنِ عِنْدَ اَلأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَكَ فيه ِ أَيَجُو زُ هَذَا وَيَصِحُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ هَذَهِ المَسْأَلَةَ هِيَ المَعْرُوفَةُ عِنْدَ الأَئِمَّةِ بِغَلْقِ الرَّهْنِ المَنْهِيِّ عَنْهُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ: « لاَ يُعْلَقُ الرَّهْنُ » (١) . اهـ .

وَإِلَيْه تُشيرُ " الْمُدُونَةُ " بِقَوْلِهَا : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلِ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضَ فَرَهْنُكَ بِهِ رَهْنًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكُهُ مِنْكَ إِلَى الأَجَلُ وَلَكَ أَنْ تَحْبِسَ الرَّهْنَ حَتَّى يَجُزُ ذَلِكَ وَيُنْقَضُ هَذَا الرَّهْنُ وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ الأَجَلُ ، ولَكَ أَنْ تَحْبِسَ الرَّهْنَ حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّكَ وَأَنْتَ أَحَقُ بِهِ مِنْ الغُرَمَاءِ وَإِنْ حَلَّ الأَجَلُ وَالرَّهْنُ بِيدِكَ أَوْ بِيد أَمِين تَأْخُذَ حَقَّكَ وَأَنْتَ أَحَقُ بِهِ مِنْ الغُرَمَاء وَإِنْ حَلَّ الأَجَلُ وَالرَّهْنِ بِمَا شَرَطْتَ فيه وَلَكَنَ تَأْخُذَ وَلَكَنَ وَأَنْتَ أَحَقُ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاء ، فَإِنْ فَاتَ تَرُدُّهُ إِلَى رَبِّهِ مَا لَمْ يَفُتُ وَتَأْخُذُ دَيْنَكَ وَأَنْتَ أَحَقُ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاء ، فَإِنْ فَاتَ لَرَدُّ إِلَى رَبِّهِ مَا لَمْ يَفُتُ وَتَأْخُذُ دَيْنَكَ وَأَنْتَ أَحَقُ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاء ، فَإِنْ فَاتَ لَكَ مِلْكُ الرَّهْنِ بِمَا شَرَطْتَ فيه وَلَكَنَّ وَالْتَ أَحَقُ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاء ، فَإِنْ فَاتَ لَكَ وَالسَّلَعِ ، وَأَمَّا الدُّورُ وَالأَرْضُونَ فَلاَ يُفِيتُهُمَا حَوالَةُ سُوقَ وَلاَ طُول زَمَان وَإِنَّمَا الرَّهْنُ وَلَكَ بَمَا اللهُ مِنْ وَالْهَدُمُ ، وَسَواءٌ هَدَمْتَهَا أَنْتَ أُوانَهُ مَلَا الْغَرْسُ والبِنَاءُ وَالهَدُمُ ، وَسَواءٌ هَدَمْتَهَا أَنْتَ أُوانُهُ مَلَ فِي مَا لَلَا عَرُسُ وَالْهَدُمُ ، وَسَواءٌ هَدَمْتَهَا أَنْتَ أُوانُهُ مَلَ عَلَى كَذَا لَا لَاكُولُ لَا لَكُونُ وَإِنَّا اللّهُ مَلَ وَلَكَ فَوْتَ يَوْمَ حَلَّ الْأَجَلُ لَا لَكُونُ وَيَلْوَمُكَ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ حَلَّ الْأَجَلُ لَا لَكُولُ اللّهُ اللهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ مَلَى اللهُ وَلَى اللهُ وَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ وَلَى اللهُ اللهُ وَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ وَلَوْلَ اللّهُ مَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ مَلْ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ مَلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ

⁽۱)أخرجه ابن ماجه (۲٤٤١) وابن حبان (۹۹۳۵) والحاكم (۲۳۱۷) و(۲۳۱۷) والدارقطنی (۳/۳۱) والبیهقی فی « الكبری » (۱۰۰۱) وأبو نعیم فی « الحلیة » (۷/ ۳۱۵) وتمام فی «الفوائد » (۷۱) وأبو الشیخ فی « طبقات المحدثین » (۳/ ۲۱۹) والخطیب فی « تاریخ بغداد» (۷۱) وابن عدی فی « الكامل » (۱/ ۱۷۲) من حدیث أبی هریرة رضی الله عنه ، بسند ضعیف ، ضعفه البوصیری والالبانی وغیرهما .

قلت : وفى الباب أنس ، وجابر بن عبد الله ، ومعاوية بن عبد الله بن جعفر ، ومن حديث سفيان مرسلاً .

وَأَنْتَ لِلسِّلْعَـةِ يَوْمَئِـذِ قَابِضٌ وَتُقَاصِـهِ بِدَیْنِكَ وَتَتَرَادَّانِ الفَـضْلَ. اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٧) [٥] سُؤَالٌ عَـمَّنْ تَرَكَ وَديعَةً عِنْدَ رَجُلٍ وَقَـالَ لَهُ : اقْضِ مِنْهَا دَيْنَ فَكَانَ ، أَيَخْتَصُّ بِهَا فُلاَنٌ دُونَ الغُرَمَاء أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: سُئلَ عَنْ ذَلِكَ الفَقيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشِمِ الغَلاَوِيّ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: لاَ يَحِلُّ لَهُ - يَعْنِي: المُودَعَ بِالْفَتْحِ - أَنْ يَصْرِفَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ غُرَمَاءِ المُودَعَ - بِالْكَسْرِ - لأَنَّهَا صَارَتْ كَالرَّهْنِ يَخْتَصُّ بِهِ المُرْتَهِنُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى المُودَعِ - بِالْكَسْرِ - لأَنَّهَا صَارَتْ كَالرَّهْنِ يَخْتَصُّ بِهِ المُرْتَهِنُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى القَوْلِ بِعَدَمِ افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلَفْظِ مُصَرَّحٍ بِهِ . اهد . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٨) [٦] سُؤَالٌ عَنْ الرَّهْنِ المُعَيَّنِ المُشْتَرَطِ فِي العَقْدِ إِذَا هَلَكَ وَاسْتَحَقَّ مَا الحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ إِذَا هَلَكَ أَوِ اسْتَحَقَّ قَبْلَ قَبْضِهِ خُيِّرِ البَائِعُ فِي فَسْخِ البَيْعِ إِنْ كَانَ المَبْيْعُ قَائِمًا وَأَخَذَ قَيمَتِهُ إِنْ فَاتَ وَفِي إِمْضَاءِ البَيْعِ بِلاَ رَهْنِ وَإِنْ حَصَلَ الهَلاَكُ أَو المَبْيعُ قَائِمًا وَأَخَذَ قَيمَتِهُ إِنْ فَاتَ وَفِي إِمْضَاءِ البَيْعِ بِلاَ رَهْنِ وَإِنْ حَصَلَ الهَلاَكُ أَو اللَّسْتِحُقَاقُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلاَ مَقَالَ للبَّائِعِ إِلاَّ أَنْ يُكْرَهُ المُبَتَّاعُ فَيُخَيَّرُ فِي الفَسْخِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (١): [ق / ٥٨٧] (وأُجْبِرَ عَلَيْهِ إِنْ شَرَطَ بَيْعٍ) إِلَخ . اه. .

وَزَادَ (س) مَا نَصَّهُ : وَكَذَا لَوْ هَلَكَ الْحَـمِيلُ الْمُعَيَّنُ قَبْلَ قَبْضِ المَبِيعِ فَـيُخَيَّرُ اللَّهِ فَيُخَيَّرُ اللَّهِ فَي الفَسْخِ وَعَدَمِهِ وَبَعْدَ قَبْضِ المَبِيعِ لاَ كَلاَمَ لَهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. البَاثِعُ فِي الفَسْخِ وَعَدَمِهِ وَبَعْدَ قَبْضِ المَبِيعِ لاَ كَلاَمَ لَهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. البَاثِعُ فِي الفَسْخِ وَعَدَمِهِ وَبَعْدَ قَبْضِ المَبِيعِ لاَ كَلاَمَ لَهُ ؟ (١٤٦٩) [٧] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّة بَيْعِ الحَاكِمِ الرَّهْنَ إِذَا رَفَعَ المُرْتَهِنُ الأَمْرَ لَهُ ؟

⁽۱) انظر : « التـاج والإكليل » (٥/ ۱۷) و«حـاشـية الخـرشي » (٥/ ٢٥٠) و«مــواهب الجليل » (٥/ ۱۷) ، و« مختصر خليل» (ص/ ٢٠٠) .

جَـواَبُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبَاعَ الحَاكِمُ إِنِ امْتَنَعَ) (١) أَيْ : مِنْ بَسِيْعِ الرَّهْنِ وَهُوَ مُوسَـرٌ ، وَمِثْلُهُ إِذَا كَـانَ عِنْدَ حُلُولِ الرَّهْنِ وَهُوَ مَوسَـرٌ ، وَمِثْلُهُ إِذَا كَـانَ عِنْدَ حُلُولِ الرَّهْنِ وَهُو مَوسَـرٌ ، وَمِثْلُهُ إِذَا كَـانَ عِنْدَ حُلُولِ الأَجَلِ غَائِبًا أَوْ مَيِّتًا وَيَبِيعُ عَلَيْهِ دُونَ سَجْنِ وَلاَ حَمِيلٍ كَمَا قَالَهُ ابْنُ رُشْدُ وَغَيْرِهِ ، وَهُو صَرِيحُ كَـلاَمِ المُصنَف ، وقيل : يُسْجَنُ حَتَّى يَبِيعَ عَلَيْهِ وقيـل حَتَّى يَأْتِي وَهُو صَرِيحُ كَـلاَمِ المُصنَف ، وقيل : يُسْجَنُ حَتَّى يَبِيعَ عَلَيْهِ وقيـل حَتَّى يَأْتِي بِحميلِ بِالْمَالِ لِيَبِيعَهُ انظر (س) . اه. .

وَقَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِهِ » نَاقِلاً عَنْ « البَيَانِ » (٢): الَّذِي جَرَي بِهِ العَمَلُ أَنَّ القَاضِيَ لاَ يَحْكُمُ بِبَيْعِ السَّهْنِ لِلْمُرْتَهِنِ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ الدَّيْنُ وَالرَّهْنُ وَمِلْكُ الرَّاهِنَ لَهُ وَيَحْلفَ يَمِينُ القَضَاء .

قَالَ حلولوا : يُرِيدُ : إِذَا كَانَ الّذي عَلَيْهِ الدَّينُ غَائِبًا أَوْ مَيَّتًا ، وَعَنْ ابْنِ عَتَّابِ فِي الثَيَابِ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ مَلْكِ الرَّاهِنِ لَهَا ، وَخَالَفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ ، وَلَابْنِ رُشْد : إِنَّمَا الخِلاَفُ إِذَا أَشْبَهَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يُشْبِهُ فَلاَ يَبِيعُهُ السَّلْطَانُ . اه . .

وَفِي (س) : وَاخْتُلِفَ هَلْ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ مِلْكِ الرَّاهِنِ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ مخْرجَيْنِ عَلَى المَذْهَب .

ابْنُ رُشْد : وَذَلِكَ إِذَا أَشْبَهُ ، أَمَّا إِنْ لَمْ يُشْبِهُ كَرَهْنِ الرَّجُلِ حُلِيّا أَوْ تَوْبًا لاَ يُشْبِهُ ، أَوْ اللَّرْأَة سَلاَحًا ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ المَلْكَيَّة ، وَهَذَا فِي غَيْرِ المُسْتَعَارِ ، يُشْبِههُ ، أَوْ المَرْأَة سَلاَحًا ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إِثْبَاتُ المَلْكَيّة ، وَهَذَا فِي غَيْرِ المُسْتَعَارَ أَلَمْ يَكُنْ سَلُطَانٌ بَاعَه بِحَضْرَة وَمَ أَمَا المُعَدُولِ ، وَلَوْ يُفَرِقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ العَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَمْضِي بِحَضْرَتهِمْ ويُباعُ العُدُولِ ، وَلَوْ يُفَرِقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ العَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَمْضِي بِحَضْرَتهِمْ ويُباعُ المُعْدَولِ ، وَلَوْ يُفَرِقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ العَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَمْضِي بِحَضْرَتهِمْ ويُباعُ المُعْدَولِ ، وَلَوْ يُفَرِقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ العَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَمْضِي بِحَضْرَتهِمْ ويُباعُ المَيْرِ وَيَعْلَى الْمَعْمُ وَيُباعُ اللّهُ يَعْمُ وَيُلِكُ مَنْ وَذَلِكَ يَجْرِي الْمَسْرِ فَي مَجْلُسٍ وَالكَثِيرُ فِي أَلَّهُ مِنْ أَكْثُورُ مِنْهُ فِي أَكْثُولُ مِنْ ذَلِكَ مَالُ المُفْلِسِ وَعَجَلَّ بَيْعَ الْحَيْدُوانِ . . . وَهَلْ أُجْرَةُ السَّمْ سَارِ عَلَى المُرْتَهِنِ أَوِ الرَّاهِنِ ؟ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ . اهد . المُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ السَّمْسَارِ عَلَى المُرْتَهِنِ أَو الرَّاهِنِ ؟ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ . اهد . المُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰۱) .

⁽٢) انظر : « البيان » (١١/ ١٥ ـ ١٨) .

وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٠) [٨] سُوَالٌ عَمَّنْ ادَّعَیْتَ عَلَیْه دَیْنًا فَأَعْطَاكَ بِه رَهْنًا یُغَابُ عَلَیْه فَضَاعَ عَلَیْك ثُمَّ تَصَادَقْتُمَا عَلَی بُطْلاَنِ دَعْوَاكَ أَوْ أَنَّهُ قَضاكَ . أَتَضْمَنُ الرَّهْنَ أَمَّ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّكَ ضَامِنٌ لَهُ كَمَا فِي « الْمُدَوَّنَةِ » . اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧١) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهَنَ سلْعَةً ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهَا لِغَيْرِهِ أَيَصْدُقُ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَمَنْ رَهَنَ عَبْدًا ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ إِقْرَارُهُ فِي هَذَا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٢) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ المُرْتَهِنِ إِذَا سَافَرَ بِالرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ وَتَلَفَ هَلْ عَلَيْه ضَمَانُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (ح) (١) : إِذَا سَافَرَ الْمُرْتَهِنُ [بِالرَّهْنِ] (٢) بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ ضَامِنٍ .

قَالَ فِي « الْمُدَوْنَةِ »(٣): وَمَنْ ارْتَهَنَ عَبْدًا فَأَعَارَهُ لِرَجُلِ بِغَيْرِ [إِذْنِ](٤) الرَّاهِنِ فَهَلَكَ عِنْدَ اللهُ لَمْ مِنَ اللهِ لَمْ يَضْمَنْ هُو وَلاَ المُسْتَعِيرُ ، وَكَذَلَكَ إِنْ اسْتُودَعَهُ وَلاَ المُسْتَعِيرُ ، وَكَذَلَكَ إِنْ اسْتُودَعَهُ وَلاَ المُسْتَعِيرُ ، وَكَذَلَكَ إِنْ اسْتُودَعَهُ وَكَا المُسْتَعِيرُ عَمَلًا أَوْ يَبْعَثَهُ بَعْثًا يَعْطَبُ فِي مِثْلِهِ [عَبْدًا](٥) إِلاَّ أَنْ يَسْتُعْمِلَهُ اللهِ وَعُ أَوِ المُسْتَعِيرُ عَمَلًا أَوْ يَبْعَثَهُ بَعْثًا يَعْطَبُ فِي مِثْلِهِ فَيَ مَثْلِهِ فَيَضْمَنُ . اهد.

⁽١) مواهب الجليل (٧٥/٥).

⁽٢) ليست في (ح) .

⁽٣) مواهب الجليل (٧٧/٥) فـ إنه ينقل منه لا من « المـدونة » ،ومن الملاحـظ أن (ح) ينقــل مـن « المدونة » بالمعنى لا بالنص .

⁽٤) في (ح) : أمر .

⁽٥) في (ح): رجلاً ، وكذا هي في الأصل إلا أنها صوبت في الهامش: عبداً .

وَقَالَ فِي « الذَّحِيرَةِ » (١): فَحِينَئِذٍ يَتَعيَّنُ أَنَّكَ تَسَبَّبْتَ فِي هَلاَكِهِ فَتَضْمَنُ . اهـ.

وَقَـالَ ابْنُ يُونُسَ : قَالَ سَـحْنُونُ : الْمُرْتَهِنُ ضَامِنٌ لِتَعَـدِّيهِ . اهـ . ابْنُ يُونُسَ: وَقِـيلَ : الأَشْبَهُ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ أَنْ يَـضْمَنَ لأَنَّهُ نَقَلَ الرَّقَبَةَ بِغَـيْرِ إِذْنِ يُونُسَ: وَقِيلَ : الأَشْبَهُ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ أَنْ يَـضْمَنَ لأَنَّهُ نَقَلَ الرَّقَبَةَ بِغَـيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا عَلَى وَجْهِ الاسْتَعَمَـالِ فَوجَبَ عَلَيْهِ الضَّـمَانُ كَتَـعَدِّيهِ عَلَى الدَّابَةِ المَيْلِ وَنَحْوِهِ فَعَطَبَتْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَضْمَنُ مَعَ عِلْمِنَا أَنَّ المَيْلَ لاَ تَعْطُبُ فِي مِثْلِهِ . اهـ . وَنَحْوِهُ فَعَطَبَتْ فِي وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٣) [١١] سُـــؤَالٌ عَنْ المُرْتَهِنِ إِذَا ادّعَى رَدَّ الرَّهْنِ وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى تَصَديقِهِ هَلْ أَيْصَدُقُ سَوَاءً قَبَضَ دَيْنَهُ أَمْ لَا سَوَاءً كَانَ مَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى تَصَديقِهِ هَلْ بِيَمِينِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى تَصَديقِهِ هَلْ بِيَمِينِ أَمْ لَا ؟

جَوابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ نَاقِلاً عَنْ سَماعِ عِيسَى عَنِ ابْنِ القَاسِمِ : إِنْ ارْتُهِنَ رَهْنٌ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ فَادَّعَى رَدَّهُ وَقَبَضَ دَيْنَهُ وَأَنْكَرَهُ الرَّاهِنُ حَلَفَ وَضَمِنَ لِلرَّاهِنِ الرَّهْنَ .

ابْنُ رُشْد : لأَنَّ مَا لاَ يَصْدُقُ فِي تَلَفِهِ لاَ يَصْدُقُ فِي رَدِّهِ ، وَلاَ عُلَمُ فِي ذَلكَ خِلاَقًا إِلاَّ مَا فِي أَخِرِ سَمَاعٍ أَبِي زَيْدَ فِي الْوَدِيعَةِ فِيهِ دَلَيلٌ عَلَى تَصْديقهِ فِي دَعْوَى رَدِّ الرَّهْنِ اللَّهْنِ اللَّذِي لاَ يُغَلَّا بُ عَلَيْهِ . رَدِّ الرَّهْنِ اللَّذِي لاَ يُغَلَّابُ عَلَيْهِ . الدَّهْنِ اللَّهْنِ اللَّذِي لاَ يُغَلَّابُ عَلَيْهِ . الدَّهُ اللَّهْنِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُواللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الل

وَنَحْوُهُ فِي (ح) (٢) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ أَنَّهُ رَدَّ الرَّهْنَ إِلَى الرَّاهِنِ وَقَصَبَضَ [دَيْنَهُ] (٣) وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ الرَّدَّ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ إِنْ كَانَ مِمَّا الرَّاهِنِ وَقَصَبَضَ [دَيْنَهُ]

⁽١) انظر : « الذخيرة » (٥/٣١٨) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢٨/٥).

⁽٣) في (ح) : الدين .

يُغَابُ عَلَيْهِ ، قَبَضَهُ بِبَيِّنَة أَوْ بِغَيْرِ بَيِّنَة ، أَوْ كَانَ مِمَّا لاَ يُغَابُ عَلَيْهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهِنِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَبَضَهُ بِبَيِّنَة . قَالَهُ ابْنُ رُشْد وَنَقَلَهُ فِي « النَّوَادَرِ » في كتَابِ الرَّهُونَ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْء مَـمَّا إِذَا ادَّعَى رَدَّهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لِدَيْنِهِ وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ لاَ يَصْدُقُ في ذَلكَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٤) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا ادَّعَى حَائِزُ عَبْدَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ أَنَّهُمَا رَهْنٌ عَنْدَهُ وَقَالَ رَبُّهُمَا : بَلْ أَحَدُهُمَا وَالأَخْرُ وَدِيعَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ أَيَّصُدَقُ أَمْ لاَ ؟ وَعَمَّا إِذَا ادَّعَى حَائِزُ عَبْد رَهْنَ جَميعه وَقَالَ رَبَّهُ : بَلْ نصْفُهُ . مَا الحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ (١) وَشَارِحُهُ (عبق) (٢): (وَالقَوْلُ) بِيمِينَ (لُدَّعِي نَفْيَ الرَّهْنِيَّةَ) [عَنْ] (٣) أَصْلِ الشَّيْءِ أَوْ عَنْ وَاحِد مِنْ مُتَعَدِّد أَوْ عَنْ جُزْء مِنْ مُتَحدِّ كَمَا يُفيدُهُ مَا نَقَلَهُ التَّائِي عَنِ اسْتَظْهَارِ ابْنِ عَرَفَّةَ فِي الثَّالثُ _ أَيْ: لِعُمُومٍ أَنَّ القَوْلَ لَمُدَّعِي نَفْي الرَّهْنِيَّةَ مُخالفًا لِقَوْلِ ابْنِ العَطَّارِ : [أَنَّ القَوْلَ] (٤) لَعُمُومٍ أَنَّ القَوْلَ لَمُدَّعِي رَهْنِيَّة جَمِيعِه . اهـ . وَفِي [ق / ٥٨٩] « المُدَوَّنَة » : لَوْ كَانَ بِيد المُدَّعَي رَهْنِيَّة جَمِيعِه . اهـ . وَفِي [ق / ٩٨٥] « المُدَوَّنَة » : لَوْ كَانَ بِيد المُدَّعِينِ وَهْنِيَّةً جَمِيعِه . اهـ . وَفَي الرَّهِنُ وَقَالَ الرَّهِنُ : رَهَنْتُكَ أَحَدَهُمَا وَأُوْدَعُتكَ الآخَرُ الْعَوْلُ الرَّهْنِ لَأَنَّ مَنِ ادَّعَى فَي سَلْعَة بِيلِهِ أَوْ عَبْدَينِ ذَلِكَ رَهْنَا ، وقَالَ رَبُّهُ مَعَ يَمِينِه . اهـ . وقالَ رَبُّهُ مَعَ يَمِينِه . اهـ . .

وَفِي (س) : وَكَذَلَكَ يَكُونُ الْقَوْلُ لِمُدَّعِ فِي الْـرَّهْنِيَّةَ وَلَوْ فِي سَلْعَةَ وَاحِدَةَ يَقَرُّ بِرَهْنِ بَعْنَضِهَا وَفِي مَالِ عَبْدَهِ وَثَمَـرَةِ نَخْلٍ قَالَهُ فِيً يَقَرُّ بِرَهْنِ بَعْنَضِهَا وَفِي مَالِ عَبْدَهِ وَثَمَـرَةِ نَخْلٍ قَالَهُ فِي السَّهُ اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٥) [١٣] سُؤَالٌ عَـمَّا إِذَا أَتَى الْمُرْتَهِنُ بِشَيْء وَادَّعَى أَنَّـهُ الرَّهْنُ ، وَقَالَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰۱) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۵/ ۲۳، ۲۶٤) .

⁽٣) في الأصل : من ، والمثبت من (عبق) .

⁽٤) سقط من (عبق) المطبوع .

الرَّاهِنُ بَلْ رَهْني غَيْرُ هَذَا ، فَأَيُّهُمَا يَصْدُقُ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ مِنْ مُفْرَدَاتِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (لَا بِالْعَكْسِ)(١)، قَالَ شَارِحُهُ (عَبِق)(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : وَكَذَا إِنْ لَمْ يَدَّعِ [هَلاَكُ الرَّهْنِ](٣) وَأَتَى بِرَهْنِ يُسَاوِي عُشْرَ الدَّيْنِ مَثَلاً وَقَالَ : هُو الرَّهْنُ ، وَقَالَ الرَّهِنُ : بَلْ رَهْنِي غَيْرُ هَذَا [_ وَهُوَ مُسَاوِ لِلدَّيْنِ _](3) ، فَالقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ عَلَى المَشْهُورِ وَإِنْ لَمْ يُشْهِدُ عَلَى عَيْنَه ، وَقِيلَ : القَوْلُ لِلرَّهِنِ لَمْ لَكُورُ وَإِنْ لَمْ يُشْهِدُ ، لَا يَّذُهُ وَلَمْ يَشْهَدُ عَلَى عَيْنَه ، وَقِيلَ : القَوْلُ لِلرَّهِنِ إِنْ أَشْبُهُ ، لِأَنَّهُ مُ تَهَمَّ بِجَعْلِه بِيَدَهِ وَلَمْ يَشْهَدُ عَلَى عَيْنَه ، وَقِيلَ : القَوْلُ لِلرَّهِنِ إِنْ أَشْبُهُ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ [الرَّهْنَ] (٥) شَاهِدٌ فِي قَدْرِ [الدَّيْنِ] (٦) وَمَشَى عَلَى هَذَا الضَّعِيفُ ابْنُ عَاصِمٍ فِي رَجْزِهِ . اه . الْمَرَادُ مِنْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٦) [١٤] سُوَّالٌ عَنْ المُرْتَهِنِ إِذَا تَعَدَّى عَلَى الرَّاهِنِ فَبَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ ، مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ »(٧) وَإِذَا تَعَدَّى الْمُرْتَهِنُ فَبَاعَ الرَّهْنَ أَوْ وَهَبَهُ فَلرِبَّهِ رَدُهُ حَيْثُ وَجَدَهُ فَيَأْخُذُهُ وَيَدْفَعُ مَا عَلَيْهَ فِيه ، وَيَتْبَعُ الْمُبْتَاعُ بَائْعَهُ فَيُلْزْمُهُ بِحَقِّه .

اللَّخْمِيِّ : يُرِيدُ : إِذَا بِيعَ بَعْدَ الأَجَلِ فَيَدْفَعُ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ مَا عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ رَهْنَهُ ، وَيَتْبَعُ الْمُشْتَرِي الْمُرْتَهِنَ بِالشَّمَنِ ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَهُ دَفَعَ الدَّيْنَ لِلْمُرْتَهِنِ وَأَخَذَهُ مِن الْمَـوْهُوبِ لَهُ وَلاَ شَيْءَ لِلْمَـوْهُوبِ لَهُ عَلَى الوَاهِبِ ، وَإِنْ غَـابَ الْمُرْتَهِنُ وَاخْـتَلَفَ الدَّيْنُ وَالشَّمَنُ فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ أَكْـثَرَ دَفَعَ إِلَى الْمُشْتَرِي ثَمَنَهُ ، وَوَقَفَ

مختصر خلیل (ص/ ۲۰۱) .

⁽۲) شرح الزرقاني (٥/ ٤٦٤، ٤٦٥) .

⁽٣) في (عبق) : هلاكه .

⁽٤) زيادة من (عبق) .

⁽٥) في (عبق) : الدين .

⁽٦) في (عبق) : الرهن .

⁽۷) انظر : « مواهب الجليل » (٥/ ٢٣) .

السُّلْطَانُ الفَـضْلُ [لَهُ] (١) ، وَإِنْ كَـانَ الثَّمَنُ أَكْشَرَ أَخَـذَ الدَّيْنَ وَأَتْبَعَ البَائِعَ بِالفَـضْلُ ، وَإِنْ بَاعَهُ [بِعَـرض] (٢) أَوْ مَكِيلٍ أَوْ مَـوْزُونِ ثُمَّ غَابَ فَإِنْ السَّلْطَانَ يَقْبِضُ الدَّيْنَ مِنَ الرَّهِنِ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ الرَّهْنَ وَيَـشْتَرِي مِـنَ الدَّيْنِ مِثْلَ مَـا قَبَضهُ المُرْتَهِنُ مِنَ المَّشْتَرِي ، فَإِنْ فَضَلَ لَلْغَائِبِ شَيْءٌ وَقَفَ لَهُ ، ، وَإِنْ فَضَلَ عَلَيْهِ المُشَيْءٌ أَتْبَعَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ بَاعَهُ بِعَرَضٍ دَفَعَ إِلَيْهِ قِيمتَهُ . اهـ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ : أَنَّهُ بَاعَهُ بَعْدَ الأَجَلِ ، وَأَمَّا إِنْ بَاعَهُ قَبْلَ حُلُولِ الأَجَلِ فَيُخَيِّرُ الرَّاهِنُ فِي إِجَازَةِ البَيْعِ وَقَبْضَ الثَّمَنِ وَلاَ يَرُدُّهُ لِلْمُرْتَهِنِ وَيَجْعَلُهُ بِيدِ عَدْل رَهْنًا إِلَى أَجَلِه إِلاَّ أَنْ يَأْتِي بِرَهْنِ مِثْله فَلَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ ويُوقِفُ لَهُ الرَّهْنَ، وَكَذَل رَهْنًا إِلَى أَجَلِه إِلاَّ أَنْ يَأْتِي بِرَهْنِ مِثْله فَلَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ ويُوقِفُ لَهُ الرَّهْنَ، وَكَذَل لِنَا إِنْ رَدَّ البَيْعَ فَإِنَّ الرَّهْنَ يُوقَفُ بِيدَ عَدْل لِنَا لاَ يَبِيعَهُ ثَانِيةً . اهم . مِنْ (حَ) ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٧) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفيَّة حَوْز الدَّيْن المَرْهُونِ ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عج) فِي " نَوازله " : وَيَجُوزُ رَهْنُ الله يَّنِ مَمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، فَأَمَّا رَهْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ مَكْتُوبًا فِي وَثِيقَة فَحِيازَتُهُ أَنْ يَدْفَعَ الرَّاهِنُ لَلْمُرْتَهِنِ تِلْكَ الوَثِيقَةَ وَيَشْهَدَ لَهُ بِذَلكَ فَيكُونُ أَحَق بِه فِي الْفَلَسِ وَالْمَوْت ، وَإِنْ لَمْ يُكُنُ مَكْتُوبًا فِي وَثِيقَة فَقَالَ ابْنُ القاسمِ فِي " الْمَجْمُوعَة " : يُجْزِئ فيه الإشْهَادُ، وقَالَهُ مَالكُ أَيْضًا ، وقَالَ ابْنُ القاسمِ أَيْضًا : لاَ يَجُمُونَ إِلاَّ أَنْ يَجْمَعَ الإِشْهَادُ، وقَالَهُ مَالكُ أَيْضًا ، وقَالَ ابْنُ القَاسمِ أَيْضًا : لاَ يَجُوونُ إِلاَّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ وَبَيْنَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، وهُو ظَاهِرُ قَوْلِ مَالكُ في " المُوازية " وأَمَّا رَهْنُهُ لَمَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ لاَ يَكُونَ أَجَلُ الدَّيْنِ الْمُرْهُونِ فِيهِ أَقْرَبَ مِنْ أَلَلْ الْمَانَ هُو عَلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ لاَ يَكُونَ أَجَلُ الدَّيْنِ الْمُرْهُونِ فِيهِ أَقْرَبَ مِنْ أَلَلْ الْمُونِ فيه فَلاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَجَلُ الدَيْنِ المَرْهُونِ مُسَاوِيًا أَوْ أَبْعَدَ لَانَّ بِعَامَ وَهُنَا بِهِ ، وَلاَ يُشْتَرَطُ إِقْرَارُ المَدِينِ بِالدَّيْنِ اللَّيْ الْمَارَةُ وَلَا اللَّيْنِ بِالدَّيْنِ اللَّالَةُ عَالَى الْكَانِ المَا عَلَى الْمَالُولُ جَائِزٌ ". اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) سقط من (ح) المطبوع .

⁽٢) في الأصل : بقرض ،والمثبت من (ح) .

(١٤٧٨) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَبِيعُ الرَّهْنَ إِلاَّ بِجُعْلٍ ، فَعَلَى مَنْ يَبِيعُ الرَّهْنَ إِلاَّ بِجُعْلٍ ، فَعَلَى مَنْ يَكُونَ الجُعْلُ ؟

جَوابُهُ: قَالَ القَرافِيُّ (١) نَاقِلاً عَنْ ﴿ البَيَانِ ﴾(٢) : إِذَا لَمْ يُوجَدْ مِنْ يَبِيعُ الرَّهْنَ إِلاَّ بِجُعْلِ . قَالَ ابْنُ القَاسِمِ : الجُعْلُ عَلَى طَالِبِ البَيْعِ مِنْهَا لأَنَّهُ صَاحِبُ الحَاجَةِ ، وَالرَّاهِنُ يَرْجُو دَفْعَ الحَقِّ مِنْ غَيْسِ الرَّهْنِ ، وَقَالَ عِيْسَى : عَلَى الرَّاهِنِ لِوَجُوبِ القَضَاءِ عَلَيْهِ . اه. . من (ح) ، والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٩) [١٧] سُوَالٌ عَـمَّنْ رَهَنَ لشَـخْص رَهْنًا وَقَـالَ لَهُ: إِنْ لَمْ آتِكَ بِالدَّيْنِ عِنْدَ حُلُولِ الأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي دَيْنِكَ أَيَجُوزٌ هَذَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ فَفِي « الْمُدَوَّنَةِ »(٣) وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ فَرَهْنُكَ بِهِ رَهْنًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكُهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ فَرَهْنُكَ بِهِ رَهْنًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكُهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي دَيْنُكَ لَمْ يَجُزُ ذَلِكَ ، وَلَكَ أَنْ تَحْبِسَ دَيْنُكَ لَمْ يَجُزُ ذَلِكَ ، وَيَنْقَضُ هَذَا الرَّهْنَ وَلاَ يُنْتَظَرُ بِهِ الأَجَلَ ، ولَكَ أَنْ تَحْبِسَ النَّهْرَمَاءِ . الرَّهْنَ حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّكَ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ الْغُرَمَاءِ .

وَإِنْ حَلَّ الأَجَلُ وَالرَّهْنُ بِيَدِكَ أَوْ بِيَدِ أَمِينِ فَقَبَضْتَهُ أَنْتَ الآنَ بِشَرْطِكَ ذَلِكَ لَمْ يَتَمْ لَكَ مَلْكُ الرَّهْنِ بِمَا شَرَطْتَ فِيهِ وَلَكِنْ تَرُدُّهُ إِلَى رَبِّهِ مَا لَمْ يَفَتْ وَتَأْخُذُ دَيْنَكَ، وَلَكَ أَنْ تَحْبِسَهُ حَتَّى تَأْخُذَ دَيْنَكَ وَأَنْتَ أَحَقُ [ق / ٥٩٠] بِهِ مِنَ دَيْنَكَ، وَلَكَ أَنْ تَحْبِسَهُ حَتَّى تَأْخُذَ دَيْنَكَ وَأَنْتَ أَحَقُ [ق / ٥٩٠] بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ ، فَإِنْ فَاتَ الرَّهْنُ بِيَدِكَ بِمَا يَفُوتُ بِهِ البَيْعُ الفَاسِدُ فَحِينَئِذ لاَ تَرُدُّ الرَّهْنَ وَيَعْرَمُونَ بِهِ البَيْعُ الفَاسِدُ فَحِينَئِذ لاَ تَرُدُّ الرَّهْنَ وَيَكُونَ بِهِ البَيْعُ الفَاسِدُ فَحِينَئِذ لاَ تَرُدُّ الرَّهْنَ وَيَكُونَ بِهِ البَيْعُ الفَاسِدُ فَحِينَئِذ لاَ تَرُدُّ الرَّهْنَ وَيَعْمَ مَلَ وَقَعَ يَوْمَ حَلَّ الأَجَلَ وَأَنْتَ لِلسَلْعَةِ وَيُلْزَمُكَ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ حَلَّ الأَجَلُ وَأَنْتَ لِلسَلْعَةِ يَوْمَ حَلَّ الأَجَلَ وَتَتَرَادَّانِ الفَصْلُ . اهد . وَقَالَ (عبق) (٤) عِنْدَ قَوْلُ يَوْمَئِذٍ قَابِضٌ وَتُقَاصُهُ بِدَيْنِكَ وَتَتَرَادَانِ الفَصْلَ . اهد . وَقَالَ (عبق) (٤) عِنْدَ قَوْلُ

⁽۱) انظر : « الذخيرة » (۸/ ۱۲۱ و۱۳۲) .

⁽۲) انظر : « البيان والتحصيل » (۱۱/ ۷۲ ، ۷۳) .

⁽٣) انظر : « التهذيب » (٤/ ٥٣ ، ٥٥) و « مواهب الجليل » (٥/٩) .

⁽٤) شرح الزرقاني (٥/ ٤٣٠، ٤٣١) باختصار .

الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَبَطُلَ [بِشَرْط] (١) مُنَاف كَأَنْ لاَ يَقْبِضُ) (٢) مَا نَصُّهُ : وَدَخَلَ بِالكَاف أَيْضًا غَلَق الرَّهْنَ - بِفَتْح الْمُعْجَمة وَاللّامِ - وَهُو أَنْ يَرْهَنَهُ رَهْنَا فِي دَيْنِ عِلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالدَّيْنِ فِي وَقْت حُلُولِه فَالرَّهْنُ بِذَلكَ الدَّيْنِ فَهُو مُشْتَرَطٌ فِي الْعَقْد فَيَفْ سَدُ البَيْعُ وَالْقَرْضُ وَيَصِيْرُ القَرْضُ حَالاً وَيَبْقَى الرَّهْنُ بِيَدِ المُرْتَهِنِ حَتَّى الْعَقْد فَيَفْ سَدُ البَيْعُ إِلاَّ لِفُوات بِحِوالَة سُوق فَأَعْلَى فَيَكُونُ رَهْنَا فِي قيمة البَيع يَأْخُذَ تُسَلِّفَهُ وَيَرُدُ البَيْعَ إِلاَّ لِفُوات بِحِوالَة سُوق فَأَعْلَى فَيَكُونُ رَهْنَا فِي قيمة البَيع عَلْدَ البَيْعَ إِلاَّ لِفُوات بِحِوالَة سُوق فَأَعْلَى فَيَكُونُ رَهْنَا فِي قيمة البَيع حَالَة ، وَأَمَّا إِنْ وَقَعَ بَعْدَ عَقَد البَيْعَ أَوْ السَّلَف فَيَبْطُلُ الرَّهْنُ دُونَهُمَا وَيَبْقَى الدَّيْنُ بِلاَ رَهْنِ وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ فِيهِمَا وَلَيْسَ مَنْ غَلْقِ الرَّهْنِ اشْتَراطُ بَيْعِه وَوَفَاءُ الدَّيْنِ بِثَمَنِه لأَنَّهُ مِنْ بابِ اشْتَرَاط مَا يَقْتَضِيه العَقْدُ . اه . وَالله تُعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَنْ أَلُولَ أَلْمُ مَنْ بابِ اشْتَرَاط مَا يَقْتَضِيه العَقْدُ . اه . وَالله تُعَالَى أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَولُولُ أَلُولُ اللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْعَقْدُ . اه . وَالله تُعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَولَا أُولُولُ الْعَقْدُ . اه . وَالله تُعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَوْلَاهُ الْمَالِي الْعَقْدُ . اه . وَالله تُعَالَى أَعْلَى أَعْلَى الْعَلْمُ الْمَالِي الْعَقْد . المِ يَقْتَضِيه العَقْدُ . الله يُعْلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلِى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى اللّه الْعَلَى السَلَلَة اللّه الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَى الللهُ الْعَلَى ا

⁽١) في الأصل: شرط.

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٩٩) .

٢٢٨ ---- الجزء الثالث

نُوازِلُ الفلسِ وَالْحَجْرِ

(١٤٨٠) [١] سُوَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوابِهِ : وَبَعْدُ : فَإِنَّ الضَّمَانَ المَذْكُورَ إِذَا تُبَعِّنَ بِبَيْنَة قَاطِعَة اتِّصَالُ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالَ الضَّامِنِ فَلِغُرَمَائِهِ رَدُّهُ وَإِبطْالُهُ لأَنَّهُ تَبَرُّعٌ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : ﴿ وَصَحَ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ ﴾ (١) .

وَقَالَ (س) نَاقِلا عَنْ سَمَاعِ ابْنِ أَبِي زَيْد عِنْدَ تَكَلَّمهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (لِلْغَرِيمِ مَنْعُ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالَه) (٢) إلخ مَا نَصْهُ : مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالَه فَيَتَحَمَّلُ حَمَالَةُ فَحَمَالَتُهُ مَرْدُودَةٌ لأَنَّهَا مَعْرُوفٌ . اهد . وأَمَّا إِنْ لَمْ يَسْتَحِقَ الدَّيُونَ بِجَمِيعِ مَالِهِ حِينِ الضَّمَانِ فَلاَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ عَلَى المَسْهُورِ كَمَا فِي يَسْتَحِقَ الدَّيُونَ بِجَمِيعِ مَالِهِ حِينِ الضَّمَانِ فَلاَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ عَلَى المَسْهُورِ كَمَا فِي تَوْضَيحِه ، وَقَالَهُ أَيْضًا غَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرَّاحِه ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا لُزُومُ الضَّمَانِ لَهُ وَلاَ كَلاَمُ لِعُرَمَائِهِ فِيهِ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨١) [٢] سُوَّالٌ عَنْ الغُرَمَاء إِذَا تَبَرَّعَ الحَائطُ دَيْنَهُمْ بِمَالِه بِإِذْنِهِمْ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَعَلِمُوهُ وَسَكَتُواْ عَنْهُ . أَيَجُوزُ لَهُمْ رَدَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : لاَ كَمَا فِي (عج) انْظُر عِنْدَ رأسِ بَابِ الغَرِيمِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٢) [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً لَجَ رَّار بِثَمَن إِلَى أَجَل فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ قَامَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا عِنْدَهُ ، ثُمَّ إِنَّ الجَزَّارَ اشْتُرَى بُقَرَةً مِنْ ٱخُرَ وَجَزَرَهَا فَهَلْ يَخْتَصُّ صَاحِبِهَا بِثَمَنِهَا دُوْنَ صَاحِبِ البَقَرَة الأُولَى وَيَتَحَاصَّان فيه ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُمَا يَتَحَاصَّانِ فِيهِ عَلَى قَدْرِ دَينِهِمَا . قَالَ (مخ)(٣) عِنْدَ قَـوْلِ

مختصر خلیل (ص/ ۲۱۱) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۰۲) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٥/ ٢٦٩) .

الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَلَوْ مَكَنَّهُمْ الغَرِيمُ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا . .) (١) إِلَخِ . مَا نَصَّهُ : وَأَفْهَمُ قَـوَلُهُ : (وَاقْتَسَمُوا) أَنَّهُمْ لَوْ قَـامُوا فَلَمْ يَجِـدُوا شَيْئًا فَتَـرَكُوهُ لَمْ يَكُنْ تَفَالَى أَغْلَمُ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٣) [٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الحَاكم لسلَعِ المُفْلسِ وَنَحْوهِ بِالْخِيَارِ ثَلاَثًا هَلِ الثَّلاَثُ مِنْ يَوْم الشِّرَاء الأَوَّل أَوْ يَبْدَأُ ثَلاَثًا لَكُلِّ مَنْ زَادَ ؟

جَوابُهُ : أَنّهَا مَحْسُوبَةٌ مِنَ الشِّرَاءِ الأُوَّلِ وَلاَ تُزَادُ ثَلاَثَةٌ أُخْرَى لِمَنْ زَادَ لأَدَاءِ فَلكَ للتَّسَلْسُلِ إِلَى مَا لاَ غَايَةَ وَلاَ حَدَّ لَـهُ وَذَلكَ بَاطلٌ كَمَا عَلَمْتَ ، وَالحَيارُ فِي هَذِهِ الْأَيّامِ الثَّلاَثَةِ للْحَاكِمِ فَقَطْ وَحِينَتْ ذَ فَالْبَيْعُ لاَزِمٌ للْمُشْتَرِي مُنْحلٌ مِنْ جَهَةِ الحَاكِم ؛ بِمَعْنَى : أَنَّ الحَاكِم إِذَا وَجَدَ زِيَادَةً قَبْلَ تَمَامِ اللَّذَّةِ فَسَخَ البَيْعَ وَأَخَذَ المَبِيعَ مِنْ يَدِ الأَوَّلُ وَدِيعَةً للثَّانِي فَهُو بَيْعٌ عَلَى البَتِّ وَالحِيَارِ مَعَا ، وَمَنْ زَادَ بَعْدَ تَمَامِ اللَّيَّامِ الثَّلاَثَةَ فَلاَ عَبْرَةً بِزِيَادَتِهِ لإِمْضَاءِ البَيْعِ بِانْقضَاء زَمَنِ خِيَارِ الحَاكِم ، هذَا هُو مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَيْعُ مَالَهِ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيارِ ثَلاَثًا)(٢) . انظُرْ (مخ)(٣) مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَيْعُ مَالَهِ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلاَثًا)(٢) . انظُرْ (مخ)(٣) في « كَبِيرِهِ » . اه . .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : (بِالْخِيَارِ ثَلاَثًا) وَإِنْ لَمْ يَشْـتَرِطْ ، فَإِنْ جَهِلَ الْشُتَرِيَ ذَلِكَ فَلَهُ الخِيَارُ نَاجِزًا فِي الرَّدِّ وَالْإِمْضَاء .

ابْنُ عَرَفَةَ : العَـادَةُ أَنَّ بَيْعَ القَاضِي عَلَى خِيَارٍ وَإِنْ لَمْ يَشْـتَرِطْهُ إِلاَّ أَنْ يَجْهَلَ المُشْتَرِي فَلَهُ القِيَامُ بِالتَّخْيِيرِ رَدًا وَإِمْضَاءً . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَإِذَا بَاعَ الحَاكِمُ مَالَ الْمُفْلِسِ بِـغَيْرِ خِيَارِ لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكَ وَيَكُونُ لِكُلِّ مِنَ الْفُلْسِ وَغُرَمَائِهِ الرَّدُ لِمَا عَلَيْـهِمْ مِنَ الضَّرَرِ بِذَلِكَ ، كَذَا يَنْبَغِي . اهـ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰۳) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٢٠٣) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٥/ ٢٦٩) .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٤) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً بِثَمَنِ إِلَى أَجَل وَمَاتَ وَالدَّيْنُ مُحِيطٌ مَالِهُ وَالنَّاقَةُ قَائِمَةٌ وَأَرَادَ رَبُّهَا الاستبْدَادَ بِهَا دُونَ الغُرَمَاء هَلَّ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: لا ، بَلْ هَوُ وَغَيْرُهُ مِنَ الغُرَمَاءِ فِيهَا سَوَاءٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَـوْلِهِ : [وَلِلْغَـرِيمِ] (١) أَخْذُ عَـيْنِ مَالِهِ الْمَحُوزِ عَنْهُ فِي الْفَلَسِ لاَ الْمَوْتُ) . اهـ . وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (لاَ الْمَوْتُ) .

وَفِي (ق) (٣)عَنْ النَّبِيِّ _ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ _ « أَيُّمَا رَجُلٍ فَلَسَ وَأَدْرَكَ رَجُلٌ مَالَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ »(٤) ، وَفِي حَـديث آخَرَ : « وَإِنْ مَـاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحَبُ السَّلْعَةِ أُسُوةُ الغُرَمَاءَ » (٥) ، وَبَذَلكَ أَخَذَ مَالكُ وَأَهْلُ المَدِينَةِ . المُسْتَرِي فَصَاحَبُ السَّلْعَةِ أُسُوةُ الأَخِيرُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَــوَابُهُ : قَالَ (عج) : وَانْظُرْ لَـوْ تَرَكَ الاسْتِينَاءَ ، وَالظَّاهِـرُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ وَلَكَنَّهُ يُخَيِّرُ المُفْلِسَ فِي إِمْضَائِهِ البَيْعَ وَرَدَّهُ وَلاَ يَضْمَنُ [ق / ٥٩١] حَيْثُ أَمْضَى البَيْعَ إِذْ لاَ تَلْزَمُهُ الذَّمَةُ إِلاَّ بِأَمْرٍ مُحَقَّقٍ هَكَذَا يَنْبَغِي . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في الأصل : ولا غريم .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۵) .

⁽٣) التاج والإكليل (٥/ ٥٠) .

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٢٧٢) ومسلم (١٥٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٥) أخــرجــه مــالك (١٣٥٧) وأبو داود (٣٥٢٠) والــتــرمــذى (١٢٦٢) وابن مــاجــه (٢٣٥٩) والدارقطني (٣/ ٢٩) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى .

قال الترمذى : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم : هو أسوة الغرصاء ، وهو قول أهل الكوفة . « سنن الترمذى » (77/7) .

(١٤٨٦) [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ حَضَرَ قَسْمَ الغُرَمَاء لَمَال المُفْلسِ أَوْ قَسْمَ الغُرَمَاء لَمَال المُفْلسِ أَوْ قَسْمَ الوَرَثَة لِتُرَاث مَوْرُوثِهمْ وَسَكَتَ بِلاَ مَانِعٍ ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ دَيْنًا عَلَيْهِ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ بِهِ عَلَيْهِمْ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : لاَ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ)(١) ؛ فَفِي (مسخ) (٢): وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ : (وإِنَ طَهَـرَ) أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا سَـاكِتًا لَمْ يَرْجِعْ بشَيْء .

قَالَ فِي « العُتْبِيَّة » : وَلُو كَانَ الغَرِيمُ حَاضِرًا سَاكِتًا لَمْ يَرْجِعْ بِشَيء قَالَ عَالًا بِدَيْهِ وَرَأَى الغُرَمَاءَ يَقْتَسِمُونَ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَلَكَ لَوْ رَأَى الوَرَثَةً يَقَتْسِمُونَ التَّرِكَةَ وَهُو حَاضِرٌ عَالِمٌ بِلاَ عُذْرِ فَلاَ قِيَامَ لَهُ بِذَكْرِ حَقِّ فَلَوْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ خَوْفِ التَّرِكَةَ وَهُو حَاضِرٌ عَالِمٌ بِلاَ عُذْرِ فَلاَ قِيَامَ لَهُ بِذَكْرِ حَقِّ فَلَوْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ خَوْفِ سُلُطَانِ وَنَحْوِهِ قَامَ ، فَلَو كَانَ لَهُ القيامُ لِخَبْرِ : « لاَ يَبْطُلُ حَقُّ امْرِئَ مُسْلَم » ، وَلَو قَدَمَ فَلَو نَكَلَ حَلَفَ وَكَانَ لَهُ القيامُ لِخَبْرِ : « لاَ يَبْطُلُ حَقُّ امْرِئَ مُسْلَم » ، وَلَو قَدَمَ فَلَو نَكَلَ حَلَفَ الْوَرَثَةُ مَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ وَكَذَا لَوْ أَقَامَ بَعْضُ الغُرَمَاء شَاهِ المَّيَّ فَوْ الْمَوْنَ أَنْ يَحْلِفُوا عَلَى رَدًّ الشَّهَادَة فَإِنْ نَكَلَ عَنْكُلَ عَرْمُوا أَوْ مَنْ نَكَلَ مِنْهُمْ . اه . المُرَادُ مِنْهُ .

وَهَذَا حَيْثُ حَصَلَ القَسْمُ فِي الجَمِيعِ ، وأُمَّا إِنْ بَقِيَ بِلاَ قَسْمٍ مَا يَفِي بِدَيْنِهِ فَإِنَّهُ يَأْدُدُ حَقَّهُ بِوَجْهٍ كَمَا فِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ فَإِنَّهُ يَأْدُدُ حَقَّهُ بِوَجْهٍ كَمَا فِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٣):

وَحَاضِرٌ لِقَسْمٍ مَتْرُوكَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَكُنْ أَهْمَلَهُ قَ لَا يَكُنْ أَهْمَلَهُ قَ لَا يَمْنَعُ الْقَيَامَ بَعْدَ أَنْ بَقِي لِلقَسْمِ قَدْرُ دَيْنِهِ المُحَقَّقِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰۳) .

⁽٢) حاشية الخرشى (٥/ ٢٧٤) .

⁽٣) انظر : « شرح ميارة » (٢/ ١٨) .

وَيَقْتَضِي مِنْ ذَاكَ حَقًّا مِلْكَهُ بَعْدَ اليَّمِينِ أَنَّهُ مَا تَركَهُ

اهـ . وَقَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِه » : وَانْظُرْ لَوْ سَكَتَ حَتَّى بَقِيَ مِنَ التَّرِكَةِ مَا لَا يَفِي بِدَيْنِهِ هَلْ لَهُ القِيَامُ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى الأُوَّلِ هَلْ يَأْخُـــُذُ مَا بَقِيَ وَيَسْقُطُ مَا بَقِي مِنْ حَقِّهِ أَوْ ظَنَنْتُ أَنَّ الْبَاقِيَ يَفِي بِحَقِّي مَنْ حَقِّهُ أَوْ ظَنَنْتُ أَنَّ الْبَاقِيَ يَفِي بِحَقِّي مَنْ حَقِّهُ أَوْ ظَنَنْتُ أَنَّ الْبَاقِيَ يَفِي بِحَقِّي مَا الْحُكْمُ ؟ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الْمُحَاصة فَهَلْ تُعْتَبَرُ قَيمَتُهُ ببلَد قَبْضه أَوْ مَيت عَلْيه عَرَضٌ مَحَلُّ قَبْضه غَيْرُ بلَك الْمُحَاصة فَهَلْ تُعْتَبَرُ قَيمَتُهُ ببلَد قَبْضه أَوْ مَا الْحُكْمُ في ذَلك ؟

جَسُواَبُهُ: أَنَّهُ تُعْتَبَرُ قَيَّمَتُهُ بِبَلَدِهِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ قَبْضُهُ يَوْمَ الْحَصَاصِ عَلَى مَا يَظْهَرُ لَنَا مِنْ نَصُوصِ أَتُمَّتَنَا وَنَوَازِلها . اه. . وَالله تَعَالَى أَعلَمُ .

(١٤٨٨) [٩] سُواَلٌ عَنْ الْمَدَارَات هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيرها منْ الدُّيُون أَمْ لاَ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّهَا تُقَـدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الدَّيُونِ فَفِى (ق) (١) وَ « مُخْتَصَـرِ الْبَرْزَلِيَّ » مَا نَصَّهُ: وَسَئُلَ أَبُو عِمْرانَ عَمَّنْ غَابَ لِفَرِيضَةِ الْحَجَّ وَأَقَامَ صِهْرَهُ عَلَى رَيْعِهِ فَلَمْ يَفِ بِخَراجِ السَّلْطَانِ فَتَدَايَنَ وَفَدَاهُ وَمَـاتً الْمُوكَّلُ قَبْلَ قُدُومِهِ وَقَامَ عَلَيهِ مُدَايِنٌ وَقَالُوا لَلْفَادِي : أَنْتَ أُسْوتَنَا وَأَرَادَ هُوَ التَّبْدِيَةَ .

فَأَجَابَ : إِنْ كَانَتْ الضَّيعَةُ لَوْ لَمْ يُؤدَّ عَنْهَا خَرَاجَهَا لَهَلَكَتْ فَحُجَّتهُ قَويَّةٌ .

وَأَجَـابَ التُّـونِسِّى: هُوَ أَحَقُّ مِنْ الْغُـرَمَـاءِ كَمَنْ اسْـتَنْقَـذَ مَـالاً مِنْ أَيْدِي اللَّصُوصِ فَهُوَ أَحَقُّ بِه . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٩) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ أُجْرَةِ حمَّالِ سِلَعِ الْمُفْلِسِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الدُّيُونِ أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٢): وَأُجْرَةُ الْحَمَّالِ وَالْكَيَّالِ لِسَلَعِ الْمُفْلِسِ وَالسَّمْ سَارِ وُكُلُّ مَا فِيهِ مَـصْلَحَةٌ لِسَلَعِ الْمَفْلِسِ مُقَـدَّمٌ عَلَى الدَّيُونَ لأَنَّ أَرْبَابَ السَّمْ سَارِ وُكُلُّ مَا فِيهِ مَـصْلَحَةٌ لِسَلَعِ الْمَفْلِسِ مُقَـدَّمٌ عَلَى الدَّيُونَ لأَنَّ أَرْبَابَ اللهُ عَلَى الدَّيُونِ لَمْ يَتَوَصَّلُوا لِحُقُوقِهِمْ إلاَّ بِهَذَا كَمَا فِي (مَحْ) (٣) وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٠) [١١] سُؤَالٌ عَنْ أُجْرَة الرَّاعِي هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الدُّيُونِ أَمْ

⁽١) التأج والإكليل (٥/٥٧)

⁽٢) جامع الأمهات (ص / ٣٨٢) بالمعنى .

⁽٣) حاشية الخرشي (٥/ ٢٦٥).

جَوَابُهُ: إِنْ كَانَ الرَّاعِي يَرُدُّ المَاشَيَةَ لَبَنِيهَا وَلَمَنْزِلِ صَاحِبَهَا فَإِنَّهُ لاَ يَكُونُ أَحَقَّ بَهَا دُونَ غَيْرِهِ مِن الْغُـرَمَاءِ ، بَلْ هَوَ أُسْوَةٌ فِيهَا مَعَهُمُّ كَمَـا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقُولِهِ : (كَأْجِير رَعْمَى وَنَحْوه) (١) . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً بِيَدِهِ وَفِي مَنْزِلِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَحَقَّ بِهِ دُونَ الْغُرَمَاءِ كَمَا [ق / ٥٩٢] في (سن) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩١) [١٢] سُواَلٌ عَنْ مُكْتَرِى الدَّابَّة إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ هَلْ يَكُونُ رَبُّهَا أَحَقّ بِمَا عَلَى ظَهُرهَا في إِجَارَة دَابِته دُونُ الْغُرَمَاءَ أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ، وَسَوَاءً كَـانَ مَعَهَا أَمْ لاَ كَمَـا يُشِيرُ إِلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَرَبُّهَا بِالْمَحْمُولِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَـا لَمْ يَقْبَضْهُ رَبُّهُ) (٢) . اهـ .

قَوْلُه : (مَا لَمْ يَقْبِضُهُ رَبُّهُ) : أَىْ : مَا لَمْ يُسَلِّمْ رَبُّ الدَّابَةِ الْمَتَاعَ لرَبِّهِ وَإِلاَّ فَلاَ يَكُونُ أَحَقَّ بِمَا حَمِلَتْهُ دَابَّتُهُ بَلْ هُو أَسْوَةٌ لِلْغُرَمَاء فِيه في الموت والفلس مالم فلاَ يَكُونُ أَحَقَّ بِالأَمْتِعَة وَلَوْ قَبَضَهَا رَبُّهَا كَمَا يَأْتِي فِي الإِجَارَة عِنْدَ يَعِم بِالْقُرْبِ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَحَقَّ بِالأَمْتِعَة وَلَوْ قَبَضَهَا رَبُّهَا كَمَا يَأْتِي فِي الإِجَارَة عِنْدَ قُولِه : (إِلاَّ لِطُولِ فَلِمُكْترِيهِ بَيمِينٍ) (٣) كما فِي (مخ)(١) . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٢) [١٣] سُوَّالٌ عَنْ عَقْد الدَّيْنِ إِذَا نُسِخَ مِنْ أُوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَيُحْكُمُ النَّسْخة إذا عُدمَ الأصْلُ أَوْ لَمْ يعدَمْ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي الْمعْيَارِ الْخَامِسَةُ مِنْ نَوَازِلِ الأَقْضِيَةِ فِي جَوَابِ لسَّيدى قَاسِمِ الْعقبَانِيِّ مَا نَصَّهُ بعْدَ حَذْفِنَا مَا لَسَّنَا بِصَدَده مِنْ كَلاَمِهِ : وَأَمَّا مَا لاَّ يُنْسَخُ كَرُسُومِ الْعقبَانِيِّ مَا نَصَّهُ بعْدَ حَذْفِنَا مَا لاَّ يَنْبَغِى ٱلْعَمَلُ فِيهِ عَلَى النَّسْخَةِ تُقْيَةً أَنْ يَتَقَاضَيَا الدَّيُونِ وَكَالْوَصِيَّةِ وَكَالْترمَية فَهَذَا لاَ يَنْبغِي ٱلْعَمَلُ فِيهِ عَلَى النَّسْخَةِ تُقْيَةً أَنْ يَتَقَاضَيَا

⁽۱) مختصر خليل (ص / ۲۰۵) ، وانظر شرحها في « حاشية الخرشي » (٥ / ٢٨٢) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٦٠٢) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٤٩) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٧/٥٥).

الْحَقَّ فَالأَصْلُ فَيَـتَكَرَّرُ التَّقَـاضِي بِالنَّسْخَـةِ أَوْ يَقَعُ إِبْرَاءً فِي الأَصْلِ بِإِسْـقَاطٍ أَوْ مُعَاوَضَة ثُمَّ يُطَالِبُ بِالنَّسْخَة . اهـ الْمُرَادُ منْهُ .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى أَتُمَّتنا: وَسُئِلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَلَّ فَطَلَب مِنْهُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ الْعَقْدِ الَّذَى فِيهِ الدَّيْنُ وَأَتَى رَبُّ الدَّيْنِ بِنُسْخَةَ مِنْ الْعَقْدِ الَّذَى فِيهِ الدَّيْنُ فَامْتَنَعَ مَنْ عَلَيْهِ بدفْعه النَّسْخَةَ أَمَّ لاَ ؟

فَأَجَابَ : أَنَّهُ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِ بِدَفْعِ الدَّيْنِ بِنُسْخَة . وَمَنْ قَضَى بِهَا فَكَأَنَّهُ قَضَى بِهَا فَكَأَنَّهُ قَضَى بِغَا فَكَأَنَّهُ قَضَى بِغَنْدِ حُضُورِ الْعَقْدِ وَذَلِكَ لَا يَجُورُ شَرْعَا كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ فِي كُتُبِ الْأَئْمَة . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٣) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ لَهُ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ وَطَلَبَهُ مِنْهُ فَأَقَرَّ الْمَينُ بِهِ وَقَالَ لَهُ : لاَ نَقْضيكَ حَتَّى تَأْتينِى بِوَثِيَّقَةِ الدَّيْنِ ، وَالْحَالُ أَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ لَمْ يَأْتَ بِالْوَثيقَة. مَا الْحُكْمُ في ذَلك ؟

جَواًبُهُ: فَفَى بَعْضِ فَتَاوَى الْفقيهِ الصَّالِحِ سَيِّدى مُحَمَّد الْمُصْطَفَى بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ مُحَمَّد الرَّقَاد : أَنَّ للْغَرِيمِ الاَمْتَنَاعَ مِنْ إِعْطَاءِ الْحَقِّ حَتَّى يأْتِيهُ بِوَثِيقَة الدَّيْنِ وَإِنْ لَمْ يُنْكَرَهُ وَلاَ جَحَدَهُ ، وَلاَ يَلْزَمُهُ تَمْكِينُهُ مَنْهُ بِمُجَرَّد إِقْرَارِهِ فَقَطْ دُونَ أَنْ يُحْضِرَ لَهُ الْوَثِيقَةَ الْمُكْتُوبَةَ عَلَيْهِ لأَنَّ للْغَرِيمِ فَيها حَقًّا ؛ وَهُو إِحْضَارُها وَتَقْطِيعُ يُحْضِرَ لَهُ الْوَثِيقَةَ الْمُكْتُوبَةَ عَلَيْهِ لأَنَّ للْغَرِيمِ فَيها حَقًّا ؛ وَهُو إِحْضَارُها وَتَقْطِيعُ مَوْضَعِ شَهَادَةِ الشَّهُ ود مِنْهَا : قَالَ الشَّيْخُ (ح) (١) في حَاشَيتِ عَلَى هَوْضَرِ ": إِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ الْغَرِيمُ أَنْ يَدْفَعَ إِلاَّ مَا يَبْرَأ بِهِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْه حَقَّ بِينَةَ [فَطَالَبَهُ] (٢) صَاحِبُهُ بِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ حَتَّى يُحْضِرَ الْوَثِيقَةَ [ويُسْقَطُهُ] (٣) بِينَة [فَطَالَبَهُ] (٢) صَاحِبُهُ بِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ حَتَّى يُحْضِرَ الْوَثِيقَةَ [ويُسْقَطُهُ] (٣) بَينَة [فَطَالَبَهُ] (٢) اللهُ عَنْدَ قُولِ الْمُصَنِّفِ فِي الْوكَالَةِ : (ولَكَ قَبْضُ سَلَمَهُ لَكَ . .) (١٤) إِلَى . .) (١٤) إِلَى . .) إِلَى . .) إِلَى . .) إِلَى قَالَ اللّهُ إِلَى اللّهُ إِلَى اللّهُ إِلَى اللّهُ إِلَى الْمُؤْمِدِ مِنْهَا . . .) أَنْ فَرَا الْمُصَنِّفِ فِي الْوكَالَةِ : (ولَكَ قَبْضُ سَلَمَهِ لَكَ . .) (١٤) إِلَى . .) (١٤)

⁽١) مواهب الجليل (٥ / ٢١٢) .

⁽٢) في (ح) : نطالب .

⁽٣) في (ح) : وتسقط .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

وَقَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي « تَبْصِرَتِه » ، وَفِي « الْمَعُونَة » للْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ: إِذَا كَانَ لِرَجُلِ عَلَى رَجُلٍ حَقُّ بِبَينَة فَطَالَبَهُ الْمُدَّعِي كَانَ لِلْمُدَّعَي عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلِ عَلَى رَجُلٍ حَقُّ بِبَينَة فَطَالَبَهُ الْمُدَّعِي كَانَ لِلْمُدَّعَي عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ وَقُلْ اللهُ وَمِثَالُ هَذَا لَقُ اللهُ وَمِثَالُ هَذَا لَكَ اللهُ عَنْ « الشَّهُ وَد مِنْهَا . اهـ وَمِثَالُ هَذَا ذَكَرَهُ التَّتَائِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى هَذَا الْمُحَلِّ نَقْلاً عَنْ « الْمَعُونَة » ، وكذلك (س) مِنْهَا حَرْفًا بِحَرْف . اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٤) [١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ فَدَى مَالاً فَهَلْ يُقَدَّمُ بِالْفِدَاءِ عَلَى الْغُرَمَاءِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُقَدَّمُ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ الْغُـرَمَاءِ لأَنَّهُ حَقَّ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ كَالْمَرْهُونِ وَعَبد جنى كَمَا فِي نُصُوصِ أَتُمَّتَنَا ونَوَازِلهَا : اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَـوَابُهُ: قَالَ فِي « مُخْتَصَـرِ الْبَرْزَلِيِّ» نَاقِلاً عَنْ أَبِي زَيْدٍ : إِنَّ سُكُوتَهُ لَيْسَ بتَخْطيطِ لَهُ . اهـ .

ابْنُ فَرْحُونَ : إِذَا أَبْقَى مَالَ وَلَدِه وَأَنْفَقَ عَلَيْه مِنْ مَالَ نَفْسِه ثُمَّ مَاتَ الأَبُ فَإِنْ قَالَ الأَبُ : حَاسِبُوهُ أَوْ لا تُحَاسِبُوهُ ، عُملَ على ذَلِكَ ، وَإِنْ سَكَتَ فَإِنْ لَمْ فَإِنْ قَالَ الأَبُ : حَاسِبُوهُ أَوْ لا تُحَاسِبُوهُ نَعْملَ على ذَلِكَ ، وَإِنْ سَكَتَ فَإِنْ لَمْ يَكْتُبُ بِذَلِكَ لَمْ يُحَاسِبُ وَإِنْ كَتَبَ فَإِنْ كَانَ مَالُ الْولَدِ عَيْنًا قَائِمًا فِي يَدِ الأَبِ لَمْ يُحَاسِبُ وَإِنْ كَتَبَ قَائِمًا بُونُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكَ . اهد. يُحاسِبُ وَإِنْ كَانَ عَرَضًا حُوسِبَ . قَالَهُ ابْنُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكَ . اهد. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٦) [١٧] سُوَالُ وَجَوابُهُ. وأَمَّا عَفْدُ الدَّينِ الَّذِي قَامَ بِهِ وَرَثَة رَبِّ الدَّيْنِ عَلَى وَرَثَة الْمُدينِ وَتَارِيخُ الْمُدايَنَة يَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ سَنَةً فَالْحُكُمُ فِيهِ مَا لِدَّيْنِ عَلَى وَرَثَة الْمَدينِ وَتَارِيخُ الْمُدايَنَة يَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ سَنَةً فَالْحُكُمُ فِيهِ مَا فِي عَبَق، وَلَفْظُهُ : قَالَ فِي فَتَاوَى الْبُرْزُلِيَّ (١) : اخْتَلَفَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ فِي حَدِّ

⁽ ۱) انظر : « فتاوی البرزلی » (۲ / ۳۳۰) و (۳ / ۸۱)

[السُّكُوت] (١) الْقَاطِعِ لَطْلَبِ الدُّيُونِ الثَّابِتَةِ فِي الْوَثَائِقِ وَاْلاَّحْكَامِ [مَعَ حُضُورِ رَبِّهَا وَتَمَكُّنَهِ مِنْ قَبْضِهَا ؟ فَقِيلَ :] (٢) عَشْرُونَ سَنَةً وَهُو قَوْل مُطرَف ، وقيلَ : ثَلاَثُونَ سَنَةً وَهُو قَوْلُ مُطرَف ، وقيلَ : ثَلاَثُونَ سَنَةً وَهُو قَوْلُ مُطرَف ، وقيلَ : ثَلاَثُونَ سَنَةً وَهُو قَوْلُ مَالِك ، وَأَحْفَظُ لاَبْنِ رُشْد فِي شَرْحِه أَنَّهُ إِذَا تَقَرَّرَ الدَّيْنُ وَثَبَتَ لاَ يَبْطُلُ وَإِنْ طَالَ ؟ لِعُمُومِ الْحَديث : « لاَ يَبْطُلُ حَقَّ امْرِئ مُسلم وَإِنْ قَدَم »(٣) ، وَاخْتَارَهُ التُّونُسِيُّ إِذَا كَانَ بِوثِيقَة مَكْتُوبَة وَهِي فِي يَد الطَّالِبِ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الغبرينيُّ ، وَسَوَاءً كَانَ مِنْ مُبَايَعَة أَوْ سَلَف أَوْ صَدَقَاتِ اهِ. .

فَإِذَا تَأْمَّلْتَ هَـٰذَا عَلَمْتَ عَدَمَ بُطْلاَنِ الدَّيْنِ فِي مَـسْأَلْتَنَا عَلَى الأَقْـوَالِ الثَّلاَثَة لِعَدَمِ حُضُورِ رَبِّهِ فِي المَدَة المَذْكُـورَة لأَنَّهُ حَضَرِيٌّ والمدينُ بَدَوِيٌٌ ، وَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّ وَرَثَتَهُ لاَ تَحْلَفُ يَمِينَ الْقَضَاء لِعَدَم بُلُوغِهـا حِينَ وَفَاتِه كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَإِنْ ادَّعَيتَ قَـضَاءً عَلَى مَيَّتَ لَمْ يَحْلَفْ : إِلاَّ مَنْ يَظُنُّ بِهِ الْعَلْمَ مِنْ وَرَثَتِه) (١٤) _ أَى (٥) الْبَالِغِينَ _ . اه _ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٧) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَهَا حَتَّى يَبْرُزَ الْمُدَّعى به هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ صَاحِبُ « التَّبْصِرَةِ » : وَفِي « الْمُتَبْطِيَة » : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْه يَمِينٌ فَامْتَنَعَ مِنْهَا حَتَى َيْبُرُزَ الْمَطْلُوبُ الْمَالَ الَّذِي يَحْلَفُ عَلَيْه فَإِنَّ ذَلِكَ لاَ يَجِبُ عَلَى الْمَطْلُوبِ حَتَّى يَحْلَفَ الطَّالِبُ إِذْ لاَ يَسْتَحَقُّ الْمَالَ إِلاَّ بِالْيَمِينِ ، فَإِنْ قَالَ : عَلَى الْمَطْلُوبِ حَتَّى يَحْلَفَ الطَّالِبُ إِذْ لاَ يَسْتَحَقُّ الْمَالَ إِلاَّ بِالْيَمِينِ ، فَإِنْ قَالَ : أَخْشَى أَنْ أَحْلَفَ ثُمَّ يَدَّعِي الْمَطْلُوبُ الْقَدَمَ كَانَ مِنْ حَقِّه أَنْ يَشْهَدَ لَهُ الْمَطْلُوبُ أَنْ مُوسِرٌ غَيْرُ عَديمٍ ثُمَّ يَحْلِفُ الطَّالِبُ ، فَإِنْ ادَّعَى الْمَطْلُوبُ الْعَدَمَ بَعْد ذَلِكَ الْمَطْلُوبُ الْعَدَمَ بَعْد ذَلِكَ

⁽١) في الأصل : السقوط ، والمثبت من « فتاوى البرزلي » .

⁽٢) في « البرزلي » : وهل ذلك .

⁽٣) لم أقف عليه .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٧٢)

⁽٥) انظر : « حاشية الخرشي » (٧ / ٢٣٨) .

حُبِسَ حَتَّى يُؤَدَى وَلاَ تُسْمَعُ بَيِّنتُهُ بِالْعَدَمِ إِنْ قَامَتْ لَهُ لأَنَّهُ أَكْـذَبَهَا وَيَطُولُ سَجْنُهُ حَتَّى يُؤَدَى . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٨) [١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَضى دَينًا عَلَيْهِ بِصَكٌ وَأَرَادَ أَحْدٌ الصَّكَّ وَأَبَى رَبُّ الدَّيْنِ مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ في « أَحكَامِ ابْنِ سَهْلِ » فِي بَابِ النِّكَاحِ: قَـالَ ابْنُ عَـبْدِ الْحكَمِ: مَنْ قَضَى دَيْنًا عَلَيْه بِصَكِ وَأَرَادَ أَخْذَ الصَّكَ وَأَبَى الطَّالِبُ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى إِعْطَائِهِ وَأَجْبِرَ عَلَى أَنْ يَكْتُبَ لَهُ كِـتَابًا بَرَاءَةً فِي الْمَـوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الشُّهُودُ أَوْ غَيْرُهُ. اهـ. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَوابُهُ: قَالَ فِي «الْمُدُوَّنَة » (وَالتَّفْيد » (١) : إِذَا تَغَيَّرَتْ الْهِبَةُ للثَّوابِ بِيَدِ الْمُحَوَّهُ وَ نَقْصِ فِي بَدَن وَقَدْ أَفْلَسَ فَللْوَاهِبِ أَخْدُهُمَا إِلاَّ أَنْ يَرْضَى الْمُوهُوبِ بِزِيَادَة أَوْ نَقْصِ فِي بَدَن وَقَدْ أَفْلَسَ فَللْوَاهِبِ أَخْدُهَا إِلاَّ أَنْ يَرْضَى الْعُرَمَاءُ بِدَفْعِ الْقيمة فَذَلكً لَهُم ، وأَمَّا إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً وَسَواءً فَلَسَ الْمَوْهُوبُ لَهُ أَوْ مَاتَ فَإِنَّ الْوَاهِبَ أَوْلَى بِهَا مِنْ الْغُرَمَاء ، وأَمَّا إِنْ دَخَلَهَا فَوَاتٌ فَلَهُ أَخْذُهَا فِي الْمَوْتِ لأَنَّهَا إِذَا فَاتَتْ صَارَتْ كَالْبَيْعِ لوجُوبِ القيمة وَذَلكَ كَوُجُوبِ الثَّمَنِ بَعْدَ الْعَقْدَ فِي ذِمَّة الْمُشْتَرِى .

قَالَ الشَّيْخُ : وَهَذِهِ مِنْ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي [لاَ] (٢) تَفيتها حِوَالَةَ الْأَسْوَاقِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ (٣) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

انظر : « الذخيرة » (٨ / ١٧٦) فإنه ينقل منها .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) قــال ابن بشيــر فى « نظائره » : أربع مســائل لا تنهــيهــا حوالة الأســواق : هبة الشـوب ، واختلاف المتبايعين ، والسلعة التى هى ثمن العيب ،والكذب فى المرابحة ، والبيع الفاسد فى الأصول والمكيل والموزون . « انظر » « الذخيرة » (٢ / ٢٨٠) .

(١٥٠٠) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ غَرِيمٍ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ هَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ تَفْلِيسَهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : أَمَّا لَوْ حَضَرَ الْغَرِيمُ وَغَابَ الْمَالُ فَإِنَّ ذَلِكِ يُوجِبُ تَفْلِيسَ الْغَرِيمِ إِنْ كَانَتْ غَيْبَةُ الْمَالِ بَعَيِدَةً . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠١) [٢٢] سُوَالٌ عَنْ رَجُلِ أَوْصَاهُ وَصَى الْأَب عَلَى أُخْتَيْنِ إِحْدَاهُمَا ثِيْبٌ سَفِيهَةٌ وَٱلأُخْرَى بِكُرٌ بَالِغٌ ، وَتَزوَّجُ بِالشَّيبِ وَأَوْلَدَهَا بِنْتًا وَطَلَّقَهَا وَقَبَض اَبْنَهُ مَنْهَا طَلَبَهُما أَنْ يَضِرِباً خَيْمَتُهما بإزاء خَيْمَته لَيُنْفِقَ عَلَيْهما وَيكسيهُما فَامْتَنَعَتْ مَنْ ذَلكَ وَرَضِيَتْ بِهِ الأُخْرَى ، ثُمَّ إَنَّهُ سَافَرَ لَبعْضِ حَوائجِه فَانْتَقَلَتْ الْمُطَلَّقَةُ عَنْ بَلَدَه إِلَى بَلَد آخَرَ وَبقى لَهَا بَيَده [ق / ٩٤ ه] بَقَرَاتٌ هَلَ يَجبُ عَلَيْه المُطَلَّقَةُ عَنْ بَلَدَه إِلَى بَلَد آخَرَ وَبقى لَهَا بَيْده [ق / ٩٤ ه] بَقَرَاتٌ هَلَ يَجبُ عَلَيْه السُرْجَاعُهَا إِلَى بَلَد آخَرَ وَبقى لَهَا بَيْده [ق / ٩٤ ه] بقَرَاتٌ هَلَ يَجبُ عَلَيْه السُرْجَاعُها إِلَى بَلَد مَنْ الْبَلَد الَّذَى انْتَقَلَتُ إلَيْه أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى عَدَم وُجُوبِ ذَلكَ عَلَيْه عَنْ الْوَصِيَّة أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى عَدَم وُجُوبِ ذَلكَ عَلَيْه أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُرْسَلَ إِلِيْهَا بَقَرَاتِهَا أَمْ لاَ حَتَى تَأْنَسَ رُشْدَهَا وَهَلْ لَهُ عَزْلُ نَفْسِه عَنْ الْوَصِيَّة أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ سُكُنَى الْبِكْرِ الْمَذْكُورَة مَعُه في مَنْزِل وَاحِد وَسِعِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ سُكُنَى الْبِكْرِ الْمَذْكُورَة مَعُه في مَنْزِل وَاحِد وَسِعٍ أَمْ لاَ ؟ مَصَرٍ وَاحِد وَاسِعٍ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِرْجاعُهَا مِنْ الْبَلَدِ الَّذِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ إِلَى بَلَدِهِ لِخُرُوجِهَا مِنْ الْحَضَانَة . لِخُرُوجِهَا مِنْ حَجِرِ نَفْسِهَا بِخُرُوجِهَا مِنْ الْحَضَانَة .

قَالَ (عج): وكَلاَمُ ابْنِ عَرَفَةَ يُفِيدُ أَنَّ انْفكَ الْ الْحَجرَ عَنْهَا فِي نَفْسها يحْصُلُ بِخُرُوجِهَا مِنْ الْحَضَانَةَ ؛ فَإِنَّه فِي بَابِ النَّفَقَاتِ مَا نَصُّهُ: وَفِيهَا إِنْ بَنَى بِحْصُلُ بِخُرُوجِهَا مِنْ الْحَضَانَةَ ؛ فَإِنَّه فِي بَابِ النَّفَقَاتِ مَا نَصُّهُ : وَفِيهَا إِنْ بَنَى بِالْبِكْرِ زَوْجُهَا ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَهِي أَحَقُّ بِنَفْسِهَا فَتَسْكُنُ حَيْثُ شَاءَتْ إِلاَّ أَنْ يَخَافَ عَلْيها سُوءَ وَضِيعةٍ أَوْ سُوء مَوْضِعٍ يَمنَعُهَا الْأَبُ أَوْ الْوصِيُّ وَيضُمَّانِهَا يَخَافَ عَلْيها سُوء وَضِيعةٍ أَوْ سُوء مَوْضِعٍ يَمنَعُهَا الْأَبُ أَوْ الْوصِيُّ وَيضُمَّانِهَا إِلَيْهِما اهد.

وَلاَ يَجُوزُ لَهُ إِرْسَالُ الْبَقَـرَاتِ إِلَيْهَا قَبْلَ رُشْدِهَا ؛ فَإِنْ فَـعَلَ ضَمِنَ ؛ قَالَ عز

مَنْ قَائِل : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُم مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (١) » ؛ مَفْهُومُ الآيَة الْكَرِيَةَ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلْوَلِي أَنْ يَدْفَعَ مَالَ مَحْجُورَةٍ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَبْصر مِنْهُ الرُّشْدَ.

وَفِي ابْنِ سَلَمُونَ : يَجُوزُ لِلْوَصَىِّ أَنْ يَدْفَعَ لِلْمَحْجُورِ بَعْضَ مَالَه لِيَخْتَبِرَهُ بِهِ إِذَا رَأَى مِنْهُ اسْتَقَامَةً وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ إِلاَّ خَيْرًا ، فَإِنْ تَلَفَ هَذَا الْمَالُ لَمْ يَضْمَنْ الْوَصَىُّ إِلاَّ خَيْرًا لِشَدَّةِ سَفَهِهِ فَيكُونُ عَلَيْهِ الْوَصَىُّ إِلاَّ أَنْ يَرَى أَنَّهُ مِمَّنْ لاَ يَصْلُحُ مِثْلُهُ لِلاْختبارِ لشَدَّةِ سَفَهِهِ فَيكُونُ عَلَيْهِ الْوَصَى الْبَرْزَلِيِّ » : وَإِنْ شَكَّ فِي الْضَّمَانُ . اهد . وَبَعْضُهُ بِالْمَعنى . وَفِي « مُخْتَصَرَ الْبَرْزَلِيِّ » : وَإِنْ شَكَّ فِي رُشْدِهِ فَذَفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ بِغَيْرِ إِذْنَ السَّلَطَانِ ضَمِنَهُ . اهد .

وَلاَ يَجُوزُ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ عَنْ الْوَصِيَّةِ حَيْثُ لَمْ يَطرَأْ عَجْزٌ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٢): وَلاَ رُجُوعَ لَهُ بَعْدَ الْمُوَتِ وَالْقَبُولِ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لاَ بَعْدَهُمَا) (٣) .

قَالَ (مخ) (٤) : إلاَّ أَنْ يَطْرَأَ [عَلَيْه] (٥) عَجْزٌ .

وَفِي « الْمِعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَرَادَ انْحِلالَ الإِيصاءِ بَعْدَ الْتِزَامِهِ وَتَعَرَّفِهِ .

فَأَجَابَ : لَيْسَ لَهُ ذَلكَ إلاَّ لعُذْر بَين . اه. .

وَلاَ يَجُوزُ لَهُ السُّكْنَى مَعَ الْبِكْرِ الْمَذْكُورَةِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا لَهُمَا وَلِلنَّاسِ. قَالَ في « الرِّسَالَة » (٦) ولا يَخْلُو رَجُلٌ بِامْرَأَةِ لَيْسَتْ بِمَحْرَم مِنْهُ. اهـ.

⁽١) سورة النساء (٦).

⁽٢) جامع الأمهات (ص / ٥٤٧)

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٣٠٣) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٨ / ١٩٥) .

⁽٥) ليست في (مخ) .

⁽٦) انظر : « الرسالة » (ص / ٢٧٣) .

هَذَا لَفْظُ الْحَدِيثِ وَتَمَامُهُ: ﴿ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهَمَا ﴾ (١) قَالَ التَّائِيُّ نَاقِلاً عَنْ ابْنِ رَشْد : مَعْنَاهُ : يُوَسُوسُ إلَيْهِ مُواَقَعَةَ الْمَعْصِية بِهَا [[(٢) بِحَيْثُ ثُخَدَّتُهُ نَفْسُهُ بِهَا ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ رَاقَبِهُ وَخَشِي أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ فَلَمْ تُحَدَّتُهُ نَفْسُهُ بِذَلِكَ ، وَالنَّهْ يُ لِلتَّحْرِيمِ . اه . وَفِي الْحَدِيثِ : ﴿ بَاعِدُوا بَيْنَ أَنْفَاسِ نَفْسُهُ بِذَلِكَ ، وَالنَّهْ يُ لِلتَّحْرِيمِ . اه . وَالشَّاهِ لُم عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ سَكْنَاهُ مَعَهَا فِي النِّسَاءِ وَأَنْفَاسِ الرِّجَالَ ﴾ (٣) . اه . وَالشَّاهِ لُم عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ سَكْنَاهُ مَعَهَا فِي مَنْزِلَ وَاحِد إِذَا كَانَ جَامِعًا لَهُمَا وَلِلنَّاسِ قَوْلُ (مَح) (٤) فِي فَصْلِ الرَّجْعَة : إِنهُ يَجُوزُ لَلْأَجْنَبِيِّ قَلْ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٢) [٢٣] سُوَّالٌ عَنْ وَلَد بَلغَ فِي حَياةِ أَبِيهِ وَجَهَلَ حَالَهُ وَلَمْ يَحْجِرْ عَلَيْهُ أَبُوهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَيَحلُّ عَلَى الرُّشُّد أَوْ السَّفَهِ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ عَلَى الْمَشْهُورِ حَتَّى يُعْلَمَ رُشْدُهُ.

قَالَ ابْنُ رُشد : وَرَوَى زِيَادُ بْنُ غَانِم عَنْ مَالِك أَنَّهُ مَـحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » . اهـ . وَقَالَ الْمُتَيْطِيُّ : وَفِي كَـوْنِهِ عَلَى السَّفَهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۱٦٥) وأحمد (۱۱٤) وابن حبان (۲۵۷۱) والحاكم (۳۸۷) والحاكم (۳۸۷) والشافعي في « مسنده » (۱۲۰۷) والبيزار (۱۲۷) والبيهقي في « الكبري » (۱۳۲۹۹) من حديث ابن عمر عن أبيه عمر رضي الله عنهما .

قال الترمذي : حسن صحيح غريب .

وقال الحاكم : صحيح ، ووافقه الذهبي .

وقال الألباني : صحيح .

⁽٢) طمس بالأصل .

⁽٣) قال القارى :غير ثابت وإنما ذكره ابن الحاج فى « المدخل » فى صلاة العيدين . وذكره ابن جماعة فى « منسكه » فى طواف النساء ، من غير سند . « كشف الخفا » (١ / ٣٢٨) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٤/ ٨٦).

⁽٥) في (مخ) : أعزب .

عَامٍ فَـفَطْ وَإِلَى عَامَيْنِ قَوْلا ابْنِ الْعَطَّاءِ وَالْبَاجِيْ وَهُوَ يَعدَهُمَا عَلَى الرُّشْـدِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرَ سَفَهِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٣) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ الْوَلِيِّ وَمَحْجُورَةٍ إِذَا تَنَازَعَا فِي رُشدِهِ وَسَفَهِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلك ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الرُّشد بِالْبَيـنَةِ كَمَا فِي عج . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٤) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ الصبِيِّ إِذَا ظَهَرَ رُشْدُهُ هَلْ يَخْرُجُ مِنْ الْحَجْرِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : وَلاَ خِلاَفَ أَنَّـهُ لاَ يَخْرُجُ مِنْ الْحَجْرِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَإِنْ ظَهَرَ الرُّشْدُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٥) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَصِيِّ إِذَا عَلِمَ رُشْدَ السَّفِيهِ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى تَلَفَ هَلْ يَضمنُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِذَا عَلَمَ الْوَلِيُّ رُشْدَهُ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ ضَمِنَ سَوَاءً تَلَفَ بِبَينَة أَوْ بِغَيْرِ بَيْنَة لأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِي حَبْسِ مَالِهَ ظَالِمًا ، وَكَذَا إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِتْرشيده وَقُتَ تَلَفَ مَالِه ضَمِنَهُ الْوَصِيُّ ، وَإِنْ شَكَّ ظَالِمًا ، وَكَذَا إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِتْرشيده وَقُتَ تَلَف مَالِه ضَمِنَهُ الْوَصِيُّ ، وَإِنْ شَكَّ فِي رُشُده فَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّلْطَانِ ضَمَنَهُ . اه كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٦) [٢٧] سُواَلٌ عَنْ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِذَا أَدَانَ وَمَاتَ أَيَلْزَمُهُ الدَّيْنُ أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيح » : وَإِذَا أَدَانَ الْمَـوْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلَكَ إِلاَّ أَنْ يُوصِيَ بِهِ فَيَجُوزُ فِي ثُلُثِهِ ، وَعَنْ ابنِ الْقَاسِمِ : إِذَا بَاعَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فَلَمْ يَرَدُ بَيْعَهُ حَتَّى مَاتَ إِنَّهُ يُنَقَّذُ بَيْعَهُ . ابْنُ زرقون : فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ الدَّيْن بَعْدَ مَوْتِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . ابْنُ زرقون : فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ الدَّيْن بَعْدَ مَوْتِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . (١٥٠٧) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ الشَّهَادَةِ بِالْحَجْرِ هَلْ يَكْتَفِى فِيَها بِعَدْلَيْنِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحفَته »: وَفِي مَرَدِّ الرُّشْد يَكُفِيَانِ. مَعْنَاهُ: يَكْتَفِي بِشَهَادَة عَدْلَيْنِ بِالْحَجْرِ كَمَا فِي « ميارة » (١) ، وفِيه أَيْضًا : والشَّهَادَة بِالْحَجْرِ التي يَكْفِي فِيهَا عَدْلاَنِ الشَّهَادَةُ بِأَنَّهَ فِي وِلاَيَة مَضْرُوبًا عَلَىٰ يَدِه وَقْتَ الشَّهَادَة وَفِيمَا قَبْلُهَا وَيَنْبَنِي عَلَيْهَا رَدُّ أَفْعَالِهِ الْمُتَقَدِّمَة عَلَى هَذِهِ الشَّهَادَة وَالْمُتَأْخِرَة عَنْهَا . اهـ . والله تَعَالى أَعْلَم .

(١٥٠٨) [٢٩] سُوَّالٌ عَنْ بَيْعِ السَّفِيهِ وَشَرِائِهِ بِعِلْمٍ وَلِيهِ وَسُكُوتِهِ هَلْ [ق / ٥٩٥] يُرَدُّ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِذَا رَأَى الْوصِيُّ السَّفِيهَ يَبِيعُ وَيَشْتَرِى وَسَكَتَ عَنْهُ إِنَّهُ مَاضٍ وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ بِتُونُسْ . اهـ .

وَنَحْوُهُ فِي (س) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْله : وَبَيْعُ الْمَحْجُورِ بِرِضا وَلَيِّهِ وَسُكُوتِهِ لا يُردَّ . اهـ إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلاَفٍ . اهـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٥٠٩) [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا مُتُوقَّعَةَ الْخَرَابِ فِي زَمَنِ رُخْصِ الدِّيارِ بِولاَتَةَ مِنْ رَجُلِ وَعَمَّتِه وَالدَّارُ لِجِدِّهِمَا رَحَلَ عَنْهَا وَقْتَ رَحِيلِ قَبِيلَتِه مِنْ وَلاَتَ إِلَى الْبَادِيةِ وَفِيهًا حَصَّةٌ لِيتِيمً فَلَمَّا عَلَمَ الْمُشْتَرِى بحْصته مَنْهَا تَوَقَّفَ عَنْ الشِّرَاءَ لَهُ جَمَاعَةُ الْبَائِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْحِلِ وَالْعَقْدِ مِنْ قَبِيلَتِهَا وَذَلِكَ دَأْبُهُمْ فِي الشِّرَاتَ يَقُومُونَ مَقَامَ الْحَاكَمِ فِي مِثْلَ هَذَا قَائلينَ : إِنَّ الرَّجُلَ الْبَائِعَ للدَّارِ هُو الْقَائِمُ عَلَى الْيَتِيمِ فِي أُمُورِهِ وَهُو الْقَرِيبُ [] (أَ) الْجَمَاعَة وَأَنَّ بَيْعَ الدَّارِ أَوْلَى، فَلَمَّا ظَهَرَ لِلْمُشْتَرَى ذَلِكَ اشْتَرَاهَا وَدَفَعَ جَمِيعَ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِينَ الْمَذْكُورِينَ بِحَضْرَةِ فَلَى الْمَذْكُورِينَ بِحَضْرَةً فَلَمَا ظَهَرَ لِلْمُشْتَرَى ذَلِكَ اشْتَرَاهَا وَدَفَعَ جَمِيعَ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِينَ الْمَذْكُورِينَ بِحَضْرَةً فَلَى الْمَذْكُورِينَ بِحَضْرَةً

شرح میارة (۲/ ۳۵۱).

⁽٢) طمس بالأصل.

الْجَمَاعَة أَبْرَأَتُهُ الْجَمَاعَةُ إِبْرَاءً تَامًا فِي أَمْرِ الدَّارِ مِنْ الْبَائِعِينَ وَمَنْ دَعُوى الْيَتِيمِ فَمكَثَ الْمَشْتَرِى نَحْوَ سَنَة مُقيمًا ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى وَلاَتَ فَلَمَّا أَرَادَ الدَّخُولَ فِي الدَّارِ عَلَيْهُ بَعْضُ أَهْلِ وَلاَتَ بِوَثِيقَة صَحِيحَة فَيها أَنَّ رُبُعَ الدَّارِ صَدَقَةٌ عَلَيْه وَوقَعَتْ هَذَه الدَّعْوَى عَلَى يَد قَاضِى وَلاَّتَ فِي هَذَا الْوَقْتِ فَقُومَتِ الدَّارُ وَدَفَعَ الْمُشْتَرِى هَذَه الدَّعْوَى عَلَى يَد الْقَاضِى الْمَذْكُورِ لِلْمُتَصَدَّق عَلَيْه وَسَكَنَ الدَّارَ نَحْو حَمْسِ رَبُعَ الْقَيمَة عَلَى يَد الْقَاضِى الْمَذْكُورِ لِلْمُتَصَدَّق عَلَيْه وَسَكَنَ الدَّارَ نَحْو حَمْسِ النَّيْ وَخَافَ سُقُوطَها وَهَى كَبِيرَةٌ لاَ يَقْدرُ عَلَى إصْلاَحِها فَباعَها لَبَعْضِ أَهْلِ وَلاَتَ وَسَقَطَتْ عَنْدَهُ وَبَنَاهَا وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ عَلَى الْمُشْتَرِى بَدَعْوَى فِيها وَالْمُشْتَرِى الْأُولُ يُسَافِرُ لِبَلَدَ الْبَائِعِينَ فِي كُلِّ سَنَة وَيَنْزِلُ عِنْدَ قَبِيلَتِهِ مَا وَكَبُرَ الْيَتِيمُ لَمْ يَدع وَلَا بَسُقِ عَلَى الْمُشْتَرِى النَّانِهِ وَاللَّمْ اللَّهُ تَعَلَى الْجَميعَ آمِينَ - زَعَمَ الْيَتِيمُ أَنَّ حَصَيّهُ مِنْ الدَّارِ وَلاَ بَسِيَة عَالَى الْجَميعَ آمِينَ - زَعَمَ الْيَتِيمُ أَنَّ حَصَيّهُ مِنْ الدَّارِ وَلاَ الشَّرَاءُ الْأُولُ أَنْحُو خَمْسٍ وَعِشْرِين سَنَةً مَا الْحُكُمُ فِي بَاقَيَةٌ عَلَى مِلْكَهَ إِلَى الْأَنَ وَالشِرَاءُ الْأَوْلُ نَحْوَ خَمْسٍ وَعِشْرِين سَنَةً مَا الْحُكُمْ فِي الدَّارِ ؟

جَـواًبُهُ : أَنَّ قَرِيبَ الْيتِيمِ الْقَيِّمِ بِأُمُورِ الْيَتيمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَقِلُّ بِبَيعِ الدَّارِ أَيْ حَصةَ الْيَتيمِ أَوْ يَكُونَ الْبَائِعُ لَهَا هُو وَالْجَـماعَةُ فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَقِلُ بِبَيْعِهَا وَحْدَهُ فَبَيْعُهُ لَهَا جَائِزٌ وَمَاضِ لَمَا فِي (ق) (١) عَنْ ﴿ نَوَازِلِ ابْنِ سَهْلِ ﴾ : بَيْعِهَا وَحْدَهُ فَبَيْعُهُ لَهَا جَائِزٌ وَمَاضِ لَمَا فِي (ق) (١) عَنْ ﴿ نَوَازِلِ ابْنِ سَهْلٍ ﴾ : أَنَّ الأَجْنبِي أَوْ الْقَريبَ إِذَا قَامَ بِولاَيَّةِ الْيَتيمِ وَاكْتَنَفَهُ بِغَيْرِ إِيصَاء وَلاَ تَقْديمِ قَاضٍ أَنَّهُ أَنَّ الأَجْنبِي أَوْ الْقَريبَ إِذَا قَامَ بِولاَيَة الْيَتيمِ وَاكْتَنَفَهُ بِغَيْرِ إِيصَاء وَلاَ تَقْديمِ قَاضٍ أَنَّهُ وَيَلْمُ لَوْ وَعَلَيْهِمَا] (٢) مَا يَجُورُ للْوَصِي عَلَى مَنْ أَوْصَى [عَلَيْهِ] (٣) مِنْ أَوْصَى [عَلَيْهِ] (٣) مِنْ أَوْصَى [عَلَيْهِ] (٣) مَنْ أَوْمَى أَوْصَى [عَلَيْهِ] (١) مَنْ فَوْ مَنْ أَوْصَى [عَلَيْهُ أَوْمَى اللهَ عَلْمُ مَنْ أَوْصَى [عَلَيْهُ أَوْمَى اللهُ عَلْمُ مَنْ أَوْصَى اللهُ عَلَيْهُ مَنْ أَوْمَى اللهَ عَلَيْهِ مَنْ أَوْمَى اللهُ أَنْ كُونَ عَلْمُ مَنْ أَوْمَى اللهُ عَلَيْهِ مَا يَجُلُونُ اللهَ عَلَيْهِ مَنْ أَوْمَلَى اللهَ عَلَى مَنْ أَوْمَلَى الْمَاقِ أَوْمُ وَعَلَيْهِ مَا يَرْبُلُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَصِي .

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٧٣) وهو قول مالك .

⁽ ۲) في (ق) : ينفق له وعليه .

⁽ ٣) في (ق) : إليه .

⁽٤) في الأصل: و

قَالَ ابْنُ حَبِيبِ : وَبِهَذَا [أَقُولُ] (١) وَ [أَعْلَمَنَا] (٢) به أَصْبَعُ وَاسْتَحْسَنُه] (٣) وَلَمْ يَكُنْ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُهُ هَكَذَا [إِلاَّ مُجْمَلاً] (٤) إِلاَّ أَنَّهُ قَدْ قَلْ وَاسْتَحْسَنُه] (٩) وَلَمْ يَكُنْ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُهُ هَكَذَا [إِلاَّ مُجْمَلاً] (٩) إِلاَّ أَنَّهُ قَدْ قَالَ أَبُو مُحَمَّد قَالَهُ فِي مَوْلِي اللَّقِيطِ . لاَسِيَّمَا فِي (س) عَنْ بَعْضِهِمْ مَا نَصَهُ : قَالَ أَبُو مُحَمَّد صَالِحٌ : يَتَّفَقُ فِي أَهْلِ الْبَوادِي أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْأَبُ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ ، وَحَضَنَ الصَّغِيرَ قَرِيبُهُ فَهُو كَالْوَصِي . آه .

وَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ مَشْهُورَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْحَاضِنَ لَيْسَ كَالْوَصِيِّ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ شَيء مِنْ مَالِ مَحْضُونِه ، وَهُوَ قَـوْلُ مَالِك فِي كَتَـابِ الْقَسَمَ مِنْ « الْمُدُونَة » فِي مَسْأَلَّةَ مَنْ كَنَفَ أَخًا صَغِيرًا أَوْ ابْنَ أَخِ وَهُو اللّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقَسَمِ أَيْضًا بِقَولِهِ : (لَا حَاضِنَ) (٥) ، وَفِي بابِ الْقَسَمِ أَيْضًا بِقَولِهِ : (أَوْ كَنَفَ أَخًا صَغِيرًا) (٦) .

قُلْتُ : نَعَمْ ؛ ولَكِنَّ الْقَوْلَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاضِنِ قَرِيبًا كَانَ أَوْ أَجْنَبِيًّا بَيْعُ الْيَسَيرِ مِنْ مَال مَحْضُونِه ؛ ولَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُه: (وَعَمِلَ بِإِمْضَاءَ الْيَسَيرِ ، وَفِي حَدِّه تَرَدُّدٌ) (٧) وَقَالَ فِي « تَوْضِيحهِ » : رَابعُ الأَقْوَالِ : الْجَوَازُ فِي الْمَيسِرِ . قَالَ فِي « الْعُتَبِيَّةِ» : قال : أصبع وَبه جَرَى الْعَمَلُ .

واخْتُلِفَ فِي حَدِّ اليَسِيرِ قال ابن زرب : ثلاَثُونَ دِينَارًا، وَقَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : عِشْرُونَ دِينَارًا وَنَحْوُهَا ، وَقَالَ ابْنُ الْهِنْدِيِّ : عَشْرَةٌ وَنَحْوُهَا .

⁽١) في (ق) : تقول .

⁽٢) في (ق): أعلمت.

⁽٣) في (ق): فاستحسته.

⁽٤) في (ق) : مجملاً .

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

⁽٦) مختصر خليل (ص / ٢٣٨) .

⁽۷) مختصر خلیل (ص / ۲۰۷) .

وَقَالَ (مَحَ) (١): وَظَاهِرُ كَلاَمهِمْ أَنَّهُ لاَ يُنْظَرُ [لحَالِ مَالكه] (٢) مِنْ كَوْنِهِ كَشِيرِ الْمَالِ أَوْ لاَ ، وَالظَّاهِرُ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ عَنْ الْمَقْدَارِ الَّذَى تَكُونَ الْعَشَرَةُ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ قَلِيلَةٌ ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ مِنْ التَّحْدِيدِ بِعِشْرِيَن [أَوْ] (٣) ثَلاثينَ . اه. .

قُلْت : وَالْحِصَّةُ الْمَـذْكُورَةُ مِنْ الْيَسِيرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَالِ الْيَتِيمِ لِـقِلَّةِ ثَمَنِهَا لأَنَّهَا بِيعَتْ زَمَنَ رُخْصِ الدِّيَارِ بِوَلاَتَه .

وَفِي « التَّوْضِيحِ » أَيْضًا عَنْ ابْنِ الْهِنْدِيِّ : الْجَوَازُ فِي بَلَدٍ لاَ سُلْطَانَ فِيهِ وَالْمَنْعُ فِي بَلَدِ فِيهِ سُلْطَانٌ . اه. .

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَـوْضِعَ الْحِصَّة لاَ سَلْطَانَ فِيه وَحِينَئذ فَقَـدْ حَصَلَ الْإِتَّفَاقُ بَيْنَ ثَلاَثَة مِنْ الْأَقْوَالَ عَلَى أَنَّ الْقَـائِمَ بِأُمُورِ الْيَتِيمِ كَالُوصَى عَلَيْه في مَسْأَلَتَنَا هَذِه وَيَجُوزُ لَهُ حَينَئذ بَيْعُ عَقَارِه في أَحَـد الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَ أَئِمَّـتُنَا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوصِي وَيَجُوزُ لَلُوصِي وَالْحَاكِمِ بَيْعُهُ فيها حَصَرُوها بالْعَدَّ وَهِي [ق / ٥٦٦] أحد عَشَـرَ وَجْها ، ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْهَا عَشْرَةً أَشَارَ إِلَيْها بِقُولُه : (وَإِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ لِحَاجَة أَوْ غِبْطَة أَوْ الشَيْخُ خَلِيلٌ مِنْهَا عَشْرَةً أَشَارَ إِلَيْها بِقُولُه : (وَإِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ لِحَاجَة أَوْ غِبْطَة أَوْ الشَيْخُ خَلِيلٌ مِنْهَا عَشْرَةً أَوْ قَلَّتُ عَلَّتُهُ فَيَسْتَبْدِل خَلاقَهُ أَوْ بَيْنَ ذِمِينِ أَوْ جَيران سُوء لَكُونُه مُوظَقًا أَوْ حَصَّةً أَوْ قَلَّتُ عَلَّتُهُ فَيَسْتَبْدِل خَلاَقَهُ أَوْ بَيْنَ ذِمِينِ أَوْ جَيران سُوء أَوْ لَا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَتِهِ انْتِقَالَ الْعِمَارَة أَوْ الْخَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَتِهِ انْتِقَالَ الْعِمَارَة أَوْ الْخَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْلُكَى) (١٤) . اهد .

وَتَرْكُ الْوَجْهِ الْحَادِي عَشَرَ وَهُوَ : بَيْعُهُ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنْ سُلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا فِي (مَـخ) (أَوْ لِكَوْنِهِ حَـصَّةً) وَقَوْلُهُ أَيْضًا :

⁽١) حاشية الخرشي (٥/ ٢٩٨).

⁽٢) في الأصل: محال ملكه.

⁽٣) في (مخ) : و

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٥) ٢٠٠٠)

(أَوْ لِخَشْيَة الْخَرابِ وَلاَ مَالَ لَهُ أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْلَى) . اه. .

وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى حَيْثُ تَوَفَّرَتْ الشُّرُوطُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِنَقْلِ « التَّوْضِيحِ » عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ الورزازيُّ فِي « نَوازِلهِ » بِقَـوْلهِ : وَلاَ بُدَّ فِي لُزُومِ بَيْعِ الْحَاضِنِ لِرِبَاعِ الْمَحْضُونِ مِنْ ثُبُوتَ الْحَضَانَة وَحَاجَة الْمَحْضُونِ وَالسَّرَادِ فِي الثَّمَنِ وَأَنَّهُ أَوْلَى مَا يَبُعُ عَلَيْهِ وَأَنَّ الشَّمَنَ صُرِفَ فِي مُؤْنَة الْمَحْضُونِ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ فَلاَ يَلْزَمُ الْبَيْعُ لِلمَحْضُونِ وَإِجَازِتِهِ . اهد .

وإِنْ كَانَ الْبَائِعُ الْحَـاضِنَ وَالْجَمَاعَةَ مَعًا فَلاَ رَيْبَ فِي جَـوَازِ الْبَيْعِ وَلُزُومِهِ إِنْ تَوَفَّرَتُ الشُّرُوطُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الورزازِيِّ نَاقِلاً عَنْ الْمُتَيْطِي : لاَ يَبِيعُ الْحَاكِمُ عَقَارًا لِيَتِيمِ .

قَالَ الإِمَامُ (عج): وَمِثْلُ الْحَاكِمِ الْوَصِيُّ إِلاَّ إِذَا أَلْجَأْتُ الضَّرُورَةُ إِلَى بَيْعِهِ وَلاَ غِنِي عَنْ ثَمَنِهِ وَاسْتَقْصَى فِي الْهَتْفُ عَلَيْهِ وَطَلَب الزيادَة فِي مَظَانِّهَا مَع ثُبُوتِ مَا بَقِيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْبَيْعِ الْمُتَقَدِم ذَكْرُهَا مَا بَقِيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْبَيْعِ الْمُتَقَدِم ذَكْرُهَا أَنْهًا وَهِي أَيْضًا الْمُشَارُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِ ﴿ الْمُخْتَصَرَ ﴾ : وَبَاعَ بِثُبُوتِ يُتُمه وَإِهْمَالِهِ وَمَلْكِه لَمَا بِيعَ وَأَنَّهُ الْأُولَى وَحِيَازَةُ الشَّهُ ود لَهُ وَالتَّسَوُّقِ وَعَدَمُ [الْغَاءِ] زَائِد وَالسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ ﴾ (١) فَلاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ ، ثم قَالَ السَّيُورِيُّ : إِنْ بَاعَ الحاكِمُ وَمَثْلُهُ الْوَصِيُّ عَلَى مَا قَالَ الْإِمَامُ عِج قَبْلَ ثُبُوتِ مُوجِبَاتِ الْبَيْعِ لَمَالِ الْيَتِيمِ فَلاَ يَجُوزُ الْبَيْعُ أَوْ مِثْلَهِ مَعَ الْقَوَاتِ . اه . . وَبُعْ الْفَوَاتِ . اه . . . الْمُؤْورُ الْبَيْعُ وَيُرَدُّ الْمَبِيعُ مَعَ الْقِيَامِ أَوْ قِيمَتَهُ أَوْ مِثْلِهِ مَعَ الْفَواتِ . اه . . .

وَزَادَ (مـخ) (٢) : وَكَذَلِكَ لَوْ فَرَّطَ الْحَاكِمُ فِي قَـبْضِ الثَّمَنِ حَتَّى هَرَبَ الْمُشْتَرَى أَوْ هَلَكَ . اهـ .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقلبسيُّ: فِعْلُ الْجَمَاعَةِ مَعَ عَدَمِ الْقَاضِي كَفِعْلِ الْقَاضِي . اهـ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۷) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٥/ ٢٩٨).

مِنْ ﴿ نَوَازِلِ الْورزازيِّ ﴾ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعَلَمُ .

(١٥١٠) [٣١] سُواَلٌ عَنْ النَّظَر في كُتُب النَّتَاثيِّ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « المعْيَارِ » : وَسُئِلَ سَيَّدى قَاسِمِ الْعَقْبَانِيُّ عَنْ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْمَحَاجِيزِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَولِه : أَمَّا نَظَرُ مَنْ هِيَ مُؤْتَمَنَةٌ بِيده لَهَا فَذَلكَ مِنْ صِيانتها وَحَفْظَهَا اللَّنَّ الأَيْدَى يُسْرِعُ وَحَفْظَهَا اللَّنَّ الأَيْدَى يُسْرِعُ الْمُطَالَعَة وَتُردُّ يَدُهَا بَيْنَ الأَيْدَى يُسْرِعُ إِلَيْهَا السُّوسُ ، وأَمَّا إِخْراَجُهَا إلى سَائِرِ النَّاسِ لِهَذَا الْقَصْد فَغَيْرُ سَائِعِ لأَنَّهَا قَدْ تَقَعُ فِي يَدِ مَنْ لاَ يُؤْمَنُ عَلَيْهَا فَتَضِيعُ . اه. . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ

(١٥١١) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ الأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ عَنْدَ غَيْرِه وَهُوَ غَيْرُ مَأْمُون عَلَيْه ؟

جَواَبُهُ: لاَ بَلْ يُمْنَعُ مِنْهُ كَمَا يُمْنَعُ مِنْ أَخْذِ شُورَةِ ابْنَتِه إِذَا أَرَادَ أَخْذَهَا وَادَّعَى أَنَّهُ خَافَ عَلَيْهَا الزوج أَن يتلفها إذا كان غير مأمون بَلْ يَجْعَلَهَا الْحَاكِمُ فِي يَدِ أَمْنِ ، وَإِذَا كَانَ مَأْمُونًا فَلَهُ أَخْذُ مَا زَادَ عَلَى مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ عَلَى الْعَادَةِ لِيَحْفَظُهُ لَهَا لاَ لِيُفُوتَهُ عَلَى نَفْسِهِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٢) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلَفِ الْوَصِيِّ لِغَيْرِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ مَالَ بَيمه ؟

جَوابُهُ : قَالَ (مخ) (١) ناقلاً عَنْ كتَابِ ابنِ الْمَوَّازِ فِي الْمَسْأَلَةِ الأُولَى : وَلَلْوَصِيِّ أَنْ يُودِعَ مَا لَهُمْ وَيَبْعَثَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَلَهُ أَنْ يُودِعَ مَا لَهُمْ وَيُسْلِفَهُ . وَلُلْوَصِيِّ أَنْ يُودِعَ فَلاَ . اهـ .

وَفِي ﴿ النَّوَادِرِ ﴾ (٢) عَنْ ابْنِ المَوَّازِ وَابْنِ الماجِشُونِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَصِي أَنْ يُسْلِفَ

⁽١) انظر : (ح) (٦ / ٤٠٠) وليس (مخ) .

⁽۲) انظر : « النوادر » (۱۱ / ۲۹۷) .

مَا لَهُمْ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوف، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ الَّلَخْمِيُّ بِزِيَادَة وَلَفْظُهُ: وَلاَ يُسُلِفُ مَالَهُ لأَنَّ ذَلِكَ مَعْرُوفٌ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ كَثَيْرَ البَحْرِ لَهُ وَيُسْلَفَ الشَّيء الْيَسِيرَ مِمَّا يُصْلِحُ وَجْهَهُ مَعَ النَّاسِ فَلا بَأْسَ أه. . وَنَقَلَهُ ابْنُ عَرَفَةَ عَنْهُ بِلَفْظِهِ . أه. .

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ: وَأَمَّا استسلاَفُ الْوَصِيِّ مَالهُ فَـقَالَ فِي «النَّـوَادر» (١) فِي كَتَابِ الْوَصَايَا: قَالَ فِي «الْمَحْمُوعَةِ وَغَيْرِهَا: وَلاَ أُحِبُّ أَنْ يَرْكَبَ لَهُ دَابَّةً وَلاَ يَتَسلَّفَ مَالَهُ.

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبِ فِي ﴿ الْمَجْمُوعَةِ ﴾ : وَعَنْ ابْنِ نَافِعِ فِي الْمَجْمُوعَةِ : وَكَا أُحبُ أُنْ يَتَسَلَفَ مِنْ مَال بِيده لغَيْره وَأَجَازَهُ بَعْضُ النَّاسِ فَرُوجِعَ فَقَالَ : إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِيهِ وَفَاءٌ فَأَرْجُو إِذَا أَشْهَدَ أَنْ يَكُونَ لاَ بَأْسَ بِهِ ، وَقَالَ فِي كَتَابِ كَانَ لَهُ مَالٌ فِيهِ مَالٌ وَخَافَ أَنْ يَغُرَمَ لَهُ الزَّكَاةِ مِنْهُ قَالَ ابْنُ حَبِيب : وإِنْ اسْتَنْفَقَ مَالَ يَتِيمِهِ وَلَهُ بِهِ مَالٌ وَخَافَ أَنْ يَغُرَمَ لَهُ الزَّكَاةِ مِنْهُ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلاَ بأَسَ بمِنْ يَسْلَفُهُ وَيَسْتَسْلَفُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلاَ يَسْتَسْلَفُهُ وَيَسْتَسْلَفُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلاَ يَسْتَسْلَفُهُ وَيَسْتَسْلَفُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلاَ يَسْتَسْلَفُهُ . أه . . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٣) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ مُهْ مَلَة نَاهَزَتْ سَبْعِينَ سَنَةً وَهِيَ تَتَصرفُ فِي مَالِهَا بِالْهِبَة وَغَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفِ ، ثُمَّ قَامَ ابْنُ عَمَهَا وَأَرَادَ رَدَّ تَصَرُّفهَا هَلْ لَهُ ذَلَكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ إِنْ عَلَمَ رُشْدَهَا أَوْ جَهَلَ [ق / ٥٩٧] حَالَهَا فَلاَ كَلاَمَ لَهُ فِي تَصَرُّفُهَا لأَنَّ الْقَوْلَ الْمَشْهُورَ الَّذَى جَرَى بِهِ الْعَمَلُ رَدُّ أَفْعَالِ الْمُهْمَلَةِ حَتَّى تَعْنَسَ أَوْ يَمْضِى لِدُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا عَامٌ فَتَكُونُ أَفْعَالِهَا حِينئذ جَائِزَةً إِذَا عَلَمَ رُشْدَهَا أَوْ جَهَلَ حَالَهَا ، وَأَمَّا إِنْ عَلَمَ سَفَهَهَا فَأَفْعَالُهَا مَرْدُودَةٌ أَيْضًا . أَنظُو شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيل .

وَزَادَ (عج) نَاقِلاً عَنْ « الْمُقَدِّماتِ » : أَنَّ أَفْعَالَهَا تَكُونُ جَائِزَةً إِذَا بَلَغَتْ

⁽١) المصدر السابق.

الْمَحيضَ ، وَهُـوَ قَوْلُ سَحْنُون فِي « الْعُتْبِيَّةِ » ، وَقَـوْلُ غَيْـرِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي «الْمُدُوَنَةِ » وَوَلَوْلُ غَيْـرِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي «الْمُدُوَنَّةِ » وَرَوَايَةُ زِيَادٍ عَنْ مَالك أهـ .

وَإِلَى مَا قُلْنَا يُشِيرُ ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحْفَتهِ » (١).

وَإِنْ تَكُنْ ظَاهِرةَ الإِهْمَالِ فَإِنَّـهَا مَـرْدُودَةُ الأَفْعَـالِ

إلا مَعَ الْوُصُولِ لِلتَّعنيسِ أَوْ مُكْثِ عَامٍ إِثْرَ التَّعْرِيسِ

وقيلَ بَلْ أَفْعَالُهَا تَسُوغُ إِنْ هِي حَالَةُ الْمَحِيضِ تَبْلُغُ

أهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٤) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ السَّفِيهِ إِذَا فَوَّتَ بَعْضِ مَالِهِ بِهِبَةٍ أَوْ بَيْغٍ وَلَمْ يَعْلَمْ بِنَاكِ حَتَّى مَاتَ أَيَرُدُّ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) فِي : َ «نَوَازِلهِ » : وَاخْتُلْفَ فِيَما فَوَّتَ السَّفِيهُ مِنْ مَالهِ بِالْبَيْعِ وَالْهِبَةِ وَالصَّدَقَة وَالْعَـتْقَ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَعْلَمَ بِذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَرُدَّ أَمْ لاَ . أهـ . وَنَحْوُهُ فِي « التَّوْضِيحِ » اهـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٥) [٣٦] سُوَالٌ عَنْ الذَكرِ الْبَالِغِ لِمُهْمِلٍ أَيُحْمَلُ عَلَى الرُّشْدِ فِي أَفْعَالِ نَفْسِهِ وَأَوْلاَدِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ أَفْعَالُهُ مَاضِيَةٌ اتِّفَاقًا إِنْ عَلَمَ رُشْدَهُ أَوْ جَهَلَ حَالَهُ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ إِنْ عَلَمَ سَفَهَ فَ مَاضِيَةٌ أَيْضًا عِنْدَ مَالِكَ وَكُبَرَاء أَصْحَابِه وَهُوَ الشَّيْخِ خَلِيلِ إِنْ عَلَمَ سَفَهَ فَ مَاضِيةٌ أَيْضًا عِنْدَ مَالِكَ وَكُبَرَاء أَصْحَابِه وَهُو الْمَشْهُورُ ؟ وَلَذَا صَدَّرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلُهِ : (وَتَصَرَّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ الْمَشْهُورُ ؟ وَلَذَا صَدَّرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلُهِ : (وَتَصَرَّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ عَلَى الإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِك) (٢)وسَواءً تَصَرَّفَ بِمُعَاوَضَة أَوْ تَبَرَّعٍ وَسَواءً تَصَرَّفَ لِنَهُ مِنْ وَعَلَيلٍ (٣) ، وَنَوَاذِلِ (عبج) تَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ أَوْ لاَوْدِهِ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٣) ، وَنَوَاذِلِ (عبج)

⁽۱) انظر « شرح ميارة » (۲ / ۳٤٧) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

⁽٣) انظر : « حاشية الخرشي » (٥ / ٢٩٥) و « مواهب الجليل » (٥ / ٦٦) .

وَمَوْدُودَةٌ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بَقْولِهِ لاِبْنَ الْقَاسِمِ.

قَالَ (س) وَشَهَرَ ابْنُ رُشْد فِي « الْبَيَان » قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَصَدَّرَ بِهِ الْمَازِرِيُّ ، وَاخْتَارَهُ مُحَقِّقُو أَشيَاخِي ، وَكَلاَم الْمُصنَّفِ الْحَاجِبِ ، وَصَدَّرَ بِهِ الْمَازِرِيُّ ، وَاخْتَارَهُ مُحَقِّقُو أَشيَاخِي ، وَكَلاَم الْمُصنَّفِ يُعْطِي تَرْجِيحَ الأُوَّلِ لِتَقْدِيمِهِ لَهُ وَإِلاَّ لَقَالَ خِلاف عَلَى عَادَتِهِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٦) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مَوْلَى عَلَيْهِ يَتَصِرَّفُ تَصِرُّفَ الرَّشِيدِ فَإِذَا طُولِبَ بِحَق اسْتَظْهَرَ بِحَجْرِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَــواَبُهُ: إِذَا طَالَ تَصرُّفُهُ نَحْوَ خَمْسَة أَعْوَامٍ فَأَكْثَرُ فَأَفْعَالِهِ مَـاضيَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا فِي (عج) ، وإَنْ قَصرتْ مُدَّةُ تَصرُّفِهِ عَنْ ذَلِكَ فَفَى مُضَى تَصرُّفِهِ خَلَافٌ وَإَلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِـقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَعَلَيْهِمَا الْعَكْسُ فِي تَـصرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ)(١). اهر .

قَالَ (عج) فِي تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمِهِ أَيْ : يَتَخَرَّجُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَكْسُهُمَا فِي تَصَرُّفُ السَّبِقُيْنِ عَكْسُهُمَا فِي تَصَرُّفُ السَّفِيهِ الْمُهُمْلِ إِذَا رَشَدَ وَتَصِرُّفُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ وَقَبْلَ الْحُكْمِ بِإِطْلاَقِهِ ؛ فَعَلَى قَوْلِ مَالِكَ لاَ يَمْضِي تَصِرُّفُهُ لوُجُودِ الْعِلَّةِ عِنْدَهُ وَهِيَ الْحَجْرُ ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّفَة مَا السَّفَهُ . أه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٧) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ مُهْمِلٍ بَالِغِ رَشِيدٍ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ السَّفَهُ وَتَصرَّفَ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْه أَيُردُّ تَصرَّفُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عبق) (٢) عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَصرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ عَلَى الإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ لاَ أَبْنِ الْقَاسِمِ) (٣) ما نَصَّهُ : وَمَحَلُّ الْخِلاَفِ عَلَى الإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ لاَ أَبْنِ الْقَاسِمِ) (٣) ما نَصَّهُ : وَمَحَلُّ الْخِلاَفِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۷) .

⁽۲) شرح الزرقاني (٥ / ٥٣٠ ـ ٥٣١) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ فِيمَنْ بَلَغَ سَفِيهًا ، وَأَمَّا لَوْ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ حَصَلَ السَّفَهُ فَفِي [رَدِّ] (١) تَصرُّفِهِ خِلاَفٌ أَيْضًا لَكِنْ عَلَى حَدِّ سَوَاء . أَهِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَوْدُ وَرَدِّ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ الهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

جَوَابُهُ: قَالَ في « الْمُدَوَّنَة » (٢): وَصَفَةُ مَنْ يُحْجَرُ عَلَيْهِ مِنْ الأَحْرَارِ [أَنْ يَكُونَ] (٣) يُبَذِّرُ مَالَهُ سَرَفًا فِي لَذَّاتِهِ مِنْ الشَّرَابِ وَالْفِسْقِ وَغَيْرِهِ وَيَسْفُطُ فِيهِ سُقُوطَ مَنْ لاَ يُعدُّ شَيْئًا اه. . المراد منْهَا .

وَنَحْوُهُ لاِبْنِ عَرَفَةَ ، وَزَادَ مَا نَصُّهُ : وَمِنْ السَّفِةِ أَنْ يَبِيَعَ مَا قِيمَتُهُ أَلْفُ دِينَار بِمَائَةِ دِينَارِ . أَهِ .

وَقَدَ رَوَى زِيَادُ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ مَالِك أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ السَّفِيهِ مَا هُوَ قَالَ: الَّذَى يَكْسِرُ قَوَارِيرَ عَلَى نَاصِيَةٍ فَرَسِهِ وَيَشْتَرِى الْكَلْبَ وَالْبَازِىَّ بَالِضَّيَعَةِ الْحَظَّيَّةِ _ أَىْ: الْحَسَنَة _ . أهـ .

وَاخْتُلُفَ فِي الْحَجْرِ عَلَى مَنْ يَخْدَعُ فِي الْبَيْوعِ وَاخْتَارَ اللَّحْمِيُّ الْحَجْرَ عَلَيْهِ إِنْ كَثُرَ مِنْهُ وَتَكَرَّرُ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ وَلَكِنْ لاَ يُنْتَزَعُ مِنْهُ مَالُهُ إِلاَّ أَنْ يَتْرُكَ التَّجْرَ فَينزَعُ مَنْهُ ، وَلَا يُحْجَرُ عَلَى الْمُخْمَى عَلَيْهِ لسُرْعَة زَوَالَه ، وَرَجَّحَ الْقُرطُبِيُّ حَجْرَ مَنْ يَخْدَعُ مُطْلَقًا ، ويَنْفَكُ عَنْهُ الْحَجْرُ إِذَا عَلَمَ دَرَايَتُهُ بِالْبَيْعِ وَوَجْه الْخَدِيعَة ، وَعَنْدَ يَخْدَعُ مُطْلَقًا ، ويَنْفَكُ عَنْهُ الْحَجْرُ إِذَا عَلَمَ دَرَايَتُهُ بِالْبَيْعِ وَوَجْه الْخَدِيعَة ، وَعَنْدَ اللَّحْمِيّ : إِذَا كَانَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ الْخَدْدُعُ وَيَتَبَيّنُ لَهُ لاَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ وَيُؤْمَرُ اللَّا اللَّحْمِيّ إِذَا كَانَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ الْخَدْرُعُ وَيَتَبَيّنُ لَهُ لاَ يُحْجَرُ بِذِكِكَ . اهم مِنْ (س).

وَالْجَوَابُ عَنْ الْوَجْهِ الثَّانِي: قَـالَ ابْنُ الحَاجِب: (وَيَنْقَطِعُ الصَـبَا بِالْبُلُوغِ بَعْدَ الاختبَارِ وَالرُّشْدِ أَنْ يَكُونَ حَافِظاً لِمَالِهِ عَارِفاً بِوَجُـوهِ أَخْذِهِ وَإِعْطَائِهِ ، وَقِيلَ وَجَائِزُ الشَّهَادَة) (٤) . اهـ .

⁽١) سقط من الأصل ، والمثبت من (عبق) .

⁽٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٦٤) .

⁽٣) في (ح) : إن كان .

⁽٤) جامع الأمهات (ص / ٣٨٥).

وَفِي (ق) (١) : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِذَا أَثْمَرَ مَالُهُ وَأَحَاطَهُ اسْتُوجِبَ الرُّشْدَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُرْضَى الْحَالِ .

ابْنُ هِشَامٍ : وَبِهَذَا الْعَمَلُ . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ » (عج) : وَيَزُولُ الْحَجْرُ عَنْ السَّفِيه بِرُشْدُه وَهُو أَنْ يَكُونَ مُصْلُحًا لَمَالِهِ حَافِظًا لَهُ عَارِفًا بِوُجُوهِ أَخْذِ الْمَالِ وَإِعْطَائِهُ ، وَلاَ يُشَتْرَطُ فِي الرُّشْدِ مُصْلُحًا لَمَالِهِ وَإِنْ كَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَنَحْوَهُ لأَنَّ أَنْ يَكُونَ جَائِزَ الشَّهَادَة إِذَا كَانَ حَافِظًا لِمَالِهِ وَإِنْ كَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَنَحْوَهُ لأَنَّ النَّيِيَّ عَلَيْهِ وَلَمْ النَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لَهُ وَالْخُلَفَاءَ أَقَامُوا الْحُدُودَ عَلَى مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَحْجُرَوا عَلَيْه . اه. .

وَقَـالَ أَيضًا فِي شَـرْحِهِ عَـلَى « الْمُخْـتَصَـرِ » : ثُمَّ إِنَّ الْحِـفْظَ لاَ يُعْلَمُ إِلاَّ بِاخْتِبَارِهِ .

قَالَ الْمَازِرِيُّ وَغَيْرُهُ: وَيَكُونُ الإِخْتِبَارُ بَعْدَ الْبُلُوغِ عَلَى الْمَشْهُودِ ، قَالَهُ فِي «التَّوْضِيح » . اه. .

قَالَ (س) : وَاخْتِبَارُ رُشْدِ الْيَتِيمِ بِدُخُولِهِ الأَّسْوَاقِ وَمُخَالَطَتِهِ لَغَيْرِهِ [ق / ٥٩٨] فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فَيُعْرَفُ رُشُدُهُ بِأَنْ يَنِكَرَ عَلْى الْمَغْبُونِ وَيَغْبِطَ الْحَافِظَ لِمَالِهِ وَيُصَوَّبُ فَعْلَهُ .

اللَّخْمِيُّ : وَاخْتُلُفَ هَلْ يُبْتَلَى بِشَىء مِنْ مَالِه يُدْفَعُ إِلَيْه فَظَاهِرُ الْمُدُوَّنَة فِي كَتَابِ الْمَدْيَانِ الْمَنْعُ لَأَنَّهُ قَالَ : إِذَا فَعَلَ ذَلَكَ الْوَلِيُّ فَلَحَقَهُ دَيْنٌ لَمْ يَلْحَقْ ذَلَكَ الْدَيْنُ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِ الْوَصِي ، وأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَقَالَ : يَلْحَقُ ذَلِكَ الدَّيْنُ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِ الْوصِي ، وأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَقَالَ : يَلْحَقُ ذَلِكَ الدَّيْنُ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِه ، وقَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ عِيَاضٌ عَلَى فَي الْمَالِ اللّذِي فِي يَدِه ، وقَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ عِيَاضٌ عَلَى قَوْلِه : (أَنَّهُ لاَ يُعْطَى الصَّغِير) : ولا يعْطَى الْبَالِغُ السَّفِيه أَيْضًا لِعِلَّة كَوْنِهِ مَوْلَى عَلْمَ

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٦٤) بمعناه .

وَفِي كِتَابِ الْوَصِي مِنْ " الْمُدَوَّنَةِ " : إِذَا أُذِنَ لِلصَّبِيِّ أَنْ يَتَّجرَ جَازَ .

وَعَلَيْهِ . فَالْبَالِغُ أُولَى ، وَفِى الْمَسْأَلَةِ ثَالِثًا بِالْجَوَازِ فِي السَّفيهِ الْبَالِغِ دُونَ الصَّغِيرِ ، وَقَالَ أَبُو عِمْرَانَ : إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الصَّغِيرِ بِشَرَطِ أَنْ يَتَطَلَّعَ الْوَصِيُّ عَلَيْهِ أَوْ ثِقَةً فِي تَصرُّفِهِ وَإِلاَّ فَهُو ضَامِنٌ .

ابْنُ الْهِنْدِيِّ : وَإِنَّمَا يَخْتَبِرُهُ إِذَا عُلِمَ مِنْهُ خَيْرًا .

قِيلَ : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَخْتَبِرَهُ بِالْيَسِيرِ كَالْخَـمْسِينَ دِينَارًا أَوْ السِّتِينَ . أَيْ : فِي حَقِّ مَنْ يَلِيقُ بِهِ ذَلِكَ . اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٩) [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ الأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يُحَدَّدَ الْحَـجْرَ عَلَى ابْنِهِ الْبَالِغِ أَمْ لاَ؟

جُوابُهُ: قَالَ (ح)(١) نَاقِلاً عَنْ «وَثَائِقِ الْجَزِيرِيِّ » : وَلاَ يُجَدَّدُ [الْحَجْرُ](٢) عَلَى ابْنه الذَّكَرِ الْبَالِغِ إِلاَّ فِي فَوْرِ بُلُوغِهِ ، فَإِنْ تَرَاخِي قَلِيلاً لَمْ يَجُزْ إِلاَّ بِإِقَامَة الشَّهَادَة بِاتِّصَالِ سَفَهُ هُ ، فَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِهِ خَرِجَ مِنْ وَلاَيَتِهِ وَلاَ يَدْخُلُ تَحْتَ الْولاَيَة إِلاَّ أَنْ يَشْبُتَ عَنْدَ الْقَاضِي سَفَهُهُ وَيُعَنَّذُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يكُنْ لِلدَّفِع وَلَّي الْولاَيَة إِلاَّ أَنْ يَشْبُتَ عَنْدَ الْقَاضِي سَفَهُهُ وَيُعَنَّذُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يكُنْ لِلدَّفِع وَلَى عَلَيْهُ أَبَاهُ أَوْ غَيْرَهُ مِمَّنْ يَرَاهُ [أَهْلاً لذَلكَ] (٣) . اه . وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ عَنْ ابْنِ الْعَطَّارِ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ تَسْفِيهُ الأَب ابْنَهُ إِلاَّ أَنْ يكُونَ مَعْلُومَ السَّفَه وَلَمْ يُفَرِقْ بَيْنَ الْمُونَّقِينَ أَنْ تَسْفِيه إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيً قُرْبُ وَلاَ بُعْد ، وَحَكَى غَيْرُهُ مِنْ الْمُونَّقِينَ أَنَّ تَسْفِيه إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيً عَامَيْنِ جَائِزٌ .

الْمُتيطِيُّ : وَفِي كَوْنِه عَلَى السَّفَهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَامٍ فَقَطْ أَوْ إِلَى عَامَيْنِ قَوْلاً ابْنِ الْعَطَّارِ وَالْبَاجِيِّ ، وَهُوَ بَعْدَهُمَا عَلَى الرُّشْدَ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ . اهـ .

⁽¹⁾ مواهب الجليل (٥/ ٧٤).

⁽٢) في (ح) : السفه .

⁽٣) سقط من (ح) .

وَفِي (ح) (١) عَنْ « الْمُدُونَة » : وَيُحْجَرُ عَلَى الْبَالِغِ السَّفيه في مَاله وَإِنْ كَانَ شَيْخًا ، وَلاَ يَتَوَلَّى الْحَجْرُ إِلاَّ الْقَاضِي . قِيلَ : وَصَاحِبُ السَّرُّطَة . قَالَ : وَاللَّهُ عَلَى الْجَبُ السَّرُ عَلَى وَلَده أَتَى بِهِ الإِمَام لِيَحْجُرَ عليه وَلَاهَ أَتَى بِهِ الإِمَام لِيَحْجُرَ عليه وَيُشْهِرُ ذَلِكَ فِي [المَجَامِع] (٢) وَالأَسْوَاق وَيُشْهِدُ عَلَى ذَلِكَ ، فَمَنْ بَاعَهُ أَوْ الْبَتَاعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُو مَرْدُودٌ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٠) [٤١] سُؤَالٌ عَنْ الْوَصِي هَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَال مَحْجُور أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ رُشْد (٣) : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعَلْمِ أَنَّ أَكْلَ مَالَ الْيَتِيمِ ظُلْمًا مِنْ الْكَبَائِرِ ، لاَ يَحِلُّ وَلاَ يَجُونُ ، وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ : إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ للْفَقَيرِ الْمُحْتَاجَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالَ يَتِيمِه بِقَدْرِ اشْتَغَالُه بِهِ وَخِدْمَتِه فِيهِ وَقِيَامِهِ عَلَيْهِ وَإِلاَّ فَلاَ يَسُوعُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالَ يَتِيمِه بِقَدْرِ اشْتَغَالُه بِهِ وَخِدْمَتِه فِيهِ وَقِيَامِه عَلَيْهِ وَإِلاَّ فَلاَ يَسُوعُ لَهُ أَنْ يَأْكُلُ مَنْ أَجَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلُ مِنْ أَجَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلُ مَنْ أَجَازَ لَهُ وَلَا عَلَى سَبِيلِ السَّلْفَ ، وَمَنْهُمْ مَنْ أَجَازَ لَهُ أَنْ يَأَكُلُ مَنْ لَهُ وَلَكُ لَا مَعْرُورَةً ، وَلَيْسَ عَلَيْه وَلَيْسَ لَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ وَلَا عَلَى اللّهَ مِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ وَلَيْسَ لَهُ مَنْ كُلُ مَنْ لَهُ فَيهِ وَلَا عَلَى اللّهُ فَلَ اللّهُ عَرْونِ وَلَى السَّيْفِ فَى الْمُعْرُونِ) (٢٠ اللهُ تَعَلَى الْمَالُ بِالْمَعْرُونِ) (٢٠ . اهـ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَلَى أَلَى أَلَى الْمَعْرُونِ) (٢٠ . اهـ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَى أَلَى أَلَى أَلَى الْمَعْرُونِ) (٢٠ . اهـ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْمَعْرُونِ) (٢٠ . اهـ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْمَعْرُونِ) (١٠ . اهـ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْمَعْرُونِ) (٢٠ . اهـ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْعَلَى أَعْلَى أَعْلَى الْعَلَى أَعْلَى الْعَلَى أَعْلَى السَلَعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلُولُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَ

مواهب الجليل (٥/ ٦٤) و « الذخيرة » (٨/ ٢٤٧).

⁽٢) في (ح) : الجامع .

⁽٣) انظر : « البيان والتحصيل » (١٢ / ٤٥٦ _ ٤٥٨) .

⁽٤) سورة النساء (٦).

⁽٥) مواهب الجليل (٦/ ٣٩٩).

⁽٦) مختصر خليل (ص/ ٣٠٣).

(١٥٢١) [٤٢] سُؤَالٌ عَنْ وَلِيِّ الْيَتِيمِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ لِلسَّائِلِ شَيْئًا مِنْ مَاله أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : يَجُوزُ لِولَى الْيَتِيمِ أَنْ يُعْطَى شَيْئًا مِنْ زَرْعِ يَتِيمِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْيَسِيرِ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْمُسَامَحَة فِيهِ يَرْجُو بَرَكَةَ الأَجْرِ وَالثَّوَابَ لِلْيَتِيمِ كَمَا فِي الْيَسِيرِ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْمُسَامَحَة فِيهِ يَرْجُو بَرَكَةَ الأَجْرِ وَالثَّوَابَ لِلْيَتِيمِ كَمَا فِي الْيَبَينِ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

لزَوْجَتِهِ وَأَخَذَ سَيدُهُ الثَّوْبَ مِنْ الْمُشْتَرِّى وَمَاتَتُ الْبَقِّرَةُ بَاعَ ثَوْبًا لِحُرِّ بِبَقَرَة وَأَعْطَاهَا لِزَوْجَتِهِ وَأَخَذَ سَيدُهُ الثَّوْبَ مِنْ الْمُشْتَرِّى وَمَاتَتُ الْبَقِّرَةُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِّكَ ؟

وَفِي المنجور : أَنَّهُ لاَ بُدَّ منْ صَرِيحِ الإِذْنِ وَلَفْظُهُ : قَاعِدَةٌ : قَالَ مُحَمَّدٌ : كُلُّ تَصَرُّف يُفْتَقَرُ إِلَى الإِذْنِ فَإِنَّهُ يَفْتَقَرُ إِلَى صَرِيحِهِ فَإِنْ رَأَى [ق / ٥٩٩] عبدهُ يَتجرُ لَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُ إِذْنًا . اه .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا لَهُ فَلِسَيدِهِ فَسْخُ الْبَيْعِ وَيَأْخُذُ الثَّوْبَ مِنْ الْمُشْتَرِى لِقَول

^{(1)(71 / 503)}

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۰۸) .

الشَّيْخِ خَلِيلٍ (وَحَجْرٌ عَلَى الرَّقِيقِ)(١) . اهـ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ قِيمَةَ الْبَقَرَةِ تَكُونُ فِي ذَمَّةِ الْعَبْدِ إِذَا أَعْتَقَ إِنْ لَم يُسْقَطُهَا عَنْهُ السَّيِّدُ قَبْلَ عِثْقَه كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ السَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الإيداعِ بِقَوْلَه : (وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلاً وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيَّدُ عَنْهُ) (٢).

إِذْ لاَ مَفْهُومَ لِلْوَدِيعَةِ بَلْ كُلِّ مَال أُؤْتُمِنَ عَلَيْهِ بِبَيْعٍ أَوْ عَارِيَة أَوْ كَرَاءِ أَوْ اسْتَعْمَال وَشَبْهِ ذَلِكَ وَكَانَ غَيْرَ مَأْذُون لَهُ فِي التِّجَارَة وَاسْتَهْلَكَهُ بِالانْتَفَاعِ مَثْلً أَنْ يَكُونَ ثَوْبًا فَيَتَعَدَّى عَلَيْهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَكُونَ ثَوْبًا فَيَتَعَدَّى عَلَيْهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَكُونَ ثَوْبًا فَيَتْعَدَّى عَلَيْهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا لاَ خِلاَفَ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ فِي ذَمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السيِّدُ عَنْهُ قَبْلَ الْعَتْقِ لَأَنَّهُ أَوْتُمنَ عَلَيْه ، وَهُو الْمَشْهُورُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : فِي رَقَبَتهِ ، وأَمَّا مَا اسْتُهْلِكَ مِنْ الْمَالِ الَّذِي لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي رَقَبَتِهِ فَيُخَيَّرُ سَيَدَهُ بَيْنَ إِسْلاَمِهِ أَوْ فِدَائِهِ . اهـ . أُنْظُرْ (ح) (٣) فِي بَابِ الْجِنَايَاتِ .

وَأَمَّا زَوْجَةُ الْعَبْدِ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهَا فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٣) [٤٤] سُوَّالٌ عَنْ عَبْد ادَّعَى أَنَّ سَيِّدَه أَذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَأَنْكَرَ السَّيِّدُ وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْإِذْن مَا الْحُكُمُّ فِي ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْعَبْدِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَفِي كِتَابِ الضَّحَايَا مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، خِلاَفًا لِمَا فِي سَمَاعٍ أَشْهَبَ كَمَا فِي (شخ) ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۸)

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٣) مواهب الجليل (٦ / ٢٣٤)

(١٥٢٤) [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ مُبْتَاعِ مَال يَتيم مِنْ غَيْرِ مَنْ لَهُ عَـلَيْهِ وِلاَتِه وَلاَ كَفَالَةٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَة تَدْعُو الْيَتيمَ لذَلكَ ، هَلْ لَلْيَتيمَ فَيهِ قِيَامٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : لِلْيَـتِيمِ أَخْذُ مَالِهِ مِنْ الْمُشْتَـرِي وَمَا تَنَاسَلَ مِنْهُ وَلاَ إِجَارَةَ عَلَيْهِ فِي السِّيَاسَةِ هَكَذَا فِي « نَوَازِلِ الْمِعْيَارِ » . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٥) [٤٦] سُوَّالُ وَجَوابُهُ: كُلُّ مَنْ دَايَنَ مَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لَحَ نَفْسه كَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ أَوْ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُعَامَلَةٌ فِي شَيْء فَأَتْلَفَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَتْبَعَهُ بِشَيْء كَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ أَوْ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُعَامَلَةٌ فِي شَيْء فَأَتْلَفَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَتْبَعَهُ بِشَيْء مَنْ ذَلِكَ لَا فِي مَالِهِ وَلاَ فِي ذَمَّته إِذَا زَالَ عَنْهُ الْحَجْرُ إِذْ لَوْ لَزِمَه عُرْمُ ذَلِكَ لَمُّ يَكُنْ لَلْحَجْرِ فَائِدَةٌ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِ الشَّيْخ : (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًا أَوْ سَفِيها يَكُنْ لَلْحَجْرِ فَائِدَةٌ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِ الشَّيْخ : (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًا أَوْ سَفِيها أَوْ سَفِيها أَوْ سَفِيها أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَهُ لَمْ يَضْمَنُ إِلاَّ بِإِذْنَ وَلِيّهِ) (١) . اهد . إلاَّ أَنْ يَصُونَ بِهِ مَالَهُ فَيَضْمَنُهُ فِي الْمَالِ الَّذِي صَوَّنَهُ بِهِ خَاصَّةً .

اللَّخمِيُّ : وَيَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ الْأَقَلَّ مِنْهُ فِي الْمَالِ الْمَصُونِ لاَ فِي غَيْرِهِ حَتَّى تَلَفَ وَأَقَادَ غَيْرَهُ . أَنْظُرْ (مخ)(٢) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَمِنْ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِمْ لَحِقِّ أَنْفُسِهِمْ الْمَجْنُونُ وَلَكِنْ لاَ يَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ لِقَوْلِ (عَبِقِ) (٣) : وَأَمَّا الْمَجْنُونُ فَلاَ يُتَصَوَّرُ تَأْمِينُهُ وَالْمَنْقُولُ فِيمَا يُتَلِفُهُ ثَلاَثَةُ أَقُولُ : أَحَدُهَا : الْمَالُ في مَالِهِ وَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

الثَّاني : أَنَّهُمَا هَدُرٌ .

الثَّالثُ : الْمَالُ هَدْرٌ وَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقلته . اهـ .

وَكُلُّ مَنْ دَايَنَ حُجِرَ عَلَيْهِ لِحَـقِّ غَيْرِهِ كَالْعَبْدِ مَثَلاً أَوْ عَـامِلِهِ فِي شَيْء فَأَتْلَفَهُ فَإِنَّهُ يَتْبَعُـهُ بِهِ إِذَا زَالِ عَنْهُ الْحَجْرُ حَيْثُ لَمْ يُسْقِطْ سَيـدُ الْعَبْدِ عَنْهُ ذَلِكَ قَبْلَ زَوَالِ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦ / ١١٩) .

⁽۳) شرح الزرقانی (۵ / ۵۳۰)

الْحَجْرِ عَنْهُ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي كَانَ الْحَجْرُ لِأَجْلِهَا زَالَتْ فَيَزُولُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ الرَّجُوعِ كَمَا فِي « نَوَازِل عَج » وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةَ لَيْمَا فِي « نَوَازِل عَج » وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةُ الْمَأْذُونِ عَاجِلاً وَبَذِمَّة غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يَسْقِطُهُ السَّيِّدُ عَنْهُ) (١)؛ أي : قَبْلَ الْعَتْق. اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٦) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَاعَ وَأَنْفَقَ الثَّمَنَ أَيَلْزَمُهُ غُرْمُ الثَّمَنِ إِنْ رُدَّ بَيْعُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِذَا أَنْفَقَ الثَّمَنَ فِي شَهَوَاتِهِ أَوْ فِي مَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ فَإِنَّ بَيْعَهُ مَرْدُودٌ وَلَا يُتْبَعُ بِشَيْءٍ مِنْ الشَّمَنِ سَوَاءً كَانَ مَا بَاعَهُ يَسِيرًا أَوْ كَثِيـرًا ، وَسَوَاءً بَاعَ أُصُولًا أَوْ عَرُوضًا كَمَّا فِي (عج) . اهـ .

وَأُمَّا إِنْ عَلَمَ أَنَّهُ أَدْ حَلَهُ فِي نَفَقَتِهِ الَّتِي لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهَا فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ الَّذِي صَوَّنَهُ بِهِ لاَ مِنْ غَيْرِهِ ، فَإِذَا ذَهَبَ ذَلِكَ الْمَالُ وَتَجَدَّدَ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ يُؤْخَذُ مَنْهُ وَإِنْ جَهَلَ الْمَالُ وَتَجَدَّدَ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ يُؤْخَذُ مَنْهُ وَإِنْ جَهَلَ الْحَالَ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي نَفَقَتِهِ النِّي لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهَا فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ الَّذِي صَوَّنَهُ بِهِ لاَ فِي غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ ، وَحَيْثُ قُلْنَا بِالرَّجُوعِ فَإِنَّمَا هُوَ حَيْثُ أَثْبَتَ الْمُشَتَرِي أَنَّهُ أَقْبَضَهُ الثَّمَنَ وَإِنْ قَدَّرَهُ كَذَا فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ فَلاَ رُجُوعٍ فَإِنَّمَا هُو كَمْ وَكُونُ أَقْرَالًا لَهُ كَمَا فِي « نَوَاذِلَ (عج) » لَهُ وَلَوْ أَقَرَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِمَا ادَّعَاهُ إِذْ لاَ إِقْرَارَ لَهُ كَمَا فِي « نَوَاذِلَ (عج) » الله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٧) [٤٨] سُؤَالٌ عَنْ أَبِ فَقير بَاعَ أَمَة وَلَده الصَّغير بَبَقَرَات لأَبيهَا وَهُوَ حُرُّ ثُمَّ بَعْدَ مَوْت الْوَالد وَكَبُرَ الْوَلَدُ وَفَاتَ الثَّمَنُ وَجَهَلَ الْوَجْهَ الَّذِي قَاتَ بِهِ ادَّعَى الْوَلَدُ الْأَمَةَ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فيهَا أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ مَقَالَ لَهُ وَلاَ دَعْوَى قَـالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَهُ الْبَيْعُ فِي مَالِ وَلَدِهِ مُطْلَقًا) ـ أَيْ : فِي رَفْعٍ وَغَيْرِهِ ـ وَفِعْلُهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّدَادِ .

⁽ ۱) مختصر خلیل (ص / ۲۲۷) .

قَالَ (س) : وَحَيْثُ حُــملَ فِعْلُ الْأَبِ عَلَى السَّدَادِ فَلاَ اعْــتِرَاضَ لِلْوَلَدِ بَعْدَ رُشْدِهِ فيمَا بَاعَهُ أَبُوهُ . قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِم .

أَمَّا : إِنْ بَاعَ لِمَنْفَعَةِ نَفْسِهِ وَتَحَقَّقَ ذَلِكَ فَيُفْسِخُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَجَعَ إِلَيْهِ أَصْبُغُ .

ابْنُ عَرَفَةَ : قُلْتُ : غَيْرُ وَاجِبَةً لَهُ لَمْ يُفْسَخْ كَبَيْعِهِ الدَّارَ لِشَرِكَتِهِ مَعَهُ فِيهِمَا وَهِي لاَ تَنْقَسِمُ ، وكَانَ أصْبُع يَقُولُ بِمُضِيِّ الْبَيْعِ وَإِنْ بَاعَ لِمَنْفَعَةِ نَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِم . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٨) [٤٩] سُؤَالٌ عَنْ الْأَبِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَالَ وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « النَّوَادِرِ » (١) إِنْ بَاعَ مِنْ مَالِ [ق / ٢٠٠].

وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ مَضَى إِلاَّ بِالْبَخْسِ الْبَيِّنِ . أَنْظُرْ (عج) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى عُلَمُ .

(١٥٢٩) [٥٠] سُؤَالٌ عَنْ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ إَذَا تَصَرَّفَ بِغَيْرِ السَّدَادِ وَالنَّظَرِ أَيَمْضِي تَصَرَّفُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (عبق) (٢)عنْد قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَلَوْ فِي نَوْعِ فَكُوكِيلٍ مُسْفَوِّضٍ) (٣)مَا نَصُّهُ: وَأَرَادَ بِالتَّـشْبِيهِ _ كَمَا فِي أَحْمَـدَ الزِّرْقَانِيِّ _ أَنَّهُ يَمْضِي النَّظَرُ فَقَطُ إِلاَّ أَنْ يَقُولَ: وَغَيْرُ نَظَر . آهـ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَـمْتَ أَنَّ غَيْرَ النَّظَرِ لاَ يَمْضِي إِلاَّ أَنْ يَأْذَنَ السَّيِّدُ بِإِمْضَاءِ النَّظَرِ وَغَيْرِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٠) [٥١] سُؤَالٌ عَنْ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَيُحْجَرُ عَلَيْه في مَاله أَمْ لا ؟

⁽۱) انظر : « النوادر » (۱۱ / ۲۹۷ _ ۲۹۸) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٥ / ٥٤٢).

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٨)

جَواَبُهُ: قَالَ فِي ﴿ نَوَازِلِ الْمعْيَارِ ﴾ : سئل سيّدي أَبُو عَبْدُ اللهِ السَّرْقَطْي عَنْ مَسْأَلَة ؛ وَهَيَ : هَلْ يُحْجَرُ عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ فِي مَالِه إِذَا كَثُرَتْ هَبَاتُهُ وَمُحابَاتُهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْعَقْلِ ثَابِتُ الذِّهْنِ والميزِ لَكنَّهُ ضَعيفُ الْقُوَّةَ بِحَيْثُ يَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَصِيرَ مُ قَعْدًا أَوْ أَعْمًى فَيَبْقَى عَالَةً عَلَى النَّاسِ ، أَوْ لاَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْتَلَّ عَقْلُهُ وَبَعْضُ الشَّيُ وخ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ عَدَاوَة بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ وَرَثَتهِمْ ، فَإِذَا تَحقَّقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَهَلْ تُفْسَخُ هَبَاتُهُمْ وَمُحَابَاتُهُمْ فِي الْبَيْعِ وَالتَّصْبِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؟ تَحقَّقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَي الْبَيْعِ وَالتَصْبِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؟ فَأَجَابَ : لاَ يُحْجَرُ إِلاَّ عَلَى سَفِيه يُبَدِّرُ مَالَهُ وَيُتْلَفُهُ فِي شُهَوَاتِه أَوْ صَغِيرٍ أَوْ فَاقِدِ الْعَقْلِ ، وَأَمَّا مَنْ كُثُرَتْ عَطِيَّتُهُ فِي وُجُوهِ الْبِرِّ وَأَنْفَقَ مَالَهُ فِي شَهَوَاتِه أَوْ صَغيرٍ فَلَيْسَ الْعَقْلِ ، وَأَمَّا مَنْ كُثُرَتْ عَطِيَّتُهُ فِي وُجُوهِ الْبِرِّ وَأَنْفَقَ مَالَهُ فِي وَجُوهِ الْخَيْرِ فَلَيْسَ بِسَفِيهِ بَلْ هُو رَشِيدٌ مُصِيبٌ . اه . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣١) [٥٢] سُوَّالٌ عَنْ قَوْل أَتْمَّتنَا فِي تَصرُّف السَّفيه الْمُولَّى عَلَيْهِ إِذْا لَمْ يُعْلَمْ بِهِ حَتَّى مَاتَ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لاَ ؟ قَوْلَانَ فِي ذَلِكَ فَأَيُّ الْقَوْلَيْنَ أَشْهَرُ ؟ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ حَتَّى مَاتَ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لاَ ؟ قَوْلَانَ فِي ذَلِكَ فَأَيُّ الْقَوْلَيْنَ أَشْهَرُ ؟

جَـواَبُهُ: إِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْهُمَا الْقُولُ بِالْإِمْضَاءِ لِأَنَّهُ قَـولُ ابْنِ الْقَاسِمِ ؛ فَفِي «الْمعْيَارِ » عَنْ قَاسِمٍ بْنِ سَعِيد الْعقبَانِيِّ : إِنَّ النَّظَرَ يَفُوتُ بِمَوْتِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَوْجَهُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْمَالَ إِنَّمَا كَانَ يُحْفَظُ عَلَى الْمَحْجُورِ وَقَدْ انْقَضَى فَلَمْ يَبْقَ لِلنَّظَر مَحَلُّ . اه. .

وأَشَارَ ابْنُ يُونُسَ إِلَى الْقَوْلَيْنِ بِقَوْله : قَالَ ابْنُ حَبِيب : سَأَلْتُ مُطْرِفًا وَابْنَ الْمَاجِشُون عَنْ الْبِكُرِ وَالصَّغِيرِ وَالْمُولَى عَلَيْهِ يَبِيعُ أَحَدُهُمْ أَوْ يَهِبُ أَوْ يَعْتِقُ فَلاَ يَطَّلعُ عَلَى ذَلكَ وَلَيْهُ إِلا بَعْدَ مَوْتِهِ أَيُرَدُّ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ فَقَالاً : فَمَوْتُهُ لاَ يُجِيزهُ ، وَذَلكَ مَرْدُودٌ عَنْهُ .

قَالَ لِي مُطْرِفٌ : وَهَكَذَا سَمَعْتُ ابْنَ مَسْلَمَةَ وَابْنَ حَازِمٍ يَقُولاَنِ ، وَلاَ أَعْلَمُ لَمَاكُ خِلاَفَه ، وَسَأَلْتُ أَصْبُغ عَنْ ذَلكَ فَقَالَ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي ذَلكَ كُلِّهِ أَنَّهُ مَاضٍ جَائِزٌ لاَ يُرَدُّ لِأَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ فَاتَ مَوْضِعُ النَّظَرِ فِيهِ وَمَضَى الَّذِي كَانَتُ بِهِ

الْوِلاَيَةُ وَلَوْ كَانَ يجمدُ الْمَالُ فَلاَ كَلاَمَ لِلْوَرَثَةِ بِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَا كَانَ يَوْمَ مَاتَ وَهَذَا لَمْ يَكُنْ بِمَالِ حَتَّى يُرَدَّ إِلَيْهِ وَيَحْضُرُهُ إِنْ رَأَى إِجَازَتَهُ .

قَالَ ابْنُ حَبِيب : وَبِقَوْلِ مُطْرِف وَابْنِ الْمَاجِشُونِ وَابْنِ مَسْلَمَةَ وَابْنِ حَازِمِ أَقُولُ ، وَإِلَيْهِ رَجَعَ أَصْبُغ ، وَهُوَ الصَّوَّابُ ؛ لِقَوْلُ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: « مَنْ تَرَكَ مَالاً أَوْ حَقًا فَلوَرَثَتِه » (١)عَلَى عُمُومِه . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ ابْنِ يُونُسَ.

وَإِنَّمَا قُلْتُ : إِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ الْقَوْلَينِ الْقَوْلُ بِالْإِمْضَاءِ لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ لِمَا قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي « تَبْصِرَتِه » وَلَفظُهُ : إِنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ ذَاتَ أَقُوال أَوْ رَوَايَاتِ فَالْفُتُوى بِقَوْل مَالِك الْمَرْجُوع إلْيه ولَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ قَوْلاً يَفْتِي بِهِ أَوْ يَحْكُمُ بِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ حَمَلَ قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى أَنَّهُ الْقَوْلُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ . اهد. .

وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ: إِذَا اخْتَلَفَتْ النَّاسُ عَنْ مَالِكَ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتَمَدَ شُيُوخُ الْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيقِيَّةَ إِذْ تَرَجَّحَ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتَمَدَ شُيُوخُ الْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيقِيَّةَ إِذْ تَرَجَّحَ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتَمَدَ شُيُوخُ الْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيقِيَّةَ إِذْ تَرَجَّحَ فَالْفَوْلُ مَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتَمَدَ شُيُوخُ الْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيقِيَّةَ إِذْ تَرَجَعَ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتَمَدَ شُيُوخُ الْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيقِيَّةَ إِذْ تَرَجَعَ

قَالَ أَبُو عُـمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَـرِّ : كَانَ أَصْبُغ بْنُ خَلِيلٍ صَـاحِبَ رِيَاسَةَ بِالْأَنْدَلُسِ خَمْسِينَ سَنَةً وَكَانَ فَـقِيرًا لَم يَمْلِكُ شَيْئًا إِلَى أَنْ قَالَ : وَسَمِعْتُ أَحْمَدُ بَنَ خَالِد يَقُولُ : دَخَلْتُ يَوْمًا عَلَى أَصْبُغَ بْنِ خَلِيلٍ فَقَالَ : يَا أَحْمَدُ .

قُلْتُ : نَعَمْ .

فَقَالَ : أَنْظُر ْ هَذِهِ الْكَوَّةُ _ لَكُوَّةٍ عَلَى رَأْسِهِ فِي حَائِطِ بَيْتِهِ _ فَقُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : وَاللهُ الَّذِي لاَ إِلهَ إِلاَّ هُوَ لَقَدْ رَدَدْتُ مِنْهَا ثَلاَثِمَائَةِ دِينَارِ صحاحٍ عَلَى أَنْ أَفْتِي فِي مَسْأَلَةٍ بِغَيْرِ رَأْيِ ابْنِ الْقَاسِمِ بِمَا قَالَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ فَمَا أَنْ أَفْتِي فَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ فَمَا

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٧٦) ومسلم (١٦١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

رَأَيْتُ نَفْسِي فِي سِعَةٍ مِنْ ذَلِكَ . أُنْظُرْ « تَبصِرَةَ ابْنِ فرحون » .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُفْتَى بِهِ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ . اه. .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ الْقَولُيْنِ إِمْضَاءُ تَصَرُّفِ السَّفِيهِ الْمُهُمْلِ بَعْد وَفَاتِه بِاتِّفَاقِ مَالِكُ وَأَبْنِ الْقَاسِمِ ؛ وَبَيَانُ ذَلِكَ : قَالَ مَالِكٌ : وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ مَاضٍ ؛ يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَتَصَرُّفُه قَبِّلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَازَةِ يَشْيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَتَصَرُّفُه قَبِّلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَازَةِ عَنْدَ مَالِك) (١) . اه. .

فَإِذَا أَمْضَاهُ فِي حَيَاتِهِ فَأَحْرَى بَعْدَ وَفَاتِهِ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ فِي تَصرفِ السَّفِيهِ : الْمُولَى عَلَيْهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ أَنَّهُ مَاضٍ لاَ يُرَدُّ لِأَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ فَاتَ مَوْضِعُ النَّظَرِ السَّفِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَإِذَا فَاتَ تَصرُّفُهُ عِنْدَهُ وَمَضَى بَعْدَ وَفَاتِهِ فَأَحْرَى تَصَرُّفُ الْمُهُملِ بَعْدَ وَفَاتِهِ كَمَا أَفْتَى بِهَذَا شَيْخُنُا وَأَشْيَاخُهُ قَبْلَهُ _ رَحِمَ اللهُ تَعَالَى الْجَمِيعَ ، أَمِينَ _ اهـ . وَاللهُ تَعَالَى الْجَمِيعَ ، أَمِينَ _ اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٢) [٥٣] سُؤَالٌ عَنْ الْوَصِيِّ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الأُجْرَةَ عَلَى تَعْليمِ الْيَتِيمِ كَتَابَ اللهُ أَمْ لاَ ؟

جَسُواَبُهُ: قَالَ فِي " نَوَازِلِ الْمعْيَارِ " عَنْ سَيِّدِي قَاسِمِ الْعَقَبَانِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لُوصِيِّ الْيَبِيِّ أَنْ يُعْطِي [] (٢) لَكَتَسَابِ اللهِ إِنْ رَأَى لَهُ مَصْلَحَةً فِي ذَلِكَ ، ويُعْطِي ذَلِكَ مِنْ الْمَالِ الَّذِي بِيَدِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إَلاَّ مَصْلَحَةً فِي ذَلِكَ ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٣) [٥٤] سُؤَالٌ عَنْ مَقْدِمِ الْقَاضِي أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوكِّلَ مَنْ يَتَصَرَّف

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

⁽٢) طمس بالأصل.

⁽٣) طمس بالأصل.

فِي مَالِ الْيَتِيمِ [ق / ٢٠١] أَمْ لاَ ؟

(١٥٣٤) [٥٥] سُؤَالٌ عَنْ الزَّوْجِ هَلْ لَهُ الْحَجْرُ عَلَى زَوْجَته في كَسُوتِهَا وَنَفَقَتَهَا أَمْ لاَ ؟ وَإِذَا بَاعَتهَا أَوْ تَصَرَّفَتُ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ وَبَقِيَتْ عُرْيَانَةً هَلَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسِيهَا أَيْضًا أَمْ لاَ حَتَّى يَمْضِيَ قَدْرُ مُدَّة الْكَسُوةِ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهَا إِنْ تَصَرَّفَتْ فِيهَا بِالتَّبَرُّعِ وَكَانَتْ أَزْيَدَ مِنْ ثُلُثِهَا فَلَهُ الْحَجْرُ عَلَيْهَا فِيهَا وَابَيْنَ مَالِهَا الْآخَرِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَلَفُهَا لَهَا إِذَا خَرَجَتْ مِنْ يَدَهَا _ كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِهَا أَمْ لا َ _ حَتَّى يَمْضِيَ قَدْر مُدَّتِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمِنَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا) (١١) .

(مخ) (٢): الْمَشْهُورُ مِنْ الْمَلْهَبِ أَنَّ الزَّوْجَةَ ضَامِنَةٌ لَكُلِّ مَا قَبِضَتهُ مِنْ نَفْقَة وَكَسُوة وَغَيْرِهِ مَاضَيَةً أَوْ مُسْتَقْبَلَةً قَامَتْ عَلَى خَيْرِهِ مَاضَيَةً أَوْ مُسْتَقْبَلَةً قَامَتْ عَلَى خَلَكَ أَمْ لاَ تَلَفَتْ بِسَبِهَا أَمْ لاَ لِأَنَّهَا وَتَبَصَتْهَا] عَلَى خَلَكَ أَمْ لاَ تَلَفَتْ بِسَبِهَا أَمْ لاَ لِأَنَّهَا وَتَبَصَتْهَا] لَكُونَ اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٥) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مَيِّت تَرَكَ دُوْرًا وَعَبِيدًا وَعَلَيْهِ مِنْ الدَّيْنِ مَا يَفْتَرِقُ الْجَميعُ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَطَلَبَتْ الْوَرَّثَةُ فَدَاءَ الْمَتْرُوكَ الْمَذْكُورَ بِقَيمته وَلَكِنْ يَفْتَرِقُ الْجَميعُ الدَّيْنِ وَطَلَبَ الْغُرَمَاءُ أَخْذُهُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ وَتَبْرَأُ ذَمَّة الْمَيِّت في الْآخرة مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْغُرَمَاءَ يَأْخُذُونَ الْمَتْرُوكَ لَأَنَّ ذَلَكَ أَوْفَرُ لِلتَّرِكَةِ وَأَرْجَى لِقَضَاء

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٦٤) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٤/ ١٨٩)

⁽٣) في (مخ) : قبضته

الدَّيْنِ عَنْ الْمَيِّتِ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْخِيَارِ : (وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَينُهُ بِمَالِهِ) (١) .

قَـالَ (ح) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : أَيْ : وَانْتَقَلَ الْخِيَارُ لِلْغُـرَمَاءِ إِذَا كَانَ دَيْنُهُمْ مُحِيطًا ، فَإِنْ اخْتَارُوا الْأَخْذَ [فَهُو لَهُمْ] (٣) إِذَا كَانَ ذَلَكَ نَظِرًا لَلْمَيّتِ دَيْنُهُمْ مُحِيطًا ، فَإِنْ اخْتَارُوا الْأَخْذَ [فَهُو لَهُمْ] (٣) إِذَا كَانَ ذَلَكَ نَظِرًا لَلْمَيّتِ [وَأُوفَى] (٤) للتَّرِكَة كَمَا قَالَهُ فِي « الْمُدُونَّة » . اه. . وَقَالَ أَيْضًا (٥) : وَلَا كَلاَمَ لُوارِثُ مِمَالِهُ الْخَاصِّ بِهِ بَعْدَ رَدِّ الْغُرَمَاءِ ، وَلَهَذَا لُوارِثُ مِمَالُهُ الْخَاصِّ بِه بَعْدَ رَدِّ الْغُرَمَاءِ ، وَلَهَذَا الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَّة » : وَإِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالُ الْمَيِّتِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَّة » : وَإِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالُ الْمَيِّتِ فَاخَتَارَ غُرَمَاؤُهُ أَخْذًا أَوْ رَدًّا وَذَلِكَ أُوفَرُ لَتَرِكَتِهُ وَأَرْجَى لِقَضَاءِ دَيْنِهِ فَذَلِكَ لَهُمْ دُونَ فَالُ وَرَثَتِه ، فَإِنْ رَدُّوا لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ الْأَخْذُ إِلاَّ أَنْ يُؤدى الثَّمَنُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ دُونَ مَالُ الْمَيِّتُ . اه. . هـ . اهد .

فَهَذَا الْكَلاَمُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْغُرَمَاءَ أَوْلَى مِنْ الْوَرَثَةَ بِالتَّرِكَةَ إِذَا اخْتَـارُوا شَيْئًا لِلتَّرِكَةِ وَكَانَ ذَلِكَ أَزْيَدَ لَهَا وَأَرْجَى لِقَضَاءِ الدَّيْنِ مِمَّا اخْتَارَتْهُ الْوَرَثَةُ لَهَا . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَيْضًا : (وَبِيعَ مَالُهُ بِحَضْرَتِهِ) (١) فَالْخَيَارُ لِلْحَاكِمِ ثَلاَثًا لِلْاسْتَقْصَاءِ وَطَلَبِ الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ لِيَعْلَمَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثُ لِطَلَبِ الإسْتِزَادَةِ كَمَا فِي شُرُوحِهِ (٧).

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اسْتَبَانَ لَكَ أَنَّ الْغُرَمَاءَ أَحَقُّ بِالْمَتْرُوكِ مِنْ الْوَرَثَةِ لِزِيَادَتِهِمْ فِي

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۱۸۰) .

⁽٢) مواهب الجليل (٤/ ٤٢١).

⁽٣) في (ح) : فلهم ذلك .

⁽٤) في الأصل : وأوفر .

⁽٥) مواهب الجليل (٤ / ٤٢١) بالمعنى .

⁽٦) مختصر خليل (ص / ٢٠٣) .

⁽٧) انظر : « حاشية الخرشي » (٥ / ٢٦٩) و« مواهب الجليل » (٥ / ٤٢) .

الثَّمَنِ عَلَيهِمْ لِأَنَّهُمْ اشْتَرُوهُ بِجَمِيعِ دَيْنِهِمْ وَهُوَ أَكْثَـرُ مِنْ قِيمَـته ، وَالْورَثَةُ تُرِيدُ شِرَاءَهُ بِقِيمَتِهِ وَهُو أَقَلُّ مِنْ الدَّيْنِ فَلْتَ : إِنَّ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ قَدْ بَرِئَتْ مِنْ بَـقِيَّةِ اللَّيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتُرُكُ غَيْرَ هَذَا .

فَالْجَوابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُطَالِبًا بِبَقَيَّةِ الدَّيْنِ فَيَقْضِي مِنْ مَالِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ مَالٌ وَلاَ سَيَّمَا يُحْبَسُ فِيهِ لَهُ مَالٌ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ مِنْ حَسَنَاتِهِ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ وَلاَ سَيَّمَا يُحْبَسُ فِيهِ عَنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ أَدَانَهُ فِي غَيْرِ حَقِّ شَرْعِيٍّ أَوْ سَرِفٍ كَمَا فِي (حَ) (١) عَنْ «التَّمْهِيدِ».

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ الَّذِي ظَهَرَ لِي مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ أَنَّ الْغُرَمَاءَ أَحَقُّ بِالْمَتْرُوكِ الْمَذْكُور مِنْ الْوَرَثَة لَمَا تَقَدَّمَ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : إِذْ لاَ حُجَّـةَ لِلطَّالِبِ إِلاَّ فِي دَيْنِهِ كَمَـا لَوْ أَرَادَهُ أَجْنَبِيُّ لَمْ يكُنْ لَهُ مَقَالٌ . اهـ . أُنْظُرْ (ح) . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٦) [٧٥] سُؤَالٌ عَنْ تَصَرَّف الْوَصِيِّ إِذَا جَهَلَ عَلَى مَاذَا يُحْمَلُ عَلَيهِ هَلْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَحْجُورِهِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَــوَابُهُ: فَفِي « الْمعْيَارِ » : وَسُـئِلَ عَنْ تَصَرَّفِ الْوَصِيِّ إَذَا جَهَلَ عَلَى مَاذَا يُحْمَلُ هَلْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَحْجُورِهِ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ تَصَرُّفَ الْوَصِيِّ لِنَفْسِهِ حَتَى يَشْهَدَ أَنَّهُ لِمَحْجُورِهِ . اه. .

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٣٣).

⁽ ٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٣٥٢) فإن المصنف ينقل منه هنا .

الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٧) [٥٨] سُؤَالٌ يُعْرَفُ منْ جَوَابه:

فَفِي « الْمعْيَارِ » : وَسُئِلَ سَيِّـــدِي أَبُو عَبْدِ اللهِ الْعَبْدُوسِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَادَّعَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرُهُ أَنَّ أَبَاهُ حَجَرَ عَلَيْه هَلْ يَصِحُّ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقُولِه : إِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لاَ يُلْتَفَتُ إِلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَ مُحَقِّقُو الْمَلاَّحَ ، وَبِهِ الْقَضَاءُ ، وَعِنْدَنَا الْيَوْمُ بِفَاس ، وَإِيَّاهُ أَتَقَلَّدُ وَبِهِ أَفْتِي ؛ فَفِي الْأَخْذِ بِهِ مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ فَإَنَّ كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ يَحْجُرُونَ عَلَى أَوْلاَدِهِمْ فَمَا رَبَحُوا فِيهِ لَمْ يُطْهِرُوا فِيهِ حَجْرَهُمْ وَمَا خَسِرُوا بِهِ أَظْهَرُوهُ ، وَذَلِكَ وَسَيلَةٌ إِلَى إِثْلاَفِ أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَمَنْ ثَبُتَ عَلَيْهِ أَنَّهُ عُلِمَ بِحَجْرِهِ وَأَتْلَفَ أَمْوَالَ النَّاسِ عُوقِبَ أَشَدَّ الْعُقُوبَةِ عَلَى تَعَدِّيهِ وَاخْتِيَاتِهِ . اه. . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٨) [٥٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ شَـيْئًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ دُونَ إِذْنَ سَيِّد الْعَبْد أَوْ فيه تَفْصيلٌ بَيْنَ التَّافه وَغَيْره ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ قَبُـولُ ذَلِكَ وَلَوْ قَلِيلاً إِلاَّ بِإِذْنِ سَيِّدِ الْعَـبْدِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : (وَحَجر عَلَى الرَّقيق) (١) .

(مخ) (٢): أَيْ : [ق / ٦٠٢] وَحَجْرُ السَّيِّدِ أَصَالَةَ عَلَى رَقيقه بِأَنْوَاعِهِ فِي مَالِ نَفْسِه كَثِيرًا كَانَ أَوْ قَلِيلاً ، قِنًا أَوْ ذَا شَائِبَةَ ، مُفَرِّطًا فِي مَالِهِ أَوْ مُحَافِظًا ، مُعَاوَضَةً أَوْ غَيْرَهَا ، حِقَ سَيِّدُه لِمَالِهِ فِي زِيَادَةَ قِيمَتِه . اهـ .

وَفِي « نَوَازِل » (عج) مَا نَصَّهُ : فَللسَّيِّدِ أَنْ يَحْجُرَ عَلَى رَقِيقِه وَيَمْنَعَهُمْ مِنْ التَّصَرُّفَ فِي كَثِيرٍ أَمُوالهِمْ وَقَليلها بِمُعَاوَضَة وَغَيْرِها كَانَ مِمَّنْ يَحْفَظُها أَمْ لا ، لاَتَّصَرُّفَ فِي كَثِيرٍ لَمَالِهِ مِلْكُ مُ زَلْزَلٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ لاَنَ مَلْكَ الرَّقِيقِ لِمَالِهِ مِلْكُ مُ زَلْزَلٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

⁽٢) حاشية الزرقاني (٥/ ٣٠١).

التَّصَرُّفَاتِ إِلاَّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَإِذَا أَذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ فَلاَ يَتَعَـدَّى إِذْنُهُ لَهُ فِيهَا إِلَى التَّصَرُّف فِي التِّجَارَةِ مِنْ أَنْ يَضَعَ مِنْ التَّصَرُّف فِي التِّجَارَةِ مِنْ أَنْ يَضَعَ مِنْ التَّصَرُّف فِي التِّجَارَةِ مِنْ أَنْ يَضَعَ مِنْ اللَّيْنِ اللَّذِي لَهُ وَمِنْ تَأْخِيرِهِ بَعْدَ حُلُولِهِ وَمَنْ عَملَ طَعَامًا يَدْعُو إِلَيْهِ النَّاسَ وَلَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإَسْتِيلاف لِلتِّجَارَةِ . عَقِيقَةً لِولَدِهِ ، قَالَ فِي « الْمُدُونَّةِ » : إِلاَّ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِيلاف لِلتِّجَارَةِ . السَّيلاف لِلتِّجَارَةِ . السَّيلاف لِلتِّجَارَةِ . اللَّهُ .

وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَـوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَحُكْمُ مَنْ أَذِنَ لَهُ السَّيَّدُ فِي التِّجَارَةِ حُكْمُ الْوَكِيلِ الْمُفَوَّضِ [إِلَيْهِ] (١) فِيهَا ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَضَعَ أَوْ يُؤَخِّرَ أَوْ يَعْمَلَ طَعَامًا إِلاَّ اسْتِيلاَقًا لِلتِّجَارَةِ (٢) . اهـ .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضَا بِقَـوْلِ الشَّـيْخِ خَلِيلٍ : إِلاَّ بِإِذْنِ وَلَوْ فِي نَوْعٍ فَكُوكِـيلٍ مُفُوّض وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُؤخِّرَ وَيُضِيفَ إِنْ استالف .

(مخ) (٣): قَوْلُهُ : (إِنْ استألف) (١) : يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلِ الثَّلاَثِ ، وَلاَ بِأُسَ أَنْ يُعْيِرَ دَابَّةً إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ وَلَهَ أَنْ يَعُقَّ عَنْ وَلَدهِ إِذَا اَتَسَعَ الْمَالُ وَعَلَمَ أَنَّ سَيِّدَةُ لاَ يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهَا فَإِنَّ مَنْ أَكَلَ مَنْهَا يَضْمَنُ مَا أَكَلَهُ لَسَيِّده . اه. .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَبَرُّعَ الْعَبْدِ وَلَوْ كَانَ ذَا شَائِبَةَ لاَ يَجُوزُ قَبُولُهُ دُونَ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَوْ بِتَافِهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَأْذُونَا لَهُ فِي التِّجَارَةِ فَيَجُوزُ قَبُولُ مَا تَقَـدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ تَبَرُّعِهِ إِنْ كَانَ فِعْلُهُ عَلَى وَجْهِ الْآسْتِيلاَفِ لِلتِّجَارَةِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٩) [٦٠] سُوَّالٌ عَنْ الْـوَصِيِّ إِذَا ظَهَرَ لَهُ رُشْـدُ مَحْجُـورِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْه إطْلاَقهُ وَيَدْفَعُ إِلَيْه مَالَهُ أَمْ لاَ ؟

⁽١) سقط من الأصل .

^{. (}7) جامع الأمهات (0) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٥/ ٣٠٢).

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ سِلمُون : وَإِذَا تَحَقَّقَ الْوَصِيُّ رُشْدَ مَحْجُورِهِ لَزِمَهُ إِطْلاَقُهُ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ سَوَاءً تَلَفَ بَبِيِّنَةٍ أَوْ بِغَيْرَ بَيِّنَةٍ لأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِي حَبْسِ مَالِهِ ظَالِمًا . اهـ .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (١) . اه. .

قَوْلُهُ : فَإِنْ آنَسْتُمْ : أَيْ : أَبْصَرْتُمْ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٠) [٦١] سُوَّالٌ وَجَوابُهُ: أَمَّا بَعْدُ فَاعْلَمُ وا أَنَّ الْغَرِيمَ إِذَا طَرَأَ بَعْدَ قَصْمِ التَّرِكَة عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرَثَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا أَخَذَتْهُ الْوَرَثَةُ الْوَرَثَةُ وَكُمْ يَكُنُ الْمَقْسُومُ مُقَوَّمًا لاَ مثليّا فَكَافَ دَيْنِ الْغَرِيمِ الطَّارِئِ فَإِنَّ الْقَسْمَةَ تُنْقَض ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ مُقَوَّمًا لاَ مثليّا فَلاَ تُنْقَض وَيُتْبَعُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ بِحِصَّتَه كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَتُبَعَ كُلُّ وَارِثٌ أَوْ مُوصًى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ) (٢) . إلَى قَوْلِهِ : (أَتُبَعَ كُلُّ وَاحد بحَصَتَه) .

قَالَ (عج) في تَقْرِيرِهِ لكَلاَمه : أَقُولُ : كَلاَمُ الْمُصَنِّف هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَقْسُومُ مِثْلِيّا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُقُوَّمًا فَإِنَّ الْقَسْمَةَ تُنْقَضُ ، وَنَحُوهُ (لَمْح) (٣) فِي «كَبِيرِه » ، أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله : قَوْلُهُ : (عَلَى مِثْله) : يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلِ الثَّلاَثُ وَكَلاَمُ الْمُؤلِّف فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَقْسُومُ مَثَلِيًا أَوْ عَيْنًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ مُقَوَّمًا فَإِنَّ الْقَسْمَةَ تُنْقَضُ . اه .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْفَلَسِ : فَإِنْ ظَهَـرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَـبِيعٌ رَجَعَ بِالْحِصَّةِ فَإِنَّهُ مُـقَيَّدُ بِالْمِثْلِيِّ كَمَا فِي (عج) وَ « كَـبِيرِ » (مخ) . أُنْظُرْهُمَا فِي

⁽١) سورة النساء (٦).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٣٧) .

⁽٣) انظر : « حاشية الخرشي » (٥ / ٣٠٢)

باب الْقَسْم .

وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ رُشْد فِي « الْمُقَدِّمَاتِ » بِقَوْلِهِ _ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْقَلْشَانِيُّ : فَأَمَّا طُرُوءُ الْغَرِيمِ أَوْ الْمُوصَى لَهُ أَوْ الْـوَارِثِ عَلَى أَهْلِ التَّرِكَةِ بَعْدَ اقْتَسَامِهَا فَفِيهِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَسْأَلَةً :

إِحْدَاهَا : طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاء ، وَالثَّانِي : طُرُوءُ الْوَارِث عَلَى الْوَرَثَة ، وَالثَّالِثُ : طُرُوءُ الْمُوصَى لَهُم فَحَكْمُ هُمْ سَوَاءٌ وَهُو أَنْ يَتْ بَعَ الطَّارِئُ كُلَّ وَاحَد مِنْهُمْ بِمَا يَنُوبُهُ وَلاَ يُؤْخَذُ المَلى مِنْهُمْ بِالْمُعْدَمِ وَإِنْ وُجِدَ بِأَيْدِيهِمْ قَائِمًا مَا قَبَضُواً مَنْهُمْ بَمَا يَخِبُ لَهُ وَلَمَ تُنْتَقَضُ الْقَسْمَةُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَفُتْ أَخْذُ مِنْ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ مَا يَجِبُ لَهُ وَلَمَ تُنْتَقَضُ الْقَسْمَةُ لِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ مَن كُلِّ أَوْ عَرُوضًا نُقضَتْ الْقِسْمَةُ لَمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ الضَّرَرِ فِي تَبْعِيضِهِ ، وَاخْتُلِفَ هَلْ يَضْمَنُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ لِلطَّارِئِ مَا يَنُوبُهُ . . الضَّرَرِ فِي تَبْعِيضِهِ ، وَاخْتُلِفَ هَلْ يَضْمَنُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ لِلطَّارِئِ مَا يَنُوبُهُ . .

وَهَذَا حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ فَقَطْ.

وَأُمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيةَ: وَهِي طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرَثَة ، فَالْحُكُمُ فِيهَا كَحُكُمِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى حَيْثُ كَانَ مَا أَخَذَتْهُ الْوَرَثَةُ لاَ يَفِي بِدَيْنِ الطَّارِئِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ رُشْد أَيْضًا بِقَوْلِهِ: وَأُمَّا الْمَسْأَلَةُ السَّابِقَةُ - وَهِي طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرَثَة - فَالْحُكُم فَيها أَنْ يَنْظَرُ فَإِنْ كَانَ فِيما أَخَذَتْهُ الْوَرَثَةُ كَفَافَ دَيْنِ الْغُرِيمِ الطَّارِئِ رَجَعَ عَلَيْهِم عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجْه لِلْعَملِ فِي طُرُوءِ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُريمِ الْفَرَثَة ولَمْ يَكُنْ لَهُ رُجُوعٌ عَلَى الْغُرَمَاء بِبَقِيَّةً حَقِّه عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَصْف الْعَملِ فِي رُجُوع الْغَرِيمِ . اهم . الْمُرادُ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ حَطِّ رِحالِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْغُرِيمِ . اهم . الْمُرادُ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ حَطِّ رِحالِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْغُرِيمِ . اهم . الْمُرادُ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ حَطِّ رِحالِ الْمَسْأَلَةِ عَلْدَا، وَالله تَعَالَى أَعْلَم .

(١٥٤١) [٦٢] سُؤَالٌ عَنْ عَبْد مَأْذُون لَهُ فِي التِّجَارَة وَمَاتَ عَنْ مَال وَعَلَيْهِ وَيَلْ وَعَلَيْهِ وَيُنْ فَهَلْ يَكُونُ مَثْرُوكُهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ مِنْهُ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ الْمَالُ: الْمَذْكُورُ عَطِيَّةً أَعْطِيَتْ لَهُ كَهِبَة أَوْ صَدَقَة أَوْ وَصِيَّة أَوْ خُلْعِ فَإِنَّ رَبَّ الدَّيْنِ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَقْضِيَ مِنْهُ دَيْنَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأَخَذَ مَما بِيَدُهِ [وَإِنَّ مُسْتَوْلَدَتَهُ] (١) كَعَطِيَّتِهِ ، وَهَلْ إِنْ مَنَحَ لِلدَّيْنِ أَوْ مُطْلَقًا ؟ مَما بِيَدُهِ [وَإِنَّ مُسْتَوْلَدَتَهُ] (١) كَعَطِيَّتِهِ ، وَهَلْ إِنْ مَنَحَ لِلدَّيْنِ أَوْ مُطْلَقًا ؟ تَأْوِيلان) (٢) .

وَإِنْ كَانَ مِنْ عَمَلِهِ وَحِدْمَتِهِ فَإِنَّ سَيِّدَهُ أَحَقُّ بِهِ وَلاَ شَيْءَ لرَبِّ الدَّيْنِ مِنْهُ لَقُولُ خَلِيلٍ : (لاَ غَلِتهُ) . اه . وَهَذَا كُلُّهُ يَشْمَلُهُ قَوْلُ « الْمُدُوَّنَةِ » (٣) : وَمَا وَهِبَ لَلْمَأْذُونِ وَقَدْ اغْتَرَقَهُ دَيْنٌ فَغُرَمَاوُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَيِّدِهِ وَلاَ يَكُونَ للْغُرَمَاءِ مِنْ عَمَلِ للْمَأْذُونِ وَقَدْ اغْتَرَقَهُ دَيْنٌ فَغُرَمَاوُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَيِّدِهِ وَلاَ يَكُونَ للْغُرَمَاءِ مِنْ عَمَلِ يَدُهِ شَيْءٌ وَ [لاَ] (١) مِنْ خَرَاجِهِ ([وَأَرْشِ] (٥) جَرْجِهِ) (٦) وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ مَنْ مَالُ وُهِبَ لِلْعَبْدِ أَوْ تُصُدِّقً بِهِ عَلَيْهِ أَوْ أُوصِي لَهُ بِهِ فَقَبَلَهُ الْعَبْدُ . اه . وَاللهُ مَنْ عَلَلْ فَعُلَلَ أَعْلَمُ .

⁽١) سقط من الأصل.

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۰۸) .

⁽٣) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٧٧) فإنه ينقل منه هنا لا من « المدونة » .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في الأصل: أرشه.

⁽٦) سقط من (ح) المطبوع .

نَوازِلُ الصلُّحِ

آلُ عَنْ الصُّلْحِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدِ عَلَى يَدِ الصُّلْحِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدِ قَاضَ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ ذَلكَ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَعْرِيفِ ابْنِ عَرَفَةَ لِعَدَمِ انْطَبَاقِهِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ جَامِعٌ مَانِعٌ وَلَفْظُهُ : الصَّلْحُ انْتِقَالٌ عَنْ حَقٍّ أَوْ دَعْوَى بِعِوَضٍ لِرَفْعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفِ وُقُوعِهِ . اه. .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْقَاضِيَ لَيْسَ بِشَرْطِ فِي صِحَّةِ الصَّلْحِ ، وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ لأَنَّ شَبْهَةُ بِالْبَيْعَ إِنْ وَقَعَ عَلَى الذَّاتِ أَوْ بَيْضًا مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ لأَنَّ شَبْهَةُ بِالْبَيْعَ إِنْ وَقَعَ عَلَى بَعْضِ الْمُدَّعَى بِهِ ، وَقَدْ بِالْأَجْرَةِ إِنْ وَقَعَ عَلَى بَعْضِ الْمُدَّعَى بِهِ ، وَقَدْ عَلَمْتَ عَدَمَ افْتِقَارِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ لِغَيْرِ الْعَاقِدَيْنِ . اهد .

وَبِهَذَا أَفْتَى الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيف ، وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى شَـيْخُنَا _ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى وَرَضَى عَنْهُمَا ، آمينَ _ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٣) [٢] سُوَالٌ عَنْ شُركَاء [ق / ٦٠٣] في دَار تَنَازَعُوا فيهَا وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ لَا يَبِيعُ إِلاَّ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ لاَ يَبِيعُ لِمَنْ يَضُرُّ بِهِمْ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلكَ ؟

جَـواًبُهُ : قَالَ (س) : ورَوَى عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَـاسِمِ فِي قَوْمٍ تَنَازَعُوا فِي مَنْزِل ثُمَّ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَرادَ الْبَيْعَ لاَ يَبِيعُ إِلاَّ مِنْ أَصْحَابِهِ فَ إِنْ كَانَ عَلَى مَنْ غَيْرِهِمْ جَازَ وَإِلاَّ فَلا ، ولَوْ أَنَّهُ إِنْ اعْتَرَضَهُ وَبَلَغَ ثَمَنًا أَخَذُوهُ بِالْعَطَاءِ وإِلاَّ بَاعَ مِنْ غَيْرِهِمْ جَازَ وَإِلاَّ فَلا ، ولَوْ وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى هَذَا لَمْ يَجُزْ ، فَإِنْ فَاتَ فَفِيهِ الْقِيمَةُ ، ولَوْ شَرَطُوا أَنْ لاَ يَبِيعَ لِمَنْ يَضُرُ بِهِمْ لَمْ يَجُزْ فِي الْبَيْعِ وَيُفْسَخُ ، وَفِي الصَّلْحِ لاَ يُفْسَخُ ، فَلَوْ بَاعَ وَاحِدٌ يَضُرُ بِهِمْ لَمْ يَجُزْ فِي الْبَيْعِ ويُفْسَخُ ، وَفِي الصَّلْحِ لاَ يُفْسَخُ ، فَلَوْ بَاعَ وَاحِدٌ فَقَالُوا : أَضَرَّ بِنَا ، نَظَرَ الْإِمَامُ . اه. . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٤) [٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلِ أَنَّهُ سَرَقَ دَابَّتَهُ أَوْ عَبْـدَهُ فَأَنْكَرَهُ وَصَالحَهُ عَلَى شَيْءِ ثُمَّ وَجَدَ الْعَبْدَ. مَا الْحُكْمُ فِي ذُلِكَ ؟

جَسَوَابُهُ: أَنَّهُ لِلْمُدَّعَي عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ وَلاَ ينقُضُ الصَّلْحُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ أَخْفَاهُ فَيَكُونُ لَرَبِّهِ ، وَقَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » فِي الْمُكْتَرِي يَتَعَدَّى بِالدَّابَّةِ فَتَضِلُّ فَيَغْرَمُ قِيَمَتَهَا ثُمَّ تُوجَدُ : هِيَ لِلْمُكْتَرِي . أَنْظُرْ (ح) (١) . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٥) [٤] سُوَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَكِيلِ غَيْرِ الْمُفَوّضِ دُونَ إِذْنِ الْمُوكَّلِ أَيْمُضي أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (س) : وَلاَ يَجُوزُ صُلْحُ الْوَكِيلِ غَيْرِ الْمُفَوَّضِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٦) [٥] سُؤَالٌ عَـمَّنْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ بِحَقِّ فَقَـالَ لَهُ: عنْدي بَيِّنَةٌ عَلَى الْبَراءَة منْهُ، فَـخَافَ الْمُدَّعِي مِنْ ذَلكَ وَصَـالَحَـهُ عَلَى مَـالٍ ثُمَّ تَبَـيَّنَ أَنَّهُ لاَ بَيِّنَةَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيَمْضِي هَذَا الصَّلْحُ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي زَيْـد فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَـوْلِهِ: لاَ يَجُوزُ هَذَا الصَّلْحُ . انْظُرْ (مَخ) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٧) [٦] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَصِيِّ عَنْ الْأَيْتَامِ فِي يَمِينِ الْـقَضَاءِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ حَتَّى يَرَى الْعَزِيَمَةَ مِنْ الْـمَصَالِحِ عَلَى الْحَلِفِ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِقَــرَائِنِ الأَحْوَالِ وَالْإِشــَارَاتِ وَالْكَلاَمِ وَنَحْــوِ ذَلِكَ ، كَمَـا فِي (ح) (٢) اهــ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « مــواهب الجــليل » (٥ / ٤٣٠) و« التـــاج والإكليــل » (٥ / ٢٨٠) و« منح الجليل» (٧ / ٩٤) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥ / ٨٢)

(١٥٤٨) [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلُين يَذُودَان إِبلاً عَنْ حَوْضهِمَا عَنْ الشَّرَابِ الشَّرَابِ أَحَدُهُمَا رَاعِيهَا وَيَطْرُدُهَا طَرْدًا شَديدًا فَ تَلاَقَتْ نَاقَةٌ مِنْهَا مَعَ جَذْعَ فِي الطَّرْد فَوَقَعَ الطَّرْد فَوَقَعَ فِي عُنُقهَا وَمَاتَتْ وَتَرافَعُ وا عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَة وأَصْلَحَهُمْ عَلَى شَيْءَ وَرَضُوا بِهِ ثُمَّ فِي عُنْدَ ذَلِكَ أَرَادَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ الرَّجُوعَ عَنْ الصَّلْحِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكً ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَاصِم في « تُحْفَتُه » (١) :

(١) قال ميارة : (ولا يجوز نقض صلح أبرما وإن تراضيا وجبرا ألزما)

يعنى : أن المتخاصمين إذا وقع الصلح بينهما على وجه جائز ثم أرادا الرجوع إلى ما كانا عليه من الخصومة فإن ذلك لا يجوز ويجبران على التزام ما وقع بينهما من الصلح قال ابن أبى زمنين في « منتخبه » : وسئل عيسى عن رجلين اصطلحا في شيء تداعيا فيه ثم أرادا أن ينقضا الصلح ويرجعا إلى الدعوى الأولى قال : هذا لا يجوز .

سحنون : إن استحق ما قبض المدعى في الصلح على الإنكار فليـرجع بقيمة ما قبض أو مثله إن كان يوجد له مثل ابن يونس : هذا هو الصواب لا الرجوع إلى الخصومة .

(وينقض الواقع فى الإنكار إن عاد منكر إلى الإقرار) يعنى : أن من ادعى حقا على غيره فجحده وأنكره ثم صالحه على الإنكار ثم بعد ذلك أقر بما أنكر أولا قبل الصلح فإن الصلح ينقض ويلزمه غرم ما بقى من حق المدعى وهذا الفرع وما يستطرد بعده من نظائره فى معرض الاستثناء من قوله : (لا يجوز نقض صلح أبرما) .

قال فى « الوثائق المجموعة » : قال أحمد بن سعيد : سئل عيسى بن دينار عن رجل له حق على رجل فجمعده فصالحه على الإنكار ببعض الحق ثم أقر بعد أن ما ادعى به عليه حق.

فقال عيسى: يلزمه غرم ما بقى من حق المدعى ، وقال: لو أن لرجل على رجل وثيقة بحق فضاعت فأنكره غريمه فصالحه ببعض الحق ثم وجدها فله أن يرجع عليه بما بقى من حقه ابن الحاجب: والصلح على الإنكار وعلى الافتداء من اليمين جائز حكمه ولا يحل للظالم منهما فلو أقر بعد ذلك فله نقضه لأنه مغلوب.

ثم قال فى « التوضيح » فى شرح قوله : وإن أشهد سرا فقولان : وهنا ثمان مسائل أربع متختلف متفق عليها أى على نقض الصلح فى ثلاثة منها وعلى إمضائه فى الرابعة وأربع متختلف فيها.

فأما المتفق عليها:

ولاَ يَجُوزُ نَقْضُ صُلْحٍ أَبْرِمَا وَإِنْ تَرَاضَيَا وَجِبِرا أَلْزِمَا

اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٩) [٨] سُوَّالٌ عَنْ حُكْم الصُّلْح عَنْ الْمَجْهُولِ: أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ : قَالَ (ح) (١): إِنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقْدرَانِ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فَالصَّلْحُ فِيهِ جَائِزٌ عَلَى وَجْهِ التَّحَللِ إِذْ هُوَ أَكْثَرُ الْمَقْدُورِ . اهـ .

وَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » (٢): وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ نَسِيتُمَا مَبْلَغَهَا جَازَ أَنْ تَصْطَلِحَا

= فالأولى : إن كانت له بينة غائبة وأشهد وأعلن .

والثانية : إذا صالح على الإنكار ثم أقر .

والثالثة : إذا صالح على الإنكار وذكر ضياع صكه أى وثيقته ثم وجده بعد الصلح فهذه الثلاثة اتفقوا فيها على القبول .

والرابعة : إذا ضاع صكه فقال له غريمه: حقك حق فات بالصك فامحه وخذ حقك.

فقال : قد ضاع وأنا أصالحك ففعل ثم يجد ذكر الحق فلا رجوع له باتفاق .

ابن يونس: والفرق بين هذه والتي قبلها أن غريمه في هذه معترف وإنما طالبه بإحضار صكه ليمحو ما فيه فقد رضى هذا بإسقاطه واستعجال حقه والأول منكر للحق وقد أشهد أنه إنما صالحه لضياع صكه فهو كإشهاده أنه إنما يصالحه لغيبة بينته وأما الأربع المختلف فيها فهى: إذا كانت بينته غالبة وأشهد سرا كما ذكر.

والثانية : إذا صالح ولم يعلم بينته ثم علم، والمشهور فيها القبول كما تقدم .

والثالثة: إذا صالح وهو عالم بينته وتقدم أن المشهور فيها عدم القبول .

والرابعة : من يفرق فى السر ويجحد فى العلانية فصالحه غريمه على أن يؤخره سنة وأشهد الطالب أنه إنما يصالحه لغيبة بينته فإدا قدمت قام بها فقيل ذلك له إذا علم أنه كان يطلبه وهو يجحده . وقيل : ليس له ذلك .

خليل : وأفتى بعض أشياخ شيخى بأن ذلك له للضرورة وهو قول سحنون والآخر له مطرف وهذه المسألة تسمى إيداع الشهادة . والله أعلم . « شرح ميارة » (Υ / Υ χ - χ) .

(۱) مواهب الجليل (٥ / ۸٠) بتصرف .

⁽٢) انظر : « مواهب الجليل (٥ / ٨٠) و« التاج والإكليل » (٥ / ١٨٢) .

عَلَى مَا شِئْتُمَا مِنْ ذَهَبِ أَوْ وَرِقِ . اهـ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٠) [٩] سُوَالٌ عَنْ حُكْمِ صُلْحِ الزَّوْجَةِ عَـنْ صَدَاقِـهَا وَمِيرَاثِهَـا فِي صَفْقَة وَاحدَة أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ بِقَوْلِهِ :

وَلاَ بِإِعْطَاءٍ مِنْ الْوَارِثِ لَلْعَيْنِ فِي الْكَالِئِي وَالْمِيرَاثِ

وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ شَارِحُهُ مَـيارَةُ نَاقِلاً عَنْ الْمُتَيْطِيِّ بِقَوْلِهِ (١): وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَنْعَقِدَ الصَّلْحُ بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ فِي صَفْقَة وَاحِدَة [عَنْ] (٢) الْكَالِئِيِّ وَالمِيرَاثِ لأَنْ الْجَهْلُ يَدْخُلُهُ إِذْ لاَ مِيرَاثَ إِلاَّ بَعْدَ [أَدًاءِ] (٣) الدَّيْنِ وَالْكَالِئِيِّ مِنْ الدَّيْنِ . الدَّيْنِ وَالْكَالِئِيِّ مِنْ الدَّيْنِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥١) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ فِي السَّلَمِ: (لاَ أَقَلَّ إِلاَّ عَنْ مَثْلُه وَيَبْرَأُ مَمَّا زَادَ) (١) هَلْ بَيْنَهُ مُخَالَفَةٌ مَعَ قَوْلِهِ أَيْضًا فِي بَابِ الصُّلْحِ: (وَعَلَى بَغْضَه هَبَةٌ) (٥) أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (عج) : إِنَّهُ يَصِحُّ الصَّلْحُ بِبَعْضِ الْمُدَّعَى بِهِ وَتَقَدَّمَ فِي السَّلَمِ لاَ أَقَلَّ إلاَّ عَنْ مثْله وَيَبْرَأُ ممَّا زَادَ .

قُلْتُ : قَوْلُهُ : (وَعَلَى بَعْضِهِ هَبَةٌ) أَيْ : لِلْمَـتْرُوكِ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا تَخَالُفٌ . اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « شرح ميارة » (۱ / ۲۳۸) .

⁽۲) في « ميارة » : على .

⁽٣) سقط من « ميارة » .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ١٩٧)

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢٠٩)

(١٥٥٢) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ يُطَالِبُ ٱخَرَ بِدَيْنِ وَقَـالَ لَهُ : إِنْ أَعْطَيْتَنِي نَصْفَهُ إِلَى أَجَلٍ فَالنِّصْفُ الْٱخَرُ سَاقِطٌ عَنْكَ وَإِلاَّ فَالدَّيْنُ لاَّزِمٌ كُلُّهُ لَكَ وَأَشْهِدْ الْبَيِّنَةَ عَلَى هَذَا ؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : وَإِنْ كَانَ لَكَ عَلَيْهِ الْفُ دَرْهَمِ حَالَّةً فَأَشْهَدْت لَهُ أَنَّهُ إِنْ أَعْطَاكَ مَائَةً مِنْ الْأَلْفَ الْحَالَّةَ إِلَى شَهْرِ كَذَا فَبَاقِيهَا سَاقِطٌ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَالْأَلْفُ كُلُّهَا لاَزِمَةٌ لَكَ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَهُمَا لاَزِمٌ . اه .

فَإِذَا عَلَمْتَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي جَـوَازِ هَذَا الصَّلْحِ حُلُولُ الْحَقِّ وَإِلاَّ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضَعَ بَعْضَ الْحَقِّ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُ بَعْضَهُ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ ضَعْ وَتَعَـجلٌ . أَنْظُرْ (عج) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٣) [١٢] سُؤَالٌ يُعْرَفُ منْ جَوَابه :

وَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي أَشَرْتُمْ إِلَيْهِ فَالْحُكْمُ فِيهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (طخ) عَنْ « نَوَازِلِ أَصْبُغ » : سَأَلْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ عَنْ الْـوَصِيِّ أَيُصَالِحُ عَنْ الأَيْتَامِ قَالَ : نَعَمْ إِنْ رَآهُ الْوَصِي نَظَرًا .

ابْنُ رُشْد : وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي بَعْضِ الرِّواَيَاتِ وَظَاهِرُهَا أَن الْوَصِيَّ يَجُوزُ صُلْحُهُ عَنْ الْيَتِيمِ فِيمَا يَرَاهُ نَظَرًا فِيمَا طَلَبَ لَهُ أَوَ طَلَبَ بِهِ بِأَنْ يَأْخُذَ الْبَعْضَ وَيَتْرُكَ الْبَعْضَ إِذَا خَشَى أَنَّهُ لاَ يَصْلُحُ لَهُ مَا ادَّعَاهُ وَيُعْطِي مَنْ مَالِهِ بَعْضَ مَا وَيَعْطِي مَنْ مَالِهِ بَعْضَ مَا يَطْلُبُ بِهِ إِذَا خَشَى أَنْ يُشْبِتَ عَلَيْهِ جَمِيعَه . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٤) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الشَّرِيكِ أَيَلْزَمُ شَرِيكَهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » وَسُئِلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَمَّنْ صَالَحَ عَنْ دَابَّة لَهُ فِيهَا شِرْكٌ عَلَى مَالٍ وَيُسَلِّمُ الدَّابَّةَ لِغَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ مِنْ يَدِهِ هَلْ يَلْزَمُ شَرِيكَهُ هَذَا الصَّلْحُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الظَّاهِرُ أَنَّهُ لاَ يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ حَظِّه بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ الشَّرِيكِ ؟ إِذْ قَدْ تَكُونُ لَهُ جَاةٌ غَيْرُ مَا أَتَى بِهِ الْأُوَّلُ وَفِي الصَلْحِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ تَسْلِيمٌ لِمَا يَمْلِكُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَا مُتَفَاوِضَيْنِ وَأَجَابَ غَيْرُهُ : إِذَا كَانَتْ أَيْدِيهِمَا فِيمَا يَجَازُ وَأَجَابَ غَيْرُهُ : إِذَا كَانَتْ أَيْدِيهِمَا فِيمَا يَجَازُ وَأَجَابَ غَيْرُهُ : إِذَا كَانَتْ أَيْدِيهِمَا فِيمَا يَجَازُ وَأَجِابَ عَيْرُهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٥) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ حَقيقَة الاسْترْعَاء وَشُرُوطه ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ حَقِيقَةَ الْاِسْتِرْعَاءِ إِيَداعُ الشَّهَادَةِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِمَا فَعَلَ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ لِأَمْرِ كَذَا .

وأمَّا شُرُوطُهُ: فهم التَّطَوْعَات كَالطَّلاق بِلاَ عوض والْوقف والْعِتْق ونَحْوِ ذَلك ثَلاَئَةٌ فَقَطْ: الْإِشْهَادُ وتَحْقِيقُ تَقَدَّمه والسَّبَ الْمُلْجِئُ إِلَيْه مَعَ عَدَم الْإِنْصَاف وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ الْبَيِّنَة السَّبَبَ إِلاَّ مَنْ قَوْل [ق / ٢٠٤] الْمُسَتْرعي وَحْدَهُ، وَفِي الْمُعَاوَضَات كَالْخُلْع وَالْبِيْع وَالْإِبْرَاء مِنْ الْجَانِبَيْنِ وَنَحْوِ ذَلك يُشْتَرَطُ فيه الشُّرُوطُ الْمُعَاوَضَات كَالْخُلْع وَالْبِيْع وَالْإِبْرَاء مِنْ الْجَانِبَيْنِ وَنَحْوِ ذَلك يُشْتَرَطُ فيه الشُّرُوطُ الشَّعَادَمَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، وَيُزَادُ عَلَيْهَا شَرْطٌ رَابِعٌ وَهُو مَعْرِفَةُ الشَّهُودِ السَّبَ الْمُلْجِئ إِلَيْهِ الشَّوْدِ السَّبَ الْمُلْجِئ إِلَيْهِ مِنْ إِنْكَارٍ أَوْ تُقْبِيةً - أَيْ إِخَافَة - ، وَلاَ يَكْفِي مَعْرِفَةُ الشَّهُودِ لذَلكَ مِنْ قَوْلُ الْمُسْتَرْعِي وَحْدَهُ . قَالَ مِيَارَةُ نَاظمًا للْمَسْأَلَة مَا نَصَّهُ :

وَفِي الْمُعَاوَضَاتِ الْاِسْتِرْعَا يَصِحُ إِنْ عُلِمَ الْإِكْرَاهُ عِلْمًا مُتَّضِحُ

وَقَالَ أَيْضًا فِي شَرْحِهِ عَلَى مَنْظُومَةِ الزَّقَّاقِ : الْاِسْتِرْعَـاءُ فِي الْمُعَاوَضَاتِ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ فِي وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُما : التَّقْيَةُ .

وَالثَّانِي: الْإِنْكَارُ.

فَإِنْ كَانَ هَذَانِ الْأَمْرَانِ ثَابِتَيْنِ بِبَيِّنَة لاَ مدْفَعَ فِيهَا قَبْلَ الْصَّلْحِ أَوْ قَبْلَ الْبَيْعِ فَالْحُجَّةُ لِلْمُسْتَرْعِي قَائِمَةٌ وَالْاِسْتِرْعَاءُ بَاقٍ لَهُ فِي ذَلِكَ لاَ يُغَيِّرُهُ شَيْءٌ وَلاَ يَنْقَطعُ

بِشَيْء مَا بَقِيَتْ التَّقْيَةُ وَقَامَ الْمُنْكِرُ على إِنْكَارِهِ وَمَتَى ذَهَبَتْ التَّقْيَةُ أَوْ عَادَ الْمُنْكِرُ إِلَى الْإِقْرَارِ وَجَبَ لِلْمُسَتْرِعِي الْقَيَامُ بِمَا اَسْتَرْعَاهُ إِذَا قَامَ فِي فَوْرِ ذَهَابِ التَّقْيَةِ أَوْ إِلَى الْإِقْرَارِ الْمُنْكِرِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَرْعِي فِي ذَلِكَ غَائِبًا أَوْ مَعْذُورًا بِمَا يُوجِبُ عُذْرَهُ فَيَائِبًا أَوْ مَعْذُورًا بِمَا يُوجِبُ عُذْرَهُ فَيَائِمُ فِي ذَلِكَ عَائِبًا أَوْ مَعْذُورًا بِمَا يُوجِبُ عُذْرَهُ فَيَ ذَلِكَ . اهد.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّغِيرُ مَا نَصَّهُ : فَتَحَصَّلَ لَنَا مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ أَنَّ الْمُسْتَرْعِي لاَ بُدَّ لهُ مِنْ السَّبَ حَالَ الْاسْتُرْعَاءِ غَيْرَ أَنَّ الْعُقُودِ الْعَوضِيَّاتِ لاَ بُدَّ الْمُسْتَرْعِي لاَ بُدَّ لهُ مِنْ السَّبَ ، وَأَمَّا التَّطَوَّعَاتَ فَيَكُفِي فِيهَا الْمُسْتَرْعِي أَنْ يَذْكُرَ السَّبَ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ إِلاَّ مِنْ قَوْلِهِ . اه . مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِه .

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَنِّمَةِ بِتَعْيِينِ يَوْمِهِ وَوَقْتِهِ فَيَـشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَحْقِيقُ تَقَدَّمِهِ هَذَا تَلْخِيصُ الْاسْتِرْعَاءِ مَعَ الْاَخْتِصَارِ الشَّامِلِ لِفُرُوعِهِ وَشُرُوطِهِ . أَنْظُرْ (س) ، و (عج) وَغَيْرِهِمَا مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي بَابِ الصَّلْحِ : (أَوْ يُقِرُّ سِرًا) (١) يَتَضَحُ لَكَ مَا رَسَمْنَاهُ لَكَ (٢). اهد .

قُلْتُ : وَأَمَّا قَوْلُ أَئِمَّتِنَا مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْاسْتِرْعَاءِ تَحْقِيقُ تَقَدَّمِهِ فَصَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ لْلاَسْتِرْعَاءِ فِي التَّطُوُّعَاتِ ، وَأَمَّا فَي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ مِنْ الْمُعَاوَضَاتِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (أَوْ يُقِرُ سِرًا) (٣)، وأَمَّسَا الْمُعَاوَضَاتِ الْمُقَاوَضَاتِ فَلَقَدْ عَلَمْتَ مِمَّا تَقَدَّمُ عَدَمَ صِحَّتُهُ إِلاَّ مَعَ الاسْتِرْعَاءُ فِي غَيْرِهَا مِنْ الْمُفَاوَضَاتِ فَلَقَدْ عَلَمْتَ مِمَّا تَقَدَّمُ عَدَمَ صِحَّتُهُ إِلاَّ مَعَ ثُبُوتِ الإَخَافَةِ وَالْإِكْرَاهِ فَلاَ يُشْتِرَطُ فِي صِحَّةٍ تَقَدَّمُهُ تَحَقُّقُ عَلَى عَقْدِ الْمُعَاوَضَة بَلْ يَعْمَلُونَ مَعَ عَقْدِهَا وَبَعْدَهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ « الْعَمَلِيَّاتِ » بِقَوْلِهِ : بَلْ يَصِحَّ مَعَ عَقْدِهَا وَبَعْدَهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ « الْعَمَلِيَّاتِ » بِقَوْلِهِ :

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۹)

⁽۲) انظر : « مـواهب الجليل » (٥ / ٨٤) و« حـاشــيــة الخرشي » (٦ / ٥) و « الفــواکــه الدواني» (٢ / ٢٣٢) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٩)

إِنْ ثَبَتَ الإِكْرَاهُ فِيمَا عَقَدَا عَقَد وَبَعْدَهُ وَقَبْلَهُ وَقَـــعْ

إِنْ ثَبَتَ الإِكْرَاهُ فِيمَا عَقَدَا وَفِي التَّبَرُّعَاتِ قَبْلَهُ بَدَا. اهـ

بَلْ الْعَقْدُ غَيْدُ لَآزِمِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَرْعِ أَصْلاً ؛ إِذْ لاَ فَائِدَةً للْاسْتِرْعَاء مَعَ ثُبُوتِ الإِكْرَاهِ وَالإِخَافَة فَـفي « الْبنَانيِّ » : فَإِنْ لَمْ يَسْتَـحْفُظْ وَادَّعَى بَعْدَ الْعَـقْد التُّقْيَةَ ، فَإِنْ أَثْبَتَ التُّقْيَةَ قَبْلَ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْفَاظٍ ، وَلَوْ كَانَ الْاسْتِحْفَاظُ لَكَانَ

قَالَ الشَّيْخُ خَليلٌ في مَـبْحَث الأشْيَاء الْمُسْقَطَة بالْإكْـرَاه مَا نَصه : (أَوْ أُكْرهَ عَلَى الطَّلاَق) : إِلَى أَنْ قَالَ : (وَكَذَا الْعَنْقُ وَالنِّكَاحِ وَالْإِقْرَارُ وَالْيَمَينُ وَنَحْوُهُ)(١) وَقَالَ أَيْضًا فِي بَابِ الْبَيْعِ: ﴿ لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا ﴾ (٢). اه. .

وَفِي (ق) (٣) قَالَ مَالِكٌ وَغَيْـرُهُ : إِنَّ الْمَذْءُورَ لاَ يَلْزَمُهُ بَيْعٌ وَلاَ إِقْرَارٌ وَلاَ غَيْرُهُ حَالَ فَرْعه . اهـ .

وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نصُوصِ الأَئِمَّةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا قُلْنَاهُ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الإطالة . اه. .

وَالإِكْرَاهُ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بِخَوْف مُؤْلِم مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ) إِلَى قَوْلِهِ : (أَوْ لِمَالِهِ ، وَهَلْ إِنْ كِتُثُرَ تَرَدُّدُهُ) (١٤) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٦) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الصُّلْحِ: (وَهُوَ مِمَّا

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٣٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ١٦٨)

⁽٣) التاج والإكليل (٤ / ٤٤)

⁽٤) مختصر خليل (ص / ١٣٤) .

يباعُ به)(١) عَادَةً فَأَيُّ شَيْء احْتَرَزَ بهَذَا عَنْهُ ... إِلَخْ ؟

جَوَابُهُ : احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لاَ تُبَاعُ بِهِ السِّلْعَةُ الْمُسْتَهَلَكَةُ عَادَةً فَإِنَّهَا لاَ تَقُومُ بِهِ ، فَإِنْ كَانَتُ تُبَاعُ عَادَةً بِالذَّهَبِ فَيَسجِبُ تَقُوعِهَا بِهِ وَلاَ يَجُوزُ تَقْوعِهُا بِالْفِضَّةِ وَإِنْ أَنْ كَانَتُ تُبَاعُ عَادَةً بِالْفِضَّةِ ، وَلاَ يَجُوزُ تَقُوعِهُا بِالذَّهَبِ .

قَالَ الشَّريفُ حمَّى اللهُ في اخْتصاره لمَسائل الْحَاجِّ الْحَسَنِ الَّتِي رَدَّ بِهَا عَلَى (مخ) مَا نَصُّهُ : قُولُهُ : وَإِنْ صَالَحَ بِمُؤَخَّر عَنْ مُسْتَهْلِك . . . إِلَخْ تَعَقَّبَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا مَا وَقَعَ (لمخ)^(٣) هُنَا : منْ أَنَّ الصَّلْحَ في هَذهَ الْمَسْأَلَة لَا يَكُونُ إلاَّ عَنْ إِقْرَار بَأَنَّ الصُّلْحَ الْوَاقِعَ عَنْ مُجرَّد دَعْوَى الْاسْتَهَالَاك كَلَحُكْم الصُّلْح الْوَاقَع بَعْدَ نُبُوتَ الْاسْتَهْلاَك بِإِقْرَار أَوْ بَيِّنَة كَمَا يُفيدُهُ نَصُّ ﴿ الْمُدَوَّنَة ﴾ الْأَتِي ، وَتَعَقَّبَ أَيْضًا تَقْرِيرَهُ لَقَوْلُه : (وَهُوَ مَمَّا يُبَاعُ بِه) بِمَـا لاَ يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ بِهِ قَائلاً : هُوَ مُخَالفٌ لِمَوْضِعِ الْمُسْأَلَةِ ، وَالرَّادُّ وَهُوَ الَّذِي يُبَاعُ بِهِ عَـادَةً إِذْ بِمُجَرَّدُ اسْتِهْلاَك الْمُـقَدَّم مِبُ قَيْـمَتُهُ عَلَى مَنْ اسْـتَهْلكَهُ مَنْ النَّوْعِ الَّذِي يَجبُ تَقْـوِيمُهُ بِهِ وَهُوَ الذَّهَبُ إِنْ كَانَ مــمَّا يُبَاعُ به عَــادَةً ، وَالْفَضَّةُ إِنْ كَانَ مــمَّا يُبَاعُ به عَــادَةً فَمَا عَــادَتُهُ أَنْ يُبَاعَ بالذَّهَبِ لاَ يَجُوزُ الصُّلْحُ عَنْهُ إِذْ اسْتُهلكَ بِفُضَّة مُؤَخَّرَة لأَنَّهُ صَرْفٌ مُسْتَأْخَرٌ وَلاَ بِذَهَبِ مُؤَخَّرِ أَكْثَرَ مِنْ قَيْمَتُهُ لأَنَّهُ سَلَفٌ بِزِيَادَةً ، وَأَمَّا الصَّلْحُ عَنْهُ بِذَهَب مثلَ . قَيمَته أَوْ أَقَلَ فَإِنَّهُ جَائَرٌ لاَنَّهُ مَعَرُوفٌ وَحُسْنَ اقْتَضَاء ، وَيَجْرِي مثْلُ هَذَا فيمَا يُبَاعُ بِالْفَضَّة عَادَةً ، وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَـفَادٌ منْ قَوْلهَـا ۚ: وَمَنْ اسْتَهْلَكَ بَعيـرًا لَمْ يَجُز أَنْ تُصَالحَهُ عَلَى بَعيــر مثْله إِلَى أَجَل لفَسْخكَ مَا وَجَبَ لَكَ منْ الْقِيــمَةِ فِي بَعِيرِ لاَ تَتَعَجَّلُهُ ، وَكَذَلَكَ إَنْ اسْتَهْلُكَ لَكَ مَتَاعًا فَصَالَحْتَهُ عَلَى طَعَامٍ أَوْ عَرَضٍ مُؤَجَّلٍ ، فَأُمَّا عَلَى دَنَانيرَ مُؤَجَّلَة فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ منْ الْقيمة لَمْ يَجُز ، وَإِنْ كَانَتْ كَالْقيمة فَأَدْنَى وَكَانَ مَا اسْتُهْلُكَ لَكَ يُبَاعُ بِالدَّنَانِيرَ بِالْبَلَدِ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَيَجُوزُ عَلَى دَرَاهِمَ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١١) .

⁽٢) طمس بالأصل.

⁽٣) حاشية الحرشي (٦ / ١٤) .

نَقْدًا أَوْ عَرَضًا [] (١) بقيمة الْمُسْتَهْلِكُ مِنْ الدَّنَانِيرَ ، وَلاَ يَجُوزُ لَكَ إِلَى أَجَلِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاعُ بِالدَّرَاهِمِ جَازَ الصَّلْحُ عَلَى دَرَاهِمَ مُؤَجَّلَةَ مِثْلَ الْقَيمَة فَأَدْنَى ، وَلاَ يَجُوزُ عَلَى دَنَانِيرِ أَوْ عَرضِ إِلاَّ بَعْدَ مَعْرِفَتَكُما بِقيمَة الْقَيمَة فَأَدْنَى ، وَلاَ يَجُوزُ عَلَى دَنَانِيرِ أَوْ عَرضِ إِلاَّ بَعْدَ مَعْرِفَتَكُما بِقيمَة الْمُسْتَهُلِكُ [ق / ٢٠٥] مِنْ الدَّرَاهِمَ ، وَإِنْ شَرَطْتُما تَأْخِيرَ ذَلِكَ إِلَى أَجَلِ لَمْ يَجُزُ وَلَوْ تَعَجَّلُهُ بَعْدَ الشَّرْطِ لَمْ يَجُزُ ، وكَذَلِكَ إِنْ ادَّعَيْتَ أَنَّهُ اسَتَهْلَكَ عَبْدًا أَوْ يَجُوزُ وَلَوْ تَعَجَّلُهُ بَعْدَ الشَّرْطِ لَمْ يَجُزُ ، وكَذَلِكَ إِنْ ادَّعَيْتَ أَنَّهُ اسَتَهْلَكَ عَبْدًا أَوْ مَتَاعًا فَالصَّلْحُ فِيهِ عَلَى عَبْدُ أَوْ عَرضٍ يَجْرِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا ولَوْ لَمْ يَفُتْ الْعَبْدَ مَتَاعًا فَالصَّلْحُ فِيهِ عَلَى عَبْدُ أَوْ عَرضٍ نَقْدًا أَوْ مُؤَجَّلًا إِذَا وَصَفْتَ الْعَرضَ الْمُؤَجَّلَ وكَانَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ عَبْدُكَ . اهد . مُؤَجَّلًا إِذَا وَصَفْتَ الْعَرَضَ الْمُؤَجَّلَ وَكَانَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ عَبْدُكَ . اهد . تَأَمَّلُ وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٧) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَجْه الَّذي يَبْطُلُ به الْاسْترْعَاءُ اتِّفَاقًا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ أَشْهَدَ أَنَّ كُلَّ بَيِّنَة تَقُومُ لَهُ بِالْاسْتِرِعَاءِ فَهِيَ كَاذِبَةٌ سَاقطَةٌ ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْعِ وَلاَ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ يُوجِبُ الْاسْتِرْعَاءَ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْقِطُهُ بِلاَ خِلاَف لَأَنَّهُ يَصِيـرُ مُكَذَبًا لِبَيِّنتِـهِ وَمُبْطِلاً لَهَـا كَمَا فِي (عج) وَغَـيْرِهِ مِنْ شُـرُوحِ الشَيْخَ خَلِيلٍ؛ قَالُواً : إِنَّ هَذَا مِنْ دَقِيقِ الْفِقْهِ . اهـ .

وكذلك يُسْقطهُ إِنْ أَشْهَدَ عَلَى إِسْفَاطه إِلاَّ أَنْ يَسْتَرْعَى فِي إِسْفَاطِه بَأَنْ يَقُولَ فِي اسْتَرْعَاء فَهُو غَيْرُ مُلْتَزِم ذَلكَ فَيَنْفَعُهُ اسْترْعَاءُ فَهُو غَيْرُ مُلْتَزِم ذَلكَ فَيَنْفَعُهُ اسْترْعَاءُ وَلاَ يَسْقُطُ إِلاَّ أَنْ يَسْقُطَ الاَسْترْعَاءُ وَالْاسْترْعَاءُ فِي الْاسْترْعَاءُ وَقَدْ السَّترْعَاءُ وَقَدْ السَّترْعَاءُ وَقَدْ السَّترْعَاءُ وَقَدْ السَّترْعَاءُ وَقَدْ السَّترْعَاء وَقَدْ السَّترْعَاء بَأَنْ يَسْقُول فِي اَسْترْعَاتُه أَنَّهُ مَتَى أَشْهَدَ عَلَى اسْتَرْعَاتُه أَنَّهُ مَتَى أَشْهَدَ عَلَى اسْتَرْعَاتُه أَنَّهُ مَتَى أَشْهَدَ عَلَى اسْترْعَاوُهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ لِلضَّرُورَة وَهُو عَيْرُ مَلْتُزِم لَهُ فَهَلْ يَنْفَعُهُ الشَّترْعَاقُهُ وَهُو تَوْلُ الْمُتَيْطِيِّ السَّترْعَاوُهُ كَمَا فِي ﴿ الطِّرَازِ _ وَهُو الأَصَحُ _ ، أَوْ لاَ يَنْفَعُهُ وَهُو قُولُ الْمُتَيْطِيِّ وَعَرْ وَاحِدِ مِنْ الْمُوتَقِينَ . أَنْظُرْ (س) وَ (عج) . اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) طمس بالأصل.

(١٥٥٨) [١٧] سُوَّالٌ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْاِسْتِرْعَاءِ وَالْاِسْتِرْعَاءِ فِي الْاسْترْعَاء فِي الْاسْترْعَاء ؟

جَوابُهُ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْاسْتَرْعَاءِ: أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ مِنْهُ إِسْقَاطُ لِلدَّيْنِ أَوْ تَأْخِيرٌ أَوْ إِسْقَاطٌ لِبَيِّنَة الْاسْتَرْعَاء فَلَيْسَ مُلْتَزَمًا لذَلكَ.

وَحَقِيقَةُ الْاسْتُرْعَاءِ فِي الْاسْتُرْعَاءِ : أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ مِنْهُ إِسْقَاطٌ لِلدَّيْنِ أَوْ تَأْخِيرٌ أَوْ إِسْقَاطٌ لِلدَّيْنِ الْاسْتِرْعَاءِ إِنَّهُ لَيْسَ مُلْتَـزِمًا لِذَلِكَ كَمَا فِي أَوْ تَأْخِيرٌ أَوْ إِسْقَاطٌ لِذَلِكَ كَمَا فِي (عج) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٩) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحٍ أَوْقَعَهُ حَاكِمٌ بَيْنَ خَصْمَيْنِ دُونَ رِضَى أَحَدهما هَلْ هُوَ صَحيحٌ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: فَفِي (عج) وَ (س) مَا نَصَّهُ: ابْنُ رُشْد: فَإِنْ أَبَى الصَّلْحَ أَحَدُهُمَا فَلاَ يَلِحُ عَلَيْهِمَا إِلْحَاحًا يُوهِمُ الْإِلْزَامَ. قُلْتُ: وَنُقَّلَ أَنَّ بَعْضَ قُضَاة طَرَابُلْسَ جَبَرَهُ عَلَيْهِ فَعُزِلَ لِذَلِكَ. اهد. الْمُرَادُ مِنّهَا. فَإِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ بُطْلاَنُ هَذَا الصَّلْحِ لِوُقُوعِهِ دُونَ رِضَا أَحَدِهِمَا بِهِ. اهد. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٥٦٠) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحٍ وَقَعَ عَنْ جِنَايَةٍ قَبْلَ مَعْرِفَةٍ أَرْشِهَا وَهُو َ يُمكنُ مَعْرِفَتهُ هَلْ هُوَ صَحيحٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ مَا فِي (عج) ، ونَصَّهُ: اعْلَمْ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ الصَّلْحُ عَنْ الْجُرْحِ وَعَمَّا يَؤُولُ إِلَيْهِ فِي عَـمْد لاَ يُقْتَصُّ مَنْهُ فَلاَ يَؤُولُ إِلَيْهِ فِي عَـمْد لاَ يُقْتَصُّ مَنْهُ فَلاَ يَجُوزُ إِلاَّ عَلَيْهِ وَحَـدَهُ لاَ عَلَيْهِ وَعَـلَى مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ . إِلَى أَنْ قَالَ : لاَ يَجُـوزُ يَجُوزُ الصَّلْحُ فِي الْخَطَأ عَنْ الْجُرْحِ وَمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ وَكَذَا عَنْ الْعَمْدِ الَّذِي فِيهِ قَصَاصٌ الصَّلْحُ فِي الْخَطْهَرُوهُ .

(ح) : وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْأَتِيَيْنِ فِي كَلاَمِ الْمُصَنَّفِ ، وَأَمَّا مَا لاَ قَصَاصَ فِيهِ فَإِنْ وَقَعُ عَلَيْـهِ وَعَلَى مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ حَتَّى الْمَوْتِ امْتَنَعَ اتَّـفَاقًا ، وَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ دُونَ الْمَوْتِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مُـقَدَّرٌ فَفِي جَواَزِ ذَلكَ قَوْلاَنِ، وَإِنْ كَانَ لاَ شَـيْءَ فِيهِ مُقَـدَّرٌ فَلاَ يُصَالَحُ عَلَيْهِ إِلاَّ بَعْـدَ بُرْئِهِ . اهـ الْمُرَادُ منْهُ.

أُنْظُرُوا فِي الْوَجْهِ الْمُوَافِقِ لِمَسْأَلَتِكُمْ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَأَجْرُوهَا عَلَيْهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦١) [٢٠] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الصَّلْحَ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ فُلاَن وَفُلاَن فِي شَأْن جَرْحَي الْعَمْدِ اللَّذِينَ وَقَفَا فِي شَقِيقِ الثَّانِي عَلَى إِسْقَاطِ قِيمَة مَا أَتْلَفَ الْمَجْرُوحُ وَأَعْوَانُهُ مِنْ بَقَرِ فُلاَن وَقُلاَن وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَطُولُ وَقُرَبَائِهِ فِي شَأْنِ الْجُرْحَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِشَهَادَة فُلاَن وَفُلاَن وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَطُولُ ذَكُرُهُ جَائِزٌ نَافِذٌ وَلَوْ كَثُرَتْ بَلْكَ الْقِيمَةُ لَأَنَّهُما مِنْ جَراحاتِ الْجَسَدِ الْوَاجِبِ فِيهَا الْقَصَاصُ ، وَيَجُوزُ الصَّلْحُ عَنْهَا بِمَا قَلِّ أَوْ كَثُرَ مِنْ الْمَالِ وَلَوْ قَبْلِ ثُبُوتِ الْجُرْحِ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (١) مَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ : وَيَجُوزُ الصَّلْحُ (عَنْ) وَالشَّاهِدُ عِلَى هَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (١) مَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ : وَيَجُوزُ الصَّلْحُ (عَنْ) وَالْعَمْدِ بِمَا قَلَ الْ وَالْعَلْحُ (عَنْ)

(مخ) (٣) : أَيْ : وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِ الدَّم .

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مِيَارَة فِي « شَرْحِهِ عَلَى تُحْفَة الْحُكَّامِ (٤) بِقَوْلِهِ : وَاعْلَمْ أَنَّ الْجُرُوحَ عَلَى وَجْهَينِ : إِمَّا عَمْدًا وَإِمَّا خَطَأَ ؛ فَمَا كَانَ مِنْهَا عَمْدًا فَجُلّهُ [وَكَثِيرٌ] (٥) مِنْهُ فِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ [مِنْ كَانَ مِنْهَا عَمْدًا فَجُلّهُ [وَكَثِيرٌ] (٥) مِنْهُ فِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ [مِنْ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۹)

⁽٢) في المختصر : و .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦ / ٨) .

⁽٤) شرح ميارة (٢/ ٤٨٣).

⁽٥) في « ميارة » : والكثير .

الْمَالِ] (١) مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ .

وَبِقُولْهِ أَيْضًا (٢): ثُمَّ [إِنَّ] (٣) جِرَاحَ الْعَمْدِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الرَّأْسِ أَفِيما عَذَاهُ وَهِي الْمُعبَّرِ وعَنْهَا بِجِرَاحِ الْجَسَد ؛ فَجِراَحُ الرَّأْسِ [يُقْتَصُّ فِيها مِنْ السَّمْ وَهِي : الْمُوصَّحَةُ وَهِي مَا أَفْضَى إِلَى الْعَظْمِ مِنْ الرَّأْسِ] (٤) وَالْجَبْهَة سَبْعُ وَهِي : الْمُوصَّحَةُ وَهِي مَا أَفْضَى إِلَى الْعَظْمِ مِنْ الرَّأْسِ] (٤) وَالْجَبْهَة وَالْخُدَيْنِ وَلَوْ بِقَدْرِ [مَغْرَزِ] (٥) إِبْرَة وكذا مَا قَبْلَهَا مِنْ الدَّامِية : وَهِي الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الْدَمْ ، وَالْخَارِصَة : وَهِي الَّتِي تَشُقُّ الْجِلْد ، وَالسَّمْحَاقُ : وَهِي الَّتِي تَشُقُّ الْجِلْد ، وَالسَّمْحَاقُ : وَهِي اللَّهِ وَالْمُلْطَاة : وَهِي اللَّهِ عَلْمِ مَوْضِع ، وَالْمُلْطَاة : وَهِي النَّتِي يَبْقَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ سِتْرٌ رَقِيقٌ ؛ فَالْوَاجِبُ فِي هَذِهِ السَّبِعِ الْقِصَاصُ وَمَا وَالْمَلْطَاقُ : وَهِي النَّتِي يَبْقَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ سِتْرٌ رَقِيقٌ ؛ فَالْوَاجِبُ فِي هَذِهِ السَّبِعِ الْقِصَاصُ وَمَا لَتَي يَعْفُولُ وَمَا لَيْعَ مَنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ . اهد.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ هَذَا الصَّلْحِ وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنْ كُلِّ صُلْحِ وُقُوعُهُ عَلَى يَد حَاكِم أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ بَلْ يَجُوزُ وَيَلْزَمُ وَلَوْ لَمْ يَحْضَرْ لَهُ غَيْرُ الْمُتَصَالِحَيْنِ كَمَا فِي ﴿ نَوَاذِلِ الشَّرِيفِ وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الصَّلْحِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ قَاضِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : إِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ تَعْرِيفِ ابْنِ عَرَفَةَ عَدَمُ اشْتَرَاطِهِ لَكُونِهِ لَمْ يَنْطَبِقْ عَلَيْهِ حَدَّهُ وَحَدَّهُ جَامِعٌ مَانِعٌ وَنَصَّ تَعْرِيفِهِ : الصَّلْحُ انْتَقَالُ عَنْ حَقَّ أَوْ دَعْوَى عَلَيْهِ حَدَّهُ وَحَدَّهُ وَتَصَّ مَانِعٌ وَنَصَّ تَعْرِيفِهِ : الصَّلْحُ انْتَقَالُ عَنْ حَقَ أَوْ دَعُوى بِعِوضِ لِرَفْعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفِ وُقُوعِهِ . اه . فَظَهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّ الْقَاضِيَ [ق / ٢٠٦] لَيْسَ مِنْ شُرُوطِهِ ، وَأَيْضًا يفهم مِنْ كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ الْقَاضِيَ [ق / ٢٠٦] لَيْسَ مِنْ شُرُوطِهِ ، وَأَيْضًا يفهم مِنْ كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ

⁽١) ليس في « ميارة » المطبوع .

⁽٢) شرح ميارة (٢ / ٤٨٤) .

⁽٣) ليس في « ميارة » المطبوع .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في « ميارة » : مدخل .

⁽٦) في « ميارة » : الكاشطة .

عَدَم اشْتِرَاطِهِ لِكُوْنِهِ شَبِّهَهُ بِالْبَيْعِ إِنْ وَقَعَ عَلَى الـذَّاتِ ، وَبِالْإِجَارَةِ إِنْ وَقَعَ عَلَى الْمَنَافِعِ ، وَكِلاَهُمَا لاَ يَحْتَاجُ لِغَيْرِ الْعَاقِدَيْنِ . اهـ .

وَلاَ حُجَّةً لَفُلاَن فِي إِنْكَارِهِ وُقُوعِ الْجُرْحَيْنِ مِنْ ابْنِ عَمَّهِ لِأَخْذ ابْنِ عَمَّه بِهِمَا وَلَوْ لَمْ يَقَعْ فِي نَفْسُ الْأَمْرِ لَمَا فِي نَوَازِلِ « الْمَعْيَارِ » وَنَصُّهُ : قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدُ الله مُحَمَّدُ الزّقروي فِي أَثْنَاء جَوَاب لَهُ : فَإِنْ ثَبُتَتْ النَّائِرَةُ (١) بَيْنَهُمْ بِبَيِّنَة أَوْ عَبْدُ الله مُحَمَّدُ الزّقروي فِي أَثْنَاء جَوَاب لَهُ : فَإِنْ ثَبُتَتْ النَّائِرَةُ (١) بَيْنَهُمْ بِبَيِّنَة أَوْ إِقْرَارِهِمْ لَكَنَّهُمْ تَنَاكُرُوا جُرَّاحَ بَعْضِهِمْ بَعْضُهُ وَقَتْلاَهُمْ ، فَإِنْ كَانَتَا بَاغِيَتَيْنِ فَلَمُ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ مَنْهُمْ قَبْلُ مَنْازَعَتِهَا فَتَضْمَن جراحَ صَاحِبَتها وقَتْلاَها ، وَإِنْ تَعلَّق كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ بَنُهُمْ مَنْ الْفَيَة الْمَنَازِعَة لَهُ وَأَنَّهُ لاَ يَعْرِفُ مَنْ بَرَجُلٍ يَدَّعِي أَنَّهُ جَرَحَهُ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ ويَسْتَفَيدُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرَفُ مَنْ بَرَجُلُ يَدْعِفُ عَلَى ذَلِكَ ويَسْتَفَيدُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُ مَنْ بَرَجُلُ يَدِّعِي أَنَّهُ مَرْحَهُ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ ويَسْتَفَيدُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُ مَنْ مَنْ الْفَتَة الْمَنَازِعَة لَهُ وَأَنَّهُ لاَ يَعْرِفُ مَنْ جَرَحَهُ مُ عَيَّنًا ، فَإِذَا حَلَفُوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ضَمِينَتْ كُلُّ فِي عَلَى الْمُعَاقِلَ مَنْهُ مَا أَنْ عَرْفَ اللهُ الْنَ الْقَاسِمِ . اهد . .

وَنَحْو هَذَا فِي « نَوَازِلِ الْغَرْنَاطِي » ، وَلَفْظُهُ : وَسَعُلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ الْفِئَتَيْنِ تَأْتِيَانِ الْقَاضِي كُلُّ مِنْهُ مَا مُدَّعِيَةٌ عَلَى صَاحِبَتِهَا الْجِرَاحَاتِ بِهَا وَمُنْكِرَةٌ لِمَا فِي صَاحِبَتِهَا والْجَرَاحَاتِ بِهَا وَمُنْكِرَةٌ لِمَا فِي صَاحِبَتِهَا مِنْ الْجِرَاحَاتِ وَهُمَا مُقْرَتَانِ بِأَصْلِ النَّائِرَةِ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: أَرَى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ضَامِنَةً لِجِراحِ صَاحبَتها . اهد .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ اتِّضَاحَ شَمْسِ الظَّهِيرَةِ أَنَّهُ لاَ وَجْهَ لِسَلاَمَةِ ابْنِ عَمَّ فُلاَن مِنْ الْمُوَاخَذَة بِالْجُرْحَيْنِ وَلاَ يَقُولُ بِهَا إِلاَّ مِنْ لَيْسَ لَهُ دِرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ في الْعَلْمُ وَلاَ سِيَّمَا بَلَغَنِي أَنَّ الْمَجْرُوحَ لَمْ يَتَعَلَّقْ وَلَمْ يَدَّعِ بِجُرْحَيْهِ سِوَاهُ مِنْ طَائِفَتِه فَلاَ رَيْبَ فِي وُجُوبِ الْقِصَاصِ لَهُ عَلَيْهِ وَلِهَذَا صَالَحَ فَلاَنٌ الْمَجْرُوحَ اخْتِيَاراً

⁽١) يعنى العداوة .

قال القرافى : وفى النائره قولان المشهـور القصاص إلا فى الأب والأم والجد وعنه لا قصاص وهو شبه العمد فعليه فيه الدية وعليه أكثر أهل العلم . « الذخيرة » (١٢ / ٢٨١) .

وَطَوْعًا مِنْهُ لِأَنَّه رَكَبَ مِنْ مَنْزِلِه وَمَعَهُ فُلاَنٌ وَأَنَاخِ عِنْدَ الْمَجْرُوحِ بِمَنْزِلِهِ وَاصْطَلَحَ مَعَهُ بِمَا تَقَدَّمَ ذَكْرُهُ فَأَيْنَ وَجُهُ نَقْضِ هَذَا الصُّلْحِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ [] (١) نَقْضِهُ مِنْ الشَّرْعِ بِمَنَاطِ الثُّرِيَّا حَتَّى إِنَّهُمَا لَوْ تَرَاضَيَا عَلَى نَقْضِهِ فَلاَ يَجُوزُ وَلاَ يَصِحُّ لِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمِ (٢):

وَلاَ يَجُوزُ نَقْضُ صُلْحٍ أُبْرِمَا وَإِنْ تَرَاضَيَا وَجَبْرًا أُلْزِمَا اهـ .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : وَأَمَّا غَيْرُ الْغَرِيمِ مِنْ إِخْوَانِهِ أَوْ قَبِيلتِهِ .

وَلاَ يَقْدَحُ فِي الصُّلْحِ إِذَا رَجَعَ أَحَدُ شَاهِدَيْهِ أَوْ هُمَا مَعًا عَنْ شَهَادَتِهِمَا بِهِ بَعْدَ انْبِرَامِهِ وَنُـفُودُهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الرَّجُوعُ مِنْ أَحَـدهمَا فَقَدْ بَقِيَ مَنْ يَسْـتَقِلُّ الصَّلْحَ بِهِ انْبِرَامِهِ وَنُـفُودُهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الرَّجُوعُ مِنْ أَحَـدهمَا فَقَدْ بَقِيَ مَنْ يَسْـتَقِلُّ الصَّلْحَ بِهِ دُونَهُ لِأَنَّهُ أَلَ إِلَى الْمَالُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْمَالَ وَمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ يَشُبُتُ دُونَهُ لِأَنَّهُ الْمَالَ وَمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ يَشُبُتُ

⁽١) طمس بالأصل.

⁽۲) انظر : « شرح میارة » (۱ / ۲۳٤)

⁽٣) طمس بالأصل.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

بِعَدْلُ وَامْ رَأْتَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا مَعَ يَمِينَ ؛ لِهَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِلاَّ [فَرَجُّلٌ] (١) وَامْرَأْتَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا [مَعَ يَمِينٍ] (٢)) (٣) . اهـ .

وَإِنْ كَانَ الرُّجُوعُ مِنْهُمَا مَعًا فَلاَ عِبْرَةَ بِهِ أَيْضًا لِأَنَّهُمَا لَمْ يَرْجِعَا إِلاَّ بَعْدَ انْبِرَامِ الصُّلْحِ وَنُفُوذِه ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ إِذَا رَجَعَتْ عَنْ شَهَادَتِهَا بَعْدَ الْحُكْمِ وَانْبِرَامِهِ لَا يَنْتَقِضُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لاَ رَجُوعهم بَعْدَ الْحُكْمِ). اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في « المختصر » : فعدل .

⁽٢) في « المختصر » : بيمين .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٥)

نُوازِلُ الْحِوالَةِ

(١٥٦٢) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لِآخَرَ حُصَانًا هِبَة ثَوَابٍ وَحَوَّلَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى رَجُل يُطَالبُهُ بِبَقَر مَا الْحُكْمُ في هَذه الْحِوَالَة ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْحِوَالَةِ تَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً وَجِنْسًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَتَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً ﴾ (١).

قَالَ (س) : وَيَلْزَمُ مِنْهُ التَّ سَاوِي فِي الْجِنْسِ فَلاَ يَتَحَوَّلُ بِـذَهَبِ عَلَى فِضَّة وَلاَ عَكْسُهُ وَلاَ بِمُحَمَّدِيَّةٍ عَلَى يَزِيدِيَّةٍ وَلاَ عَكْسُـهُ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ صَرَّفٌ مُؤَخَّرٌ وَسَلَفٌ بزِيَادَةِ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : إِنْ كَانَ أَقَلَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ مُخَالِفًا فِي الْجِنْسِ أَوْ الصِّفَةِ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةً وَكَانَ بَيْعًا عَلَى وَجْهِ الْمُكَايَسَةِ فَيَدْخُلُهَا مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ فَسَادَ هَذِهِ الْحُوالَةِ لاَخْتِلاَفِ جِنْسِ الدَّيْنَيْنِ فِيهَا وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاجِبَ لِلْمُحَالِ عَلَى الْمُحِيلِ قِيمَةُ الْحَصَانِ عَيْنًا يَوْمَ قَبْضِهِ حَيْثُ فَاتَ بِيَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ وَقَدْ حَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ _ وَهُوَ الْبَقَرُ _ فَلاَ رَيْبَ فِي فَسَادِهَا لِمَا فِيهَا مِنْ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ بِالدَّيْنِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٣) [٢] سُوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ لاَّخَرَ زَرْعًا [(٢) غَرِيمًا لَهُ عَلَيْهَا هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحَالِ أَنْ يَقْبِضَ طَعَامًا مِنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ جَمَاعَة : وَإِنْ أَحَالَكَ بِثَـمَنِ الطَّعَامِ عَلَى غَرِيم لَهُ أَخَرَ فَلاَ تَأْخُـذْ مِنْهُ طَعَامًا ، فَإِنْ أَحَـالَكَ الْغَرِيمُ الثَّـانِي عَلَى الثَّـالِثِ جَازَ أَنْ تَأْخُـذَ مِنْهُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١١) .

⁽٢) طمس بالأصل.

۲۹۰ ----- الجازء الثالث

طَعَامًا. اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ أَوْدَعَ لِآخَرَ وَدِيعَةً [ق / ٦٠٧] وَجَاءَ رَبُّ الْوَدِيعَة لَا مُودِع وَمَعَهُ رَجُلٌ يُطَالِبُهُ بَدْين وَحَوَّلَهُ عَلَيْه ، وَقَـالَ الْمُودِعُ : هِيَ لَكَ أَدْفَعُهَا إِلَيْه فَوَجَدَهًا ضَاعَتْ ، مَا الْحُكْمُ في ذَلَكَ ؟

جَـواًبُهُ: سُئلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ سَيِّدي حَبِيبُ الله فَأَجَابَ بِقَوْلِه نَاقلاً عَنْ «اللبَابِ»: وَمَنْ لَهُ عِنْدَ رَجَلٍ وَدِيعَةٌ وَعَلَى صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ دَيْنٌ لِرَجُلٍ فَأَحَالَهُ عَلَى الْمُودِعِ وَقَالَ الْمُودِعُ: هِي لَكَ أَدْفَعُهَا إِلَيْكَ ، فَـذَهَبَ لِيَدْفَعَهَا فَوَجَدَهَا قَدْ ضَاعَتْ صَدِّقَ فِي الضَّيَاعِ وَضَمَنَ للمُحال مَا أُحِيلَ بِهِ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمُحِيلِ. اهد. كَلاَمُهُ بِرمَّتِه، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٥) [٤] سُوَّالٌ عَنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِذَا دَفَعَ الدَّيْنَ لِلْمُحِيلِ بَعْدَ الإِحَالَةِ أَيْلَزَمُهُ عُرْمُهُ للْمُحَالِ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: قَـالَ (ح) (١): فَلَوْ دَفَعَ الْمُحَـالُ عَلَيْهِ الدَّيْنَ بَعْدَ الإِحَالَةِ اللهَّمُـحَـالًا (لَمُ عَلَمُ بِالْحُوالَةِ لِزَمَهُ غُـرْمُهُ [للْمُحَال](٢) فَلَمْ أَرَ فِيهِ نَصِّا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ عَلَمَ بِالْحُوالَةِ لِزَمَهُ غُـرْمُهُ [للْمُحَال](٣) وَإِلاَّ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا قَالَ فِي سَمَاعِ عِيسَى مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ فِي اللَّمُ الدَّيْنِ الْمَوْهُوبِ لِلْوَاهِبِ . اه. .

وَعَلَى الدَّافِعِ لِلْمُحِيلِ الْيَمِينُ بِعَـدَمِ الْعِلْمِ إِذَا ادَّعَى الْمُحَالُ عِلْمَهُ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الْعِلْمِ كَمَا لاَ يَخْفَى اهـ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٦) [٥] سُؤَالٌ عَنْ الْمُحَـالِ عَلَيْهِ أَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْحِـوَالَةِ حُضُورُهُ وَإِقْرَارُهُ بِالْدَّيْنِ أَمْ لاَ ؟

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٩٥).

⁽٢) في (ح) : للمحيل .

⁽٣) في (ح) : للمحتال .

جَواَبُهُ: قَالَ (مخ) في « كبيرِهِ » : وَهَلْ يُشْتَرَطُ حُضُورُ الْمَدينِ الْمُحَالَ عَلَيْهِ وَإِقْرَارُهُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَـبلَهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَأَبُو الْحَـسنِ وَاقْتَصَـرَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ ، أَوْ لاَ يُشْتَرَطُ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُون وَهُوَ الْمَشْهُورُ ؟

وَزَادَ (عج) فِي شَرْحِهِ مَا نَصُّهُ : فَالْقَوْلاَنِ مُرَجَّحَانِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٧) [٦] سُؤَالٌ عَنْ الْمَمْنُوعَةِ إِذَا حَصَلَ فِيهَا قَبْضٌ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (س) عَنْ " التَّوْضيح " : وَحَيْثُ حُكِمَ بِالْمَنْعِ فِي هَذَا الْفَصْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقَعْ التَّقَابُضُ فِي الْحَالِ ، وأَمَّا إِنْ وَقَعَ لَجَازَ ؛ فَفِي " الْمُوازِية " : إِذَا الْخَلَفَ أَوْ أَحَدهما [مِنْ طَعَامٍ] (١٠) أَوْ عَيْنِ عَرَضٍ مِنْ بَيْعِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ أَحَدهما مِنْ بَيْعِ وَالْآخَرُ مِنْ قَرْضٍ فَلاَ تَصِحُ الْحَوَالَةُ وَإِنْ حَلا إِلاَّ أَنْ يَقْبِضُهُ قَبْلِ أَنْ يَفْتَرِقَا فَيَحِدُوزُ إِلاَّ فِي الطَّعَامِ مِنْ بَيْعِ فَلاَ يَصِحُ الْحَوالَةُ وَإِنْ حَلا إِلاَّ أَنْ يَقْبِضُهُ قَبْلِ أَنْ يَفْتَرِقَا فَيَحِدُوزُ إِلاَّ فِي الطَّعَامِ مِنْ بَيْعِ فَلاَ يَصِحُ أَنْ يَقْبِضُهُ وَبُلُ أَنْ يَقْبِضُهُ مَكَانَهُ قَبْلَ الْأَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَهبًا وَالْآخَرُ وَوَقًا فَلاَ يَحِيلُهُ بِهِ وَإِنْ حَلا إِلاَّ أَنْ يَقْبِضَهُ مَكَانَهُ قَبْلَ افْتِرَاقِ الثَّلاَثَةِ وَطُولِ الْمَجْلِسِ . اهد. يَحِيلُهُ بِهِ وَإِنْ حَلا إِلاَّ أَنْ يَقْبِضَهُ مَكَانَهُ قَبْلَ افْتِرَاقِ الثَّلاَثَةِ وَطُولِ الْمَجْلِسِ . اهد.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَفَا بِالذَّهَبِيَّةِ وَالْفَضِيَّةِ فَلاَ بُدَّ مِنْ الْقَبْضِ قَبْلَ افْتِرَاقِ الثَّلاَثَة وَقَبْلَ طُولِ الْمَجْلِسِ وَإِلاَّ كَانَتْ صَرْفًا مُوَخَرًا فَيَجْرِي عَلَيْهَا حُكْمهُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ بِجَوْدَة وَرَدَاءَة أَوْ قَلَّة أَوْ كَثْرَة فَيُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ قَبْلَ افْتِرَاقِ الْمحالِ وَلا طُولُ الْمَجْلِسِ كَمَا فِي « الشَّامِلِ » ، وَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ التَّقَابُضِ فَفَاسِدَةٌ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ السَّلَفِ بِزِيَادَة فَيَجْرِي عَلَيْهَا وَكُمْهُ . اهم. .

وَلَوْ قَبِضَهُ الْمُحَالُ بِالْمَجْلِسِ كَمَا فِي (عج) وَكَلاَم (التَّوْضِيح » أَيْضًا الْمُتَقَدِّم . اهد . وَقَوْلُ التَّوْضِيحِ وَحَيْثُ حُكِمَ بِالْمَنْعِ فِي هَذَا الْفَضْلِ . يَعْنِي بِهِ

⁽١) هكذا بالأصل.

فَصْلَ تَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ . أُنْظُرْ (عج) أَيْضًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٨) [٧] سُــوَالٌ عَنْ قَــوْلِ الشَّـيْخِ خَليــلٍ : ﴿ وَتَسَــاوِي الدَّيْنَيْنِ قَــدْرًا وَصِفَةً﴾ (١) هَلْ خَاصٌّ بالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ الْعَرَضَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدٌ فَاضِلُ الشَّرِيفُ فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ شَامِلٌ لِلْعَيْنِ وَالْعَرَضِ وَغَيْرِهِما مَا عدي الطَّعَامُ مِنْ بَيْعَ بِدِلاَلَةَ وَمَا أَشَارَ لَهُ بَعْدُ بِقَوْلِهِ : للْعَيْنِ وَالْعَرَضِ وَغَيْرِهِما مَا عدي الطَّعَامُ مِنْ بَيْع بِدِلاَلَةَ وَمَا أَشَارَ لَهُ بَعْدُ بِقَوْلِهِ : (وَأَلاَّ يَكُونَا طَعَامًا مِنْ بَيْع) () بِحَيْثُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنْ سَلَف لَجَازَ كَمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ لِلْعَامِّ الْمَدْهَبِ وَهُو ظَاهِرٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْهِ . اهد . الْمُرَّادُ مِنْ كَلاَمِهِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۱۱)

⁽٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

ثَوازِلُ الضَّمَانِ

(١٥٦٩) [١] سُوَّالٌ عَنْ الْغَرِيمِ إِذَا غَابَ وَغَرَمَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ ثُمَّ قَدِمَ الْغَرِيمُ وَأَثْبَتَ أَنَّهُ دَفَعَ الدَّيْنَ ، مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ دَفَعَ للدَّينِ الْحَميلُ قَبْلَ الْغَرِيمِ وَبَعْدَ الْأَجَلِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْعَرِيمِ عَلَى الْعَرِيمِ أَنَّهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الْغَرِيمِ دَفَعَ قَبْلَ الْحَميلِ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ جُهِلَ أَمْرُهُمَا فَلاَ رُجُوعَ للْحَميلِ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ جُهِلَ أَمْرُهُمَا لَمْ يَتَبِعْ الْحَميلَ إِلاَّ مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ الدَّافِعُ أَوَّلاً أَوْ بِقَضَاء مِنْ السَّلْطَان بَعْدَ أَنْ يَحْلِف الْغَرِيمُ أَنَّهُ الدَّافِعُ قَبْلُ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلْف الْحَميلُ وَأَغْرِمَ السَّلْطَان بَعْدَ أَنْ يَحْلِف الْغَرِيمُ أَنَّهُ الدَّافِعُ قَبْلُ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلْف الْحَميلُ وَأَغْرِمَ اللهُ الْعَرِيمِ شَيْءٌ . اه. . مِنْ (س) نَاقِلاً عَنْ « التَّوْضِيحِ » وبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَواَبُهُ: قَالَ (ح) (١): ذَكَرَ الْبَرْزَلِيُّ (٢) فيه خلافًا ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلاَمِهِ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الضَّمَانِ وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧١) [٣] سُوَّالٌ عَنْ الْكَفِيلِ هَلْ لَهُ أَخْذُ الدَّيْنِ مِنْ الْغَـرِيمِ لِيَدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ مِنْ الْغَـرِيمِ لِيَدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ منْهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » (٣): لَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَخْذُ الْغَرِيمِ بِالْمَالِ قَبْلَ أَنْ يُوْخَــنَهُ مِنْهُ ثُمَّ [عُـدِمَ لِـأَنَّهُ لَوْ أَخَـذَهَ مِنْهُ ثُمَّ [عُـدِمَ لِيَأَنَّهُ لَوْ أَخَـذَهَ مِنْهُ ثُمَّ [عُـدِمَ لِيَأَنَّهُ لَوْ أَخَـذَهَ مِنْهُ ثُمَّ [عُـدِمَ

⁽١) مواهب الجليل (٥ / ١٠٠) .

⁽۲) فتاوی البرزلی (۲ / ۰۰) .

⁽٣) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ١٠٥) .

⁽٤) سقط من الأصل.

الْكَفِيلُ] (١) أَوْ فَلَسَ كَانَ [لِرَبِّ الدَّيْنِ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ] (٢). انْظُوْ (ق) ، وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ) (٣). اهـ. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٢) [٤] سُوَالٌ عَنْ الضَّامِنِ إِذَا تَسلَّمَ الدَّيْنَ مِنْ الْغَرِيمِ وَتَلَفَ عِنْدَهُ الْعَشْمَنُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنّهُ يَضْمُنُهُ إِنْ تَسَلَّمَهُ مَنْهُ عَلَى وَجْهِ الْاقْتَضَاءِ بَانْ يَطْلُبُهُ مِنْهُ وَيَدْفَعَهُ لَهُ أَوْ يَقُولُ لَهُ : خُدْهُ وَأَنَا بَرِيءٌ مَنْهُ . وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ بِقَولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمَنَهُ إِنِ اقْتَضَاهُ) (1) وَسَوَاءٌ قَامَتْ بِضِياعِه بَيِّنَةٌ أَمْ لاَ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا أَوْ حَيَوانًا لتَعَدِّيهِ فِي قَبْضِهِ بِغَيْرِ إِذْن رَبِّهِ ، قَالَ (مَخ) (0) نَاقِلاً عَنِ الرَّجْرَاجِي (1) : قَوْلُهُ: لتَعَدِّيهِ فِي قَبْضِهِ بِغَيْرِ إِذْن رَبِّهِ ، قَالَ (مَخ) أَنَّ نَاقِلاً عَنِ الرَّجْرَاجِي (1) : قَوْلُهُ: (إِن اقْتَضَاء) نَصَا بِأَنْ قَامَتْ بيّنَةٌ عَلَى أَنّهُ قَبْضَهُ عَلَى وَجْهِ الاقْتِضَاء ، أَوْ رُجْحَانًا بِأَنَّ اخْتَلَفَا فِي الاقْتَضَاء وَالإِرْسَالِ عَلَى قَوْلِ مَالِكُ أَوْ أَصْلاً بِأَنَ انْبَهَمَ رُجْحَانًا بِأَنَّ اخْتَلَفَا فِي الاقْتَضَاء وَالإِرْسَالِ عَلَى قَوْلِ مَالِكُ أَوْ أَصْلاً بِأَن انْبَهَمَ الْمُرُ وَتَعَرَّى عَنِ القَرَائِنِ ، وَهُو أَحَدُ قُولُيْنِ . اهد . وَيَضْمَنُهُ إِنْ تَسَلَّمَهُ مِنَ الأَمْرُ وَتَعَرَّى عَنِ القَرَائِنِ ، وَهُو أَحَدُ قُولُيْنِ . اهد . وَيَضْمَنُهُ إِنْ تَسَلَّمَهُ مِنَ اللّمُرُ وَتَعَرَى عَنِ القَرَائِنِ ، وَهُو أَحَدُ قُولُيْنِ . اهد . وَيَضْمَنُهُ إِنْ تَسَلّمَهُ مِنَ اللّمَرِ عَلَى وَجْهِ الإِرْسَالُ بِأَنْ يَدْفَعَهُ المَدِينُ لَهُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ مِنْهُ لَهُ ، وَلاَ يَشْتَرَطُ اللّمَيْنُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لاَ أُرْسِلُ بِهِ)(٧) المَرَاءَة مَنْهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لاَ أُرْسِلُ بِهِ)(٧) المَرَاءَة مَنْهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُهِ : (لاَ أُرْسِلُ بِهِ)(٧) المَرَاءَة مَنْهُ كَمَا يُشِير أَلَى هَذَا الشَيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلًا إِلَا أُرْسُلُ بِهِ) عَنِ الرّجُراجِي (قَ / ١٠٨] أَيْضًا :

قَوْلُهُ : لاَ أُرسِلُ بِهِ : أَيْ : حَقَيقَةً بِأَنْ تَطَوَّعَ لَهُ بِالدَّفْعِ ، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ دَفَعَهُ لَهُ عَلَى وَجْهِ الوَكَالَةِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في (ق): أعدم.

⁽٢) في (ق): للذي له الدين أن يتبع الغريم.

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢١٢)

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٦ / ٢٩).

^{. (} $\pi \pi V / \Lambda$) « مناهج التحصيل) ($\pi V / \Lambda$

⁽٧) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

(١٥٧٣) [٥] سُؤَالٌ : عَنِ الضَّامِنِ إَذَا حَلَّ أَجَلُ الدَّيْنِ فِي غَـيْبَةِ الغَرِيمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَدَايَنَ عَلَيْهِ لِقَضَاء الدَّيْنِ عَنْهُ وَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ اخْتُلفَ فِي ذَلكَ ؛ فَذَهَبَ الفقيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشَمِ الغَلاَّوِيّ إِلَى عَدَم لُزُومه لَهُ كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلكَ بِقَوْله : إِذَا غَابَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ الغَلاَّوِيّ إِلَى عَنْهُ وَيَلْزَمُ ذَلِكَ أَوْ حَضَرَ وَهُوَ مُتَعَسِّرٌ فَلَيْسَ لِأَحَد أَنْ يَتَدَايَنَ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ وَيَلْزَمُ ذَلِكَ الدَّيْنُ لِلْمَدينِ لاَ ضَامِنًا وَلاَ قَاضِيًا وَلاَ صَاحِبَ دَيْنِ وَلاَ غَيْرَهُمْ إِلاَّ بِوكَالَة مَخْصُوصَةَ مَمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ يَقْضِي بِذَلكَ الحُكْمِ مَسْأَلَةُ شَرَاءِ الفُضُولِيّ . اهد . مَخْصُوصَة مَمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ يَقْضِي بِذَلكَ الحُكْمِ مَسْأَلَةُ شَرَاءِ الفُضُولِيّ . اهد . وَذَهبَ الحَافظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي « نَوَازَله » إِلَى لُزُومِ ذَلكَ لَهُ وَاعْتَرَضَ فَتْوى وَذَهبَ المَنْ عُرَامِ وَلَا عَنْ بَعْدَ حَذَف مَا لَسْنَا بِصَدَده مِنْ الفَقيهِ المَذْكُورِ بِذَلكَ ، أَشَارَ إِلَى ذَلكَ بَقَوْله بَعْدَ حَذْف مَا لَسْنَا بِصَدَده مِنْ كَلاَمَة : فَمَنْ ذَلِكَ جَوَابُهُ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ لَيْسَ لِلضَّامِنِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِالدَّيْنِ عَنِ المَشْمُونِ عَنْهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : فَإِنْ فَعَلَ لاَ يَلْزَمُ المَضْمُونَ عَنْهُ لَأَنَّهُ فُصُولِيٌّ أَقُولُ ـ وَاللهُ المُسْتَعَانُ ـ : لَيْسَ عَنْدَنَا كَمَا قَالَ بَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ لَأَنَّ بِذَلِكَ وَقَعَت المُعَامَلَةُ ، وَقَوْلُهُ (لَأَنَّهُ فُصُولِيٌّ) غَيْرُ مُسَلِّمٍ ، بَلْ هُو وَكِيلُهُ وَنَائِبُهُ شَرْعًا وَعَادَةً لِأَنَّهُ لَمّا أَدْخَلَهُ فِي الضَّمَانِ الْتَزَمَ جَمِيعَ تَصَرُّفَاتِهِ في ذَلِكَ الدَّيْنِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ . اه. . المُرَادُ مِنْ كَلاَمِه رَحْمَةُ الله عَلَيْه . اه. . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٤) [٦] سُوَّالٌ: عَن الغَريم إِذَا قَصْى الدَّيْنَ بِشَيْء ثُمَّ اطَّلَعَ رَبُّ الدَّيْنِ عِلَى عَيْبِ فِيهِ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ هَلْ يَرْجِعُ الضَّمَانُ عَلَى الحَمِيلِ أَمْ لاً ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا حَكَاهُ ابْنُ حَبِيبِ عَنْ أَصْبُغَ فِي الْحَمِيلِ إَذَا دَفَعَ مَضْمُونُهُ فِي الْحَقِّ عَبدًا ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْحَمِيلِ وَقَدْ بَرِئَ الْحَمِيلُ حَينَ أَخَذَ الطَّالِبُ مِنَ عَلَى الْعَرِيمِ وَلاَ سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْحَمِيلِ وَقَدْ بَرِئَ الْحَمِيلُ حَينَ أَخَذَ الطَّالِبُ مِنَ الْغَرِيمِ وَلاَ سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْحَمِيلِ وَقَدْ بَرِئَ الْحَمِيلُ حَينَ أَخَذَ الطَّالِبُ مِنَ الْغَرِيمِ مَا أَخَذ . انْظُرُ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (١) عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ بَرِئَ الأَصْلُ اللهَ عَلَى الْعَرْيمِ مَا أَخَذ . انْظُرُ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (١)

⁽ ۱) انظر : « حاشية الخرشي » (٦ / ٢٧) .

بَرِئً) - يَعْنِي : الضَّامِنَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٥) [٧] سُؤَالٌ: عَنِ الفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الضَّمَانِ: (إِلاَّ فِي الضَّمَانِ: (إِلاَّ فِي اشْتِرَاءِ شَيْء بَيْنَهُمَا) ، وَبَيْنَ قَوْله: (أَوْ بَيْعُهُ)(١) ؟

جَوابُهُ: أَنَّ المَسْأَلَةَ الأُولَى فِي الشِّرَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ شَخْصَيْنِ مَثَلاً اشْتَرَيَا سِلْعَةً مُعَيَّنَةً بَيْنَهُمَا بِمَائَة مَثَلاً عَلَى السَّوَاءِ وَضَمَنَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِنَصِيبِهِ مِنَ المَّائَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ ، وَأَمَّا لَوِ اشْتَرَيَاهَا عَلَى الثَّلُثِ وَالثَّلَثَيْنِ مَثَلاً وَضَمِنَ كُلُّ مِنْهُمَا اللَّخَرَ فِيمَا عَلَيْهِ فَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَتَحَمَّلَ صَاحِبُ الثَّلُثِ بِنصْفَ مَا اللَّخَرَ فِيمَا عَلَيْهِ فَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَتَحَمَّلَ صَاحِبُ الثَّلُثِ بِنصْفَ مَا اللَّهُمَّ عِلَى صَاحِبِ الثَّلُثُيْنِ فَإِنَّهُ عَالِمَ الْعَرْيَمِ ، وأَمَّا إِنْ كَانَتُ السِّلْعَةُ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ العَرِيمِ . انْظُرْ « كَبِيرَ مِخ »(٢) اهـ .

وَالْمَسْأَلَةُ الشَّانِيَةُ فِي البَيْعِ بِمَعْنَى أَنَّـهُمَا بَاعَا سِلْعَـةً مُعَيَّنَةً بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ بِثَمَنِ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلِ وَضَمَنَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِنَصِيبِهِ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا ظَهَرَ عَيْبٌ فِي السِّلْعَة أَوْ طَرَأَ فِيهَا اسْتِحْقَاقٌ فَلا حَظْرَ وَلاَ مَنْعَ فِي ذَلِكَ . انْظُرْ (س). اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٦) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ تَعَلَّقَتْ بِهِ امْرَأَةٌ وَوَلَدُها صَغيرٌ مَعَها ، وَالرَّجُلُ رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِ فَطَلَبَتْهُ المَرْأَةُ حَمْلَ وَلَدَها فَامْتَنَعَ وَقَالَ لَها : إِنَّهُ خَائِفٌ عَلَيْهِ لأَنَّ الجَملَ صَنْعَتهُ قَبِيحَةٌ فَبَقِتْ مَعَهُ تَطْلُبُهُ وَتَتَشْفَعُ فِيه ، وَتَقُولُ لَهُ : أَنَا ضَامَنَةٌ لَما أَصَابَهُ حَتَّى حَمَلَهُ ، ثُمَّ اَضْطَرَبَ بِهِمَا الْجَمَلُ وَسَقَطَ الصَّبِيُّ فَحَصَلَتْ فيه مَوْضَحَةٌ ، أَيكُونُ عَقْلُهَا عَلَيْه وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوابُهُ : أَنَّ عَقْلَ الْمَوْضَحَةِ عَلَيْهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ يُونُسَ بِقَوْلِهِ : مَنْ حَمَلَ عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ عَلَى فَرَسٍ إِنَّ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ حَمَلَ عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ عَلَى فَرَسٍ إِنَّ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۱۳)

⁽۲) انظر : « حاشية الخرشي » (٦ / ٣١) .

الدَّابَّةُ وَعَلَيْهِ ضَمَانُ الْعَبْدِ والصَّبِيِّ ، فَإِنْ اسْتَأْذَنَهُمَا فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ ، وأَمَّا غَيْرُ اللَّبِ فَلاَ يُجْزِئُ إِذْنُهُ مِثْلَ الْسَتِيمِ للرَّجُلِ وْابْنِ أَخِيهِ فَذَلِكَ عَلَى عَاقَلَتِه وَلاَ يَنْفَعُه الْأَبِ فَلاَ يُخَدِي فَذَلِكَ عَلَى عَاقَلَتِه وَلاَ يَنْفَعُه إِذْنُهُ . اهد . والله تَعَالَى أَعْلَمُ التَّبَرُّعَ لِضَمَانِهَا لَهُ مَا يَلْحَقُهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا لاَ يَخْفَى . اهد . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٧) [٩] سُوَالٌ : عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْه دَيُونٌ لاَ يَفِي بِهَا مَتْرُوكُهُ وَقَامَ بَعْضُ وَرَثَتهُ وَتَحَمَّلَ جَمِيعَ الدُّيُونِ بِأَنْ يُخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَتْرُوكِ مَا الحُكْمُ فِي هَذَا؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « العُتُبيَّة »(١) و « كتَابِ مُحَمَّد عَنْ مَالك »: مَنْ مَات وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لاَ يُدْرِى كَمْ هُوَ فَيَتَحَمَّلُ بَعْضُ وَرَثَتِه جَمِيعَ دَيْنه نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ عَلَى أَنْ يُخلِيَ بَيْنهُ وَبَيْنَ مَاله فَإِنْ كَانَ عَلَى أَنّهُ إِنْ كَانَ فَصْلٌ بَعْدَ وَفَاءِ اللَّيْنِ فَهُو بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّة الوَرَثَة عَلَى فَرَائضِ الله ، وإِنْ كَانَ نَقْصٌ فَكِيهُ وَحْدَهُ فَذَلكَ جَائزٌ بَيْنهُ وَبَيْنَ بَقِيَّة الوَرَثَة عَلَى فَرَائضِ الله ، وإِنْ كَانَ نَقْصُ فَلاَ يَجُوزُ لِأَنّهُ غَرَرٌ ؛ ولَوْ لَأَنّهُ مَعْرُوفٌ ، وأَمَّا إِنْ كَانَ لَهُ الفَضْلُ وَعَلَيْهِ النَّقْصُ فَلاَ يَجُوزُ لِأَنّهُ عَرَرٌ ؛ ولَوْ كَانَ وَارِثًا وَاحِدًا جَازَ ، وإِنْ طَرَأً غَرِيمٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْرَمُ لَهُ ولا يَنْفَعُهُ كَانَ وَارِثًا وَاحِدًا جَازَ ، وإِنْ طَرَأً غَرِيمٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْرَمُ لَهُ ولا يَنْفَعُهُ كَانَ وَارِثًا وَاحِدًا جَازَ ، وإِنْ طَرَأَ عَلِيمٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْرَمُ لَهُ ولا يَنْفَعُهُ لَا يَتَعْرُهُ وَلَا يَاللَهُ عَلَى اللّهُ عَلَمْ بِهِ وَإِنّمَا تَحَمَّلْتُ بِمَا عَلَمْتُ ، وكَذَلكَ لَوْ كَانَ مُخلُوهُ أَلْقًا وَدُيُونُهُ لَكُ أَعْلَمْ بِهِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُهُ وَأَدْخَلَهُمْ فِي فَضْلُ إِنْ كَانَ جَازَ ، وإِنْ طَرَأ عَلَى أَعْلَمُ بِهِ عَرِمَ لَهُ . اه . . مِنْ (س) بِاخْتِصَارٍ ، وَالللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . . ها فَرَيْقُ مَ مَنْ (س) بِاخْتِصَارٍ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٨) [١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَحَذَ مِنْ غَيْرِهِ وَدَفَعَ عَنْهُ مَا لاَ يَلْزَمُهُ شَرْعًا هَلْ يَرْجعُ به عَلَيْه أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ: مَا فِي « نَوازِلِ عج » وَنَصُّهُ : وَسُـئلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مَغْـرَمٌ مُقَدَّرٌ هُوَ وَأَبَاؤُهُ كُلَّ سَنَة لوُلاَة الظُّلَم ، فَيَغِيبُ فَتَأْتِي الظُّلَمَـةُ لأَحَد مِنْ أَقَارِبِهِ فَتَمْسِكُهُ عَنْهُ وَتُغَرِّمُهُ ذَلِكَ المُغْرَمَ فَهَلْ إِذَا حَضَر الغَائِبُ يُطَالِبُهُ عَرِيمُهُ ويَأْخُذُ مِنْهُ مَا غَرِمَ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا عَمَّتُ بِهِ البَلُوى فِي زَمَنِنَا هَذَا ، أَوْ هِي مُصِيبةٌ نَزلَتْ بِالْمَمْسُوكِ لِكَوْنِهِ أَدَى

⁽١) انظر : «البيان والتحصيل » (١١ / ٣٢٧ ـ ٣٢٨) .

عَنْهُ مَا لاَ يَلْزَمُهُ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْله : الحَمْدُ للّه : اعْلَمْ أَنَّ الغَارِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى مَنْ غَرِمَ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ ذَلَكَ المَغْرَمُ مُعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سَحْنُونُ وَمَالَ إِلَيْهِ عَلَى مَنْ غَرِمَ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ ذَلَكَ المَغْرَمُ مُعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سَحْنُونُ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيبِيُّ ، وَفِي « فَتَاوى البَرْزَلِيِّ » مَا يُفيدُ اخْتِيارَهُ ، لكنَّ ظَاهِرَ كلامِ [ق . ٩ ٢٠] أبي الحَسَنِ الصَّغيرِ _ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا البَرْمُونِي _ أَنَّ المَسْهُورَ عَدَمُ الرُّجُوعِ فَإِنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدَّى عَنْ إِنْسَانِ مَا لاَ يَلْزَمُهُ مَنْ ظُلْمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ المَسْأَلَةَ ذَاتُ قَوْلَيْنِ وَالْقَوْلُ [] (١) . اهـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٩) [١١] سُوَّالٌ: عَنْ حَمَالَةٍ وَقَعَتْ فِي مَعُامَلةٍ فَاسِدَةٍ أَتَسْقُطُ عَنِ الضَّامن أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الشَّيخُ خَلِيلٌ: (وَبَطَلَ إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ)(٢) ، قَالَ (مَا جَوَابُهُ: قَالَ الشَّيخُ خَلِيلٌ: (وَبَطَلَ إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ)(٢) ، قَالَ (مَا خَلَ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ عَنِ الضَّامِنِ إِذَا كَانَ المُتَحَمِّلِ بِهِ فَاسِدًا كَمَا إِذَا قَالَ شَخْصٌ لِآخَر : ادْفَعْ لِهَذَا دِينَارًا فِي دِينَارَيْنِ إِلَى شَهْرٍ أَنْ حَمِيلٌ لَكِ بِذَلِكَ .

وَأَمَّا إِنْ وَقَعَتْ الحَمَالَةُ بِذَلِكَ بَعْدَ انْبِرَامِ العَقْدِ فَلاَ خِلاَفَ فِي سُقُـوطِهَا . اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : قَالَ عِزُّ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ : مَنْ مَاتَ مَدينًا أُخِذَ لِرَبِّ الدَّيْنِ مِنْ حَسَنَاتِهِ ، فَإِنْ نَفَذَتْ ؛ فَإِنْ كَانَ مَاتَ قَادِرًا عَلَى القَضَاءِ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ رَبِّ الدَّيْنِ وَطُرِحَتْ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حَقِّهِ ، وَإِنْ مَاتَ عَاجِزًا عَنِ القَضَاءَ لَمْ يُطْرَحْ عَلَيْهِ مِنْ الدَّيْنِ وَطُرِحَتْ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حَقِّهِ ، وَإِنْ مَاتَ عَاجِزًا عَنِ القَضَاءَ لَمْ يُطْرَحْ عَلَيْهِ مِنْ الدَّيْنِ وَطُرِحَتْ عَلَيْهِ مِنْ القَلَشَانِي عَنِ ابْنِ الحَاجِبِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢١٣) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦ / ٣٠).

⁽٤) في (مخ) : في دنانير

(١٥٨٠) [١٢] سُوَالٌ: عَنْ مَعْنَى المَسْأَلَة المُشَار إلَيْهَا في « نَوازِل الوَرْزَارِيّ» بِقَوْله : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَضَمِنَ شُورَتَها ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَها هَلَ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا أَمُ لاَ ؟

فَأَجَابَ : قَالَ الإِمَامُ ابْنُ رُشْد : مَنْ ضَمِنَ شُورَةَ زَوْجَته وَبَنَى بِهَا ثُمَّ تَلَفَتْ فَإِنْ كَانَ ضَمَانُهَا ، وَإِنْ كَانَ لِخَوْفِهِ فَإِنْ كَانَ ضَمَانُهَا ، وَإِنْ كَانَ لِخَوْفِهِ هَوَ عَلَيْهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا ، وَإِنْ كَانَ لِخَوْفِهِ هُوَ عَلَيْهَا وَقَامَتْ البَيِّنَةُ عَلَى تَلَفَهَا فَلاَ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا . اه.

جَوابُهُ: أَنَّ مَعْنَاهَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ سَلَمُونَ: وَسَئُلَ ابْنُ رُشُد عَنِ الزَّوْجِ إِذَا ضَمِنَ شُورَةَ رَوْجَتِهِ ثُمَّ ادَّعَى تَلفها وَقَامَتْ لَهُ بِذَلكَ بَيِّنَةٌ فَقَالَ: إِنْ كَانَ ضَمَنَهَا مَخَافَةَ التَّلَف عَلَيْهَا حَيْثُ تَلَفَتْ فَهُو لَهَا ضَامِنٌ قَامَتْ البَيِّنَةُ لَهُ أَمْ لاً ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ ضَمَانِه أَنَّهُ مُتَّهمٌ عَلَى الغَيْبَةِ عَلَيْها . . . إلخ هُو مَعْنَى قُولِ الوَرْزَازِيّ وَإِنْ كَانَ لِخَوْفِهِ هُو عَلَيْها . . . إلخ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فضّة نقرة وتَضَامَنَا في ذَلكَ في الحَالاَتِ السِّتِ - أَيْ: حَالاَتِ العُسْرِ واَلْيُسْرِ، وَالْحُسُورِ، والْغَيْبَة ، واَلْحَيَاة ، والْمَوت - ولَقَى رَبُّ الدَّيْنِ أَحَدَهُمَا بَعْدَ حُلُول وَالْحُضُورِ، والْغَيْبَة ، واَلْحَيَاة ، والْمَوت - ولَقَى رَبُّ الدَّيْنِ أَحَدَهُمَا بَعْدَ حُلُول الْأَجَلِ وَأَخَذَ منْهُ أَلْفًا فَقَطْ عَلَى قَوْله ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ لَقِى الثَّانِي في سقرن من بلَدَ السُّودان وطَلَبَهُ بالسِّتِمَائة الباقية فقال : قضاك صاحبي جميع الدَّيْنِ وأَتَانِي بعقْد الدَّيْنِ وطَالَبَني بما أَدَّى عَنِي وَدَفَعْتُهُ لَهُ وعُقُودي في شأن ذَلك تركُتُهَا في دَارِي الدَّيْنِ وطَالَبَني بما أَدَّى عَنِي وَدَفَعْتُهُ لَهُ وعُقُودي في شأن ذَلك تركُتُهَا في دَارِي وَمَطَلٌ ولَددٌ بالدَّيْنِ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى المَدين بذلك وتُرجي لَهُ الحُجَّةُ حَتَّى يَاتِي وَمَطَلٌ ولَددٌ بالدَّيْنِ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى المَدين بذلك وتُرجي لَهُ الحُجَّةُ حَتَّى يَاتِي وَمَطَلٌ ولَددٌ بالدَّيْنِ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى المَدين بذلك وتُرجي لَهُ الحُجَّةُ حَتَّى يَاتِي وَمَطَلٌ ولَددٌ بالدَّيْنِ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى المَدين بذلك وتُرجي لَهُ الحُجَّةُ حَتَّى يَاتِي عَلَى حُجَّة إذَا أَحْضَر بَيِّنَةً لَبُعْد درعة من سقرن إذْ مَسَافَةُ مَا بَيْنَهُ مَا قُرْب شَهْرَيْن وَلاَ سَيَّمَا الطَّرِيقُ غَيْرُ مَامُونَة ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ السُّؤَالُ كَمَا ذَكَرَ فَالحُكُمُ فِي المَسْأَلَةِ وَجُوبُ غُرُم بَقِيَّةِ الدَّيْنِ عَلَى المَدينِ المَذْكُورِ بَعْدَ يَمِينِ صَاحِبِهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبضْ شَيْئًا مَنْ تلْكَ البَقِيَّةِ مِنَ الدَّيْنِ المَنْقَى عَلَى حُجَّتِه إِذَا أَحْضَرَ بَيِّنَة والشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ قُولُ الشَّيْخَ خَليلِ (١) الثَّانِي وَنَبْقَى عَلَى حُجَّتِه إِذَا أَحْضَرَ بَيِّنَة والشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ قُولُ الشَّيْخَ خَليلٍ (١) مَسْبُوكًا بِكَلامِ شَارِحِهِ (عَبق)(٢) : (وَمَنِ اسْتَمْهَلَ) أَيْ : طَلَبَ المُهْلَةَ (لِدَفْعِ مَسْبُوكًا بِكَلامِ شَارِحِهِ (عَبق)(٢) : (وَمَنِ اسْتَمْهَلَ) أَيْ : طَلَبَ المُهْلَةَ (لِدَفْعِ بَيِّنَةً بِقَضَائِهُ بَيِّنَةً المُدَّعِي عَلَيْهِ المُدَّعِي [القَضَاءَ] (٥) (أَمْهَلَ) بِأَنْ يُضَرَّبُ لَهُ أَجَلُ (بِالاجْتِهَادِ) مِنَ الْحَاكِمِ مِنْ غَيْرِ حَدِّ .

إِلَى أَنْ قَالَ (٦٠): وَمَحَلُّ كَلاَمِ المُصَنفِ: إِنْ قَرُبَتْ بَيِّنَتُهُ كَجُمُعَة وَإِلاَّ قَضَى عَلَيْهِ وَبَقِي عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا أَحْضَرَهَا . اهـ . مُرَادُنَا مِنْ (عبق) ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مَنْ كَلاَمه ٱخرُهُ . اهـ .

وَقَالَ (غ) في « كَبِيرِهِ » مَا نَصَّهُ : وَقَوْلُهُ : (لَدَفْع بَيِّنَة) شَاملُ لَبَيْنَة اللَّاعِي وَبَيْنَة اللَّدَّعِي وَبَيْنَة اللَّدَّعِي عَلَيْهِ كَمَا لَوْ أَقَامَ اللَّاعَي عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِالدَّفْع ، وَكَلاَمُهُ فِيمَا إِذَا كَانَتُ غَيْبَةُ اللَّيْنَةِ اللَّيْنَةِ النَّتِي يَدُفْعُ بِهَا قَرِيبَةً ، وأَمَّا إِنْ كَانَتُ بَعِيدَةً فَإِنَّهُ يَقْضِي عَلَيْهِ كَانَتُ عَيْبَةُ النِّيِّنَةِ النِّي يَدُفْعُ بِهَا قَرِيبَةً ، وأَمَّا إِنْ كَانَتُ بَعِيدَةً فَإِنَّهُ يَقْضِي عَلَيْهِ وَتُرْجَى لَهُ الحُجَّةُ ؛ ذَكَرَهُ (ق) (٧) والظَّاهِرُ أَنَّ حَدَّ القُرْبِ فِي البَيِّنَةِ كَالجُمعَةِ كَمَا أَشَارَ لِهَذَا (عج) فِي شَرْحِه . اه. . المُرَادُ منهُ .

وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الأَئِمَّةِ الشَّاهِدَةِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الإطَالَة . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٧١) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۷ / ۳۹۷) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) في (عبق) : فشمل .

⁽٥) سقط من (عبق) .

⁽٦) شرح الزرقاني (٧ / ٣٩٨) .

⁽٧) انظر : « التاج والإكليل » (٦ / ٢١٣) .

(١٥٨٢) [١٤] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ أَنِي لَآخَر لِيَشْتَرِيَ مَنْهُ سِلْعَةً فَقَالَ: لاَ أَبِيعُكَهَا حَتَّى تُعْطَيَنِي رَهْنًا فَقَالَ لَهُ ثَالَّثٌ: عَنْدي لَهُ كَذَا ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ أَمِينٌ عَلَيْه ، وَبَاعَ للَّرجُلِ حَينَئذ ، وَقَالَ الرَّجُلُ لِلْبَائِعِ: عِنْدي كَذَا فِي دَارِي خُذْهُ عِنْدَكَ رَهْنًا ، فَقَالَ لَلْأَالثَ: أَتَقْبَضُهُ مِنْ دَارِه ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ لَهُ: اقْبِضَهُ وَأَنْتَ أَمِينٌ وَهُنَا ، فَقَالَ لَلْأَالثَ: أَتَقْبَضُهُ مِنْ دَارِه ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ لَهُ: الشَّيْرِي وَأَنْتَ أَمِينٌ عَلَيْه ، وَبَاعَ حَينَئذ لَلرَّجُلِ ، ثُمَّ بَعْدَ تَعَذُّر الرَّجُلِ وَأَعْنِي: المُشْتَرِي وَقَالَ الأَمينُ اللَّهُ عَلَيْ عَالَ الْمُشْتَرِي عَنْدِي شَيْءٌ ، وَفِي الثَانِيَةِ: لَمْ أَقْبِضُ اللَّهُ مِنْ دَارِهُ ؟ عَنْدي شَيْءٌ ، وَفِي الثَانِية : لَمْ أَقْبِضُ اللَّهُ لَلُونَ ضَامِنًا لِلْبَائِعِ مَا قَالَ أَمْ لَا ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ وَنُوازِلَهَا ضَمَانَهُ فِي المَسْأَلَيْنِ لِإِدْ حَالِهِ البَائِعَ فِي وَرْطَة وَعُهْدَة ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : [وَالْبَيْنُونَةُ إِنْ قَالَ : إِنْ الْإِدْخَالِهِ البَائِعَ فِي وَرْطَة وَعُهْدَة ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : [وَالْبَيْنُونَةُ إِنْ قَالَ : إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَارَقْتُكَ أَوْ أَفَارِقُكَ إِنْ فَهِمَ الالْتِزَامَ أَوْ الوَعْدَ إِنْ وَرَطَهَا) (١ - أَيُ: بِسَبَبِ وَعْدِه - فِي شَيْء مِنْ بَيْعِ أَوْ كَسْرِ حُلِيٍّ وَنَحْوِهِ [ق / ٦١٠] وَهُو الْمَعْرُوفَ كَمَا فِي (س) ، وَفِي المتيطي : وَمَنْ قَالَ لِرَجُلِ : أَسْلَفْنِي كَذَا وَكَذَا وَكَذَا لَكُمُ رُوفَ كَمَا فِي (س) ، وَفِي المتيطي : وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ : أَسْلَفْنِي كَذَا وَكَذَا أَنْكُمُ بِهِ أَوْ أَبْنِي بِهِ دَارًا أَوْ أَبْتَاعُ بِهِ فَرَسَ فَلَان ، فَقَالَ : نَعَمْ لَزِمَهُ الوَفَاءُ بِذَلِكَ إِذَا فَعَلَ الْمُسْتَسْلِفُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي عُهْدَةٍ . اهـ .

وَفِي « مُخْتَصَرِ البُرزُليّ » : حكى ابْنُ رُشْد فِي وُجَوبِ الوَفَاءِ بِالْوَعْدِ أَرْبَعَةَ أَقُوال : مَشْهُورُهَا : وَجُوبُه إِنْ خَرَجَ عَلَى سَبَبٌ وَقُوعِ السَّبَ . اَهَ . إِذَا تَقَرَّرَ عَنْدَكً هَذَا وَتُبُتَ ضَمَانُهُ مِنَ النُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلاَ يَبْعُدُ عِنْدِي أَنَّهُ يَضْمَنُ لِلْبَائِعِ عَنْدَكً هَذَا وَتُبُتَ ضَمَانُهُ مِنَ النُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلاَ يَبْعُدُ عِنْدِي أَنَّهُ يَضْمَنُ لِلْبَائِعِ اللَّاقَلَ مِنَ الدَّيْنِ وَقِيمَةَ الرَّهْنِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِ الْأَثِمَّةِ . اهد . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٣) [١٥] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ عِنْدَهُ ذَهَبٌ فَأَتَاهُ ٱخَرُ لِيُسَلِّمَهُ لَهُ فَامْتَنَعَ اللهَّ اللهُ ال

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۱۳۲) .

وأَقْدُمُ ربها مَعَكَ وَوَكَّلَ أَحَدًا عَلَى بَيْعِهَا مَعِي ، فَتَسَالَمَا حِينَئَذَ وَوَكَّلَ الْسَلَّمُ الْمُضَعَ مَعَهُ الأَمْةَ عَلَى بَيْعِ الْمُبْضَعَ مَعَهُ أَنَّ الْمُسَلَّمُ وَكِيلٌ مَعَهُ عَلَى بَيْعِ الْمُشَعَ مَعَهُ إلَى وَلاَتَ بَعْدَ أَنْ طَلَبَ الْمُبْضَعُ مَعَهُ إلى وَلاَتَ بَعْدَ أَنْ طَلَبَ الْمُبْضَعُ مَعَهُ الأَمَةَ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَقْدُمْ عَلَيْه ، فَلَمَّا الأَمَةَ فَلَمْ يَجِدُهَا وَهِي بِمَوْضِعٍ قَرِيبٍ منْهُ وَعَلَمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَقْدُمْ عَلَيْه ، فَلَمَّا الْأَمَةَ فَلَمْ يَعْضَ المَسَافَة سَأَلَ المُسَلِّمُ بِالمُبْضَعُ مَعَهُ الأَمَة فَقَالَ لَهُ : حَسِبْتُ أَنَّكَ قَدَمْتَ بَهَا مَعَكَ ، هَلِ الْمُبْضَعُ مَعَهُ ضَامِنٌ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ : أَنّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذْ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبَهَا لَأَنّهُ لَمْ يُـواعِدْهَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا وَإِنَّمَا الوَاجِبُ عَلَيْهِ حَمْلُهَا إِنْ أَتَيَاهُ أَوْ أَحَـدُهُمَا بِهَا لَمُـواعَدَته لَهُمَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ الوَفَاءُ بِحَمْلُهَا لَأَنّهُ وَعَد أَدّى إِلَى السَوْرِيطِ وَلاَ يُحَرِّفُ عَلَى المَسْأَلَةِ بِقَوْلِ الشَّيْخَ خَلِيلٍ : (وَدَايَنَ فُلاَنًا وَلَزِمَ فُلاَنًا وَلَزِمَ فِيهَا بِالمُدَايَنةِ وَلَمْ يُصَرِّحْ لَهُ أَيْضًا لِلبَّايُنهِ هِمَا لَأَنَّ مَسْأَلتَنَا لَمْ يَأْمُو الْبُلْضَعُ مَعَهُ المسلّمَ فِيهَا بِالمُدَايَنة وَلَمْ يُصِرِّحْ لَهُ أَيْضًا بِالْمُدَايِنة وَلَمْ يُصَرِّحْ لَهُ أَيْضًا بِالمُدَايَنة وَلَمْ يُصَرِّحْ لَهُ أَيْضًا بِالمُدَايَنة وَلَمْ يُصَرِّحْ لَهُ أَيْضًا بِالمُدَايِنة وَصَرَّحَ الأَمْرُ فِيهَا بِالمُدَايِنة وَصَرَّحَ الأَمْرُ مِعَ ذَلِكَ لِلْمُسَلّمَ بِالضَّمَانِ فَلاَ رَيْبَ فِي ضَمَانِهِ . اه . . ، وَإِنْ وَقَعَ الأَمْرُ بِالمُدَايِنَة دُونَ التَصْرِيحِ بِالضَّمَانِ فَلاَ رَيْبَ فِي ضَمَانِهِ . اه . . ، وَإِنْ وَقَعَ الأَمْرُ بِالمُدَايِنَة دُونَ التَصْرِيحِ بِالضَّمَانِ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لاَ ضَمَانِهِ . اه . . ، وَإِنْ وَقَعَ الأَمْرُ وَبِيهَ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الغَرُورِ بِالْقَوْلِ ؛ فَفِي (ح) (٢) : إِذَا قَالَ لِشَخْصِ : عَامِلْ فُلاَنَهُ مَنْ بَابِ الغَرُورِ بِالْقَوْلِ ؛ فَفِي (ح) (٢) : إِذَا قَالَ لِشَخْصِ : عَامِلْ فُلاَنَّهُ مَنْ الْمَسْهُورُ أَيْهُ مُ مَنْ المَسْهُورَ عَدَمُ الضَّمَانِ وَأَنَّهُ مَنْ بَابِ الغَرُورِ بِالْقَوْلِ . اه . . .

وَفِي (عبق)(٤) مُمْتَزِجًا بِالنَّصِّ: وَصَحَّ الضَّمَانُ لِمَنْ قَالَ لِشَخْصٍ (دَايِنْ)(٥)

⁽۱) مـختـصر خليل (ص / ۲۱۸) ، وانظر في بيـانه : « حاشــية الخــرشي » (٦ / ٢٥) و «مواهب الجليل » (٥ / ٩٩) .

⁽٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ١٠٠) .

⁽۳) فتاوی البرزلی (٤ / ٥٠٨) .

⁽٤) شرح الزرقاني (٦/ ٤٥).

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

أو بَايِعْ (فُلانًا) (وَأَنَا بِمَا دَايَنْتُـهُ أَوْ بَايَعْتُهُ (ضَامِنٌ) فَحِينَئِــذٍ يَصِيرُ ضَامِنًا وَإِلاَّ كَانَ غَرُورًا قَوْلياً . اهـ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ عَدَمُ ضَمَانِ الْمُبْضَعِ مَعَهُ فِي مَسْأَلَتِكُمْ بِلاَ رَيْبٍ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٣) [١٦] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل رَهَنَ عِنْدَ اَخَر بَعِيْرَيْنِ لاَ يَعْرِفُهُمَا لَهُ فَقَالَ لَهُ : مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبْتَهُمَا ؟ فَقَالَ : أَعْطَانِيهِمَا فُللَانَ فِي الزَّكَاة ، بَعْدَ مُدَّة حَصَلَتْ مُخَاصَمَةٌ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَعَيَّرَ السَّائِلُ المَسْئُولَ بِسَرِقَة البَعِيرَيْنِ ، فَلَمَّا سَمِعً دَلكَ وَرَثَةُ اللَّاعِي أَنَّهُ أَعْطَاهَا فِي الزَّكَاة ادَّعُوا أَنَّ المُعَيِّر كَتَمَ عَنْهُمْ أَمْرَ بَعِيرَيْهِ مَا وَطَلَبُوا مِنْهُ قَضَاءَهُ مَا لأَنَّهُ ضَمنَهُما عَلَى زَعْمهم بِالْكَتْمَانِ وَقَالَ هُو إَنَّهُ يَعْلَمُ بِسَرِقَتِهِما وَأَنَّهُ صَدَّقَهُ لِمَا قَالَ إِنَّهَا زَكَاةٌ ، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَتْ بَيْنَهُمَا مُخَاصَمَةٌ عَيَّرَهُ بِسَرَقَتِهِما وَأَنَّهُ صَدَّقَهُ لِمَا قَالَ إِنَّهَا زَكَاةٌ ، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَت بَيْنَهُمَا مُخَاصَمَةٌ عَيَّرَهُ بِسَرَقَتِهِما وَأَنَّهُ صَدَّقَهُ لِمَا قَالَ إِنَّهَا زَكَاةٌ ، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَت بَيْنَهُمَا مُخَاصَمَةٌ عَيَّرهُ بِسَرَقَتِهِما وَأَنَّهُ صَدَّقَهُ لِمَا قَالَ إِنَّهَا زَكَاةٌ ، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَت بَيْنَهُمَا مُخَاصَمَةٌ عَيَّرهُ بِسَرَقَتِهِما وَأَنَّهُ صَدَّقَهُ لِمَا قَالَ إِنَّهَا زَكَاةٌ ، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَت بَيْنَهُما مُخَاصَمَةٌ عَيْره وَكُثِيرًا مَا يُعَيِّرُ أَحَدٌ أَحَدًا بِشَيْء لاَ يَعْلَمُهُ فِيهِ فَهَلْ عَلَى هَذَا ضَمَانٌ وَالْحَالَةُ كَالِكَ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى الضَّمَانُ فَمَا الْحُكُمُّ إِذَا كَانَ البَعَيرَانِ قَائَمَيْنِ أَوْ فَاتَا وَمَنْ كَانَا يَعْرَبُهُمْ لِلسَّدَادَ وَهُدِيتُمْ لِلرَّسَادِ ؟ وَعُلْمَاهُ مُوسِرٌ تَنَالُهُ الأَحْكَامُ أَجِيبُوا عَاجِلًا وُفَقَتُمْ لِلسَّذَادَ وَهُدِيتُمْ لِلرَّسَادِ؟

جَوابُهُ: قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَارِحُهُ (س) مَا نَصُّهُ: أَشَارَ المُصنَّفُ مُشبَّهًا لَهَا فِي الضَّمَانِ بِقَوْلهِ: (كَتَرْك تَخْلِيصٍ مُسْتَهْلَك مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَال) (١) لغَيْرٍ ، وَسَوَاءٌ قَدرَ عَلَى تَخْلَيصه بِيَده كَمِنْ مُحَارِب أَوْ سَارِق أَوْ ظَالِم لَمْ يَقْدرْ عَلَيْه أَوْ بِسَهَادَته لِرَبِّه عَلَى جَاحِد أَوْ وَاضِع يَده عَلَيْه بِشراء أَوْ إِيداعٍ أَوْ رَهْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرٍ مَالِكَ مِنْ ذَلِكَ حَتَى تَعَدَّرَ الوصُولُ مِنْ ذَلِكَ حَتَى تَعَدَّرَ الوصُولُ إِلَى المَالِ بِكُلِّ وَجْهِ . اه. . مُرَادَنًا مِنْ كَلاَمِهِمَا .

وَزَادَ (مخ) ^(٢) مَا نَصُّهُ : ثُمَّ إِنَّهُ لاَ يَضْمَنُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّهَادَةِ وَمَا بَعْدَهَا إِلاَّ إِذَا طَلَبَ مِنّهُ الشَّـهَادَةَ والوَثِيـقَةَ أَوْ عَلِمَ أَنَّ تَرْكَ ذَلِكَ ۖ يُؤَدِّي لِـمَا ذَكَرَ وَتَـركَهُ ،

⁽١) مختصر خليل (ص / ٩١) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٣ / ٢١) .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ العِلْمِ . اهـ .

وَفِي (س) أَيْضًا مَا نَصُّهُ: فَإِنْ قُلْتَ وَبِأَيِّ طَرِيقِ يُعْلَمُ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ الْحَقِ اللَّهِ اللَّهُ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ بِالْحَقِّ أَوْ فِي الوَثِيقَةَ قَدْ أَعْلَمَ الْحَقِ اللَّهِ اللَّهُ وَيُ الوَثِيقَةَ قَدْ أَعْلَمَ عَيْرَهُ بِشَهَادَتِهِ فَإِنَّهَا تَنْقُلُ عَنْهُ وَيَثْبُتُ الْحَقُّ بِشُهُودِ النَّقُلِ عَنْهُ وَيُسْتَعْنَى عَنْهُ وَعَنْ الوَثِيقَةِ .

قُلْتُ : مِنْ طُرُقِهِ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ العُـدُولَ بِشَهَـادَتِهِ ثُمَّ جَحَـدَ الإِعْلاَمَ بِهَـا وَتَعَذَّرَ النَّقْلُ عَنْهُ .

فَيَ شُهَدُونَ عَلَيْهِ بِإِعْلاَمِهِ لَهُمْ أَوْ يَكُونَ مُعْترفًا بِالشَّهَادَةِ وَيَمْتَنِعُ مِنْ أَدَائِهَا عِنَادًا. اهِ. . مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلاَمِهِ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ كَاتِّ ضَاحِ الشَّمسِ الصَّاحِية فِي رَابِعَة النَّهَارِ عَدَمُ ضَمَانِ الرَّجُلِ المَدْكُورِ للْبُعيرِيْنِ لادعائه الآنَ عَدَمَ العلَّم بِالسَّرِقَة ، وَإِنَمَّا عَيْرَ صَاحِبه بِهَا للْمُخَاصَمة التِي وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ تَشْهَدُ عَلَيْه عُدُولٌ بِأَنَّهُ أَعْلمهُمْ قَبْلُ بِالسَّرِقَة ثُمَّ جَحَدَهَا بَعْدَ إعْلاَمه لَهُمْ بِهَا وَلَمْ يَعْتَرِفْ أَيْضًا بِالشَّهَادَة عَلَيْها قَبْلُ بِالسَّرِقَة ثُمَّ جَحَدَها بَعْدَ طلبه بِها فَلَا وَجُه لضَمَانِه ، وَأَيْضًا لَمْ يَتَعَدَّرْ الوصُولُ إِلَى البَعيرِيْنِ لوجُوب رَدِّهما إِنْ لَمْ يَقُوتَا بِذَهابِ العَيْنِ ، وَعَرَمَ قِيمَتَهُما إِنْ فَاتَا بِذَلكَ عَلَى الزَّاعِمِ أَنَّ مَالكَهُما أَعْطَاهُما لَهُ فِي الزَّكَاة لَأَنَّ دَعْوَهُ بِذَلكَ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِللَّكَيَّة لَمَالكَهِمَا المَدْكُور ، ولَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ الأَصْلُ عَدَمُ انْتَقَالُ الأَمْلاكُ عَنْ بِاللَّكِيّة لَمَالكَهِمَا المَدْكُور ، ولَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ الأَصْلُ عَدَمُ انْتَقَالُ الأَمْلاكُ عَنْ أَرْبَابِهَا حَتَّى يَشْبُتَ انْتَقَالُها عَنْهُمْ بِبِيَّنَة [ق / 111] أَوْ إِقْرَارِ مَنْهُمْ بِذَلكَ ، وَيَتَعَلَ وَرَقَة المَالكُ لَبُينَة تَشْهَدُ عَلَى مِلْكِيَّة مَوْرُوبِهِمْ المَدْكُور وَيَتَهُمُ اللَّهُ الْبَيْنَة تَشْهَدُ عَلَى مِلْكِيَّة مَوْرُوبِهِمْ المَدْكُور وَيَتَهُ الْمَلْ عَلَيْهُ مَنْ إِقَامَة البَيْنَة كَمَا فِي « التَّبْصَرة » ، وقَدْ قَالَ وَيَتُهُ اللَّكُ أَلِكَ مَا خَلِيلٌ : يَوْاخَدُ الْمُكَلِّفُ بِلاَ حَجْرٍ بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ الشَّاهِدُ عَلَى مَاكُونَ الشَّاهِدُ عَلَى الْمَالُوكُ مَنْ إِقْرَارَ الْكَ مَنْ إِلَاكَ مَنْ إِلَاكُ مَهُ إِلَا مَاكُولِ مَنْ إِقْرَارَ ذَلكَ مَنْهُ إِقْرَارَ الشَّعْدُ عَلَى مَنْ إِقْرَارَ ذَلكَ مَنْهُ إِلْمُ المُمَالِقُ مُ الْمَلْكَ عَلَى عَلْهُ وَلَهُ وَلَكَ مَا أَوْلُ السَّاهِدُ عَلَى مَلْكَ وَلَاكَ عَلَى عَلْكَ السَّاهِدُ عَلَى عَلْكَ الشَاهِدُ عَلَى عَلْكَ السَّاهِدُ عَلَى عَنْ فَلْتَ : فَأَلْتَ الشَّاهِدُ عَلَى عَلْكَ السَّاهِدُ عَلَى السَّاهِدُ عَلَى عَلْمُ الْمَالِقُ عَلْمُ عَلْهُ عَلْكَ الْمَالِقُ عَلْمُ عَلَى عَلْكَ الْمَالِقُ الْمَلْقُولُ الْمَالِقُ عَلْمُ الْمُولِ

فَالجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّ الشَّاهِدَ عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ : وَمِثْلُ صِيغَةِ الإِقْرَارِ : وَهَبْتَهُ لِي) (١). الإِقْرَارِ : وَهَبْتَهُ لِي ، وَإِلَيْهِ أَيْضًا يُشِيرُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ وَهَبَتَهُ لِي) (١).

(مخ) (٢) : وَإِذَا ادَّعَى عَلَى شَخْصِ بِحَقِّ فَقَالَ : وَهَبْتُهُ لِي ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الإِقْ رَارُ وَيَثْبُتُ أَنَّهُ وَهَبَهُ لَهُ ، وَهَلْ يَحْلَفُ اللَّقِرُّ لَهُ أَمْ لاَ ؟ خِلاَفٌ مَلْنِيٌّ عَلَى الإِقْ رَارُ وَيَثْبُتُ أَنَّهُ وَهَبَهُ لَهُ ، وَهَلْ يَحْلَفُ اللَّهِرُ لَهُ أَمْ لاَ ؟ اهـ .

وَفِي (ق) : إِنْ قَالَ فِي الدَّارِ أَوْ فِي الدَّابَّةِ : اشْتَرَيْتُـهَا مِنْهُ ، أَوْ وَهَبَهَا لِي وَجَاءَ بِالبَيِّنَة قُبلْتُ مِنْهُ . اهـ .

مَفْهُومُهَا أَنَّهُ إِنْ لَم ْيَأْتِ بِبَيِّنَةٍ فُـلاَ يُعْمَلُ بِدَعْوَاهُ وَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا وَيَكُونُ الْمُقرُّ بِهِ لِلمُقِرِّ لَهُ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَتَمَهَّدَ عِنْدَكَ فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَى الرَّجُلِ المَذْكُورِ مِنْ بَابِ الآَحْرَوِيَّةِ حَيْثُ شَهِدَتْ البَيِّنَةُ لِلْمُقِرِّ عَلَى أَنْ البَعِيدرَيْنِ أَعْطَاهُمَا الْمُقِرُ لَهُ فِي الزَّكَاة ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْه . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٤) [١٧] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل طَلَبَ مِنْ آخَرَ أَنْ يَفِكَّ سَلْعَةً لَهُ مَرْهُونَةً وَقَالَ لَهُ : لَكَ عَلَيَّ مِثْلُ مَا دَفَعْتَ فِي فِكَاكِهَا ، وَفَعَلَ الْمَأْمُورُ ذَلِكَ وَأَوْدَعَهَا عِنْدَ أَحَد وَتَلَفَتْ ، مَا الحُكْمُ في هَذَا ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّ الفَادِيَ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالفِدَاءِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (كَأَدَاتُهُ رِفْقًا) (٣) ، وَمِنْ قَوْلَ ﴿ اللَّدَوَّنَةِ ﴾ أَيْضًا: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَدَى عَنْ رَجُلٍ حَقَا لَزِمَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ . انْظُرْ (ق) (٤) .

وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَخُ فِي الرُّجُوعِ لأَمِرِ الرَّاهِنِ الفَادِي بِفَكِّ الرَّهْنِ وَالْتَزَمَ لَهُ مِثْلَ مَا

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦ / ٩١) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

⁽٤) التاج والإكليل (٥ / ١٠٨) .

فَكُّهُ به . اهـ .

وَالسِّلْعَةُ ضَامِنَةٌ فِي الفَادِي لِتَعَدِّيهِ عَلَيْهَا بِإِيدَاعِهَا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطَفًا عَلَى الضَّمَانِ : (وَبَإِيدَاعِهَا وَإِنْ بِسَفَرِ لِعَيْرِ زَوْجَة وَأَمَة [اعْتيدَتَا] (() بِذَلِكَ) (() . اهـ . اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُودِعَهَا لِأَجْلِ عَوْرَة حَدَثَتْ فِي مَنْزِلَهِ أَوْ لِسَفَرٍ وَعَجَزَ عَنْ رَدِّهَا لِصَاحِبِهَا فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ حَينَئِذَ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ مُسْتَثْنِيًا مِنَ الضَّمَانِ : (إِلاَّ لِعَوْرَة حَدَثَتُ أَوْ لِسَفَرٍ وَعَجَزَ عَنْ رَدِّهَا لِصَاحِبِهَا فَلاَ لِعَوْرَة حَدَثَتُ أَوْ لِسَفَرٍ وَعَجَزَ عَنْ رَدِّهَا لِصَاحِبِهَا فَلاَ لِعَوْرَة حَدَثَتُ أَوْ لِسَفَرٍ وَعَجَزَ عَنْ رَدِّهَا لِصَاحِبِهَا فَلاَ لِعَوْرَة حَدَثَتُ أَكُمَ السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ مُسْتَثْنِيًا مِنَ الضَّمَانِ : (إِلاَّ لِعَوْرَة حَدَثَتُ أَوْ لِسَفَرٍ عَنْدَ عَجْزِ الرَّدِ) (٣) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٥) [١٨] سُؤَالٌ: عَنِ الضَّامِنِ إِذَا طَلَبَ مِنَ المَضْمُونِ عَلَيْهِ الحَقَّ قَبْلَ الأَجَلِ أَنْ يُطَالِبَ الأَجَلِ أَنْ يُطَالِبَ الخَقِّ إِذَا حَلَّ الأَجَلُ أَنْ يُطَالِبَ المَضْمُونَ عَنْهُ بِالحَقِّ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: نَعَمْ لرَبِّ الحَقِّ مُطَالَبَهُ المَدينِ بِدَيْنِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ كَذَلِكَ ، قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ : (لاَ بِتَسْلِيمِ المَالِ إِلَيْهِ) (٤) ، قَالَ (مِخ) (٥) فِي تَقْرِيرِهِ لكَلاَمِهِ: يَعْنِي لَيْسَ لِلْضَّامِنِ أَنْ يُطَالِبَ المَضْمُونَ بِأَنْ يُسَلِّمَ المَالَ إِلَيهِ لِيَدْفَعَهُ لَرَبَّهُ لِأَنَّهُ لَوْ يَعْنِي لَيْسَ لِلْضَّامِنِ أَنْ يُطَالِبَ المَضْمُونَ بِأَنْ يُسَلِّمَ المَالَ إِلَيهِ لِيَدْفَعَهُ لَرَبَّهُ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ ثُمَّ أَعْدَمَ الكَفِيلُ أَوْ فَلَسَ كَانَ للَّذِي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَتْبَعَ الغَرِيمَ . اه. . مَحَلُّ الحَاجَةِ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَـوْلِ « المُدَوَّنَةِ ». لَيْسَ للْكَفِيلِ أَخْذُ مِنْهُ الغَرِيمِ بِالْمَالِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُوْخَذَ مِنْهُ إِلاَّ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهِ الغَرِيمُ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَعْدَمَ [الكَفِيلُ] (٢٠ أَوْ فَلَسَ كَانَ لِلَّذِي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَتْبَعَ الغَرِيمَ . اه. . هُ مَا المَّالَ مَنْ قَبْلِ أَنْ يُوسَلِ كَانَ لِلَّذِي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَتْبَعَ الغَرِيمَ . اه. . هُ . المَالَوْنَ عَلَى المَالَوَ مَنْ اللّهَ عَلَى اللّهُ الدَّيْنُ أَنْ يَتْبَعَ الغَرِيمَ . المَالَوْنَ اللّهَ عَلَى اللّهُ الدَّيْنُ أَنْ يَتْبَعَ الغَرِيمَ . المَالَو المَالَقُولُ اللّهُ اللْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللّهُ اللل

⁽١) في « المختصر » : اعتيدا .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢١٢)

⁽٥) حاشية الخرشي (٦/٢٩).

⁽٦) ليس في (ق).

وَقَـسَّمَ الرَّجْـرَاجِيِّ (٦) قَبْضَ الحَمِيـلِ لِلْمَالِ عَلَى خَمْسَةَ أَقْسَـامٍ أَشَارَ إِلَيْهَا (مخ)(٧) بِقَوْلِه : فَاشْتَمَلَ كَلاَمُ المُصنَّفُ عَلَى الوُجُوه الخَمْسَة .

قَـولُهُ: (إِنْ اقْتَـضَـاهُ) نَصّا بِأَنْ قَامَـتْ بَيَّنَةٌ عَلَى أَنَّهُ قَـبَضَـهُ عَلَى وَجْـهِ الاقْتضَاء، أَوْ رَجْحَانًا بِأَنِ اخْتَلَفَـا فِي الاقْتضاء والإِرْسَالِ عَـلَى قَوْلِ مَالِكٍ ، أَوْ أَصْلاً بِأَنِ انْبَهَمْ الأَمْرُ وَأَعْرِى مِنَ القَرَائِنِ وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ .

⁽١) التاج والإكليل (٥ / ١٠٥) .

⁽۲) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ١٠٦) .

⁽٣) سقط من (ق).

⁽٤) في (ق) : حتى .

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

⁽٦) مناهج التحصيل (٨ / ٣٣٥) .

⁽٧) حاشية الخرشي (٦ / ٢٩) .

وَقَــوْلُهُ : (لَا أُرْسِلُ بِهِ) (١) : أَيْ : حَقَـيقَـةً بِأَنْ تَطَوَّعَ لَهُ ، بِالدَّفْعِ ، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ دَفَعَهُ لَهُ عَلَى وَجْه الوكالة . اهـ . مُرَادُنَا منْهُ واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٦) [١٩] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي « نَوَازِل الفَقيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ الفَقيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ الفَاشِمِ الغَلاَوِيِّ » مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنِ الضَّامِنِ يَقُومُ عَلَى المَضْمُونَ فِي غَيْرِ بَلدَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ لَكَوْنِ الضَّامِنِ قَادِمًا عَلَيْهِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ لِكَوْنِ الضَّامِنِ قَادِمًا عَلَيْهِ وَيَخَافُ إِنْ قَدَمَ قَامَ إِلَيْه صَاحَبُ الْحَقِّ وَيَأْخُذُ منْهُ الدَّيْنَ ؟

فَأَجَابَ : أَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَقِّ الضَّامِنِ فَإِمَّا أَنْ يَقدمَ مَعَهُ بِمَالِهِ أَوْ يُرْسِلُ مَالاً أَوْ يُوسِلُ مَالاً أَوْ يُوسِلُ مَالاً أَوْ يُوكِلُ أَمِينًا وَيَضْمَنُ الأَمِينُ . انْظُر (س) عنْدَ قَوْلِهِ فِي « اللَّخْتَصَر » فِي الضَّمَانِ: (لاَ بِتَسْلِيمِ المَالِ إِلَيْهِ) وَفِي قَوْلِهِ : (وَضَمَنَهُ إِنِ اقْتَضَاهُ لاَ أَرُسِلُ الضَّمَانِ: (اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٧) [٢٠] سُؤَالٌ: عَنِ الحُكْمِ فِي أَجْتِمَاعِ الضَّمَانِ وَالسَّلَفِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : إِنْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَلَيْهِ أَو لِرَبِّ الدَّيْنِ فَلاَ وَجْهَ لِمَنْعِ اجْتِمَاعِهِمَا إِذْ هُوَ مَعْرُوفٌ عَلَى مَعْرُوفٍ ، وَإِنْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ المَضْمُونِ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ لِلضَّامِنِ فَلاَ وَجْهَ لِجَوازِ اجْتَمَاعِهِمَا لَمَا فِيهِ مِنْ سَلَف جَرَّ نَفْعًا ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَفَسَدَتْ بِكَجُعْلِ مِنْ غَيْر رَبَّه لِمَدينه) (٣) .

(من خ) (١) : وَكَذَلِكَ تَبْطُلُ الْحَمَالَة إِذَا فَسَدَتْ [فِي] (٥) نَفْسِها كَمَا إِذَا

⁽۱) مختصر خليل (ص / ۲۱۲) ، وانظر : « مواهب الجليل » (٥ / ١٠٦) و « حاشية الخرشي » (٦ / ٢٩) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٦/ ٣٠).

⁽٥) سقط من (مخ) المطبوع .

أَخَذَ الضَّامِنُ جُعْلاً مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ [أَوْ مِنَ المَدينِ] (١) أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ لأَنَّهُ إِذَا غَـرِمَ رَجَعَ بِمَا [غَرِمَ] (٢) مَعَ زِيَادَةِ الجُعْلِ فَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ لأَنَّهُ سَلَفٌ بِزِيَادَةٍ . اهـ .

وَفِي (ق) (٣) عَنِ الأَبْهَرِيِّ : لاَ يَجُوزُ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ بِجُعْلٍ ، لأَنَّ الضمانَ مَعْرُوفَ وَفِي (ق) كَمَا لاَ يَجُوزُ عَلَى مَعْرُوفَ وَفِعْلِ خَيْرٍ ، كَمَا لاَ يَجُوزُ عَلَى صَوْمٍ وَلاَ على صَلاَةٍ لِأَنَّ طَرِيقَهَا لَيْسَتْ لِكَسْبِ الدُّنْيَا . اهـ .

وَلَأَنَّ الضَّمَانَ أَحَدُ الثَّلاَثَةِ الَّتِي لاَ يَكُونُ إِلاَّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَثَانِيهَا : القَرْضُ ، وثَالِثُهَا : الجَاهُ . انْظُرْ (عبق) (أَنَّ) ، (مخ) . اَهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٨) [٢١] سُوَالٌ عَنْ الحَمَالَة بِدَيْنِ السَّرَفِ أَوِ الغَصْبِ [ق / ٦١٢] هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسدَةٌ ؟

جَـوابُهُ: إِنَّهُا صَحِيحةٌ لأَزِمةٌ بِحُصُولِ أَرْكَانِهَا وَتَوَقَّرُ شُرُوطِهَا الْمُشَارِ إِلَى بَعْضِهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (بِدَيْنِ لأَزِمٍ)(٥) وَبِقَـوْلِهِ أَيْضِبًا : (إِنْ أَمْكَنَ المَنْكُورِ السَّيْفَاوُهُ مِنْ ضَمَانِهِ) ، فَلاَ رَيْبَ فِي دُخُولِ المَسْأَلَةِ فِي ذَلَكَ للُزُومِ الدَّيْنِ المَذْكُورِ المُسْقَاوُهُ مِنْ ضَمَانِه ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فَلاَ خَفَاءَ فِيه ، لَلْمَضْمُونَ وَلِكُونِهَ أَيْضًا يُمْكُنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ ضَمَانِه ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فَلاَ خَفَاءَ فِيه ، وَيَشْهَدُ لَمَا ذَكَرْنَاهُ مَا فِي ﴿ نَوَازِلَ عِج ﴾ وَنَصَّهُ : وَسَئِلَ عَمَّنُ ضَاعَتْ لَهُ أَغْنَامٌ فَيَرُهُ أَخَرَ عَلَيْهَا بِمَنْزِلِ شَخْصٍ فَجَاءَ صَاحِبُها فَوَجَدَهُ بَاعَهَا ، فَتَعَرَّضَ لَهُ غَيْرُهُ وَقَالَ لَهُ : أَتَتَهِمُ فِي سَرِقَة غَنَمَكَ أَخِي ؟ ، وإَذَا ثَبُتَ أَنَّهُ سَرَقَهَا فَأَنَا ضَامِنٌ لَكَ وَقَالَ لَهُ : أَتَتَهِمُ فِي سَرِقَة غَنَمَكَ أَخِي ؟ ، وإَذَا ثَبُتَ أَنَّهُ سَرَقَهَا فَأَنَا ضَامِنٌ لَكَ وَعَلَى المَعْرَضِ بِالضَّمَانِ وَشَهِدَتْ فِيهَا ، فَهِلْ لُو تَرَافَعَا لَحَاكِم وَادَّعَى صَاحِبُهَا عَلَى المُعْتَرِضِ بِالضَّمَانِ وَشَهِدَتْ فِيهَا ، فَهِلْ لُو تَرَافَعَا لَحَاكِم وَادَّعَى صَاحِبُهَا عَلَى المُعْرَضِ بِالضَّمَانِ وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى السَّارِقِ بِمُشَاهَدَةً أَوْ إِقْرَارٍ لَـدَى حَاكِمٍ عَلَى وَجُهِ اللَّكَعَى عَلَيْهِ ، وَسَوَاءً بَيْنَةٌ عَلَى السَّارِق بِمُشَاهَدَةً أَوْ إِقْرَارٍ لَـدَى حَاكِمٍ عَلَى وَجُهِ اللَّذَعَى عَلَيْهِ ، وَسَوَاءً

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) في (مخ) : غرمه .

⁽٣) التاج والإكليل (٥ / ١١١) .

⁽٤) سبقت الإشارة إلى هذه المواضع .

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

كَانَ أَخَاهُ ضَامِنًا ضَمَانًا شَرْعيًا وَيَلْزَمُ مَا ثَبِتَ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الوَجْهِ المَذْكُورِ صَحيحٌ ، وَإِذَا ثَبَتَ عَلَى المَضْمُونِ السَّرِقَةُ غَرِمَ السَّارِقُ عَوَضَ المَسْرُوقِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلُ عَوْدُ المَسْرُوقِ بَعَيْنِهِ ، وَمَا يَدَّعِي عَلَى الضَّامِنِ حَيْثُ غَابَ المَضْمُونُ . اهـ كَلاَمُهُ . وَفِي (ق)(١) عَنِ ابْنِ يُدَّعِي عَلَى الضَّامِنِ حَيْثُ غَابَ المَضْمُونُ . اهـ كَلاَمُهُ . وَفِي (ق)(١) عَنِ ابْنِ يُونُسَ : القَضَاءُ أَنَّ كُلَّ مَا يَلْزَمُ الذَمَّةَ فَالكَفَالَةُ [بِهِ](٢) جَائِزَةٌ فِيهِ ، وأَمَّا الحُدُودُ وَالأَدَبُ [وَالتَّعْزِيرُ](٣) فَلاَ تَجُوزُ الكَفَالَةُ [فيها](٤) . اهـ .

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ لُزُومُ الحَمَالَةِ لِمَنْ تَحَمَّلَ عَنْ شَخْصٍ بِمَا لَزِمَ ذَمَّتُهُ بِغَيْرِ وَجُهُ شَرْعِيٍّ مِنْ غَصْبٍ وَسَرِقَةٍ وَأُخرَى (س) ، (ق) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) التاج والإكليل (٥ / ٩٨) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) في (ق) : التعازير .

⁽٤) في (ق) : فيه .

نَوازِلُ الشَّرِكَةِ والضَّرَدِ

(١٥٨٩) [١] سُــوَالٌ: عَنْ إِخْـوة شُــركَـاءَ بِمـيــرَاث وَادَّعَى أَحَــدُهُمْ الاخْتِصاصَ بِشَيْءٍ ثَبُتَ أَنَّهُ هُو الذِي تَولَّى شِراءه ، أَيَخْتَص بِه أَمْ لا ؟

جَوْبُهُ : سئلَ الحَافظُ ابْنُ الأَعْمَشِ عَنْ الإِخْوَ الشَّرِكَاء بِالمِيرَاتِ كُلُّ وَاحِدُ مِنْهُمْ يُسَافِرُ وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي أَحَدُهُمْ سِلَعًا بِدَيْنِ فِي ذَمَّتِه وَيَقْضِيه وَلاَ أَشْهَدُوا عَلَى عَقْد الشَّرِكَة بَيْنَهُمْ فِي جَمِيعِ مَا مَلَكُوهُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاء إِلاَّ أَنَّ مَنْ نَظَرَ لِحَالِهِمْ وَتَلاَطُهُمْ يُشَبِّهُهُمْ بِالْمُشْتَرِكِينَ ، مَا الحُكْمُ إِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمْ الاخْتصاصَ بِشَيْء وَتَلاَطُهُهِمْ يُشَبِّهُهُمْ بِالْمُشْتَرِكِينَ ، مَا الحُكْمُ إِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمْ الاخْتصاصَ بِشَيْء بَبُتَ أَنَّهُ هُو الذي تَولَّى شِرَاءَهُ مِنْ ربيع وَعَقَارٍ أَوْ دَابَّة أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وقَالَ : إِنَّهُ الشَّرَاهُ لِنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَهُ وَإِنَّ الثَّمَنَ لَنَا الشَّرَاهُ لَنَا اللَّمَنَ لَنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَا وَبَيْنَهُ وَإِنَّ الثَّمَنَ لَنَا الشَّمَنَ لَنَا اللَّمَنَ لَنَا الشَّمَنَ لَهُ مُ وَقَالَ الأَخْرُونَ : إِنَّ ذَلِكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ وَإِنَّ الثَّمَنَ لَنَا عَلَي اللَّهُ مُو الذي تَولَّى شِرَاءَهُ أَوْ ثَبُت ذَلِكَ أَوْ أَقَرَّ الْنَالَ وَاللَّهُ مُو الذي تَولَّى شِرَاءَهُ أَوْ ثَبُت ذَلِكَ أَوْ أَقَرَ النَّيْنَ وَلَكَ أَوْ أَقَرَّ الْنَالَ وَلَالَ اللَّهُمُ وَقَالَ الشَّرَيْتُ لِنَا لِنَعْمِي ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الَّذِي ادَّعَى اشْتراءَ الشَّيْء لِنَفْسِه يُصِدَّقُ إِلاَّ أَنْ تَشْهَدَ بَيْنَة أَنَّهُ الشَّرَاهُ للشَّرِكَة ، وأَمَّا ادِّعَاوُهُ أَنَّ الثَّمَنَ لَهُ فَلاَ يَصْدُقُ فِيه إِلاَّ بِبَيْنَة تَشْهَدُ لَهُ ؟ اشْتَراهُ للشَّرِيكِه ، وأَمْ الشَّيْء المُشتَرى لمُدَّعِيه ويَغْرَمُ نصْفَ الثَّمَنِ لَسَّريكِه ، وهَذَا مَعْنَى كَلاَمِ الشَّيْع خليل : (أَوْ الأَخْذُ لاَئِقُ لَهُ)(١) . اهد . المُرادُ مَنْ كَلاَمِه وفي «نَوازِل الفقيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بكر بْنِ الهَاشِمِ الغَلاَوِيِّ » مَا يَشْهَدُ لذَلكَ وَلَيْظُهُ : وَسَئِلَ عَنْ شَرِيك في الميراث يَشْتَرِي فَرَسَا بدَيْنِ في ذَمَّته ثُمَّ يَنْقُد فيها ويَقُولُونَ لَهُ : إِنَّ الفَرَسَ مُشْتَرِكُ فَيقُومُ الشَّرَكَاءُ في الميراث ويَنْازَعُوهُ في الفَرَسِ وَيَقُولُ الأَجَلِ بَعْضَ المُشْتَرِكُ فَيقُومُ الشَّركاءُ في الميراث ويَنْازَعُوهُ في الفَرَسِ ويَقُولُ ويَقُولُ المَّركِي الفَرَسِ دُونَنَا ، ويَقُولُ الذَمَّة مَا لنَا جَمِيعًا ولا نَظُنُ أَنَّكَ تَطْمَعُ فِي الاسْتِبْدَادِ بِالفَرَسِ دُونَنَا ، ويَقُولُ الذَمَّة مَا لنَا جَمِيعًا ولا نَظُنُ أَنَّكَ تَطْمَعُ فِي الاسْتِبْدَادِ بِالفَرَسِ دُونَنَا ، ويَقُولُ الذَمَّة مَا لنَا جَمِيعًا ولا نَظُنُ أَنَّكَ تَطْمَعُ فِي الاسْتِبْدَادِ بِالفَرَسِ دُونَنَا ، ويَقُولُ الذَمَّة مَا لنَا جَمِيعًا ولا نَظُنُ أَنَّكَ تَطْمَعُ فِي الاسْتِبْدَادِ بِالفَرَسِ دُونَنَا ، ويَقُولُ هُونَ الشَّرَيَتُ لِنَفْسِي خَاصَةً لاَ لِي ولَكُمْ ؟

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١٥) .

فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ يَحْلَفُ الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ مَا اشْتَرَى الفَرَسَ بَيْنَهُمَا ، وَلاَ إِشْكَالَ فِي هَذَا لِأَنَّهُمْ ادَّعُوا أَنَّهُ اشْتَرَى لَهُمْ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ ، وَالأَصْلُ فِي الْيَدِ أَنْ لاَ تَكْسِب إِلاَّ لِنَفْسِهَا ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ هِلاَلِ فِيمَنْ بَاعَ أُصُولَ زَوْجَتِه وَاشْتَرَى مِنْ ثَمَنهَا أَصْلاً ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ اشْتَرَى لزَوْجَتِه أَوْ لِنَفْسِه : إِنَّهُ لاَ حَقَّ للزَّوْجَة إِلاَّ ذَلِكَ الثَّمَنَ لَأَنَّ اليَّدَ لاَ تَكْسِبُ إِلاَّ لِنَفْسِهَا ، وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ حَتَّى يَدُلُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لِغَيْرِهَا لَأَنْ اليَدَ لاَ تَكْسِبُ إِلاَّ لِنَفْسِهَا ، وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ حَتَّى يَدُلُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لِغَيْرِهَا . اهد . بِاخْتِصار .

وكَذَلِكَ مَسَأَلَتُكَ لاَ حَقَّ لِـلشُّرُكَاء إِلاَّ فِي نَـصِيبِـهِمْ مِنَ الثَّمَنِ المَـدْفُوعِ فِي الفَرسِ. اهـ. المُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٠) [٢] سُوَّالٌ: عَمَّنْ هَلَكَ عَنْ وَرَثَةَ وَخَلَفَ مَالا وَلَمْ يَقْـتَسمُوهُ وَكَانَ أَحَدُهُمْ يَتَصَرَّفُ وَيَتَولَّى البَيْعَ وَالشِّرَاءَ فَهَلْ لِلشُّرُكَاءِ حَقٌّ فِيمَا اشْتَرَاهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ اللهِ الدَّيْلَمِيّ أَصَّلاً الوَرْزَارِيّ منْشَأَ عَنْ إِخْوَةَ كَانَ أَحَدُهُمْ يَتَصَرَّفُ وَيَتَوَلَّى البَيْعَ وَالشِّرَاءَ فَهَلْ لإِخْوَتِهِ حَقُّ فِيمَا اشْتَرَى أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقُولِهِ : قَالَ الإِمَامُ ابْنُ أَبِي زَيْد : الإِخْوَةُ إِذَا كَانَ فِيهِمْ الصَّغَارُ وَكَانَ الكَبِيرُ يَتَوَلَّى أَمُورَهُمْ وَيَتَصَرَّفُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَكُلُّ مَا اشْتَرَاهُ فَهُوَ بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَفْظَيَّةٌ ، وَحُكْمِيَّةٌ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩١) [٣] سُؤَالٌ: عَنْ أَخَوَيْن بَيْنَهُمَا مَقَالٌ وَسَافَرَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ الأَخَرَ عَنْ أَخُويْن بَيْنَهُمَا مَقَالٌ وَسَافَرَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ الأَخَرَ عِنْدَ المَال يَخْدَمُهُ وَيَقُومُ بِشُنُونه ، وَقَدَمَ الْمُسَافِر بِمَال حَصَّلَهُ مِنْ صَنْعَةٍ وَغَيْرِهَا هَلْ يَخْتَصُّ بَهُ دُونَ صَاحِبه أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ؟

جَواَبُهُ: سُئِلَ الفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَد بْنِ الحَاجِّ الشَّنْجِيطِيِّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلُه بَعْدَ الحَمْد لله : هَذِهِ الشَّرِكَةُ لاَ أَدْرِي حُكْمها غَيْرَ أَنَّ الأَشْبَه بِالقَوَاعِد أَنْ يَسْتَبِدَ العَامِلُ بِصَنْعَتِهِ أَوْ رَعِيَّتِهِ أَوْ تَعَلَّمِهِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الآخَرُ بِقِيَامِهِ عَلَى مَالِهِ أَنْ يَسْتَبِداً العَامِلُ بِصَنْعَتِهِ أَوْ رَعِيَّتِهِ أَوْ تَعَلَّمِهِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الآخَرُ بِقِيَامِهِ عَلَى مَالِهِ

مِنْ مَالِ الشُّوكَةِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٢) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَيْنِ يَخْدمُ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى قَدْرِ جُهدهِ حَتَّى مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ طَلَّقَ كَيْفَ يَقْتَسمَان ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ فِي الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ: إِنَّ المُرْأَةَ تَأْخُذُ مِـقْدَارَ جَرْبِهَا مِمَّا زَادَ عَلَى يَوْمِ تَزْوِيجِهَا بِحَسَبِ نَظَرِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ فِي ذَلِكَ . اهـ . وَفِي « نَوازِلِ عَلَى يَوْمِ تَزْوِيجِهَا بِحَسَبِ نَظْرِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ فِي ذَلِكَ . اهـ . وَفِي « نَوازِلِ الوَرْزَازِيَ » عَنْ الإِمَامِ ابْنِ العَطَّارِ: مَـنْهَبُ الإَمَامِ مَالِكُ وأَصْحَابِهِ أَنَّ المَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ تَعْمَلُ مثلَ الغَـزُلِ وَالنَّسْجِ وَنَحْوِهِمَا فَإِنَّهَا شَرِيكَةٌ لِلزَّوْجِ فِيمَا نَشَأَ عَنْ كَانَتْ تَعْمَلُ مثلَ الغَـزُلِ وَالنَّسْجِ وَنَحْوِهِمَا فَإِنَّهَا شَرِيكَةٌ لِلزَّوْجِ فِيمَا نَشَأَ عَنْ خَدْمَتِهِمَا أَنْصَافًا بَيْنَهُمَا ، وَكَـذَلَكَ الأُمَّ مَعَ أَوْلاَدِهَا وَالْأَخْتُ مَعَ أَخُواتِهَا وَالْبِنْتُ خَدْمَتِهِمَا أَنْصَافًا بَيْنَهُمَا ، وَنِسَاءُ الحَاضِرَةِ وَالبَادِيَةِ فِي هَذَا سَواءٌ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٣) [٥] سُؤَالٌ :عَنْ شُرَكَاء في دَارِ سَكَنَهَا أَحَدْهُمْ مُدَّةً وَأَعْرَضُوا عَنْهُ فَهَلْ لَهُمْ مُطَالَبَتُهُ بِأَجْرَةِ سُكْنَاهُ فِيهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَقُمُ قَرِينَةٌ عَلَى مُسَامَحَتِهِمْ لَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي « نَوَازِلِ عَج » . اهم . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٤) [٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ بَنَى فِي أَرْضٍ مُشْتَركَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ ٱخْر ، مَا الحُكْمُ في ذَلك ؟

جَـوَابُهُ: إِنَّ الحُكْمَ فِي ذَلِكَ مَا وَقَعَ لاَبْنِ رُشْد فِي كَتَابِ الاسْتَـعْقَاقِ مِنَ «البَـيَانِ» (١) ، وَحَاصِلُ كَلاَمِهِ أَنَّ البَـانِي فِي أَرْضٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكٍ لَهُ لاَ تَخْلُو مِنْ ثَلاَثَةٍ أَحْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ بَنَّى وَشَرِيكُهُ غَائِبٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَبْنِيَ بِحَضْرَتِهِ دُوْنَ إِذْنِ مِنْهُ .

⁽ ١) انظر : « البيان والتحصيل » (١١ / ١٣٧ _ ١٣٨) بمعناه .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَبْنِيَ بِعِلْمِ شَرِيكِهِ وَإِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ .

فَأُمَّـا إِنْ كَانَ بَنَى وَشَـرِيكُهُ غَائِبٌ بِغَيْـرِ إِذْنِهِ وَلاَ عِلْمِهِ فَـيَتَـخَرَّج ذَلِكَ عَلَى وُلَيْن:

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الشَّرِكَةَ بَيْنَهُمَا فِي الأَرْضِ شُبْهَةٌ تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قَدْرُ حَظِّ شَرِيكِهِ مِنْ قَيمَة عَمَلِهِ قَائِمًا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ حَظَّهُ مِنَ النَّفَقَةِ الِّتِي أَنْفَقَهَا أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَلاَ يُزَادُ عَلَيْهِ ، يَقُومُ هَذَا القَوْلُ مِمَّا وَقَعَ لاَبْنِ القَاسِمِ فِي رَسْمِ القُطْعَانِ مِنْ ذَلِكَ فَلاَ يَزَادُ عَلَيْهِ ، يَقُومُ هَذَا القَوْلُ مِمَّا وَقَعَ لاَبْنِ القَاسِمِ فِي رَسْمِ القُطْعَانِ مِنْ فَلَا سَمَاع عِيسَى مِنْ كَتَابِ الشَّرِكَة .

وَالقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ الشَّرِكَةَ لَيْسَتْ بِشُبْهَة ؛ فَلاَ يَكُونُ لَهُ فِيما بَنَى إِلاَّ قِيمَتُهُ مَنْقُوضًا ، وَهُوَ قَـوْلُ أَبْنِ الْقَاسَمِ فِي الْمَسْأَلَةَ الْتِي بَعْد هَذَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِنَاوُهُ بِحَضْسَرَةِ شَرِيكِهِ وَعَلْمِه دُونَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَيَتَخْرَّجُ عَلَى الاَخْتِلاَفِ فِي السَّكُوتَ هَلَ هُوَ كَالإِذْن : إِنْ كَانَ قَدْ مَضَى السَّكُوتَ هَلَ هُو كَالإِذْن اللَّهُ أَذَنَ لَهُ مِثْلَهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلاَّ قَدْرَ حَظَّةً مِنْ ذَلِكَ مَنْقُوضًا ، مِنَ المُدَّةَ مَا يَرَى أَنَّهُ أَذَنَ لَهُ إِلَى مثلها كَانَ عَلَيْهِ قَدْرُ حَظّة مِنْ ذَلِكَ مَنْقُوضًا ، وَيَخْتَلَفُ عَلَى هَذَا القَوْل هَلْ يَكُونُ لَهُ كِرَاءٌ فِي حَصَّتِه لَمَا مَضَى فَي رَوايَة مَنْ المُدَّةَ أَمْ لاَ ؟ ؛ فَـقـيل : إِنَّهُ لاَ كَرَاءَ لَهُ وَهُو قَـوْلُ أَبْنُ القَاسَمِ فِي رَوايَة الْكَرَاء فِي خَلَّهُ مَنْ مَا يَكُونُ لَهُ مَا يَصَى عَنْهُ مَا وَقِيلَ : إِنَّ لَهُ الْكَرَاء بَعْدَ أَنْ يَحْلف أَنَّهُ مَا رَضِي بَتَرْك حَقّه مِنْ عَلَي الْكَرَاء فِي ذَلِك ، وَهُو قَوْلُ عِيسَى بْنِ دِينَار مِنْ رَأْيِهِ فِي أَخْرِ سَمَاعه مِنْ كَتَاب الشَّرِكَة ، وَعَلَى القَول بِأَنَّهُ لَيْسَ كَالإِذْن يَكُونُ لَهُ حَصَّتُهُ لِمَا مَضَى فِي المُدَّ قَولاً الشَّرِكَة ، وَعَلَى القَول بِأَنَّهُ لَيْسَ كَالإِذْن يَكُونُ لَهُ حَصَّتُهُ لِمَا مَضَى فِي المُدَّ قَولاً وَعَلَى القَولُ بِأَنَّهُ لَيْسَ كَالإِذْن يَكُونُ لَهُ حَصَّتَهُ لِمَا مَضَى فِي المُدَّ قَولاً وَعَلَى الْقَولُ بِأَنَّهُ لَيْسَ كَالإِذْن يَكُونُ لَهُ حَصَّتُهُ لِمَا مَضَى فِي المُدَّ وَعُولاً .

وَأَمَّا إِنْ بَنَى بِعِلْمِ شَرِيكِهِ وَأَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَالْحُكُمُ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا سَكَتَ وَلَمْ يَأْذَنْ .

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا رَضِيا بِالمَقَامِ عَلَى الشَّرِكَةِ أَوْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لاَ يَنْقَسِمُ ، وأَمَّا إِذَا

دُعِيَا جَمِيعًا إِلَى المقسْمة وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَنْقَسمُ فَالحُكْمُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي لَا بُنِ القَاسِمِ مُتَّصِلاً [بِهِذَه] (١) . اه . قُلْتُ : وَهُوَ قَوْلُهُ (٢) : وَرَوَى عِيسَى عَنِ ابْنِ القَاسِمِ فَي مَنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فِي أَرْضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِ لَهُ غَائِبٌ فَإِنَّهُمَا يَقْتَسِمَانِ الأَرْضَ ، فَإِنْ حَصِلَ البِنَاءُ أَوِ الغَرْسُ فِيمَا صَارَ لَهُ مِنَ الأَرْضِ كَانَ لَهُ ، وَإِنْ عَصَلَ البِنَاءُ أَوِ الغَرْسُ فِيمَا صَارَ لَهُ مِنَ الأَرْضِ كَانَ لَهُ ، وَإِنْ وَكَانَ عَلَيْهِ مِنَ الكَرَاءِ بِقَدْرِ مَا انْتَفَعَ بِهِ مِنْ حَصَّة شَرِيكِهِ قَبْلَ القسْمة ، وَإِنْ حَصَلَ البِنَاءُ أَو الغَرْسُ فِي نَصِيبِ غَيْرِهِ غَيْرٍ الذي صَارَ فِي نَصِيبِهِ خُيِّرَ بَيْنَ أَنْ عَطِيهُ قِيمَة ذَلِكَ مَنْقُوضًا أَوْ يُسْلِمَ إِلَيْهِ نَقْضَهُ يُنقَلَهُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنَ الكَرَاءِ بِقَدْرِ مَا الْخَائِبِ . يَقْضَهُ يُنقَلَهُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنَ الكَرَاء بِقَدْرِ مَا انْتَفَعَ بِهِ مِنْ نَصِيبِ عَيْرِهِ الْقَائِبِ . يَقْطَهُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنَ الكَرَاء بِقَدْرِ مَا انْتَفَعَ بِهِ مِنْ نَصِيبِ صَاحِبِهِ الغَائِبِ .

قَالَ عِيسَى : قَالَ ابْنُ القَاسِمِ : لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ شَرِيكِهِ لَمْ يَكُنْ لِشَرِيكِهِ كِرَاءٌ لِأَنَّهُ كَالإِذْنِ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : لَمْ يَرَ ابْنُ القَاسِمِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الشَّرِكَةَ بَيْنَهُمَا فِي الأَرْضِ شُبْهَةً لِلْبَانِي [فَيْهِمَا] (٣) قَالَ : إِنَّهُ إِذَا بَنَى وَشَرِيكُهُ غَائِبٌ يَقْ تَسمَانِ الأَرْضَ ، فَإِنْ حَصَلَ البِنَاءُ فَالقَسْمَةُ فِي حَظِّ شَرِيكِه لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلاَّ قِيمَتُهُ مَنْقُوضًا يُرِيدُ : طَالَ زَمَانُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَطُلْ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الاَحْتِلَافَ قَبْلَ هَذَا فِي كُون لِي لِي الشَّرِكَة بَيْنَهُمَا فِي الأَرْضِ شُبْهَةً لِلْبَانِي فِيمَا يَبْنِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : أَنَّ الحُكْمَ يكُونَ الشَّرِكَة بَيْنَهُمَا فِي الأَرْضِ شُبْهَةً لِلْبَانِي فِيمَا يَبْنِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : أَنَّ الحُكْمَ يكُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قِسْمَةً الأَرْضِ . . . إلخ .

قُولُهُ : سَوَاءٌ اتَّفَقَا عَلَى القسْمَة ابْتَدَاءً أَوْ دَعُوا إِلَيْهَا أَوِ اخْتَلَفَا فِيهَا فَدَعَا إِلَيْهَا أَحَدُهُمَا ابْتِدَاءً وَدَعَى الآخر ُ إِلَى أَنْ يَحْكُم بَيْنَهُ مَا فِي الْبِنَاء قَبْلَ القسْمَة وَلاَ أَخْتُلاَفَ إِذَا اجْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَالّذِي اخْتَلاَفَ إِذَا اجْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَالّذِي اخْتَلاَفَ إِذَا اجْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَالّذِي يَأْتِي فِي هَذِهِ المَسْلَة وَعَلَى مَا فِي آخِرِ كِتَابِ الشَفْعَة مِنَ " المُدُونَة " فِي الدَّارِ يَأْتِي فِي هَذِهِ المَسْلَة مِ عَلَى مَا فِي آخِرِ كِتَابِ الشَفْعَة مِنَ " المُدُونَة " فِي الدَّارِ يَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْحَالِ السَّلْعَة مِنَ " المُدُونَة اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْمُؤْمِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْحَلْمُ الْمُؤْمِ الْمُولُونَة الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْحَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْعَلْمُ الْمُؤْمِ الْمُع

⁽١) في « البيان » : بقول مالك .

⁽٢) انظر : « البيان » (١١ / ١٣٩) .

⁽٣) زيادة من « البيان » .

تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَـبِيْعُ أَحَدُهُمَا طَائفَة منْهُـمَا بِعَيْنهَا أَنْ يَشْتَـركَا في البُنْيَان بأَنْ يُعْطِيَ الَّذِي لَمْ يُبِيِّنْ للبَاني منْ قيمته مَنْقُ وضًا قَدْرَ حَظَّه منَ الأَرْض ثُمَّ يَقْتَسمَان بَعْدُ أَوْ يَتْـرُكَانِ ، وَلَوْ بَنَى بإذْن شَرَيكه أَوْ عــلْمه وَهُوَ سَاكَتٌ لاَ يُغَــيّرُ وَلاَ يُنْكرُ عَلَى القَوْل بأَنْ السُّكُوتَ كَالإِذْن فَهُو لَهُ مَا جَميعًا عَلَى مَذْهَب ، وَروَايَتُهُ عَنْ مَالك : إن اقْتَسَمَا فَصَارَ البُّنْيَانُ في حَظِّ شَريكه أَوْ قيمَة حَظِّه منه أَقائمًا إنْ رَضيا بالبَقَـاء عَلَى الشَّركَــة وَكَانَتْ الأَرْضُ لاَ تَنْقَسُمُ إَلاَّ أنْ تَطُــولَ المُدَّةُ إِلَى أنْ يَمْضيَ منْهُمَا مَا يَرَى أَنَّهُ أَذَنَ لَهُ في البنَاء إلَى مثْلهَا فَتَكُونَ القيمَةُ فيه مَنْقُوضًا خلافًا لروايَة المَدَنيِّينَ عَنْ مَالك منْ أَنَّ القيمة لاَ تَكُونُ في ذَلَكَ إلاَّ قَائمًا سَواءٌ طَالَ زَمَانُ ذَلكَ أَمْ قَصُر ، وَإِذَا بَنَى بإِذْنه أَوْ بَعلْمه وَهُ وَسَاكتٌ إِذْ لاَ يكُونُ عَلَى رِوَايَتِهِمْ عَنْهُ لِمَنْ بَنَى قِيمَةُ بُنْيَانِهِ مَنْقُوضًا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ذَلكَ عَلَى غَيْر وَجْه شُبْهَة، وَرِوَايَةُ عِيسَى عَنِ ابْنِ القَاسِم في قَوْله في آخر المَسْأَلَة (١) : [ق / ٢١٤] لَــُوْ كَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرِ شَريكه لَمْ يَكُنْ لشَرَيكه كرَاءٌ لأَنَّهُ كَالإذْن ، خلاَف قَوْله منْ رِوَايَةٍ فِي سَمَاعِـهِ مِنْ كِتَابِ الشَّرِكَةِ وَقَدْ ذَكَـرْنَا ذَلَكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذَه .

وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا مَا رَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنِ ابْنِ القَاسِمِ فيمَنْ بَنَى بِأَرْضِ امْرَأَتِه أَوْ دَارِهَا ثُمَّ يَمُوتُ أَحَدُهُمَا ، قَالَ ابْنُ القَاسِمِ : فَللزَّوْجَ أَوْ لورَثَتِه عَلَى الزَّوْجَةَ أَوْ عَلَى وَرَثَتِهَا قِيمْةُ ذَلِكَ البِنَاءِ مَنْقُوضًا وَإِنَّمَا حَالُهُ فِيمَا يَبْنِي مِنْ مَالُ امْرَأَتِه حَالَ المُرْتَفِقِ بِه كَالْعَارِيّة يَبْنِي فَيها إِلاَّ أَنْ يَكُونَ للْمَرْأَة أَوْ لورَثَتَها بيَنَةٌ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُشْلِعُ فَتَكُونَ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُشْقِقُ فِي عَمَارَة مَا عَمَّرَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ مَالِهَا وَلَمَّا كَانَ يُصْلِحُ فَتَكُونَ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُصْلِحُ فَتَكُونَ أَنْ بَالْهُ وَدَارِهَا وَمَا فِيهَا بِغَيْرِ شَيْءَ وَإِنَّمَا يُعْطِي قِيمَةَ كُلِّ عُمْرَانِ قَاتُمَا عَرَّا بَوْمُ اللهَا وَلَمَّا كَانَ يُحْوَلَ عَمْرَانِ قَاتَمًا مَنْ عَمَّرَ مَواتًا ، أَوْ عَمَرَ بِاشْتِرَاءً ، ثُمَّ يَسْتَحَقُّ ذَلِكَ مِنْ يَده ، فَأَمَّا كُلُّ مَنْ مَالُ أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ فِي مَزَّرَعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ فِي مَزَرَعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ فِي مَزَرَعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ فِي مَزَرَعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ فِي مَوْرَعَةً إِنْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَوْفَقَ فِي مَالَهُ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَوْفَقَ فِي مَا أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَوْفَقَ فِي مَوْرَعَةً أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَوْفَقَ فَي مَا أَوْ غَيْرِهُا أَوْ أَوْمَلَا أَوْ أَوْفَى فَلِي مَا أَنْ أَوْ أَوْمَوا أَوْ أَوْفَلَ فَوْ أَوْلِهَا أَوْ أَوْمَالَ أَوْ أَوْمَا لَكُولُ أَوْمَا أَوْمُ أَوْمُ أَوْمَا أَوْمُ أَوْمَا أَوْمُ أَوْمُ أَوْمَا أَوْ أَوْمَ فَيْ أَوْمَ أَوْمُ أَوْمَا أَوْمُ أَيْمَا أَوْمُ أَوْمَ أَوْمَا أَوْمُ أَوْمَا أَوْمُ أَوْمَ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ فَا أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَلَا أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَلُولُ أَلِكُ مَنْ مَا أَوْمُ أَعْمَا أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَعْمَا أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَعُمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَوْمُ أَعْم

⁽١) البيان والتحصيل (١١/ ١٤٠).

حَيَىاةً أَحَدَهِمَا أَوْ إِلَى أَجَلِ أَوْ إِلَى غَيْرِ أَجَلِ فَعَمَّرَ هَؤُلاَء بِالبِنَاءِ أَوِ الغَرْسِ ثُمَّ خَرَجُوا طَوْعًا قَبْلَ أَجَلِ السُّكُنَى أَوِ العُمْ رَانِ أَوْ أُخْرِجُوا عِنْدَ انْقِضَاءِ الأَجَلِ فَإِنَّمَا يَعْطُونَ قيمَةَ مَا عَمَّرُوا مَقْلُوعًا وكَذَلكَ قَالَ مَالكٌ وَاللَّيْثُ .

ابْنُ رُشْد : قَوْلُه فِي هَذِه الْمَسْأَلَة : وَإِنَّمَا حَالُهُ فِيمَا بَنَى فِي مَالِ امْرَأَتِهِ حَالُ الْمُ تَفْقِ بِهِ كَالْعَارِيَة الَّتِي يَبْنِي فَيهَا هُو بِمَنْزَلَة غَيْرِه إِذَا كَانَ يَرْتَفَقُ بِذَلَكَ فِي أَنَّهُ لاَ تَكُونُ لَهُ إِلاَّ قِيمَتُهُ مَنْقُوضًا سَواءٌ أَذنَتْ لَهُ فِي الْبُنْيَانِ أَوْ لَمْ تَأْذَنْ فِي ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ فِيه ثُمَّ تَقُومُ عَلَيْه بَحِدْثانِ مَا بَنِي لِتَمْنَعَهُ مِنَ الْارْتِفَاقِ إِذْ لاَ يَكُونُ ذَلِكَ لَهَا تَأْذَنَ لَهُ فِيه ثُمَّ تَقُومُ عَلَيْه بَحِدْثانِ مَا بَنِي لِتَمْنَعَهُ مِنَ الْارْتِفَاقِ إِذْ لاَ يَكُونُ ذَلِكَ لَهَا إِلاَّ أَنْ تُعْطَيَهُ قِيمَةَ ذَلِكَ قَائِمًا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لاَ يَرْتَفِقُ بِمَالِهَا فَيَبْنِي فِيهِ فَيتَفَرَّقُ إِلاَّ أَنْ تُعْطَيْهُ وَي ذَلِكَ أَوْ لاَ ؛ فَإِنْ أَذَنَتَ كَانَ لَهُ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَ أَوْ الأَمْرُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ لَهُ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَةُ ذَلِكَ مَا لَهُ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَةُ ذَلِكَ أَوْ لاَ ؛ فَإِنْ أَذَنَتَ كَانَ لَهُ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَ أَوْ قَيمَةُ ذَلِكَ مَا أَنْ فَي مَنْقُوضًا .

وَقُولُهُ : فَأَمَّا كُلُّ مَنْ أَسْكَنَ دَارًا إِلَى قَوْلِه : فَإِنَّمَا يُعْطَوْنَ قِيمَةَ مَا عَمَّرُوا مَعْ فَلُوعًا ، وَكَذَلَكَ قَالَ مَالِكٌ وَاللَيْثُ : يُرِيدُ : سَواءٌ أَذِنَ لَهُ فِي البِنَاء أَمْ لَمْ يُؤْذَنْ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي « الْمُدَوَّنَة » خِلاَفَ مَا حَكَى ابْنُ حَبِيب فِي «اللَّواضِحَة» عَنْ مَالك مَنْ رَواَية مُطْرِف وَابْنِ المَاجِشُونِ مِنَ التَّفْرِقَة بَيْنَ الْإِذْنِ وَعَدَمه . اهد . باخْتَصَّارَ مِنَ الكَتَابِ المَذْكُورِ . انْظُرْ تَقْييدَ أَبِي الحَسَنِ عَلَى كَلاَم « اللَّدَوَنَة » أَشَارَ إِلَيْهَ فِي كَتَابِ الدُّورَ والأَرْضِينِ مِنْهَا عِنْدَ قَوْلِهَا : وَإِذَا انْقَضَى كَلاَمُ لَلَكُورَ أَهُلُ الكَرَاء وَقَدْ أَحْدَثَ المُكْتَرِي فِي الدَّارَ بِنَاءً أَوْ غَيْرَهُ بِمَا يَنْتَفَعُ بِهِ بِأَمْرِ رَبِ لَكَا وَقَدْ أَحْدَثَ المُكْتَرِي أَنْ يَالَمُونَ فِي نَقْضِه قِيمَةٌ فَلَرَبً الدَّارِ أَنْ يُعْطِيهُ لَكَارً وَقَدْ أَحْدَثَ المُكْتَرِي أَنْ يَامُولُ الكَرَاء بِمَا كَانَ فِي نَقْضِه قِيمَةٌ فَلَرَبِ الدَّارِ أَنْ يُعْطِيهُ وَيَعْشَرُ أَمُوه مِنْ غَيْرِ الكَرَاء بِمَا كَانَ فِي نَقْضِه قِيمَةٌ فَلَرَبِ الدَّارِ أَنْ يُعْلِكُ لَا أَعْرَمُ اللَّهُ يَقُولُ لَهُ : لَمْ آذَنُ لَكَ فِي نَفْعِكَ لاَ أَفْ يَامُرُهُ بِقَلْعِ مَا الْمُورُ وَقَلْ لَهُ يَقُولُ لَهُ : لَمْ آذَنُ لَكَ فِي نَفْعِكَ لاَ أَغْرَمُ اللَّهُ يَعْفَعُ وَاللهُ الْعَرْمُ اللهُ الْعَرْمُ اللهُ الْعَرْمُ اللهُ الْ يَنْتَغُعْ بِهِ إِنْ نَقَضَى مِنْ جَصِّ وَطِينِ فَلا شَيءَ لَهُ إِلاَّ أَنْ يكُونَ لَهُ فِيهِ نَفْعُ وَاللهُ الْعَلْمَ وَاللهُ لَعَلَى الْعَلْمَ وَاللهُ الْعَلْمُ وَاللهُ الْعَلَى القَسْمَة ، وَاللهُ العَصْمُ وَاللهُ تَعَالَى وَكَابِ العَالِي قَالَى القِسْمَة ، وَاللهُ الْعَلَى الْقَسْمَة ، وَاللهُ الْعَلَى الْقَسْمَة ، وَاللهُ اللهُ عَالَى القَسْمَة ، وَاللهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ وَاللهُ الْعَلْمُ وَاللهُ الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلْمُ اللّهُ الْعُلْمُ الْعَلَى الْعَلْمُ اللّهُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعُلُولُ اللّهُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ الْعُلَى الْعُلَى الْعَلْمُ الْ

أَعْلَمُ .

(١٥٩٥) [٧] سُوَّالٌ عَنْ: ديار مَاء كُلْ وَاحدَة مَجْرَاهُ عَلَى [٧] (١٥٩٥) الأَخيرَة مَجْرَى مَائهَا عَلَى الزُّفَاق َ [٢] (٢) فِي بِنَاء الأَخيرَة رَبُوةٌ مَنَعَتْ مَاءَهَا مِنَ الخُرُوجِ وَتَوَافَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحد مِنْهُمْ يَسَدُّ مَجْرَى مَائه عَمَّنْ بَعْدَهُ وَيَحْفُرُ لَهُ حُفْرَةً فِي دَارِه ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ بَعْضُهُمْ يَطْلُبُ مَجْرَى مَائه عَلَى صَاحب الأَخيرَة مُدَّعِيًا أَنَّ بَقَاءَ مَائه في دَارَه مُضرُّ به لعَدَم قُدْرَتِه عَلَى إِخْرَاجِهِ مَا الحُكُمُ ؟ وَمَا الحُكُمُ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَتَوَافَقُوا عَلَى ذَلك ؟

جَـوابُهُ: إِذَا تَوَافَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِـد مِنْهُمْ يَسْدُّ مَجْرَى مَـائِه عَمَّنْ بَعْدَهُ وَيَحْفُرُ لَهُ حُـفْرَةً فِي دَارِهِ وَثَبُتَ ذَلِكَ بِالبَيِّنَةِ أَوْ إِقْرارِ فَـلاَ رُجُوعَ لَهُمْ عَنْهُ لِلُزُومِهِ لَهُمْ بِمُجَرَّدِ تَوَافُـقَهِمْ وَتَرَاضِيهِمْ عَلَيْهِ ؟ فَفِي « التَّبْصِرة » : إِذَا كَانَ لِرَجُلِ عَلَى رَجُلُ جَرَى مَاء عَلَى دَارِهِ فَقَطَعَهُ عَنْهُ احْـيتَجَ فِي ذَلِكَ إِلَى قبولِ المَقْطُوعِ عَنْهُ ذَلِكَ رَجُلُ جَرَى مَاء عَلَى دَارِهِ فَقَطَعَهُ عَنْهُ احْـيتَجَ فِي ذَلِكَ إِلَى قبولِ المَقْطُوعِ عَنْهُ ذَلِكَ إِذَا فَعَلَهُ إِحْسَانًا إِلَيْهِ كَالْهِبَةِ الَّتِي يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى قَبُولِ . اهـ .

فَأَنْتَ تَرَى جُعْلَهُ لِذَلِكَ كَالْهِبَةِ الَّتِي يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى القَبُولِ ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ عَفْدُهَا لاَزِمٌ فَلاَ رُجُوعَ للواهب فِيهَا ، وكَذَلك عَيْرُهَا مِنْ سائرِ التَّبَرُّعَات ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ تَوَافُقُ عَلَى ذَلك فَالحُكُمْ فِي ذَلك أَنَّهُمْ يُجْبَرُونَ عَلَى إِخْراجِ مَنْهَا لِيَجْرِيَ مَاءُ كُلِّ عَلَى مَا بَعْدَهُ [ق / مَاء الأَخِيرة فَيَتَعَاونُونَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْهَا لِيَجْرِيَ مَاءُ كُلِّ عَلَى مَا بَعْدَهُ [ق / مَاء الأَخِيرة فَيَتَعَاونُونَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْهَا لِيَجْرِيَ مَاءُ كُلِّ عَلَى مَا بَعْدَهُ أَق / مَاء الأَخيرة فَيَتَعَاونُونَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْهَا لِيَجْرِيَ مَاءُ كُلِّ عَلَى مَا بَعْدَهُ أَق / مَا فِي « التَّبْصِرة » : وأَمَّا القَنَاةُ إِذَا كَانَتْ لِجَمَاعَة فَانْسَدَّتْ ، قَالَ سَحْنُونُ: فَإِنْ جَرَتْ تَحْتَ أَرْبَعِ دُورِ فَالْأَوْلُ يُنكَسُّ مَا فِي دَارِهِ ثُمَّ يُنكَسُ مَعَ الرَّابِعِ لَأَنَّ اللهَ وَالثَّانِي مَعَ الرَّابِعِ لَأَنَّ مَياهُ الدُّورِ كُلُّهَا تَجْرِي فِي القَنَاةِ ، فَإِنْ عَلَى مَعَ الرَّابِعِ لَأَنَّ مَياهُ الدُّورِ كُلُّهَا تَجْرِي فِي القَنَاةِ ، فَإِنْ كَانَ مَياه الدُّورِ كُلُّهَا تَجْرِي فِي القَنَاةِ ، فَإِنْ كَانَ مَياهُ الدُّورِ كُلُّهَا تَجْرِي فِي القَنَاةِ ، فَإِنْ كَانَ مَياهُ الدُّورِ كُلُّهَا تَجْرِي فِي القَنَاةِ ، فَإِنْ

⁽١) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها .

⁽٢) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها.

وَفِي (ق) (١) : القَنَاةُ تَنْسَدُّ فِي أُوَّلُهَا [قَالَ] (٢) : الأُوَّلُونَ يُنَكَّسُونَ أُوَّلاً وَلَا نَكَسَ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَإِنْ انْسَدَّتْ فِي آخِرِهَا نَكَسَ الأُوَّلُونَ مَعَ الآخرِين. اهـ..

وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى إِنْ كَانَ لَهُمْ قُدْرَهُ عَلَى إِزَالَةِ الرَّبُوةِ المَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمُ يَكُنْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَتِهَا _ كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ _ فَالْحُكُمُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يُرْتَكِبُ يَكُنْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَتِهَا _ كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ _ فَالْحُكُمُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يُرْتَكِبُ أَخَفُ الضَّرَريْنِ وَهُو بَقَاءُ مَاء كُلِّ وَاحد فِي دَارِه ؛ إِذْ لاَ رَيْبَ فِي صَغْرِه وَخَفَّتِهِ عَنْ ضَرَر إِبْقَاء مَاء جَميعهم فِي الدَّارِ الآخِرَة ؟ فَفَي (عج) عند قَول الشَّيْخَ عَنْ ضَرَر إِبْقَاء مَاء جَميعهم فِي الدَّار الآخِرَة ؟ فَفَي (عج) عند قَول الشَّيْخِ خَلِيل : (أَوْ لَكَلَيْهُمَا السَّقْيُ مَا لَمْ يَضِرُ الآخَر) (٣) مَا نَصَةً : إِذَا اجْتَمَع ضَرَران ارْتَكَب أَخَفُهُما ، فَإِنْ تَسَاوِيَا فَإِنْ لَمْ يَصْطَلَحَا عَلَى شَيْء بَاعَ الحَاكِمُ عَلَى أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا بِنَظَرِه . اه . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٦) [٨] سُوَّالٌ : عَن الضَّرَر أَيُحَازُ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « المِعْيَارِ » : عَنْ أَبِي رَاشِدٍ : اخْتُلِفَ فِي الضَّرَرِ هَلْ يُحَازُ أَمْ لاَ ؟ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْوالِ :

قِيلَ : إِنَّهُ يُحَازُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا لَهُ فِي كِتَابِ تَضْمِينِ الصَّنَّاعِ مِنَ « المُدُونَةِ » فِي قَوْلِهِ : فَأَمَّا كُوَّةٌ قَدِيمَةٌ أَوْ بَابٌ قَدِيمٌ لاَ مَنْفَعَةَ فِيهِ وَفِيهِ مَضَرَّةٌ بِجَارِهِ فَلاَ يَمْنَعُهُ مِنْهُ ، وَبِهِ قَالَ أَصْبَغ .

القَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ لاَ يُحَازُ ، وَهُوَ قَوْل أَبِي حَبِيبٍ .

القَوْلُ الثَّالِثُ : الفَرْقُ بَيْنَ مَا يَتَزَايَدُ فَلاَ يُحَازُ وَبْيَنَ مَا لاَ يَتَزَايَدُ فَـيُحَازُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي مُزَيِّنِ وَاخْتُلِفَ فِي مُدَّةٍ حَـوْزِهِ عَلَى ثَلاَثَةٍ أَقْوَالِ ؛ فَقَالَ سَحْنُونُ :

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ١٤٧) .

⁽٢) في (ق) : قالوا .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ١٨٩) .

أَرْبَعُ سنينَ وَالْخَمْسُ ، وَقَالَ أَصْبَغ عَشْرُ سنِينَ ، وَقَالَ أَيْضًا : عِشْرُونَ سَنَةً ، وَقَالَ أَيْضًا : عِشْرُونَ سَنَةً ، وَقَالَ أَبْنُ زُرْبِ : خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً . اهـ .

وَالقَوْلُ بِأَنَّهُ عَشْرَةُ أَعْوَامٍ هُوَ الَّذِي بِهِ القَضَاءُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ القَاسِمِ قَالَهُ ابْنُ الهنْديِّ كَمَا في (ح)(١) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٧) [٩] سُؤَالٌ : عَنْ جَارِ المَسْجِدِ أَيَجُوزُ لَـهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِ المَسْجِدِ أَيَجُوزُ لَـهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِ المَسْجِدِ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (ق) (٢): مِنْ « طرر ابن عات » : أَنَّ لِجَارِ المَسْجِدِ أَنَّ يَغْرِزَ خَسَبَةً فِيهِ إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٨) [١٠] سُؤَالٌ: عَنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: ﴿ إِلاَّ بِابًا إِنْ نَكَبَ مَـا قَدرَ مَا يَنْكُبُهُ بِه عَنْ بَابِ الجَارِ)^(٣) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَنْكِبُهُ عَنْهُ قَدرَ مَا يَرَى أَنْ يُزَالَ بِهِ الضَّرَرُ عَنْهُ كَمَا فِي (ح)^(١) اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٩) [١١] سُوَّالٌ: عَنْ سَيْل بَيْنَ أَرَاضِي جَمَاعَة وَتَحَوَّلَ عَنْ مَحَلّهِ إِلَى مَحَلِّ آَخَرَ فَلِمَنْ يَكُونُ ذَلِكَ المَحَلُّ اللَّذِي تَحَوَّلَ عَنْهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَكُونُ لِمَنْ يَلِيهِ مِنْهُمْ ؛ فَفِي (ق) (٥) عَنْ « نَوَازِلِ [ابن] (٢) الحَاجِّ»: المَوْضِعِ اللَّذِي زَالَ عَنْهُ الوَادِي هُوَ لِلَّـذِينَ يَلُونَهُ وَلاَ يَكُونُ مَواتًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مواهب الجليل (٥ / ١٦١) .

⁽٢) التاج والإكليل (٥ / ١٧٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢١٨) .

⁽٤) مواهب الجليل (٥ / ١٧٤) .

⁽٥) التاج والإكليل (٥ / ١٥٠) .

⁽٦) سقط من الأصل.

(١٦٠٠) [١٢] سُوَّالٌ : عَمَّنْ زَادَ فِي دَارِهِ مِنْ بِنَائِهَا زِيَادَةً لاَ ضَرَرَ فِيهَا عَلَى أَحَد تُضِيقُ الطَّريق ، مَا الحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَـوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى المَشْهُورِ وَيَقْضِي بِهَدْمِه لِدُخُولِه فِي قَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلِ : (وَيُهْدُمُ بِنَاءٌ فِي طَرِيقِ وَلَوْ لَمْ يَضُرُ) (١) وَفِي (َح) (٢) . وَعَنِ الشَّيْخِ حَلِيلِ : (وَيُهْدُمُ بِنَاءٌ فِي طَرِيقِ وَلَوْ لَمْ يَضُرُ) (١) وَفِي (َح) (٢) . وَعَنِ الْبَيِّ حَمِّ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ : « مَنِ اقْتَطَعَ مِنْ طَرِيقِ المُسْلَمِينَ أَوْ أَفْنِيَتِهِمْ شَبْرًا مِنَ الأَرْضِ طَوَّقُهُ اللهُ يَوْمَ القيامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » (٣) . المُسَلَّمِينَ أَوْ أَفْنِيتَهِمْ شَبْرًا مِنَ الأَرْضِ طَوَقَهُ اللهُ يَوْمَ القيامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » (٣) . الحَقَّابِ حَمَّى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ بِالْمُقَلِقِ اللهُ وَالمَسَاقِطِ وَجُلُوسِ البَاعَةِ للبَيْعِ الْأَرْبَابِ الدُّورِ بِالانْتَفَاعِ بِالْمَجَالِسِ وَالمَرَابِطُ وَالمَسَاقِطِ وَجُلُوسِ البَاعَةِ للبَيْعِ الْأَوْنِيةِ اللهُ وَالمَسَاقِطِ وَجُلُوسِ البَاعَةِ للبَيْعِ الْأَرْبَابِ الدُّورِ بَالانْتَفَاعِ بِالْمُجَالِسِ وَالمَرَابِطُ وَالمَسَاقِطِ وَجُلُوسِ البَاعَةِ للبَيْكَةُ وَقَالَ : لاَيُعْمِونَ عَلَى النَّاسِ . اهد . وَفِي (ح) (٤) أَيْضًا عَنِ « العَتْبِيةِ » قَالَ أَصْبُغٌ : يُضَيِّ قُونَ عَلَى النَّاسِ . اهد . وَفِي (ح) (٤) أَيْضًا عَنِ « العَتْبِيةِ » قَالَ أَصْبُغٌ : يُضَيِّ فُونَ عَلَى النَّاسِ . اهد . وَفِي (ح) (٤) أَيْضًا عَنِ « العَتْبِيةِ » قَالَ أَصْبُغٌ : يُضَيِّ فَهُ اللهُ الْمَنْ عُنْ يَعْلَى اللهُ عَنْ الرَّجُلُولِ عَلْمَ مَنْ اللهُ عَنْ الرَّعُلُولُ عَلْمُ مُولِا الْمُشْعُ وَلَا الْمَرْبُ فِي الْمَاءُ وَلَا يُصَارِبُهُ وَلاَ الْمَشْعِ عَلَيْهِ بِهِ مَنْ اللهُ عَلَا اللهِ الْمَاءُ وَلاَ يُصَارِبُهُ وَلاَ يُصْرُبُونَ الْمَاعُ اللهِ وَلاَ يُقْمَلُونَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللّهُ عَلْمُ اللّهُ الْمَاءُ وَلاَ الْمَاءُ وَلاَ الْمَلْوَى اللهُ الْمُؤْلِ اللهُ الْمَاءُ وَلاَ الْمَاءُ وَلاَ الْمُؤْلِقُ وَلاَ الْعَلْمُ وَلاَ الْمُؤْلِقُ الْمَاءُ وَلاَ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمَالُولُ اللهُ الْمَاءُ وَلاَ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمُؤْلِولُولُولُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمُؤْلِولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ اللهُ الله

وَفِي (ق) (٥) عَنْ ابْنِ رُشْد : الْقَائِلُونَ بِالْهَدْمِ أَكْتُرُ ، وَالقَوْلُ بِعَدَمِ الْهَدْمِ أَطْهَرُ أَكُ ثَرُ ، وَالقَوْلُ بِعَدَمِ الْهَدْمِ أَظْهَرُ . اهد . وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِلَوْ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَلَوْ لَمْ يَضُر) (١) .

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۱۷) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥ / ١٥٧) .

⁽٣) أخرجه البخارى (٢٣٢١) ومسلم (١٦١٢) من حديث عائشة رضى الله عنها. بلفظ : «من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين » .

⁽٤) مواهب الجليل (٥/ ١٥٤).

⁽٥) التاج والإكليل (٥ / ١٥٣) .

⁽٦) مختصر خليل (ص / ٢١٧) .

٣٢٢ _____ الجزء الثالث

اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠١) [١٣] سُــوَّالٌ: عَنْ مِـقْــدَارِ الطَّرِيقِ إِذَا اخْــتَلَفَ [ق / ٦١٦] الْجِيرَانُ فيها ؟

جَوابُهُ: قَالَ (ق) (١): عَنْ النَّبِيِّ _ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ _ « إِذَا اخْتَلَفَتَ النَّاسُ فِي الطَّرِيقِ فَحَدُّهَا سَبْعَةُ أَذْرُعٍ » (٢) ، وَفِي « نَوَازِلِ الْورزازِيُّ » عَنْ ابْنَ أَبِي زَيْدَ : أَنَّهَا ثَمَانِيةُ أَشْبَارِ ، وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ : « سَبْعَةُ أَذْرُعٍ » قَالَ ابْنُ الْهَنْدِيِّ : " سَبْعَةُ أَذْرُعٍ » قَالَ ابْنُ الْهَنْدِيِّ : إِنَّهُ ضَعِيفٌ (٣) ، وَعَلَى تَقْدِيرٍ صِحَّتِهِ قَالَ الطَّحَاوِيُّ : يُحْمَلُ عَلَى الطَّرِيقِ يُرَادُ ابْتِدَاؤُهَا عِنْدَ إِحْيَاءِ الْمَواتِ . اه .

(١٦٠٢) [١٤] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ لَهُ خَشَبٌ فِي حَـائِطِ رَجُلٍ أَدْخَلَهَا فِيهِ بِإِذْنِهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: مَنْ لَهُ خَـشَبٌ فِي جِدَارِ رَجُلِ أَدْخَلَهَا بِإِذْنِهِ فَوَقَعَ بَيْنَهُمَا شَـخْصٌ فَقَالَ لَهُ: أَخْرِجْ خَشَبَـكَ مِنْ جِدَارِي لَمْ يكُنْ لَهُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الضَّرَرِ، فَإِنْ احْتَاجَ إِلَى جِدَارِهِ لِهَدْمِهِ أَوْ لِنَفْع بِهِ فَهُو أَوْلَى.

قَالَ ابْنُ حَبِيبِ : رَوَى ابْنُ خَوَان. لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ وَلاَ هَدْمُ الْجِدَارِ وَلَوْ طَالَ الزَّمَانُ وَاحْتَاجً إِلَيْهِ وَلاَ لُوَارِثِهِ وَلاَّ مُبْتَاعَ مِنْهُ إِلاَّ أَنْ يَهْدُمَ ، فَإِنْ أَعَادَهُ بَعْد هَدْمه فَلاَ حَقَّ فِيهِ للْمُعَارِ إِلاَّ بِإِذْنَ مُسْتَأْنَف ، وَلَوْ شَرَطَ الرَّجُوعَ مَتَى شَاءَ بَطُلَ الْإِذْنُ قَبْلَ الْعَمَلِ وَبَطُلَ الشَّرْطْ بَعْدَةً . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) التاج والإكليل (٥ / ١٥٢)

⁽٢) أخرجه البخارى (٢٣٤١) ومسلم (١٦١٣) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ مقارب .

قلت : وفي الباب عن ابن عباس ، وجابر رضى الله عنهم موصولاً ؛ ومن حديث عكرمة مرسلاً .

⁽٣) كيف يكون ضعيفاً وهو في الصحيحين ؟!

(١٦٠٣) [١٥] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل يَدْفَعُ عَشْرَةً مِنْ الإِبِل وَلاَّخَرَ عِنْدَهُ مِثْلَهَا وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ مِثْلَهَا لِيَتِجِرَ بِهَا إِلَى أَزُواء فَإِذَا قَدِمَ بِالثَّمَنِ يَأْخُذُ الْمُتَّجِرُكُسُوتَهُ وَيَقْتَسمَان غَيْرَ ذَلَكَ ، هَلْ هَذَا يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (ق) (١) نَاقِلاً عَنْ اللَّخْمِيِّ : الشَّرِكَةُ بِالْعُرُوضِ عَلَى وَجْهَيْنِ إِنَّ كَانَ الْقَصْدُ بَيْعَ أَحَدِهِمَا بِعَرْضِ الْآخَرِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنَّهُمَا لاَ يَتَّجِرَانِ بِأَثْمَانِهِمَا جَازَتْ كَانَ الْقَصْدُ بَيْعَ أَحَدِهِمَا بِعَرْضِ الْآخَرِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنَّهُمَا فِي الشَّرِكَةُ مَبْلَغَ قَيْمَةَ سلْعَته. اهد. الشَّرِكَةُ إِلاَّ أَنَّهَا شَرِكَةٌ فَاسِدَةٌ لأَنَّ الشَّرِكَةَ بِالْعُرُوضِ لاَ وَاحْدَ مَنْهُمَا فِي الشَّرِكَةُ الْأَنَّ الشَّرِكَةَ بِالْعُرُوضِ لاَ وَاحْدَ مَنْهُمَا فِي الشَّرِكَةُ اللَّوَيَّ اللَّوْرَكَةُ بِالْعُرُوضِ لاَ وَاحْدَ مَنْهُمَا فِي الشَّرِكَةُ لأَنَّ السَّرِكَةُ بِالْعُرُوضِ لاَ يَتَجُوزُ إِلاَّ بَعْدَ التَّقْوِيمِ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبِعَيْنٍ وَبِعَرْضٍ وَبِعَرضٍ وَبِعَرضَ وَبَعَرضَ مُطْلَقًا وَكُلْ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ أَحْضَرَ لاَ فَاتَ إِنْ صَحَّتْ)(٢) .

وَفِي ابْنِ سَلَمُون : وَتَجُوزُ الشَّرِكَةُ فِي سَائِرِ الْعُرُوضِ مُطْلَقًا بِالْقيمة مِنْ الْجَانِينِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا . اهد . مَفْهُومُ قَوْلَهِمَا : (بِالْقيمة) أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ تَكُونُ فَاسِدَةً وَلاَ سِيَّمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ (ق) (٣) نَاقَلاً عَنْ « الْاسْتغْنَاء » وَنَصُّهُ: وَمِنْ « الْاسْتغْنَاء » : إِنْ وَقَعَتْ الشَّرِكَةُ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ فُسِخَتْ قَبْلَ الْعَمَلَ ، وَنَصَّهُ : وَمِنْ « الْاسْتغْنَاء » : إِنْ وَقَعَتْ الشَّرِكَةُ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ فُسِخَتْ قَبْلَ الْعَمَلَ ، وَإِنْ عَمِلاً وَفَاتَتْ السَّلْعَتَانِ فَرَأْسُ مَالَ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمَا ثَمَنُ سِلْعَتِه بِقَدْرِ رَبْحِهِ وَوَضِيعَتِه لِأَنَّ شَرِكَتْهِمَا وَقَعَتْ فَاسِدَةً . اهد .

وَنَحْوُهُ لـ (مخ) (٤) بِزِيَادَة أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِه : وَإِنْ فَسَدَتْ فَرَأْسُ مَالَ كُلِّ مِنْ الْجَانِبَيْنِ أَوْ [أَوْ] (٦) عُرِفَ وَإِلاَّ فَقَيمَتُهُ يَوْمَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ [مَنْ] (٥) أَحَدَهما مَا بِيعِ بِهِ الْعَرَضَ [أَوْ] (٦) عُرِفَ وَإِلاَّ فَقَيمَتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ وَالْحُكْمِ [وَالْحُكْمُ فِي الطَّعَانَيْنِ كَــَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَحْصُلُ قَبْلَ ذَلِكَ خَلط] (٧)

⁽١) التاج والإكليل (٥ / ١٢٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢١٤) .

⁽٣) التاج والإكليل (٥ / ١٢٤) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٦/٠٤).

⁽٥) ليست في (مخ) .

⁽٦) في (مخ) : إن .

⁽٧) سقط من الأصل.

وَانْظُرُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ يَوْمَ الْبَيْعِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيمَـتُهُ يَوْمَ الْقَبْضِ كَمَا هُوَ قَاعِدَةُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . الْشَيْعِ الْفَاسِدِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٤) [١٦] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَحْدَثَ مِيزَابًا فِي زِقُاقِ يَضُرُّ تِجَارة هَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ يُزَالُ الْمِيزَابُ وَيُقْطَعُ ضَرَرُهُ كَمَا فِي « الْمِعْيَارِ » عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ تُونُس . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٥) [١٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَحْدَثَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي دَارِهِ وَبَاعَهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِعِهُ عِلْمِهِ بِعِدَ عِلْمِهِ بِعِدَ عِلْمِهِ بِعِدَ عِلْمِهِ بِعِهِ هَلْ يَنْتَقِلُ لِلْمُشْتَرِي مَا كَانَ لَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي ﴿ التَّوْضِيحِ ﴾ : وَمَنْ بَاعَ دَارَهُ وَقَدْ أَحْدَثَ جَارُهُ عَلَيْهِ مُطَّلَعًا أَوْ مَجْرَى مَاء أَوْ خَيْرِهِ مِنْ الْضَرِرِ فَقَالَ مُطْرَفُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ : إِنْ كَانَ الْبَائِعُ لَمْ يَقُمْ فِي ذَلَكَ حِينَ بَاعَهَا فَلاَ قَيَامَ لِلْمُشْتَرِي ، وَلَوْ كَانَ قَدْ قَامَ يُخَاصِمُ فَلَمْ يَتِمْ الْحُكْمُ لَهُ حَتَّى بَاعَ فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَقُومَ وَيَحِلَّ مَحَلَّهُ .

وَفِي « أَحْكَامِ ابْنِ بَطَّال » : مَعْنَاهُ أَنَّ الْحَاكِمَ قَضَى بِهِ وَأَعْذَرَ وَبَقَى التَّسْجِيلُ وَالإِشْهَادُ وَلَوْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ المدافِع وَ [الْحِجَجِ] (١) لَمْ يَجُز الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ (٢). اه. .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ فِي أُرْجُوزَتِهِ (٣): وَهَنْ رَأَى بُنْيَانَ مَا فيه ضَرَرُ

وَلَمْ يَقُمْ مِنْ حِينِهِ بِمَا ظَهَرَ

⁽١) في الأصل: الحجر.

⁽٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ١٦٢) .

⁽٣) انظر : « شرح ميارة » (٢ / ٤٢٣) .

حَتَّى رأَى الْفَرَاغَ مِنْ إِتْمَامِهِ

مكَّنَ بِالْيَمِينِ مِنْ قِيَامِهِ

فَإِنْ بِيعَ بَعْدُ بِلاَ نِزاع

فَلاَ قِيَامَ فِيهِ لِلْمُبْتَاعِ

وَإِنْ يَكُنْ حِينَ الْخِصَامِ بَاعَا

فَالْمُشْتَرِي يَخْصِمُ مَا اسْتَطَاعَا . اهـ .

ابْنُ عَرَفَةَ : وَإِنْ بَاعَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ فَفِي صِحَّةِ قِيَامِ الْمُبْتَاعِ عَلَى الْمُحْدِثِ وَمَنْزِلَتِهِ مَنْزِلَة الْبَائِعِ وَلَغْوُ قِيَامِهِ [ق / ٦١٧] عَلَيْهِ .

ثَالثُهَا: إَنَّمَا لَهُ الرَّدُّ عَلَى الْبَائِعِ، وَهُو لَابْنِ حَبِيبِ عَنْ سَحْنُونَ، وَمُتَقَدِّمُ قَوْلُ الْأَخَوَيْنِ، وَقَوْلُهَا فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لَمُشْتَرِيهِ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ، فَإِنْ رَدَّ فَلَبَائِعِهِ الْقَيَامُ بِهِ ؛ كَذَا أَخَذْتُهُ عَمَّنْ أَرْضَى مِنْ لَمُشْتَرِيهِ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ، فَإِنْ رَدَّ فَلَبَائِعِهِ الْقَيَامُ بِهِ ؛ كَذَا أَخَذَتُهُ عَمَّنْ أَرْضَى مِنْ شَيُّ وَخَنَا أَنَّهُمَا ثَلاَثَةُ أَقُوال ، وتَأَمَّلْتُ قَوْلَ الْأَخُويْنِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَائِعَ بَاعَ بَعْدَ عَلْمَ هُ فِي سُقُوطِ الْقِيامِ بِهِ عَلْمَ أَنْ الْمَائِعُ بَعْدَ الْمَائِقِ مَا لَهُ يَعْمُ فِي هُ وَهَذَا لاَ يَخْتَلِفُ فِي سُقُوطِ الْقِيامِ بِهِ فَتَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٦) [١٨] سُـؤَالٌ : عَمَّن اشْتَرَى خَـرِبَةً وَجَـهَلَ مَجْـرَى مَاثِهَـا وَأَرَادَ إِخْرَاجَ مَاثِهَا عَنْهَا مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمعْيَارِ » : وَسُئِلَ يَحْيَى عَنْ دُورٍ تَهَدَّمَتْ وَعَفَت وَجُهِلَتْ مَجَارِي سُقُفِهَا فَبَنَى رَجُلٌ تِلْكَ الْعَرْصَةَ ؟

فَأَجَابَ : الْبَيْنَةُ عَلَى الْبَانِي أَنَّهُ كَانَ مَـجْرَاهُ حَـيْثُ أَجْرَاهُ وَإِلاَّ رَدَّهُ فِي دَارِ نَفْسه. اهـ . الْمُرَادُ منْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٧) [١٩] سُؤَالٌ: عَنْ الضَّرر إَذَا جُهِلَ قِدَمُهُ مِنْ حُدُوتِهِ مِا الْحُكْمُ فِي

ذَلك ؟

جَـوَابُهُ: قَالَ فِي « التَّبْصرَةِ » : وَإِذَا جُهِلَ الضَّررُ فَلَمْ يُعْلَمْ أَقَدِيمٌ هُوَ أَمْ حَادِثٌ فَهُـوَ عَلَى الْقَدَمِ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ مُحْدَثٌ ، وَذَكَرَ ابْنُ زِيَاد فِي « أَحْكَامِه » وَابْنُ الْهِنْدِيِّ فِي « وَثَائِقِهِ » أَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ مُحْدَثٌ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ قَدِيمٌ وَبِهِ الْحُكْمُ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَــوَابُهُ: قَالَ فِي « الْمِعْيَارِ » : وَسُئِلَ ابْنُ رُشْدُ عَمَّنْ لَهُ دَارٌ وَحِيطَانُهَا تُجَاوِرُهَا عَرْصَةٌ أَرَادَ صَاحِبُهَا بِنَاءَهَا دَارًا ، هَلَ لَهُ أَنْ يَلْصِقَ حِيطَانَهَا بِحَائِطِ الدَّارِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ يَكُنْ لَهُ فِي الْحِيطَانِ شَيْءٌ فَلَيْسَ لَهُ الْانْتَفَاعُ بِأَنْ يَسْنِدَ بَنْيَانَهُ إِلَيْهَا أَوْ يَغُورَ فِيهَا خَـشَبَةً إِلاَّ بِإِذْنِ مَنْ لَهُ الدَّارُ ، وأَمَّا ضَمَّ حَيطَانِهَا إِلَيهَا إِذَا لَمْ يَضُرُ بِهَا فَذَلِكَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

(١٦٠٩) [٢١] سُوَّالٌ: عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ أَعْطَاهَا أَحَدُهُمَا لِمَنْ يَطْرُدُ عَلَيْهَا الْوَحْشَ بِغَيْرِ إِذْن شَرِيكه فَمَاتَتْ أَيَضْمَنُ نَصِيبً شَرِيكِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : سَئِلَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ ؟ فَإِنَّ كَانَ الْعُرْفُ جَارِيًا بِذَلِكَ فَلاَ ضَمَانَ وَإِلاَّ فَالَضَّمَانُ ثَابِتٌ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٠) [٢٢] سُوَّالٌ: عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى مِنْ ٱخْرَ نصْفَ فَرَسٍ وَسَافَرَ عَلْهُمَا أَمْ لَا ؟ عَلَيْهَا سَفَرًا مَمْنُوعًا فَعَطَبَتْ مِنْهُ أَيَضْمَنُ نَصِيبَ الْبَائِعِ مِنْهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمِعْيَارِ » : وَسَئِلَ عَنْ رَجُلٍ ابتاعَ مِنْ رَجُلٍ نِصْفَ فَرَسٍ

فَبَقَيَتْ بِيدِ الْمُشْتَرِي زَمَانًا ثُمَّ إِنَّ الْمُبْتَاعَ الْمَذْكُورَ رَكِبَهَا فِي سَفَرٍ مَمْنُوعٍ فَعَطَبَت مِنْهُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا نِصْفُ الْفَرَسِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ ضَامِنٌ له وَيَغْرَمُ قَيمَتَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ سَافَرَ بِهَا سَفَرَه ذَلِكَ بِإِذْنِ شَرِيكِه أَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا يَكُونَ سَافَرَ بِهَا السَّفَرِ فَإِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ . آهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١١) [٢٣] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا علَيْهَا أَجْنَبِيًّا يُسَابِقُهَا مَعَ غَيْرِهَا فَتَعَيَّبَتْ أَوْ هَلَكَتْ هَلَ يَكُونَ هُوَ وَالْأَجْنَبِيُّ مُتَعَدِّيًا أَمْ لاَ؟

جَــوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقـيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَـدَ بْنِ الْحَاجِّ الشَّنْجِيطِيُّ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَـوْلِهِ : إِنْ كَانَ ذَلِكَ عُرْفُ الْبَلَدِ فَلاَ ضَمَانَ لِأَنَّ الْعُـرْفَ كَالشَّرْطِ اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٢) [٢٤] سُؤَالٌ: عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْهَا وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبً شَرِيكِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ أُخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَلَهَبَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ وَالْفَقِيهُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ إِلَى عَدَمِ ضَمَانِهِ عَمَلاً بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالشَّيْخِ خَلِيلٍ وَاللَّفْظُ لاَبْنِ الْحَاجِبِ (١) : وَعَلَى الْمَشْهُورِ لاَ يَسْتَأْذِنُ الشَّرِيكُ وَلَهُ أَنْ يَضَمَّ وَيَبِيعَ وَيُسَلِّمَ . اهم . قَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفُ : اللَّهُمَّ إِلاَّ يَشَمَّ وَيَسَلِّم . اهم . قَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفُ : اللَّهُمَّ إِلاَّ يَشِيعَ مَمَّنْ هُو مَعْرُوفٌ بِالتَّعَدِّي وَعَدَمِ الْإِنْصَافِ وَلاَ تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ ، فَر يَبِيعَ مَمَّنْ هُو مَعْرُوفٌ بِالتَّعَدِي وَعَدَمِ الْإِنْصَافِ وَلاَ تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ ، فَحَينَئِذ يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْبَيْعِ وَالتَسْلِيمَ فَلاَ ضَمَانَ فَحَينَ لِهُ كَمَا هُوَ الْمُسْلِيمَ فَلاَ ضَمَانَ رَضَى الله عَنْ المُسْرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ وَكَفَى بِهِمَا حُجَّةً . اهم الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ رَضَى الله عَنْهُ . اللهُ عَنْهُ .

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ إِلَى ضَمَانِهِ لِنَصِيبِ شَرِيكِهِ ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ أَنْصَافًا وَهِي بِيدِ أَحَدِهِمَا فَبَاعَ مِنْ رَجُلٍ

[.] (7/4) (9/4) (1/4) (1/4) (1/4)

أَخَرَ رَبُعَهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِئْدَانِ شَرِيكِهِ وَدَفْعِهَا لِلْمُبْتَاعِ [ق / ٦١٨] فَمضَى بِهَا فَتَلفَتْ عِنْدَهُ بِأَمْرٍ مِنْ اللهِ تَعَالَى ، فَقَالَ : أَمَّا بَيْعُهُ لِلرَّبُعِ فَهُو نِصْفُ نَصِيبِهِ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ وَإِنَّمَا تَعَدَّى فَهُ وَإِنَّمَا تَعَدَّى ضَفَ بَوَ فَعِهَا لَهَ لَهَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ ؛ إِذْ مِنْ حَقِّ شَرِيكِهِ أَنْ لاَ تَعَدَّرُجَ هَذَهُ الأَمَانَةُ عَنْ يَدِ هَذَا الْمُؤْتَمَن ، فَلَمَّا تَعَدَّى ضَمَن نِصْفَ شَرِيكَهُ . المُرَادُ مِنْ كَلاَمِه .

ويَشْهَدُ لذلك أَيْضًا مَا ذكرَهُ غَيْرُ وَاحد مِنْ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عِنْدَ قَوْله : (وَلَهُ أَنْ [يَقْسِمَ] (١) يَبِيعَ وَيُسلِّمَ) (١) وَلَقْظُهُ : قَالَ فِي « الذَّخِيرَةَ » (٣) : إِذَا كَانَا شَرِيكُيْنِ فِي حَيْوَانَ مَثَلاً بِمِيرَاتْ أَوْ غَيْرِهِ [فَلاَ] (٤) يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ كَانَا شَرِيكُهِ ، فَلَوْ بَاعَ نَصَيبَهُ وَسَلَّمَ الْجَمِيعَ للْمُشْتَرِي بَغَيْرِ إِذْن شَرِيكَهِ فَمُقْتَصَى الْقُوَاعِد [أَنَّهُ] (٥) يَضْمَنُ ، وَبِه أَفْتَى شُيُوخُنَا وَالشَّافِعيَّةُ لأَنْ أَحْسَنَ أَخُولَكُ أَنْ يَكُونَ وَ فِي الأَمَانَة] (٦) كَالْمُودِعَ [عِنْدَهُ] (٧) وَالْمُودَعُ إِذَا وَضَعَ يَدَ الْأَجْنَبِيِّ [عَلَى الْوَدِيعَة] (٨) [يَضْمَنُ] (٩) بِتَعَدِّيهِ أَنْظُرْ (س) وَ (عج) الأَجْنَبِيِّ [عَلَى الْوَدِيعَة] (٨) [يَضْمَنُ] (٩) بِتَعَدِّيهِ أَنْظُرْ (س) وَ (عج) وَ (منهُ) فِي « كَبِيرِهِ » قَالَ (عج) أَيْضًا : قَوْلُهُ : (فَلاَ يَجُوزُ لاَ حَدهما أَنْ يَتَصَرَّفَ) أَيْ : فِي جُزْء مِنْ أَجْزَاء الْمُشْتَرِكُ فِيهِ لأَنَّ كُلَّ جُزْء مِنْهُ بَيْنَهُما فَتَصَرَّفُ فِيهِ يُؤَدِّي إِلَى التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . اهـ .

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) مختصر خليل (ص / ١٩٩).

⁽٣) انظر : « الذخيرة » (٨ / ٦٦) .

⁽٤) في « الذخيرة » : لا .

⁽٥) في « الذخيرة » : أن الشريك .

⁽٦) سقط من الأصل .

⁽٧) سقط من الأصل.

⁽A) سقط من « الذخيرة » المطبوع .

⁽٩) في « الذخيرة » : ضمن

ابْنُ عَرَفَةَ وَفِيهَا مَعَ غَيْرُهَا مَنْعُ أَحَد الشَّرِيكَيْنِ بِمُجَرَّدِ الْمِلْكِ فِي شَيْءٍ تَصَرُّفِهِ فِي مِنْ دُونِ إِذْنِ شَرِيكِهِ لِمَلْزُومِيَّةِ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . اهـ.

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ ضَمَانَهُ لِنَصِيبِ شَرِيكِهِ فِي الْفَرَسِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَهُوَ اللّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا _ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ _ فِي ﴿ نَوَازِلِهِ ﴾ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٣) [٢٥] سُوَّالٌ: عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي عَبْد ضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّهَ وَعَيَّبَ وَهَرَبَ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: أُخْتُلِفَ فِي كُون تَصَرُّف أَحَد الشَّرِيكَيْنِ كَغَاصِبِ أَمْ لا ؛ سَمِعَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَيْسَ لَمَالِكَ جُزْءِ عَبِد ضَرَّبُهُ بِغَيْسِ إِذْنِ شَرِيكِهِ ، وَإِنْ فَعَلَ ضَمَنَهُ إِلاَّ فِي ضَرْبِ أَدَبٍ وَقَالَ سَحْنُونُ : يَضْمَنُهُ مُطْلَقًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٤) [٢٦] سُوَّالٌ: عَنْ فَرَس بَيْنَ اثْنَيْنِ قَطَعَ أَحَدُهُمَا أُذُنَهَا مَثَلاً هَلْ يَكُونُ الأَرْشُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْر أَنْصبَائهما أُوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَائِهِمَا ؛ فَفِي « الْمُدُوَّنَة » : وَإِنْ نَكَحَهَا بِعَبْد فَجَنَى عَلَيْهِ جَنَايَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ فَأَرْشُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا قَالَ أَبُو لَكَحَهَا بِعَبْد فَجَنَى عَلَيْهِ جَنَايَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ فَأَرْشُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : لأَنَّ مَا يَنْشَأُ عَنْ الرُّقِبَةِ كَالرِّقبَةِ . اه. . وَمَنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا إِذَا قُتلَتْ أَنَّ اللَّهُ الْحَسَنِ : لأَنَّ مَا يَنْشَأُ عَنْ الرُّقبَةِ كَالرِّقبَةِ . اه. . وَمَنْ الْمُعْلُومِ أَنَّهَا إِذَا قُتلَتْ أَنَّ اللّهُ الْقَيمَةَ تَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ حَصَصِهِمَا فَكَذَلِكَ الأَرْشُ ، وَلاَ يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ لَهُ عَلَيْهُ وَلَا يَخْتَصُ بِهِ مَنْ لَهُ عَلَيْهُ وَلَا يَعْبَارُ عَلَى ذَلِكَ . اهـ . وَاللهُ عَبَارُ عَلَى ذَلِكَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٥) [٢٧] سُؤَالٌ: هَلْ يَجُوزُ لأَحَد أَنْ يَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ

⁽١) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها

مِنْ مَالِ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى كَانُون وَاحِد أَمْ لاَ يَجُوزُ ذَلكَ لَهُ ؟

جَــواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ إِذْن فِي ذَلِكَ عَـامٌ أَوْ خَاصٌ كَـمَا فِي « الأَجْـوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ» . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٦) [٢٨] سُؤَالٌ : عَـنْ زَوْجَيْنِ مُشْـتَركَـيْنِ فِي مَال وَفَـوَّتَهُ الزَّوْجُ مَعَ حُضُور زَوْجَته وَسُكُوتهَا ثُمَّ قَامَتْ بَعْدَ ذَلكَ تَطْلُبُ حَقَّهَا هَلْ لَهًا ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَـوابُهُ: سُئل عَنْ ذَلِكَ الورزازيُّ فَأَجَـابَ بِقَوْله: قَالَ الإِمَامُ سَيِّدِي عَبْدُ الرَّحْمَةِ التَّاوِغِدِيُّ: إِنْ كَانَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ الْمَوَدَّةَ وَالرَّحْمَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الرَّحْمَةِ التَّاوِغِدِيُّ: إِنْ كَانَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا أَكَلَ مِنْ مَالِهَا وَهِيَ سَاكِتَةٌ ، إِلاَّ أَنْ يَبِيعَ بِالشَّمَنِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا أَكَلَ مِنْ مَالِهَا وَهِيَ سَاكِتَةٌ ، إِلاَّ أَنْ يَبِيعَ بِالشَّمَنِ الْكَثيرِ وَتَزْعُمُ أَنَّهَا إِنَّمَا تَرَكَتْهُ فِي يَلَده عَلَى وَجَه الأَمَانَة فَتَلَحْلفُ عَلَى ذَلِكَ وَتَشْعَرِ وَتَزْعُمُ أَنَّهَا إِنَّمَا تَرَكَتْهُ فِي يَلِده عَلَى وَجَه الأَمَانَة فَتَلَحْلفُ عَلَى مَنْ مَالِهَا . وَتَشْتَحِقُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِسَمَّنْ يَسْطُو عَلَيْهَا وَيَقْهَرَهَا فَلَهَا كُلُّ مَا أَكُلَ مِنْ مَالِها .

(١٦١٧) [٢٩] سُوَّالٌ: عَنْ فَرَس مُشْتَركَة وَرَكَبَهَا أَجْنَبِيٌّ بإِذْن أَحَد الشُّركَاء وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ الرَّاكِبُّ أَوْ مِنْ الشَّرَيك أَوْ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهَمَا ؟

جَوابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَلَفْظُهُ : وَسُتُلَ عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرَكَبَ أَجْنَبِيٌّ عَلَيْهَا بِحَضْرَةٍ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْعَادَةَ إِذَا كَانَتْ جَارِيَةً بَيْنَ تلْكَ الْقَبِيلَة بِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَرْكَبُ خَيْلُ الْبَعْضِ قِيلَ : إِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَى الأَجْنَبِيِّ الَّذِي رَكِبَ الْفَرَسَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ خَيْلُ الْبَعْضِ قِيلَ : إِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَى الأَجْنَبِيِّ الَّذِي رَكِبَ الْفَرَسَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْعَدُوُّ فَنَزَلَ الْبُنُ الْحَاجِّ فِي « نَوَازِلَهِ » حَيْثُ قَالَ : مَنْ رَكَبَ فَرَسَ غَيْرِهِ فَضَيَّقَ بِهِ الْعَدُوُّ فَنَزَلَ الْبُنُ الْحَاجِ قَلَيْهِ لأَنَّ الْعَادَةَ كَالْوِكَالَةِ . اهـ . مِنْ « التَّاجِ وَالإِكْلِيلِ »(١).

وَأَمَّا إِنْ لَمْ تَكُنْ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِذَلِكَ فَالضَّمَانُ عَلَى الأَجْنَبِيِّ وَحْدَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بِإَذْنِ مِنْ الشَّرِيكِ الْحَاضِرِ فَيَشْتَرِكَانِ فِي الضَّمَانِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ كُللٌّ مِنْهُمَا يَكُونَ بِإِذْنِ مِنْ الشَّرِيكِ الْحَاضِرِ فَيَشْتَرِكَانِ فِي الضَّمَانِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ كُللٌّ مِنْهُمَا

⁽۱) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ١٩٠) .

يَعِيــرُ الْفَرَسَ لِمَنْ شَــاءَ بِغَيْرِ [ق / ٦١٩] إِذْن شَــرِيكِهِ وَجَرَتْ عَــادَتُهُمْ بِهِ فَلاَ ضَمَانَ عَلَى أَحَدِ مِنْهُمْ . اهــ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٨) [٣٠] سُوَّالٌ: عَنْ فَرَس بَيْنَ شَرِيكَيْنِ أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِلْٱخَـرِ فِي رِيَاضَتِهَا وَضَرْبِهَا لِلَّأَجْلِ ذَلكَ وَمَاتَتْ هَلْ عَلَيْه ضَمَانٌ فِي ذَلَكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : وَإِذَا ضَرَبَ الْمُكْتَرِي الدَّابَّةَ أَوْ كَلَمَهَا فَأَذْهَبَ عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَ لِحْيَتَهَا ضَمِنَ ، وَالرَّائِضُ مِثْلُهُ ، وَلَـوْ ضَرَبَهَا لَمْ يَضْمَنْ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

أَوْ الْمَارَ اللهِ اله

جَوابُهُ: مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَلَفْظُهُ: وَسُئِلَ عَنْ الشَّرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا بَعْضَهُ بِمَوْضِعِ آخَر بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ وَأَتَى بِالثَّمَنِ وَقَالَ لَهُ شَرِيكُهُ: رُدْ إِلِيَّ فَرَسِي وَإِلاَّ ضَمِنْتَهُ ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وَكَيْفَ لَوْ أَذِنَ لَهُ فِي النَّمَنِ فَلَا تُمْنِ فَلَا لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وَكَيْفَ لَوْ أَذِنَ لَهُ فِي النَّمَنِ فَلَا يَعْدُر بِعَيْرِ إِنْ يَشْتَرِكَ مَعَهُ فِي التَّمَنِ بِقَدْرِ الْبَيْعِ فَلَا يَا إِنَّمَا بِعْتُ سَهْمِي فَقَطْ ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ يَضْمَنُ إِذَا بَاعَ الْفَرَسَ لِظَالِمٍ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ الشَّرِيكُ مِنْ نَصِيبِهِ تَمكُنَّا شَرْعِيًّا وَإِلاَّ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ الشَّرِيكِ غَيْرِ الْبَائِعِ هَلْ يَدْخُلُ فِي الثَّمَنِ مَعَ الشَّرِيكِ الْبَائِعِ أَمْ لاَ ؟

فَجَوَابُهُ _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ مَعَهُ لِقَوْلِ ﴿ الْمُدُوَّنَةِ ﴾ فِي كِتَابِ الصَّلْحِ فِي عَبْدِ بَيْنَهُمَا بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ بِمَا شَاءَ : فَلاَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْآخَرُ . الصَّلْحِ فِي عَبْدِ بَيْنَهُمَا بَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٠) [٣٢] سُؤَالٌ: عَنْ شَخْصَيْنِ عِنْدَ كُلِّ وَاحِد عَدْل شم وأَرادَ الشَّرِكَةَ بِهِمَا ،فَعَقَدَا شَرِكَتَهُمَا عَلَى أَنَّ عَلَى أَحَدَهِمَا الْمَشْيُ إِلَى سقرى فَيَتَوَلَّى حَفْظَهُ وَكُلْفَتَهُ وَبَيْعِه فِي سقرى وَالْإِنْيَانُ بِثَمَنه إِلَى صَاحِبه فِي الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ جَالسًا فيه يَنْتَظِرُهُ فَرَضِي بِذَلكَ ، وَعَلَى هَذَا عَقَدَا شَرِكَتَهُمَا فَهَلْ شَرِكَتُهُمَا صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ؟ وَهَلْ للمُسَافِرَ بِالْحَمْلِ أُجْرَةٌ فِي ذَلكَ ، وَفِي حِفْظِه وَتَوْلِيَتِه لِبَيْعِهِ وَإِنْيَانِه بِثَمَنِه، أَوْ لاَ أُجْرَةَ لَهُ إِنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ فَاسِدَةٌ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الشَّرِكَةَ فِي سَائِرِ الْـعُروضِ لاَ تَجُوزُ إِلاَّ بَعْدَ تَقْوِيمٍ عَرَضِ كُلِّ مِنْ الشَّرِيكُينِ وَتَعْتَبَرُ حَيَنئذَ بَيْنَهُمَا بِقَيـمَة عَرَضِ كُلِّ مِنْهُمَا يَوْمَ الْاَشْتِرَاكِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (١) : وَبِعَيْنٍ [وَبَعْرض] (٢) وَبِعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا ، ،كُلُّ بِالْقِيمَةِ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (١) : مَحَتَّ) (٣) . اهـ .

وَنَحْوُهُ لَابْنِ سَلَمُونَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَتَجُوزُ شَرِكَةُ الْعُرُوضِ مُطْلَقًا بِالْقِيمَةِ منْ الْجَانبَيْن أَوْ منْ أَحَدهما . اهـ .

قُلْتُ : مَفْهُومُ قَوْلِهَمِا : (بِالْقِيمَةِ) : أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ تَكُونُ فَاسِدَةً وَلاَ سِيَّمَا ، صَرَّحَ بِذَلِكَ (ق) (٤) ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَمِنَ «الاِسْتِغْنَاءِ»: إِنْ وَقَعَتْ الشَّرِكَةُ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ فُسِخَتْ قَبْلَ الْعَمَلِ .

وَإِنْ عَمِلاً وَفَاتَتِ السِّلْعَتَانِ فَرَأْسُ مَالِ كُلِّ وَاحِد مِنْهُـمَا ثَمَنُ سِلْعَتَـه بِقَدْرِ رِبْحِهِ وَوَضِيعَتِهِ ؟ لأنَّ شَرِكَتَهُمَا فَاسِدَةٌ . اهـ . وَنَحْوُهُ بِزِيَادَةٍ لـ (مخ) (٥٠) أَشَارَ

⁽۱) يعنى خليل في « مختصره » .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢١٤) .

⁽٤) التاج والإكليل (٥ / ١٢٤) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٦/٤٠).

إِلَيْهِ بِقَـوْلِه : وَإِنْ فَسَدَتْ فَرَأْسُ مَـالِ كُلِّ مِنْ الْجَانِبَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَـا مَا بِيعَ بِهِ الْعَرَضُ إِنَّ عُرِفَ وَإِلاَّ فَقِيمَتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ ، أَنظرَ إِذَا لَمْ يَعْلَمَ الْبَيْعُ الظَّاهِرَ أَنَّهُ تَعْتَبَرُ وَلَعْرَضُ إِذَا لَمْ يَعْلَمَ الْبَيْعُ الْفَاهِرَ أَنَّهُ تَعْتَبَرُ وَلَنظرَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ يَوْمَ الْقَبْضِ . الْقَبْضِ . الْقَبْضِ . اللهَ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

الثَّاني مِنْ الْوَجْهَيْنِ : اشْترَاطُهُمَا فِي الْعَقْدِ أَنَّ فُلاَنًا مِنْهُ مَا هُوَ الَّذِي يُسَافِرُ بِالْمَالِ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ إِلَى سَقَرى وَغَيْرُ ذَلِكَ مَنْ كَلَفْتِهِ مِنْ بَيْعِ وَغَيْرِهِ وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهَا تَفْسُدُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالرِّبْحُ وَالْخُسْرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ) (١) عَلَى أَنَّهَا تَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ) (١) أَيْ : مِنْ تَسَاوِ وَتَفَاوُتِ إِنْ شَرَطَا ذَلِكَ أَوْ سَكَتَا عَنْهُ ، (وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ) في وَاحَد مِمَّا ذُكَّرِ وَيَتَفَاسَخَانِ إِنْ الطَّعَ عَلَى ذَلِكَ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ لَمْ يَطَلِعْ فَي وَاحِد مِمَّا ذُكَّرِ وَيَتَفَاسَخَانِ إِنْ الطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ لَمْ يَطَلِعْ عَلَى ذَلِكَ عَبْلِ : (وَلَكُلِّ أَجْرٍ عَمَلُهُ اللَّغَمِ وَاحِد مِمَّا ذُكُو وَيَتَفَاسَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَكُلِّ أَجْرٍ عَمَلُهُ لللَّكَوْبُ) (٢) . اهد .

فَإِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّ الْمُسَافِرَ بِالْحَمْلِ الْمَذْكُورِ لَهُ أُجْرَةُ مِثْلَه فِي [تصبر فيه وأعيانه] (٣)، ولَمْ أقفْ عَلَى مَنْ فَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ صَاحِبِ الْمُرُوءَةِ وَغَيْرِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وركب عَلَيْهَا أَحَدُهُمَا وأَجَّرَهَا وَمَاتَتْ أَيْضٌمَنُ اثْنَيْنِ وَلَأَحَدهمَا رُبُعُهَا ورَسَنها ورَكب عَلَيْهَا أَحَدُهُمَا وأَجَّرَهَا وَمَاتَتْ أَيَضٌمَنُ نَصِيبَ شَريكَه أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لَجَرْيِ [ق / ٦٢٠] الْعُرْفِ وَالْعَادَة بِرُكُوبِ الشَّرِيكِ وَجَرْيهِ عَلَيْهَا ، وَهُوَ كَالشَّرْطُ كَمَا فِي أَبِي الْحَسَنِ عَلَى « الْمُدُوَّنَةِ » .

وَأَيْضًا الرُّجُوعُ إِلَيْهِ إِحْدَى الْقَوَاعِدِ الْخَـمْسِ الَّتِي يُبْنَي عَلَيْهَا الْفِقْهُ ، وَالْأَرْبَعَةُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١٥) .

⁽٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

⁽٣) هكذا بالأصل.

الْبَاقِيةُ مِمَّا ابْتَنَى عَلَيْهِ الْفِقْهُ أَنَّ الْيَقِينَ لاَ يُرْفَعُ بِالشَّكِّ ، وَالضَّرَرُ يُزَالُ ، وَالْمَشَقَّةُ تَجْلَبُ التَّيْسِيرَ ، وَالْأَمُورُ بِمَقَاصِدَهَا . اه . من « فَتْحِ الْبَارِي » (١) للْحَافظ الْعَلاَّمَةَ ابْنِ حَجَرِ ، وَحِيتَلَا فَالْعُرْفُ لاَ يُصادِمُهُ وَلاَ يُدَافِعُهُ إِلاَّ جَاهِلٌ بِالْأَحْكَامِ وَغَيْسِرُ عَارِفِ بِكَيْفَيَّةِ النَّظَامِ ولاَ سيَّمَا تَظَافَرَتْ فَتَاوِي أَثْمَتَنَا عَلَى عَدَمِ ضَمَانِه وَغَيْسِرُ عَارِفِ بِكَيْفِيقَةِ النَّظَامِ ولاَ سيَّمَا تَظَافَرَتْ فَتَاوِي أَثْمَتَنا عَلَى عَدَم ضَمانِه وَغَيْسِرُ عَارِفِ بِكَيْفِيقَةِ النَّظَامِ ولاَ سيَّمَا تَظَافَرَتْ فَتَاوِي أَثْمَتَنا عَلَى عَدَم ضَمانِه وَغَيْسِرُ عَارِفِ بِكَيْفِ بَعْضِ فَتَاوِي شَيْخ أَشْيَاخَنَا الْحَاجِ ابْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْحَاجِ عِيسَى : وَسَمُّلَ عَنْ أَهْلِ الْبَادِيَة فَيَتْرُكُونَهَا عِنْدَهُمُ وَسَمَّلَ عَنْ أَهْلِ الْبَادِية فَيَتْرُكُونَهَا عِنْدَهُمُ وَسَمَّلَ عَنْ أَهْلِ الْبَادِية فَيَتْركُونَهَا عِنْدَهُمُ وَسَمَّلَ عَنْ أَهْلِ الْبَادِية فَيَتْركُونَهَا عِنْدَهُمُ وَسَعَلَى عَنْ الشَّرِيكَ وَأَبِطَأ وَسُعُلُونَ عَلَى اللَّهُ مَا اللَّهُ بِنَفَقَةِ الْحولة وَهُمْ يَفْعَلُونَ عَلَى الْأُم عَلَى الْأُمْ مَاتَتْ مِنْ فِعْلَهِمْ فَهَلَ يُطَالِبُهُمْ فَهَلَ يُطَالِبُهُمْ بِهَا أَمْ لاَ لِأَنَّ الْعَادَة جَرَتْ بذلك؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْد حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلاَمِهِ : وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : لَوْ أَنَّ الأُمَّ مَاتَتْ مِنْ فِعْلَهِمْ . . . إِلَخْ .

نَعَمْ : لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِيمَا فَعَلُوا عَلَى ظُهُورِهَا إِنْ لَمْ يَظْهَـرْ تَفْرِيُطٌ وَلاَ حَصْلَتْ تَعْديَةٌ . اهـ .

وَعُبِيدُ رَبِّهِ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أَحْمَدَ _ عَفَا اللهُ عَنْهُ وَعَنْ جَمِيعِ الْمُسْلَمِينَ _ أَعْلَمُ بِثُبُوتِهِ _ فَغَيْرُ مَوْلاَهُ مُ حَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ _ لَطَفَ اللهُ بِهِما أَمِينَ : الْجَوابُ صَحِيحٌ قَالَهُ عَبِيد رَبِّهِ الْمُسْتَوْهِبُ مَغْفِرةَ ذَنْبِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ الْإَمَامِ غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلَوَالِدَيْهِ وَلَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ . اه. .

وَفِي نَوَازِلِ بَعْضِ الأَئِمَّةِ مَا نَصَّهُ وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنْ رَجُلَيْنِ اشْتَرَكَا مَطَيَّةً شَرِكَةً صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً فَأَعَارَهَا أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْن شَرِيكِهِ فَهَلَكَتْ أَوْ رَكِبَهَا شَرِكَةً صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً فَأَعَارَهَا أَحَدُهُما بِغَيْرِ إِذْن شَرِيكِهِ فَهَلَكَتْ أَوْ رَكِبَهَا بِغَيْسِهِ فَرَكَضَهَا فَسَقَطَت أَوْ مَاتَتْ أَوْ انْكَسَرَتْ أَوْ أَغَارَ بِهَا عَلَى رَجُلِ ظَالَمٍ أَوْ عَدُو لَا يَحْمَلُ عَلَى مِثْلِهَا، فَعَطَبَتْ هَلْ تَرَى عَلَيْهِ الضَّمَانُ فِي عَدُو لَا يَحْمَلُ عَلَى مِثْلِهَا، فَعَطَبَتْ هَلْ تَرَى عَلَيْهِ الضَّمَانُ فِي

⁽۱) انظر : « فتح الباري » (٤ / ٤٠٦) .

هَذِهِ الْوُجُوهِ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ كَلاَمِهِ : وَأَمَّا إِذَا رَكَضَهَا وَسَقَطَتْ تَحْتَهُ فَ مَاتَتْ ، فَإِنَّهُ يَنْظَرُ إِلَى الرَّاكِبَ فَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِالرُّكُوبِ وَأَحْوَالِهِ وَرَكَضَهَا مِنْ غَيْرٍ عُنْفٍ كَمَا يَرْكُضُ النَّاسُ فَلاَ أَرَى عَلَيْهِ النِضَّمَان . اه . مَحَلَّ الدِّلاَلَة منْ كَلاَمه .

وَفِي « الْمعْيَارِ » : وَسَٰئِلَ عَنْ رَجُلِ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلٍ نِصْفَ فَرَسٍ فَبَقِيَتْ بِيَدِ الْمُشْتَرِي زَمَانًا ثُمَّ إِنَّ الْمُبْتَاعَ الْمَذْكُورَ رَكِبَهَا فِي سَفَرٍ مَـمْنُوعٍ فَعَطَّبَتْ مِنْهُ . . إِلَخْ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا نِصْفُ الْفَرَسِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ سَافَرَ بِهَا سَفَرَهُ ذَلِكَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ ، أَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا مِثل ذَلكَ السَّفَر ، فَإِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْه . اهـ .

وَسُئِلَ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ عَنْ شُركَاءَ فِي فَرَسِ حَمَلَ عَلَيْهَا أَحَدُهُمْ أَجْنَبِيًّ يُسَابِقُهَا مَعَ غَيْرِهَا فَعَطَبَتْ وَهَلَكَتْ . هَلْ يَكُونُ هُوَ وَالأَجْنَبِيُّ مُتَعَدِّيًا أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عُرْفُ الْبَلَدِ فَلاَ ضَمَانَ ؛ لأَنَّ الْعُرْفَ في هَذَا كَالشَّرْط . اه. .

وَسُئُلَ الْفَقِيهُ الْحَاجُ الْحَسَنُ عَنْ رَجُلَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِي فَرَسِ فَيَدْفَعُهَا أَحَدُهُمَا لَمَنْ يَطْرُدُ عَلَيْهَا الْوَحْشَ فَتَعَيَّبَتْ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ عِنْدَهُمَا جَارِ بِذَلِكَ فَلاَ ضَمَانَ وَإِلاَّ فَالضَّمَانُ ثَابِتٌ . اه. وَإِنَّمَا أَطَلْتُ الْكَلامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة ؟ لأُنَبِّهِكُمْ عَلَى أَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْفَرَسِ التَّصَرَّفَ الْمَأْذُونَ لَهُ فِيهِ عُرْفًا وَعَادةً وَنَشَأَ عَنْهُ تَعْيِيبُهُا أَوْ هَلاَكُهَا فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه في ذَلِكَ . اه. .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : رسنها لأَحَدهما ، فَجَوابُهُ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يُوجِبُ ضَمَانَهَا عَلَى الْمُتَصَرِّفِ فِيها التَّصَرُفَ الْعُرْفِيَّ وَالْعَادِيَّ وَإِنْ أَدَّى إِلَى فَسَادِ الْبَيْعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي

بَعْضِ أَجْوِبَةِ الْأَئِمَّةِ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ، فَلاَ نَطُولُ بِذِكْرِهِ أَيْضًا .

وَبَيْعُ الرَّهْنِ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ الْمُتَيْطِيُّ بِقُولِهِ : مَنْ بَاعَ لرَجُل نصف رَمْكَة عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَلَفُ وَالرَّبْطُ وَمَا يَصْلُحُ بَيْنَهُ مَا سَوَاءٌ ، وَيَكُونُ الْأَنْسَفَاعُ بِالرُّكُوبِ وَالْكرَاءِ عَلَى السَّويَّة أَيْضًا ، وَيَكُونُ لكُلِّ منْهُمَا بَيْعُ نصْفه إذَا شَاءَ فَذَلكَ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرَّمْكَةُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي وَمُـؤْنَتُهَا وَعَلَفُهَا وَنَفْعُهَا كُلُّهُ لَهُ وَاشْتَرَطَ أَنْ لاَ سَبِيلَ لوَاحِد منْهُمَا إِلَى بَيْع نَصِيبه [ق / ٦٢١] وَلاَ يَبِيعَانِهَا مَعًا وَلاَ يَتَخَارَجَانها إلاَّ بِالْمُ قَاوَات حَتَّى تَلدَ أَوْ تَمْضِيَ أَرْبُعَ سنينَ أَوَ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَهِيَ شَـرِكَةٌ فَاسـدَةٌ لاَ خلاَفَ في فَسَـادهَا ؛لاجْتمَـاع الْبَيْع وَالشَّـرِكَةِ إِلَى أَجَلِ مَجْهُول وَهُوَ الْــولاَدَةْ ، وَالْحَجْرُ عَلَى الْبَائِعِ في نَصيبِهِ لاَ بَبَيْعِ ، وَلاَ يُنْتَفَعُ إِلَى أَجَلِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ مَمْنُوعٌ ، وأَيْضًا الْخِيدْمَةُ وَالْعَلَقُ مَجْهُولان وَبهما أكْرَى الْبَائِعُ نَصِيبَهُ ، فَإِنْ وَقَعَ وَنَزَلَ فُسخَ وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِد منْهُمَا في عَيْنِ شَيْئه إِنْ كَانَ قَائِمًا وَفِي مِـثلِه إِذَا فَاتَ وَكَانَ لَهُ مَثْلٌ أَوْ قيــمَتُهُ إِنْ كَانَ ممَّــا لَيْسَ لَهُ مثْلٌ ، فَإِنْ فَاتَتِ الرَّمْكَةُ بِحَوالَة سَوْق أَوْ بِطُول الْمُدَّة سَتَّةَ أَشْهُر فَأَكْثَرَ مَضَى بَيْعُهَا بالقيمة وَيَلْزَمُ نِصْفَ الْفَرَسِ الْمُبْتَاعِ بِقِيمَتِه ، فَمَنْ كَانَ لَـهُ فَضْلٌ أَخَذَهُ ، وَيَكُونُ للْبَائعَ نِصْفُ كِرَائِهَا فيمَا رَكبَ وَمَا عَملَ عَلَيْهَا وَمَا أَحْدَثَ وَمَا أَعَارَ ، وَيَكُونُ للْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ خِدْمَتُهُ فِي الْحِلِّ وَالرَّبْطِ وَالسَّقْيِ وَالْعلاَجِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٦٢٢) [٣٤] سُوَّالٌ: عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ كُلٌّ مِنْهُ مَا يَسْتَغِلُّهُ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا اسْتَغَلَّهُ مُدَّةً زَائِدةً عَلَى مُدَّتِهِ ، هَلَ يَغْرَمُ لِشَرِيكِهِ أَجْرَةً تَصْيبِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا اسْتَغَلَّهُ مُدَّةً زَائِدةً عَلَى مُدَّتِهِ ، هَلَ يَغْرَمُ لِشَرِيكِهِ أَجْرَةً تَلْكَ الْمُدَّةَ أَمْ لا ؟

جَــواًبُهُ: نَعَمْ يَغْرَمُ لَـهُ أُجْرَةَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ لَمَا فِي « الصَّعيديِّ » ونَصَّهُ: قَــولُهُ(١): (كَخِدْمَةِ مُعْتِقِ بَعْضُهُ يَأْبَقُ) (٢): يُفِـيدُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْبَقْ ثُمَّ خَـدَمَ

⁽۱) يعنى : خليل في « مختصره » .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ١٢٨) .

بَعْضُهُمْ مُدَّةً زَائِدَةً عَلَى مُدَّتِهِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَلاَ يَفُوتُ بَلْ يُعَوَّضُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٣) [٣٥] سُؤَالُ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ اسْتَغَلَّهُ أَحَدُهُمَا مُدَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْتَسمَا غَلَّتَهُ ،فَهَلْ لشَرِيكه مُطَالَبَتُهُ بأُجْرَة حَظِّه منْ الْغَلَّة أَمْ لاَ ؟

جَواًبُهُ: سئل الْفَقِيهُ الْإِمَامُ عُشْمَانُ الولاتي عَنْ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا دَابَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا وَاسْتَغَلَّهَا أَحَدُ الشَّرِيكُيْنِ مُدَّةً فَهَلْ لِشَرِيكِهِ مُطَالَبَتُهُ بِحَظِّهِ مِنْ الْغَلَّة فِي الْمُدَّةِ الْمَاضِيةِ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ : قَالَ سيّدي (عَجَ) فِي « نَوَازِلهِ » وَنَصَّهُ : وَللشُّركَاءِ فِي الدَّارِ مُطَالَبَةُ الشَّرِيكِ الْمُدَّة الْمَاضِيةَ إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَسَامُحِهِم فِي فِي الدَّارِ مُطَالَبَةُ الشَّرِيكِ الْمُدَّة الْمَاضِية إِنْ لَمْ تَقُمْ فَرِينَةٌ عَلَى تَسَامُحِهِم فِي ذَلكَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي الشَّرِيكِ الْمَدْكُورِ أَنَّهُ يَدُفْعُ أُجْرَة الْمَثْلِ لشَرِيكِهِ فِي الشَّرِيكِ الْمَدْكُورِ أَنَّهُ يَدُفْعُ أُجْرَة الْمَثْلِ لشَرِيكِهِ فِي الشَّرِيكِ الْمَدْتُةِ الْمَاضِية إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَبَرُّعِهِ بِذَلكَ وَمُسَامَحته ، أَنْظُرُ الْونشريسي الْمُدَّةِ الْمَاضِية إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَبَرُّعِه بِذَلكَ وَمُسَامَحته ، أَنْظُرْ الْونشريسي في أَمُر الرَّحِي التَّي بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَة فَعَابَتْ أَعُوامًا فَكَانَ يُكْرِيهَا ويُستعْمِلُهَا ويُستعْمِلُهَا ويُستعْمِلُهَا ويُستعْمِلُهَا ويُستعْمِلُهَا ويُستعْمِلُهَا الشَّورَة مَا ذَكَرْتُ لَكَ صَحِيحًا مُوافِقًا ، أَنْظُرْ السِّفَرَ الرَّابِعَ مِنْ « الْمِعْيَارِ » مِنْ نَوَازِلِ الشَّورِكَةِ . اه كَلامُهُ بِلَفْظَهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

 (١٦٢٤) [٣٦] سُوَّالٌ وَجَوْابُهُ: فَفِي بَعْضِ « فَتَاوَي الْفَقيهِ مُحَمَّد بْنِ الْحَبِيبِ ابْنِ آند الْأُمِينِ الجَكاني » مَا نَصَّهُ: سُوَّالٌ عَنْ الشَّرِيك يَتَعَدَّى عَلَى مَنْفَعَة الْفَرَسِ الْمُشْتَرِك فِيهَا فِي الْمُدَّةِ الَّتِي هِيَ لِشَرِيكِهِ ، وَالْحَالُ أَنَّهُمَا اقْتَسَمَا مَنْفَعَتها الْفَرَسِ الْمُشْتَرِك فِيهَا فِي الْمُدَّةِ الَّتِي هِيَ لِشَرِيكِهِ ، وَالْحَالُ أَنَّهُمَا اقْتَسَمَا مَنْفَعَتها بِالْمُدَّةِ فَتَلَفَتْ الْفُرَسُ بِسَبَيهِ ، فَهَلْ هُوَ ضَامِنٌ لَهَا كَغَيْرِهِ مِنْ الْمُتَعَدِّينَ الْأَجَانِبِ أَمْ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ؟

الْجَوَابُ _ وَاللهُ الْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ : أَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنْ الْمُتَعَدِّينَ الْأَجَانِبَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ قَالَ سَيِّدِي ميارة عِنْدَ قَوْلِ صَّاحِبِ التُّحْفَةِ (١):

وَالْغُرْمُ وَالضَّمَانُ مَعَ عِلْمٍ يَجِب عَلَى الَّذِي انْجَرَّ إِلَيْهِ مَا غَصَبْ فَإِرْتُ أَوْ مِنْ وَاهِبٍ أَوْ بَائع كَالْمُتَعَدِّي غَاصِبُ الْمَنَافِعِ

وَأَمَّا التَّعَدِّي فَ قَالَ (ق) (٢) عَنْ اللَّحْمِيِّ : إِنَّ التَّعَدِّي عَلَى أَرْبَعَةِ وَأَمَّا التَّعَدِّي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهُ... إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا أَبْطَلَ الْمَقْصُودَ ؛ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ، وَإِلَى التَّفْصِيلِ أَشَارَ خليل أيضاً بقوله : (والمتعدي جان على بعض غالبا) (٣) . . الله تعالى أعلم .

(١٦٢٥) [٣٧] سُؤالٌ : عَما جَرت به العَادة في هذه [ق / ٦٢٢] البلاد من قديم الزمان [أن] (٤) مَن أراد شراء بعَض فَرس يكون رسنها له إلى مدة مجهولة من موته أو ولادتها أفتنى هَل لَهُ مَدخل في الجواز أم لا ؟

⁽۱) انظر : « شرح ميارة » (۲ / ۲۲۹) .

⁽٢) التاج والإلكيل (٥ / ٢٩٢) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

⁽٤) في الأصل : أو .

جوابه: إنى قد سئلت عن هذا غير ما مرة وأفتيت بمنعه ، ثم إنى وقفت الآن على ما يدل على جوازه للْمَسْعُ وديً عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ عَقَدَا بِلَفْظُ الشَّرِكَة . .) (١) إِلَخْ ، وَنَصَّهُ : وَأَنظُوْ حُكْمَ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْإِحْتَرَازُ مَنْهَا ، وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ يَعِيشَ : إِنْ خَافَ عَلَى زَرْعِهِ الْهَلاَكَ فَاسْتَأْجَرَ عَلَيْهُ إِجَارَةً فَاسِدَةً حِينَ لَمْ يَجِدْ الْجَائِزَ ، قَالَ : وَمَثْلُهُ لَوْ عَمَّ الْحَرَامُ جَمِيعَ عَلَيْهُ إِجَارَةً فَاسِدَةً حِينَ لَمْ يَجِدْ الْجَائِزَ ، قَالَ : وَمَثْلُهُ لَوْ عَمَّ الْحَرَامُ جَمِيعَ الْأَسُواَقِ وَلاَ مَنْدُوحَةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ نَقَلَهُ عَنْ الْجَزُولِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرِسَالَة » : الأَسْوَاقِ وَلاَ مَنْدُوحَةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ نَقَلَهُ عَنْ الْجَرُولِيِّ عِنْدَ قَوْل « الرِسَالَة » : (وَلِا بَأْسَ للْمُضَطَّرِ أَنْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ) (٢) . اه . . وفيه أَيْضًا عَنْ الْبَرْزَلِيِّ مَا نَصَّهُ : تَجُوزُ الْمُعَامَلَةُ الْفَاسِدَةُ لَمَنْ لاَ يَجِدْ مَنْدُوحَةً عَنْهَا كَالْإِجَارَةِ وَالشَّرِكَة وَالْشُرِكَة وَالْمُرْرَعَة وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهُ لاَ يَجُوزُ فِي الْإِخْتِيَارِ . اه . كَلاَمُهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

إِلْحَاقٌ : ثُمَّ بَعْدَ مَا أَفْتَيْتُ بِهِذَا وَقَفْتُ عَلَى كَلاَم لِشَيْخِ الشَّيُوخِ ابْنِ لُبُّ يُنَاسِبُهُ فَأَلْحَقْتُهُ بِه تَتْمِيمًا للْفَائِدَة وَنَصُّهُ : مَا جَرَى بِه عَمَلُ النَّاسِ وَتَقَادَمَ فِي عُرْفَهِمْ وَعَادَتِهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُ مَخْرَج مَا أَمْكَنَ عَلَى خلاف أَوْ وِفَاق ؛ إِذْ لاَ يَلْزَمُ ارْتِبَاطُ الْعَمَلِ بِمَذْهَبِ مُعَيَّنِ أَوْ بِمَشْهُورِ مِنْ قَوْلِ الْقَائلِ ، وَقَالَ أَيْضًا : عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ للسَّضَّرُورَة سَائِغٌ جَائِزٌ ، وقَالَ أَيْضًا : عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ للسَّخَرُورَة سَائِغٌ جَائِزٌ ، وقَالَ عَيْ اللَّيْنِ فِي « قَوَاعِده الصَّغْرَى » في فَصل تَنْزيله الْعَادَة مَنْزِلَة صَرِيح الْمَقَال فِي اللَّيْنِ فِي « قَوَاعِده الصَّغْرَى » في فَصل تَنْزيله الْعَادَة مَنْزِلَة صَريح الْمَقَال فِي اللَّيْنِ فِي « قَوَاعِده الْمُطْلَقِ وَغَيْرِهَا مَا نَصَّهُ : وَاخْتُلفَ فِي وُجُوبِ الْحِبْرِ عَلَى النَّاسِخِ وَالْخَيْطِ عَلَى الْخَيَّاطِ ؛ لاضطرار الْعُرْف فِيه كَذَا مُعَاوضة رَبِع بِهِ عَلَى النَّاسِخِ وَالْخَيْطُ عَلَى الْخَيَّاط ؛ لاضطرار الْعُرْف فِيه كَذَا مُعَاوضة رَبِع بِهِ الْحَبْسِ عَلَى شُرُوط عَيْنَتْ للْمُؤَقِينَ . اهد . وَنَحْوه وَي « نَوَازِل عَج » وَنَصَّه رَبِع بِهِ وَسَلْ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ : (وَكَرَاء أَرْض بِطَعَام أَوْ بِمَا تُنْبِنُهُ . . .) (٣ اللَّ فَلَ مَمْنُوعُ ، فَهَلْ الشَيْعُ خَلِيلٍ : (وَكَرَاء أَرْض بِطَعَام أَوْ بِمَا تُنْبِعُهُ . . .) (٣ الْقَلْ يَجُوزُ وَلَا الشَيْعُ خُلِيلٍ : (وَكَرَاء أَرْض بِطَعَام أَوْ بِمَا تُنْبِعُهُ . . .) (٣ اللَّ إِلَا بِمَا هُو مَمْنُوعُ ، فَهَلْ يَجُوزُ وَلَا لَمْ يُوجَدُ مَنْ يَكُثَرِي الأَرْضَ إِلاَ بِمَا هُو مَمْنُوعُ ، فَهَلْ يَجُوزُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١٨) .

⁽۲) انظر : « الرسالة » (ص / ۲٦٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٤٤) .

ذَلِكَ لِلضَّرُّورَةِ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِه : نَعَمْ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّعْبِيُّ عَنْ أُصْبُغ ، وَكَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ سِرَاجِ فِيمَنْ لَهُ سَفِينَةٌ وَلاَ يَجِدُ مَنْ يَكْتَرِيهَا إِلاَّ بِنصْفُ مَا يَحْصُلُ مِنْ أُجْرَتِهَا ؟ لأَنَّ الضَّرُورَاتِ تُبِيحُ الْمَحْظُ ورَاتِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ شَارِحُ رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوازِلُ الْوكَالَةِ

فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الْمُتَيْطِيَةِ » : وَكَرِهَ مَالِكٌ لِذَوِي الْهَيْئَاتِ الْخُصُومَاتِ .

قَالَ مَالِكُ : كَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّد يَكُرَهُ لِنَفْسِهِ الْخُصُومَةَ وَيَتَنَرَّهُ عَنْهَا ، وَكَانَ إِذَا نَازَعَهُ أَحَدٌ فِي شَيَءٍ يَقُولُ لَهُ : إِنْ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ لِي فَهُو لَكَ فَلاَ تَحْمِدُنِي عَلَيْه .

وَكَانَ سَعِيدُ بِنُ الْمُسَيِّبِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجُلِ شَيْءٌ لَمْ يُخَاصِمُهُ ، وَكَانَ يَقُولُ : الْمَوْعَدُ يَوْمَ الْقيَامَة يُحَاسَبُ فيه عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَيَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ يُوفُونَ يَوْمَ الْقيَامَة حُقُوقَهُمْ ، وَأَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلْيَطِبْ مِنْ ذَلِكَ نَفْسًا ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ أَسْرَعُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيها إِلاَّ خُرُوجُ رُوجِكَ حَتَّى تَنْسَى ذَلِكَ كُلَّهُ حَتَّى كَأَنَّكَ مَا كُنْتَ فِيهِ وَلاَ عَرَفْتَهُ .

قَالَ ابْنُ شَعْبَانَ : قَالَ مَالِكٌ : الْمُخَاصِمُ رَجُلُ سَوْءٍ .

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُود : كَفَى بِكَ ظُلْمًا أَنْ لاَ تَزَالَ مُخَاصِمًا (١) ، وَقَالَهُ أَبُو اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَالَى عَنْهَا : قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الْأَلَدُّ الْخَصْمُ » (٢) . اه. . مِنْ (ح) (٣) وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٦) [١] سُوَّالٌ: عَنْ الْمُوكَلِ إِذَا سَمَّي شَيْئًا فِي الْوَكَالَةِ وَذَكَرَ بَعْدَهُ التَّفْويضَ هَلْ يُقْصَرُ عَلَى مَا سَمَّي أَوْ تَكُونَ مَقْبُوضَةً ؟

جَـواًبُهُ : قَالَ (مخ) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ رُشْدِ عَنْ « نَوَازِلِ أُصْبُغْ » مَـا نَصُّهُ :

⁽١) أخرجه البيهقي في « الشعب » (٨٤٣٣) من حديث ابن عباس مرفوعاً بسند ضعيف .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٣٢٥) ومسلم (٢٦٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

⁽٣) مواهب الجليل (٥/ ١٨٥) .

الْأَصْلُ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَتَعَدَّى مَا سَمَّى لَهُ فِيمَا وُكِّلَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَالَ فِي تَوْكِيله إِنَّهُ وَكَلَهُ وَكَالَةً مَقْبُوضَةً جَامِعَةً لِمَعَانِي وُجُوهِ التَّوكُلُ أَقَامَةُ فِيهَا مَقَامَ نَفْسِهِ وَأَنْزِلَهُ مَنْزِلَهُ ، وَجَعَلَ لَهُ النَّظَرَ فِيمَا يَرَاهُ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ يُحْمِلُ عَلَى مَا سَمَّى وَيَعُودُ إِلَيْهِ مَنْزِلَهُ ، وَجَعَلَ لَهُ النَّظَرَ فِيمَا يَرَاهُ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ يُحْمِلُ عَلَى مَا سَمَّى وَيَعُودُ إِلَيْهِ إِلاَّ أَنْ لاَ يُسَمِّي شَيْئًا رَأْسًا فَيَقُولُ : وَكَلَّهُ وَكَالَةً مَقْبُوضَةً جَامِعَةً لِو جُوهِ التَّوْكِيلِ وَمَعَانِيهِ كَانَ ذَلِكَ نَصًا فِي التَّفُويضِ . اه. . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٧) [٢] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا شَهدَ شَاهدَان بِمَعْرِفَة الْوَكَالَة وَلَمْ يُعَيِّنَا فِي شَهَادَتهما أَنْ الْمُوكِّلَ أَشْهَدَهُما بِهَا هَلْ تَسْقُطُ شَهَادَتُهُما أَوْ يَعْمَلُ بِهَا ؟

جَـوَابُهُ : أَنَّهَا سَاقطَةٌ وَلاَ يُعْمَلُ بِهَـا كَمَا فِي (ح) عَنْ ابْنِ سَلَمُونْ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٨) [٣] سُوَّالٌ: عَمَّنْ أَبْضَعَ مَعَ رَجُلِ رَطُلاً مِنْ الشَّم لَيَبِيعَ لَهُ [ق / ٢٢٣] نَصْفَهُ بِالسَّمْنِ وَنَصْفَهُ بِالزَّرْعِ ، فَلَمَّا مَشَى بِهِ مِنْ عِنْدِه فَ إِذَا بِرَجُلِ عِنْدَهُ رَطْلٌ مِنْ الشَّم يُرِيدُ بِنَصْفَهُ السَّمْنَ وَبِنَصْفَهُ الآخَرِ الزَّرْعَ ، فَقَالَ كُلُّ مَنْهُمَا للْآخْرِ: مَقْصُودُنَا وَاحِدٌ، فَالآفَ إِنَّا مَعْهُمَا للْآخْرِ وَيَبِيعُ الْآخَرُ رَطْلَهُ بِالزَّرْعِ مَقْصُودُنَا وَاحِدٌ، فَالآفَ وَلَا يَبِيعُ أَحَدُنَا رَطَلَهُ بِالسَّمْنِ وَيَبِيعُ الْآخَرُ رَطْلَهُ بِالزَّرْعِ وَنَقْتَسِمَا مَا حَصَلَ مِنْهُمَا ، وَفَعَلاَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا قَدَمَ الْوَكِيلُ وَأَعْلَمُ الْمُوكَل بِالْخَبَرِ وَنَقْتَسِمَا مَا حَصَلَ مِنْهُمَا ، وَفَعَلاَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا قَدَمَ الْوَكِيلُ وَأَعْلَمُ الْمُوكَل بِالْخَبَرِ قَالَ : إِنَّهُ لاَ يَأْخُذُ وَلاَ يَقْبَلُ إِلاَّ مَا بِيعَ بِهِ رَطْلُهُ خَاصَّةً سَوَاءً بِيع بِالسَّمْنِ أَوْ بِالزَّرْعِ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يُجْبَرُ عَلَى أَخْذ نَصْفَ كُلِّ مِنْ السَّمْنِ وَالزَّرْعِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى أَخْذ نصْف كُلِّ مِنْ السَّمْنِ وَالزَّرْعِ لأَمْرِهِ للْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ بِنْلِكَ وَفِعْلُ الْوَكِيلُ مَعَ السرَّجُلِ الْمَذْكُورِ سَدَادٌ وَنَظَرٌ ، قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ فِي بِنْلِكَ وَفِعْلُ الْوَكِيلُ مَعَ السرَّجُلِ الْمَذْكُورِ سَدَادٌ وَنَظَرٌ ، قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ خِيارِ الْمُوكِيلِ : (وَكَصَرْف ذَهَب بِفِضَة إِلاَّ أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّأْنُ) (١) ، مَبْحَث خِيارِ الْمُوكِيلِ : (وَكَصَرْف ذَهَب بِفِضَة إِلاَّ أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّأْنُ) (١) ، قَالَ (عَجَ) : أَوْ كَانَ نَظَرًا فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَلاَ خِيارَ لِلْمُوكِيلِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خليل (ص / ۲۱۹) .

(١٦٢٩) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ وَكِيلِ الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ ثَمَنَ مَا بَاعَ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (طخ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ)(١) مَا نَصُّهُ : لَيْسَ هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ بَلَ لَوْ تَرَكَ قَبْضَهُ ضَمِنَ .

ابْنُ الْحَاجِبِ (٢): وَيَمْلِكُ الْوَكِيلُ الْمُطَالَبَةَ بِالثَّمَنِ وَقَبْضِهِ .

« التَّوْضِيحُ » : التَّوْكِيلُ عَلَى الْبَيْعِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَكِيلِ الْمُطَالَبَةُ بِالثَّمَنِ وَقَبْضُ الثَّمَنَ ضَمَنَهُ ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا وَقَبْضُ الثَّمَنِ ضَمَنَهُ ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَادَةُ التَّرْكَ . ابْنُ فرحون فَرَّقَ بَيْنَ الْعَقَارِ وَالسِّلَعِ بِجَعْلِهِ لَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ فِي الْعَقَارِ وَالسِّلَعِ بِجَعْلِهِ لَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ فِي السَّلَعِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ قَبْضَهُ فِي الْعَقَارِ إِلاَّ بِتَوكِيلِ خَاصٍ عَلَى قَبْضِهِ الثَّمَنِ فِي السَّلَعِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ قَبْضِهُ بِقَبْضِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٠) [٥] سُوَّالُ : عَمَّنْ مَاتَ في رفْقَة يَأْتُونَ بِمَتَاعِه لوَرَثَته وَلَقِيَ بَعْضَ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ فِي الطَّرِيقِ وَطَلَبَهُ الْمَتْرُوكَ فَلَمْ يُعْطِه لَهُ لَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْوَارِثُ لَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ اللَّصُوصُ بِمَالَ الرِّفْقَةِ وَالْمَتْرُوكِ هَلْ يَضْمَنُ الْمَتْرُوكَ حَامِلُهُ لِتَعَدِّيهِ أَمْ لاَ لَأَنَّهُ وَكِيلُ عَادَة ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ وَكِيلٌ عَلَيهِ عَادَةً، قَالَ (ق) (٣) : إِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْعُرْفَ يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظ فِي الْوكَ الَةِ ، أَفْتَى مُحَمَّدَ بْنُ أُصْبُعْ بْنِ مُحَمَّد فِيمَنْ أَغَارَ [عَلَيْهِ] (٤) الْعَدُوُّ وَعَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ فَرَسًا لِجَارِهِ حِينَئذ رَكِبَهُ لِيُنْجِيهِ وَيَنْجُو هُوَ أَيْضًا فَفَعَلَ هَذَا رَجُلُ [فَضَيَّقَ عَلَيْهِ الْعَدُوُّ فَنَزَلَ] (٥) عَنْهُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

⁽۲) انظر : « جامع الأمهات » (ص / ۳۹۸) .

⁽٣) التاج والإكليل (٥ / ١٩٠) .

⁽٤) في (ق) : عليهم . وهو الموافق لما يأتي .

⁽٥) في (ق) : فلما لحق به خيل العدو ونطارح عنه .

وَرَقَى الْجَبَلَ وَأَخَذَ الْعَدَوُّ الْفَرَسَ ، قَالَ أُصْبُعْ : لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ الْعَادَةَ كَالُوكَالَة .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ : قِيَاسًا عَلَى الأَضَاحِي . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣١) [٦] سُوَالٌ عَنْ رَجُلُ وَكَّلَ أَخَرَ عَلَى بَيْعِ بَقَـرَة بِالزَّرْعِ فِي بِلاَدِ السُّودَانِ وَبَاعَـهَا بِهِ ، ثُمَّ قَـالَ سُلْطُانُ السُّودَانِ : لاَ يَخْرُجُ أَحَـدٌ بِالَّزَّرْعِ مِنْ بِلاَدِه ، فَبَاعَ الْوَكِيلُ الزَّرْعَ بِالْوَدَعِ لِذَلِكَ وَخَلَطَهُ عَلَى وَدَعٍ عِنْدَهُ وَاشْتَرَى بِهَا عَبْدًا مَجْنُونَا هَلُ هُو ضَامِنٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ هَلْ يَضْمَنُ الزَّرْعَ أَوْ الْوَدَعَ ... إلَحْ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ نُصُوصِ الأَئِمَّةِ أَنَّهُ ضَامِنٌ لِلَّزْرِعِ بِالْبَلَدِ الَّذِي بَاعَهُ فِيهِ ؟ إِذْ لاَ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ دُونَ إِذْنِ الْمُوكَلِ ؟ فَفِي ابْنِ الْحَاجِبِ : فَلَوْ قَالَ: وَكَلْتُكَ [عَلَى] (١) كَذَا تَقَيَّدَ به (٢).

الْقَلْشَانِيُّ : فَلاَ يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَهَذِهِ الْوَكَالَةُ الْمَخْصُوصَةُ . اه. وَفِي « مُفيد الْحُكَامِ » عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الْأَصَدَابِ : وَكُلَ مَنْ حَرَّكَ مَالاً لِغَيْرِهِ فَهُو ضَامِنٌ لَهُ بِالتَّحْرِيكِ لاَ يُبِّرَئُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ الْبَيِّنَةُ الْقَائِمَةُ بِإِبَاحَةِ ذَلِكَ لَهُ مِنْ مَالكه . أه. .

وَحِينَئذ فَلاَ يَسْقُطُ عَنْهُ الضَّمَانُ مَنْعُ السَّلْطَانِ النَّاسَ مِنْ الْخُرُوجِ بِالزَّرْعِ مِنْ بِلاَده وَخَوْفَهِمْ مِنْهُ إِنْ خَرَجُوا بِهِ ؛ لأَنَّ ضَمَانَ مَالَ الْغَيْرِ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعَ فَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ أَوْ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ الْبَيْعِ ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُودِعَهُ هُنَاكً وَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ أَوْ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ الْبَيْعِ ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُودِعَهُ هُنَاكً وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِنْ الضَّمَانِ: (إِلاَّ لِعَوْرَةٍ حَدَثَتْ أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِ) (٣) . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في « جامع الأمهات »: في

⁽۲) انظر : « جامع الأمهات » (ص / ۳۹۷) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

(١٦٣٢) [٧] سُوَّالٌ: عَمَّنْ عِنْدَهُ بِضَاعَةٌ مِنْ السَّم وَبَاعَهَا بِالدَّيْنِ لِكُونَ الْعَادَة جَارِيَةً بِذَلِكَ وَمَاتَ الْمَدِينُ وَالدَّيْنُ مُحيطٌ بِمَالِه ، وتَحاصَّتْ الْغُرَمَاءُ مَثْرُوكَه؛ فَهَلْ يَضْمَنُ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مَا نَقَصَ بِهِ الدَّيْنُ بِالْمَحَاصَّة أَمْ لاَ ؟

جَوابه أنه الشَّيْخُ الْوَلِيُّ الصَّالِحُ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدِي صَالِحِ أَرُوانِي عَنْ بَلَدَ جَرَى فيهِ الْعُرْفُ بِبَيْعِ الْإِبِلِ بِالدَّيْنِ وَغَيْرِهَا مِنْ السِّلَعِ فَهَلْ إِذَا قَامَ رَجُلٌ وَوَكَلً وَوَكَلً الْحَرَى فيهِ الْعُرْفُ أَنَّهَا تُبَاعُ بِهِ الْعُرْفُ أَنَّهَا تُبَاعُ بِهِ الْعُرْفُ أَنَّهَا تُبَاعُ بِهِ الْعُرْفُ أَنَّهَا تُبَاعُ بِهِ فَي وَلَكَ الْوَقْتَ أَيْلُزَمُ هَذَا الْوَكِيلُ وَبَاعَهَا بِالدَّيْنِ عَلَى مَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ أَنَّهَا تُبَاعُ بِهِ فِي وَلَكَ الْوَقْتَ أَيْلُزَمُ هَذَا الْوَكِيلُ بِشَيْءٍ فِي بَيْعِ هَذِهِ الْبِضَاعَةِ أَمْ لاَ ؟ لأَنَّهُ تَبَعُ عُرْفِ الْبَلَدِ فِي الْبَيْعِ بِالدَّيْنِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِه بَعْدَ حَذْفي خُطْبَته : إنَّ الْوَكيلَ لاَ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ إذَا فَعَلَ مَا هُو [ق / ٦٢٤] عُرُفٌ؛ لأَنَّ الْوَكَالَةَ تُخَصَّصُ وَتُقَيَّدُ بِالْعُرْفِ وَدَلاَئِلِ أَعْمَالِ الْعُرْفِ] (١) ابْن عَرَفَةَ وَفِي خَامِسَةِ مغارسة الْحَاوِي فِي ثَانِيَةٍ فى أُوَّل بَحْـث [رُهُونه أَشْبَعَهَا ، واسْتَدَلَّ لأعْمَال الْعُرْف فِي أَبْواب مِنْ الْعَقَدِ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ وَالْعَشْرِينَ مَنْ نَكَاحِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُقْضَي فِيهَا بِالْعُرْفِ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ وَالْخَمْسِينَ منْهُ الْعَمَلُ بِالْعُرْفِ أَصْلٌ مِنْ أُصُول مَذْهَب مَالك _ رَحَمهُ اللهُ تَعَالَى _ الَّتِي بَنَي علَيْهِا ، وَفِي خَمْسِينَ منْ نِكَاحِهِ إِثْرَ جَوَابِ مَديد لابْن رُشُد : الْعُرْفُ كَالشَّرْط ، وَمَثْلُهُ فِي تَاسِعَةَ بُيُّوعِهِ ، وَمَنْهُ مَا وَقَعَ ثَامِنَةُ أَيْمَانِ الْحَاوِي وَنَصُّهُ : وَقَعَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ حِكَايَةَ الْحَالِ وَالْعَادَة كَالشَّرْط كَمَنْ اشْتَرَى ثَوْرًا في إبَّان الْحَرث ، أَوْ بَقَرَةً فِي إِبَّانِ اللَّبَنِ ، أَوْ شَاةً فِي أَيَّامِ الأُضْحِيَةِ وَقَالَ لَهُ : أُريدُ الْأُضْحِيَةَ ، أَوْ قَالَ رَجُلُ بِحَضْرَةَ الْبَائِعِ: إِنَّهَا أُضْحِيَةٌ ، وَلَمْ يُغَيِّرْ عَلَيْه ، وَوَقَعَ منْهُ أَيْضًا إذَا قَالَ: هَذَا قَائِمُ الْعَيْنِ لاَ رَدَّ لَهُ إِذَا وَجَدَهُ أَعْمَى؛ لأَنَّ قَائِمَ الْعَيْنِ هُوَ الْأَعْمَى وَلاَ يَنْفَعُهُ جَهْلُهُ بِالاصْطِلاَحِ ، وَفِي سَابِعَةِ هِبَةِ كَبِيرِ ابْنِ نَاجِي : الْعَادَةُ كَالنَّصُّ بِدَلِيلِ مَسْأَلَةِ ضَحَايَاهَا إِذَا ذَبَحَ أُضْحِيَتَكَ غَيْرُكَ ، وَمِثْلُهُ فِي ثَانِيَةِ وَدِيَعَتِهِ ، وَفِي السَّادِسَةِ

⁽١) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها .

عَشَرَ مِنْ أَقْصَيةِ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَفِي الثَّالِقَةِ عَشْرَ مِنْ شَرِكَة كَبِيرِ ابْنِ نَاجِي مَدْلُولُ الْعَادَة كَالنَّصَّ ، وَفِي الرَّابِعَة عَشْرَ مِنْ غَرَرِه عَنْ شَيْخَه ابْنِ عَرَفَة : مَسائِلُ الْمَدْهَبِ نَاصَّةٌ عَلَى أَنَّ الْعَادَة كَالشَّرْط ، وَفِي تَاسِعَة قَرَاضِه : الْإِذْنُ الْعَادِي الْمَدْهَ بَاللهِ تَعَالَى كَالإِذْنِ النَّطُقِيِّ، وَفِي ثَالِئَة هِبَاتِه اخْتَارَ الشَّيْخُ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَم - رَحْمَهُ الله تَعَالَى عَلَيْه - فِي ثَوَابِ الْهِبَة بِمَا جَرَتْ بِهِ عَلَيْه - وَقُولُ ابْنِ الْقَاسِم رَحْمَةُ الله تَعَالَى عَلَيْه - فِي ثَوَابِ الْهِبَة بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَة فِي ثَوَابِهَا الْعُرْفُ مُنزَّلٌ مَنْزِلَةَ الشَّرْط ، وَفِي خَامِسَة غَرَرِه أَيْضًا : الْعُرْفُ كَالشَّرْط ، وَفِي خَامِسَة غَرَرِه أَيْضًا : الْعُرْفُ كَالشَّرْط ، وَفِي خَامِسَة غَرَرِه أَيْضًا : الْعُرْفُ كَالشَّرْط وَلَا يَكُونُ فَاسِدًا . وَمَثْلُهُ الْكِرَاءُ إِذَا لَمْ يُضْرَبُ وَسَاقَ لَهُ مَسْأَلَةَ الْمَهْ عَلَى الْعُرْف وَلاَ يَكُونُ فَاسِدًا . إِلَى أَنْ قَالَ رَحِمَة الله تَعَالَى : وَسَلَّمَةُ اللهُ تَعَالَى : لَذَلِكَ أَجَلٌ يُحْمَلُ عَلَى الْعُرْف وَلا يَكُونُ فَاسِدًا . إِلَى أَنْ قَالَ رَحِمَة الله تَعَالَى : وَبَهَذَه النَّهُ تَعَالَى : اللهُ تَعَالَى : اللهُ تَعَالَى أَنْ اللهُ تَعَالَى عَلَى الْعُرْف وَلا يَكُونُ فَاسِدًا . إِلَى أَنْ قَالَ رَحِمَة الله تُعَالَى : وَبَهَدُه النَّقُولِ يَظْهِرُ لَكَ أَنْ لاَ شَيْءَ عَلَى هَذَا الْوكِيلِ . اهد . فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ عَلَى عَلَمْ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٣) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ وَكَالَةِ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ عَلَى طَلَبِ حَقِّهِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبْصِرَةِ » : وَلاَ يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُوكِّلَ أَبَاهُ لِيَطْلُبَ لَهُ حَقَّهُ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ اسْتِهَانَةٌ لِلأَبِ كَمَا فِي (ح) (١) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٤) [٩] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَكَالَةِ هِلْ تَبْطُلُ بِطُولِ الْمُدَّةِ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الورزازي في « نَوَازِلهِ » نَاقِلاً عَنْ ابْنِ مَرْزُوق مَا نَصَّهُ لاَ تَحْتَاجُ الْوَكَالَةُ الْمُفَوِّضَةُ وَلاَ غَيْرُهَا إِلَى تَجْدَيد ، وَهَذَا مُسْتَنَدٌ إِلَى قَدْرِ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ وَهُوَ أَصْلُ بَقَاء مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ وَيَدُّلُ دَلاَلَةً قَوِيَّةً عَلَى عَدَم التَّجْدِيدِ وَأَنَّهُ لاَ يَنْعَزِلُ إِلاَّ بِعَزْلِهِ أَوْ بِمَوْتِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِاتَّفَاقٍ وَبِدُونِهِ عَلَى الْخِلافُ . اهد . كَلاَمُهُ بُرُمَّتُه .

قُلْتُ : وَهَذَا فِي غَيْرِ التَّوْكِيلِ عَلَى الإِنْكَاحِ أَوْ فِيهِ ، وَقَدْ نَصَّ الْمُوكِلُ عَلَى

⁽١) مواهب الجليل (٥ / ١٨٥) .

أَنَّ الْوَكَالَةَ بِيدِ الْوَكِيلِ عَلَى الدَّوَامِ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَنُصَّ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْوَكَالَةَ تَبْطُلُ بِمُضِيِّ سَتَّة أَشْهُرٍ لَهَا ، فَلاَ يَعْقَدُ الْوَكِيلُ إِلاَّ بِتَوْكِيلِ ثَلاَث ، وكَذَلِكَ الْوَكِيلُ عَلَى الْخِصَامِ يَنْعَزِلُ بِمُضِيِّ سَتَّة أَشْهُر لِلْوَكَالَة إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْخِصَامُ مَ تَصلاً أَوْ يَكُونُ الْخِصَامُ مَ تَصلاً أَوْ يَكُونُ فِي قَضِيَّة مُعَيَّنَة عِنْدَ بَعْضَهِمْ ؛ فَفِي الْقلشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ نَاقِلاً عَنْ يَكُونُ فِي قَضِيَّة مُعَيَّنَة عِنْدَ بَعْضَهِمْ ؛ فَفِي الْقلشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ نَاقِلاً عَنْ الْمُتَيْطِيِّ : أَنَّ الْوَكَالَة وَلَيْهَ مُسْتَمِرَّةً وَطَالَ الْمُتَيْطِيِّ : أَنَّ الْوَكَالَة وَائِمَةً مُسْتَمِرَّةً وَطَالَ أَمَدُ التَّوْكِيلِ سِتَّةَ أَشْهُرِ سَقَطَ إِلاَّ بِتَوْكِيلِ ثَانِ اهِ .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْل ﴿ التَّوْضيحِ ﴾ : إِذَا كَانَ أَمَدُ الْوَكَالَة يَعْنِي عَلَى الْإِنْكَاحِ سَيَّةَ أَشُهُرٍ وَنَحْوَهَا لَمْ يُعْقَدْ حَتَّى يُحَدِّدَهَا إِلاَّ أَنْ يَنُصَّ الْمُوكِلُ أَنَّ الْوَكَالَةَ بِيَدُهُ عَلَى الْخَضَامِ يَنْعَزِلُ بِمُضِيِّ سِتَّة بِيدَهُ عَلَى الْخِضَامِ يَنْعَزِلُ بِمُضِيِّ سِتَّة أَشْهُر إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْخَصَامِ مُتَّصلاً .

الْبَرْزَلِيُّ : قَالَ بَعْضٌ : أَوْ يَكُونَ فِي قَضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ . اه. .

وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحْفَتِهِ » بِقَوْلِهِ (١) :

تَوْكِيلُهُ فَالطُّولُ لَنْ يُوهِنَهُ وَتَمَّ مَا أَرَادَ مَعَ مَنْ خَاصَمَهُ وَتَمَّ مَا أَرَادَ مَعَ مَنْ خَاصَمَهُ ذَاكَ إِذَا أَطْلَقَ مَصَنْ وَكَلَهُ مِنْ زَمَنِ التَّوْكِيلِ لِلْخِصَامِ

وَمَنْ عَلَى خُصُـومَةً مُعَيَّنَةً وَأَنْ يَكُونَ قَدْ قَدَّمَ الْمُخَاصَمَةَ وَأَنْ يَكُونَ قَدْ قَدَّمَ الْمُخَاصَمَةَ وَرَامَ أَنْ يَنْشَأَ أُخْرَي فَلَـهُ وَلَمْ يُجِزْ عَلَيْهِ نِصْفَ عَـامٍ وَلَمْ يُجِزْ عَلَيْهِ نِصْفَ عَـامٍ اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « شرح ميارة » (۱ / ۲۱۶) .

(١٦٣٥) [١٠] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى الْمُخَاصَمَةِ عِنْدَ حَاكِمٍ عَيَّنُهُ لَهُ ، أَيَجُوزُ لَهُ الْمُخَاصَمَةُ عِنْدَ حَاكِم غَيْره أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ فِي « التَّبْصِرَةِ » نَاقِلاً عَنْ ابْنِ زرب : إِذَا وَقَعَ التَّـوْكِيلُ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَصَرَّحَ فِي التَّـوْكِيلِ بِاسْمِ الْحَاكِمِ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّكَلُّمُ عِنْدَ حَـاكِمٍ غَيْرِهِ ، وَصَرَّحَ فِي التَّـوْكِيلِ بِاسْمِ الْحَاكِمِ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّكَلُّمُ عِنْدَ حَـاكِمٍ غَيْرِهِ ، وَلَوْ كَانَ التَّوْكِيلُ [ق / ٦٢٥] مُجْمَلاً فَلَهُ أَنْ يُخَـاصِمِ حَيْثُ شَاءَ . أهـ . مِنْ (ح) (١) وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٦) [١١] سُوَّالٌ: عَمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ ولات في بَضَائِعِ الْملْحِ مِنْ الْوَدَعِ الَّذِي جَرَى الْعُرْفُ بِإِعْطَائه لَهُ ، وَمَا عَلَى ملْحِهِمْ مِنْهُ يُعْطُونَ لَهُ بَعْضَهُ وَيَسْكُرُ عَلَى ملْحِهِمْ مِنْهُ يَعْطُونَ لَهُ بَعْضَهُ وَيَسْكُرُ عَلَى مَلْحِهِمْ مِنْهُ يَسْتَبِدُونَ بِهَذَا الَّذِي وَيَسْكُرُ عَنْهُ ، هَلْ يَسْتَبِدُونَ بِهَذَا الَّذِي لَمْ يُعْطُوا دُونَ أَهْلِ الْبَضَائِعِ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: إِنِّي لَمْ أَقَفْ عَلَى نَصِّ فِي ذَلِكَ ، وَالَّذِي يَظْهَـرُ لِي ـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنَّهُمْ ـ لاَ يَسْتَبِدُونَ بِذَلِكَ دُونَ أَرْبَابِ الْبَضَائِعِ وَبَعْضُ مَلِح الْمُبْضِعِ مَعَهُ لاَ لِأَجْلِ عَنْهُ إِلاَّ لأَجْلِ مَا أَخَذَ عَنْ مَلَح أَهْلِ الْبَضَائِعِ وَبَعْضُ مَلح الْمُبْضِعِ مَعَهُ لاَ لأَجْلِ الْمُبْضِعِ مَعَهُ ، وَحِينَتِـذَ كَانَ حَقَّا لأَهْلِ الْبَضَائِعِ فِي السُّكُوتِ عَنْهُ مِنْ مَعْرَمُ الْمُبْضِعِ مَعَهُ ، وَحِينَتِـذَ كَانَ حَقَّا لأَهْلِ الْبَضَائِعِ فِي السُّكُوتِ عَنْهُ مِنْ مَعْمَ الْمُبْرَمِ الْمَلْخُوتِ عَنْهُ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْمَأْخُودَ عَنْهُ ، فَفِي « الْبَيَانِ » أَنَّ مَنْ وَكَلَّ رَجُلاً عَلَى جَميعِه أَيْضًا بَقِيَّةَ الْمَعْرَمِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ، فَفِي « الْبَيَانِ » أَنَّ مَنْ وَكَلَّ رَجُلاً عَلَى وَهُو لَرَبً السَلْعَةِ فَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ الْوَلِيُّ عَلَى الزَّوْجِ سَوَاءً . اهـ .

(١٦٣٧) [١٢] سُؤَالٌ : عَـنْ رَجُلِ وَكَّلَ ٱخْرَ عَلَى اشْـتِرَاءِ سِلْعَـةٍ عَيَّنَهَـا لَهُ وَاشْتَراهَا الْوَكيلُ لنَفْسه مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ١٨٥) .

جَواَبُهُ : قَالَ (ق) (١) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ زِرقُونَ أُخْتُلِفَ فِي الْوَكِيلِ عَلَى شَرَاءِ سَلْعَةً بِعَيْنِهَا يَشْتَرِيهَا الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ ، فَرَوَى أُصْبُغُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَنَّ السَّلْعَةَ لِلْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ ، فَرَوَى أُصْبُغُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَنَّ السَّلْعَةَ لِلْوَكِيلُ وَيُصَدَّقُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا لِنَفْسِهِ .

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ هَلْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ ؟ ؛ فَالْمَشْهُورُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ إِذَا لَمْ يُوكَلُ بِأَجْرِ . اهـ .

وَذُكِرَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقُوال :

الأُوَّلُ : أَنَّهَا لِلْوَكِيلِ مَعَ يَمِينِهِ وَإِنْ دَفَعَ لَهُ الْمُوكَّلُ الثَّمَنَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا لِلْمُ وَكُلِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ لِلْوَكِيلِ الثَّمَنَ ، وَسَوَاءً أَشْهَـدَ الْمَأْمُورُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا لنَفْسه أَمْ لاَ .

الثَّالِثُ : الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُوكَلُ دَفَعَ الثَّمَنَ فَتَكُونُ لَهُ السَّلْعَةُ أَوْ لَمْ يَدُفَعُهُ فَتَكُونُ لَلْهُ السَّلْعَةُ أَوْ لَمْ يَدْفَعْهُ فَتَكُونُ لِلْوَكِيلِ .

الرَّابِعُ : أَنهَا لِلْمُوكَلِّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ أَشْهَدَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَشْتَرِيهَا لِنَفْسِهِ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٨) [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُل وَكَّلَ ٱخْـرَ عَلَى بَيْعِ سَلْعَة بِثَمَنِ سَـمَّاهُ لَهُ أَيَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا بِمَا سَمَّي لَهُ دُونَ نِدَاء عَلَيْهَا وَشَهَرَهُ أَمَّ لَا ً؟

جَوابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ (ح) (٢) مَا نَصَّهُ : فِي كَوْنِ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ مُسْقِطَةً عَنْ الْوكِيلِ النِّداءَ وَالشُّهْرَةَ وَالْمُبَالَغَةَ فِي الْاجْتِهَادِ أَمْ لا .

ابْنُ بَشِيرٍ : أَوْ أَمَرَهُ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ بِثَمَنٍ سَمَّاهُ فَبَاعَهَا مِنْ غَيْرِ إِشْهَارٍ فَقُولانِ :

أَحَدُهُما : إمْضاؤُهُ .

⁽١) التاج والإكليل (٥ / ٢١٥) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥ / ١٩٦) عن ابن عرفة عن المازري .

وَالثَّانِي : رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ عَدَمُ نَقْصِ الثَّمَنِ وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ ، وَلَوْ ثَبَتَ أَحَدُ الْقَصْدَيْنِ مَا اخْتُلُفَ فَيه . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٩) [١٤] سُؤَالٌ: عَنْ بَيْعِ الْوَكِيلِ لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج) نَاقِلاً عَنْ " التَّوْضِيح] ": أُخْتُلفَ هَلْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَ لِنَفْسه أَمْ لا ؟ وَالْمَذْهَ بُ الْمَنْعُ ، وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بِالْجَوَازِ حَيْثُ لَمْ يُحَابِ نَفْسه أَمْ لا ؟ وَمَبْنَي الْخِلاَف : هَلْ يَدْخُلُ الْمُخَاطَبُ تَحْتَ الْخِطَابِ أَمْ لا ؟ ، وَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ ، وَلَوْ قَلْنَا بِالدُّخُولِ بِالتَّهْمَةُ فَلاَ يُقَالُ : إِنَّهُ إِذَا بَاعَ بِالْقَيمَةِ فَأَكْثَرَ وَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ ، وَلَوْ قَلْنَا بِالدُّخُولِ بِالتَّهْمَةُ فَلاَ يُقَالُ : إِنَّهُ إِذَا بَاعَ بِالْقَيمَةِ فَأَكْثَرَ النَّاسِ الْتَقْولُ : يُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا الشَّرَاهَا بِذَلِكَ لَمَا رَأَى أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَرْغَبُ فِي شَرَائِهَا بِأَكْثَرَ . اه. . إلَى أَنْ قَالَ : ويَفْهَمُ مِنْ كَلاَمِ " التَّوْضيح " مَنْ يَرْغَبُ فِي شَرَائِهَا بِأَكْثَرَ إِنَّهُ لا يَجُوزُ للْوَكِيلِ بَيْعُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ اللهَ يَجُوزُ . أَنَّ اللهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَ بَعْدِ وَلُو لِلْوَكِيلِ بَيْعُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ مُحَابَاةِ الله وَلَي (مَدِي أَلَى أَعْلَى أَعْلَاقٍ الْمَاهِ الْعَلَى أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَنْ أَلَى أَلَا فَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَوْلِهُ الْعَلَى أَعْلَى أَ

(١٦٤٠) [١٥] سُؤَالٌ: عَنْ قَوْلِ الشِّيْخِ خَليلِ فِي الـوَكيلِ عَاطِفًا عَلَى المَنْعِ وَعَـ ثَرْنَا عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِ اللَّهِ عَلَى المَنْعِ وَعَـ ثَرْنَا عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِ اللَّهِ عِلَا وَقَعَ وَعَـ ثَرْنَا عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِ اللَّهِ عَلَى الْمَنْعِ أَوْ بَعْدَ فَوَاتِه) ؟

جَوابه : قَالَ (مَخَ) فِي « كَبِيره » : وَحَيْثُ بَاعَ الْوكيلُ لِمَنْ يَمْنَعُ بَيْعَهُ لَهُ خَيْرَ مُوكِله فِي الرَّدِّ وَالإِمْضَاء إِلاَّ أَنَّ يَفُوتَ المَبِيعُ بِتَغَيَّرُ بَدَن أَوْ سُوق فَيَلْزَمُهُ الأَكْثَرُ مِنَ القَيْمَةَ وَ الثَّمِن كَمَا قَالَهُ التَّتَائِيِّ ، وُجِدَ عِنْدَمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : (الأَكْثَرُ . . إلخ . هَذَا إِذَا بَاعَ السِّلْعَةَ لِنَفْسِه بِمَا [] (٢) لَهُ مِنْ عَيْنِ أَوْ مِثْلِي وَرَدَّ وَفَاتَتِ السِّلْعَةُ بِخِلافِ مَا لَـوْ سُمِّي بَيْعُهَا بِمُقَـومٍ وَبَاعَهَا بِهِ لِنَفْسِه وَرَدَّهُ ، فَإِنَّهُ السِّلْعَةُ بِخِلافِ مَا لَـوْ سُمِّي بَيْعُهَا بِمُقَـومٍ وَبَاعَهَا بِهِ لِنَفْسِه وَرَدَّهُ ، فَإِنَّهُ

⁽١) حاشية الخرشي (٦ / ٧٧) .

⁽٢) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

يَأْخُذُ قِيمَةَ سَلْعَتِهِ وَلاَ يَأْخُــٰذُ ذَلِكَ الْمُقَوِّمِ ، وَأَمَّا لَوْ أَجَازَ فِي الكُلِّ أَخْذَ مَا بِيعَ بِهِ. اهــ المُرادُ مِنْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤١) [١٦] سُوَالٌ: عَنْ أَمَة لامْرأة [ق / ٦٢٦] قَطَعَتْ أُذُنَ يَتيمَة وَأَرْسَلَ وَلَيُّ اليَتيمَة إِلَى المَرْأَة لـتَقْدُمَ إِلَيُّه ليَتَفَاصُّلَ مَعَهَـا في شَأْن الجنَايَة . وَمَسَافَةُ مَا بَيْنَهُ مَا أَمْ يَالٌ يُسَيِّرةٌ فَأَبَتَ القُدُومَ إِلَّيْه ،لكَوْنهَا تَنْتَظرُ مَجيءَ صَاحب العَقد والحَلِّ في قَبـيلَتَها وَوَكيلهَـا عُرْقًا وَعَادَةً فـَى جَميع أُمُورَهَا منْ غَـيْبَته ، فَلَمَّـا جَاءَ رَكبَ فَى بَعْضَ خَيْل قَــبيلَته إلَى وَلَىِّ اليَتــيمَة وَادَّعَى أَنَّهُ وَكَّلَّتُهُ المَرْأَةُ وَوَافَـقَهُ عَلَى ذَلَكَ مَنْ حَضَرَ مِنْ قَوْمُهُ ؟ فَحَينَئذَ قَومَّتْ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ الأَمَةَ بِخَمْسِ عَشْرَةَ بَقَرَةً وَالْجِنَايَةُ بِخَمْس بَقَرَاتَ ، وَقُالَ الوليّ للْوَكيل : أَدْفَع إِلَيْنَا خَمْسَ بَقَرات وَامْش بِاْلْأَمَة لَمَالكَتهَا أَوْ نَدْفَعُ لَكَ عَشْرَ بَقَرَاتَ وَخَمْسَ عَشْرَة طَامَّة وَتَكُونُ الأَمَةُ لَنَا ، فَاخْتَارَ الوكيلُ الوجه الأخير واصْطلَحًا على ذلك ، ومَشي منْ مَجلس الصَّلْحِ رَجُلٌ منْ قَوْم الوكيل إلَى المَرْأَة وأَعْلَمَهَا ذَلِكَ فَلَمْ يُنْكُرْهُ وَلَمْ تُغَيِّرُهُ ، ثُمُّ بَعْدَ ذَلَكَ ببضْعَة عَشَرَ يَوْمًا وَهَيَ مُسْتَغَلَّةٌ للْبَقَر بالْحَلْب والرُّكُوب وَالحَمّل عَلَيْه قَدَمَتُ إِلَى الوَلَيِّ في بَعْض أَهْلَهَا بالخَصَامَ وَادَّعَتْ عَلَمَ الوَكَالَة وَعَدَمَ رَضَاهَا بالصَّلْح حينَ سَمعَت به إلاَّ أَنَّهَا لِّم تَأْت ببَيِّنَة عَلَى ذَلكَ وَقَالَ لَهُم وَلَيَّ اليَّتيمة عَلَى وَجْهُ الإِكْـرَاهُ وَالْخَوْفُ منْهُمْ : ائْتُـونَى بأَرْشُ الجِنَايَة وَبَمَا دَفَعْـت للْوَكيل في الصُّلْح نَرُدُّ إِلَيْكُمْ الأَمَةَ ، فَرَجَعُوا منْ عنْدَه عَلَى هَٰذَا وَمَكَثُوا عَنْهُ بِضْعَةً عَشَرَ يَوْمًا أَيْضًا وَالْمَرْأَةُ : مُسْتَمرَّةٌ عَلَى اسْتيفَاءَ غَلَّة البَقَر وَأَتُواْ به دُونَ الطَّوَام بَعْدَ هُزَال عُجُوله بالْحَلْب وَمَرَاكبه بالْخدْمَةَ مَا الْحَكْمُ في هَذه الدَّعْوَى ؟

جَوابُهُ : إِنَّ دَعْواهَا عَدَمَ وَكَالَتِهَا الوَكِيلِ المَدْكُورِ وَاهِيَةٌ بَاطِلَةٌ لاَ عَمَلَ عَلَيْهَا لِقِيامِ القَرِينَةِ عَلَى كَذَبِهَا لاَنْتظَارِهَا لَإِنْدَيَانِهِ مِنَ الغَيْبَةِ وَرُكُوبِهِ مِنْ عِنْدهَا فِي بَعْضِ خَيْلِهِ إِلَى وَلَيِ الْمَتَّافِةِ اللَّهُ الْمَثَّ الْمَثَّ الْمَثَّ الْمَثَّ الْمَثَّ الْمَثَّ الْمَثَّ الْمَثَّ الْمَثَّ اللَّهُ وَلَمْ تُرْسِلْ أَحَدًا إِلَى الوَلِيِّ يُعْلِمُهُ أَنَّهَا مَا وَكَّلَتُهُ ؟ فَفِي تَمْنَعُهُ وَلَمْ تُرْسِلْ أَحَدًا إِلَى الوَلِيِّ يُعْلِمُهُ أَنَّهَا مَا وَكَّلَتُهُ ؟ فَفِي

"مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلِ " مَا نَصَّهُ: (صَحت الوكَالَةُ فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ) (١) بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا . إِلَى أَنْ قُالَ : (أَو يُعَيِّنُ بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَة) (٢) . اهـ ، وَلاَ تُصَدَّقُ أَيْضًا فِي عَدَمٍ رِضَاهَا بِالصَّلْحِ المَذْكُورِ ؟ لاستيفائها عُلَّةَ البَقَرِ مِنْ حَلْبِ وَحَمْلِ وَرَكُوبِ عَلَيْه، وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا) (٣) ، قَالَ (مخ) (٤) فِي تَقْرِيرَه لَكَلَامه : أَيْ : مِنْ تَصْرِيح بِقَوْل : كَرَضِيتُ ، أَوْ فِعْلٍ كَرُكُوبٍ وَاسْتَخْدَام مَا يَنْقُصُهُ الاسْتَعَمَالُ وَإِنْ كَانَ غَلَّةً أَوْ سُكُوتًا . اهـ، والله تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٦٤٢) [١٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وكَلَّلَ رَجُلاً عَلَى قَبْضِ زَرْع مِنْ آخَر يُطَالِبُهُ بِهِ وَتُوفِّيَ الوكيلِ وَوَجَدَ الزَّرْعَ عِنْدُهُ وَاكْتَالَهُ وَتُوفِّيَ الوكيلِ وَوَجَدَ الزَّرْعَ عِنْدُهُ وَاكْتَالَهُ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا ، وَالْحَالُ هُو الَّذِي بَاشَرَ قَبْضَ الأَكْثَرَ مِنَ الزَّرْع مِنَ الغَرِيمِ في حَيَاة الوكيل ، هَلْ ضَمَانُ نَقْصِ الزَّرْعِ مِنَ الوكيلِ أَوْ مِنْ خَالِهِ أَوْ الغَريمِ أَوْ كَيْفَ الحُكْمُ في ذَلك ؟

جَوابُهُ: إِنَّ ضَمَانَهُ مِنَ الوكيلِ إِنْ وكَلَّ خَالَهُ عَلَى القَبْضِ حَيْثُ كَانَ تَلِيقُ بِهِ الْمُبْشَرَةُ لِقَبْضِ الزَّرْعِ ولَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لِقُولِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَى المَنْعِ : وَتَوْكِيلُهُ) (٥) إلخ ، فَإِنْ فَعَلَ وَتَلَفَ المَالُ ضَمَنَهُ عَلَى مَذْهَب ابْنِ القَاسِمِ كَمَا فِي (ح) (٦) . اهد . وكذلك يكونُ ضَمَانُهُ مِنَ الخَالِ حَيْثُ عَلَمَ بِتَعَدِّى الْوَكِيلِ وَإِلاَّ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا (ح) (٧) بِقَوْلِه : [فَلَوْ] (٨) الوكيلِ وَإِلاَّ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا (ح) (٧) بِقَوْلِه : [فَلَوْ] (٨)

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١٨) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ١٨٣) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٥/ ١٣٦).

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

⁽٦) مواهب الجليل (٥ / ٢٠١) .

⁽V) مواهب الجليل (٥ / ٢٠٢) .

⁽٨) في (ح) : ولو .

تَعَدَّي الوَكِيلُ وَوَكَّلَ حَيْثُ لاَ يَجُوزُ لَهُ ، فَإِنْ عَلِمَ وَكِيلُهُ بِالتَّعَدِّى فَهُوَ ضَامِنٌ ، وإِن لَمْ يَعْلَمْ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ (١) . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُوكَلَّهُ ، فَإِنَّ الصَّمَانَ يَكُونُ مِنَ الغَرِيمِ لتَعَدِّيهِ بِدَفْعِ الزَّرْعِ لِلْخَالِ بِلَا وَكَالَة ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَي الخَالِ بِمثْلِ مَا غَرِمَ لِرَبِّ الزَّرْعِ لِتَعَدِّيهِ بِالْقَبضِ مَنْهُ بِلاَ وَكَالَة ، كُمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحثِ الصَّدَاقِ : فَإِنْ قَبَضَ اتْبَعَتْهُ أَو الزَّوْجِ) .

قال (عج) : فَإِنْ أَخَـٰذَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الوَلِيِّ بِخِلاَفِ العَكْسِ. اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٣) [١٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وكَلَّ عَلَى قَبْضِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَبْضِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَبْبِ فيها بَعْدَ قَبْضه لَهَا هَلْ لَهُ رَدُّهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : لَا إِذَا لَمْ يُوكِلُ إِلاَّ عَلَى القَبْضِ فَقَطْ فَلاَ يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِغَيْرِه ؛ فَفي (ق) (٢) عَنْ ابْنِ شَاسٍ : أَمَّا إِنْ قُيِّدَتْ الوكَالَةُ بِالتَّصَرِف فِي بَعْضِ الأَشْيَاء دُونَ بَعْضٍ ، فَالرَّجُوعُ فِي ذَلِكَ التَّقْيِيد إِلَى مُـقْتَضى اللَّفْظ وَالْعَادَة ، وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلُ (وَتَخَصَّصَ وَتَقَيَّد بِالْعَرْف فَلاَ يَعُدُّه) (٣). قَالَ (عَج) : وَالْمَرَادُ بُالعُرْف مَا يَشْتَملُ القَوْلِيَّ وَالفِعْلِيَّ . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلُ : (وَلَهُ رَدُّ الْمَعِيبِ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ مُوكِّلُهُ) (٤) وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٦٤٤) [١٩] سَوَالٌ : عَنْ حُكْمٍ وَكَالَةِ المَعْرُوفِ بِاللَّدَدِ وَالإِضْرَارِ بِالنَّاسِ؟

⁽١) قاله ابن رشد في « نوازله » في آخر كتاب البيوع .

⁽٢) التاج والإكليل (٥ / ١٩٤) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢١٩)

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

جَواَبُهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ [ق / ٦٢٧] نَاقِلاً عَنْ مُحَمَّد بْنِ لُبَابَةَ : كُلُّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ عِنْدَ القَاضِي لَدَدٌ وَتَشْغِيبٌ _ أَيْ : خُصُومَةٌ _ فَلاَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ فِي وَكَالَةَ وَلاَ يَحِلُّ إِذْخَالَ اللَّدَدِ عَلَى المُسْلِمِينَ. قَالَ ابْنُ سَهْلِ : وَالَّذِي ذَهَبَ النَّاسُ إلَيْه فِي القَدِيمِ وَالْحَدِيثِ قُبُولُ الوكَالَةَ إلاَّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ تَشْغِيبٌ أَوْ لَدَدٌ ؛ فَلذَلكَ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي إِبْعَادُهُ وَأَنْ لاَ يَقْبَلَ لَهُ وَكَالَةَ عَلَى أَحَدٍ . اه . انْظُرْ (حَ)(١).

وَفِـــي (ق) ^(۲): وَيُمْنَعُ ذُو اللَّدَدِ وَالتَّـشْغِيبِ مِنَ التَّـوْكِيلِ : اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٥) [٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْم وَكَالَة ذُو الجنايات لأَهْل الأَمَانَات ؟

جَـواُبُهُ: قَالَ البَرْزَلِيُّ فِي بَابِ الوَكَالَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ (٣): الوَكَالَاتُ كَالاَّمَانَاتِ، فَيَنْبَغِي لأُولِي الأَمَانَاتِ أَنْ لاَ يَتَوكَّلُوا لِأَهْلِ الْجَيَانَاتِ، وَعَنْ مَالِك : كَفَى بِالمَرْءِ خِيَانَةً أَنْ يَكُونَ أَمِينًا لَلْخُونَة ، وَلاَ يَتَـوكَّلُ مُسْلَمٌ لَكَافِرٍ وَلاَ كَبِيرٌ لِطَفْلٍ. اهـ. أنظر (عج) عَنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنْعُ ذِمِّيٍّ) (٤). اهـ.

قال الخرشى: يعنى: أن الكافر من حيث هو كان ذميا أو غيره يمتنع على المسلم أن يوكله في بيع أو شراء ؟ لأنه لا يتحرى في معاملاته ، وكذلك يمتنع على المسلم أن يوكل الكافر على تقاضى ديونه ولو على كافر لعملهم الربا واستحلالهم له ، قال مالك : وكذلك عبده النصراني لا يجوز له أن يأمره ببيع شيء أو بشرائه ولا اقتضائه ولا يمنع المسلم عبده النصراني أن يأتى الكنيسة ولا من شرب الخمر أو أكل الخنزير . قاله ابن القاسم: ولا يشارك المسلم ذميا لا أن لا يغيب على بيع أو شراء إلا بحضرة المسلم .

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ١٨٦).

⁽٢) التاج والإكليل (٥ / ٢١٦) .

⁽٣) فتاوى البرزلي (٣ / ٤٦٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

قال : ولا بأس أن يساقيه إذا كان الذمي لا يعصر حصته خمرا .

قال : ولا أحب لمسلم أن يدفع لذمى قراضا لعمله بالربا ولا يأخذ منه قراضا؛ لئلا يذل نفسه وإن وقع لم يفسخ ، وكذلك يمتـنع توكيل العدو على عدوه وسواء كـانت العداوة دنيوية أو =

نوازل الوكالة

واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٦) [٢١] سُوَّالٌ: عَنْ تَصَرُّفِ الزَّوْجِ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ أَيُحْمَلُ عَلَى الوَكَالَة أَو التَّعَدِّي ؟

جَـواًبُهُ: قَـالَ (ح): (() وتَصرُّفُ الرَّجُلِ فِي مَالِ امْـراَّتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى الوَكَالَةِ حَتَّى يَشْبُتَ التَّعَدِّي. قَالَهُ مَالِكٌ . اهـ. وَذَكَرَ ابْنُ عَـرَفَةَ فِي ذَلِكَ خِلاَفًا أَشَارَ لَهُ مَيَارَةُ عَلَى ابْنِ عَاصِم بِقَوْلِهِ (()): قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَفِي حَمْلِ الزَّوْجَ فِي أَشَارَ لَهُ مَيَارَةُ عَلَى ابْنِ عَاصِم بِقَوْلِهِ (()): قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَفِي حَمْلِ الزَّوْجَ فِي بَيْعِهِ وَشِـرَائِهِ [لزَوْجَتِهِ] (()) عَلَى الوكالَةِ وَإِنْ لَمْ تَثْبُت أَوْ حَتَّى تَثُبُت دَلِيلٌ ، وَسَمَاعُ عَبْدِ المَلِكِ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى. وَهُوَ سِمَاعُ عَبْدِ المَلِكِ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى.

قَالَ الشقظمي: فَظَهَرَ أَنَّ الوكَالَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِالنَّصِّ وَلاَ إِشْكَالَ ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بِالنَّصِّ وَلاَ إِشْكَالَ ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بِمُقْتَضَى العَادَةِ كَالزَّوْجِ مَعَ زَوْجَتِهِ وَكَالابْنِ مَعَ أَبِيهِ وَالأَبِ مَعَ ابْنِهِ ، وَهُو سَمَاعُ ابْنُ القَاسِمِ فِي الزَّوْجَةِ وَصِحَّةُ الْعَقْدِ عَلَى أُخْتِهِ البِكْرِ إِذَا أَجَازَهُ الأَبُ ، وَإِبَاحَةُ المُخَاصَمَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الابْنِ وَالأَبِ عَلَى صَاحِبِهِ . اهـ ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٧) [٢٢] سؤالٌ: عَنِ الوكيلِ عَلَى البَيْعِ إِذَا ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبِ فِي السِّلْعَةِ أَوْ عَلَى مُوكِّلِهِ ؟ فِي السِّلْعَةِ أَوْ اسْتَحَقَّتْ مَنْ يَدِهِ فَهَلَ العَّهْدَةُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مُوكِّلِهِ ؟

جَـوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبِالْعُـهْدَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (^{١)} قَالَ (مخ) (^{٥)}

⁼دينية ومعها مانع شرعى فيجوز توكيل المسلم على النصراني واليهودي .

إلا أن ظاهر قــوله : (ومنع ذمى فى بيع) إلخ : أنه لا يمنع من التــوكيل فى غــير مــا ذكر كقبول النكاح للزوج وكدفع الهبة . « حاشية الخرشى » (٦ / ٧٦ ـ ٧٧) .

⁽١) مواهب الجليل (٥ / ١٩١) .

⁽٢) شرح ميارة (١/ ٢٢٦).

⁽٣) في « ميارة » : لزوجه .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

⁽٥) حاشية الخرشى (٦/ ٧٢).

فِي تَقْرِيرِه لَكَلاَمه : وَكَذَلِكَ يُطَالِبُ الوَكِيلُ بِعُهْدَة المبيع من [عيب] (١) أُو اسْتِحْقَاف مَا لَمْ يَعْلَمْ المُشْتَرِي أَنَّ الْمَتُولِّي [البَيْعَ] (٢) وَكِيلٌ ، فَإِنْ عَلَمَ بِالعُهْدَة لاَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَتَكُونُ عَلَى مَنْ وَكَلَهُ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ المبيعَ ، ويَكُونُ الثَّمَنُ عَلَيّهِ، وَهَذَا فِي الوَكِيلِ المَخْصُوصِ ، وَأَمَّا المُفَوّضُ فَيَتْبَعُ كَما يَتْبَعُ البَائِعُ وَالْعُهْدَةُ عَلَيْهِ كَالشَّرِيكِ المُفَاوضِ وَالْعُهْدَةُ عَلَيْهِ كَالشَّرِيكِ المُفَاوضِ وَالْمُهْدَةُ عَلَيْهِ كَالشَّرِيكِ المُفَاوضِ وَالْمُهْدَةُ القَاضِي وَالوَصى . اه. .

وَفِي (عج) : وَانظُر إِذَا كَانَتِ العُهْدَةُ عَلَى الـوَكِيلِ فَهَلْ يُطَالَبُ بِهَا . وَلَوْ كَانَ الْمُوكَ الْطَاهِرُ ـ ، أَوْ لاَ يُطَالَبُ بِهَا فِي هَذِهِ الظَّاهِرُ ـ ، أَوْ لاَ يُطَالَبُ بِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَة. اهـ .

وَاعْلَمْ بِأَنَّ السِّمْسَارَ لاَ عُهْدَةَ عَلَيْهِ حَيْثُ وَجَدَ رَبُّ السِّلْعَةِ وَإِلاَّ اتَّبَعَ ؛ فَفِي (قَ) (٣) عَنِ « المُدَوَّنَةِ » : وَمَا بَاعَ الطَّوَّافُونَ وَالنَّخَّاسُونَ وَمَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَسِيعُ للنَّاسِ ، فَلاَ عُهْدَةَ عَلَيْهِ فِي عَيْبٍ وَاسْتِحْقَاقٍ ، وَالتَّبَاعَةُ عَلَى رَبِّهَا إِنْ وَجَدَ وَإِلاَّ التَّبَاعَةُ عَلَى رَبِّهَا إِنْ وَجَدَ وَإِلاَّ التَّبَاعَةُ عَلَى رَبِّهَا إِنْ وَجَدَ وَإِلاَّ التَّبَاعَةُ عَلَى رَبِّهَا إِنْ وَجَدَ وَإِلاَّ التَّبَعَ . اهـ.

وَفِي (عبق) : وَعَلَى السِّمْسَارِ إِحْضَارُ رَبِّ الْمَتَاعِ عِنْدَ اسْـتِحْقَاقِهِ أَوْ عَيْبِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُحْضِرِهُ غَرِمَ . اهـ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٨) [٢٣] سُوَّالٌ: عَنْ مُقَدَّمِ القَاضِي هَلْ يَجُوْرُ لَهُ أَوْ يُوكِلُ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي أَمْوالِ اليَتَامَى أَمْ لاَ ؟

جَواَبهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الوَرْزَازِيِّ فَأَجَابَ بِقَوْله : قَالَ فِي « المَتيطيَّة » : لاَ يَجُوزُ لِمُقَدَّمِ القَاضِي عَلَى النَّظَرِ لِلْيَتَامَى أَنْ يُفَوِّضَ لَأَحَد مَا جُعِلَ لَهُ وَيَعْزَلُ نَفْسَهُ هُوَ ؛ هَذَا هُوَ اللّذِي يَمْتَنِعُ فِي حَقِّه ، وأَمَّا إِنْ وَكَلَّ مَنْ يَجْمَعُ ثَمَارًا أَوْ يَحْرُثُ فَدَا هُوَ اللّذِي يَمْتَنِعُ فِي حَقِّه ، وأَمَّا إِنْ وَكَلَّ مَنْ يَجْمَعُ ثِمَارًا أَوْ يَحْرُثُ فَدَا أَوْ يَوْمُ بَعْضُهُمْ . اهم، فَدَّانًا أَوْ يَقْتَضِي دَيْنًا فَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ شَيْءٌ خِلاَفَ مَا يُوهِم بَعْضُهُمْ . اهم،

⁽١) في (مخ) : غصب .

⁽٢) في (مخ) : للبيع .

⁽٣) التاج والإكليل (٥ / ١٩٥) .

واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٩) [٢٤] سُـؤَالٌ: عَنْ جَمَاعَة لَهَا حَقُّ عَلَى شَـخْص وأَرادُوا مُخَاصِمَتَهُ هَلْ يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ أَنْ يُخَاصِمَهُ أَوْ يُوكِّلَ مَنْ يُخَاصِمُ عَنْهُ فِي حَقِّهِ أَوْ لا بُدَّ أَنْ يُوكِّلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَى المُخَاصَمَة عَنْ جَمِيعِهمْ؟ حَقِّهِ أَوْ لاَ بُدَّ أَنْ يُوكِّلُوا وَاحِدًا مِنَّهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَى المُخَاصَمَة عَنْ جَمِيعِهمْ؟

جَـوَابُهُ : قَالَ (ق) (١) : وَمَنْ لَهُمَا حَقٌ [عَلَى] (٢) رَجُلِ لَيْسَ لَهُمَا أَنْ يُخَاصِمَ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً كَمَا لاَ يُوكِّلُ عَلَى الخصام وكيلَيْن . اهـ .

وَفِي (عج) عَنِ الوَنْشرِيسِيِّ : وَإِذَا كَانَ حَقُّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ جَمَاعَة وَطَلَبَ أَحَدُهُمْ الدَّعْوَى بِحَقِّه فَيُمكَّنُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ طَلَبَ أَكْثَرَ مِنْهُ الدَّعْوَى فَإِمَّا أَنْ يَدَّعُوا جَمِيعُهُمْ أَوْ يُوكِّلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِم فِي الدَّعْوَى ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدَّعُوا عَلَيْهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحد . اهد ، والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٠) [٢٥] سُؤَالٌ: عَنْ حُكْمِ [ق / ٦٢٨] تَوْكِيلِ المَحْجُورِ عَلَيْهِ أَيْجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ (ح) (٣) : إِنَّ تَوْكِيلَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فِي الخِصَامِ فِي تَخْلِيصِ مَالَـهِ وَطَلَبِ حُقُـوقِهِ لاَ يَجُـوزُ عَلَى ظَاهِرِ المَذْهَبِ ، وَيَصِحُ _ عَلَى مَا قَالَهُ فِي «اللَّبَابَ» وَنَقَلَهُ فِي « معينِ الحُكَّامِ » عَنْ أَبِي بكْر بْنِ عَبْـد الرَّحْمَنِ ، وأَمَّا تَوْكِيلُهُ عَلَى البَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي مَالَهِ فَلاَ يَجُوزُ (٤) ، وأَمَّا تَوْكِيلُ المَرْأَةِ المَحْجُورِ عَلَيْهَا فِي عَلَى البَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي مَالَهِ فَلاَ يَجُوزُ (٤) ، وأَمَّا تَوْكِيلُ المَرْأَةِ المَحْجُورِ عَلَيْهَا فِي لَوَازِمِ عِصْمَتِهَا فَيَجُوزُ [كَمَا صح] (٥) ، بَلْ لَيْسَ لَولَيِّهَا القِيَامُ بِذَلِكَ إِلاَّ بِتَوْكِيلُ مِنْهَا ، وأَمَّا كَوْنِ المَحْجُورِ عَلَيْهِ وَكِيلاً [عَنْ غَيْرِهِ] (١) فَيَجُوزُ كَمَا فِي ابْنِ رُشَدُ

⁽١) التاج والإكليل (٥ / ٢١٦) .

⁽٢) في (ق): قبَل .

⁽٣) مواهب الجليل (٥/ ١٢١).

⁽٤) قال : ولم أر فيه فلاناً بعد البحث .

⁽٥) في (ح): كما صرح به في « التوضيح » .

⁽٦) ليس في (ح) .

وَأَفْتَى بِهِ ابْنُ الحَـاجِّ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ مَسْأَلَـةِ السَّلَمِ الثَّانِي مِنَ « الْمُدَوَّنَةِ » (١) ، وَلاَ يَجُوزُ عَلَى مَا قَالَهُ اللَّخْمَيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَـرفَةَ : عَلَيْهِ عَـملُ أَهْلِ بِلاَدِنَا وَمَشَى عَلَيْهِ صَـاحِبُ « الجَوَاهِرِ » [وَتَابَعُ وه] (٢) كَالقَرَافِيّ وَابْنِ الحَاجِبِ ، وَقَـبْلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ وَالْمُصنِّفُ فِي «التَّـوْضيح » ، وَعَـيْرُهُ م ؛ فَيَـتَحَـصَّلُ فِي ذَلِكَ طَرِيقَـانَ . اهـ. المُرادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف ؛ انظُره عند قَـول الشَّيْخ خليل فِي بَابِ الشَّرِكَة : (وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوْكِيلِ والتَّوَكُيلِ والتَّوَكُيلِ والله تَعَالَى أَعْلَم .

لَّا مَا اللَّهُ اللَّهُ عَنْ رَجُلُ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْع سِلْعَة بِذَهَبِ حَالً فَبَاعَهَا بِهِ إِلَى أَجَلُ وَكَّلُ أَخَرَ عَلَى أَبُكُمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى فَاتَتِ السِّلْعَةُ ، مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ فَبَاعَهَا بِهِ إِلَى أَجَلُ وَلَمْ يَعْثُرْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فَاتَتِ السِّلْعَةُ ، مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ: إِنّهُ لا يَجُوزُ لرَبِ السِّلْعَةِ الرِّضَا بِالدَّيْنِ لَمَّا فَاتَتْ سِلْعَتُهُ بِمَا يَفُوت بِهِ البَيْعُ الفَ اسدُ مِنْ حَوالَة سُوق فَأَعْلَى لَمَا فِي ذَلكَ مِنْ فَسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، وَحِينئذ فَيُبَاعُ الدَّيْنُ بِثَمَنِ حَالً ، فَإِنْ : بِيعَ بِمِثْلِ التَّسْمِية حَيْثُ سَمَّى الوكيلُ لَهُ ، وَالقَيِمةُ إِنْ لَمْ يُسَمِّ لَهُ فَالأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنَ المُوكِلِ يَقْبَضُ ذَلكَ ، وَإِنْ بِيعَ بِأَقَلِ مَنْ ذَلكَ ، فَيَغْرَمُ الوكيلُ تَمَامَ التَّسْمِية أَو القيَمة لِلْمُوكِلِ ، وَإِنْ بِيعَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلكَ ، فَلَا الْمُوكِلُ ، وَإِنْ بِيعَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلكَ مَنْ ذَلكَ ، فَيَغْرَمُ الوكيلُ تَمَامَ التَّسْمِية أَو القيَمة لِلْمُوكِلِ ، وَإِنْ بِيعَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلكَ ، فَلَكَ مَنْ المُوكِيلُ تَمَامَ التَّسْمِية أَو القيمة لِلْمُوكِلِ ، وَإِنْ بِيعَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلكَ ، فَلكَ مَنْ المُوكِيلُ تَمَامَ التَّسْمِية أَو القيمة لَو التَّسْمِية وَإِلاَّ عَلَى المُنعِ : (أَوْ بِدَيْنِ إَنْ فَاتَ رَبِيعَ فَإِنْ وَقَي بِالقِيمة أَو التَسْمِية وَإِلاَّ عَلَى المُنعِ : (أَوْ بِدَيْنِ إَنْ فَاتَ رَبِيعَ فَإِنْ وَقَي بِالقِيمة أَو التَسْمِية وَإِلاَّ عَلَى المُنعِ : (أَوْ بِدَيْنِ إِنَ فَأَتَ رَبِيعَ فَإِنْ وَقَي بِالقِيمة أَو التَسْمِية وَإِلاَّ عَرَم) (١٤) أَن الشَّيخ خَليل : (وَإِنْ سَأَلُ غَرِم التَسْمِيةُ أَو القِيمة ويَعْمَ وَيَدْفَعُ البَاقِي جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ مِثْلَهَا وَيَدْفَعُ البَاقِي جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ مِثْلَهَا وَلَاتُ أَلَ الشَّيْخِ خَلِيلَ ؛ وَالقِيمة مُ مِثْلَهَا وَلَاقَتَ أَو القِيمة ويَعْمَلُ المَاقِي جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ مِ المَاقِي عَلَى الْمَاقِي عَلَى المَّالِقِيمة ويقي المَّالِقِيمة ويَلْمُ المُوكِلِ المُتَاتِقِي عَلَى المَاقِي الْقَيْمَ المَاقِي الْمَاقِي عَلَى المَاقِي الْمَاقِي عَلَى المَاقِيمة أَو القِيمة أَو القَيمة أَوالْمَا عَلَى المَاقِيمة أَوْلَ الْمَاقِيمة أَلَى المَاقِيمة أَلِه القَيمة أَو القَيمة أَوالِه الْمَاقِيمة أَوْلُ المَاقِيمة أَوْلُولُ المَاقِيمة أَلَاقُولُ الْمِ

⁽١) ومن مسألة كتاب المديان منها .

⁽٢) في (ح) : وتابعيه .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢١٤) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ قِيمَةُ الدَّيْنِ لَوْ بِيعَ الآنَ بِالنَّقْدِ أَكْثَرُ مِنْ التَّسْمِيَةِ أَوِ القِيمَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَلاَ بُدَّ مِنْ بَيْعِ الدَّيْنِ كَمَا فِي (مَخ) (١) وَفِيهِ أَيْضًا : وَمَحَلُّ مَنْعِ الرِّضَا بِالدَّيْنِ مَعَ فَوَاتِ السِّلْعَةِ حَيْثُ كَانَ الدَّيْنُ الَّذِي وَقَعَ بِهِ البَيْعُ أَكْثَرَ مِنَ التَّسْمِيةَ أَو القيمة .

وَأَمَّا لَوْ كَانَ الدَّيْنُ الوَاقِعُ بِهِ البَيْعُ مِثْلَ القِيمَةِ أَوْ التَّسْمِيَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلموكَلِ الرِّضَا به . اهـ .

قَوْلُهُ: (أَوْ بِـدَيْنِ إِنْ فَاتَ) (٢): أَىْ : المَبِيعُ ـ ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يَفُتْ فَـيُخَيَّرُ المُوكَلُ بَيْنَ إِجَازَةِ فِعْلِ الوكِيلِ وَيَبْقَى الدَّيْنُ لأَجَلِهِ أَوْ يَرُدُّ البَـيْعَ وَيَأْخُذُ سِلْعَتَهُ كَمَا فِي شُرُوحِهِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٢) [٢٧] سُؤَالٌ: عَنْ زَوْجٍ وَكَّلَ صَاحِبَهُ ، وَافْترقَا بِالطَّلاَقِ ، أَيَعْزِلُ الوَكِيلُ مِنْهُمَا بِذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : وَطَلاَقُ الزَّوْجَةِ لاَ يُوجِبُ عَزْلَهَا عَنْ وَكَـالَتِهِ مُطْلَقًا إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لاَ يَرْضَى فِعْلَهَا بَعْـدَ طَلاَقِهَا . قُلْتُ : وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٣) [٢٨] سُؤَالٌ : عَنْ الوكيلِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ مَا وَكَّلَ عَـلَيْهِ لِمُوكِلِّهِ بَعْدَ مَوْته أَيُصَدَّقُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: فَفِي (ح) (٣): وَالوَكِيلُ مُصَدَّقٌ فِي الرَّدِّ إِلَى مُوكِّلِهِ وَلَوِ ادَّعَى خَوَابُهُ : فَفِي مُوكِّلِهِ كَمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ عُمُومٍ كَلاَمِ ابْنِ رُشْد فِي سَمَاعٍ ابْنِ الْفَاسِمِ ، وفِي سَمَاعٍ عَيسَى مِنْ كِتَابِ الْبَضَائِعِ وَالوَكَالاَتِ ، وكَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْقَاسِمِ ، وفِي سَمَاعٍ عَيسَى مِنْ كِتَابِ الْبَضَائِعِ وَالوَكَالاَتِ ، وكَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ

⁽١) حاشية الخرشي (٦/ ٧٩).

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۲۰) .

⁽٣) مواهب الجليل (٥/ ٢١٠).

البَرْزَلِيُّ فِي مَسَائِلِ الوَكَالاَتِ ، وَهَذَا ـ واللهُ أَعْلَمُ ـ لَيْسَ خَاصَّاً بِالْوَكِيلِ أَوِ الْمُودِعِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ ذَلِكَ . أهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَفِيه أَيْصًا أَنَّ الوكِيلَ إِنَّمَا يُصَدَّقُ فِي رَدِّ مِنْ وَكَيلَ إِنَّمَا يُصَدَّقُ فِي رَدِّ مِغَيْرِهِ كَمَا صَرَّحَ رَدِّ مَا وَكَلَ عَلَيْهِ إِلَى رَبِّهِ إِذَا قَبَضَهُ بِلا إِشْهَادٍ ، فَلاَ يُصَدَّقُ فِي رَدِّهِ بِغَيْرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِعَ القَاضِي عَبْدُ الوَهَابِ وَالفَاكِهَانِيُّ وَالزَناتِي وَغَيْرُهُمْ . أهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٤) [٢٩] سَوَّالٌ: عَنْ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلِ قَبَضَ دَيْنًا أَوْ ميراَثًا لزَوْجَته أَوْ مُوكِيلِ قَبَضَ دَيْنًا أَوْ ميراَثًا لزَوْجَته أَوْ مُوكِيلِ مُوكِيلِ قَبَضَ وَادَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَوِ الْمُوكِلُ عَدَمَ مُوكِيلِهِ وَمَاتَ وَلَمْ تُحَقَّق بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِمَّا قَبَضَ وَادَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَوِ الْمُوكِلُ عَدَمَ القَبْضَ مَا الحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ مَوْتُ الوكيلِ قَرِيبًا مِنْ قَبْضِهِ لَمَّا قَبَضَ فَيُوْخَذُ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مُدَّة طَوِيلَة فَلاَ شَيْءَ لِلْمُوكَلِّ لَهُمَا قِبَل وَرَثَة الوكيلِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مُدَّة طَوِيلَة فَلاَ شَيْءَ لِلْمُوكَلِّ لَهُمَا قِبَل وَرَثَة الوكيلِ ، وَغَايَةُ مَا عَلَيْهِمْ اليَمِينُ أَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ بَقِي قَبَل مَوْرُوثِهِمْ مِنَ الحَقِّ المُدَّعَي بِهِ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِم فِي رَجِزِهِ (١) :

وَمَوْتُ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ [إِنْ] (٢) عَرَضْ مِنْ غَيْرِ دَفْعٍ مَا بِتَحْقِيقٍ قَبَضْ[ق / ٢٩٥] مِنْ مَالِهِ يُؤْخَذُ ذَاكَ قَائِمٌ بِالفَوْرِ، وَالعَكْسِ بعَكْسٍ لاَزِمٍ (٣) الله عَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « شرح ميارة » (۱ / ۲۲۲) .

⁽٢) في الأصل: أو .

⁽٣) قال ميارة : يعنى إذا قبض الزوج ثمن ما باعته زوجته أو قبض دينا لها على غيره أو قبض الوكيل ذلك من موكله ثم مات القابض من زوج أو وكيل ولم يحقق براءة ذمته مما قبض فإما أن يكون موته قريبا من قبضه لما قبض أو بعد المدة الطويلة فإن كان بعد المدة الطويلة فلا شيء للزوجة قبل ورثة الزوج ولا للموكل قبل ورثة الوكيل وغاية ما تتوجه عليهم اليمين أنهم لا يعلمون أنه بقى قبل موروثهم من الحق الذى ادعى عليه شيء وإن مات الزوج أو الوكيل بالقرب ، فيؤخذ ذلك من أموالهما إذا عرف القبض وجهل الدفع والمرأة والموكل يدعيان عدم الدفع .

(١٦٥٥) [٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ كَيْفيَّة اخْتصَار لَفْظ الوَكَالَة الشَّاملَة العَامَّة ؟

جَـوَابُهُ: قَالَ (طخ) نَاقِلاً عَنْ المتيطيِّ: وَاخْتِصَارُ لَفْظِ التَّـوكيلِ الشَّامِلِ العَامِ أَنْ يَقُولَ: وَكَلَّ فُلاَنَّ فُلاَنَّا تَوْكِيلاً مُفَوَّضًا جَامِعًا لِمَعَـانِي التَّوْكِيلِ كُلِّهِ لاَ يَنْشُر عَنْهُ فصلٌ مِنْ فُصُولِهِ وَلاَ فَرْعٌ مِنْ أَصْلٍ يَشُـنَّ أُصُولِهِ دَائِمًا مُسْتَمِراً وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يُوكِل عَنْهُ مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ مِنْ فُصُولِهِ . اه. . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٦) [٣١] سُوَّالٌ : عَنْ رَجُل أَتَى بِكَتَابِ مِنْ عِنْد آخَر أَنَّهُ وَكَلَهُ عَلَى قَبْض كَذَا مِنْ عِنْد أَخَر أَنَّهُ وَكَلَهُ عَلَى قَبْض كَذَا مِنْ عِنْد فُلاَنْ وَعَرِفَ فُلاَنْ خَطَّهُ وَدَفَعَ لِلْوَكِيلِ ذَلِكَ وَأَنْكُرَ الموكِّلُ ذَلِكَ مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَـوَابُهُ: مَا فِي (مَج) وَلَفْظُهُ : وَإِذَا قَدَمَ رَجُلٌ بِـكَتَابِ مُوكِّلِهِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ سِلْعَةً أَوْ غَيْـرَهَا فَعَرِفَ خَطَّ مُوكِّلِهِ وَدَفَعَ ذَلِكَ لِلَّذِي قَدَمَ بِالكَتَـابِ ، فَلَمَّا الْتَقَى اللَّوَكِيلُ وَالمُوكِّلُ أَنْكَرَ المُوكِّلُ أَنْ يَكُونَ كَتَبَ ذَلِكَ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ أَحَـداً فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيَعْـرَمُهُ الوكِيلُ . اه. . ويَجْـرِي فِي المَسْأَلَةِ مَـا جَرَى فِي مَـسْأَلَةِ مَنْ

⁼ قال ابن أبى زمنين : قال مطرف : فإن مات الزوج والوكيل بحدثان ما جرى على أيديهما مما ذكرناه فلذلك كله في أموالهما إذا كان قد عرف القبض وجهل الدفع والمرأة والموكل يدعيان ذلك وما كان من موتهما بغير حدثانه وما يمكن فيه المخرج والقضاء والدفع فلا شيء في أموالهما وإن لم يعرف الدفع ولم يذكر .

ابن عرفة : وإن مات الوكيل بحدثان قبضه كان في ماله وبعده مما يمكن فيه القضاء والدفع فلا شيء عليه اه. وسئل الأستاذ أبو سعيد بن لب عن امرأة توفى والدها وتولى زوجها قبض ميراثها منه ثم توفى زوجها ، فأثبتت أن ما قبض زوجها من متروك والدها أدخله في مصالحه ولم يمكنها من شيء منه .

فأجاب: إذا ثبت أن ما قبض لم يمكنها من شيء منه ، فلا إشكال وإن لم تثبت ذلك وإنما تعلقت بالقبض خاصة فإن كان الزوج قبض بإذن الزوجة ومات بحدثان القبض فذلك لازم لتركته بعد يمين القضاء ، وإن كان ذلك بغير حدثانه بل بعد شهر ونحوه فيحمل الأمر على أنه قد دفع ما قبض وإن كان القبض تعديا منه وتجاسرا على مال الزوجة وتحاملا، فذلك لازم لمله ولتركته بعد يمين القضاء. انتهى

ادَّعَى عَلَى رَجُلِ بِمَال ، فَجَحَدَهُ فَأَخْرَجَ اللَّدَّعِي كَتَابًا فِيه خَطُّ اللَّاّعَي عَلَيْهِ وَإِقْرَارُهُ بِمَا ادَّعَى عَلَيْهِ ، فَأَنْكُرَ الْدَّعَي عَلَيْهِ أَنْ ذَلكَ خَطُّهُ ، فَطَلَبَ اللَّذَّعِي جَبْرَ اللَّاّعَي عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ أَنْ ذَلكَ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَى أَنْ يَكُنُّ بِحَضْرَةِ العُدُولِ وَيُقَابِلُوا مَا كَتَبَ بِمَا أَظْهَرَهُ اللَّدَّعِي فَأَفْتَى عَلَيْهُ عَلَى أَنْ يَكُنُّ بِحَضْرَةِ العُدُولِ وَيُقَابِلُوا مَا كَتَبَهُ تَطُويِلاً لاَ يُمْكُنُ مَعَهُ أَنْ اللَّخْمِيُّ بِأَنَّهُ يَجْبِر على ذلك ، وعلى أنه يُطيلُ فِيمَا كَتَبَهُ تَطُويِلاً لاَ يَمْكُنُ مَعَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ خَطًا غَيْرَ خَطِّهِ ، وَأَفْتَى عَبْدُ الحَميد الصَّائِغُ بِأَنَ ذَلِكَ لاَ يَلْزَمُهُ ، وَرَجَّحَ يَسْتَعْمَلَ خَطًا غَيْرَ خَطِّهِ ، وَأَفْتَى عَبْدُ الْحَميد الصَّائِغُ بِأَنَ ذَلِكَ لاَ يَلْزَمُهُ ، وَرَجَّحَ وَنَ عَلْمَ أَنْ الْمَعْنَى ، والله تَعَلَى أَعْلَمُ . الله عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ . اله . المُرَادَ مِنْهُ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى ، والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٧) [٣٢] سُوَّالٌ : عَنْ حُكْمٍ وَكَالَةِ الْمُتَّهَمِ بِدَعْـوَى البَاطِلِ لِغَـيْرِه هَلْ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ قُبُّولَهَا وَالحَالَةُ كَذَلَكَ أَمْ لاً ؟

جَوابُهُ: مَا فِي (ح) (١) عَنِ " التَّبْصِرَة » وَنَصَّهُ: وَلاَ تَجُوزُ الوكَالَةُ عَنِ الْمُتَّهَمِ بِدَعْوَى البَاطِلِ وَلاَ الْمُجَادَلَةُ عَنْهُ ، قَالَ ابْنُ العَربِيِّ فِي " أَحْكَامِ القُرْأَن » (٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَكُن لِلْخَائِينَ خَصِيمًا ﴾ (٣) : إِنَّ النَّيَابَةَ عَنِ الْمُطلِ المُتَّهَمِ بِدَعْوَى البَاطِلِ فِي الْحُصُومَة لاَ تَجُوزُ بِدلَيلٍ قَوْلِهِ تَعَالَى لرَسُولِه _ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ وَاسَتَغْفِرِ اللّهَ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٤) . اه . وَفِي " المتيطيَّة » : وَسَلَّمَ : ﴿ وَاسَتَغْفِرِ اللّهَ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٤) . اه . وَفِي " المتيطيَّة » : وَيَنْبَغِي للْوكِيلِ عَلَى الخُصُومَة أَنْ يَتَحفَظُ [علَى دينه] (٥) وَلاَ يَتَوكَلُ إِلاَّ فِي وَيَنْبُغِي للْوكِيلِ عَلَى الخُصُومَة أَنْ يَتَحفَظُ [علَى دينه] (٥) وَلاَ يَتَوكَالُ إِلاَّ فِي مَطْلَب يُقْبَلُ [مِنْهُ بِعَيْنِهِ] (٦) أَنَّ مُوكَلِّهُ فِيهِ عَلَى الْحَقِّ ؛ فَـقَدْ جَاءَ فِي " جَامِع السَّنُنِ " عَنْ عَبْدَ الله بْنِ عُمرَ أَنَّهُ قَالَ : " مَنْ حالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدًّ مِنْ حُدُودِ اللهِ فَقَدْ ضَادً الله فِي أَمْرِه ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي خُصُومَة لاَ عِلْمَ لَهُ بِهَا لَمْ يَزَلْ فِي اللهِ فَقَدْ ضَادً الله فِي أَمْرِه ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي خُصُومَة لاَ عِلْمَ لَهُ بِهَا لَمْ يَزَلْ فِي

⁽۱) مواهب الجليل (٥ / ١٨٥) و « منح الجليل » (٦ / ٣٦٤) .

⁽٢) أحكام القرآن (١/ ٢٢٦).

⁽٣) سورة النساء (١٠٥).

⁽٤) سورة النساء (١٠٦).

⁽٥) في (ح) : بدينه .

⁽٦) في (ح) : فيه يقينه .

مَعْصِيَةِ اللهِ تَعَالَى حَتَّى يَنْزَعَ » (١): اهـ . المُرَادُ مِنْهُ ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٨) [٣٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى خُصُومَة مَدينه لتَخْليصِ مَاله مِنْهُ بِأُجْرَةٍ ، ثُمَّ إِنَّ المَدِينَ دَفَعَ مَا عَلَيْهِ بِلاَ خُصُومَةٍ أَيَسْتَحِقُّ الوَكِيلُ أُجْرَتُهُ أَمْ لاَ؟

جَـوَابُهُ: فَفِي (عج): إِذَا وَكَلَهُ عَلَى خُـصُومَةِ مَدِينةِ لِتَـخْلِيصِ مَالِهِ مِنْهُ فَأَعْطَى اللَّدِينُ مَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ خُصُومَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئاً مِنَ الْأُجْرَةِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٩) [٣٤] سُوَّالٌ: عَمَّنْ وَكَّلَ فِي خُصُومَته وَقَبْلَهَا وَلَمْ يُخَاصِمْ حَتَّى شَهِدَ عَلَى المُوكِّلِ عَلَيْهِ فِي الحَقِّ الَّذِي يُخَاصِمُ فِيهِ هَلْ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ وَكَلَهُ عَلَى الخُصُومَةِ بِإِجَارَة أَوْ جُعْلٍ فَلاَ تَجُوزُ شَهَادَتُه فِيَها لاَنَّهُ جَرَّ نَفْ عَلَى الْخُصُومَةِ بِإِجَارَة أَوْ جُعْلٍ فَلاَ تَجُوزُ شَهَادَتِه ، وَإِنْ لاَنَّهُ جَرَّ نَفْ عَلَ إِلَى نَفْسه بِإِظْهَارِ تَرْجِيحِ الْحَقِّ فِي جَنْبِ الطَّالِبِ بِشَهَادَتِه ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْدِ أُجْرَةً وَعَزَلَ نَفْسه عَنْ الوكَالَةِ فَتَحَجُّوزُ ؛ لأَنَّهُ لاَ مَنْفَعَةَ لَهُ كَما فِي كَانَ بِغَيْدِ أُجْرَةً وَعَزَلَ نَفْسه عَنْ الوكَالَةِ فَتَحَجُّوزُ ؛ لأَنَّهُ لاَ مَنْفَعَة لَهُ كَما فِي (مِن) (٢). اهد. والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٠) [٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَكَّـلَ الرَّاهِنُ وَكِيلاً عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ هَلْ لَهُ عَزْلُهُ بَعْدَ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۰۹۷) وأحمد (۳۸۵۰) والحاكم (۸۱۵۷) والطبراني في « الكبير » (۱۲۳۵) و (۱۳۴۳) و (۱۳۴۳) و (۱۳۴۳) و البيهقي في « الشعب » (۱۷۳۵) و البيهقي في « الشعب » (۱۷۳۵) و « الكبرى » (۱۱۲۲۳) و ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (۲۶ / ۱۵۶) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وقال الذهبي : صحيح .

وقال الألباني : صحيح .

⁽۲) حاشية الخرشي (۲/ ۱۹۶ - ۷۰).

جَواَبُهُ : مَا نَقَلَهُ (ح) (١) عَنْ (الذَّخِيرَة) (٢) عَنْ ابْنِ الجَلاَّبِ (٣) وَلَفْظُهُ : إِذَا وَكَلْتَ وَكِيلاً فِي بَيْعِ رَهْنِ لَيْسَ لَكَ عَزْلُهُ إِلاَّ برِضَا المُرْتَهِنِ ؛ لأَنَّ القَاعِدَةَ أَنَّ الوَكَالَةَ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الجَانِبَيْنِ مَا لَمْ يَتَعَلَّق بِهَا حَقُّ لِلْغَيْرِ .

وَفِي « الْمُسُوطِ » : لَهُ عَـزْلُهُ كَسَائِرِ الوَكَالَاتِ . اهـ . وَزَادَ مَـا نَصَّهُ ـ نَاقلاً عَنِ « التَّوْضِيحِ » ـ : وَاخْتَلَفَ إِذَا وَكَلَّـهُ عَلَى بَيْعِ سِلْعَة وَاشْـتِرَائِهَا وَسَـمَّى لَهُ شَخْصًا مُعَيَّنًا هَلُ لَهُ أَنْ يَعْزِلَهُ كَمَا لَوْ أَطْلَقَ أَوْ لاَ ؟ عَلَى قُولَيْه .

المَازِرِيُّ: وَعَدَّهَا الأَشْيَاخُ مِنَ المُشْكِلاَتِ ، وَالأَصَحُّ فِي ذَلِكَ عِنْدِي إِنْ عَيَّنَ لَهُ المُشْرَيِ وَسَمَّى لَهُ الثَّمَنَ وَقَالَ : شَاوِرْنِي كَانَ لَهُ عَزْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ لَهُ الثَّمَنَ وَلَا اللَّهُ تَعَالَى وَلاَ قَاللَهُ مَا اللهُ تَعَالَى وَلاَ قَالَ : شَاوِرْنِي فَهَذَا مَوْضِعُ الإِشْكَالِ والاضْطِراَبِ . اه. . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٦٦١) [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ الوَصِيِّ هَلْ لَهُ تَوْكيلٌ غَيْرُهُ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ : أَنَّ ذَلِكَ لَهُ فِي حَيَــاتِهِ [ق / ٦٣٠] وَبَعْدَ مَــمَاتِهِ (١٤ كَــمَــا فِي (ق)(٥). اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٢) [٣٧] سُؤَالٌ : عَنْ فِعْلِ الوكِيلِ هَلْ يُحْمِلُ عَلَى النَّظَرِ أَمْ لا ؟

جَــوَابُهُ: أَنَّ فَعْلَ الوَكِيلِ مَحْـمُولٌ عَلَى النَّظَرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِـلاَفُهُ كَمَا فِي (ح) (٦) . اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَم .

(١٦٦٣) [٣٨] سُوَالٌ: عَنْ الفَرْقِ بَينَ قَوْلِ: الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي النِّكَاحِ:

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ١٨٧).

⁽٢) انظر : « الذخيرة » (٨ / ١٢٠) .

⁽٣) انظر : « التفريع » (٢ / ٢٦٥) .

⁽٤) بخلاف الوكيل .

⁽٥) التاج والإكليل (٥/ ٢١٦).

⁽٦) مواهب الجليل (٥ / ١٩٣) .

وَإِنْ أَجَازَ يُجْبَرُ فِي ابْنِ وُجِدَ وَأَخٌ فَوَّضَ لَهُ أُمُورَهُ بِبَيِّنَةَ جَازَ ، وَبَيْنَ قَوْله فِي الوكالة : فَيَمْضِيَ النَّظَرُّ إِلاَّ أَنْ يَقُولَ : أَوْ غَيْرُ نَظَرٍ إِلاَّ الطَّلاَقُ وَإِنْكَاحٌ بِكُرْهٍ وَبَيْعُ دَارِ سُكْنَاهُ وَعَبْدَه ؟

جَوابُهُ : قَالَ (ح) (١) مَا نَصُّهُ : قَالَ فِي النِّكَاحِ الأَوَّلِ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » (٢) : وَمَنْ زَوَّجَ أُخْتَهُ البِكْرَ بِغَيْرِ أَمْرِ الأَبِ لَمْ يَجُز وَإِنْ أَجَازَهُ الأَبُ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ابْنَا فَوَضَ إِلَيْهِ أَبُوهُ جَمِيعَ أُمُورِهِ فَيَجُورُ بِإِجَازَهِ الأَبِ ، وكَذَلَكَ فِي أَمَةِ الأَبِ ، وكَذَلَكَ فِي أَمَةِ الأَبِ ، وكَذَلَكَ فِي أَمَةِ الأَبِ ، وكَذَلَكَ فِي اللَّخِ وَالجَدِّ يُقِيمُهُ هَذَا المُقَامِ . اهـ . وقَالَ المُصنَّفُ فِي بَابِ النِّكَاحِ : (وَإِنْ أَجَازَ مُجْبَرُ فِي ابْنِ وَأَخِ فَوَّضَ لَهُ أُمُورَهُ بِبَيِّنَةٍ جَازَ) (٣) . اهـ .

فَقَوْلُ ﴿ الْمَدَوَّنَةِ ﴾ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ هَذَا لاَ يُنَافِي قَوْلَهُمْ : إِنَّ الوَكَالَةَ الْمُفَوَّضَةَ [لا] (٤) تَشْمَلُ تَزْوِيجَ البِكْرِ ، بَلْ هُوَ مُوافِقٌ ؛ لأَنَّ مَعْنَى مَا هُنَا : أَنَّهُ لاَ يَمْضِي بَلْ يُوقِفُ عَلَى إِجَازَةِ المُوكِّلِ [بِاتِّفَاقِ] (٥) .

نَعَمْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغير إِثْرَ كَلاَمِ « الْمُدَوَّنَةِ » المَذْكُورِ : قَوْلُهُ : (فَوَّضَ [لَهُ] (٦): يَعْنِي بِالْعَادَة ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِالصِّيغَةِ لَكَانَ لَهُ أَنْ يُزُوِّجَهَا وَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةِ الأَب ؟ لأَنَّ الوَكِيلَ المُفَوَّضَ لَهُ ، لَهُ أَنْ يَنْكَحَ وَيُطَلِّقَ وَيُقِرَّ عَلَى مُوكِلِهِ . اهد .

فَهَـذَا مُخَالِفٌ لَمَـا قَالُوا : إِنَّ الوكَـالَةَ المُفَوَّضَةَ لاَ تَشْـمَلُ البِكْرَ وَلاَ تَطْلِيقَ الزَّوْجَةِ . اهـ . المُرادُ مِنْهُ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ١٩٣).

⁽٢) انظر : « المدونة » (٥ / ٣٥٠) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ١١١) .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في (ح) : وإن اتفقا .

⁽٦) في الأصل: إليه.

(١٦٦٤) [٣٩] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ ادَّعَى: أَنَّ آخَرَ وَكَّلَهُ عَلَى قَبْضِ دَيْنِ لَهُ فَصَدَّقَهُ اللَّذِينِ وَدَفَعَ الدَّيْنَ لَهُ وَادَّعَى الوَكِيلُ تَلَفَهُ وَأَنْكَرَ اللُوكِلُ الوكَالَةَ هَلْ ضَمَّانُهُ مَنَ الوكيلِ أَلَوكيلِ بِمَا غَرِمَهُ لِرَبِّ الرُّجُوعُ عَلَى الوكيلِ بِمَا غَرِمَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَمَّ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ ابْنُ رُشْد (۱): اخْتُلفَ فيمنِ ادَّعَى وكَالَة رَجُلٍ فَقَبَضَ مَالاً وَدَّعَى تَلَفَهُ فَقِيلَ : يُصَدَّقُ فيصا ادَّعَى مِنَ الوكالَة مَع يَمينه ، لأنَّ الغريم الدَّافع إليه قَدْ صَدَّقَهُ ، ويَسْقُطُ عَنْهُ الضَّمانُ ويَرْجِعُ صاَحِبُ المَالَ بِه عَلَى الغريم بَعْدَ يَمينه إِنْ [كَانَتْ بِبَينَة للْغَرِيمِ] (٢)علَى مُعَاينَة الدَّفْع ، وَلاَ يَرْجِعُ الغريمُ علَى الوكيلِ بَشَىء ؛ لأنَّهُ قَدْ صَدَّقَهُ فيما ادَّعَى مِنَ الوكالَة بِيمينه، فكانَ ذلك كما لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَة أَوْ أَقَرَّ بها صاحبُ المَال ، إلاَّ أَنْ يكُونَ فَرَّطَ فِي دَفْع المَال إلَى المُوكَل حَتَّى تَلَفَ عَنْدَهُ . قَالَهُ ابْنُ المَاجِشُونَ ، وَهُو مَذْهَبُ ابْنِ القاسمِ ، وَحَمَلَهُ مُطْرِفٌ عَلَى التَّهْ رِيطَ فَأَوْجَبَ للغَريمِ الرَّجُوعَ عَلَيْه ، وقيل : لاَ يُصَدَّقُ وَهُو ضَامِنٌ عَلَى التَهْ رِيط فَأَوْجَبَ للغَريمِ الرَّجُوعَ عَلَيْه ، وقيل : لاَ يُصَدَّقُ وَهُو ضَامِنٌ يَحْلِفُ صَاحَبُ المَال مَا وَكَلَهُ ويَرْجِعُ بِمَاله عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، فَإِنْ رَجَعَ عَلَى الوكيلِ لَمْ يكُنُ للوكيلِ أَن يَحْلِ أَن يَكُونَ الْمَويلِ لَمْ يكُنُ للوكيلِ أَن يَعْفَى الْوَيلِ لَمْ يكُنُ للوكيلِ أَن يَعْلَى الوكيلِ أَنْ يَعْمَى الوكيلِ الْمَ يكُنُ للوكيلِ أَنْ يَعْمَى الْمَ وَكُلُهُ تَعَلَى الْمَانُ عَلَى الْمَاسِ عَلَى الوكيلِ لَمْ يكُنُ للوكيلِ أَنْ يَعْمَلَ أَنْ يَعْمَى ابِنْ الحَاجِبِ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى يَرْجَعَ عَلَى ابِنْ الحَاجِبِ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى الْمُلْمَا مُعْمَا الْمَعْمَ الْمَاسِلُوعُ عَلَى ابِنْ الحَاجِبِ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى الْمُلْمَا أَنْ المَاحِبُ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى الْمَامِ عَلَى ابِنْ الحَاجِبِ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى الْمُلْمَامُ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِعُ عَلَى ابِنْ الحَاجِبِ . اه وَاللهُ تَعَالَى الْمُعْمَاءُ وَالْمُ عَلَى الْمُؤَمِّ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمَامِنَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُونَ فَالْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللهُ عَلَى الْمَامِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُعْلَى الْمُؤْمُ الْمُهُمَا الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْم

(١٦٦٥) [٤٠] سُؤَالٌ عَـمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ وَبَاعَـهَا وَاشْـتَرطَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا هَلْ يَكُونْ لَهُ أَوْ لرَبِّ السِّلْعَة ؟

جَــوَابُهُ : قَالَ ابْنُ رُشْد فِي « البَيَـانِ » : إِنَّ مَنْ وَكَلَ رَجُلاً عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً فَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْمُـشْتَرِي شَيْئًا يَأْخُذُهُ مِنهُ ، فَلاَ حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَهُوَ

⁽۱) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٢٠٩) .

⁽٢) في (ح) : كان للغريم بينة .

لِرَبِّ السِّلْعَةِ كَمَا يَشْتَرِطُ الوَلِيُّ عَلَى الزَّوْجِ [] (١) سَـوَاءً [](٢). اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٦) [٤١] سُؤَالُ عَنْ رَجُلِ قَسَّمَ خَيْلَ رَجُلِ مَعَ شَرِيكه بِغَيْرِ إِذْنه مَرَّةً وَلَاللَهُ لَا يُغَيِّرُ ذَلكَ وَلاً يُنْكِرُهُ بَلْ أَمْضَاهُ ، ثُمَّ قَسَمَهُنَّ رَابِعَةً مَعَ الشَّرِيكَ وَلَاللَهُ لَا يُغَيِّرُ ذَلكَ وَلاً يُنْكِرُهُ بَلْ أَمْضَاهُ ، ثُمَّ قَسَمَهُنَّ رَابِعَةً مَعَ الشَّرِيكَ وَأَنْكَرَ المَالكُ ذَلكَ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ وَقَسَالَ : إِنَّهُ لَمْ يُوكَلَّهُ عَلَى القَسْمِ المَنْكُور، هَلْ لَهُ كَلاَمٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ القَوْلَ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ الإِذْنِ لَهُ فِي القَسْمِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (القَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الإِذْنَ أَوْ صَفَةً لَهُ) (") أَى : بِلاَ يَمِينَ كَمَا فِي (عَجَ) وَنَحْوِهِ ، وَنَقَلَهُ (ق) (أَ عَنْ ابْنِ شَاسٍ وَنَصَّهُ : فَلَوْ قَالَ : وَكَلْتَنِي ، وَقُلْتُ [أَنَا] () : مَا وَكَلْتُكُ كَانَ القَوْلُ قَوْلُكَ . اه .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ المَالِكَ مُخَيَّرٌ فِي إِجَازَةِ القَسْمِ أَوْ رَدِّهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَمَلَكَ غَيْـرُهُ عَلَى رِضَـاهُ ، وَلَوْ عَلِمَ المُشْتَـرِي) (٦) أَنَّ القِسْمَةَ مِنْ وُجُوهِ البَيْعِ . اهـ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٧) [٤٢] سُوَّالٌ : عَنِ الوكيلِ وَالْحَصْمِ إِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَقَارَراً بِصَحَّةِ الوَكيلِ وَالْخَصْمِ إِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَقَارَراً بِصَحَّةِ الوَكالَةِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِمَا أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ فِي « التَّبْصِرَةِ » : لاَ يَسْمَعُ القَاضِي مِنْ أَحَـد دَعْوَى الوكَالَةِ حَتَّى يَشْبُتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ بِشَاهِدَيْنِ عَـدْلَيْنِ أَوْ بِشَاهِد وَيَمِينَ عَلَى قَـوْلِ مَالِك وَابْنِ القَاسِمِ ، وَلاَ بُد أَنْ [ق / ٦٣١] تَشْهَدَ الشَّهُودُ عَنْدَ الْقَاضِي عَلَى مَعْرِفَةً عَيِنِ

⁽١) ، (٢) طمس بالأصل .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

⁽٤) التاج والإكليل (٥ / ٢١٣) .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) مختصر خليل (ص / ١٦٩) .

المُوكِّلِ ، وَيَثْبُتُ عِنْدَهُ أَيْضًا عَيْنُ الوكِيلِ إِمَّا بِالشَّاهِدَيْنِ الأُوكَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَإِذَا حَضَرَ الوكيلُ وَالْخَصْمُ وَتَسَقَارَرَا عَلَى صَحَّة الوكَالَة فَلاَ يُحْكَمُ بَينَهُمَا بِمُجَرَّد قَوْلِهِمَا ؛ لأَنَّهُ حَقُّ لغَيْرِهِمَا يَتَّهِمَانِ عَلَى التَّوَاطُؤ عَلَيْه ، ولَوْ صَدَقَ الخَصْمُ الوكيلُ فِي الدَّعْوَى وَاعْتَرَفَ بِاللَّدَّعِي بِهِ لَمْ يَجْبُرُهُ الحَاكِمُ عَلَى دَفْعِهِ عَلَى المَسْهُورِ حَتَى النَّوَاطُق عَلَى دَفْعِهِ عَلَى المَسْهُورِ حَتَى الْمَشْهُورِ حَتَى الْمَشْهُورِ حَتَى اللَّوْعَلَى عَلَى المَسْهُورِ حَتَى الْمَشْهُورِ حَتَى الْمَا عَنْدَهُ صِحَّةً الوكالَة . اه. .

قَوْلُهُ : (أَوْ بِشَاهِد وَيَمِين) (١): فَفِي (عج) فِي بَابِ الشَّهَادَةِ مَا يَفِيدُ أَنَّ الرَّاجِحَ فِي الوَكَالَةِ أَنَّهُ لاَ يَشْتَرِطُ فِي الوَكَالَةِ أَنَّهُ لاَ يَشْتَرِطُ فِي صِحَّتِهَا أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدَانِ : بِهَا شَهِدْنَا . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٨) [٤٣] سُؤَالٌ : عَنْ مَقْدَار الغَبْن الَذي يَرُدُّ به بَيْعَ الوكيل ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (عج) عَنْ (ق) وَنَصَّهُ إِنَّ الوَكِيلَ والوَصِيَّ إِذَا بَاعَ كُلَّ أَوِ الشَّرَى بِغَبْنِ لاَ يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهِ إِنَّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ .

وَزَادَ مَا نَصُّهُ : وَيَرْجِعُ ـ يَعْنِي الْمُوكِّلَ ـ عَلَى الْمَشْتَرِي أَوْ عَلَى البَائِعِ إِنْ فَاتَ بِمَا حَابَي بِهِ .

إِلَى أَنْ قَالَ : تَنْبِيهُ فِي حَدِّ الغَبْنِ _ الّذي يُقَامُ بِهِ إِمَّا اتَّفَاقًا أَوْ بِاخْتِلاَفِ ثَلاَثَة أَقْوَالَ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَـقَالَ : وَالْغَـبْنُ مَا خَـرَجَ عَنِ العَادَةِ ، وَقِـيلَ : الثُّلُثُ، وقيلَ : مَا زَادَ عَلَيْه . اهـ .

وَمَا صَدَرَ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِهِ ، وَهُوَ مُواَفِقٌ لاَبْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ وَصَاحِبُ « التَّوْضِيحِ » وَهَذَا فِي الغَبْنِ فِي بَيْعِ الشَّخْصِ واشْتَرائِهِ لِنَفْسِه ، وأَمَّا فِي بَيْعِ الشَّخْصِ واشْتَرائِهِ لِنَفْسِه ، وأَمَّا فِي بَيْعِ الوَصَىِّ أَوِ الوكيلِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَة : ظَاهِرُ قَوْلَ أَبِي عَمْرَانَ : أَنَّ قَدْرَ الغَبْنِ فِي نَيْعِ الوِنْسَانِ ملْكَ نَفْسِه ، وكَانَ بَعْضُ مَنْ لَقينَاهُ يُنْكُرُ الغَبْنِ فِي ذَلِكَ كَقَدره فِي بَيْعِ الإِنْسَانِ ملْكَ نَفْسِه ، وكَانَ بَعْضُ مَنْ لَقينَاهُ يُنْكُرُ وَلَكَ وَيَقُولُ : غَبْنُ الوكِيلِ والوصِيِّ مَا نَقَصَ عَنِ القِيمَةِ نَقْصًا بَيَّنًا، وإِنْ لَمْ يَبْلُغِ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٥٨) .

الثُّلُث، وَهُوَ صَوَابٌ؛ لأَنَّهُ مُقْتَضَى الرِّواَيَاتِ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » (١)وَغَيْرِهَا لِقَوْلِهَا : إِذَا بَاعَ الوَكِيلُ أَوْ ابْتَاعَ بِمَا لاَ يُشْبِهُ مِنَ الثَّمَنِ لَمْ يَلْزَمْهُ . اهـ. الْمُرَادُ مِنْ (عَج)، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٩) [٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ بَيْعِ اللَّوَكِّـلِ سِلْعَتَهُ الَّتِي وَكَّلَ غَيْرَهُ عَلَى بَيْعِهَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (عج) : انْظُرْ هَلْ لِلْمُوكِّلِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَيْعُ أَمْ لِ لَا ؟ ؛ إِذْ بَتَوْكِيلِهِ غَيْرَهِ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَالظَّاهِرُ الأَوَّلُ ؛ إِذْ لَهُ عَزْلُهُ اهـ : انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (وَإِنْ بِعْتَ وَبَاعَ فَالأَوَّلُ إِلاَّ بِقَبْضٍ) (٢) اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رب التَّفْ ويضِ العَادِي الوَاقِعِ بَيْنَ الأَقَارِبِ وَالْمَابُ عَنِ التَّفْ ويضِ العَادِي الوَاقِعِ بَيْنَ الأَقَارِبِ وَالأَحْبَابَ مِنْ كُوْنِ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ يَتَصَرَّفُ فِي مَالَ الْآخَرِ بِغَيْرِ إِذْنَ فِي البَيْعِ وَالْأَيْنَكُرُ ذَلِكَ وَالْهَبَةِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مَرَّةً بِحَضْرَةً صَاحِبِ المَالَ وَمَرَّةً بِغَيْرِ حَضْرَته وَلاَ يُنْكُرُ ذَلِكَ وَالْهَبَةِ وَلَا يُنْكُرُ ذَلِكَ صَاحِبُ المَالَ وَمَرَّةً بِغَيْرِ حَضْرَته وَلاَ يُنْكُرُ ذَلِكَ صَاحِبُ المَالَ وَلَا يُغَيِّرُهُ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ رَدَّ تَصَرُّفِ الأَخْرِ فِي مَالِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ صَاحِبُ المَالَ وَلاَ يُغَيِّرُهُ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ رَدَّ تَصَرُّفِ الأَخْرِ فِي مَالِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ

قال الخرشى: يعنى: أن من وكل شخصا على بيع سلعة، ثم باعها الموكل وباعها الوكيل أيضا ، فإن البيع الأول من البيعتين هو الماضى ، ما لم يكن الثانى قد قبض المبيع، فإنه يكون أحق به بشرط أن يكون غير عالم ببيع الأول، أما إن كان الثانى عالما بأن غيره اشتراه ، فإنه لا يكون أحق به قياسا على مسألة ذات الوليين ، وبهذا قيدت « المدونة »، وأما لو باع وكيلان وكلا مرتبين أو كلا معا وشرط لكل واحد الاستبداد وباعا شيئا، فالمعتبر البيع الأول ولو انضم للثانى قبض وما في بعض الحواشى من أن بيع كل من الوكيلين كبيع الوكيل والموكل في الحكم الذى ذكره المؤلف غير ظاهر ولو باع الوكيل والموكل معا أو جهل الزمن اشتركا وكذا لو باع الوكيلان معا أو جهل الزمن، وفهم من قوله: « بعت » أن الإجارة ليست كذلك والحكم أنها للأول حصل قبض أم لا؛ لأنه لم ينتقل بالقبض إلى ضمان؛ كما قاله ابن رشد. « حاشية الخرشى » (7 / ٨٢ - ٨٣) .

انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ١٩٨) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

٣٧٠ ---- الجزء الثالث

Y?

جَوابُهُ: أَنَّ التَّفْوِيضَ عَلَى قِسْمَيْنِ: عَادِىٌ ، وَلَفْظِيُّ ؛ فَالْعَادِيُّ هُوَ الْشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ الضَحَايَا: (أَوْ بِعَادَة كَقَريب وَإِلاَّ فَتَرَدَّدَ) (1) فَفِي (عَجَ) عِنْدَ قَوْلِ خَلِيلِ : الوَكَالَةُ (بِمُجَرَّد وَكَّلْتُكَ) (٢) مَّا نَصُّهُ: التَّوْكِيلُ فَفِي (عَجَ) عِنْدَ قَوْلِ بِاللَّفْظِ كَمَا فِي الصِّحَيَّة المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ المُصنَّف : (وَبَعَادَة كَالتَّوْكِيلُ بِاللَّفْظُ كَمَا فِي الصِّحَيَّة المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ المُصنَّف : (وَبَعَادَة كَقَريب وَإِلاَّ فَتَرَدَّدَ) (٣) أَشَارَ لَذَلَك ، (ق) (٤) عِنْدَ قَوْلِ المُصنَّف : (فَيَمْضِي كَمَريب وَإِلاَّ فَتَرَدَّدَ) (٣) أَشَارَ لَذَلَك ، (ق) (٤) عِنْدَ قَوْلِ المُصنَّف : (فَيَمْضِي النَّظَرُ) (٥) لَكِنَّ ظَاهِرُ كَلاَمِهِ أَنَّ القَرِيبَ وَنَحْوَهُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ . اه . . المُرَادُ مَنْ (عج) .

واللَّفْظيُّ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقَوْل الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ بِمُجَرَّد : وَكَلْتُكَ حَتَّى يُفُوِّضُ اللَّفْظِيِّ يُفُوِّضُ اللَّفْظِيِّ الْمُفَوِّضُ اللَّفْظِيِّ وَقَالَ أَيْضًا فِي شَأْنُ تَصَرُّف الوكيلِ المُفَوِّضُ اللَّفْظِيِّ وَأَحْرَى العَادِيَّ : (فَيَمْضِي النَّظَرُ لاَ غَيْرُهُ إَلاَّ أَنْ يَقُولَ : وَغَيْرُ نَظَر)(٧).

(عج) : الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ مَا لاَ فِيهِ تَنْمَيَةَ المَال، وبغير النظر مِـاَ فِيهِ كَـالعَتْقِ وَالهِبَةِ والصَّدَقَةِ ؛ أَيْ : مَـا أُرِيدَ بِهِ ثَوَابُ الآخِرةِ . اهـ : إِذًا عَلِمْتَ هَذَا اسْتَبَانَ

قال (ق): ابسن بشيسر: إن قال: وكلتك بمالى من قليل أو كشيسر، شملت يد الوكيل جميع الأشياء ومضى فعله فيما إذا كان نظرا، وما ليس بنظر هو معزول عنه عادة إلا أن يقول: افعل ما شئت، ولو كان غير نظر ابن عرفة وتبعه ابن شاس وابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هارون، ومقتضى المذهب منع التوكيل على غير وجه النظر. «التاج والإكليل» (٥/ ١٩١).

⁽١) مختصر خليل (ص / ٩٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٩٤) .

⁽٤) التاج والإكليل (٥/ ١٩١).

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢١٩)

⁽٦) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

⁽٧) المصدر السابق.

لَكَ عَدَمُ رَدِّ تَصَـرُّفِهِ إِنْ كَـانَ فِيهِ تَـنْمِيَةُ المَالِ ، وَإِلاَّ فَلِلْـمُوكَلِ رَدُّهُ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧١) [٤٦] سُؤَالٌ : عَمَّا يَكُونُ بِهِ عَزْلُ اللَّوَكِّلِ لِلْوَكِيلِ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلُ بِقَوْلِهِ : (وَفِي عَزْلِهِ بِعَزْلِهِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ خِلاَفٌ) (١) قَالَ (مخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمَهِ : وَالمَعْنَى أَنَّ الْمُوكِّلَ إِذَا عَزَلَ وَكَيلَهُ وَلَمْ يَعْلَمِ الوَكِيلِ بِذَلِكَ هَلْ يَنْعَزِلُ بِمُجَرَّد عَزْلِهِ أَوْ لاَ يَنْعَزِلُ إِلاَّ بَعْدَ عَزْلِهِ أَوْ لاَ يَنْعَزِلُ إِلاَّ بَعْدَ عَرْلَهِ أَوْ لاَ يَنْعَزِلُ إِلاَّ بَعْدَ عَلْمَ بِالْعَزْلِ ؟ فِي ذَلِكَ خِلاَفٌ ، وَفَائدتُهُ : لَوْ تَصَرَّفَ الوَكِيلُ بَعْدَ العَزْلِ وَقَبْلَ عَلْمَ بِالْعَزْلِ ؟ فِي ذَلِكَ خِلاَفٌ ، وَفَائدتُهُ : لَوْ تَصَرَّفَ الوَكِيلَ مَعْذُورٌ بِعَدَمِ العلْمِ الْعَلْمِ بَبِيْعِ أَوْ شَرَاءً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ هَلْ يَلْزَمُ المُوكِلِ ؛ لأَنْ الوكِيلَ مَعْذُورٌ بِعَدَمِ العلْمِ أَوْ لاَ يَلْزَمُهُ وَلَا الْخِصَامِ إِذَا الْخِلافُ مُقَيِّدٌ بِغَيْرِ وَكِيلِ الْخِصَامِ إِذَا الْخِلافُ مُقَيِّدٌ بِغَيْرِ وَكِيلِ الْخِصَامِ إِذَا الْخِصْمَ] (٣) كَثَلاَث كَمَا مَرَّ .

وَمَحَلُّ القَوْلِ بِالعَزْلِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَيْثُ أَشْهَدَ الْمُوكِّلُ بِعَزْلِهِ وَأَظْهَرَهُ وَكَانَ عَدَمُ إِعْلاَمِهِ بِأَنَّهُ عَزَلَهُ لِعَذْرِ كَبُعْدِه [مَنْهُ] () وَنَحْوه ، وَإِلاَّ فَلاَ يَنْعَزِلُ وَإِنْ أَشْهَدَ بِذَلِكَ وَأَعْلَنَهُ ، وَعَلَى هَذَا يَتَّفَقُ الْقَوْلاَنِ عَلَى أَنَّ تَصِرُّفَهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَزْلِ وَإِنْ أَشْهَدَ بِذَلِكَ وَأَعْلَنَهُ ، مَاضِ [ق / ١٣٢] حَيْثُ تَرَكَ إِعْلاَمَهُ بِهِ لِغَيْرِ عُذْرِ وَإِنْ أَشْهَدَ بِذَلِكَ وَأَعْلَنَهُ ، مَاضِ [وَ لا يَعْدُمُ بِالْعَزْلِ ؛ لَعَذَر ، وَتَصَرَّفَ قَبْلَ العَلْمِ حَيْثُ لَمْ وَكَ ذَلِكَ] () إِذَا تَرَكَ إِعْلاَمَهُ بِالْعَزْلِ ؛ لَعَذَر ، وَتَصَرَّفَ قَبْلَ العَلْمِ حَيْثُ لَمْ يَشْهَدُ وَلَمْ يُعْلِمُ مَن كلام بعض أَن] (١) المُرادُ [بِالإِعْلَامُ بِالْعَنْى ، و [يظهر من كلام بعض أن] (١) المُرادُ [بِالإِعْلَامُ بِالْعَنْى ، الإِشْهَادُ بِعَزْلِهُ [أَنْ يَعْزِلَهُ] () عَنْدَ القَاضِي . اه. . كَلاَمُهُ وَبَعْضُهُ بِالْعَنْى ،

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦ / ٨٦) .

⁽٣) في (مخ) : خصمه .

⁽٤) في (مخ) : عنه .

⁽٥) في مخ) : وكذا .

⁽٦) سقط من الأصل.

⁽٧) في (مخ) : بإعلان .

⁽٨) سقط من الأصل.

الجرء الثالث

واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٢) [٤٧] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ وَكَلَهُ شَخْصٌ عَلَى بَيْعِ شَيْء وَبَاعَهُ وَوَضَعَ ثَمَنَهُ عِندَهُ فَجَاءَتُهُ المَنيهُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى شَيْء فيه فَجَاءَ الْمُوكِلُّ وَلَمْ يَرَ الثَّمَنَ، وَقَالَ لَهُ أَخُو زَوْجَة المَيِّت [] (١) سَرُقَ، وَقَالَ لَهُ ذَلِكَ أَيْضًا زَوْجَةُ المَيِّت وَقَالَ لَهُ خَلكَ أَيْضًا زَوْجَةُ المَيِّت وَأُمُّهَا، وَشَهِدَ رَجُلُّ آخَرٌ أَنَّهُ سَمِعَ المَيِّت يَقُولُ فِي حَيَاتِهِ: سَرَقَ مِنْهُ كَذَا، وَلاَ يُعْرَفُ هَلْ هُوَ عَيْنُ الشَّيْء المُخَاصَم فيه أَوْ غَيْرُهُ ؟

جَواً اللهُ : أَمَّا شَهَادَةُ رَوْجَةَ الهَالِكُ وَأَخِيهَا وَأُمَّهَا وَالرَّجُلُ الآخَرُ بِذَلِكَ فَعَدَمٌ لاَ عَمَلَ بِهَا شَرْعًا ، أَمَّا وَجُهُ بُطْلاَنَ شَهَادَةَ الزَّوْجَةَ فَلَمَا لَهَا فِيهَا مِنَ النَّغُع ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ مَوَانِعَ الشَّهَادَة : (وَلاَ إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا) (٢) وَأَمَّا بُطْلاَنُ شَهَادَة أُمِّهَا فَلَمَا لاَبْنَتِهَا المَلْذُكُورة فِيهَا مِنَ النَّغُع أَيْضًا وَقَدْ قَالَ الشَيْخُ خَلِيلُ : (وَلاَ مُتَاكَدُ القُرْبُ كَأَب . .) (٣) إلخ ، وَأَمَّا وَجُهُ بُطُلاَنِ شَهَادَة الرَّجُلِ خَلِيلُ : (وَلاَ مُتَاكَدُ القُرْبُ كَأَب . .) (٣) إلخ ، وَأَمَّا وَجُهُ بُطُلاَنِ شَهَادَة الرَّجُلِ الأَخْدِيرِ ؛ فَلَعَدَم تَعْيَنِ الهَاللَكَ لَرَبِّ الشَّيْءُ المَسْرُوقِ هُو لَهُ خَاصَّةً أَوْ لَلْمُدَّعِي اللَّغَيْرِهِمَا ؛ فَبُطْلاَنِهَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيه ؛ فَهُو فِي غنى عَنْ جَلْب نَصَّ المَدْكُورِ أَوْ لَعْمُولَ بِهَا ، وَإِن اخْتَلَت الشَّرُوطُ الشَّهَادَة مِنْ عَدَالَة وَغَيْرِهَا فَلا رَيْبَ فِي العَملِ بِهَا ، وَإِن اخْتَلَت الشَّرُوطُ أَوْ بَعْضُهَا فِيهِ فَلاَ عَملَ بِشَهَادَتُه ، وَمَا شَلَكُ وَيَعْمُ الشَّهَادَة مَنْ عَدَالَة وَغَيْرِهَا وَيَصِيرُ الْحُكُمُ حِينَتُذَ فِي المَسْلَقَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلُ فِي بَابِ الإِيدَاعِ بِقُولِهِ وَيَصِيرُ الْحُكُمُ حِينَذَ فِي المَسْرَانِ الْقَرَاضِ : (وَمَنْ هَالُكَ وَقَالُهُ كَقَرَاضٍ أَخَدَ وَإِنْ لَمْ يُوصٍ وَلَمْ قُوجَدْ فِي كَتَرْكَتَه إِلاَ عَشْرِ سَنِينَ ، وَبَقَولُه أَيْضًا فِي بَابِ القَرَاضِ : (وَمَنْ هَاللَكَ وَقَالُهُ كَقَرَاضٍ أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يُومِ وَلَهُ وَلِهُ أَيْضًا فِي بَابِ القَرَاضِ : (وَمَنْ هَالِكَ وَقَالِهُ كَقَرَاضٍ أَخَذَ وَإِنْ لَا مُؤْولِهُ الْمَلْ الْحَدْ وَإِنْ أَنْ الْمَا الْمَالَ الْكَالِقُولُ اللْقَرَاضِ : (وَمَنْ هَالِكَ وَقَالُهُ كَقَرَاضٍ أَخَدَ وَإِنْ الْحَدُولُ الْمَالِ الْمَالِقُولُهُ الْعَلَى الْمَالِقُ فَي بَابِ اللْعَرَافِ الْمَالِقُ وَالْمُ الْمَا فِي بَالْمَا الْمَالُولُ الْمَالَقُولُ الْمَالُولُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُ الْمَالِعُولُ الْمَالِقُ الْمَالُولُ اللَّهُ الْمُهُ الْمُعْمَا الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْ

⁽١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٣) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٢) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٤٠) .

(مخ) (() فِي تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمِ الْمُصَنَّفِ : يَعْنِى أَنَّ مَنْ مَاتَ وَعْنَدُ قَرَاضٌ أَوْ وَدَيَعَةٌ وَلَمْ يُوصِ بِذَلِكَ وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فَي تَرْكَتِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَهُ رَدَّهُ [لربّه] (٢) وَلاَ ادَّعَى تَلَفَهُ وَلاَ مَا يَسُقُطُهُ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالَه ؛ لاحْتمال أَنْ يَكُونَ أَنْفَقَهُ أَوْ ضَاعَ مِنْهُ بِتَفْرِيط بَعْدَ أَنْ يَحْلَفَ رَبِّ المَال أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ وَلاَ قَبَضَ مِنْهُ شَيْئًا، وَهَذَا مَا لَمْ يَصَلْ إِلَيْهِ وَلاَ قَبَضَ مِنْهُ شَيْئًا، وَهَذَا مَا لَمْ يَتَقَادَمُ الأَمْرُ كَعَشْرِ سنينَ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى رَدِّهِ لِربّهِ كَمَا مَرَّ فِي اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٣) [٤٨] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ:

فَقِي كَتَابِ ابْنِ حَبِيبِ : سَعُلِ أَصْبَعُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ حَقَّ بِبَلَدِ وَوَكَّلَ عَلَيْهِ مَنْ يَقْبِضَهُ فَجَاءَهُ الوَكِيلُ ، فَقَالَ الَذِي لَهُ عَلَيْهِ الْحَقُّ : قَدْ كُنْتُ قَضَيْتُ لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ عَلَيْهِ الْحَقُّ : قَدْ كُنْتُ قَضَيْتُ لِلَّذِي لَهُ الْحَقَّ فَإِنْ حَلَفَ أَخَذَ حَقَّهُ وَاللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ القَاضِي لِيُوقِفَ الذِي لَهُ الْحَقَّ فَإِنْ حَلَفَ أَخَذَ حَقَّهُ وَإِنْ نَكُلَ سَقَطَ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَيْسَ لَهُ ذَلَكَ وَيَقْضِي بِالْحَقِّ لَهُ عَلَيْهِ بِلاَ يَمِين ، وَإِنْ نَكُلَ سَقَطَ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَيْسَ لَهُ ذَلْكَ وَيَقْضِي بِالْحَقِّ لَهُ عَلَيْهِ بِلاَ يَمِين ، فَإِنْ نَكُلَ حَلَفَ المَطْلُوبُ وَيَقْضِي عَلَيْهِ بِاللَّذِي فَإِنْ نَكُلَ حَلَفَ المَطْلُوبُ وَيَقْضِي عَلَيْهِ بِاللَّذِي فَا اللَّذِي لَهُ الْحَقُ قَبْلُ أَنْ يَحْلِفَ حَلَفَتْ وَرَثَتُهُ عَلَى عَدَمِ عَلَيْهِ بَعَلَى عَدَمِ عَلَيْهِ بَعَلَى أَعْلَمُ .

⁽١) حاشية الخرشي (٦/ ٢٢٦).

⁽٢) في (مخ) : إلى ربه .

نَوازِلُ الاستلِحاقِ

(١٦٧٤) [١] سُوَّالٌ: عَنْ شَـخْصٍ ادَّعَى أَنَّهُ شَرِيفٌ هَلْ يُصَـدَّقُ فِي دَعْواَهُ بِلاَ بَيِّنَة أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ مَا فِي (عج) وَلَفْظُهُ: قَـالَ مَالِكٌ: النَّاسُ فِي أَنْسَابِهِمْ عَلَى مَا حَارُوا وَعُـرِفُوا بِهِ كَحِيَـازَةِ الأَمْلاَكِ، وَمَنِ ادَّعَى خِلاَفَ ذَلِكَ كُلِّفَ إِثْبَـاتَ البَيْنَةِ وَإِلاَّ حدَّ. اهـ.

وَفِي « التَّوْضِيحِ » : النَّاسُ مُصَدَّقُونَ فِي أَنْسَابِهِمْ ، وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ بُهْرامُ أَىْ: حَيْثُ عُرِفُ وَ بِغَيْرِ دَعْوَى الشَّرَفِ عَيْثُ عُرِفُ وَ اللَّهُ ، وَقَوْلُ التَّتَائِيِّ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِغَيْرِ دَعْوَى الشَّرَفِ يُحْمَلُ عَلَى مَا إَذَا لَمْ يُعْرَفُ هُو وَآباؤَهُ بذلكَ فَيُوافَقُ مَا قَبْلَهُ . اه الْمُرادُ مِنْهُ .

فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ هُو وَلاَ آبَاؤُهُ بِذَلكَ، فَيكُونُ الحُكْمُ فِي المَسْأَلَةِ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي فَتُوَى مَنْسُوبَة لِلشَّيْخِ سَيِّدِي مُحَّمَد بْنِ عَبْدِ الكَرِيمِ وَلَفْظُهَا : وَسَئُلَ الشَّيْخُ مَحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ وَلَفْظُهَا : وَسَئُلَ الشَّيْخُ مَحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ وَلَفْظُهَا وَسَئُلَ الشَّيْخُ مَحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَمَّنْ جَاءَ يَزْعُمُ أَنَّهُ شَرِيفٌ يَشْتُمُ النَّاسَ وَيَطْلُبُ أَمْوالَهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ هَلْ لِلنَّاسِ أَنْ يَقُولُوا : شَرِيفٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْله : لاَ يَجُوزُ ذَلكَ حَاشَاهُ أَنْ يَكُونَ شَرِيفًا فَهُو كَاذَبٌ حَتَّى يُبِيِّنَ ذَلكَ بِيَيْنَهُ ، وَمَنْ ذَلكَ بِيَيْنَةً عَادِلَةً ، وَإِذَا جَاءَكُمْ بِكَتَابِ فِيه نَسَبُهُ فَلاَ تَقْبَلُوا ذَلكَ حَتَّى يُبِيَنَهُ ، وَمَنْ نَادَاهُ بِاسْمٌ شَرِيفٌ وَلَمْ يُبَيِّنُ ذَلكَ بِيَيِّنَةً فَهُو كَاذَبٌ عَلَى رَسُولِه _ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَمَ _ وَشَاهِدُ زُورٍ ، وَمَنْ شَهِدَ شَهَادَةَ زُورٍ عَلَى قيراط فَهُو مَلْعُونٌ فَكَيْفَ بِمَنْ شَهِدَ بِزُورٍ عَلَى قيراط فَهُو مَلْعُونٌ فَكَيْفَ بِمَنْ شَهِدَ بِزُورٍ عَلَى مَنْ لَوْلاَهُ مَا خُلِقَتْ الدُّنْيَا اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ خَافَ أَنْ يَقْتُلُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولُ لَهُ: شَرِيفٌ . اه . كَلاَمُهُ [ق / ١٣٣] واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٥) [٢] سُؤَالٌ عَنِ ابْنِ الشَّرِيفَةِ هَلْ هُوَ مِثْلُ مَنْ أَبُوهُ شَرِيفٌ أَمْ لاَ؟ جَوَابُهُ: ذَهَبَ ابْنُ عَرَفَةِ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى أَنَّ لَهُ شَرَفًا دُونَ مَنْ كَانَ أَبُوهُ شَرِيفًا

وَذَهَبَ جَمْعُ مُحَقِّقِي المَشَايِخِ التِّلْمِسَانِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ شَرِيفٌ كَمَا فِي (عبق) (١) اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٥) [٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَقَرَّ بِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ وَارِثُهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَمَاتَت ثُمَّ مَاتَ الْمُقِرُّ بَعْدَ ذَلكَ هَلْ يَرثُهُ لَهُ أَمْ لاَ (٢)؟

جَـوَابُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : إِنَّ الْمُعْتَبَـرَ فِي ثُبُوتِ الوَارِثِ وَعَدَمِهِ إِنَّمَا هُوَ يَوْمُ مَوْتِ الْمُقِرِّ لاَ يَوْمُ الإِقْرَارِ ؛ قَالَهُ أَصْبُعٌ في « نَوَازِله » .

فَإِنْ أَقَرَّ بِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ وَارِثُهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَعْرُوفُ وِن فَلَمْ يَمُتْ الْمُقِرُّ حَتَّى مَاتَتْ وَرَثَتُهُ الْمَعْرُوفُ وَن فَلَمْ يَمُتْ الْمُقَرِّ لَهُ ؟ قَالَ : وَرَثَتُهُ الْمَعْرُوفُ اللَّهَ لَا اللَّهَ اللَّهَرِّ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ وَارِثَ لَهُ اللَّهُ عَمْ وَفَ يَدْفَعُهُ فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا أَقَرَ السَّاعَةَ وَلا وَارِثَ لَهُ كَمَا فِي (ق) و (ح) . اه . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٦) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ قَالَ : فُـلاَنٌ وَارِثِي وَلَمْ يُبَيِّنْ كَـيْفَ هُوَ أَيُعْبَبَرُ قَوْلُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ القَلَشَانِيُّ عَلَى ابنِ الحَاجِبِ : اخْتُلِفَ فِيمَنْ قَالَ : فُلاَنٌ وَارِثِي وَلَمْ يُبيِّنْ كَيْفَ هُوَ وَارِثُهُ ، وَفِيهِ ثَلاَثَةُ أَقْوَالَ :

الأَوَّلُ : إِنَّ قَوْلُهُ لَغُوْ .

وَالثَّانِي : إِنَّهُ مُعْتَبَرٌ وَيَرِّثُهُ الْمُقَرُّ لَهُ .

والثَّالِثُ : التَفْصِيلُ : فَإِنْ كَانَ الإِقْرَارُ بِهَذَا اللَّفْظِ صَـدَرَ مِنْ جَاهِلٍ بِوُجُوهِ أَسْبَابِ الإِرْثِ فَهُوَ لَغْوُ ، وَإِلاَّ فَهُوَ مُعْتَبَرُ .

وَعَلَى إِعْمَالِهِ فُفِي شَرْطِ يَمِينِ الْمُقَرِّلَهُ أَقُوالٌ ثَالِثُهَا : إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ الْمُقِرُّ وَجْهَ

⁽١) شرح الزرقاني (٦ / ١٨٧) .

⁽۲) انظر : « البيان والتحصيل » (۱۶ / ۲۳۶ _ ۲۳۰) و (۱۶ / ۲۶۰)

اتِّصَاله بالْمُقَرِّ لَهُ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٧) [٥] سُؤَالٌ يُعْرَفُ منْ جَوَابه:

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ بِأَنَّ مَنْ عُرِفَ بِنَسَبِ هُوَ وَأَبُوهُ وَجِدَّهُ فَإِنَّهُ يَحُدُّ مَنْ نَفَاهُ عَنْهُ ؟ فَنَهِ رَجُلِ مَّنْ ذُرِيَّةٍ سَيِّدَنَا جَعْفَرٍ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَّهُ مَعْرُوفُ وَنُ بِذَكَ فَقَالَ لَهُ شَخْصٌ : لَسْتَ مِنْ ذُرِيَّة سَيِّدَنَا جَعْفَرِ فَمَاذَا يَلْزَمُهُ ؟ مَعْرُوفُ ونُ بِذَكَ مَنْ عُرِفَ بِنَسَبٍ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَّهُ فَإِنَّهُ يَحُدُّ مَنْ نَفَاهُ عَنْهُ .

وَأَجَابَ ابْنُ الإِمَامِ أَيْضًا بِمَا نَصُّهُ : وَإِذَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفُتُ فَقَدْ قَالَ مَاكِ مُا الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفُتُ فَقَدْ قَالَ مَاكِ : النَّاسُ فِي أَنْسَابِهِمْ عَلَى مَا حَازُوا وَعُرِفُوا بِهِ كَحَيازَةِ الأَمْلاَكِ ، وَمَنِ مَاكِ : النَّاسُ فِي أَنْسَابِهِمْ عَلَى مَا حَازُوا وَعُرِفُوا بِهِ كَحَيازَةِ الأَمْلاَكِ ، وَمَنِ التَّعَى خِلاَفَ ذَلِكَ كُلِّفَ بِإِثْبَاتِ البَيِّنَةِ وَإِلاَّ حُدَّ . اه. .

وَقَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : النَّاسُ مُصَدَّقُونَ فِي أَنْسَابِهِمْ وَتَبِعَلَهُمْ الشَّيْخُ بُهْرَامُ فِي ذَلِكَ ؛ أَيْ : حَيْثُ عُرِفُوا بِهِ بِدليلِ مَا قَبْلِهِ . اهـ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّ تُرَاثَ الهَالِكَ فُلاَن بْنِ فُلاَن بْنِ فُلاَن ـ رَحَمةُ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ _ إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَهُ أَوْ أَحَدُ مِنَ المُتَخَاصِمَيْنِ فِي شَأْنِهِ أَنَّهُ الغَاصِبُ لَهُ والمُحيطُ بِإِرْبُهِ وَلَوْ بِالسَّمَاعِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِه يُخْتَصُّ بِهِ دُونَ الآخرِ ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ السَّمَاع جَارِيَةٌ وَعَامِلَةٌ فِي المَالِ ، بَلْ وَفِي النَّسَبِ عَلَى المَشْهُورِ .

قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ : (وَالْمُشْهُورُ جَرْيَهَا) (١) يَعْنِي : شَهَادَةُ السَّمَاعِ (فِي النِّكَاحِ وَ الوَلَاءِ والنَّسَبِ) . اهـ . وَهُوَ المَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ ابْنِ المَوَّازِ وَعَلَيْهِ أَكْثُرِ قَوْلِ مَالِكِ وَابْنِ القَاسِمِ وَأَشْهَبِ . انْظُرْ (ح) (٢) و (طخ) .

وَالْإِشَارَةَ أَيْضًا بِقَوْلِ تَاجِ الدِّينِ الشَّيْخِ بُهْرَامِ : المَشْهُورُ العَمَلُ بِشَهَادَةِ السَّمَاعِ

⁽١) جامع الأمهات (ص / ٤٧٦) .

⁽٢) مواهب الجليل (٦/ ٣٦٢).

فِي النَّسَبِ وَالوِلاَدَةِ (١) . اهـ .

وَأَمَّا مَا مَـشَي عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَليلُ فِي بَابِ العِنْقِ وَالوَلاَءِ مِنْ كَوْنِهَـا يَثْبُتُ بِهَا اللهُ بَعْدَ الاسْتِيلادِ وَاليَمِينِ دُونَ النَّسَبِ ، فَإِنَّهُ خِلافُ المَشْهُورِ . اهـ .

وَحِينَتُ ذَ فَإِذَا شَهِدَتْ لُواحِد مِنَ الخِصْمَيْ نِ بِبَيِّنَة بِأَنَّهُ هُوَ الغَاصِبُ الْمَحِيطُ بِإِرْثِهِ ؛ لَكُوْنِهُ ابْنِ عَمِّه ، وَلَوْ بْاعَ بِالسَّمَاعَ وَإِنْ لَمْ تُذْكُرْ الْبَيِّنَةُ اجْتِمَاعَهَمَا فِي جَدِّ وَاحِدُ كَانَتْ شَهَادَةً تَامَّةً وَيُقْضَي لَهُ بِجَمِيعِ التُّرَاثِ ؛ إِذْ لاَ وَارِثَ مَعَهُ غَيْرَهُ ؛ فَفِي

(١) قال ابن رشد: شهادة السماع لها ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى : تفيد العلم وهي المعبر عنها بالتواتر كالسماع بأن مكة موجودة ومصر ونحو ذلك، فهذه إذا حصلت كانت بمنزلة الشهادة بالرؤية وغيرها مما يفيد العلم .

المرتبة الثانية: شهادة الاستفاضة، وهى تفيد ظنا قويا يقرب من القطع وترتفع عن شهادة السماع ،مثل أن يشهد أن نافعا مولى ابن عمر وأن عبد الرحمن هو ابن القاسم، فيجوز الاستناد إليها ،ومنها إذا رئى الهلال رؤية مستفيضة ،ورآه الجم الغفير من أهل البلد ،وشاع أمره فيهم لزمهم الصوم أو الفطر من رآه ومن لم يره، وحكمه حكم الخبر المستفيض لا يحتاج إلى شهادة عند الحاكم ولا تعديل قاله الطرطوشي، ومنها استفاضة التعديل والتجريح وما يستفيض عند الحاكم من ذلك .

قال محمد بن عبد الحكم: من الناس من لا يحتاج أن يسأل عنه الحاكم لاشتهار عدالته، ومنهم من لا يسأل عنه لاشتهار جرحته، وإنما يكشف عما يشكل، ومنها القسامة بالسماع بالاستفاضة، قال ابن القاسم: مثل أن يعدو رجل على رجل في سوق مثل سوق الأحد وما أشبهه في كثرة الناس، فقطع كل من حضر عليه بالشهادة، فرأى من ارتضى من أهل العلم أن ذلك إن كثر هكذا وتظاهر بمنزلة اللوث تكون فيه القسامة من معين الحكام.

المرتبة الثالثة: شهادة السماع وهى التى يقصد الفقهاء الكلام عليه، ويتعلق النظر بصفاتها وشروطها ومحلها، فأما صفاتها: بأن يقولوا: سمعنا سمعا فاشيا من أهل العدل وغيرهم، وفى مفيد الحكام وتفسير شهادة السماع أن يشهد شاهدان أو أربعة على الاختلاف فى ذلك أنهم لم يزالوا يسمعون أن هذه الدار صدقة على بنى فلان، وأن فلانا مولى فلان قد تواطأ ذلك عندهم وكثر سماعهم، وفشا حتى لا يدرون ولا يحيطون ممن سمعوه من كثرة ما سمعوا به من الناس من أهل العدل وغيرهم، ولا يكون السماع أن يقولوا: سمعنا من أقوام بأعيانهم يسمونهم أو يعرفونهم ؛ إذ ليست حينئذ شهادة سماع بل هى شهادة على شهادة السماع.

«مُخْتَصَرِ البَرْزَلِيِّ » عَنِ المِتيطِيِّ : الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ المُحيطَ بِمِيرَاثِهِ ابْنُ عَمَهِ لِأَبِيهِ وَلاَ يَذْكُرُ اجْتَمَاعَهُمَا فِي جَدِّ يُسَمِّيه شَهَادَةً تَامَّةً . اهـ .

وَفِيهَ أَيْضًا : إِذَا شَهِدُوا بِأَنَّا لَمْ نَزَلُ نَسْمَعْ بِأَنَّ هَذَا ابْنُ عَمِّ هَوُلاَ وَلاَ يُسَمُّونَ الجُدُودَ . فَأَجَابَ ابْنُ رَشْد : بِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا بِالسَّمَاعِ وَلَمْ يَقُولُوا بِأَنَّهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي جَدٍّ وَاحِد لاَ يُعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا غَيْرِهُمْ قُضِي لَهُمْ بِهِ . اهد . إِذَا يَجْتَمعُونَ فِي جَدٍّ وَاحِد لاَ يُعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا غَيْرِهُمْ قُضِي لَهُمْ بِهِ . اهد . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لاَ مُعَارِضَةٌ وَلاَ مُخالَفَةٌ بِينَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَتُمْ عَنِ " المعيَارِ " وَيَكُونُ الجَهْلُ بِالأَقْعَد مِنْ مَوانِعِ الإِرْثِ ؛ لأَنَّ كَلاَمَ البَرْزِلِيِّ فِيمَا إِذَا شَهِدَتْ بَيَنَةُ فِي وَاحِد مَنْهُمَا فِي وَاحِد ، وَمَسْأَلَةُ ﴿ الْمَعْيَارِ ﴾ فيصَنْ شَهِدَتْ لكُلِّ مَنْهُما بَيَّنَةُ فِي الْمَعْمَلُ بِشَهَادَةَ البَينَتِيْنِ لَلْجَهْلِ بِالْأَقْعَد مِنْهُمَا بِلَنَّةُ مُنَ الْوَارِثُ دُونَ الأَخْوِ فَلاَ [ق / ١٣٤] يُعْمَلُ بِشَهَادَةَ البَينَتِيْنِ لَلْجَهْلِ بِالْأَقْعَد مَنْهُمَا بِأَنَّهُ الوَارِثُ دُونَ الأَخْوِ فَلا آ ق / ١٣٤] يُعْمَلُ بِشَهَادَةَ البَينَتِيْنِ لَلْجَهْلِ بِالْأَقْعَد مَنْهُمَا بِأَنَّهُ الْوَارِثُ دُونَ الأَخْوِلَ فَلَا أَقُ لا عَنْهُ الْمَالِكُ مَتْمُولَةً مَنْ الْمَالِكُ فَي عَلَيْهُمُ اللَّهُ الْمُوالِ بِالْغَاصِبِ مِنْهُمَا لِلْهَالِكُ مَقْبُولَةٌ مَنْ الْمَالِكُ مَتْمُونَ أَنْ الْمَنْهُ اللهَالِكُ مَقْبُولَةً وَالْمَنُهُ اللهَ فَيْ وَالْمَلُولُ مَنْ اللّهُ هَالَا اللّهَ اللهَ الْمَالِكُ مَلْ اللّهَ هَا وَاللّهُ مَلْ اللّهَ هَا وَعَيْرِهِمْ وَيَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْقَطْورُ وَعَيْرِهِمْ وَيَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْقُضَاةِ وَغَيْرِهِمْ لِللّهُ لِلْكُولُ وَلَالًا فَلَا الْمَالِلُولُ الْمَالِكُ مَا الْمَالَةِ وَلَا الْمَالِكُ مَا لَلْكُ فَي عَلَى الْمَالَةِ وَالْمَلْكُولُ الْمَالِكُ عَلَى اللّهُ الْمَالِهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْولَةُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وَفِيْ « شَرْحِ العَمَلِيَّاتِ » : وَظَاهِرُ مَا قَالَ أَبُو مُحمَّدِ : أَنَّهُ لاَ يُزَادُ مِنْهُمْ عَلَى النَصَابِ .

وَعَنْ أَبِي عَمُ رَانَ : وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَتَ عَذَّرُ فِيهِ حُضُورُ الشَّهُ ود العُدُولِ مِنَ الْمَاهِمِي وَغَيْ رِهَا فَشَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِ جَائِزَةٌ بِلاَ مُرَاعَاةٍ عَدَالَةِ للضَّرُورَةِ اللَّاهِمِي وَغَيْ رِهَا فَشَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِ جَائِزَةٌ بِلاَ مُرَاعَاةٍ عَدَالَةِ للضَّرُورَةِ اللَّاعَيةِ إِلَى ذَلِكَ . قَالَ : وَمَثْلُهُ فِي « مُنْ تَخَبُ الأَحْكَامِ » قَالَ : وَرَأَيْتُ بَعْضَهَمَ يَحْتَجُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (٢)

⁽۱) انظر : « مواهب الجليل » (٦ / ٩٠) و « الذخيـرة » (١٠ / ٤٦) و « فتـح الجليـل »

^{. (\77 /\)}

⁽٢) سورة يوسف (٨٢) .

غَيْرُ أَهْلِ القَرْيَةِ وَأَهْلِ العِيرِ ، وَرُوي عَنِ ابْنِ القَاسِمِ فِي أَهْلِ حِصْنِ أَسْلَمُوا فَشَهِدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِأَنَّ شَهَادَتَهُمْ جَائِرَةٌ وَأَنَّهُمْ يَتَوَارَثُونَ بِذَلِكَ . اه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

شَاهدَيْنِ عَلَى اسْتبْراَتُه ، ثُمَّ بَعْدَ عَشْرَة أَشْهُر مَنْ إِشْهاده عَلَى الاسْتبْراء ولَدَت شَاهدَيْنِ عَلَى اسْتبْرائه ، ثُمَّ بَعْدَ عَشْرَة أَشْهُر مَنْ إِشْهاده عَلَى الاسْتبْراء ولَدَت ولَدَ تَهَا أَشْهَدَهُمَا أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَظُها بَعْدَ الاسْتبْراء الَّذِي وَلَدًا ثُمَّ عَلَيْه وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وبَيْنَها شَيْءٌ وكَتبًا لَهُ شَهادَتَهُمَا عَلَى الاسْتبْراء ولَدَي مَا بَيْنَهُ وبَيْنَ ولاَدتها وعَلَى نَفْي الْوطْء بَعْدَهُ وعَلَى نَفْي الولَد ، ثُمَّ أَوْصَى عَلَيْه فِي مَرضه عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُ فَقَالَ لَهُ أَحَدُ شَاهَدَيْه عَلَى الاسْتبْراء : لَماذَا تُوصى عَلَيْه وَقَدْ أَشْهَدُنّا قَبْلُ عَلَى الاسْتبْراء وَنَفْي الولَد فَقَالَ لَهُ : شَكَكُتُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ بَعْد وَقَدْ أَشْهَ بَعْد أَنْ يُوصي عَلَيْه أَنْهُ السَّبْرَاء وَنَفْي الولَد فَقَالَ لَهُ : شَكَكُتُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ بَعْد وَقَدْ أَشْهَ بَعْد أَنْ يُوصيه عَلَى الاسْتبْراء ويَنفي الولَد فَقَالَ لَهُ وَلَكَنَ أَنْهُ وَلَكَنَ الشَّرْعَ يَلْحَقُهُ بِي ، ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ أَنْ يُوصيهُ عَلَيْه : وَلَكَنَ الشَّرْعَ يَلْحَقُهُ بِي ، ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلُ آخُرُ أَنْ يُوصيهُ عَلَيْه : وَمَعَ هَذَا كُلّه لَمْ يَقْطَعَ الْكَتَاب الذي فيه الإشْهَادَ به عَلَى الاسْتبْراء وتَفْي الولَد ، بَلْ تَرَكَهُ في عُقُوده ، أَجَيبُوا مَا جُوريَن إَنْ شَاء الإَشْعَادَ به عَلَى الاسْتبْراء وتَفْي الولَد ، بَلْ تَرَكَهُ في عُقُوده ، أَجيبُوا مَا جُوريَن إَنْ شَاءَ اللهُ تَعَلَى ؟

المَذْكُورَة وَإَقْرَارِه بِعَدَم وَطْئِهِ لَهَا منْ حين اسْتَبْرَائهَا إِلَى يَوْم وَفَاتِه وَإِتيَانهَا بالْوَلَد الْمَذْكُورِ لِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الاسْتـبْرَاء وَلاَ سِيَّمَا إِن انْضَمَّ إِلَى ذَلكَ نَفْيُهُ لَهُ حينَ سَأَلَهُ السَّاهَدُ عَنْهُ فَي أَيَّام وَفَاته هَلْ هُوَ ابْنُهُ أَمْ لاَ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابَ أُمَّـهَاتِ الأَوْلاَدِ مِنَ « المُدَوَّنَةِ » وَنَصُّهُ : مَنْ أَقَرَّ بَـوطْء أَمَته وَلَمْ يَدَّع اسْتُبْرَاءً لَـزَمَهُ مَا أَتَتْ به منْ وَلَد لأَقْصَى مَا تَلدُ به النِّسَاءُ إلاَّ أَنْ يَدَّعـيَ الاستبراءَ بِحَيْضَةَ لَمْ يَطَأْهَا بَعْدَهَا وَنَفَى الْوَلَدَ فَيُـصَدَّقُ فِي الاسْتَبْرَاءِ ، وَلاَ يَلْزَمُهُ مَا وَلَدَتْهُ لأَكْثَرِ مِنْ سِــَّةٍ أَشْهُرِ مِنْ يَوْمِ الإسْــتبْرَاء . اهـ . وَنَحْوه في « الجَــواهر » وَنَصُّهُ عَلَى مَا في بَعْض فَتَاوَي القَاضي السَّيِّد الواد أرواني _ : النَّظَرُ فيمَا تَصيرُ به الأَمَةُ فرَاشًا وَفيما تَكُونُ به أمَّ ولَد ؛ أمَّا مَا تَصيرُ به فراشًا فَذَلكَ بالْإِقْرَار بالْوَطْء ؛ فَمَنْ أَقَرَّ بِوَطْء أَمَته صَارَتْ لَهُ فرَاشًا وَلَحقَ مَا أَتَتْ بِهِ مِنْ وَلَد لاَ تَنْقُصُ مُدَّتُهُ عَنْ سِتَّةِ أَشْهُرِ وَلاَ تَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مُـدَّة الحَمْلِ ، وَسَوَاء أَتَتْ بِهِ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ إِلاَّ أَنْ يَدَّعِيَ اسْتِبْرَاءً لَمْ يَطَأْهَا بَعْدَهُ فِيهِ صَـدَقَ وَلاَ يَلْحَقُهُ الولَدُ . اهـ . هَٰذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَليلٍ مُشْبِّهًا في عَدَم اليَمين اللَّازِم منْهُ كَوْنَهَا غَيْرَ أُمِّ ولَد لعَدَم لُحُوق الولَد به لقَوْله مَسْبُوكًا بمَعْناهُ: كَانَ (ٱستَبَراً بحَيضة) بعد إِقَرِارِهِ [ق/ ٦٣٥] (بِوَطْئِهَا أَوْ نَفَاهُ _ يَعْنِي: الـوَطْءَ _ أَيْ : قَالَ : إَنَّهُ لَمْ يَطَأْهَا بَعْدَ الاسْتَبْرَاء ، وَخَـالَفَتْهُ وَوَلَدَتْ _ لسَتَّة أَشْهُر فُأَكْثَرِ مِنْ يَوْمِ الاِسْـتِبْرَاءِ كَمَا فِي «الْمُدَوَّنَة » ، أَوْ منُ يَوْم تَرْك وَطْئهَا ، قَالَ (عج) : وَهُوَ الَّذي يَجِبُ الْمَصيرُ إِلَيْه فَلاَ يَلْزَمُـهُ يَمِينٌ وَلاَ يَلْحَقُـهُ الوَلَدُ وَيَنْتَفي عَنْهُ بِغَـيْرِ لِعَانِ . اهـ . إِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَنْقَالِ اتَّضَحَ لَكَ عَدَمُ لُحُوقِ الوَكَدِ بِالْهَالِكِ ؛ إِذْ هِيَ صَرِيحَةٌ فِي عَيْنِ المَقْصُـودِ كَمَا لاَ يَخْـفَي ذَلكَ عَلَى مَنْ لَهُ درايَةٌ وَبَصيَـرةٌ فِي العِلْمِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٩) [٧] سُوَّالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِه : وَبَعْدُ فَلْيكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يُقَرُّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَنَا بِمُسْتَفِيضَة شَهِدَتْ عَلَى السَّمَاعِ بِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْحَاجِ مُحَدَّمَدٍ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ عَبْدِ الجَبَّارِ مِنْ ذُرِيَّةٍ أَحْمَدَ بْنَ الفَعْ مَحِم ، وَحِينَئِذَ اللهِ الل

فَشَهَادَةُ السَّمَاعِ جَارِيَةٌ وَعَامِلَةٌ فِي النَّسَبِ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الحَاجِبِ بِقَـوْلِهِ : (وَالْمَشْهُورُ جَـرْيُهَا) (١) _ يَعْنِي شَـهَادَةَ السَّمَـاعِ (فِي النِّكَاحِ وَالوَلَاءَ وَالنَّسَبَ) . اهـ .

وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي كَتَابِ ابْنِ الْمَوَّانِ ؛ قَالَ : وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ قُولُ مَاكُ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ كَمَا فِي (طَخ) وَ (ح) وَنَحْوِهِ أَيْضًا لَلشَّيْخِ بِهْرَامَ أَشَارً إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٢) : الْمَشْهُورُ الْعَمَلُ بِشَهَادَةِ السَّمَاعِ فِي النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ . آه. . وَنَحْوُهُ أَيْضًا لَهَ (غَ) نَاقِلاً عَنْ الْقَرَافِيِّ (٣) عَنْ صَاحَبِ « الْقبَسِ »(٤) ، أَشَارَ لَلْكَ بِقَوْلِهِ : [مَا](٥) اتَّسَعَ أَحَدٌ فِي شَهَادَةِ السَّمَاعِ اتَّسَاعَ الْمَالكيَّةِ ، وَعَدَّ مَا لَلْكَ بِقَوْلِهِ : [مَا](٥) اتَّسَعَ أَحَدٌ فِي شَهَادَةِ السَّمَاعِ اتَّسَاعَ الْمَالكيَّةِ ، وَعَدَّ مَا خَطُرَ عَلَى خَاطِرِهِ مِنْهَا حَمْسَةً وَعِشْرِينَ مِنْهَا النَّسَبُ . اه. . وإلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَئْمَةَ نَظْمًا وَنَقْرًا أَعْرَضَتُ عَنْ ذَكْرِهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْعَنْقِ وَالْوَلَاءِ أَيْضًا مَنْ كَوْنَهَا يَثْبُتُ بِهَا الْمَالُ بِعْدَ الْاسْتِيلاَدَ وَالْمَيْنِ ذُونَ السَّسَبَ ؛ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَاسُهُ مِنْ كَوْنَهَا يَثْبُتُ بِهَا الْمَالُ بَعْدَ الْاسْتِيلادَ وَلَيْمَ الْمَدْدُورَةِ وَانْتَظَارِهِ إِنْ غَابَ حَتَّى يَحْضُرَ مِنْ غَيْبَتِهِ بِحَضْرَةِ عُلَمَاءً قَبِيلَتِهَا وَمَنْ هُو الْمُهُ فَلَمْ يَنْكُورَ الْأَعْلَ وَلَمْ يُنَازِعْهُ فِيهِ . .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ وُجُوبَ الْعَمَلِ بِتِلْكَ الشِهَادَةِ بِاجْتِمَاعِ الْعَاصِبِ وَالْهَالِكَةِ اِفْعَامَ الْعَاصِبِ وَالْهَالِكَةِ فِي أَحْمَدَ بْنِ الفغ محم .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ وُجُوبِ إِرْثِهِ لَهَا بِالتَّعْصِيبِ هُوَ وَأَبْنُ عَمِّهِ الطَّالِبُ إِبرَاهِيمَ؟

⁽١) جامع الأمهات (ص / ٤٧٦) .

⁽٢) شرح ميارة (١ / ١٣٦).

⁽٣) الذخيرة (١٠ / ١٦٣) .

⁽٤) انظر « القبس » (٣ / ٨٨٩) .

⁽٥) في « الذخيرة » : فما .

لاَسْتُوائهِمْ فِي الدَّرَجَةِ لاَنْحِصَارِ عَصَبَتِهَا فِيهِمْ؛ لأَنَّ أَحمَدَ بْنَ الفغ محم ذَكَرَ عَنْدَهُ الْيَوْمُ لَهَا بِالتَّعْصِيبِ وَاَنْتِفَاءِ الشَّكِّ عَنْدَهُ الْيَوْمُ لَهَا بِالتَّعْصِيبِ وَاَنْتِفَاءِ الشَّكِّ مِنْهُ ؛ فَفِي « مُخْتَصِرِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِذَا أَشْهَدُوا بِأَنْ لَمْ نَزَلْ نَسْمَعْ مِنْ الشِّقَاتِ وَغَيْرهمْ بَأَنَّ هَذَا ابْنُ عَمِّ هَوُلاءً وَلاَ يُسَمَّونَ الْجُدُودَ .

فَأَجَابَ ابْنُ رُشْد : إِذَا شَهِدُوا بِالسَّمَاعِ وَلَمْ يَقُولُوا إِنَّهُمْ يَجْتَمعُونَ فِي جَدِّ وَاحِد لاَ يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثَا غَيْرَهُمْ قَضَى لَهُمْ ، وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ « الْمُتَيْطِيَةِ » : الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُحيطَ بِمِيرَاتِهِ ابْنُ عَمِّه لأبيهِ وَلاَ يَذْكُرُ اجْتَماعِهمَا فِي جَدِّ يُسَمِّيهِ شَهَادَةً تَامَّةً ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لاَ مَدْخَلَ وَلاَ دَعْوَى لاَلِ الطَّالِبِ يُسَمِّيهِ وَالطَّالِبِ صَدِّيقٌ فِي تُراثِ الْهَالكَةِ لِخُرُوجِهِمْ مِنْ وِلاَدَةِ أَحْمَدَ، فَلاَ الْعَللِبِ يَجْتَمعُونَ وَالطَّالِبِ صَدِّيقٌ فِي تُراثِ الْهَالكَةِ لِخُرُوجِهِمْ مِنْ وَلاَدَةٍ أَحْمَدَ، فَلاَ يَجْتَمعُونَ وَالطَّالِبِ عَمِّهَا إِلاَّ فِي الفَعْ محم ، وَالْعَاصِبُ الْمَذْكُورُ وَأَبْنَاءُ عَمِّهِ يَجْتَمعُونَ مَعَهَا فِي أَحْمَدَ فَهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثُ تَعُداده للْعَصَبَةِ (الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ وَإِنْ غَيْرَ شَقِيقِ)(١) . اه . ، وأمَّا أَحْمَدُ بْنُ مَحَمَّد بْنِ عُثْمَانَ فَالْحُكُمُ فِي شَأْنه إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مِنْ ذُرِيَّةً أَحْمَد بْنِ الفغ محم ؛ فَإِنْ لَمْ يكُنْ عِنْدَهُ إِلاَّ مُجَرَد الدَّعُوى ادَّعَى أَنَّهُ مِنْ ذُرِيَّةً أَحْمَد بْنِ الفغ محم ؛ فَإِنْ لَمْ يكُنْ عِنْدَهُ إِلاَّ مُجَرَد الدَّعُوى فَإِنْ صَدَّقَتُهُ الْعَصَبَةُ فِي دَعُواهُ فَإِنَّهُ يَسْتَوِي مَعَهَا فِي الْإِرْثُ ويَشُبُّ نَسَبُهُ أَيْضًا ؛ لقَوْل الشَّيْخ خَليل : (وَإِنْ أَقَرَّ عَدْلان بِشَالِث ثَبَتَ النَّسَبُ)(٢) وإِنْ أَقَرَّ عَدْلان بِشَالِث ثَبَتَ النَّسَبُ)(٢) وإِنْ أَقَرَّ بِهِ لَقُول الشَّيْخ خَليلٌ بِقَوْلِه وَسَدَّ النَّسَبُ) فَإِنْ أَقَرَادُهُ ولا يَشْبِ وَسَدَّ لَكُونُ لَهُ مَنْ حَصَّةً الْمُقرِّ فَقَطْ مَا نَقَصَهُ إِقْرَادُهُ ولا يَشْبِ وَسَدَّ الشَّيْخ خَليلٌ بِقَوْلِه : (وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَة فَطْ بوارث فَلَهُ مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَادُ)(٣) إلَخ . وَإِنْ أَنْكُرَتُهُ الْعَصَبَةُ بِأَسْرِهَا فَلاَ شَيْءَ لَهُ بُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ _ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعُواهُمْ فَلاَ شَيْءَ لَهُ بُ لِقَوْلِ النَّبِي لِ حَلَى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعُواهُمْ فَلاَ شَيْءَ لَهُ وَلَا النَّبِي لِ حَلَى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعُواهُمْ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۳۰۵) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٣٠٧) .

لادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَـوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَ الْبَيَّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَـمِينُ عَلَى مَنْ أَنَّهُ مِنْ ذُرِيَّةٍ أَحْمَدَ بْنِ الفغ محم وَعَلَى أَنَّهُ مَنْ ذُرِيَّةٍ أَحْمَدَ بْنِ الفغ محم وَعَلَى أَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْهَـالِكَةِ مِنْ الْعَصَبَةِ [ق / ٦٣٦] الْمَـذْكُورَةِ أَوْ مُـسَاوِلها في الدَّرجَة فَالْحُكْمُ فِي ذَلَكَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ تَشْهَدْ إِلاَّ بِأَنَّهُ مِنْ ذُرِيَّةٍ أَحْمَدَ بْنِ الفغ محم فَقَطْ فَالْحُكْمُ فِي ذَلَكَ مَا فِي « التَّقْييد » وَلَفْظُهُ : ابْنُ يُونُسَ : وَفِي « كِتَابِ الْأَمُوالِ » فَالْحُكْمُ فِي ذَلَكَ مَا فِي « التَّقْييد » وَلَفْظُهُ : ابْنُ يُونُسَ : وَفِي « كِتَابِ الْأَمُوالِ » للدَّاودي قي ذَلَك مَا فِي « التَّقْييد واللهُ عَلَا الْمَيِّتِ لاَ يَخْرُجُ عَنْ هَوَّلاء وَهُمْ عَدَدٌ لللَّاودي قي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا اللَّهُ وَهُمْ عَدَدٌ مَصُورُونَ غَيْسَ أَنَّهُمْ لاَ يُعْرَفُونَ قعددهم قالَ : يُوقَفُ حَتَّى يَصْطَلَحُوا قالَ الشَّيْخُ: الذي رَتَضَاهُ الدَّاوُدِيُّ أَنَّهُ يَكُونُ فَيْئًا فِي كُلِّ مَالٍ جَهلَ مَالِكُهُ . اهد . الشَيْخُ: الذي رَتَضَاهُ الدَّاوُدِيُّ أَنَّهُ يَكُونُ فَيْئًا فِي كُلِّ مَالٍ جَهلَ مَالِكُهُ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَى مَالَكُهُ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلِي أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلِي إِلَيْهُ أَنْ أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَلَّ عَلَى أَعْلَى أَلَا عَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَا عُلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَا عَلَى أَنْ أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَا عَلَى أَلَا عَلَى أَلَا أَعْلَى أَنْ أَلَى أَعْل

(١٦٨٠) [٨] سُوَّالٌ عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : شَخْصٌ لَهُ ولَدٌ ولَيْسَ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ ، وَيَرِثُ الْوَلَدُ الْوَالِدَ إِذَا مَاتَ وَلاَ يَرِثُ الْوَالِدُ الْوَالِدَ إِذَا مَاتَ ؟ الْوَلَدَ إِذَا مَاتَ ؟

الثَّانيَةُ: شَخْصٌ لَهُ مَالٌ يُوفِّي منْهُ دَيْنَهُ في حَياتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ يَـأْخُذُهُ وَارِثُهُ وَلَرِثُهُ وَلَيْسَ لَهُ التَّصَرَّفُ فيه مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَحْجُورِ عَلَيْه ؟

جَوابُهُ: إِنَّ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ هُمَا الْمُشَارُ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَإِنَّ اسْتَلْحَقَ وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَرَهُ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلا يَرثُهُ ، وَوَقَفَ مَالَهُ ، فَإِنْ مَاتَ) الْوَالِدُ (فَلورَثَتِهِ وَقَضَى) بِهِ (دَيْنَهُ وَإِنْ قَامَ غُرَمَاؤُهُ وَهُوَ حَى ۖ أَخَذُوهُ) (٢) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلاَ يَرِثُهُ) وَأَمَّا لَوْ مَاتَ الْأَبُ أَوَّلاً بِأَنَّ الْوَلَدَ يَرِثُهُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلُ مِنْهُ مَا يُنَافِي ذَلِكَ . أَنْظُرْ (عج) .

فَأُوَّلُ كَلَامِهِ _ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ _ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى وَآخِرُ كَلاَمِهِ هِي

⁽١) تقدم .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٥) .

الْمَسْأَلَةُ الأخِيرَةُ . اهم . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨١) [٩] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا اتَّحَدَ الْولَدُ وتَعَدَّدَ الْواَطِئ وتَنَازَعَا فِي الْولَدِ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ (عـبق) (١) : فَإِذَا كَانَ الْولَدُ وَاحِدًا وَالْوَاطِئُ مُتَعَدِّدٌ ، فَإِنْ وَطَعُهَا كُلُّ بِطِهْ فَلَأُولَهَا وَطُعُهَا إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لَسِتَّة أَشْهُ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْء الثَّانِي فَلَهُ وَلاَ قَافَةَ سَوَاءً وَطَعُهَا كُلُّ بِنكَاحٍ أَوْ بِملْك أَوْ أَحَدَهِمَا بِنكَاحٍ وَاللَّخَرُ بِملْك ، فَإِنْ وَطَعُهَا بِطُهْرٍ وَاحِد ، فَالْقَافَةُ إِنْ وَطَعُهَا بِملْك لاَ بِنكَاحٍ فَلَلْأُولُ وَطْئًا ، وَلَوْ أَتَتْ بِهِ لَسَتَّة أَشْهُ وَاحِد ، فَالْقَافَةُ إِنْ وَطَعُهَا بِملْك لاَ بِنكَاحٍ فَللْأُولُ وَطْئًا ، وَلَوْ أَتَتْ بِهِ لَسَتَّة أَشْهُ وَطَعُهَا وَطَعُهُ إِنْ وَطَعُهَا بَمْ لللهُ وَاللّهُ اللهُ وَلَوْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ عَلْهُ وَاللّهُ مَا وَطُعُهُا أَوْ الْمُتَقَدِّمُ ؟ اهـ . وَلَا لَمْ اللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٢) [١٠] سُؤَالٌ : عَـمَّا إِذَا وَطَئَ الْأَمَةَ شَرِيكَانِ فِي طُهْـرِ وَاحِدِ وَأَتَتْ بوَلَد لستَّة أَشْهُر فَأَكْثَرَ منْ وَطْء الثَّانِيَ وَتَنَازَعَا فِيهِ وَلَمْ تُوجَدْ قَافَةٌ ؟

جُوابُهُ: قَالَ (عج) فِي نَوَازِلِ الصَّلُواتِ : إِذَا وَطَئَ الْأُمَةَ شَرِيكَانِ وَاعْتَرَفَا بِعَيْنِهِ ، بِذَلكَ وَأَتَتْ بُولَدِ فَإِنه يكون بينهما حيث لم توجد قَافَةٌ تُلْحقُهُ بِأَحَدهما بِعَيْنِه ، وَهَوَ حُرُّ مُسلَمٌ . اهد . وَقَالَ الْبَرْزِليُّ فِي مَسائلِ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقَ : إِذَا فَرَضَ عَدَمُ الْقَافَة ، فَإِذَا كَثُرَ الْولَدُ وَالَى أَيُّهُما شَاء بِمَنْزِلَة مَا إِذَا أُشْكِلَ الْأَمْرُ ؛ فَإِنْ مَاتَ عَدَمُ الْقَافَة ، وَإِنْ مَاتَا وَرِثَـهُما . اهد . أَنْظُرُ (حَ) (٢) وَإِلَى هَذَا الْإِشَـارَةُ بَقُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُشَبِّها : (بِأَنَّهُ يُوالِي أَحَدَهُما إِذَا بَلَغَ كَأَنْ لَمْ تُوجَدْ قَافَةٌ وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ أَوْلَا اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) شرح الزرقاني (٦/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

⁽٢) مواهب الجليل (٥ / ٢٤٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٩٧) .

نَوازلُ الإقْرارِ

(١٦٨٣) [١] سُؤَالٌ : عَنْ السُّكُوتِ هَلْ هُوَ بِمَثَابَةِ الْإِقْرَارِ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ أُخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ ؛ قَالَ فِي « الْعُتبِيَّة » : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ جَاءَ قَوْمًا فِي مَـجْلِس وَقَالَ : إِنِّي أَشْهِدُكُمْ أَنَّ لِي عَلَى فَلَان كَذَا دِينَارًا ، وَفُلاَنٌ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَجْلِس فَسكَتَ وَلَمْ يَقُلُ : نَعَمْ ، وَلاَ : لاَ ، وَلَمْ يَسْأَلْهُ الشَّهُودُ عَنْ شَيْء ، ثُمَّ جَاء يَطُلُبُ ذَلِكَ قَبْلَهُ فَأَنكَرَ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ . قَالَ : نَعَمْ ذَلِكَ لاَزِمٌّ لَهُ إِذَا سكَتَ وَلَمْ يَفْعَلُ شَيْئًا .

ابْنُ رَشْد : أُخْتُلِفَ فِي السُّكُوت هَلْ يُعَدُّ إِذْنَا فِي الشَّيْءِ وَإِقْرَارًا بِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِمَا لَابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَظَّهَرُ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِذِن ؛ لأَنَّ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ _ عَلَيْهِمَا لَابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَظَّهَرُ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِذِن ؛ لأَنَّ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ _ عَلَيْهِ : ﴿ وَالْبِكُرُ تُسْتَأْذَنْ فِي الصَّمْت ، وَقَدْ أَجْمَعُوا صَمَاتُهَا ﴾ (١) دَلِيلاً عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْبِكْرِ خلاف الْبِكْرِ فِي الصَّمْت ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ فِي الصَّمْت ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ فِي النَّكَاحِ ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُقَاسَ مَا عَدَاهُ عَلَيْهِ إِلاَّ مَا يُعْلَمُ بِمُسْتَقَرِّ الْعَادَة عَلَى ذَلِكَ فِي السَّكُوت عَنْهُ إِلاَّ مِرْسَا مِنْهُ ؛ فَلاَ يَخْتَلِفُ فِي أَنَّ السَّكُوت عَنْهُ إِقْرَارٌ بِهِ كَالَادِي يَرَى حَمْلَ امْرَأَتِهِ فَيَسْكُت وَلا يَنْكُرَ ثُمَّ يُنْكِرُهُ بَعْدَ ذَلِك ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِك. كَالَّذِي يَرَى حَمْلَ امْرَأَتِهِ فَيَسْكُت وَلا يَنْكُرَ ثُمَّ يُنْكِرُهُ بَعْدَ ذَلِك ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِك.

ابْنُ فَرْحُونَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ سُئِلَ عِنْدَ مَوْتِهِ هَلْ لِأَحَدَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ؟ ، قَالَ : لا ، قَالَ لَهُ : وَلاَ لامْراَّتِكَ ؟ قَالَ : لا ، وَالْمَرْأَةُ سَاكَتَةٌ وَهِي تَسْمَعُ ، فَإِنَّهَا تَحلفُ أَنَّ حَقَّهَا عَلَيْهِ _ يُرِيدُ : إِلَى الْآنَ _ وَتَأْخُذُهُ إِنْ قَامَتْ لَهَا [ق / فَإِنَّهَا تَحلفُ أَنَّ الْقَاسِمِ فِيمَنْ قَالَ : فُلاَنٌ السَّاكِنُ فِي ٢٣٧] بَيِّنَةٌ ولا يَضُرُّهَا سُكُوتُهَا ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِيمَنْ قَالَ : فُلاَنٌ السَّاكِنُ فِي

⁽۱) أخرجه مالك (۱۰۹۲) ومسلم (۱٤۲۱) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما . والبخارى (۲۵۷۰) من حديث عائشة رضى الله عنها .

مَنْزِلِكَ لِمَ أَسْكُنْتَهُ ؟ فَقَالَ : أَسْكُنْتَهُ بِلاَ كَرَاء ، وَالسَّاكِنُ يَسْمَعُ وَلاَ يُنْكِرُ وَلاَ يُغَيِّر ، ثُرَمَّ ادَّعَي أَنَّ الْمَنْزِلَ لَهُ ، فَقَالَ : لاَ يَقْطَعُ سُكُوتُهُ دَعْواهُ إِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الْمَنْزِلَ لَهُ وَلَا يَحْلُفُ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : ظَنَنْتُ أَنَّهُ تَلاَعُبٌ مِنْهُ ، وَقَالَ ابْنُ سَهْلِ : إِذَا دَفَعَ وَدِيعَةً لِرَسُولَ بَغَيْرِ بَيِّنَة ثُمَّ جَاءَ رَبُّهَا فَأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ فَسَكَتَ ثُمَّ طَالَبَهُ بِهَا فَإِنَّهُ يَحْلَفُ مَا أَمَرَ فُلاَنًا بِقَبْضِهَا وَمَا كَانَ سُكُوتُهُ رِضًا بِقَبْضِهِ ثُمَّ يَعْرَمُهُ وَلَوْ عَلَمَ بِذَلِكَ يَحْلُفُ مَا أَمَرَ فُلاَنًا الْقَابِضَ يَحْتَالُ لِي فِي الْمَالِ ، فَإِنْ رَضِيَ بِقَبْضِهِ فَلْيَظُلُبُهُ فَلَانًا الْقَابِضَ يَحْتَالُ لِي فِي الْمَالِ ، فَإِنْ رَضِيَ بِقَبْضِهِ فَلْيَظُلُبُهُ فَلَانًا الْقَابِضَ يَحْتَالُ لِي فِي الْمَالِ ، فَإِنْ رَضِيَ بِقَبْضِهِ فَلُكُمْ فَلَا الْقَابِضَ يَحْتَالُ لِي فِي الْمَالِ ، فَإِنْ رَضِيَ بِقَبْضِهِ فَلُكُمْ أَلُولُ الْقَابِضَ يَحْتَالُ لِي فِي الْمَالِ ، فَإِنْ رَضِي بِقَبْضِهِ فَلُكُمْ أَلْلَالُهُ عَلَى مَا أَمِرَ يَعْرَمُهُ وَلُو عَلَمَ بَرَىء . اهم . مِنْ (ح) (١) .

وَفِي « نَوَازِلِ (عج) » : وَسُئِلَ عَنْ الْمَشْهُورِ فِي السُّكُوتِ هَلْ هُوَ إِقْرَارٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : السُّكُوتُ لَيْسَ بِإِقرَارِ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ أَرْكَانِ الْإِقْرَارِ الصِّيغَةُ كَمَا هُوَ مُبَيَنٌ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ ، وَقَدْ يُعْظَي حُكْمُ الْإِقْرَارِ مَعَ الطُّولِ تَارَةً وَمَعَ عَدَمِه فِي أُخْرَى كَمَنْ بِيعَ مَتَاعُهُ بِحَضْرَتِه وَسَكَتَ حَتَّى انْقَضَى الْمَجْلِسُ فَإِنَّ الْبَيْعَ يَلْزَمُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ وَعَلَمَ فَلَهُ الرَّدُّ إِلَى مُضِى عَامٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مُبَيِّنٌ فِي أَمَاكِنِهِ . اه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٤) [٢] سُوَّالٌ: عَنْ عَبْد لامْراَّة مَلَكَتْ نصْفَهُ بِالإِرْثِ مِنْ أُمِّهَا وَنَصْفَهُ بِالشِّرَاء مِنْ عَصِبَة أُمِّهَا وَأَقَرَّتُ بِنَصْفَه لابْنَتهَا وَلَمْ تَذْكُرُ فِي إِقْرارهَا أَنَّهَا وَهَبَتْهُ لَهَا أَوْ بَاعَتْهُ لَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَرَضَتْ وَأَعْتَقَتْ الْعَبْدَ وَهَبَتْهُ لَهَا أَوْ بَاعَتْهُ لَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَرَضَتْ وَأَعْتَقَتْ الْعَبْدَ بِمَحْضَرِ الْبِيِّنَة وَأَنْكَرَت إِقْرارهَا بِنَصْفَه لابْنَتها ، ثُمَّ صَحَّتْ وَأَقرَّتْ أَيْضًا بِأَسْرَه بِمَحْضَرِ الْبِيِّنَة وَأَنْكَرَت إِقْرارهَا بِنَصْفَه لابْنَتها ، ثُمَّ صَحَّتْ وأَقرَّت أَيْضًا بِالنَّصَفَ لِلْابْنَة وَأَنْكَرَت الْعِتْقَ وَادَّعَتْ ذَهَابَ عَقْلَهَا بِالْمَرْضِ الْمَدْكُور ، ثُمَّ مَرضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ وَمَاتَتْ وَلَمْ تَحُزْ الابْنَةُ الْعَبْدَ لا قَبْلَ الْعِتْقِ وَلاَ بَعْدَهُ مَا الْحُكُمُ مُوضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ وَمَاتَتْ وَلَمْ تَحُزْ الابْنَةُ الْعَبْدَ لا قَبْلَ الْعِتْقِ وَلاَ بَعْدَهُ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٢٢٦) .

جَوابُهُ: أَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ يَجْرِي مَجْرَى الْهِبَةِ وَالصَّدْقَةِ وَيَحِلُّ مَحَلَّهَا وَيُحْكُمُ لَهُ بِحُكْمِهَا ؛ فَفِي (ح) (١) عَنْ ابْنِ رُشْد : إِقْرَارُ الرَّجُلِ فِي صَحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضِهِ بِمَا يُعْرَى مُلْكُهُ لَهُ مِنْ شَيْء بِعَيْنه أَنَّهُ لَفُلاَن وَفَلاَن وَارِثٌ أَوْ غَيْرُ وَارِث يَجْرِي مَمْرَى الْهِبَة وَالصَّدَقَة وَيَحلُّ مَحلَّهُما وَيُحْكَمُ لَهُ بِحكْمِهِما ، فَإِنْ حَازَ الْمُقرُّ لَهُ بِهِ مَجْرَى الْهِبَة وَالصَّدَقة وَيَحلُّ مَحلَّهُما وَيُحْكَمُ لَهُ بِحكْمِهِما ، فَإِنْ حَازَ الْمُقرُّ لَهُ بِهِ فِي صَحَّة الْمُسَوِّ جَازَ وَإِلاَّ لَمْ يَجُز ، وَهَذَا مِمَّا لاَ اخْتِلافَ فِيهِ أَحْفَظُهُ . اه. . وَفِي الْبَرْرُزِلِيُّ عَنْ « نَوَازِل ابْنِ الْحَاجِ » : مَنْ أَقَرَّ بَمَال فِي يَدهِ أَنَّهُ لِرَجُلٍ هُو كَالْهِبَة إِنْ قَامَ فِي صَحَّتِهِ أَخَذَهُ وَإِنْ قَامَ فِي مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ مَيَراثٌ . اه. . كَالْهِبَة إِنْ قَامَ فِي صَحَّتِهِ أَخَذَهُ وَإِنْ قَامَ فِي مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ مَيَراثٌ . اه. . كَالْهِبَة إِنْ قَامَ فِي صَحَّتِهِ أَخَذَهُ وَإِنْ قَامَ فِي مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ مَيَراثٌ . اه. .

إِذَا عَلَمْتَ أَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ بِمَشَابَةِ الْهِبَةِ اتَّضَحَ لَك بُطْلاَنُهُ بِعِتْقِ الْأُمِّ لِلْعَبْدِ الْمَدْكُورِ قَبْلَ حَوْزِ الْابْنَةِ لَهُ ؛ لَأَنَّ الْهِبَةَ تَبْطُلُ بِعِتْقِ الْوَاهِبِ الْهِبَةَ قَبْلَ حَوْزِ الْمَوْهُوبِ لَهُ لَهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلَكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي مَبْحَثُ مُبْطِلاتِ الْهِبَةِ الْمَوْهُوبِ لَهُ لَهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلَكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَليلِ فِي مَبْحَثُ مُبْطِلاتِ الْهِبَةِ بِقَوْلُهِ : ([أَوْ](٢) أَعْتَقَ الْوَاهِبُ)(٣) يُرِيدُ قَبْلَ حَوْزِ الْمَوْهُوبِ لَهُ لَهَا) وَلاَ قَيمَةً) تَشِتَ لِلْمَوْهُوبِ فِي ذَلِكَ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا نَفُوذُ الْعَنْقِ فِي الْعَبْدِ بِأَسْرِهِ كَمَا لاَ يَحْفَى ذَلِكَ ، وَلاَ تُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهَا ذِهَابُ عَقْلِهَا بِالْمَرَضِ حِينَ الْعَنْقِ ؛ لأَنَّ يَخْفَى ذَلِكَ ، وَلاَ تُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهَا ذِهَابُ عَقْلِهَا بِالْمَرَضِ حِينَ الْعَنْقِ ؛ لأَنَّ الْأَصْلُ الْعَقْلُ حَتَّى يَثْبُتَ انْتِفَاؤُهُ كَمَا فِي نُصُوصٍ أَيْمَتِنَا . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٥) [٣] سُؤَالٌ : عَنْ الإِقْرارِ إِذَا قُيِّدَ بِالظّنِّ أَوِ الشَّكِّ هَلْ يَلْزَمُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ الصُّورَ ثَلاثُ ؛ لأَنَّهُ تَارَةً يُقَيَّدُ بِالْعَلْمِ ؛ نَحْوُ : فِيمَا أَعْلَمُ ، وَهَذَا لاَزِمٌ اتِّفَاقًا ، وَتَارَةً يُقَيَّدُ بِالظَّنِّ ، وُفِي لُزُومِ هَذَا قَوْلاَنِ ، وَتَارَةً يُقَيَّدُ بِالشَّكِّ أَوْ الْوَهْمِ وَفِي هَذَا لاَ يَلْزَمُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي (عج) ، وَهَذَا كُلُّهُ يَشْمَلُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ الْوَهْمِ وَفِي هَذَا لاَ يَلْزَمُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي (عج) ، وَهَذَا كُلُّهُ يَشْمَلُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا : (كَلَكَ عَلَى الْفُ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُ أَوْ عِلْمِي)(٤) .

⁽١) مواهب الجليل (٥ / ٢٢١) .

⁽٢) في الأصل : و .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

٢ ----- الجزء الثالث

اهـ وَاللهُ تَعَالَى أَعُلَمُ .

(١٦٨٦) [٤] سُؤَالٌ: عَنْ إِقْرَارِ الْوَصِيِّ بِالدَّيْنِ عَلَى أَيْتَامِهِ هَلْ يَلْزَمُهُمْ أَمْ لَا ؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْمعْيَارِ » (١): وإنْ كَانَ مِمَّا وَلَيُّـهُ فَهُوَ كَالْإِقْرَارِ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ عَلَى تَرِكَةِ الْمَيِّتِ فَهُوَ كَالشَّاهِدِ. اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٧) [٥] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْم إِقْرَارِ الزَّوْجِ لزَوْجَتِه بِدَيْنِ عَلَيْهِ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ صَحيحًا فَإِقْرَارُهُ لَهَا جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَنْمَتَنَا ، وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، فَإِنْ عُلْمَ بُغضُهُ لَهَا) (٣) أَيْ : وَلَوْ انْفَردَتَ وَقَبُولِهِ ، قَالَ (ح) (٢) : (كَزَوْجِ عُلْمَ بُغضُهُ لَهَا) (٣) أَيْ : وَلَوْ انْفَردَتَ وَقَبُولِهِ ، قَالَ (ح) (٢) : وَكَرَوْجِ عُلْمَ بُغضَهُ لَهَا وَيَمِيلُ إِنْهَا فَلاَ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لِهَا ، لَأَنَّهُ يُتَهَمُ فَي ذَلِكَ كَمَا هُو مَفْهُ ومُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَزَوْجِ عُلْمَ بُغضَهُ لَهَا) ، وإِنْ جُهلَ حَالُهُ مَعَها فَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لَهَا إِنْ وَرَثَهُ ابْنُ ذَكَرٌ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا صَغيرًا أَوْ كَبِيرًا أَوْ بَنُونَ ذَكُورًا وَإِنَانًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ جُهِلَ أَوْ وَرَثَهُ ابْنُ أَوْ [ق / ٦٣٨] بَنُونَ) (٥) .

قَالَ (مخ)(٦) : وَإِنْ وَرِثَهُ كَلاَلَة لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ لَهَا . اهـ .

⁽۱) لأحمد بن سعيد المجليدى ، فـقيه ، أديب ولى قضـاء مكناسة ، توفى سنة (١٠٩٤) هـ وكتابه هذا في مجلد ضخم .

⁽٢) مواهب الجليل (٥/ ٢٢٠).

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٦/ ٨٩).

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

⁽٦) حاشية الخرشي (٦/ ٨٩).

وَكَذَلِكَ لاَ يَصِحُ ۚ إِقْرَارُهُ لَهَا حَيْثُ انْفَرَدَتْ بِالصَّغِيرِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ أَنْ يَتَفَرَّدَ بِالصَّغِيرِ) .

قَالَ (عج) : قَوْلُهُ : (إِلاَّ أَنْ تَنْفَرَدَ بِالصَّغِيرِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ : (أَوْ بَنُونَ) فَقَطْ ، وَالْمُرَادُ بِالاِنْفِرَادِ بِالصَّغِيرِ : أَنْ يَكُونَ الصَّغِيرُ وَلَوْ مُتَعَدِّدًا مِنْهَا . اهـ .

قَالَ (مخ)(١) : وَبَقَيَّةُ الْوَرَثَةَ كَبَارًا مِنهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا . اه. .

وَإِنْ وَرَتَه إِنَاتُ وَعَصَبَةٌ فَهَلْ يَصِحُ إِقْرَارُهُ لَهَا أَوْ لاَ ؟ قَوْلاَنِ كَمَا يُشيُر إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلَيلٌ بِقَوْلِه : (وَمَعَ الْإِنَاثِ وَالْعَصَبَةِ قَوْلاَن)(٢) قَالَ (مَح)(٣) : وَسَوَاءً كَانَتْ الْبَنَاتُ وَاحَدةً أَوْ أَكْثَرَ صَغَارًا أَوْ كَبَارًا إِذَا كُنَّ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ كَبَارًا مِنْ غَيْرِهَا وَاحِدًا لِقَوْلِ غَيْرِهَا ، وَأَمَّا إِنْ كُنَّ صَغَارًا مِنْهَا فَلاَ يَجُورُ إِقَرَارُهُ لَهَا قَوْلاً وَاحِدًا لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (إِلاَّ أَنْ تَنْفَرِذَ بِالصَّغِيرِ) إِلَى أَنْ قَالَ : وَيَجْرِي فِي إِقْرَارِ الزَّوْجَةِ لَا مَنْ التَّفْصِيلِ . اه . وَاللهُ تَعَالَى لزَوْجَهَا مِنْ التَّفْصِيلِ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٨) [٦] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَقَرَّ بدين لِبَعْض وَرَثَتِه فِي صِحَّتِه ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهِ قَامَ الْوَارِثُ الْمُقِرُّ لَهُ بِطَلَبِ الَّدْينِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوابُهُ: سُئِلَ الْورزازي عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْد : إِذَا أَقَر الرَّجُلُ لُولَده أَوْ لامْرَأَته فِي صحَّته بِشَهَادَة عَدْلَيْنِ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ سنيَنِ فَإِقْرارُهُ لَقَدُ لاَرْمٌ يُؤْخَذُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ مِنْ تَرِكَته مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، وَيُحَاصِصُ بِهِ الْمُقَرُّ لَهُ كَالدُّيُونِ الثابِتَة . اه. . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٩) [٧] سُؤَالٌ: عَن امْرَأَة أَقَرَّتْ في صِحَّتِهَا بِأَمَة بِيَدِهَا أَنَّهَا مِلْكٌ

⁽١) حاشية الخرشي (٦/ ٨٩).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

⁽٣) حاشية الخرشى (٦/ ٨٩).

لاَبْنِ أُخْتِهَـا وَأَنَّهُ أَخْدَمَهَا إِيَّاهَا ، وَاسْتَـمَرَّتْ الْأَمَةُ بِيَدِهَا حَتَّـى تُوِفَيَتْ ، مَا الْحُكْمُ في هَذَا؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْورزازي عَمَّنْ أَقَرَّ بِمَال بَيَدِهِ لغَيْرِهِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ الْمُقرُّ لَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ الْمُقِرُّ ، هَلْ يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ بِمَوْتِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُقِرِّ لَهُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : قَـالَ الْإِمَامُ الْبَرْزَلِيُّ : مَنْ أَقَرَّ بِمَال بِيده لغَيْرِه فَإِنْ بَيَّنَ سَبَبَهُ مِنْ كَوْنِه مِنْ قَـرْضِ أَوْ مُعَامَلَة لَزِمَ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ بِـأَنْ قَامَ الْمُقِرُّ لَهُ فِي حَيَاةِ لَمْ مَوْتٍ أَوْ فَلَسِ الْمُقَرِّ قَبْلَ حُصُولِ مَانِعٍ مِنْ مَوْتٍ أَوْ فَلَسِ الْمُقَرِّ قَبْلَ حُصُولِ مَانِعٍ مِنْ مَوْتٍ أَوْ فَلَسِ بَطُلَ الْإِقْرَارُ ، وَلاَ شَيْءَ لَهُ . اه. . كَلاَمَهُ بِرُمَّتِه .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ بُطْلاَنُ الْإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ ، وَأَنَّ الأَمَةَ تُرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْمُقْرَّةَ . اَهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٠) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ صَحيحِ أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَى هَذه الدَّارَ لابْنه مَنْ مَال الْابْن ، وَأَشْهَدَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُكْرِيهَا لَهُ وَيَغتلها بِاسْمه ، وَالْابْنُ صَغَيرٌ ۖ لاَ يُعْلَمُ لَهُ مَالٌ بوَجْه منْ الْوُجُوه ، وَمَاتَ ، مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَــوَابُهُ: قَالَ (عَج) _ نَاقِـلاً عَنْ ابْنِ سَهْلِ : مَنْ أَشْهَدَ وَهُوَ صَـحِيحٌ أَنَّهُ الشَّـرَى هَذِهِ الدَّارَ لابْنه بِأَلْف دِينَارِ مِنْ مَــالِ الابْنِ ، وأَشْهَــدَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُكْرِيهَــا لَهُ وَيَعْتَلها بِاسْمَهِ ، وَالاَبْنُ صَغِيرٌ لاَ يُعْلَــمُ لَهُ مَالٌ بِوَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ فَهُوَ تَوْلِيجٌ فَهُو بَيْنَ الْوَرَثَة .

فَرْعٌ: وَمَنْ أَشْهَدَ فِي صِحَّتِهِ أَنِّي بِعْتُ مَنْزِلِي مِنْ امْرَأَتِي أَوْ ابْنِي بِمَالِ عَظِيمٍ وَلَمْ يَرَ أَجَدٌ مِنْ الشَّهُودِ الَّنَمَنَ ، وَلَمْ تَزَلْ الدَّرَاهِمُ بِيَدِ الْبَائِعِ إِلَى أَنْ مَاتَ . قَالَ: لاَ يَجُوزُ هَذَا ، وَلَيْسَ هَذَا بَيْعًا وَإِنَّمَا هُو تَوْلِيجٌ وَخُدْعَةٌ وَوَصِيَّةٌ لِوَارِث . اه. . ولَعَلَّ الْقَادِحَ فِي ذَلِكَ عَدَمُ إِقْرَارِهِ بِقَبْسِضِ النَّمَنِ ، وَكَأَنَّ الدَّارَ بَيْدَهِ إِلَى أَنْ مَاتَ

⁽١) طمس بالأصل.

بَقِيتُهُمْ إِنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ مَنْعَ بَقِيَّة الْوَرَثَة لاَ غَيْرَ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ابْنِ رُشْد فِي الأَبِ
يَبِيعُ بَعْضَ أَوْلاَدِهِ مِلْكًا ، ثُمَّ يَقُومُ إِخْوَتُهُ بَعْد مَوْتِ أَبِيهِمْ قَالَ : إِنْ كَتَبَ فِي
الْوَثِيقَة قَبْضَ الثَّمَنِ بِالْمُعَايَنَة فَلاَ يَمِينَ وَإِلاَّ فَفِي لُزُومَ الْيَمِينِ أَقُوالٌ : ثَالِثُهَا : إِن اتُّهُمَ الأَبُ بِالْمَيْلِ لَزِمَتْهُ الْيَمِينُ وَإِلاَّ فَلاَ ، وَأَمَّا إِنْ أَقَرَّ الْأَبُ بِالْقَبْضِ فَلَيْسَ عَلَى الْوَلَدِ غَيْرُ الْيَمِينِ . اهد . الْمُرَادُ مِنْ (عج) ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩١) [٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : مَا أَقَرَّ بِهِ عَلَى َّ فُلاَنٌ فَهُو َ لاَزِمٌ لِي ، أَيَلْزَمُهُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ لاَ يَلْزَمُهُ مَا أَقَرَّ بِهِ عَلَيْهِ بِاتَّفَ اقِ الْفُقَهَاءِ كَمَا فِي (ح) (١) عَنْ «الْكَافِيِّ» (٢) فِي كِتَابَ الْوكَالَةِ عَنْ ابْنِ خُويْزٍ مِنْدَادَ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٢) [١٠] سُؤَالٌ: عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِحَقِّ وَأَنْكَرهُ ثُمَّ أَبْرَأَهُ ثَمَّ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ أَقَرَّ بِالْحَقِّ، هَلْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: فَفِي « نَوَازِلِ عج » : أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ : إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى آخَرَ بِحَقِّ وَأَنْكَرَهُ ثُمَّ أَبْرَأَهُ فَبَعْدَ الإِبْرَاءِ أَقَرَّ أَنَّ الْحَقَّ عِنْدَهُ ، فَهَلْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ وَلاَ عِبْرَةَ بِلاَقْرَارِ أَوْ يُعْتَبَرُ الْجَوَابُ ؟

قَالَ الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ اللَّقَانِيُّ ـ رَحمَهُ اللهُ [ق / ٦٣٩] تَعَالَى : بَأِنَّ الْبَرَاءَةَ غَيْرُ مُعْتَدِّ بِهَا وَالْمُعْتَبَرُ الإِقْرَارُ فَيَلْزَمُهُ دَفَعُ مَا أَقَرَّ بِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٣) [١١] سُوَّالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجِتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْت ، مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (٣): إِنْ أَشْهَدَ الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ مِنْ مَتَاعِ

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ١٨٢).

⁽٢) الكافي (ص/ ٣٩٥).

⁽٣) مواهب الجليل (٥ / ٢١٧) .

الرِّجَالِ أَنَّهُ لَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ؛ لأَنَهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلُ الْمِلْكِ لَهُ صَحَّ الْإِقْرَارُهُ هِبَةً تَصِحُّ لَهَا بِحِيَازَتِهَا صَحَّ الْإِقْرَارُ لَهَا ، وَإِنْ عَلَمَ أَنَّ أَصْلَ الْمِلْكِ لَهُ كَانَ إِقْرَارُهُ هِبَةً تَصِحُّ لَهَا بِحِيَازَتِهَا إِيَّاهَا لِكُونِهِ ؛ فِي بَيْتَهِا وَتَحْتَ يَدِهَا . اه . الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَبَعْضُهُ إِلَاهَ عَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٤) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ بِكْر يَتيمَة لاَ وَصِيَّ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتُهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرَأُ مِنْ الصَّدَّاقَ فِيَّ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ يَبْرأُ الزَّوْجُ بِذَلكَ ، وَإِنْ أَقَرَّتْ بِذَلكَ لَمْ يَنْفَعْهُ إِقْرَارُهَا إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ رُشْدَهَا فَإِنَّهُ يَبْرأُ بِدَفْعِ الصَّدَاقِ لَهَا ، وَيَصِحُ أَيْضًا إِبْراَؤُهَا لَهُ كَمَا فِي يَعْلَمَ رُشْدَهَا فَإِنَّهُ يَبْرأُ بِدَفْعِ الصَّدَاقِ لَهَا ، وَيَصِحُ أَيْضًا إِبْراَؤُهَا لَهُ كَمَا فِي نُصُوصٍ أَئِمَّتِنَا . اه. . وَاللهُ تَعَالِي أَعْلَمُ .

(١٦٩٥) [١٣] سُوَالٌ: عَنْ رَجُلِ أَبْراً بَعْضَ وَرَثَته مِنْ مَاله وَتُوفِّيَ وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَة يُرِيدُونَ تَحْلَيفَ الْمُبْرِئِ عَلَى أَنَّ مَوْرَوثَهُمْ لَمْ يَخَلِف عَنْدَهُ شَيْئًا مِنْ الْمَال ، هَلْ لَهُمْ عَلَيْه الْيَمِينُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : لاَ يَمِينَ لَهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ الْمُتَوَفَّي أَفَادَ مَالاً بَعْدَ الْإِقْرَارِ وَخَلَفَهُ عِنْدَهُ فَلَهُمْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فِي ذَلِكَ وَلَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ عَج » عَنْ ابْنِ عِنْدَهُ فَلَهُمْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فِي ذَلِكَ وَلَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ عَج » عَنْ ابْنِ فَرْحونَ فِي « تَبْصرته » : اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٦) [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بِدَيْنِ عَلَى مَوْرُوثِهِمْ وَأَنْكَرَ الْبَاقُونَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) _ نَاقِلاً عَنْ (ح) (١) _ : إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةَ بِدَيْنِ، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ نَصِيبهِ بِقَدْرِهِ عِنْدَ أَبْنِ الْقَاسِمِ ، وَعِنْدَ أَشْهَبَ يُؤْخَذُ جَمِيعُ نَصِيبهُ ؟ لَأَيَّهُ لاَ إِرْثَ إِلاَّ بَعْدَ وَفَاءِ الدَّيْنِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « المدونة » (۱۶ / ۶۸۶) و« الذخيرة » (۸ / ۷۳) .

(١٦٩٧) [١٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَـوْل الشَّيْخِ خَليل : (وَإِنْ أَبْـراً ۚ أَفُلاَنًا ..) ^(١) إِلَخْ. هَلْ بَرَاءَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْٱخِرَةِ أَوْ لاَ يَشْمَلُ بَرَاءَتَهُ فِي الْٱخِرَةِ ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الْمُصنَّفِ : وَظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصنَّفِ : (وَإِنْ أَبْراً فُلانًا .) إِلَخْ . بَرَاءَتَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ، وَذَكَرَ شَارِحُ الْمَنَاسِكِ مَا يُفْيِدُ الْخِلاَفَ فِي التَّحِلْيلِ مِنْ يُفْيِدُ الْخِلاَفَ فِي التَّحِلْيلِ مِنْ التَّبَعَاتِ وَالظَّلاَمَاتِ عَلَى أَقُوالِ :

أَحَدُهَا : إِنْ تَرَكَ الَّتْحِليلَ أَوْلَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنُ الْمُسَيّبِ .

وَالثَّانِي : إَنَّ التَّحْلِيلَ مِنْهَا أَفْضَلُ .

وَالنَّالِثُ : الْفَرْقُ بَيْنَ الظّلاَمَاتِ مِثْلَ الْغَصِبِ وَنَحْوِهِ فَعَدَمُهُ أَفْضَلُ ؛ لِمَا فِيهُ مِنْ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ يَعُودَ لَهُ . قَالَ الشَّيْخُ زروق : وَرَجَّحَ الثَّانِي _ يَعْنِي الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّحْليلَ أَوْلَى _ جَمَاعَةٌ ، وَعَلَيْهِ الْعَملُ ؛ لحديثِ أَبِي ضَمْضَمْ : « أَيَعْجَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأْبِي ضَمْضَمْ ؛ كَانَ يَتَصَدَّقُ بِعِرْضِهِ عَلَى الْمُسْلمِينَ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأْبِي ضَمْضَمْ ؛ كَانَ يَتَصَدَّقُ بِعِرْضِهِ عَلَى الْمُسْلمِينَ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ كُلُّ صَبَاحٍ » (٢). أَنْظُرْ لَفْظَهُ فِي « التَّنْوِيرِ » وَيَنْبَغِي التَّعْرِيضُ بِالْبَقَاءِ عَلَى الْحَقِّ إِنْ عُلِمَ النَّفْعُ بِهِ .

تَفْسريعٌ: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي « شَرْح مُسْلم » : الْقَائِلُونَ بِالتَّحليلِ وَإِسْقَاطَ الْحُقُوقِ اخْتَلَفُوا هَلْ تَسْقُطُ عَنْ الظَّالِمِ مُطَالَبَةُ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَلاَ تَسْقُطُ عَنْهُ مُطَالَبَةُ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَلاَ تَسْقُطُ عَنْهُ مُطَالَبَةُ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَلاَ تَسْقُطُ عَنْهُ الظَّالِمِ مُطَالَبَةُ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَلاَ تَسْقُطُ عَنْهُ الْجَمِيعُ ؟ لأهل الْعَلْمِ فِي ذَلِكَ قَولانِ .اهد . الْمُرَادُ منْ (عج) وتلميذه (عبق) ، والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٤) .

⁽۲) أخرجه أبو داود (٤٨٨٦) من حديث قتادة مقطوعاً . قال الألباني : صحيح مقطوع وأخرجه أبو داود (٤٨٨٨) والسبيهقي في « الشعب » (٨٠٨٢) ، (٨٠٨٣) وابن عبد البر في « الاستيعاب » (١ / ٥٤٢) والعقيلي في « الضعفاء » (٤/ ٩٣) من حديث أنس مرفوعاً بسند ضعيف .

نَوازِلُ الْوَدِيعَةِ

(١٦٩٨) [١] سُوَّالٌ : عَنْ الْحُكْم فِي الْإِيدَاعِ لِلْكَافِرِ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ في « الزَّاهِي » : لاَ يُؤْتَمَنُ الْكَافِرُ وَلَوْ مَلِيًّا ، وَاسْتَظْهَرَ ابْنُ عَرَفَةَ جَوَازَهُ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا ؛ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنُهُ بِقَنِطَارٍ يُؤَدّهِ إِلَيْكَ ﴾ (١) الْآيَةُ . كَمَا فِي الْقلشانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٩) [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْدَعَهُ غَاصِبٌ مَا غَصَبَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ ، أَيَضْمَنُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » (٢): وَمَنْ غَصَبَ شَيْئًا ثُمَّ أَوْدَعَهُ، ثُمَّ هَلَكَ عِنْدَ الْمُودَعَ فَلَيْسَ لِرَبِّهِ تَضْمِينُ الْمُودعِ إِلاَّ أَنْ يَتَعَدَّى . اهـ .

قُلْتُ : وَهَذَا فِي الْمُودَعِ الْغَـيْرِ الْعَالِمِ بِالْغَصْبِ حِينَ الْإِيَـداعِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَالِمَا بِهِ ، فَلاَ رَيْبَ فِي ضَـمَانِهِ الْوَدِيعَـةَ لِرَبِّهَا ؛ لِقَـوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي كِـتَابِ

قال الحافظ ابن كثير : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكَتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنُهُ بِقِنطَارِ يُؤدِّه إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَنْ إِن تَأْمَنُهُ بِدِينَارٍ لاَ يُؤدّه إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْه قَائِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمّيِينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْه وَاثِمَا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمْيِينَ سَبِيلٌ وَيَحْدر المؤمنين من الاغترار بهم فإن منهم الخونة ويحذر المؤمنين من الاغترار بهم فإن منهم [من إن تأمنه بقنطار] أي : من المال [يؤده إليك] أي : وما دونه بطريق الأولى أن يؤديه إليه [ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما] أي بالمطالبة والملازمة والإلحاح في استخلاص حقك وإذا كان هذا صنيعه في الدينار فما فوقه أولى ألا يؤديه إليه . « تفسير ابن كثير » (1 / ١٩٧)

وقال القسرطبى : أخبر تعالى أن فى أهل الكتاب الخائن والأسين، والمؤمنون لا يميزون ذلك فينبغى اجتناب جميعهم وخص أهل الكتاب بالذكر وإن كان المؤمنون كذلك؛ لأن الخيانة فيهم أكثر ، فخرج الكلام على الغالب والله أعلم . « تفسير القرطبى » (٤ / ١١٤) .

⁽۱) سورة آل عمران (۷۵)

⁽٢) انظر مواهب الجليل (٥/ ٢٥٢) .

الْغَصْبِ مِنْ « الْمُدُوَّنَةِ » (١) : إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ قَبُولُ الْمَغْصُوبِ وَدِيعَةً ، وَإِنَّهُ إِنْ قَبِلَ ذَلِكَ عَالِمًا كَانَ كَالْغَاصِبِ سَوَاءً كَانَ مَغْصُوبًا مِنْ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثُده (۱۷۰۰) [٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ دَفَعَ بَقَرَةً مُودَعَةً عِنْدَهُ لِرَجُلِ اشْتَرَى مِنْ عِنْده بَقَرَةً ليمسي بِهَا مَعَهَا لِئَلاَّ تَهْرَبَ عَلَيْهِ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ ، وَتَلَفَّتْ عَلَيْهِ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ الْمُودَعِ أَوْ الْمُشْتَرِي ؟

جَــوَابُهُ : أَنَّ ضَمَانَهَا مِنْ الْمُودَعِ ؛ لِتَصَرُّفِه فِيهَا بِغَيْـرِ إِذْنِ عَادِيَ ؛ فَفِي (ح) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : مُوجِبُ ضَمَانِ الْوَدِيعَةِ تَصَرُّفِهِ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنَ عَادِي .

وَفِي ﴿ الْمُدُونَةِ ﴾ : وَمَنْ أَوْدَعَكَ عَبْدًا فَبَعَثْتَهُ فِي سَفَرِ أَوْ أَمْرٍ يَعْطَبُ فِي مثْله ضَمنْتَهُ . اهد . وكَذَلِكَ يَضْمَنُهَا الْمُشْتَرِي إِنْ فَرَّطَ فِيهَا حَتَّى تَلَفَتْ ، وَيُخَيَّرُ رَبُّهَا حِينَئِذِ بَيْنَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُودَعِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُودَعُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَبَيْنَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُودَعِ ؛ فَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ نُصُوصُ يَرْجِعَ عَلَى الْمُودَعِ ؛ فَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ نُصُوصُ أَتَّمَتَنَا . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠١) [٤] سُوَالٌ: عَنْ قَـوْل [ق / ٦٤٠] الشَّـيْـخ خَليل : (وَحَـرُمَ سَلَفُ مُقَوَّم [وَمَعْدُوم] (٣) وَكَرِهَ النَّقْدُ وَالْمُثْلَى) (٤)هَلْ تَنْتَفِي الْحُرْمُةُ وَالْكَرَاهَةُ حَيْثُ عُلْمَ أَنَّ صَاحِبَهَا يَسْمَحُ بِذَلِكَ وَيخف عَلَيْه أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ : قَالَ (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَكُـرِهَ النَّقْدُ وَالْمِثْلَى) مَا نَصُّهُ : قَالَ اللَّخْمِيُّ : إِنَّمَا اخْتُلْفَتِ الأَجْوِبَةُ بِاخْتَلاَفِ السُّوَالِ ؛ فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ صَاحِبِهًا يَسْمَحُ بِذَلِكَ وَيخف عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَكَانَ مَلِيا، فَذَلِكَ جَائِرٌ ، وَإِنْ

انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٢٥٢) .

⁽۲) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ٢٥٧) .

⁽٣) في الأصل: مقدم

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ صَاحِبَهَا يَكُرَهُ ذَلِكَ وَلاَ يَخْفَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ وَكَانَ عَدِيًا ، فَهَذَا مَمْنُوعٌ، وَإِنْ جُهِلَ الْأَمْرُ فَهَذَا مَكْرُوهٌ . أُنْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ ، وَكَلاَمُهُ هَذَا يُفِيدُ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ جَارِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَحَرُمَ سَلَفُ مُقَوَّمٍ . . .) إِلَخْ . اه. . الْمُرَادُ منْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٢) [٥] سُوَّالٌ عَمَّنْ سَافَرَ وَقَدْ أَوْدَعَهُ شَخْصٌ شَيْعًا يُوَصِّلُهُ إِلَى آخَرَ بِالْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَجْدْهُ بِهِ ، وَرَجَعَ بِالْوَدِعَةِ وَتَلَفَتْ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ : قَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِهِ » : [

[(١) وَقَدْ أَوْدَعَ شَيْئًا لِيُوَصِّلَهُ إِلَى رَجُلِ بِالْبِلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ وَرَجَعَ بِهَا إِلَى [] (٢) وَلَـم [] (٣) بِالْبِلَدَ الَّذِي سَافَرَ إِلَيْهُ ضَمَنَهَا، وَإِنْ أَخَذَهَا بِغَيْرِ بَيِّنَةً ؛ لأَنَّهُ سَافَرَ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِيدَاعِ أَمِينٍ ؛ نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ يُونسَ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٣) [٦] سُؤَالٌ: عَنْ مُودَعِ ادَّعَى أَنَّهُ أَوْدَعَ الْوَديعَةَ فِي مَحَلِّ يَجُوزُ لَهُ ذَلكَ ، وَأَنْكَرَ الْمُودَعُ الثَّانِي ذَلكَ ، هَلَّ يَضْمَنُهَا الأَوَّلُ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ: قَالَ (ح) : إِذَا أُودَعَ الْمُـودَعُ الْوَدِيعَةَ بِشَرْطِـهِ وَأَنْكَرَهَا الْمُودَعُ الثَّانِي، فَلاَ ضَمَانَ عَلَى الأُوَّل .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَضْمَنُ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَسَافَرَ بِهَا حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ ذَلكَ، فَغَشَيَتْهُ اللَّصُوصُ فَطَرَحَهَا، ثُمَّ لَمْ يَجِدْهَا لَمْ يَضْمَنْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْدَعَهَا لِمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَنْجُو بِهَا مِنْ رَاكِبٍ أَوْ عَالِم .

قَـالَ ابْنُ وَهْبَـانَ : لَوْ أَلْقَاهَا فِي شَـجَـرَةٍ فَـضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْ . قَـالَهُ فِي

⁽١) طمس بالأصل

⁽٢) ، (٣) طمس بالأصل .

نـــوازل الوديعـــــة ____________ ۲۹۷

«الْعُــتبِــيَّةِ» (١). وَلَوْ ابْتَلَعَهَا فَــلَمْ تَخْرُجْ مِنْ جَوْفِهِ لَمْ يَضْمَنْ ؛ قَــالَهُ اللَّخْمِيُّ فِي الْجَنَائِزَ . اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٤) [٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ أَوْدعَتْ مَعَـهُ وَدِيعَةً لِبَلَد فَـعَرَضَتْ لَهُ إِقَـامَةٌ فِي الطَّريق أَيَجُوزُ لَهُ إِرْسَالُهَا إِلَى رَبِّهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (ح) (٢) ـ نَاقِلاً عَنِ « النَّوَادر » (٣) : مَنْ أَرْسَلَتْ مَعَهُ وَدِيعَةً لِبَلَد، فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فِي الطَّرِيقِ قَصِيرَةٌ كَالأَيَّامِ أَوْ طَوِيلَةٌ كَالسَّنَةِ أَوْ مُتَوسَطَة كَالشَّهْرِ ، فَإِنْ بَعَثَهَا فِي الْقَصِيرةِ ضَمَنَهَا وَإِنْ حَبَسَهَا فِي الطَّوِيلَةِ ضَمَنَهَا وَهُوَ فِي كَالشَّهْرِ ، فَإِنْ بَعَثَهَا فِي الْمُرَادُ مَنْهُ .

وَفِي (طَخِ) عَنْ ابْنِ الْجَلاَّبِ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْوَهُابِ : إِذَا دُفْعِ إِلَيْهِ مَالٌ فِي السَّفَر لِيَحْمِلَهُ إِلَى بَلَدِ فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فَلَهُ أَنْ يَبْعَثَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُبْتَدِئِ السَّفَرِ بِهَا أَنَّ هَذَا قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي السَّفَر بِهَا إِلَى عَلَيْهِ ، وَالْفَ الْبَلَدِ فَلَمْ يَتَعَدَّ بِدَفْعِهَا إِلَى غَيْرِهِ مَعَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاضِ بِخِلافه ، وَزَادَ (عَبَق) : وَيَنْبَغِي أَنْ يَصْدُقَ فِي أَنَّهُ بَعَثَهَا مَعَ غَيْرِهِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٥) [٨] سُوَالٌ : عَنْ امْرَأَةً أَوْدعَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهَا لِزَوْجِهَا وَتَلفَتْ عِنْدَهُ هَلْ تَضْمَنُهَا أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الْوَانوغي: قَالَ عِيَاضٌ: كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ يَفْتِي بِعَدَمِ ضَمَانِهَا إِذَا ضَاعَت عِنْدَهُ كَمَا لاَ يَضْمَنُ هُوَ مَا ضَاعَ عِنْدَهَا .

وَقَالَ غَيْرُهُ : تَضْمَنُ هِيَ وَلاَ يَضْمَنُ هُوَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمُدَوَّنَةِ » . اه. .

⁽۱) انظر : « البيان والتحصيل » (۱۵ / ۳۰۵ _ ۳۰۸) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥/ ٢٥٧).

 ⁽٣) هذا كلام ابن رشد في رسم شك من سماع ابن القاسم من البضائع والوكالات .
 انظر : « البيان والتحصيل » (٨ / ١٢٤ _ ١٢٦) .

٣٩٨ ----- الجزء الثالث

أَنْظُرْ (ح) ^(١) وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٦) [٩] سُوَالٌ عَنْ الْمُودع إِذَا أَوْدَعَ الْوَدِيعَةَ لِمُودَعِ ٱخَرَ لِلْمُودِعِ _ بالْكَسْرِ _ ، وَتَلَفَتْ عَلَيْه ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَضْمَنُهَا الْأُوَّلُ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبِإِيدَاعِهَا لَغَيْرِ زَوْجَةً وَأَمَةً . .) (٢) إِلَخْ . كَمَا فِي (عج) وَعَـزَى الْقَوْلُ بِذَلِكَ لَلَّيْثُ ، لَكَ لَكَيْرِ ذَوْجَةً وَأَمَةً . .) أَلِكُ لَلَّيْثُ ، ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْقَرَاضِ : أَوْ شَـارَكَ وَإِنْ عَلِيلِ فِي الْقَرَاضِ : أَوْ شَـارَكَ وَإِنْ عَامِلاً . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٧) [١٠] سُؤَالٌ: عَنْ الْوَديعَةِ هَلْ يَجُوزُ دَفْعُهَا بِأَمَارَةِ لِصَاحِبِهَا أَوْ خطه إِنْ عَرِفَ الْمُودَعُ صِحَّة ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: قَالَ فِي ﴿ الْمَسَائِلِ الْمَلْقُـوطَة ﴾ : لاَ يَجُوزُ دَفْعُ الْوَدِيعَة بِأَمَارَة أَوْ كَتَابَ ، فَإِنْ فَعَل وَجَاءَ الْمُـودَعُ وَأَنْكَرَ حَلَفَ مَا أَمَرَهُ وَلاَ كَتَبَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ لاَ حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ وَضَمِنَهُ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُودَعُ عَلَى الْقَابِضِ مِنْهُ وَلاَ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ تَصَدْيِقُهُ فِيمَا أَتَاهُ بِهِ وَلاَ مَعْرِفَتُهُ بِصِحَةً مَا جَاءَ بِهِ وَشَهَادَتِه بِذَلِكَ ؛ قَالَهُ ابْنُ سَهْلٍ فِي كَتَابِ الْإِقْرَارِ . اهـ وكذَلك الْمُحَالُ عَلَيْهِ وَالْوكِيلُ حَكْمُهُمَا كَذَلكَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ وَالْوكِيلُ حَكْمُهُمَا كَذَلكَ الْمُرْسِلِ . اهـ . مَنْ ﴿ حِي) . ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَـاطَفًا عَلَى الضَّمَانِ : ﴿ وَبِدَفْعِهَا مُـدَّعِيا أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِذَلِكَ وَحَلَفْتَ) (٣) إِلَخْ .

وَفِي (مَخ) (٤): أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لِلَّدافِعِ عَلَى الْقَابِضَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ أَمَـرَهُ بِذَلِكَ قَوْلاً وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ ظَلَمَهُ فَلاَ يَظْلِمُ هُوَ

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٢٥٨).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٦/ ١١٥).

الْقَابِضَ وَلاَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي الْكَتَابِ وَالْإِمَارَةِ وَزَعَمَ الإِرْسَالَ إِنْ صَدَّق [ق / ٦٤١] تَصْدِيقَ تَحْقِيقِ بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْكَتَابَ أَوْ الْإِمَارَةَ حَقُّ أَوْ أَنَّ الرَّسُولَ حَقُّ وَالْمُودِعُ ظَالِمٌ فِي إِنْكَارِهِ وَإِنْ صَدَّقَ تَصْدِيقَ رُكُونٍ وَاثْتِمَانٍ ؛ أَيْ حُسْنَ الظَّنِّ بِالْكِتَابِ أَوْ الْإِمَارَةِ أَوْ الرَّسُولِ رَجَعَ إِلَيْهِ . اه. .

وَفي (ح) (١) أَيْضًا عَنْ الَّلْخمِيِّ : وَلَيْسَ عَلَى الْمُودِعِ أَنْ يُسَلِّمَ الْوَدِيعَةَ الْوَدِيعَةَ الْمُودِعِ وَلاَ بِكِتَابِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ الْمُودِعُ أَنَّهُ خَطُّهُ إِلاَّ أَنْ يَشْبِتَ الرَّسُولُ عِنْدَ الْمُودِعُ أَنَّهُ خَطُّهُ إِلاَّ أَنْ يَشْبِتَ الرَّسُولُ عِنْدَ الْمُودِعِ أَنَّهُ خَطُّهُ الْمُودِع ، قَالَهُ فِي كِتَابِ مُحُمَّد . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٨) [١١] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ أَتَى إِلَى آخَرَ يَسْتَوْدَعُهُ مَالاً فَقَالَ لَهُ: ادْفَعْهُ لِعَبْد فُلاَنَ ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ فَاسْتَهْلَكَهُ الْعَبْدُ ، هَلْ ضَمَانُهُ يَكُونُ مِنْ السَيِّدِ أَوْ يَكُونُ فَي ذُمَّة الْعَبْد أَوْ في رَقَبَته أَوْ يَكُونُ هَدْرًا ؟

جَـوابُهُ: قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقلشَانِيُّ نَاقِلاً عَنْ سَمَاعِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَشَّ مَنْ أَتَى رَجُلاً يَسْتَوْدِعُهُ مَالاً فَقَالَ لَهُ: ادْفَعْهُ لِعَبْدِي هَذَا ، أَشْهِ وَ فِي ذَمَّتِه وَلَوْ غَرَّهُ السَّيِّدُ مِنْهُ ابْنُ رُشْدِ: قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ فَاسْتَهْلَكُهُ الْعَبْدُ فَهُ وَ فِي ذَمَّتِه وَلَوْ غَرَّهُ السَّيِّدُ مِنْهُ ابْنُ رُشْدِ: قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَم: لاَ يَكُونُ فِي ذِمَّةَ الْعَبْدَ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ لاَ بِإِقْرَارِهِ صَحِيحٌ.

وَقِيَل : السَّيِّدُ ضَامِنٌ إِنْ غَرَّهُ وَهُوَ عَلَى الْخِلاَفِ الْمَعْلُومِ فِي الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ، وَعَلَى ضَمَانِهِ ذَلِكَ يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهِ . اهـ . مِنْ شَرْحِهِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ. اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٩) [١٢] سُوَّالٌ: عَـمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ مَـالٌ لِيُوَصِّلَهُ إِلَى رَجُلِ بِبَلَده فَلَـمَّا قَدَمَهَا مَاتَ بِهَا وَزَعَمَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْه أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعَ إِلَيْه شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي ۖ ذَلكَ ؟

⁽۱) مواهب الجليل (٥ / ٢٦٠) ، وانظر : « النوادر والزيادات » (١٠ / ٤٥٤ _ ٤٥٤) .

⁽٢) انظر : « البيان والتحصيل » (١٥ / ٣٠٥) .

جَـواًبُهُ: قَالَ فِي ﴿ الْمُدُونَّة ﴾ : وَإِنْ بَعَثَ بِمَالَ إِلَى رَجُلِ بِبَلْدَة فَقَـدَمَهَا الرَّسُولُ ثُمَّ مَاتَ بِهَا وَزَعَمَ الرَّجُلُ أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا ، فَلاَ شَيْءَ لَهُ فِي تَرِكَة الرَّسُولِ ، وَلَكَ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ يَحوزُ أَمْرَهُ مِنْ وَرَثَتِه أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ لَلْكَكَ سَبَبًا ، وَلَوْ مَاتَ الرَّسُولُ قَبْلُ أَنْ يَصلَ الْبَلَدَ فَلَمْ يُوجَدْ لِلْمَالِ أَثَرٌ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ويُوخَذُ مِنْ تَرِكَتِه كَمَا فِي (ق) (١) وَ (ح) (٢) ، وزَادَ مَا نَصُهُ مَـ نَاقِلاً عَنْ ﴿ مُؤْخَدُ مِنْ تَرِكَتِه كَمَا فِي (ق) (نَا وَ (ح) (٢) ، وزَادَ مَا نَصُهُ مَـ نَاقِلاً عَنْ ﴿ مُخْتَصِرَ الوقارَ ﴾ _ : فَإِنْ نَكُلُوا _ يَعْنِي الْوَرَثَةُ _ غَرَمُوا . اهـ . ولَهذَا الْإِشَارَةُ يَقُولُ الشَّيْخ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانُ : (وَبِمَوْتِ الْمُرْسُلِ مَعَهُ إِلَى بَلَد الْمُرْسُلِ بَعَوْلُ الشَّيْخ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانُ : (وَبِمَوْتِ الْمُرْسُلِ مَعَهُ إِلَى بَلَد الْمُرْسُلِ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانُ : (وَبِمَوْتِ الْمُرْسُلِ مَعَهُ إِلَى بَلَد الْمُرْسُلِ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانُ أَوْصَلَهُ شَيْئًا فَإِنَّهُ لاَ يُعْرَمُولَ إِلَى بَلَد الْمُرْسُلِ عَالَمُ اللَّهُ وَالْكَ ، وَلَا يَكُونَ أَوْصَلَهُ شَيْئًا فَإِنَّهُ لاَ يُعْرَمُ ولَ إِلَى بَلَد الْمُرْسُلِ عَلَى اللّهُ وَأَنْهُ لاَ يُعْرَبُولَ إِلَى مَنْ وَرَثَةِ الرَّسُولِ إِلَيْهِ وَأَنْهُ مَا يَعْلَمُ أَنْهُ لَا يَعْلَمُ مِنْ وَرَثَةِ الرَّسُولِ الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللّهُ تَعَلَى أَعْلَمُ مَنْ وَرَثَةِ الرَّسُولِ اللهُ مَا يَعْلَمُ لَهُ مَا يَعْلَمُ لَهُ سَبَيًا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مَنْ وَرَثَةِ الرَّسُولِ اللهُ وَلَالَ مَا عَلَى أَنْكُ اللّهُ الْمُولُولُ عَلَى اللّهُ الْعَلْمُ مَنْ وَرَثَةِ الرَّسُولِ السَّهُ الْعَلْمُ مَنْ وَرَثَة الرَّسُولِ الْعَلْمُ مَنْ وَرَثَة الرَّسُولُ اللهُ وَيَعَلَى أَعْلَمُ مَلَ وَلَالُكُ عَلَلُهُ الْمُولُولُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ

وَأَقَرَّ الْمَدْفُوعُ لَهُ بِذَلِكَ إِلاَّ أَنَّهُ زَعَمَ الضَّيَاعَ ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَأْمُورُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَـوَابُهُ: قَالَ (عج): اعلَمْ أَنَّ مَنْ بِيده وَدِيعْةُ أَوْ قَرَاضٌ أَوْ شَيْءٌ مَؤَجَّرٌ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الأَمَانَاتِ أَوْ السَّيْنِ وَأَمَرَهُ رَبُّ ذَلِكَ بِدَفْعِهِ لآخَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ دَيْنًا فِي ذَمَّتُهُ لِرَبِّهِ إِذَا ادَّعَى يَكُونَ عِنْدَهُ عَلَى وَجُهُ الأَمَانَة لِرَبِّهِ ، أَوْ عَلَى أَنْ يَكُونَ دَيْنًا فِي ذَمَّتُهُ لِرَبِّهِ إِذَا ادَّعَى يَكُونَ عِنْدَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ دَيْنًا فِي ذَمَّتُهُ لِرَبِّهِ إِذَا ادَّعَى دَفْعَهُ لِمَنْ أُمَرَهُ رَبُّهُ بِالدَّفْعِ لَهُ وَأَنَّكُو الْمَدْفُوعُ لَهُ الْقَبْضَ ، فَإِنَّ مُدَّعِي الدَّفْعَ يَضْمَنُ حَيْثُ لَمْ تَشْهَد بُيِّنَةٌ لَهُ بِدَعْوَاهُ قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ حَيْثُ لَمُ تَشْهَد بُيِّنَةٌ لَهُ بِدَعْوَاهُ قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٢٥٩) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥/ ٢٦٣).

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٦/ ١١٤).

عَاطِفًا عَلَى الضَّمَان : ﴿ أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكُرِ ﴾ (١) وَالْمُسرَادُ بِالْمُنْكَرِ مَنْ لَمْ يْعْلَمُ إِقْرَارُهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْه قَـوْلُهُ في الْوَكَالَة : (وَضَمَنَ إِنْ [أَقْبَضَ] (٢) الدَّيْنَ وَلَمْ يُشْهِدْ) (٣) فَيَدْخُلُ فيه الْمُنْكَرِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ هُوَ مُقرٌّ أَوْ مُنْكرٌ ، وَقَدْ عَلَمْتَ أَنَّ الدَّيْنَ لاَ مَفْهُومَ لَهُ ، وكَلاَّمُ الشَّيْخِ خَليل مُقَلَّدٌ بمَا إذا كَانَ لإنْكاره تأثيرٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَأْثيرٌ كَمَا في مَسألَة مَنْ دَفَعَ مَالاً لِمَنْ يَتَصَدَّقْ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا في بَابِ الْهِبَة بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَليل : ﴿ كَأَنْ دَفَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقْ عَنْكَ بِمَالِ وَلَمْ تُشْهِدْ) (٤) فَلاَ ضَمَانَ ، وَذَكَرَهَا الشَّيْخُ بِهْرَامُ هُنَّا ، وَنَصُّ كَلاَمه : قَـالَ في « الْمُدَوَّنَة » : وَكَذَلكَ إِنْ أَمَرَهُ بِصَدَقَة عَلَى قَـوْم مُعَيَّنينَ بأَنْ صَدَّقَهُ بَعْضُهُمْ وَكَذَّبَهُ بَعْضُهُمْ ضَمَـنَ حَصَّةً مَنْ كَذَبه ، وإَنْ كَانُوا غَيْرَ مُعَيَّنينَ صُدِّقَ مَعَ يَمينه وَإِنْ لَمْ يَأْت ببَـيِّنَة . اهـ . أَنْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخ خَليل . اهـ . ثُمَّ شْرَعَ (عج) فِي الْكَلاَمِ عَلَى مَفْهُوم قَوْل الْمُـنْكر بِقَوْله : فَإِنْ أَقَرَّ الْمَـدْفُوعُ لَهُ بِالْقَبْضِ وَادَّعَى التَّلَفَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَقْبُـوضُ مِنْ أَمَانَة ، فَإِنْ قَبَضَ الْأَمَانَةَ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ لَهُ : ادْفَعْ الْوَديعَةَ الَّتِي عنْدَكَ لفُلاَن لتَكُونَ عَنْدَهُ وَديعَةً ، فَهَلْ [ق / ٦٤٢] يَبْرَأُ الدَّافِعُ بِإِقْرَارِهِ الأَخْذَ بِالْقَبْضِ وَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنْ الْآمرِ وَهُوَ قَوْلُهُ في الْكَتَابِ: أَوْ لاَ يَبْرَأُ الدَّافِعُ إِلاَّ إِذَا أَشْهَدَتْ لَهُ بَيِّنَهُ بِالدَّفْعِ أَوْ أَتَى الْقَابِضُ بِالْمَالِ، وَهُوَ مَا فِي ﴿ كِتَابِ ابِنُ الْمُوَّازِ ﴾ .

وَإِنْ قَبَضَ إِلَى ذَمَّة ؛ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : ادْفَعِ الْـوَدِيعَةُ الَّتِي عِنْدَكَ إِلَى فُـلاَن سَلَفًا أَوْ سَلَمًا فِي سِلْعَةً ، أَوْ إِلَى صَانِعِ يَعْمَلُ فِيهَا عَمَلًا ، فَإِنْ كَانَ الْقَابِضُ مَلِيّاً فَإِنَّ الدَّافِعَ يَبْـرَأُ بِتَصَدْدِيقًـهِ لَهُ اتِّفَاقًا ؛ لأَنَّ الْمَـالَ تَعَلَّقَ بِذِمَّةٍ أُخْـرَى مَلِيَّةً ، وَفِي

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

⁽٢) في الأصل: قبض.

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

مَسْأَلَةِ الأَمَانَةِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِذِمَّة أُخْرَى وَقَدْ ضَاعَ ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِي الْفَرْقِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْدَمًا فَقِيلَ كَذَلكَ ، وَهُو رواية عيسيى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ الصَّنَائِعِ وَالْوَكَ الاَتَ ، وَقِيلَ : لاَ يَبْرأُ لِخَرَابِ ذَمَّته ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْبُوضُ مِنْ ذَمَّته ، فَإِنْ كَانَ الْمَفْبُوضُ مِنْ ذَمَّته ، فَإِنْ قَبَضَ إِلَى أَمَانَة وَادَّعَى التَّلْفَ ، فَلاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ بِتَصْديقِ الْقَابِضِ لَهُ ، وَلاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ بِتَصْديقِ الْقَابِضِ لَهُ ، وَلاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ بِتَصْديقِ الْقَابِضِ لَهُ ، وَإِنْ قَبَضَ وَلاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ بِأَنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ لَهُ مَليًا ، فَإِنَّهُ يَبْرأُ بِتَصْديقِ الْقَابِضِ لَهُ اتَّفَاقًا ، وَإِنْ قَبَضَ مُعْدَمًا فَلاَ يَبْرأُ الدَّافِعِ الْقَابِضِ لَهُ اتَّفَاقًا ، وَإِنْ كَانَ مُعْدَمًا فَلاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ الدَّفْعِ .

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ إِلَى ذَمَّة سَوَاءً كَانَ مِنْ ذَمَّة أَوْ أَمَانَة ، فَإِنَّ الدَّافِع يَبْرأُ الدَّافِع بَرَاءَته خلافٌ ، فَإِنْ كَانَ مَعْدَمًا فَلاَ يَبْرأُ الدَّافِع بَرَاءَته خلافٌ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ أَمَانَة فَفِي بَرَاءَته خلافٌ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ أَمَانَة فَفِي بَرَاءَته خلافٌ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ أَمَانَة فَفِي بَرَاءَته خلافٌ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ أَالدَّافِعُ إِلاَّ بَسِينَة عَلَى مُعَايَنَة وَإِنْ كَانَ إِلَى أَمَانَة ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ دُمَّة ، فَلاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ إِلاَّ بَسِينَة عَلَى مُعَايَنَة الدَّافِع أَوْ إِنْيَانِ الْقَابِضِ بِالْمَالِ سَوَاءً كَانَ الْقَابِضِ لَهُ وَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنْ الْآمِرِ أَوْ لاَ الدَّافِع أَوْ مُعْدَمًا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ يَبْرأُ الدَّافِع بَتَصْديق الْقَابِضِ لَهُ وَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنْ الْآمِرِ أَوْ لاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ بَتَصْديق الْقَابِضِ لَهُ وَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنْ الْآمِرِ أَوْ لاَ يَبْرأُ الدَّافِعُ بَتَصْديق الْقَابِضِ لَهُ وَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنْ الْآمِرِ أَوْ لاَ يَبْرأُ بِتَصْديقه لَهُ ؟ فِي ذَلِكَ خَلاَفٌ ، وَظَاهِرُهُ كَانَ الْقَابِضُ مَلِيًّا أَوْ مُعْدَمًا ، وَهُو تَفْصِيلٌ فِي مَفْهُومِ الْمُنْكَرِ . اهِ كَلاَمُهُ بِلَفْظَه ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مُلَيًا أَوْ مُعْدَمًا ، وَهُو تَفْصِيلٌ فِي مَفْهُومِ الْمُنْكَرِ . اه كَلاَمُهُ بِلَفْظَه ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(١٧١١) [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَـةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا هَلْ يَجُوزُ لَهُ بَيْعِهَا بِلاَ إِذْن صَاحِبِهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عِنْدَ قَـوْلِ « الْمُدُوَّنَةِ » : (أَوْ تُكْرَي الْإِبِلُ فِي مِثْلِ ذَلكَ) مَا نَصَّهُ : اُنْظُرْ جَعَلَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الظّهْرَ ويَسْتَوْفِي حِقَّهُ ، وكَيْسَ هُوَ بِحَاكِم وَلاَ وَكِيلٍ فَيَقُومُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ فَخَـافَ فَسَادَهَا وَفِي بَيْعِهَا إِحْيَاؤُهَا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَيعها . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٢) [١٥] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ قَالَ للمُودع ـ

بِالْفَتْحِ ــ : إِذَا أَرْسَلْتُ لَكَ مَنْ يَطْلُبْهَا بِأَمَارَةِ كَذَا فَـادْفَعْهَا لَهُ ، وَدَفَعَهَا بِذَلِكَ ، هَلُ عَلَيْه ضَمَانُهَا أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ بِذَلكَ ؛ فَفِي (عج) : إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْخَطَّ خَطُّ الْمُودِع _ بَالْكَسْرِ _ بِطَرِيقَةِ الشَّرْعِ أَوْ ثَبَتَتِ الْقَرِينَةُ بِطَرِيقِهَا الشَّرْعِيِّ كَأَنْ يُشْتَ الْمُودَعُ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةَ قَالَ لَهُ : إِذَا أَرْسَلْتُ لَكَ مَنْ يَطْلُبُهَا بِأَمَارَة كَذَا فَادْفَعْهَا لَهُ وَدَفَعَهَا بِذَلِكَ فَهُوَ مِنْ الدَّفْعِ بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْأَمِرِ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٣) [١٦] سُؤَالُ : عَـمَّنْ خَلَطَ الْوَديعَةَ بَمَـال عَظيمٍ مِنْ جَنْسِهَـا حَتَّى أَشْهَرَهَا وَسُرُقَتْ أَوْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ أَيَضْمَنُهَا بِذَلكَ أَمْ لاَ ؟ (١)

جَـواَبُهُ: قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقلشَانِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ مَا نَصُّهُ: إِنْ خَلَطَهَا بِمَالِ عَظِيمٍ حَتَّى أَشْهَرَهَا ضَمِنَ .

الَّلْخَمِيُّ : وَهَذَا يَحْسُنُ إِنْ كَانَتْ حَيْثُ لاَ يَظُنُّ ذَلِكَ فِيهِ وَلَوْ كَانَتْ بِتَابُوتٍ أَوْ صُنْدُوقِ لَمْ يَضْمَنْ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٤) [١٧] سُؤَالٌ: عَن الْوَديعَة مَاذَا يَفْعَلُ بِهَا إِذَا فُقدَ صَاحبُهَا ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عج) : إِذَا فُقدَ صَاحِبُ الْوَديعَة فَإِنَّهَا تَبْقَى لِلتَّعْمِيرِ ، وَيَنْبَغِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَجْرِيَ فِيهَا مَا جَرَى فِي اللَّقَطَةِ بَعْدَ السَّنَةِ .

قُلْتُ : أَنْظُرْ الْفَقْدَ بِأَيِّ مَوْضِعٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِيمَنْ فُقِدَ فِي أَرْضِ الْإِسْلاَمِ أَوْ أَرْضِ الشِّرْكِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٥) [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ الْحُكْمِ فِي مَخْلُول إِبلِ تَحْتَ أُمِّه يُرْضِعُهَا كَانَ وَدَيعَةً عَنْدَ مَالك أُمِّه ، وَدَفَعَهُ صَاحِبُهُ لَرَجُلِ فِي قَضَاءً دَيْن وَتَرَكَّهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَدَيعَةً عَنْدَ مَالك أُمِّه وَقَالَ لَهُ: إِذَا ارْتَحَلَتْ إِلَى وَلاَتَةً فَلاَ تَقْدَمُ بِه مَعكَ وَدَيعَةً أَيْضًا عَنْدَ مَالك أُمِّه وَقَالَ لَهُ: إِذَا ارْتَحَلَتْ إِلَى وَلاَتَةً فَلاَ تَقْدَمُ بِه مَعكَ إِلَيْهَا وَمَشَى بِهِ مَعَهُ لَعْجزِهِ عَنْ رَدِّهِ لِمَالِكِهِ وَيَخَافَ عَلَيْهِ

⁽۱) انظر في هذا : « النوادر والزيادات » (۱۰ / ٤٤٦ _ ٤٤٧) .

أَيْضًا التَّلَفَ إِذَا عَزَلَهُ عَنْ أُمِّهِ وَأَوْدَعَهُ لِأَحَدِ ثُمَّ ضَلَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَطَلَبَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ ضَمَانَ لَهُ عَلَيْه ؛ فَفيه قَالَ الشَّيْخُ خَليلٌ عَاطِفًا عَلَى الَّضَمان : (أَوْ سَفَره إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِين) (١) قَالَ (مِن) (٢) في [ق / ٦٤٣] تَقْرِيرِهِ لكَلاَمه: وَ أَ مَفْهُومُ] (٣) الشُّرْط أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدرْ عَلَى أَمين وَخَافَ [عَلَى الْوَديعَة إِنْ تَرَكَهَا] (٤) فَإِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْه إِذَا صَحبَهَا مَعَهُ فَتُلفَتْ ، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ سَفَر النُّقْلَة بالأَهْل وَسَفَر التِّجَارَة أَوْ سَفَر الزِّيَارَة . اهـ ، وَإِلَيْه الْإِشَـارَةُ أَيْضًا بقَوْل . (شخ) : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَمِينًا وَعَجَزَ عَنْ رَدِّهَا لِرَبِّهَا وَسَـافَرَ بِهَا فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه . اهـ . وَلاَ عَبْرَةَ بِقُولُ رَبِّ الْمَخْلُولِ للْمُودَعِ : لاَ تَقْدَمُ بِهِ إِلَى وَلاَتَةَ إِنْ أَرَدْتَ الارْتَحَالَ إِلَيْهَا ؛ لَمُخَالَفَتَه مَا يُوجِبُ حُكْمَ الشَّرْعِ حَيْنَذ وَهُوَ سَفَرُهُ بِهِ لِوَلاَتَةَ ، وَهَذَا يَقْـدرُ أَيْضًا عَلَى أَمين يَتْـرُكُهُ عنْدَهُ وَديعَـةً ؛ قَالَ الشَّـيْخُ خَليلٌ : ﴿ وَلاَ إِنْ شَرَطَ عَلَيْه الضَّمَانُ) أَيْ : وَكَذَلكَ لاَ ضَمَانَ عَلَى الْمُودُع إِذَا شَـرَطَ رَبُّهَا عَلَيْه ضَمَانَهَا إِذَا تَلْفَتْ في مَحَلِّ الضَّمَانَ عَلَيْه وَلاَ يُعْمَلُ بِشَرْطِه لَمَا عَلَمْتَ أَنَّ الْوَديعَةَ منْ الْأَمَانَات وَشَرْطُ ضَمَانهَا يُخْرُجُ عَنْ حَقيقَتهَا وَيُخَالِفُ مَا يُوجِبُهُ الْحُكْمُ . اهـ. أُنْظُرْ شُرُوحَهُ وَكَيْسَ عَلَى الْمُودَعِ إِرْسَالُ الْمَخْلُول لصَاحِبه حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَليل (وَيَبْعَثُهُ بِهَا) قَالَ (مخ) (٥) في تَقْريره لكَلاَمه : يَعْنى أَنَّ الْمُودَعَ إِذَا بَعَثَ بِالْوَديعَة مَعَ غَيْره بَغْير إِذْن رَبِّهَا فَهَلَكَتُ فَهُوَ ضَامِنٌ لِتَعَدِّيهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّهَا فِي عَدَم الْإِذْنِ ، وَأَمَّا لَوْ ذَهَبَ بِهَا الْمُودَعُ فَلاَ يَضَمَنَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٢٦) .

⁽۲) حاشية الخرشي (٦/ ١٠٩) .

⁽٣) في الأصل : محل ، والمثبت من (مخ) .

⁽٤) في (مخ) : عليها إن تركت .

⁽٥) حاشية الخرشي (٦/ ١١٣).

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ ، وَيَضْمَنُهَا إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَبِدَعُوَى الرَّدِّ عَلَى وَارِثِكَ) (١) .

(مخ) (٢): فَإِنَّهُ لاَ يُصَدَّقُ وَيَضْمَنُهَا ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى غَيْرِ الْيَدِ الَّتِي ائْتَمَنَتُهُ ، وَكَذَلِكَ دَعُوَى وَارِثُ الْمُودَعِ ـ بِالْفَتْحِ ـ الرَّدُّ عَلَى الْمَالِكِ تَفْتَـقَرُ إِلَى الْتَهُ بَيْنَة ، وَأَحْرًى دَعْـوَى الْوَارِثِ عَلَى الْوَارِثِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٧) [٢٠] سُؤَالٌ: عَنْ الْبِضَاعَةِ أَيَجُوزُ لِلْمُبْضِعِ مَعَهُ خَلْطُهَا مَعَ غَيْرِهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي " نَوَازِله " وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمُبْضِعِ مَعَهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْلَطَهَا مَعَ مَالِه أَوْ بِضَاعَة أُخْرَى كَالْقَرَاضِ أَمْ لاَ ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْضَاعَة أَوْسَعُ مِنْ الْقَرَاضِ فَالْبِضَاعَة أُحْرَى . اهد. الْبِضَاعَة أُوسَعُ مِنْ الْقَرَاضِ فَالْبِضَاعَة أُحْرَى . اهد. كَلاَمُهُ بِرُمَّته وَقَدَيدَ (عج) فِي " نَوَازِله " جَوَازَ ذَلكَ بَأَنْ تَكُونَ مِثْلَيَّةً وَخَلَطَهَا عَلَى مِثْلَهَا ، أَشَارَ إِلَى ذَلكَ بِقَوْله : لَلْمُبْضِعِ مَعَهُ خَلْطُ الْبَضَاعَة الْمِثْلَيَّة فِي عَلَى مِثْلَهُا ، فَإِذَا أَبْضَعَ مَعِهُ شَخْصٌ دَرَاهم يَشْتَرِي بِهَا قَمْحًا وَآخِرُ كَذَلكَ فَاشْتَرَى اللهِ السَّمَاءَ ، فَإِذَا أَبْضَعَ مَعِهُ شَخْصٌ دَرَاهم يَشْتَرِي بِهَا قَمْحًا وَآخِرُ كَذَلكَ فَاشْتَرَى بَهِ الْمَثَلَقُ مَمَا عَلْ مُشَاعًا ثُمَّ يَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ ، وَأَمَّا الْمُقَوَّمَة فَلا ، فَإِنْ عَملَ ضَمنَ . قَالَ مُحَمَّدٌ : بِخِلاَفِ الْعَاملِ فِي الْقَرَاضِ يَخْلِطُ أَمْوَالَ الْمُقَارِضِينَ فِيما يُقْسِمُ بِالْقِيمَة ؛ لأَنْ لَهُ الْبَيْعَ وَلَيْسَ ذَلكَ لَلْ الْمُقَارِضِينَ فِيما يُقْسِمُ بِالْقِيمَة ؛ لأَنْ لَهُ الْبَيْعَ وَلَيْسَ ذَلكَ لَلْأُولَ . اه . .

فَبَانَ للنَّاظِرِ جَوَازُ خَلْطِهَا عَلَى مِثْلِهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦ / ١١٧).

ضَمَانِ الْمُبْضِعِ مَعَهُ لَهَا إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ مُقَـوَّمَةً فَلاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ مُقَـوَّمَةً فَلاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ فَعَلَ ضَمَنَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٨) [٢١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَوْدَعْتَهُ وَدِيعَةً وَادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَهَا عَلَى أَهْلِكَ وَوَلِيعَةً وَادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَهَا عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدكَ هَلْ هُو ضَامنٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » (١): وَمَنْ أُوْدَعْتَهُ وَدِيعَةً ، فَقَالَ : أَنْفَقْتُهَا عَلَى أَهْلَكَ وَوَلَدَكَ وَصَدَّقُوهُ فِي ذَلَكَ فَهُو ضَامِنٌ إِلاَّ أَنْ يُقَيمَ بَيِّنَةً ، وَتَكُونُ مَا أَنْفَقَ يُشْبِهُ نَفَقَتَهُمْ وَلَمْ تَكُنْ أَنْتَ تَبْعَثُ إِلَيْهِمْ بِالنَّفَقَةِ فَيَبْرَأً . اهـ مِنْ كِتَابِ الْوَدِيعَةِ .

قَوْلُهُ : (إِلاَّ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً) : قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : لاَ يَحْتَاجُ الْمُنْفِقُ إِلَى إِقَامَة بَيْنَة إِذَا صَدَّقَتْهُ الْكَافِلَةُ لِلْولَد إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُتَولِيَّةُ لِلنَّفَقَة ، إِذَا أَقَرَّ هُو أَنَّهُ لَمْ يَبْعَثُ إِلَيْهِمْ بِالنَّفَقَةَ وَلاَ خَلَّفَ لَهُمْ نَفَقَةَ ؛ لأَنَّهَا لَوْ قَالَتْ : مِنْ عِنْدِي كُنْتُ أَنْفِقُ. قُبْلَ قَولِهَا وَكَانَ لَهَا الرُّجُوعُ عَلَيْهِ ، فَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : مِنْ عِنْدِي كُنْتُ أَنْفِقُ وَلاَ مِنْ عِنْدِ الَّذِي عِنْدَهُ الْوَدِيعَةُ كَمَا فِي أَبِي الْحَسَنِ . اه. . بِاخْتَصَارِ مِنْ "نَوَازِلِ الْحَاجِ الْحَسَنِ " ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٩) [٢٢] سُؤَالٌ: عَنْ الْعَبْدِ إِذَا أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَقَامَ سَيِّدُهُ يُريدُ أَخْذَهَا هَلْ لَهُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَة » : وَإِنْ أَوْدَعَكَ عَبْدٌ وَدِيعَةَ وَهُوَ مَأْذُونٌ لَهُ أَوْ غَيْرُ مَأْذُونِ ثُمَّ غَابَ، فَقَامَ سَيِّدُهُ لِيَأْخُذَهَا فَلَهُ ذَلكَ .

قَوْلُهُ : (فَقَامَ سَيِّدُهُ لِيَأْخُذَهَا فَذَلِكَ [ق / ٦٤٤] لَهُ) مَعْنَاهُ بِغَيْرِ يَمِين كَمَا فِي الْأُمَّهَاتِ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنْ « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٧٢٠) [٢٣] سُوَّالٌ: عَمَّنْ أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَلَمْ تَدْرِ مَوْضِعَهُ أَحَى ٌ هُوَ أَوْ مَيِّتٌ وَلاَ مَنْ وَرَثَتُهُ ؟

⁽١) انظر : « المدونة » (١٥ / ١٥٧) .

جَـوَابُهُ: قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَمَنْ أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَـابَ، فَلَمْ تَدْرِ مَوْضِعَهُ أَحَىُّ هُوَ أَوْ مَـيِّتٌ وَلاَ مَنْ وَرَثَتُهُ ؟ فَـإِنَّكَ تَأْتِي بِهَا ، فَـإِنْ طَالَ الزَّمَانُ وَأَيْسُتَ مِنْهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ . ا هـ .

قَوْلُهُ : وَأَيَسْتَ مِنْهُ يَعْنِي بَمُضِيٍّ مُدَّةٍ التَّعْمِيرِ .

قَوْلُهُ : فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَصَدَّقَ هُوَ عَلَى بَابِهِ .

ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ : ثُمَّ إِنْ جَاءَ رَبُّهَا ضَمِنَهَا لَهُ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اللهُ يَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوازِلُ الْعَارِيَةِ

(١٧٢١) [١] سُوَّالٌ: عَنْ النَّبِ إِذَا مَنَحَ نَاقَةَ ابْنه الصَّغير لرَجُل مَأْمُون وَهَلَكَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوَي ، هَلْ يَضْمَنُهَا النَّبُ أَوْ لاَ ؟ وَكَيْفَ الْحُكُمُ إِذًا جَرَىً الْعُرْفُ بِذَلَكَ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلْأَبِ الَّتَبُّرِعُ بِمَالِ وَلَدِهِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَلاَ بِمَنْفَعَتهِ مِنْ مَنْحَة وَوَقْف وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ ضَمَانُهُ لِلنَّاقَة ؛ فَفِي كَتَابً الْقَسَمِ مِنْ « الْمُدُونَّة » : وَلَوْ تَبَرَّعَ بِمَالِ وَلَدِهِ كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ، فَإِنْ أَعْسَرَ رَجَعَ عَلَى الْمُعْطِي ، فَإِنْ أَعْسَرَ فَإِنْ فَاتَ غَرَمَ الْأَبُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، فَإِنْ أَعْسَرَ رَجَعَ عَلَى الْمُعْطِي ، فَإِنْ أَعْسَرَ اللَّهُ أَوْلَهُمَا يَسَارًا ، وَمَنْ غَرَمَ لاَ يَرْجِعُ عَلَى الْآخِرِ . اهد .

اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُثْبِتَ بِشَهَادَةِ الْعُدُولِ الْمُثْبَتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمِنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى بِذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّة مِنْ الْعَلَمَاءِ الْمُقَتَدَي بِهِمْ ، فَحِينَئذَ لَا الْجُمْلَةِ أَنَّ الْعَمَلُ جَرَى بِذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّة مِنْ الْعُرْفِ الْمُعْمُولِ بِهِ شَرْعًا الْجَارِي ضَمَانَ عَلَى قَوانِينِ الشَّرْعَ وَإِنْ كَانَ شَاذًا ، الْمُشَارُ إلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ فِي مَبْحَثِ عَلَى قَوانِينِ الشَّرْعَ وَإِنْ كَانَ شَاذًا ، الْمُشَارُ إلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ فِي مَبْحَثِ الصَّدَاقِ أَجَازَ أُصْبُغُ كُلَّ فِعْلِ الْأَبِ فِي مَالِ ابْنِهَ هِبَةً وَصَدَقَةٌ وَإِصْدَاقًا وَعِتْقًا فِي الْقَيَامِ وَالْفَواتِ وَالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ؟ لَقُولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ : « أَنْتَ وَمَالُكَ الْقَيْامِ وَالْقَدِواتِ وَالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ؟ لَقُولُه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِلْمَاهِرَهُ : الْكَبِيرُ كَالصَّغِيرُ .

الْمتيطي : وَقَالَهُ أَشْهَبُ فِي رِواَيَةٍ جَعْفَرْ . اهـ . فَفِي مِيَارَة بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ كَلَامِهِ : وَلَكِنَّ هَذَا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ وَيَصِحَّ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى بِذَلِكً غَيْرَ مَا مَرَّةٍ مِنْ

⁽۱) أخرجـه ابن ماجه (۲۲۹۱) والطبراني في « الأوسط » (۳۵۳۲) والطحـاوي في « شرح . . المعاني » (۵۶۹۳) من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قال في « الزوائد » : إسناده صحيح .

وقال الألباني : صحيح .

الْعُلَمَاءِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ ، وَتُبُوتُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بَشَهَادَةِ الْعُدُولِ الْمُشْبِثِينَ فِي الْمُسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْعَمَلُ جَارِ عَلَى قَوَانِينِ السَّرْعِ وَإِنْ كَانَ شَاذًا لاَ كُلُّ عَمَلٍ كَمَا هُوَ مُبيَّنٌ فِي مَحلّةِ ، ولا يَشْبُتُ الْعَمَلُ بِمَا تَرَاهُ الْآنَ وَهُو شَاذًا لاَ كُلُّ عَمَلٍ كَمَا هُو مَبيَّنٌ فِي مَحلّةِ ، ولا يَشْبُتُ الْعَمَلُ بِمَا تَرَاهُ الْآنَ وَهُو أَنْ يَقُولَ بَعْضُ عَوَامٍ الْعُدُولِ مِمَّنْ لا خِبْرَةَ لَهُ بِمَعْنِي لَفْظِ الْمَشْهُورِ أَوْ الشَّاذِ فَضْلاً عَنْ عَيْرِهِ : جَرَى الْعُمَلُ بَذَلِكَ ، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّنْ حَكَمَ بِهِ وَأَفْتَى تَوَقَّفَ أَوْ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَلُ مَثْلُ هَذَا لاَ يَشْبُتُ بِهِ مُطْلَقُ خَبَرٍ فَضْ لاَ عَنْ حُكْمَ شِرْعِيً . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٢) [٢] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ اسْتَـعَارَ فَرَسًا لِيُسَـافِرَ عَلَيْهَا وَلَدغَتْهَا حَـيَّةٌ وَ وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنْهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الرِّسَالَة » : (وَلاَ يَضْمَنُ) (١) _ أَيْ : الْمَسْتَعِيرُ _ (مَا لاَ يُغَابُ عَلَيْهِ) مِنْ حَيَـوان أَوْ غَيْرِهِ ، وَهُوَ مُصَدَّقٌ فِي تَلَفِهِ ، وَلاَ يَضَـمَنُ شَيْئًا مِمَّا أَصَابِهُ عَنْدَهُ إِلاّ أَنْ يَكُونَ بِتَعْدِيهِ .

قَالَ النَّـفْرَارِيُّ (٢): فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ وَالضَّيَاعِ بِغَيْرِ يَمِينِ إِلاَّ أَنْ يَظْهَرَ كَذْبِهُ كَـدَعْوَاهُ مَـوْتَ دَابَّةٍ يَوْمَ كَـذَا ، ثُمَّ تَشْهَـدُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَغِلُهَـا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ. اهـ.

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : وَلاَ يَضْمَنُ مَا لاَ يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ حَيَوان وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ مُصَدَّقٌ فِي تَلَفِهِ وَلاَ يَضْمَنُ شَيْئًا مِمَّا أَصَابَهُ عِنْدَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَتَعديه . اه. .

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ لاَ غَيْرِهُ وَلَوْ شَرَطَ ﴾ (٣) . اهـ .

⁽١) الرسالة (ص/ ٢٣١).

 ⁽ ۲) الفواكة الدواني (۲ / ۱٦٩) .

⁽ ٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٨) .

إِذَا عَلَمْتَ هَذِهِ الأَنْقَالَ عَلَمْتَ عَـدَمِ ضَمَانِ الْمُسْتَعِيرِ لِلْفَـرَسِ ، وَأَنَّهُ يُصَدَّقُ فِي مَوْتِهَا بِذَلِكَ بِغَيْرٍ يَمِينٍ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٣) [٣] سُوَالٌ: عَنْ قَوْل أَتُمَّتنَا: إِنَّ الْجَارِيَةَ لاَ تَجُوزُ إِعَارِتُهَا لِلْخِدْمَةِ لِغَيْرِ مَحْرِمِهَا، هَلْ هُوَ عَلَى الْإِطْلاَقِ أَوْ يُقَيَّدُ بِغَيْرِ الْأَهْلِ الْمَأْمُونِ؟

جُواَبُهُ : قَالَ (عج) في تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمِ الْشَّيِخُ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : (أَوُ خِدْمَةً لِغَيْرِ مَحرِمٍ) (١) مَا نَصُّهُ : أَيْ : إِلاَّ أَنْ تَكُونَ الْمُخْدَمَةُ مُتَجَالَةً لاَ أَرَبَ لَلَّ جَالَ فَيها ، أَوْ يَكُونُ الْمُخْدَمُ شَيْخًا فَانيًا وَالْمَأْمُونُ الّذِي لَهُ أَهْلُ يَسْتَخْدِمُ اللّهَ عَالَى اللهَ لَمْ يَجُزُ وَلَوْ مَأْمُونًا . اه. . الْمَرْأَةَ [] (٢) وَلَوْ شَابِةً وَإِنْ كَانَ لاَ أَهْلَ لَهُ لَمْ يَجُزُ وَلَوْ مَأْمُونًا . اه. . وَلَتُهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٤) [٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْملَ عَلَيْهَا شَيْئًا فَوكَّلَ مَنْ يَحْملُهُ عَلَيْهَا أَوْ حَملَهُ عَلَيْهَا شَرِيكُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهَلَكَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِهِ » : مَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْملَ [ق / ٦٤٥] عَلَيْهَا شَيْئًا فَوكَّلَ مَنْ يَحْملُهُ عَلَيْهَا شَرِيكُهُ لَمْ يَضْمَنْ هُو َ وَلاَ شَرِيكُهُ بِخلاَف مَا لَوْ تَعَدَّى أَجْنَبِيَّ يَضْمَنُ ، قَالَهُ فِي كَتَابِ الشَّرِكَة مِنْ « الْمُدُوَّنَة » . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٥) [٥] سُوَالٌ: عَنْ الْمُعِيرِ إِذَا أَتْلَفَ الْعَارِيَةَ بَعْدَ لُزُومِهَا هَلْ للمُسْتَعير عَلَيْه حَقٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَزِمَتِ الْمُ قَيَّدَةُ بِعَمْلٍ أَوْ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٢) طمس بالأصل.

⁽٣) قال (مخ) : أى لا تجوز إعارة الجارية للخدمة لغير محرمها ؛ لأنه يؤدى إلى الممنوع «حاشية الخرشي » (٦ / ١٢٣) .

أَجَلِ لاَنْقضائهِ وَإِلاَّ فَالْمُعْتَادُ) (١) مَا نَصَّهُ: وَحَيْثُ لَزِمَتْ ثُمَّ أَتْلَفَهَا الْمُعيرُ فَهَلْ يَغْرُمُ قِيمَتَهَا وَيَشْتَرِي بِهَا ذَاتَهَا كَيْ يَسْتُوفَي مِنْهَا الْمَنْفَعَةَ الْمُعَارَةُ أَوْ يَغْرُمُ قِيمَةَ الْمُعَارَةُ أَوْ يَغْرُمُ قِيمَةَ الْمُعَارَةُ ؟ خِلاَفُ، وَهَذَا إِذَا أَتْلَفَهَا بَعْدَ الْقَبْضِ الْمُسْتَعِيرِ مِنْهَا ، فَإِنَ الْمَنْفَعَةَ الْمُعَارَةِ ؟ خِلاَفُ ، وَهَذَا إِذَا أَتْلَفَهَا بَعْدَ الْقَبْضِ الْمُسْتَعِيرِ مِنْهَا ، فَإِنَ أَتْلَفَهَا الْمُعِيرُ أَتْلَفَهَا الْمُعِيرُ وَيَعْدُ ، وَأَمَّا لَوْ أَتْلَفَهَا الْمُعِيرُ حَيْثُ لاَ يَلْزَمُ بِالْعَقْدِ فَلاَ يَلْزَمِهِ غُرْمٌ بِحَالِ . اهـ .

ُ وَقَالَ فِي « نَوَازِله » نَاقِلاً عَنْ « الشَّامِلِ » وَلَوْ أَتْلَفَ الْمُعِيرُ الشَّيْءَ الْمُعَارَ فَهَلْ يَغْرُمُ وَيَمْتَهُ وَيَسْتَأْجِرُ الْمُسْتَعِيرُ مِنْهَا أَوْ يَشْتَرِي مِثْلَهَ أَوْ يَغْرَمُ تِلْكَ الْمَنَافِعَ وَهُوَ أَحْسَنُ [الأَقْوال] (٢) .

وَقَالَ أَشْهَبَ : إِنْ أَتْلَفَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ كَالْوَاهِبِ بِبَيْعِ الثَّوْبِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَالِ أَشْهَا أَجْنَبِيُّ اشْتَرَكَا _ يَعْنِي الْمُسْتَعِيرَ وَالْمُسْتَعَارَ _ فِي الْقِيمَة بِقَدْرِ الْاسْتِعْمَالِ وَمَا يَبْقَى ، فَإِنْ كَانَ لاَ يَنْقُصَ بِالاسْتِعَمْالِ كَالْعَبْدِ، فَلاَ شَيْءَ لِلْمُسْتَعِيرِ عَلَى الْمَنْصُوصِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٦) [٦] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل مَنَحَ نَاقَةَ الْآخَرِ فَمَنَحَهَا الْآخَرُ لِٱخَرَ لِٱخَرَ وَلَمَنَحَهَا الأَخَرُ لِٱخَرَ وَلَكَاتُ عَنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا الْمُسْتَعَيرُ الأَوَّلُ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ حَيْثَ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي مـثْلَهُ فِي الْأَمَانَةَ وَالاسْتِعَمَالِ ؛ لِأَنَّ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَ لِمِثْلِهِ كَـمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخَ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ مُسْتَعِيرًا) (٣) فَإِذَا كَانَ هَذَا جَائِزًا لَهُ فَـلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ مُسْتَعِيرًا) (٣) فَإِذَا كَانَ هَذَا جَائِزًا لَهُ فَـلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٨) .

⁽٢) في الأصل : أقوال .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

قال الخرشى : مبالغة فى صحة الإعارة منه لا فى ندبها منه؛ إذ لا يندب لمالك المنفعة بإعارة أن يعير وبه يعلم ما فى كلام البساطى وقد ذكره التتائى .

وقوله : (بلا حجر شرعي) كالصبي والعبد ،ولو مأذونا له في التجارة ؛ لأنه إنما أذن له في=

فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ وَكَأَنَّ الْإِعَارَةَ وَقَعَتْ الْبَدَاءً مِنْ الْمَالك لِلْمُسْتَعِيرِ الثَّانِي ، وَهَذَا حَيْثُ لَمْ تَقُمَّ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى عَدَم رِضَا الْمُعيرِ بإعَارَةَ الشَّيْءِ الْمُسْتَعيرِ الثَّانِي ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلكَ فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ للْمُسْتَعيرِ أَنْ يَعيرَ وَيَكُونَ مُتَعَدِّيًا ضَامِنًا ، وكذَلكَ يَكُونُ ضَامِنًا إِنَّ لَمْ يَكُنْ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي مِثْلَهُ فِي وَيَكُونَ مُتَعَدِّيًا ضَامِنًا ، وكذَلكَ يَكُونُ ضَامِنًا إِنَّ لَمْ يَكُنْ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي مِثْلَهُ فِي الأَمانَة والاسْتِعْمَالَ ؛ لِقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَضَمِنَ إِنْ أَكُورَي لِغَيْرِ أَمِينٍ . انْظُرْ (عَجَ) » .

وَفِي (ق) (١) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : مَا مُنعَ فِي الْإِجَارَةِ فَأَحْرَى فِي الْعَارِيَةِ انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ مُسْتَعِيرًا) (٢) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٧) [٧] سُؤَالٌ: عَمَّنِ اسْتَعَارَ دَابَّةَ إِلَى مَوْضِعِ كَذَا ، وَتَعَدَّاهُ وَهَلَكَتْ بِسَمَاوِيٍّ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي كَتَابَ الْعَارِيَةِ مِنْ « الْمُدُونَّةِ » : وإِنْ اسْتَعَارَهَا إِلَى مَسَافَة فَجَاوَزَهَا بِهَا فَتَلَفَتُ أَوْ عُصِبَتْ فَرَبُّهَا مُخَيَّرٌ فِي أَنْ يُضَمِّنَهُ قِيمِتَهَا يَوْمَ تَعَدَّي أَوْ كَرَاءَ التَّعَدِيِّ فَقَطْ . اهد . وَفِي كَتَابِ الْغَصْبِ مِنْهَا أَيْضًا : وإِذَا زادَ مُكْتَرِي الدَّابِةِ أَوْ مُسْتَعِيرُهَا فِي الْمَسَافَةِ مَيْلاً أَوْ أَكْثَرَ فَعَطَبَتْ ضَمِنَ وَخُيِّرَ رَبُّهَا ؛ فَإِمَّا الدَّابِةِ أَوْ مُسْتَعِيرُهَا فِي الْمَسَافَةِ مَيْلاً أَوْ أَكْثَرَ فَعَطَبَتْ ضَمِنَ وَخُيِّرَ رَبُّهَا ؛ فَإِمَّا أَنْ يُضَمَّنَهُ قِيمَتَهَا يَوْمَ التَّعَددي ولا كِراء لَهُ فِي الزِيّادةِ ، وإِمَا ضَمَّنَهُ كِراء الزّيادة . اهد.

وَإِلَى هَذَا الْإِشَـارَةُ بِقَـوْلِ الشَّـيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ الْغَـصْبِ : (وَلَهُ فِي تَعَـدٌّ كَمُسْتَأْجِرٍ كِرَاءِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَإِلاَّ خُيِّرَ فِيهِ وَفِي قِيمَتِهَا وَقْتَهُ) (٣) . اهـ .

⁼ التصرف بالأعواض ولم يؤذن له فى نحو العارية إلا ما كان استئلافا للتجارة وأما ما كثر فلا أو جعلى من المالك فإنه إذا منعه من الإعارة لا يعير فلا يريد حجر المال ولا فرق فى الحجر الجعلى بين أن يكون صريحا أو بقرينة كقوله: لولا إخوتك أو صداقتك أو ديانتك ما أعرتك . «حاشية الخرشي » (7 / ١٢١ _ ١٢٢)

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٢٦٨).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٩ ـ ٢٣٠) .

وَأُمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّ الْمُسْتَعِيرَ إِذَا تَعَدَّي الْمَسَافَةَ ، وَهَلَكَتْ الدَّابَةُ بِسَمَاوِيً فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ عَمَلاً مِنْهُ بِتَقْرِيرِ (مخ) (١) لقوْل الشَّيْخِ خَلِيلِ : (أَوْ غَصَبَ مَنْفَعَةً : دَابَّةً مَنْفَعَةً فَتَلَفِتْ الذَّاتُ) (٢) ، الْمُشَارِ إِلَيه بِقَوْله : يَعْنِي أَنَّ مَنْ غَصَبَ مَنْفَعَةً : دَابَّةً أَوْ سَكَنَ الدَّارَ فَيَلفَتْ أَوْ عَبْدًا أَوْ دَارًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَاسْتَعْمَلَهَا بِأَنْ رَكِبَ الدَّابَّةَ أَوْ سَكَنَ الدَّارَ فَيَلفَتْ الذَّاتِ بِأَمْرِ سَمَاوِيٍّ فَإِنَّهُ يَعْفَعُ قَيْمَةَ الْمَنْفَعَة فَقَطْ ؛ لَأَنَّهَا هِي النَّتِي تُعدِّي عَلَيْهَا وَلاَ الذَّاتِ بِأَمْرِ سَمَاوِيٍّ فَإِنَّهُ يَعْفَى الْمَنْفَعَة فَقَطْ ؛ لَأَنَّهَا هِي النَّتِي تُعدِّي عَلَيْهَا وَلاَ شَيْءَ عَلَيْه وَلاَ النَّابَةِ بُلدَّاتِ . اهـ . وَنَحْوَهُ لَـ (عبق) (٣) فَإِنَّهُ خَطَأٌ بِالنِّسِبَة للعَبْد وَالدَّابَةِ ؛ لَمَا تَقَدَّمَ عَنْ « الْمُدَوَّنَة » ، ولقوْل ابْنِ يُونُسَ أَيْضًا : والْمُتَعَدِّي عَلَي وَالدَّابَةِ ؛ لَمَا تَقَدَّمُ عَنْ « الْمُدُونَة » ، ولقوْل ابْنِ يُونُسَ أَيْضًا : والْمُتَعَدِّي عَلَي وَالدَّابَةِ ؛ لَمَا تَقَدَّمُ عَنْ « الْمُدُونَة » ، ولقوْل ابْنِ يُونُسَ أَيْضًا : والْمُتَعَدِّي عَلَي والشَّيْخِ إِذَا كَانَ لاَ يَصِلُ إِلَيْهِ إِلاَّ بِنَقْلِ الرِّقَابِ يَضْمَنُ كَالَّذِي قُلْنَا يتَعَدَّي عَلَى الدَّابَةِ الْمَنْ وَنَحُوهُ فَتَهُلُكُ : (إِنَّهُ يَضُمَنُ) . اهـ . وصحيح " بالنِسْبَة للدَّارِ كَمَا الدَّابَةُ وَنَهُلُكُ : (إِنَّهُ يَضَمَّنُ) . آهـ . وصحيح " بالنَسْبَة للدَّارِ كَمَا وَرَعْج) و (عج) و (عج) و الْبَنَانِيَ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٨) [٨] سُؤَالٌ: عَنْ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَاشَيَةً مَنْ الْمَحْبَس أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: لاَ ؛لدُخُـولِ ذَلكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ [ق / ٦٤٦] خَليلِ في بَابَ الْعَارِيَةِ : لاَ مَالكَ انْتِفَاعِ . وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَـا فِي « نَوازِل عج » وَنَصَّهُ وَسُئِلَ عَمَّنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ كُتُبٌ يَنْتَفَعُ بِهَا فَهَلْ لَهُ إِعَادَتَهَا لِغَيْرِهِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعَادَتُهَا ، وَزَادَ : وَأَمَّا إِنْ أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا لانْتَفَاعِ النَّاسِ بِهَا فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كِتَابًا يَنْتَفَعُ بِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مَنْهُ عَلَى قَالَحَ أَنَّهُ مَسْتَحِقٌ وَهُوَ مِنْ جُمْلَةً الْمَوْقِفِ عَلَيْهِمْ لاَ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ مَنْهُ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحِقٌ وَهُو مِنْ جُمْلَةً الْمَوْقِفِ عَلَيْهِمْ لاَ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِلْبرزلي مِن اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) حاشية الخرشي (٧/ ٤١ ـ ٤٢) ، (٦/ ١٤١)

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٩) .

⁽٣) انظر : « شرح الزرقاني » (٦ / ٢٦٦) .

(١٧٢٩) [٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا مَعَ عَبْدِهِ أَوْ غلاَمِهِ فَعَطَبَتْ أَوْ ضَلَّتْ ، هَلْ عَلَيْه ضَمَانُهَا أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَـالَ ابْنُ حَبِيبِ: مَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِرَكُوبِ أَوْ حَمْلِ ثُمَّ رَدَّهَا مَعَ عَبْده أَوْ غلاَمه فَعَطَبَتْ أَوْ ضَلَّتْ فَلاَ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ شَأْنَ النَّاسِ عَلَى هَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ضَيَـاعَهَا إِلاَّ بِقَوْلِ الرَّسُـولِ وَهُوَ مَأْمُونٌ أَوْ غَيْـرُ مَأْمُونَ فَلِكَ سَوَاءٌ [لا] (١) يَضْمَنُ . اه. . انْظُرْ (ح) (٢) ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَاقَة أُخْرَى بِحَبْلٍ وَمَشَى بِهَمَا لِيَقْرَأَ ، وَعَثَرَتَا ، وَصَارَ ذَلَكَ سَبَبًا لَمَوْتَهَا عَلَى دَعْوَى نَاقَة أُخْرَى بِحَبْلٍ وَمَشَى بِهَمَا لِيَقْرَأَ ، وَعَثَرَتَا ، وَصَارَ ذَلَكَ سَبَبًا لَمَوْتَهَا وَلَعَلَّهَا مَاتَتْ مَنْ الْمُعْيرِ ، وقَالَ أَبُو الْمُسْتَعِيرِ : إِنَّهُ رَأَى بَعِيرًا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى رَقَبْتِهَا وَلَعَلَّهَا مَاتَتْ مَنْ ذَلكَ ، وَالْمُسْتَعِيرُ مُقرِّ بِقَرْنِهَا وَعَثْرَتِهَا وَلَكَنْ ادَّعَى أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً ثُمَّ جَاءَ الْمُعيرُ لُوالِد الْمُسْتَعِيرِ يَطِلُبُ قَضَاءَهَا فَلَفَعَ لَهُ نَاقَةً فِي الْقَضَاء بِلاَ مُخَاصَمة ولا مُرَافَعة ، ثُمَّ بَعْدً ولاَدتها عَنْدَه مَرَتَيْنِ وَتَصَرُّفه في بَعْضَ نَسْلها بِالْعَطَاء في الزَّكَاة وَتَصَرُّف الْمُعْلَى لَهُ الزَّكَاة فيها أَيْضًا بِلَغُعه لَها في قَضَاء لذين عَليه ادَّعَى الْمُسْتَعِيرُ أَنَّ النَّاقَة الْمَدُفُوعَة في الْوَصَاء لَيْنَ وَلَكُ مَا الْمُعْمَى لَهُ الْمَعْمَى اللهَ الْمَعْمَ وَالله مُرَافَعة وَأَنَّهُ تَكُلَّ مَ فِيها حَيْنُ دَفَعَها ، وقَدْ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَة فَاقْنَاهُ بِأَنَّهُ لَا ضَمَانَ الْقَضَاء لَيْسَتْ لِأَبِه أَوْلَتُه بَالله عَلْك مَرَافَعة وَأَنَّهُ بَالله مَا في لَهُ وَبَاقيةٌ عَلَى مَلكه ، وكَذَلك خُرِيثَها ؛ لأَنَ وَالدَهُ دَفَعَها الشَلْكَة في الْبَكرَة لاِذْنِ الْعُرْفِ فَي فَي الْمُكرة في في الْبَكرة في الْمَكرة لاِذْنِ الْعُرْف لَهُ بَتَصَرُّف في ضَمَانِ الْبَكرة قَالُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ وَمَا الْحَكُمُ وَعَى ضَمَانِهِ الْبَكرَةَ هَلْ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ وَمَا الْحَكُمُ وَ وَمَا الْحَكُمُ الْعَلَا في هَذَا الصَلْح ؟

جَوابُهُ: أَنَّ ضَمَانَ الْبكرَةَ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ وَإِنْ جَرَى الْعُرْفُ بِتَصَرَّفِهِ فِيهَا، لَمَا فِي تَصَرَّفِهِ فِيهَا الْمَا نَصَرُّفِهِ فِيهَا اللَّهُ فِي تَصَرُّفِهِ فِيهَا اللَّهُ فَي تَصَرُّفَ فَي عَلَى اللَّهُ وَي الْعَرَادِ الْفِعْلِيِّ لأَنَّ كُلَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ وَسَوَاءً كَانَ الإِذْنُ مِنْ الشَّارِعِ أَوْ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ ، فَإِنَّهُ إِذَا تَصَرَّفَ التَّصَرُّفِ وَسَوَاءً كَانَ الإِذْنُ مِنْ الشَّارِعِ أَوْ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ ، فَإِنَّهُ إِذَا تَصَرَّفَ

⁽١) في (ح): فلا.

⁽٢) مواهب الجليل (٥ / ٢٧٣) .

عَلَى وَجْهِ التَّعَدِّي أَوْ التَّغْرِيرِ يَكُونُ ضَامِنًا .

(ق) : وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فَتَصَرَّفَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فَتَصَرَّفَ عَلَى وَجْهِ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيرِ لَهُ فِيهِ ، لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالطَّبِيبِ وَالْخَاتِنِ إِذَا فَعَلاَ فِعْلاً عَلَى وَجْهِ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيرِ وَلاَ تَعَدُّ فَنَشَأَ مِنْ ذَلِكَ تَلَفٌ أَوْ مَا يُغْرَمُ مِنْهُ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِمَا . اهـ .

قَوْلُهُ : منْ غَيْر تَغْرير وَلاَ تَعَدُّ : مَـفْهُومُهُ أَنَّهُـمَا إِذَا فَعَلاَ فعْـلاً عَلَى وَجْه التَّغْرِيرِ أَوْ التَّعْدِّي وَجَبَ عَلَيْهِمَا الضَّمَانُ . وَقَالَ الشَّيْخُ خَليلٌ في الْمُكْرِي : (أَوْ عُـــثرَ بدُهْن أَوْ طَعَــام أَوْ بآنيــة فَانْكَسَــرَتْ وَلَمْ يَتَــعَد أَوْ انْقَطَــعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَغـــرْ بفعْل)(١) يَد فَإِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْه ، وَأَمَّا إِنْ تَعَدَّي بأَنْ خَرَقَ فِي السَّيْرِ مَثَلاً أَوْ غَرَّ بِفِعْلَ كَرَبْطِهِ لِلْمَتَاعِ بِحَبْلِ رَثِّ أَوْ مَشْيه بِالدَّابَّةِ فِي مَوْضِع تَعْثُرُ فِيهِ فَإِنَّهَ يَضْمَنُ . اهـ . وَوَجْهُ الْمُنَاسَـبَة بَيْنَ مَسْأَلَــتنَا وَهَذه النُّقُول ظَاَّهُرٌ ؛ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ مِنْ طِبيبِ أَوْ خَاتِن أَو مُكْر أَوْ مُسْتَعَير أَوْ غَيْرهم إذَا فَعَلَ فِعْ لِلَّ عَلَى وَجْهِ التَّغْرِيرِ أَوْ الـتَّعَدِّي فَإِنَّهُ يَجَبُ عَلَيْـهِ الضَّمَانُ ، وَالْمَـسأَلَةُ دَاخلَةٌ أَيْضًا فِي الْقَاعِدَةِ الْمُـشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ أَتْمَتَنَا : إِنَّ كُلَّ مَنْ فَعَلَ فَعْلاً يَجُوزُ لَهُ مَنْ طَبِيبٍ وَشَبْهِ مِ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ فَـتَوَلَّدَ مِنْهُ هَلاَكُ ۚ أَوْ تَلَفُ مَـال فَلاَ ضَـمَانَ عَلَيْهِ. اهـ . تَأَمَّلْ قَـوْلَهُمْ عَلَى وَجْه الصَّوَابِ يَتَّـضِحُ لَكَ منَّهُ ضَمَانُ الْـمُسْتَعـير لِلْبَكَرَة؛ لأِنَّ قَرْنَهُ لَهَا مَعَ غَـيْرِهَا غَيْرُ صَوَابِ ، لمَا فـيه منْ الْغَرَرِ وَالْخَطَرِ ، وَلاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ۚ : إِنَّهَا مَاتَتْ مَنْ غَيْسِ الْقَرْنِ وَلَا يُكَلَّفُ رَبُّهَا ۚ إِنَّيَانَ بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهَا مَاتَتْ مِنْ الْقَرْنِ لُثُبُوتِهِ عَلَيْهِ . بِالإِقْرَارِ ؛ فَفِي « الْمعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلِ اسْتَعَارَ دَابَّةً إِلَى مَكَانَ مُسَمَّى فَهَلَكَتُ منْهُ [ق / ٦٤٧] فَأَجَابَ : عَلَى الْمُسْتَعِيرِ الْيَمِينِ مَا حَمَلْتُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ ممَّا اسْتَعَرْتُهَا لَهُ وَلاَ تَعَـدَّيْتُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ لاَ شَيءَ عَلَيْه ، وَعَلَى الْمُعِيرِ الْبَيِّنَةُ أَنَّـهُ تَعَدَّى عَلَيْهِـا ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى التَّـعَدِّي فَالْمُـسْتَعِيرُ ضَامنٌ، قيلَ لَهُ: فَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ عَلَيْهَا أَكْثَرَ ممَّا يُحْمَلُ عَلَى مثْلهَا

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٤٦) .

فَهَلْ يُكَلُّفُ بِبَيِّنَة أَنَّهَا ممَّا حَمَلَتْ مَاتَتْ ؟

قَالَ : لاَ يُكَلَّفُ بِالْبِيِّنَةِ إلاَّ عَلَى التَّعَدِّي . اهـ .

وَلاَ يَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَبِكَلُبِسْنِ الثَّوُبِ وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ، وَالْقَوْلُ [قَوْلُهُ] (١) أَنَّهُ رَدَّهَا سَالَمَةٌ) (٢) لأَنَّهُ فِي تَعَدِّي الْمُودَعِ ـ اللهُودَعِ ـ عَلَى الْوَدِيعَةِ بِالانْتِفَاعِ بِهَا ، وَهُوَ وَالْمُسْتَعِيرِ مُفْتَرِقَانِ فِي الْحُكْمِ .

وَيَتَفَرْع عَمَّا تَقَدَّمَ وُجُوبُ نَقْضِ الصُّلْحِ ؛ لِبُطْلاَن دَعْوَى الْمُسْتَعِيرِ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَلاَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَالد الْمُسَتَعِيرِ بِأَنَّهُ رَأَى بَعِيرًا عَلَى رَقَبَتِهَا وَلَعَلَّهَا مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ، وَلاَ تُقَبَّلُ شَهَادَةُ وَالد الْمُستَعِيرِ بِأَنَّهُ رَأَى بَعِيرًا عَلَى رَقَبَتِهَا وَلَعَلَّهَا مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ فِي مَبْحَث مَنْعِ الشَّهَادَة : (وَلاَ مُتَأَكِّدَ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلاَ وَوَلَد وَإِنْ سَفَلَ) (٣) اهد . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣١) [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنِ استَعَارَ دابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَمَلَ عَلَيْهَا فَهَلْ يُصَدَّقُ الْمُعيرُ أَوْ الْمُسْتَعِيرُ ؟

جَواًبُهُ : قَالَ (عج) في « نَوازِله » : وَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَمَلَ عَلَيْهَا صُدِّقَ الْمُسْتَعِيرُ فِيمَا يُشْبِهُ .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ : يُريِدَ : مَعَ يَمِينِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۱۷۳۲) [۱۲] سُوَّالٌ : عَـمَّنِ اسْتَعَارَ ثَوْبًا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ تَعَدَّى فَلَبِسَهُ أَكْثَرَ ممَّا اسْتَعَارَهُ لَهُ مَاذَا يَلْزَمُهُ في ذَلَك ؟

قال الحطاب: قال ابن عرفة: المازرى: لا تجوز شهادة الأب وإن علا لولده، وإن سفل كان جدا من قبل الأب أو الأم ولا شهادة بنى بنيهم لهم، وهو مشهور مذهب مالك والشافعى، وذكر بعض مستأخرى الشافعية عن مالك قبول شهادة الولد لأبيه دون الأب لابنه، وهو حكاية مستنكرة عند المالكية وربما كانت وهماً من ناقلها. « مواهب الجليل» (٦/ ١٥٤).

⁽١) في « المختصر » : له .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٢)

جَوابُهُ: قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَـدُ الْقَلَشَانِيُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ: وَسُئِلَ عَمَّنِ اسْتَعَارَ ثَوْبًا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ أَيَّامًا مُسَّمَاةً فَتَعَدَّى فَلَبِسَهُ أَكْثَرَ مِلَا اسْتَعَارَهُ قَالَ: يَلْزَمُهُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهِ بَعْدَ تِلْكَ الأَيَّامِ الَّتِي اسْتَعَارَهُ لَهَا.

قَالَ ابْنُ رُشُد (١): الْمَعْرُوفُ مِنْ قَوْلُه أَنَّ صَاحِبَ الشَّوْبِ مُخَيَّرٌ إِذَا أَخْلَقَهُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ ثَوْبِهُ وَمَا [نَقَصَهُ] (٢) [اللَّبَسُ] (٣) وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ قَيْمَتَهُ يَوْمَ تُعدِّى عَلَيْهِ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : إِنَّمَا هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذَ ثَوْبِهِ وَلاَ شَيْءَ لَهُ غَيْرَهُ ، أَوْ يَعْدِى عَلَيْهِ ، وَقَالَ أَشْهَبُ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ مثلَ قَوْل أَشْهَب ، وَالْقَوْلاَنِ يَأْخَذُ قَيْمَتَهُ يَوْمَ تُعدِّى عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ مثلَ قَوْل أَشْهَب ، وَالْقَوْلاَنِ قَائِمَانَ مِنْ « الْمُدُونَّة » : وَقَدْ كَانَ مَالْكُ يَقُولُ : يَغْرَمُ مَا نَقَصَهُ وَلاَ يُفرِقُ بَيْنَ قَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ ؛ فَهِي ثَلَاثَةُ أَقُوال في الْفَسَادِ الْيَسيرِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلاَّ مَا نَقَصَهُ وَلا يُفرِقُ بَيْنَ قَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ ؛ فَهِي ثَلَاثَةُ أَقُوال في الْفَسَادِ الْيَسيرِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلاَّ مَا نَقَصَهُ وَلا يُفرِقُ بَيْنَ قَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ ؛ فَهِي ثَلَاثَةُ أَقُوال في الْفَسَادِ الْيَسيرِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلاَّ مَا نَقَصَهُ وَيَ الْفَسَادِ الْيَسيرِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلاَّ مَا نَقَصَهُ بَعْدَ الرِّفْقِ ، وَبِالله تَعَالَى التَوْفِيقُ . اه . . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٣) [١٣] سُؤَالٌ: عَمَّنِ اسْتَعَارَ بَعِيرًا لِلْرُكُوبِ فَنَحَرَهُ بِزَعْمِ أَنَّهُ خَافَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالرَّاعِي أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرزَلِيِّ » : إِذَا اكْتَرَى ثُوْرًا لِلْحَرْثِ فَذَبَحَهُ وَزَعِمَ أَنَّهُ خَافَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ، فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَالرَّاعِي فَلاَ يَضْمَنُ ، أَوْ كَمَسْأَلَة الْعُـنْبِيَّةِ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا الإِمَامُ وَحَكَى اللَّخْمِيُّ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ : أَلاَّ يَكُونَ سَبَبٌ ظَاهِرٌ .

قُلْتُ : وَمَثْلُهُ ثَوْرُ الْعَارِيَةِ . اهـ كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وَمَسْأَلَـةُ « الْعُتْبِيَّةِ » هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَـوْلِهِ : إِذَا وَجَدَ الرَّجُلُ ثَوْرًا مَيِّتًا بِحَبْلِ لِبَعْضِ جِيرَانِهِ فَسَلَخَهُ وَأَتَى لِصَاحِبِهِ بِجِلْدُهِ فَقَالَ : أَنْتَ قَتَلْتَهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يُحلِفَ أَنْهُ لَمْ يَقْتُلُهُ ، وَلَمْ يَتَعَدَّ ، ابْنُ رَشْدٍ؛ إِذْ لاَ يُؤْخَذُ أَحَدٌ بِأَكْثَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يُحلِفَ أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلُهُ ، وَلَمْ يَتَعَدَّ ، ابْنُ رَشْدٍ؛ إِذْ لاَ يُؤْخَذُ أَحَدٌ بِأَكْثَرَ

⁽١) البيان والتحصيل (١٥ / ٣٢١) .

⁽۲) في « البيان » : نقص .

⁽٣) في « البيان » : اللباس .

مِمَّا أَقَـرَّ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَوْ قَــالَ : وَجَدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَضْــمَنُ قِيمَتَــهُ قَوْلاً وَاحِدًا ، وَلَا يَتَخَرَّجُ فِيهِ الاخْتِلاَفُ الَّذِي فِي الرَّاعِي . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٤) [١٤] سُوَالٌ: عَنْ شَخْصَ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْعُ قَرِيبِ لَهُ مُحْتَاجِ إِلاَّ بِمَنْحِهِ لَهُ مَنْ مَاشِيَةً لِأُولاَدِهِ الَّذِينَ فِي حِجْرِهِ ، هَلُ يُجُوزُ لَهُ ذَلَكَ أَمْ لاَ؟

جَـوابُهُ: أَمَّا منْحَتُهُ لَهُ مِنْ مَاشَيَة الْحَبْسِ فَقَدْ أَفْتَى الْعَلاَّمَةُ الْحَاجُ الْحَسَنِ عَلَيْهِ بِمنْعِهَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلَهِ فِي « نَوَازِله » : إِنَّ انْتِفَاعَ غَيْرَ الْمُحبَسِ عَلَيْهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِه ؛ فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِه فَلاَ يَجُورُ بِحَال ، وأَمَّا إِنْ كَانَ بِإِذْنه فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْه الْعَارِية لَهُ أَوْ التَّحْبِسِ عَلَيْه أَوْ التَّحْبِسِ عَلَيْه أَوْ الْكَرَاء لَهُ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْه الْعَارِية فَلاَ يَجُورُ لِلْمُحْبَسِ عَلَيْه أَنْ يَعُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَيَجُورُ اللهُ عَنْ وَيُويَّدُ هَذَا مَا الْحَبْسِ فَيَجُورُ اللهُ عَنْ اللّهَارِ الْمُحْبَسِ عَلَيْه أَنْ يَعُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَيَجُوزُ الْمُحْبَسِ فَيَجُوزُ الْمُحْبَسِ فَيَجُوزُ الْمُحْبَسِ فَيَجُوزُ الْمُحْبَسِ عَلَيْه أَنْ يَعُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَيَجُوزُ الْمُحْبِ وَلَا هَبَةً وَلَا عَارِيَةٌ وَذَكَرْتُ أَنَّ الْعَيْرُ مَنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَيَجُوزُ الْمُ مَا الْمَعْرَبِ رَجُلً بَيْتًا فِي مَدْرَسُه أَنَّ الْعَيْرُ وَلَكَ اللّهُ وَلَكَ عَارِيَةٌ مَا الْعَيْرُ وَلَكَ اللّهُ وَلَكَ عَلَيْكُ وَلَا عَارِيَةٌ فِي مَدْرَسَة النَّاصِرِيّة فِي حَالَة الرَّجْعَة فَأَخَذُوا [ق / ٢٤٨] الْعَبْرِي رَجُلُ بَيْتًا فِي مَدْرَسَة النَّاصِرِيّة فِي حَالَة الرَّجْعَة فَأَخَذُوا [ق / ٢٤٨] عَلَى قَيْرُ فَي ذَلِكَ اللّذِي أَفْتُ اللّهُ الْمَالِ فِي بَابِ الْعَارِيَة : (لاَ مَالِكَ انْتِفَاعِ) (١) . . وكي اللهُ التَقْعَ عَذَد قُولِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِية : (لاَ مَالِكَ انْتِفَاعِ) (١) . .

وأُمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحَبْسِ فَلاَ يَجُوزُ لِلْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَنْ يَحْبِسَ الْحَبْسَ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يُوقَفُ كَمَا قَالَ (عج) ؛ انْظُرْهُ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ عِنْدَ قَوْلِ خَلِيلٍ : (صَحَّ وَقْفُ مَمْلُوكُ) .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٢) المصدر السابق.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاءِ فَهُو جَائِزٌ ؛ قَالَ خَلِيلٌ : (وَإِخْرَاجُ السَّاكِنِ الْمَوْقُوفِ عَلَىيْهِ السُّكْنَى إِنْ لَمْ يَصِحْ لِتُكْرِيَ لَهُ) (١) . اهـ مَرَادُنَا مِنْ كَـلاَمِهِ مَعَ حَذْف وَاخْتَصَارَ .

وَفَتُواَهُ هَذِهِ مُـوَافَقَةٌ لِمَا فِي « نَوَازِلِ (عج) » وَنَصَّهُ : وَسُـئِلَ عَمَّنْ وُقِفَتْ عَلَيْهِ كُتُبٌ يَنْتَفَعُ بِهَا فَهَلْ لَهُ إِعَارتُهَا أَمْ لَا .

فَأْجَابَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعَارَتُهَا ، وَأَمَّا إِنْ أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا لَانْتَفَاعِ النَّاسِ بِهَا فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كَتَابًا لِيَنْتَفِعَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ ، وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَى فَجُودٌ وَمَنْ جُمْلَةَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمِ لاَ عَلَى وَجْهَ الْعَارِيةِ كَمَا وَقَعَ ذَلَكَ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحِقٌ وَمَنْ جُمْلَة الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمِ لاَ عَلَى وَجْهَ الْعَارِيةِ كَمَا وَقَعَ ذَلَكَ للْبَرْزَلِيِّ . اهد . وَيُؤيِّدُهُ مَا فِي (عبق) (٢) وَنَصَّهُ : ثُمَّ إِنَّ [مَنْ] (٣) ملك اللّبَرْزَلِيِّ . اهد . ويَؤيِّدُهُ مَا فِي (عبق) (٢) وَنَصَّةُ مَنْهُ وَيَأْخُذُهُ الْغَيْرُ عَلَى أَنَّهُ الْنَتْفَاعَ وَأَرَادَ أَنْ [يَنْتَفِعَ] (٤) بِهِ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَقَّهُ مِنْهُ وَيَأْخُذُهُ الْغَيْرُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهِ كَمَا وَقَعَ لِلْبَرْزِلِيِّ فِي سُكُنَى خِلْوَةِ النَّاصِرِيَّةِ فَمَنْ مَنْ أَهْلِهِ كَمَا وَقَعَ لِلْبَرْزِلِيِّ فِي سُكُنَى خِلْوَةِ النَّاصِرِيَّةِ فَمَنْ كَانَ مَنْ أَهْلِهِ كَمَا وَقَعَ لِلْبَرْزِلِيِّ فِي سُكُنَى خِلُوةَ النَّاصِرِيَّة فَمَنْ كَانَ يَمْلِكُ الانْتِفَاعِ بِهَا ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَ . اهد . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَلَكِنْ قَدْ ذَكَرَ كَلاَماً بَعْد كَلاَمِهِ الْأُوَّلِ يُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ إِعَارَةِ الْحَبْسِ إِنْ كَانَتْ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ مِنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ فَغَيْرُ كَانَتْ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ مِنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ فَغَيْرُ جَائِزٍ ، وَنَصَّ كَلاَمِهِ (٥) : وَمَنْ مَلكَ الانْتِفَاعَ مَا سُئِلَ عَنْهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا مِنْ أَنَّ جَائِزٍ ، وَنَصَّ كَلاَمِهِ (١) : وَمَنْ مَلكَ الانْتِفَاعَ مَا سُئِلَ عَنْهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا مِنْ أَنْ مَن أَسْتَعَارَ كِتَابًا وَقْفًا هَلْ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لأنَّهُ مَالِكُ [انْتِفَاعِ] (٦) فَـقَطْ ، وَهُوَ

⁽١) المصدر السابق (ص / ٢٥٣) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٦ / ٢٢٧) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) في (عبق) : ينفع .

⁽٥) شرح الزرقاني (٦ / ٢٢٨).

⁽٦) في (عبق) : الانتفاع .

[حَسَنُ] (١). اه. وَقَوْلُهُ: بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ يُفِيدُ أَنَّ قَوْلُهُ: وَإِنَّ مُسْتَعِيرًا مَنْ مَلَكَ لاَ مَنَ وَقَفَ . اه. وَفِي الْمَسْعُودِيِّ مَا نَصَّهُ: وَمِنْ الْبَرْزَلِيِّ: يَبجُوزُ الْعَارَةُ الْكُتبِ الْمُحُبْسَةِ إِنْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ مَأْمُونًا عَلَى مَرَاعَاةً قَصْد الْمَحْبَسِ لاَ لَفُظُهُ، وَقِيلَ : الْمُراعِي لَفْظُهُ ؛ فَهذَا كَلاَمٌ يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ للْمُحْبَسِ عَلَيْهِ إِعَارَةُ لَفُظُهُ، وقِيلَ : الْمُراعِي لَفْظُهُ ؛ فَهذَا كَلاَمُ البرزليِّ هذَا مُخَالِفٌ لكَلامِهِ الأَوْلُ ، الْحَبْسِ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ مَأْمُونًا ، وكَلاَمُ البرزليِّ هذَا مُخَالِفٌ لكَلامِهِ الأَوْلُ ، ولَعَلَّ الْمَسْتَعِيرُ مَأْمُونًا ، وكَلامُ الشَيْخَ أَحْمَدُ الزَّرْقَانِيُّ فِي تَقْرِيرِهِ لكَلاَمُ الشَّيْخ خَليلٍ : (وَإِنَّ مُسْتَعِيرًا) (٢) مَا نَصَّهُ : يُرِيدُ : أَوْ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُعَمِّرًا أَوْ مُعَمِّرًا أَوْ مُعَمِّرًا أَوْ مُحْدَمًا (٣) . اه. .

وَنُقَلَ (حم) عَنْ ابْنِ عَـبْـدِ السَّـلامِ : أَن الْوَقْفَ غَـيْرَ الْمُـعَـقَّبِ بِمَـعْنَى الْعُمْرَى، وَالْمُعَقَّبُ لَيْسَ فِيهِ تَمْلِيكَ مَنَافِع بَلْ أَذِنَ فِي الْانْتِفَاع . اهـ .

فَمُ قَتَضَى هَذَا الْكلاَمِ جَـوَازُ إِعَارَةِ الْحَبْسِ غَيْرِ الْمُعَقَّبِ ، وَأَمَّا الْمُعَقَّبُ فَلاَ.اهـ . تَأَمَّلْ .

وَأَمَّا مَنْحُهُ بَعْضَ مَاشَيَة أَوْلاَده الَّذي في حَجْره فَحُكْمُهَا الْمَنْعُ ؛ إِذْ لاَ يَجُوزُ لَهُ التَّبَرَّعُ بِمَال وَلَدهِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَ وَلاَ بِمَنْفَعَتِه مِنْ مِنْحَة وَغَيْره عَلَى الْمَشْهورِ ؛ فَفِي كَتَابِ الْقَسَمِ مِنْ « الْمُدُوَّنَةِ » : وَلَوْ تَبَرَّعَ بِمَال وَلَده وَدَّ كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ، فَإِنْ أَعْسَر رَجَعَ عَلَى الْمُعْطِي ، فَإِنْ أَعْسَر رَجَعَ عَلَى الْمُعْطِي ، فَإِنْ أَعْسَر أَتْبَعَ أَوْلَهُمَا يَسَارًا ، وَمَن غَرُم مِنْهُمَا لاَ يَرْجِعُ عَلَى الأَخرِ . اهد .

وَقَالَ (عَجَ) عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَمَضَى عِتْـقُهُ) (١٠ مَـا نَصَّـهُ : وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ : (عِتْقُهُ) أَنَّ هِبَتَهِ وَصَدَقَتَهُ لِيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فَتُرَدُّ، وَلَوْ

⁽١) في الأصل : أحسن .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٣) انظر : « شرح الزرقاني » (٦ / ٢٢٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

كَانَ الأَبُ مُوسِرًا . اهـ . وقَالَ (عبق) (١) في تَقْرِيرِه لكَلاَمِ السَّيْخ خَليل : (صَحَّ وقْفٌ وَنَدْبُ إِعَارَةَ مَالكَ مَنْفَعَة) (٢) مَا نَصَّهُ : وَالْمُرَادُ بِالصَّحَّةَ الْانْعَقَادُ ؛ فَتَخْرُجُ إِعَارَةُ الْفُضُولِيِّ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَإِنَّهُ مُنْعَقَدٌ كَهِبَتِه وَوَقْفه، وَسَائِرِ مَا أَخْرَجَهُ عَيْرِهِ عِوَضٌ . اهـ الْمُرادُ مَنْهُ نَعَمْ إِنْ ثَبُتَ بِشَهَادَةِ الْعَدُولِ الْمُشْبِتِينَ فِي عَلَى غَيْرِهِ عِوضٌ . اهـ الْمُرادُ مَنْهُ نَعَمْ إِنْ ثَبُتَ بِشَهَادَةِ الْعَدُولِ الْمُشْبِتِينَ فِي الْمُسَائِلِ مَمَنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَة بِأَنَّ الْعَملَ جَرَى بِذَلكَ غَيْرَ مَا مَرَّة مِنْ الْعَلمَاءِ الْمُقْدَةِ فَعْلَهِ الْمَذْكُورِ الْعُرْفَ الْعُلمَاءِ الْمُقَادِلُ الْمُقَادِي عَلَى قَوْلُ مَنْ أَقْوال الْأَئِمَةِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا ، الْمُشَارِ الْمُولُولَ بِهِ شَرْعًا الْجَارِي عَلَى قَوْلُ مَنْ أَقْوال الْأَبِ فِي مَالِ ابْنِهِ هَبَةً وَصَدقَةً الْمُعَلِي الْمُعَلِي وَلَى مَنْ أَقْولُ اللّهِ بَقُولُهِ عَلَيْهِ الْمَدْكُورِ الْعُرْفَ وَصَدقَةً الْمُ الْمُؤْلُونَ عَلَى الْقُولُ وَعَنْقًا فِي الْقَيَامِ وَالْفُوات وَالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ؛ لَقُولُهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ : وَمَالُكَ لَأَبِكُ وَالسَّلامُ : لَقُولُهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ : وَمَالُكَ لَأَبِيكَ » وَالْفَوَات وَالْهُرُهُ . أَنَّ الْكَبِيرَ كَالصَعْفِر .

الْمتيطِيُّ : وَقَالَهُ أَشْهَبُ [ق / جَ29] فِي رِوَايَةٍ جَعْفَرٍ . اهـ .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا تَـقَرَّرَ بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمُ عَلَى مَـا لَمْ يَجْرِ بِهِ الْعَمَلُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٥) [٥ ١] سُوَالٌ: عَنْ رَجُل أَعَارَ فَرَسَهُ لِآخَرَ يَفْ زَعُ عَلَيْهَا فِي إِثْر مَاشَيَة مَنْهُوبَة لأَهْلِ مَحلَّته ، فَلَمَّا وَصَلَ الْمُسْتَعِيرُ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ قَبَضَ الْفَرَسَ آخَرُ وَفَزَّعً عَلَيْهَا وَمَاتَتْ مِنْ الْعَطَشِ ، فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنْ الأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي أَوْ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِمَا فِيهَا ؟

جَـوَابُهُ: إِنْ أَعَارَهَا الأَوَّلُ لَلثَّانِي وَكَـانَ مِثْلَهُ فِي الأَمَانَةِ وَالاَسْتِعْـمَالِ، فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْـهِمَا ؛ لأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ الأَوَّلَ لَمْ يَفْعَلْ إِلاَّ مَا يُسَوِّغُ لَهُ ، كَمَـا يُشِيرُ إِلَى

⁽١) شرح الزرقاني (٦ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٣) تقدم .

ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَإِنَّ مُسْتَعِيرًا) (١) وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَعْلُهُ وَأَنْشَأَ عَنْهُ عَيْبُ أَوْ تَلَفٌ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه .

قَالَ (عج) فِي « نَوَازِلِه » بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلاَمه : وكَأْنَّ الإِعَارَةَ وَقَعَتْ ابْتَدَاءً مِنْ الْمَالِكَ لِلْمُسْتَعِيرِ الثَّانِي ، وَهَذَا حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ تَدَلَّ عَلَى عَدَم رضَا الْمُعير بِإِعَارَةِ الشَّيْءِ الْمُعَارِ ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَلاَ يَجُوزُ لِضَا الْمُعيرِ بَإِعَارَةِ الشَّيْءِ الْمُعَارِ ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَلاَ يَجُوزُ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَ وَيَكُونَ مُتَعَدِينًا ضَامِنًا ، وكذلك يكونُ ضَامِنًا إِنْ لَمْ يكُنِ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي مَثْلَهُ فِي الأَمَانَة وَالاسْتعْمَالِ لقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمِنَ إِنْ أَكْرَى لِغَيْرِ أَمِينٍ) (٢) . اه. . الْمُرَادُ مِنْ « نَوَاذِلِ عَج » .

وَإِنُ فَزَعَ عَلَيْهَا الثَّانِي دُونَ إِعَارَة مِنْ الْأُوَّلِ لَهَا لَهُ، فَلاَ رَيْبَ فِي ضَمَانِهِ لَهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فيه، فَلاَ يَفْتَقَرُ لَجَلْب نَصٍّ عَلَيْه .

نَعَمْ إِنْ كَانَتْ عَـادَةُ مَحِلَّتِهِمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ فَـرَسًا لَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ مَحِـلَّتِهِ يَفْزَعُ عَلَيْهَا فِي مِثْلِ هَذَا ، فَلاَ ضَمَانَ عَلَى الثَّانِي أَيْضًا ؛ لِمَا فِي (ق) (٣) عَنْ أَصْبُغ وَنَصُّهُ : مَنْ أَغَـارَ عَلَيْهِمْ الْعَدُو وَعَـادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ فَرَسًا لِجَارِهِ حينَئذ رَكَـبَهُ لِيُنجِّـيَهُ وَيَنْجُـو عَلَيْهِ فَنَزَلَ عَنْ الْفَـرَسِ وَرَقِى الْجَبل وَأَخَـذَ الْعَدُو الْفَـرَسُ. قَالَ أَصْبُعُ: فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ الْعَادَةَ كَالُوكَالَةِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالِى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٤٨) .

⁽٣) التاج والإكليل (٥ / ١٩٠) بمعناه .

نَوازِلُ الْغُصْبِ وَالتَّعَدِّي

ُ (١٧٣٦) [١] سُؤَالٌ : عَـمَّنِ اشْتَـرَى دَابَّةً مِنْ غَاصِبٍ أَوْ سَارِقِ وَهُوَ غَـيْرُ عَالِمٍ بِذَلِكَ وَمَاتَتْ بِسَمَاوِيٍّ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: لا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَلاَ فِي عَلَّتِهَا ؛ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ (١) : وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ _ يَعْنِي الْمُشْتَرِي مِنْ عِنْدِ الْغَاصِبِ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِي السَّمَاويِّ وَلاَ فِي الْعُلَة . اهـ .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلامِ شَارِحِهِ (شَخ) : (لاَ سَمَاوِيَ وَعَلَّة) (٢) لاَ صَنْعَ لأَحَد فيه كَمَوْتِه أَوْ غَرَقِه فَلاَ يَضْمَنُهُ للْمَالِك ، وَلَامَغْصُوبِ مِنْهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْغَاصِبَ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ مِمَّا لاَ يُغَابُ عَلَيْهِ أَوْ قَامَتْ عَلَى هَلاَكِه بَيِّنَةٌ . . إِلَخ . وَفي « الْمُدَوَّنَةِ » عَلَى نَقْلِ (طخ) : وَلو الْمَهُ تَعَلَى الْمُبْتَاعُ أَنَّهَا هَلَكَه بَيِّنَةٌ . . إِلَخ . وَفي الْمُنْابُ عَلَيْهِ مِنْ رَقِيقٍ وَحَيَوانٍ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٧) [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنِ اشْتَرَى أَبْعرةً مِنْ عنْد غَاصِب أَوْ سَارِق عَالمًا بِالْغَصْبِ أَوْ السَّرِقَة وَأَجَّرَ رَجُلاً عَلَى الْمَشْيَ بِهَا إِلَى أَرْوان يَبِيعُهَا لَهُ هُنَاكَ بِابْنَة لِبُون منْهَا وَالأَجِيرُ عَالمٌ أَيْضًا بِالْغَصْبِ أَوْ السَّرِقَة ، فَلَمَّا قَدَمَ الأَجِيرُ أَرْوَانَ اللَّحِيرُ أَرْوَانَ اللَّحِيرُ مَنْهَا وَالأَجِيرُ عَالمٌ أَيْضًا بِالْغَصْبِ أَوْ السَّرِقَة ، فَلَمَّا قَدَمَ الأَجِيرُ أَرْوَانَ السَّتَحَقَّ مِنْ يَدِه بَعْضَ الأَبْعرة وَادَّعَى أَنَّ بَعْضَ [اللَّجَيرة وَادَّعَى أَنَّ بَعْضَ [اللَّجَيرة وَاعْطَاهُ جَذَعَة مِنْ مَا بَقَى بِيده مِنْ الأَبْعرة وَأَنَّ صَاحِبَهَا مَكَسَهُ مِنْهُمُ مَنْعَهُ وَحَفِظَهُ وَأَعْطَاهُ جَذَعَة مِنْ الأَبْعرة وَأَنَّ صَاحِبَهَا مَكَسَهُ مِنْهُمُ مَنَعَهُ وَحَفِظَهُ وَأَعْطِيتَ لَهُ أُجُرةً ، مَا الْأَبْعَرة لَلْكَ ، وَأَنَّهُ عُوضَ فِي مَوضِعِهَا ابْنَةَ اللَّبُونِ الَّتِي أَعْطِيتَ لَهُ أُجُرةً ، مَا الْحُكُمُ فِي هَذَا الْمُشْتَرِي هَلَ عَلَيْهِ ضَمَانُ النَّبُعِرَة أَمْ لَا ؟ وَمَا حُكُمُ الْأَجِيرِ أَيْضًا الْحَكُمْ فِي هَذَا الْمُشْتَرِي هَلَ عَلَيْهِ ضَمَانُ النَّابُعِرَة أَمْ لَا ؟ وَمَا حُكُمُ الْأَجِيرِ أَيْضًا الْمُعْرَة فَي هَذَا الْمُشْتَرِي هَلَ عَلَيْهِ ضَمَانُ النَّابُعِرَة أَمْ لَا ؟ وَمَا حُكُمُ الْأَجِيرِ أَيْضًا

⁽١) جامع الأمهات (ص / ٤١٣) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۳۰) .

⁽٣) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يُصَّدَقُ فِي قِيامٍ بَعْضِ [] (١) عَلَيْهِ يُرِيدُ أَخْذَ مَا بَينده من الأبْعرَة ، وَفِي دَفعه الْجَذْعَةَ لَصَاحِبِ مَكْسَهِ لأَجْلِ ذَلكَ أَمَّ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يُصَدَّقُ هَلْ مَصِيبَتُهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ الْمُشْتَرِي ؟ وَهَلْ يَسْتَحِقُ الأَجِيرُ أُجْرَتَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّ الْمُشْتَرِيَ الْمَذْكُورَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْغَاصِبِ مِنْ كَـوْنِهِ يَضْمَنُ السَّمَاوِيَّ وَالْعَلَةَ ، وَفِي (ق) (٢) عَنْ ابنِ عَرَفَة : وفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا ، وَمَنْ ابْتَاعَ شَيْسًا مِنْ غَاصِبِهِ أَوْ وَهَبَهُ أَوْ قَبِلَهُ وَهُو عَالَمٌ أَنَّهُ غَاصِبٌ فَهُو كَالْغَاصِبِ شَيْسًا مِنْ غَاصِبِهِ أَوْ وَهَبَهُ أَوْ قَبِلَهُ وَهُو عَالَمٌ أَنَّهُ غَاصِبٌ فَهُو كَالْغَاصِبِ فِي الْعَلَة وَالضَّمَانِ . اه. وقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : (فَـإِنْ عَلِمُ) (٣) المُشْتَرِي (فَكَالْغَاصِب). اه. .

وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ أَيْضًا بِمِفْهُ ومِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَضَمِنَ مُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ)(٤) .

قَالَ (مخ) (٥) في تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : أَمَّا لَوْ عَلَمَ الْمُشْتَرِي [أَنَّ] (٢) بَائِعَهُ غَاصِبٌ ، فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمَ الْغَاصَبِ للْمَالِكِ أَنْ يَتَّبِعَ أَيَّهُمَا شَاءَ وَيَرُدَّ الْغلَّةَ . اَهِ وَكَذلكَ الْأَجِيرُ يَضْمَنُ الأَبْعِرَةَ ؛ لَأَنَّهُ وَكَيلٌ عَنْ الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ وَقَدْ تَقَدَمَ أَنَّ حُكْمَ أَ كَحُكْمَ الْغَاصِبِ وَوَكِيلُ الْغَاصِبِ عَلَى بَيْعِ الْمَغْصُوبِ إِنْ كَانَ عَالِمً عَلْمَ فَهُو وَالْغَاصِبِ وَوَكِيلُ الْغَاصِبِ عَلَى بَيْعِ الْمَغْصُوبِ إِنْ كَانَ عَالِمً بِالْغَصْبِ فَهُو وَالْغَاصِبُ سَوَاءٌ ؛ فَفي ﴿ نَوَازِلِ (عَجُ) : وَسَئِلَ عَمَنْ اغْتَصَبَ مِنَا الْعَصْبِ فَهُو وَالْغَاصِبُ سَوَاءٌ ؛ فَفي ﴿ نَوَازِلِ (عَجُ) : وَسَئِلَ عَمَنْ اغْتَصَبَ مَتَاعَ إِنْسَانِ وَدَفَعَهُ لَآخَرَ لِيَسِيعَهُ لَهُ [ق / ٢٥٠] مَعَ علْمِ الْوَكِيلِ بِالْغَصْبِ وَالْحَيلِ بِالْغَصْبِ وَالْمَنْ وَدَفَعَهُ لَآخَرَ لِيَسِيعَهُ لَهُ [ق / ٢٥٠] مَعَ علْمِ الْوَكِيلِ بِالْغَصْبِ وَالْحَيلِ بِالْغَصْبِ وَالْعَاصِبِ ثَمَنَهُ هَلُ يُلْزَمُهُ بِذَلِكَ شَيْءٌ : أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَصِيرُ الْوَكِيلِ بِالْوَكِيلِ الْوَكِيلِ الْوَلِيلُ وَمُ الْوَكِيلِ الْوَكِيلِ الْوَلَالِ الْوَلِيلُ وَالْوَلَا الْوَكِيلِ الْوَلِيلِ الْعَلَالَ مَالِكَ الْوَلِيلُ الْعَصْبِ وَالْمُولِيلُ الْوَلِيلِ الْوَلَيلُ وَالْوَلِ الْوَلِيلِ الْوَلِيلُ الْوَلَعْمِ الْوَلِيلُ الْوَلِيلُولُ الْوَلَولِ الْوَلِيلُ الْوَلِيلُولُ الْوَلِيلِ الْوَلِيلُ الْوَلِيلُ الْوَلِيلُ الْوَلِيلُ الْوَلِيلُ الْوَلَولِ الْوَلِيلُ الْوَلِيلُ الْوَلِيلِ الْوَلِيلُولُ الْولِيلِيلُ الْوَلِيلُ الْولَالْمُولِ الْولَولِ الْولَولُولُ الْولَالْمِيلُ الْولَولُ الْولَالْمُولُولُ الْولَولِ الْولِيلُولُ الْولَالَ الْولَالْمُولُ الْولَولُ الْولَولُ الْولِولُ الْولَمُ الْولَولُ الْعَالَ الْولَولُولُ الْولَولُ الْولَولُ الْولَولُ الْولَولُ الْولِ

⁽١) قدر كلمة لم أتبينهما بالأصل .

⁽٢) التاج والإكليل (٥ / ٢٩١) .

⁽٣) جامع الأمهات (ص / ٤١٣).

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٦ / ١٤٦).

⁽٦) في (مخ) : بأن .

وَالْغَـاصِبُ غَرِيمَيْنِ لِـرَبِّ الْمَغْـصُوبِ وَلَـهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَيِّهـمَـا شَاءَ ، أَوْ يَبْـدَأُ بِالْغَاصِبِ إِنْ كَانَ مَوْسِرًا وَإِلاَّ فَالْوَكِيلُ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: الْحَمْدُ لِلهِ، حَيْثُ عَلَمَ الْوَكِيلُ بِالْغَصْبِ فَهُوَ وَالْغَاصِبُ سَوَاءٌ فَلِرَبِّ الشَّيْءَ الْمَغْصُوبِ الرَّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ. اه. .

وَيُصَدَّقُ الْأَجِيرُ فِي إِعْطَائِه وَدَفْعِه للْجَذْعَة لصَاحِبِ مَكْسِه إِذْ هِيَ مِنْ نَفْسِ الْبِضَاعَة ، وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه فِيهَا لِلْمَشْتَرِي ؛ فَفِي « اَلْمَعْيَارَ » : وَلَوْ أَنَّ رَجُلاً الْبِضَاعَة ، وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه فِيهَا لِلْمَشْتَرِي ؛ فَفِي « اَلْمَعْيَارَ » : وَلَوْ أَنَّ رَجُلاً اسْتَوْدَعَ رَجُلاً وَدِيعَةً مَتَاعًا أَوْ رَقِيقًا فَادَّعَى أَنَّ عَادِيا عَدَى عَلَيْه وَأَعْرَمَه عَلَى ذَلِكَ الْمَتَاعِ غُرْمًا وَلاَ يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلاَّ بِقَوْله .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ عَلَمَ ذَلكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلاَ شَيْءَ مِنْ ذَلكَ الْمَغْرَمِ على رَبِّ الْوَدِيعَة؛ لأَنَّهَا مَظْلَمَةٌ عَلَى الْمُسْتُودِع وَقَعَتْ إِنْ كَانَ أَغْرَمَهَا مِنْ مَال نَفْسِه إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَا أَخَذَ مِنْهُ الْعَادِيِّ عَلَيْه مِنْ الْوَدِيعَة نَفْسِها ، فَهَاهُنَا تَكُونُ الْمَظْلَمَةُ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة ، وَيَكُونُ قَوْلُ الْمُسْتَودَع مَقْبُولاً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فِي ذَلكَ . اه. .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدَ أَخِرُ الْكَلاَمِ ، وَهَذَا حَيْثُ رَجَعَ الْمَالِكُ عَلَى الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ وَأَغْرَمَهُ قَيَمَةَ الْأَبْعِرَة ، وَأَمَّا إِن اخْتَارَ الرَّجُوعَ عَلَى الأَجِيرِ فَإِنَّهُ يَغْرَمُ لَهُ جَمِيعُ الْأَبْعِرَةِ مِنْ الْجَذْعَة وَغَيْرِهَا ، وإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْواهُ فِي شَأْنَ الْجَذْعَة ؛ لَتَعَلَّقَهَا بِضَمَانِهُ مِنْ يَوْمِ اسْتِيلاَئِه عَلَيْهَا . اه. . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَتَمَهَّدَ فَاعْلَمْ أَيْضًا بَأَنَّهُ لِا أَجْرَةً لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ وَإِنْ قَبَضَهَا نُزِعَتْ مِنْهُ وتَصَدَّقَ بِهَا لَإَجَارَتِه نَفْسه فِي حَظْم ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلاَ حَظْرَ) (وتَصَدَّقَ بِهَا بِالْكُرَاء) . اه. . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٨) [٣] سَوَّالٌ: عَن رَجُل مَاتَ وَتَرَكَ مِنْ الْمَال مَا لاَ يَفِي بِمَا عَلَيْهِ مِنْ الدُّيُّونِ وَجَاءَ بَعْضُ الْغُرَمَاءِ قَبْلَ تَقْويِمِ الْمَتْرُوكِ وَمُحَاصَتِهِ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲٤٦) .

وَغَصَبَ عَبْدًا مِنْهُ ، وَقَطَعَ الْعَبْدُ أَذُنَ فَرَس لشَخْص آخَرَ مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ؟

جَـوَابُهُ: إِنَّ الْعَبْدَ لِلْغَرَمَاءِ لإِحَاطَةِ دُيُّونِهِمْ بِمَـتْرُوكِ الْهَالِكِ ، وَحَينَئَذَ فَالْحُكْمُ في الْعَبْدِ مَـا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ مَسْبُوكَا بِكَلَامٍ شَارِحِهِ الْقَلَـشَانِيِّ وَنَصَّةُ : (وَلَوْ تَعَلَّقَ أَرْشٌ بِرَقَبَةِ) (١) الْعَبْدُ؛ لَكُونْه جنَي جنَابَهً .

وَقَالَ أَشْهَبُ : إِنَّ السَّيِّدَ يَرْجِعُ عَلَى الْغَاصِبِ بِالْأَقَلِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ جِنَايَتِهِ سَوَاءً أَسْلَمَهُ أَوْ فَدَاهُ .

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : قَالَ أَشْهَبُ : (يَسَلِّمُهُ السَّيِّدُ أَوْ يَفْدِيهُ أَوْلاً ثُمَّ يَرْجِعُ بِالْأَقَلِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ جِنَايَتِهِ) (١) قَالَ شَارِحُهُ الزنمُورِيُّ فِي تَقْرِيرِهِ

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤١١).

⁽٢) البيان والتحضيل (١١ / ٢٤٨ _ ٢٤٩) .

⁽٣) جامع البيان (١١ / ٢٦٧ _ ٢٦٨) .

⁽٤) جامع الأمهات (ص/ ٤١١).

لِكَلاَمِهِ : وَأَمَّا أَشْهَبُ فَقَالَ: يُسَلِّمُ الْغَاصِبِ الْعَبْدَ إِلَى سَيِّدَهِ فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ حينَئَذَ بَيْنَ أَنَّ يُسَلِّمُهُ السَّيِّدُ أَوْ فَدَاهُ مِنْ جِنَايِتِهِ فَإِنَّا أَسْلَمَهُ السَّيِّدُ أَوْ فَدَاهُ مِنْ جِنَايِتِهِ فَإِنَّا يَرْجِعُ عَلَى الْغَاصِبِ بِالْأَقَلِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ أَرْشِ الْجِنَايَةِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ أَشْهَبَ وَحَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ شَاسِ وَغَيْرُهُ . اه . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْمُرَادُ بِالسَّيِّدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْغُرَمَاءُ ، وَالْمُرَادُ بِالْغَاصِبِ فِيهَا الْغَرِيمُ الَّذِي غَصَبَ الْعَبْدَ قَبْلَ تَغْرِيمِ الْمُقِرِ وَمَحَاصَّتَهُ بَيْنَ الْغَرَمَاءِ ؛ إِذْ لاَ يَجُوزُ فِعْلُهُ ذَلِكَ ، وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ كَمَا لاَ يَخْفَي . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٩) [٤] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل يَطْلُبُ أَخَرَ بِحَقِّه إِبِلاً وَوَكَلَّهُ [ق / ٢٥١] أَنْ يُعَيِّنَهَا وَيُنْزِلهَا عَنْ ذَمَّته فَفَعَلَ ذُلكَ ، فَلَمَّا عَقَلَهَا يُرِيدُ إِرْسَالَهَا لرَبِّهَا أَتَى رَجُلٌ فَحَلَّ عَقَالَهَا وَرَدَّهَا إِلَى الْإِبلِ الْمَأْخُودَة مِنْهَا كَانَتْ وَديعَةً لدَعْوى فَاسدَة يَدَّعِي بِهَا عَلَى صَاحِبِهَا الْأُوَّلُ وَضَلَّتْ ، فَهَلَ هَذَا الرَّجُلُ ضَامِنٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى يَدَّعِي بِهَا عَلَى صَاحِبِهَا الْأُوَّلُ وَضَلَّتْ ، فَهَلَ هَذَا الرَّجُلُ ضَامَنٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ ضَامَنٌ لَهَا فَهَلْ يَسَعُطُ عَنْهُ إِنْ قَالَ لِمَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ بَعْدَ أَيَّامٍ : أَرْسِلْهَا إِلَى رَبِّهَا أَوْ لاَ يَسْقُطُ عَنْهُ ضَمَانُهَا بِلَى رَبِّهَا أَوْ لاَ يَسْقُطُ عَنْهُ ضَمَانُهَا بِلَكَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي « نَوازِلهِ » : وَسَئِلَ عَمَّنْ غَصَبَ أَمَةً مَثَلاً أَوْ غَيْرِ مَنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَهُ غَيْرِهَا وَقَالَ لِلْمَغْصُوبَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْكَ الشَّيْءَ الْمَغْصُوبَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَهُ إليه وَأَبِقَ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ مَثَلاً قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى يَدِ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهَا لاَ تَخْرُجُ مِنْ ضَمَانِهِ حَتَّى تَصِلَ إِلَى يَدِ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ. اهـ.

إِذَا عَلَمْتَ هَٰذَا عَلِمْتَ ضَمَانَهُ الْبَكَرَةَ؛لِعَدَمِ وُصُولِهَا إِلَى يَدِ الْمَغْصُوبَةِ مِنْهُ.اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

 جَـواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْولَدِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ (مخ) فِي «كَبِيرِه » (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَحُـرِ بَاعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) وَلَفْظُهُ : وُجَدَ عَنْدَ مَا نَصَّهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ أَيْ : وَلَمْ تُعَلِّمْ مَوْتَهُ مِنْ حَياتِهِ ، أَمَّا لَوْ عَلِمَ مَوْتَهُ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْه . اهد .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لاَ ضَمَانَ عَلَى الْغَاصِبِ فِي وَلَدِ الْأُمَةِ الْمَغْصُوبَةِ الَّذِي وَلَدَ الْأُمَةِ الْمَخْصُوبَةِ الَّذِي وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَمَاتَ بِأَمْرٍ مِنْ اللهِ تَعَالَى وَهُو مَذْهَبُهُ فِي ﴿ الْمُدَوَّنَةِ ﴾ . انْظُرْ ابْنَ اللهِ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤١) [7] سُؤَالٌ: عَمَّنْ غَصَبَ دَابَّةً وَأَبْضَعَهَا مَعَ رَجُلِ لَيَبِيعَهَا لَهُ بِبَلَدِهُ وَأَعْلَمَهُ بِغَصْبِهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْسَلَ لَهُ أَحَدًا يُطَالِبُهُ بِدَيْنِ لِيَدْفَعَهَا لَهُ إِنْ لَمْ تَبَعْ ، وَأَعْلَمَهُ بِغَصْبِهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْسَلَ لَهُ أَحَدًا يُطَالِبُهُ بِدَيْنِ لِيَدْفَعَهَا لَهُ إِنْ لَمْ تَبَعْ ، وَأَعْمَنَ اللَّهُ مِنْ يَعْدَ ذَلِكَ أَوْ ثَمَنهَا إِنْ بِيعَتْ فِي الْقَضَاءِ فَوجَدَهُ بِاعَها وَدَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ فَدَفَعَ لَهُ دَابَّةً مِثْلَهَا ، فَهَلْ السَّتَحَقَّت الدَّابَةُ مِنْ يَد الْمُشْتَرِي لَهَا وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ فَدَفَعَ لَهُ دَابَّةً مِثْلَهَا ، فَهَلْ لِلْبَائِعِ الرَّجُوعِ عَلَى الْعَاصِبِ أَوْ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ أَوْ كَيْفَ الْحَكُمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَالِمٍ بِأَنَّ الْبَائِعَ وَكِيلٌ أَوْ يَكُونَ عَالَمًا بِالتَّوْكِيلِ ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ وَجَبَ لِلْمُشَتَرِي الرُّجُوعُ عَلَيْهِ، لِمُطَالَبَتِهِ بِعُهْدَةِ الْمَبَيِعُ مِنْ عَيْبِ أَوْ استِحْقَاقِ كُمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلَهِ: (وَبِالْعُهْدَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (٢) . اه. .

ثُمَّ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمبضعِ الْغَاصِبِ بِمَا غَرَمَهُ عَنْهُ ، وَإِنْ عَلَمَ أَنَّ الْبَائِعَ وَكِيلٌ فَلاَ رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عُهْدَةَ الْمَبِيعَ عَلَى الْمبضعِ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ الْمُتَقَدِّمُ ، وَلَقَدْ عَلَمْ تُمْ أَنَّ الْبَائِعَ قَدْ أَدَّى إِلَى الْمُشْتَرِي مَا وَجَبَ لَهُ عَلَى الْمبضعِ فَوَجَبَ لَهُ حِينَذِ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِمثْلِ مَا أَدَّى ؛ لِقَوْلِ « الْمُدُونَّةَ] »: عَلَى الْمبضعِ فَوَجَبَ لَهُ حِينَذِ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِمثْلِ مَا أَدَّى ؛ لِقَوْلِ « الْمُدُونَّةَ] »: قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَدَّى عَنْ رَجُلٍ حَقًا لَزِمَهُ بِغَيْرٍ أَمْرِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ . اهـ .

⁽١) انظر : « حاشية الخرشي » (٦ / ١٤٣) و « مواهب الجليل » (٥ / ٢٨٨) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَأَدَائِهِ رِفْقًا لاَ عَنَتًا) (١) . اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٢) [٧] سُؤَالٌ عَمَّا يَأْخُذُهُ الْمَغَافِرَةُ مِنْ الزَّوايَا فِي أَغْفَارِهمْ وَحُرْمَتِهِمْ هَلْ يَأْخُذُهُ رَبَّهُ إِنْ وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلاً مِنْ الْمُشَتَرِي لَهُ مِنْ عِنْدِهِمْ أَوْ اَلْمَوْهُوبَ لَهُ مَنْ عَنْدِهِمْ أَوْ اَلْمَوْهُوبَ لَهُ مَخَانًا أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّ لَهُ أَخْذَهُ مِنْ الْيِدَ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْ مُشْتَر وَهُو مَوْهُوبٌ لَهُ مَجَانًا أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّ لَهُ أَخْذَهُ مِنْ الْيِدَ الَّتِي هُو بِهَا مِنْ مُشْتَر وَهُو مَوْهُوبٌ لَهُ فَهَلْ يَأْخُذُهُ إِنْ فَهَلْ يَأْخُذُهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَدُّ لاَ يُجَاوِزُهُ الظَّالِمُ أَمْ لاَ _ أَوْ لاَ يَأْخُذُهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَدُّ لاَ يُجَاوِزُهُ الظَّالِمُ أَمْ لاَ _ أَوْ لاَ يَأْخُذُهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَدُّ لاَ يُجَاوِزُهُ الظَّالِمُ أَمْ لاَ يَأْفُدُهُ إِنْ

جَوابُهُ: أَنَّ الَّذِي تَعْصَى الزَّوايَا وَمَنْ أَلْحِقَ بِهِمْ فِي الْمَدَارَاتِ مِنْ غَفْرٍ وَحُرْمَةً وَمُوجِبَةً فَلَرِبِّهِ أَخْذُهُ مَجَانًا مَتَى وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجُ عَنْ مُلْكُه بِنَاقِلً شَرْعِيً ، فَإِنَّ وَجَدَهُ بِيَدِ مُشْتَرِيهِ فَلَهُ أَخَذُهُ مِنْهُ وَلَهُ إِمْضَاءُ بَيْعِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُهِ : (وَلَرَبِّهِ إِمْضَاءُ بَيْعِهِ) (٢) . قَالَ (مَح) (٣) : قَوْلُهُ : (وَلَرَبِّه إِمْضَاءُ بَيْعِه) (٢) . قَالَ (مَح) (٣) : قَوْلُهُ : (وَلَرَبِّه إِلَّشَمَنِ عَلَى الْغَاصِبِ إِنْ قَبَضَهُ مِنْ الْمُشْتَرِي وَكَانَ مَلِيا وَإِلاَّ رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي . اهـ .

وَكَذَالِكَ لَهُ أَخْذُهُ مِنْ بَابَ الْأَحْرَوِيَّةِ إِذَا وَجَدَهُ بِيَدِ مَوْهُوبٍ لَهُ .

قَالَ النَّفْرَاوِيُّ (٤) عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَة » : (وَيُؤْخَذُ مِنْ تُجّارِ الْحَرْبِيِينَ الْعُشْرِ) (٥) مَا نَصَّهُ : وأَمَّا الْمُسْلِمُونَ فَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ أَخْذِ شَيْء منْهُمْ ؛ لِخَبَرِ : « إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَي وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَشُورٌ » (٦) ؛ فَمَا يُؤْخَذُ فِي زَمَنِنَا مِنْهُمْ عِنْدَ قَوَافِلَ مِنْ اللِّبَاسِ أَوْ الْقُمَاشِ فَهُو عَشُورٌ » (٦) ؛ فَمَا يُؤْخَذُ فِي زَمَنِنَا مِنْهُمْ عِنْدَ قَوَافِلَ مِنْ اللِّبَاسِ أَوْ الْقُمَاشِ فَهُو

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۳۰) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦ / ١٤٦).

⁽٤) الفواكه الدواني (١/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

⁽٥) الرسالة (ص / ١٦٨) .

⁽٦) أخرجه أبو داود (٣٠٤٦) مرفوعاً بسند ضعيف لاضطراب وقع فيه .

مِنْ الْمُنْكَرَاتِ الْمُجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَ اسْتَحْلاَلِ الْأَخْذِ فَهُو كُفْرٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعَ اعْتَرَافِ [ق / ٢٥٢] بِحُرْمَتِهِ فَهُوَ عِصْيَانٌ يَسْتَحِقُ ٱخِذُهُ التَّعْزِير بعْدَ الرَّجُوع بِعَيْنِهِ أَوْ مِثْلُه أَوْ قيمَته كَالْغَاصِب . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ .

نَعَمْ قَدْ يَجُوزُ لَهُمْ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنْ الزَّوَايَا عَلَى سَبِيلِ الْغَفْرِ وَذَلكَ بِأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمُ مَالاً مِنْ الْمُسَافِرِينَ عَلَى أَنْ يَحْرِزَهُمْ بِشَجَاعَتِه وَقُوَّتِه مِنْ مَوَاضِعِ الْخُوفِ ، وكَانَ هُنَالكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلكَ غَيْرُهُ فَهَذَا يَجُوزُ اشْتَرَاؤُهُ وَقَبُولُهُ مَوَاضِعِ الْخُوفِ ، وكَانَ هُنَالكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلكَ غَيْرُهُ فَهَذَا يَجُوزُ اشْتَرَاؤُهُ وَقَبُولُهُ هِبَةً وَصَدَقَةً ، وَلَيْسِ لِرَبِّهِ أَنْ يَأْخُذَهُ إِنْ وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؛ فَفِي « نَوَازِل عج » : وَسَئِلَ عَمَّا يَأْخُذُهُ الرَّجُلُ عَلَى سَبِيلِ الْغَفْرِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَمْدِ لَلّه : رأَيْتُ وَسَئِلَ عَمَّا يَأْخُذُهُ الرَّجُلُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِجَاهِهِ لَمْ يَجُزُ وَإِنْ كَانَ بِشَجَاعَتِهِ وَقُوَّتِهِ جَازَ ، وأَفْتَى شَيْخُنَا ابْنُ عَرَفَةَ بِالْجَوازِ ؛ لأَنَّهُ رَأَى أَنَّ مَشْيَهُ مَعَهُمْ وَانْقِطَاعِهِ وَتُوكَةً بَالْجَوازِ ؛ لأَنَّهُ رَأَى أَنَّ مَشْيَهُ مَعَهُمْ وَانْقِطَاعِهِ عَنْ أَسِبَابِه وَاشْتَغَالِه وَتَرْكِه لَهَا لَيْسَ بِواجِبِ عَلَيْه .

وَقَالَ الْجِزِولِّي : مَا يَأْخُذُهُ ذُو الْجَاهِ مِنْ الْمُسَافِرِينَ عَلَى أَنْ يُخْرِجَهُمْ مِنْ مَوَاضِعِ الْخَوْفِ فِي السَّفَرِ إِلَى مَوْضِعِ الْأَمْنِ فَذَلِكَ مِنْ ثَمَنِ الْجَاهِ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الشُّجَاعُ يَأْخُذُ مِنْ الْمُسَافِرِينَ مَالاً عَلَى أَنْ يُخْرِجَهُمْ مِنْ مَوْضِعِ الْخَوفِ فَالظَّاهِرُ الشُّجَاعُ يَأْخُذُ مِنْ الْمُسْافِرِينَ مَالاً عَلَى أَنْ يُخْرِجَهُمْ مِنْ مَوْضِعِ الْخَوفِ فَالظَّاهِرُ الشُّجَاعُ يَأْخُذُ مَنْ الْمُسْفِى مَعَهُمْ . اه كَلاَمُهُ بِلَفْظَه ، وَسَئِلَ الزَّوَاوِيُّ أَنَّهُ مُبَاحٌ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ مَعَهُمْ . اه كَلاَمُهُ بِلَفْظَه ، وَسَئِلَ الزَّوَاوِيُ عَنْ رَجُلِ يَأْتُونَ إِلَيْهِ أَهْلُ قَافِلَة يَقُولُونَ لَهُ : امْشِ مَعَنَا إِلَى الْمَوْضِعِ الْفُلاَنِيِّ عَنْ رَجُلِ يَأْتُونَ إِلَيْهِ أَهْلُ الظَّلَّمِ ، وَلَكَ عِنْدَنَا عَدَدٌ مِنْ الدَّرَاهِمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَـوْلِهِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَـدٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَـيْرُهُ وَجَبَ عَلَيْـهِ أَنْ يَمْضِيَ مَعَهُمْ وَحَرُمَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَالِكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا يَتَفَقُونَ عَلَيْهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٣) [٨] سُؤَالٌ : عَمَّنِ اغْتَصَبَ دَابَّةً وَدَفَعَهَا لِرَجُلِ يَبِيعُهَا لَهُ وَالرَّجُلُ

غَيْرَ عَالِمٍ بِالْغَصْبِ وَبَاعَهَا وَدَفَعَ الثَّمَنَ لِلْغَاصِبِ هَلْ لِرَبِّهَا الرُّجُوعُ عَلَيْهِ أَوْ لاَ ؟

جَوْابُهُ: أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لربِّها عَلَى الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ؛ لَعَدَمِ علْمه بِالْغَصْبُ وَالْضَّمَان مَنُوطٌ بِالْعَلْمِ ؛ فَفِي « نَوَازَل عج » : وَسَئِلَ عَمَّنْ اغْتَصَبَ مَتَاعَ إِنْسَانَ وَدَفَعَهُ لِرَجُلِ آخَرَ لِيَبِيعَهُ لَهُ مَعَ عِلْمِ الْوَكِيلِ أَنَّهُ غَاصِبٌ فَبَاعَهُ وَأَحْضَرَ لِلْغَاصِبُ ثَمَنَهُ ، هَلْ يَلْزَمُ الْوَكِيلَ شَيْءٌ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَصِيرُ الْوَكِيلُ وَالْغَاصِبُ غَرِيَمْنِ لِرَبَّ ثَمَنَهُ ، هَلْ يَلْزَمُ الْوَكِيلَ شَيْءٌ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَصِيرُ الْوَكِيلُ وَالْغَاصِبُ غَرِيمَيْنِ لِرَبَّ الْمَغْصُوبِ وَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ أَوْ يَبْدَأُ بِالْغَاصِبِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلاَّ فَالُوكِيلُ ؟

فَأَجَابُ بِقَوْلِه : بَعْدَ الْحَمْدِ لِله : حَيْثُ عَلَمَ الْوَكِيلُ بِالْغَصْبِ فَهُوَ وَالْغَاصِبُ سَوَاءٌ فَلَرَبِّ الْمَعْصُوبِ الرُّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ . اه كَلاَمُهُ ، وَمَفْهُ ومُهَ أَنَّ الْوَكِيلَ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَالَمِ بِالْغَصْبِ فَلاَ رُجُوعَ لِرَبِّ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى الْغَاصِبِ وَحْدَهُ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٤) [٩] سُوَّالٌ : عَمَّنْ غَصَبَ بَعِيرًا مِنْ رَجُلِ بِقَصْد التَّمَلُّك مِنْ جَهَة مَلاَحِف بِيضٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُطَالِبَ رَبَّ الْبَعِيرِ بَهِنَّ ؛ لكَوْنِه أَخَذَ أَبْعَرةً لَهُ ضُوَالُّ فَهَلَّ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ حَتَّى مِنْ السَّمَاوِيِّ أَمْ لاَ ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي غَلَّتِهِ ؟ وَهَلْ لَهُ أُجْرَةٌ فِي أَخْذِه الأَبْعرَة أَمْ لاَ ؟

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٢٨) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦ / ١٣٠ ـ ١٣١) .

⁽٣) سقط من الأصل.

يَضْمَنُ قِيمَتَهُ [حَيْثُ حَصَلَ الْفَوْتُ] (١) يوم الْاسْتِيلاَءِ لاَ يَوْمَ حُصُولِ الْمُفُوِّتُ . اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَيْضًا : (كَأَنْ مَاتَ) _ أَيْ : الشَّيْءُ الْمَغْصُوبُ _ (عِنْدَ الْغَاصِبِ فَإِنَّهُ يَضِمُنُهُ) _ أَيْ الْغَاصِبُ _ حَتَّى منْ السَّمَاوِيِّ . انْظُرْ (مخ) .

وَفِي (ق) (٢) عَنْ « الْمُدُوَّنَةِ » : مَا مَاتَ مِنْ الْحَيَوَانِ [أَوْ] (٣) انْهَدَمَ مِنْ [الرِّبَاعِ] (٤) بيك غَاصِبِهِ بِقُرْبِ الْغَصْبِ أَوْ بِغَيْرِ قُرْبِهِ بِغَيْرِ سَبَبِ الْغَاصِبِ، فَإَنَّهُ يَضْمَنُ قَيمَتَهُ يَوْمَ الْغَصْبَ . اه .

وأَمَّا إِنْ لَمْ يَمُتِ الْبَعِيرُ ، وَلَكِنْ نَقَصَ فِي ذَاتِه عَنْدَ الْغَاصِبِ ، فَإِنْ كَانَ بِسَمَاوِيٍ فَرَبُّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخُذِه نَاقِصًا وَلاَ شَيْءَ لَهُ عَلَى الْغَاصِبِ عَلَيْهَ فَرَبُّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذ قيمتَهُ مَنْ الْغَاصِبِ عَلَيْهَ فَرَبُّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذ قيمته منه يُومُ الْغَصْبِ وَفِي أَخْذ شَيْهِ مَعَ أَرْشِ النَّقْصِ ، وَإِنْ نَقَصَ بِجِنَايَة أَجْنَبِي عَلَيْهَ ، فَرَبُّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَضْمِينَ الْغَاصِبِ الْقيمة يَوْمَ الْغَصْبِ ، وَيَتْبَعُ الْجَانِي عَلَيْهَ ، فَرَبُّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَضْمِينَ الْغَاصِبِ الْقيمة يَوْمَ الْغَصْبِ ، وَيَتْبَعُ الْجَانِي بَأْرْشِ الْجَانِي بَأْرْشِ الْجَانِي بَأْرْشِ الْجَانِي بَأْرْشِ الْجَانِي بَأُرْشِ الْجَانِي بَأُرْشِ الْجَانِي بَأُرْشِ الْجَانِي بَأُرْشِ الْجَانِي بَأْرْشِ الْجَنَايَة ، وَلَيْسَ الْغَاصِبَ بِأَرْشِ الْجَنايَة ، وَإِنْ تَعَيْبَتْ ، وَإِنْ قَلْ كَكَسْرِ نَهْدَيْهَا أَوْ جَنِي هُو أَوْ أَجْنَبِي الْمَسْهُورِ كَمَا يُشِيرُ الشَّيْخُ حَلِيلٌ بِقَوْله : (وَعَلَقُ مُسَتَعْمَلُ) (٥) قَالَ خَيْرَ فِيه . اهد . وَإِنْ الشَّعْمَلُ الْبَعِيرَ ضَمَنَ عَلَتَهُ أَيْضًا عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا يُشِيرُ خَيْرَ فِيه . اهد . وَإِنْ الشَّعْمَلُ الْبَعِيرَ ضَمَنَ عَلَتَهُ أَيْضًا عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا يُشِيرُ الْفَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَولُهُ عَلَيلُ عَلَى الْفَسَّمُ مَلُ الْقَعْمِلُ) (٥) يَضَمَنُ غَلَّة مَا [اسْتَعْمَلُ) (٥) قَالَ (حَ) اللَّهُ مَا الْمَشْهُورُ [أَنَّ الْغَاصِبَ] (اللَّهُ مَا الْمَسْمُورُ عَلَيْهُ مَا الْمَسْمُورُ الْمَالِ الْعَلْمَامُ الْمُعْمَلُهُ] (٨)

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) التاج والإكليل (٥ / ٢٧٥) .

⁽٣) في الأصل : و .

⁽٤) في (ق): الربع.

⁽٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٩) .

⁽٦) مواهب الجليل (٥ / ٢٨١ _ ٢٨٢) .

⁽٧) في (ح) : أنه .

⁽٨) في (ح) : استعمل .

مِنْ رَبَاعِ وَحَيَوان ، وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : صَرَّحَ الْمَازِرِيُّ وَصَاحِبُ « الْمُغْنِي » وَغَيْرُهُمَا بِتَشْهِيرِهِ ، وَشَهَّرَهَ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ : هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ الْمُتَأْخِرِينَ . اه. . وَإَنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ الْبَعِيرَ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه في غَلَّته .

قَـالَ (مخ) (١): وَمَفْهُومُ (مُسْتَعْمِلٍ) أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْـتَعْمِلْ فَلاَ يَضْمَنُ شَيْئًا كَالدَّارِ يَغْلِقُهَا وَالدَّابَةُ يَحْبِسُهَا وَالْأَرْضِ يُبَوِّرَهَا وَالْعَبْدُ لاَ يَسْتَخْدُمُهُ . اهـ .

وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ نَقْصٌ فِي الْبَعِيرِ أَخَذَهُ صَاحِبُهُ وَلاَ شَيْءَ لَهُ عَلَى الْغَاصِبِ الْمَذْكُورِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَلاَ أُجْرَةً لغَاصِبِ الْبَعِيرِ عَلَى رَبِّه فِي أَخْذِه لِلْأَبْعِرَةَ الْمَذْكُورَةِ ؛ لقَوْل ابْنِ الْحَاجِبِ : وَلَوْ وَجَدَ ضَالاً أَوْ أَبِقَا مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ فَلاَ أُجْرَةً لَهُ عَلَى أَخْذِهِ وَلاَ عَلَى دَلاَتَه لِوجُوبِه عَلَيْهِ .

وَفِي « نَوَازِلِ عج » : وَسُئِلَ عَنْ الدَّابَّةِ تَضِيعُ وَيَأْخُذُهَا الرَّجُلُ عِنْدَهَ حَتَّى يَأْتِي مَنْ يَعْرِفُهَا وَيَطْلُبُ دَرَاهِمَ يُقَالَ لَهَا : الْحَلاَوةُ ، فِي نَظِيرِ حَبْسِهَا عِنْدَهُ لِصَاحِبِهَا فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَذِهِ الدَّرَاهِمِ ؟ وَيُجْبَرُ رَبُّ الدَّابَّةِ عَلَى ذَلِكَ أَمَّ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لاَ يَجُوزُ لِمَنْ وَجَدَ دَابَّةً ضَالْةً وَأَخَذَهَا عِنْدَهُ أَنْ يَطْلُبَ دَرَاهِمَ مِنْ رَبِّهَا في نَظير ذَلكَ . اهـ . بلَفْظه .

نَعَمْ لَهُ أَجْرَةُ رَعْيِهَا وَسَقْيِها إِنْ أَخَذَهَا لِمَالِكَهَا ، وَيُراعَى فِي ذَلِكَ - أَيْ : فِي قَدْره - الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ . وَأَمَّا إِنْ أَخَذَهَا بِنَيَةِ التَّمَلُّكِ فَلاَ شَيْءَ لَهُ ، وَيَعْرَفُ ذَلِكَ بِإِخْفَائِهَا عَنْ الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ . وَأَمَّا عِنْ أَخُدُها بِنَيةِ التَّمَلُّكُ فَلاَ شَيْءَ لَهُ ، وَيَعْرَفُ ذَلِكَ بإِخْفَائِها عَنْ صَاحِبِها وَتَشْديدُ الْخُصُومَةِ دُونَهَا وَتَعَصَّبُهُ مَعَ قَوْمِهِ عَلَى ذَلِكَ ، وأَمَّا عُرْفُ أَهْلِ بَادِيَة بِلاَدِنَا فِي أَخْذَهِمْ مِنْ رَبِّهَا إِنْ كَانَ حَضَرَيًا مَلْحَفَةً بَيْضَاءَ أَوْ أَزْيَدَ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ ، فَإِنَّهُ عَرْفُ فَاسِدٌ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصَ الْمُتَقَدِّمَ ، وَحِينَئِذَ فَهُو مِنْ أَكُلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ الْمُحَرَّمِ عَرْفُ أَعْلُ الْمُوالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ الْمُحَرَّمِ

⁽١) حاشية الخرشي (٦/ ١٣٧).

بِالْلَكْتَابِ وَالسُّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ ؛ فَأَمَّا الْكَتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلا تَعْتَدُوا ﴾ (١) ، ﴿ وَلا تَاكُلُوا ﴾ إلَى قَوْلُهُ يَعَالَى : ﴿ وَلا تَعْتَدُوا ﴾ (٢) ، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ۞ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا ﴾ (٣) ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَعِيدُ السَّدِيدُ لِمَنْ طَفَّفَ فِي الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ فَكَيْفَ بِمَنْ اقْتَطَعَ الْجَمِيعَ وَأَخَذَهُ ؟

وَالسَّنَّةُ: فَقُولُهُ عَلَيْ : « مَنْ اغْتَصَبَ شَبْرًا مِنْ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللهُ يَوْمَ الْقَيَامَة بِسَبِع أَرَضَينَ » (أَ) ، وَقَالَ فِي حجَّة الْوَدَاعَ : « أَلاَ إِنَّ دَمَاءَكُمْ وَأَمْوَالكُمْ وَأَوْلاَدَكُمُ وَأَوْلاَدَكُمُ وَأَوْلاَدَكُمُ وَأَوْلاَدَكُمُ وَأَوْلاَدَكُمُ وَأَوْلاَدَكُمُ عَنْ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّد : أَخْذُ الْأَمْوَال بِغَيْرِ رَضَا أَرْبَابِهَا وَبِغَيْرِ حَقِّ مُحَرَّمٌ بَالْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ وَالْإِجْمَاع .

ابْنُ بَشَيرِ : فَأَمَّا الْكَتَابُ : فَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلا تَعْتَدُوا ﴾ (٢) الآية ، وَقَالَ : ﴿ وَلا تَعْكُم اللَّهُ الْمُطَفِّفِينَ ﴾ (٨) الْآيَة فَإِذَا كَانَ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٧) وقال تعالَى : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (٨) الْآيَة فَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَعِيدُ الشَّديدُ لَمَنْ طَفَّفَ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ فَكَيْفَ بِمَنْ اقْتَطَعَ الْجَمِيعِ وَأَخَذَهُ. وَأَمَّا السَّنَّةُ : فَقُولُهُ عَلَيْهُ : ﴿ مَنْ غَصَبَ شَبْرًا مِنْ اللَّرْضِ طَوقَهُ اللهُ يَوْمَ الْقَيَامَة مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ ﴾ (٩) ، وقَالَ في حَجَّة الْوَدَاعَ : ﴿ أَلاَ إِنَّ دَمَاءَكُمْ وَأَمُوالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَة يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدَكُم هَذَا في شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُم هَذَا في شَهْرِكُمْ هَذَا فِي الْمَكِيلُ وَالْ عَلِيلُ : ﴿ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِيءٍ مُسُلِمٍ هَذَا مَنْ طَيْبُ نَقُس ﴾ (١١) ، وقَالَ عَلَيْ : ﴿ لَا يَحِلُ مَالُ امْرِيءٍ مُسُلِمٍ اللَّكُم فَي اللهُ اللَّهُ مَنْ طَيَبُ نَفْس ﴾ (١١) .

⁽١) سورة المائدة (٨٧) . (٢) سورة البقرة (١٨٨) .

⁽٣) سورة المطففين (١ ـ ٢) . (٤) تقدم .

⁽٥) أخرجه البخارى (١٦٥٢) من حديث ابن عـباس رضى الله عنهما ، وورد من حديث جابر الطويل .

⁽٦) سورة المائدة (۸۷) . . . (٧) سورة البقرة (۱۸۸) .

⁽٨) سورة المطففين (١) . (٩) تقدم .

⁽۱۱) أخرجـه الحاكم (۳۱۸) من حديـث ابن عباس رضى الله عنهـما بسند حـسن ،والحديث صحيح فإن له شواهد ومتابعات .

وأَمَّا الإجْمَاعُ: فَمَعْلُومٌ مِنْ دينِ الأُمَّة ضَرُورَةً أَنَّ أَخْذَ أَمُوالِ النَّاسِ وَاقْتَطَاعِهَا بِغَيْرِ حَقِّ حَرَامٌ ؛ فَمَنْ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ حَلاَلٌ فَهُو كَافِرٌ ؛ يُسْتَتَابُ ثَلاثًا وَإِنْ تَابَ وَإِلاَّ قَتِلَ . بغيْرِ حَقِّ حَرَامٌ ؛ فَمَنْ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ حَلاَلٌ فَهُو كَافِرٌ ؛ يُسْتَتَابُ ثَلاثًا وَإِنْ تَابَ وَإِلاَّ قَتِلَ . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَفِي مَيَّارَةً عَلَى ابْنِ عَاشَر نَاقِلاً عَنْ « الدِّيبَاجِ » لأَبْنِ فَرْحُون : أَنَّهُ يُوْخَذُ بِدَانِقَ فَضَّةً سِبْعُمَائَةِ صَلاَةٍ مَقْبُولَةٍ تُعْطَي لِلْخَصْم ، وَالدَّانِقُ سُدُسُ الدِّرْهَم . اهـ.

وَقَالَ سَحْنُونُ لَابْنه مُحَمَّد : تَرْكُ دَانقِ ممَّا حَرَّمَ اللهُ تَعَالَى أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حَجَّة يَتْبُعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ عَمُرَة مَبْرُورَة مُتَقَبَّلَة ، وَأَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللهِ بِزَادِهَا وَسلاَحِهَا ، وَمِنْ سَبْعِينَ أَلْفَ بَدَنَة يَهْديها إِلَى بَيْتِ الله الْعَتَيق ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَتْقِ سَبْعِينَ أَلْفَ بَدَنَة يَهْديها إِلَى بَيْتِ الله الْعَتَيق ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَتْقِ سَبْعِينَ أَلْفَ بَدَنَة يَهْديها إِلَى بَيْتِ الله الْعَتَيق ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَتْقِ سَبْعِينَ أَلْفَ بَدَنَة مِنْ وَلَدَ إِسْمَاعِيلً فَبَلَغَ كَلاَمُهُ هَذَا عَبْدَ الْجَبَّارِ بْنَ خَالِد فَقَالَ : نَعَمْ ، وَأَفْضَلُ مِنْ مِلْءً الأَرْضِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاء ذَهبَا وَفَضَّةً كُسِبَتْ وَأَنْفَقَتْ فِي سَبِيلِ اللهِ لا يُرَاد بِهَا إِلاَّ وَجُهُ الله عَزَّ وَجَلَّ . اه . . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

ُ (١٧٤٥) [١٠] سُؤَالٌ: عَنْ قَوْلِهِمِ: إِنَّ الْحَرَامَ لاَ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتَيْنِ بَلْ بِذِمَّةِ الْغَاصِبِ وَحُدَهُ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ؟

أَنّهُ سئيلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ فَأَجَابَ : الْقُولُ أَنَّ الْحَرَامَ لاَ يَتَعَلَّقُ بِذَمَّة بِذَمَّة الْغَاصِبِ صَحَيِحٌ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَرَامَ إِذَا فَاتَ وَتَعَلَّقَ بِذَمَّة الْغَاصِبِ لَمْ يَتَعَلَّقُ بِذَمَّة غَيْرِه إِذَا اشْتَرَاهُ وَلَا أَلْغَاصِبَ مَلِكَهُ بِالْفُواتِ . قَالَ أَبُو الْمَوَدَّة [ق / ٢٥٤] خَلِيلٌ : (وَمَلَكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرَمُ قَيمتَهُ إِنْ لَمْ يَمُوهُ) (١) أَيْ : حكم الشَّرْعُ _ بِهَا عَلَيْه بِالْفُواتِ وَإِنْ لَمْ يَغْرَمُهَا بِالْفَعْلَ ، وَعَلَى هَدُوا الْمَعْنَى قَوْلُ الْعَلَّمَة فِيما نَقَلَهُ سَيِّدِي (حم) في خاتمة كتَابِه الْمُسمَّى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ النَّعْمَة فِيما نَقَلَهُ سَيِّدِي (حم) في خاتمة كتَابِه الْمُسمَّى «جَلْبُ النَّعْمَة وَدَفْعُ النَّقْمَة فِي مُجَانَبَة الْولُلَّةِ الظَّلَمَة » : إِنَّ الْحَرَامَ إِذَا تَعَلَّقَ بِذِمَّة صَارَ مَا بِيدَ صَاحِبِهِ مَالاً مِنْ أَمُواله يُقَطَّعُ مَنْ سَرَقَهُ . اهـ .

ثُمَّ إِنْ اَلْمَغْصُوبَ إِذَا فَاتَ عِنْدَ الْغَاصِبِ وَاتَّفَى عَلَى فَواتِه أَوْ كَانَ الْقَوْلُ بِعَدَمِ الْفَواتِ ضَعِيفًا يُكْرَهُ لَنَا شِراَؤُهُ وَلاَ مَنْعَ ، وَالْكَرَاهَةُ فِي الثَّانِي أَشَدَّ مِنْهَا فِي الْأُوَّلِ، وَإِنْ كَانَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۳۰) .

لَلْقُولُ بِعَدَمِ الفُواْتِ . اهـ كَلامُ الشَّرِيْف. قُلْتُ : وَكَـذَلَكَ مَاْ كَاْنَ رَبَّهُ مُخَيِّراً فِي أَخْذِهَ لَا يَجُوْزَ شَرَاْؤَهُ . اهـ ، وَهَذِهِ القَاْعَدَةُ ذَكَرَهَا شَرَاْؤُهُ . اهـ ، وَهَذِهِ القَاْعَدَةُ ذَكَرَهَا شَرَاْؤُهُ . اهـ ، وَهَذِهِ القَاْعَدَةُ ذَكَرَهَا شِرَاْؤُهُ . اهـ ، وَهَذِهِ القَاعِدَةُ ذَكَرَهَا شِرَاؤُهُ . اهـ ، وَتَرَكَ الشَّرِيْفَ حِمَى اللهِ ذِكْرَ الوَجْهِ الأَخِيْرِ مِنْهَا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٦) [١١] سُوَّالٌ: عَنْ فَوَاْتِ الْمَعْصُوْبِ الَّذِيْ يَمْلكُ بِهِ كَمَاْ قَالَ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ: (وَمَلْكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَاْبَ أَوْ غَرِمَ قَيْمَتَهُ إِنْ لَمْ يَمُوه) (١) هَلْ هُوَ كَالْفُواْتَ فِيْ الْبَيْعِ الْفَاْسِدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْل : (بِتَغَيَّر سَوْقَ ...) (٢) الخَيْوَ أَوْ لَا يَكُوْنُ إِلاْ بِذَهَاْبِ العَيْنَ كَمَاْ هُوَ مُقْتَضَى ۚ قَوْلُ النَّاظِمِ فِيْ آخِرِ الأَبْيَاتِ الْخَيْوَ وَكُولُ النَّاظِمِ فَيْ آخِرِ الأَبْيَاتِ النَّيْ أَوْلُهَا : مُعَامَلَةُ الإِنْسَانِ مِنْ جُلِّ مَالِهِ حَرَامٌ ... إِلَى النَّاطَمِ فَيْ آفِر الْمُنْوَتُ النَّيْ فَوْتَ النَّيْ فَوْتُ اللَّهُ عَلَيْهِ بَقُولُ اللَّهُ عَرَامٌ ... إِلَى النَّاظِمِ فَيْ آخِرِ الأَبْيَاتِ النَّافِ مَنْ جُلِّ مَالِهِ حَرَامٌ ... إِلَى النَّافِ النَّافِ عَلَى : إِلَى النَّافِهِ عَلَى اللَّهُ الْمُوتُ الْمَوْتَ اللَّهُ الْمُوتُ الْمَالُولُ اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ عَلَى النَّوْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ الْمُعُولُ اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ عَلَى الْمُعَلَقُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ النَّالِمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤُلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلِقُولُ اللَّهُولُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّالِل

جَوَائِهُ : أَنَّ الفَوَاْتَ المَذْكُوْرَ يِكُوْنُ بِمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ بِقَوْلِهِ : (كَنْقُرَةٍ صِيْغَتْ وَطِيْنٍ لَبُنَ وَقَمْحٍ طُحِنَ وَبَدْرٍ زُرِعَ وَبَيْضٍ أَفْرَخَ وَعَصِيْرٍ تَخَمَّرَ) (٣). اهـ.

قُولُهُ : (وَقَمْحِ طُحِنَ) : أَيْ : وَدَقَيْقٌ عُجِنَ وَعَجِيْنٌ خُبِزَ فِيمَاْ يَظْهَرُ كَمَاْ فِي ثَوْلُهُ : (وَقَمْحِ طُحِنَ) : أَيْ الْحَاْجِبِ قَولَيْنِ فِيْ بَعْضِ هَذَهِ الْمَسَاثُلِ أَشَارَ إِلَىْ فِي بَعْضِ هَذَهِ الْمَسَاثُلِ أَشَارَ إِلَىْ فَيْ (عَبق) (أَن) ، وَقَلْ أَشْمَتُ فَمَثْلُهُ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : لَهُ أَخْذُهُ بِغَيْرِ غُرْمٍ ، وَقَالَ أَيْضَا : وَإِذَا رُرِعَ البَذْرُ أَوْ أَفْرَخَ البَيْضُ فَالْمَثْلُ ، وَقَالَ سَحْنُونُ : الفِرَاْخُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْحَضِ ، وَقَالَ أَيْضَا : وَلَوْ غَصَبَ نَقْرَةً فَصَاغَهَا ضَمِنَ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْحَضِ ، وَقَالَ أَيْضَا : وَلَوْ غَصَبَ نَقْرَةً فَصَاغَهَا ضَمِنَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۳۰).

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٧٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٢٩) .

⁽٤) شرح الزرقانی (٦/ ٢٥٥) .

⁽٥) جامع الأمهات (ص/ ٤١٠).

مِثْلِهَاْ، وَقَاْلَ ابْنُ المَاْجِشُوْنِ : لَهُ أَنْ يَأْخُلَ المَصُوْغَ مَجَّاْنَاً ؛ إِذْ لَيْسَ لِعِرَقِ ظَاْلِمٍ حَقُّ . اهـ .

وَيَكُوْنُ أَيْضاً بِنَقْلِ المثْلَـيِّ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِيْهِ كُلْفَةٌ كَـمَاْ يُشِيْـرُ إِلَىْ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ بِقَوْلِهِ : (وَصَبَرَ [لِوُجُوْدِهِ وَ](١) لِبَلدِهِ وَلَوْ صَاْحَبَهُ)(٢) .

(منح) (٣): لأنَّ نَقْلَهُ فَوْتٌ يُوْجِبُ غُرْمَ مِثْلَهِ عَلَيْهِ لاْ غُرْمَ عَيْنِهِ ، وَظَاْهِرُ هَذَا أَنَّ النَّقْلَ فَوْتٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيْهِ كُلْفَةٌ . اه. .

وَيَكُونُ أَيْضاً بِشَيِّ اللَّحْمِ لا بِالذَّبْحِ فَقَطْ ، كَمَاْ يُشِيْرُ إِلَىْ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاْجِبِ بِقَوْلِه (٥): وَإِذَاْ ذَبَحَ الشَّاةَ ضِمْنَ قِيْمَتَهَاْ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِذَاْ لَمْ يَشُوهَاْ فَلرَبّهاا أَخُذُهَا مَعَ أَرِشِها . اه. وَالْقَوْلُ الأَخِيْرُ هُوَ الْمَشْهُورُ كَمَا يُشيْرُ إِلَى ذَلكَ (مَخ) (٢) بِقَوْلِه : المَذْهَبُ أَنَّ الذَّبْحَ لِلشَّيْءَ المَعْصُوْبِ لَيْسَ بِمُفَيْتِ لَهُ ، وَلَربّه الخِيَارُ مَخ) أَنْ الذَّبْحَ لِلشَّيْءَ المَعْصُوْبِ لَيْسَ بِمُفَيْتِ لَهُ ، وَلَربّه الخِيَارُ مَخ) أَنْ الذَّبْحَ لِلشَّيْءَ المَعْصُوْبِ لَيْسَ بِمُفَيْتِ لَهُ ، وَلَربّه الخِيَارُ مَخَالُهُ الْمُتَّافِقُ عَلَيْهِ . اهـ . وَيَكُونُ مَذَبُو حَا عَنْ قَيْمَتِهِ حَيَّا ؛ ظَاْهِرُ كَلامِ ابْنَ رُشُدِ أَنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . اهـ . وَيكُونُ مُذَبُو حَا عَنْ قَيْمَتِهِ عَيْهِ . اهـ . وَيكُونُ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٢٩) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦/ ١٣٣) .

⁽٤) التاج والإكليل (٥/ ٢٨٠) .

⁽٥) جامع الأمهات (ص/٤١٨) .

⁽٦) حاشية الخرشي (٦/ ١٣٢) .

⁽٧) في (مخ) : نقصت .

أَيْضاً بِالْهَرِمِ ؛ لَقَـوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : وَمَنْ غَصَبَ شَأْبَةً فَهَـرَمَتْ عِنْدَهُ فَذَلِكَ فَوْتٌ يُوْجِبُ لِرَبِّهَا غْرْمَ قِيْمَتَهَا . اهـ .

وَيَكُوْنُ أَيْضاً بِخُرُوجِهِ مِنْ يَدِ الغَاْصِبِ بِمَوْتِ أَوْ إِبَاْقِ وَنَحْوِهِ كَمَا يُشْيْرُ إِلَىٰ ذَلِكَ اَبْنُ الحَاْجِبِ بِقَوْلُهِ (') : وَإِذَاْ حُكِمَ بِالْقَيْمَةِ مَلَكَةُ الغَاْصِبُ ، فَلَاْ رُجُوعَ لَهُ فِيْ مَثْلِ الآبِقِ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَمَلَكَهُ الْأَيْضَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَمَلَكَهُ إِنَ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَاْبَ أَوْ غَرْمَ قَيْمِتَهُ إِنْ لَمْ يَعْوِهِ) (') . قَوْلُهَ : ([أَوْ] (") غَرِمَ قَيْمَتَهُ إِنْ لَمْ يَعْوِهُ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَمَلَكَهُ شَرُو وَحِهُ أَنْ اللهَ يُغْوِمُهَا بِالْفَعْلِ كَمَا فِي شَرُو وَحِهُ أَنْ اللهَ وَأَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَغْوِمُهَا بِالْفَعْلِ كَمَا فِي شَرُو وَحِهُ أَنْ اللهَ وَاللهِ كَلْفَةٌ كَمَا يَشَيْرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبَهُ بِغَيْرِهِ) _ أَيْ : بِغَيْرِ مَحَلِهُ _ (فَلَهُ تَصْمَيْنُهُ) القَيْمَةَ (وَمَعَهُ أَخْذُهُ إِنْ لَمْ يَحْتَجُ لِكَبِيْرِ حَمْلٍ) وَلا يَكُونُ أَيْضًا بِتَغِيبِيهِ عِنْدَ الغَاصِبِ بِسَمَاوِيَّ أَوْ جَنَايَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بَقُولُهِ : (وَإِنْ قَلْ كَكُسِّرِ نَهَدَيْهَا أَوْ جَنَيْهِ مَنْ غَيْرِهِ كَمَا يُشَيْرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ قَلَ كَكَسِّرِ نَهَدَيْهَا أَوْ جَنَيْهِ مَنْ غَيْرِهِ كَمَا يُشَوْلُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (كَصَبَعْهِ فِيْ قَيْمَتُهُ وَيْ قَيْمَتُهُ وَلُهُ إِنْ قَلْ مُنْ عُيْرِهُ وَدَفْعِ قَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً لَمْ يَتَولَهَا أَنْ مَنْ يَولَهُمُ أَنْ يُولُهِ وَدَفْعِ قَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً لَمْ يَتَولَهَا أَنْ مَنْ يَولَعُمْ الْمَائِقُ فَيْ بِنَائِهِ فِي بِنَائِهِ فِي بُنَائِهِ فِي أَخْذُهِ وَيُومَ قَيْمَةً وَيْمَةً وَلَهُ وَيُعْمَ وَيْعَ وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَةً وَيْمَا وَلَا عَلَوْهُ وَيُعْمَا وَلَا عَالْمُ وَيُو الْمَائِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا الْسَلَعُومُ الْمَالِه

وَلاْ يَكُونُ أَيْضاً بِحَوَاْلَةِ الأَسْوَاْقِ كَمَاْ يُشِيْرُ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ إِلَىْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ نَقَصَتُ للسُّوْق)(٧) .

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤١١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٣) في الأصل: و.

⁽٤) انظر : « حاشية الخرشي » (٦/ ١٤٤) و« التاج والإكليل » (٥/ ٢٨٨).

⁽٥) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٦) المصدر السابق.

⁽٧) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

(مخ) (١): المَشْهُوْرُ أَنَّ النَّقْصَ لِأَجْلِ [السُّوْقِ](٢) فِيْ بَاْبِ الغَصْبِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

وَإِلَىْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الأَمْثِلَةِ مِمَّا يُفْضِي ذِكْرُهُ إِلَى الطُّولِ.

إِذَاْ تَقَرَّرَ هَذَاْ وَتَمَهَدَ عِنْدَكَ عَلَمْتَ أَنَّ كُلَّ مَاْ يَفُوْتُ بِهِ الْمَعْصُوبُ يَفُوْتُ بِهِ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ سَوَى نَقْلِ المُثْلَيِّ حَيْثُ لا كُلْفَهَ فَيْهِ فَإِنَّهُ فَوْتَ فِي الْغَصْب، ولَيْسَ فَوْتَا فِي الْفَاسِدُ سَوَى أَقَلُ المُثْلِيِّ حَيْثُ لا كُلْفَةٌ فَيْكُونُ فَوْتَا فِيهِمَا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِيهِ كُلْفَةٌ فَيْكُونُ فَوْتًا فِيهِمَا ، وَأَمَّا البَيْعُ الْفَاسِدَ فَقَدُ يَفُوْتُ بِمَا لا يَفُوتُ بِهِ المَعْصُوبُ: كَحِوالَةِ الأَسْوَاقِ وَتَعَيِّرُ الذَّاتِ الفَاسِدَ فَقَدُ يَفُوتُ بِمَا لا يَفُوتُ بِهِ المَعْصُوبُ: كَحِوالَةِ الأَسْوَاقِ وَتَعَيْرُ الذَّاتِ وَالوَطْء مِنْ البَالِغ وَشَبْه ذَلِكَ مِمَّا فَيْ تَتَبَعُه طُولٌ .

وَأَمَّا شَرَاٰؤُهُ وَقَبُولُ هَبَته وَصَدَقَته مِنْ الغَاْصِب بَعْدَ فَوَاْته عِنْدَهُ وَهُو غَيْرُ مُغْتَرِقِ النَّمَّةِ أَوْ مُغْتَرِقُهَا ، وَفَرَّعْنَا عَلَى القَوْلُ بِجَوَاْزِ الأَخْذَ مَنْهُ عَلَى وَجُه التَّسَتُّرِ ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلكَ هُو المُشَارَ إِلَيْه بِالقَاعِدَة الَّتِي ذَكَرَهَا (ح)(٣) بِقَوْله : المَعْصُوْبُ إِذَا فَاْتَ عِنْدَ الغَاْصِب وَاتَّفْقَ عَلَى فَوَاْته أَوْ كَانَ القَوْلُ بِعَدَم فَوَاْته ضَعَيْفاً المَعْصُوبُ إِذَا فَاْتَ عِنْدَ الغَاْصِب وَاتَّفْقَ عَلَى فَوَاْته أَوْ كَانَ القَوْلُ بِعَدَم فَوَاْته ضَعَيْفاً يكرهُ لَنَا شَرَاؤُهُ وَلا يُمْنَعُ ، وَالكَرَاهَة فِي الثَّانِي أَشَدُّ مِنْ الكَرَاهَة فِي الأَوَّل ، وَإِنْ يَكُرهُ لَنَا شَرَاؤُهُ وَلا يَمْنَعُ ، وَالكَرَاهَة فِي الثَّانِي أَشَدُ مِنْ الكَرَاهَة فِي الأَوْل ، وَإِنْ كَانَ القَوْلُ بِعَدَم فَوَاْته قَوِيا ، ولكَنَّهُ خَلافُ المَشْهُوْر ، فَلا يَجُوزُ لَنَا شَرَاؤُهُ مِنْهُ بَلْ يُجُوزُ لَنَا شَرَاؤُهُ مَا لَكُولُهُ مَا لَكُونُ القَوْلُ بِعَدَم الفَواْت ، وكَذَلكَ مَا كَانَ رَبَّهُ مُخَيِّراً فِي أَخَذِه لا يَجُوزُ لَنَا شَرَاؤُهُ . اه . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٧) [١٢] سُؤَالٌ: عَمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مَعْزُوّا لــ (مخ) فِيْ « كَبيْرِهِ» منْ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيْلِ مُشَبِّهاً بِالضَّمَاٰنِ (كَحُرِّ بَاْعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوْعُهُ) (٤) مُقَيَّدٌ بِمَاْ إَذَا لَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيْلِ مُشْبِّهاً بِالضَّمَاٰنِ (كَحُرِّ بَاْعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوْعُهُ) (٤) مُقَيَّدٌ بِمَاْ إِذَا لَمَ يُعْلَمْ مَوْتُهُ فَلاْ شَيْءَ عَلَيْهِ، كَمَاْ لَوْ غَصَبَ حُرَّةً لَمْ يُعْلَمْ مَوْتُهُ مِنْ مَوْتُهُ فَلاْ شَيْءَ عَلَيْهِ، كَمَاْ لَوْ غَصَبَ حُرَّةً

⁽١) حاشية الخرشي (٦/ ١٤١) .

⁽٢) في (مخ) : الأسواق .

⁽٣) مواهب الجليل (٥/ ٢٧٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

فَمَأْتَتْ فَلاْ شَيْءَ عَلَيْه هَلْ هَذَا الكَلامُ صَحَيْحٌ أَمْ لا ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّهُ صَحِيْحٌ ؛ قَالَ (مخ) في « كَبِيْرِهِ » في تَقْرِيْرُهُ لِكَلاْمِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ : (كَحُرِّ بَاْعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوْعُهُ) نَاقِلاً عَنْ (عج) مَا نَصَّهُ (١١) : وَظَاْهِرُ هَذَا أَنَّ الدِّيةَ دَيَةُ عَمْد وأَنَّ مَنَاْطَ الحُكْمِ هُوَ التَّصَرُّفُ فِيْه بِغَيْرِ اخْتِياْرِهِ وَالإِيَاْسُ مِنْ رُجُوْعِهِ سَوَاءً تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَمْ لا بِأَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَسَوَاءً بَاعَهُ أَمْ لا . اه. .

ثُمُّ نَقَلَ أَيْضاً عَنْ وَالْده مَا نَصَّهُ وَجَدَّ عنْديْ مَا نَصَّهُ : (وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) ؟ أَيْ : وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ مَنْ عَلَمْ مَوْتَهُ فَلاْ شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ غَصَبَ حُرَّةً ، فَمَا تُتْ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ بِخَلاف مَا لَوْ غَصَبَ أُمَّ وَلَد فَمَا تَتْ فَيَضْمَن عَصَبَ حُرَّةً ، فَمَا تَتْ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْه بِخَلاف مَا لَوْ غَصَبَ أُمَّ وَلَد فَمَا تَتْ فَيَضْمَن عَصَبَ عَرَّةً ، فَمَا تَتْ فَلا شَيْءَ عَلَيْه بِخَلاف مَا لَوْ غَصَبَ أُمَّ وَلَد فَمَا تَتْ فَيَضْمَن وَيْمُ تَهَا ؛ لأَنَّ أَحْكَامُ القَنَّ حَتَّى يَمُوْتَ سَيِّدُهَا . اه . وَأَد عَلَمْتَ هَذَا اللهُ عَلَيْه (عج) مِنْ ضَمَانِ الغَاْصِبِ المَذْكُوْرِ لِدَيَةِ المَعْصُوْبِ مَيْثُ تَعَدَّرَ رُجُوْعَهُ هُ سَوَاءً تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَمْ لا ، وَاللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَاللهُ (مخ) عَدَمَ ضَمَانِه حَيْثُ تَحَقَّقَ مَوْتُ المَعْصُوب . اه . وَالله تَعَالَى الْعَلْمُ .

(١٧٤٨) [١٣] سُوَالٌ: عَنْ حُكْمِ مَال أحجمان والمُهاْجريْنَ مِنْ أَوْلاْد عَلَوْشِ هَلْ يَجُوزُ شَرَاءُ مَا غَصَبَهَ بَعْضُهُمْ مِنْ مُلْك بَعْض، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَفُتْ وَلَمْ يَحْصُلُ الإياسُ مِنْ مَعْرِفَة أَرْبَابِه أَوْ لا يَجُوزُ شَرَاؤُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَعَلَيْه فَهَلْ يَسْتَحَقَّهُ رَبَّهُ مَجَّأَناً مِنْ مُشْتَرِيْهِ مِنْ غَاصِبِهِ أَوْ بِالشَّمَنِ الَّذِيْ اشْتَرَى بِهِ هَذَا حَاصِلُ سُؤَالكُمْ وَتَمَرَتُهُ ؟

جَوَاْبُهُ مِ وَاللهُ تَعَاْلَى الْمُوَفِّقُ للصَّوَاْبِ ، وَإِلَيْهِ المَرْجِعُ وَالْمَآبُ مَعَ أَنِّيْ لَسْتُ لِمَا أَسْنَدْتُمْ إِلَى بِأَهْلٍ فَكَيْفَ وَأَنَا ذُوْ خَطَأَ وَجَهْلٍ وَلاْ سَيَّمَا فِي غَاْيَةِ ضَعْفِ وَيُقَلٍ وَكَثْرَة هُمُوْمٍ وَشُغْلٍ : إِنَّ اللَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ قَوَاْعِدُ اللَّذَهَبِ وَنُصُوْصُهُ مَنْعُ شَرَاتِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلك .

أُمَّا القَاْعِدَةُ : فَإِنَّ الأَصْلَ عَدَمُ جَوَاْزِ شِرَاْءِ الشَّيْءِ إِلا مِنْ مَاْلِكِهِ أَوْ مِمَّنْ يَنْزِلُ

انظر : « حاشية الخرشي » (١٤٣/٦) .

مَنْ لِلَهُ مِنْ وَكِيْلِ أَوْ قَاْضِ ، وَمَعْلُوْمٌ أَنَّ البَائِعَ فِيْ مَسْأَلَتَنَاْ غَاْصِبٌ لِلْمَبِيْعِ لاْ مَالْكُ وَلاَ شَبِيهِ بِالْمَالِكُ ؛ لأَنَّ الغَصْبَ وَالنَّهْبَ لَيْسَاْ مِنْ الأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ المُوْجَبِةُ للملك عَلَيْهَا جَوَاْزَ التَّصْرُفُ بِالْبَيْعِ وَالهِبةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، بَلَ المَلْكُ شَرْعاً ، فَلاَ يَتَرتَّبُ عَلَيْهَا جَوَاْزَ التَّصْرُفُ بِالْبَيْعِ وَالهِبةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، بَلَ المَّسْبَابُ الشَّرْعِيَّةُ المُوْجَبةُ للملك إِنَّما هِي الابْتَياعُ والاستيهابُ والإرْثُ وتَنَاوُلُ المُبْابُ الشَّرْعِيَّةُ المُوْجَبةُ للملك إِنَّما هِي الابْتَياعُ والاستيهابُ والإرْثُ وتَنَاوُلُ المُبْاعَانُ مِنْ العُنْمَةِ مِنْ الكُفَّارِ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلُ للْمُشْتَرِي مِنْ الغَاصِب عَالِما بِالْغَصْبِ إِبَاحَةَ التَّصَرُّف بِعَقْدِ الغَاصِب وَلَم يُكُنْ ذَلِكَ حَاصِلا للْغَاصِب عَالِما بِالْغَصْبِ إِبَاحَةَ التَّصَرُّف بِعَقْدِ الغَاصِب وَلَم يُكُنْ ذَلِكَ حَاصِلا للْغَاصِب عَالِما بِالْغَصْب إِبَاحَةَ التَّصَرُّف بِعَقْدِ الغَاصِب وَلَم يُكُنْ ذَلِكَ حَاصِلا للْغَاصِب عَالِما بِالْغَصْب إِبَاحَةَ التَّصَرُّف بِعَقْدِ الغَاصِب وَلَم يُكُنْ ذَلِكَ حَاصِلا للْغَاصِب عَالِما بِالْعَصْبِ إِبَاحَةَ التَّصَرُّف بِعَقْدِ الغَاصِب وَلَم يَثْبُثُ الفَرْعِ وَهَلْ يَثْبُتُ الفَرْعُ وَاخْتِصالُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنِي وَهِلْ يَثْبُثُ الْمَاسِبُ وَالسَبَبُ عَيْرُ حَاصِلٍ ؟ اهـ . مِنْ « نَوازُلِ الفَقِيْهِ مُحَمَّد وَاخْتِصالْ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

وأَمَّا النَّصُ عَلَىْ بَعْضِ شَرَائه فَقَدْ ذَكَرَ أَبُوْ الْحَسَنِ الصَّغَيْرُ فِيْ كَتَاْبِ الغَصْبُ فِي « الْمُدُوّنَةِ » : أَنَّهُ لا يَجُوزُ عَلَىْ عَدَمِ جَواْزِ قَبُولِ وَدِيْعَةَ الْمَعْصُوبَ قَبُولُ وَيَعَقَ الْمَعْصُوبَا مِنْ الْمُعْصُولُ وَدِيْعَةً ، وَأَنَّهُ إِنْ قَبِلَ ذَلكَ عَالَماً كَانَ كَالعَاصِبِ سَواءً كَانَ مَعْصُوبًا مِنْ مُعَيَّنِ أَوْ غَيْرٍ مُعَيَّنِ وَهَذَا فِيْ قَبُولِهِ وَدِيْعَةً ، ويَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ هِبَةٌ أَوْ صَدَقَةً أَوْ شَرَاءٌ كَ ذَلك ؛ إِذْ لا فَرْقَ . اهم . وَفِي « نَواْزِل ابْنِ رُشْد » : وَسَمُّلَ عَنْ قَبَاتُلَ شَيَّى فِي الصَّحْرَاء يَتَغَاْصَبُونَ فَيْمَا بَيْنَهُمْ وَلَيْسَ لَهُمْ مَالٌ سَوى المَاشَية ، وَهَذَا لَعَصْبُ المَذكُورُ وَيْحَا بَيْنَهُمْ ، هَلْ يُسَوِّغُ لاَحَد لَهُ مَالٌ صَلالًا أَنْ يُتَرِيْ بِهِ حَرَامًا لا ، وَهَوُلاء القَوْمُ المَدْكُورُونَ لا يَغْصِبُونَ إِلَّا فِي عَصْبِهِمْ وَعَصْبِ آبَائِهِمْ قَبْلُهُمْ ؟ لا ، وَهَوُلاء القَوْمُ المَدْكُورُونَ لا يَغْصِبُونَ إِلّا فِي عَصْبِهِمْ وَعَصْبِ آبَائِهِمْ قَبْلُهُمْ ؟ لا ، وَهَوُلاء القَوْمُ المَدْكُورُونَ لا يَغْصِبُونَ إِلّا فِي غَصْبِهِمْ وَعَصْبِ آبَائِهِمْ قَبْلُهُمْ ؟ لا ، وَهَوَلاء القَوْمُ المَدْكُورُونَ لا يَغْصِبُونَ إِلّا فِي غَصْبِهِمْ وَعَصْبِ آبَائِهِمْ قَبْلُهُمْ ؟ لا ، وَهَوَلاء القَوْمُ المَدْكُورُونَ لا يَغْصِبُونَ إِلّا فِي غَصْبِهِمْ وَعَصْبِ آبَائِهِمْ قَبْلُهُمْ ؟ وَهَوَ الْأَصْلِ مَغْصُوبَةٌ ، ولا يُمْكِنُهُمْ صَرْفَهَا بِأَعْمِ الْعَهُمْ الْمَكُونَ أَبُلُهُمْ وَلا يُمْكُنُهُمْ صَرْفَهَا بِأَعْمَ الْعَهُمْ وَلا يُصَالِهِ مِنْهُمْ وَلا يُمْكُنُهُمْ صَرْفَهَا بِأَعْمَ الْقَوْمِ الْعَمْ الْغَيْمِ وَلا يُمْكُنُهُمْ صَرْفَهَا بِأَعْمَ الْهُمْ وَلا يُمْكُونُهُمْ فَلا يُعْمَلُونَهُمْ وَلا يُمْكُنُهُمْ صَرْفَهَا بِأَعْمَ الْقِمْ الْعَمْ الْعَمْ الْعَمْ الْعَمْ الْمَكَامُ الْوَلَمْ الْعَمْ وَلا يُمْكُنُهُمْ صَوْفُونَ الْمَالَمُ وَلَا يُعْمُ مَا فِي أَيْدِي اللّذِينَ عَلَمْ الْمَعْمَ الْعُهُمْ وَلا يُعْمَلُونَهُمْ مَنْ فِي أَيْدِي اللّذِينَ عَلَى اللّذِينَ عَلَيْ الْفَيْ الْمُعَلِقُومُ الْمَالِهُمْ الْمَالِهُمْ وَاللّهُ الْولَا يُعْمُونُ اللْهُ الْمُولِ الْعُلْمُ الْمَالِمُ ال

بِأَيْدِيهِمْ بِمَا ذَكَرْتَ مِنْ المَيْرَاْتُ مِنْ آَبَائُهِمْ وَأَجْدَاْدِهِمْ حُكُمُ اللَّقَطَة بَعْدَ التَّعْرِيْفِ بِهَا وَاليَّاسِ مِنْ مَعْرِفَة رَبِّهَا النَّيْ قَالَ فَيْهَا رَسُولُ الله - ﷺ - : « لَوْ أَجِدُهَا شَأَنْكَ بِهَا وَلا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَرْضَاْ سَيَما إِنْ لَمْ تَكُنْ هِي المَعْصُوبَة بِأَعْيَانُها وَإِنَّما هِي أَنْسَالُهُ اللَّهُ الْيَجْوُزُ شِرَاوُها مَنْهُمْ لَمْ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَها ، المَعْصُوبَة بِأَعْيَانُها وَإِنَّما هِي أَنْسَالُهُ اللَّهُ اللَّهُ عَصَبُوها مَمَّنُ لَمْ يَغْصِبْهُمْ أَوْ مَمَّنْ عَصَبَهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبَهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبَهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبَهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبُهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبُهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبُهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبُهُمْ عَلَيْ مَعْ مَعْ فَعْمِهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبَهُمْ قَدْ وَعَصَبُوها هَمْ وَيُمْكُنُهُمْ وَلَا اللهِ عَلْمَا مُلَلْ وَعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُمْ أَوْ أَجْدَادُهُمْ مَمَّنَ عَصَبُهُمْ أَوْ أَجْدادُهُمْ مَمَّنَ عَصَبَهُمْ أَوْ مَمَّن عَصَبُهُمْ وَكُومُ اللّهُ اللّهِمْ أَوْ أَجْدادُهُمْ مَمَّنَ عَصَبَهُمْ أَوْ أَجْدادُهُمْ مَمَّن عَصَبَهُمْ أَوْ أَوْمَلُومُ أَوْ أَجْدادُهُمْ مَمَّنَ عَصَبَهُمْ أَوْ أَجْدادُهُمْ مَلْلُهُ اللّهُ عَلَيْهُمْ وَيُمْكُنُهُمْ وَلَا مَمَّنُ صَالَاهُمُ الْوَلْمِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللل اللللل الللل الللل اللللل اللللل الللل الللل اللللل اللللل الللل الللل الللل الللهُ الللل اللهُ الللل الللل الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الله

قَاْلَ أَبُوْ عَبْدِ اللهِ الزَوَاْوِيُّ : نَسَبَهُ ابْنُ رُشْدِ مَاْ جَاْوَبَ عَلَيْهِ بِاللَّقَطَة فَيْه نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ اللَّقَطَة لَمْ يَمْتَنَعُ مُلْتَقَطُّهَاْ مِنْ دَفْعِهاْ لِرَبِّهَا لَوْ عَلَم ، وَلَمْ يَلْتَقَطْ عَلَى سَبِيْلِ التَّمَلُّكُ وَمَسْأَلَةُ المَاشية مَنَ هِيَ بِيدِهِ مُمْتَنِعٌ مَنْ دَفْعِهاْ لَرَبِّهاْ لَوْ عَلَمَ وَمَا غَصَبَها أَوْ وَرَثُهَا إِلاَ لَيْتَمَلَّكَهَا فَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا إِلّا أَنْ يَكُونَ هَوُلاء اللَّذِيْنَ بِأَيْدِيْهِمْ هَذِهِ المَاشية وَرَثَهَا إِلاَ لَيْتَمَلَّكَها فَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا إِلّا أَنْ يَكُونَ هَوُلاء اللَّذِيْنَ بِأَيْدِيْهِمْ هَذِهِ المَاشية وَرَقَهَا عَلَمُوا فَيكُونَ هَوْلاء اللَّذِيْنَ بِأَيْدِيْهِمْ فَذِهِ المَاشية وَلَا عَلَمُ وَالْإِنَابَةُ ، وَرَدُّ مَا بِأَيْدِيْهِمْ لِأَرْبَابِهِ إِنْ عَلِمُوا فَيكُونَ كَاللَّقَطَة لَا شَكَ فَيْه .

وَأَمَّاْ قَوْلُهُ : وَأَمَّا إِنْ كَاْنَ هَوْلاء القَوْمُ قَدْ غَصَبُوهَا هُمْ أَوْ مَنْ يَرِثُونَهَاْ عَنْهُ مِنْ أَبَائِهِمْ وَأَجْدَاْدِهِمْ قَبْلَهُمْ ممَّنْ غَصَبَهُمْ أَوْ مِمَّنْ لَمْ يَغْصِبْهُمْ . . . إِلَى أَخرِهِ، فَفَيْهِ أَبَائِهِمْ وَأَجْدَاْدِهِمْ قَبْلَهُمْ ممَّنْ غَصَبَهُمْ أَوْ مِمَّنْ لَمْ يَغْصِبْهُمْ . . . إِلَى أَخرِهِ، فَفَيْهِ لَبَائِهُمْ وَبَلَهُ تِبَاْعَةٌ فَكَيْفَ يَقْضِي عَلَيْهِمْ بِرَدِّهَا إِلَيْهِمْ مَعَ لَظَرٌ ؟ لَأَنَّ مَنْ عَصَبَهُمْ لَهُمْ قِبَلَهُ تِبَاْعَةٌ فَكَيْفَ يَقْضِي عَلَيْهِمْ بِرَدِّهَا إِلَيْهِمْ مَعَ

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٤٣) ومسلم (١٧٢٢) من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه .

كَوْنِهِمْ لَهُمْ قَبْلَهُمْ تَبْاْعَةٌ ؟ ، بَلِ الوَاْجِبُ أَنْ تُبَاْعَ هَذِهُ المَاْشِيَةُ عَلَىْ مِلْكَ أَرْبَابِهَا وَيُسْتَوْفَي مِنْهَا قِيْمَةُ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ التَّبِعَاتِ ، اللَّهُمَ إِلَّا أَنْ يَكُوْنَ يَعْلَمُ مِنْ حَالْهِمْ أَقَهُمْ إِذَا رُدَّتُ إِلَيْهِمْ مَاْسَيَتُهُمْ يُعْطُونَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ التَّبِعَاتَ ، فَيَتَعَيَّنُ الرَّدُ إِلَيْهِمْ وَيَكُوْنُ ذَلِكَ حَقَّا ، هَذَا هُوَ الصَّوَاْبُ . اه. . بِاخْتِصَار مِنْ « المعْيار » . اه. . فَيَكُوْنُ ذَلِكَ حَقَّا ، هَذَا هُوَ الصَّواْبُ . اه. . بِاخْتِصار مِنْ « المعْيار » . اه. . نقلتُ هَذَا مَنْ بَعْضِ فَتَاوَيْ مُحَمَّد بْنِ أَبِيْ بكْر بْنِ هَاشِم الغَلاُوي ـ رَحمهُ اللهُ تَعَالَى وَنَفَعَنَا بِهِ ، أَمِيْنَ ـ ، وَمَحلُّ حَطِّ رِحَالُ المَسْالَة عَنْدَنَا مِنْ كَلاْمِ ابْنِ رُشُد قُولُهُ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ هَوَلاءِ القَوْمُ الَّذِيْنَ هَذَهَ المَاشَيَةُ بِأَيْدَيْهِمْ قَدْ غَصَبُوهَا يَعْرِفُونَا قَوْلُهُ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ هَوَلاءِ القَوْمُ الَّذِيْنَ هَذَهَ المَاشَيَةُ بِأَيْدَيْهِمْ قَدْ غَصَبُوها أَيْ وَرَثَتِهِمْ أَدُولُونَ أَرْبَابِها أَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِمْ فَالْ إِلَى وَرَثَتِهِمْ فَالْوَاجِبُ المَّتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصْرِفُوْهَا إِلَى أَرْبَابِها . .

إِلَىْ أَنْ قَاٰلَ : وَلَا يَقْبَلُهَـاْ مِنْهُمْ أَحَدٌ بِأَيِّ وَجْهٍ صَاْرَتْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَاٰلِماً كَاْنَ كَالْغَاْصِبِ . . . إلخ .

لأنَّ كَلامَهُ هَذَاْ فِيهِ دَلالَةٌ ظَاْهِرَةٌ عَلَىْ مَاْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَنْعِ شِرَاءِ أَمُواْلِ القَبِيلَتَيْنِ المَدْكُوْرَتَيْنِ المَغْصَوْبَةِ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ وَأَنَّ المُشْتَرِيَ مِنْ مَاْلِهِمْ إِذَا كَاْنَ عَالِماً كَاْنَ المَشْتَرِيَ مِنْ مَاْلِهِمْ إِذَا كَاْنَ عَالِماً كَاْنَ آلَمُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُونُ مَا لَهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُونُ مَا عَلَيْكُونُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلْمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ

فَمَنْ تَأَمَّلَ كَلاْمَ هَذَا الإِمَامِ عَلَمَ أَنَّمَاْ هُو فِي مَعْلُومِ الأَرْبَاْبِ القَائِمُ العَيْنِ وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ شِرَاْؤُهُ وَإِنْ طَاْلَ الزَّمَاٰنُ وَتَدَاْوْلَتْهَا الأَمْلاكَ وَلا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَرْبَابُهَا مَجْهُولِي الْحَاْلِ أَوْ طَيِّبِي الْكَسْبِ أَوْ خَبِيْتِهِ ، وَأَنَّهُ لا يَجُورُ لمُشْتَرِيهِ أَخْذُ الثَّمَنِ مِنْ رَبَّهِ ؟ لأَنَّهُ كَالْغَاصِبِ وَالْغَاْصِبِ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الثَّمَنِ كَمَاْ لا خَفَاءً فِي ذَلكَ . اهـ .

وَالْحَاْصِلُ أَنَّ البُغَاْةَ كَانُوا أَهْلَ تَأْوِيْلِ وَعِنَادِ لا يُسْتَرَقُّوْنَ وَلا تُمْلَكُ أَمْوَالُهُمْ وَإِنَّمَاْ يُسْتَعَاْنُ بِسَلاحِهِمْ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يُرَدَّ كَغَيْرِهِ مِنْ أَمْوَالُهِمْ كَمَاْ فِي الشَّيْخِ خَلِيْلٍ ، وَقَالَ (ابن غ) : هَذَاْ هُوَ المَذْهَبُ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِيْ الجِهَاْدِ مِنْ ابْنِ يُونْسَ . اهـ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَاْ مَنْعُ شَرَاْئِهِ مِمَّنْ نَهَبَهُ مِنْهُمْ . اهـ . وَأَقُوْلُ كَمَاْ قَاْلَ الجَزَاْئِرِيُّ فِيْ مَنْظُوْمَتِهِ : وَنَحْنَ لِلْشَّرْعِ حَكَمٌ إِنْ يَقُلْ نَقُلْ . اهـ . وَاللهُ تَعَاْلَىُ أَعْلَمُ .

(١٧٤٩) [١٤] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ غَصَبَ حَيَواْناً وَولَدَ عِنْدَهُ وَمَـاْتَ الولَدُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: مَا قَاٰلَ ابْنُ الحَاجِبِ(۱): وَلَوْ وَلَدَتِ الأَمَةُ المَعْصُوبُةُ، ثُمَّ مَاْتَ الولَدُ فَغِي نَغْي الضَّمَانِ فَيه قَوْلَانِ. اهَ ، القَلَشَانِيُّ: قَاْلَ ابْنُ القَاْسِمِ. لا ضَمَاْنَ عَلَى الغَاْصِبِ فِي الولَد الَّذِي مَاْتَ بِأَمْرِ مِنْ الله ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ فِي ﴿ المُدُونَةِ ﴾ ، وَقَاٰلَ فِي كَتَاْبِ ابْنِ شَعْبَاْنَ : يَضْمَنُهُ ، وَهُو قَوْلُ أَشْهَبَ ، وَالقَوْلَانِ بِنَاءً عَلَى تَعٰلَيْبِ فِي كَتَاْبِ ابْنِ شَعْبَانْ : يَضْمَنُهُ ، وَهُو قَوْلُ أَشْهَبَ ، وَالقَوْلَانِ بِنَاءً عَلَى تَعٰلَيْبِ فِي كَتَاْبِ ابْنِ شَعْبًا فَيْ الْولَد أو العَصْب ، وَهُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى القَاعْدَةِ المَعْلُومَةِ فِي الْتَمَادِي عَلَى الْفَعْلِ هَلُ هُو كَالْابْتَدَاءَ أَوْ لا ؟ فَعَنْدَ أَشْهَبَ أَنَّهُ بِمُجَرَّد الولادة صَاْرَ الوَّلَدُ كَسلْعَة أُخْرَى يَجِبُ عَلَى الغَاصِبِ رَدُّهَا لمَالْكِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَضَعَلُ صَارَ الوَلَدُ كَسلْعَة أُخْرَى يَجِبُ عَلَى الغَاصِبِ رَدُّهَا لمَالْكِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَضَعَلُ صَارَ كَمُبْ تَدَى غَصْبه حِيْنَذَ، ويَكُورَمُهُ قِيْمَتُهُ يَوْمَ الولادَة ، وَعَنْد ابْنِ القَاسِمِ أَنَّ التَّي كَمُبْ تَدَى غَصْبه مِيْنَذَ، ويَكُومُهُ قِيْمَتُهُ يَوْمَ الولَادَة ، وَعَنْد ابْنِ القَاسِمِ أَنَّ التَّي كَمُنْ الْمَالِكِةَ الْمَالِكَةِ . اه . المُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذُف ، وَعَنْد أَلُكُ مَنْ وَلَده فَ إِنَّهُ وَلَاهُ لَا مُلْودَيَعْة وَلَمْ يَجْعَلِ التَّمَادِي عَلَى الفَعْلِ كَابْتِدَائِهِ . اه . المُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مُ الفَعْلِ كَابْتِدَائِهِ . اه . المُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف ، وَاللهُ أَنْهُ أَنْ الْكَافُ أَنْهُ أَنْهُ الْكَافُ الْكَافُ الْعَلْ كَابْتِدَائِهِ . اه . المُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف ،

(١٧٥٠) [١٥] سُـوَالٌ: عَمَّنْ دَلَّ ظَالْماً عَلَى مَالْ غَيْرِه وَأَخَذَهُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لا؟

جَوْاللهُ: أَنَّ الجَاْرِيَ عَلَىْ مَذْهَبِ ابْنِ القَاسِمِ عَدَمُ الضَّمَانِ ، وَعَلَيْهِ مَشَي الشَّيْخُ خَلِيْلُ فِي « مُخْتَصَرِهِ » غَيْرَ مَا مَرَّة أَشَاْرَ إِلَى ذَلِكَ فِي فَصْلِ الخيارِ بِقَوْلهِ : (الشَّيْخُ خَلِيْلُ فِي * فَصْل الخيارِ بِقَوْلهِ : (وَعَلَى ْ غَسَاْرٍ غَيْرِ وَلَيِّ تَوَلِّى العَقَّدِ . . .) إِلَكَ أَنْ قَالَ : (لا إِنْ لَكُمْ يَتَوَلِّكُ أَنْ قَالَ : (لا إِنْ لَكُمْ يَتَوَلِّكُ أَنْ قَالَ : (اللهُ إِنْ لَكُمْ يَتَوَلِّكُ أَنْ قَالَ : (اللهُ إِنْ لَكُمْ يَتَوَلِّكُ أَنْ أَلَهُ) (٢) . اه.

⁽١) جامع الأمهات (ص/٣٧٩) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۱۹) .

وَمَحِلُّ السَّاْهِدِ مِنْ كَلامِهِ قَولُهُ: (لا إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهُ)(١) وَقَـال [مخ: وَالظَّاْهِرُ رَجُوعٌ] (٢) [ق / ٢٥٨] الدَّالِّ حَيْثُ ضَمِنَ عَلَىْ اللِّصِّ وَنَحْوِهِ (٣). اهد. وَالحَاْصِلُ أَنَّ المَسْأَلَةَ ذَاْتَ قَـوْلَيْنِ ، وَذَكَرَهَاْ أَيْضاً (ق)(٤) نَاقِلًا عَنْ أَبِيْ مُحَمَّد أَشَارُ إِلَىٰ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: أَبُوْ مُحَمَّد مَنْ أَخْبَرَ لُصُوْصاً [بِمَطْهُور](٥) رَجُل وَلُولاً وَأَخْبَرَ بِهِ الغَاْصِبَ وَقَدْ بَحَثَ عَنْ [مُطْهُرِهِ] (١) أَوْ مَالِهِ فَـدَلَّ عَلَيْهِ رَجُلُ ولَوْلاً وَلائتُهُ مَا عَرَفُوهُ ، فَضَمَّنَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَلَمْ يُضَمِّنَهُ بَعْضَهُمْ .

قَاْلَ أَبُوْ مُحَمَّد: وَأَنَا أَقُولُ بِتَضْمَيْنه ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّغْرِيرِ المُوْجِبِ لِلضَّمَاٰنِ ابْنُ يُونُسَّ : قَاْلَ أَشْهَبَ : إِذَا دَلَّ مُحْرِمٌ مُحُرِمٌ مُحُرِماً عَلَى الصَّيْدِ فَعَتَلَهُ المَدْلُولُ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِماْ الجَزَاءُ جَمِيْعاً ، وَابْنُ القَاسِمِ يَقُولُ : الجَزَاءُ عَلَى الدَّالِ ؛ المَدْلُولُ عَلَيْهِ هَذَا الجَلاف تَجِرْى مَسَأْئِلُ الدَّالِ فَيْمَا ذَكَرَ المَازِرِيُّ فِي ضَمَانِ المُتَسَبِّ فَعَلَىٰ هَذَا الْجَلاف تَجِرْى مَسَائِلُ الدَّالِ فَيْمَا وَكَمَخْبِرِ مَنْ أَرَاْدَ صَبَّ زَيْتَ بِقُولُهِ: الصَيْرَفِيُّ يَقُولُ : فَيْمَا عَلَمَهُ رَدِيْنا إِنَّهُ جَيِّدٌ ، وكَمَخْبِرِ مَنْ أَرَاْدَ صَبَّ زَيْتَ فِي إِنَاء عَلَمَهُ مَكْسُورًا صَحَيْحا ، وكَدَالٌ ظَالُما عَلَى مَالُ أَخْفَاهُ رَبَّهُ عَنْهُ قَوْلان: لَلْ المَازِيُّ كَفَوْلُ أَنْهُ مَكْسُورًا صَحَيْحا ، وكَدَالً ظَالُما عَلَى مَالُ أَخْفَاهُ رَبَّهُ عَنْهُ قَوْلان: لَكَ المَازِي لَّ كَفَوْلُ أَشْهَبَ وابْنِ القَاسِمِ فِي وُجُوبِ الجَزَاء وعَدَم لُرُومِه عَلَى مَنْ دَلَّ المُنْورِيُّ كَفَوْلُ أَشْهَبَ وابْنِ القَاسِمِ فِي وُجُوبِ الجَزَاء وعَدَم لُرُومِه عَلَى مَنْ دَلَّ مُصَيْد فَقَعَلَهُ بَدُلالَته ، وقَدْ تَقَدَّمَ فُتُيا ابْنِ رُشُد وبَالْقَوْلِ ، والصَّحِيْح أَنَّهُ بَعْمُنُ أَنْ المُعْبَى عَلَى الْعَيْرِ مُسْتَحَقَّة ؛ إِذْ هُو غُرُورٌ بِالْقُولِ ، والصَّحِيْح أَنَّهُ لا يَضْمَنُ إِنْ أَفَتَى بِمَالُ الغَيْرِ مُسْتَحَقَّة ؛ إِذْ هُو غُرورٌ بِالْقَوْلِ ، والصَّحيْح أَنَّه لا يَضْمَنُ أَنِ الْ أَنْعُولُ ، والصَّحيْح أَنَّهُ لا يَضْمَنُ أَلَ الْمَالِ الغَيْرِ مُسْتَحَقَّة ؛ إِذْ هُو غُر ورٌ بِالْقَوْلِ ، والصَّعَيْم أَنَّهُ المَالِولِ الْمَالِي الْعَيْرِ مُسْتَحِقَة وَي إِنْ الْمَوْلِ الْمَوْلِ ، والصَّعَنَ عَلَى الْمَالِ الْمُولِ الْمَالِ الغَيْرِ مُسْتَعَقَة والْمُ المَالِهُ عَلَى عَلَى الْمَالِ الْعَيْرِ مُسْتَعَلَق الْمَالِ الْعَلَيْ الْمُؤْمُ اللْمُ الْمُولِ اللَّهُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّوْمُ اللْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُو

قُلْتُ : وَعَلَىْ القَوْلِ بِضَمَاْنِ الدَّالِ ، فَلا فَرْقَ فِيْ ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ طَائِعاً أَوْ

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) سقط من الأصل .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦/ ١٤٠) .

⁽٤) التاج والإكليل (٥/ ٢٨٤) .

⁽٥) في الأصل : بمطهرة ، والمثبت من (ق) .

⁽٦) في الأصل : مطهرة ، والمثبت من (ق) .

مُكْرَهَاً كَمَاْ فِيْ (ح) ولأن ضَمَاْنَ مَاْلِ الغَيْرِ مِنْ خِطَاْبِ الوَضْعِ، فَلاْ يُشْتَرَطُ فِيْهِ التَّكْلِيْفُ كَمَاْ فِيْ يُصُوْصِ أَبْمَّتِنَاْ وَنَوَاْزِلَهَاْ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ .

(١٧٥١) [١٦] سُؤَالٌ: عَمَّنْ غَصَبَ بَعِيْراً مَثَلاً أَوْ سَرَقَهُ ثُمَّ إِنَّهُ ضَلَّ عَلَيْهِ وَجَعَلَ جُعْلا لَمَنْ يَأْتِيْه بِهِ ، فَأَتَاهُ بِه شَخْصٌ فَأَخَذَهُ وَغَاْبَ ، فَهَلْ لِرَبُّ الْبَعِيْرِ مُطَالْبَتُهُ عَلَىْ الَّذَيْ أَتَى بَهَ بَعْدَ هُرُوْبِهَ أَمْ لاْ ؟

جَـوَابُهُ: أَنَّهُ إِذَاْ كَاْنَ عَالَماً بِأَنَّهُ غَصَبَهُ أَوْ سَرَقَهُ فَهُوَ ضَاْمِنُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ فَلاْ ضَمَـاْنَ عَلَيْهِ ؛ أَخْذَا مِنْ مَسْأَلَةِ الوَكِيْلِ يَتَعَدَّىْ وَيُوْكُلُ غَـيْرَهُ حَيْثُ لاْ يَجَدُوزُ لَهُ ؛ فَـقَدْ ذَكَـرَ ابْنُ رُشُـد فِيْ نَوَاْزِلِهِ هَذَاْ ذَكَـرَ ابْنُ رُشُـد فِيْ نَوَاْزِلِهِ هَذَاْ ذَكَـرَ ابْنُ رُشُـد فِيْ نَوَاْزِلِهِ هَذَاْ التَفْصِيْلَ كَمَا فِيْ (ح)(١) ، رَاجِعُهُ إِنْ شِئْتَ . اهـ . وَاللهِ تَعَالَى الْعَلْمُ .

رِّ ١٧٥٢) [١٧] سُؤَالٌ: عَـمَّنِ اشْتَرَى أَبْعرةً وَتَلفَ بَـعْضَهَا عنْدَهُ بِسَـمَاْوِيِّ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ مَاْ بَقِيَ مَنْهَا ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَاْنٌ فِيْمَاْ تَلِفَ عِنْدَهُ بِسَمَاْوِيٍّ أَمْ لا؟

جَوَاْبُهُ: أَنَّهُ لا ضَمَاْنَ عَلَيْهِ فِيْ ذَلِكَ إِنْ كَاْنَ غَيْرَ عَـاْلِمٍ حَيْنَ الشِّرَاءِ بِغَصْبِهَاْ كَمَاْ يُشِيْرُ إِلَىْ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ بِقَوْلِهِ : (لا سَمَاْوِيَّ وَغَلَّةً)(٢) . اهـ .

وَيُصَدَّقُ فِيْ تَـلَفِهَا بِلَكَ القَـوْلِ . لابْنِ الحَاْجِبِ : لَوْ اِدَّعَيْ الـتَّلَفَ صَدَقَ فَيْمَاْ لا يُغَابُ عَلَيْه مِنْ رَقِيْقَ وَحَيَوَاْنِ . اهـ .

قال الخرشى: يعنى أن المشترى من الغاصب الذى لم يعلم بالغاصب إذا هلك عنده ما اشتراه من الغاصب بأمر سماوى أى: لا دخل لأحد فيه، فإنه لا ضمان عليه للمالك وإلا فهو ضامن للغاضب، وبعبارة لا سماوى أى: لا ضمان عليه للمالك، أى: لا يكون غريما ثانيا بخلاف العمد، فإنه يكون غريما ثانيا ، فلا منافاة بين قوله: لا سماوى وبين قوله: وغلة؛ لأنا إنما نفينا عنه نوعا خاصا من الضمان وهو ضمانه للمالك وإلا فهو ضامن للغاصب بمعنى أنه لا لا يرجع بثمنه عليه إن كان دفعه ويدعه له إن كان لم يدفعه المشترى . «حاشية الخرشى »

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٢٧٦) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

وَإِنْ كَأْنَ عَالْماً بِالْغَصْبِ عِنْدَ الشِّرَاْءِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الغَاْصِبِ يَضْمَنُ السَّمَاْوِيَّ وَيَغْرُمُ الغَلَّةَ . قَالَ ابْنُ الحَاْجِبِ : فَإِنْ عَلِمَ المُشْتَرِيْ فَكَالْغَاصِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيْ السَّمَاْوِيِّ وَلَا فِيْ الغَلَّة .

وَفِي (ق) (١) : عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : وَفِيْهَا مَعَ غَيْرِهَاْ، وَمَنِ ابْتَاْعَ شَيْئاً مِنْ غَاْصِب، أَوْ قَبِلَهُ وَهُوَ عَالْمٌ أَنَّهُ غَاْصِبٌ ، فَهُو كَالْغَصْب فِي الغَلَّة وَالضَّمَاٰنِ . المَّاصِب، أَوْ قَبِلَهُ وَهُو عَالْمٌ أَنَّهُ عَاْصِبٌ ، فَهُو كَالْغَصْب فِي الغَلَّة وَالضَّمَاٰنِ . المَّنْتَرِيُ المَسْتَرِيُ رَجَعَ المُسْتَرِي عَلَى المَسْتَرِي رَجَعَ المُسْتَرِي عَلَى المَسْتَرِي . عَلَى الغَاصِبِ عَلَى المُسْتَرِي . عَلَى الغَاصِبِ عَلَى المُسْتَرِي . وَإِنْ رَجَعَ عَلَى المُسْتَرِي . وَإِنْ رَجَعَ عَلَى المُسْتَرِي . وَالْعَاصِبِ عَلَى المُسْتَرِي . وَالْعَاصِبِ عَلَى المُسْتَرِي . وَالْعَلَى المُسْتَرِي . وَالْعَلَى اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ ال

أُنْظُرْ : شُرُوْحَ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُدَّ (١٧٥٣) [١٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَدْخَلَ بَعِيْرَهُ فِيْ دَاْر ، وَقَاٰلَ لِشَخْص : سُدَّ البَاْبَ عَلَيْهِ وَلَّمْ يَفْعَلْ ، وَتَالِفَ البَعِيْرُ البَاْبَ عَلَيْهِ وَلَّمْ يَفْعَلْ ، وَتَالِفَ البَعِيْرُ بَسَبَبِ ذَلِكَ هَلْ يَضْمَنُ المَّامُورُ فِيْ المَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (عج) _ نَاْقِلَاً عَنْ « الذَخِيْرَةِ » (٢) : إِنَّهُ لا يَضْمَنُ فِيْ المَسْأَلَةِ الأُوْلَىٰ ؛ لِأَنَّهُ لا يَجِبُ عَلَيْهِ امْتِثَاٰلُ أَمْرِهِ ، وَيَضْمَنُ فِيْ الثَّاْنِيَةَ إِلاْ أَنْ يَكُونَ نَاْسِياً ؛ لِأَوْلَىٰ ؛ لَا لَكُونَ نَاْسِياً ؛ لِأَنَّهُ لِذَلِكَ تُصَيِّرُهُ أَمَانَةً تَحْتَ حِفْظِهِ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٤) [١٩] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَتْلَفَ شَيْئًا بِفَتْوَاهُ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لا ؟

جَـواَبُهُ: قَاٰلَ (عبق) : إِنَّهُ لا شَيْءَ عَلَىْ مُجْتَهِـد أَتْلُفَ شَيْئاً بِفَتْواْهُ وَضَمَنَ غَيْرُهُ إِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ ، وَإِلَّا فَقَوْلان وَأَغلَظَ الحَاْكِمُ عَلَىْ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ أَدَّبَهُ فَأَهَلٌ لَغَيْرُهُ إِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ ، وَإِلَّا فَقَوْلان وَأَغلَظَ الحَاْكِمُ عَلَىٰ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ أَدَّبُهُ فَأَهُلُ لَمْ لِذَلكَ إِلاْ أَنْ يَكُونَ تَقَدَّمَ لَهُ اشْتِغَاْلٌ ، فَيَسْقُطَ عَنْهُ الأَدَبُ وَيُنْهَيْ عَنِ الْفَتْوَى إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلا لَهَا . اهـ .

(عج) : وَانْظُرْ : هَلْ إِنْ أَرَاْدَ بِالْمُجْتَهِدَ مَاْ يَشَـمَلُ مُجْتَهِدَ الْمَذْهَبِ والفَتْوَىُ أَمْ لاْ ؟

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٢٩١) .

وَفِيْ القَلَشَانِيِّ عَنْ ابْنِ الحَاْجِبِ وَفَتْوَى الشَّعْبِيِّ : فَمَنْ أَفْتَى بِغُرْمِ مَاْ لاْ يَجِبُ فَقَصَى بِهِ أَنَّ الْمُفْتِيْ يَغْرُمُ ، وَنَقْلُهُ ذَلِكَ عَنْ أَصْبَغَ بنْ خَلِيْلٍ غَرِيْبٌ ، وَالأَظْهَرُ عَدَمُهُ إِنْ بَذَلَ المُفْتِيْ وُسْعَهُ فِيْ ذَلِكَ . اه. .

وَفِيْ (ق)(١) : وَقَدْ تَقَدْمَ فُتْيَا ابْنِ رُشد بِأَنَّ الْمُفْتِيْ لا يَضْمَنُ إِنْ أَفْتَىْ بِمَال لغَيْرِ مُسْتَحِقِّهِ ؛ إِذْ هُو غَرُورٌ بِالْقَوْلِ ، وَالصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يَضْمَنُ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى ْ أَعْلَمُ .

(١٧٥٥) [٢٠] سُوَّالٌ: عَمَّاْ إِذَا تَنَازَعَ الغَاْصِبُ والمَغْصُوْبُ مِنْهُ فِيْ قَـدْرِ الشَّيْء المَغْصُوْب وَلَمْ تُوْجَدْ بَيِّنَةٌ عَلَىْ قَدْره فَأَيَّهُمَاْ يَكُونُ القَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جُواْبُهُ : أَنَّ القَوْلَ قَوْلُ الغَاْصِبِ فِي ۚ ذَلِكَ بِيمِيْنِهِ حَيْثُ أَشْبَهَ الآَخَرَ أَمْ لا ؟ كَمَاْ يُشِيْرُ إِلَىٰ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ بِقَوْله : (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلَفِهِ وَنَعْتِه وَقَدْرِهِ وَحَلَيْفَ) (٢). اهد. قَالَ (عج) : لَأَنَّهُ غَاْرِمُ مُدَّعَى عَلَيْهُ وَقَاْعِدَةُ الشَّرْعَ وَحَلَيْهُ مَا الشَّرَعَ وَالْعَرْمُ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَاْعِدَةُ الشَّرْعَ تَرْجَيْحُهُ . اهد. وَقَالُ [ق / ٢٥٩] (عج) _ نَاْقِلاً عَنْ التَّتَائِيِّ _ : وَمِمَا يَدْخُلُ فِي تَخَالُفُهِمَا فِي القَدْر مَسَأَلْتَان .

الأُولَى : غَاْصِبُ صُرَّة يُلْقَيْهَا فِي البَحْرِ وَلا يَدْرِيْ مَا فَيْهَا وَلا قَيْمَتِهَا ، أَوْ لا يُلْقَيْهَا وَيَدَّعِيْ رَبُّهَا أَنَّهَا لَّ كَذَا ويُخَالُفُهُ الغَاْصِبُ ؛ القَوْلُ قَوْلُ الغَاْصِبَ بِيَمِيْنه عَنْدَ مَالك بْنِ نَاْجِيْ ، وَعَلَيْه الفَتْ وَى ؛ لِإِمْكَانَ مَعْرِفَة مَا فِيْهَا بِعلْمَ سَأْبِقَ أَوْ بَخْسَهَا . اهد . وَقَالَ مُطَرَّفٌ وَابْنُ كَنَانَةَ وَأَشُهَبُ القَوْلُ لَرَبِّهَا مَعَ يَمِيْنه إِنْ ادَّعَى مَا فَيْها بِعلْمَ سَأَبِقَ أَوْ يُشَبّهُ وَكَانَ مَثْلَهُ يَمْلُكُهُ ؛ لأَنَّهُ يَدَّعِيُ تَحْقِيْقًا والآخَرُ تَخْمِيننا ، وأَمَّا إِنْ غَابَ عَلَيْها وَقَالَ فَيْها كُذَا فَالْقَوْلُ لَهُ مَعْ يَمِيْنه .

الثَّانْيَةُ : قَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِيْ قَوْمِ أَغَارُوا عَلَىْ مَنْزِلِ رَجُلٍ ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ فَ فَذَهَبُوا بِمَاْ فِيْهِ ، وَلا يَشْهَدُونَ بِأَعْيَانِ الْمَنْهُوْبِ ، لَكِنْ شَهِدُوا بِالْغَارَةِ والنَّهْبِ ؛ فَلا

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٢٨٤) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

يُقْضَيْ للمُنتَهَبِ مِنْهُ بِيمِيْنِهِ وَإِنْ ادَّعَىٰ مَاْ يُشْبِهُ إِلَّا بِبِيَّنَة ، وَقَالُهُ ابْنُ القَاْسِمِ مُحْتَجَّا لَهُ بِقَوْلُ مَالُكَ فَيْ الصَّرَّة ، وَلَمُطَرِّف القَوْلُ قَوْلُ اللَّغَاْرِ عَلَيْه مَعَ يَمِيْنِه إِنْ أَشَبَهَ وَكَأْنَ مِثْلَهُ يَمَلْكُهُ ، وَ « اللَّدَوَّنَةُ » مُحْتَمِّلَةُ فَفَيْهَا عَنْ مَالك : إِذَاْ انْتَهَبَهَا أَوْ غَصَبَهَا وَكَأْنَ مِثْلَهُ يَمَلُكُهُ ، وَ « اللَّدَوَّنَةُ » مُحْتَمِّلة فَفَيْهَا عَنْ مَالك : إِذَاْ انْتَهَبَهَا أَوْ غَصَبَهَا بِحُضْرَة بِيَّنَة ثُمَّ قَالَ : كَانَ فِيهَا كَذَا ، وَادَّعَيْ رَبَّهَا أَكْثَرَ ؛ فَالْقُولُ للْغَاصِب مَع يَمِيْنِه . وَلَمْ يُبِيِّنُ هَلْ طَرَحَهَا فِيْ مَتْلَف أَمْ لا ؟ . اه . قَوْلُه : وَ « اللَّدَوَّنَةُ » مُحْتَمَلة أَنْ : أَيْ : لا يكُونُ طَرْحَهَا عَقِبً الانْتهاب فَيَجْرِي فيها الخلاف ، أو مُحْتَمَلة أن : أي : لا يكُونُ طَرْحَهَا عَقِبً الانْتهاب فَيَجْرِي فيها الخلاف ، أو يَطْرَحْهَا عَقِبَ الانْتهاب فَيَجْرِي فيها الخلاف ، أو يَطْرَحْهَا عَقِبَ الانْتهاب فَيَجْرِي فيها الخلاف ، أو يَطْرَحْها عَقِبَ الانْتهاب فَيَجْرِي فيها الخلاف ، أو يَطْرَحْها عَقِبَ الانْتهاب فَيَجْرِي فيها لَكُونُ القَوْلُ قَوْلَ المُنْتَهِب . اه . والله تَعَلَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٦) [٢١] سُؤَالٌ: عَنْ ظَالِمٍ قَالَ لِرَجُلِ لا يَطْلُبُه: أَرنيْ مَالَكَ وَمَالَ غَيْرِكَ ، فَأَرَاهُ مَالَهُ فَتَرَكَهُ الظَّالِمُ وَأَخَذَ مَالَ غَيْرِه ، هَلْ يَجِبٌ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِيْ ذَلِكَ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ : سئلَ الشَّرِيْفُ مُحَمَّدُ بنُ فَأْضِلِ الشَّرِيْفَ عَنْ رُفْقَة قَلِيلَة نَحْوَ ثَمَانِية رَجَال بِدَوَابِّهِمْ عَلَيْهِمَ الزَّرْعُ قَاْدَمِيْنَ مِنْ بَاْغَتُه لِولاَّته جَاءَهَمْ قَوْمُ مِنْ الأكور فِي الطَّرِيْقَ فَقَالُوا لِرَجُل مِنْهُمْ لا يَطْلَبُونَهُ : أَرِنَا مَرَاكِيبَكَ وَمَرَاكِيْبَ غَيْرِك ، فَأَرَاهُمُ مَرَاكييْهُ وَأَخَذُوا مَرَاكيْبَ غَيْرِهِ ، فَهَلْ عَلَيْهِ الضَّمَانَ أَمْ لا ؟ وَهَلْ هَذِهِ المَسْأَلَةُ مَسْأَلَةٌ أَوْ ذَلَ لَصَا أَمْ لا ؟ وَهَلْ هَذِهِ المَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ أَوْ ذَلَ لَصَا أَمْ لا ؟

فَأَجَاْبَ بِقُولُه : بِأَنَّ مَنْ أَخْرَجَ مَالُهُ مِنْ مَالُ الغَيْرِ أَوْ مَيَّزَهُ عَنْهُ للنَّجَاة مِنْ لُصُوصٍ طَلَبُوا ذَلِكَ مَنْهُ لا يكونُ بذلك كَمَنْ دَلَّ لصَّا بِحَيْثُ يَضْمَنُ عَلَى اللهُ تَعَالُى بِهِ عَلَيْه ، وَغَاْيَةُ المَقْدُورِ مِنْ أَخْذَ مَالْه ، اللهُ تَعَالُى بِه عَلَيْه ، وَغَاْيَةُ المَقْدُورِ مِنْ أَخْذَ مَالْه ، اللهُ مَعَ مَالْ غَيْرَه لا يَرْضُونَ سَلْبَهُ أَوْ يَخَاْفُونَ أَخْذَهُمْ اللّهُ مَعَ مَالْ غَيْرَه لا يَرْضُونَ سَلْبَهُ أَوْ يَخَاْفُونَ أَخْذَهُمْ بِمَالِه فَيْهِ فَيْضَمَنُ حَيْنَد بِتَمْيِيْرِه لَهُمْ ؟ لِأَنَّهُ كَانَ قَادراً عَلَى تَحْصِيْنِه بِتَرْك التَّمْيِيْزِ عَلَى أَنَّهُ مَنْخُرِطٌ فَي مَنْ اللهُ القَاعَدة المُشَارِ إلَيْهَا بِقَول صَاحِب ﴿ المُخْتَطَرِ ﴾ عَلَى أَنَّهُ مَنْخُرِطٌ فَي سَلْك القَاعَدة المُشَارِ إلَيْهَا بِقَولُ صَاحِب ﴿ المُخْتَطَرِ ﴾ وَضَمِنَ مَا أَمْكَنَتُهُ ذَكَانَةُ وَتَرَك مَن مَا أَمْكَنَتُهُ ذَكَانَةُ وَتَرَك مَن مَا أَمْكَنَتُهُ وَتَرَك مَنْ اللهُ مَا أَمْكَنَتُهُ وَتَرَك مَنْ الْمَنْ أَلَى قَولُه : (كَتَرْك تَخُلِيْه مُسْتَهْلك مَنْ فَسُ أَوْ مَالٌ بِيدِهِ) (١) وَهُو ظَاهِر لَمَنْ تَأَمَّلَ . اه . والله تَعَالَى مُ أَعْلَم .

مختصر خلیل (ص/ ۹۱).

(١٧٥٧) [٢٢] سُوَالٌ: عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ: ﴿ وَإِنْ ادَّعَتِ اسْتَكْرَاهًا عَلَىٰ غَيْرِ لائِق بِلا تَعَلُّق بِهِ حَدَثْ لَهُ ﴾(١) هَلْ يَجِبُ لِلْمُرْأَةِ مَهُرٌ عَلَىٰ اَلُدَّعَيْ عَلَيْهِ بِيلِكَ الدَّعْوَىٰ أُمُ لا ؟

جَوَابُهُ : لا ؛ لِقَوْلِ (مخ)(٢) نَاْظِمَا لِحُكْمِ المَسْأَلَةِ :

وَلَيْسَ لَهَا مَهْرٌ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ عَلَى صَالِحٍ أَوْ غَيْرِهِ يَا أَخَا البَقَا

وَقَدْ أَشَاْرَ إِلَىْ ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَهُو وَأَضِحٌ ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُهُ إِقْرَارٌ عَلَىْ نَفْسِهَا وَعَلَى الْمُدَّعَيْ عَلَيْهِ فَلا يُؤْخَذُ الْمُدَّعَيْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهَا عَلَيْهِ ، وَأَيْضاً قَدْ ذَكَرَ ابْنُ رُشُد أَنَّهَا لا صَدَاْقَ لَهَا فِيْها إِذَا ادَّعَتْهُ عَلَى فَاسْقَ وَتَعَلَّقَتْ بِهِ ، كَمَا رَوَاهُ عَيْسَيْ عَنْ ابْنِ القَاسِمِ ، وَلا شَكَّ أَنَّهَا لا صَدَاْقَ لَهَا إِذَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ بِالأُولَى ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَعَلَقْ بِهِ بِالأُولَى ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَعَيْ قَوْلَهَا مَعَ التَّعَلَقِ الَّذِي هُو قَرِيْنُهُ الصَّدْقِ فَأُولَى مَعَ عَدَمِه ، وَإِذَا كَانَ لا صَدَاقَ لَهَا فَالصَّالِحُ وَمَجْهُولُ الْحَالُ أَولَى مَعَ عَدَمُه ، وَإِذَا كَانَ لا صَدَاقَ لَهَا عَلَى الفَاسِقِ مُتَعَلِّقَةً أَمْ لا كَمَا ذَكَرْنَا فَالصَّالِحُ وَمَجْهُولُ الْحَالِ أَولَى بِهِ بِهَذَا الْحُكْمِ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ ذَكَرَ ابْنُ رُشُد فِي دَعْواْهَاْ عَلَىْ مَجْهُوْلِ الْحَاْلِ حَيْثُ قَيْلَ بِعَدَمِ حَدِّهَا لِلْقَذْفِ فَيْمَا إِذَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ وَكَانَتْ مَمَّنْ تَبَالِيْ بِفَضَيْحَة نَفْسِهاْ أَنَّهُ يَحْلَفُ عَلَىْ رَدِّ دَعُواْهَا ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَلَهَاْ صَدَاْقُهَا ، وَذَكَرَ أَيْضاً فِي دَعُواْهَا عَلَىْ عَلَى رَدِّ دَعُواْهَا ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَلَهَاْ صَدَاْقُهَا ، وَذَكَرَ أَيْضاً فِي دَعُواْهَا عَلَى الفَاسِقِ وَحَيْثُ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ وَسَجَنَهُ الإِمَامُ وَلَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ حَالُهُ أَنَّهُ يُحَلِّفُهُ فَإِنْ لَمْ الفَاسِقِ وَحَيْثُ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ وَسَجَنَهُ الإِمَامُ وَلَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ حَالُهُ أَنَّهُ يُحَلِّفُهُ فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ مِنْ أَنَّهُ لا يَحْلَفُ حَلْقُتْ وَأَخَذَتُ مَهْرَ مِثْلِهَا ، وَكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ يُخَالِفُ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُ لا يَحْلُقُ بَكُلِّ حَالْ .

قُلْتُ : وُجُوْبُ الصَّدَاْقَيْنِ فِيْ هَذَيْنِ إِنَّمَاْ هُوَ فِيْ جِهَة نَكُوْلِهِ عَنْ اليَمِيْنِ النَّمَا اللَّهَ وَحَلِفُهَا هِي، وَلَوْ كَانَ الصَّدَاٰقُ وَأَجِباً عَلَيْهِ فِي هَذَيْنِ بِطَرِيْقِ اللَّهَ وَحَلِفُهَا هِي، وَلَوْ كَانَ الصَّدَاٰقُ وَأَجِباً عَلَيْهِ فِي هَذَيْنِ بِطَرِيْقِ

مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۱٤٨/٦) .

الأَصَاْلَةِ لَمَّا سَقَطَ بِحَلِفِهِ الَّذِيْ نَكَلَ عَنْهُ ، وَلَوْ حَلَفَ لَسَقَطَ عَنْهُ . اهـ . المُرَاْدُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

وَقَدْ بَسَطَ الْمَسْأَلَةَ ابْنُ عَـاْصِمٍ فِي أُرْجُوزِيَّتِهِ فَرَاْجِعْهَاْ إِنْ شِئْتَ . اهـ . وَاللهُ تَعَاْلَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٨) [٢٣٠] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ قَالَ لشَخْص : خُـنْ هَذَا القَيْدَ وَقَـيِّدْ بِهِ هَذِهِ الدَّابَّةَ ، وَلَمْ يَفْعَلَ حَتَّىْ هَرَبَتْ الدَّابَّةُ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لا ؟

جَوَاْبُهُ : أَنَّهُ لا ضَمَاْنَ عَلَيْهِ فِيْهَاْ لِأَنَّهُ [ق / ٦٦٠] لَمْ يَدْفَعْ الدَّابَّةَ إِلَيْهِ كَمَا فِيْ « كَبِيْرِ » (مخ) . اهـ . وَاللهُ تَعَاَّلَىْ أَعْلَمُ .

وَتَرَكَهُ وَلَم يُقَيِّدُهُ وَتَلَفَ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لا ؟ وَمَقَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ: قِيِّدْ لِيْ بَعِيْرِيْ مَثَلاً وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَتَرَكَهُ وَلَم يُقَيِّدُهُ وَتَلَفَ أَيْضْمَنُهُ أَمْ لا ؟

جَـوَاْبُهُ: قَاْلَ (عج) نَاقِلاً عَنْ أَبِيْ الحَسَنِ عِـنْدَ قَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » فِيْ كِتَاْبِ اللَّقَطَةِ مِنْ [] (١٠)مَا نَصُّهُ : إِذَا قُلْتَ لَهُ : قَيِّدْ لِيْ عَبْدِيْ ، وَدَفَعْتَهُ إِلَيْهِ فَتَرَكَهُ وَلَمْ يُقَيِّدُهُ يِضَمْنُ . اهـ . وَاللهُ تَعَاْلَىْ أَعْلَمُ .

(١٧٦٠) [٢٥] سُؤَالٌ : عَنْ مُشْـتَرِكَيْنِ فِيْ شَيْءٍ جَاْءَ ظَالِمٌ وَأَخَـذَ أَحَدَهُمَاْ هَلْ تَكَوْنُ مُصِيْبَتُهُ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِمَاْ مَعَاً ؟

جَوَاْبُهُ : قَاْلَ فِي نَوَاْزِلِ الغَصْبِ مِنْ « المعْيَارِ »(٢) : وَسُئِلَ عَنْ مُشْتَرِكَيْنِ فِي طَعَاْمِ جَاْءَ ظَالْمِ ۗ وَأَخَذَ نَصِيْبَ أَحَدِهِمَا وَهُوَ غَاْئِبٌ هَلَ هَذَاْ قَسْمٌ أَمْ لاْ ؟

فَأَجَاْبَ بِقَوْلِهِ : الَّذِيْ عِنْدَهُ أَنَّ المَأْخُوْذَ عَلَيْهِ مَاْ وَالْبَاقِيْ بَيْنَهُمَاْ . اهم ، وَقَالَ فِيْ مَوْضِعٍ ٱخَرِ : وَسُئِلَ السَّيُورِيُّ (٣) : عَمَّاْ إِذَا غَصَبَ نِصْفَ شَيْءٍ مُشَاْعٍ بِسَبَبِ

⁽١) طمس بالأصل .

⁽۲) انظر « المعيار » (۹/ ٥٦٥) .

⁽٣) المعيار : (٥/ ٥٦٠) .

مَالِكِ جُزْءٍ مِنْهُ هَلْ تَكُونَ مُصِيْبَتُهُ مِنْ الَّذِي أَخَذَ بِسَبَبِهِ أَوْ مِنْهُمَا جَمِيْعاً ؟

فَأَجَاْبَ : بِأَنَّ الْمُصِيْبَةَ مِنْ المَالِكَيْنِ جَمِيْعاً . اهـ . وَاللهُ تَعَاْلَى أَعْلَمُ .

(١٧٦١) [٢٦] سُوَّالُ: عَنْ رَجُلَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِيْ فَرَسَ وَأَخَذَهَا غَاْصِبٌ مِنْ عَنْد أَحَدهِ مَا فَمَشَى الشَّرْيكُ الثَّانِيْ إِلَى الغَاصِبَ، فَرَدَّ عَلَيْه نصْفَه وَفَدَى مَنْ عَنْد بَمَال دَفَعَه لُلغَاصِب، وَرَأَى أَنَّ ذَلكَ صَيْبَ الثَّانِيْ اللَّهَ اصِب، وَرَأَى أَنَّ ذَلكَ صَلْحاً وَسَداداً عَلَى شَرِيْكه وَطَلَبَه بَمَا دَفَعَ للْغَاصِب فِي الفَداء، فَامْتَنَعَ مَنْ عَلْاحاً وَسَداداً عَلَى شَرِيْكه وَطَلَبَه بَمَا دَفَعَ للْغَاصِب فِي الفَداء، فَامْتَنَعَ مَنْ إِعْطَائِه، وَقَالَ لَهُ: مَا أَمَر ثُلُكَ بِالفَداء وَلا نُعْطَيْكَ شَيئَا ؟ لأَنَّكَ اشْتَريْت مَنْ الغَاصِب وَتَا خُذُ نَصِيبِيْ فِي الفَرسِ مِنْكَ مَجَّانًا ، مَا الحُكُم فِيْ ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْمِشْدَالِيِّ فَأَجَاْبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : لِلْفَاْدِيْ أَخْذُ فِدَاْئِهِ مِنْ شَرِيْكِهِ إِنْ أَرَاْدَ الشَّرِيْكُ أَخْذَ نَصِيْبِهِ فِيْ الفَرَسِ . اهـ ، وَاللهُ تَعَاْلَىْ أَعْلَمُ .

(١٧٦٢) [٢٧] سُوَّالٌ: عَنْ ظَالِم أَخَذَ مِنْ مَدِيْنِ مَاْ عَلَيْهِ مِنْ الدَّيْنِ طُلُمَا عَلَى أَنَّهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ ، ثُمَّ جَاْءَ رَبُّ الدَّيْنِ بَعْدَ ذَلكَ يَطْلُبُ مِنْ اللَّدِيْنِ فَقَالَ لَهُ : قَدْ أَخَذَ الظَّالِمُ مَاْ عَلَى يَالتَّعْيِيْنِ ، هَلْ يَبْرَأُ اللَّذَيْنُ مِنْ الدَّيْنِ وَالحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : قَالَ فِي « المعيَّار » نَاْقِلا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : إِنَّ مَاْ فِي الذِّمَةِ لا يَتَعَيَّنُ بِحَالٍ مَاْ دَاْمَ فِي الذِّمَةِ ، وَإِنْ التَّعَرُّضَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الوَاْجِبِ لاَ يُؤْجِبُ فِيْهِ حُكْماً .

إِلَىْ أَنْ قَـاْلَ : مَسْأَلَةٌ : وَهَيَ أَنَّ رَجُلاً لَهُ دَيْنٌ عَـلَىْ رَجُلِ فَعَـدَىْ السُّلْطَانُ عَلَىْ رَبِّ الدَّيْنِ مِنْ طَلَبِ المَديْنِ عَلَىْ رَبِّ الدَّيْنِ مِنْ طَلَبِ المَديْنِ بِدَيْنِهِ فَأْحَـتَجَ المَديْنُ بِجَبْرِ السَّلْطَأْنَ لَهُ عَلَىْ أَخْـذه مِنْهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ حَـقًا لرَبً الدَّيْنِ، فَأَفْتَيْ بَعْضُ الفُقُهَا عِبَرْاءَة المَديْنِ ، وأَفْتَى غَيْرُهُ بِعَدَم بَرَاءَته ؟ لأَنَ مَا فِيْ اللهِ يَنْ . اهـ . قَالَ بَعْضُ الشَّيُونَ : والصَّوابُ بَرَاءته . اهـ .

وَفَيْ « العَمَلَيَّات » مَا نَصُّهُ :

وَمَاْ مِنْ الدَّيْنِ بِجَبْرٍ يُدْفَعُ بِهِ غَرِيْمُهُ فَلاْ يُتَبَعُ اهـ . المُرَاْدُ مِنْهُ مَعْ حَذْف ، وَاللهُ تَعَالَىْ أَعْلَمُ .

(١٧٦٣) [٢٨] سُؤَالٌ : عَنْ الفَحْلِ المَعْصُوْبِ إِذَا ضَرَبَ فِيْ مَأْشِيَةِ رَجُلِ هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْه نَسْلُهَا لحُرْمَة الفَحْل أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: سئل عَنْ ذَلِكَ أَبُوْ عَبْدِ اللهِ القُوْرِيُّ فَأْجَاْبَ بِقَوْلهِ : إِنَّهُ لا يَنْبَغِيْ أَنْ يُرْكَ الفَحْلُ المَغْصَوْبُ بَيْنَ البَهَاْئِمِ الْحَلَاْلِ ، فَإِنْ تُرِكَ وَتَحَقَّقَ نَزْوُهُ لَبَهِيْمة وَجَبَ عَلَىْ رَبِّها إِعْطَاءُ نَزْوهِ لربِّه إِنْ عَلَمَ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقُ لَمْ يَجَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَكَنَّهُ يُسْتَحَبُّ وَقَدْ تَرَكَ الشَّيْخُ صَالِحٌ أَبُوْ مُحَمَّد صَاحٌ بقَرَتُهُ لَمَا يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَكَنَّهُ يُسْتَحَبُّ وَقَدْ تَرَكَ الشَّيْخُ صَالِحٌ أَبُو مُحَمَّد صَاحٌ بقَرَتُهُ لَمَا عَلَيْهِ لَمَا عَلَيْهِ لَمَا عَلَمُوا أَنَّهَا لَهُ قَامْتَنَعَ مِنْ حَمَلَهَا قُومٌ تَعَدِّيًا مَعَ بَقَرِ أَهْلِ فَاسٍ ، ثُمَّ رَدُّوهَا عَلَيْهِ لَمَا عَلَمُوا أَنَّهَا لَهُ قَامُتَنعَ مِنْ حَمَلَهَا قُومٌ تَعَدِّيا مَعَ بَقَرِ أَهْلِ فَاسٍ ، ثُمَّ رَدُّوهَا عَلَيْهِ لَمَّا عَلَمُوا أَنَّهَا لَهُ قَامُتَنعَ مِنْ أَخذَهَا وَقَالُوا : هَذَا وَرَعٌ وَلا أَصْلَ أَخذَهَا وَقَبْضِهَا وَتَرْكَهَا ، فَأَنْكَرَ بَعْضُ الفُقْهَا ء فعلَهُ وَقَالُوا : هَذَا وَرَعٌ وَلا أَصْلَ لَهُ هَاللَهُ فَقَالُ الفَقَيْهُ الْحَرْعُ الْفَلْقَهَا : وَالْوَطْء يَعْلَهُ وَقَالُوا : هَذَا الْمَانَعَ مِنْ اللّهَ فَقَالُ الفَقَيْهُ الْحَافِظُ أَبُوهُ عَمْرَانَ الْحَوْرَائِيُّ : لَهَذَا الوَرَعِ أَصُلٌ وَهُو فِي «اللّهُ وَنَالُ فِي كَتَأْبُ الرَّضَاعِ مِنْهَا : وَالْوَطْءُ يُدِرَّ اللّهَاسِيْ » ، وَاللّهُ تَعَالَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَالِ : وَاللّه مُنْ الْمَالِي الْمَاسِيْ » ، وَالله تُعَالَى الْعَلَى الْمَالُ فَيْ اللّه أَلَى الْمَالَ فَالَى الْعَلْمُ الْوَلَاء الْعَالَى السَّيْخُ بَارُكَ الله فَيْ اللّه أَلَى الْقَرْلِ الفَاسِيْ » ، وَالله أَنْتُ الْمَالَى الْعَلَى الْمَالَ السَّيْخُ بَارُكَ اللّه أَنْ الْمَالَ الْمَالَولُو اللّه أَلَى الْعَلْمُ الْمَالَ الْمَالِمُ الْمَالُولُ الْمَلْمُ اللّهُ الْعَلْمُ الْمَالِقُ الْمُ الْمُولُ الْمُ الْمُولُولُ الْمَالِمُ اللّهُ الْمَالِقُ اللّهُ اللْمَالَةُ الْمُ الْمُولُولُولُولُوا اللّهُ اللّه الْمُولُولُولُ اللّهُ الْمُولُولُولُولُ اللّهُ الْمُؤْكُولُ اللّهُ الْفُهُ اللّه اللله اللْمُولُولُولُولُ اللهُ اللّه اللّهُ اللّه اللْمُوا

(١٧٦٤) [٢٩] سُوَّالُ: عَمَّنْ غَصبَ بَقَرَةً مَثَلاً وَبَاْعَهَا لَجَزَّار وَذَبَحَهَا الْجَزَّارُ وَذَبَحَهَا الْجَزَّارُ فَهَلْ لِرَبِّهَا الرُّجُوْعُ عَلَى الجَزَّارِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَعْصُوْبَةٌ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ : سئِلَ عَنْ ذَلِكَ (عج) فَأَجَاْبَ بِقَوْلِه : لربِّهَا أَنْ يَضْمَنَ الغَاْصِبُ القَيْمَةَ يَوْمَ النَّبْحِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالْمَا القَيْمَةَ يَوْمَ النَّبْحِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالْمَا بِالْغَصْبِ ، فَإِنْ عَلْمَ فَ، إِنَّهُ يَضْمَنُ القَيْمَةَ يَوْمَ وَضْع يَدِهِ عَلَيْهَا . اه كَلاْمُهُ . وَاللهُ أَنَّ مَنْ أَفْرَاد قُوْل الشَّيْخ خَلَيْل : (وَضَمِنَ مُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ فِيْ عَمْد لا سَمَاْوِيَّ وَغَلَّةٍ) (١) . اه . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

(١٧٦٥) [٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ الحَلالِ هَلْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا أَمْ لا ؟

جَـواَبُهُ: قَاْلَ فِي « نَوَاْزِلِ الفَاْسِيِ » : وَسُئِلَ هَلْ بَقِيَ مِنْ الحَلاْلِ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا أَمْ لا ؟ وَإِذَا قُلْنَا : لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ ، فَكَيْفَ يَفْعَلُ مَنْ ضَاْقَ عَلَيْهِ هَذَا الأَمْرُ؟ الدُّنْيَا أَمْ لا ؟ وَإِذَا قُلْنَا : لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ ، فَكَيْفَ يَفْعَلُ مَنْ ضَاْقَ عَلَيْهِ هَذَا الأَمْرُ؟ وَمَا حُكْمُ البِلاْدِ المَعْصُوبَةِ هَلْ إِثْمُهَا عَلَى الغَاْصِبِ الأَوَّلِ أَوْ عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَعَلَّهَا وَمَا وَمَا اللهَ وَلَا العَرَبِ كُلُّهَا مَخْلُوطَةٌ بِالْحَرَامُ أَوْ حَرَامٌ كُلُّهَا ، كَيْفَ يَشْتَرِي مِنْهَا وَمَا عِنْدَهُمْ إِلَّا الْحَرَامُ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَكُلُ طَعَامُهُمْ أَمْ لا ؟

فَأَجَاْبَ : الْمَسَائِلُ الثَّلاْثُ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الحَلالَ يَرُ مَفْقُوْد وَلَوْ كَأْنَ مَـ فْقُوْداً لَمَّا كَلَّفَنَا اللهُ بِطَلَبِهِ ؛ فَإِنَّ الحَلالَ مَا جُهِلَ أَصْلُهُ ؛ قَـاْلَ الفَاكَهَانِيُّ : فَلا يَنْبَغِيْ اليَوْمَ كَلَّفَنَا اللهُ بِطَلَبِهِ ؛ فَإِنَّ الخُلالَ مَا جُهِلَ أَصْلُولُ قَدْ فَسَدَتْ وَاسْتَحْكَمَ فَسَادُهَا بَلْ أَخْذُهُ أَنْ يَسْأَلُ عَنْ أَصْلِ الشَّيْء وَاسْتَحْكَم فَسَادُها بَلْ الشَّيْء وَاسْتَحْكَم فَسَادُها بَلْ الشَّيْء وَلَا يَسْأَلُ عَنْ أَصْلِ الشَّيْء وَلَى لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلُ عَنْ أَصْلِ الشَّيْء فَيَتَعْيَّنَ لَهُ تَحْرِيْمَهُ أَنْ يَسْأَلُ عَنْ أَصْلِ الشَّيْء فَيَتَعْيَّنَ لَهُ تَحْرِيْمَهُ أَوْ شُبْهَتِه .

ثُمُّ قَاٰلَ : وَالَّذِيْ عِنْدِيْ فِيْ ذَلِكَ فِيْ هَذَا الزَّمَاٰنِ أَنَّ مَنْ أَحَذَ قَـدْرَ الضُّرُوْرَةِ لِنَفْسِهِ وَعِينَالِهِ مِنْ غَيْرِ سَرَف وَلا زَيَاْدَة عَلَىْ مَاْ يَحْتَاْجُ إِلَيْهِ لَمْ يَأْكُلْ حَرَاْماً وَلا شُبْهَة ، وَكَاْنَ أَبُوْ عَبْدِ اللهِ القُوْرِيُّ بِقَوْلِ : مَنْ بِيدهِ شَيْءٌ وَلا يُعْرفُ لَهُ مَدْخَلٌ شَبْهَة ، وَكَاْنَ أَبُوْ عَبْدِ اللهِ القُوْرِيُّ بِقَوْلِ : مَنْ بِيدهِ شَيْءٌ وَلا يُعْرفُ لَهُ مَدْخَلٌ بِالأَصَالَة وَلا مُعَاْملَةٌ قَبِيْحَةٌ مَقْصُوْدَةٌ فَمِنْ أَيْدِي يَحْرُمُ مَالُهُ وَمَا غَلَبَ عَلَى النَّاسِ مِنْ الجَهْلِ وَرقَة الدِّيَانَة لا يَحْرُمُ مَا بِأَيْدِيهِمْ ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ لا يُخَاطَبُ إِلاْ بِمَا فِيْ عِلْمِ لا بِمَا فِيْ عِلْمِ اللهِ تَعَالَى وَهُو بَدِيهِمْ .

وَأَمَّا الأَرْضُ المَغْصُوبَةُ فَإِثْمُهَا عَلَىْ مَنْ غَصَبَهَا، وَعَلَىْ مَنْ اسْتَغَلَهَا عَالِماً بِغَصْبِهَا . وَأَمَّا أَمُواْلُ العَرَبِ فَإِنَّهَا لا يُقْطَعُ بِأَنَّهَا كُلُّهَا حَرَاْمٌ ، بَلْ يَجْرِي عَلَى القَانُونِ المُتَقَدِّمِ ، وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُمْ بِالتَّعَدِّيْ وَالغَصْبِ وَإِنَّ مُعْتَرِق الذِّمَّةِ ، فَاجْ تِنَابُ مَالِهِ وَرَعٌ.

قَاْلَ أَبُوْ عَبْدِ الله (ق): ويُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَكَلَ طَعَاْمَهُمْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِقَيْمةً مَا أَكَلَ ، وَإِنْ دَفَعَ ذَلِكَ لَمَنْ لَهُ قَبِلَ الظَّالِمِ تَضبَاعَةٌ فَلْلَكَ أُوْجَبُ . وَأَمَّا طَعَاْمُ الْكَاهُمِي وَ فَالشَّيْءُ الْخَفَيْفُ مِنْهُ وَمَا تَقْضِي الْعَاْدَةُ بِالْمُسَامْحَة فِيهِ فَلا بَأْسَ بِه ؛ قَالَ الْيَتَامْمِي فَالشَّيْءُ الْخَفَيْفُ مِنْهُ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ (١) كَمَا إِذَا دُعِيَ لَطَعَام خَتَنِه وَغُرْسِه وَأَكَلَ مَنْهُ، وَقَال مَالكُ : لا بَأْسَ لوصِي اليَتِيْمِ أَنْ يُنَاوِل المسْكَيْنَ الْكَسْرَةَ وَخَلقَ الثَيَابِ وَالْفُلُوسَ ، أَوْ يَمُرَّ بِهِ سَائِلٌ وَهُو فِيْ حَائِطِهِ أَوْ حَرِثُهِ فَيَنَاوِلَهُ التَّمْرةَ وَالْقَبْضَةَ مِنْ الطَّعَام وَالشَّرْبَةَ مِنْ اللَّهِنِ ؛ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ حَسَنُ تُوْجَيْ بَرَكَتُهُ لِلْيَتِيْمِ وَلِمَالِهِ . اهـ الطَّعَام وَالشَّرْبَة مِنْ اللَّهِنِ ؛ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ حَسَنُ تُوْجَيْ بَرَكَتُهُ لِلْيَتِيْمِ وَلِمَالِهِ . اهـ كَلامه بُرُمَتِه ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ . اللَّهُ تَعَالَى ثَعَلَم عَلَى الْمُسَامِة عَنْ بَرَكَتُهُ لِلْيَتِيْم وَلِمَالِهِ . اهـ كَلامه بُرُمَتِه ، وَالله تَعَالَى ثَعَلْمُ أَعْلَم .

(١٧٦٦) [٣١] سُؤَالٌ: عَنْ المَال الحَرَام هَلْ يَحلُّ بالميْرَاث أَمْ لا؟

جَواًبُهُ: قَالَ فِي « مُختَصَرِ البَرْزَلِيِّ (٢) _ نَاْقِلَاً عَنْ ابْنِ شَهَاْبِ : إِنَّهُ يَجُوْزُ وَرَاْتُتُهُ ، وَهُوَ قَوْلَ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ ، وَأَبَاهُ القاسِمُ بْنُ مُحَمَّدَ وَغَيْرُهُ ، وَمَذْهَبُ مَالُكُ وَأَصْحَابِهِ فَرَّقُواْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهةِ الغَصْبِ فَيُرَدَّ إِلَىٰ أَرْبَابِهِ إِنْ عُرِفُوا ، مَالُكُ وَأَصْحَابِهِ فَرَقُوا . فَيَنْبَغِيْ لَهُمْ التَّصَدُّقُ بِهَ دُونَ قَضَاءً ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهةِ الرَّبُا وَإَنْ لَمْ يُعْرِفُوهُ وَالتَّصَدُّقُ بِهَ دُونَ قَضَاءً ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهةِ الرَّبَا وَفَسَادُ البَيْعِ وَمَنْعِ الـزَّكَاةِ فَيَنْبَغِيْ لَلُورَثَةِ التَّمَسُّكُ بِرَأْسُ المَالُ إِنْ عَرَفُوهُ وَالتَّصَدُّقُ بِمَمْعِهِ يَوْمَرُونَ وَلا يُجْبَرُونَ ، وأَهْلُ الْورَعِ بِمَا بَقِي وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوهُ ؟ فَبَالتَّصَدَّقُ بَحَمِيْعِهِ يَوْمَرُونَ وَلا يُجْبَرُونَ ، وأَهْلُ الْورَعِ بِمَا بَقِي وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوهُ ؟ فَبَالتَّصَدَّقُ بَحَمِيْعِهِ يَوْمَرُونَ وَلا يُجْبَرُونَ ، وأَهْلُ الْورَعِ بَمَا بَقَي وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوهُ ؟ فَبَالتَّصَدَّقُ بَحَمِيْعِهِ يَوْمَرُونَ وَلا يُجْبَرُونَ ، وأَهْلُ الْورَعِ بَمَا بَقَي وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوهُ ؟ فَبَالتَّصَدَقَ بَحَمِيْعِهِ يَوْمَرُونَ وَلا يُجْبَرُونَ ، وأَهْلُ الْورَعِ لَا يَرْفُونُ وَلا يَحِلُ فِيْ قَوْلُ مَالُكُ وَأَكُنَّهُ أَهُلُ الْعَلْمِ بِالْمَدِينَةَ ، وَالْحَسَنُ وَابْنُ شِهَابٍ يُحَلُّونَهُ بِهِ ، وأَوْسَطُ الأَقُوالُ أَنْ لا يَحِلَّ العَلْمِ بِالْمَدِينَةَ ، والْحَسَنُ وَابْنُ شِهَابٍ يُحَلُّونَهُ بِهِ ، وأَوْسَطُ الأَقْوَالُ أَنْ لا يَحِلَّ العَلْمُ بِالْمَدِينَةَ ، والْحَسَنُ وَابْنُ شِهَابٍ يُحَلِّ فِي قَوْلُ مَالِكُ وَأَكُنَّهُ إِلَا لَوْرَعِ

⁽١) سورة البقرة (٢٢٠) .

⁽٢) انظر : « المعيار » (٩/ ٥٤٦) .

المَعْصُوْبُ ، وأَمَّا فَسَاْدُ البَيْعِ وَرِبَاْ الطَّعَاْمِ والْعَيْنِ فَيْحِلُّهَاْ المِيْرَاْثُ اهـ . وَاللهُ تَعَاْلَىْ أَعْلَمُ .

(١٧٦٨) [٣٢] سُوَّالُ: عَمَّنِ ادَّعَى ْ عَلَى ْ غَيْرِه بِغَصْبِ أَوْ سَرِقَة وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِغَصْبِ أَوْ سَرِقَة وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ لَأَلْأَ فَهَلْ لَهُ الرُّجُوْعَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الحَاْكِمُ أَمْ لَا اللهُ الرُّجُوْعَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الحَاْكِمُ أَمْ لَا اللهُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الحَاْكِمُ أَمْ لَا اللهُ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الحَاْكِمُ أَمْ لَا اللهُ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الحَاكِمُ أَمْ لَا اللهُ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الحَاكِمُ الْمَالِمَ اللهُ اللهُ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الحَاكِمُ اللهُ الرَّامُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَّالَةُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللللللّهُ ال

جَوَاْبُهُ: سَئِلَ الوَرْزَاْزِيُّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَاْبَ بِقَوْلِهِ: قَالَ الإِمَاْمُ الْعَبْدُوْسِيُّ: مَنْ الدَّعَى ْ عَلَىْهِ فَلَاهُ الرَّجُوْعُ عَلَيْهِ الدَّعَى ْ عَلَى ْ غَيْرِهِ بِالسَّرَقَةِ وَلَمْ تَثْبُتُ عَلَيْهِ فَدَعَاهُ لَحَاْكِمٍ فَأَغْرَمَهُ، فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِجَمِيْعِ مَا أَغْرَمَهُ الْحَاكِمُ . اهد . وَاللهُ تَعْالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٩) [٣٣] سُوَّالٌ : عَمَّنِ اسْتَحَلَّ مَالَكَ هَلْ يُبَاْحُ لَكَ مَاللهُ أَمْ لا ؟

(١٧٧٠) [٣٤] سُؤَالٌ : هَلُ الأَفْضَلُ التَحْليْلُ من المَظَالِم وَالتَّبَعَات أَمْ لا ؟

جَــوَاْبُهُ : قَاْلَ (عج) فِيْ « نَوَاْزِلِهِ » ـ نَاْقِلاً عَــنْ ابْنِ رُشْدٍ ـ : أُخْتُلِفَ فِيْ التَحْليْلِ منْ التَّبِعَاْتِ والظَّلاْمَاْتِ عَلَىْ ثَلاَئَةِ أَقْوَاْلِ :

أَحَدُهَا : أَنَّ تَرْكَ التَحْلِيلِ أَوْلَى ، وَهُوَ مَذَهُبُ ابْنِ الْمُسِّبِ .

وَالثَّانِي: أَنَّ التَّحْلِيْلَ أَفْضَلُ.

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٧١) .

وَالثَّالِثُ لِمَالِكَ : التَّفْرِقَةُ بَيْنَ التَّبِعَاْتِ مِنْ سَلَفِ وَنَحْوِهِ التَّحْلِيْلَ مِنْهَا أَفَضْلُ، وَبَيْنَ الظَّلَامَاْتِ مِنْ الرَّدْعِ لِئَلاْ يَعُوْدَ وَبَيْنَ الظَّلَامَاْتِ مِثْ الرَّدْعِ لِئَلاْ يَعُوْدَ لَمَنْله .

قَالَ الشَّيْخُ زِرُوقٌ : [] (١)القَوْلُ الثَّانِي [] (٢)

التَّحْلِيْلُ أَوْ جَمَاْعَةٌ وَعَلَيْهِ العَمَلُ ؛ لِحَدِيْثِ أَبِيْ ضَمْضَمٍ (٣) ، ويَنْبَغِيْ التَّعْرِيْضُ بِالْبَقَاْءِ عَلَىْ الحَقِّ إِنْ رُجِيَ الزَّجْرُ بِهِ ، والتَّصْرِيْحُ بِالْعَفْوِ إِنْ عُلِمَ النَّفْعُ بِهِ . اهـ .

قَاْلَ القُرْطُبِيُّ : القَائِلُونَ بِالتَّحْلِيْلِ وَإِسْقَاْطِ الْحُقُوْقِ اخْتَلَفُوا هَلْ تَسْقُطُ عَنْ الظَّالِمِ مَطَاْلَبَةُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ يَسْقُطُ عَنْهُ الظَّالِمِ مَطَاْلَبَةُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ يَسْقُطُ عَنْهُ الظَّالِمِ مَطَاْلَبَةُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ يَسْقُطُ عَنْهُ الخَمَيْعُ ؟ لأَهْلِ العِلْمِ فِيْ ذَلِكَ قَوْلاْنِ . اه .

فَانْدَةٌ : قَالَ (ح) فِي « شَرْحِ النَّاسِكِ » : قَـاْلَ فِي « المَسَائلِ المَلْقُوطَة » : قَالَ ابْنُ مَسْعُود : كُلُّ شَيْء يَأْكُلُهُ الإِنْسَانُ لَعَيْرِه ، فَإِنَّهُ يَنْفَعَهُ تَجْلِيْلُهُ مِنْهُ إِلَّا خَمْسَةَ أَشْيَاء : الرَّشُوةُ فِي الحُكْم ، وَحُلُوانُ الكَاْهِنِ ، وَمَهْرُ البَغِيّ ، وَإِجَارَةُ المُفْتِيْ ، وَإِخَارَةُ المُفْتِيْ ، وَإِخَارَةُ المُفْتِيْ ، وَإِخَارَةُ المُفْتِيْ ، وَيَرُدُّ جَمِيْع حَقِّ عَلَى أَهْلَه فَلا يَنْفَعُهُ التَّحْلِيْلُ فِي هَذِه الأَشْيَاء ، وَذَكرَ البَرْزَلِي يُنَحْوَ ذَلِك وَزَاْد : « وَإِنَّمَا التَّحْلِيْلُ فِيمَا كَانْ اَعْتَدَأَء أَوْ رَبّا . اهم ، وَمَرَادُهُمْ [ق / ٢٢٢] بِقَوْلِهِمْ : جَمْع حَقِّ عَلَى أَهْلِه : الجَعْلُ عَلَى رَدِّ الضَائع وَمَرَادُهُمْ [ق / ٢٢٢] بِقَوْلِهِمْ : جَمْع حَقِّ عَلَى أَهْلِه : الجَعْلُ عَلَى رَدِّ الضَائع وَمَرَادُهُمْ [ق / ٢٢٢] بِقَوْلِهِمْ : جَمْع حَقِّ عَلَى أَهْلِه : الجَعْلُ عَلَى رَدِّ الضَائع وَمَرَادُهُمْ [ق / ٢٢٢] بِقَوْلِهِمْ : جَمْع حَقِّ عَلَى أَهْلِه : الجَعْلُ عَلَى رَدِّ الضَائع وَمَرَادُهُمْ أَوْ عَلَم مَوْضِعَهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَنْفَعُهُ فِيْهَ التَحَلِّلُ ؛ لَأَنَّ الدَافَعُ لِلْمَالُ لَهُ اللهَ عَلَى مَوْمَ الْمَالُ وَيَعْمَ مَوْمَ عَلَى الْمَالُ مَنْ مَعْمَ وَالْمَالُ وَلَعْهُ فَيْ الدَاوُدِيّ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ صَحِبَ [] وَقَدْ ذَكَرَ البَرْزَلِيُّ فِيْ مَسَائلِ الغَصْبِ عَنْ الدَاوُدِيِّ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ صَحِبَ []

⁽١) ، (٢) طمس بالأصل .

⁽٣) تقدم .

⁽٤) طمس بالأصل.

الدَّرَاْهِمَ فِيْ الفَسَاْدِ أَنْ يَرُدَّ مَاْ أَخَذَهُ لِرَبِّهِ ، فَإِذَاْ لَمْ يَجِدْهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ وآيَسَ مِنْ ذَلكَ تَصَدَّقَ به .

البَرْزَلِيُّ : قُلْتُ : كَعبَاْرة عِيْسَى فِي ثَمنِ الزَّيْتِ النَّجِسِ إِذَاْ فَاْتَ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ مَمنَهُ إِلَىٰ رَبِّهِ إِنْ عُرِفَ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَسَمِعْتُ أَنَّ الصَّوَاْبَ أَنَّهُ يُتَصَدِقُ بِهِ مُطْلَقًا أَدَبًا لَأَهْلِ المَعَاْصِي كَأْجْرة رَعْي الخِنْزِيرِ وَقَالَ الأَبِّي فِي حَدَيْثُ مَهْ البَغِي وَحُلُواْنِ الكَاهِنِ ، البَغْيُ : الزَّانِيةُ ، وَمَهْرَهَا : مَا تَأْخُدُهُ عَلَىٰ الزِّنَى ، وسُمَي مَهْراً لِلشَّبَهة بِه فِي الصَّوْرِه ، وَحُلُوان الكَاهِنِ : مَا يَأْخُدُهُ عَلَىٰ كَهَانَتِه ، وَلا مَهْراً لِلشَّبَهة بِه فِي الصَّوْرِه ، وَحُلُوان الكَاهِنِ ، وَأَجْرة المُغَنِّة والنَّائِحَة ، وَالظُوْ: خلافَ فِي حُرَّمَة مَهْرِ البَغِيَّ وَحُلُوان الكَاهِنِ ، وَأَجْرة المُغَنِّية والنَّائِحَة ، وَالظُوْ: إِذَا تَابُتُ مِنْ البَغَاء هَلُ يَلْزَمُهَا التَّصَدُّقُ بِالْمَهْ قِياسًا عَلَىٰ مَنْ بَاعً أَمَّ وَلَده ، وَلَمْ أَرَ وَلَهُ يَتَصَدَّقُ بِثَمَنَهُ أَوْ تُردُّهُ لَمَنْ أَخَذَتُهُ عَنْهُ قَيَاسًا عَلَىٰ مَنْ بَاعً أَمَّ وَلَده ، وَلَمْ أَلَ إِنَّ يُتَصَدَّقُ بِثَمِنه أَوْ تَرُدُّهُ لَمَنْ أَخَذْتُهُ عَنْهُ قَيَاسًا عَلَىٰ مَنْ بَاعً أَمَّ وَلَده ، وَلَمْ أَلَ الْعَنْ بَعُلَا مَنْ البَغَاء هَلُ يُرَمُ المَنْ أَخَذْتُهُ عَنْهُ قَيَاسًا عَلَىٰ مَنْ بَاعً أَمَّ وَلَده ، وَلَمْ أَلَ الْمَنْ بَعُلُ مَنْ بَاعً أَمْ وَلَده ، وَلَمْ أَلَ الْنَعْ رَدُّ الشَّمَنِ بِكُلِّ حَالًى ، وَلَمْ اللَّهُ عَيْرُ وَأُحِد مِنْ أَصْحَابُ مَالْك .

قُلْتُ : وَيَقُومُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ حَبِيْبِ هَذَاْ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَاْ أَخَذَ دَرَاْهِمَ عَلَىْ مَاْ لا يَحَلُّ فَإِنَّهَاْ يَلْزَمُهَاْ أَنْ تَرُدَّهَاْ إِلَىْ رَبِّهَاْ ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يُتَصَدَّقُ بِذَلِكَ عَلَىْ الفُقَرَاْء وَلا تَرُدُّهَاْ عَلَىْ رَبِّهَاْ أَدَبَاً لَهُ .

وَقَاْلَ الشَّيْخُ زَرُوْقٌ : إِذَاْ تَأْبَتْ مِنْ البِغَاءِ وَبِيَدَهَاْ مِنْ رَجُلِ بِعَـيْنِهِ مَاْلٌ قَيْلَ : تَرُدُّهُ إِلَيْهِ لأَنَّهُ خَرَجَ فِيْ غَيْرٍ حَقٍّ ، وَقَـيْلَ : لَا لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِيْ بَاطِلٍ ، وَثَاْلِثُهَاْ : إِنْ كَاْنَ عَنْ عِشْقٍ رَدَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوْبٌ ، وَإِنْ كَاْنَ لِغَيْرٍ ذَلِكَ فَلاْ . اهـ .

قُلْتُ : الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ كُلِّهَاْ عَدَمُ الرَّدِّ وَوُجُوْبُ الصَّدَقَة بِذَلكَ ، وَيَنْبَغِيْ أَنْ يُفَصَلَّ فِي الرِّشُوَة ؛ فَإِنْ كَانَ أَخْذُهَاْ عَنْ بَاْطلِ فَهِيَ مِنْ هَذَا الْقَبِيْلِ وَيَنْفَعُهُ التَّحْلِيْلُ .

اهـ. الْمُرَاْدُ مِنْهُ مَعَ حَذْف وَاخْتَصَار . اهـ. وَاللهُ تَعَاْلَيْ أَعْلَمُ .

(١٧٧١) [٣٥] سُوَّالٌ: عَمَّنْ تَوَجَّهَ لظَالِم فِيْ بَعِيْرِيْنِ كُلُّ وَأَحِد منْهُمَا لَشَخْص _ غَصَبَهُمَا الظَالِمُ مِنْهُمَا ، فَخَيَّرَ الظَالِم بَيْنَهُمَا فَأَخْتَارَ وَأَحِداً مِنْهُما ، هَلْ يَشْتَرِ كَانَ فِي البَعِيْرِ المَرْدُودِ أَوْ يَخَتَص بُه مَالكُهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُمَاْ يَشْتَرِكَاْنِ فِي البَعْيْرِ المَرْدُوْد ؛ قِياْساً عَلَىْ مَساْلَةِ الجَمَلَيْنِ إِذَا الْتَقَيَاْ فِيْ طَرِيْقِ ضَيِّقَة بَحَيْثُ لَا يُمْكَنُ تَخَلَيْضُ أَحَدَهِماْ إِلاْ بِمَوْتِ الآخرِ أَنَّهُمَا يَشْتُرِكَاْنِ فِيْ وَأُحِد مِنْهُمَاْ وَيُقُتَلُ الآخَرُ كَمَاْ فِيْ بَعْضِ فَتَاْوَيْ أَتِّمَتَناْ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٢) [٣٦] سُؤَالٌ: عَمَّنْ بَاْعَ بَقَرَةً لِسُودَاَنِيِّ بِكَيْلِ مَعْلُومْ مِنْ الزَّرْعِ وَاسْتَدْعَىْ أَحَداً يَكْتَالُهُ لَهُ فَاكْتَالُهُ وَزَاْدَ عَلَيْهِ خَمْسَيْنَ مُدَّا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ مَاْ رَدُّهَا لَلسُّوْدَاْنِ أَمْ لا ؟ وَعَلَىْ عَدَمٍ وُجُوبِ رَدِّهَا عَلَيْهِمَا ، فَأَيُّهُمَا تَكُونُ لَهُ الخَمْسُونَ إِذَا تَتَازَعَا فَيْه ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّ السُّوْدَانِيَّ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُسْلِماً أَوْ كَاْفِراً فَإِنْ كَاْنَ مُسْلِماً فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُسْلِماً أَوْ كَاْفِراً فَإِنْ كَانَ مُسْلِماً فَإِمَّا أَنْ أَيْ يَجِبُ عَلَيْهِما وَعَلَيْهِما وَيَتَفَرَّعُ عَـنْ هَذَاْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِما وَدُّ مَا أَفْتَاهُ مِنْ زَرْعِهِ الْعَفَافِ وَعَلَيْهِ ما عَلَيْهِما بُويَتَفَرَّعُ عَـنْ هَذَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِما وَدُّ ما أَفْتَاهُ مِنْ زَرْعِهِ الْعَفَافِ وَعَلَيْهِما يَشَيْهُ عَلَيْهُما يَحْبُولُ بِقَـوْلِه : (وَصَبَرَ بِالْبَلَدِ اللَّذِي أَفْتَاهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِما يَشَيْهُ خَلِيلُ بِقَـوْلِه : (وَصَبَرَ بِالْبَلَدِ اللَّذِي أَفْتَاهُ عَلَيْهِ وَلَوْ صَاحِبَهُ) (٢) ا هـ . وَإِنْ كَانَ مُغْتِرَقَ اللَّمَّةِ فَالْحُكُم لَوْ فَيْ زَرْعِهِ مَا ذَكَرَهُ (حَ) (٣) عنْدَ قَوْل خَلَيْل فِيْ مَبْحَثِ الطَّلَاقِ : (وَلا تُمكَنُهُ وَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنَتْ) (٤) وَلَفْظُهُ : إِنَّ الفَ قِيْسِ يَقُدِرُ عَلَى أَمْوال وَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتُ) وَلَفْظُهُ : إِنَّ الفَ قِيْسِ يَقُدِرُ عَلَى أَمْوال

⁽١) سقط من الأصل .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۹) .

⁽٣) مواهب الجليل (٤/ ٨٤).

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٤١) .

مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ بِالتَّسَتُّرِ وَالسَّرِقَةِ فَقَدْ كَاْنَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّد يُبِيْحُ لِلْفُقَرَاء أَخْذَ أَمُوالِ الظَّلَمَةِ كَيْفَ مَا تَأْتِي ، وكَاْنَ شَيْخُنَا الإِمَامُ يَمْنَعُ ذَلِكَ ابْتَدَأَء خَشْيَةَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ الظَّلَمَة كَيْفِ مَا لَطَّلَمَة كَيْفِ الْفَرَرُ . هَذَا الَّذِيْ شَافَهْتُهُ مَنْهُ ، ثُمَّ بَلَغَنِيْ أَنَّهُ رَجَع إِلَى جَواْزِ ذَلِكَ . فَيُدْرِكَهُ الضَّرَرُ . هَذَا الَّذِيْ شَافَهْتُهُ مَنْهُ ، ثُمَّ بَلَغَنِيْ أَنَّهُ رَجَع إِلَى جَواْزِ ذَلِكَ . المُرَادُ مِنْهُ . وَإِنْ كَأْنَ كَأْفِراً ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ مَالِه بِالتَّسَتُّر وَغَيْرِه إِلَّا لَمَفْسَدَة الْعَلْمَ ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ [] (١) عَهْدٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّرِيْف مَنْ الله فَيْ «نَواْزِله » .

قُلْتُ : كَوْنُهُمْ حَرْبِيُّوْنَ ظَأْهِرٌ لَمَنْ عَرَفَ العَهْدَ وَأَحْكَامَهُ ، وَإِذَا أَفْتَيْ بِهِ شَيْخُ أَشْيَاْخِنَاْ الْفَقِيْهُ الحَاجُّ الْحَسَنُ وَأَيُّ عَهْد بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بَلْ غَايْةُ مَا بَيْنَا وبَيْنَهُمْ أَنَّنَا نَدْخُلُ بَلَدَهُمْ لَلتِّجَاْرَة ويَدْخُلُوْنَ بَعْضَ بِلاَّدْنَا لذَلكِ اسْتَنْمَانْنَا . اهد .

وَأُمَّا الوَجْهُ الأَوَّلُ، فَالْخَمْسُونَ لِرَبِّهَا كَمَا ْتَقَدَّمَ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٣) [٣٧] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ أَغَارَ عَلَيْه جَيْشٌ مِنْ اللَّصُوْسِ وَقَدَرَ عَلَيْ أَغَارَ عَلَيْه جَيْشٌ مِنْ اللَّصُوْسِ وَقَدَرَ عَلَيْ أَعُهُ أَحَدِهِمْ هَلْ يُغَرِّمُهُ وَأَصْحَابِه ، أَوْ لاْ يُغَرِّمُهُ أَحَدِهِمْ هَلْ يُغَرِّمُهُ وَأَصْحَابِه ، أَوْ لاْ يُغَرِّمُهُ

⁽١) طمس بالأصل .

⁽٢) حاشية الخرشي (٧٥٦/٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٠٦) .

إلا مَا سُلبَ منه مهو فَقَط ؟

جَسُواً ؛ لَأَنَّهُمْ حُملاءُ مَنْ أَخِذَ منْهُمْ غُرْمٌ وَرَجَع عَلَى البَدلِيَّة إِنَّمَا قُوِي بِأَصْحَابِهِ عَدُمُوا ؛ لَأَنَّهُمْ حُملاءُ مَنْ أُخِذَ منْهُمْ غُرْمٌ وَرَجَع عَلَى البَدلِيَّة إِنَّمَا قَوِي بِأَصْحَابِهِ جَمَيْعاً ؛ فَفِي المَسْدَالِيِّ فِي مَبْحَث حَمَالَتَهَا مَسْأَلَةُ اللَّصُوْسِ أَنَّهُمْ يَتَرَاجُعُونَ ، وَهُوَ مَنْصُوْسٌ فَفِي المَسْدَالِيِّ فِي مَبْحَث حَمَالَتَهَا مَسْأَلَةُ اللَّصُوْسِ أَنَّهُم يَتَرَاجُعُونَ ، وَهُوَ مَنْصُوْسٌ فِي سَمَاع عَيْسَى مِنْ الغَصْبِ (١). قَالَ مالكُ : ولَوْ أَنَّ رَجُلاً أَقرَّ بغضب عَبْد لرَجُلٍ ، وأَنَّهُ غَصَبَهُ هُو وَرَجُلان سَمَّاهُمَا وَصَدَّقَهُ رَبُ العَبْد أَنَّهُمْ غَصَبُهُ مَعْمَم إِلَّا أَنْ يُقِرَّ غَصَبُهُ مَعْهُمْ إِلَّا أَنْ يُقرَّ كَمَا أَقَرَّ أَوْ تَقُوم بَيِّنَة ، وَحَيْنَذ لَوْ وَجَدَ بَعْضُهُمْ مَقْدَمَا وَبَعْضَهُمْ مَلِيًا فَإِنَّهُ يَأْخُذُ كُلُو اللَّهُ مَنْ غَصَبَهُ مَقْدَمَا وَبَعْضَهُمْ مَلِيًا فَإِنَّهُ يَأْخُذُ كُلُ القَيْمَةِ مِنْ المَلِيِّ ، ويَطْلُبُ هُو أَصْحَابُهُ مَ أَقُدَمَا وَبَعْضَهُمْ مَقَدَمَا وَبَعْضَهُمْ مَلِيًا فَإِنَّهُ يَأَخُذُ كُلُ القَيْمَة مِنْ المَلِيِّ ، ويَطْلُبُ هُو أَصْحَابُهُ .

ابْنُ رُشْد : هَذَا بَيِّنٌ لَأَنَّ القَوْمَ إِذَا اجْتَمَعُوا فِي الغَصْبِ وَالسَّرِقَة أَوْ الحِرابَةِ فَكُلُّ وَأَحِد ضَامْنٌ لِجَمْيِع مَا أَخَذُوهُ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوِيٌّ بِبَعْضِ فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ عَلَىْ قَتْلِ رَجُلٍ . اه المُرَادُ مِنْهُ .

وَهَذَاْ حَيْثُ كَاْنَ المَقْدُوْرُ عَلَيْهِ منْهُمْ بَالْغَا ، وَإِنْ كَاْنَ صَبِياً فَلا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَاْ أَخَذَ فَقَطْ ؛ فَفِيْ « مُخْتَصَرِ المعْيَاْرِ » : وَسَئلَ عَمَّنْ كَاْنَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حَرَابَة فَأَخَذُوا شَيْعًا بِحَضْرَتِهِ وَلَمْ يَنْتَفَعُ بِشَيْء فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لا ؟ فَأَجَأَبَ بِقَوْلَه : وَأَخَذُوا شَيْعً مَعْ مَعْ لَصُوْصِ فِي سَرِقَة أَوْ سَلَبَ وَهُو بَالْغٌ فَهُمْ عِنْدَ مَالِك كَالْحُمَلاء يَرْجعُ جَمِيْع مَا حَضَرَهُ مِمَّا أَخَذُوه أَهُو وَأَصْحَابُهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَاْ أَخَذَ ، وَغَيْرُ البَالِغ لا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَاْ أَخَذَ . اه .

وَذَكَ رَ الشَّرِيْفُ حِمَيْ اللهِ فِيْ نَوَاْزِلِهِ قَوْلَ يْنِ فِيْ غُرْمِ السُّرَّاقِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْض ؛ أَشَاْرَ إِلَى ذَلِكَ بِقَ وْلِهِ : وَأَمَّا الْمُجْتَمِعُ وَنَ لِلسَّرَقَةِ فَكُلُّ مُخَاطَبٌ بِمَا أَخَذَ خَاصَّةً عَلَىْ ظَاْهِرِ كَلام بَعْضِ الشَّيُوْخِ .

وَقَاْلَ ابْنُ رُشْدٍ : إِذَاْ تَعَاْوَنُوا فَهُمْ كَالْمُحَارِبِيْنَ . اهـ . وَاللهُ تَعَاْلَىٰ أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « البيان والتحصيل » (۱۱/ ۲٤٠) .

(١٧٧٤) [٣٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَخَذَ ظَاْلِمٌ مَاْلَهُ وَمَاْتَ ـ أَعْنِيْ رَبَّ المَاْلِ ـ هَلْ يَكُوْنُ ثَوَاْبُهُ فِي الأَخرَة لَهُ أَوْ لوَرَثَته ؟

جَواًبُهُ: قَاٰلَ فِيْ ﴿ مُخْتَصَرِ الْبَرْزِلِيِّ ﴾ نَاقِلَا عَنَّ الدَّاوُدِيِّ مَاْ نَصَّهُ : قَاٰلَ بَعْضُ العُلَمَاءِ : إِنَّ مَنْ أُخِذَ مَالُهُ ظُلْماً فَإِنَّما لَهُ ثَوَاْبُ مَاْ احْتَبِسَ عَنْهُ إِلَىْ مَوْتِه ثُمَّ يَرْجِعُ الثَّوابُ إِلَى وَرَثَتِه . كَذَلكَ إِلَى أَخِرِهِم ؛ لأَنَّ المَاٰلَ يَصِيْرُ بَعْدَهُ للْوَاْرِث ، وَهَذَاْ الشَّوَابُ إِلَى وَرَثَتِه إِذَا مَاٰتَ الظَّالُومِ وَلَمْ يَتْرُكُ شَيْئًا أَوْ تَرَكَ مَالاً لا صَحَيْحٌ فِي النَّظرِ ؛ وَعَلَيْه إِذَا مَاْتَ الظَّلُومِ إِلَى وَرَثَتِه لأَنَّهُ لَمْ يَتُركُ شَيْئًا أَوْ تَرَكَ مَالاً لا تَعْلَمُ بِهِ الوَرَثَةُ لَمْ تَنْتَقَلُ تَبَعَاْتُ المَظْلُومِ إِلَى وَرَثَتِه لأَنَّهُ لَمْ يَبُولُ شَيْئًا أَوْ تَرَكَ مَالاً لا وَرَثَةُ المَالُومِ ، وَتَقَدَّمَ الكَلامُ فِي الظَّالَمِ إِذَا تَاْبَ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُؤَدِّيُ بِهِ الدَّيْنَ هَلْ وَرَثَتُهُ لَا يَعْدَلُكَ الدَّيُونَ هَلْ اللَّالُومِ ، وَتَقَدَّمُ الكَلامُ فِي الظَّالَمِ عِزِّ الدِّيْنِ وَأَبِيْ عِمْرَانَ ، وَكَذَلكَ الدَّيُونَ هَلُ الدَّيُونَةُ ، وَكَذَلكَ إِذاْ لَمْ يَتُبَ . اه . المُرَادُ مِنْ كَلامِه ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٥) [٣٩] سُوَالٌ: عَمَّنْ غَصَبَ حُرِّا أَوْ بَاْعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؟

جَواَبُهُ: فَفَي (ح) (١) : أَنَّهُ يَحِدُّ أَلْفَ جَلْدَةٍ وَيُسْجَنُ سَنَةً ، فَإِذَاْ آيِسَ مِنْهُ وَدِّي دَيْتَهُ إِلَىْ أَهْله . اهـ .

وَقُولُهُ : فَإِذَا أَيسَ منْهُ . . . إِلَخ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلِ : (كَحُرُّ بَاعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) (٢) وَفِيْ (عج) عَنْ (ق) (٣) : رُوِيَ عَنْ مَالك : مَنْ غَصَبَ حَرَّا فَبَاعَهُ إِنَّهُ يُكَلِّفُ بِطَلِيهِ ، فَإِنْ أَيَسَ مِنْهُ وَدَّي دِيتَهُ إِلَى أَهْلَه وَنَزَلَتْ بِطُلَيْطِلَةَ فَكَتَبَ قَاضِيهَا إِلَى ابْنِ بَشِيرِ بِقُرْطُبَةَ ، فَجَمَعَ ابْنُ بَشِيرٍ أَهْلَ الْعَلْمِ فَأَفْتُوهُ بِطُلَيْطِلَةَ فَكَتَبَ قَاضِيهَا إِلَى ابْنِ بَشِيرٍ بِقُرْطُبَةَ ، فَجَمَعَ ابْنُ بَشِيرٍ أَهْلَ الْعَلْمِ فَأَفْتُوهُ بِلَكَ ، فَكَتَبَ إِلَيْه بِذَلِك . اهم . وَظَاهِرُ بَلْكَ ، فَكَتَبَ إِلَيْه بِذَلِك . اهم . وَظَاهِرُ هَوَ التَّصَرُّفُ فِيه بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَالْيَأْسُ هُذَا أَنَّ الدِّيةَ دِيةُ عَمْدٍ ، وَأَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ هُوَ التَّصَرُّفُ فِيه بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَالْيَأْسُ

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٢٨٨) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٣) التاج والإكليل (٥/ ٢٨٨) .

من رُجُوعه سَوَاءً تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَمْ لَا بِأَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ ، وَسَوَاءً بَاعَهُ أَمْ لا . اه. .

وَفِيْ ﴿ كَبِيـرِ مَخِ ﴾ وجِدَ عِنْدِي مَا نَصَّهُ ﴿ وَتَعَــنَّرَ رُجُوعُهُ ﴾ (١) : أَيْ (٢) : وَلَمْ تَعْلَمْ مَوْتَهُ مِنْ حَيَاتِهِ ، أَمَّا لَوْ عَلِمَ مَوْتَهُ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ غَصِبَ حُرَّةً فَمَاتَتْ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٦) [٤٠] سُؤَالٌ: عَنْ قيمة أُذُن الْفَرَسِ الَّذِي قَالَ الشَّيْخُ خَليلٌ فيها (] كَفَطْعِ ذَنَب] (٣) دَأَبَّة ذِي هَيْئَة ، أَوْ أُذُنها) (٤) هَلْ تُزَادُ إِذَا قُطْعَتْ تَحْتَ عَالِم دُونَ غَيْرِه أَمْ لا ؟ وَهَلْ تَعْظَمُ قَدْرً الْعَالِم لَهُ حَدَّ كَمَا بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَة حَدَّهُ بِرُبْعِ قِيمَة الْفَرَسَ أَمْ لا ؟ وَهَلْ تَحْقِيرُ الْعَالِم مَعْصِيةٌ، لَقَوْلِه ﷺ : « مَنْ أَبَغَضَ عَالِمًا فَقَدْ أَبْغَضَنِي » (٥) ، ومَعْلُومٌ أَنَّ بُغْضَهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ كُفُرٌ أَمْ لا ؟

وَهَلْ الشُّرَكَاءُ أُسُوةٌ فِي قِيمَةِ أُذُنِ الْفَرسِ الْمَجْنِي عَلَيْهَا أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ زِيَادَةً لفَرَسِ الْعَالِمِ وَنَحْوَهُ فِي ذَلِكَ عَنْ فَرَسِ الْوَضِيعِ حِيْثُ كَانَتْ ذَاتَ هَيْئَة ؛ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِه (عبق) (٦) : (فَإِنْ أَفَاتَ) (٧) فِي الْعَمْد كَمَا هُوَ ظَاهِرُهُ وَمثْلُهُ الْخَطَأُ فَالأَحْسَنُ حَذْفُ الْهَمْزَة فَيَقُولُ: (فَإِنْ فَاتَ الْمَقْصُودُ كَقَطْع ذَنَب دَابَّة) مُسلم (ذِي هَيْئَة) وَمُرُوءَة كَقَاضٍ وأَمْيرِ لا غَيْرَ ذِي هَيْئَة) وَمُرُوءَة كَقَاضٍ وأَمْيرِ لا غَيْرَ ذِي هَيْئَة إلا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ هَيْئَة لِمُسْلَمٍ) إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ أَنْهَا) فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْصُهُ أَوْ قِيمَتُهُ) ا ه)

مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽۲) انظر : « حاشية الخرشي » (٦/ ١٣٢) .

⁽٣) في الأصل: كذنب.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

⁽٥) لم أقف عليه .

⁽٦) شرح الزرقاني (٦/ ۲۸۰ ـ ۲۸۱) .

⁽۷) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

وَقَالَ (عبق) (١) أَيْضًا : وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِيراد دَابَّة ذَا الْهَـيْئَة عَلَى الْمُصَنَّف مِبْنِيٌّ عَلَى جَعْلِ دَابَّة مُضَافًا إِلَى ذِي ، فَإِنَّ دَابَّةً فِي كَلاَمِه مُنُونًا وَذِي صِفَةٌ لَهُ مَسَمِلَ كَلاَمِه مُنُونًا وَذِي صِفَةٌ لَهُ شَمِلَ كَلاَمهُ الصَّورَتَيْنِ وَلاَ يَمْنَعُ إِرَادَةُ ذَلكَ وَصْفَهَا بِذِي [ق / ٦٦٤] فكانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : ذَاتُ هَيْئَة لأَنَّ نَقُولُ فِي الْحَديث : « فَإِذَا بِدَابَّة أَهْلَبُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولُ فِي الْحَديث : « فَإِذَا بِدَابَّة أَهْلَبُ طُويلُ الشَّعْرِ » (٢)، وفيه أَيْضًا : « فَأْتِي بِدَابَّة فَوْقَ الْحَمَارِ وَدُونَ البَعْلُ . . . » فَذَكَرَ وَصْفَ الْبَرَاقِ ؛ لِأَنَّ دَابَةً فِي مَعْنَى حَيَوانٍ ؛ فَرَاعَى فِي الْوَصْفِ الْمَعْنَى . اللهَ اللهَ عَلَى المَعْنَى اللهَ عَلَى اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وأَمَّا مَا بَلَغَكُمُ مِنْ تَحْدِيدِ أَرْشِ الْجِنَايَةِ المَذْكُورَةِ عَلَى فَرَسِ الْعَالِمِ بِرَبْعِ قِيمَتِهَا ، فَقَدْ بَحَثْتُ عَنْهُ فِي مَظَانِ طَلَبِهِ فَلَمْ أَرَهَ وَلاَ أَظُنَ أَنَّ لَهُ سَلَفًا فِي الْمَذْهَبَ بَلْ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَهُ مِسْكَةٌ بَلْ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَهُ مِسْكَةٌ مِنْ الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيةِ .

وَأُمَّا إِنْ كَانَتْ فَرَسُ الْوَضِيعِ غَيْرِ ذَاتِ هَيْئَة فَلَيْسَ لَرَبِّهَا إِلاَّ أَخْذُهُا مَعَ نَقْصِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخَ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ لَمْ يَفْتُهُ فَنَقَصَهُ . اهـ .

وأَمَّا تَحْقِيرُ الْعَالِمِ وَالْاَسْتَهْزَاءُ بِهِ فَالْحُكُمُ فِي ذَلَكَ مَا فِي « شَرْحِ الرِّسَالَة » الْمُسَمَّى « إِيضْاحُ المَسَالِكِ عَلَى الْمَسْهُورِ مِنْ مَـذْهَبِ مَالِك » ، وَنَصَّهُ : فَـقَدْ رُوى أَنَّ النّبِيَّ _ وَيَظِيَّهُ _ قَالَ : « مَنْ عَـظَمَ الْعَالِمَ فَكَأَنَّمَا يُعَـظِّمُ الله وَرَسُولَهُ وَمَنْ اسْتَخَفَّ بِالله وَرَسُولِه » (٣) أَوْ كَمَا قَـالَ عَلَيْهِ ، وقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّ الله تَعَالَى قَالَ : مَنْ أَذَى لِي وليًا فَقَدْ أَذُنْتُهُ بِالْحَرْبِ » (٤) ،

⁽۱) شرح الزرقاني (٦/ ٢٨١) .

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٢) من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها .

⁽٣) لم أقف عليه .

⁽٤) أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١/٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ المصنف هنا، و(١/٥) والقضاعي في « مسند الشهاب » (١٤٥٧) وابن أبي الدنيا في « الأولياء »=

وعَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ ـ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَذَى فَقَيهًا فَقَدْ أَذَى الله ، وَمَنْ أَذَى الله ، قَالَ بَعْضُ رَسُولَ الله فَقَدْ الشّوْجَبَ اللّه ، وَمَنْ أَذَى الله ، قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا : وَمَنْ أَذَى الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ اسْتَوْجَبَ اللّغْنَةَ فِي الدُّنْيَا وَالأَخِرَة ؛ فَلْيَحْذَرُ الْعَاقِلُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّ الْحَذرِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهِذَهِ الْمَعْصِيةِ الشَّدِيدَة مِنْ الله عَلَى أَعْظَم خَطَرٍ ؛ قَالَ الإِمَامُ ـ وَفَقَنَّا الله وَإِيّاهُ لَمَرْضَاتِه وَجَعَلَنَا مَمَنْ يَخْشَاهُ وَيَتَقيهِ حَقَّ تُقَاتِه : إِنَّ لُحُومَ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ ، وَعَادَةُ الله في هَتْكُ أَسْتَارِ مَنْ الله عَنْ الله وَيَالَهُ في الْعُلَمَاءِ آ بَالله عَلَى أَعْظِم مَعْلُومَةٌ ، وَإِنَّ مَنْ انْطَلَقَ لَسَانُهُ فِي الْعُلَمَاءِ [بَالثلب] (١) ابْتَلاهُ اللهُ قَبْلَ مَوْتِه بَمُوتِ الْقَلْبِ ؛ ﴿ فَلْيَحْذَرِ الّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِنْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ فِنْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢). اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي (ح) (٣) و « التَّبْصِرَةِ » أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي عَـالِمٍ بِمَا لاَ يَجِبُ فِيهِ حَدَّهُ ضَرْبُ أَرْبَعِينَ سَوْطًا . اهـ .

وَأَمَّا الشُّرِكَاءَ فِي الْفَرَسِ فَإِنَّ أَرْشَ الأذُن يكُونُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَهَا تُهِمْ كَالْقِيمَةِ إِذَا قُتِلَتْ ؟ لأَنَّ كُلاً مِنْهُمَا جِنَايَةٌ وَالْوَاجِبُ فِيهَا عِوضٌ عَنْ الذَّاتِ الْمُشْتَرَكَة ، لَكِنْ فِي الأُولَى عُوضٌ عَنْ بَعْضِهَا ، وَفِي الثَّانِيةِ عُوضٌ عَنْ جَمِيعِهَا ، المُشْتَركَة ، لَكِنْ فِي الأُولَى عُوضٌ عَنْ بَعْضِهَا ، وَفِي الثَّانِيةِ عُوضٌ عَنْ جَمِيعِهَا ، وَلَيْسَ الأَرْشُ نَاشِيءٌ عَنْ اللَّقَبَة وَلَى الشَّاعُ عَنْ الرَّقَبَة بَالأَرْشُ نَاشِيءٌ عَنْ الرَّقَبَة . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ « الْمُدَونَّة » : إِنَّ مَا يَنْشَأُ عَنْ الرَّقَبَة كَالرَّقَبَة ؟ فَانْظُرْهُ عِنْدَ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ « الْمُدَونَّة » : إِنَّ مَا يَنْشَأُ عَنْ الرَّقَبَة كَالرَّقَبَة ؟ فَانْظُرْهُ عِنْدَ

^{= (}٤٥) من حدیث عائشة رضی الله عنها بلفظ : « . . . فقد استحل محارمی » والحدیث فی البخاری (٦١٣٧) من حدیث أبی هریرة رضی الله عنه بلفظ : « من عادی لی ولیاً فقد آذنته بالحرب » .

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) سورة النور (٦٣) .

⁽٣) مواهب الجليل (٦/٣٠٣) .

قَوْلِهَا: وَإِنْ أَنْكَحَهَا بِعَبْدِ فَجَنَى عَلَيْهِ جِنَايَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ فَأَرْشُ ذَلِكَ بَيْنَهُ مَا . اهد . وَنَحْوَ هَذَا فِي « نَوَازِلَ » لَلْرُحُومِ بِكَرَمِ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلَهِ لَهُ الْقَاضِي الطَّالِبِ أَبِي بَكْرِ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ : فَفِي بَعْضِ فَتَاوَي الْقَاضِي بَشِيرٍ أَرْوَانِي مَا نَصَّهُ : سُؤَالٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْمَغْرب .

أَلاَ يَا كَثِيَرِ الْعِلْمِ إِنَّكَ بِالْعَدْلِ

شَهِيرٌ وَخَبِيرٌ بِالْفُرُوعِ وَبِالأَصْلِ

وَيَافَاتِحَ الأَقْفَالِ فِي مَذْهَبِ الْهُدَي

وَيَا رَافِعَ الإِشْكَالِ عَنْ كُلِّ مُشْكِلٍ

سَأَلْتُكَ لَمَّا أَنْ رَأَيْتُكَ مُفْرَدًا

بِدَهْرِكَ يَا سَنْبِيرَ شَيْخِ ذُوى الْفَضْلِ

عَنْ الْحُكْمِ فِي حُرِّ سَبَاهُ مَجُوسِيٌّ

وَبِيعَ لِشَخْصٍ مَسْلِمٍ غُرَّ بِالْجَهْلِ

ولَمَّا شَرَئ حُرُّ الْغَنِيمَةِ بَاعَـهُ

عَلَى أَنَّهُ عَبْدُ لِمُسْلِمِ أَجَهْلِ

وَعَزَّ لَـدار الْمُـسْلَمِينَ رُجُوعُـهُ

بِبُعْدٍ وَبَيْعٍ ثَالِثٍ ضَرَّ بِالأَهْلِ

فَهَلْ يَضْمَنَان الآنَ الْحُرَّ كلاهُمَا

أَوْ الْغُرْمُ مِنْ ثَانٍ يَكُونُ أَوْ الْآلِ

وَكَيْفَ يَكُونُ الْغَرْمُ هَلُ هُو دِيَةٌ

لِعَمْدٍ أَوْ المَطْلُوبُ فِي خَطَأٍ الْقَتْلِ

أَوْ اللازِمُ الْمَطْلُوبُ قِيمَةُ مِثْلِه

مِنْ الرِّقِّ فَاقْتِ يَافَقِيهُ بِمُسْتَحِيلِ

فَأَجَابُهُ الْقَاضِي طَالِيسُ رَحَمِهُ اللهُ بِقَوْلِهِ:

رأَيْتُ سُؤالاً مِنْ أدِيبِ [سَيْرِ] (١)

وَمَعْنَاهُ إِنْ سَأَلْتَ قَدْ قِيلَ مِنْ قَبْلِ

فَهَاكَ جَوابًا مِنْ قَبيلي وَلاَ تَلُم

وَقَابِلْهُ بِالإِمْضَاءِ يَا صَاحِبَ الْفَضْلِ

فَعَقْلٌ وَهَكَـٰذَا أَتَى النَّصُّ بِالْعَـٰقُـٰلِ

وَدِيعةٌ عَمْدٍ تلزَمَ الْعَالِمَ الَّذِي

شَرَاهُ وَلاَ شَيْءَ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ

كَجَاهِلٍ غَصَبَ اشْتَرَى غَيْرٍ عَالِم

فَلاَ يَضْمَنُ الْمَغْصُوبَ لِلْبَعْضِ وَالْكُلُ

وَأَنْشَرَي الْقَريضُ سَنْسَيُر شُهْرَةً

يَقرُّ بِقَصْرِ فَقَدْ تَبَّرِعَ مِنْ قُلِّ

⁽١) أراها هكذا بالأصل.

(١٧٧٧) [٤١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اشْتَرَى جَمَلاً مَغْصُوبًا وَعَلَيْهِ عَلاَمَةُ الزَّوَايَا مِنْ بَعْضِ الْمَغَافِرَةِ الْمَشْهُورِينَ بِالْغَصْبِ وَالتَّعَدِّي وَأُغِيَر عَلَيْهِ مَنْ النَّعْضِ الْمَغَافِرَةِ الْمَشْهُورِينَ بِالْغَصْبِ وَالتَّعَدِّي وَأُغِيرَ عَلَيْهِ مَنْ عِنْدَهُ، وَادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْغَصْبِ فَهَلْ يُصَدَّقُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ غِنْدَهُ، وَادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْغَصْبِ فَهَلْ يُصَدَّقُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمِنَ مُشْتَرِ فِي عَمْدَ لَمْ يَعْلَمْ لاَ سَمَاوِيَّ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْحُكُمُ قَوْلَ الشَّاهِدَ: قَوْلُهُ : (لاَ سَمَاوِيَّ) إِلَحْ ، أَوْ لاَ يُصَدَّقُ ؟ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْحُكُمُ قُولُ الشَّاوِيَّ الْمُشْتَرِي إِنْ عُلِمَ فَكَالْغَاصِبِ مِن؟ كَوْنِهِ يَضْمَنُ السَّمَاوِيَّ وَيَرُدُّ الْغُلَّةَ إِنْ اغْتَلَهُ ؟ وَيَرَدُّ الْغُلَّةَ إِنْ اعْتَلَهُ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ يُصَدَّقُ فِي دَعْواهُ عَدَمَ الْعِلْمِ؛ لاحْتِمالِ اشْتِراءِ الْغَاصِبِ لاَ مِنْ بَعْضِ الزَّوَايَا بِشَيْءٍ فِي ذِمَّتِهِ ؛ فَفِي (ق)^(٣) عَنْ (الإِحْيَاء (عَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْرِقَ مَالَ ظَالِمٍ وَلاَ أَنْ تُخْفِي وَدِيعَةً وتُفَرِقُ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ؛ لاحْتِمالِ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ لَهُ بِالشِّرَاءِ فِي ذِمَّتِه . اهد ، ويَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي الْجُمَلِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، وَلاَ يَرُدُّ الْعَلَّةَ إِنْ اغْتَلَهُ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ [ق / ٦٦٥] الْعَلَوِيِّ » مَا هُوَ صَرِيحٌ فِيما ذَكَرْنَاهُ وَنَصَّهُ : إِنَّ مَنِ اشْتَرَى مِنْ مَشْهُور بِالْغَصْبِ، وَأَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ تَعَدِّدًا لاَ يَكُونُ كَالْعَالِم بِالْغَصْبِ فِي رَدِّ الْعُلَّةِ وَزِينَةِ الْولَد إِنْ كَانَ النَّاسِ تَعَدِّيًا لاَ يَكُونُ كَالْعَالِم بِالْغَصْبِ فِي رَدِّ الْعُلَّةِ وَزِينَةِ الْولَد إِنْ كَانَ الْمَعْصُوبُ الْمُشْتَرَي مَنْهُ أَخَذَهَا مِنْ مُسْتَغْرِفِ الْمَشْتَرَي مَنْهُ أَخَذَهَا مِنْ مُسْتَغْرِفِ اللهَّمَّةِ مَثَلاً وَأَخَذَهَا مِثْ بَيْعٍ بِمَا فِي الذِّمَّةِ ، وَهَذَا الاحْتِمَالُ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ ، وَهُوَ اللَّمَّةِ مَثَلاً وَأَخَذَهَا مِثْ بَيْعٍ بِمَا فِي الذِّمَّةِ ، وَهَذَا الاحْتِمَالُ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ ، وَهُو

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/٤١٣) .

⁽٣) التاج والإكليل (٥/ ٣٤) .

⁽٤) إحياء علوم الدين (٢/ ١٤٩) .

ظَاهِرٌ ، وَبِالنَّقْلِ لِقَوْلِ صَاحِبِ الإِحْيَاءِ »(١) : وَلاَ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْرِقَ مِنْ مَالَ ظَالَم وَلاَ أَنْ تُخْفِي وَدِيعَتَهُ وَتُفَرِّقُ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ لاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ لَهُ بِالشِّرَاءِ فِي ذَمَّتِه ، وَيَدُلُّ أَيْضَا أَنْ لَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْعَالَم بِالْغَصْبِ أَنَّ فِي جَوَازِ مُعَامِلَةً مُسْتَغْرِقِ الذِّمَةَ خِلاَفًا ذَكَرَهُ الْمَازِرِيُّ حِينَ سَئِلَ عَنْهَا ، وَمَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ الْكَرَاهَةُ . قَالَ :

وَإِنْ يَكُ أَحَلَّ الْمَالَ فَاعْلَمْ مُحَرَّمًا

فَمنعَ وَإِنْ يُكرَهُ فَقَوْلُ ابْنِ قَاسِمٍ

فَمَنْ مَنَعَ جَعَلَ الْغَالِبَ كَالْمُحقَقِّ ، وَمَنْ أَجَازَ نَظَرَ إِلَى الإِبَاحَةِ الَّتِي هِيَ الأَصْلُ ، وَمَنْ كَرِهَهَا تَوَسَطَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَيَجْرِي قَوْلاَن فِي كُلِّ مَا تَعَارَضَ فِيهِ الأَصْلُ وَالْغَالِبُ ، وَإِذَا كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ حِينَيْد جَائِزةً عَلَى قَوْل مَشْهُورٍ لَمْ يَكُنْ الْعُلْمُ بِحلِّه كَالْعلْم بِغَصْبِه ، فَلاَ يَرُدُّ الْغَلَّةَ كَمَا يُفِيدُهُ مَفْهُومَ قَوْلُ خَلِيلٍ : (وَإِرْثُهُ الْعَلْمُ بِحلِّه كَالْعِلْم بِعَصْبِه ، فَلاَ يَرُدُّ الْغَلَّةَ كَمَا يُفِيدُهُ مَفْهُومَ قَوْلُ خَلِيلٍ : (وَإِرْثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلَمَا كَهُو) (٢) : أي : كَالْمُ شُتَرِي الْمَذْكُورُ لَيْسَ عَالِمًا لِقِيامِ الاحْتِمَالُ الْمَذْكُورِ ، وَالله تَعَالَى أَعْلَم الاحْتِمَالُ النَّاقِصُه وَإِلاَّ كَانَ غَيْرُ عَالِم الله المَذْكُورِ ، وَالله تَعَالَى أَعْلَم .

(١٧٧٨) [٤٢] سُوَالٌ: عَمَّنِ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ غَاصِبٍ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغَصْبِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَـوَابُهُ: إِنْ قَامَ رَبُّهُ عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِهِ فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ رَبِّهِ

⁽١) إحياء علوم الدين (٢/ ١٤٩) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

يَسْتَحِقُّهُ وَيَرْجِعُ هُوَ بِثَمَنِهِ عَلَى الْبَائِعِ الْغَاصِبِ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ بَعْدَ فَوَاتِهِ ، فَإِنْ كَانَ بِسَمَّاوِيٍّ وَالْمَبِيعُ مِمَّا لاَ يُغَابُ عَلَيْهِ كَالْحَيَوَانِ أَوْ كَانَ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ كَالْخَيُوانِ أَوْ كَانَ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ كَالْثَيَابِ وَقَامَتْ بَيِّنَهُ عَلَى تَلْفَهِ بِسَمَاوِيٍّ فَلاَ شَيْءَ لِرَبِّهِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : كَالثِّيَابِ وَقَامَتْ بَيِّنَهُ عَلَى تَلْفَهِ بِسَمَاوِيٍّ فَلاَ شَيْءَ لِرَبِّهِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ سَمَاوِيَّ وَعُلَّةً)(١) . اهـ .

(مخ) (١): أيْ : مِنْ كَوْنِهِ لاَ يَكُونُ غَرِيمً الله الله الك، وَإِلاَّ فَهُو غَرِيمٌ للْغَاصِبِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لاَ يَرْجَعُ بِثَمَنِهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ دَفَعَهُ لَهُ وَيَدْفَعُهُ لَهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ وَادَّعَى حَمَى تَلْفِهِ بِسَمَاوَيِّ وَلَمْ تَقُمْ لَهُ بِيَّنَةٌ عَلَى وَعُواهُ فَإِنَّهُ يَحْلُفُ عَلَى دَعُواهُ ؛ لاحْتمال إِخْفَائِهُ لَهُ ويَعْرُمُ قِيمَتَهُ لآخِرِ رُؤْيَةٍ إِنْ تَعَدَّدَتْ ، وَإِلاَّ فَمِنْ يَوْمٍ رَأَى عِنْدَهُ ، وَهَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخَ خَلِيلٍ : تَعَدَّدَتْ ، وَإِلاَّ فَمِنْ يَوْمٍ رَأَى عِنْدَهُ ، وَهَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخَ خَلِيلٍ : (كَمُشْتَرِ مِنْهُ وَحَلَفَ ثُمَّ غَرَمَ لِآخِرِ رُؤْيَةٍ)(٣) .

قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدِي (حم) فِي تَقْرِيرِه لِلْمَسْأَلَة مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : كَمُشْتَرِ مِنْهُ ؟ قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَشْبِيهٌ فِي قَوْلُه : وَحَلَفَ فَقَطْ ؟ فَيَكُونُ مُقَيَّدًا بِمَا يُغَابُ عَلَيْه وَبِه يُوافِقُ مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلُه : (ثُمَّ غَرُمَ) وأَمَّا جَعْلُهُ مُشَبَّهًا مُقَيَّدًا بِمَا يُغَابُ عَلَيْه بِهِ فِي كَوْنِ الْقَوْلُ لَهُ فِي الْجَمِيعِ فَهُو مِنْ احْتِياجِه لِلتَّقْبِيد أَيْضًا بِمَا لاَ يُغَابُ عَلَيْه لاَ يَلْتَعُم مَعَ قَوْلُه : (ثُمَّ غَرُمَ) ؟ لأَنَّ الْمُشْتَرِيَ حَيْثُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي التَّلْفَ لاَ غُرْمَ عَلَيْه كَمَا نَصَ عَلَيْهِ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » (٤) فِي رَسْمِ اسْتَأْذَنَ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى لاَ غُرْمَ عَلَيْه كَمَا نَصَ عَلَيْه فِي « الْعُتْبِيَّةِ » (٤) فِي رَسْمِ اسْتَأْذَنَ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى لاَ غُرْمَ عَلَيْه كَمَا نَصَ عَلَيْه فِي « الْعُتْبِيَّةِ » (٤) فِي رَسْمِ اسْتَأْذَنَ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى مَنْ كَتَابِ الْغَصْبِ ، وَذَكَرَهُ أَبْنُ الْحَاجِبُ وَغَيْرُهُ وَقَبِلَهُ شُرَّاحُهُ ؟ فَلْتَتَأَمَّلُ وَنَصَّ مِنْ رَقِيقٍ وَحَيَوان الْنَ الْحَاجِبُ وَغَيْرُهُ وَقَبِلَهُ شُرَّاحُهُ ؟ فَلْتَتَأَمَّلُ وَنَصَّ الْتُهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦/ ١٤٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

⁽٤) انظر : « البيان والتحصيل » (١١/ ٢٣٩ _ ٢٤٠) .

قِيمَتَهُ إِلاَّ أَنْ يَأْتِي بِبَيِّنَةٍ عَلَى هَلاَكِهِ مِنْ غَيْرَ سَبَبِهِ (١) . اهـ .

قُلْتُ : وَتَقْرِيرُ (مَخ) فَيه نَظُرٌ ، وَالصَّوابُ تَقْرِيرُ الشَّيْخ (حم) الْمُتَقَدِّمُ . اهـ وَإِنْ كَانَ الْفُواتُ بِجِنَايَتُه هُوَ عَلَيْه ، فَإِنْ كَانَتْ عَمْدًا فَالْحُكْمُ فِيه هُو الْمُشَارُ إِلَيْه بِقُولُ الشَّيْخ خَلِيلَ : (وَضَمَنَ مُشْتَر لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْد) (٢) قَالَ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقُولُ الشَّيْخ خَلِيلَ : (وَضَمَنَ مُشْتَر لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْد) (٢) قَالَ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقُولُ الشَّيْخ خَلِيلَ : يَعْنِي أَنَّ مَنْ اشْتَرَى مِنْ الْغَاصِبِ مَا غَصَبَهُ وَهُو عَيْرُ عَالِم بِالْغَصْبِ فَأَتَلَفَهُ عَمْدًا كَمَا لَوْ أَكَلَ الطَّعَامَ أَوْ لَبِسَ الثَّوْبَ حَتَّى أَبْلاَهُ فَإِنَّهُ عَمْدًا كَمَا لَوْ أَكَلَ الطَّعَامَ أَوْ لَبِسَ الثَّوْبَ حَتَّى أَبْلاَهُ فَإِنَّهُ يَعْرُمُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْه قَوْلُهُ : (وَضَمَنَ يَضْمَنُ لَمَالِكَ مِثْلَ الْمَثْلِي وَقِيمَةُ الْمُقُومِ يَوْمَ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْه قَوْلُهُ : (وَضَمَنَ يَضْمَنُ لَمَالِكَ مَثْلَ الْمُثْلِي وَقِيمَةُ الْمُقُومِ يَوْمَ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْه قَوْلُهُ : (وَضَمَنَ يَضْمَنُ لَمَالِكَ فَإِنْ رَجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ رَجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَجِعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ رَجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَجِعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ رَجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَجِعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ بِثَمَنِه . اهـ . .

وَإِنْ كَانَ خَطَاً فَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَهَلُ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ ؟ تَأْوِيلاَنَ) ؛ مَعْنَاهُ : وَهَلْ جِنَايَةُ الْمُشْتَرِي غَيْرِ الْعَالِمِ بِالْغَصْبِ خَطَأٌ كَالْعَمْد فَيَضْمَنُ وَيَكُونُ غَرِيمًا ثَانِيًا لِلْمَالِكِ أَوْ كَالسَّمَاوِيِّ فَلاَ يَضْمَنُ أَيْ : وَلاَ يَكُونُ غَرِيمًا فَيَضْمَنُ وَيَكُونُ غَرِيمًا لِلْمَالِكِ أَوْ كَالسَّمَاوِيِّ فَلاَ يَضْمَنُ أَيْ : وَلاَ يَكُونُ غَرِيمًا لَلْمَالِكِ أَوْ كَالسَّمَاوِيِّ فَلاَ يَضْمَنُ أَيْ : وَلاَ يَكُونُ غَرِيمًا لَلْمَالِكِ أَوْ كَالسَّمَاوِيِّ فَلاَ يَضْمَنُ أَيْ . اللهُ اللهَ وَيَكُونُ غَرِيمًا لِلْغَاصِبِ ؟ تَأْوِيلاَنِ . انْظُرْ . شُرُوحَهُ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٩) [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَسَقَ بَعِيراً مَثلاً مِنْ رَجُلٍ؛ لِكُوْنِهِ يُطَالِبُهُ بِحَقِّ وَمَاتَ الْبَعيرُ بِيَد الْوَاثِق فَهَلْ يَضَمْنُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي « الْمعْيَارِ » وَنَصَّهُ: وَسَٰئِلَ ابْنُ لِبَابَةَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ فِي زَرْعِهِ دَابَّةً فَضَمَّهَا إِلَى دَارِهِ فَجَاءً صَاحِبُ الدَّابَّةِ فَقَالَ: أَخْرِجْ دَابَّتِي مِنْ دَارِكَ فَقَالَ الدَّابَةُ فَضَمَّهَا إِلَى دَارِهِ فَجَاءً صَاحِبُ الدَّابَّة فَعَالَ: أَخْرِجْ دَابَّتِي مِنْ دَارِهَ فَعَالَ اللَّآبَةُ فِي دَارِهِ النَّذِي أَدْخَلَهَا: لاَ أُخْرِجُهَا حَتَّى تَضْمَنَ مَا أَفْسَدَتْ دَابَّتُكَ فَمَاتَتُ الدَّابَةُ فِي دَارِهِ وَقَدْ أَبِي أَنْ يُخْرِجَهَا كَيْفَ تَرَى فِي هَذَا أَيَضْمَنُ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابُ : مَا أَصَابَهَا فَهُو وَقَدْ أَبِي أَنْ يُخْرِجَهَا كَيْفَ تَرَى فِي هَذَا أَيَضْمَنُ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابُ : مَا أَصَابَهَا فَهُو

انظر : « فتح الجليل » (٧/ ١٣٢) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦/ ١٤٦) .

لَهُ ضَامِنٌ ؛ لأَنَّهُ تَعَدَّي فِي إِدْخَالِهَا دَارَهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. (١٧٨٠) [٤٤] سُؤَالٌ: عَنْ الْفَرْق بَيْنَ الْغَصْب وَالتَّعَدِّي ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (ح) (١) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ عَنِ الْمَازِرِيِّ: التَّعَدِّي هُو غَيْرُ الْغَصْبُ ، وَأَحْسَنُ مَا مَيَّزَ بِهِ عَنْهُ أَنَّ التَّعَدِّيَ فِي الْانْتِفَاعِ بِمَلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقِّ دُونَ قَصْد [ق / ٦٦٦] تَمَلُّكِهِ .

قُلْتُ : وَحَاصِلُ مَسَائِلِ التَّعَدِّي الانْتَفَاعُ بِمَالِ الْغَيْرِ دُونَ حَقِّ [فَيه] (٢) خَطَوُهُ كَعَمْدُهِ ، أَوْ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ إِذْنَ قَاضٍ أَوْ مَنْ يَقُومُ [مَقَامَهُمَا] (٣) لِفَقْدِهِمَا فَيَدْخُلُ تَعَدِّي الْمُقَارِضِ وَسَائِرِ الأُجَرَاءِ وَالْأَجَانَبِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨١) [٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَعَـدَّى عَلَى مَرْكُوبِ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَطَبًا هَلْ يَجُوزُ الانْتِفَاعُ بِهِ مِنْ قِرَاءَة عَلَى ضَوْئِهِ وَطَبْخِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَسُواَبُهُ: مَا فِي ﴿ فَتَاوَي الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ ﴾ وَلَفْظُهُ: وَسَئِلَ اللَّخْمِيُّ عَمَّا رُوِيَ عَنْ سَحْنُون مِنْ مَنْعِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْمَحْمُولِ عَلَى الدَّابَّةِ بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا وَدِيعَةً أَوْ غَيْرَهَا وَأَبَاحَ لَهَ التَّيُّمَمُ ؟

فَأَجَابَ : لاَ تَـحِلُّ لَهُ الصَّلاَة بِالتَّيُّممِ وَعِنْدَهَ ذَلِكَ الْمَـاءُ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ هَذه الْحِكَايَةُ غَيْرُ صَحِيحَة . اهـ .

الْبرزلِيُّ: قُلْتُ : مَا قَالَهُ صَحيحٌ ؛ إذْ لَيْسَ فيه إلاَّ غَصْبَ مَنَافِعِ دَابَّة ، فَيَجِبُ عَلَيْه قِيمَتُهَا وَمَا يَحْصُلُ عَنْهَا يَطِيبُ لَهُ بِمَنْزِلَة مَنْ غَصَبَ دَابَّةً أَوْ فَرَسًا وَحَرَثَ عَلَيْهَا أَوْ اصْطَادَ ؛ إذْ لاَ خلافَ أَنَّهُ يَطِيبُ لَهُ مَا حَصَلَ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْقَيْمَةُ ، وَلاَ يَجْرِي عَلَى الصَّلاة بوضُوء الْمَاء الْمَعْصُوب، وَلاَ بِالثَّوْبِ أَوْ الدَّارُ الْمَعْصُوبَة ؛ لأَنَّ الرِّقَابَ هُنَا تُعُدِّي عَلَيْها وَحَصَلَ الانْتِهَاكُ فِي ذَوَاتَها بِخِلاَفِ هَذَا الْمَعْصُوبَة ؛ لأَنَّ الرِّقَابَ هُنَا تُعُدِّي عَلَيْها وَحَصَلَ الانْتِهَاكُ فِي ذَوَاتَها بِخِلاَفِ هَذَا

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٢٧٤) .

⁽٢) زيادة من (ح) .

⁽٣) في (ح) : مقامه .

الْمَاءِ ، إِذْ لَيْسَ هُوَ بِمَغْصُوبِ ؛ إِذْ هُوَ مِلْكُهُ ، وَيَجُوزُ لَهُ التَّصَرَّفُ فِيهِ وَلاَ يَجْرِي عَلَى أَحْكَامِ عَلَّةِ الْمَغْصُوبِ أَوْ رِبْحِهِ لأَنَّهَا نَاتِحَةٌ عَنْ ذَاتِ الْمَغْصُوبِ بَخِلاَفِ هَذِهِ . اهـ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلَمْتَ جَوَازَ الانْتِفَاعِ بِذَلِكَ الْحَطَبِ ، وَيَغْرُمُ لِرَبِّ الدَّابَّةِ أُجْرَةَ الْمِثْلِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

إِيَّاهُ فَمَاتَ فِي إِبَاقِهِ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لاَ ؟ عَنْ رَجُلِ ضَرَبَ عَبْدًا لِغَيْرِهِ فَأَبِقَ الْعَبْدُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاهُ فَمَاتَ فِي إِبَاقِهِ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : اَخْتَلَفَ أَتْمَتُنَا فِي ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ الشَّرِيفُ حَمَى اللهُ فِي « نَوَازِلهِ » إِلَى ضَمَانِه لَهُ أَشْارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلَهِ : وَسَتُلَ عَمَّا يُنْسَبُ إِلَى الْعَوفِيَّةَ عَنْ سَنَدَ أَنْ مَنْ ضَرَبَ عَبْدَ شَخْصُ فَأَبِقَ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ بِخِلاَفِ التَّهْدِيدِ بِالضَّرْبِ لأَنَّ انْتِظَارَ الْعَذَابِ أَشَدُّ مِنْ وُقُوعِهِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ عَنْ الْعُوفِيِّ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَـوْلِهِ : أَنَا لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ لِلْعُوفِيِّ وَلاَ لِغَيْرِهِ ، وَمَـدَارُ الَّضمَانِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا عَلَى كَوْنِهِ سَبَباً الإِبَاقِ بِضَرَّبٍ أَوْ تَهْدِيدٍ . اهـ .

وأَجَابَ سَيِّدِي حَبِيبُ اللهِ الْكُنْتِيُّ عَنْ الْمُسَأَلَةِ بِقَوْلِهِ: إِنَّ ضَارِبَ الْعَبْدِ لاَ يَضْمَنُهُ ؟ لأَنَّ هَلاَكُهُ لَمْ يكُنْ مِنْ ضَرْبِهِ وَإِنْ نَشَأَ عَنْهُ ، فَفَي « النَّوَادر » : إِذَا ضَرَبَ أَحَدٌ عَبْدَ غَيْرِهِ أَوْ عَدَ بِضَرْبِهِ فَهَرَبَ خَوْفًا فَهَلَكَ لاَ يَضْمَنُهُ ؟ لأَنَّهُ لَيْسَ مَنْ فَعْلَه وَهُو عَنْدِي بِمَنْزِلَة مَا إِذَا ضَرَبَ الرَّاعِي الشَّاةَ بِحَجْرٍ فَهَرَبَتْ فَوَقَعَتْ فِي بَعْرُ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ؟ قَالَ فِي كَتَابِ الأُقْضِيةَ " كَذَا وَجَدْتُهُ مَعْزُواً « للنَّوَادرِ » ، لأَنَّ وَقُوعَهَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ وَإِنْ كَانَ نَاشِئًا عَنْ فِعْلِهِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

 جَوَابُهُ: أَنَّ القَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الدَّابَّةِ مَعَ يَمِينِهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هِلاَلِ » . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٤) [٤٨] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل كَسَرَ بَقَرَةَ ٱخْرَ أَوْ شَاتَهُ وَخَافَ صَاحِبُهَا عَلَيْها الْمَوْتَ وَذَبَحَهَا ، مَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى الْكَاسِر ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي سَمَاعِ يَحيَى وَنَصَّهُ قَالَ: سَأَلْتَ ابْنَ الْقَاسَمِ عَنْ رَجُلِ يَكْسِرُ بَقَرَةَ رَجُلٍ أَوْ شَاتَهُ ، فَيَخَافُ صَاحِبُ الْبَقَرَةِ أَوْ الشَّاةِ عَلَيْهِا الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا ، مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا ، مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا يَجِبُ فِي مِثْلِه عَلَى الْكَاسِرِ جَمِيعُ الْقَيِمَةِ فَأَرَى عِلَيْهِ الْكَاسِرِ جَمِيعُ الْقَيْمَةِ فَأَرَى بِذَبْحِهِ إِيَّاهَا رِضًا بِحَبْسِهِ ، وَلَا أَرَى عَلَى الَّذِي كَسَرَهَا قَلَيلا وَلا كَثَيرًا ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهَا قَدْرُ قِيمَةِ مَا كَثَيرًا ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهَا قَدْرُ قِيمَةٍ مَا نَقَصَهَا الْعَيْبُ ذَبَحَهَا رَبُّهَا أَوْ تَرَكَهَا . اهـ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » بَلْ وَقَفْتُهَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَاشِيةِ الْمَشْدَالِيِّ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَـواَبُهُ: قَالَ فِي « الْمِعْيَارِ » سُئِلَ ابْنُ لُبَابَةٍ عَمَّنْ عَقَـرَ عِجْلاً وَانْقَطَعَ عَنِ الْبَقَرَةِ اللَّبَنُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ عَلَمَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ سَبَبِ الْعِجْلِ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا حَرَّمَهُ مِنْ اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَواَبُهُ : أَنَّهُ يَضْمَنُهَا ؛ لِقَوْلِ ابْنِ يُونُسَ : وَالْمَـتَعَدِّي عَلَى الْمَنَافِعِ إِذَا كَانَ لاَ يُوصَّلُ إِلَيْهِ ـ أَيْ : النَّفْعِ ـ إِلاَّ بِنَقْلِ الرِّقَابِ كَالَّـذِي قُلْنَا يَتَعَدَّى عَلَى الدَّابَّةِ الْمَيْلُ وَنَحْوهُ فَتَهَلَكُ إِنَّهُ يَضْمَنُ . اهـ . وَأَمَّا قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (أَوْ غَصَبَ مَنْفَعَةً فَتَلَفَتُ الذَّاتُ) (١) _ أَيْ : بِسَمَاوِيٍّ _ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيمَةً الْمَنْفَعَة ؛ لأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُعلَيْهَا ، وأَمَّا الذَّاتُ فَلاَ شَيْءٌ عَلَيْهِا فَخَاصُ بِالدَّارِ كَمَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ (٢) وَارْتَضَاهُ (عج) و (عَلَيْهُا نَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٧) [٥٠] سُؤَالٌ: عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى بَقَرَة لِبَعْضِ أَقَارِبِهِ فَمَنَحَهَا لَآخَرَ عَالِمًا أَنَّهَا لغَيْرِهِ وَسَاقَهَا لِبَلَدُ آخَرَ وَشَرِبَتْ مَاءَ مِلْحٍ وَهَلَكَتْ بِسَبَبِهَ ، هَلْ هَذَا أَمْرٌ بَسَماويٍّ أَمْ لاَ ؟

وَهَلْ ضَمَانُ الْبَقَرَةِ مِنْ الَّذِي مَنَحَهَا أَوْ الَّذِي أَخَذَهَا أَوْ لاَ ضُمَانَ عَلَى وَاحد مِنْهُمَا [ق / ٦٦٧] لَأَنَّا نَقُولُ : إِنَّ الْمَتَعِّدِيَ لاَ يَضْمَنُ السَّمَاوِيَّ كَمَا صَرَّحً بِنَهُمَا [ق / ٦٦٧] فَنْ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَالْمُتَعَدِّي جَانِ عَلَى بَعْضٍ غَالِباً)(٣) ؟ بِذَلِكَ (عج) عَنْ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَالْمُتَعَدِّي جَانٍ عَلَى بَعْضٍ غَالِباً)(٣) ؟

جَوابُهُ: أَنَّهَا ضَامِنَةٌ فِيهِمَا فَلَمَالِكِهَا الرُّجُوعُ بِقِيمَتُهَا عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، أَنَّ ضَمَانَ الأُوَّلِ لَهَا فَلَقَوْلِ اَبْنِ يُونُسَ : وَالْمُتَعَدِّي عَلَى الْمَنَافِعِ إِذَا كَانَ لاَ يُوصِّلُ إِلَيْهِ ـ أَيْ : النَّفْعِ ـ إِلاَّ بِنَقْلِ الرِّقَابِ ـ كَالَّذِي قُلْنَا يَتَعَدَّي عَلَى الدَّابَةِ الْمَيْلُ وَنَحْوَهُ فَتَهُلَكُ أَنَّهُ يَضْمَنُ . اهـ وَ [لكُليَّة] (٤) « مَفْيدُ الْحُكَّامِ » إِلَيْهَا بِقَوْلِهَ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الْأَنْمَة : وكُلُّ مَنْ حَرَّكً مَالاً لغَيْرِه فَهُو ضَامِنٌ لَهُ بِالتَّحْرِيكِ لاَ يُبرِّثُهُ مَنْ ذَلِكَ إلاَّ الْبَيِّنَةُ الْقَائِمَةُ بِإِبَاحَة ذَلِكَ لَهُ مَنْ مَالكه . اهـ .

وَأَمَّا ضَمَانُ الثَّانِي لَهَا فَلِقَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَوَارِثُهُ وَمَوْهُـوبُهُ إِنْ عَلَمَا كَهُـو) (٥) وَلَلنَّصَيْنِ الْمُتَقَدِّمَـيْنِ أَيْضًا . اهـ . وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ ﴿ مَجِ ﴾ مِنْ أَنَّ

مختصر خلیل (ص/۲۲۹) .

⁽۲) جامع الأمهات (ص/۳٦۳) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

⁽٤) هكذا بالأصل.

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

الْمُتَعَدِّي لاَ يَضْمَنُ السَّمَاوِيَّ ، فَلَيْس عَلَى إِطْلاَقِه بَلْ فِيه تَفْصِيلٌ ؛ وَهُوَ إِنْ كَانَ الْمُتَعَدِّي عَلَيْه مِمَّا يُتَوَصَّلُ إِلَى مَنْفَعَتِه دُونَ رَقَبَتِه ، كَالدَّار مَثَلاً فَإِنَّ مَنْ غَصَبَ الْمُتَعَدِّي عَلَيْه مِمَّا يُتَوَصَّلُ إِلَى مَنْفَعَتِه دُونَ رَقَبَتِه ، كَالدَّار مَثَلاً فَإِنَّ مَنْ غَصَبَ سُكُنَاهَا وَإِنْهَ دَمَت عَنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ فَلاَ يَضْمَنُ إِلاَّ أَجْرَهُ السُّكُنَى ؛ لَأَنَّهَا هِي الَّتِي تَعُدِّي عَلَيْهَا كَمَا أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ ابْنَ الْحَاجِبِ بِقَوْله : (فَلَوْ غَصَبَ السُّكُنَى تَعُدِّي عَلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا وَانْهَدَمَتْ الدَّارُ لَمْ يَضْمَنُ إِلاَّ قَيِمَةَ السُّكُنَى . . .) (١) إلخ . وإليه الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ غَصَبَ مَنْفَعَةً فَتَلِفَتْ الذَّاتُ) (٢) . اهـ .

انْظُرْ: (غ) ، (عج) وَالْبَنَانِيُّ .

وَإِنْ كَانَ مِـمَّا لاَ يُتَوَصَّلُ إِلَى مَنْفَعَته إِلاَّ بِـنَقْلِ رَقَبَته كَالدَّابَّةِ مَثَـلاً فَإِنِّ مَنْ غَصَبَ وَإِنْ كَانَ مِـمَّا لاَ يُتَوَصَّلُ إِلَى مَنْفَعَته إِلاَّ بِـنَقْلِ رَقَبَته كَالدَّابَّةِ مَثَـلاً فَإِنَّهُ عَضَبَ وَمَثْلُهُ لَأَبِي الْحَسَنِ الصَّغيرِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٨) [٥١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى بَيْع سلْعَة فَـتَسَوَّرَ عَلَيْهَا آخَرُ فَأَسْلَمَهَا دُونَ إِذْن شَرْعِيٍّ وَتَعَذَّرَ الاقْتضَاءُ مِنْ الْمُسْلَمِ إِلَيْهُ لَأَمْرًّ نَزَلَ بِهِ مِنْ هُرُوبٍ وَنَحْوَهُ فَهَلْ يَلْزَمُ ٱلْمُتَسَوِّرَ مَا بِيعَتْ بِهَ السِّلْعَةُ أَوْ قيمَتُهَا يَوْمَ التَّعَدِّي ؟

جَـواًبُهُ: مَا أَوْقَفَنِي عَلَيْهِ بَعْضُ الأَصْحَابِ وَنَصُّهُ: قَالَ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » فِي الْمُتَعَدِّي عَلَى سلْعَة رَجُلِ وَلَمْ يَأْمُرهُ بِبَيْعِهَا بِثَمَنِ إِلَى أَجَلِ وَفَاتَتْ: إِنَّ صَاحِبَهَا لاَ خَيَارَ لَهُ وَإِنَّما لَهُ عَيَارًا وَلَا فِي ذَلِكَ لاَ خَيَارَ لَهُ وَإِنَّما لَهُ عَيارًا وَلَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَحَوُّلُ مِنْ دَيْنِ إِلَى وَمِنْ قَلِيلِ لكَثيرٍ ، فَلذَلكَ لَمْ يَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْ تَحَوُّلُ مِنْ دَيْنِ إِلَى وَمِنْ قَلِيلِ لكَثيرٍ ، فَلذَلكَ لَمْ يَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَيَارٌ فِي التَّعَـدِي ، وَقَالَ : لَيْسَ لَهُ خِيارٌ فِي التَّعَـدِي ، وَقَالَ : لَيْسَ لَهُ فِي النَّعَـدِي ، وَقَالَ : لَيْسَ لَهُ فِي النَّعَـدِي ، وَقَالَ : لَيْسَ لَهُ فِي النَّعَلَى مَا إِلاَّ قِيمَةُ سَلْعَتِه أَوْ مَكَيلَةُ طَعَـامِهِ إِنْ كَانَ طَعَامًا . اه. . بِاحْتِصَارٍ وَبَعْضُهُ بالْمَعَنْيَ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٩) [٥٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى حَمْل عَدَائِلَ مِنْ الْبَادِيَة إِلَى

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٠٩) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

ولاَتَ وَيَدْفَعُهُنَّ لُوكيله بها ، فَلَمَّا وَصَلَ بِهِنَّ وَلاَتَ جَاءَهُ الْوَكِيلُ وَطَلَبَ الْعَدَائِلَ مِنْهُ فَأَنْكَرَهُنَّ وَسَاَفَرَ بِهِنَّ إِلَى السُّودَانِ وَبَاعَهُنَّ بِالرِّبْحِ فَهَلِ الثَّمَنُ لرَبِّ الْعَدَائِلِ ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلْ عَلَيْهِ كِرَاءُ حَمْلِ الْعَدَائِلِ وَثَمَنْهُنَّ بَعْدَ بَيْعِهِنَّ أَمْ لاَ ؟ وَكَيْفَ الْحُكُمُّ فِي ذَلكَ ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّ لرَبِهِنَّ ثَمَنَهُنَّ الَّذِي بِعْنَ بِهِ وَلاَ كَـرَاءَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَة حَمْلِهِنَّ وَحَمْلِ ثَمَنِهِنَّ بَعْدَ بَيْعِهِنَّ ، وَهَلْ عَلَيْهِ كَرَاءٌ فِي بَيْعِهِنَّ أَمْ لاَ ؟ كَمَا يَسْتَفَادُ جَمِيعُ هَذَا مِمَّا فِي نَوَازِلَ الْفَقيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ ، وَنَصُّهُ: وَسَبُّلَ عَنْ رَجُلٍ حَمَلَ مِلْحًا مِنْ تَشَيت إِلَى ولات بكراء فَلَمَّا قَارَبَ ولات حَادَ عَنْهَا بلاَ عَدْر وَذَهَبَ بِالْمَلْحَ إِلَى السُّودَانِ فَمَا الْحُكَمُ إِنْ لَقِيهَ رَبُّهُ أَوْ وَكِيلُهُ بِالسَّودَانِ فَمَا الْحُكَمُ إِنْ لَقِيهَ رَبُّهُ أَوْ وَكِيلُهُ بِالسَّودَانِ وَمَا اللهُ كَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْقُولُ وَكِيلُهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ وَلَالًا الْمُوالِ الْحَمْلُ وَلَا لَا عَلَى اللَّهُ وَلَا لَا عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ مَنْ اللَّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ لَا عَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا الللَّهُ وَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا الللّهُ وَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا الللّهُ وَالْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللللللللّهُ اللللللللللللللل

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ قَالَ: تَرَكْتُهُ بِمَوْضِعِ كَذَا يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَغْرَمُ الْقِيمَةَ ؟ قَالَ خَلِيلٌ : (وَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ ؟ لِتَعَدِّيهِ فِي عَدَمٍ وُصُولِ الْمَلْحِ لِمَوْضِعِ الشَّرْطِ لِللهَ عُذْرٍ .

وَقَوْلُهُ : قَدْ تَسَلَّفْتُهُ فَلاَ أَثَرَ لَهُ يُؤْخَذُ الْملْحُ مِنْهُ ، إِلاَّ أَنْ يَخْتَارَ تَضْمينَهُ الْقيمَةَ بِمَوْضِعِ التَّعَدِّي فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَهُ أَخْذُهُ بِلاَ غُرَّمِ شَيْءٍ فِي الْحَمْلِ ، وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ هَلْ لَهُ كَرَاءٌ فِي الْحَمْلِ ، وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ هَلْ لَهُ كَرَاءٌ فِي الْبَيْعِ أَمْ لا ؟

أَمَّا كَوْنُهُ لاَ شَيْءَ لَهُ فِي الْحَمْلِ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ ، وَأَمَّا التَّرَدُّدُ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ ، وَأَمَّا التَّرَدُّدُ نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ فِي « شَرْحِ الرِّسَالَةِ » ، وَبِالْجُ مْلَةِ فَالْمَلْحَ لِصَاحِبِهِ أَوْ ثَمَنُهُ _ يُؤْخَذُ مِنْهُ حَيْثَ كَانَ ، وَلَوْ بَاعَهُ وَقَدَمَ بِهِ إِلَى وَلاَت رَاجِعًا فَلاَ شَيْءَ لَهُ فِي حَمْلِهِ يُؤْخَذُ مِنْهُ حَيْثَ كَانَ ، وَلَوْ بَاعَهُ وَقَدَمَ بِهِ إِلَى وَلاَت رَاجِعًا فَلاَ شَيْءَ لَهُ فِي حَمْلِهِ فِي الْبَيْعِ إِنْ بَاعَ كَرَاءً أَمْ لاَ ؟ تَرَدَّرَ وَلاَ تَأْثِيرَ لِدَعُواهُ أَنَّهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَهَلُ لَهُ فِي الْبَيْعِ إِنْ بَاعَ كَرَاءً أَمْ لاَ ؟ تَرَدَّرَ وَلاَ تَأْثِيرَ لِدَعُواهُ أَنَّهُ

تَسَلَّفَهُ أَضُوعٍ أَدْخَلَهُ ذِمَّتَهُ وَلاَ لِقَوْلهِ : إِنَّمَا عَلَى مِثْلِ الْمِلْحِ بِمَوْضِعِ التَّعَدِّي ؛ لأَنَّ الْمِلْحَ الْقَائِمَ مُقَوَّمٌ كَمَا فِي « اَلْمِعْيَارِ » . اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٠) [٥٣] سُوَّالٌ وَجَوابُهُ: قَالَ (ح)(١) عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (كَوَارِث وَمَوْهُوب وَمُشْتَرِ لَمْ يَعْلَمُوا) مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : (لَمْ يَعْلَمُوا) : قَالَ الْبَسَاطِيُّ : هَذَا إِذًا تَحَقَّقَ عَدَمَ عِلْمِهِمْ وَكَذَلِكَ مَنْ جَهِلْنَا هَلْ هُوَ عَالِمٌ أَمْ لاَ ؟ فَإِنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ اسْتِصْحَابًا لِحَالِ الْمُسْلِمِ . اه. . وَهَذَا كَلاَمُ جَارٍ عَلَى الْمَذْهَب .

قَال (ح) قَوْلُهُ : (لَمْ يَعْلَمُوا) : الْمعْتَبَرُ عِلْمَ الْمُشْتَرِي مثنْ الْغَاصِبِ ، وَأَمَّا الْمَوْهُوبُ فَالْمَعْتَبَرُ [ق / ٦٦٨] عِلْمُ النَّاسِ ؛ قَالَهُ أَبُو عُـمْرَانَ لاَ يُنْظَرُ لَمَعْرِفَةِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَيَنْظُرُ لَمَعْرِفَةِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَيَنْظُرُ لَمَعْرِفَةِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَيَنْظُرُ لَمَعْرِفَة نَفْسِهِ ؛ فَإِنْ عَرَفَ غَثْبَ بَائِعِهِ فَلاَ غَلْةً لَهُ ، وَإِلاَّ فَلَهُ الْعَلَّةُ . اهـ . الْمُرَادُ مَنْهُ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا تَبَيَّنَ لِنَاظِرِهِ أَنَّ الْمُشْتَرَيِ الْمَذْكُورَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْغَصْبِ إِنْ جَهِلْنَا هَلُ هُوَ عَالَمٌ بِهِ أَمْ لاَ ؟ اسْتَصْحَابًا لِحَال بَائِعِهِ الْمُسْلِمِ ، لَأَنَّ الْأَصْلُ فِيهِ عَدَمُ الْغَصْبِ ؛ وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقِرَاضِ : (أو ادَّعَى عَلَيْهِ الْغَصْبَ)(٢) .

(مخ) : (٣) يَعْنِي أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا قَالَ : الْمَالُ بِيَدِي قِرَاضٌ أَوْ وَدِيعَةٌ ، وَقَالَ رَبُّهُ : بَلْ غَصَبْتُهُ مِنِّي أَوْ سَرَقْتُهُ مِنِّي ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْعَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ وَالْبَيِّنَةُ لَرَبُّهُ : بَلْ غَصَبْتُهُ مِنِّي أَوْ سَرَقْتُهُ مِنِّي ، فَإِنَّ الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ وَالْبَيِّنَةُ

⁽١) مختصر الجليل (٩/ ٢٩٩)

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲٤٠) .

⁽٣) حاشية الخرشى (٦/ ٢٢٤) .

عَلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لأَنَّهُ مَدَّعٍ وَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْغَـصْبِ أَوِ السَّرِقَةِ ، وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُ يُشْبِهُ أَنْ يَغْصِبَ أَوْ يَسْرِقَ . اهـ .

وَفَى ﴿ التَّبْصِرَةَ ﴾ عَنْ ابْسِ لُبَابَةَ وَغَيْسِهِ : الْمُسْلِمُونَ فِي دَعْوَي الْـغَصْب وَالْعَدَاءُ يُحْمَلُونَ عَلَىَ الْعَفَاف حَتَّى يَثْبُتَ خلاَفُ ذَلكَ . اهـ . وَبَعْضُهُ بالْمَعْنَى . وَفِي « شَرْحِ الزَّقَاقِ » في مَـبْحَث مَا يُقَدَّمُ فيه الـنَّادرُ عَلَى الْغَاصِبِ عَنْدَ قَوْله : وَكَمبرز ، نَاقـلاً عَنْ الْقُرَافِيِّ مَا نَصُّهُ : دَعْوَى الصَّالَحِ الْوَلَيِّ التَّـقَيُّ عَلَى الْفَاجر السَّـقِيِّ الْغَاصِبِ الظَّالِمِ دِرْهَمًا الْغَـالِبُ صِدْقُهُ وَالنَّادِرُ كَذَبُهُ ، وَمَعَ ذَلكَ قَـدُّمَ الشَّارعُ حُكْمَ الـنَّادر وَجَعَلَ الْقَوْلَ قَـوْلَ الْفَاجِر لُطْفًا بالْعبَاد بإسْقَاط الدَّعَاوَي عَنْهُمْ، وَانْدَرَجَ الصَّالحُ مَعَ غَيْره سَدًا لبَابِ الْفَسَاد وَالظُّلْم بِالدَّعَاوَي الْكَاذبَة . اهـ . وَذَكَرَ بَعْـدَ ذَلِكَ أَيْضًا نَحْـوَهُ ، أَشَارَ إِلَيْه بِقَـوْلُه : إِنَّ الصَّالِحَ الْبَـرَّ التَّقَىّ الْعَظِيمَ الشَّأَنَ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ مِثْلِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ــ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ ــ لَوْ ادَّعَى عَلَى أَفْسَقِ النَّاسِ وَأَرْذَلَهِمْ لاَ يُصَـدَّقُ في دَعْوَاهُ وَعَلَيْهِ الْبَـيِّنَةُ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ ، وَقَـالَ الشَّيْخُ زَروقٌ فِي شَرْحـه عَلَى « الْوغيليــة » : وَإِنْ اخْتَلَطَ غَيْرُ مَحْ صُور بغَيْرِ مَحْصُور كَأَمْوَال زَمَننَا فَالْأَصْلُ الْحَلاَلُ حَتَّى يَتَـبَيَّنَ خلاَفُهُ أَوْ يَظُنُّ بِعَلاَمَةِ أَوْ قَرِينَةِ فَيَعْمَلُ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ مُسْلم حلِّيةُ مَا بيَدِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ خِلاَفُهُ أَوْ يُظَنُّ بِعَلاَمَة . اهـ .

وَفِي (عج) : أَنَّهُ يَجُـوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَشْـتَرِيَ سِلْعَـةُ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ صِـحَّةَ مِلْكِ بَائِعِهَا وَلاَ عَدَمَهِ فَإِذَا اسْتَحَقَّقُ رَجِعَ بِثَمَنِهَا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الذِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنْ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ

(١٧٩١) [١] سُوَالٌ: عَنْ تَعْرِيفِ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ إِذَا تَخَاصَمُوا إِلَيْنَا ؟

جَواَبُهُ : سئل عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ مُسْتَغْرِقَ اللهِ اللهِ مَوْءَ كَانَتِ التَّبِعَاتُ حُقُوقَ اللهِ تَعَالَى مِنْ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّ ارَات وَفَدْيَة وَنَذْر ، أَوْ حُقُوقِ الْعِبَاثِ مِنْ غَصْب وَسَرِقَة وَرَبَا وَخِيَانَة وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَغْرِقُ الذِّمَّة لا مَالَ لَهُ أَصْلاً وَإِنَّمَا جَمِيعُ مَا بِيَدِهِ مِلْكُ الْغَيْرِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدُ فِي هَوْلاً ءِ الْمُحَارِبِينَ .

وأَمَّا الْحُكُمُ بَيْنَهُمْ إِذَا جَاؤُوا مُتَخَاصِمِينَ ، فَلاَ يَجُوزُ لَنَا الْحُكُمُ بَيْنَهُمْ ؛ لِعَدَمِ انْقِيَادِهِمْ لِلشَّرِيعَةِ ، وَالطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ لاَ شَيْءَ لَهُمْ فِي مَا يَتَخَاصَمُونُ فِيهِ فِي الشَّرِيعَةِ فَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْحَاكِمِ الإعْرَاضُ عَنْهُمْ بِعَدَمِ الْحُكْمِ أَصْلاً وَأَنْ يَلْجَأَ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمْ شَيْئًا أَلْزَمَهُمْ مَا الْتَزَمُوا لِأَنْفُسِهِمْ ، وَلاَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حُكُمٌ شَرْعِيٌّ بَلْ هُو مَقْتَضَى السَيَاسَةِ . اه . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٢) [٢] سُوَّالٌ: عَنْ رَجُلِ قَـتَلَهُ بَعْضُ الْمغَـافِرَةِ ظُلْمًا وَطُـغْيَانًا فَـقَامَ بَعْضُ وَلَمَعَـافِرَةِ ظُلْمًا وَطُـغْيَانًا فَـقَامَ بَعْضُ قُرَبَاءِ الْقَتِيلِ وَارْتَكَبَ مَشَقَّةَ السَّفَرِ إِلَيْهِمْ فِي طَلَبِ دَيْتَهِ ، وَحَافُوا مِنْ دَعُوتِه وَشَرْكَتِهِ فَـكُونُ لِوَرَثَتِهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي وَشَرْكَتِهِ فَـدَفَعُوهَا لَهُ مِمَّا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ الْمَـالِ هَلْ تَكُونُ لِوَرَثَتِهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلك ؟

جَوَابُهُ: سُئِل الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفُ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ:

إِنَّ هَذَا الْمَدْفُوعَ لَهُ ، التَّاعِبُ فِي تَحْصِيلِه بِالسَّفَرِ إِلَيْهِمْ وَمُطَالَبَتِهِمْ يُقَدَّرُ لَهُ بِالْاجْتِهَادِ مَا يَسْتَحَقَّهُ فِي ذَلَكَ ، ثُمَّ إِنْ الْبَاقِيَ لَبَيْتِ الْمَالَ لاَ يَسْتَحَقَّهُ وَارِثٌ مِنْ وَرَثَةَ الْقَتِيلِ عَلَى أَنَّهُ دِيةٌ لَمَوْرُوثِه ، وَإِنْ أَخَذَ عَلَى ذَلَكَ ، لأَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْ مُسْتَغْرِقِ اللَّذَّمَة عوضًا عَمَّا فَوَّتَهُ مِنْ مَالَ لاَ يَسْتَحِقُّهُ صَاحِبُهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَالًا لاَ يَسْتَحِقُّهُ صَاحِبُهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ عَلَى أَنَّهُ وَلَا قُدِّرَ مِنْهُ فِي الْمُخَاصَمَة ، بَلْ هُو بَيْتُ الْمَالُ الْمَسْلَمِينَ لاَ يَسْوَغُ إِلاَّ لُسْتَحِقِّة ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْمَتُنَا فِي « الْمعْيَارِ » وَغَيْرِهِ مِمَّا فِي جَلْبِهِ طُولٌ .

وَإِذَا لَمْ يَسْتَحِقْ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ فَكَيْفَ مِنْ لاَ تَعَلَّقَ لَحَقِّه إِلاَّ بِنَفْسِ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ ، فَلاَ يَصِحُ إِمْضَاءُ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِمَا هُوَ بَيْتُ مَالِ لاَ ملْكَ لَهُ عَلَيْهِ وَإِعْطَاؤُهُ لِذَلِكَ لاَ يُخْرِجُهُ عَنْ بَيْتِ الْمَالُ ؛ فَعَلَى مَنْ حَصَلَ بِيده شَيْءٌ بِذَلِكَ أَنَ يَصُوفَهُ فِي مَصَارِفِه وَإِلاَّ فَلِلْفُقُرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . قَالَهُ (ح)(١) فِي التَّرِكَةِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ)(٢) . اهـ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٣) [٣] سُوَّالٌ: عَنْ حُكْمٍ مَا نَهَبَهُ الْمَغَافِرَةُ مِنْ أَمُوال الزَّوَايَا وَتَبِعَهُ أَحَدُ الْمَالَ فَاتَ وَأَخَذَ عَنْهُ غَيْرَهُ أَحَدُ الْمَالَ فَاتَ وَأَخَذَ عَنْهُ غَيْرَهُ بِوَاسِطَة كَخَفَيرَ أَوْ غَرَامَة ، كَالْغَرَامَة الْمُتَدَاولَة بَيْنَ الزَّوَايَا وَالْمَغَافِرَة ، أَوْ بِلا بواسطة هَلْ يَخْتَصُ الأَخْذُ بِمَا أَخَذَ ؟ لأَنَّهُ بَيْتُ مَالٍ ، أَوْ يَكُونُ لأَرْبَابِ الْمَالِ الْمَنْهُوب منْهُمْ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعمَشِ فِي « نَوَازِله » : فَمَا حَصَلَتِ الزَّاوِيَةُ مِنْ مَالِ مُسْتَغْرِقِي الذِّمَمِ عَنْ أَمْوَالِهِمْ الْفَائِتَةَ فَلاَ يَسْتَبِدَّ بِهِ صَاحِبُ الْمَالِ الْفَائِت بَلْ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ النَّبَاعَات فِيهِ سَوَاءٌ إِذَا عُلِمَ عَدَدُهُمْ وَهُمْ مَحْصُورُونَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ عَدَدُهُمْ أَوْ كَانُوا غَيْرُ مَحْصُورِينَ كَانَ الْمَأْخُوذُ بَيْتَ مَالٍ سَبِيلُهُ سَبِيلُ بَيْتِ يُعْلَمْ عَدَدُهُمْ أَوْ كَانُوا غَيْرُ مَحْصُورِينَ كَانَ الْمَأْخُوذُ بَيْتَ مَالٍ سَبِيلُهُ سَبِيلُ بَيْتِ

⁽١) مواهب الجليل (٦/ ٢٦٨) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۳۰۵) .

المال . اهـ .

وَفِي كِتَابِ ﴿ الْحَلَالَ وَالْحَرَامِ ﴾ مَا نَصَّهُ وَالَّذِي حَصَلَ فِي يَدِهِ مَاٰلُ لاَ مَالِكَ لَهُ وَجَوَّرْنَا لَهُ الْأَخْذُ وَأَنْ يَأْخُذُ قَدْرَ حَاجَتِهِ نَظَرٌ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ أَسْرَارِ الزَّكَاةَ ؛ فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : يَأْخُذُ كِفَايَةَ سَنَة لِنَفْسِهِ وَعَيَالِهِ وَإِنْ قَدِرَ عَلَى شَرَاءِ ضَيْعَة وَتِجَارَة يَكُتُسِبُ بِهَا لِعَيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمَحَاسِبِيُّ . اهد .

انْظُرْ : مَسَائِلَ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاويِّ الْمُذَيَّلَةَ لِنَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٤) [٤] سُوَّالٌ : عَنْ حُكْمٍ مَا تُغطيهُ الْمَغَافرَةُ لِبَعْضِ الطَّلَبَة مِنْ النَّرْعِ، وَالْمُعْطَي لَهُ عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ حَلاَل أَوْ أَنَّهُمْ اشْتَرُوه بِثَمَن حَرَامٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ الزَّرْعِ، وَالْمُعْطَي لَهُ عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ حَلاَل أَوْ أَنَّهُمْ اشْتَرُوه بِثَمَن حَرَامٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ الأَكْلُ مِنْ لَحْمٍ أَعْطَوهُ لَهُ بَعْدَ أَكْلُهُ وَإِخْرَاجُهُ فِي زَكَاةً فِطْرِه أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الأَكْلُ مِنْ لَحْمٍ أَعْطَوهُ لَهُ بَعْدَ الذَّبْحِ أَمْ لاَ وَهُو عَالمٌ بَغَصْبُهَ للشَّاة ؟

جَوابُهُ: أَنَّ هَؤُلاءِ الْمُغَافِرَةَ مَعْلُومٌ أَنَّهُمْ مُغْتَرِقُوا الذِّمَمِ ، وَمُغْتَرِقُ الذِّمَةِ مَا بِيدِهِ مِنٌ عَيْنِ الْحَرَامِ لَمْ يَفُتْ وَعُلِمَ مَالِكُهُ لاَ يَجُورُ لَنَا شِرَاؤُهُ وَلاَ قَبُولُ هِبَةً وَلاَ بِيدِهِ مِنْ عَيْنِ الْحَرَامُ لَمْ يَفُتْ رَقَّهُ الْعَرَامُ قَائِمًا عِنْدَ الْمَدَاةُ مَنْهُ اللَّهُ اللَّهِ الْمُورَامُ قَائِمًا عِنْدَ الْمَدَاهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ عَنْدَ الْمَعْوَلُهُ اللَّهُ اللَ

انظر : « فتح الجليل » (۱) انظر : « فتح الجليل » (۹۰/۷) .

وَأَمَّا إِنْ فَاتَ الْمَغْصُوبُ بِيد الْغَاصِبِ ، فَإِنَّه تَلْزَمُهُ الْقِيمَةُ بِه ، أَوْ الْمثْلُ فِيمَا لَهُ مثْلٌ وَسَقَطَ خِيَارْ رَبِّه أَوْ لَمْ يَفُتْ وَلَكِنْ جَعِلَ مَالِكُهُ وَآيَسَ مَنْ مَعْرِفَتِه أَوْ كَانَ مَا بِيدَه مِنْ فَائِدَةَ أَفَادَهَا بِوَجْه جَائِز أَوْ جَهِلْنَا مَا بِيدَه هَلْ هُو مَنْ عَيْنِ الْحَرَامِ أَمْ لَا ؟ فَاخْتُلُفَ فِي مُعاملتِه فِي ذَلِكَ الْمَالِ عَلَى أَرْبَعَةَ أَقُوال ، وَفِي قَبُولِهِ هَديتَهُ وَأَكْلَ طَعَامِه ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوَي الْحَافظ ابْنِ الْأَعْمَشِ نَاقِلاً عَنْ ابْنِ رُشِيد مَا وَأَكْلَ طَعَامِه ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوَي الْحَافظ ابْنِ الْأَعْمَشِ نَاقِلاً عَنْ ابْنِ رُشِيد مَا نَصُّهُ: وَأَمَّا إِنْ كَانَ جَمِيعُ مَا بِيده مِنْ الْمَالَ حَرَامُ إِمَّا لِكُون ذَلِكَ أَثْمَانَ الْمَعْصُوبِ فَي مُعَاملتِه فِي ذَلِكَ الْمَالَ لَا تَجُوزُ بِحَال ؛ لِأَنَّهُ بِامْتَنَاعِه وَعَدَم جَرْي الأَحْكَام عَلَيْه بِحُكُم الْمُفْلَسَ لَا يَنْفُذُ بَيْعُهُ وَلَا هَبَتُهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ مَعْرُوفِه ، وكَذَلِكَ الْمُكَمُ وَلِه ، وكَذَلِكَ الْمُكُمُ فِيمَا غَنِمَهُ أَوْ اصْطَادَهُ أَوْ أَفَادَهُ بوجْه جَائِز .

الثَّانِي : إِنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَتْقِ وَشَبْهِهِ لَا تَجُوزُ ، وَتَجُوزُ مُعَامَلَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدُخُلْ عَلَى أَهْلِ تَبَاعَاتِهِ نَقْصًا ، وَاخْتَلَفَ فِي رَهْنِهِ وَقَضَائِهِ بَعْضُ غُرَمَائِهِ دُونَ بَعْض .

الثَّالِثُ : إِنَّا مُعَامِلَتَهُ فِي أَثْمَانِ الْمَغْصُوبِ وَأَعْوَاضِهَا لاَ تَجُوزُ ، وَتَجُوزُ مُعَامِلَتُهُ فِي الشَّرَاهَا عَلَى مُعَامِلَتُهُ فِي سِلْعَةٍ السُّتَراهَا عَلَى الذِّمَّة.

الرَّابِعُ: إِنَّ مُعَامَلَتَ لُهُ وَجميعَ مَا بِيده مِنْ الْمَالِ جَائِزَةٌ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ أَثْمَانَ الْمَغْصُوبَةَ لَمَّا فَاتَتْ عَيْنُهَا تَعَلَّقَتْ قِيمَةً الْمَغْصُوبَةَ لَمَّا فَاتَتْ عَيْنُهَا تَعَلَّقَتْ قِيمَةً

ذَلكَ وَمثْلُ مَاله مثْلُ [](١) بِالذِّمَة ، فَإِنْ وَهَبَ [](٢) الدِّمَة ، فَإِنْ وَهَبَ [](٢) الشَّتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَهُوَ حَلاَلٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ وَلِلْبَائِعِ ؛ حُكِي هَذَا الْقُوْلُ عَنْ ابْنِ مُزْيَن وَغَيْرِهِ ، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ : وَهَذَا الْاخْتَلَافُ كُلُّهُ إِنَّمَا يَصِحُ إِذَا جَهِلَ أَهْلُ التَّبَاعَاتِ وَيَئِسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ ، وأَمَّا إِذَا عَلِمُوا وَتَعَيَّنُوا فَلاَ يَصِحُ إِلاَّ الْقَوْلُ الْأَولُ الْأَولُ الْأَولُ الْقَوْلُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّولُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللّهُ الللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللللْهُ الللللْمُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْمُ اللْمُلْمُ الللْهُ اللْهُولُ اللْهُ اللْمُلْمُ الللْهُ اللْمُ اللْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ اللْمُلْلُولُ اللْمُولُ اللْمُلْمُ اللْمُولِلْلِلْمُ اللْمُلْلُولِ

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةَ إِلَى الْمَغَافِرِ الَّذِي يُرِيدُ حُصُولَ مَا فِي يَد مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّمَلُّكِ لَهُ لَمُعَامَلَتِه ، وَأَمَّا بِالنَسْبَةَ إِلَى مُغْتَرِقِ الذَّمَّةِ فَلَا خِلاَفَ ؛ لأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي مَا بِيَدَه مِنْ الْحَرَامِ وَأَنَّهُ آثِمٌ مَا لَمْ يَدْفَعْهُ فَلاَ خِلاَفَ ؛ لأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي الْمَالُ إِنْ جَهِلُوا ، وَهَذَا مِمَّا لاَ شَكَّ فِيهِ وَلاَ مَرْيةَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيه لاَ مِنْ جَهَةِ التَّبَرُّع كَالْهِبَةِ وَالْصَّدَقَة وَالْعِتْقِ ، وَلاَ مَنْ جَهَةِ النَّبَرُّع كَالْهِبَةِ وَالْصَّدَقَة وَالْعِتْقِ ، وَلاَ مَنْ جَهَةِ النَّرِّعِ كَالْهِبَةِ وَالْصَّدَقَة وَالْعِتْقِ ، وَلاَ مَنْ جَهَةِ النَّرُّعِ وَالْعِبُونَ التَّصَرُّفُ فِيهِ لاَ مِنْ جَهَة النَّبُرُّع كَالْهِبَةِ وَالْصَّدَقَة وَالْعِتْقِ ، وَلاَ مَنْ جَهَةِ النَّرَعِ وَالْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . اهد . مَنْ جَهَةِ اللهُ مَعْ وَكِلاَ اللهُ تَعَالَى ، وأَشَارَ إِلَى الأَقْوَالِ الأَرْبَعَةِ نَظُمًا بِقَوْلِهِ : الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، وأَشَارَ إِلَى الْأَقْوَالِ الأَرْبَعَةِ نَظُمًا بِقَوْلِهِ :

حَـرامٌ عَلَى مَا قَالَهُ كُلُّ حَازِمٍ

وَقِيلَ اسْتَبِحْ مَا نَالَ بِالإِرْثِ وَالْعَطَا

وَمَا بَاعَهُ فَاتْرُكُ وَبِالْعِلْمِ زَاحِمِ

وَسَوَّعَهُ الزُّهَـرِيُّ وَابْـنُ مُـزَيْنِهِمْ

فُخُذْ وَاسْتَبِحْ لاَ تَخْشَ لَوْمَةَ لاَئِمِ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ أَيْضًا فِي « نَوَازِله » مَا نَصُّهُ: وَعَمَلُ شُيُوخِنَا وَفُقَهَاءُ بَلَدَنَا عَلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ مُزْيَنِ وَغَيْرِهِمَا بِإِبَاحَةِ مُعَامَلَة مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّة عَلَى الإِطْلاَق ، وَهُوَ الذَّمَان ، وَابْنِ مُزَيَّنِ وَغَيْرِهَ الشَّيُّوخِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَان ، وَهُوَ عَلَى الإِطْلاَق ، وَهُو الذَّمَان ، وَهُو اللَّذِي تَتَعَيَّنُ الْفَتُوى بِهِ فِي هَذِهِ الْبِلادِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَازِرِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ إِذَا النَّيِ

⁽١) ، (٢) طمس بالأصل .

نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الذِّمَّم وَالْفِدَاء منْ اللُّصُوص وَالْمَدَارَات -كَانَ أَهْلَ الْبِلاَدِ جَرَى عَمَـلُهُمْ عَلَى قَوْل ،نُهِي عَنْ الْخُرُوجِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ رُشْد وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمْ منْ الشُّيــوخ أَنَّ الأَحْكَامَ تَجْرِي مَعَ الْعُرْف وَالْعَادَةِ ؛ فَقَدْ يُوجَدُ الرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَة وَالْعَمَلُ عَلَى خِلْاَفه ، فَيَكُونُ ذَلَكَ الْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْه الْعَمَلُ أَرْجَحُ ؛ لَمَا تَقْتَضيه الْمَصْلَحَةُ وَالْعُرْفُ ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ قَولُ ابْنِ مُزَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِبِلاَدِنَا تَتَعَيَّنُ أَرْجَحيَّتُهُ وَمَشْهُوريَّتُهُ لَمَا قَدَّمْنَاهُ . اهـ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا ، فَاعْلَمْ بِأَنَّ مَا فَاتَ بِسَيْرِ الْمُغَافَرَة مِنْ الْحَرَامِ ، فَإِنَّهُ تَجِبُ فيه الْقيمَةُ أَوْ الْمـثْلَيُّ فيمَا لَهُ مثْلٌ وَيَسْقُطُ خَيـارٌ رَبِّه ، أَوْ لَمْ يَفُتْ لَكَنَّهُ جَهلَ مَالكَهُ وآيَسَ منْ مَعْـرَفَته وَفَـرَّعْنَا عَلَى قَوْل الزُّهَرِيِّ وَابْنِ مُـزَيْن فَإِنَّهُ يَجُـوزُ أَخْذُهُ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ التَّسَتُّرِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ بِاسْمِ الْبَيْعِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الزَّكَاةِ ، أَوْ الْحَجْرِ حَيْثُ أَمْكُنَ وَأَمَنَ فَتْنَةً وَرَذَيلَةً كَمَا وَقَعَ لَبَعْض شَيُّوخِنَا _ حَفظَهُمْ اللهُ تَعَالَى _ أَوْ السَّرَقَة حَيْثُ لاَ تُنْسَبُ وَلاَ تَظْهَرُ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي الْحَافظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ أَيْضًا، وَيَتَفَرُّعُ عَنْ هَذَا جَوَازُ الأكْل منْ الزَّرْعِ الْمَوْهُوبِ مِنْهُ وَإِخْرَاجُهُ فِي زَكَاةٍ الْفطْر حَيْثَ فَاتَ بِنَقْلهِمْ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كُلْفَةٌ ؛ لأَنَّ الْمِثْلِي يَفُوتُ فِي بَابِ الْغَـصْب بذَلَكَ كَمَـا يُشْيَـرُ إِلَى ذَلَكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَـوْله : ﴿ وَصَبَـرَ لَبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحَبَهُ ﴾(١) . اهـ . بِخَلاَف الْمَقَّوم فَلاَ يَفُوتُ بِالنَّقْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ كُلْفَةٌ فَيَـفُوتُ ، وَالْوَاجِبُ فَيه حـينَتَذ أَنَّ الْمَالِكَ يُخَـيَّرُ فِي أَخْذِه أَوْ يَضْـمَنُ الْغَاصِبُ قِيمَتَهُ يَوْمَ الْغَصْبِ كَمَا يُشــيرُ إِلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَمَعَهُ أَخْذُهُ إِنْ لَمْ

الموكل : فللموكل أن يضمن الوكيل مثل طعامه بالإسكندرية وبين أن يجيز البيع فيه بالزيت=

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

قال المواق : (وصبر لوجوده) ابن عرفة : لو فقد المثل حين طلبه ، فقال ابن القاسم : ليس عليه إلا مثله .

اللخمي : يريد أنه يصبر حتى يوجد .

أشهب : يخير الطالب في الصبر أو القيمة .

⁽ ولبلده) تقدم نص المدونة : إن لقيه ربه بغير البلد لم يقض عليه هناك بمثله ولا قيمته. ولابن رشد في الوكيل على شراء طعام فاشتراه بالإسكندرية ثم باعه بزيت وقدم بالزيت لبلد

يَحْتَجْ لِكَبِيرِ حَمْلِ)(١) . اهـ فَمَنَطُوقُهُ هُوَ أُوَّلُ الْكَلاَمِ وَمَفْهُومُهُ هُوَ أَخِرُهُ .

قَالَ (ق) (٢): هَذَا فِي الْبُرِّ وَالْعُرُوضِ ، وأَمَّا الدَّوابُّ وَالْعَبِيدُ فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ أَخْذُهُمْ حَيْثُ وَجَدَهُمْ لاَ غَيْرِ مَحَلِّ الْغَصْبِ وَالشَّيْءُ الْمَعْصُوبُ مَعَهُ ، وأَمَّا إِنْ وَجَدَهُ مُتَلَبِّسًا بِغَيْرِ الْمَعْصُوبِ وَفِي غَيْرِ مَحَلِّ الْغَصْبِ فَالْحُكُمُ فيه هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ وَجَدَهُ مُتَلَبِّسًا بِغَيْرِ الْمَعْصُوبِ وَفِي غَيْرِ مَحَلِّ الْغَصْبِ فَالْحُكُمُ فيه هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ وَجَدَهُ مُتَلَبِّسًا بِغَيْرِ الْمَعْصُوبِ وَفِي غَيْرِ مَحَلِّ الْغَصْبِ فَالْحُكُمُ فيه هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ وَجَدَهُ مُتَلَبِسًا بِغَيْرِ الْمَعْصُوبِ وَفِي غَيْرِ مَحَلِّ الْغَصْبِ فَالْحُكُمُ فيه هُو الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ وَجِدَ غَاصِبُهُ بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ مَحلِّهِ فَلَـهُ تَضْمينُهُ) (٣) _ بقول الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ وَجِدَ غَاصِبُهُ بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ مَحلِّهِ فَلَـهُ تَصْمينُهُ) (٣) _ أَيْدُ لَكُ لَعْمُ أَنْ يَخْرُجُ هُو أَوْ وَكِيلُهُ لِيَدْفَعَ لَهُ الشَّيْءَ الْمُعْصُوبِ . . وَلَهُ أَنْ يُكَلِّفُهُ أَنْ يَخْرُجَ هُو آؤُو وَكِيلُهُ لِيَدْفَعَ لَهُ الشَّيْءَ الْمُعْصُوب . .

قَالَ (عج) : وَإِنَّمَا يُخَيَّرُ فِي تَضْمِينِـهِ وَأَخْذِهِ بِعَيْنِهِ إِنْ حَصَلَ فِيهِ عَيْبٌ وَإِلاَّ فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ أَخْذُ عَيْنِهِ بِمَوْضِعِ غَصْبِهِ . اَهـ .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ جَـهْلَ الْمَالِكِ وَالْإِيَاسِ مِنْ مَعْـرِفَتِهِ فُــوِّتَ وَلَوْ كَانَ الشَّيْءُ الْمَغْصُوبُ قَائِمٌ الْعَيْنِ قَوْلُ الْحَـافِظِ ابْنِ الأعْمَشِ فِي بَعْضَ فَتَاوِيهِ : وَأَمَّا إِذَا كَانَ

⁼فيأخذه بمثله بالإسكندرية إذ قد فات بحمله لبلد الموكل وليس له أخذ الزيت هناك إلا برضا الوكيل إلا على قوله أشهب في كتاب الغصب : أن له أخذ الزيت؛ لأنه زيته بعينه انظر: رسم عبد القادر من سماع عيسى من البضائع .

⁽ولو صاحبه) روى ابن القاسم عن مالك في الطعام يسرق فيجده ربه بغير بلده : ليس له أخذه وإنما له أن يأخذ السارق والغاصب بمثله في موضع سرقته.

قال ابن القاسم : ولو اتفقا أن يأخذه بعينه أو مثله بموضع نقله أو يأخذ فيه ثمنا جاز بمنزلة بيع الطعام القرص قبل قبضه . انتهى، وانظر : لو لم يكن الطعام معه فقال ابن القاسم: يصبر لقدومه بلد الغصب؛ ليغرم مثله .

ابن عرفة : وفي غير الطعام طريقان .

ابن رشد : سمع ابن القاسم نقله من بلد لآخر فوت في العروض لا الحيوان .

[«] التاج والإكليل » (٥/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩) .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

⁽٢) التاج والإكليل (٥/ ٢٨٣) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

أَهْلُ التَّبِعَاتِ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ مِنْ أَهْلِ الْاسْتِغْرَاقِ الْمُشْتَرِي عَلَى وَجْهِ التَّسَتُّرِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لَا مَحْظُورَ فَيه ؛ إِذْ بِنَفْسِ جَهْلِ التَّبِعَاتِ وَأَهْلَهَا يَحْصُلُ الْفَوْتُ ، وَلَوْ كَانَ قَائِمُ الْعَيْنِ لِجَهْلِ أَرْبَابِهِ وَالإِياسِ مِنْهُم فَصَارَ كَأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوك لَهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصَّ الْعَيْنِ لِجَهْلِ أَرْبَابِهِ وَالإِياسِ مِنْهُم فَصَارَ كَأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوك لَهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصَّ ذَلك . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه مَعَ التَّلْفِيفِ وَيَشْهَدُ لِذَلك أَيْضًا مَا فِي « نَوَازِلِه » وَلَفْظُهُ : وَسَئِلَ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بُنَ مُحَمَّد بْنِ مُحَمَّد بْنِ يَعْقُوبَ الْوَادَانِيِّ مُحَمَّد بَنِ مُحَمَّد بْنِ يَعْقُوبَ الْوَادَانِيِّ مُحَمَّد بَنِ مُحَمَّد بْنِ يَعْقُوبَ الْوَادَانِيِّ مُحَمَّد بَنِ مَحْمُود بْنِ عَمْرَ ـ رَحْمَةُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمُعِينَ ـ عَنْ حُكْمِ مَا أَخَذَهُ الْبَربُوشِيُونَ مِنْ مَحْمُود بْنِ عَمْرَ ـ رَحْمَةُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمُعِينَ ـ عَنْ حُكْمٍ مَا أَخَذَهُ الْبُوبُوشِيُونَ مِنْ الْمُوالِ الْقَافِلَة فَقَالَ : الظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكُمُ اللَّقَطَةِ الَّتِي آيَسَ مِنْ أَمُوالِ الْقَافِلَة فَقَالَ : الظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكُمُ اللَّقَطَةِ الَّتِي آيَسَ مِنْ أَمُوالِ الْقَافِلَة فَقَالَ : الظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكُمُ اللَّقَطَةِ الَّتِي آيَسَ مِنْ أَمُوالِ الْقَافِلَة فَقَالَ : الظَّهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكُمُ اللَّقَطَةِ الَّتِي آيَسَ مِنْ أَمُوالِ الْقَافِلَة فَقَالَ : الطَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكُمْ اللَّقَطَةِ الَّتِي آيَسَ

ُوقَالَ (غ) فِي « تَكْمِيلِ التَّقْييدِ » : كُلُّ مِلْكِ جُهِلَ مَالِكُهُ يَكُونُ فَيْئًا .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَـة فِي كَتَابِ الْجِهَـادِ: مَالُ اللهِ الَّذِي جَعَلَهُ زِرْقًا لِلْعِـبَادِ مَالاَنِ مَالُ زَكَاةٍ لأِصْنَافٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَفَيْءٌ سَمَاوَي فِيهِ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ . اهـ .

وأُمَّا الْحُكُمُ فِي اللَّحْمِ الَّذِي أَعْطُوهُ لَهُ قَبْلَ الطَّبْحِ وَالشَّيءِ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ وَلاَ أَكْلُهُ لِمَا لِصَاحِبِ الْحَيَوانِ الْمَغْصُوبِ مِنْ الْخِيَارِ فِيهِ بَيْنَ أَخْذِ قِيمَتِه يَوْمَ الْغَصْبِ أَوْ أَخْذِه مَـذَبُوحًا وَمَا نَقَصَ الذَّبْحَ مِنْ قِيمَتِه حَيِّا لَأَنَّهُ لاَ يَفُوتُ بِالذَّبْحِ عَلَى الْمَذْهَبُ وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْ فَوَاتِه حَيْثُ قَالَ عَاطَفًا عَلَى عَلَى الْمَذْهَبُ وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْ فَوَاتِه حَيْثُ قَالَ عَاطَفًا عَلَى الضَّمَان : (لَوْ ذَبَحَ) (١) فَإِنَّهُ خِلاَفُ الْمَذْهَبِ كَمَا فِي شُرُوحِه ، وَإِنْ أَعْطُوهُ لَهُ الضَّمَان : (لَوْ ذَبَحَ) (١) فَإِنَّهُ خِلاَفُ الْمَذْهَبِ كَمَا فِي شُرُوحِه ، وَإِنْ أَعْطُوهُ لَهُ بَعْدَ الطَّبْخِ أَوْ الشَّيِ سَاغَ لَهُ أَكْلُهُ وَقَبُولُهُ ؛ لِفُواتِ الْحَيوانِ عَلَى صَاحِبِه بِذَلِكَ ، بَعْدَ الطَّبْخِ أَوْ الشَّي سَاغَ لَهُ أَكْلُهُ وَقَبُولُهُ ؛ لِفُواتِ الْحَيوانِ عَلَى صَاحِبِه بِذَلِكَ ، فَلْيْسَ لَهُ حَينَتُ ذَ إِلاَّ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْغَصْب ، وَإِنَّمَا قُلْتُ : سَاغَ لَهُ قَبُولُهُ . . . إلَخ عَمَلاً بِقُولُ الزَّهُرِيِّ وَابْنِ مُزَيْنِ . اه . . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٩٥) [٥] سُوَّالُ : عَنْ مُغْتَرِق الذِّمَّة إِذَا تَابَ وَلَحَقَ بِالزَّاوَيَة وَخَرَجَ عَنْ جَميع مَا بِيَده وَاكْتَسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ مَالًا حَلاَلاً هَلْ يَطيبُ عَلَيْه دُونَ إِخْرَاجِه فيما بَقِي عَلَيْه مِنْ الْمَظَالِم أَوْ لاَ يَطِيبُ عَلَيْه وَيَجِبُ عَلَيْه إِخْرَاجُهُ فِيمَا بَقِي مِنْ الْمَظَالِم أَوْ لاَ يَطِيبُ عَلَيْه وَيَجِبُ عَلَيْه إِخْرَاجُهُ فِيمَا بَقِي مِنْ النَّبَعَات ؟

مختصر خلیل (ص/۲۲۸) .

جَوابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِذَا تَابَ الظَّالِمُ وَخَرَجَ عَنْ جَمِيعِ مَا بِيَده ، ثُمَّ اكْتَسَبَ مَالاً حَلالاً ، فَإِنَّهُ يَطِيبُ عَلَيْهِ وَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ مَا بَقِيَ مِنْ الْمَظَالِمِ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ لَهُ خَاصَّةً ، هَذَا الَّذِي يَأْتَي عَلَى مَنْهُج مَذْهَب مَالك . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٦) [٦] سُوَّالٌ: عَنْ مُغْتَرِق الذِّمَّة إِذَا تابَ وَدَفَعَ مَا بِيدهِ مِنْ الْمَالِ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْفَيْءَ أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : سُئلَ الْمشدَاليُّ عَنْ رَجُلِ تَابَ ، وَهُوَ مُغْتَرِقُ الذِّمَّةِ ، وَخَرَجَ عَمَّا بِيَدِهِ لِرَجُلِ آخَرَ ، فَلَمَّا صَارَ فِي ذِمَّتِهِ رَدَّهُ عَلَيْهِ وَجْهِ الْفَيْءِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ كَــانَ خُرُوجُهُ لاَ بِنِيَّةٍ أَنْ يَعْوِدَ عَلَيْهِ مَــا أَخْرَجَ وَلاَ عِوَضَهُ فَذَلكَ جَائزٌ . اهــ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٧) [٧] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرِق الذِّمَّة إِذَا تَابَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَـصَدَّقَ عَلَى نَفْسه وَعيَاله بِمَا في يَده منْ الْمَالَ أَمَّ لاَ ؟

جَوْرَابُهُ : مَا فِي أَجْوِبَةُ الْفَقيه عَبْد الله بْنِ الأَمِينِ رَوَاسِيِّ الْحَاجِيِّ الْوَادَّنِيِّ للْفَقيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بكْرِ بْنِ الْهَاشَمِ الْغَلَاوِيُّ نَاقَلاً عَنْ كَتَابِ ﴿ الْحَلالَ وَالْحَرَامِ ﴾ وَنَصَةً : إِذَا تَابَ مَسْتَغْرِقُ الذِّمَة وَعَنْدَهُ مَالٌ تَصَدَّقَ بِه عَلَى نَفْسِه وَعَيَالُه إِذَا كَانَ فَقيرًا ، أَمَّا عَيَالُهُ وأَهْلُهُ ، فَلاَ يَخْفَى أَنَّ الْفَقْرِ لاَ يَتَفِي عَنْهُم ؛ لكُونَهمْ عَيَالُهُ وأَهْلُهُ وأَهْلَهُ وَقَيرًا بلُ هُم أُولَى أَنَّ الْفَقْرِ لاَ يَتَفِي عَنْهُم ؛ لكونَهمْ عَيَالُهُ وأَهْلَهُ وَأَهْلَهُ وَأَهْلَهُ وَأَهْلَهُ وَأَهْلَهُ وَالْهَلَهُ وَأَهْلَهُ وَالْهَلَةُ وَلَهُ اللّهَ اللّهُ وَالْهَلَهُ وَهُمَا لَأَنَّهُ فَقِيرٌ ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فَقيرِ غَيْرِه لَجَازَ يَلْخُذَ قَدْرَ حَاجَتِه مِنْهُ أَيْضًا لأَنَّهُ فَقيرٌ ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى نَفْسِه وَعَيَّالُه هُو عَيْنُ الْمَذْهُمِ لَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّه

يَأْخَذَ منْهُ بَقَدْر مَا يَسْتَحَقُّهُ بَيْنَ الْمَساكينِ كَمَا إِنْ تَصَدَّقَ بِمَاء عَلَى الْعَاطِشِ ثُمَّ عَطَشَ فَإِنَّهُ فَإِنَّهُ فَإِنَّهُ يَشْرَبُ مَنْهُ . إِلَى أَنْ قَالَ : وَالَّذِي حَصَلَ بِيدَه مَالٌ لاَ مَالِكَ لَهُ وَجَوَّزْنَا لَهُ الْأَخْذَ، وَأَنْ يَأْخُذَ بِقَدْر حَاجِته لِفَقْرِه ، فَفِي قَدْر حَاجِته نَظَرٌ ذَكَرْنَاهُ فِي كَتَابِ أَسْرَارِ الزَّكَاةِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : يَأْخُذُ كَفَايَةٌ سَنَة لَنَفْسِه وَعَيَالِه وَإِنْ قَدر عَلَى شَرَاء ضَيْعَة وَتَجَارة يكتسب بِهَا لِعِيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا مَا آخْتَارَهُ الْمُحَاسِيقُ . اه. .

وَنَقَلَ أَيْضًا هَذَا الْكَلاَمَ عَنْ كِتَابِ « الْحَلالِ وَالْحَرَامِ » الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي بَعْضِ فَتَاوِيه ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَلَكِنْ قَالَ: الْأَوْلَى أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْكُلِّ إِنْ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ قُوةَ التَّوْكِيلِ . اه. . الْمَقْصُودُ مِنْ كَلاَمِهِمَا رَحَمِهُمَا اللهُ تَعَالَى ، أَمِينْ.

وَفِي " نَوَازِلَ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ " أَيْضًا : وَأَمَّا مَسْ أَلَةُ التَّائِبِ الْمُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةَ الدَّافِعِ جَمَيعَ مَا بِيدهِ لِبَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ صِحَّةُ تَوْبَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا بِيدهِ تَعَلَّقَ لَمُعَيَّنِنَ ، فَللا بَأْسَ أَنْ يَصْرِفَ لَهُ جَمِيعَ بِيدهِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصْرِفَ لَهُ جَمِيعَ مَا بِيدهِ وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ تَبَاعَتِهِ مَعَيَّنِينَ ، فَللا بَأْسَ أَنْ يَصْرِفَ لَهُ جَمِيعَ مَا بِيدهِ وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ تَبَاعَتِهِ مَعَيَّنِينَ ، فَللا بَأْسَ أَنْ يَصْرِفَ لَهُ جَمِيعَ مَا بِيده وَلَوْ الشَّيوخِ أَنْ مَا بَيْده وَلَا أَنَّهُ مَحلًا وَلَا الشَّيوخِ أَنْ الشَّيوخِ أَنْ لَا يَدْفَعَ لَا بَعْضُ الشَّيوخِ أَنْ لا يَدْفَعَ لَهُ كُلُّهُ بَلُ بَعْضَمَهُ وَيَدُفْعَ الْبَاقِي لِلْمَسَاكِينِ سَدَا لِلَّذَرَائِعِ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٨) [٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَا يَأْخُذُهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ الْمَغَافِرَةِ مِنْ جِهَةِ الصَّدَقَة وَالْعَطية ؟

جَوابُهُ: سُئُلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فَأْجَابَ بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْمَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعْتَمِدَ فِي أَخْدَه عَلَى قَوْلِ مَنْ أَجَازَهُ مِنْ الْعُلَمَاء - وَهُوَ ابْنُ مُزينِ وَالزُّهْرِيُّ وَغَيْرُهُمُ - وَيَعْتَمَدُ عِنْدَ أَخْدَه أَنَّهُ أَخَذَهُ عَلَى وَجْه الْاحْتِيَاجِ وَأَنَّ ذَلِكَ يَصُرْفَهُ فِي مَصَالِح الْمُسْلِمِينَ، وَالْأُولَى بِهَ الْأَخْذُ مِنْهُ هُوَ وَعِيالُهُ ، وَمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْأُولَى بِهَ الْأَخْذُ مِنْهُ هُو وَعِيالُهُ ، وَمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ المُسْلِمِينَ وَمَنْ يَسْتَطِيعُ [قَ لَ ١ ٢٧٦] نَفْعَهُ مِنْهُمْ ، وَبِذَلِكَ أَفْتَى الدَّاوِدِيُّ وَمِنْلُهُ فِي كَتَابٍ « الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » لِلشَيْخ رَاشِدِ . اه كَلاَمُهُ بِلَفْظَهِ ، والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٩) [٩] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ أَخَذَ بَعْضُ اللّصُوصِ مِنْ أَحَدهما بَعيريْن وَمَنْ الْآخَرِ بَعيرًا ، وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ عُرَفَاء قَبِيلَة الثَّاني وَقَالَ : إِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِي كَسَاءً يَدْفَعُها للظَّالِم فِي فَدَاء الْأَبْعَرِة فَامْتَنَعَ رَبُّ الْبَعيرِيْنِ مِنْ ذَلكَ، وَقَالَ : إِنَّهُ يُرِيدُ الْمَشْيَ مَعَ الظَّالِم إِلَى قَبِيلَته ،لتَرُدَّ إِلَيْه بَعيريْه مِنْ عنْده وَرَضِي الْآخَرُ بِشَرَاء يُريدُ الْمَشْيَ مَعَ الظَّالِم إلَى قَبِيلَته ،لتَرُدَّ إلَيْه بَعيريْه مِنْ عنْده وَرَضِي الْآخَرُ بِشَرَاء الْكَسَاء فَاشْتَرَاها الْعَرِيْف وَدَفَعَها للظَّالِم وَرَدَّ إِلَيْه الْأَبْعِرَة وَ الشَّمَنِ الْعَريْف لَكُ النَّهُ مِنْ الشَّمَنِ النَّهُمَنِ النَّهُمِ لَهُ الْتَهْمَنِ النَّهُمَنِ النَّهُمِ لَهُ الشَّرَاء عَلَيْه مِنْ الشَّمَنِ النَّهُمِ فَي ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ رَجُوعَ للْعَريفِ عَلَى رَبِّ الْبَعِيرِيْنِ بِشَيْء مِنْ ثَمَنِ الْكَسَاء؛ لَنَهْيه عَنْ شَرَائِه عَلَيْه كَمَا قَيَّدَ (عج) كُلْيَّة ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْله (١): لَنَهْيه عَنْ شَرَائِه عَلَيْه كَمَا قَيَّد (عج) كُلْيَّة ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْله رَاّ) : وَكُلُّ مَنْ أَوْصَلَ اَفْعَا [إِلَى غَيْرِه] (٢)مِنْ عَمَل [أَوْ] (٣)مَال بِأَمْرٍ مِنْ الْمُنْتَفِع أَوْ بِغَيْدِ أَمْرِه مِمَّا لاَ بُدَّ [لَهُ] (٤)مِنْهُ فَعَلَيْه غُرْمُ أُجْرَة الْعَمَلِ، وَمَثْلُ الْمَالِ بِخَلاف عَمَل يَلِيه بِنَفْسِه أَوْ بِعَبْدِه أَوْ مَال يَسْقُطُ [مثله عند التَّنَازُع] (٥) . اه. . بذلك أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْل هَ: فَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمَذْكُورِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْهِ الْمُنْتَفِعُ مِنْ أَوْصَلَ النَّفْعَ عَنْ إِيصَالِه ، وأَمَّا إِذَا نَهَاهُ فَلَيْسَ لَهُ رُجُوعٌ عَلَيْه . اه. .

وَحِينَئِذَ فَلَيْسَ عَلَي رَبِّ الْبَعِيرِ الْوَاحِدِ مِنْ الْكَسَاءِ إِلاَّ الثَّلُثَّ وَمَا بَقِيَ يَكُونُ عَلَى الْعَريَفِ الْمُشْآلَةِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ عَريفُ قَبِيلَةِ المُغَارِ عَلَيْهِ وَلَهُ جَاهِ عِنْدَ الظَّلَمَةِ وَمَعَهُ صَاحِبُ مَكْسِهِمْ

جامع الأمهات (ص/ ٤٤٠).

⁽٢) سقط من « جامع الأمهات » المطبوع .

⁽٣) في « جامع الأمهات » : و .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في الأصل : عنه ، والمثبت من « جامع الأمهات » .

نَوَازِلُ مُغْتَرِقي الذِّمِّم وَالْفدَاء منْ اللُّصُوص وَالْمَدَارَات وَلَهُ هُو َ أَيْضًا شَوْكَةٌ وَسَطُوةٌ عَلَى الظَّلَمَة ، وَطَلَبَا الْفَرَسَ منْ النَّاهب وَرَدَهَا لَهُمَا وَمَشَى بِهَـا الْعَرِيفُ إِلَى مَنْزِله ،وَجَـاءَ أَرْبَابُهَا وَطَلَبُوهَا مِنْهُ َ فَـمَنَعَهَـا مَنْهُم وَاجْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ صَاحِبَ مُكْسهم فَدَاهَا بعشرينَ بَقَرَةً من عند النَّاهِب فَدَفَعَهَا لَهُ مَتَى جَاءَهُ وَأَعْطَاهَا لَهُ يَقْبِضُهَا مَنْ عَنْدَ أَرْبَابِ الْفَرَسِ وَلَا يَرُدُّهَا لَهُم ّحَتَّى يَدْفَعُوهَا لَهُ فَقَالُوا لَهُ : ثَبْتَ الْفَدَاءُ وَقَدْرَهُ نَعْطُوهُ لَكَ وَادْفَعْ فَرَسَنَا إِلَيْنَا ، فَلَمْ يَفْعَلْ وَتَمَادَى عَلَى مَقَالَته وَدَعُواَهُ لَهُمْ ، وَهُو لَهُ عَلَيْهِمْ سَطُوةٌ وَطَاقَةٌ ، فَبَيْنمَا هُمْ كَذَلكَ حَتَّى اشْتَرَي منْ عنْد أحَدهمْ نَصيبَهُ منْهَا ـ وَهُوَ الرُّبُعُ ـ ، وَهَذَا بَعْدُ الإِيَاسُ منْ رَدِّ الْفَرَس لَهُمْ إِلَّا بَدَفْعهُمْ عشْرينَ بَقَرَةَ لَهُ ، ثُمَّ دَفَعَ الْأَخَرُ منْ أَرْبَابها رُبُعُها لَهُ في دَعْوَاهُ فَصَارَ لَهُ نَصْفُهَا ۚ ، وَبَقيتُ عندَهُ حَتَّى ولَدَتْ بنْتَا ، ثُمَّ سَافَرَ بَعْضُ أَرْبَابِهَا إِلَى مَحلَّة الْعَريف وَدَفَعَ لَهُ الْعَـرِّيفُ الْفَرَسَ وَابْنَتَهَا ، فَقَـالَ لَهُ : امْش بهَا حَتَّى نَأْتيكُمْ تَقْتَسْمُ وهَا ، فَمَشَى بِهَا وَالْحَالُ أَنَّ الْفَرَسَ في ذَلكَ الْيَـوْم كَانَتْ عنْدَ ابْن الْعَرِّيف مُدَّعَيًا أنَّ أَبَاهُ أَعْطَاهُ نَصيبَهُ منْهَا وَحَازَهَا زَمَنَا لاَ أَدْرِي أَسَنَةً أَوْ أَقَلَّ ، ثُمَّ إنَّ الْعَريَفَ جَاءَ لأرْبَابِ الْفَرَسُ ،وَاجْتَمَعُوا مَعَهُ في مَسْجِد مَحَلَّتهمْ بِحَضْرَة أَهْله مَنْ قَبِيلَتِهِمْ وَغَيْرِهمْ مَنْ المُسْلَمِينَ المُسافرينَ عَنْدَهُمْ ، وَاقْتَسَمُوا الْفَرَسَ وَابْنَتَهَا وَخَيَّرُوهُ فَاخْتَارَ الْفَرَسَ وَقَبْضَـهَا وَأَقَرَّ بَأَنَّهُ غَبَنَهُمْ في الْقَسَم ،وَدَعَا لَهُمْ بالْبَرَكَةِ في الْابْنَةِ ، فَلَمَّا تَمَّ للْقَسَم شَهْرَان ادَّعَى ابْنُ الْعَريف أَنَّهُ غَيْرُ رَاضَ بالْقسْمَة ، فَلَمَّا بَلِّغَ الْعَرِيْفَ ذَلِكَ غَضَبَ عَلَيْه وَقُالَ : إِنَّ ابْنَهُ لاَ شَيْءَ لَهُ مِنْ الْفَرَسُ ، فَسَكَتَ الابْنُ ، فَلَمَّا ثَمَّ لـلَقَسَم ثَلاَثَةُ أَشْهُـر مَاتَت اَلْفَرَسُ عَنْدَ الْعَرِيفُ بِمَرَضَ الْبَارُوش وَتَكَلَّمَ ابْنُهُ كَكَلاَمه الأوَّل وَألَّحَ فيه وَسَاعَدَهُ الأب عَلَيْه ، فَهَلْ رَبْعُ الْفَرَس الَّذي أعطوه أَرْبَابُهَا للْعَرَيف في دَعْوَاهُ الْمَذْكُورَة حَلاَلٌ عَلَيْه أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ حَلاَلٌ عَلَيْه فَهَل الْقَسْمَةُ مَاضِيةٌ أَمْ لاَ ،وَلاَ سِيمَا الْعَرِيفُ وَكِيلٌ عَادَةً عَنْ أَوْلاَده الَّذين خَرَجُوا مِنْ

وَعَلَى أَنَّهَا غَيْرٌ مَاضِية فَهَلْ يَضُرَّ الْابْنَ سُكُوتُهُ بَعْدَ علمه الْقسْمَةَ قَبْلَ مَا صَدَرَ

مِنْهُ مِنْ الكَلاَمِ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لاَ يَضُرُّهُ، فَهَلْ ضَمَانَ ،الْفَرَسِ مِنْ الْعَريفِ أَمْ لاَ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي شِرَاءِ الْعَرِيفِ لِرُبُعِ الْفَرَسِ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِهِ قَبْل رَدِّهِ الْفَرَسَ لِأَبْعِ الْفَرَسِ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِهِ قَبْل رَدِّهِ الْفَرَسَ لَأَرْبَابِهَا ؟

ش: أى لا يحل المصالح به للظالم فى الباطن، بل ذمته مشغولة للمظلوم فيما بينه وبين الله؛ ولذا فرع فروعا ثمانية ستة يسوغ للمظلوم نقض الصلح فيها اتفاقا أو على المشهور واثنان لا ينقض فيهما اتفاقا ،أو على المشهور وإلى الأول أشار بقوله: (فلو أقر بعده أو شهدت بينة لم يعلمها أو أشهد وأعلن أن يقوم بها أو أحد وثيقته بعده ، فله نقضه كمن لم يعلن أو يقر سرا فقط على الأحسن) .

ش: يعنى ؛ أن الظالم إذ أقر ببطلان دعواه بعد وقوع الصلح فإن للمظلوم نقضه بلا خلاف؛ لأنه كالمغلوب على الصلح بإنكار المدعى عليه وإن شاء أمضاه وضمان ما قبضه كل منهما من قابضه .

الثانية : أن تشهد بينة للمظلوم على الظالم لم يعلمها المظلوم حين الـصلح، فله نقضه على المشهور وهو مذهب المدونة ولا بد من حلفه على عدم العلم .

الثالثة: من صالح وله بينة غائبة يعلمها وهي بعيدة جدا وأشهد أنه يقوم بها سواء أعلن بالإشهاد بأن يكون عند الحاكم أو لم يعلن به كما يأتي في قوله: (بعد كمن لم يعلن) وما ذكرناه من التقييد بكونها بعيدة جدا نحوه في المواق ومقتضاه أن البعيدة لا جدا كالقريبة في أن حكمها كالحاضرة ، فلا يقوم بها ولو أشهد أنه يقوم بها والبعد جدا كإفريقية أي؛ من المدينة أو من مكة أو الأندلس من خراسان .

الرابعة : من صالح لعدم وثيقته ثم وجدتها بعد الصلح على الإنكار وقد أشهد أن يقوم بها=

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰۹) .

⁽٢) قال الخرشي : (ولا يحل للظالم) .

وَبَيَانُ تَحْرِيهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ مَشَقَّة سَفَر لِخَلاَصِ الْفَرَسِ مِنْ غَاصِبِهَا فَتَكُونُ لَهُ الْأُجْرَةُ فِي ذَلِكَ ، حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبْ بِهِ فَيَسْتَحِقُّ رَبْعَهَا بِذَلِكَ ؛ وَلِكَوْنِه لَمْ يَدْفَعْ مَالاً فِي فَدَائِهِ رَبُعَهَا عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ ، وَلِكَوْنِ جَاهِهِ أَيْضًا لاَ أُجْرَةَ لَهُ فِيهِ يَدْفَعْ مَالاً فِي فَدَائِهِ رَبْعَهَا عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ ، وَلِكُونِ جَاهِهِ أَيْضًا لاَ أُجْرَةَ لَهُ فِيهِ فَيَسْتَحِقُّ رَبْعَهَا مَنْ جَهَة ذَلَكَ لَأَنَّ ثَمَنَ الْجَاهِ حَرَامٌ عَلَي الْمَشْهُورِ كَمَا أَشَارَ إِلَى فَيَسْتَحِقُ رَبْعَهَا مَنْ جَهَة ذَلَكَ لَأَنَّ ثَمَنَ الْجَاهِ حَرَامٌ عَلَي الْمَشْهُورِ كَمَا أَشَارَ إِلَى فَيَالِكُ مَيَارَةُ بِقُولِهِ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءً لاَ تُفْعَلُ إِلاَّ لِلهِ سِبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلاَ يَجُوزُ أَخْذُ اللّهُ عَلَى الْأَجْرَة عَلَيْهَا :

الْأُوَّلُ : الضَّمَانُ .

وَالثَّانِي : نَفْعُ الْجَاهِ .

وَالثَّالَثُ : الْقَرْضُ ، وَإِلَيْه يُشيرُ الرَّاجِزَ (١) بِقَوْلِهِ أَيْضًا :

الْقَرْضُ وَالضَّمَانَ رِفْقُ الْجَاهِ : يَمْنَعُ أَنْ تَرَى لِغَيْرِ اللهِ . اهـ .

⁼ إن وجدها ، فله نقض الصلح حينئذ كالبينة التي علمها ، وأما إن نسيها حال الصلح ثم وجدها فإنه يحلف ، ويقوم بها كالبينة التي لا يعلمها والضمير في قوله (فله) للمظلوم أي فللمظلوم نقض الصلح وله إمضاؤه .

الخامسة : من ادعى على شخص بشيء معلوم فأنكره، فأشهد سرا أن بينته غائبة الغيبة، وإنه إنما يصالح لأجل بعد غيبة بينته وإنه إن قدمت قام بها والحال أنه لم يعلن بالإشهاد عند الحاكم ثم صالحه ثم قدمت بينته فله القيام بها وينقض الصلح كمن أعلن وأشهد .

السادسة: أن يكون المدعى عليه يقر بالحق سرا ويجحده علانية فأشهد المدعى بينة على جحده علانية ،ثم صالحه على التأخير وأشهد بينة لم يعلم بها المدعى عليه على أنه غير ملتزم للتأخير وإنه إنما فعل ذلك الصلح ؛ ليقر له علانية فإنه يعمل بذلك، فالضمير في (يقر) للمدعى عليه ، واتفق الناصر اللقاني وشيخه برهان الدين اللقاني على أن له نقض الصلح في هذه المسائل ولو وقع بعده إبراء عام فيقيد قوله فيما يأتى : (وإن أبرأ فلانا مما له برئ مطلقا) إلخ بهذا ، ولما أنهى الكلام على ما ينقض فيه الصلح وفاقا وخلافاً أخذ يذكر ما لا ينقض فيه كذلك .

⁽۱) هو عبد الواحد بن عاشر ، كما نص على ميارة في شرحه (١/ ١٩١)

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْعَرِيْفَ لاَ شَيْءَ لَهُ عَلَى أَرْبَابِ الْفَرَسِ مِنْ جِهَةِ رَأَسِهُ لِمَا [ق / 7٧٢] تَقَدَّمَ فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ لاَ شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِهةَ صَاحِبَ مَكْسَ قَبِيلَتِهِمْ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَدَاءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِالْبَيِّنَةِ أَمْ لاَ ؛ فَإِنْ لَمْ مَكْسُ قَبِيلَتِهِمْ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَدَاءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِالْبَيِّنَةِ أَمْ لاَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُونُ ثَابِتًا فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْعَرِيْفُ لاَ شَيْءَ لَهُ عَلَي أَرْبَابِ الْفَرَسِ بِمُجَرَّدِ يَكُونُ ثَابِتًا فَالْأَمْرُ طَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْعَرِيْفُ لاَ شَيْءَ لَهُ عَلَي أَرْبَابِ الْفَرَسِ بِمُجَرَّدِ وَعُواهُمْ لاَدَّعَى قَوْمٌ أَمُوالَ قَوْمٍ وَدَعَاءَهُمْ لاَدَّعَى قَوْمٌ أَمُوالَ قَوْمٍ وَدَعَاءَهُمْ لكَنِ الْبَيِّنَةُ عَلَي الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ » (١) وَفِي حَدِيثِ آخَرَ : (شَاهِدَاكُ أَوْ يَمِينُهُ » (٢) . اه. .

وَإِنْ ثَبَتَ الْفِدَاءُ فَالْفَادِيُ مُسْتَغْرِقُ ذَمَّة فَمَالُهُ بَيْتُ مَالَ عَلَى الْمَنْصُوصِ كَمَا فِي « اَلْمَعْيَارِ » ؛ وَحِينَئذ فَالْفَرَسُ قَدْ فُديت بِمَا هُو بَيْتُ مَالَ ، فَلاَ رُجُوعَ لَبَيْتِ الْمَالَ عَلَى أَرْبَابِ الْفَرَسُ ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مَنْ قَوْلِ الشَّيْخُ خَلِيلٍ (٣) مَسْبُوكَا بِكَلاَم شَارِحِه (س) : وَمَنْ فَدَى أَسيرًا أَوْ اَشْتَرَاهُ مَنْ الْعَدُو بَأَمْرِه ، أَوْ بِغَيْرِ بَكُلاَم شَارِحِه (س) : وَمَنْ فَدَى أَسيرًا أَوْ الشَّتَرَاهُ مَنْ الْعَدُو بَأَمْرِه ، أَوْ بِغَيْرِ أَمْنُ فَدَى الْمَسْيِر حُرّا أَوْ عَبْدًا ، وَفِدَاءُ الْعَبْد كَجِنَايَتِه يُخَيَّرُ سَيِّدَهُ بِمثل الْمَثْلَى وَقِيمَة غَيْرِه عَلَى الْمَلْك ، أَو الْعَدَم إِنْ لَمْ يَكُنْ الْفَدَاءُ بَيْتَ مَالَ وَلَمْ يَقْصَدُ الْفَدَى صَدَقَةً بالْفَدَاء عَلَى الْمَالُ وَلاَ لقاصِد صَدَقَة ؛ قَالَهُ الْنُ بَشِيرٍ . اهِ فَظَهَرَ مِنْ قَوْلَهِ : أَوْ عَبْدًا ، أَنَّ الْمَالُ وَلاَ لقاصِد صَدَقَة ؛ قَالَهُ رُجُوعَ لَبَيْتِ الْمَالُ وَلاَ لقاصِد صَدَقَة ؛ قَالَهُ رُجُوعَ لَبَيْتِ الْمَالُ إِذَا فَدَى بَيْتَ الْمَالُ فَلاَ مَلَى صَاحِب الْمَالُ ، ويَتَفَرَعُ عَنْ هَذَا أَنْ الْغَرِيقَ لاَ شَيْءَ لَهُ عَلَى صَاحِب الْمَالُ ، ويَتَفَرَعُ عَنْ هَذَا أَنْ الْغَرِيقَ لاَ شَيْءَ لَهُ عَلَى الْفَرَسِ مِنْ جِهَةً فِدَاءِ الْفَرَسِ فَلاَ فِدَاءَ لَهُ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » مَا يُؤيِّدُ هَذَا ، وَنَصُّهُ : وَسَيُّلَ عَنْ الْحُكُم فِي رَجُلٍ دَفَعَ لَهُ بَعْضُ مُسْتَغْرِقُ الذِّمَمِ عَبْدًا ،ليَفْدِيَ بِهِ حُرِّا عِنْدَ بَعْضِ الظَّلَمَةِ ، فَلَّمَا وَجُلُ دَفَعَ لَهُ بَعْضَ الظَّلَمَةِ ، فَلَّمَا ذَهَبَ الرَّجُلُ الْمَدْدُورُ بِالْعَبْدِ جَاءَ رَجُلُ آخَرُ بِالْحُرِّ وَدَفَعَهُ لِمُسْتَغْرِقِ اللَّذَمَّةِ فَلَمَا الرَّجُلُ الْمَدْدُورُ بِالْعَبْدِ جَاءَ رَجُلُ آخَرُ بِالْحُرِّ وَدَفَعَهُ لِمُسْتَغْرِقِ اللَّذَمَّةِ

⁽١) تقدم .

⁽٢) تقدم .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٠٧) .

الْمَذْكُور ، وَقَالَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ بِالْحُرِّ : فَالْعَبْدُ الَّذِي دَفَعْتَ إِلَى فُلان لِيَهْدِي بِهِ الْحُرُّ فَقَدْ وَهَبْتَهُ لَكَ فَجَاءَ الرَّجُلُ الَّذِي وَهَبَ لَهُ الْعَبْدُ فَطَلَبَهُ مِنْ عِنْدُ الرَّجُلِ النَّذِي كَانَ بِيده أَوْلاً فَأَبَى الْأُوّلُ أَنْ يَدْفَعَهُ لِلثَّانِي وَتَنَازَعَا فِيهِ هَلَ هَذَا الْعَبْدُ النَّانِي كَانَ بِيده أَوْلاً فَأَبَى الْأُوّلُ الَّذِي سَبَقَ فِي يَده ، أَو الثَّانِي الَّذِي وَهَبَهُ لَهُ مَسْتَغْرِقُ اللَّمَّذِي وَهَبَهُ لَهُ مَسْتَغْرِقُ اللَّمَّة ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : الله أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حَكْمُهُ حُكْمُ بَيْتِ الْمَالِ، فَيَصْرَف فِي الله مَصْالِح الْمُسْلُمِينَ الْأَهَمَ فَالأَهْمَ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الشَّأْنُ فِي بَيْتَ مَالِ الْمُسْلَمِينَ عَلَا الْمُسْلَمِينَ عَلَى الْمُسْلَمِينَ الْمُسْلَمِينَ الْأَهُمَ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الشَّأْنُ فِي بَيْتَ مَالِ الْمُسْلَمِينَ عَلَى الْمُسْلَمِينَ الْمُسْلَمِينَ الْهُ يُصْرَفُ لُلْفُقَرَاء . اهد .

وأَمَّا قَوْلُكُمْ هَلُ الْقِسْمَةُ مَاضِيةٌ . . . إِلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهَا نَافِذَةٌ مَاضِيةٌ فِيمَا لِلْعَرِّيفِ مِنْ الْفَرَسَيْنِ شَرْعًا وَهُوَ رُبْعُ كُلِّ مِنْهُمَا ؛ لِكُونِهِ مَوْصُوفًا بِالصَّحَّةَ وَالطَّوْعِ وَجَوَازُ الأَمْرِ حَالَ الْقِسْمَة، فَأَيْنَ وَجْهُ نَقْصْهِا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ كَلاَّ وَلا ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعْطِ لابْنِهِ الْفَرَسَ.

وأَمَّا إِمْ ضَاؤُهَا بِالنِّسْبَةِ للأَبْنِ عَلَى أَنَّ الْفَرَسَ أَعْطِيَتْ لَهُ، فَالشَّاهِدُ عَلَيْهِ سُكُوتُهُ عَنْهَا بِلاَ عُدْرِ الْمُدَّةَ الْمُسْقِطَةَ لِدَعْواهُ فِي شَأْنِهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِهَا ؟ فَفِي سُكُوتُهُ عَنْهَا بِلاَ عُدْر الْمُدَّةَ الْمُسْقِطَةَ لِدَعْواهُ فِي شَأْنِهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِهَا ؟ فَفِي أَرْجُوزَة ابْن عَاصِم (١) :

وَغَائبٌ يَبْلُغُهُ مَا عَمَلَهُ

وَقَامَ بَعْدَ مُدَّةٍ لاَ شَيْءَ لَـهُ

وَغَيْرُ مَنْ فِي عُقْدَةِ الْبَيْعِ حَضَرَ

وبَالْمَبِيعِ بَائِعٌ لَهُ أَقَرَّ

⁽۱) انظر : « شرح میارة » (۲/ ۱٤)

وَقَام بِالْفَوْرِ فَذَا التَّخْييرُ فِي

إِمْضَائِهِ الْبَيْعَ أَوْ الْفَسْخَ اقْتَفَى وَإِنْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ أَنْ مَضَى الزَّمَنُ

فَالْبَيْعُ مَاضٍ وَلَهُ أَخَـٰذُ الثَّمَــنِ

إِنْ كَانَ عَالِمًا بِفِعْلِ الْبَائِعِ

وَسَاكِتًا لِغَـيْرِ عُـذْرِ مَانِعِ

اه. قَالَ شَارِحُ مَيَّارَة (١) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَحْضُرِ الْبَيْعَ وَيَسْكَتُ يَوْمًا وَيَوْمَ يُنِ أَوْ مَا قَرُبَ : فَإِنَّهُ لَهُ الْقَيَامَ وَيَفْسَخُ الْبَيْع مَا لَمْ تَكْثُرُ الْبَيْعِ وَيَسْكَتُ يُومًا وَيَوْمَ يُنِ أَوْ مَا قَرُبَ : فَإِنَّهُ لَهُ الْقَيَامَ وَيَفْسَخُ الْبَيْع مَا لَمْ تَكْثُرُ اللَّيَّامَ فَيَلْزَمُهُ . اهد . قَالَ : وعَلَى مَا نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ اعْتَمدَ النَّاظِمُ . اهد .

وَأَمَّا رُبُعُ الْفَرَسِ الْمَدْفُوعِ للْعَرِّيفِ فِي دَعْوَاهُ الْبَاطِلَةِ الْمَذْكُورةِ أَنفًا، فَإِنَّ أَرْبَابَهَا يَرْجِعُونَ عَلَيْهِ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ اسْتِيلَائِهِ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ . اهـ.

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ الْحُكْمِ فِي شِرَاءِ الْعَرِيفِ رَبُعَ الْفَرَسِ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِهِ قَبْلَ رَدِّهَا لأَرْبَابِهَا .

فَجَوابُهُ : قَوْلَ الشَّيْخِ خَليلٍ : (إِلاَّ مِنْ غَاصِبه ، وَهَلْ إِنْ رَدَّ لِـرَبِّهِ مَدَّةَ تَـرَدُّدُ) (٢) ، قَـالَ (مِخ) (٣) في تَقْرِيرِه لِكَلاَمِه قَوْلُهُ : إِلاَّ مِنْ غَـاصِبه يَجْرِي مَجْرَى الاسْتشْنَاء الْمُنْقَطِع لَكَنْ بَيْعُـهُ مِنْ غَاصِبه جَائِزٌ بِشَرْطَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْغَاصِب عَزَمَ عَلَى رَدَّهِ لِرَبِّهِ ، وَهَلْ يُزَادُ عَلَي ذَلِكَ شَرْطٌ أَخَرُ ، فَـيُقَالُ : مَحَلُّ الْجُوازِ إِنْ عَزَمَ عَلَى رَدَّهِ لِرَبِّهِ ، وَهَلْ يُزَادُ عَلَي ذَلِكَ شَرْطٌ آخَرُ ، فَـيُقَالُ : مَحَلُّ الْجُوازِ إِنْ

⁽١) انظر: المصدر السابق.

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

⁽٣) حاشية الخرشي (١٦/٥)

رَدَّ لَرَبِّهِ بِالْفَعْلِ وَبَقِيَ تَحْتَ يَدِهِ مُدَّةً حَدَّهَا بَعْضُهُمْ بِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ، وَإِلاَّ كَانَ مَضْغُومُ بِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ، وَإِلاَّ كَانَ مَضْغُوطًا بَائِعًا يِنَجْسٍ أَوْ لاَ يُشْتَرَطُ زِيَادَةٌ عَلَى الْعَزْمَ عَلَى الرَّدِّ بِالْفِعْلِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ الْعَزْمُ فَقَطْ . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠١) [١١] سُوَّالٌ: عَمَّنِ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ عِنْد بَعْضِ اللَّصُوصِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَغْصُوبٌ وَاسْتَعْمَلَهُ بِالْحْمَلِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ ادَّعَاهُ بَعْضُ الزوايةِ وَقَالَ هُوَ: إِنَّهُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ وَأَنَّ قَدْرَ الْفدَاءَ كَذَا وَكَذَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَـواًبُهُ: سئِلَ [ق / ٢٧٣] الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ عَـمَّنِ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ السُّودَانِ وَهُو عَالَمٌ بِأَنَّهُ مَعْصُوبٌ ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَمْلاً فَاتَى وَادَّعَاهُ مُدَّع ، وقَالَ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ : إِنَّهُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ وَإِنَّ قَدْرَ الْفدَاء كَـذَا ، فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِغَيْرِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ : إِنَّهُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ وَإِنَّ قَدْرَ الْفدَاء كَـذَا ، فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِغَيْرِ بَيِّنَة وَلاَ يَمِينَ مَعَ حَمْلِه عَلَيْهِ أَوْ لاَ يُصدَقَّ إِلاَّ بِبَيِّنَة تَشْهَدُ عَـلَى قَدْرِ الثَّمَنِ ، وأَنَّهُ أَنْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِصًا أَنْهُ الشَّرَاء أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْدِيه لِرَبِّه ؟ وَكَـيْفَ إِذَا كَـانَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِصًا كُفُلانِيًّ ، أَوْ كَافِرًا كَبِنْبَارِيًّ ، أَوْ أَحَدٌ مِنْ الزَّوايَة ، وَالْحَالُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ وَاحِدُ مِنْ الْمَدْكُورِينَ ، وَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْفِدَاء ثَمَنُ مِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ وَكَانَ الْفَادِيُّ غَيْرُ ذِي جَاه ؟

وَهَلْ مُدَّعِي الْبَعِيرِ إِذَا لَمْ يَجِدْ بَيِّنَةً يَسْتَحَقَّهُ بِيَمِين بَعْدَ الْاسْتِينَاءِ أَوْ لاَ يَسْتَحَقَّهُ بِيَمِين بَعْدَ الْاسْتِينَاءِ أَوْ لاَ يَسْتَحَقَّهُ بِذَلِكَ إِلاَّ إِذَا وَصَفَهُ قَبْلَ رَوَهُ قَبْلَ وَصَفْهِ فِلْكَ إِلاَّ إِذَا وَصَفَهُ إِلاَّ بَبِيِّنَة ؟ فَلاَ يَسْتَحَقَّهُ إِلاَّ بَبِيِّنَة ؟

فَأَجَابَ بِقَـوْله : الْحَمْدُ لِله : إِنَّ ادِّعَاءَ الْفِدَاءِ لِرَبِّهِ مَعَ حَـمْلهِ عَلَيْهِ حِيلَةٌ مِنْهُ وَفَجُـورٌ ؛ لأَنَّهُ لَوَ فَدَاهُ لِرَبِّهِ لَتَرَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ حَـتَّى يُخَيِّرَ رَبُّهُ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَمْلًا لِنَفْسِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فَدَاهُ لِنَفْسِه بِنِيةِ التَّمَلُّك ، وَالْخِلاَفُ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَمْلًا لِنَفْسِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ لِنَفْسِه؛ فَإِنَّهُ اللَّذِي فِي الْمَفْدَى مِنْ لَصَّ إِنَّمَا هُو حَيْثُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ لِنَفْسِه؛ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مَجانًا بِاتِّفَاقٍ ؛ ذَكَرَهُ ابْنَ نَاجِي كَالاسْتِحْقَاقٍ .

وَأَمَّا مَا يَسْتَحِقُّهُ بِهِ مُدَّعِيهِ فَبِشُهُودٍ مَعَ يَمِينِ الْقَضَاءِ أَنَّهُ مَا بَاعَ وَلاَ خَرَجَ عَنْ

ملْكه بنَاقل شَرْعيٍّ ، أَوْ بشَاهد مَعَ يَمين النِّصَابُ ويَمـين الْقَضَاء ؛لمَا يُخْشَى أَنْ يَكُونَ مَالَكُهُ غَيْرَهُ مِنْ حَيٌّ غَائِبِ أَوْ مَيِّت أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا فِي الْعَادَةِ كَالْوَسْم حَـيْثُ عُلمَ أَنَّ الْمـفْدَي منْـهُمْ أَغَارُوا عَلَى الْـمُدَّعى . وَأَمَّـا إِذَا اخْـتَلَفَ الْمالكُ وَالْفَادِيُّ بِأَنْ قَالَ الْمَالِكُ : أَخَذْتُهُ بِغَيْرِ عُـوَضٍ أَوْ أَقَلَّ مَمَّا ذَكَرَ وَخَالَفَهُ الْفَادِيُّ ، فَجَوَابُهُ : الْعَادَةُ جَرَتْ عنْدَ هَوُّلاَء اللُّصُوصِ أَنَّ لاَ يُطْلقُوا مَا في أَيْديهمْ إلاَّ بفداء إِلاَّ النَّادرَ منْهُمْ الَّذي لاَ حُكْمَ لَهُ ، وَالْعَادَةُ تَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الـشَّاهِدِ وَالشَّاهِدِينَ عَلَى الْخِلاَفِ فِي الشَّاهِدِ الْعُرْفِيِّ ؛ فَعَلَى هَـذَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَـوْلَ الْفَادِيِّ إِنْ جَعَلْنَا الْعُرْفَ كَالشَّاهِدِ بِيَمِينِ أَوْ بِغَيْرِ يَمِينِ إِنْ جَعَلْنَاهُ كَالشَّاهدينَ وَلاَ يَكُونُ مثلَ قَوْل الشَّيْخ خَليل : (وَالْقَوْلُ للْأَسير في الْفدَاء . . .) (١) إِلَخ ؛ لمَا صَحبَ هَذه من ْ شَاهِدُ الْعُرَفُ ، وَأَيْضًا قَالَ حَافَظُ الْمَذْهَبَ أَبُو الْوليد بْنَ رُشْدِ : قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِم : إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأُسِيرِ أَشْبُهُ أَوْ لَمْ يُشْبِهُ لَيْسَ عَلَى أُصُولِهِمْ ، وَالَّذِي يَأْتِي عَلَي أُصَولِهِمْ إِذَا اخْ تَلَفَا فِي مَبْلَغِ الْفدَاء أَنْ يُصَـدَّقَ الْأَسيرُ إِنْ أَشْبَـهَ وَإِلاَّ فَالْفَاديُّ إِنْ أَشْبُهُ وَإِلاًّ حَلَفًا وَلَزَمَهُ مَا يَفْدي به مثْلُهُ في ذَلكَ الْمَكَان، وَكَـذَلكَ إِنْ نَكَلاً، وَيَقَصِي لِلْحَالِفِ عَلَي النَّاكِلِ وَإِنْ لَمْ يُشْبِهُ ؛ لأَنَّ صَاحَبَهُ قَدْ أَمْكَنَهُ مَنْ دَعُواَهُ بِنُكُولِهِ ، وَقَالَ سَحْنُونٌ : الْقَوْلُ لَلْفَادِيِّ إِذَا كَانَ الْأَسِيرُ بِيَدِه . اهـ .

أَقُولُ: وَمِنْ هَذَا الْبَابِ اخْتِلاَفُ الْمُشْتَرِي وَالشَّفِيعِ يَجْرِي عَلَى هَذَا الْأُسْلُوبِ. اهـ .

وَقَالَ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي « نَوَازِلِه » فِي جَـوابِ هذه الْمَسْأَلَة مَـا نَصُّهُ: مَنِ الشَّسَرَى _ يَعْنِي : الْبَعِيرَ الْمَنْكُورَ _ وَأَشْهَـدَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لَرَبِّهِ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَلْتَفْتَ لَقُولِهِ وَلاَ لِإِشْهَاده لِعُمُومِ الْفَـسَاد؛ وَلَأَنَّهُمْ لاَ يَشْهَدُونَ الْبَيِّنَةَ عَلَي ذَلِكَ إِلاَّ تَحَصَّنَا لاَثْمَانِهِمْ خَوْفَ أَنْ تَضِيعَ عَلَيْهِمْ عَنْدَ الاستحقاق ، وَهُمَ إِنَّمَا يَشْتَرُونَ بِنِيَّة التَّملُّكِ وَيَسْتَعْلُونَ وَيَتَصَرَّفُونَ بَنِيَّة التَّملُّكِ وَيَسْتَعْلُونَ وَيَتَصَرَّفُونَ تَصَرُّفَ الْمَالِكِ ، فَإِذَا قَامَ عَلَيْهِمْ مُدَّعٍ فِيمَا اشْتَرُوهُ فَيلجؤونَ وَيَسَعَرَفُونَ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ ، فَإِذَا قَامَ عَلَيْهِمْ مُدَّعٍ فِيمَا اشْتَرُوهُ فَيلجؤونَ

⁽۱) مەنتصر خلىل (ص/۱۰۷) .

إِلَى الشَّهُود ؛ لِئَلاَّ تَضِيعَ أَثْمَانُهُمْ ، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْفَدَاء فِي شَيْء وَلاَ هُو سَبِيلُهُ ، وَإِنَّمَا هُو مَحْضَ الشَّرَاء لَأَنفُسهِمْ ، وَأَمَّا الْفَدَاءُ فَلاَ يَفْعَلُهُ إِلاَّ الْمُحْسنُونَ الَّذِينَ يَدْفَعُونَهُ لِقَصْد مَصَالِح أَهْلِ الْأَشْيَاء لاَ لِقَصْد نَفْع أَنفُسهِمْ ، وَيَدْفَعُونَ الْفِدَاء عَلَي وَجُه السَّلَف لَأَرْبَابِ الْأَشْيَاء فَهُوَلاء هُمْ الَّذِينَ تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْفَدَاء فَتَرَى الرَّجُل يَشْتَرِي بِالثَّمَنِ الْكَثِيرِ ، وَيَقُولُ : اشْتَرَيْتُ هَذَا لِرَبِّهِ وَهُو لَوْ طَلَبَ مِنْهُ رَبُّ الشَّيْء أَوْ غَيْرِه سَلَفَ درْهُم أَوْ رَغيف لِبُحْل بِه وَهُو مَعَ ذَلِكَ يَدْفَعُ الثَّمَنَ الْكَثِيرَ الشَّرَيْقِ السَّلَعَة ويَزْعُمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِرَبِّه ، فَهَ ذَا يَدَلَّ عَلَي أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْصِدُونَ الشَّرَاء فِي السَّلْعَة ويَزْعُمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِرَبِه ، فَهَ ذَا يَدَلَّ عَلَي أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْصِدُونَ الشَّرَاء فَيَ السَّلْعَة ويَزْعُمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِرَبِّه ، فَهَ ذَا يَدَلَّ عَلَي أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْصِدُونَ الشَّرَاء لِللَّهُ مِنْ عَلَى الْفُسَاقِ . انْظُرْ : (مخ) فَقَدْ أَشَار لِبَعْضِ هَذَا وَقَالَ : إِنَّهُ مِنْ حَيلِ الْفُسَاقِ .

وَأَمَّا إِذَا صَحَّتِ النِّيَّةُ ، وَكَانَ الْفدَاءُ وَاقعًا عَلَي الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَسَأَلْتُ عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ فَالَّذِي يَدَلُّ عَلَيْهِ كَلاَمُهُمْ فَيمنَ عَاوضَ عَلَي شَيْء فِي دَارِ الْحَرْبِ أَنَّ الْمُشْتَرِي يُصَدَّقُ إِنْ أَشْبَهَ مَا ادَّعَاهُ دُونَ يَمِينِ وَفِي مَا لاَ يُشْبَهُ ، وَلاَ شَكَّ فِي كَذَبه فَلاَ يُصَدَّقُ وَيَأْخُذُ رَبُّ الْمَتَاعِ شَيْئَةُ بِقِيمَتِه .

قَالَ (عج) : وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي مِنْهُمْ فِي ثَمَنِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ لَمْ يَسْتَنْكِرْ بِحَيْثُ يَسْتَدِلُّ عَلَى كَذِيهِ فَيَأْخُذُهُ بِقِيمَتِهِ .

ابْنُ رُشْد : تَفْسِيرُهُ : إِنْ لَمْ يَدَّع رَبَّهُ مَعْرِفَةَ ثَمَنه صُدَّقَ الْمُشْتَرِي فِيمَا يُشْبِهُ دُونَ يَمِين ، وَفِيمَا لاَ يُشْبِهُ لاَ شَكَّ فِي كَذَبِه بِقِيمَته يَوْمَ اشْتَرَاهُ حَيْثُ اشْتَرَاهُ ، ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ جَهِلَ فَأَقْرَبُ مَحَلِّ ، فَإِنْ ادَّعَاهُ صَدِّقَ الْمُبْتَاعُ بِيَمِينِه إِنْ أَشْبَهَ ، وَإِلاَّ قَالَ : فَإِنْ أَشْبَهَ وَإِلاَّ هَذَا فَرَبُّهُ إِنْ أَشْبَهَ وَكُلُّ هَذَا فَرَبُّهُ إِنْ أَشْبَهَ وَإِلاَّ [ق / ٦٧٤] فَقِيمَتُهُ ، وَمَنْ نَكَلَ صُدِّقَ الْآخِرُ ، وَكُلُّ هَذَا بِنَاءً عَلَى اخْتِلاَف الشَّفِيع وَالْمُبْتَاع فِي ثَمَنِ الشِّقْصِ . اه. .

قُلْتُ : قَـوْلُهُ : فَإِنْ ادَّعَـاهُ صُدِّقَ الْمُبْتَاعُ بِيَـمِينهِ إِنْ أَشْبَهَ وَإِلاَّ فَـرَبُّهُ إِنْ أَشْبَـهَ... إِلَخ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ إِنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ الأَخِيـرَ فِي اخْتِلاَفِهِـمَا فِي مُوضِع الاشْتِرَاء لا فِي قَدْرِ الشَّمَنِ وَإِلاَّ كَانَ مُنَاقِضًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ يُصَدَّقُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ . إِلَى أَنْ قَالَ : يُصَدَّقُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ . إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا سُوَالُكُمْ عَمَّنِ ادَّعَي بَعِيرًا بِيَدِ مَنِ اشْتَرَاهُ مِمَّنْ غَصَبَهُ وَلَمْ يَجِدْ الْمُدَّعِي بَيِّدَ مَنِ اشْتَرَاهُ مِمَّنْ غَصَبَهُ وَلَمْ يَجِدْ الْمُدَّعِي بَيِّدَ مَنِ اشْتَرَاهُ مِمَّنْ غَصَبَهُ وَلَمْ يَجِدْ الْمُدَّعِي بَيِّدٍ مَنِ اشْتَرَاهُ مِمَّنْ غَصَبَهُ وَلَمْ يَجِدْ الْمُدَّعِي بَيِّهِ مَن اللهِ اللهِ

فَجَوابُهُ _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ ظَاهِرَ « الْـمُدُونَة » وَظَاهِرُ كَلاَمِ خَلِيلِ أَنَّ مَا وُجَدَ فِي أَيْدِي الْمُحَارِبِينَ مِنْ الْأَمْوَالِ وَلَمْ يَدَّعِيهِ الْمُحَارِبُونَ لِأَنْفُسِهِمْ أَنَّ مَنِ ادَّعَاهُ وَجُدَ فِي أَيْدِي الْمُحَارِبِينَ مِنْ الْأَمْوَالِ وَلَمْ يَصِفْهُ وَصْفَ اللَّقَطَة ، وَلَكَنْ زَادَ بَعْضُهُمْ يَأْخُذُهُ بَعْدَ الْيَمِينِ وَالْاسْتِينَاء ، وَلَوْ لَمْ يَصِفْهُ وَصْفَ اللَّقَطَة ، وَلَكِنْ زَادَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لاَ يَأْخُذُهُ إِلاَّ بِالْوَصْفَ ، وَإِذَا فَرَّعْنَا عَلَى اشْتِرَاطِ الْوَصْفَ ، فَإِذَا رَآهُ الْمُدَّعِي قَبْلَ أَنْ يَصِفَهُ فَإِنَّهُ لاَ يَأْخُذُهُ إِلاَّ بِالْبَيِّنَة كَمَا قَالُوا فِي اللَّقَطَة إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهَا: إِنَّ مُدَّعِيهَا لاَ يَأْخُذُهُ إِلاَّ بِالْبَيِّنَة . اه. . كَلَامُهُ مَعَ حَذْفِ بَعْضِهِ .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٢) [١٢] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بِلاَدِ السُّودَانِ ثُمَّ أَبِقَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ آخَرُ بَعْدَ رُجُوعه إِلَى تلكَ الْبَلاَد فَلمَنْ يَكُونُ الْعَبْدُ ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّهُ سَئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ كَمَسْأَلَةَ الْمُفْدِي مِنْ لِصٍّ ؛ لِأَنَّ السُّودَانَ عِنْدَنَا إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلَ أَمَانٍ ، وأَيًّا مَا كَانُوا فَحُكْمُ مِنْ لَمْ يَنْقَدْ لِلشَّرِيعَةِ حُكْمَ اللُّصُوصِ .

وَأَمَّا قِيَاسُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ عَلَي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرِي مِنْ الْحَرْبِيِّ فَبَعَيدُ ، ثُمَّ أَجَابَ سُؤَالاً آخَرَ بِمَا يُخَالِفُ هَذَا الْجَوابَ ، ونَصَّ السَّوَّال وَالْجَوابُ : وَسُئِلَ عَنْ حُكْم مَنْ اشْتَرَى مِنْ بَنَبَارَ هَلْ حُكْمه كَالْمُحَارِبِينَ أَوْ كَاللَّصُوصِ.

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَهُمْ كَاللُّصُوصِ ، وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا فَهُمْ كَالْصُوصِ ، وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا فَهُمْ كَالْمُحَارِبِينَ . اهـ . كَلاَمُهُ بَلَفْظه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٣) [١٣] سُؤَالٌ: عَنْ عَبْد جَنَى عَلَى حُرٍّ وَهَرَبَ إِلَى بِنْبَارَ ، ثُمَّ

اشْتَرَاهُ أَحَدُّ مِنْ الْزُواَيَةَ مِنْهُمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لِـسَيِّدِهِ كَلاَمٌ فِيهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ لِلَمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَلاَمٌ فِيهِ أَمْ لاَ ؟ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَلاَمُ فِيهِ أَيْضًا أَمْ لاَ ؟

جَسواَبُهُ: قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : وَالتَّـقْيِيدُ عَلَيْهَا مَا نَصُّهُ : وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ تِـجَارَةِ الشَّيْخِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَإِنَّمَا نَبَّـهَ عَمَّا يَكُونُ فِي ذَمَّتُه ، وَكَذَلَكَ الْوَديعَةُ أَوْ غَيْرُهَا .

وَقُولُهُ : فَابْتَاعَهُ رَجُلٌ مِنْ الْعَدُوِّ ـ يَعْنِي وَصَارَ ـ لَهُ فِي سَهَامِهِ ـ ثُمَّ قَالَ : فَلَمْ يَفْدُهِ سَيِّـدُهُ بِالثَّمَٰنِ فِي الْأُمَهَاتِ وَأَسْلَمَهُ ؛ انْظُرْ : لَوْ أَسْلَمَهُ السَّيِّدُ وَأَسْلَمَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ هَلْ لَسَيِّدِهِ الرُّجُوعُ لأَخْذِه ؟

اللَّخْمِيُّ: قِيلَ : إِنْ أَسْلَمَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ رَجَعَ لِسَيِّدِهِ، فَفَدَاهُ مِنْ الْمُشْتَرِي بِالشَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ ؟ لأَنَّهُ رَهَنَ بِالْجَنَايَةِ وَحَقُّ السَّيِّدِ مَقَدَم ؟ لأنه مالك الرقبة ، فَإِنْ أَسْلَمَه بُقِيَ الحق لأهل الجناية فلا يكون لهم أخذه إلا بِدَفْعِ الشَّمَنِ ، وأمَّا السيد فَلَيْسَ لَهُ فداؤه إلا بشيئين : بالثمن الذي ابْتَاعَهُ بِهِ المُشْتَرِي ، وبأرش الجناية .

ابْنِ يُونُسَ : وَقَالَ سَحْنُونٌ يَفْتَكُهُ السَّيِّدُ بِالأَكْثُرِ مِنْ أَرْشِ الجِنايَةِ أَوْ مَا ابْتَاعَهُ هذا به وصار له في سهامه ؛ فإن كان أخده بِعَشْرَة دَنَانِيرَ وَأَرْشُ الْجَنَايَة عَشْرُونَ أَفْتَكُهُ بعشْرِينَ ، فَيَأْخِذُ مَنَ هُوَ بِيَدهِ عَشْرَةً وَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَشْرَةَ ، وَإِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ عَشْرُونَ دَفَعَ السَّيِّدُ عِشْرِينَ إِلَى صَاحِبِ الْجَنَايَةُ شَيْءٌ صَحَ مِنْ اللَّخْمِيِّ .

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ قَوْلاً آخَرَ وَهُوَ : أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ كَانَ عَلَى مُشْتَرِيهِ مِنْ الْمَقَاسِمِ أَنْ يَفْدِيهُ مِنْ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ يُسَلِّمُهُ إِلَيْهِ . انْظُرْ: (صيح) قَوْلُهُ: يُفْدِيهِ سَيِّدُهُ بِالثَّمَنِ ، فَلَيْسَ لِأَهْلِ الْجِنَايَةِ _ أَيْ : قَبْلَ أَنْ يُوسَرَ _ لَمْ يكُنْ لِمَنْ صار لَهُ

(١٨٠٤) [١٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ فَدَى [ق / ٦٧٥] بَعِيرًا مِنْ ظَالِمٍ لرَبِّهِ، ثُمَّ غَصَبَهُ ظَالِمٌ ٱخَرُ مِنْ عِنْدِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهُ لِرَبِّهِ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَي رَبِّهِ بِالْفِدَاءِ أَمْ لاَ ؟ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنّهُ لاَ يَرْجِعُ عَلَيْه بِهِ لَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي الْعَقَبَانِيِّ وَلَفْظُهُ: وَسَئِلَ الْمَوْضِعِ الْعَقَبَانِيُّ عَنْ رَجُلُ لَهُ مَطْمُورَةٌ فِي الزَّرْعِ بِمَوْضِعٍ، وَكَانَ يَتَوَلَّى عَلَى الْمَوْضِعِ الْعَقَبَانِيُّ عَنْ رَجُلُ الْمَوْضِعِ الْعَقَبَانِيُّ عَنْ مَا لَكَ الْمَوْمُورَةُ فَسَلَّمَ مَا فِيهَا وَلَمْ يَرْفَعْ مِنْهَا شَيْئًا وَلَكَ السَّلْطَانِ وَأَعْطَاهُ فِدَاءَ تِلْكَ الْمَطْمُورَةِ فَسَلَّمَ مَا فِيها وَلَمْ يَرْفَعْ مِنْهَا شَيْئًا فَبَقِيتُ الْمَطْمُورَةُ نَحُو ثَلاَثَةً أَيَّامٍ فَعَمَدَ إِلَيْهَا أَعْرَابِيٌّ فَأَخَذَ مَا بِهَا مِنْ الزَّرْعِ عَلَى جَهَة الْغَصْبِ ، ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ الَّذِي افْتَكَها مِنَ السَّلْطَانِ، وَطَلَبَ مِنْ رَبِّهَا مَا عَلَى خَلَاصَهَا مِنْ مَال نَفْسِهِ فَأَبَى رَبُّهَا وَقَالَ : مَا أَمَرْتُكَ بِذَلِكَ وَلا رَضِيتُهُ، فَهَلُ لَهُ قَبْلَهُ شَيْءٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَيْسَ عَلَى رَبِّ الْمَطْمُورَةِ شَيْءٌ مِمَّا غَرَمَهُ الَّذِي أَرَادَ حِفْظَهَا، وَلَوْ أَنَّ الَّزِرْعَ لَمْ يَهْلَكُ خُيِّرَ رَبُّهَا بَيْنِ إِعْطَاءِ مَا افْتَكَّهُ بِهِ أَوْ إِسْلاَمِها . اه. . المُرَادُ منْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٥) [١٥] سُوَّالٌ : عَنْ الْمَدَارَاتِ هَلْ تُوزَّعُ عَلَى أَمْوَالِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ عَلَى مَنَازِلِهِمْ أَوْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْفَقيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ في « نَوَازِله »: إنَّ الظَّالمَ إِذَا وزَّعَ الْغَرَامَة وَفَصَّلَ تَوْزِيعَهَا تَفْصِيلاً بَيِّنًا بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ فِيهَا إِجْمَالٌ إِمَّا عَلَى الأَمْوَال أَوْ عَلَى الرُّؤوسِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ خَـاصَّةً أَوْ عَلَى جُـمْلَة الْأَمْوَالِ الْكَائِنَة في الْبَلَد مُـخَلَّدَةً فِيه، أَوْ وَارِدَةً عَلَيْه مِنْ الْبَضَائِعِ أَوْ الْوَدَائِعِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَيُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَي الْهَيْئَةِ الَّتِي وَزَّعَ عَلَيْهَــا وَلاَ مَحيدَ عَنْ ذَلكَ ؛ لأَنَّهُ هُوَ صَــاحبُ تلْكَ الظُّلاَمَة وَلاَ يَنْفَكُ ظُلْمُهُ غَالبًا إِلاَّ بِمَا وَافَقَ تَوْزِيعَهُ ، وَأَمَّا إِنْ أَبْهَمَ الْأَمْـرَ وَوَضَعَ عَلَي كُلِّ قَبِيلَةٍ أَوْ عَلَى كُلِّ قَرْيَة قَدْرًا منْ الْمَال فَتَوْزِيعُهُ عَلَى مَا تَوَافَقَ عَلَيْه أَهْلُ الْحلِّ وَالْعَقْد منْهُمْ بَحِسْبِ النَّظَرِ وَالْاجْتِهَاد في مَصَالحهم ، إمَّا عَلَى أَمْ وَالهم وَإِمَّا عَلَى رُؤُوسِهِم ، وَأَمَّا أَمْوَالُ غَيْـرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا ،فَلاَ مَدْخَلَ لَهَـا فِي ذَلِكَ كَمَا تَدَلُّ عَلَيْهِ مَسَائِلُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ صَاحِبُ « نَوَازِل الْمعْيَار » حَيثُ مَنَعَ دُخُولَ الْأَمْوَالِ الْمَجْلُوبَةِ لِغَيْرِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي الْغَرَامَةِ الْمُوزَّعَةِ عَلَى أَهْلِ الْأَسْوَاقِ ، وَنَصُّهُ : وَأَمَّا لَوْ كَانَ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَغْرَمِ كُلُّ مَا يَجْلُبُ إِلَى ذَلكَ السُّوق مِنْ غَـيْرهمْ كَسُوق الْجَـزَّارينَ بتُونُسَ فَلاَ يَحلُّ الدُّخُــولُ فِي مِثْلِ هَذَا لِأَنَّهُ تَصِيرُ في الْمَغْرَم مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَعْهَمُ في الظُّلاَمَات . اهـ . باختصار منْ نَوازل الْغَصْبِ وَالْإِكْرَاهِ . اهـ . الْمُرَادُ منْ كَلاَمه رَحَمهُ اللهُ تَعَالَى ، وَنَحْوَهُ مَعَ زِيَادَة أَفْتَى بِهِ الْقَاضِي سَنبيرُ أَرْوَانِي وَلَفْظُهُ : وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : هَلْ هُوَ عَلَى أَمْوَال الْقَرْيَةُ أَوْ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ . . . إِلَخ . فَأَقُولُ : إِنَّ ذَلِكَ عَلَي حَسْبِ مَا جَرَى به

عُرْفَهُمْ إِنْ كَانَ لَهُمْ عُرْفٌ فِي ذَلِكَ ، وَإِلاَّ فَتَوْزِيعُهُمْ إِيَّاهُ عَلَى مَا جَعَلَهُ عَلَيْهِمْ مَنْ كَلَفَهُمْ بَذَلِكَ مِنْ عَامِلٍ أَوْ سُلْطَان أَوْ غَيْرِهِمَا إِمَّا عَلَى الْأَمْوالِ أَوْ عَلَى الرُّوُوسِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ « الْمعْيَارُ » ، وَنَصَّهُ : وَسَئِلَ عَنْ عَامِلٍ فَرَضَ عَلَى قَوْمٍ دَنَانِيرَ وَهُمْ أَهْلُ قَرْيَة وَاحِدَة ، فَقَالَ لَهُمْ : ائْتُونِي بِكَذَا وَكَذَا دِينَارِ أَوْ لَمْ يُوزِعُهَا هَلْ لَهُمْ سَعَةٌ فِي تَوْزِيعَهَا بَيْنَهُمْ وَلاَ يَجِدُونَ عَنْ ذَلِكَ بُدًا وَكَذَا دينَار أَوْ لَمْ يُوزَعُهَا هَلْ يُوزِعُمُونَهَا عَلَى يُوزِعُمُونَا عَلَى قَدْرِ الْأَمُولُلِ أَوْ عَدَد الرُّوُوسِ ؟ فَأَجَابَ : إِنْ اجْتَمعُوا عَلَى يُوزِعِهِمْ بِرضَى مِنْهُمْ وَلَيْسَ فِيهِمْ طِفْلٌ وَلاَ مَوْلَى عَلَيْهِ فَهُو جَائِزٌ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلاَ يَتَكَلَّفُ السَّائِلُ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ وَلِيُودً مَا جَعَلَ عَلَيْهِمْ وَتَوْزِيعِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى مَا فَلاَ يَتَكَلَّفُ السَّائِلُ عَنْ هَذَا الشَّيْء وَلِيُؤَدِّ مَا جَعَلَ عَلَيْهِمْ وَتَوْزِيعِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى مَا فَلاَ يَتَكَلَّفُ السَّلْطَانُ عَلَيْهِمْ إِيَّاهَا عَلَى مَا الشَّعْلُولُ عَلَى الرَّوسِ أَوْ عَلَى الْأَمْوالِ . اهد . الْمُورَادُ مِنْ « جَعَلَ عَلَيْهِمْ وَتَوْزِيعِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى مَا الْمُعْلَارِ » بِلَفْظِه بِبَعْضِ اخْتِصَارٍ مِنْ السُّوالِ وَالْجَوَابِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجِةِ .

قَالَ ابْنُ هـ الآل فِي « نَوَازِله » مَا نَصُّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ شَيْخُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ إِمَامًا لَمَسْجِد مَا تُوَدِّي مَنْهُ أَجْرَتُهُ فَإِنَّ أَهْلَ الْقَرْيَة جَمِيعًا يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ مَنْ الْتَرَمَهَا مِنْهُمْ وَمَنْ لَمُ تُوجَد مِنَ الْتَرَمُهَا مَنْهُمْ وَمَنْ لَمُ الْتَرَمُهَا مَنْ الْتَرَمَها مَنْ يَصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِد وَمَمَّنْ يُصَلِّي خَارِجَهُ ، أَفْتَى الْقَاضِي أَبُو عَبْدَالله الله الْقُرْطَبِيُّ بِذَلِكَ إِذَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ وَتَلْمِيذُهُ أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضٌ فِي أَجْوَبته وَعَيْرِهِمَ مَا وَهِي عَلَى الرَّوْوسِ لاَ عَلَى الْأَمُوال ، ولا يَلْزَمُ الأَيْتَامَ وَالصَّعَارَ شَيْءٌ مَنْ ذَلِكَ ، وَبِهذَا أَفْتَى الْفَقِيهُ الْعَلاَّمَةُ الصَّالِحُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَبَّابِ رَحَمهُ اللهُ مَنْ ذَلِكَ ، وَبِهذَا أَفْتَى الْفَقِيهُ الْعَلاَّمَةُ الصَّالِحُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَبَّابِ رَحَمهُ اللهُ عَلَى مَا جَعَلَهُ عَلَيْهُ مَنْ تَوَلَّكَ مِنْ عَامِلٍ وَسَلْطَان ، كَما تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ وَلَكَ مَنْ عَامِلٍ وَسَلْطَان ، كَما تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ وَلَكُمُ الْمُعْيَارِ » وَعَلَى حَسْبِ مَا جَرَى بِه عُرْفَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي كَلاَمِه حَيْثُ قَالَ : وَالسَّعْلَ الْقَدْ وَلَيْ عَلَى تَحَيَّلُهِمْ أَوْ مَالِهمْ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عُرْفٌ فِي تَوْزِيعِ ذَلِكَ وَلاَ تَوَلَّى تَوْزِيعَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ

وَلاَ غَيْرُهُ فَتَوْزِيعُهَا عَلَى رؤوس جَمِيعِ مَا فِي الْقَرِيَةِ حَاشَا الصَّغِيرَ ، وَالْمَولَى عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ « الْمَعْيَارِ » وَابْنِ هِلاَل ، غَيْرَ أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى كَلاَمٍ لاَبْنِ الْأَعْمَشِ فِي أَجْوِبَتُه بَلْ ظَاهِرَهُ تَعْمِيمُهُمْ كُلَّ الْقَرْيَةِ مِنْ غَيْسِ أَنْ يُسْتَثَنَى أَحَدُ ، وَنَصُّهُ : قَالَ شَيْخُنَا رَحَمهُ اللهُ تَعَالَى : رأَيْتُ حُكْمًا قَضَى بِه - وَهُو قاضِي وَنَصُّهُ : قَالَ شَيْخُنَا رَحَمهُ الله بْنِ أَحْم لَ بِلَزُومِ الْمَدَارَاتَ عَلَى جَمِيعِ مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ وَدَآنَ قَاطِنُهَا وَطَارِئُهَا وَمَنْ تُؤْخَذُ مِنْهُ كُرُهًا وَيُبَاعُ [ق / ٢٧٦] مِلْكُهُ فِيهَا عَلَيْهِ وَدَآنَ قَاطِنُهَا وَطَارِئُهَا وَمَنْ تُؤْخَذُ مِنْهُ كُرُهًا وَيُبَاعُ [ق / ٢٧٦] مِلْكُهُ فِيهَا شَرْعًا ، وَهَذَا الْقَاضِي الْمَذَكُ ورُ حَقٌ شَيْمُ وَصَوَابٌ وَلُوْومُ الْمَدَارَاتِ لِلْجَمِيعِ ظَاهِرٌ بِحَيْثُ تَتَرَبَّبُ بِذَمَّةَ مَانِعِهَا وَلاَ يُسْقَطُهَا وَصَوَابٌ وَلُوْومُ الْمَدَارَاتِ لِلْجَمِيعِ ظَاهِرٌ بِحَيْثُ تَتَرَبَّ بُ بِذَمَّةٍ مَانِعِهَا وَلا يُسْقَطُهَا مُضِي رُمَانَ وَلاَ غَيْرِهِ إِلاَّ فَجَمِيعٍ مَنْ هُنَاكَ مِنْ مُضَي رُمَانَ وَلاَ غَيْرِهِ إِلاَّ دَفْعُهُا أَوْ إِبْرَاءُ ذَمَّتِهِ مِنْهَا ، وَإِلاَّ فَجَمِيعُ مَنْ هُنَاكَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ خَصَمَاؤُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ إِذْ لِكُلِّ وَاجَدِ مِنْهُمْ فِيها حَقٌ .

وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ ، كَانَ اللهُ لَنَا وَلَهُ وَلَيْ وَلَهُ لِيَا وَنَصِيرًا . اهـ . كَلاَمُهُ فِي نَوَازِلِهِ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وَفِي مَذْهَبِ الْحَاكِمِ فِي « نَوَازِلِ الْأَحْكَامِ » لاَبْنِ عَبْدِ الله عُمرَ بْنِ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ مَا يُسَاعِدُهُ عَلَى هَذَا التَّعْمِيمِ فَقَالَ : يَلْزَمُ الْأَرْمَلَةَ وَالْيَبِيمَ قَابِلاً هُو مِنْ مَصَالِحِ الْمَنْزِلِ الَّذِي يَتَمكَّنُ مِعَهُ الْاسْتِقرَارَ وَالشَّواءَ ، وَالْمَتُولُ وَالشَّواءَ وَالْأَصُولُ وَالْقَواءَ ، وَلَا صُولُ وَالْقَواءَ ، وَلَا صَولُ وَالْقَواءَ تَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةٍ ذَلِكَ بَلْ عَلَي وُجُوبِهِ ، وَلَوْ وَسِعِ الْمَقَامُ لَوَالْمَتُولُ وَالْمَقَامُ لَوَالْمَوْوَلَ وَالْمَقَامُ لَعَلَى عَنْهُ أَبُو الْفَضْلُ عَياضُ ، انْظُرْ : ابْنَ هلال فِي « نَوازِله » . اه. . الْمُرَادُ مَنْ كَلاَمِهِ مَعَ حَذْفِ أَوَّلِ السُّوَالِ وَالْجَوَابِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٥) [١٦] سُوَّالٌ: عَنْ مَاشيَةِ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ الْمُودَعَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ هَلْ تَدْخُلُ فِي مَدَاراتِهِمْ لِلظَّلَمَةِ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: سِئِلَ الْفَقِيهُ عُمَـرُ بْنُ بَابَا الْولاَتِيِّ عَنْ رَجُلِ سَاكِنِ بِقَرْيَةٍ وَلَهُ مَاشَيَةٌ مُودَعَةٌ بِالْبَادِيَةِ قَدْ أَعْطَى عَنْهَا وَعَنْ غَـيْرِهِا فِى جُمْلَةٍ مَـا أَلْزَمَهُمْ نَائبُ السَّلْطَانِ وَوَظَّفَ عَلَيْهِمْ هَلْ يَجُوزُ لَمَنْ عِنْدَهُ الْمَاشِيَةُ أَنْ يَدْخُلَهَا فِيمَـا أَلْزَمُوهُ مِنْ الْمَغْرَمِ وَوَظَّفَ عَلَيْهِمْ هَلْ يَجُوزُ لَمَنْ عِنْدَهُ الْمَاشِيَةُ أَنْ يَدْخُلَهَا فِيمَـا أَلْزَمُوهُ مِنْ الْمَغْرَمِ وَيَدْفَعُ مِنْهَا شَيْئًا أَمْ لاَ يَجُوزُ ذَلكَ ؟

وَلُوْ أَنَّ رَجُلاً اسْتَوْدَعَ رَجُلاً وَدِيعَةً مَتَاعًا أَوْ رَقِيقًا، فَادَّعَى أَنَّ عَادِيًا عَدَى عَلَيْهِ وَأَغْرَمَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَتَاعِ غُرْمًا وَلاَ يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلاَّ بِقَوْلِهِ بِأَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: إِنْ عَلَمَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلاَ شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْرَمِ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة؛ لَأَنَّهَا مِنْ عَلَمَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلاَ شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْرَمِ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة؛ لَأَنَّهَا مَظْلَمَةٌ وَقَعَتْ عَلَى الْمُستَوْدِعِ إِنْ كَانَ أَعْرَمَهَا مِنْ مَال نَفْسِه إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَا أَخَذَ مِنْهُ الْمَعْلَمَةُ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة وَيَكُونُ الْمُطْلَمَةُ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة وَيُكُونُ الْمُطَلِّمَةُ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة وَيَكُونُ الْمُطْلَمَةُ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة وَيَكُونُ الْمُطْلَمَةُ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَة وَيَكُونُ قَوْلَ الْمُسْتَوْدِعِ مَقْ بُولاً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ فِي ذَلِكَ بَيِّنَةٌ . اهد. الْمُرَادُ مَنْهُ .

قُلْتُ : وَذَكَرَ الْمَشْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِه عَلَى « الْمُدَوَّنَة » خِلاَفًا فِي الْمَسأَلَةَ وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَعَلَّى فَأَغْرَمَ الْمُودِعَ عَلَى الْوَدِيعَةِ غَرَامَةً قَالَ : لَيْسَ عَلَى رَبِّهَا شَيْءٌ ممَّا غَرَمَ .

ابْنُ رَشَدْ : قَدُ قَيلَ : إِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْه بِمَا غَرَمَ عَلَى مَتَاعِه ، وَعَلَيْه يِأْتِي قَولُ ابْنِ وَهْب فِي « الْمُبْسُوط » فِي الْخَلِيطِيْنَ لِأَحَدِهمَا مَائَةٌ وَعَشْرُونَ شَاقَة وَالْعَشْرِينَ لَلْأَوْنَ ، قَيَّا خُذُ السَّاعِي مَنْهُ شَاتَيْنِ أَنَّ الْوَاحِدَةَ تَكُونَ عَلَى ذَي الْمَائَة وَالْعَشْرِينَ وَالنَّانِيةُ: يَتَرَادَّانَهَا عَلَي عَدَد غَنَمهما ، وَهَذَا الْخِلافُ إِنَّما هُو إِذَا لَمْ يَعْلَمْ رَبُّ وَالنَّانِيةُ وَالْعَشْرِينَ الْوَدِيعة ، وأَمَّا إِنْ عَلَىمَ مَثْلَ أَنْ يُوجّه مَتَاعًا مَع رَجُلِ إِلَى بَلَد وَقَدْ عَلَم أَنَّ بِالطَّرِيقِ مَكَّاسًا يُغَرِّمُ مَنْ مَرَّ عَلَيْه بِمَتَاع ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَفَقَّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى رَبِّهِ بِالطَّرِيقِ مَكَّاسًا يُغَرِّمُ مَنْ مَرَّ عَلَيْه بِمَتَاع ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَفَقَّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى رَبِّهِ بِالطَّرِيقِ مَكَّاسًا يُغَرِّمُ مَنْ مَرَّ عَلَيْه بِمَتَاع ، فَلَنْبَغِي أَنْ يَتَفَقَّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى رَبِّهِ الطَّرِيقِ مَكَّاسًا يُغَرِّمُ مَنْ مَرَّ عَلَى مَتَاع ، قَالَ ابْن يَتَفَقَ عَلَى أَنَّهُ يَعْرَمُ مَا أَنْهُ مَنْ عَلَى مَنَّ عَلَى أَنَّهُ مَنْ الْغُومُ مَا أَنْ يُسَلِّفُهُ ، وَوَجُهُ مَا فَذَلَكَ دَيْنٌ لَارَمٌ لَهُ حَال لَمَنْ أَسْلَفُهُ ، وَوَجُهُ مَا فَذَلَكَ دَيْنٌ لَارَمٌ لَهُ حَال لَمَنْ أَسْلَفُهُ ، وَوَجُهُ مَا فَذَلِكَ دَيْنٌ لَارَمٌ لَهُ مَا اللَّوْمَة مِنْ الْغُرْمِ عَلَى مَنَّ عَلَى مَنَّ عَلَى مَنْ فَلَكَ مَنْ مَعَه ، وَعَلَى مَنْ عَلَى مَنْ فَلَكَ .

قَالَ : إِذَا عُرِفَ مِنْ سُنَّةِ الْبَلَدِ أَنَّ إِعْطَاءَ ذَلِكَ الْمَالِ يُنَجِّيهُمْ ، فَذَلِكَ لِأَزِمُّ لِلْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ وَعَلَى أَصْحَابِ الظَّهْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنُوبُهُمْ ، وَإِنْ كَانَ يَخَافُ أَنْ لَا يُنَجِّيَهُمْ ذَلِكَ وَإِنْ أَعْطُوا وَكَانَ فِيهِمْ مَوْضِعٌ لِدَفْعِ ذَلِكَ ، فَأَجَبْتُ بِأَنْ يَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا وَأَعْطُوا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْغَائِبِ شَيْءٌ .

إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ سَحْنُونُ : يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى قِيمَةِ الْمَتَاعِ وَالظَّهْرِ كَجُرْمِ الْمَرْكِب ، قَالَ : كَذَا قَيَّدْنَاهُ مِنْ شُيُوخِنَا ، وَأَظُنُّ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ لِلْمَتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ إِنْ عَلَمَ أَنَّهُمْ يُأْخُذُونَ الْأَحْمَالَ وَيَتْرُكُونَ الدَّوَابَّ فَهُو عَلَى قِيمَةِ الْأَحْمَالَ خَاصَّةً ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ وُقَعَ بِبِلاَد بَرْقَةَ وَفَرَضْنَاهُ عَلَي عَدَد الْأَحْمَالِ لاَ عَلَى قِيمةِ اللهُ تَعَالَى _ قَالَ : لأَنَّ الظَّهْرَ ، وَهُو اخْتِيارُ شَيْخِنَا أَبِي مُحَمَّد الشَّبِيعِيِّ _ رَحَمَهُ اللهُ تَعَالَى _ قَالَ : لأَنَّ التَّطَلُّعَ عَلَى مَا أَتَى بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ التَّجَارَةَ يُؤَدِّي إِلَى هَلاكِه ، أَوْ أَخْذه إِنْ كَانَ الْحَمْلُ غَالِبًا وَمَرَّةً عَلَى عَدَد الْإِبلَ ؛ لأَنَّ في مَعْنَى كَانُوا بَادِيةً مَنْ بَرْقَةَ ، فَاسْتَحْسَنَ الْحَمْلُ غَالِبًا وَمَرَّةً عَلَى عَدَد الْإِبلَ ؛ لأَنَّ في مَعْنَى كَانُوا بَادِيةً مَنْ بَرْقَةَ ، فَاسْتَحْسَنَ

ذَلكَ؛ لِأَنَّهُمْ رَضُوا بِهِ ،وَلأَنَّ [ق / ٦٧٧] الْـخَوْفَ كَـانَ عَـلَيْـهِمْ أَغْلَبُ فِي أَنْفُسِـهِمْ وَحَرِيمِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ ،وَالْخُـوْفُ عَلَى مَا فِي الْأَحْمَالِ أَيْضًا ، وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ .

وَأَمَّا مَا يُدْفَعُ مِنْ الْعَوَائِدِ الْمَعْهُودَةِ ، فَيَرْجِعُ بِهَا أَرْبَابِ السِّلَعِ ؛ لأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ دَخَلَ ، وَرَوَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحَدِ مِنْ الْمَتَّقَدِّمِينَ وَالْمُتَأْخِرِينَ .

فَإِنْ تَسَبَّبَ فِي دُخُولِه بِغَيْرِ شَيْء ، فَعَثَرَ عَلَيْهِ فَأَخَذَ جَمِيعَهُ أَوْ غَرَمَ أَكْثَرَ مِنْ الْمُعْتَادِ فَهُوَ ضَامِنٌ ذَلِكَ ؟ لَأَنَّهُ لَمْ يُؤَذِنْ لَهُ بِدُخُولِه عَلَي هَذَهِ الصِّفَة ، وَقَدْ نَزَلَتْ وَحُكِمَ فِيهَا بِهَذَا . اهد . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٧) [١٧] سُوَّالٌ: عَمَّنْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدَارَاتِ الظَّلَمَةِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْه بذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ : اخْتَلَفَتْ فَـتَاوَي أَئمَّتَنَا فِي ذَلكَ ؛ فَـفي « الْمُدَوَّنَة » (١) : وَإِذَا ارْتَهَنْتَ أَرْضًا فَأَخَذَ منْكَ السُّلْطَانُ خَرَاجَهَا لَمْ تَرْجِعْ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ إِلاَّ أَنْ يكُونَ ذَلكَ الْخَرَاجُ حَقًا وَإِلاَّ فَلاَ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : وَالْخَرَاجُ الْحَقُّ خَرَاجٌ أَرْضِ الْجِزِيَةِ إِذَا أُعْطِيَ الْـمُرْتَهِنُ خَرَاجٌ أَرْضِ الْجِزِيَةِ إِذَا أُعْطِيَ الْـمُرْتَهِنَ خَرَاجَهَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ .

قَوْله : وَإِلاَّ فَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ أَدَّى عَنْ رَجُلٍ مَا لاَ يَلْزَمُهُ شَرْعًا لاَ يَلْزَمُهُ الشَّيْخُ مَنْ غَفَارَة وَنَحْوَهَا أَيْضًا . اهـ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَبْحَثِ الضَّمَانِ : مَنْ وَدَى عَنْ إِنْسَانِ مَا لاَ يَلْزَمُهُ لِظَالِمٍ حَبْسُهُ فِيهِ ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُهُ . اهد .

انْظُرُ: « نَوَازِلِ » شَيْخِنَا بَرَّدَ اللهُ ضَرِيحَهُ ، أَمِينْ .

وَذَكَرَ (عج) فِي « نَوَازِلِهِ » قَـوْلَيْنِ فِي الْمَـسْأَلَةِ أَشَـارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَـوْلِهِ :

⁽١) انظر « المدونة » (١٤ / ٣٣٤) .

وَسُئُلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مَغْرَمٌ مُ عَلَيْهِ هُو وَآبَاؤُهُ يُغَرِّمُونَهُ كُلَّ سَنَة لولاة الظَّالِمِ ، فَ يَغْبُ وَتَغْرِمُهُ ذَلِكَ الْمَغْرَمَ فَهَلْ إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ يُطَالِبُهُ عَرِيمَهُ وَيَأْخُذُ مَنْهُ مَا غَرَمَ عَنْهُ ؛ لأَنَّ هَذَا مَمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوى حَضَرَ الْغَائِبُ يُطَالِبُهُ عَرِيمَةٌ نَزلَتْ بالمسود ؛ لكونه أَدَى عَنْهُ مَا لاَ يَلْزَمُهُ فَأَجَابَ فِي رَمَانِنَا هَذَا أَوْ هِي مُصِيبَةٌ نَزلَتْ بالمسود ؛ لكونه أَدَى عَنْهُ مَنْ غَرُمَ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ ذَلكَ الْمَعْرَمُ مَعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سَحْنُونُ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّبِيبِيُّ ، وَفِي « فَتَاوَي كَانَ ذَلكَ الْمَعْرَمُ مَعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سَحْنُونُ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّبِيبِيُّ ، وَفِي « فَتَاوَي الْبَرْزَلِيُّ » مَا يُفيدُ اخْتِيارَهُ ، لكنْ ظَاهِرُ كَلاَم أَبِي الْحَسَنِ الصَغير كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْبَرْفُونِ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الرَّجُوعِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدَّى عَنْ إِنْسَان مَا لاَ يَلْزَمُهُ الْبَرْمُونِيُ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الرَّجُوعِ ؟ فَإِنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدَّى عَنْ إِنْسَان مَا لاَ يَلْزَمُهُ مَنْ ظُلُم أَوْ غَيْرِه أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ عَلَيْه بِه ، وقَالَ سَحْنُونُ : إِلاَّ أَنْ تَكُونُ مَواضِعَ مَنْ ظُلُومَةً بِالظَّلْمِ كَأَرْبَابِ الْعَشَارِينَ وَأَرْبَابِ الْمُدينَة ، فَإِنَّهُ مَانِقُ بُومُ عَلَى مَنْ غَرَمَ عَنْهُ بِلْكَ ، وَذَكَرَ التَّتَائِيُّ كَلاَمَ سَحْنُونَ عَلَى وَجْه يُشْعَرُ بِأَنَّهُ مُقَابِلٌ . اه . .

قُلْتُ : وَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتْوَى بِالْقَوْلِ الَّذِي قَالَ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا غَرَمَهُ عَنْهُ لَجَرْى عَمَلِ هَذِهِ الْبِلاَدِ عَلَيْهِ ؛ وَلِذَا أَفْتَى بِهِ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ ، وَنَصُّ فَتُواهُ : وَسَئِلَ عَنْ مَسْأَلَةَ الْمَغْرَمِ إِنْ أَعْطَاهُ بَعْضٌ وَالْبَعْضُ الْآخِرُ مِنْ الْقَبِيلَةِ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي تَلْكَ الْبلاَد .

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَي - بِقَوْله : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ مَغْرَمِ الْعُرْفِ، فَإِنَّهُمْ إِنْ قَبَضُوهُ مِنْ قَبِيلَة يَرْجِعُوا عَلَي إِخْوَانِهِمْ الَّذِينَ لَمْ يَحْضُرُوا أَيْ : وَنَحْوَهُ أَفْتَى بِهِ الْقَاضِي سَنْبِرُ أَرُّوانِي ، وَلَفْظُهُ : إِنَّ مَنْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدارَات لَهُ الْقَاضِي سَنْبِرُ أَرُّوانِي ، ولَفْظُهُ : إِنَّ مَنْ ذَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدارَات لَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

وَعَلَى جَمِيعِ مَنْ مَعَهُ وَعَلَى مَنْ غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَمْتَعَةَ فَيُرِيدُ مَنْ غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَمْتَعَة فَيْ يَدْفَعَ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِه ؛ قَالَ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَنَا عُرِفَ مَنْ مَنْةً تَلِكَ الْبَلَدَ أَنَّ إِعْطَاءَهُ الْمَالَ يُخَلِّصُهُمْ وَيُنْجِّيهُمْ فَإِنَّ ذَلِكَ الْأَمْتِعَة وَعَلَى أَصْحَابِ الظَّهْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا وَمَنْ غَابَ مِمَّنْ لَهُ الْأَمْتِعَة فِي تلْكَ الْأَمْتِعَة وَعَلَى أَصْحَابِ الظَّهْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَثُوبُهُمْ فِي هَذِه الرِّفَاق ؛ وَإِنْ كَانَ يَخَافُ أَنْ لاَ يُنَجِّهُمْ ذَلِكَ إِنْ أَعْطُوا وَكَانَ فِيهِمْ مَوْضَعٌ لَدَفْع ذَلِكَ فَأَحَبُ لَهُمْ أَنْ يَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمُوالِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعُلُوا وَكَانَ فِيهِمْ مَوْضَعٌ لَدَفْع ذَلِكَ فَلُوا لَمَ يَرْجع بِذَلِكَ عَلَى مَنْ غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَمْتَعَة ، وَبِالله وَعَملُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَرْجع بِذَلِكَ عَلَى مَنْ غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَمْتَعَة ، وَبِالله وَعَملُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَرْجع بِذَلِكَ عَلَى مَنْ غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَمْتَعَة ، وَبِالله التَّوْفَيقُ . اهم مَنْ كَلام ابْنِ رُسُد . والْمَسْأَلَةُ مَدْتُورَةٌ فِي [] آ وَفِي الْمَعْتَارِ اللهُ عَلَى الْمَنْوَلِ اللهُ وَلَيْ الْمُعَلِولَ الْمُعَلِّولَ اللهُ وَلَيْلُهُ مَالْمُ الْمَالِي قَلَ وَلَا يَنْفَكُونَ لَيُسْتِهُ وَاللهُ وَيَلْكُولَ الْمَعْتَارِ اللهُ وَيَ الْمُلُولِي وَلا يَنْفَكُونَ الْمَالَة وَلَاكَ مَنْ ذَلِكَ بَعْضُولُومَ لَا لَكُ بَعْضُولُوا مَنْ ذَلِكَ بَعْضُولُومَ لَا لَكَ بَعْضُولُومَ الْمُعَلِّ وَلَا يَنْفَكُونَ الْمَاقِينَ فَقَالًا مَ فَلَا مَا يَلْهُ فَي الطَّرِيق وَلاَ يَنْفَكُونَ الْمَاقِينَ فَقَالًا عَنْ فَلَا الْمَالُ فِي الطَّرِيقِ وَلاَ يَنْفَكُونَ الْمَاقِينَ فَقَالًا عَنْ فَا خَلُق الْمَلْ فَلَى الْمُعَلِي الْمَلْ فَي الطَّرِيق وَلا يَنْفَكُونَ الْمُ الْمُنَالُ وَيَ الْمَالُ فَي الطَّرِيقُ وَلاَ يَنْفَكُونَ الْهُ الْمُعَلِقُولَ عَنْ ذَلِكَ بَعْضُوا مَنْ أَلْهُ الْمَالُولُ فَعَلَ فَأَرَاهُ مَالِكُ فَي الطَّرِيقُ وَلا يَنْفُونَ الْمَالُولُ الْمَنْعُلُومُ الْمَالُولُولُ اللْمُ الْمُعَلِقُولُ الْمَلْولُ اللْمُعَلِقُولُ الْمُعْلَالِهُ الْمُولُولُ الْمُ الْمُ الْمُولُ

وَفِيهَا أَيْضًا: وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَده بِجِنَانَ لَهُ ذِي نَخْلُ وَالسُّلْطَانُ يُكَلِّفُ بِغُرْمٍ يُعْرَفُ بِالْعُشْرِ وَالْخِرَاجِ وَذَلِكَ مَعْرُوفَ فِي الْبِلَادِ مَنْذُ كَانَتْ وَالشَّلْطَانُ يَكَلِّفُ بِغُرْمٍ يُعْرَفُ بِالْعُشْرِ وَالْخِرَاجِ وَذَلِكَ مَعْرُوفَ فِي الْبِلَادِ مَنْذُ كَانَتْ وَالشَّلْطَانُ فِي مَغْرَمه ، وَلَاشَّانُ فِي مَغْرَمه ، وَمَولِي النَّابُ بَيْعَ الثَّمَرَةِ مِنْ رَجُلٍ وَقَبَضَ ثَمَنَهَا وَدَفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فِي مَغْرَمه ، وَتَولَّى الْأَبُ مِلْكَ فَطَلَبَ الْولَدُ الْمُشْتَرِي بِثَمَرِ النَّخِيلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ أَبِيهِ هَلَ لَهُ ثُمَّ إِنْ الْأَبَ هَلَكَ فَطَلَبَ الْولَدُ الْمُشْتَرِي بِثَمَرِ النَّخِيلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ أَبِيهِ هَلَ لَهُ ذَكْ أَمْ يَجُوزُ [ق / ٦٧٨] فعل الْمُتَقَدِّمَ ذِكْرُهُ، فَوَدَى عَنْهُ مِنْ مَال نَفْسِهِ أَوْ بَاعَ فِي مَغْرَمٍ يَجِبُ لَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمَ ذِكُرُهُ، فَوَدَى عَنْهُ مِنْ مَال نَفْسِهِ أَوْ بَاعَ

⁽١) بياض بالأصل.

⁽۲) انظر : « المعيار » (٦/ ٤٠) .

مَالَ أَخِيهِ وَوَدَى هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ بِمَا وَدَى عَنْهُ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ فِيما بَاعَ مَنْ مَال أَخِيه ذَلِك؟ فَأَجَابَ : أَمَّا فِعْلُ الْأَبِ فِيما وَدَاهُ عَنْ الْابْنِ مِنْ ثَمَن ثَمَر الْحَائِطَ فَإِنَّكَ وَصَفْتَ الْأَمْرَ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ ، وَأَنَّ النَّاسَ قَدْ عَرَفُوهُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ عَرَفَ النَّا فَعُهُ مَنْ غَابَ مَأْخُوذُ بِالْأَدَاءِ عَنْهُ ، فَمَا غَابَ إِلاَّ وَهُو عَالَمٌ بِمَا يَجْرِي عَلَيْهِ فِي ثَمَرَتِه فَهُو مَحْسُوبٌ عَلَيْه ، وكَذَلِكَ الْأَخُ الْمَأْخُوذُ بِأَخِيهِ الْغَائِبِ لِيُؤدِّي عَنْهُ الْمَعْنَي فِيهَ وَاحدٌ ، وَهُو مَا يُؤخذُ فِي الْمَراصِد مِنْ الْمُسَافِرينَ فِي الْمَابُوبِ وَاحدٌ ، وَمَنْ أَرْسَلَ مَعَهُ الْمُسَافِرُ بِضَاعَةً مِنْ أَلَاحُ الْمَاخِي بِضَاعَتِه مِنْ الْمُكُوسِ ، ولَوْ لَمْ يكُنْ هَذَا الْعَمَلُ لَكَانَ مَنْ عَلَمْ بِظَالَم أَضَنْ يَتَغَيَّبَ حَتَّى يَوْخَذَ غَيْرَهُ بِهِ وَيُسَلِّمُ هُو ، وَهَذَا الْعَمَلُ لَكَانَ مَنْ عَلَمْ بِظَالَم أَضَنْ يَتَغَيَّبَ حَتَّى يَوْخَذَ غَيْرُهُ بِهِ وَيُسلِّمُ هُو ، وَهَذَا الْعَمَلُ لَكَانَ مَنْ عَلَمْ بِظَالَم أَضَنْ يَتَغَيَّبَ حَتَّى يَوْخَذَ غَيْرُهُ بِهِ وَيُسلِمُ مُونَ مَ وَهَذَا عَلْمَ الله بَعَلَى التَوْفِيقُ مِنْ الْفُسَادِ الْمُصُرِّ بِعَامَة النَّاسِ ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ لاَ يُؤدِّي فَيَنْزِعُهُ مَا يُؤدِّي عَنْهُ مِنْ مَنْ الْفُسَادِ الْمُصُرِّ بِعَامَة النَّاسِ ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ لاَ يُؤدِّي فَيَنْزُعُهُ مَا يُؤدِّي عَنْهُ مِنْ الْمُكُوسِ ، وَلَوْ لَمْ عَلَى التَوْفِيقُ مَنْ الْمُكُوسِ ، وَلَوْ لَمْ عَلَى التَوْفِيقُ لَكُمْ وَبِالله تَعَالَى التَوْفِيقُ .

وَأَطَالَ الْقَاضِي سَنْبِيرُ الْكَلاَمَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَـالَ : وَقَوْلُهُمْ فَـهَلْ الرُّجُوعُ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ الدَّفْعِ صَحِيحٌ وَذَلِكَ هُوَ عَرَفَهُمْ أَمْ لاَ ؟

أَقُولُ : فِيه خِلاَفٌ بَيْنَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ ؛ فَابْنُ الْقَاسِمِ يَعْتَبِرُ يَوْمَ الْأَخْذِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ كَالْمُسْتَهْلِكِ يُراعى فِيهِ يَوْمَ التَّعَدِّي ، وأَشْهَبُ يَعْتَبِرُ يَوْمَ الدَّفْع وَالْوَفَاءِ بِنَاءً عَلَي أَنَّ الرُّجُوعَ عَلَيْه كَالْمُتَسَلِّف .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (١): وَفِي التَّقْويمِ يَوْمَ الْأَخْذِ أَوْ يَوْمَ الْوَفَاءِ قَوْلاَنِ لاِبْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ بِنَاءً عَلَي أَنَّهُ كَالْمُسْتَهْلِكِ أَوْ كَالْمُتَسَلِّفِ .

وَالْمَسْأَلَةُ فِي ابْنِ عَرَفَةَ وَابْنِ شَاسٍ وَ " التَّوْضِيح " وَابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ

جامع الأمهات (ص/١٥٩) .

و «الشَّاملِ » ، وَإِنْ أَرَدْتَ بَسْطَهَا فَرَاجِعْ شُـرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (١)عِنْدَ قَـوْلِهِ : (وَرَاجَعَ الْمَأْخُودُ مَنْهُ شَرِيكَهُ بنسْبَته . . .) (٢) إِلَخ .

اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَـلاَمِهِ ـ رَحِـمَهُ اللهُ تَعَالَي ـ مَعَ حَـذْفٍ وَاخْتِـصَارٍ ، وَاللهُ تَعَالَى أَ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٨) [١٨] سُوَّالٌ: عَنْ جَمَاعَة أَعْطَتْ مَالاً مُدَارَاةً عَنْ مَحلَّتهَا وَفِيهَا مَنْ عَادَتُهُ عَدَمُ الْغُرْمِ لعَدَمِ الْقُدْرَة عَلَيْه ، مَّا الْحُكْمُ في نَصِيبِه مِنْ الْمَدَّارَاتِ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَهُ مِنْ الْجَمَاعَة الدَّافَعة أَوْ مَنْ جَمِيع الْمَحلَّة ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الْعَلاَّمَةُ الْحَاجُ الْحَسَنُ فَى ﴿ نَوَازِلُهِ ﴾ : وَسَئِلَ عَنْ قَوْمٍ أَعْطُوا مَالاً مَدَارَاةً عَنْ أَقَارِبِهِمْ وَفِيهَا قَوْمٌ عَادَتُهُمْ عَدَمُ الْغَرَّمِ لِفُقَرَاءٍ وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِنْصَافِ مِنْهُمْ هَلْ مَا يَنُوبُ هَؤُلاءِ الْقَوْمَ مِنْ الْمُدَارَاتِ مُصِيبَةٌ مِنْ الدَّافِعِ وَحْدَهُ الْإِنْصَافِ مِنْهُمْ هَلْ مَا يَنُوبُ هَؤُلاءِ الْقَوْمَ مِنْ الْمُدَارَاتِ مُصِيبَةٌ مِنْ الدَّافِعِ وَحْدَهُ

ش: هذا ثمرة الخلطة ، والمعنى أن الساعى إذا أخذ من أحد الخليطين ما وجب عليهما فإن المأخوذ منه يرجع على صاحبه بنسبة عددى ماشيتهما إن كان لكل وقص اتفاقا كأن يكون لأحدهما تسع من الإبل وللآخر ست، فتقسم الشلاث شياه على خمسة عشر، لكل ثلاثة خمس فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الشلاثة وعلى صاحب الستة خمساها ، وكذا إن انفرد أحدهما بالوقص على المشهور من أن الأوقاص مزكاة كأن يكون لأحدهما تسع وللآخر من فيمة الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بخمسة أسباع من أربعة عشر سبعا من قيمة الشاتين أو من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بتسعة أسباع من قيمة الشاتين بعد جعلهما أربعة عشر سبعا أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين من قيمة الشاة التى دفعها وفي كلام الشارح نظر وعلى القول بأن الأوقاص غير مزكاة يكون على كل شاة والمراجعة تكون في القيمة لكن باتفاق إن كان الواجب جزء شاة وعلى المشهور إن كان الواجب شاة كاملة ؛ لأنه بمعنى الاستهلاك فالواجب القيمة إلا العين وعليه فالقيمة يوم الأحد لا يوم التراجع ، خلافا لأشهب بناء على أن المرجوع عليه كالمتسلف . «حاشية الخرشي» (٢/ ١٩٥٩) .

⁽۱) قال الخرشى : ص : وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدديهما ولو انفرد وقص لأحدهما فى القيمة .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٥٧) .

أَوْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَعْيَانِ الْجَمَاعَةِ ، وَهَلْ هُوَ الَّذِي يُطَالِبُهُمْ بِهِ أَوْ تُطَالِبُهُمْ الْجَمَاعَةُ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْفَقِيرَ الَّذِي لاَ شَيْءَ لَهُ لاَ مُطَالَبَةً عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ الْمَالَ ، فَعَلَيْهِ مَا يَنُوبُهُ مِنْ تَوْزِيعِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَإِنْ أَبَى الْإِنْصَافَ فَيَشْتَرِكُ أَهْلُ الْقَرْيَةِ ، وَإِنْ أَبَى الْإِنْصَافَ فَيَشْتَرِكُ أَهْلُ الْقَرْيَةِ فِي مُطَالَبَته ، وَإِنْ تَعَذَّرَ الْأَخْذَ مِنْهُ بِالْكُلْيَّةِ ؛ لِعَدَم قُدْرَة أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَي أَهْلُ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ قُرَبَاؤُهُ دُونَ الْإِنْصَافِ مِنْهُ فَيَرْجِعَ نَصِيبُهُ عَلَي أَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ قُرَبَاؤُهُ دُونَ غَيْرِهُم . اه . كَلاَمُهُ بِرُمَتَه .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٩) [١٩] سُوَّالٌ: عَمَّا إِذَا وَضَعَ الظَّالِمُ مَالاً عَلَي جَمَاعَة أَيَجُوزُ لَأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَخَيَّلَ للْخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ نَصِيبَهُ مِنْ الْمَغْرَمِ يَرْجِعُ عَلَى أَصْحَابَه أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلك ؟

جَوَابُهُ: مَنَعَ ذَلِكَ سَحْنُونُ وَأَجَازَهُ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْلِمْهُمْ بِشَيْء وَإِنَّمَا دَفَعَ الظَّالَمَ عَنْ نَفْسه ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴾ (١) ، وَهَذَا يَظْلِمُهُمْ . انْظُرْ : « الْمِعْيَارَ » و (مخ) .

وَذَكُو َ (ح) فِي « شَـرْحِ الْمَنَاسِك » فِيمَنْ تَـوَجَّهَتْ عَلَيْهِ مَظْلَمَـةٌ وَكَانَ إِذَا دَفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ أُخِذَتْ مِنْ غَيْرِهِ ، خِلاَقًا لِابْنِ الْمُنِيرِ وَغَيْرِهِ

ثُمَّ قَالَ : فَـتَحَصَّل مِنْ ذَلِكَ ثَلاَثَةُ أَقْـوَالٍ : الْأُوَّلُ لاِبْنِ الْمُنِيرِ : أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ .

وَالثَّانِي قَوْلُ الدَّاوِدِيِّ : أَنْ ذَلَكَ جَائزٌ .

وَالثَّالِثُ اخْتِيَارُ الشَّيْخِينِ : أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَأْثَمْ وَهَذَا حَيْثُ وَضَعَ الظَّالِمُ الْخِرَاجَ عَلَى الْجَمِيعِ ، وأَمَّا إِذَا جَعَلَ الظَّالِمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَيْئًا مُعَيَّنًا

⁽١) سورة الشوري (٤٢).

فَإِنَّهُ يَجُـوزُ لِمَنْ قَدِرَ عَلَى الْاحْـتِمَاءِ أَنْ يَحْـتَمِيَ ؛ لِأَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ عَلَي غَـيْرِهِ وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلِفَ فِي هَذَا . اهـ . انْظُرْ : نَوَارِلِ شَيْخِنَا قَدَّسَ اللهُ تَعَالَي رَوْحَهُ ، آمينْ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٠) [٢٠] سُوَّالٌ: عَنْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا مَظْلَمَةُ عَلَي الإِشَاعة وتَرَكَ الظَّالمُ لأَحَدهما مَا عَلَيْه منْهَا دُونَ صَاحِبه ، مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ الْبَرْزَلِيُّ فِي « نَوَازِله » : وَسُئِلَ السُّيُورِيُّ عَنْ رَجْلَيْنِ عَلَيْهِمَا خِرَاجِ عَلَى جَنَان مُشَاعَةً بَيْنَهُمَا وَتَرَكَ لَأَحَـدِهِمَا الْخَرِاجُ دُونَ صَاحِبِهِ فَهَلْ يَخْتَصُّ بِهَا أَوْ يُشَـارِكُهُ الْآخَـرُ ؟ فَأَجَابَ بِقَـوْلِهِ : هُوَ لِمَنْ تَرَكَ لَهُ ، وَيُسَتَّـحَبُّ لَهُ عَدَمُ الْاسْتِبْدَادِ بِهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١١) [٢١] سُؤَالٌ: عَنْ جَمَاعَة لَهَا أَغْنَامَ مُخْتَلَطَةٌ فَيُوْخَذُ مِنْهَا حَالَ [٢٨] [٢٠] الْخَلْط تَعَدَّيًّا عَلَي أَرْبَابِهَا ، هُلْ الْمَأْخُوذُ يُوزَّعُ عَلَى جَمِيعِ الْغَنَمِ أَوْ تَكُونُ مُصِيبَةٌ مِنْ رَبِّهَ وَحْدَهُ ؟

جَـواَبُهُ: قَالَ (عج): وَسُـئِلَ عَنْ جَمَاعَة لَهُمْ أَغْنَـامٌ يُخْلِطُونَهَا مَعَ أَغْنَامِ بَعْضِهِمْ، فَيُؤْخَذُ مِنْهَا حَالَ الْخَلْطِ شَاةٌ تَعَدِّيًا عَلَى أَرْبَابِهَا . . . إِلَحَ .

فَأَجَابَ بِقُولُه : إِذَا أَخَذَ شَخْصٌ مِنْ مَال آخَرَ شَيْئًا تَعَدِّيًا عَلَيْه وَعَلَى جَمَاعَة كَظَالِم أَوْ مَكَاسَ فَإِنْ حَصَلَ بِأَخْذ ذَلكَ صِيانَةً مَال الْجَمَاعَة بِحَيْثُ إِنْ لَمْ يَأْخُذُ ذَلكَ صَيانَةً مَال الْجَمَاعَة بِحَيْثُ إِنْ لَمْ يَأْخُذُ مَلَا أَنْ مَا أَخْذَ مَنْ أَصْحَابِه بِقَدْر مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَصَّا أَخَذَ ، وَلَوْ لَمْ يَحْصُلُ مَنْهُمْ أَتَّفَاقٌ عَلَي ذَلكَ كَمَا هُوَ مَذْكُور في مَسْأَلَة السِّلاَبَة وَقَطَّاعِ الطَّرِيق ، وَإِنْ كَانَ مَا أَخَذَ مِنْهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِهِ صِيانَةُ مَالِه فَقَطْ أَوْ كَانَ مَا أَخَذَ مِنْهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِهِ صِيانَةً مَاله فَقَطْ أَوْ كَانَ مَا أَخَذَهُ السَّارِقُ ؛ فَإِنَّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ لاَ يَرْجِعُ عَلَي كَاحَمُلُ بِهِ صِيانَةً أَصْلاً كَمَا يَأْخُذُهُ السَّارِقُ ؛ فَإِنَّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ لاَ يَرْجِعُ عَلَي صَاحِبِه بِشَيْء وَلَوْ الْتَزَمَ أَصْحَابُهُ ذَلِكَ وَالْتَزَمَ هُو لَهُمْ ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ الْتَزَامُ فَاسَدٌ ؛ إِذ الْتَزَامُ أَحْدَه مِنْ غَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي نَظِيرِ الْتَزَامِ غَيْرِه لِمَا أُخِذَ مِنْهُ ، وكُلُ وَالْتَزَمَ هُو لَهُمْ ذَلِكَ ؟ لِأَنَّهُ الْعَزَامُ مَعْهُولًا مَا أَخَذَ مِنْ غَيْرِه إِنَّمَا هُو فِي نَظِيرِ الْتَزَامُ غَيْرِه لِمَا أُخِذَ مِنْهُ ، وكُلُ مَا عُرْدَ إِنْ مَنْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِه إِنَّمَا هُو فِي نَظِيرِ الْتَزَامِ غَيْرِه لِمَا أُخِذَ مِنْهُ ، وكُلُ

وَسُئِلَ سَـيِّدِي عَـبْدُ اللهِ ابْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيــمَ الْعَلَوِيُّ عَمَّا يَأْخُــذُهُ الظَّالِمُ مِنْ الْكَسْبِ فِي الْمرْعَى هَلْ هُوَ لَازِمٌّ أَمْ لاَ ؟ وَمَا وَجْهُ اللَّزُومِ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَازِمٌ لِمَنْ يَلْحَقُهُ الطَّالِمُ لَوْلاَ الْمُؤاخِذَهُ ، وَأَجَابَ فِي وَجْهِ اللَّزُومِ سَوَاءُ تَقَدَّمَتْ لَهُ فِيهِ مُطَالَبَةٌ أَمْ لاَ . اَه . كَلاَمُهُ بِلَفْظه .

وَفِي " نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » مَا نصه: وأَمَّا اللِّصُّ الَّذِي أَخَذَ العديلةَ بِيَدهِ وَتَرَكَ الأُخْرَى رَدِيَّةً بَعْدَ أَنْ دَفَعَتْ لَهُ ثُمَّ طَلَبَ صَاحِبُ اللَّخُوذَةِ الرَّدِيَّةِ المَّرُوكَةِ ، فَلَيْسَتْ لَهُ لَكُنْ عديلته إِنْ كَانَتَ سَببًا لِسَلاَمَةِ القَافِلةِ مِنْ اللِّصِّ فَهِيَ عَلَى القَافِلةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَببًا لِلسَّلاَمَةِ بَلْ غَصْبًا أَوْ نَهْبًا أَوْ سَرَقَةً ، فَهِيَ مُصِيبةٌ مَنْ اللَّصَ مَنْ مَالكَها . اه . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٢) [٢٢] سُؤَالٌ: عَنْ حُكْمٍ مَا يَأْخُذُهُ الْخَفِيرُ مِنَ الرُّفْقَةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي الطَّرِيقِ مِنَ اللَّصُوصِ هَلْ هُوَ حَلاَلٌ عَلَيْه أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: سُئِلَ الزَّوَاوِيُّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الأَحْدُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ عَيْرُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الأَحْدُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ مَعَهُمْ وَحَرُمَ عَلَيْهِ الأَحْدُ مِنْهُمْ مَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٣) [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ ظَلَمَة ذَبَحُوا كَبْشًا وَأَكَلُوهُ لِبَعْضِ مَحَلَّة يَأْخُذُونَ الْمَكْسَ مِنْهَا وَهَذَا بَعْدَ طَلَبِهِمْ مِنْ أَهْلُهَا الْغَدَاءَ وَامْتَنَعُوا وَأَمَرَهُمْ أَحَدُهًا بِالْغَدَاءِ مِنْ خَرْفَانِ الْمَدَّكُورِ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْ رَبِّهِ مَنْ خَرْفَانِ الْمَحَلَّة وَحَادُوا عَنْهَا إِلَى الْكَبْشِ الْمَذْكُورِ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْ رَبِّهِ فَقَطْ أَوْ مِنْ جَمِيعَ الْمَحَلَّة أَوْ مِنْ الْأَمر ؟

جَوابُهُ: أَنَّ ضِيَافَتَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَكْسِ أَيْ: مَكْسُهُمْ مِنَ الْمَحَلَّةِ كَمَا يَشْهَدُ لِذَلَكَ مَكْسُ الْغَافِلَةِ إِذَا أُخِذَ مِنْ بَعْضِهِمْ: فَإِنَّهُ يُوزَّعُ عَلَى سَائِرِ العَاقِلَة إِذَا كَانَ لَذَلَكَ مَكْسُ الغَافِلَةِ إِذَا أَخِذَ مِنْ بَعْضِهِمْ: فَإِنَّهُ يُوزَّعُ عَلَى سَائِرِ العَاقِلَة إِذَا كَانَ لَلْكَ مَكْسُ الْغَافِلَةِ إِذَا كَانَ لَلْكُمْ مِنْ إِعْطَائِهِ كُلِّهِمْ كَمَا فِي ﴿ فَتَاوَي الْفَقِيهِ مُحَمَّد جُبِ الجَكَانِيِّ ﴾ ؟

وَحِينَئِذ فَالْكَبْشُ تُوزَّعُ قِيمَتُهُ عَلَى أَصْحَابِ مَكْسِهِمْ مِنَ المَحَلَّةِ كَـمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَكْسُ الْغَافِلَة إِذَا أُخِـذَ مِنْ بَعْضِهِمْ ، فَإِنَّهُ يُوزَّعُ عَلَى سَائِـرِ الْعَاقِلَةِ، إِذَا كَانَ لَأَبُدَّ لَهُمْ مِنْ إِعْطَائِهِ كُلِّهِمْ .

وَفِي ﴿ نَوَازِلِ عِج ﴾ : وَسُئِلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مُغْرَمٌ مَقَدُّرٌ هُوَ وَآبَاؤُهُ يُغَرَّمُونَهُ كُلَّ سَنَة لِوُلَاةِ الْأَمُورِ ظُلْمًا . . . إَلَخ ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْغَارِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرَمَهُ عَلَى مَا قَالَهُ سُحْنُون وَمَالَ إِلَيْهِ الشّبِيبِيُّ ، وَفَي ﴿ فَتَاوِي الْبَرزَلِيِّ ﴾ مَا يُفيدُ عَلَى مَا قَالَهُ سُحْنُون وَمَالَ إِلَيْهِ الشّبِيبِيُّ ، وَفَي ﴿ فَتَاوِي الْبَرزَلِيِّ ﴾ مَا يُفيدُ اخْتَيارَه . اه . وَفِي ﴿ الْمعْيَارِ ﴾ عَنْ سُحْنُونَ : مَنْ دَفَعَ مَالاً عَنْ رُفْقَة بِغَيْرِ الْمُعْيَارَ ﴾ عَنْ سُحْنُونَ : مَنْ دَفَعَ مَالاً عَنْ رُفْقَة بِغَيْرِ الْمُعْيَارِ ﴾ عَنْ سُحْنُونَ : مَنْ دَفَعَ مَالاً عَنْ رُفْقَة بِغَيْرِ الْمُعْيَارِ هُ عَلَى خَلاصِ سَلَعَهِمْ مَجَّانًا ، بِأَنْفُسِهِمْ أَوْ بِجَاهِ فَلاَ شَيْءَ عَلَى عَلَى خَلاصِها مَجَّانًا فَلَهُمُ الْخِيَارُ فِي دَفْعِ السِّلَعَ لِدَافِعِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ لَمْ يَقْدَرُوا عَلَى خَلاصِها مَجَّانًا فَلَهُمُ الْخِيَارُ فِي دَفْعِ السِّلَعَ لِدَافِعِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ لَمْ يَقْدَرُوا عَلَى خَلاصِها مَجَّانًا فَلَهُمُ الْخِيَارُ فِي دَفْعِ السِّلَعَ لِدَافِعِ الْمَغْرَمِ أَوْ أَخَذَهَا وَدَفَعَ المُغْرَمَ ، وَلاَ يَخْتَلِفَ أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْمَغْرَمِ . اه . . وَالله تُعَلَى أَعْلَمُ أَنْ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْمُغَرِمِ . اه . . وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ . . اه . . وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ أَلَى الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْعَادَةُ مِنَ الْمُعْرَمِ . اه . . وَالله مُعَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْمُ الْقَادِهُ الْعَادَةُ مُ الْعَلَى أَعْلَى الْعَلَى الْعَلَى أَعْلَى أَنْ الْعَلَالَ الْعَلَالَةُ الْعَلَى أَعْلَى الْعَلَى الْعَلَى أَنْ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى أَعْلَى الْعَلَى أَعْلَى الْعُلَى أَنْهُ الْعَلَى الْعَادِي الْعَلَى الْعَلَى أَعْلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَقُعُ السَلَعُهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَالِعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَلَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَا

(١٨١٤) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ مَحَلَّة عُـدَّتْ مَاشيَتُهَا وَوُزِّعَتْ مَدَارَاتُهَا عَلَى عَدَدهَا وَطَالَ الزَّمَانُ حَتَّى غَلَبَ عَلَى الطَّنَّ تَغَيُّرُ المَاشيَة عَنْ حَالهَا بزيادَة أَوْ نَقْصِ وَامْتَنَعَ أَحَدُهُمْ مِنْ أَدَاء الْمَدَارَات عَلَى حسَابِهَا الأَخيرَ أَيُجَابُ لَذَلَكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي ﴿ نَوَازِلَ الْعَلاَّمَةِ الشَّرِيفِ مُحَمَّد بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ ﴾ مَا نَصُّهُ: اْعَلَمْ أَنَّ الْحَسَابَ لِلْمَدَارَاتِ يَجِبُ تَعَاهُدُهَ بَعْد الْمَدَّة الَّتِي يَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ تَغَيَّرُ الْحَالِ فِيهَا ، فَمْن دُعِيَ إِلَى ذَلِكَ وَامْتَنَع مِنَ الْأَدَاءِ عَلَى الْحِسَابِ الأُوَّل بَعْد مَا يَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ تَغَيِّرُ الْحَالِ بِمُرُورِ مُدَّة مِنَ الزَّمَنِ كَالسَّنَةَ مَثْلاً ، فَمْنَ طَلَبُهُ كَانَ مَا يَغْلَبُ عَلَى الظَّنِ تَغَيِّرُ الْحَالَ بِمُرُورِ مُدَّة مِنَ الزَّمَنِ كَالسَّنَةَ مَثْلاً ، فَمْنَ طَلَبُهُ كَانَ عَلَى الْطَق وَمَن خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ ، وَأَبِي إِلاَّ الْحِسَابَ الْقَدِيمَ كَانَ مُخَالِفًا للْحَق عَلَى الْحَق مِن الْمَدَارِق وَمَن خَالِفَهُ فِي ذَلِكَ ، وَأَبِي إِلاَّ الْحِسَابَ الْقَدِيمَ كَانَ مُخَالِفًا للْحَق وَعَلَيْهِ إِثْمُ مَا أَدَّى ذَلِكَ ؛ لَتَعْطيله مِنْ مَصْلَحَة لاَ بُدَّ مِنْهَا ، وَلاَ يُقَاسُ أَمْرُ المَدَارَاتِ عَلَى الْبَيْعِ ؛ إِذْ لاَ يُقَاسُ مَعَ وُجُودِ الفَارِق كَمَا عَلَمْتُمْ ، وَإِنْ حَرَّرُتُمُ الْحَسَابَ عَلَى الْبَيْعِ ؛ إِذْ لاَ يُقَاسُ مَعَ وُجُودِ الفَارِق كَمَا عَلَمْتُمْ ، وَإِنْ حَرَّرُتُمُ الْحَسَابِ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِع وَظَهَرَ أَنَّ بَعْضَكُمْ غُبِنَ فِي الْمَدَارَاتِ السَّابِقَةَ الْوَاقِعَةَ بِلاَ حِسَابٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ وَظَهَرَ أَنَّ بَعْضَكُمْ غُبِنَ فِي الْمَدَارَاتِ السَّابِقَةَ الْوَاقِعَةَ بِلاَ حِسَابٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ

منْ أَدَاء مُقَدَّر مَا غُـبنَ به فيمَا عَلَيْه منَ الْمَدَارَاتِ الْمُتَجَدِّدَة ، وَإِذَا اشْـتَرَتْ أَعْيَانُ أَهْلِ الْمَدَارَاتِ مِنْ رَجُلِ وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مَغْبُونٌ فِي الْمَدَارَاتِ الْمُتَقَدِّمَة، كَانَ عَلَى أَهْلِ الْمَدَارَاتِ أَنْ يُؤَدُّوا لَهُ حَقَّهُ المَغْبُونَ بِهِ قَبْلُ أَوْ يُحَاسِبُوهُ بِه في ثَمَن هَذَا الْمُشْتَرِي للْمَـدَارَات ، وَإِنْ فَوَّتُوا ذَلكَ وَأَبُواْ أَنْ يُؤَدُّوا للْمَغْبُون حَقَّـهُ أَوْ يُحَاسبُوهُ كَانَ لِلرَّجُلِ أَخْـٰذَهُ بِمِنَابِهِ مِنْ ثَمَنِ مَا اشْـُتَرَى هُوَ وَغَيْـرُهُ مِنَ ٱلْأَعْيَـان ، وَعَلَيْهُ أَنْ يُؤَدِّي ذَلِكَ وَيَتْبَعُ هُو أَهْلَ الْمَدَارَات بِمَا هُو بِهِ مَغْبُونٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ الجَمَاعَات الَّتِي اشْتَرَتْ مِنَ الرَّجُلِ لَمْ يكُنْ لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ إلاَّ بِمَا عَلَيْهِ تَقْديرُ الْمُحَاسَبَة بِمَا هُوَ مَغْبُونٌ بِهِ ، وَيَجِبُ عَلَى أَعْيَان أَهْلِ المَدَارَاتَ أَنْ يَتُوافَقُوا عَلَى الْحسَابِ بَيْنَهُمْ عَلَى وَجْه الْعَـدْل ، فَإِنْ أَبَوْا ذَلكَ وَأَخَـذت الظَّلَمَةُ منْهُـمْ عَلَى الْحسَابِ الأَوَّل كَانُوا كُلَّهُمْ مَأْخُـوذِينَ بِحَقِّ الْمَظْلُومِ بِتَوْزِيعِ مَدَارَاتِ الظَّلَمَةِ عَـلَى الحِسَابِ الأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ الْآبِي عَنْ ذَلِكَ بَعْضُهُم كَانَ الْإِثْمُ عَلَيْه خَاصَّةَ وَأَمَّا كَرَاءُ بُعْض أَهْلُ الْمَدَارَات الظَّلَمَةِ عَلَى أَنْ يَضَعُوا مِمَّا عَلَيْهِ وَيَجْعَلُوهُ عَلَى غَـيْرِه منْ أَهْلِ المَدَارَات ، فَغَـيْرُ جَائِز كَمَا لاَ يَخْفَى . اهـ كَلاَمُهُ بِلَفْظه رَحمَهُ اللهُ ، أَمينَ وَقَـالَ أَيْضاً في جَواب أَخَرَ لَهُ : إِنَّ تَقْرِيرَ الْعَطَاءِ عَلَى الْمَالِ الْمَحْـسُوبِ مَعَ تَقَادُم زَمَنِ الْحِسَابِ بِحَيْثُ يُعْلَمُ تَغَيْرُ الحساب الأَوَّل تَغَيُّرًا بَيِّنًا ظُلْمٌ وَجَوْرٌ مِنْ مُتَولِّي الْأَمْرِ وأَهْلِ الحِلِّ والعَقْدِ، وَفِعْلُهُمْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوَاعِد الشَّريعَة وَمَصَالِح السَّاسَةِ ، وأُمَّا مَعَ عَدَم التَّقَادُمِ الْمُؤَدِّي لِحِصُولِ العِلْمِ بَعَدَمِ التَّغَيُّرِ البِّينِ فَلاَ بَأْسَ بِهِ إِنْ كَانَ في تَجْديد الْحِسَابِ ضَرُورَةٌ ٱلْجَأْتُهُمْ إِلَى ذَلِكَ لِخَّفِةِ الْأَمْرِ ؛ إِذْ لاَ يَبْعُدُ هَذَا مِمَّا ٱلْجَأْتِ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ مِنْ تَسْوِيَةِ الْحُمُولِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي كُتُبِ النَّوَازِلِ والأَحْكَامِ. اهـ . المُرَادُ منْهُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٥) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ رُفْقَة تَعَرَّضَ لَهَا ظَالمٌ وَأَغْرَمهَا مَالاً وَفِيهَا مَنْ لاَ يُخَافُهُ لِجَاهِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَلْ عَلَيْهِ شِيءٌ مِنْ تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّ غَرَامَةَ اللُّصُـوصِ الرَّفْقَةَ ، وَفِيهَـا مَنْ لاَ يَخَافُ مِنْهُمْ لَجَاهِهِ أَوْ شَوْكَتِهِ فَيهَا خِلاَفُ بَيْنَ الْعُلَمَـاءِ ؛ فَقيلَ : تَلْزَمُهُ الغَرَامَـةُ ، وَقِيلَ : لاَ تَلْزَمَهُ ، وَالْخَلاَفُ بَيْنَ سُحْنُونِ وَالدَّاوِدِيِّ كَمَـا فِي « نَوَازِلِ الحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٦) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ عَرِّيف القَبِيلَة إِذَا تَولَّى أَمْرِ الْمَدَارَاتِ عَنْهَا وادَّعَي أَنَّهُ اشْتَـرَى كَذَا وَكَـذَا بِكَذَا وَدَفَعَهُ لِلـظَّلَمَةِ فِي الْمَدَارَاتِ هَلْ يَلْزَمُـهَا ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَفْتَقَرُ لَبِيِّنَةَ عَلَى ذَلَكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي « نَوَازِلِ العَلاَّمَةِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » وَلَفْظُهُ: وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَوَلَّى أَمْرَ المُخْزَنِ عَنْ جَمَاعِةِ فِي غَيْبَتِهِمْ يَدُفْعُ عَنْهُمْ وَاشْتَرَى عَلَيْهِمِ شَيْئًا مِنْ بِضَاعَةٍ بِيَدِهِ وَدَفَعَهُ عَنْهُ لِلْمَخْزَنِ فَهَلْ يَلْزَمُهُمْ أَمْ لاَ ؟

وَهَلْ يُصَدَّقُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِأَنَّ الرَّجُلَ الدَّافِعَ عَنْ جَمَاعَتِهِ إِنْ أَثْبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ دَفَعَ مَا ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ ، وَلَمْ يُمكن دَفْعُ صَاحِبِ الْغَرَامَةِ عَنْهُمْ إِلاَّ بِذَلِكَ لِزَمَهُمْ مَا اشْتَرَى وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ ، كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا لَسُحْنُونَ فِي الرَّفْقَةِ إِنْ تَعَرَّضَ لَهَا الشَّتَرَى وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ إِلاَّ إِن الشَّتَرَاهُ مِنْ نَفْسِه، فَيَتَعَقَّبُ خَوْفَ مُحَابَاتِه وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ لَمْ يَكُنَ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُمْ مَا يَدَّعِي، أَنَّهُ دَفَعَهُ عَنْهُمْ إِلاَّ أَنْ يُعْرَفَ مِنْ حَالِ مُلْزِمِ الْغَرَامَةِ أَنَّهُ لاَ يَنْدَفِعُ إِلاَّ بِذَلِكَ عَادَةً ، فَيَلْزَمُهُمْ مَا ادَّعَى دَفْعُهُ عَنْهُمْ بِغَيْرِ يَمِينِ إِنْ قُلْنَا الْعَرَامَةُ مَا الْعَرْفَ مَنْ اللهِ الْفَوْلَانِ الْعُرْفَ مَقَامَ شَاهِدَ وَاحِد ، وَالقَوْلَانِ الْمُثَوْرَاءِ الْمَسَائِلِ الْمُنْقِلَ الْمَنْقِلَ الْمَائِلِ الْمُنْقِلَ الْمُنْقِلَ الْمُنْقِلَ الْمُنْقَلَ عَلَيْهِا .

وَإِذَا اعْتَادَ الرَّجُلُ الاسْتِبِدَادَ بِالْقِيَامِ عَنْ جَمَاعَتِهِ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ كَجَمَاعَة الحِلِّ وَالعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِعَامَّةِ أَهْلِ كُلِّ بَلَد ، وَلاَ يَخْفَى أَنَّ الأَمْرَ الْقَائِمَ بِهِ الجَمَاعَةُ لاَزِمٌ مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفِ بَيِّنَةٍ وَلاَ يَمِينٍ ، وَلاَ خُرُوجَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ البَلَدِ عَنْهُ ، وَمِمَّا أَفْتَى بِذَلَكَ فِي بِلاَدِنَا هَذِهِ الوَاقِعَةْ بِبَعْضِ أَهْلِهَا نَازِلَتُكُمُ الْفَـقِيهِ العَلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ المُخَتَارِ بْنُ الأَعْمَشِ وَكَفَى به قُدْوَةً . اهـ . كَلاَمُهُ بَرُمَّته ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٧) [٢٧] سُوَالٌ عَنْ مَحَلَّة أَعْطَتْ غَرَامَةً لِبَعْضِ العَرَبِ وَعَادَتُهُمُ الغُرْمِ لَهُمْ ، قَبَل ذَلكَ وَفِي المَحَلَّة مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ غَرَامَةٌ لِلْعَرِبِ مَسْنُونَةٌ فَهَلْ يَكُونُ عَلَيْهِم مَنَابُهُمْ مِنْ تِلْكَ الغَرَامَةِ أَمَ لاَ ؟

جَــواًبُهُ: سئل الفقيه الحَاجُّ الحَسَنُ عَنْ قَوْمِ أَعْطَوْا غَرَامَةً لِبَعْضِ العَرَبِ وَالْعَرَبُ مَخُوفٌ مِنْهُمْ ، وَعَادَتُهُمْ الغُرْمُ لَهْمُ قَبْلَ ذَلِكَ وَفِي القَرْيَةِ قَوْمٌ لَيْسَ عَلَيْهِمِ غَرَامَةٌ لِلْعَرَبِ مَسْنُونَةٌ ، فَهَلْ يَكُونُ المَدْفُوعُ لاَزِمٌ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمِ أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الدَّافِعُ المَعْرُوفُ بِالْغَرَامَة للْعَرَبَ المَدفُوعُ لَهُمْ المَالَ . فَأَجَابَ بِقَوْلِه _ وَاللهُ تَعَالَى الدَّافِعُ المَعْرُوفُ بِالْغَرَامَة للْعَرَبَ المَدفُوعُ لَهُمْ المَالَ . فَأَجَابَ بِقَوْلِه _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : إِنَّ الغَرَامَة الْمَذْكُورَةَ إِنْمَا تَجِبُ عَلَى الْخَائِف مِنْ مَكْرِهِمْ حِينَد ، وأَمَّا غَيْرُ الخَائِف فَلاَ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُشَاوِرَهُ أَهْلُ الدَّفْعِ عَلَى ذَلِكَ وَقَبِلَهُ مُلْتَزِمًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٨) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل سَافَـرَ مَعَ رُفْقَة مِنْ غَيْرِ قَرْيَته وتَعَرَّضَ لَهَا بَعْضُ اللَّصُوصِ وَأَغْرَمها مَالاً فَهَلْ عَلَيْه مَنَابُهُ مِنْ ذَلكً اَلْمَغْرَمَ أَمْ لاَ ؟

جَــواًبُهُ: قَالَ الشَّرِيفُ مَحَـمَّدُ بْنُ فَاضِلِ [ق / ٦٨٠] السَّرِيفُ فِي «نَوَازِله»: إِنَّ الْمَتَجَهَ أَنَّ مَـنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ القَرْيَةَ فِي رِفَاقِ أَهْلِ قَـرْيَة أُخْرَى سَائِرًا بِسَيَـرَهِمْ دَاخِلاً فِي جُمْلَتَهِمْ بِحَـيْثُ لاَ يَعْمَلُ إِلاَّ بِمَا يَصَــدُرُ عَنْهُمْ لاَ مَخْلَصَ لَهُ مِسَيَـرَهِمْ وَاخْلُقُ فِي جَالُ سَفْرِهِ مَعَهُمْ مِنَ المَدَارَاتِ الَّتِي تَعْرِضُ لِرِفَاقِهِمْ وَالمَعَارِمُ الَّتِي مَا يَكُرُ مَهُمْ فَي حَالُ سَفْرِهِ مَعَهُمْ مِنَ المَدَارَاتِ الَّتِي تَعْرِضُ لِرِفَاقِهِمْ وَالمَعَارِمُ الَّتِي لاَبُدَّ لَهَا مِنْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لاَزِمٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ الْعَزِيزِ أَعَزَّهُ اللهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٩) [٢٩] سُوَّالٌ عَـنْ رجَال كَانُوا مُـتَوَطِّنِينَ فِي قَبِيـلَة غَيْرِ قَـبِيلَتـهِمْ وَاكْتَسَبُوا الْمَالَ فِيهَا وَيُسَافِروُنَ مَعَ أَهْلِهَا بَعْضَ المَرَّاتِ وَبَعَضُهَا وَحُدَّهُم وَيَضَعُونَ وَسْمَهَا عَلَى مَا شَنْتُمْ وَلَهُمْ شَاهِدٌ أَيْ: وَسْمٌ يُمَيِّزُ وَسْمَهُمْ عَنْ وَسْمِ الْقَبِيلَة وَهُمْ مَعْرُوفُونَ عَنْد المُغَافَرَة وَالزَّوَايَة وَاللَّحْمَة وَكَذَا أَسْلاَفُهُمْ قَبْلَهُمْ وَانْتَقَلُوا اللَّنَ إِلَى قَبِيلَتِهِمْ، هَلَ للْقَبِيلَة الْمَذْكُورَة دَعْوى عَلَيْهِم مِنْ جِهَة الْحَضَانَة وَمُوارِثِ المُغَافَرَة أَمْ لاَ؟ وَهَلْ لَلْهَ عَلَيْهِمْ الحَجْرُ فِي السَّكْنَى وَاللَّدَارَاتِ بِحَيْثُ لاَ تَكُونَ مَدَارَاتِهِمْ وَسُكَنَاهُم إِلاَّ مَعَهُمْ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: لاَ شَيْءَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ جَهَةَ ذَلِكَ ، أَمَّا مِنْ جَهَةِ الْحَضَانَةِ فَلَمَا فِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ » وَلَفْظُهُ : وَسَئِلَ عَنْ رَجُلِ تَحْتَ قَوْمٍ مِنْ صَغَره بِمِثَابَةٍ أَحَدِهِمْ فِيمَا يَنُوبُهُمْ مِنْ نَوَائبِ الدَّهْرِ مِنْ دَيَة وَضَيَافَة وَغَيْرِ ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ جَاهٌ يَتَصَرَّفُ بِهِ كَأَحَدِهِم لاَ يُسَافِرْ دُونَهُمْ وَلاَ يَنْفَرِدُ عَنْهُمْ سَاعَةً وَاحِدةً ، فَهَلْ لا حَدِهِم أَنْ يَحْتَسِبَ عَلَيْهِ شَيْعًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وكَيْفَ إِذَا أُغِيرَ عَلَيْهِ فَرَدُّوا عَلَيْهِ مَتَاعَةً بِجَاهِهِم هَلْ لَهُمْ عَلَيْهِ شِيْءٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بَعْدَ الْحَمْدِ للله بِقُولُهِ: إِنَّهُمْ لاَ شَيْءَ لَهُمْ عَلَيْهِ لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ «المُسْلَمُونَ تُتَكَافَأُ دَمَاؤُهُمْ اللهُ اللهُ وَلاَ يَحَلُّ لَهُمْ إِذَا كَانَ كَأَحَدِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا عَلَيْهِ إِلاَّ مَا يَجْعَلُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَذَلِكَ هُوَ الْعَدْلُ الَّذِي أَمَر اللهُ تَعَالَى وَغَيْر ذَلِكَ جَوْرٌ وَظُلُمٌ نَعُوذُ بِالله تَعَالَى منه . أه. . كَلاَمُهُ .

وَلِمَا فِي « صَحِيحِ البُخَارِيِّ » (٢) وَشَارِحهِ الْقَسْطِلاّنِي^(٣) وَنصُّهُ : « لاَ يَظْلِمُ

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۷۵۱) ، وابن ماجه (۲۲۸۵)، وأحمد (۲۲۹۲)، وعبد الرزاق (۹۶٤٥)، وابن أبى شيبة (٥/ ٤٥٩)، والبيسهقى فى « الكبرى» (۱۵۲۸۲)، وابن الجارود فى « المنتقى » (۷۷۱)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : هذا حديث صحيح .

وفي الباب عن عليّ ، وابن عباس ،وعائشة وجابر رضي الله عنهم الجميع .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٣١٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهم .

⁽٣) إرشاد السارى (٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) .

المُسْلِمُ المُسْلِمَ وَلاَ يُسْلِمُهُ ﴾ أَيْ : لاَ يُلْقِيهِ إِلَى هَلَكَهٍ بَلْ يَحْمِيهِ مِنْ عَدُوِّهِ .

وَفِيهِ أَيْضًا : « الْمُسْلِمَ أَخُو الْمُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ » أَيْ : لاَ يَتَرُكُهُ مَعَ مَنْ يُوْذَيهِ بَلْ يَحْمِيهِ ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ الله فِي حَاجَتِه وَمَنْ فَرَّجَ مَنْ يُوْذِيهِ بَلْ يَحْمِيهِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا عَنْ مُسْلِمًا مَنْ كُرْبَةً مِنْ كُربَةً مِنْ كُربَةً مِنْ كُربَةً مِنْ كُربَةً مِنْ اللهَ يُومِ القِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَر مُسْلِمًا سَتَرَهُ الله يُومَ الْقيَامَة) . اهد .

إِذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْمُسْلِمَ لاَ يَجُورُ لَهُ أَنْ يَظْلِمَ الْمُسْلِمَ أَوْ يُسْلِمُهُ لِمَنْ يُؤْذِيهِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِيهِ وَيَحْفَظَهُ مِمَّنْ يَطْلِبُهُ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّهُ لاَ يَسْتَحَقُّ عَلَيْهِ مَالاً مِنْ ذَلكَ الوَجْهِ ؛ إِذْ لاَ أُجْرَة فِي الوَاجِبِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَيْمَّتِنَا وَلاَ سَيَّمَا ذَكَرَ ذَلكَ «المُعْيَارِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ سَفَينَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَهَ بَهَا الْكُفَّارُ وَتَوجَّهُوا بِهَا إِلَى بَلَدهِمْ بِرِجَالَهَا وَأَمْوالَهَا فَلَقيتُهُمْ مَرَاكِبٌ صَقَلِيّةَ فَاسْتَنْقَذُوهُمْ مِنْهُمْ وَأَتُوا بِهِمْ لِصَقَلِيّة فَهَلَ لَهُمْ شَيْءٌ فِي المَرْكَبَ وَأَهْلِهِ أَمْ لاَ ؟

وَهَلْ لَهُمْ أُجْرَةٌ فِي اسْتِنْقَاذِهِمْ لَهُمْ مِنَ العَدُو َّأَمْ لا ؟

فَأَجَابَ : إِذَا عَلَمَ الغُزَاةُ لَمَنِ المَرْكَبُ لَمْ يَجُزْ لَهُمْ أَنْ يُحْدَثُوا فِيهِ حَدثًا وَعَلَيْهِم حَفْظُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الأَمْوَالِ حَتَّى يَرُدُّوهُ بِأَسْرِهِ إِلَى أَهْلِهُ إِذَا عَرَفُوهُمْ قَبْلَ الْقَسْمَة ، فَإِذَا أَصَابُوهُ وَرَدُّوهُ إِلَى أَصْحَابِه تَوَفّرَ أَجْرَهُمْ وَذَخْرُهُمْ وَوَفُوا بِأَدَاءِ الْقَسْمَة ، فَإِذَا أَصَابُوهُ وَرَدُّوهُ إِلَى أَصْحَابِه تَوَفّرَ أَجْرَهُمْ وَذَخْرُهُمْ وَوَفُوا بِأَدَاءِ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (١) ، وَلَي يَحْفَظُهُ مَا أَمْكَنَ حَفْظُهُ إِنَّمَا المُؤْمِنِ إَخُوةً ، وَفِي حَدِيثِ السُّلَمُ أَخُو المُسْلِمِ لاَ يُسْلَمُهُ وَلاَ يَطْلَمُهُ ﴾ (١) ، وفي حَديث آخَرَ : ﴿ لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبُ لَأَخِيهِ المُؤْمِنِ مَا يَخُو الْمُؤْمِنِ مَا اللهُومِنُ مَا اللهَا اللهُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا اللهُ مِنْ مَا اللهُ مَنْ أَحَدُكُمُ حَتَّى يُحِبُ لَأَخِيهِ الْمُؤْمِنُ مَا يَخْرَ : ﴿ لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبُ لَأَخِيهِ الْمُؤْمِنُ مَا لَكُلامَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا الأُجْرَةُ فَلَيْسَتُ يُحِبُ لِنَفْسِهِ ﴾ (٢) ، وَفِي حَدِيث الْكَلامَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا الأُجْرَةُ فَلَيْسَتُ يُحِبُ لِنَفْسِهِ » (٢) ، وأَطَالَ الكلامَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وأَمَّا الأُجْرَةُ فَلَيْسَتُ وَالسَّلَامُ الكَلامَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وأَمَّا الأُجْرَةُ فَلَيْسَتُ

⁽١) سورة النساء (٥٨) .

⁽٢) تقدم قبل قليل .

⁽٣) أخرجه البخاري (١٣) ومسلم (٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه .

بِجَائِزَة فِي اسْتَنْقَاذِ الْمَرِكَبِ ؛ لِأَنَّهُ مرض وَلاَ تُؤْخَذُ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ وَعَلَى كُلِّ مُسْلِمِ أَنْ يُقَاتِلَ عَلَى اللهُ ذَلِكَ عَلَيْهِم لِحُضُورِهِمْ يُقَاتِلَ عَلَى أَخِيهِ اللهُ ذَلِكَ عَلَيْهِم لِحُضُورِهِمْ وَلَمَعُونَتِهِم دُونَ الغَائِبِينَ وَمَنْ لَمْ يُمْكُنْهُمْ ذَلِكَ . اهد . وَلَمَا رُويَ فِي الصَّحِيحِ وَلَمَعُونَتِهِم دُونَ الغَائِبِينَ وَمَنْ لَمْ يُمْكُنْهُمْ ذَلِكَ . اهد . ولَمَا رُويَ فِي الصَّحِيحِ وَنَصَّهُ : « المؤمن مِرَاةُ الْمُؤمنِ ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَكُفُ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ وَيَحْمِيهِ مِنْ وَرَائِه » (١) . اهد .

وَرَوى أَحْمَـدُ فِي مُسْنَدَه : « مَنْ أُذِلَّ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ وَلَمْ يَنْصُـرُهُ وَهُوْ يَقْدُرُ أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى رُؤُوسِ الأَشْهَادِ يَوْمَ القيَامَة » (٢) . اهـ . وَفِي حَدِيثِ مُسْلَمٍ : « الْمُؤْمِنُونَ كَرَجُلِ وَاحِد إِنِ اشْتَكَى رَأْسَهُ اشْتَكَى كُلّهِ ، وَإِنِ اشْتَكَى عَيْنَهَ اشْتَكَى كُلّهِ » وَإِنِ اشْتَكَى عَيْنَهَ اشْتَكَى كُلّه » (٣) ، وَإِلَى غَيْرٍ ذَلِكَ مِنَ الأَدِلَّةِ أَعَرَضْتُ عَنْ ذَكِرِهِ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنِ لِلنَّاظِرِ أَنَّ الْمُسْلِمَ السَّاكِنَ مَعَ غَيْرِ قَبِيلَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لاَ شَيْءً لِهُمْ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ حَضَانَتِهِمْ وَحِمايَتِهِمْ لَهُ ؛ لِوُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ إِذَا قَدَرُوا عَلَيْهِ وَلاَ أُجْرَةَ فِي وَاجِبِ إِلاَّ الثَّوَابَ فِي الآخرة .

وَالْقَاعِدَةُ أَيْضًا: أَن لاَ يُجْمَعِ لِشَخْصٍ بَيْن [ق / ٦٨١] عُوَضَيْنِ كَمَا فِي (مَخ) عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْمُسابَقَةِ ؛ وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٍ : (وَلاَ مُـتَعَيَّنٍ كَرَكُعَتَّيِ

⁽۱) أخرجه أبو داود (۹۱۸)، والبيهقى فى « الشعب » (٧٦٤٥) ، وفى « الكبرى » (١٦٤٥٨)، والقضاعى فى « مسند الشهاب » (١٢٥)، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . وحسنه العراقى والألبانى رحمهما الله تعالى .

وفي الباب عن أنس ، والمطلب بن عبد الله بن حنطب .

⁽۲) أخرجـه أحمد (۱۲۰۲۸) ،والطبـرانى فى « الكبيـر » (٥٥٥٤)، والبيهـقى فى « الشعب » (۷٦٣٣)، من حديث أبى أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه .

قال الشيخ الألباني: ضعيف.

وكذا ضعفه الحافظ العراقي .

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٥٨٦) وأحمد (١٨٤١٧) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه .

الْفَجْر) ^(١) .

قَــالَ (مخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لكَلاَمِهِ : يَعْنِي أَنَّ الَّذِي يَتَعَيَّنُ فِعْلُهُ عَلَى الْمُكَلَّفِ سَوَاءً كَانَ فِي نَفْسَهُ وَاجِبًا أَوْ غَـيْرَ وَاجِب لاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يكْرِي نَفْسَهُ فِيهِ وَنَجْبَا أَوْ غَـيْرَ وَاجِب لاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يكْرِي نَفْسَهُ فِيهِ وَنَجْبَ بِرَكْعَتَي الْفَجْرِ . اهـ .

وَلَهَذَا مَنْ قَدَرَ عَلَى حَمَايَة مُسْلَم أَوْ مَالَه وَتَرَكَ وَجَبَ عَلَيْه الضَّمَانُ في الدُّنَّيَا وَالْآخِرَةِ ، لِلْقَاعِدَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ : ﴿ وَضَمِّنَ مَارٌ مَا أَمْكَنَتَ ذَكَاتُهُ وَتَرَكَ كَتَرك تَخْليص مُسْتَهْلَك مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَال بِيَدِه) (٣) _ أَيْ : قُدْرَتُه _ بنَاءً عَلَى أَنَّ التَّرْكَ كَالْفعْل . اه . إذا علمْتَ هَذَا أَتَّضَحَ لَكَ بُطْلاَنَ قَوْل أَهْل البَادِيَةِ لِمَنْ سَكَنَ فِي حَضَانَتِهِمْ وَحَمَايَتَهِم لَنَا نَصْفُ مَالِه بِحَضَانَتَنَا وَحَمَايَتَنَا لَهُ . اهـ . وَلاَ حَجْـرَ لِلْقَبِـيلَةِ عَلَيْهِمْ أَيْضًا في السَّكْنَى وَالْمَدَارَاتِ فَأَيَّ قَـبَائل الزَّوَايَا وَالْعَرَبِ اخْتَارُوا يَكُونُونَ مِعَـهُمْ في الدَّار وَالمَدَارَات، ففي « نَوَازِل » شَيْخِنَا قَدَّسَ اللهُ تَعَالَى رُوحَهُ وَبَرَّدَ ضَـريحَةُ آمين وَسُئلَ عَنْ شَخْصِ لاَ يَذُبُّ عَنْ نَفْـسه وَمَاله إِلاَّ بِكَفَالَة غَـيْرِه وَجَاءَ لـقَبيلَة منَ الزَّوَايَا وَسكنَ وَسـَـافَرَ مَعَـهَا حَـتى أَنْمَى مَالَهُ وَالْقَبِيلَةُ لَمْ تُعْطِه شَيْئًا منْ مَالهَا ، وَدَخَل مَعَهَا في الحُرْمَة والْمُكُوس وَوَضَعَ وَسُمَهَا عَلَى مَاله وَاشْتَرَكَ مَعَهَا الضّيَافَة فَـبَعْدَ عشْرينَ سَنَةً وَهُوَ في هَذَا مَعَ القَبيلَة ادَّعَتْهُ قَبِيلَةٌ أُخْرَى وَقَالَتْ : إِنَّهُ منْهَا وَأَنَّهَا كَانَتْ لاَ تُعْطى شَيْئًا للْمُغَافَرَة وَحَالَ بها الدَّهْرُ حَتَى صَارَتْ تُعْطِي لِلْمُغَافَرَةِ وَأَنَّهُ يُعْطِي مَعَهَا الْآنَ؟ لأَنَّ اسْمَ الحَيِّ يَجْمَعُهُمْ فَأَجَابَ بِقَوْلُه أَنْ يَذْهَبَ حَيْثُ شَاءَ وَلاَ حَجْرَ أَحَد عَلَيْه فَأَيِّ العَرَبَ وَالزَّوَايَا اخْتَارَ يكُونُ معَهُ ؟ لَأَنَّ الحُرَّ يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ . اهـ .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ أَيْضًا أَنَّ القَبِيلَةَ لاَ شَيْءَ لَهَا عَلَيْهِمِ مِنْ جِهَةِ المدَارَاتِ وَلاَ سِيمًّا

مختصر خلیل (ص/ ۲٤٦) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٧/ ٢٣) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

إِنْ مَشَيْنًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَ (س) فِي مَبْحَثِ البَيْعِ ، وَ (ق) (١) فِي عَقْدِ الجَزْيَةِ وَاللَّقَطَةِ مِنْ أَنَّ وَظَائِفَ الظَّلْمِ لَيسْتَ بِحَقِّ ثَابِتَ مَنْ أَمْكَنَهُ دَفْعُهَا عَنْ نَفْسِهَ بِفَرَارِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَأْثَمُ بِذَلِكَ . اه. . وَنَحْوهُ فِي نَوَازِلِ الغَصْبِ مِنَ «المعْيَارِ»(٢) وَلَفْظُهُ : وَسَئُلَ عَمَّا إِذَا رَمَي السَّلْطَانُ عَلَى قَوْمٍ مَالاً هَلْ تَرَى لِمَنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يُخلِصَ نَفْسَهُ مَنْ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ الدَّاوديُّ بِمَا نَصُّهُ : نَعَمْ وَيَحلُّ لَهُ ذَلكَ قيلَ لَهُ : وَإِنْ وَظَّفَهُ السُّلطَانُ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ وَأَخَلَهُمْ بِمَال مَعْلُوم يُؤَدُّونَهُ عَلَى أَمْوَالهمْ هَلُ لَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْحَلاَص مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ وَهُو إِذَا خَلُّصَ نَفْسَهُ أَخَذَ السُّلْطَانُ أَهْلَ البَلَد بتَمَام مَا جَعَلَ عَلَيْهِمْ قَالَ ذَلكَ لَهُ لَقَوْله تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾(٣) ۚ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالكٌ فِي السَّاعِي يَأْخُذُ منَ الْحُلَطَاءِ شَاةً وَلَيْسَ فِي جَمِيعِهَا نصَابٌ أُنَّهَا مَظْلَمَةٌ، وَحُسبَتْ عَلَى أَرْبَابِهَا وَلاَ يَرْجِعُ عَلَى أَصْحَابِهِ شَيْءٌ وَلَسْتُ بِآخِد مَا رُويَ عَنْ سُحْنُون؛ لأَنَّ الظُّلْمَ في هَذَا لاَ أُسْوَةَ فِيهِ وَلاَ يَلْـزَمُ أَحَدٌ أَنْ يُدْخِلَ نَفْسَهُ في مَظْلَمَة مَخَـافَةَ أَنْ يُضَاعَفَ الظُّلْمُ عَلَى غَيْرِه. اهـ . المُرَادُ منْهُ وبَعْضُهُ بالْمَعْنَى . قُلْتُ : وَهَذَا يَجْرِي في الْمكس الْمَضْرُوبِ عَلَى الْقَبيلَة بَعْدَ تَوَطُّن الرِّجَالِ الْمَذْكُورينَ فيهَا ، وَأَمَّا الْمَكْسُ المَسْنُونُ عَلَيْهَا قَبْلَ ذَلكَ فَالْحُكُمُ فيه مَا في « نَوَازِل الفَقيه الْحَاجِّ الحَسَن » وَلَفْظُهُ : وَسُئلَ عَنْ قَوْمٍ أَعْطُوا غَرَامَةً لِبَعْضِ الْعَرَبَ، وَالْعَرَبُ مَخُوفٌ منْهُمْ وَعَادَتُهُمْ الغُرْمُ لَهُم قَبْلَ ذَلكَ ، وَفي الْقَرْيَة قَوْمٌ لَيْسَ عَلَيْهِمْ غَرَامَةٌ للْعَرَبِ مَسْنُونَةٌ، فَهَلْ يَكُونُ المْدفُوعَ لاَزِمًا لِأَهْلِ القَرْيَةِ كُلِّهِمْ أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الدَّافِعُ المَعْرُوفُ بِالْغَرَامَةِ لِلْعَربِ المَدْفُوعُ لَهُمُ الكالُ ؟

التاج والإكليل (٣/ ٣٨٤) .

⁽٢) انظر : « المعيار » (٩/ ٥٦١ ـ ٥٦٢) .

⁽٣) سورة الشورى (٤٢) .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْغَرَامَةَ المَذْكُورَة إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الخَائِفِ مِنْ مِكْرِهِمٍ حِينَئَذَ ، وَأَمَّا غَيْرَ الخَائِفِ فَلاَ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُشَاوِرَهُ أَهْلُ الدَّفْعِ عَلَى ذَلِكَ وَقَبِلَهُ [](١) لَهُ . اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ تِلْكَ القَبِيلَة لاَ شَيْءَ لَهَا عَلَى أُولَئكَ الرِّجَالِ لاَ مِنْ جِهَةِ الْحَضَانَةِ وَالْحِمَايَةِ ، وَلاَ مِنْ جِهَةِ الْمَدَارَاتِ وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَمَرُّوا مَعَ الْقَبِيلَةِ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مَعَهُمْ وَإِنْ شَاؤُوا انْتَقَلُوا مِنْ ذَلِكَ ، وَسَكَنُوا مَعَ مَنْ شَاؤُوا مِنَ كَانُوا عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَحَبُّوا مَعَ مَنْ شَاؤُوا مِنَ اللَّوَايَةِ ، فَإِنْ أَحَبُّوا عَدَمَ الدُّخُولِ مَعَهُمْ فِي المَدَارَاتِ فَعَلُو ، وَإِنْ أَحَبُّوا عَدَمَ الدُّخُولِ مَعَهُمْ فِيها فَلَهُمْ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٠) [٣٠] سُؤَالُ عَنْ قَبِيلَة مُتَفَرِّقَة فِي قَبَائِلَ شَتَّى لِكَثْرَة المَغْرَمِ عَلَيها وَالدِّيَاتِ ،ثُمَّ بَعْدَ التَّفْرِقَة دَفَعَها بَعْضُ القَبِيلَة ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى البَاقِينَ بِمَا يَثُوبُهُ مِنْ ذَلِكَ المُغْرَمِ أَو الدَّية وَإِنْ صَارَ البَاقِي فِي حَمَى عَالِمٍ أَوْ شَرِيف أَوْ ذِي يَثُوبُهُ مِنْ ذَلِكَ المُغْرَمِ أَو الدَّية وَإِنْ صَارَ البَاقِي فِي حَمَى عَالِمٍ أَوْ شَرِيف أَوْ ذِي جَاه أَوْ سَطُوة أَوْ لاَ رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ بَعْضَ هُمْ يَغْضَبُ لِبَعْضٍ وَيَحْمِي لَهُ وَيَرْضَى لَهُ ؟

جَوابُهُ : أَنَّ الْمَغْرَمَ الْمُقَدَّرَ الْمُعْتَادَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمْ لاَزِمٌ لِجَمِيعِهِمْ بِلاَ رَيْبِ ؟ وَسَئِلَ وَحِينَتِنَ فَلاَ خَفَاءَ فِي رُجُوعِهِ عَلَيْهِمْ بِمَنَابِهِمْ مِنْهُ فَفِي « نَوَازِلَ عَج » : وَسَئِلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مَعْرَمٌ هُوَ وَآبَاؤُهُ يُغَرِّمُونَهُ كُلَّ سَنَةٍ لِوَلاَةِ الأَمُورِ ظُلْمًا فَيَغِيبُ أَحَدُهُمْ فَتَأْتِي الظَّلَمَةُ لِأَحَدِ مِنْ أَقَارِبِه .

وَتَغرِمُهُ ذَلِكَ المُغْرَمِ فَهُلَ إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ يُطَالِبُهُ غَرِيمُهُ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَا غُرِّمَ عَنْهُ ، لِأَنَّ هَذَا مِمَّا عَمَّتْ بِهِ البَلْوَى فِي زَمَانِنَا هَذَا أَوْ هِيَ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِالْمَمْسُوكِ

⁽١) قدر كلمة مطموسة بالأصل .

٥٢٦ - الجازء الثالث

لَكُونُهِ أَدَّى عَنْهُ مَا لاَ يَلْزَمُه ؟

فَأَجَابَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ،اعْلَمْ أَنَّ الغَارِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى مَنْ غَرِمَ عَنْهَ حَيْثُ حَيْثُ كَانَ الْمَغْرَمُ مُعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سُعْنُونٌ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّبِيبِي ، وَفِي «فَتَاوَي حَيْثُ كَانَ الْمَغْرَمُ مُعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سُعْنُونٌ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّبِيبِي ، وَفِي «فَتَاوَي الْبَرْزِلِيِّ » مَا يُفِيدُ اخْتِيَارُه . اه. . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَوَقَعَ فِي « الْمعْ يَارِ » سُؤَالٌ فِي الْأَخِ يُؤْخَ لَهُ بِأَخِيهِ فِي مَغْ رَمِ فَأَدَّى عَنْهُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَوْ بَاعَ مَالَ أَخِيهِ وَأَدَّى عَنْهُ هَلْ لَهُ الرُّجُوعْ عَلَى أَخِيهِ لِمَا أَدَّى عَنْهُ ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ لِمَا بَاعَ مِنْ مَالِ أَخِيهِ فِي تِلْكَ الغَرَامَاتِ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الأَخَ المَاْخُوذُ بِأَخِيهِ الغَائِب؛ لِيُؤَدِّيَ عَنْهُ، فَـهُوَ مَحْسُوبٌ عَلَيْهِ . اهـ . مُرَادُنًا مِنْهُ .

وَإِلَى غَيْرِ هَذَا مِنْ نُصُوصِ الْأَيْمَةِ الشَّاهِدَة عَلَى مَا قُلْنَاهُ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الإطالَةِ وَأَمَّا غَرَامَةٌ أَحْدَثَهَا عَى بَعْضِهِمْ بَعْدَ تَفَرَّقِهِمْ بَعْضُ الظَّلَمَة ، فَإِنْ كَانَ خَوْفُهُ وَضَرَرُهُ يَعُمُّ جَمِيعَهُمْ إِنْ لَمْ تُعْطَ لَهُ فَهِي لاَزِمَةٌ لِجَمِيعِهِمْ أَيْضًا ويَرْجِعُ كَانَ خَوْفُهُ وَضَرَرُهُ يَعُمُّ جَمِيعَهُمْ إِنْ لَمْ تُعْطَ لَهُ فَهِي لاَزِمَةٌ لِجَمِيعِهِمْ أَيْضًا ويَرْجِعُ الدَّافِعُ لَهَا عَلَيْهِمْ بِمَنَابِهِمْ لِكَلِّيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَولَهِ (١): وكُلِّ مَن أُوصِلَ إِلَى غَيْرِهِ نَفْعًا مِنْ عَمَلِ [أَوْ](١) مَالُ بِأَمْرِ المُنْتَفِعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لاَ بُدَّ مِنْ عَمْلِ وَمِثْلُ المَالِ . اهـ .

وَإِنْ كَانَ خَوْفُهُ وضَرَرُهُ لاَ يَحْصُلُ إِلاَّ لِبَعْضِهِمْ حَيْثُ لَمْ يُعْطَ لَهُ فَهِيَ لاَزِمَةٌ لَذَكَ البَعْضِ فَقَطْ كَمَا أَنَّ المَدَارَاتِ تَدُورُ مَعَ الخَوْفَ وُجُودًا وَعَدَمًا كَمَا فِي نَوَازِلِ لِذَلَكَ البَعْضِ فَقَطْ كَمَا أَنَّ المَدَارَاتِ تَدُورُ مَعَ الخَوْفَ وُجُودًا وَعَدَمًا كَمَا فِي نَوَازِلِ أَنْمَتَنَا . اهـ .

جامع الأمهات (ص/ ٤٤٠) .

⁽۲) في « جامع الأمهات » : و .

وكَتَبَ شَيْخُنَا _ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وبَلَّ ضَرِيحَهُ _ لَجَمَاعَة النَّواسيغ في شَأَن المَدَارَاتِ مَا نَصُهُ هَذَا وأَنَّ مَا لَحِق [أديلب](١) مِنَ اللَّدَارَاتَ يَلْزَمُ شُركَاؤُهُمْ فِيهَا حصَّتِهِم مِنَ الْمُعَارِمِ المُعْتَادَة عَلَيْهِمْ مِنْ حَضَرٍ وَمَنْ غَابَ في مَوْضِع يَلْحَقُ خَوْفَ اللَّصُوصِ الذِينَ يَغْرَمُونَ لَهُمْ وَيَلْحَقُهُم ضَرَرُهُم ، وَمَنِ انْتَقَلَ مِنْهُمْ إَلَى مَوْضِعِ لاَ تَبْلُغُهُ اللَّصُوصُ الذِينَ يَغْرَمُونَ لَهُمْ وَلاَ يَخَافُ مِنْ ضِرَرَهِم فَالمَدَارَاتُ سَاقِطَةٌ عَنْهُ.

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمَدَارَاتُ شَدَّدَ فِي أَمْرِهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنُ الْأَعْمَشِ فَقَالَ: إِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنَ الأَصْلِ وَمَا انْصَافَ إِلَيْهِ وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُعْطَهَا مِنْهُمْ تُؤْخَذُ مِنْهُ كُرْهًا وَيُبَاعِ فِيهَا مَالٌ شَرْعًا ، وَلُزُومُ الْمَدَارَاتِ لِلْجَمِيعِ ظَاهِرٌ بِحَيْثُ تَتَرَبَّبُ فِي ذَمَّة مَانِعَهَا لاَ يُسْقِطُهَا عَنْه مُضِيُّ زَمَنِ وَلاَ غَيْرُهُ إِلاَّ دَفَعَهَا وَإِبْرَاءُ ذَمَّتِه عَنْهَا وَإِلاَّ مَنْ هُنَاكَ مِنَ المُسْلِمِينَ خُصَمَاؤُهُ يَوْمَ القِيامَةِ ؛ إِذْ لِكُلِّ وَاحِدٌ مِنْهُمُ فِيهَا حَقَيْ . اهـ . كَلاَمُ ابْنِ الأَعْمَش .

إذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ ، فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِلُزُومِ الدِّيَةِ لَجَمِيعِهِمْ إِنْ كَانُوا مَا زَالُوا عَلَى دِيوانِهِمْ وَنُصْرَةِ بَعْضِهِمْ لَبَعْضِ ، أَوْ كَانُوا يَنْتَمُونَ إِلَى أَبِ وَاحِد ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كَذَلَكَ فَلاَ عُصْبَةَ بَيْنَهُمْ ، وكَذَلكَ لاَ عُصْبَةَ أَيْضًا بَيْنَ الْعَرَبِ وَمَنْ هَاجَرَ وَانْضَافَ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِمْ إِلَى الزّوايَةِ وَعَملَ بِدِينِهِمْ وَعَمَلِهِمْ ؛ إِذْ لاَ نُصْرَة بَيْنَهُم النّصُرة الله عُرَيخَهُم النّصُرة الله عُرَيخهُ الله عَمَلِهِمْ ؛ إِذْ لاَ نَصْرة بَيْنُهُم النّصُرة الله عُرَيخهُ أَعْلَمُ مَا يَعْمَلُ بِدِينِهِمْ وَعَمَلِهِمْ ؛ إِذْ لاَ نَصْرة بَيْنُهُم النّصُرة الله عُرَيخهُ أَعْلَمُ مَا يَعْمَلُ بَعِنْ الْهِلَا بَوَدَا الله صُريحة وَبَلْ مَا مُنْ مَا أَعْلَمُ مَا يَعْمَلُ بَعْدَا بَهِذَا بَهِذَا بَوْدَ الله صُريحة وَبَلْ مَا مَنْ عَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٠) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْمِ مُتَعَصِّبِينَ فِي كُلِّ مَا نَابَهُمْ كَأَسْلاَفهِم قَبْلَهُمْ وَنَابَهُمْ أَمْرٌ وَدَفَعَ أَحَدُهُمْ عَنِ الآخِرِينَ شَيْئًا، وَأَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَيْهِمْ فَامْتَنَعَوُا، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بَمَا دَفَعَهُ عَنْهُمْ ، وَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَالشَّمْسِ الصَّاحِيَة فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ .

⁽١) هكذا بالأصل.

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢١) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة عَلَيْهَا غَفَرٌ مَعْلُومٌ الْقَدْرِ فَقَامَ أَحَدُهَا بِلاَ إِذْنِهَا واَشْتَرَى الْغَفَر مِنْ الظَّالِم بِمَالِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى قَبِيلَتِهِ ... إلخ ؟

جَـوابُهُ: أَنَّ الرَّجُلَ الدَّافِعَ عَنْ قَبِيلَتِه إِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّه دَفَعَ مَا ادَّعَى وأَنَّهُ الشَّسَرَاهُ مِنْ غَيْرِه، وَلَمْ يَكُنْ دَفَعَ صَاحِبُ الْمَكْسِ عَنْهُمْ إِلاَّ بِذَلِكَ رَجَعَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ سَوَى مَا يَنُوبُهُ مِنْهُ ، كَـمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ مَا لِسُحْنُونَ فِي الرَّفْقَة تَعَرَّضَ لَهَا بِذَلِكَ سَوَى مَا يَنُوبُهُ مِنْهُ ، كَـمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ مَا لِسُحْنُونَ فِي الرَّفْقَة تَعَرَّضَ لَهَا اللَّصُوصُ ، وَغَرَمَ أَحَدُهَا لَهُمْ مَغْرَمًا صَالَحَهُمْ بِهِ عَنْهَا أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا غَرَمَهُ اللَّصُوصُ ، وَغَرَمَ أَحَدُهَا لَهُمْ مَغْرَمًا صَالَحَهُمْ بِهِ عَنْهَا أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا غَرَمَهُ عَنْهَا ، وَمَالَ إِلَى هَذَا الشَّبِيعِيُّ ، وَفِي « فَتَاوَي الْبَرْزِلِي » مَا يُفِيدُ اخْتِيَارُهُ . انْظُرْ: « نَوَازِلِ عَج » ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فَتَاوَي أَنِمَّتِنَا .

وَإِنِ اشْتَرَاهُ مِنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّبُ حَوْفَ مُحاباته فَمَا كَانَ مُحاباةً بِالْبَيِّنَةَ لَمْ يكُنْ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُمْ مَا يَدَّعِي أَنَّهُ دَفَعَهُ عَنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ خَلاَصُهُمْ إِلاَّ بِذَلِكَ عَادَةَ فَيَلْزَمُهُمْ مَا يَعْرِفَ مِنَ حَال صَاحِبِ الْمَكْسِ أَنَّهُ لاَ يَنْدَفَعُ عَنْهُمْ إِلاَّ بِذَلِكَ عَادَةَ فَيَلْزَمُهُمْ مَا يَعْرِفَ مِنَ حَال صَاحِبِ الْمَكْسِ أَنَّهُ لاَ يَنْدَفَعُ عَنْهُمْ إِلاَّ بِذَلِكَ عَادَةَ فَيَلْزَمُهُمْ مَا يَعْرِفَ مِنَ حَال صَاحِبِ الْمَكْسِ أَنَّهُ لاَ يَنْدَفَعُ عَنْهُمْ إِلاَّ بِنَا بِقَيْلِ يَمين إِنْ قُلْنَا بِقِيامِ العُرْفِ ادَّعِي دَفْعَهُ عَنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ خَلاصَهُمْ إِلاَّ بِهِ بِغَيْرِ يَمين إِنْ قُلْنَا بِقِيامِ العُرْف مَقَامَ شَاهِدَ ، وَالْقَوْلان ذَكَرَهُمَا الشَيْخُ مَقَامَ شَاهِدَ ، وَالْقَوْلان ذَكَرَهُمَا الشَيْخُ خَلِيلٌ فِي بِابِ الهِبَةَ بِقَولُه : وَهُلْ يَحْلِفُ أَوْ إِنْ أَشْكَلَ ؟ تَأْوِيلان وَاعْتِبَارُهُ مَا خَلِيلٌ فِي بِابِ الهِبَةَ بِقَوْله : وَهُلْ يَحْلِفُ أَوْ إِنْ أَشْكَلَ ؟ تَأُويلان وَاعْتِبَارُهُ مَا مَعْلُومٌ بِاسْتَقْرَاءِ الْمَسَائِل المُبْنِيَةَ عَلَيْهَا .

وَإِذَا اعْتَادَ الرَّجُلُ الاسْتبْدَادَ بِالْقِيَامِ عَنْ جَمَاعَتِه كَانَ بِالنِّسْبَة إِلَيْهَا كَجَمَاعَة الحَلِّ والعَقْد بِالنِّسْبَة لِعَامَّة أَهْلِ كُلِّ بَلَد ، وَلاَ يَخْفَى أَنَّ الأَمْرَ القَائِمَ بِهِ الجَمَاعَةُ لاَزِمٌ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفُ بَيِّنَة وَلاَ يَمِينِ وَلاَ خُرُوجَ لِأَحَد عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَد ، وَمِمَّنْ لاَزِمٌ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفُ بَيِّنَة وَلاَ يَمِينِ وَلاَ خُرُوجَ لِأَحَد عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَد ، وَمِمَّن أَقْتَى بِللَادَا هَذِه فِي مثل هذه الْوَاقِعَة الحَّافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ وَالعَلاَّمَةِ الشَّرِيفُ ، وَكَفَى بِهِمَا قُدُوةً . اه. . وَاللهُ تَعَالَى الشَّرِيفُ ، وَكَفَى بِهِمَا قُدُوةً . اه. . وَاللهُ تَعَالَى

أَعْلَمُ.

(١٨٢٢) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ قَبِيلَة منَ الزَّوَايَا عَلَى فرْقَتَيْن وَتُعْطى كلَّةً خَفَرًا وَاحدًا لابْن ابْن هنُون بْن بَهْدَل فَأْتِي إِحْدَى الْفرْقَتَيْن رَسَالَةً وَاعْتَـذَرَتْ لَهُ بِعَدَم حَضَّرَةً كَبِّيرِهَـا وَقَالَتْ لَهُ : اذَّهَبْ إِلَى الْفـرْقَةَ الأُخْـرَٰيَ [ق / ٢٨٢] تُعْطَيك الكلَّةَ وَتَرْجِعُ عَلَيْنَا بِمَـا يَنُوبُنَا مِنْهَا فَأَبَى وَأَغَارَ عَلَيْهَـا هُوَ وَأُصْحَابُهُ فَخَافَتْ مَنْهُ وَدَفَعَتْ لَهُ الكلَّةَ ، فَلَمَا رَآهَا وَقَلَبِهَا تَمَالَأَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى تَرْكهَا لَهُمْ وأَخْذهَا لَهُ أَصْحَابُهُ ظُلْمًا مِنْ جَانِبِ أَنْفُسِهِمْ وَفَعَلُوا ذَلكَ بِحَضْرَتِه وَقَرِينَة تَمَاليه مَعَهُمْ أَصْبَحَ ذَاهبًا إِلَى الْفَرْقَةَ الأُخْرَى الَّتِي كَانَ مُمْتَنَعَا مَنَ المَشْيَ إِلَيْهَا وَمَشَي مُعَهُ رَجُلٌ منَ الفرْقَةَ الأُولَى ، فَلَمَّا أَتَى الفرْقَةَ الأُخْرَى طَلَبَ منْهَا الكَلَّةَ فَقَالُوا لَهُ: إنَّا سَمعْنَا أَنَّ قَوْمَنَا دَفَعُوهَا لَكَ فَأَنْكَر ذَلَكَ وَوَافَقَـهُ عَلَى ذَلكَ الرَّجُلُ الَّذي مَشَى مَعَهُ منَ الرَّفْقَة الأُولَى ، فَأَيْقَنَتْ بذَلكَ وَأَعْطَتْهَا لَهُ ، ثُمَّ أَتَتْ الفرْقَةُ الثَّانيةُ إلَى الفرْقَة الأَولَى بمَا يَنُوبُهَا منْ الكلَّة اَلتي أَعْطَتْ فَقَالَتْ الفرْقَةُ الأَوْلَى : [أَنُعْطيكُمْ](١) وَنَحْنُ دَفَعْنَا مثْلَ مَا دَفَعْتُمْ وَالسَّبَ وَاحدٌ وَهُو خَفَر أَعَل بْن أَعمر بن هنون وَالْآخذُ وَاحدٌ ، وَهُو رَسُولُهُ لَكن أَلْجَأَبًا نَحْنُ عَلَى دَفْعه لأَصْحَابه وَأَنْتُمْ عَلَى دَفْعه] (٢) فَقَالَتَ الفَرْقَةُ الثَّانيَةُ: مَا خَبِّرُ صَاحِبكُمْ الَّذِي أَتَى مَعَّهُ لنَفْسَ [وَصَدَّقَهُ في عَدَم الدَّفْع فَقَالَتَ الفُرقَةُ الأُولَى: لاَ علْمَ لَنَا بِذَلَكَ بَلْ حَمَلَهُ عَلَى ذَلكَ الخَوْفُ أَوْ قَصَد الضَّرر بنا وَبكُم ، مَا الْحُكْمُ فَي هَذَا هَلُ يَلْزَمُ كُلِّ فرْقَة مَا دَفَعَتْ سَواء هي القَليلَةُ أَو الْكَثَيرَةُ أَوْ يَكُونُ مَا دَفَعَتَا عَلَيْهِمَا بِالسَّواء أَوْ يَسْقُطُ مَا دَفَعَتْ إِحْدَاهُما وَيَكُونُ الأَخَرُ عَلَى الْجَميع ؟

جَـواًبُهُ: أَنَّ الكلَّة الأُولَى لَمْ تكُنْ سَبَبًا لِسَلاَمَةِ الفَـرْقَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا أَنَّ الكلَّة الثَّانِيَةِ لَمْ تكُنْ سَبَبًا لِسَلاَمَةِ الفُوثَةِ الأُولَى مِنَ اللِّصِّ اللَّصِّ اللَّكُورِ ، بَلْ كُلَّ وَاحِدَةٍ الثَّانِيَةِ لَمْ تكُنْ سَبَبًا لِسَـلاَمَةِ الفِرْقَةِ الأُولَى مِنَ اللِّصِّ اللَّصِّ اللَّكُورِ ، بَلْ كُلَّ وَاحِدَةٍ

⁽١) في الأصل: أنعطوكم.

⁽٢) قدر كلمة مطموس بالأصل .

منهُما صَارَتْ سَبَبًا لِسَلاَمَة الفرْقَة الَّتِي أَعْطَتْهَا مِنْهُ، فَيُـوزَّعُ عَلَيْهَا وَحْدَهَا كَانَتْ هِي القَليلَةُ أَوْ الكَثِيرَةُ ؛ فَفِي ﴿ نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ ﴾ : وأَمَّا الْعَديلَةُ الَّتِي أَخَذَ اللِّصُّ ، فَإِنْ كَانَتْ سَبَبًا لِسَلاَمَة القَافِلَة مِنَ اللِّصِّ فَهِي عَلَى الْقَافِلَة ، وإِنْ لَمْ تَكُنْ سَبَبًا لِلسَّلَامَة بَلْ غَصْبًا أَوْ نَهْبًا أَوْ سَرِقَة فَهِي مُصِيبَةٌ مِنْ مَالِكِهَا . اهد . الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ مَعَ حَذْفِ ، وَبَعْضَهُ بِالْمَعْنَى .

نَعَمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَـجْمَعُوا مَا دَفَعُوا وَكَانَ هُوَ الْأَصُوبُ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ وَأَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُمْ وَنَقَضَ قِيمَةَ الكّليتِ عَلَى الفِرْقَتَيْنِ فَلاَ بَأْسَ بِلَلكَ ، وَأَمَّا ضَرَرُ إِحْدَى الفِرْقَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى فَـمَحْض ظُلْم لاَ يُنْسَبُ إِلَى الشَّوْعِ الْعَزِيرِ فَكَيْفَ يَقُولُ ذُو عَقْلٍ أَحْمِلُ ضَرَرِي عَلَى ضَرَرِكَ ؛ فَهَذَا تَأْبَاهُ الْقُواعِدُ الْعَقْلِيَّة الَّتِي فَكَيْفَ يَقُولُ ذُو عَقْلٍ أَحْمِلُ ضَرَرِي عَلَى ضَرَرِكَ ؛ فَهَذَا تَأْبَاهُ الْقُواعِدُ الْعَقْلِيَّة الَّتِي الْجَهْلُ بِهَا مِنْ أُصُولِ الْكُفْرِ _ أَعَاذَنَا اللهُ تَعَالَى مِنْهُ _ فَصَلاً عَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الشَّرَعِ الْعَزِيزِ نَوَّرُهُ اللهُ تَعَالَى وَصَاحِبُهُ صَلّى الله عَلَيْهِ وَسَلَم بِقُولِهِ : « لاَ ضَرر الشَّرُعِ الْعَزِيزِ نَوَّرُهُ اللهُ تَعَالَى وَصَاحِبُهُ صَلّى الله عَلَيْهِ وَسَلَم بِقُولِهِ : « لاَ ضَرر ولا ضرار » (١) اهـ . انظُرْ : « نَوَاذِلَ التكرُورِ » تَجِدُ هَذَا الكَلاَمَ فِيها ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٣) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ كَانَ فِي حَضَانَة قَبِيلَة حَتَّى اكْتَسَبَ مَالاً وَنَمَّاهُ مَعَهَا وَمَاتَ ـ رَحِمَهُ الله تَعَالَى _ وَجَاءَتْ وَرَثَتُهُ تَطُلُبُ تُرَاثَهُ فَهْلْ لِلْقَبِيلَة فِي مَاله شَيْءٌ ؟

جَـواًبُهُ: سئِلَ شَيْخُنَا ـ بَلَّ اللهُ تَعَالَى ثَرَاهُ ـ عَنْ نَحْوِ هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ فَأَجَابَ بِقَـولِهِ : إِنْ يُولَدَ فَقِيرًا لاَ مَالَ وَالْغَالِبُ مِنْ شَـأْنِهِ التَّكَسُّبُ ، وَفِي « صَحِيحِ البُخَارِيِّ »(٢) : قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفَ الْمَدينةَ فَآخِي النَّبِي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَّ ـ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدُ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا مَالَ فَعَرضَ عَلَيْهِ أَنْ يُنَاصِفَهُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ فَلَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : بَارَكَ اللهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ دُلَّنِي يَنَاصِفَهُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ فَلَكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : بَارَكَ اللهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ دُلَّنِي

⁽١) تقدم .

⁽٢) حليث (١٩٤٤) من حديث أنس رضى الله عنه .

عَلَى السُّوق ؛ فَرِيحَ شَيئًا مِنْ أَقْط وَسَمْنِ ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّم _ بَعْدَ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ وَضَرَّ _ أَيْ : لَطْخُ _ مِنْ صُفْرَة _ أَيْ : مِنْ طِيب _ فَقَالَ النَّبِيُّ _ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ _ : « مَ هَيْمْ _ أَيْ : مَا شَانُك _ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ؟ » قَالَ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ _ : « مَا سُقْتَ فِيها ؟ » قَالَ : وَزْنُ يَارَسُولَ الله : امْرَأَةٌ تَزَوَّجْتُها مِنَ الأَنْصَارِ قَالَ : « مَا سُقْتَ فِيها ؟ » قَالَ : وَزْنُ نَوَاة مِنْ ذَهَب فَقَالَ النَّبِيُّ _ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ : « أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ » . اهـ .

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا صَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ـ رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ ـ مِنْ أَكْثَرِ الْهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مَالاً فَلَمْ يَقُلُ لَهُ أَهْلُ المَدينة : جَعْتَنَا بِلاَ شَيْءٍ وَنَمَّيْتَ فِينَا المَالَ فَلْنَا نَصْفَهُ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ المُهَاجِرِينَ الْذَينَ اكَتَسبُوا المَالَ فِيهِمْ وَلَوْ تَرَكَتْهُ الأَنْصَارُ حَيَاءً لَمْ يَرْضَ المُهَاجِرُونَ بِبَقَاءً الحَقِّ عَلَيْهِمْ لُورَعِهِمْ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنِ الجَميع فَمَعْرُوفَ أَنَّهُمْ لَوْ كَانَ لَهُم حَقَّ عَلَيْهِمْ يُعْطُونَهُ لَهُم لَو كَانَ لَهُم حَقَّ عَلَيْهِمْ يُعْطُونَهُ لَهُم لِعَدَالَتَهِمْ ، وَلَوْ وَقَعَ هَذَا لَنُقَلَ إِلَيْنَا كَمَا نُقَلَ إِلَيْنَا غَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِهِمْ وَأَمُورِهِمْ مِنْ أَمْرِ وَنَهْي مِنْهُ وَيَكِيلِهُ وَلَوْ قَالَ إِلَيْنَا كَمَا نُقَلَ إِلَيْنَا غَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِهِمْ وَأَمُورُهِمْ مِنْ أَمْرِ وَنَهْي مِنْهُ وَلَوْ قَالَ إِلَيْنَا كَمَا نُقَلَ إِلَيْنَا عَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِهِمْ وَأَمُورُهِمْ مِنْ أَمْرِ وَنَهْي مِنْهُ وَيَكِيلُا وَلَنُقِلَ إِلِيْنَا عَلَيْهِ لَلْمُهَا جَرِينَ : إِنَّ للأَنْصَارِ حَقَّا فِي أَمْ وَالْهِمْ لَمَا خَفِي عَلَيْنَا وَلَنُقِلَ إِلِينَا ؟ فَظَهَرَ لَنَا أَنَّ الدَّارَ والسَّكُنَى لاَ تُعْطِي مَالاً .

وَقَوْلُ أَهْلِ البَادِيَة : نَمَّيْتَ فِينَا الْمَالَ وَفِي حَضَانَتَنَا فَلَـنَا حَظُّ مِنْهُ بِذَلِكَ فَالْجَوَابُ عَنْهُ : أَنَّ نَمُوَ الْمَالَ إِنْ كَانَ بِزِيَادَة رَاحَة فِي ابْتَدَائِه وَفِي كبرِ سنّه فَلاَ مَدْخَلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ أَكْلِ الْمَاسَية للرَّبِيعِ وَالْحَشَيشَ وَالأَشْجَارِ ، وَإِنْ كَانَ نُمُوهُ بِتَوَالْدِه بِذُرِيَّتِه فَلاَ مَدْخَلَ لَهُمْ أَيْضًا فِي ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ إِطْلاَقِ الذِّكُورِ كَانَ نُمُوهُ بِزِيَادة بِالتَّجْرِ بِالبَيْعِ وَالشَّرَاء فَهَـذَا يَتَوَلاَّهُ مَالِكُ المَالَ ، وَإِنْ كَانَ نُمُوهُ بِزِيَادة بِالتَّجْرِ بِالبَيْعِ وَالشَّرَاء فَهَـذَا يَتَولاً هُمَالُونَ أَنَّهُمْ حَفظُوهُ بِجَاهِهِمْ فَلاَ شَيْءَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ ثَمَنَ مَالكُ المَال ، وَإِنْ كَانُوا يَطْلُبُونَ أَنَّهُمْ حَفظُوهُ بِجَاهِهِمْ فَلاَ شَيْءَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ ثَمَنَ مَالكُ المَال ، وَإِنْ كَانُوا يَطْلُبُونَ أَنَّهُمْ حَفظُوهُ بِجَاهِهِمْ فَلاَ شَيْءَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ ثَمَنَ الْجَاهِ حَرَامٌ كَمَا قَالَ الشَيْخُ خَلِيلٌ : (وَذِي الْجَاهِ وَالْقَاضِي)(١) .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٧) .

قال الخرشي : ص : وذي الجاه والقاضي .

ش : يعنى أنه لا يجوز لذى الجاه أخذ مال على جاهه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب=

وَقَالَ مَـيَّارَة (١): ثَلاَثَةٌ لاَ تُفْعَلُ إِلاَّ للَّهِ سُبْحَـانَهُ وَتَعَالَى ، وَلاَ يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا: أَحَدُهَا: الضَّمَـانُ ، وَالثَّانِيَ: نَفْعُ الجَاهِ ، وَالثَّالِثُ: القَرْضُ ؛ قَالَ الرَّاجِزِ (٢):

القَرْضُ وَالضَّمَانْ رفْقُ الجَاه

يَمْنَعُ أَنْ تُرَى لِغَيْرِ اللهِ

اهـ .

وَإِنْ كَانَ مَا يَطْلُبُونَهُ لِكَوْنِهِمْ حَفَظُوا الْمَالَ بِقُوَّتِهِمْ وَمَقْدُرَتِهِمْ ، فَلاَ شَيْءَ لَهُمْ أَيْضًا فَيه ؛ لِقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (٣) ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَحْفَظُهُ مَمَّا يُمْكُنُ حَفْظُهُ مِنْهُ ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : «الْمُسْلَمَ أَخُو الْمُسْلَمَ لَا يَطْلُمُهُ وَلاَ يُسْلَمُهُ ﴾ (٤) ، وفي حَديث أبي مُوسَى : « الْمؤمنُ للْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانَ الْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانَ الْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانَ الْمُؤْمِنِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ﴾ (٥) ، وَقَالَ خَلِيلٌ مُشبِّها الْمُؤْمِنِ يَلْمُونَ فَيْسِ وَمَالَ بِيدِهِ) (٢) وقَالَ في مَبْحَث بِالضَّمَانَ : (كَتَرْكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلَكُ مِنْ نَفْسٍ وَمَالَ بِيدِه) (٢) وقَالَ في مَبْحَث فُرُوضٍ : (وَدَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلَمِينَ) (٧) وَقَالَ أَيْضًا : لَمَّا ثُمَّ الكَلاَمُ عَلَى مَنْ لَهُ الْحَضَانَةُ : (وَلاَ شَيْءَ لَحَاضِ لَا خُلِهَا) (٨) . اهد .

⁼ وكذلك لا يجوز للقاضى أخذ هدايا الناس ، ويأتى فى الهدية التى اعتادها القاضى قبل الولاية قولان: « حاشية الخرشى » . (٢/ ٢٣٠ _٢٣١) .

⁽۱) شرح ميارة (۱/ ۱۹۱) .

⁽٢) هو عبد الواحد بن عاشر كما أشار لذلك ميارة في الشرح المذكور .

⁽٣) سورة الحجرات (١٠).

⁽٤) تقدم .

⁽٥) أخرجه البخاري (٤٦٧) ومسلم (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى رضي الله عنه .

⁽٦) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

⁽V) مختصر خليل (ص/ ١٠١) .

⁽۸) مختصر خلیل (ص/۱٦۸) .

نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الذِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنْ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ______

الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ بِالتَّالْفِيقِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَمِينَ .

وَسُئِلَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ رَجُلِ تَحْتَ قَوْمٍ مِنْ صِغَرِهِ بِمَثَابَة أَحَدهِمْ فِي مَنْ وَائِبِ الدُّنْيَا مِنْ دِية وَضِيَافَة وَغَيْرِ ذَلِكَ غَيْرَ أَلَّهُ لَيْسَ لَهُ جَاهٌ فِي مَنْ وَائِبِ الدُّنْيَا مِنْ دِية وَضِيَافَة وَغَيْرِ ذَلِكَ غَيْرَ أَلَّهُ لَيْسَ لَهُ جَاهٌ يَتَصَرَّفُ بِهِ كَأَحدهم لَا يَسَافِرُ دُونَهُمْ وَلاَ يَتَفَرَّدُ عَنْهُمْ سَاعَةً وَاحِدَةً فَهَلْ لأَحَدهِم أَنْ يَحْتَسِبَ عَلَيْهِ بِشَيْء مِنْ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : الْحَمْدُ للله ، إنَّهُمَ لاَ أَنْ يَحْتَسِبَ عَلَيْه ؛ لَقُولِه يَعْلَقُ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : الْحَمْدُ لله ، وَلاَ يَحِلُّ لَهُم شَيْء لَهُ مَا عَلَيْه ؛ لَقُولِه يَعْلَقُ اللهُ مَا يَجْعَلُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَذَلِكَ هُوَ العَدْلُ الله تَعَالَى مِنْه ، فَذَلِكَ هُوَ العَدْلُ بِرُمَّة وَالله تَعَالَى مِنْهُ ، اه . كَلاَمُهُ بِرُمَّة وَغَيْرِ ذَلِكَ جَوْرٌ وَظُلْمٌ نَعُوذُ بِالله تَعَالَى مِنْهُ ، اه . كَلاَمُهُ بِرُمَّة .

وَفِي « المعْيَار » : وَسَئِلَ عَمَّنْ أَوْسَفَ مَرْكَبًا مِنَ الْإِسْكَنْدَرِيَّة وَسَافَرَ مَعَ جُمْلَة مَراكَبَ مِنْ الْمَهْدِيَّة فَلَقِيهُمُ العَدُوِّ بِجَبَلِ بَرْقَةَ فَقَاتَلُوهُمْ وَتَحَكَّمَ عَلَيْهِمُ الرَّومُ بَعْدَ مَوْتَ مَنْ مَاتَ مَنْهُمْ وَسَافَرُوا بِهِم إِلَى نَاحِيَة بِلاَدِهِم فَلَقِيتْهُمْ مَرَاكِبُ مِنْ صَقَلِيَّةَ فَاسْتَنْقَذُوهُمْ مَنَ العَدُوِّ وَأَتُواْ بِهِمْ لِصَقَلِيَّةَ فَهَلْ لَهُمْ شَيْءٌ فِي المَركَبِ وَأَهْلِهِ أَوْ لَهُمْ لَيَعْ أَوْ لَهُمْ شَيْءٌ فِي المَركَبِ وَأَهْلِهِ أَوْ لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ أَوْ لَهُمْ أَجْرَةٌ فِي اسْتِنْقَاذِهِمْ مِنَ العَدُو آمْ لا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِذَا عَلَمَ الغُزَاةُ لِمَنِ المَراكِبُ لَمْ يَجُزُ لَهُمْ أَنْ يُحْدَثُوا فِيهِ حَدَثًا وَعَلَيْهِمْ حَفْظُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الأَمْوَالِ حَتَّى يَرُدُّوهُ بِأَسْرِهِ إِلَى أَهْلِهِ إِذَا عَرَفُوهُمْ قَبْلَ القَسْمَةِ ، فَإِذَا أَصَابُوهُ وَرَدُّوهُ إِلَى أَصْحَابِهِ تَوَفِّي أَجْرُهُمْ وَذَخْرُهُم وَوُفُّوا بِأَدَاءِ القَسْمَةِ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (٢) ، وَلَمُومُنُ أَخُو المؤْمِنِ يَحْفَظُهُ مِمَّا يُمْكِنُ حَفْظُهُ ، إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ إِخُوةٌ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْهُ عَيْكُ : ﴿ الْمُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلا يُسْلِمُهُ ﴾ (٣) ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْه عَيْكُ : ﴿ الْمُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ ﴾ (٣) ، وَفِي

⁽١) تقدم .

⁽٢) سورة النساء (٥٨) .

⁽٣) تقدم .

حَدِيث آخَرَ: « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لَأَخِيهِ الْمُسْلِمِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ »(١) ، وَفِي حَدِيثِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينُ فِي تَوَادِّهِمْ وتَعَاطُفُهِمْ وَتَعَاطُفُهِمْ وَكَمُهِمْ ، كَرَجُلٍ يَشْكُو عُضُوا مِنْ أَعْضَائِهِ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى » (٢) . اهـ.

وَاسْتَطْنَبَ الكَلاَمُ فِي الدَّلاَئِلِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا الأُجْرَةُ فَلَيْسَتْ بِجَائِزَة فِي اسْتَنْقَاذِ المرْكَب؛ لِأَنَّهُ فَرْضُ هَدَر لاَ يُؤْخَذُ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ وَعَلَى كُلِّ مُسْلَم أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ أُخِيهِ المُسْلَمِ وَمَالِه حَتَّى يَسْتَنْقَذَهُ وَأَوْجَبَ اللهُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ؛ لِحُضُورِهِمُ وَلَمَعُونَتِهِمْ دُونَ الغَائِبِينَ عَنْهُمْ . اه . المُرَادُ مِنْهُ .

إِذَا عَلَمْتَ أَنَّه لاَ أُجْرَةَ لَمَنِ اسْتَنْقَذَ مَالَ مُسْلَمٍ مِنَ الْكُفَرَةِ عَلَمْتَ مِنْ بَابِ أَحْرَي أَنَّهُ لاَ شَيْءَ لِلْحَاضِنِ لَهُ حَتَّى اكْتَسَبَ مَالاً وَنَمَّاهُ مَعَهُ ؛ إِذْ نَازِلَهُ « المعْيَارِ» أَبْلَغُ مِنَ الحَاضِنِ بِثَلاَثَة أَوْجَه : أَحَدُها : أَنَّهُ ارْتَكَبَ غَررَ الْقِيَالِ ، الثَّانِي : غَرَّرُ الْبَعْلَ ، الثَّانِي : غَرَّرُ البَخِرِ ، الثَّالِثُ : الكُفَّارُ لَهُمَّ شُبْهَةٌ فِي مَالِ المَحْضُونِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ شَيْءَ لِلْحَاضِنِ عَلَى المَحْضُونِ لِأَجْلِهَـا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٤) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل نَزِلَ عَلَى آخَرَ لَهُ جَاهٌ وَحُرْمَةٌ عَنْدَ الظَّلَمَة وَدَارَى عَنْهُ اللَّصُوصَ بِمَالَه وَجَاهه ، وَأَغَارُوا عَلَيْه وَتَبَعَهُمُ وَرَدُّوا إِلَيْهِ مَالِهُ وَأَرَادً الانْتَقَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْره وَطَلَبَ مِنْهُ حَقَّهُ هَلْ لَهُ عَلَيْه شَيْءٌ أَمْ لاَ ؟

جَــوَابُهُ: سُتُلَ الحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ عَنْ رَجُلِ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ مُـوجَّهِينَ وَاسْتَحْرَم بِهِمْ وَدَارُوا عَنْهُ اللَّصُوصِ بِمَالِهِمْ وَجَاهِهِمْ وَأَغَارُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ وَاسْتَنْقَـذُوهُ مِنْ أَيْدِي اللُّصُوصِ، وَقَتَلُوا عَلَيْهِ وَاحِدًا مِنَ اللُّصُوصِ وَغَرِمُـوا دِيتَهُ لَهُمْ، وَهَذَا حَالُهُ مُنَذُ أَكْثَرَ مثنْ ثَلاَثِينَ سَنَةً ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ

⁽١) تقدم .

⁽٢) تقدم .

ثُمَّ طَلَبُوا مِنْهُ المَنْزُولَ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّهِمْ فِي جَمِيعٍ مَا دَارُوا بِهِ وَمَا غَرَمُوا مِنَ الدَّيَةِ عَنْه.

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَمْدِ لللهِ إِنَّ لَهُمْ جَمِيعَ مَا غَرَمُوا عَلَيْهِ مِنْ لَوَازِمِ اللَّصُوصِ اللَّبِي لَوْلاَهُ مَا دَفَعُوهَا ، وَأَنَّ عَلَيْهِ أَجْرَتَهُمْ فِيهَا اسْتَنْقَذُوهُ مِنَ اللَّصُوصِ بِمَالِهِمْ وَتَبِعَهُمْ وَمَا دَفَعُوا عَنْهُ مِنَ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَتَى عَلَى جَهِمِ مَا بِيَدِه يَقُومُ أَهْلُ المَعْرِفَةِ وَتَبَعِهُمْ وَمَا دَفَعُوا عَنْهُ مِنَ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَتَى عَلَى جَهِمِ مَا بِيَدِه يَقُومُ أَهْلُ المَعْرِفَةِ وَيَامَهُمْ وَتَدْبِيرَهُمْ عَلَيْ مَنْذُ نَزَلَ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ فِرَاقِةٍ فَيُعْطِي لَهُمْ ذَلِكَ . اهد . كَلَامُهُ برُمَّتُه .

وَفِي « نَوَازِله » أَيْضًا : وَسُئِلَ عَنْ نَاسٍ مَسَاكِينَ كَسَبُوا مَالاً تَحْتَ ٱخَرِينَ اسْتَحْرَمُوا بِهِمْ وَصَارُوا مِنْ جُمْلَتِهِمْ يَدْفَعُونَ عَنْهُم الضِّيَافَةَ وَيَدْفَعُونَ المَغَارِمَ وَالنَّهْبَ وَإِنْ نَهِبَ لَهُمْ شَيْءٌ اسْتَرَدُّوهُ ثُمَّ أَرَادَ هَوُلاَء أَنْ يَرْحَلُوا عَنْهُمْ وَطَلَبَ اللَّخَرُونَ قَيَامَهُم عَلَى المَال وَزَعَمُوا أَنَّ المَالَ لَهُم هَلْ لَهُمْ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ اللَّخَرُونَ قَيَامَهُمْ شُرَكَاء فِي المَال بِقَدر قيامِهِمْ، فَينُظرُ في قدر المَال، وقدر القيام فكُلُّ عَلَى حَسْبِه ، وَإِنْ أَشْكُلَ الأَمْرُ فَهُو بَيْنَهُمْ عَلَى النَّصْبِ . اه . كَلَامُهُ رَحَمِهُ اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٥) [٣٦] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل رَدِّ مَالَ ٱخَرَ مِنْ عِنْد الطَّلَمَة فَمَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ هَلْ لَهُ تَعَبُ تَفْسه خَاصَّةً ؟ وَكَيْفْ إِذَا تُعَبَ نَفْسَهُ [َق / ٦٨٣] وَدَارَي بِمَالِهِ وَتُبِعَنَّهُ مِنَّهُ الرَّادِّينَ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

الْأُوَّلُ: أَنْ يَرُدَّهُ مَجَّانًا مِنْ غَيْـرِ أَنْ يَتَحمَّلَ فِيهِ مَشَقَّـةً لاَ بِدَنَيَّةً وَلاَ مَاليَّةً بَلْ بِجَـاهِهِ وَبَركَتِـه وَحْرْمَـتِه فَـهَـذَا لاَ شَيْءَ فِـه عَلَى رَبِّ المَالِ، وَلاَ يَجُوزُ لِهَـذَا المُسْتَحَرَّمِ بِهِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ مَالِ هَذَا لِمَظْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ ثَمَنَ الجَاهِ، وَهُوَ حَرَامٌ.

وَالثَّانِي : أَنْ يَتَحمَّلَ مَشَقَّةً مِنْ تَعَب نَفْسه وَإِنفَاقِ مَاله وَتَحَمُّلِ مَنَّة مِنَ الله الهَادينَ وَاحْتسَابِهِمْ أَيْضًا عَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَحْتَسبَ ذَلَكَ السَّاعِي إِلَى الله تَعَالَى دُونَ رَبِّ المَالِ، فَهَذَا أَيْضًا لاَ يَحلُّ لَهُ أَخْذُ شَيْء مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الله تَعَالَى دُونَ رَبِّ المَالِ، فَهَذَا أَيْضًا لاَ يَحلُّ لَهُ أَخْذُ شَيْء مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَدَقَةٌ مِنْهُ ، وَإِمَّا أَنْ لاَ يَحْتَسبَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّ المَالُ فَهَذَا لَهُ جَميعُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعْلُومًا قَدْرَ تَعَبِه وَإِنفَاقِه وَتَحَمَّلُه إِحْسَانَ الرَّادِينَ لَهُ بِالاْجتهادِ بِالْعَلْم وَالتَّقْويَ بِالْجَهْلِ وَالْهُوىَ فَلَهُ ذَلِكَ بَالِغًا مَا بَلَغْ وَلُو زَادَ عَلَى مَالِ المَظْلُومِ وَلَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالزَّوَايَةَ مَعَ هَوُلاء اللَّصُوصُ بِمَنْزِلَةِ الأَسَارَي ؛ فَجمِيعُ المَدَارَاتِ مِنْ الزوايَة بِمَنْزِلَة الفِدَاء لَأَنفُسِهِمْ وَأَمْوالِهِمْ .

ابْنُ يُونُسَ : قِيلَ لَابْنِ الْقَاسِمِ : إِذَا اشْتَرَيْتَهُ بِهِ عَلَى مَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ الْأَهُ بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، فَلْتَرْجِعْ عَلَيْه بِقَـدْرِ مَا اشْتَرَيْتَهُ بِهِ عَلَى مَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ وَلَأَنَّهُ فِلَاءٌ وَ قَالَ فِي ﴿ الْعُتْبِيَّةِ ﴾ : يُوْخَذُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ وَكَانَ أَضْعَافَ قيمته شَاءً أَوْ فَذَاءٌ وَقَالَ فِي كَتَابِ مُحَمِّد : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ اتّبِعَ بِهِ فِي ذَمَّتِه فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَالَّذِي فَذَاهُ أَو اشْتَرَاهُ مِنَ الْعَدُو ِّأَحَقُ مِنْ غُرَمَائِه إِلَى مَا يَبْلُغُ مَا مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَالَّذِي فَذَاهُ أَو اشْتَرَاهُ مِنَ الْعَدُو ِ أَحَقُ مِنْ غُرَمَائِه إِلَى مَا يَبْلُغُ مَا وَدَى فِيه وَ لَا لَنُ ذَلِكَ فَذَاءٌ لَهُ وَلَمَالِه كَمَا لُو فَذَيْتَ مَالَهُ مِنَ اللَّصُوصِ أَوْ فَذَيْتَ مَالَهُ مِنْ اللّصُوصِ أَوْ فَذَيْتَ مَالَهُ مَنْ اللَّصُوصِ أَوْ فَذَيْتَ مَالَهُ مَنْ مَلْتَقَطَهَا أَوْ مَتَاعًا لَهُ اكْتَرَيْتَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لِرَبِّهِ أَخْذَهُ وَلَا لِغُرَمَائِهِ حَتَى فَيْهِ . اه . . ه. . اه . .

وَإِنْ تَحَيَّرَ أَهْلُ الْمَعْرِفَة وَلَمْ يَعْلَمُوا قَدْرَ مَالِه ، فَيَصْطَلَحُ وِنَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا رَأُوهُ صَوَابًا مِنَ الإِجْزَاءِ قَلَّتُ أَوْ كَثُرَتْ ، وَالصَّلْحُ حَكَمَ مَا أَشْكَلَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حَدُّ مَحْدُودٌ بَلْ بِمَا رَآهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَة ، وَهَذَا إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ أَوْ لَمْ يُصَدِّقُهُ ، وَلَكِنْ لَهُ عُدُولٌ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ صَدَّقَ الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ أَوْ لَمْ يُصَدِّقُهُ ، وَلَكِنْ لَهُ عُدُولٌ عَلَى دَعْوَاهُ ، وَلَكِنْ لَهُ عُدُولٌ عَلَى دَعْوَاهُ ، وَلَكِنْ لَهُ عِمْدَود دَعْوَاهُ إِلاَّ بِبَيِّنَةً أَوْ لَمْ يَعْدَولً عَلَى الْمُدَّعِي أَوْ لَمْ يَعْ مَنْ ذَلِكَ فَلاَ شَيْءَ لَهُ بِمُحَرَّد دَعْوَاهُ إِلاَّ بِبَيِّنَةً أَوْ إِلَّا بِبَيِّنَةً أَوْ الله بَمُحَرَّد دَعْوَاهُ إِلاَّ بِبَيِّنَةً أَوْ إِلَّا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ

وَلَهُ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا مَنْ رَدَّ مَالاً مَنْهُوبًا أَوْ تَكَلَّفَ فِيهَ مَا الْتَزَمَهُ أَوْ وَظِيفَةٌ أَوْ غَيْرُهَا فَهَلْ عَلَى رَبِّ المَال مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لاَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا دَاخِلٌ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ خَلِيلٍ : (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمُفْدَي مِنْ لِصِّ أَخْذُهُ بِالْفُدَاءِ) (١) وَعَلَى هَذَا فَيَلْزَمُ رَبُّ الْمَالِ جَمِيعَ مَا الْتَزَمَهَ الرَّادَ مِنْ ذَكَ أَوْ يُسَلِّمْ لَهُ فِي الْمَالِ ، وَإِنِ اصْطَلَحَا عَلَى مَالٍ مَعْلُومِ تَراضَيا بِهِ فَهُو فَيُ الْمَالِ ، وَإِنِ اصْطَلَحَا عَلَى مَالٍ مَعْلُومِ تَراضَيا بِهِ فَهُو أَفْضَلُ. اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٦) [٣٧] سُوَّالٌ عَنْ مُغَافَرَة أَغَارُوا عَلَى مَحَلَّة وَفَزَعَ أَهْلُهَا في إِنْرِهِمْ وَقَتَلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ قَبَائلِ المُجَاوِرِينَ للمَحَلَّة حَضَرَ بَعْضُهُمْ فِي الفَزْعَة وَلَكَنْ الْقَاتِلَ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّة المَنْهُوبِ مَالُهَا ، هَلْ تَكُونُ ديَةُ المَقْتُولَ عَلَى الفَزْعَة أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ أَوْ تَكُونُ مَدَارَاتٌ عَلَى الْمَالِ المَنْهُوبِ أَوْ كَيْفَ الْحُكُمُ في ذَلك ؟

جَـوابُهُ: أَنَّهَا تَكُونُ مَدَارَاتَ عَلَى المَالِ المَنْهُوبِ كَـمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ البَرزُلَى بِقَوْله : فَأَمَّا مَـسْأَلَةُ مَنْ قَتَلُوا وَاحِدًا مِنَ اللَّصُوصِ فَهِيَ مَـسْأَلَةُ تَذْييلِ وَتْفصيلِ ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّه إِنْ لَمْ يكُنْ لَهُمْ نَزْعُ مَـالِهِم مِنْ أَيْدي اللَّصُوصِ إِلاَّ بِالْقَتْلِ كَـمَا وَقَعَ فَالظَّاهِرُ أَنَّه إِنْ لَمْ يكُنْ لَهُمْ نَزْعُ مَـالِهِم مِنْ أَيْدي اللَّصُوصِ إِلاَّ بِالْقَتْلِ كَـما وَقَعَ اللَّامُونِ أَنَّهُ يُوضَعُ وَيُوظَفَ عَلَى اللَّمُوالِ وَلَيْسَ الغَنِيُّ كَالْفَقِيرِ . اهـ .

مِنْ نَوَازِلِ شَيْخِنَا رَحَمَه اللهُ تَعَالَى وَاللهُ أَعْلَمُ .

(١٨٢٧) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ رُفْقَة مِنْ وُلاَت قَدَمَتَ إِلَى تشيت ثُمَّ أَتَاهَا ابْن أَبِهِيدل بِن السيود وَطَلَبَهَا مَكْسَ عَمِّهُ [َأعل امبسكَ]^(٣) المَعْهُود عَلَى كُلِّ مَنْ

مختصر خلیل (ص/ ۱۰۵) .

⁽٢) قدر كلمتين لم أتبينهما بالأصل .

⁽٣) رد هكذا بالأصل .

قَدَمَ لتشيت منَ الزَّوَايَة فَأَبَتْ ذَلكَ فَأَلَحَ فِي طَلَبِه فَأَعْطُوهُ شَيْئًا ليَسْكُتَ عَنْهُمْ حَتَّى يَأْتَي عَمَّهُ أَوْ بَعْضَ أَوْ لاَده فَسَكَتَ حَتَّى رَجَعَ بعض الرُّفْقَة بِمَالِه وَمَال بعض البَّاقِينَ منْهَا ثُمَّ قَدَم بَعْضُ أَوْ لاَد [أعل امبسك] (١) فَوَجَدَ البَاقَينَ منَ الرُّفْقَة وَفَيهِمْ أَهْلُ الحِلِّ وَالْعَقْد منْهَا فَأَعْطُوهُ المَكْسَ وَهَذَا بَعْدَ وصُول البَعْضَ الرَّاجِعَ إِلَى مَوْضِع لاَ يَنَالُهُ خَوْفُهُ ، هل يُوزَّعُ ذَلكَ الْمَكْسُ عَلَى جَمِيعِ مَالِ الرُّفْقَةِ مَا حَضَر وَمَا غَابَ أَوْ عَلَى مَا حَضَر من الْمَال دُونَ مَا غَابَ ؟

جَـواًبُهُ : أَنَّ المُكْسَ المَذْكُورَ يُوزَّع عَلَى الْحَاضِرِ مِنْ مَـالِ الرُّفْقَة دُونَ الغَائِبِ لَوْصُولِهِ لَمَحَلِّ لَا يَشْمَلُهُ وَلاَ يَنَالُهُ خَوْفُ ذَلِكَ الظَّالِم كَمَا فَي السُّوَّالِ وَالمَدَارَاتَ تَدُورُ مَعَ الْخَوْفِ عَدَمًا وَوُجُودًا ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوَى أَثَمَّتنا : وَسُئِلَ بَعْضُ أَمْمَتنا عَنْ رُفْقَة عَرَضَ لَهَا ظَالِم ذُو بَطْشٍ وَجَوْرٍ فَأَلْزَمَهُمْ مَكْسًا عَظِيمًا وَدَفَعُوهُ خَوْفًا مِنْ عَنْ رُفْقَة عَرَضَ لَهَا ظَالِم ذُو بَطْشٍ وَجَوْرٍ فَأَلْزَمَهُمْ مَكْسًا عَظِيمًا وَدَفَعُوهُ خَوْفًا مَنْ سَطُوتِه وَفِي الرُّفْقَة أَهْلُ الحلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ أَهْلِ قَرْيَة تلكَ الرَّفْقَة وَأَمَامَهُمْ رُفْقَة أَخْرَى مِنْ أَهْلِ تَلْكَ الرَّفْقَة وَأَمَامَهُمْ رُفْقَة بَلْ مَحْضُ ضُعَفَاء مُسلمى أَهْلِ الْعَرِبِيَة لَيْسَ فِيهَا رئيسٌ وَلاَ أَحَدَ مِنْ أَهْلِ الحَلِّ وَالعَقْدِ بَلْ مَحْضُ ضُعُفَاء مُسلمى أَهْلِ الْقَرْيَة وَكَانُوا حَيْثُ لاَ يَنَالُهُمْ خَوْفُ ذَلِكَ الظَّالِم، فَهَلْ يَلْزَمُ الضَّعَفَاء مَا دَفَعَ الرُّوْسَاء فَدَاءً لرُفْقَتَهِمْ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بَلْ الوَاجِبُ عَلَى أَهْلِ الحِلِّ وَالعَقْدِ الدَّفْعُ إِنْ أَمْكَنَ بِأَيْسَرِ الأَمْرَيْنِ اللهِ وَإِيَّاكُمْ _ إِمَّا الفَّتَالِ أَوْ دَفْعِ المَالِ ارْتَكَابًا لِأَخَفِّ النَّصَّرَرَيْنِ كَمَا فَعَلُوا _ سَدَّدَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ _ كَمَا أَشَارَ النَّبِيُّ _ وَيَّاكِيْهُ _ إِلَى السَّعْدَيْنِ _ رضي الله تعالَى عنهم _ [ق / ٦٨٤] في غَزْوَةِ الأَحْزَابِ إِذْ بَلَغَتِ القُلُوبُ الحَنَاجِرَ ، فَقَالاً _ رضى الله عنهم _ : مَا أَخَذُوا مِنْ تَـمْرِنَا هَذَا شَيئًا إِلاَّ شِرَاءً أَوْ قرى قَبْلَكَ فَكَيْفَ إِذْ أَعَزَنَا اللهُ تَـعَالَى بِكَ اللهُ عَنْ وَفِي الحَدِيثِ دَلِيلُ الأَمْرَيْنِ _ أي : القِتَالُ والدَّفْع _ لِمَنْ تَأَمَّلَ وَأَنْصَفَ ،

⁽١) هكذا بالأصل.

⁽۲) أخرجه الطبـرانى فى « الكبير » (٩٠٤٥)، وابن الأثير فى « أســد الغابة » (١/ ٤٤١)، وابن عساكر فى « تاريخ دمشق » (٤١٢/١٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنهم.

فَإِذَا فَعَلُوا مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ مِنْ تَحَرِّى الأَصْوَبِ فَيَسَبَعُهُم الرَّعِيَّةُ اْمَتَالاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (١) ، وَفِي « الرِّسَالَةِ»(٢) : (وَالطَّاعَةُ لَأَنْمَةَ الْمُسْلَمِينَ مِنْ وُلاَةٍ أَمْرِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ) وَلَيَحْذَرُوا مِنْ وَعِيدَ قَوْلِهِ عَلَيْهِمْ : « مَنْ وَلِي شَيْئًا مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي فَلْيَعْدَلْ . . . » (٣) الحديث . إلى أَنْ قَالَ : ثُمَّ لِنُفْضِ المَدْفُوعُ عَلَى مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ مِنْ سَطُوةِ الظَّالِمِ لاَ غَيْرُهُ حَيْثُ كَانَ بِمَا مَرْ مَرْ .

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ لِلرُّوَسَاءِ : مَا نَالَكُمْ مِنْ ضَـرَرِ عَمَّهُمْ وَمَا نَالَهُم خَصَّهُمْ ، فَبَعِيدٌ ؛ لِخُروجِهِ عَنِ الْعَدْلِ الَّذِي أَمَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ .

إِلَى أَنْ قَــالَ أَيْضًــا : وَالصَّــلاَحُ بِالنَّظَرِ هُوَ الوَاجِبُ عَلَيْــهِم؛ إِذْ هُمْ وُكــلاَءً وَالوَكِيلُ مَعْزُولٌ عَنْ غَيْرِ النَّظَرِ .

قَالَ أَبُو المَودَّة فِي مُخْتَصَرِهِ : (لاَ بِمُجَرَّدِ وَكَّلْتُكَ . . .) إِلَى (فَيُـمْضِي النَّظَرُ) (٤) .

وأَمَّا قَوْلِي: فَلْيُفْضِ عَلَى مَنْ حِيفَ عَلَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِد مِنَ الْعُلَمَاء، انْظُرْ: سِ وح عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمُوْدَّة: (وَرَدَ عَلَيْهِ بِلاَ ثَمَنٍ) (٥) نَعَمْ إِذَا الْعُلَمَاء، انْظُرْ: سِ وح عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمُوْدَة: (وَرَدَ عَلَيْهِ بِلاَ ثَمَنٍ) (٩) نَعَمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَجْمَعُوا مَا دَفَعُوا وَكَانَ هُو الأَصْوَبُ لِلْكُلِّ وَأَدِّى إِلَيْهِ اجْتَهَادُهُمْ وَيُفْضِي عَلَى الرُّفْقَتَيْنِ فَلاَ بَأْسَ بِهِ، وأَمَّا ضَرَرُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لِلأُخْرَى وَيُفْضِي عَلَى الرُّفْقَتَيْنِ فَلاَ بَأْسَ بِهِ، وأَمَّا ضَرَرُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لِلأُخْرَى

⁼ قال الهیثمی : رواه البزار والطبرانی ،وفیه محمد بن عمرو وحدیثه حسن ،وبقیة رجاله ثقات .

⁽١) سورة النساء (٥٩) .

⁽٢) الرسالة (ص/ ٨٠).

⁽٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، والأحاديث في العدل كثيرة مشهورة تطلب في مظانها .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢١٩) .

⁽٥) مختصر خلیل (ص/ ۱٦۸) .

(١٨٢٨) [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ الْتَقَي مَعَ قَوْمٍ مِنَ اللَّصُوصِ قَاصِدِينَ لَصُوصًا آخَرِينَ بَيْنَهُمُ العَدَاوَةُ والشَّرُ وَتَكَلَم مَعهُمْ فِي نَجَاةً أَنْفُسِ المَطْلُوبِينَ وَعَلَى لَصُوصًا آخَرِينَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ والشَّرُ وَتَكَلَم مَع أَنَّهُ لاَ يَفْعَلُ ذَلكَ وَحَلَّفَهُمْ عَلَى ذَلكَ وَرَجَعَ مَعَهُمْ وَكُلَّمَا أَخَذُوا شَيْئًا مِنْ أَمَالِ المَظْلُومِينَ يَقُولُ لَهُمْ: نَقَضْتُمْ عَهْدَكُمْ وَرَجَعَ مَعَهُمْ وَكُلَّمَا أَخَذُوا شَيْئًا مَنْ مَالِ المَظْلُومِينَ يَقُولُ لَهُمْ: نَقَضْتُمْ عَهْدَكُمْ وَحَلفَكُمْ لِي يَتْركُونُ لَهُ ذَلكَ ، وصَنَع مَعهُمْ مَثْلُ ذَلكَ فِي فَك رَقَابِ عَبِيد المَطْلُوبِينَ وَيَقُولُ لَهُمْ: هَذَا مَوْضِعُ عَبِيدنَا لَيْسَ مَعَهُمْ عَبْدُ لَأَهْلِ شَرَّكُمْ وَعَدَاوَتَكُمْ وَحَلَوْتَكُمْ مَعَيْمُ مَنْ اللَّوْمِينَ عَنْدَمُمُ وَعَدَاوَتَكُمْ مَعَي الشَّوْمِينَ فَتَسَمَّرُوا لِطَلَبِهِمْ فَقَالَ لَهُمْ: إِنْ كُنْتُمْ مَا زِلْتُمْ عَلَى حَلفَكُمْ وَعَدَاوَتَكُمْ وَعَدَلكُمْ مَعَي فَأَمْسكُوا رَوُوسَ حَلْكُمْ ، وَالحَالُ أَنَّ القَوْمَ المَطْلُوبِينَ عَنْدَهُمْ فَرَسٌ وَحُصَانٌ مَعي فَأَمْسكُوا رَوُوسَ حَلْكُمْ ، وَالحَالُ أَنَّ القَوْمَ المَطْلُوبِينَ عَنْدَهُمْ فَرَسٌ وَحُصَانً وَالْحُصَانِ وَسَبَعَهُمْ لِلْقَوْمِ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ فِي إِعْطَائِهِمَا فَأَبُوا وَقَالَ لَهُمْ: أَنْتُلكُ وَهُو الْفَوْمَ الْمُلْوبِينَ عَنْدَهُمُ فَرَسٌ وَحُصَانُ وَالْحُصَانِ وَسَبَقَهُمْ لِلْقَوْمِ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ فِي إعْطَائِهِمَا فَأَبُوا وَقَالَ لَهُمْ: أَنْتُمْ لاَ

⁽١) تقدم.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۶۸) .

تَعْرِفُونَ شَيْئًا فَالْأَفْضَلُ لَكُمْ أَنْ تُعْطُوهُمَا وَتَنْجُوا بِأَنْفُسِكُمْ مِنْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ وَيَنْزِعُوهُمَا فَنَزَلاَ عَنْهُمَا وَتَرَكَاهُمَا عَنْدَهُ ،فَأَتَاهُ اللُّصُوصَ وَأَخَذُوهُمَا وَأَخَذُوا شَيْئًا منْ حَيَوَانهم وَرَدُّوا هُمْ الأَكْثَرَ منَ عنْدهمْ ، فَهَلْ عَلَى هَذَا الرَّجُل ضَمَانٌ في الْخَيْلِ أَمْ لَا لَأَنَّهُ لاَ قُدْرَةَ لَهُ عَلَى أَخَٰذهمَا قَهْرًا منْ أَهْلهمَا وَإِن؟ أَخَذَهُمَا قَهْرًا إِنَّمَا دَارَى بهما عَنْهُمْ لاَ عَنْ نَفْسه وَلاَ عَنْ مَاله ؟ وَإِنْ قُلْتُمْ بِعَدَم ضَمَان الخَيْلَ في الرَّجُلُ فَسمَّن الضَّمَانُ ؛ لأَنَّ ٱلَّرجُلَ الَّذي عَلَى ٱلحُصَانَ لَيْسَ هُو رَبُّه وَالفَرَسَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الرَّاكب الَّذَى وُجدَ عَلَيْهَا وَالرَّجُلُ الَّذي أَمَرَهُمْ بالمَدَارَات بها وَبِالْحُصَانِ وَرَجُلٌ ثَالَثُ هُوَ أَكْثَرُهُمْ فيهَا فَهَلْ يَكُونُ الضَّمَانُ عَلَى رَاكبِهَا خَاصَّةً أَوْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَنْ مَعَهُمَا مِنْ قَوْمِهِمَّا ،لأَنَّهُمَا صَارَا فدَاءً لَهُمْ بلا شَكٍّ وَلا رَيْبَ أَجِيبُونَا جَوَابًا شَافِيًا يُفَصِّلُ مَا أَجْمَلْنَاهُ وَيُصَحِّحُ مَا عَرَفْنَاهُ ؟ وَهَلْ لهَذَا الرَّجُل شَىْءٌ فى تَعَبه وَتَعَبُ فَرَسه الرَّاكب عَلَيْهَا لأَنَّهُ الْتَقَى مَعَهُمْ قَبْلَ نُصْفُ النَّهَار وَمنْ ذَلكَ الْوَقْتَ يَجْرِي عَلَيْهَا سَاعَةَ يَكُونُ أَمَامَهُمْ إِنْ رَآهُ أَحَدٌ مِنَ المَطَلُوبِينَ أَتْذَرَهُ أَنْذَرَهُ وَسَاعَةً يَكُونَ خُلْفَهُمْ لئَلاَّ يَرْجعُوا عَلَى مَا نُزعَ منْهُمْ إِلَى بَعْد المَغْرب أَمْ لأ؟ وَكَيْفَ الحُكْمُ إِذَا أَعَـارَتَ الَقَـوْمُ عَلَى الرَّجُل وأَهْله فَي جَـريَة المَطْلُوبينَ بَعْـدَ أَنْ رَجَعُوا إِلَى أَهْلَهِمْ وَبَلَغَهُمُ الْخَبَرُ بِأَنَّهُ فَكَّ رَقَابَ أَعْدَاتِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ لَأَنَّ الغرى الأَوَّلَ وَ أَ] كَبِيرِهِمْ عَلَى أَهْلِ الرَّجُلِ وَدَخَلَهُ الغَيْطُ بِمَا فَعَلَ الرَّجُلُ لَهُمْ مِنْ فَكِّ أَعْدَاتِهِمْ مِنْهُمْ ثُمَّ سَلَّطَهُمْ في الغري الثَّاني عَلَيْهِمُ فَهَلْ لَهُمْ الرَّجُوعُ عَلَى المَطْلُوبِينَ اللَّذْكُورِينَ بِمَا أَغَرُوا عَلَيْهِ العَدُو ٓ لَهُمْ _ أَيْ: لَأَجْلهم _ أَمْ لا ؟

جَـواَبُهُ: [ق / ٦٨٥] أمَّا الرَّجُلُ المَذْكُورُ فَقَدْ حَـصَلَ لَهُ الأَجْرُ الكَثِيرْ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى بِتَسَبَّبِهِ وَسَعْيِهِ فِي نَجَـاةِ الرَّاكِبِينَ عَلَى الفَرَسَيْنِ وَمَنْ مَعَهُمَا مِنَ الفَـتْلِ ؛ فَالَ اللهُ فِي كَتَابِهِ العَـزِيزِ المكنون : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (١) ، وَلاَ يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ مِمَّنْ لَهُ قَرِيْحَةٌ أَوْ مَلكَةٌ فِي الفُروعِ المَذْهَبِيبَةِ ضَمَانُ

⁽١) سورة المائدة (٣٢) .

وَفِي (ق) (١)، فِي هَذَا المَحَلِّ مَا نَصَّهُ : كَمَا لَوْ فَدَيْتَ مَالَهُ مِنْ اللَّصُوصِ أَوْ دَابَتَهُ مِنْ مُلْتَقِطِهَا . اهـ .

وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ بِقَوْلِ الحَافِظ بْنِ الأَعْمَشِ فِي ﴿ نَوَازِلِهِ ﴾ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلاَمِهِ : إِنَّ الْمُسْلِمِينَ بِمَنْزِلَةِ الأَسَارَي مَعَ هَؤُلاَءِ اللَّصُوصِ فَجَمِيعُ المَدَارَاتِ مِنَ الزَّوَايَةِ بِمَنْزِلَةِ الفِدَاءِ لأَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » قَـالَ ابْنُ القَاسِمِ : إِنِ اشْتَرَيْتَ حُـراً مُسْلِمًا مِنْ أَيْدِي العَـدُوِّ بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَلْـتَرْجِعْ عَلَيْهِ بِمَا اشْتَـرَيْتِهُ بِهِ عَلَى مَا أَحَبَّ أَوْ كَرَهَ ؛ لَأَنَّهُ فَدَاءٌ .

قَالَ فِي « العُتْ بِيَّةِ »: يُؤْخَذُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَثُـرَ ، وَإِنْ كَانَ أَضْعَافَ قِيمَــتِهِ شَاءَ أَوْ أَبِي .

قَالَ فِي كِتَابِ مُحَمَّد : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ النَّبِعَ بِهِ فِي ذَمَّتِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَالَّذِي فَدَّاهُ أَوِ اشْتَرَاهُ مِنَ العَدُوِّ أَحَقً مِنْ غُرَمَائِهِ إِلَى مَا يَبْلُغُ مَا

التاج والإكليل (٣/ ٣٨٨) .

أَدَّى فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِدَاء لَهُ وَلِمَالِهِ كَمَا لَوْ فَدَيْتَ مَالَهُ مِنَ اللُّصُوصِ أَوْ فَدَيْتَ دَابَّتُهُ مِنْ مُلْتَقِطَهَا أَوْ مَتَاعًا لَهُ اكْتَرَيْتَ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ لِرَبِّهِ أَخْـٰذُهُ وَلاَ لِغُرَمَائِهِ حَتَّى يَأْخُذَ هَذَا مَا أَدَّى فيه . اه. .

قُلْتُ : فَاإِذَا كَانَ هَذَا يَجْرِي فِي فِدَائِكَ أَوْ شِرَائِكَ أَنْتَ لَهُ مِنَ العَـدُوِّ وَاللَّصُوصِ فَجَدِيرٌ أَنَّهُ يَجْرِي فِي فِـدَائِهِ لِنَفْسِهِ وَمَـالِهِ مِنْهُمْ بِمَالِكَ بِغَـيْرِ إِذْنِكَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيهِ . اهـ .

وَفِي (عـبق) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَتَـرْكِ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلَك مِنْ نَفْسِ أَوْ مَال بِيدِهِ) (٢) مَا مَعْنَاهُ : أَنَّ مَنْ خَلَّصَ مَالاً بِمَـالٍ ضَمِنَهُ رَبُّ الْمَتَاعُ وَاتَّبِعَ بِهِ إِنْ إِنْ أَعْدَمَ ـ أَيْ : فِي ذِمَّتِهِ ـ اهـ .

فَمِنْ بَابٍ أَحْرَي أَنَّهُ يَضْمَنُ المَالَ لِرَبِّهِ إِذَا خَلَّصَهُ رَبُّهُ بِهِ مِنَ القَتْلِ.

وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى ضَمانِهَا للْفُرَسَيْنِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذَكْرِهَا خَشْيَتَهِ الإَطَالَةِ . اه . وَلَوْ فَرَضْنَا وَقَدَّرْنَا أَنَّ الرَّجُلُ أَخَذَ الفَرَسَيْنِ مِنَ الرَّكِيْنَ عَلَيْهِمَا قَهْرًا وَدَفَعَهُمَا عَنْهُ مَا فِي نَجَاتِهِمَا مِنْ القَتْلِ لَكَانَ ضَمَانُهُمَا أَيْضًا مِنْهُ مَا وَكَينَ عَلَيْهِمَا وَعَنْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنْ زَاوِيٍّ وَعَرَبِيٍّ مَنْهُ مَا وَعَنْ غَيْرِهِمَا مَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنْ زَاوِيٍّ وَعَرَبِيًّ وَغَيْرِهِمَا كَأَسْلاَفِهِ قَبْلَهُ جَلَبَ الْمَصَالِحَ وَدَرَءَ المَفَاسِدَ وَدَرَءَ المَفَاسِدَ عَنْ أَهْلِ بَلَدَهِمْ وَغَيْرِهِمْ ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوالِهِمْ - زَادَهُمُ اللهُ عَنْ أَهْلِ بَلَدَهِمْ وَغَيْرِهِمْ ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوالِهِمْ - زَادَهُمُ اللهُ تَعْلَى عِزَا وَرَفْعَةٌ وَتَقَبَّلَ مَنْهُمْ سَعْيَهُمْ آمِينَ يَارَبِ الْعَالَمِينَ - ؟ فَفِي « نَوَازِل عَنْ أَهْلِ بَلَدَهِمْ مُرَاقِيلِ عَنْ أَهْلِ بَلَدَهِمْ وَعَلَيْ بَعْلَى عَزَا وَرَفْعَةٌ وَتَقَبَّلَ مَنْهُمْ سَعْيَهُمْ آمِينَ يَارَبِ الْعَالَمِينَ - ؟ فَفِي « نَوَازِل عَنْ الشَّريف مُحَمَّد بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفُ » : وَإِذَا اعْتَادَ الرَّجُلُ الاسْتَبْدَادَ بِالقِيَامِ عَنْ الشَّهُ عَمْ أَمِينَ يَارَبُ الْعَالَمِينَ وَلاَ يَمِينِ وَلاَ بَلَكَ مَا اللَّهُمُ مَنْ أَهْلَ بَلَكَ عَيْرِ وَمُ مَنْ غَيْرِ تَكُلْيِفَ بَبِينَةَ وَلاَ يَمِينِ وَلاَ يَمِينِ وَلاَ خُرُوجِ وَلاَ عَنْ اللَّهُمُ الللهَ مَنْ عَيْرِ تَكُلْيِفَ بَبِينَةَ وَلاَ يَمِينِ وَلاَ يَمِينِ وَلاَ خَرُوجَ الْصَلْ الْكَرَامُ مَنْ غَيْرِ تَكُلْيِفَ بَاللَّهُ مَا الْمَلَا الْمَلَامُ عَنْهُ مُ وَمِحَمَّدُ بْنُ لَا عُلُولً الْلَكَ عَنْهُ الْمِهُ مُ وَمِحْولَ الْمُ الْمُولِ الْمُلْ الْمُ اللَّهُ مَا الْمَلَ اللْمُلَامِ عَنْ أَنْ الْمُولُ الْمُلَامُ أَوْلَ الْمُ الْمُ مَا أَوْلَا الْمُ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُعَلِّ الْمُلْ الْمُلْ الْمُعَلِّ الْمُولِ الْمُولِ الْعَلْمُ الْمُ الْمُلِ الْمُؤْلِ الْمُولِ الْمُلْ الْمُعَلِّ الْمُولُ الْمُولِ الْمُولِ الْمُولِ الْمُلْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُولِ الْمُؤْمُ ال

شرح الزرقاني (٣/ ٣٥) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۹۱) .

الْمُخْتَارِ بْنُ الأَعْمَشِ ، وَكَفَى بِهِ قُدُوةٌ . اهـ . كَلاَمُهُ .

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ إِنْ أَنْصَفَ وَكَانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَحْوَالِ الرَّجُلِ المَذْكُورِ أَنَّهُ كَجَمَاعَة الحل والعَقْد بِالنَّسْبَة لعَامَّة أَهْلِ بَلَده فَلاَ رَيْبَ فِي لُزُومِ الْغُرْمِ لَلرَّاكِبَيْنِ عَلَى الفَّرَسِ وَمَنْ مَعَهُمْ بَمَا دَارُوا بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ مِنَ القَّتْلِ وَهُوَ الفَرسَانِ المَذْكُورَانِ اه . وأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ لِهَذَا الرَّجُلِ شَيْءٌ فِي تَعْبِهِ . . إلخ .

فَجَوابُهُ : أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَحْتَسِبَ بِذَلِكَ السَّعْيَ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِطَلَبِ ثُوابِهِ فِي الآخرةِ أَمْ لاَ فَالْوَجُهُ الأُوَّلُ لاَ أُجْرَةَ لَهُ فِي تَعَبِهِ وَإَعْيَائِهُ وَيْعَيَائِهُ الْمَانَّةُ صَدَقَةٌ مَنْهُ ، وَفَي الوَجْهُ الشَّانِي لَهُ أَجْرُ مثله بِقَدْرِ تَعَبِه وَإَعْيَائِهُ فَيْقَدِّرُ لَهُ أَهْلُ المَعْرِفَةِ قَدْرَ عَمَلِهِ الوَجْهُ الشَّانِي لَهُ أَجْرُ مثله بِقَدْرِ تَعَبِه وَإَعْيَائِهُ فَيْقَدِّرُ لَهُ أَهْلُ المَعْرِفَةِ قَدْرَ عَمَلِه وَتَحَمُّلِهِ إِحْسَانَ الظَّالَمِينَ الْمَدْكُورِينَ التَّارِكِينَ الرَّاكِبَيْنِ الفَرسَيْنِ ، وَمَنْ مَعَهُمْ مِنْ وَتَحَمُّلِهِ إِحْسَانَ الظَّالِينَ الْمَدْكُورِينَ التَّارِكِينَ الرَّاكِبَيْنِ الفَرسَيْنِ ، وَمَنْ مَعَهُمْ مِنْ وَتَحَمُّلِهِ إِحْسَانَ الظَّالِمِينَ الْمَدْكُورِينَ الرَّاكِبَيْنِ الفَرسَيْنِ ، وَمَنْ مَعَهُمْ مِنْ اللَّهُمُ الرَّادِينَ لَهُ بَعْضَ مَا أَغَارُوا عَلَيْهِ مِنْ مَال أَعْدَارُهِ الْمَدْكُورِينَ بِالاجْتِهَادِ بِالعِلْمِ وَالتَّقُوى لا بِالجَهْلِ وَالهُويَ فَلَهُ ذَلِكَ بَالِغًا مَا بَلَغَ ، وَلَوْ زَادَ عَلَى المَالُ المَرْدُودَ إِلَيْهِ .

وَإِنْ تَخَيَّرَ أَهْلُ المَعْرِفَة وَلَمْ يَعَلَمُوا قَدْرَ أُجْرَتِهِ فَيَصْطَلِحُونَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا رَأُوهُ صَوَابًا مِنَ الإِجْزَاءِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ ، وَالصُّلْحُ حُكْمٌ مَا أَشْكَلَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، ولَيْسَ لَذَلكَ حَدُّ مَحْدُودٌ ، بَلْ بِمَا رَآهُ أَهْلُ المَعْرِفَة وَالعِلْمِ . اهـ . انْظُرْ : « نَوَازِلِ ابْنِ اللَّاعْمَش » . وَقُولُكُمْ : وَكَيْفَ الحُكْمُ إِذَا غَارَت القَوْمُ . . . الخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَقَبِيلَةِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ بِشَيْءٍ ، وَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ ؛ فَهُوَ فِي غِنَى عَنْ جَلْبِ النَّصُوصِ عَلَيْهِ . اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٨م) [٤٠] مَسْأَلتَان منَ المَدَارَات لبَعْضِ فُقَهَاء أَهْل القبْلَة ؟

وَنَصُّ الأُولَى بَعْدَ البَسْمَلَةِ وَالحَمْدَ لَهِ والتَّصْلِيَةِ : أَمَّا بَعْدُ : فَيَجِبُ عَلَى الزَّوايَةِ كُلُّ مَا هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى إِبْقَاءِ نِظَامِهَا وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهَا ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ

تَعَاوُنِهَا عَلَى الْمَدَارَاتَ الَّتِي مَنْ جُمْلَتِهَا الصَيْافَةُ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَد أَنْ يَدْخُلَ فِي قَسْمِ الأَصْيَافِ النَّهَارِ عَلَى قَدْرَ مَا يَنُوبُهُ مِنْ ذَلِكَ بِالعَدْلِ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ إِنْ تَعَذَّرَ بُلُوغُ غَايَةِ العَدَلِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَدَ السَّعْيُ فَيما فِيه اخْتَلالُ نظامِ الزَّوَايَة بَلُوغُ غَايَةِ العَدَلِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَد السَّعْيُ فَيما فِيه اخْتَلالُ نظامِ الزَّوَايَة وَلَلْدَارَاتَ فَلاَ يَرْتُحِلُ وَتَفْرِيقُ الجَماعَة وَلَلْدَارَاتَ فَلاَ يَرْتُحِلُ أَحَدٌ عَنْ سَوَادِ الزَّوَايَة الأَعْظَمِ إِلاَّ عَنْ ضَرُورَة بَيْنَة مَخَافَة أَنْ يَنْتَقل كُلُّ وَاحد إِلَى مَكَانَ يُواتِيهِ فَيَجِيءُ المَحْذُورُ المَحْظُورُ المَدْكُورُ ، وَيُذْكَرُ عَنْ بَعْضِ مَفْتِي بِلاَدَنَا هَذِه أَنْ يُنْتَقل كُلُّ وَاحد إِلَى مَكَانَ يُواتِيهِ فَيَجِيءُ المَحْذُورُ الْمَحْظُورُ المَدْكُورُ ، وَيُذْكَرُ عَنْ بَعْضٍ مَفْتِي بِلاَدَنَا هَذِه أَنْ يُنْتَقل كُلُّ وَاحد إِلَى مَكَانَ يُواتِيهِ فَيَجِيءُ المَحْذُورُ المَحْظُورُ المَدْكُورُ ، وَيُذْكَرُ عَنْ بَعْضٍ مَفْتِي بِلاَدَنَا هَذِه اللهُ عَنْ السَّوَادِ الكَبِيرِ مِنَ اللهُ عَظْمٍ ، فَإِنَّهُ قَدْ يُؤُولُ بِهِ ذَلِكَ إِلَى الْسَعْرَاقِ اللهُ اللهِ اللهُ عَنْ خَرَاجِ الله تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ لَأَكُله أَمُوالَ المُسْلِمِينَ لَا عَنْ حَقِّ وَلاَ السَّعْرَاقِ اللهُ وَاللهُ اللهِ وَالْمَائِكَة وَالنَّاسِ عَنْ طَيب نَفْسٍ ، وَقَدْ يُؤَدِّي إِلَى انْفَسَاخِ نِكَاحِهَ إِن اسْتَحَلَّ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ السَّعْرَاقِ اللهِ وَالْمَالِي عَنْ اللهِ وَالْمَائِكَة وَالنَّاسِ وَلَى الْمُعْرِقِ مَوْلِيهِ فَعَلَيْهِ لَيْعَالُولُ اللهُ وَالْمَائِكَةُ وَالنَّاسِ وَلَى اللهُ وَالْمَائِقَ وَالنَّاسِ وَلَى الْمُعْرَاقُ وَلَا اللهِ وَالْمَائِكَةُ وَالنَّاسِ وَلَى اللهِ وَالْمَائِكَة وَالنَّاسِ وَلَى اللهُ وَالْمَائِكَةِ وَالنَّاسِ وَلَى الْمُعْرَاقُ وَلَى اللهُ وَالْمَائِكَةَ وَالنَّاسِ وَلَى الْمُولِ اللهُ وَالْمَائِكَةُ وَالنَّاسِ اللهُ وَالْمَائِكَةُ وَالنَّاسِ اللهُ وَالْمَائِكَةُ وَالنَّاسِ اللهُ وَلَا اللهُ وَالْمَائِكَةُ وَالنَّاسِ اللهُ وَالْمَائِكَةُ وَالنَاسِ اللهُ اللهُ وَالْمَائِلِقُ اللهُ وَالْمَائِولُ اللهُ اللهُ

نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مَنع قَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مَنع قَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ الشَّيْخِ [مينجر](٢)مَحَمِّدِ بْنِ مَالِكِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

النَّانيَةُ نَصُّهَا : سُؤَالٌ عَنْ حُكْم المَدَارات ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَدَارَاتَ تُوزَّعُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ والْمَال ، وَهِي شَامِلَةٌ لِمَال الكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ والذَّكَرِ والأُنْثَى عَلَى حَسْب مَا لِكُلِّ بِالنِّسْبَة للْجَمَاعَة ، وَيَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْكَلِّ بِالنِّسْبَة للْجَمَاعَة ، وَيَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْخَلِ النَّوْائِبِ أَنْ يَجْتَهَدُوا عَلَى أَهْلِ الْخَلِ وَالْعَقْدِ ، وَهُمْ مَنْ تُمَدُّ لَهُمُ الأَيْدِي عِنْدَ نُزُولِ النَّوَائِبِ أَنْ يَجْتَهَدُوا فِي ذَلِكَ وَيَتَّفِ قُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ تَمَرَّدَ وَامْتَنَعَ رَاوَدُوهُ عَلَى مَا وَافَقَ فِي ذَلِكَ وَيَتَّفِ قُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ تَمَرَّدَ وَامْتَنَعَ رَاوَدُوهُ عَلَى مَا وَافَقَ

⁽۱) أخرجه البخاري (۳۰۰۸) من حديث علىّ رضي الله عنه .

⁽٢) هكذا بالأصل .

الشَّرْعَ وَإِلاَّ رَفَضُوهُ إِنْ لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ إِلَى اخْتلال نِظَامِ الجَمَاعة وَانْحِلالها ، فَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ عَملُوا عَلَى عَادَتِهِمْ الَّتِي يَحْصلُ بِها الوفَاقُ ، وَإِثْمُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَبَى مُقَتَضَى الشَّرْع ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَى النِّزَاعِ وَالاخْتلاف حَرَامٌ حَرامٌ حَرامٌ، وَمَنْ حَادَ عَنِ الجَماعَة التِي تَقْصدُ الضِّيافَة وَتَتوجَّهُ . . إِلَيْهَا الظَّلَمَةُ وَتُطَالُبُها بِالمَدارَات، فَنَصِيبُهُ مِنَ الضَّيَافَة الَّتِي فَعَلَتْهَا الجَماعَةُ عَلَيْهِ وَمَا اسْتَضَافُوا بِهِ هَوَّلاء المُعْتَزِلِينَ عَلَيْهِم لا يُحَاسبُونَ بِهِ الجَماعة ، بَلْ يَلْزَمُهُم نصيبُهُم مِمّا غَرَمَتُهُ الجَماعَة وَما خُصُوا بِهِ مُصِيبةٌ نَزَلَتْ بِهِمْ ، وَلا حُجَّة لَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ : اعْتَزَلْنَا عَلَى مَنْ يَحْمِينَا وَيَمْنَعُنَا مِمَّنْ أَرَادَنَا بِالضَيَّافَة وَغَيْرِهَا لَهَمَّنَا وَرَعْى مَواشينَا وَنَزَلْنَا عَلَى مَنْ يَحْمِينَا وَيَمْنَعُنَا مَمَّنْ أَرَادَنَا بِالضَيَّافَة وَغَيْرِهَا لَمَّا عَلَى عَنْ يَحْمِينَا وَيَمْنَعُنَا مَمَّنْ أَرَادَنَا بِالضَيَّافَة وَغَيْرِهَا لَمَا عَلَى عَرَابِ الجَماعَة وَانْحِلالَها وَاسْتَحْلَلَها وَالاسْتِخْفَاف بِها عِنْدَ لَلَا يَوْدَى الْكَامِة فَتَكُونُ الْقَبِيلَة جَيرانًا فِي ظُهُ ورَ النَّاسِ وَذَلِكَ عَايَةُ الفَسَادِ ، وَجَمِيعُ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا المَسْطُورْ مَنْصُوصْ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ النَّوازِلَ . اهد . .

نَقَلْتُ هَذِهِ المَسْأَلَةَ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ خَطِّ الشَّيْخِ سَيِّدٍ المُخْتَارِ الْفَقِيهِ بْنِ مُوسَى وَسَلَّمَهَا الأَمِينْ بْنُ الحَاجِّ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نُوازلِ القسِمُة

(١٨٢٩) [١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل مَاتَ عَنْ عَبيد وَبَقَر وَقَدْ أَوْصَى بِثُلُث مَالِه لَمُعَ يَنِينَ وَقَامَتْ جَمَاعَةُ المُسْلِمِينَ وَأَخْرَجَتِ الثُّلُثَ لِلَّابِهِ ثُمَّ قَسَّمَتِ البَاقِي فِي المُعْدَرُوكَ بَيْنَ الوَرَثَةِ ثُمَّ طَرَأً غَرِيمٌ عَلَيْهِمْ لاَ عِلْمَ لَهُمْ بِهِ حَينَ القَسْمِ هَلْ تُفْسَخُ القَسْمَةُ أَمْ لاَ؟

جَـوابُهُ: لا رَيْبِ فِي فَسْخِ القَسْمَةِ المَذْكُورَةِ ؛ لِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَهُ بِالثَّلْثُ ، وَالمَقْسُومُ كَدَارِ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مَثْلِيًّا رَجَعَ عَلَى كُلَّ ، وَمَنْ أَعْسَرُ فَعَلَيْهِ بِالثَّلْثُ ، وَالمَقْسُومُ كَدَارِ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مَثْلِيًّا رَجَعَ عَلَى كُلِّ ، وَمَنْ أَعْسَرُ مَنْ بَيْنِ اللَّقَوْمِ والمثلَّلِيِّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ : فَإِنَّهُ خلافُ المُعْتَمَدُ وَالمُعَـتَمَدُ نَقْضُ القَسْمَةَ فِيها المُقَوَّمُ والمُثَلِّقُ ؛ أَيْ : سَوَاءً كَانَ المَـقْسُومُ مَثْلِيًّا أَوْ مُقَوَّمًا ، عَلَمُوا بِالْغَرِيمِ أَمْ لاَ ؛ لَأَنَّهُمْ مُثَلِقًا ؛ أَيْ : سَوَاءً كَانَ المَـقْسُومُ مَثْلِيًّا أَوْ مُقَوَّمًا ، عَلَمُوا بِالْغَرِيمِ أَمْ لاَ ؛ لَأَنَّهُمْ مُثَلِيًّا أَوْ مُقَوَّمًا ، عَلَمُوا بِالْغَرِيمِ أَمْ لاَ ؛ لَأَنَّهُمْ مُثَلِقًا ؛ أَيْ : سَوَاءً كَانَ المَـقْسُومُ مَثْلِيًّا أَوْ مُقَوّمًا ، عَلَمُوا بِالْغَرِيمِ أَمْ لاَ ؛ لَأَنَّهُمْ مُثَعَدِّرُونَ فِي القَسْمِ، فَحَقُّ المُصنَّفُ أَنْ يُؤخر هذَا التَّفَصيلَ إِلَى ذَكْرِهِ المَسائِلَ مَتَعَدُّونَ فِي القَسْمِ، فَحَقُّ المُصنَّفُ أَنْ يُؤخر مَّ هذَا التَّفَ صِيلَ إِلَى مَثْلِه أَوْ مُوصَى لَهُ عَلَى مَثْلِه أَوْ مُوصَى لَهُ بَعْرُءُ مِنْ شُرُوحِهِ (٣) . اهـ . انظُر (مخ) (٢) وغَيْرة من شرُوحِه (٣) . اهـ . ومَحل بَغْضَ الوَرثَةُ والورثَ أَوْ والوصَى لَهُمْ الدَّيْنَ لِرَبِهِ ، وَأَمَّا إِنْ دَفَعَ جَمِيعَ الورثَةِ فَلاَ مَضَى كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٍ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ دَفَعَ جَمِيعَ الورثَةَ فَلاَ مَضَتْ) (٤) . اهـ . اهـ .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٧) .

⁽۲) حاشية الخرشي (٦/ ١٩٩) .

⁽٣) انظر : « التــاج والإكليل » (٥/ ٣٥٠) و« الشــرح الكبــير » (٥/ ٣٥٠ ـ ٣٥١) و« مــواهب الجليل »(٥/ ٣٥٠) و« فتح الجليل » (٧/ ٣١٠) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(١٨٣٠) [٢] سُوَّالٌ عَنْ دَارٍ مُـشْتَرَكَةٍ بَيْنَ وَرَثَةٍ بَعْـضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْـضُهُمْ غَائبٌ وَبَاعَ جَميعَهَا البَعْض

ُ الحَاضِرُونَ عَلَى يَد جَمَاعَة المُسْلِمِينَ لعْدم الْحَاكِم فِي ذَلِكَ البَلَدِ وَأَمْضَتِ الجَمَاعَةُ البَيْعَ فَهَلْ للْغَائبينَ مَقَالٌ فَي البَيْعِ أَمْ لاَ ؟

جَـواًبُهُ: إِنْ تَوَفَّرَتْ شُرُوطُ بَيْعِ الصَّفْقَةِ المَذْكُورَةِ فِي مَحَالِّهَا وَإِثْبَاتِهَا عِنْدَ الحَاكِمِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ قَبْلَ البَيْعِ هُوَ المَعْروفُ المَنْصُوصَ لِأَهْلِ المَذْهَبِ ، وَالَّذِي جَرَى بِهِ عَمَلُ أَهْلِ فَاسِ أَنَّه لاَ يُشْتَرَطُ إِثْبَاتُهَا عِنْدَ القَاضِي قَبْلَ البَيْعِ بَلْ يَكْفِي فِي جَرَى بِهِ عَمَلُ أَهْلِ فَاسِ أَنَّه لاَ يُشْتَرَطُ إِثْبَاتُهَا عِنْدَ القَاضِي قَبْلَ البَيْعِ بَلْ يَكْفِي فِي الجَبْرِ عَلَى الجَاكِمِ وَإِثْبَاتُ الشُرُوطِ الجَبْرِ عَلَى الجَاكِمِ وَإِثْبَاتُ الشُرُوطِ المُوجِبَةِ للبَيْعِ عَنْدَهُ ؟ فَفِي الزَقَاقِيَّة :

وَفِي البَلْدَةِ الغِرَّاء فَاس وَرَبُّنَا

يَقِي أَهْلَهَا مِنْ كُلِّ دَاءٍ تَفَضُّلاً (١)

وَعَدَ أَشْيَاءَ إِلَي أَنْ قَالَ :

[كَذَاكَ الَّذي] (٢) يُجْرِي مِنَ البَيْعِ صَفْقَةً

 \vec{J} بَلاَ حَاكِمِ بَيْعِ الفَضُولِيِّ [لَهُ $\vec{J}^{(T)}$ أَشْمَلاَ $\vec{J}^{(S)}$

اھے .

قُلْتُ : وَلَكِن لاَ يَجُوزُ السَّعَمَلُ : وَلاَ الفَتْوَى بِهِ فِي غَيْرِ فَاسَ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ فَرَحُونَ فِي اللَّهِ عَلَمْ : الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ فَرَحُونَ فِي « تَبْصَرَتِهِ » فِي بَابِ المَقْضِيِّ بِهِ فَلَوْ قَالَ عَالِمٌ : الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ فِي هَذَهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَلَدِ كَذَا ، لَمْ يَعُمْ ذَلِكَ سَائِرَ البِلاَدِ، بَلْ يَخْتَصُّ بِالمَوْضِعِ

⁽۱) البيت رقم (۱۹۰) من « لامية الزقاق »

⁽٢) في اللامية : نعم كالذي .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) البيت رقم (١٩٧) من لامية الزقاق»

الَّذِي جَرَى فِيهِ ذَلِكَ . اهـ .

وَحَيْثُ لَزِمَ البَيْعُ المَذْكُورُ ؛ لِتَوَقَّرِ شُرُوط بَيْعِ الصَّفْقَة فيه فَيَجْرِي فِيها مَا ذَكَرَهُ القَاضِي أَنَّد عَبْدَ الله بْنَ أَحْمَدَ فِي شَرْحِهِ الْمُسَمَّى : ﴿ فَكَ الوِثَاقَ عَلَى لاَمِيَّة النَّقَاقَ ﴾ (١) ، ولَفْظُهُ : إِذَا كَانَ بَيْنَ رَجُلُيْنِ فَأَكْثَر ملْكٌ مِنَ الأَمْلاَكِ مَشْتَركًا بَيْنَهُمَا الزَّقَاقَ ﴾ (١) ، ولَفْظُهُ : إِذَا كَانَ بَيْنَ رَجُلُيْنِ فَأَكْثَر ملْكٌ مِنَ الأَمْلاَكِ مَشْتَركًا بَيْنَهُمَا مَمَّا لاَ يَنْقَسِمُ مِنْ دَارِ أَوْ عَبْدِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وكَانَ [ق / ٦٨٨] مَدْخَلُهِ مَا فِيه وَاحدًا بِحَيْثُ كَانُوا مَلكُوه دَفْعَةً وَاحدَّة بِشراء أَو إرْث أَو بِغَيْرِهِمَا، فَيَدْعُو أَحَدَ الشَّرَكَاء إلَى بَيْعِ جَمِيعِ ذَلكَ في غَيْبَة النَّابِينَ ، فَإِذَا بَاعَ جَمِيعِهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ الشَّرَكَاء إلَى بَيْعِ جَمِيعِ ذَلكَ في غَيْبَة النَّابُينَ ، فَإِذَا بَاعَ جَمِيعِهُ أَوْ يَدُفْعُ للشُرَكَاء إلَى بَيْعِ جَمِيعِه أَوْ قَدَّمَ الخَيَارِيْنِ أَنْ يُمْضُوا البَيْعَ فِي جَمِيعِه أَوْ يَدْفَعُ للشُركَائِه أَوْ شَرِيكِه إِنْ قَدَّمُوا أَوْ قَدَّمَ الخَيَارِيْنِ أَنْ يُمْضُوا البَيْعَ فِي جَمِيعِه أَوْ يَدْفَعُ المُشْتَرِي وَيَقْبِضُونَهُ لِأَنْهُ مِنَ الشَّمُنَ الَّذِي بَاعَ لَهُ بِهِ . اه . مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِهِ .

وَإِنِ اخْتَلَتِ الشُّرُوطُ أَوْ بَعْضُهَا فَبَيْعُهُمْ لِحَظِّ الغَائِينَ بَيْعُ فَضُول ؛ فَفِي «مَيَّارَةَ »(٢) عَنِ « التُّحْفَة » : أَنَّ من مِنَ الفُضُوليِّ بَيْعُ أَحَد الشَّرِيكَيْنِ حَظَّ شَرِيكه ، ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمَا يَكُونُ بَيْعُ الشَّرِيك حَظَّ شَرِيكه مِنْ بَيْع الفَضُوليِّ إِذَا هَجَمَ أَحَدُ الشَّرِيكَةِ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَقَعَ مِنَ الشُّرِكة مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَقَعَ مِنَ الشُّركاء تَشَاحٌ وَلاَ مُخَاصَمَةً وَلاَ اجْتَمَعَتْ شُرُرُوطُ جَبْرِ الشَّرِيكِ عَلَى البَيْع . المُرَادُ مَنْهُ .

قُلْتُ : وَيَكُونُ حِينَئِذ بَيْعُ الحَاضِرِينَ مِنَ الشُّركَاءِ لِحَظِّ الغَائِبِينَ مِنْهُمْ مِنْ مُفْرَدَاتِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَلَكَ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي)(٣) . اه.

⁽۱) انظر أيضاً : « موسـوعة قواعد الفقـه والتوفيق مستـخرجه من حادى الزقاق إلى فـهم لامية الزقاق » (ص/ ٤٣٢)

⁽۲) انظر « شرح میارة » (۲/ ۸۷)

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣١) [٣] سُوَّالٌ عَنِ اللَّحْمِ هَلْ هُو َ مُقَّومٌ أَوْ مِثْلِي ؟ وَهَلْ تَجُوزُ قِسْمَتُهُ بِالقُرْعَة أَمْ لاَ ؟

جَـوابُهُ: أَنَّ المثليَّ هُوَ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ أَوْ يُعْدِّ وَلَمْ تَتَـفَاوَتْ أَفْرَادُهُ كَالُودَعِ مَثَلاً . انْظُر (مخ)(١) في بَابِ الغَضَب . وَحِينَئذ فَمَا كَانَ مِنْهُ مَكِيلاً أَوْ مَوْزُونًا فَمَثْلِي ٌ وَغَيْرٍ ذَلَـكَ مِنْهُ مُقَوَّمٌ ، وَأَمَّا قِسْمَتُهُ بِالقُرْعَةِ فَلاَ رَيْبَ فِي جَوازِها ؛ فَفِي الْوَرْزَازِي ْ » : وَسُئِلَ عَنْ الوزَيْعَةِ هَلْ لاَ بُدَّ مِنْ قَسْمِهَا بِالقُرْعَة أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْله : قَالَ الإِمَامُ أَبُو عِيسَى العَبْدُوسِي : إِنَّ قِسْمَةَ لَحْمِ الوَزِيعَةَ وَزُنَا فَإِنْ شَاؤُوا تَرَكُوا ، وَإِنْ قَسَمُ وَه تَحَرِّيًا ، فَهَذَا مَحَلُّ القُرْعَةِ . اه وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٢) [٤] سُؤَالٌ عَنْ قِسْمَةِ الوَصِيِّ عَلَى يَتِيـمَيْهِ بِالْمُزاضَاةِ والتَّعْدِيلِ هَلْ هِي جَائِزَةٌ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : فَفِي (ح)(٢) : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : قَالَ المتيطي : قَسْمُ الوَصِيِّ عَلَي يَتِيمَيْهِ بِالسَّهْمِ جَائِزٌ ، وَفِي جَوَازِ قَسْمِهِ عَلَيْهِ مُرَاضَاةً بِالتَّعْدِيلِ قَوْلاَن .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ المتيطي : إِنْ شَـرَكْتُمُ الوَصِيَّ مَعَ غَيْرِهِم فَفِي جَوَازِ مُقَـاسَمَتهِمْ لَهُ مَعَهُمْ الأَجْنَبِي مُرَاضَاةً قَوْلُ ابْنِ زِمْنِينَ وَغَيْرِهِ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ وَأَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ إِلَى الصُّورَةِ الأُولَى بِقَوْلِهِ :

وأعملت حَتَّى عَلَى المَحْجُورَة

حَيْثُ بَدَا السَّدَادُ فِي المَشْهُورَة (٣)

⁽١) حاشية الخرشي (٦/ ١٣٥) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥/ ٣٥٤) .

⁽٣) انظر « شرح ميارة » (١/ ٢٦٠) .

وَاسْتَشْهَدَ عَلَي ذَلِكَ مَيَّارَةُ بِقُولِهِ (١): وَنَقَلَ الشَّارِحُ عَنِ ﴿ الوَّثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ ﴾ مَا نَصُّه : وَلاَ تَجُوزُ قَسَمَةُ إِلاَّ بَيْنَ الْمَالِكِينَ ، وأَمَّا الأَيْتَامُ وَمَنْ لاَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ فَلاَ تَجُوزُ قَسْمَةُ الْمَرَاضَاةُ بَيْنَهُمْ إِلاَّ أَنْ يَثْبُتَ السّدَادُ . اهـ .

وَأَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ أَيْضًا إِلَى الصُّورَةِ التَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ :

فَإِنْ يَكُنْ مُشَارِكًا مَنْ قَدْ حَجَرَ

فِي قِسْمَةً فَمَنَعَهُ مِنْهَا اشْتَهَرَ

إِلاّ إِذَا أَخْرَجَهُ مُشَاعًا

مَعَ حَظِّهِ قَصْدًا فَلاَ امْتِنَاعًـا

اھ_

وَمَحَلّ الشَّاهِدِ البَيْتُ الثَّانِي ، واَسْتَشْهَدَ عَلَي ذَلِكَ مَيّارَة بِقَوْلِهِ (۲) : فَفِي هُو سُمْتَخَبِ ابْنِ أَبِي رَمْنِينَ » قَالَ مُحمَّدٌ : [وَإِنْ](٣) كَانَ الوَصِي شَرِيكًا لَمَنْ هُو فِي وِلاَيَتِه لَمْ يَحِرُ أَنْ يُقَسِّمَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الَّذِي هُوَ فِي وِلاَيَتِه وَلَكَنِ يَرْفَعُ الوَصِيُّ ذَلَكَ إِلَى السَّلُطَانِ فَيُعَدِّمْ [للمولى](٤) عَلَيْه مَنْ يُقَاسِمُ الوصي مَّ ، فَإِذَا عَرَفَ خَطَّ المُولَى عَلَيْه رَجَعَ النَّظَرُ فِيه إِلَى الوصي مَ ، هَذَا إِذَا كَانَتْ [القسْمَةُ](٥) يُعْرَفُ فِيهِا نَصِيبُ الْمُولَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الإنْفراد وَلَوْ أَخَذَ [الوصي الآنَ نَصِيبَ وَنَصِيبَ مَنْ يُقَاسِمُهُ مَمَّن لَيْسَ فِي وَلَايَتِهِ مَنْ يَنْظُر لَهُ عَلَى الإِشَاعَة ، وَيَكُونُ نَصِيبُ مَنْ يُقَاسِمُهُ مَمَّن لَيْسَ فِي وَلاَيَتِهِ يَأْخُذُهُ عَلَى الانْفِرَاد وَلَوْ أَخَذَ [الوصي الشَّعُ عَلَى المُراضَاة ، وَلَكُونُ نَصِيبُ مَنْ يُقَاسِمُهُ مَمَّن لَيْسَ فِي وَلاَيَتِهِ يَأْخُذُهُ عَلَى الانْفِرَاد لَجَاز فِعْلُ الوصِي ّ إِذَا كَانَتْ قِسْمَتُهُمْ عَلَى المُراضَاة ، وَلَا يَتَ فِسْمَتُهُمْ عَلَى المُراضَاة ،

⁽۱) انظر « شرح میارة » (۲/۲)

⁽۲) انظر : « شرح میارة » (۲/ ۱۰٤) .

⁽٣) في ميارة : وإذا .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في الأصل: قسمة.

⁽٦) في الأصل: الموصى.

بِلاَ مُهِمَّةِ ؛ هَٰذَا الَّذِي تَعَلَّمْنَاهُ وَسَمِعْنَاهُ . اهـ .

قَوْلُهُ : وَلَوْ أَخَذَ الْمُوصِي . . . إلخ ، هُو مَعْنَى البَيْتِ الأَخِيـرِ وَمَا قَبْلَهُ هُوَ مَعْنَى البَيْتِ الأَخِيـرِ وَمَا قَبْلَهُ هُوَ مَعْنَى البَيْتِ الأَوَّلُ . اهـ .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٣) [٥] سُؤَالٌ عُمَّنْ وَقَعَتْ في مَاله مُقَاسَـمَةٌ بِحَضْرَتِهِ وَلَمْ يُغَيِّر ذَلِكَ وَلَمْ يُنْكرْهُ بِلاَ عُذْر هَلْ لَهُ مَقَالٌ فيه بَعْدَ ذَلَكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الوززَازِيُّ عَنْ ذَلكَ فَأَجَابَ بِقَوْله : قَالَ الإِمَامُ مُطَرِّفٌ : وَمَنْ وَقَعَتْ فِي مَالهِ مُقَاسَمَةٌ أَوْ بَيْعٌ أَوْ هَبَةٌ وَهُو حَاضِرٌ سَاكِتٌ وَلَمْ يَقُمْ إِلاَّ بَعْد طُول فَلَا كَلاَمَ لَهُ فِي ذَلكَ وَإِنْ قَامَ يَعُودُ قَبْلَ مُضِي ّعَامٍ فَلَهُ [ق/ ٦٨٩] رَدِّ ذَلِكً فَلاَ كَلاَمَ لَهُ فَي ذَلكَ وَإِنْ قَامَ يَعُودُ قَبْلَ مُضِي ّعَامٍ فَلَهُ [ق/ ٦٨٩] رَدِّ ذَلِكً كُلّهِ ويَأْخُذُ مَالَهِ . آه. . وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ شُرُوطٍ بَيْعِ الصَّفْقَةِ ؟

جُوابه : أَنَّهَا عَشْرَةٌ :

أُولُهَا : أَنْ يَكُونَ السَّيَّءُ المُشْتَرَكُ مِمَّا لاَ يَنْقَسِمُ ؛ فَفِي « المُدَوْنَة » : وَإِذَا دُعِي أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِلَى قَسْمَة ثَوْبِ بَيْنَهُ مَا لَمْ يُقْسَمْ وَيُقَالُ لَهُمَا تَقَاوَيَاهُ فِيمَا بَيْنَكُمَا أَوْ بِيعَاهُ ، فَإِنِ اسْتَقَرَّ عَلَى ثَمَنِ فَلِمنْ أَبَى البَيْعَ أَخْذُهُ بِهِ وَإِلاَّ بِيعَ . اهد ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ : مَعْنَى تَقَاوِيَاهُ : تَزَايَدا فِيهِ ؛ يُرِيدُ : بِرِضَاهُما . وَمَعَنَى بِيعَاهُ : عَرَضَاهُ لِلْمُسَاوَمَة . اهد .

وَفِي (عج) عَنِ الشَّواذليّ : وَإِذَا وَقَفَ هَذَا اللَّبِيعُ عَلَى ثَمَنِ بَعْدَ أَنْ يُوديّ عَلَي جَمِيعِهِ جَازَ لِكُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِذَلِكَ الثَّمَن عَلَي المَذْهَبِ سَواءً كَانَ هُوَ الطَّالِبِ لِلْبَيْعِ أَوْ غَيْرِهُ وَبِهِ القَضَاءُ .

وَقَالَ الدَّاوُدِيُّ : لَيْسَ ذَلِكَ إِلاَّ لِغَيْرِ مُرِيدِ البَيْعِ ، وَحَمَلَ المُدَوَّنَةُ عَلَى هَذَا

وَنَفَى أَنْ يَكُونَ فِي الْمَذْهَبِ غَيْرُهُ . اهـ .

وَفِي « مَـيّارَة » (١) عَلَي ابْنِ عَاصِم : قَالَ ابْنُ عَـبْدُوسِ عَنْ سُحْنُون : فَإِنَ اخْتَلَفُوا فِي الْخَدُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فِي النِّدَاءِ تَمّنَاهَا فَـقَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَا آخِذٌ ، وَقَالَ اَخْدُ فَإِنَّهُمَا يَتَزَايَدَانَ .

قَالَ فِي « المَجْمُوعَةِ) : فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ : تَتَزَّايَدُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُقَوِّمُهُ بَيْنَنَا أَهْلُ المَعْرِفَةِ وَالعَدْلِ ، فَمَنْ دُعِيَ إِلَى الزِّيَادَةِ فَذَلِكَ لَهُ .

قَالَ بَعْضُ الفُقَهَاء : إِذَا طَلِبَ لَهُمْ أَحَـدَهُمَا الزَّيَادَةُ وَالآخَرُ البَيْعَ نُودِيَ عَلَي السِّلْعَة فَإِذَا بَلَغَتَ ثَمَنًا كَانَ لِصَاحِبِ الزِّيَادَةِ أَخْذُهَا بِذَلِكَ إِلاَ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ الآخَرُ فَيَتَزَايَدَا فَيهَا حَتَّى يُسلِّمَهَا أَحَدُهُما لَصَاحِبِه بِالزِّيَادَةِ فَتَلْزُمُهُ . اه. ، وأَمَّا المُخَارَجَةُ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا أَحَدٌ وَلا يَحْكُمُ بِهَا قَاضٍ وَإِنَّمَا تَكُونُ عَلَى تَرَاضِيهِم : اه. مِنْ قَالْمِ مَيَارَة الآتِي ذِكْرُهُ .

وَفِي (عج) أَيْضًا مَا نَصَّهُ: وَتَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَر شَيْءٌ مِنَ العُروضِ أَوْ الحَيوان وَوَقَفَ عَلَي ثَمَنٍ وَطَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَخْذَهُ وَطَلَبَ الْآخَرُ بَيْعَهُ أَوْ الحَيوان وَوَقَفَ عَلَي ثَمَنٍ وَطَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَخْذَهُ وَطَلَبَ الْآخَر بَيْعَهُ لِأَجْنَبِيِّ وَحَيْثُ حَصَلَ البَيْعُ بِهِ ، فَإِنَّهُ لِأَجْنَبِيٍّ فَإِنَّ الشَّرِيكَ أَحَقُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَحِلَ لِلْأَجْنَبِيِّ وَحَيْثُ حَصَلَ البَيْعُ بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُفْسَخُ وَظَاهِرُه وَلَوْ حَصَلَ البَيْعُ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي حَالِ المُخَاصَمَة بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ وَبَعْدَ الحُكُم بِهِ وَبَعْدَ الحُكُم بِهِ للشَّرِيكِ ، وَيُنْبَغِي أَنْ يُفْسَخُ البَيْعُ حَيْثُ كَانَ بَعْدَ الحُكُم بِهِ للشَّرِيكِ . اه . المُرَادُ مِنْهُ .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصُّهُ: وَيُتَحَصَّلُ مِنْ كَلاَمِ الْمُصَنِّف وَالشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ: أَنَّ الجَبْرَ عَلَي البَيْع بِشُرُوطِ الأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا لاَ يَنْقَسِمُ ، وَهَذَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: إِنْ نَقَصَتْ حَصَّةُ شُرِيكِهِ مُفْرَدَة ؛ إِذْ مَا يَنْقَسِمُ لاَ يَحْصُلُ فِي بَيْع بَعْضِهِ النَّقْصَ إِذَا بِيعَ مُفْرَدًا . ذَكَرَهُ أَبْنُ أَبِي زَيْد ، وَمُرَادُهُ غَالِبًا؛ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ النَّقْصُ فِي بَيْع

⁽۱) شرح میارة (۱۰۸/۲) .

الحِصَّةِ مِمَّا لاَ يَنْقَسِمُ . اهـ . مُرَادُنًا مِنْهُ .

الثَّانِي: يَنْقُصْ مِنْ حَظِّ مَـنْ دُعِي إِلَى البَيْعِ إِذَا بَاعَهُ مُـفْرَدًا عَنْ ثَمَنِهِ إِذَا بِيعَ جَمِيعُ الشَّيْءِ الْمُشْتَرَكِ كَمَـا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَالْمَبِيعُ إِنْ نَقَصَتْ حَصَّةُ شَرِيكه مُفْرَدَةً)(١).

الثَّالَثُ : أَنْ لاَ يَلْزَمُ الآبِي عَنِ البَيْعِ للدَّاعِي لَهُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ حَصَّتِهِ فِي بَيْعِهَا مُ فَرْدَةً عَنْ ثَمَنِهَا إِذَا بِيعَ الجَمِيعُ ، فَإِنِ الْتَزَمَ ذَلِكَ ، فَلاَ جَبْر عَلَيْهِ لاَرْتِفَاعِ العَلَّةِ بِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهُ بِالْتِزَامِهِ النَّقْصَ لَهُ الَّذِي يَنَالُهُ فِي بَيْعِ نَصِيبِهِ مُفْرَدًا كَمَا فِي العَلَّةِ بِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهُ بِالْتِزَامِهِ النَّقْصَ لَهُ الَّذِي يَنَالُهُ فِي بَيْعِ نَصِيبِهِ مُفْرَدًا كَمَا فِي (غَيْ مَن شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُتَّخَذُ لِلسُّكُنِي وَنَحْوَهَا وَلَمْ يَشْتَرِهِ لِلتِّجَارَةِ وَلاَ لِلْغَلَّةِ، أَمَّا إِنْ كَانَ مِمَّا يُرَادُ لِلْغَلَّةِ كَالْحَمَامِ فَلاَ يُجْبَرُ عَلَى البَّيْعِ مَنْ أَبَاهُ ؟ كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٍ بِقَوْلِهِ : (لاَ كَرُبْعِ غَلَّة لأَنَّ)(٢) المُرادَ مِنْ رُبْعِ الغَلَّة إِنَّمَا هُو الغَلَّة وَكُلِّ مَا يَنْقُصُ ثَمَنَ بَعْضِهَا إِذَا بِيعَ مُفْردًا عَنْ بَيْعٍ جُمْلَتِهَا بَلْ رُبَّ مَا كَانَتْ الرَّغْبَةُ فِي شِرَاءِ الجَمِيعِ بِخَلافِ دُورِ السَّكْنَى . الظُّرْ عج .

وَفِيهِ أَيْضًا : أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُرَادُ لِغَيْـرِ الغَلَّةِ كَالدَّارِ وَلَكِنَّهُ اشْتَرَى لِلتِّجَارَةِ فَلاَ يُحْبَرُ مَنْ أَبَى البَيْعَ لِمَن طَلَبَهُ عِنْدَ اللَّخْمِيِّ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ .

الخَـامِسُ: اتِّحَـادُ المَدْخَلِ بِمِيـرَاثِ أَوْ شِـرَاءِ وَنَحُـوَ ذَلِكَ بِأَنْ وَرَثُوا الشَّيْءَ المُشْتَرَكَ أَوِ اشْتَرَكَ أَوِ اشْتَرُوهُ جُمْلَةً أَوْ فِي صَفْقَة ، فَإِنْ لَمْ يَتَّحِدِ المَدْخَلُ بِأَنِ [ق/ ٦٩٠] اشْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جُـزْءًا مُفْرِدًا، فَلاَ جَبْر كَمَـا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۳۷) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۷) .

بِقُولُهِ : (أَوِ اشْتَرَى بَعْضًا) (١).

وَفِي (مخ) (٢): إِنَّ شَرْطَ اتِّحَادِ المَدْخَلِ هِي طَرِيقَةُ عِيَاضٍ وَهِي النِّي بِهَا الْعَمَلُ ، وَطَرِيقَةُ اللَّخْمِيِ خلاَفُ ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فِي الْجَبْرِ اتِّحَادُ المَدْخَلِ وَفِي تَأْلِيف مَيَارَةَ المُسمَّى ﴿ بَتُحْفَةَ الأصَحَابِ وَالرُّفْقَة بِبَعْضِ مَسَائِلِ الصَّفْقَة ﴾ : وَيُبنى عَلَى اعْتِبارِ هَذَا الشَّرْطِ - أَعني : اتِّحَادُ المَدْخَلِ - أَنَّهُ لَوْ وَرِثَ ثَلاَثَةٌ دَارًا وَيُبنى عَلَى اعْتِبارِ هَذَا الشَّرْط - أَعني أَحَدُهُمْ نَصِيبهُ مِنْهَا لأَجْنَبِي وَأَسْقَطَ مَثَلاً أَوْ مُلَكُوهِا بِشِرَاء دُفْعَةً وَاحِدةً فَبَاعَ أَحَدُهُمْ نَصِيبهُ مِنْهَا لأَجْنَبِي وَأَسْقَطَ مَنَى الشَّويكَاهُ الشَّويكَاهُ أَوْ أَحَدُهُما البَيْعَ فَلَهُ أَنْ يُصْفَقَ عَلَى المُشْتَرِي بَاعَ لَهُ لَوْ لَمْ يَبِعْ فَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُصْفَقَ عَلَى المُشْتَرِي مِنْهُ لأَنَّهُ فَرْعُهُ وَلاَ يَكُونَ اللّهُ عَلَى المُشْتَرِي مِنْ أَصْلَه ، ولَوْ أَرَادَ المُشْتَرِي ، بَيْعَ حَصَّته لَمْ يَكُنْ لَهُ فَيْه جَبْرُ شَرِيكِهِ اللّهَوْعُ لَهُ عَلَى المُشْتَرِي مِنْ أَصْلُه ، ولَوْ أَرَادَ المُشْتَرِي ، بَيْعَ حَصَّته لَمْ يَكُنْ لَهُ فَيه جَبْرُ شَرِيكِهِ اللّهَوْعُ لَهُ عَلَى المُشْرَى مِنْ أَصْلُه ، ولَوْ أَرَادَ المُشْتَرِي ، بَيْعَ حَصَّته لَمْ يَكُنْ لَهُ فَيه جَبْرُ شَرِيكِهِ اللّهُ عَلَى الْبَيْعِ لَهُ عَلَى المَسْرِعِ لَهُ لِللّهُ عَلَى الْمَثْرَى مَنْ أَصْلُه ، ولَوْ أَرَادَ المُشْتَرِي ، بَيْعَ حَصَّته لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيه جَبْرُ شَرِيكِي اللّهُ عَلَى الْبَيْعِ لَهُ عَلَى الْبَيْعِ لَهُ عَلَى الْبَيْعِ لَهُ عَلَى الْمَالَعِ لَهُ عَلَى الْمَعْ مَدْخَلِ بَقِيَّةِ الشَّرَكَاء .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْحَاصِلُ أَنَّ الدَّاخِلَ عَلَى الشُركَاء بِشِرَاء أَوْ إِرْثِ مِنْ أَحَدِهِم يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ البَائِعِ أَوِ المَوْرُوثِ لاَ بِاعْتَبَارِ التَّصْفِيقِ عَلَيْهُ مِنْ بَقِيَة الشَّركَاء وَلاَ يُصْفِقُ هُوَ عَلَيْهِمْ ، وَهَذَا مَعْنَي قَوْلِهِمْ فِي ضَابِطِه بَيْعُ الصَّفْقَةَ يَجْبَرُ الدَّخِيلُ يُصْفِقُ هُوَ عَلَيْهِمْ وَي ضَابِطِه بَيْعُ الصَّفْقَةَ يَجْبَرُ الدَّخِيلُ اللَّصْلُ للدَّخيلِ ، وَهُو مَبْنِيٌّ عَلَى طَرِيقة عِياضٍ مِن اشْتِراطِه ، وَالأَوْلُ التَّحَادِ المَدْخَلِ وَبِهِ العَملُ ، لاَ عَلَى طَرِيقة اللَّخْمِيّ مِنْ عَدَم اسْتِراطِه ، وَالأَوْلُ وَاللَّوْلُ اللَّهُ الْوَرْقَةُ أَوِ المُسْتَرُونَ وَالدَّخِيلُ المُسْتَرِي مَنْ بَعْضِهِمْ أَو الوَارَثُ مِنْ اللَّرْوَبِي السَّركَاء الثَّلاَثَة فَورَثَتَهُ وَوَجَتُهُ وَأَوْلاَدُ المَنْ عَلَى الوَرَثَة أَو المُسْتَرِي مَنْ بَعْضِهِمْ أَو الوَرَثَ مَنْهُ ، وكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ أَحَدُ الشُّركَاء الثَّلاَثَة فَورَثَتَهُ وَوَجَتُهُ وَأُولاَدُ المَدْكُورِينَ فَلَهُ الوَرَثِ مَنْهُ ، وكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ أَحَدُ الشَّركَاء الثَّلاَثَة فَورَثَتَهُ وَوَلَوْلاَدُ المَدْكُورِينَ فَلَهُ فَالرَّونَ وَالدَّكُورِينَ فَلَهُ الرَّوْبَةِ مُ الوَرْقَةِمُ لَوْ كَانَ حَيًا لاَتِّحَادِ مَدْخَلِه مَعَهُ ولُو أَرَادَت الزَّوْجَةُ أَوِ الأَوْلاَدُ التَّصْفِيقَ عَلَى شَرِيكَى مَورُوثِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ لِدُخُولِهِمْ الزَّوْجَةُ أَو الأَوْلاَدُ التَصْفِيقَ عَلَى شَرِيكَى مَورُوثِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ لِدُخُولِهِمْ الزَّوْجَةُ أَو الأَوْلاَدُ التَّصْفِيقَ عَلَى شَرِيكَى مَوْرُوثِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ لِدُخُولِهِمْ الزَّوْجَةُ أَو الأَوْلاَدُ التَّصْفِيقَ عَلَى شَرِيكَى مَوْرُوثِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ لِدُخُولِهِمْ الرَّوْوَةُ المَّوْفِيقِ الْوَلَوْلَوْلَوْلَهُ المَالْوَلِ الْمُؤْلِقِ الْلَوْلَةُ المَتَعْفِقَ عَلَى الْوَلُولُولِهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمَلْكَ لِلْوَلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ ال

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٧) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦/ ١٩٧) .

وَحَـدَهُمْ حِينَ مَاتَ مَـوْرُوثِهِمْ فِي ثُلثِهِ الَّذِي خَلَفَ لَهُمْ ، فَلَم يَتَّـحِدْ مَـدَخَلُهُمْ وَمَدَخَلُ شَرِيكَيْ مَوْرُوثِهِمْ . اهـ . المُرَادُ مِنْهُ .

السَّادِسُ : أَنْ يَمْتَنِعَ الـشُّرَكَاءُ مِنَ البَيْعِ مَعَ الدَّاعِي لَهُ ، فَإِنْ لَـمْ يَمْتَنِعُوا مِنَ البَيْعِ مَعَ الدَّاعِي لَهُ ، فَإِنْ لَـمْ يَمْتَنِعُوا مِنَ البَيْعِ مَعَهُ فَلاَ بيع .

السَّابِعُ : أَنْ لاَ يَرْضَي الدَّاعِي لِلْبَيْعِ بِبَيْعِ حِصَّتِهِ مُـفْرَدَةً ، فَإِنْ رَضِيَ بِذَلِكَ فَلاَ جَبْرَ .

الثَّامِنُ : أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي أَجْنَبِيًّا لاَ أَحَدَ الشُّرَكَاءِ .

التَّاسِعُ: أَنْ لاَ يُبَعِّضَ مُرِيدُ الصَّفْقَةِ حِصَّتَهُ أَي : فَالأَصِيلُ إِنَّمَا يُجْبَرُ الدَّخِيلُ مَا لَمْ يُبَعِّضْ الأَصِيلُ حَصَّتُهُ ؛ فَفِي ﴿ المعْيَارِ ﴾ وَسَئُلَ السَّيْخُ الخَليلُ أَبُو الشَّيْخُ الخَليلُ أَبُو الضَّيَاءِ مصْبَاحٌ عَمَّنْ لَهُ رَمَكَةٌ وَهَبَ رَبُعَهَا مِنْ آخَرَ وَوَهَبَ رَبُعَهَا الآخَرُ مِنْ آخَرَ، وَبَقِيَ لَهُ النَّصْفُ ثُمَّ أَرَادَ إِجْبَارَهُمَا عَلَى البَيْعِ مَعًا فَأَجَابَ : لاَ يُجْبَرَانِ لَهُ ؛ لاَ يُجْبَرَانِ لَهُ ؛ لاَ يُحْبَرَانِ لَهُ ؛ لاَ يُحْبَرَانِ لَهُ وَلَا خَتِلاَفِ مَدْخَلِهِمْ فِي الرَّمْكَةِ . اه. .

وَاخْتِلاَفِ مَدْخَلِهِمْ إِنَّمَا كَانَ بَتَبْعِيضِ الأَصِيلِ حِصَّتَهُ . اهـ .

مِنْ تَأْلِيفِ مَيَارَةَ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرهٌ . اه. .

العَاشِـرُ : أَنْ يَمْلِكَ الشُّرَكَاءُ الشَّيْءَ الْمُشْـتَرَكَ مِنْ شَخْصٍ وَاحِد بِمـيِرَاثٍ أَوْ غَيْرَهُ وَإِلاَّ فَلاَ جَبْرَ كَمَا فِي البُنَانِيِّ عَلَي الزِّقَاقِيَّةِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٥) [٧] سُوَّالٌ عَنْ قسْمَة المَوْزُونِ الَّذِي يَجُوزُ فيه التَّفَاضُلُ كالشَّمَّ بِالْخَرْصِ مُرَاضَاةً هَلْ يَجُوزُ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ تَفَاضُلٍ بِيِّنَ أَوْ لَا تَجُوزُ إِلاَّ عَلَى النَّفْضيل البَيِّن ؟

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: وَفِي قَسْمَةِ مَا يَجُورُ فِيهِ التَّفَاضْلُ تَحَرِّيًا ؛ ثَالِثُهَا فِيمَا يُبَاعُ وَزُنًا لاَ كَيْلاً ، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدُوسٍ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ

كَالْحِنَّاءِ وَالْــقَطْرَانِ وَالْمَسْكِ وَشَبْهِــه رَوَى ابْنٌ حَبِـيبِ عَنْ مَالِكُ وَالأَخَــوَيْنِ جَوَازَ قَسْمُتِه تَحَرِّيًا وَتَفَاضُلاً لاَ عَلَى الشَّكِّ ، وَلَمُحَمَّدُ وَابْنِ عَبْدُوسٍ عَنِ ابْنِ القَاسِمِ : لاَ يَجُوزُ قَسْمُهُ إِلاَّ كَيْلاً فِي المَكِيلِ وَوَزْنًا فِي المَوْزُونِ إِلاَّ أَنْ يَتَبَيَنَّ الفَضْلُ .

ابْنُ عَبْدُوسِ : وَقَوْلُ ابْنُ القَاسِمِ أَحَبُّ إِلَى .

اهـ . المُرَادُ مِنْهُ بِاخْتَصَارِ وَحَـنْف فَإِذَا عَلَمْتَ هَـنَا عَلَمْتَ أَنَّ قَسْمَةُ عَلَي تَفَاضُلِ البَيِّنِ يَجُوزُ بِلاَ خِلاَف وَقَسْمُهُ عَلَى وَجْهِ التَّحَرِي مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ بَيِّنِ فِيهِ تَفَاضُلِ البَيِّنِ يَجُوزُ بِلاَ خِلاَفٌ بَيْنَ أَنْمُتنا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٦) [٨] سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ: أَمَّا بَعْدُ فَاعْلُمُوا أَنَّ الغَرِيمَ إِذَا طَرَأ بَعْدَ قَسْمِ التَّرِكَةِ عَلَى الغُرَمَاءِ وَالوَرْثَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا أَخَذَتْهُ الوَرْثَةُ الوَرْثَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا أَخَذَتْهُ الوَرْثَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا أَخَذَتْهُ الوَرْثَةُ كَفَافُ دَيْنِ الغَريمِ الطَّارِيءِ فَإِنَّ القِسْمَةَ تَنْفَصِلُ إِنْ كَانَ المَقْسُومُ مُقَوَّمًا لاَ مِثْلِيًّا وَيَتْبَعُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ بِحِصَّتِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٍ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ) إلَى قَوْلِهِ : (تَبَع كُلُّ وَاحِد بِحِصَّتِهِ)(١) .

قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ أَقُولُ كَلاَمُ الْمُصَنَّفِ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَقْسُومُ مِثْلِيًّا أَمَّا إِنْ كَانَ مُقَوَّمًا فَإِنَّ الْقَسْمَةَ تَنْقُصُ . اهـ . وَنَحُوهُ لمَخ فِي كَبِيرِهِ أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله : قَوْله : (عَلَى مَتْله) يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلَ الثَّلاَثِ ، وَكَلاَمُ المُؤَلَفِ فِيمَا إِذَا كَانَ المَقْسُومُ مُقُوَّمًا فَإِنَّ القَسْمَةَ تُنْقَضُ . اهـ .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الفَلَسِ (وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنِ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ رَجَعَ الطَّرْهُمَا فِي إللهِ الفَلَسِ (عَج) وَكَبِيرِ (مَح) انظُرْهُمَا فِي بِابِ الفَسْم .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٧) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۰۳) .

وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ رُشْد فِي « الْمُقَدِّمَاتِ » بِقَوْلِهِ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ القَلْسَانِيُّ فَأَمَّا طُرُوءُ الْبِغَرِيمَ أَوِ المُوصَى لَهُ أَوِ الوَارِثُ عَلَي التَّرِكَةِ بَعْدَ اقْتِسَامِهَا فَفيهِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَسْأَلَةً :

أَحَدُهَا : طُروءُ الغَرِيمِ عَلَيِ الغُرَمَاءَ .

وَالثَّانِي : طُرُوءُ المُوصَي لَهُ عَلَي المُوصِي لَهُمَ بِحُكْمِهَا سَوَاءً ؛ وَهُو أَنْ يَتْبَعَ الطَّارِئ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ بِمَا يَنُوبُهُ وَلاَ يُؤْخَذُ المَلِيءُ مِنْهُمْ بِالمُعْدَمِ فَإِنْ وُجِدَ بِأَيْديهِمْ مَا قَبَضُوا قَائِمًا لَمْ يَفُتْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ مَا يَجِبُ لَهُ ، وَلَمْ تُنْقَضِ مَا قَبَضُوا قَائِمًا لَمْ يَفُتْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ مَا يَجِبُ لَهُ ، وَلَمْ تُنْقَضِ الْقِسْمَةُ إِنْ كَانَ حَيُوانًا أَوْ عُرُوضًا لَنَقُضَت القَسْمَةُ لِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْقِسْمَةُ إِنْ كَانَ حَيُوانًا أَوْ عُرُوضًا لَنَقُضَت القَسْمَةُ لِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي تَبْعِيضِ حَقِّهِ ، وَاخْتُلِفَ هَلْ يَضْمَنُ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ للطَّارِئِ مَا يَنُوبُهُ اهد . هَذَا حُكُمُ المَسْأَلَةِ الأُولَى وَهِيَ طُرُوّءُ الغَرِيمِ عَلَى الغُرَمَاءِ فَقَطْ .

وأُمَّا المَسْأَلَةُ الثَّانِيةُ وَهِي طُرُوءُ الغَرِيمِ عَلَى الغُرمَاءِ وَالوَرثَةِ فَالحُكْمُ فِيهَا كَحُكْمِ المَسْأَلَةِ الأُولَى ، وَهِي طُرُوءُ الغَرِيمِ عَلَى الغُرمَاءِ فَقَطْ حَيْثُ كَانَ مَا أَخَذَتُهُ الوَرثَةُ لاَ يَفِي بِدَيْنِ الطَّارِئَ كَمَا يُسْيِرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ رُشُد أَيْضًا بِقَوْلِه : وأَمَّا المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَهِي طُرُوءُ الغَريمِ عَلَى الغُرمَاءِ وَالورثَة ، فَالْحُكْمُ فِيهَا أَنْ يَنْظُرَ فَإِنَ كَانَ فِيمَا أَخَذَتُهُ الورَثَةُ كَفَافُ دَبْنِ الغَريمِ الطَّارِئِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَصُفُ العَملَ فِي طُروء الغريمِ على الورثَة ، وَلَمْ يكُنْ لَهُ فِيهِ كَفَافُ دَيْنِهِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى الغَريمِ عَلَى الوَرثَة ، وَلَمْ يكُنْ لَهُ فِيهِ كَفَافُ دَيْنِهِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى الغَريمِ عَلَى العَرقَ وَصُفُ العَملِ فِي رُجُوعِ الغَريمِ عَلَى عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمَ عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمِ عَلَى الغَريمَ عَلَى الغَرمَاء . اهد . المُرادُ منْهُ .

وَهَذَا هُوَ مَحَطْ رِحَالِ المَسْأَلَةِ عِنْدَنَا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٧) [٩] سُؤَالٌ : عَنْ مَسْأَلَة مَاشِيَة الوَقْف عَلَى المَوْقُوف عَلَيْهم

هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ إِلاَّ لِفَضْلٍ بَيِّنٍ)(١) أَوْ غَيْر دَاخِلَة فَيه ؟

جَـواًبُهُ: إِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِيهِ مِنْ كَوْنِهَا لاَ تَجُوزُ إِلاَّ بَعْدَ ظَهُورُ اللَّبَنِ لاَ فِي مَنِ فَقْدهِ كَمَا يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ المُصنَّفِ أَوْ لَبَنٌ فِي ضَرُوعِ وَلاَ سِيمًا يَأْتِي التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى فِي كَلاَمِ السَرزَلِيِّ ، وَعَلَى التَّفْصِيلِ الَّذي عَـلَى وَجْهِ بِذَلَكَ إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى فِي كَلاَمِ السَرزلِيِّ ، وَعَلَى التَّفْصِيلِ الَّذي عَـلَى وَجْهِ المَعْرُوفِ وَأَنْ يَكُونَ إِذَا هَلَكُ مَا بِيد أَحَدِهِمْ رَجَعَ عَلَى أَصْحَابِهِ ؛ انْظُرْ (مخ)(٢). اهـ . وَفِي « مُختَـصِر البرزلِي » : وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَنْ حَـائِطٍ مُحَبَّسٍ عَلَى رَجُلَيْنِ أَرَادَا اقْتِسَامَهُ للاغْتِلالِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : لاَ يَجُوزُ قَسْمُ الحَبْسِ للاغْتلالِ وَلاَ لِغَيْرِهِ لِذَلِكَ قَلْتُ : إِنَّ مَالِكًا أَجَازَ قِسْمَةَ الغَنَمِ للْبُنِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجُهِ الْمُكَارَمَة بِحَيْثُ لَوْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَلاَ يَبْعَدُ أَنْ تَجْرِي هُنَا ، وَهَذَا فِي الوَقْتِ الَّذِي فِيهِ لَبَنٌ ، وأَمَّا وَقْتُ فَقْده فَلاَ يَجُوزُ مُطْلَقًا . اه. . كَلاَمُهُ .

قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى حَيْثُ كَانَ الوَقْفُ المَّدُورُ بَيْنَ المُوقُوفِ عَلَيْهِمْ ؛ إِذْ لَا نَاظِرَ عَلَيْهِمْ وَالشَّتَرَطَ الوَاقِفُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبَنِهِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَلْوَقْفَ نَاظِرٌ غَيْرُهُمْ فَإِنَّهُ يَجُورُ لَهُ قَسْمُ لَبَنِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا أَدَّى إِلَيْهِ الْمُوقُفَ نَاظِرٌ غَيْرُهُمْ وَالتَّقْوِى لاَ بِالْجَهْلِ وَالهَوى ، ولاَ يُتَصَوَّرُ حِينَتُ مِنَ المُوقُوفِ عَلَيْهِمْ وَقُوعُ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَركًا بَيْنَهُمْ وَإِنَّمَا قَسَم عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ بَاجْتِهَادِ غَيْرِهِمْ ، لِأَنَّ النَّاظِرَ لَوْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى التَّفَاضُلِ بَيْنَهُمْ أَوْ إِلَى حرْمَانِ بَعْضَهِمْ لَكَانَ لَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَتَقَرَّرْ لَهُمْ مَلْكُ فِي اللَّبَنِ وَلاَ غَيْرُهُ قَبْلَ دَفْعِ النَّاظِرِ لِي النَّهُ مَ اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۳۷) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦/ ١٩٣) .

(١٨٣٨) [١٠] سُوَالٌ: عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي مَال وَادَّعَي أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا الْتَسَمَاهُ قِسْمَةَ مَتْعَةً وَلاَ بَيِّنَةَ لِأَحَدَهِمَا فَتَسَمَاهُ قِسْمَةَ مَتْعَةً وَلاَ بَيِّنَةَ لِأَحَدَهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ القَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ سَلَمُون : وَإِذَا كَانَ مَالٌ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَادَّعَي أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قَسْمَةَ مُتْعَة وَلاَ بَيِّنَةَ لَهُمَا فَقَالَ اقْتَسَمَاهُ قَسْمَةَ مُتْعَة وَلاَ بَيِّنَةَ لَهُمَا فَقَالَ قَوْمٌ: القَوْلُ لَمُدَّعِي الْمُتَّعَةِ لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ القَوْلُ لِمُدَّعِي الْمُتَّعَةِ لِأَنَّهُ يَقُولُ : لَمْ نَقْسِمْ .

ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ المُتَأْخِّرِينْ ؛ قَالَ : وَبِذَلِكَ جَرَىَ الْعَمَلُ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَبِذَلِكَ جَرَىَ الْعَمَلُ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَبِذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عِيسِي وَمُحَمَّدُ بْنُ لُبَابِةٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ .

وَفِي كَتَابَ « الاسْتغْنَاء » قَالَ المشُورُ : وإَذَا اقْتَسَمِ الشَّرِيكَانِ أَمْلاَكَهُمْ وَبَقَيَتْ زَمَانًا ثُمَ يَدَّعِي بَعْضُهُم أَنَّا قَسْمَةُ إِرْفَاقَ لاَ قَسْمَةَ إِمْضَاء ، وَأَرَادُوا نَقْضَ القَسْمَة وَلاَ بَيْنَة لَهُمْ ، فَلَيْسَ لَهُم ذَلَكَ لإِقْرَارِهِمْ بِالْقَسْمِ وَادِّعَائِهِمْ مَا يَنْقُضُهُ فَلاَ يُصَدَّقُونَ فِي ذَلِكَ ؛ لأَنَّ القَسْمَ عِنْدَ مَالِكَ بَيْعٌ مِنَ البيوع ، وَالقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي البَتِّ إِذَا لَمْ فِي ذَلِكَ ؛ لأَنَّ القَسْمَ عِنْدَ مَالِكَ بَيْعٌ مِنَ البيوع ، وَالقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي البَتِّ إِذَا لَمْ يَظْهَرُ فِيها غَبْن وَكَانَ بِيدِ كُلِّ وَاحِد قَدْرَ نَصِيبِه لاَ أَقَلَّ ولاَ أَكْثُر ، وَذَلِكَ كَالُم بَيْع وَيَدَّعِي أَحَدُهُمَا الخِيارَ فَلاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلاَّ بِبَينَة لإقْرَارِه بِالْبَيْعِ وَادِّعَائِهِ مَا يُوجِبُ نَقْضَهُ فَعَلَيْهِ البَيِّنَةُ بِذَلِكَ وَعَلَي الآخِرِ اليَمِينُ وَيَتِمُ البَيْعُ . .

قَالَ : وَإِذَا لَمْ يَتَقَارُوا بِالقَسْمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا اقْتَطَعَ كُلُّ وَاحِدُ مِنَّا أَرْضًا يَعْمُرُهَا مِنْ غَيْرِ قَسْمٍ وَادَّعَي بَعْضُهُمْ القَسْمَ فَعَلَى مُدَّعِي القَسْمَ البَيِّنَةَ وَإِلاَّ فَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٩) [١١] سُوَالٌ وَجَوابُهُ : فَفِي (ح)(١) : قَالَ فِي « وَثَائِقِ ابْنِ

⁽۱) انظر : « مــواهب الجليل » (٥/ ٣٤٠) و« التــاج والإكليل » (١/ ٤٥٤) و« منــح الجليل » (٧/ ٢٦٨) .

سَلَمُونَ » قَالَ فِي « مَسَائَلِ ابْنِ الحَاجِّ » : إِذَا اتَّفَقَ الجِيرَانُ عَلَي رَجُلِ يَحْرُسُ لَهُمْ جِنَانَهُمْ أَوْ كُرُومَهُمْ فَأَبَى بَعْضُهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ مَعَهُمْ ، وكَذَا أَفْتَى ابْنُ عَات فِي الدُّورِ يَتَّفِقُ الجِيرَانُ عَلَى إِصْلاَحِهَا وَيَأْبَي بَعْضُهُمْ .

قَالَ القَاضِي : إِلاَّ أَنْ يَقُولَ لِصَاحِبِ الكَرْمِ : إِنَّمَا أَحْرُسُهُ بِنَفْسِي أَوْ يَحْرُسُهُ غُلاَمِي أَوْ أَخِي فَلَهُ ذَلِكَ وَبِهِ أَفْتَيْتُ وَسَئِلْتُ عَنْ قَوْمٍ لَهُمُ زَرْعٌ اسْتَأْجَرُوا مَنْ يَحْرُسُهُ فَأَبَى بَعْضُهُمْ عَنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : مَعِي مَنْ يَحْرُسُ زَرْعِي وَزَرَعَ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ عَلَي وحِدتِهِ وَاسْتَأْجَرُوا مَنْ يَحْرُسُهُ وَأَبَى هُوَ عَنِ الدُّخُولِ مَعَهُمْ فَلَمْ يَحْرُسُ لَهُ أَكَدٌ حَتَّى كُمُلَ الزَّرْعُ فَأَفْتَيْتُ أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ عَلَيْهِ بِمَا يَنُوبُهُ مِنَ الأُجْرَةِ .

قَالَ : وَأَمَّا الأُجْرَةُ عَلَى الصَّلاَة للإِمَامِ فَمَنْ أَبَاهَا مِنَ الجِيرَانِ لاَ يُجْبَرُ عَلَيْهَا وَلاَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهَا ؛ لأَنَّ الإِجَارَةَ عَلَيْهَا مَكْرُوهَةٌ فِي أَصْلِها وَلأَنَّ شُهُودَهَا فِي الجَمَاعَةِ سُنَّةٌ لاَ فَرِيضَةٌ ، ويَنْبَغِي فِي أُجْرَةِ الجُمْعَةِ أَنْ تَلْزَمَ مَنْ أَبَاهَا لِأَنَّ شُهُودَهَا فَي الجَماعَةِ سُنَّةٌ لاَ فَرِيضَةٌ ، ويَنْبَغِي فِي أُجْرَةِ الجُمْعَةِ أَنْ تَلْزَمَ مَنْ أَبَاهَا لِأَنَّ شُهُودَهَا فَي رَضْ . الْمَادُ مِنْهُ . انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ القِسْمَةِ: (وَعَرْسُ أَخْرَى إِنْ قُلِعَتْ)(١) إلخ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٠) [١٢] سُؤَالٌ عنْ قِسْمَةِ الوَصِيِّ بَيْنَ يَتَامَاهُ بِالمَرْضَاةِ وَالتَّعْدِيلِ هَلْ هيَ جَائِزَةٌ أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: مَـا فِي (ق) (٢) وَنَصُّه : وَفِي ﴿ نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِبِ ﴾ : القِـسْمَةُ بِالتَّعْدِيلِ بَيْنَ الأَيْتَامِ جَائِزَةٌ إِذَا ثَبَتَ السَّدَادُ ولَوْ كَانَتْ بِالقُرْعَةِ كَانَتْ أَحْسَنَ . اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤١) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قِسْمَةَ المُشْتَرِكِينَ فِي الفَرَسِ لِغَلَّتِهَا هَلْ تَدْخُلُ

مختصر خلیل (ص/۲۳٦) .

⁽٢) التاج والإكليل (٥/ ٣٥٤) .

فِي قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَخِدْمَةِ عَبْدِ شَهْرًا)(١) أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِيهِ حَيْثُ اقْتَسَمَاهَا مُهَيَّأَةً ، وَاعْلَمْ بِأَنَّ الغَلَّةَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَائِهِمَا فِيهَا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٢) [١٤] سُوَّالٌ عَنْ أُجْرَة القَاضِي وَالقَاسِمِ وَالكَاتِبِ هَلْ هِيَ عَلَى الأَّنْصِبَاءِ أَوْ عَلَى الرُّوُّوسِ ؟ وَهَلْ لَهَا حَدُّ مَعْلُومٌ أَمْ لاَ ؟

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٥) .

⁽۲) جامع الأمهات (ص/٤٣٦) .

قال في « المدونة » : قلت : تجوز إجارة أقسام الدور وحسابهم ؟

قال : سألت مالكا عن ذلك غير مرة فكرهه

قال مالك : وقـد كان خارجة بن زيد بن ثـابت ومجاهد يقسـمان مع القضاة ويحـسبان ولا يأخذان لذلك جعلا . « المدونة » (٤٢٣/١١) .

وَفِي الأَجْوِبَةِ النَّاصِرَيَّةِ : إِنَّ الأُجْرَةَ تَكُونُ بِقَدْرِ اشْتَغَالِهِ عَنْ تَكَسُّبِهِ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُهُ بِقَـوْلَهِ : وَسَئِلَ عَمَّنْ يَأْخُذُ الأُجْرَةَ عَلَى قَضَائِهِ فِي بِلاَدِ سَائِبَة لَيْسَ فِيهَا بَيْتُ المَال يَأْخُذُ مِنْهُ ، وَافْتَقَرَ إِلَى ذَلِكَ وَالْحَّ النَّاسُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَلَمْ يَجِدًّ سَبِيلاً لِخُروجِهِ عَنْ مُخَالَطَتِهِمْ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِك؟

فَأَجَابَ : وَالأُجْرَةُ عَلَى الفَضَاءِ تَجُوزُ مِنْ بَيْتِ المَالِ ، وَتَحْرُمُ إِنْ كَانَتْ عَلَى مَفْرُوضَةً عَلَى جَمِيعٍ أَهْلِ البَلَدِ كَمَا يَفْعَلُهُ قُضَاةُ البَادَيَة ، وَتُكْرَهُ إِنْ كَانَتْ عَلَى الخَصْمَيْنِ وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِيهَا مِقْدَارَ مَا تَعَطَّلَ عَنْ كَسْبِهِ بِالاَشْتِغَالِ بِفَصْلِ الْخَصْمَيْنِ ، وَيَجُوزُ لِلْمُوثِقِ أَخْذُ الأُجْرَةِ عَلَى كَتْبِ الوَثِيقَة بِقَدْرٍ مَا تَعَطَّلُ عَنْ سَبِيهِ بِالاَشْتِغَالِ بِكَتْبِهَا ، وَلاَ يَتَعَددَّى مِقْدَارُ مَا اَشْتَغَلَ بِهَا عَنْ كَسْبِهِ . اه . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوازل الاستحقاق

(١٨٤٣) [١] سُوَّالٌ: عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً تَحْتَهَا حَوَارَةٌ تَرْضِعُهَا وَاستَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ وَادَّعَى الْمُسْتَحِقُّ مِنْهُ أَنَّ الحَوارَةَ لَيْسَتْ بِنْتَ النَّاقَة وَإِنَّمَا هِيَ مَرُومَةٌ عَلَيْهَا وَادَّعَيَ الْمُسْتَحِقَّ أَنَّهَا بِنْتُ نَاقَتِه لَمُوافَقَتِهِمَا وَتَوَلَّه كُلِّ وَاحدَة مِنْهُمَا عَنِ الأُخْرَى وَادَّعَيَ الْمُسْتَحِقَّ أَنَّهَا بَنْتُ نَاقَتِه لَمُوافَقَتِهِمَا وَتَوَلَّه كُلِّ وَاحدَة مِنْهُمَا عَنِ الأُخْرَى إِنْ فَارَقَتْهَا وَلِكَوْنِهَا كَانَت تُرْضَعُهَا وَبِيعَت مَعَهَا وَلاَ سِيَّمَا ضَلَّتِ النَّاقَةُ مِنْ عِنْدِهِ وَهِيَ حَاملٌ ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ القَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ القَوْلَ قَوْلُ مُسْتَحَقِّ النَّاقَة ؛ إِذْ مُــؤَالْفَةُ كُلِّ وَاحِدَة مِنْهُمَا لِلْأَخْرَى وَتَوَلَّهُمَا عَلَيْهَا إِنْ فَارَقَتْهَا قَرِينَةٌ دَالَّة عَلَى أَنَّ الْحَوَارَةَ النَّاقَةَ ؛ فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ (مَح) (١): وتَشْبُتُ البُنُونَّةُ المَانِعَةُ لِلتَّفْرِيقِ بِإِقْـرَارِ مَالِكَيْهِمَا أَوْ دَعْوَى الأُمِّ [فَقَطْ] (٢)مَعَ قَرِينَة صدْقها .

وَالقَرِينَةُ شَاهِدٌ عُرْفِيٌ وَالشَّاهِدُ العُرْفِي فِيهِ خِلاَفٌ هَلْ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الشَّاهِدَيْنِ أَوْ الشَّاهِدِ الوَاحِدَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلَ بِقَوْلِهِ فِي بَابِ الهِبَةِ ، وَيُؤيِّدُ ذَلِكَ أَوْ الشَّاهِدِ الوَاحِدَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلَ بِقَوْلِهِ فِي بَابِ الهِبَةِ ، وَيُؤيِّدُ ذَلِكَ أَوْ الشَّاهِ اللهَ عَلْمَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهَ اللهُ عَلَى اللهَ اللهُ عَلْمَ اللهُ الل

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَيكُونُ الحُكْمُ فِي المَسْأَلَةِ قَوْلُ الرِّسَالَةِ وَالوَلَدِ فِي الحَيَوانِ وَفِي الأَمَةِ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ يَأْخُذُهُ المُسْتَحِقُّ لِلأُمَّهَاتِ . اه. .

نَعَمْ إِنْ أَتَى الْمُسْتَحِقُّ مِنْهُ بَبَيِّنَةٍ عَلَى دَعْوَاهُ كَانَتْ لَهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٨٤٤) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ شَيْئًا لِشَـخْص وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ

⁽۱) حاشية الخرشي (۷۹/۵) .

⁽٢) سقط من (مخ) .

عَلَيْهِ بِشَيْءٍ إِنِ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْ يَعْمَلُ بِشَرَّطِهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَبْطُلُ بِهِ البَيْعُ أَوْ لاَ؟

جَوابُهُ: أَنَّ إِسْقَاطَ المُشْتَرِي حَقَّهُ مِنَ القِيَامِ بِالاسْتِحْقَاقِ عَلَى البَائِعِ لاَ يَلْزَمُهُ، لَأَنَّهُ إِسْقَاطٌ الشَّيْءَ قَبْلَ وَجُوبُهِ وَقَبْلَ عَلْمِهِ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِنِ اسْتَحَقَّ المَبِيعُ مِنْ يَدُهِ ، وَالحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ بَاطِلٌ وَالبَيْعَ صَحِيحٌ كَمَا يَشُيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَدُهِ ، وَالحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ بَاطِلٌ وَالبَيْعَ صَحِيحٌ كَمَا يَشُيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي فَصْلِ تَنَاوُلُ البِنَاءِ والشَّجَرِ والأَرْضِ ، وَتَنَاولَتْهُمَا بِقَوْلِهِ : (وَأَنْ لاَ عَهْدَةً) (١). اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مُكه لَهُ وَاسْتَحَقَّ منْ يَده هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْه أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ بِشَيْء لعلْمِه أَنَّ الْمُسْتَحِقَّ ظَالِمٌ فِيما أَحَذَ مِنْ يَدِه عَلَى مَا مَشي عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٍ ؟ أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ بِقَوْلِه مُشْبِهًا في عَدَم يَده عَلَى مَا مَشي عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٍ ؟ أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ بِقَوْلِه مُشْبِهًا في عَدَم الرَّجُوع : (كَعلْمِه صِحَّة مِلْك بَائِعِهُ)(٢) . اهد . وَذَكَرَ أَبُو الحَسَنِ الصَّغيرُ فِي الرَّجُوع : (كَعلْمِه صِحَّة مِلْك بَائِعِهُ) ٢٩٦] ، وَلَـفَظُهُ عَلَى نَقْلِ الحَطْابِ ٣) عَنْهُ _ : وَقَدِ المَسْأَلَة قَوْلَيْنِ [قَ / ٣٩٣] ، وَلَـفَظُهُ _ عَلَى الْمُبْتَاعِ صِحَّة مِلْك البَائِعِ المَذْكُورِ حِينَ انْبِرَامِ النَّيْعِ وَانْعِقَادِه ، فَقَالَ ابْنُ القَاسِمِ وأَشْهَبُ : لاَ يَرْجِعُ إِذَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ ، وَقَالَ أَبْنُ القَاسِمِ وأَشْهَبُ : لاَ يَرْجِعُ إِذَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ ، وَقَالَ عَيْرُهُمُ اَ : يَرْجِعُ . اهـ .

وَفِي أُوَّلِ البُّيُوعِ فِي « [مُعِينِ](١) الحُكَّامِ : إِذَا صَرَّحَ الْمُبْتَاعُ بِصِحَةِ مِلْكِ البَائِعِ أَوْ لاَ ؟ البَائِعِ أَوْ لاَ ؟

فِي ذَلِكَ رِوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَي البَائِعِ وَلاَ يَضُرُّهُ إِقْـرَارُهُ ،

⁽۱) مختصر خليل (ص/ ۱۹۰) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٢) .

⁽٣) مواهب الجليل (٣٠٦/٥) .

⁽٤) في الأصل : مفيد ، والمثبت من (ح) .

وَالْأُخْرَى : أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ و [عَلَيْهِ](١) بِشَيْءٍ ؛ رَوَاهَمُا أَصْبَغُ عَنِ ابْنِ القَاسِمِ ابْنُ العَطَّارِ : وَبِالرِّوَايَةِ الأُولَى القَضَاءُ . اهـ من (ح) وَاللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٨٤٦) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرى سلْعَـةً منْ عنْد شَخْصِ عَالِمًا عَدَمَ مِلْكَيَّتِهِ لَهَا وَاسْتَحَقَّتْ منْ يَده هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَـيْه بِثَمَنه أَمْ لَا َ؟

جَــوَابُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَـيْهِ بِثَمَنهِ عَلَى المَشْهُورِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَـصَدَ المُعَاوَضَةَ وَلَمْ يُرَاعِ هُنَا عِلْمَهُ بِعَـدَمِ مِلْكِيَّةِ البَائِعِ المَبْقِعِ لِسَبْقِ عَلْمِ البَـائِعِ وَظُلْمِهِ بِالبَـيْعِ، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ هِيَ مَـفْهُومُ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ كَـعِلْمِهِ مِلْكِ بَائِـعِهِ. اهـ بالبَيْع ، وَهَذِه المَسْأَلَةُ هِيَ مَـفْهُومُ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ كَـعِلْمِهِ مِلْكِ بَائِـعِهِ . اهـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٧) [٥] سُوَّالٌ عَمَّنِ اشْتَرى دَابَّةٌ مِنْ غَاصِبِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَاصِبٌ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَاصِبٌ وَاسْتَمَرَّ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مُدَّةً وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ فَهَلْ يَرْجِعُ بِنَفَقَته عَلَي السُّتَحِقِّ؛ لِأَنَّهُ وَرَّطَهُ أَوْ كَيْفَ الحُكُمُ فِي السُّتَحِقِّ؛ لِأَنَّهُ وَرَّطَهُ أَوْ كَيْفَ الحُكُمُ فِي ذَلكَ ؟

جَواَبُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ (عج) فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الحَمْدِ لللهِ : أَفْتَى بَعْضُ أَشْيَاخِنَا فِيمَا اسْتَحَقَّ ، وَلاَ غَلَّة لَهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنَفَقَتِه عَلَى الَّذِيَ اسْتَحَقَّهُ ، وَهُو مَا خُودٌ مِنْ مَسْأَلَة الاسْتحْقَاقِ المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ بِنَفَقَتِه إِنْ مَا تُكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ عَلَي الأَرْجَحِ) (٢) وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَخَالُفَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَشْيَاخِي ، لَمْ تَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ عَلَي الأَرْجَحِ) (٢) وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَخَالُفَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَشْيَاخِي ، وَهُو ظَاهِرُ كَلاَمُ غَيْرُ وَاحِدٍ . اه . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٨) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرى حَيَوانًا مَشَلاً عِنْدَ شَخْصِ وَادَّعَاهُ آخَرُ وَأَتَى بِشَاهِدَ عَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَشْهُورِ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْحَيَوانَ وَيَرْجِعْ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ حِينَئِدٍ أَوْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالاسْتَحْقَاقِ ؟

⁽١) سقط من الأصل .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۲٤) .

جَوابُهُ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالاسْتَحْقَاقِ ؛ فَفِي (ح) (١) مِنْ كَتَابِ ابْنِ سُحْنُونَا عَمَّنِ اغَتَرَقَ مِنْ يَدِهِ شَيْءٌ وَتَبَتَ كَتَابِ ابْنِ سُحْنُونَا عَمَّنِ اغَتَرَقَ مِنْ يَدِهِ شَيْءٌ وَتَبَتَ عَلَيْهِ بِشَاهِد وَاحِد فَيُرِيدُ المَشْهُودُ عَلَيْهٍ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ حَمِيلاً عَلَى مَنْ بَاعَ ذَلِكَ ؛ لِئلاً يُحْكَمُ عَلَيْهٍ فِي وَقْتٍ يَغِيبُ هَذَا فِيهِ عَلَيْهِ .

قَالَ : لاَ حَمِيلَ عَلَيْهِ وَلاَ يَتَعَرَّضُ لَهُ حَتَّى يَحْكُمَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٩) [٧] سُؤَالٌ : عَنِ المُسْتَحقُ مِنْ يَدِه إِنْ ادَّعَى مَدْفَعًا فِي البَيِّنَةِ وَعَجَزَ عَنْهُ ثُمَّ حُكِمَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَي بَائِعِهِ أَمْ لاَ ؟

جُواَبُهُ: قَالَ في ﴿ [مُعِينِ] (٢) الْحكّامِ : إِذَا أَعْذَر للَّذِي أَلْقَي فِي يَدِهِ لَعَبْدَ أُو اللَّابَّةَ فَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : لاَ حُجَّة لِي الأَنَ وَارْجِعْ عَلَي مَنْ بَاعَ مِنِّى ، فَإِن السَّبُودِ أُجِّلَ ، فَإِنْ عَجَزَ النَّيَ أَيْ : الَّذِي أَلْقَي فِي يَدِهِ الْعَبْدَ أَو الدَّابَّةَ مَطْعَنَا فِي الشَّهُودِ أُجِّلَ ، فَإِنْ عَجَزَ النَّذِي أَلْقَي فِي يَدِهِ الْعَبْدَ أَو الدَّابَّةَ مَطْعَنَا فِي الشَّهُودِ أُجِّلَ ، فَإِنْ عَجَزَ بَعْدَ ذَلِكَ حُكم عَلَيْهِ ثُمَّ لاَ يَكُونُ لَهُ رَجُوعٌ عَلَي البَائِعِ ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُو بَالبَيْنَةِ النِّي أَعْذَرَ لَهُ فِيهَا فَإِذَا طَعَنَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَامٌ . اَهِ . .

وَصَرَّحَ ابْنُ سَلَمُونَ بِأَنَّ مَنِ اسْتَحَقَّ مِنْهُ شَيْءٌ وَادَّعَى فِيهِ مَدْفَعًا وَعَجَزَ عَنْهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ رُجُوعٌ عَلَى بَانِعِهِ . اهـ . مِنْ (ح) (٣) . وَالمَسْأَلَةُ فِي (ق) أَيْضًا وَرَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ (٤) . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٠) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى عَبْدًا مُعَيَّنًا بِأَبْعِرَة وَاسْتُحِقَّ مِنْ يَدِهِ مَا الحُكْمُ في ذَلكَ ؟

⁽۱) مواهب الجليل (۳۰۶/۵) .

⁽٢) في الأصل: مفيد.

⁽٣) مواهب الجليل (٣٠٦/٥) .

⁽٤) شرح ميارة (٢/ ٢٩١)

جَوابُهُ: قَالَ مَالِكُ فِي « الْمُدُونَةِ »: مَنْ بَاعَ عَبْدًا بِعَبْد فَاسْتَحَّق أَحَدُهُمَا مِنْ يَد مُبْتَاعِهِ أَوْ رَدَّهُ بِعَيْبِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِي عَبْدِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ فَيَأْخُذُهُ إِنْ وَجَدَهُ ، وَإِنْ يَد مُبْتَاعِهِ أَوْ رَدَّهُ بِعَيْبِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِي عَبْدِهِ اللَّذِي أَعْطَاهُ فَيَأْخُذُهُ إِنْ وَجَدَهُ ، وَإِنْ يَد مُبْتَاعِهِ أَوْ رَدَّهُ بِعَنْ لَهُ إِلاَّ قِيمَتُهُ يَوْمَ الصَّفْقَةِ . اه. . مِنْ (ق) (٢) [ق / عَالَى عَلَى الله الله الله عَلَيْ بِقَوْلِهِ : (وَفِي عَرْضِ فِي عَرْضٍ مَمَّا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ أَوْ قِيمَتُهُ) (٣) . اه. .

وَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ رَبَّ الأَبْعَرَةِ يَرْجِعُ فِيهَا إِنْ لَمْ تَفُتْ بِتَغَيَّرٍ سُوقٍ أَوْ بَدَن وَإِنْ فَاتَتَ بِذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ قِيـمَتُهَا يَوْمَ الْعَقْدِ . اهـ . وَأَمَّـا إَنْ كَانَ الْعَبْدُ غَيْرً مُعَيِّنِ فَإِنَّهُ يَرْجَعُ عَلَي بَائِعِهِ بِمِثْلَهِ .

قَالَ (مخ) (٤) : قَوْلِهِ : (وَفِي عَرْضِ) : أَيْ : مُعَيَّنِ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ : وَأَمَّا غَـيْرُ المُعَيْنِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلاَّ المِثْل مُطْلَقًا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥١) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سلْعَةً بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ مَسْكُوكَةٍ وَاسْتُحقَّتْ مَنْ يَده أَو رَدَّهَا بِغَيْبِ أَيْفْسَخُ البَيْعُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لاَ وَإِنَّمَا يَجِبُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِمثْلِ الْعَيْنِ الَّتِي بَاعَ لَهُ بِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّفْعَةِ بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ النَّقْد فَمِثْلُهُ) (٥). اه.

قَالَ : (إِلاَ النَّقْد) : أي : العَيْن فَيَرْجِعُ بِمثلها . اه. .

لأنَّ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ لاَ تُرَادُ لأعْيَانِهَا فِي الْبَيْعِ ؛ فَالْمُشْتَرِي بِهَا مُشْتَرٍ عَلَى

⁽١) في (ق) ،مات .

⁽٢) التاج والإكليل (٥/ ٣٠٨) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٣٢) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٦/ ١٨٠) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢٣٥) .

الذِّمَّةِ لاَ يَنْتَقِضُ البَّيْعُ لِاسْتِحقَاقِهَا وَلاَ سَبِيلَ لِلْبَائِعِ إِلَى مَا أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي بِهَا.

أَبُو الحَـسَنِ : لاَ خِلاَفَ بَيْـنَ ابْنِ القَاسِمِ وَأَشْـهَب أَنَّ الدَّنَانِيـرَ والدَّرَاهِمَ لاَ تَتَعَيَّنُ فِي البَيْعِ وَإِنْ عُيُّنَتْ . اهـ .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّرْفِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى رَبِّهَا حَيْثُ حَصَلَ الاسْتحْقَافُ فِي عَيْنِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلِلْمُسْتَحِقِّ إِجَازَتُهُ ﴾ (١) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا تُرَادُ لِأَعْيَانِهَا فِي الصَّرْفِ .

ابْنُ رُشْد : لاَ خلاف بَيْنَ ابْنِ القاسم وأَشْهَب أَنَّ الدَّنانِيرَ والدَّرَاهِم تَتَعَيَّنُ بِالْقَبْضِ ، وقَالَ فِي الصَّرْف إِنْ عُينَتْ ، وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنْ فَقَالَ ابْنُ القاسم : تَتَعَيَّنُ بِالْقَبْضِ ، وقَالَ أَشْهَبُ : لاَ تَتَعَيَّنُ . اه . والفَرْقُ بَيْنِ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِم وَغَيْرِهَا أَنَّ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِم وَغَيْرِهَا أَنَّ الدَّنَانِيرَ وَالدَّرَاهِم وَغَيْرِهَا أَنَّ الدَّيْنَ بِالشَّعْفُ وَالدَّرَاهِم وَعَيْرِهَا مُثَمَّنَ يَنْتَقِضُ البَيْعُ بِالسَّتِحْقَاقِه وَغَيْرِهَا مُثَمَّنَ يَنْتَقِضُ البَيْعُ بِالسَّتِحْقَاقِه وَغَيْرِهَا مُثْمَنَّ مَنْ يَنْتَقِضُ البَيْعُ بِاللّهَ مِنْ اللّهَ اللّهُ عَيْنِ اللّهَ اللّهُ وَيَنْتَقَضُ وَلَوْ وَيُعَلّمُ وَيُعَلّمُ وَيُشَوِنَ وَيُقَالُ لَهُ : ائت بِمِثْلِهِ وَيُنْتَقَضُ ولَيْسَتَ عَنْدَهُ وَالبَيْعُ لاَ يَنْتَقِضُ بِالسَّحْقَاقِ الثَّمَنِ ويَقَالُ لَهُ : ائت بِمِثْلِهِ وَيُنْتَقَضُ بِالسَّعْمُقَاقِ الثَّمَنِ ويَقَالُ لَهُ : ائت بِمِثْلِهِ وَيُنْتَقَضُ بِالسَّعْمُقَقَ المُثَمُونِ . اه . .

مِنْ فَتَاوَي الشَّرِيفِ حمى الله مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ .

وَفِي كَتَابِ الاسْتحقَاقِ مِنَ « المُدَوَّنَةِ » (٢) : وَإِنْ أَسْلَمَتْ دَنَّانِيرْ فِي طَعَامِ أَوْ غَيْرُهُ فَاسَتَحَقَّتَ مِنْ يَدِ المُسْلَّمَ إِلَيْهِ قَبْل أَنْ تَقْبِضَ مَا أَسْلَمَتْ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ فَالسَّلَمُ تَامٌ وَعَلَيْكَ مِثْلُهَا ، وكَذَلِكَ الدَّرَاهِمُ وَالفُلُوسُ وكَذَلِكَ البَيْعُ النَّاجِزُ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٢) [١٠] سُوَالٌ عَمَّنِ اشْتَرى سلْعَةً بِدَنَانِيرَ فَدَفَعَ فِيهَا دَرَاهِمَ أَوْ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٧٢) .

⁽۲) انظر : « الذخيرة » (۹/ ۷۰) .

عَرضًا ثُمَّ اسْتَحقَّتْ منْ يَده أَوْ رَدَّهَا بِعَيْبٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، هَلْ يَرْجِعُ بِمَا وَقَعَ العَقْدُ عَلَيْه أَوْ بِمَا دَفَعَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَة »: وَمَنِ ابْتَاعَ سلْعَةً بِدَنَانِيرَ فَدَفَعَ فِيهَا دَرَاهِمَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتِ السِّلْعَةُ أَوْ رَدَّهَا بِعَيْبَ فَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ مِنَ الْعَيْنِ بَعْضَهُ عَنْ بَعْضٍ ، وَلَوْ دَفَعَ عَنِ الدَّنَانِيرِ؛ لِأَنَّ أَخْدَهُ لِهَذَا الْعَرْضِ لَمْ يَكُنْ ثَمَنَا لِلسِّلْعَةِ التِي بَاعَ ، وَإِنَّمَا هُو صَفْقَةٌ ثَانِيةً كَمَا لَوْ قَبَضَ الدَّنَانِيرِ اللَّهُ التَّي بَاعَ ، وَإِنَّمَا هُو صَفْقَةٌ ثَانِيةً كَمَا لَوْ قَبَضَ الدَّنَانِيرِ مِنَ الْمُبْتَاعِ ثُمَّ ابْتَاعَ مِنْهُ بِهَا سِلْعَةً أُخْرَى ، فَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ ، فَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالدَّنَانِيرِ . اهـ . وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٣) [١١] سُوَالٌ عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى أَمَةً مِنْ غَاصِب وَوَطَئَهَا فَأَتَتْ بِوَلَدَيْنِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ وَحُكَمَ عَلَيْه بِغُرْم وَيَرَافَع مَعَ الْمَسْتَحِق وَحُكَمَ عَلَيْه بِغُرْم وَيَمَتِهَا وَقِيمَة الولَدَيْنِ ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ تُوفِّيَ قَامَت ابْنَةٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ الأَمَة تُريدُ مَيرَاثَهَا مَنْهُ وَادَّعَت أَنَّ وَلَدَي الأَمَة غَيْرِ لاَحقَيْنِ لاستْحَقاق أُمِّهما ، فَقَامَ أَخٌ لَهُما كَبِيرٌ وَأَبَى ؛ لِأَنَّ الأَب قَدْ حُكمَ عَلَيْه بِقيمَة الأَمَة وَوَلَدَيْها وَأَنَّهُ مَا لاَحقان شَرْعًا ؛ لأَنَّه مُشْتَرِ مَنْ غَاصب وَلاَ عَلْمَ لَهُ بَالَغَصْب فَقَامَت الجَمَاعَة وَضَرَبَت عَلَي يَد الاَبْنَة وَقَسَمت المَّمَ وَلَدَي المَا مَعْ فَلَ الولَدُ الكَبيرُ مَنْ غَيْر وَقَسَمت المَّدُووَكَ عَلَى جَميع الأَوْلاَد ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ هَذَا الولَدُ الكَبيرُ مَنْ غَيْر وَقَسَمت المَّدُووَكَ عَلَى جَميع الأَوْلاَد ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ هَذَا الولَدُ الكَبيرُ مَنْ غَيْر الأَمَة وَوَلَدي الأَمْة رَقيقين ، وَادَّعَى أَنَّ وَالدَهُ عَالِمٌ بِالغَصْب، وَأَنَّهُ لاَ مَيراتُ لَهُما فَهْلِ القَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ لاَ ؟

وَمَا كَيْفِيَّةُ الإِثْبَاتِ عَلَى أَنَّ الأَبَ عَالِمٌ بِالغَصْبِ ؟

جَوابُهُ: إِذَا شَهِدَتِ الآنَ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ قَبْلَ الوَطْءِ بِعْلَمِهِ أَنَّ الأَمَةَ مَعْصُوبَةٌ كَانَ القَوْلُ قُولُ الأَخ ، وَيَتَفَرِعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لاَ نَسبَ وَلاَ إِرْثَ لولَدِي الأَمَةِ لَكَانَ القَوْلُ قُولُ الأَخ ، وَيَتَفَرعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لاَ نَسبَ وَلاَ إِرْثَ لولَدِي الأَمَةِ المَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ أَصْلاً أَوْ أَتَى بِهَا، إِلاَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ شَاهِدَة عَلَي إِقْرَارِهِ قَبْلَ الوَطْءِ بِعِلْمِهِ بِالْغَصْبِ ، فَإِنَّ وَلَدَي الأَمَةِ لاَحِقَانِ بِأَبِيهِمَا شَرْعًا يَرِثَانِ مِنْهُ ،

وَلاَ يَجُوزُ لِـأَحَدً أَنْ يَنْفِي نَسَبَهُمَا ؛ فَفِي « مُـخْتَـصِر ابْنِ الحَاجِبِ » : وَيُحَدّ الوَاطِئُ العَالِمَ بِالغَصْبِ وَالوَلَدُ رَقِيقٌ لاَ يُنْسَبُ لَهُ .

قَالَ ابْنُ عَبْد السَّلاَم عَلَي نَقْل المشدالي عِنْدَ قَيْدِ أَهْلِ المَذْهَبِ هَذِهِ المَسْأَلَةَ بِأَنّ [قَطْعَ] (١) البِّينَة قَبْلَ الوَطْء عَلَى أَنَّ الوَاطئ أَقَـرَّ بعلْمه بالغَصْب ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُجَرِّدُ إِقْرَارِهِ الآنَ بأنَّهُ وَطَئَ عَالمًا بِالغَصْبِ فَقَـالُوا _ يَعْنِي أَهْـلَ المَذْهَبِ ـ: يُحَدُّ لِأَجْلِ إِقْرَارِهِ الزُّنَى وَيَلْحَقُ بِهِ الوَلَدُ وَلاَ يُقْـبَلُ منْهُ نَفْيُه؛ لَأَنَّهُ تَعَلَّق به حَقٌّ للَّه تَعَالَى فِي قَطْع النَّسَب . اهـ . وَقَالَ فِي « التَّـوْضيح » فِي تَقْريره لِكَلاَم ابْن الحَاجِبِ : يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَطَى الأَمَةَ المَعْصُوبَةَ عَالمًا بِغَصْبِهَا غَاصِبًا كَانَ أَوْ غَيْرُه [] (٢) فَإِن اشْتَرَاهَا منْ غَاصِبهَا عَالمًا بِالْغَصْبِ فَهُو َ زَان فَلذَلكَ كَانَ وَلَدُهُ رَقيقًا للْمَغْصُوبِ منهُ وَلا نَسَبَ لَهُ ، وَهَذَا بِشُرْط أَنْ تَقُومَ البِّيِّنَّةُ قَبْلَ الوَطْءِ عَلَي أَنَّ الوَاطيءَ أَقَرَّ بعَلْمه أَنَّ الأَمَةَ مَغْـصُوبَةٌ أَو تَشْهَدُ الآنَ بَيَّنَةٌ أَنَّهُ [ق / ٦٩٥] أَقَرَّ عنْدَهُمْ قَبْلَ الوَطْء بعلمه ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يكُنْ إِلاَّ مُجَرَّد إِقْرَارِه الآنَ بأَنَّهُ وَطَئَ عَالمًا بِٱلْغَصْبِ فَقَالَ أَهْلُ ٱلْمَذْهَبِ : يُحَدُّ لأَجْلِ إقْرَارِه عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّني وَيَلْحَقُ بِهِ الوَلَدُ لَحَقِّ الله وَحَقُّ الوَلَد في ثُبُوت النَّسَب ، وَهَذه إِحْدَى المَسَائِلِ الَّتِي يَجْتَمعُ فِيهَا الحَدُّ وَتُبُوتُ النَّسَبِ . اهـ . وَفِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ » الفَرْعِيِّ : وَوَاطِيءِ أَمَةٍ لغَيْرِه وَغَـيْرُ ابْنِ لَهُ عَمْدًا يُحَدُّ ، وَوَلَدُهَا رقٌ لرَبِّهَـا غَيْرُ لاَحِق بالوَاطِيء إِنْ عُلمَ غَصْبُهُ إِيَّاهَا أَوْ عُلِمَ أَنَّهَا لغَيْرِه لكَوْنه مُرْتَهِنَّا لَهَا أَوْ إِقْرَارِه بِأَنَّهَا لغَيْـرِه قَبْل وَطْئه إِيَّاهَا . اه . وَكَفَى بِالْمَسْأَلَةِ قُـوَّة وُجُودُهَا فِي ابْنِ عَـرَفَـةَ وَابْنِ عَـبْدِ السَّلاَم و «التَّوْضيح » ، وَذَكَرَ هَذه المَسْأَلَةَ أَيْضًا أَبُو الحَسَن فِي « غَايَتِهِ » و « تَحْقيقهِ »، وَالنَّفْ رَاوِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَي السرِّسَالَةِ ، وَذَكَرَهَا أَيْضًا ابْنُ نَاجِي فِي شَرْحِهِ عَلَي

⁽١) أظنها هكذا .

⁽٢) قدر كلمة لم أتبينهما .

"الرِّسَالَة " عنْدَ قَوْلَهَا : (وَمَنْ غَصَبَ أَمَةً ثُمَّ وَطَنَهَا فَولَدُهُ رَقِيقٌ وَعَلَيْهِ الْحَدّ) (١) أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلَهَا : وَهَذَا إِذَا قَالَتِ البَيِّنَةُ كَانَ لَهُ إِقْرَارٌ بِغَصْبِهَا قَبْلَ الوطء ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُجَرَّدُ إِقْرَارِهِ الآنَ بِأَنَّهُ وَطِيءَ عَالِمًا بِالْغَصْبِ فَإِنَّهُ يُحَدُّ لِأَجْلِ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُجَرَّدُ إِقْرَارِهِ الآنَ بِأَنَّهُ وَطِيءَ عَالِمًا بِالْغَصْبِ فَإِنَّهُ يُحَدُّ لِأَجْلِ إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهُ بِالزِّنِي ، وَيَلْحَقُ بِهِ الوَلَدُ لِحَقِّ الله تَعَالَى وَحَقُّ الوَلَد فِي ثُبُوتِ إِلنَّسَبُ وَالْحَدِ . اه . .

وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلاَمِ أَئِمَّنَا فِي نُصُوصُهَا وَشُروحُهَا أَعْرَضْتُ عَنْ ذَكِرِهِ خَشْيَةَ الإِطَالَة . اه . ولا سيماً انْضَم إِلَى هَذَا الإِقْرَارِ المَذْكُورِ قَبْلَ حِينِ ادَّعَتَ الأَخْتُ أَنَّهُما غَيْرِ لاَحِقَيْنِ ، وَادَّعَي هُو أَنَّهُمَا لاَحقان مَعَ قَسْمِ الجَمَاعَة المَّرُوك، الأُخْتُ أَنَّهُما غَيْر لاَحقَيْنِ ، وَلَمْ يُنْكُرْهُ فَيُوْخَذُ الآنَ بإِقْرَارِهِ ذَلِكَ إِذْ هُو حينَئذ وَلَمْ يُنْكُرْهُ فَيُوْخَذُ الآنَ بإِقْرَارِهِ ذَلِكَ إِذْ هُو حينَئذ رَشِيدٌ وَذَلِكَ أَبْلَغُ مِنْ إِقَامَة البَيِّنَة كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (يُؤَاخَذُ المُكَلَّفُ بِلاً حَجَرٍ بإِقْرَارِهِ) (٢)حَتَّى لَوْ شَهِدَتِ الآنَ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِ الأَبِ قَبْلِ الوَطْء بِأَنَّهُ عَلَم بِغَصْبِ الأَمَةِ لاَ يَعْمَلُ بِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لِتَكُذِيهِ إِيَّاهَا بإِقْرَارِهِ الْمُتَقَدِّمِ . فَي اللَّهُ المُعَوْلِ اللَّهُ المُعَلِقُ المُ السَّعْ اللَّهُ الْعَرَارِهِ الْمُتَقِدِهِ إِيَّاهَا بإِقْرَارِهِ الْمُتَقِدِمُ .

⁽١) الرسالة (ص/٢٤٨) ..

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٢١) .

قال الخرشى : ص : يؤاخذ المكلف بلا حجر بإقراره

ش: يعنى أن المكلف الذى لا حجر عليه وهو البالغ العاقل الطائع إذا أقر بحق فإنه يؤخذ بإقرار ويلزمه واحترز بـ (المكلف) من غيره كالصبى والمجنون والمكره فإن إقراره غير لازم له واحترز بعـدم الحجر من المحجور عليه كالمريض والزوجة فيما زاد على الثلث فإنه لا يصح إقرارهما وإن أجيز فعطية .

وقوله: (بلا حجر) أخرج به السكران وإن دخل في قوله (مكلف)؛ لأنه محجور عليه في ما يتعلق بالأموال والمرتد والعبد الغير المأذون له والسفيه والمفلس على تفصيله السابق وقوله: (بإقراره) يؤخذ منه أن المال المقر به لا يشترط فيه أن يكون معلوما حيث لم يقل بإقراره بمال معلوم «حاشية الخرشي » (٦/٨٨).

فَفِي نَقْلِ (ق) (١) : مَنْ [كَذَبَ بِبَيْنَة] (٢) فَقَدْ أَسْقَطَهَا ، وَمَنْ أَوْجَبَ لَهُ أَ فَفِي نَقْلِ (ق) (١) بَعْدَ تَكْذيبِهِ إِيَّاهَا فَقَدْ فَتَحَ بَابَ [التَّعْنِيتِ] (٤) وَالتَّشْغِيبِ وَأَعَانَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَادَّعَي العَبْدُ الحُرِّيَة وَأَنَّهُ مِنْ ذَلكَ البَّلَد هَلْ يُصَدَّقُ فَي دَعْوَاهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ فَرحُون فِي « تَبْصرَته » : إِذَا ادَّعَتْ جَارِيَةٌ الحُرِّيَةَ وَذَكَرَتْ أَنَّهَا مِنْ مَوْضِعِ سَمَّتُهُ ، وأَنَّ مُتَغَلِّبًا بِتِلْكَ البَلَد _ أي : الجِهة _ أَغَارَ عَلَيْهِمْ فَسَبَاهَا فَيهَنَ سَبَا وَأَنَّهَا حُرَّةٌ ، وَعُلِمَ صَحَّةُ مَا ذَكَرَتْ مِنَ التَّغَلُّبِ عَلَي أَهْلِ تِلْكَ النَّاحِيَة ، وَذَكَر الَّذِي هِيَ فِي يَدِه أَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْ ذَلِكَ الجَانِبِ الذِي ذَكَرَتْ أَنَّهَا مِنْ أَلْقِيتُ بِيدِه أَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْ ذَلِكَ الجَانِبِ الذي ذَكَرَتْ أَنَّهَا مِنْ أَهْلِ عَلَيْهَا هِي إِثْبَاتُ الحُرِيّة ؟ أَهْلِهِ فَهَلْ يَكُونُ إِثْبَاتُ الرِّقِ عَلَى الَّذِي أَلْقِيتُ بِيدِه أَمْ عَلَيْهَا هِي إِثْبَاتُ الحُرِيّة ؟

فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الوليد ، ويَحْيَى بْنُ عَبْد العَزيز ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِب ، وَعَبْدُ الله بْنِ يَحْيَى ، وَأَيُوبُ بَنُ سُلَيْمَانَ ، وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذ ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عِسَى : عَلَى الله عَي لِرِقِّهَا إِثْبَاتَ دَعْواهُ لِتَصْدِيقِهِ إِيَّاهَا عَلَى ذِكْرِ النَّاحِيةِ ، وَقَالَ سَحْنُونٌ بِهَذَا .

وَقَالَ رَبِيعَةُ : تَحْدُثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الفُجُورِ.

وَقَالَ ابْنُ لُبَابَةَ : البَيِّنَةُ عَلَى مُدَّعِي الحُرِّيَةِ ، إِذْ هِيَ فِي مِلْكِ الرَّجُلِ مَعْرُوفَةُ الرِّقِ .

قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ الأَعْلَى يُفْتِي بَغَيْ رِ هَذَا لِفَسَادِ الزَّمَاةِ ، وَلَسْتُ أَرَاهُ مَسأَلَةً ، وَمِنْ هَذَا المَعْنَى مَا وَقَعَ فِي « مُسَائِلِ ابْن زَرْبٍ » فِي عَبْدٍ زَعَمَ أَنَّهُ حُرُّ وَعُلِمَ أَنَّهُ

⁽١) التاج والإكليل (٦/ ١٣٣) .

⁽٢) في (ق): أكذب بينة .

⁽٣) في (ق): السماع.

⁽٤) في الأصل: التصنيف.

كَانَ فِي بَلْدَة يُبَاعُ الأَحْرَارُ فِيهَا [] (١) فَقَالَ ابْنُ زَرْب : يَخْرُجُ الْمَلُوكُ مِنْ يَدِ الَّذِي هُوَ بِيَدَهِ حَتَّى يُقِيمَ البَيِّنَةَ أَنَّه ابْتَاعَهُ مِمَّنْ كَانَ لَهُ مِلْكًا ؟ فَجَعَلَ البَيَّانَ عَلَي السَيِّد . قَالَ : وَبِذَلكَ كَانَ شُيُوخُ بَلَدَنَا يَفْتُونَ فِيمَا بِيَع بِبَلَد ابْنِ حَفْصُون ؟ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ فِيهِ بَيْعُ الأَحْرَارَ فَكَانُوا يُكَلِّفُونَ السَّيِّدَ بِإِقَامَةِ البَيِّنَةِ عَلَى صِحَّةِ ابْتِيَاعِهِ . اه. .

وَفِي أَثْنَاءِ مَسَائِلِ العَتْقِ مِنْ ﴿ مُخْتَصَرِ البرزَلِي ﴾ (٢) مَسْأَلَةُ [عَنْ] (٣) [أَمَة] (٤) أَلْفِيتُ بِيَد رَجُلِ ادَّعَتَ الحُرِيّةَ وَأَنَّ مُتَغَلِّبًا أَغَارَ عَلَي ذَلِكَ الجَانِبِ فَسَبَاهَا، وَذَكَّرَ الَّذِي أَلْفِيتُ فِي يَدِه أَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْ ذَلِكَ الجَانِبِ فَأَفْتَى [أَبُو الوَلِيد] (٥) وَأَبْنُ عَبْد العَزِيزِ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الرِّقِ عَلَى مَن ادَّعَاهُ لِتَصْديقه إِيَّاها عَلَى ذَكْرِ النَّاحِية ، وَقَدْ قَالَ سُحْنُونٌ بِهَذَا إِلاَ أَنَّ فِي ذَلِكَ اخْتَلافًا ، وَعَنِ ابْنِ لُبَابَة : البَينَّةُ عَلَي مَن ادَّعَى الحَرِيّةَ وَهُو فَاشِ مَعْلُومٌ وَقَدْ قَالَ ابْنُ زَرْب : إِنْ كَانَ البَلَدُ تُبَاعُ الأَحْرِارُ فِيه وَهُو فَاشِ مَعْلُومٌ فَعَلَى السَيِّد الإِثْبَاتُ ، وَعَلَى صَحَّة ابْتياعِه مِمَّنْ كَانَ لَهُ مِلْكًا ، وَبِلَكَ أَفْتُواْ فِي قَضِيّة ابْنِ حَفْصُون . قُلْتُ فِي الْمُونَّةُ فِي الْعَنْقِ الثَّانِي : مَنْ جَازَ صَبِياً صَغِيرًا عَيْراً عَيْراً وَعُرِفَتٌ حَيَازَتُهُ لَهُ وَخِدْمَتُهُ إِيَّاهُ ثُمَّ كَبرَ وَادَّعَي الطَّرِيَّةَ فَهُو لَهُ عَبْدٌ وَإِنْ كَانَ الْمُلْوَةُ لَلْهُ مُلْكًا ، وَبِلَكَ أَفْتُواْ فِي حَيَازَةُ المُلْكُ وَعُرِفَتٌ حَيَازَتُهُ لَهُ وَخِدْمَتُهُ إِيَّاهُ ثُمَّ كَبرَ وَادَّعَي الحُرِيَّةَ فَهُو لَهُ عَبْدٌ وَإِنْ قَالَتْ : زَنَا مُسْتَ وْلَدَةٌ لَمْ تُحَرَّمُ . . .)(١) كَانَ إِنْ قَالَتْ : زَنَا مُسْتَ وْلَدَةٌ لَمْ تُحَرَّمُ . . .)(١) إلَخ.

وَفِي نَوَازِلِهِ أَيْضًا برَّدَ اللهُ ضَرِيحَـهُ ـ مَا نَصُّه : سُؤَالٌ عَنْ بَلَدٍ فَشَـا فِيهِ بَيْعُ

⁽١) كلمة مطموسة بالأصل .

⁽۲) انظر : فتاوی البرزلی » (٦/ ۲۱ ۲۲) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) في « فتاوى البرزلي » : امرأة .

⁽٥) في « فتاوى البرزلي » : ابن وليد .

⁽٦) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) .

الأَحْرَارِ هَلْ يُصدَّقُ مَن ادَّعَي الحُرِّيَّةَ منَ المَجْلُوبِينَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ يُصَدَّقُ وَإِن اشْتَرَاهُ سَاكِتًا ثُمّ ادَّعَي الحُرِّيَةَ بَعْدَ ذَلِكَ صَدُّقَ أَيْضًا لَأَنَّ [ق / ٦٩٦] سُكُوتَهُ يَحْم لُ عَلَى الجَهْلِ أَوِ الجَوْف . اه . . إِذَا تَم هَذَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عَلَمْتَ أَنَّ مَنِ ادَّعَى الحُرِّيَةَ وَكَانَ فِي بَلَد فَشَا فِيه بَيْعُ الأَحْرَارِ يُصَدَّقُ فِي وَتَقَرَّرَ عَلَمْتَ أَنَّ مَنِ ادَّعَى الحُرِّيَةَ وَكَانَ فِي بَلَد فَشَا فِيه بَيْعُ الأَحْرَارِ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ عَلَى المَشْهُورِ لَكُثْرَةِ القَائِلِ لذَلِكَ وَلاَ سِيَّمَا جَرَى عَلَيْهِ عَمْلُ هَذَه البِلاَدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنْبَارِيًا وَغَيْرُهُ مِنَ السَّوْدَانَ الَّذِينَ أَصَلُهُم الكُفْرُ فَالمُسْلِمُ وَنَ أَصَالَةً أَهْلُ عَمالُ هَدُه البِلاَدِ إِنْ عَمَّلُ وَبَعْنَ وَافلان فَمَنْ تَمَسَّكَ بِشَيْء مِنْهُمْ عَنَى سَبِيلِ الرِّقَ فَهُو فِي ضَمَانِهِ وَإِنْ بِاعَهُ وَتَعَـذَرَ رُجُوعُهُ وَفَكِيهُ دِيتُهُ كَمَا يُشِيء عَنْهُمْ عَلَى السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقُولُهِ : (كَحُرِّ بَاعَهُ وَتَعَـذَرَ رَجُوعُهُ) (١) وَفِي مَنْ بَاعَ حُراً إِلَى ذَلِكَ الشَيْخُ خَلِيلٌ بِقُولُهِ : (كَحُرِّ بَاعَهُ وَتَعَذَرَ رَجُوعُهُ) (١) وَفِي مَنْ بَاعَ حُراً إِلَى ذَلِكَ الشَيْخُ خَلِيلٌ بِقُولُهِ : (كَحُرِّ بَاعَهُ وَتَعَذَرَ رَجُوعُهُ) (١) وَفِي مَنْ بَاعَ حُراً المَّذَى دَيَتُهُ إِلَى أَهُلُ المَّذَى دَيَتُهُ إِلَى أَهُمَا أَنَى الْعَالُ الْمَدُ وَلَقَى الْعَالَةُ وَيُعْمَلُ مَهُ عَلَيْه مَا عَرَمَهُ . اهـ . وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٥) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ أَمَة اشْتُرِيَتْ مِنْ بَلَد فَشَا فِيه بَيْعُ الأَحْرَارِ وأَقَّرِتْ بِالرِّقِ عِنْدَ الشِّرَاءِ ثُمَّ ادَّعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الحُرِّيَّةِ ، مَا الحُكَّمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي الخطابِ (٣) وَلَفْظُهُ: إِذَا اعْتَرَفَ الْمَلُوكُ بِالرِّقِ ثُمَّ ادَّعَى الحُرِيَّةَ هَلْ يُقْبَلُ مِنْهُ ؟ انْظُرْ اَبْنَ سَلَمُونِ فِي بَيْعِ الرَّقِيقِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ قَوْلَيْنِ ؛ وَعَلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ فَإِذَا اثْبَتَ ذَلِكَ وَكَانَ الْبَائِعُ عَدِيمًا فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالشَّمْنِ أَمْ لاَ ؛ فَفِيهِ يُقْبَلُ مِنْهُ فَإِذَا اثْبَتَ ذَلِكَ وَكَانَ الْبَائِعُ عَدِيمًا فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالشَّمْنِ أَمْ لاَ ؛ فَفِيهِ يَقْبَلُ مِنْهُ فَإِذَا اثْبَتَ ذَلِكَ وَكَانَ الْبَائِعُ عَدِيمًا فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالشَّمْنِ أَمْ لاَ ؛ فَفِيهِ خِلاَفُ ذَكَرَهُ ابْنُ رُشُد فِي آخِر سَمَاعٍ عَيسَى مِنْ كِتَابِ الجِهادِ ، وَرَسَم لَمْ يُدْرَكُ مِنْ سَمَاعِ ابْنِ القَاسِمِ مِنْ كِتَابِ الاسْتِحْقَاقِ (٤) . اهـ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٦/ ١٤٣) .

⁽٣) مواهب الجليل (٣٠٦/٥).

⁽٤) البيان والتحصيل (١١/ ١٤٤) .

وَفِيهَ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا مَا نَصُّهُ : إِذَا ادَّعَتْ أَنَهَا حُرَّةٌ ثُمَّ أَقَرَّتْ بِالرِّقِ قَالَ ابْنُ سَهْلٍ : قَالَتْ طَائِفَةٌ: لاَ يُقْبَلُ رُجُوعُهَا؛ إِذْ لَيْسَ لَهْا أَنْ تَرِقَ نَفْسَهَا ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُقْبَلُ رُجُوعُهَا وَتَبْقَى مَمْلُوكَةً لِسَيِّدِهَا ، قَالَ ابْنِ عَتَّابٍ : وَبِهِ أَفْتَيْتُ ، طَائِفَةٌ: يُقْبَلُ رُجُوعُهَا وَتَبْقَى مَمْلُوكَةً لِسَيِّدِهَا ، قَالَ ابْنِ عَتَّابٍ : وَبِهِ أَفْتَيْتُ ، وَاخْتَارَهُ القَاضِي ابْنُ بَشِيرٍ مَالِكُ يَسْمَعُ رُجُوعَهَا إِلاَّ أَنْ يَخَافَ أَنَّهَا إِنَّمَا نَزَعَتْ مِنْ فَا خَوْف. اهد . المُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ واخْتِصَارٍ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَوابُهُ : أَنَّ المُسْتَحِقِّ مِنْهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْغَصْبِ أَمْ لا ؛ فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِهِ فَهُو كَالْغَصْبِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلُهِ : (وَإِنْ عَلَمَ المُسْتَرِي بِهِ فَهُو كَالْغَاصِبِ) (١) وَيَجْرِي حِينَذ فِي ضَمَانِه لِنَصِيبِ الْمُسْتَحِقِّ مِنَ الابْنَة الهالكة قَوْلُ ابْنَ عَرَفَة ، وَالمَذْهَبُ أَنَّ الولكَ لَيْسَ بِغَلَّة وَعَلَيْهِ مَنْ غَصَبَ أَمَةً ، فَولَدَتُ عَرَفَة ، وَالمَذْهَبُ أَنَّ الولكَ لَيْسَ بِغَلَّة وَعَلَيْهِ مَنْ غَصَبَ أَمَةً ، فَولَدَتُ عَنْ أَشْهَبَ وَابْنِ عَنْدَهُ ، فَفِي ضَمَانِه الولكَ بِمَوْتِه يَوْمَ وِلاَدَتِه ، وَقَدْ نَقَلَهُ اللَّخْمِيُّ عَنْ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ ، وَخَرَجَ اللَّحْمِي ضَمَانَهُ بِأَعْلَى قِيمَتِهِ عَلَى ضَمَانِ المَعْصُوبِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْقَاسِمِ ، وَخَرَجَ اللَّحْمِي ضَمَانَهُ بِأَعْلَى قِيمَتِهِ عَلَى ضَمَانِ المَعْصُوبِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ

⁽١) جامع الأمهات (ص/٤١٣) .

عَالِم بِالغَصْبِ، فَلاَ شَيْءَ لِلْمُسْتَحِقَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَيْضًا : (وَإِنْ لَمْ يُعْلَمُ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِي السَّمَاوِيَّ وَلاَ فِي الغَلَّةِ) (١) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْسَضًا بِقَوْلِ يُعْلَمُ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ فِي السَّمَاوِي وَعَلَّة) (١) . اهـ .

وأَمَّا الرُّبْعِ الَّذِي بَاعَ المُسْتَحِقِ مِنْهُ فَلاَ شَيْءَ مِنْ ثَمَنِهِ لَلْمُسْتَحِقِّ عَمَلاً بِمَا فِي كَتَابِ الصُّلْحِ مِنَ ﴿ اللَّهَ وَنَصَّهُ اللهِ وَهُو كَعَبْدٍ بَيْنَهُمَا بَاعَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ فَلاَ يُدْخُلُ فِيهِ الْآخِرُ . اه. .

وَأُمَّا قَوْلُكُمْ: وَكَيْفَ الحُكْمُ إِنِ ادَّعَى المُسْتَحِقِّ مِنْهُ عَلَى المُسْتَحِقِّ بِإِنْفَاقِهِ عَلَى نَصِيبِهِ . . . ؟ إَلَخ .

فَجَوانُ وَادَّعَى الإِنَّفَاقَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْسُتَحَقِّ أَمْ لا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : حَيَوانُ وَادَّعَى الإِنَّفَاقَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْسُتَحَقِّ أَمْ لا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : أَمَّا الْمُسْتَحَقُّ مِنْ يَدِه ، فَلاَ يَخْلُو إِمَّا إَنْ يَكُونَ غَاصِبًا أَوْ ذَا شُبْهَة ؛ فَنَفَقَةُ الأَوَّلَ فِي الْعَلَّةِ لاَ غَيْر ، وَفِي نَفَقة الثَّانِي تَفْصِيلٌ ؛ فَمَا أَنْفَقَ بَعْدَ الدَّعُوى وَقَبْلَ القَضَاءِ يَرْجِعُ بِهِ لقَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلٍ فِي « مُخْتَصرِهِ » : (وَالنَّفَقَةُ عَلَى المَقْضِيِّ لَهُ بِهِ)(٣). وَظَاهُرُهُ كَانَتْ لَهُ غَلَّةُ أَمْ لا ؟

أَبُو عُمْرَانَ : هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ ، وأَمَّا إِنْ كَانَتْ فَمِنْهَا وَمَا أَنْفَقَ قَبْلَ الدَّعْوَى لاَ رُجُوع بِذَلكَ أَيْضًا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ الخَدُا مِنْ قَوْلِهِ : (وَرَجَعَ بِنَفَقَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ خَدَمَةٌ عَلَى الأَرْجَحِ) (٤). اهد . كَلاَمُه بِرُمَّته .

إِذَا عَلِمْتَ هَٰذَا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ المُسْتَحِقَّ مِنْهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْغَصْبِ فَنَفَقَـتُهُ

⁽١) المصدر السابق .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۰) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٢٤) .

مَحْصُورَةٌ فِي الغَلَّةَ إِذْ هُو كَالغَاصِبِ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٍ فِي الغَاصِبِ : (وَمَا أَنْفَقَ فِي الغَلَّةَ) (١) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالمًا بِالْغَصْبِ فَيَجْرِي فِي نَفَقَتِهِ التَّفْصِيلُ المُشَارُ إِلَيْهِ بَقُولُ الشَّرِيفِ : وَفِي نَفَقَةِ الثَّانِي تَفْصِيلٌ . . . إِلْحَ كَلاَمَهِ . اه . . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٧) [١٥] سُوَّالُ عَمَّنِ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ ظَالِم [ق / ٦٩٧] وَعَرَّفَهَا رَجُلٌ عِنْدَهُ وَذَهَبَ لِيَأْتِي بِالْبَيِّنَة فَرَدَّهَا الْمُشْتَرِي لِلَّظَالِمِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ، فَهَلْ يَتَوَجَّهُ طَلَبُ الْمُدْعِي عَلَي الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى الظَّالِم ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « المعْيَارِ » (٢) فِي نَوَازِلِ الاسْتحْقَاقِ : وَسَئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدِ عَمَّنْ تَلَفَتْ لَهُ دَايَّةٌ فَوجَدَهَا بِيدِ رَجُلِ زَعَمَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ مُتَعَلِّبِ مِنْ رِجَالً السُّلْطَانَ فَذَهَبَ لِيُقِيمَ البَيْنَةَ عَلَيْهَا فَرَدُّهَا المُوْجُودَةُ بِيدِهِ إِلَى المُتَعَلِّبِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ثُمَّ السُّلْطَانَ فَذَهَبَ لِيُقِيمَ البَيْنَةَ عَلَيْهَا فَرَدُّهَا المُوْجُودَةُ بِيدِهِ إِلَى المُتَعَلِّبِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ثُمَّ السَّلْطَانَ فَذَهَبَ لِيُعْمِ البَيْنَةَ عَلَيْهَا فَرَدُّهَا المُوْجُودَةُ لِيدُهِ إِلَى المُتَعَلِّبِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ثُمَّ الله عَلَى اللّذِي كَانَتْ بِيدِهِ إِلَهُ عَلَى اللّذِي كَانَتْ بِيدِهِ إِلَى الْمَالِبُ فَلَمْ يَجَدُها بِيدِهِ فَهَلْ يَتَوجَهُ [لَهُ] (٣) الطَّلَبُ عَلَى اللّذِي كَانَتْ بِيدِهِ إِلَى المُعْتَلِبُ وَأَنْتُ بِيدِهِ إِلَّهُ عَلَى اللّذِي كَانَتْ إِلَيْهِ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ قَدرَ القَائِمُ عَلَي إِقَامَتِهِ البَيِّنَةِ عَنْدَ الحَاكِمِ عَلَي عَيْنِ الدَّابَّةِ أَوْ قَالَتْ: الْجَيِّنَةُ هِيَ النَّهَ كَانَتْ بِيدِ فُلاَنَ وَأَنَّه مَا بَاعَ إِلَى أَخِرِ الشَّهَادَةِ ، وَقَدّرَ الْجَاكِمَ عَلَي الَّذِي [هِي] (٥) بيده فعل وأخذ الطَالَبُ دَابَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تُوجَد البَيِّنَةُ عَلَى هَذَا الوَجُه وَلَمْ يُمْكُنُه [ذَلَكَ] (١) فَلَهُ اليَمينُ عَلَى مَنْ كَانَتْ بيده الدَّابَةُ أَنَّ فُلانًا أَقَالَهُ فِيهَا وَرَدَ عَلَيْهِ الثَّمَنُ ثُمَّ [طَلَبَهُ] (٧) إِنْ أَمْكَنَهُ ذَلِكَ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

⁽٢) انظر : « المعيار » (٦٠٣/٩) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٤) في « المعيار » : و .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) سقط من « المعيار » .

⁽٧) في « المعيار » : يطلبها .

(١٨٥٨) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى ثَـوْرًا مِنْ عِنْدَ بِنْبَارِيٍّ فِي بَلَدِه فَلَمَّا قَدِمَ بِهِ أَرْضَ المُسْلِمِينَ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « الرِّسَالَة » (١) مَسْبُوكًا بِكَلاَم شَارِحِهَا النفرَاوِيِّ: (وَمِنَ الْعَدُوِّ) بِأَرْضِ الْحَرْبِ ثُمَّ الشَّرَى شَيْئًا مِنْهَا) _ أَيْ : مِنْ أَمْوَالِ المُسْلَمِينَ _ (مِنَ الْعَدُوِّ) بِأَرْضِ الْحَرْبِ ثُمَّ قَدَمَ بِلاَدَ المُسْلَمِينَ بِمَا اشْتَرَاهُ (لَمْ يَأْخُذُهُ رَبَّهُ) مِنْ مُشْتَرِيهِ (إِلاَّ بِالثَّمَنِ) (٢) قَدَمَ بِلَادَ المُشْتَرِيهِ (إِلاَّ بِالثَّمَنِ) (٢) الَّذِي بَذَلَهُ المُشْتَرِي لِلْحَرْبِي .

قَوْلُهُ : (بِالنَّمَنِ) وَالْمُرَادُ بِهِ المَثَلُ .

ويُصدَقُ المُشْتَرِي إِنْ كَانَ عَيْنًا ، وَإِنْ كَانَ مُقَوِّمًا فَقيمتُهُ بِمَوْضِعٍ أَخَذَهُ ، وأَمَّا إِنْ كَانَ مُقَوِّمًا فَقيمتُهُ بِمَوْضِعٍ أَخَذَهُ ، وأَمَّا إِنْ كَانَ مَكيلًا أَوْ مَوْزُونًا فَإِنْ أَمْكَنُه الرُّجُوعِ إِلَى بِلاَد الحَرْبِ أَعْطَاهُ المثْل هَنَاكَ وَإِلاَّ أَعْطَاهُ القيمَة بِمَوْضِعِ افْتَكَاكِه لِتَعَذَّرِ المثل ، ويُصدَّقُ المُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ إِنْ أَعْطَاهُ القيمَة بِمَوْضِعِ افْتَكَاكِه لِتَعَذَّرِ المثل ، ويُصدَّقُ المُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ إِنْ أَمْشَهُ وَيَا خُذُه وَلَوْ جَبْرًا عَلَي المُشْتَرِكِ كَالَمَاخُوذِ مِنْ يَدِ المُشْتَرِي مِنَ المَقَاسِمِ اهد . المُرَادُ مِنْهَا .

وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى حَيْثُ ثَبَتَتْ مِلْكَيَّةُ اللَّدَّعِي [الثوْرَ] ^(٣) وَإِلاَّ فَـلاَ شَيْءَ لَهُ عَلَى الْمَشْتَرِي ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فَيهَ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٩) [١٧] سُؤَالٌ عَنِ الحُكْمِ في عَبْد خَرَجَ لِبَعْضِ المُعَافَرَة في نَصيبِه مِنْ غَنَمِهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ مِنْ عِنْد بِنْهَار ثُمَّ يَعْد ذَلِكَ اشْتَرى أَصَحَابُهُ العَبْد مِنْ عَنْده لعَريفهم تَرَكُوه لمَجلَّتِهِم وَدَفَعَهُ العَريف لبَعْضِ الطَّلَبَة في قَضَاء دَيْن كَانَ لَهُ عَنْده لعَريفهم تَركُوه لمَجلَّتِهِم وَدَفَعَهُ العَريف لبَعْضِ الطَّلَبَة في قَضَاء دَيْن كَانَ لَهُ عَنْده لعَريفهم تَركُوه لمَجلَّتِهم وَدَفَعَه العَريف لمَ للهَ وَرجع إلَى بَيْتِه ولَم يَتكلَّم فيهِ عَلَيْه مَ الْ عَلَى الْمَعْد ذَلِك جَاء رَجُلٌ وادَّعَي أَنَّ العَبْد لَه ورجع إلَى بَيْتِه ولَم يَتكلَّم فيه

⁽۱) انظر : « الرسالة » (ص/ ۱۹۰) .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/٤/١) .

⁽٣) في الأصل : النور .

إِلَى أَنْ [قُلْتُ] (١) وَبَاعَ العَبْدَ آخَذَهُ فِي دَيْنِهِ ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ الْمُدَّعِي بِسَنَةٍ أَنَتْ وَرَثَتُهُ تَطْلُبُ العَبْدَ هَلْ لَهَا حَقٌ فيه أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ حَقَّ وَلاَ كَلاَمَ للْوَرَثَةَ فِيه لإِمْضَاءَ تَصَرُّف صَاحِبِه فِيه بِالبَيْعِ لِجَيْشِهِ عَلَى المَشْهُورِ وَلَوْ بَعْدَ مَعْرِفَتِه لِمَالَكِه ، وَإِنَّمَا لِلْوَرَثَةَ الكَلاَمُ فِي الثَّمَنِ الذِي بِيعَ بِهِ للْجَيْشِ إِنْ شَاءَ وَأَرْجَعُوا بِهِ عَلَي بَائِعِه بَعْدَ أَنْ يَدْفَعُوا لَهُ مَا قُومً بِهِ الْخَبْ فِي الْقَسْمِ وَيَتَقَاضُونَ مَعَهُ فَصَنْ لَهُ فَضْلٌ أَخَذَهُ مِنَ الآخَرِ ، وَإِنْ شَاوُوا المَّبْخِ خَلِيل : (وَعَلَى الأَخذ إِنْ عَلَمَ بِملْك مُعَيِّنِ تَرْكَ تَصَرُّف لِيجبرهُ) . قُول الشَّيْخِ خَلِيل : (وَعَلَى الأَخذ إِنْ عَلَمَ بِملْك مُعَيِّنِ تَرْكَ تَصَرُّف لِيجبرهُ) . وَالشَّهِ مُ عَلَى الْأَخِذ إِنْ عَلَمَ بِملْك مُعَيِّنِ تَرْكَ تَصَرُّف لِيجبرهُ) . إلَّى وَلَى الشَّيْخِ خَلِيل : (وَعَلَى الأَخذ إِنْ عَلَمَ بِملْك مُعَيِّنِ تَرْكَ تَصَرُّف لِيجبرهُ) . اللَّي وَلَا إلَى وَقَع اللَّهُ اللَّهُ وَلاَ إِلَى وَقَع اللَّهُ اللَّهُ وَلاَ إِلَى وَقَع اللَّهُ اللَّهُ وَلاَ إِلَى وَقَع اللَّهُ اللَّهُ وَلاَ الْمُن يُونُسُ : يُرِيدُ : وَإِنْ قَاتَ بِبَيْعِ مَ ضَى ذَلِكَ وَلَم لَهُ نَقْضٌ لَلْبَيْعِ وَلَكِنْ لَهُ أَخْذُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلاَ المَّنْ . اه . وَنَقَلَهُ أَنُو الْخَدِي ، وَانْظُرُهُ مَعَ قُولِ المُصَنِّى . المَّقَاسِمِ وَيَتَقَاصَانِ . اه . وَنَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ ، وَانْظُرُهُ مَعَ قُولِ المُصَنِّف .

(وَبِالأَوَّلِ إِنْ تَعَدَدَ) (١) فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ البَيْعَ فَوْتًا . اهم .

وَفِي « كَبيرِ مِخ » بَعْدَ نَقْلُه لَمَا تَقَدَّمَ مَا نَصُّه : لَكِن فِي « شَرْحِ عِج » تَرْجِيحٌ لابْنِ يُونُسَ وَمَنْ وَافَقَهُ كَأَبِي الحَسَنِ وَغَيْرِه وَلَوْ قَالَ الْمؤلِّفُ : « وَإِنْ تَصَرَّفَ وَلَوْ بِالبَيْعِ مَضَى كَالْمُشْتَرِي مِنْ حَرْبِيٍّ . . . » إلخ لَطَابَقِ مَا لابْنِ يُونَسَ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ (ح) أَنَّهُ المُعْتَمَدُ وَأَنَّهُ فِي خِلاَفِ ظَاهِرِ كَلاَمِ المُؤلِّف . اهد . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَة : نَقَلَهَا (مج) عَنِ ابْنِ فَرْحُونِ وَنَصُّهَا : أَرَأَيْتَ القَاضِي إِذَا قَضَى

⁽١) كأنها هكذا بالأصل.

⁽٢) مواهب الجليل (٣/ ٣٧٨) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٠٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٠٥) .

يِشَيْءَ لِلْعَامَّةِ كَالطَّرِيقِ وَالمَوْرِدَةِ وَنَحْوَهَا مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ ؟

قَالَ : عُدُولٌ منَ العَامَّة .

قُلْتُ : كَيْفَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُم وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ سَهُمٌ ؟

قَالَ : هَذَا مِمَّا لاَ بُدَّ مِنْهُ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُوجَدُ أَحَدٌ لَيْسَ لَهُ فِيهِ سَهُمٌ يَشْهَدُ عَلَيْهِ .

قَالَ : وَلَيْسَ هَذَا سَهْمًا ، وَلَوْ كَانَ سَهْمًا لَـمَا قَطَعَ مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ المَالَ وَلاَ حَدَّ مَنْ زَنَـى بِجَارِيَةٍ مِنَ المَغْنَم ، وَهَذَا مِـثْلُهُ . اهـ . كَلاَمُـهُ بِلَفْظِهِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٠) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ ادَّعَي بَعيرًا بِيَد ٱخَر وَأَتَى بِبِيِّنَة عَلَي أَنَّهُ ضَلَّ عَلَيْهُ أَوْ سُرِقَ مِنْ عِنْده ، وَقِيلَ لَهُ كَيْفَ سِنَّ البَعيرِ فَقَالَ : كَذَا وَكَذَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَنَّهُ كَيْذَكُ النَّاسَ فِي سِنِّهِ فَوَجَدُوهُ مُخَالَقًا لَمَا الْحُكُمُ فَي ذَلكَ ؟ مُخَالَقًا لَمَا قَالَ ، مَا الْحُكُمُ فَي ذَلكَ ؟

جَـوَابُهُ : سُئِلَ المشْدَالِي عَنْ رَجُلِ ادَّعَي فِي ثَـوْرٍ أَنَّهُ ضَاعَ لَهُ وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيَّنَةً أَنَّه سُرِقَ لَهُ ، فَقِيلَ : كَيْفَ سِنُّ الثَّوْرِ الّذِي ضَاعَ لَكَ ؟

فَقَالَ : كَذَا وَكَذَا ؛ سَمَّاهُ ، وَقَـالَ لَمَنْ حَضَر مَعَهُ : اشْهَدُوا عَلَي أَنَّه إِنْ لَمْ تَكُنْ سَنُّ ثَوْرِي عَلَي مَا ذَكَرْتُ أُوّلاً فَلاَ تُخَاصُم فِيه وَلاَ لِي فِيه دَعْوى وَلاَ طَلَبَ وَرَفَعْتُ يَدِي عَنْهُ ، فَنَظُروا فِي الثَّوْرِ وَسَنَّهُ فُوجَدُوهُ مُخَالِقًا لَمَا قَالَ ، فَهْلْ يُعْتَبرُ وَرَفَعْتُ يَدِي عَنْهُ ، فَنَظُروا فِي الثَّوْرِ وَسَنَّهُ فُوجَدُوهُ مُخَالِقًا لَمَا قَالَ ، فَهْلْ يُعْتَبرُ [ق / ٢٩٨] هَذَا القَوْلُ الَّذِي التَزَمَ عَلَى نَفْسِهِ فِي السِّنِّ وَيَخْرِجُ عَنْهُ وَلاَ طَلَبَ لَهُ فِيهِ أَوْ يَبْقَى بَيَده ؟

فَأَجَـابَ بِقَوْله : يُؤْخَذُ بِإِقْـرَارِهِ وَقَدْ كَذَّبَ بَيْنَتَهَ بِمَـا أَشْهَدَ بِهِ عَلَى نَفْـسِهِ . اهـ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦١) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ أَخَرَ وَادَّعَاهُ رَجُلٌ عِنْدَهُ

وَوَقَفَ لَهُ فَمَاتَ فَممَّنْ تَكُونُ مُصيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ في مُدَّة الوَقْف ؟

جَوابُهُ : قَالَ فِي « التَّبْصِرَة » : وَاخْتُلُفَ فِي نَفَقَة مَا وُقِفَ مِنَ الْحَيُوانِ وَفِي غَلَّتِه وَمَمَّنْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَتْ فِي مُدَّة الوَقْفَ ؛ فَفَي « اللَّدَوَّنَة ﴾ (١) : نَفَ قَتُهُ عَلَي مَنْ يَقْضِي لَهُ بِهِ وَغَلَّتُهُ لَمَنْ هُوَ فِي يَدَه؛ لِأَنَّهُ إِنْ هَلَكَ كَانَ فِي ضَمَانِه، وَقَالَ فِي « العُتْبِيَّة » : إِنْ هَلَكَ فِي الوَقْفِ ثُمَّ ثَبَتَ لِلْمُسْتَحِقِ كَانَتْ مُصِيبَتُهُ مِنْهُ ؛ فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الغَلَّةُ لَهُ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْه ، وَقَالَ ابْنُ القاسِم مِثْلَ مَا مُصيبَتُهُ مِنْهُ ؛ فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الغَلَّةُ لَهُ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْه ، وَقَالَ ابْنُ القاسِم مِثْلَ مَا قَالَ مَالكُ فِي «العُتْبَرِي هُ وَزَادَ : إِلاَّ أَنْ تَكُونَ جَارِيَةٌ وَالمُشْتَرِي مُقرُّ بِالْوَطْء ، وَالْ مَشْرِي مُقرُّ بِالْوَطْء ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِر نُهَا فَتَكُونُ المُصيبَةُ مِنَ المُسْتَرِي ، وَلا يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ ، وَقَالَ سَحُنُونٌ : المُحْبَوِنَ الْعَلَّةُ عَلَى ذَلِكَ لَهُ ، وَرَأَى اللَّخُونُ الغَلَّةُ عَلَى ذَلِكَ لَهُ ، وَرَأَى اللَّخُمْمِي المُسْتَرِي حَتَّى يَحْكُم بِهِ لِلْمُسْتَحِق قَتَكُونُ الغَلَّةُ عَلَى ذَلِكَ لَهُ ، وَرَأَى اللَّهُ مِنَ المُسْتَرِي وَالغَلَّةُ لَهُ . اهـ . .

المُرَادُ مِنَ " التَّبْصِرَة " بِاخْتِصَارِ قُلْتُ : وَالقَوْلُ الثَّانِي هُوَ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ ابْنُ الْوَاسِمِ عَنِ الرَّجُلِ يُونُسَ كَلاَمُهُ المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَفِي سَمَاعِ عِيسَى سُئُلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الدَّابَة فَيْدَّعِيهَا رَجُلٌ فِي يَدِه فَتُوقَفُ لَهُ فَتَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِي فِيهَا فَمَمَّنْ يَشْهَدُ فِيهَا عُدُولٌ وَلَمْ يَقْضِ تَكُونُ مُصِيبَتُهَا ؟ فَقَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ يَشْهَدُ فِيهَا عُدُولٌ وَلَمْ يَقْضِ بِشَهَادَتِهِمْ حَتَّى مَاتَتْ مُصِيبَتُهَا مِنَ الَّذِي ادَّعَاهَا ، ويَرْجِعُ المُشْتَرِي عَلَي بَائِعِهَا بِالثَّمَنِ ، قَيلَ لَهُ : فَإِنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ مَوْتِهَا ؟ قَالَ : فَإِنْ مُصِيبَتِهَا مِنَ الَّذِي كَانَتُ فِي يَدِه ، ويَرْجِعُ مُسْتَحِقُها عَلَى بَائِعِها بِالثَّمَنِ . اهـ . مِنْ ابْنِ بُونُسَ . كَانَتْ فِي يَدِهِ ، ويَرْجِعُ مُسْتَحِقُها عَلَى بَائِعِها بِالثَّمَنِ . اهـ . مِنْ ابْنِ بُونُسَ .

وأُمَّا عَلَى الْقَوْلِ الأُوَّلِ ، فَلَوْ مَاتَتْ بَعْدَ شَهَادَة العُدُولِ وَقَبْلَ القَضَاء فَمُصِيبَتُهَا مِمَّنْ هِيَ بِيَـدِهِ وَيَرْجِعُ مُسْتَحِقَّها عَلَي بَائعهَا بِالثَّمَنِ ثُمَّ لاَ رُجُوعَ لِـلْبَائِعِ عَلَي الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ وَلاَ تَدْخُلُ ضَمَانَ مُدَّعِيهَا إِلاَّ بِالقَضَاءِ ، فَإِذَا مَاتَتْ بَعْدَهُ فَمُصيبِتُها مِنْهُ وَيَرْجِعُ المُشْتَرِي عَلَي بَائِعِهَا بِالثَّمَنِ . اهـ .

⁽۱) انظر : « مواهب الجليل » (٦/ ١٨٧) .

انْظُرْ : « مُخْتَصَر » القَاضِي الطَالِبِ بِبَكْرِهِ _ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَي . اهـ . وَاللهُ تَعَالَي . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَدَاقٌ زَوْجَتِه وَتَرَكَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ مَمَّا لَهُ عَلَّةٌ وَلَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُهَا فَتَضَع يَدُهَا عَلَي مَثْرُوك زَوْجَهَا فِي نَظير مَا لَهَا مِنَ الْصَّدَاق مِنْ غَيْر تَفْويضٍ مِنَ الْوَارِث أَو الحَاكِم وَتَتَصرَّفُ فِي ذَلكَ بِالاسْتَغْلاَل مَعْ حُضَور الْوَرَثَة وَعَلْمُهَا وَسُكُوتُهَا مُدَّةَ سَنَة فَأَكْثَرَ ، وَقَامَت الوَرَثَةُ بَعْدَ ذَلكَ مَعْ حُضَور الوَرَثَة وَعَلْمُها وَسُكُوتُها مُدَّة سَنَة فَأَكْثَرَ ، وَقَامَت الوَرَثَةُ بَعْدَ ذَلكَ تَدَعي عَلَى الزَّوْجَة بِمَا اسْتَغَلَّتُهُ وَتُحَاسِبها بِهِ مِنْ الصَّدَاقِ، فَهَلْ تُجَابُ لِقَوْلِها أَمْ لاَ؟ وَهَلْ كَذَلِكَ الوَرَثَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ (عج) فَأَجَابَ بِقَوْله : لَيْسَ للزَّوْجَةِ أَنْ تَضَعَ يَدَهَا عَلَي ذَلِكَ بغَيْر تَفْوِيضٍ شَرْعِيٍّ مِنَ الحَاكِمِ أَوِ اتَّفَاق مِنَ الوَرَثَةَ وَتَرْجِعُ الوَرَثَةُ عَلَي ذَلِكَ بِغَيْر تَفْويضٍ شَرْعِيٍّ مِنَ الحَاكِمِ أَوِ اتَّفَاق مِنَ الوَرَثَةَ وَتَرْجِعُ الوَرَثَةُ عَلَيْهَا بِالغَلَّةِ ، وَحُكُمُ الوَرَثَةِ فِيما بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ ، وَهَذِهِ شُبُهَةٌ لاَ تَفُوزُ مَعَها بِالغَلَّةِ . اهـ .

انْظُرْ : ﴿ نَوَازِلَهِ ﴾ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٣) [٢١] سُوَالٌ عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الصَّفَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ مَمْلُوكَةِ أَيُعْمَلُ بِهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « المِعْيَارِ » (١) وَسُئِلَ ابْنُ الحَاجِّ عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الصَّفَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ مِمْلُوكَة .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : يَا سَيِّدِي وَمَنْ أَيَّدَهُ اللهُ بِتَوْفِيقِهِ وَعَصَمهُ بِتَسْدِيدِهِ وَقَفْتُ عَلَي الكَّبَابَيْنِ [اللَّذَيْنِ] (٢) اسْتَظْهَرَ بِهِمَا فُللَانُ بْنُ فُلاَنٍ فِي شَأْنِ المَمْلُوكَةِ السَّودَاءِ

انظر : « المعيار » (٩/ ٦٢٣) .

⁽٢) في الأصل: الذين.

المُوصُوفَة و الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَي الصِّفَةَ فِيهَا عَامِلَةٌ وَالحُكْمُ لَهُ بِهَا وَاجبٌ بَعْدَ أَنْ تَنْظُرَ وَتَسْأَلَ هَلْ فِي [هَذَا] (١) البَلَد مَمْلُوكَةٌ تُوصَفُ بِهَذَه الصِّفَةَ أَمْ لا ، فَإِنْ لَمْ تُوجَدُ قَضَيْتُ لَهُ بِهَا وَأَسْلَمْتُهَا [لَهُ] (٢) بَعْدَ أَنْ تُحَلِّفَهُ فِي مَقْطَعَ الحَقِّ أَنَّهُ مَا بَاعَهَا [ولا وهبها] (٣) ولا خَرَجَتْ مِنْ يَده بِوَجْه مِنَ وُجُوه الملك إلى حين يَمينه ، ويَأْخُذُ المَقْضِيُّ عَلَيْه نُسْخَةً بِجَمِيع مَا ثَبَتَ للمُقْضِيُّ لَهُ عَنْدَكَ وَيَطلُبُ حَقَّهُ بِذَلِكَ إِنْ شَاءَ ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ . آه . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٤) [٢٢] سُوَّالٌ عَنْ عَبْد غَنمَهُ الكُفَّارُ في وَقْعَة صمنك وَمَكَثَ عِنْدَهُم زَمَانًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ تَدَاوَلَتْهُ الأَمْلَاكُ حَتَّى صَارَ عَنْدَ العَرَبَ وَفَدَاهُ رَجُلٌ مَنْ عَنْدَهِمْ ثُمَّ مَكَثَ عِنْدَهُ زَمَانًا يُسَافِ لَهُ إِلَى جَهة بكن بَالملْح عَلَي الحَمير حَتَّى اكْتَسَبَ مَالاً تَحْتَ هَذَا الرَّجُلِ الفَادِي لَهُ ثُمَّ رَدَّ الْعَبْدَ لِسَيَّدَهِ وَاسْتَثْنَى مَالَهُ فَهَلْ يَكُونُ لَهُ أَوْ لسيِّد العَبْد الأَوَّل ؟

جَوابُهُ : أَنَّ المَالَ لَسيِّده الثَّانِي ؛ لاستْثنَائه لَهُ حِينَ الهِبَة ، وأَمَّا السيِّدُ الأَوَّلُ فَلاَ دَعْوَى لَهُ فِي المَالَ _ أَيْ : مَالُ العَبْد _ واَلْعَبْد لَفُواته بِالْمُعَاوَضَة غَيْر مَا مَرَة فَلاَ دَعْوَى لَهُ فِي المَللِ : (وَلمُسلم أَوْ ذَمِّي ّأَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَرَاهِم مَ جَّانًا وَبِعُوضِ بِهُ قَالَ الشَّيْخُ خَلَيلِ : (وَلمُسلم أَوْ ذَمِّي ّأَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَرَاهِم مَ جَّانًا وَبِعُوضِ بِهُ إِنْ لَمْ يَبَعْ فَيِمْ ضِي وَلَمَالِكُه التَّمَنْ) (أَ كَا _ أَيْ : فِي المُسْأَلَة الأُولَى _ ، وَالزَّائِدُ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهُ مِنَ الكَفَّارِ فِي المَسْأَلَة الثَّانِية ، وَالحَاصِلُ أَنَّ العَبْدَ فَاتَ عَلَى عَلَى مَا اشْتَراهُ بِهُ مِنَ الكَفَّارِ فِي المَسْأَلَة الثَّانِية ، وَالحَاصِلُ أَنَّ العَبْدَ فَاتَ عَلَى عَلَى مَا اشْتَراهُ بِهُ مِنَ الكَفَّارِ فِي المَسْأَلَة الثَّانِية ، وَالحَاصِلُ أَنَّ العَبْدَ فَاتَ عَلَى مَا اشْتَراهُ بِهُ مِنَ الكَفَّارِ فِي المَسْأَلَة الثَّانِية ، وَالحَاصِلُ أَنَّ العَبْدَ فَاتَ عَلَى السَّلَاهُ الثَّانِي لَهُ وَلَمَاله ، سَيِّده الأَوَّلَ بِالمُفَاوَضَة عَلَيْه ؛ وَيَتَفَرْعُ عَنْ ذَلِكَ صَحَّةُ مَلْكَيَّةُ الثَّانِي لَهُ وَلَمَاله ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَثْنَى مَالَهُ ، فَهُو لَهُ فِي جَمِيعِ الوَجُوهِ ، وَإِنْ لَمْ لَهُ وَالْ أَلُو الْ بَالْمُعْمَ عَنْ مِلْكِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَثْنَى مَالَهُ ، فَهُو لَهُ فِي جَمِيعِ الوَجُوهِ ، وَإِنْ لَمْ

⁽١) في « المعيار » : هذه .

⁽۲) في « المعيار » : إليه .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٠٥) .

يَسْتَثْنَهِ فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكُه بِبَيْعٍ فَهُوَ لَهُ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ كَانَ بِعِبَة فَقَوْلاَن هَلْ هُوَ لَهُ أَوْ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ . وَهَذَا كَانَ بِعِبَة فَقَوْلاَن هَلْ هُوَ لَهُ أَوْ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ . وَهَذَا كُلُّهُ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلُ وَشُرَّاحُهُ (١) فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلِكَ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

بها دَاع أَهْل سيك وَمَنْ مَعَهُمْ ، فَلَمَا حَانَ خُروجُ أَهْلهَا خَرَجَ العَبْدُ بِنَفْسه هَارِبًا وَلَمْ يَأْخُذَهُ أَحَدٌ مِنَ الجَيْش المَذْكُورِ حَتَّى وَصَل آسكرَ بِنَاحِية بَاغنَة وَأَخَذَهُ بَعْضُ وَلَمْ يَأْخُذَهُ أَحَدٌ مِنَ الجَيْش المَذْكُورِ حَتَّى وَصَل آسكرَ بِنَاحِية بَاغنَة وَأَخَذَهُ بَعْضُ أَهْلِ وَلاَة عَنْدَهُ وَفَدَاهُ بِأَذْرُع مَنَ الجنط وَطَلَبَه مَالكُهُ مِنْهُ أَهْلِ آسكر ووَجَدَهُ بَعْضُ أَهْلِ وَلاَة عَنْدَهُ وَفَدَاهُ بِأَذْرُع مَنَ الجنط وَطَلَبَه مَالكُهُ مَنْهُ بِأَزْيَدَ عَلَى مَا فَدَاهُ بِه وَأَبَى الفَادي وَمَكَثَ عَنْدَهُ زَمَانًا وَتُوفِي مَالكُهُ وَتَرِكَ وَرَثَتَهُ ، بَأَزْيَدَ عَلَى مَا فَدَاهُ بِه وَأَبَى الفَادي وَمَكَثَ عَنْدَهُ زَمَانًا وَتُوفِي مَالكُهُ وَتَرِكَ وَرَثَتَهُ ، فَلَمّا كَانَ الفَادي فِي مَرَضه الذّي تُوفِي في في مَرضه الذّي تُوفِي في في مَرضه الذّي تَعْفَلُ أَمْرُهُ بِنَاعَهُ بِرَدِّ العَبْدَ للمَّهُ لَهُ لَا أَمْرُهُ بِنَاكَ يُعَدّ هَذَا الأَخِيرَ مَا قَالَهُ بَعْضُ مَنْ يَوقُلُ إلَيْهِ الإَرْثُ أَنَّ سَبَبَ رَدِّه إِشَارَة وَرَقَيْ لُهُ لَوْرَثَة المَالكُ الأَوْلُ وَتَابَ إِلَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُ وَرَدَة المَالكُ الأَوْلُ وَتَابَ إِلَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُ مِنْ ذَي عِلْم وَدِين وَخَبْرَة بِالأَمْرِ ؟ وَهَلْ مَالُ العَبْدَ المَذْكُورِ يَبْقَى لُورَثَة الفَادِي أَوْ يَتَبَعُهُ لُورَثَة المَالكُ الأَوْلُ وَيَابًا لِكُ الْأَلُكُ الأَولُ وَيَوْلُ أَلِكُ الْفَادِي أَوْرَثَة المَالكُ الأَولُ وَيَتَ المَالكُ الأَولُ وَيَرَ وَهُ لَا اللّهُ اللّهُ الْمَرْتُ وَلَا اللّهُ اللّهُ الْوَرَثَة المَالكُ الأَولُكُ الْأَولُ وَتَابًا لِلْا أَلْكُ الْفَادِي أَو

وَمَا حُكْمُهُ إِذَا شَهِدَ بَعْضُ مَنْ يَؤُولُ إِلَيْهِ الإِرْثُ بِاسْتِثْنَاءِ الفَادِي لِلمَالِ؟ وَهَلَ يُفِيدُ الاسْتَثْنَاءُ هُنَا أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : أَنَّ هَذَا الفَادِي لاَ يَحْمِلُ إِلاَّ عَلَى أَنَّهُ فَدَى العَبْدَ لِيَتَمَلَّكَهُ ؛ لِمَنْعِهِ لَهُ مِنْ سَيِّدِهِ لَمَّا طَلَبَهُ مِنْهُ بِأَزْيَدَ مِنَ الفَدَاءِ وَاسْتِمْرَارِهِ عَلَى مَنْعِهِ إِلَى أَنْ مَرِضَ المَرضَ المَرضَ اللَّرضَ اللَّهِ تَوَفِّقِي مَنْهُ ، فَأَمَرَ حَينَئذ بَردِّه لُورَثَة رَبِّه وَحَينَئذ فالْحُكُمُ فِي المَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ اللَّذِي تُوفِّقِي مِنْهُ ، فَأَمَرَ حَينَئذ بَردِّه لُورَثَة رَبِّه وَحَينَئذ فالْحُكُمُ فِي المَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (شَخ) فِي تَكَلُّمِهِ عَلَى قُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْأَحْسَنُ فِي المُفْدِي مِنْ لِصًّ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْأَحْسَنُ فِي المُفْدِي مِنْ لِصً

⁽۱) انظر : « حاشية الخرشي » (۳/ ۱٤۱) و« مواهب الجليل » (۳/ ۳۷۹) و« فتح الجليل » (۳/ ۲۷۹) .

أَخَذَهُ بِالْفَدَاءِ) (١) بِقَوْلِه : وَكُلُّ هَذَا إِذَا فَدَاهُ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ لِيَتَمَلَّكُهُ هُو فَإِنَّ رَبَّهُ يَأْخُذُهُ بِلاَ شَيْء مُطْلَقًا . اه . وَإِلَيْه الإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْحَافِظ ابْنِ الأَعْمَشِ فِي «نَوَازِله » : إِنَّ ادِّعَاء الفَدَاء لربِّه مَعَ حَمْلَه عَلَيْه _ يَعْنِي البَعِيرَ _ حيلة منه فَجَوْرٌ، لأَنَّهُ لَوْ فَدَاهُ لَرَبِّه لَتَرَكَ التَّ صَرَّفَ فِيه حَتَّى يَخْيِّر رَبَّهُ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ وَحَمَلَ عَلَيْه حَمْلًا لِنَفْسِه وَلَيَّهُ التَّ مَلُك ، وَالخَلاَفُ الَّذِي فِي المُفْدِي مَنْ لَصَّ إِنَّهُ التَّ مَلُك ، وَالخَلاَفُ الَّذِي فِي المُفْدِي مِنْ لَصَّ إِنَّهُ اللَّهُ مِؤْ خَذُهُ مِنْهُ مَجَانًا إِنْ فَدَاهُ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ لِنَفْسِه فَإِنَّهُ يَوْخَذُ مِنْهُ مَجَانًا إِنْ فَدَاهُ لِنَفْسِه فَإِنَّهُ يَوْخَذُ مِنْهُ مَجَانًا بِاللهِ الْفَلْدِي إِلَّهُ مَا اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله اللهُ ال

وَذَكَرَهُ ابْنُ نَاجِي فَقَالَ : كَالاسْتحْقَاقِ . اهـ مَحَلُّ الحَاجَةِ مِنْ كَلاَمِهِ . وَنَحْوِهِ فِي ﴿ نَوَازِلَ الفَقِيهِ الحَاجِّ الْحَسَنِ وَالشَّرِيفُ حَمَى الله ﴾ فَلاَ نُطيلُ بِذَكْرِ كَلاَمِهِمَا فِي ذَلِكَ فَقْدَ بَانَ لَلنَّاظِرِ اسْتحْقَاقُ أَرْبَابِ العَبْدَ لَهُ مَجَّانًا ، وَكَذَلِكَ مَالُهُ لَلْهُ تَابُعٌ لَهُ فِي الاسْتحْقَاقِ كَمَا فِي ﴿ التَّحْصِيلِ وَالبَيَانِ ﴾ لابْنِ رُشْد ؛ ويَتَفَرَّعُ كَنْ هَذَا بُطْلاَنُ اسْتَثْنَائِهِ لَمَالِهِ وَلَوْ ثَبَتَ بَيْنَةً غَيْرِ البَيْنَةِ المَذْكُورَةِ ؟ إِذْ لاَ مِلْكَ لَهُ فِي العَبْدِ حَتَّى يَسْتَثْنِي مَالَةً ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غَبَّارَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا شَهَادَةُ البَيِّنَةِ المَذْكُورَةِ فَلاَ عِبْرَةَ وَلاَ عَمَلَ بَهَا رَأْسًا ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَلاَ إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا) (٢) . اهـ .

نَعَمْ لَوْ فَرَضْنَا وَقَدَّرْنَا أَنَّهُ فَدَى العَبْدَ لِرَبِّهِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ إِلاَّ الفدَاءَ فَقَطْ عَلَى الفَوْلُ الأَحْسَنُ الْمُسَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالأَحْسَنُ فِي الْمُفْدِي مِنْ لِصِّ أَخَذُهُ بِالفَدَاء) (٣) . اهد .

وَأَمَّا الْعَـبْدُ وَمَالَهُ فَلأَرْبَابِهِ ، وَهَذَا ظَـاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيـهِ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۰۵) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۳) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٠٥) .

نُ مَسْكُوكَة ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ بَاعَ سَلْعَةً بَعَيْنِ غَيْرِ مَسْكُوكَة ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ وَجَدَهَا مَعِيبَةً فَهَلْ يُفْسَخُ البَيْعُ أَمْ لَا أَوْ يَرْجِعَ عَلَى البَائِعِ بِمِثْلِهَا ؟

جَوابُهُ: اخْتَلَفَ أَنْمَتُنَا فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ صَاحِبُ " التَّقْيِيدِ " إِلَى عَدَمِ فَسْخِهِ بِذَلِكَ وَإِنَّمَا لِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ عَلَي الْمَشْتِرِي بِمِثْلُهَا ؟ أَشَارَ لِذَلِكَ عَنْدَ قَوْلِ "اللَّدَوَّنَةِ" : وَإِنْ أَسْلَمَتْ دَنَانِيرُ فِي طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ . . . إَلَخ بِقَوْلِه : قَالَ أَشْهَبُ فِي التِّبَرْ وَالنَّقَارِ (() وَالحُلِي لاَ يُنْتَقَضُ السَّلَمُ _ يَعْنِي بِاسْتِحْقَاقِهَا _ وَسَكَتَ عَنِ الفُلُوسِ ، وَفِي الكِتَابِ : لاَ يُنْتَقَضُ بَاسْتِحْقَاقِ الفُلُوسِ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا . اه . الفُلُوسِ ، وَفِي الكِتَابِ : لاَ يُنْتَقَضُ بَاسْتِحْقَاقِ الفُلُوسِ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا . اه . انظُر نَوَازِلِ القَاضِي الطَّالِ أَبِي بَكْرٍ _ رحمَه الله تعالى .

وَذَهَبَ (عج) إِلَى فَسْخِه بِذَلِكَ ؛ أَشَارَ لِذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِ بَابَ البَيْعِ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلاَمِه بِقَوْلِهِ نَاقِلاً عَنِ ابْنِ عَرَفَةَ : الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ إِذَا لَمْ يَكُونَا مَسْكُوكَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْعَيْنِ فَتَصِيرُ هَذِهِ المَسْأَلَةُ كَمَسْأَلِةٍ عَرْضٍ فِي عَرْضٍ . اه. .

الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَفْتَي بِهِ شَيْخُنَا رَحِمَه اللهُ تَعَالَى ، انْظُر: «نَوَازِلَهَ » ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٧) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ هَؤُلاءِ الأَسَانِيكِ وَالفُلاَنِيِّينَ المُتَخَلِّقِينَ بِأَخْلاَقِ بِنار هَلْ يَجُوزُ اسْترْقَاقُهُمْ أَمْ لاَ ؟

جَـواَبُهُ: أَنَّ الَّذِي أَشْكُلَ عَلَيْكُمْ خَـبَرَهُمْ قَوْلُ خَلِيلٍ : (إِذْنُ الإِمَـامِ لِكَافِرِ صَحَّ سِبَـاؤُهُ) (٢) وَقَـوْلُ شُرُوحِهِ (٣) فَخَـرَجَ بِهِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُعَاهَدُ زَمَنَ العَـهَدِ ، وَهُولاء لَيْسُوا بِمُرْتَدِّينَ وَلاَ [ق / ٦٩٩] مُعَاهَدِينَ ، وَإِنَّمَـا أَمْرُهُمْ عَلَي دَيْنِ بِنَارِ مِنَ زَمَنِ قَـدِيمٍ وَالمَوْجُودُ مِنْهُمُ اليَوْمَ لَهُ أَرْبُعَةُ أَجْـدَادٍ فِي الكُفْرِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ

⁽١) هو القطع الخالصة من الذهب والفضة .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٠٦) .

 ⁽٣) انظر : « الشرح الكبير » (٢٠١/٢)، و« حاشية الخرشي » (٣/ ١٤٣)، و« مواهب الجليل »
 (٣) .

أَنَّ هَوُلاَءِ المَوْجُودِينَ لاَ تَقُولُ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهُمْ بِحُكُمِ الْمُرْتَدِّ ؛ لِأَنَّ الوَلَدَ إِنَّـمَا يَكُونُ عَلَي دِينِ أَبِيهِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ صَبِيًّا وَالأَبُ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ ، وَأَمَّا هَؤُلاَءِ لَمْ يَرْتَدُّوا بَأَنْفُسِهِمْ وَلَمْ يَرْتَدُ آبَاؤُهُمْ دَنِيَّة .

جَوابُهُ: مَا فِي « نَوَازِلِ الطَّالِبِ أَبِي بَكْرِ الولاَتِيِّ » وَنَصَّهُ: وَسَئُلَ عَمَّنْ كَانَ كَافِرًا مِنَ السُّودَانِ المَحْكُومُ لَهُمْ بِالإِسْلاَمِ لَا يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ ، وَتَمَلُّكُهُ لَأَنَّهُ مُرْتَدٌ فَأَجَابَ أَنَّ مَنْ كَفَرَ مِنَ القَبَائِلِ المَحْكُومِ لَهُمْ بِالإِسْلاَمِ لاَ يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ لَأَنَّهُ مُرْتَدٌ وَالمُرْتَدَّ لاَ يُسْتَرَقُ سَواءً كَفَرَ هُو فَقَطْ أَوْ كَانَ لَهُ أَبُ كَافِرٌ ، لأَنَّهُ إِذَا كَفَرَ هُو فَقَطْ فَارْتَدَادُهُ ظَاهِرٌ ، وإِذَا كَفَرَ أَبُوهُ قَبْلَهُ سَواءٌ بَعْدَ ولادته هُو أَوْ قَبْلَهَا فَهُو ولَدُ مُرْتَدً مَحْكُومٌ لَهُ بِالإِسْلاَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ فَكَالْمُرْتَدّ كَمَا قَالَ خَلِيلٌ : (وَبَقِي ولَدُهُ مَسْلَمًا . . .) (١) إلخ . قَالَ (مخ) (٢) في « كَبِيرِه » مَا نَصَقَهُ : وَبَقِي ولَدُهُ مُسْلَمًا . . .) (١) إلخ . قَالَ (مخ) (٢) في « كَبِيرِه » مَا نَصَقْهُ : وَبَقِي ولَدُهُ مُسْلَمًا . . .) (١) إلخ . قَالَ (مخ) (٢) في « كَبِيرِه » مَا نَصَقْهُ : وَبَقِي وَلَدُهُ مُسْلَمًا . أَيْ : وَحُكْمُ بِإِسْلاَمِهِ _ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرِهُ وَلَدُ قَبْلَ الولِادَة أَوْ بَعْدَهَا عَلَي المَدْهَبِ ، وَمَنِ ارْتَدَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ المُرْتَدَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . الْمُ اللهُ عَلَى المُرْتَدَ . اهـ . الْمَرَادُ مِنْهُ .

وَمِنَ المُنْصُوصِ أَنَّ المُرْتَدَّ وَوَلَدَهُ لاَ يَجُوزُ تَمَلُّكُهُما عَلَي ما نَقَل ابْنُ شَاسَ في « مُخْتَصَرِهِ » ، وَنَصَّهَ : فَرعٌ : قَالَ ابْنُ حَبِيبِ فِي قَوْمٍ ارْتَدُّوا وَتَنَاسَلُوا ثُمَّ ظُفْرَ بِهِمْ أَنَّهُمْ وَذَرَارِيهِمْ : لَهُمْ حُكُمُ المُرْتَدِّ يُسْتَتَابُ الأَكَابِرُ مِنْهُمْ ؛ فَإِنْ تَابُوا وَإِلاَّ يَعِمْ أَنَّهُمْ وَكَذَلِكَ مَنْ بَلَغَ مِنْ ذَرَارِيهِمْ وَلاَ يُرقُونَ وَلاَ يَحِلُّ اسْتُرقَاقُهُمْ بِالسَّبِي ، وَكُلِّ مَنْ وَلِدَ لِلمُرْتَدِّ بَعْدَ رَدَّتِهِ ، فَلَهُ حُكُمُ المُرْتَدِّ فَلاَ يُسْتَرَقُ مَا تَنَاسَلَ مِنْهُمْ ، وَكُلِّ مَنْ وَلِدَ لِلْمُرْتَدِّ بَعْدَ رَدَّتِهِ ، فَلَهُ حُكُمُ المُرْتَدِّ فَلاَ يُسْتَرَقُ مَا تَنَاسَلَ مِنْهُمْ ، وَيُحْبَرُ الصَّغَارُ عَلَي الإِسْلامِ وَيُسْتَتَابُ مَنْ بَلَغَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَبُ قَالَ ابْنُ حَبِيبِ : وَيَخْبَرُ الصَّغَارُ عَلَي الإِسْلامِ وَيُسْتَتَابُ مَنْ بَلَغَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَبُ قَالَ ابْنُ حَبِيبِ : وَكَذَلِكَ ذَكَرَ لِي مَنْ لَقِيتُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالك . اهد . وَمِنْ نُصُوصِهِ أَيْضًا فِي وَكَذَلِكَ ذَكَرَ لِي مَنْ لَقِيتُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالك . اهد . وَمِنْ نُصُوصِهِ أَيْضًا فِي وَكَذَلِكَ ذَكَرَ لِي مَنْ لَقِيتُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالك . اهد . وَمِنْ نُصُوصِه أَيْضًا فِي وَلَكَ بَيْنَ الْعُلَمَا إِنْ عَبْدُ الكَوْمِ الْمَعَلِيِّ وَنَصَّهُ : فَالْكَافِرِ بِأَصَالَةَ الكُفْرِ تُسْبَعِي ذَرَارِيهِمْ وَتُقْسَمُ أَمُوالُهُمْ ، وَلَا خِلاَفَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَفِي الكَافِرِ وَلَا اللَّهِ الْكَافِرِ وَالْكَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَفِي الكَافِرِ وَلَكَ مُنْ الْعَلَمَاءِ ، وَفِي الكَافِرِ وَلَا خَلِكَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَفِي الكَافِرِ وَلَكُ أَلُونَ الْكَلَهِ مَا لَهُ عَلَى الْكَافِرِ فَي الكَافِرِ وَلَقَلْ الْكَافِرِ وَلَا عَلَى الْكَافِرِ الْعَلَمَاءِ ، وَفِي الكَافِرِ وَلَتَابُ مَنْ الْعَلَمَاءِ ، وَفِي الكَافِرِ وَلِنَ الْمَلَاءِ ، وَفِي الكَافِرِ وَلَو الْكَافِرِ الْمَالِقُولِ الْمَالَةُ الْعَلَاقُ الْمَالَاقُولُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُوالِلُكَ الْمُ الْمُ الْمُ الْقُلْ الْمُ الْمُعْرِ الْمَلْكَ الْمَالِقُولُ الْمُ الْمُعْلَا الْمُعَلِلُكَ الْمَلَا الْمَالِقُولُ الْمُ الْمُلْعُلِ الْمُلْكِلِهُ ال

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٨٢) .

⁽٢) انظر : « التاج والإكليل » (٦/ ٢٨١) ، و« حاشية الخرشي » (٨/ ٦٦) .

بِالارْتِدَادِ خِلاَفٌ ابْنُ القَاسِمِ فِي أَهْلِ حِصْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ارْتَدَّوا عَنْ دِينِ الإِسْلاَمِ إِلَى الكُفْرِ : لاَ تُسْبَي ذَرَارِيهِمْ ، وأَمَّا أَمْوَالُهُمْ فَهِيَ فَيْءٌ لِلْمُسْلِمِينَ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ حُرُّ مِنْ أَصْله ، وَإِلَى مَذْهَبُ ابْنِ القَاسِمِ ذَهَبَ عَامَّةُ العُلَمَاءِ وَأَئِمَّةُ السَّلَفِ . اه. . المُرَادُ مِنْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

كَمُلَ الرَّبْعُ الثَّالِثُ مِنْ نَوَازِلِ الفَقِيهِ القَصْرِيِّ عَلَي يَد كَاتِبِهِ لِنَفْسِهِ المُصْطَفَى ابْنِ الْعَالِمِ ابْنِ أَحْمَدُ بْنِ مَحَمَّدُ بْنِ مُحَمَّدُ بْنِ مُحَمَّدُ بْنِ مُحَمَّدُ بْنِ مُحَمَّدُ بْنِ مُحَمَّدُ بْنِ مُحَمَّدُ بْنِ أَحْمَدُ بْنِ مَحْمَدُ اللهُ الْبَي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدُ اللهُ الْجَمِيعَ بِمَنّه عَشِيَّةً مَا لِللهُ الْجَمِيعَ بِمَنّه عَشِيَّةً الْجَمِيعِ بَمِنَه عَشِيَّةً الْجَمِيعِ بَمِنَ السَّلُم بن السَّالِمُ بن السَّالِمُ بن السَّالِمِ بن السَّالِمِ بن السَّالِمِ بن السَّالِم اللهُ الجَمِيعَ بِمَنّه عَشِيَّةً الْجَمِيعِ بَمَنّه عَشِيَّةً الْجَمِيعِ بَمِنَ السَّالِمِ بن السَّالِمِ بن السَّالِمِ بن السَّالِمِ بن السَّالِم اللهُ الجَمِيعَ بِمَنّه عَشِيَّةً الْمَالِمُ اللهُ الْجَمِيعِ بَمِنَان ١٣٧٠ [ق / ٢٠٠٠] .

فَفِي صَحِيفَةِ مِنْ شَرْحِ الزِّرقَانِي الْمُوطَّا : وَأَخْرَجِ أَبُو عُمَر عَنْ عَطَاءَ بْنِ رَبَاحٍ كُنْتُ عَنْد ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَسَالَ : أَرَأَيْتَ مَنْ حَرَمَنِي الهُدَى وَأَوْرَثَنِي الضَّلَالَةَ وَالرَّدَي أَتُراهُ أَحْسَن إِلَى ٓ أَوْ ظَلَمَنِي ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِذَا كَانَ الهُدَى الضَّلَالَةَ وَالرَّدَي أَتُراهُ قَمْعَكَ فَقَدْ ظَلَمَكَ ، وَإِنْ كَانَ الهُدَى لَهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ فَمَا ظَلَمَكَ شَيْئًا ، وَلاَ تُجَالِسْنِي بَعْدُ . اهد ، وَبِهَذَا أَجَابَ رَبِيعَةُ غَيْلاَنَ القَدَرِيَّ لَمَا شَلْلَهُ ، وَإِنَّمَا أَخَذَه مِنْ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ . اهد .

وَانْعُكَسَتْ قَضِيَّةٌ فِي الْمَتَّهَم تَلْزَمُه بَيِّنَة تَنْفِي التُّهَم تَلْزَمُهُ بَيِّنَةُ تُحِقَّ

يَلْزَمُهُ مَعَ اليَمِينَ الحَقّ

⁽١) (٢) (٣) بياض بالأصل .

وَتُسْلَبُ اليَمِينُ عَنْ أَرْبَابِ

مَا يَسْتَحِقُّ مِنْ يَدِ الغِصَابِ

ذَكَــرَ ذَا مَــيَّارة ابْــنُ عَاــصِمِ

وَجَاءَ فِي ابْن سَلَمُون العَالِمِ

مِثْلُهُ مَا تَبْصِرة الفَرحُ ونِ

وَقَوْلُهُا كَاللُّونُكُو الْمُسْنُونِ

مُسْتَغْرِقٌ إِعْطَاوَهُ الحُكْمُ فَلا

يَجُوزُ عِنْدَ الفُقَهَاءِ الفُضلا

بَـلِ التَّحيُّـلَ لِأَخْــذِ المَـالِي

لِطَالِبِ مِنْ يَدِهِ فِي الحَالِ

وَشَــاهِدُ الــزُّورِ عَلَيْــهِ إِنْ طَلَبْ

شهَادَةً مِنْهُ عَلَيْهِ قَدْ تُجَب

وَكُلُّ مَا اسْتَحَقَّ مِنَ يَدِ اللُّصُــوصِ

بِلاَ يَمِينِ أَخْــٰذُهُ عِنْــٰد النُّصُــوصِ

فَائـــدَةٌ :

مَا قَوْلُكُمْ فِي حَادِثَة فِي سَنَة إِحْدَى وَثَمَانِينَ هِيَ أَنَّهُ بَعْدَ صَلاَة الجُمْعَة حَضَر خَبَرٌ مِنَ الشَّامِ فِي التلغرَّافَ لِبَعْضِ الشُّغُور بِأَنَّه ثَبَتَ فِي الشَّامِ رَؤْيَةُ هِلاَلِ رَمَضَانَ لَيَلةَ الَيْومِ الْحَاضِرِ يَوْمَ الجُمُعَةَ فَأَفْتَى مُفْتِيهِ بِالْعَمَلِ بِهِذَا الْخَبَرِ وَالحُكْمُ بِثَبُوتِ الشَّهْرِ في ذَلكَ الثَّغْرِ ، وَحَكَمَ قَاضِيه بِذَلكَ تَمَسُّكًا بِقَوْل بَعْضِ حَواشِي التَّنُويرِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَهْلُ القُرى بِسَمَاعِ المَدَافِعِ أَوْ رُؤْيَةِ القَنَادِيلِ مِنَ الْحَضَرِ؛ لِأَنَّهَا عَلاَمَةً ظَاهِرَةٌ تُفَيدُ عَلَبَةَ الظَّنِّ بُثُبُوتِه عِنْدَ قَاضِي المصْر ، وَعَلَبَة الظَّنِّ حُجَّةٌ مُوحِبَةٌ الْعَمَلَ كَمَا صَرَّحُوا بِه ، وَاحْتِمَالَ كَوْنَ ذَلِكَ لِغَيْرِ رَمَضَانَ بَعِيدٌ ؛ إِذْ لاَ يُفْعَلُ مَثْلُ ذَلِكَ عَادَةً لِيْلَةَ الشَّكِّ إِلاَّ لِثُبُوتِ رَمَضَانَ . اه . وَلَمَّا سَمَعَ بذَلِكَ بَعْضْ عُلَمَاءِ القُطْرِ الشَّامِيِّ عَارَضُوا ذَلِكَ عَايَةَ المُعَارَضَة وَرَدُّوا الفَتْوَى المَذْكُورَة قَائلينَ بِعَدَم جَوَاز الشَّامِيِّ عَارَضُوا ذَلِكَ عَايَةَ المُعَارِضَة وَرَدُّوا الفَتْوَى المَذْكُورَة قَائلينَ بِعَدَم جَوَاز الخُكْم بُثُبُوت رَمَضَانَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ مُسْتَدلِينَ بِعِبَارَة مِنَ الكُتُبِ المُحَرَّرَةِ فَهَلْ يُعَوَّلُ الْحُكْمِ الفَتْوَى المَذْكُورَة عَلَى قَوْلِ المُعَارِضِينَ . أَفِيدُوا الجَوَابَ ؟

فَأْجِيب بِمَا نَصَّهُ: الْحَمْدُ لِلَّه وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمِّد رَسُول اللهِ يُعُولُ عَلَى السَّفَويَ المَذْكُورَة؛ لِأَنَّ سَلاَطِينَ المُسْلَمِينَ وَضَعُوا التلغراف؛ لتَبْلِيغَ الأَخْبَارِ مِنَ البِلاَدِ القَرِيبَةِ وَالبَعيدَة فِي مُدَّة يَسِيرَة جِدًا وأَقَامُوا لِأَعْمَالِهِ أَشْخَاصًا مُسْلَمِينَ وَأَنْفَقُوا عَلَي ذَلَكَ أَمُوالاً جَسيسَمَّة واسْتَغْنُوا بِهِ عَنِ السُّعَاة وإرْسَال مُسْلَمِينَ وَأَنْفَقُوا عَلَي ذَلَكَ أَمُوالاً جَسيسَمَّة واسْتَغْنُوا بِهِ عَنِ السُّعَاة وإرْسَال المَكَاتِيبِ غَالِبًا ، فَصَارَ قَانُونًا مُعْتبرًا فِي ذَلِكَ يُخَاطِبُ بِهِ السَّلاَطِينُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي وَلِكَ وَيُؤيِّدُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الشَّيخ أَبِي فَي اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَعَيْرِهِمَا ، وَاللهُ سَبْحَانَةُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ ، وَصَلَى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمِّد وَالحَطَّابَ وَغَيْرِهِما ، وَاللهُ سَبْحَانَةُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ ، وَصَلَى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمِّد وَالِه وَصَحْبِهِ وَسَلَمَ . اه. . مِنْ عليش بِلَفْظِهِ [ق / ٢٠١].

⁽١) بياض بالأصل.

فهرست

<u>ِضوع</u>	الصفحة
زل المعاوضات	٥
زل العيوب	١٤٠
زل السلم	١٨٢
زل القرض	4.0
زل الرهن	Y 1 V
زل الفلس والحجر	777
زل الصلح	TVT
زل الحوالة	414
زل الضمان	794
ازل الشركة والضررا	411
زل الوكالة	781
زل الاستلحاقا	478
ازل الإقرار	٣٨٥
ازل الوديعةا	397
ازل العارية	٤٠٨
ازل الغصب والتعدي	٤٢٣
ازل مغترقي الذمم والفداء من اللصوص والمدارات	٤٨٠
زل القسمة	٥٤٧
ازل الاستحقاقا	०२६